

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا تعليم اصول سبيل النجاة للذين آمنوا بالحكام من المؤمنين فروع الهدى ان نفتد على ايضا زيادات الجوامع
والصغير من الاعلام به والصلوة على رسولنا محمد وآله افضل الانبياء عليهم السلام به وعلى
الهم واصحابهم خلاصة الاسلام ونبوة الازلام به تحفة دامت الى يوم القيام به اما بعد فلما كان في شهر ربيع الثاني الفاتح
من اربع الممات به وجميع منشور انوار الازلام من اهل الممات به قام بذلك حلال الشكوك به ذو النفع والموافق للممات به
وتعديل الميزان بتقويم الدعوى والبيانات به صدر الشريعة والملة والدين والاسلام به احله الله من فضله دار المقام به
مولفنا المنة حامى التفانيق والواقعات به جامع بالتفصيل والاشارات بجميع الغمات به قد شرع غير واحد من العلماء والافاضلين به
كاشف عن حقائق المنظومة فجم غفير من الكاملين به الا ان كثرة وقاب عن نظر الاكثرين به وفيه ما لا يحوم حوله احد المتبحرين به
فان في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد به وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد به قاروت تبين مكنونه من كل حكم
خاص به وتحقيق لب من كل حلو وحاض به لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان به ما يطول
سر من البليات الصورية والغوية الرافعة للامان به الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا به فخص في
صدرى شئ منهم وان اغترلت كافي قلت لهم بدعا به ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سالما بحججهم من معى من المؤمنين به
فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم الظالمين به ثم وقعت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف من العوام
مع التفرغ من المعنى والظهير من الخواص والعوام به لكن قد طرحت فيما لا يؤمل اليه الا بالقيص به فان خوف بجمهم
قد منعني عن ذلك فكيف يوجد التبيين به وبهذا قد استمر على جميع هذه الازمان به وقد نصبوا بخطار ما حامن العبادان
الى ان اظلم علينا منصور رب العالمين به ناصر الاسلام ومسلمين به قاتل الاغنيين لافاضل اصحاب سيرة الانبياء

جامع الزمخشري
 جامع السامعين للامام المحدثين من الابرار بجمع الخبر من ايدي الاشرف في شرح المضمون من هجوم الكفار و رفع اعلام النصارى الصالحين
 تافض مايات الجمال الطامحين و يادهم اساس الكفر والاهواء و باني مباني الشريعة الغراء و نظام اشتتين من اهل السنة
 والجماعة و شتات المنتظمين من اهل اللغة والبدعة و فناء النجاص بين الغفيلين و احوال الكارستين و العالم بالعلوم النافذة
 الفارس في صفاء الدافعة و المستنير سحران و السلطان بن السلطان و ابو القاسم عبيد الله بهاد فغان و الاذال محبته
 في نشر الامن والامان و وامناس جميع الافات والاخران فخرنا امنين من الكباد و ثم شمع في تبين ذالك السواد و
 ارجوان يكون بعناية تعالى مبتدئا في تحقيق اللغات وتحليل التركيبات و سهلا في يتوكل و ان يتوكل و ان يتوكل و ان يتوكل و ان يتوكل
 و يوم اقامتكم و مضينا الصالحات من الهدى والاهل و تملكونها في جواركم و اماكم و مورد و فيه جل احوال علمنا المتقدمين والمتأخرين و مؤلف
 فيه عن احوال غيرهم فانه الوجه المصطفى في خزائن التبيين و في منمن عبارات موفقة و نبت و احوال و اشارات موفقة و نبت
 احكاما ما جرت به و اسأل الله تعالى ان يفتح به لك نفع باصلا الطامحين و توقبل مني جمدى في ديني فانه اكرم الاكرمين و
 اعلم ان ليس قد فتحة باسم الله و باب و وفاق الكتاب هو ما خرج لكل كتاب و وفاقا و نبت من هو خير اولي الابواب و وفاقا
 بالمشايخ و الاصاب و مع اشارة الى اذ اوفى ما عيى من محامد الكرم و فقال بسم الله الرحمن الرحيم و اى باسم
 محقق بذات يوصف بالكمال من صفات منها الاحسان والكثرة والاداة الخيرات وفيها اشعار بان له تعالى اسماء ما يختص به ومنها
 ما لا يختص به ومنها اللغات ومنها الصفات فمن انفس لذات والصفة بجلالة والرحمن ومن غير انفس لذات المشيرة الى الصفات في الكلمة
 الرحيم والنظر مستقر اى ابتاني او ابتدا اى بسم الله فاعلموا ما جعله اسميته لقول البعثة او فعلية كما نكوه فيه وهو المشهور الان الرحمن
 و تامة قدره والفعل مؤخر الواسين اما ساكنة و هو المشهور فان اصله اسم كسر الهمزة وضمها والساكن و اما كسورة او مضمومة فان سما بالهمزة
 و اضمر لفته فيه و انكل من السوء على الاصح معنى الرفة و في العرف لفظا لمعنى عين و لوم كرها و فاذا ذكره التسليم لادنى العين فان فيه حذافا
 كما ياتي و ان الله اسم لذات من حيث هي عند الجمهور و قال بعضهم للذات والصفة معا و اختلف انه عربى مشتق و اختلف ان
 عند الفقهاء و وبعض آله العربية انه عربى غير مشتق و اختلفان من الرحمة اى ردة القلب تقضى الانعام و لم يستعمل اوسلا
 الا في المعنى المجازى و هو انهم شقي وفيها مبالغة من حيث الاستلزام و في الثانية من حيث التكرار فان بناء فعلا ن لمبالغة الفصل
 و فصيل للفاعل و قيل الحق ان الاول في علم اتفاقا كما بجلالة اذ لم يستعمل صفة ولا مجرد و عن اللام الا اذا كان مضافا ففى بدل والرحيم
 و يجوز ان يكونا مفعولين او مفعولين على المدح ولما ذكر انهم بطريق الاشارة استأنف بالتحريم مع رعاية براءة الاستتملال فقال الحمد
 لفته الشان التعليم فاعل مختار و عرفنا ما يشترط تعليم من هم لشكر و اما العرفي فصرف جميع القوى لما خلق له كعرف النظر الى مصنوعات و انما
 اثر الحمد عليه لا يشترط استحقة تعالى له بل انما علم سيده فموا دخل في الاخلاص واللام فحمد اى حمده تعالى لا و حمد مجيبه
 او للاستغراق او بجنس الا ان الاول اولى لما تقرر في الاصول ان الحمد مقدم على الاستغراق و هو مبني و خبره
 الحمد واللام للاختصاص و قيل للملياة اى الحمد لا يمتنع الا له تعالى و انما عدل عن الفعلية ليدل على ان هذا العلم مثبت له

بلا شبهة احتمال الكذب ولا يبعد ان يكون العلم المقنونة فاحمد صفة للجملة مقطوعة او مجرورة والمعنى بسم الله الحامد والمحمود وفي الاظهر
 مقام الاصغار لا ينبغي من الغايتين **رافع اعلام الشريعة** اي الشخصي او المشرق للعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم
 التفسير والقرأة واحديث واصوله والفقه واصوله والتقوى والادب او لعلما بذكره الشريعة وعم الصحابة ومن بعدهم فلا منافاة كما للعلم
 او لعلما بالشرع فيما لا يتفرق او بانفس الان الاول اولى فالرفع الاذاعة والشرع كما ذكره الراسب والشرعية مورد الابل لل
 الماء والبحار هي ثم استعمل كل طريقة موصولة بوضع التي ثابت من بنى من الانبياء اذا اثنى عليها يظهر من الاثام ويروي لمعرفة
 الملك العلم ولا يخفى انها شاملة للاصول والفروع وغيرها لانه كثيرا ما يقال على الاحكام الجزئية وبشرعها في الغريبين ان كل
 ما جاء النبي عليه الصلوة والسلام فهو شرعية وملكه ويفرق بينهما ان الشرعية مضاف الى الله والنبى والامة والملة لاقتضات الا الى
 كفاي المسئلة المتعرج والمفردات وما قال الفضل التفتازاني انها مضاف الى الامة لم يوجد ولا اعلام جميع العلم بما كسره البشرية وكثرة
 على ايراد الاحمال بالمصدر او اسم الفاعل او المفعول فيقتضين في الاصل معنى ايجل والطريق او الراية كما في المقاس او اللوازم كما في
 الصحيح وههنا يكون مجازا مسلما او مستعاره معرفة اذ يشبه الشرعية بسطان له اصحاب قتال لهم اللوازم والراية ويفرق بينهما ان اللوازم العلم
 الكبير فخصيب عند السطان ويأمره ولا يكون الا واحد او الراية علم صغير لاصحاب القتال ويكون متعدد الا ان الاول ههنا والثاني
 اسود لانه ههنا عند الغيا كما ذكره الامام خنسي فالسطان الموصوف مكنية واثبات الاعلام تخميل والرفع شرح وفي تلخيص الى قوله تعالى
 لرفع الله الذين آمنوا منهم والذين اوتوا العلم درجات **الغرض** اي افضل الشرع او العلوم او العلماء فانها مؤنث الا غراس
 الاربعة والبيض افضل الا ان شرعا وكذا عند العرب وفيه تلخيص الى ما رواه شيخ الاسلام في المبسوط ان حب الاديان الى الله
 تعالى السمة الحقيقية وشرعية كذلك كما في الحديث ويجوز ان يفسر بالفاضلة على الغير **جاء علما** اي مصير الشريعة وهو كرفع صفة الله
 تعالى فان الامر مختص وله كونه يصلح ان يكون وصف للمعرفة كما في التسمية للعلامة الصنعاني به ولا يبعد ان يجعل رافع كومن ثم
 يوصف بجعل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في المعنى وان يجعل جاعلا بل لا من رافع موصفة او بدل وبدل البدل
 من البدل كما في مواضع الكشف والكوشي وغيرها فانه من الفضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرفع بدل من الله او
 له ولم يعط هذه القرينة على الاول لما بينهما من كمال الاتصال فغنى كل منهما نظرا لما الاول فلا يحتاج ان يكونا صفتين او بدلين الاول
 صفة والثاني بدل او بانكس وهذا لا يجوز بل وجوب تقديم الصفة عند اجتماعها واما الثاني فلان كمال الاتصال للثاني من مطلق مخصوص
 بكل التي لا محل لها من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ان في اضافتي صفتين من الدلالة على تحقيق الفعلين **متشجرة** اي كشجرة واحدة اشجرة هو كل
 نبات له ساق وانما احتيا واحدة اشارة الى قوتها وثمرتها فان الارض قد وهنت بكثرة الاشجار فضعفت اشجارها وحذفت اوراقها
 للبلابة اصلها اي عروق هذه الشجرة ثمايت **اي ستقر في اعماق الارض** فلا يخرج كما الرج العاصنة وقومها
 نوس انحصارها او انحصارها فان الاضادة للاستفراق في السما اي ثابت في هذه الظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد عن الهفونات وخصيب
 الناصبين فالمنى جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من الابطال وفيه اشارة الى ان الشريعة اصولا خافية وفروعا ظاهرة

عليه

فهذا بنسبة الى الاصول لان نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاس من عدم الخلق والامتناع بل كما تبين وجهه في الكلام وروايتي
 الكسبية حسب ما لا نام في حقيقة عليه الرحمة على الدوام فان صلصلة ايدينا ثابت كما ان اصله وفرد ثابت ولذا قل ما جع عن الاحكام بخلات
 غير من الانام فجميع الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفروعها في السماء فلا يخلو عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة
 من ايراد التشهد كما في الكشف دليله ما قال عليه السلام كل فطية ليس فيها تشهد فهي كاليكبة ما وولما ورد في الحديث برواية ابي موسى
 المدني ان كل كلام لا يدر فيه باصله على فمواضع محقق من كل بركة قال والصلوة بالرفع بالابتداء على المشهور ويجوز كسب
باعطف على الاسم في الصلوة على رسوله والابتداء بغيره عن الجمع بينهما من التسمية واحد اذا نظرنا الى المداين الاحاديث الواردة في ذلك
 الباب ان كل من شرع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وفي كثيره الصلوة اهم من تعهدها وكلاهما مستحان بخلاف الصلوة بمعنى اداء
 الاعمال فان مصدرها يستعمل كما ذكره الجوهري وغيره والضماء بدل عن الواو ولم يكتف به في غير القرآن كما قال ابن دسوقي ومعنا بالابتداء
 والكمال الا ان ذلك ليس في معناها فان ان نخل ذلك اليه تعالى كما في شرح التاويلات وافضل العبارات على ما قال المزدني ان العمل
 على محمول على كل محد قيل هو بتعظيم فاعني التعظيم في الدنيا باعلاء ذكره وانفاذ شريعته وفي الآخرة بتضييع اجرة وتضييعه في امة
 كما قال ابن الاثير وفي المعنى انه لم يطف لكن بنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين الدعاء والمجهر على انه في الدعاء
 حقيقة وفي غيره مجاز وفي الاكفاء ايعا والى ان ترك الاسلام الذي هو تسليم ايمى جعل الله اياه مسلما عن كل مكروه ليس بمكروا وقد رد
 على النووي ما ظنه من الكراهة ولو اخرج بسبب على الرسول كان مسلم من الاستدراك محمد اشتهر اسماء الشريعة وهي الفت عند بعضهم
 قيل ثلث مائة وقيل مائة وتسعون وانما سمى به لانهم بذلك المعنى ذات كثيرة فحاصل المحمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر
 حمده تعالى ففضل الرسل والانبيا صفة لا يختص لم يوجب في غيره وليس لمصناف حقيقة فاضم كثر من احتمال المصناف اليه على
 خلاف كجس فان المعنى افضل من المجموع من حيث المجموع من الملائكة وافضل الناس جميعين بقرينة المقام على ان مقتضى الامانة التفضيل على
 كل فرد وفاته يوم خلاص ما ذكره كل نبى بفضل على كل فرد من الملائكة وانما نؤمن من حيث المجموع افضل من كل نبى سوى نبينا صلعم كما
 قال علم كسبهم الله تعالى والرسول من بعثه الله للتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا ينبغي الا انه مختص بالانس على الاشهر
 فتخصيصه لغيره من ان ياد بالرسول للملائكة ويجوز على بعد ان يقتضى الرسول ههنا بالادى حينئذ يكون له صفة مضافة معروفة كما هو ذهب
 سيديوه وهما متباينان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدئ والنبى من لم يأت به وان امره بالابلاغ كما في شرح
 التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى فيكون كل منهما في غير مجاز او مترادفان على ما هو العادة
 في محبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الشفاء والرسول خص قد سمع فيكون موافقا لما بعد وفاء ما بعد الوفاء فالرسول من انزل
 عليه كتاب بخلاف النبى فانه اعم كما في الكشاف وغيره وفيه كثر من المسلمين بالكتاب كله ط واسماعيل ويونس وغيرهم فلا ولى
 ان يقال للنبى خص فانه ما هو بالابلاغ بلا انزال كتاب والرسول تبيين واسكون جمع رسول فنول مباينة من فعل بالفتح بمعنى ذى
 رسالة اسم من الارسال فنبى ما يربب به ليعمل من الكلام وافعل هذا المرات الا نادرا واولى من البسما ووجوبه

ذوقه عظمه يحصل بعلمه وعلته لمن وحقه تبعه عن الكذب فيل يعني فاعل من الممرك كما قال المحققون منهم سيويه وهو الحق كما قال في الخبر
 والرضي وغيره حال من النبوة اى الرفعة كما قبل وانما جمع على الانبياء والحقان صحيح السلام يحج على فعلا وكفرا لانه لا لزوم التخصيف صا مثل معتل السلام
 كما صعدا لرؤس بمعنى المفعول كما قال الارب وغيره لان باب جرحي ولانه لا ينبغي ان يحج على النبين لاشتراكه في عدم استواء المذكور والموت فيه
 لما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بل ذكر الآل حيث تبين مملوكم كفيته الصلوة عليه بقوله اللهم على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات
 قال وعلى آل اى على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح والفقهاء والعالمين فلا يقال الآل على القلدين كما في المفردات والاول
 منية اربعين في الاصل اسم جمع لذوى القرابي الغدة مبدلة عن العزلة المبدلة عن الهاء عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين و
 الاول هو الحق كما في حرف المفتاح والاولى ان ايضا الى الظاهر كما يشعر به من الحديث ولانه قلنا ايضا الى الله كما قال
 ابن مالك غيرهم خص منهم بالذكر مشرفين بغضبيته لا يوازي لحظه عمل من محبته فغفل الخالق فقال وعلى اصحابه اى الذين آمنوا
 مع محبته ولو غفل كما قال عاتق المؤمنين وانما اورد على ما ذهب اليه الاصوليون من شتم اوطا عازمة شتم مضاعف الشتم مل صاحب الفاعل ويحج على
 افعال كما صرح بسيويه في مثل اصحاب محاب الرضا والنجاشي والرضي فالقول باجماع محب بالسكون او اسم جمع او بالتحريف صاحب انما شتمنا
 من عدم نصيب الكتاب بنجوم الاقتداء والابتداء اى اى كل واحد من الاصحاب مثل جميع الخوتم في صلاحية الاقتداء والابتداء
 يعني كما ان المعج ان يعلم الخوتم ثم يعلم الطريق اى يشرح فيه كذا المصالح ان يعلم بالحكم يستنبطها كل احد ثم يعلم بها فانهم الكوكب الطالع
 والافاق لا تستغرق الميعة كمال المبانيته والافتاء الايمان مثل فعل الغير لكونه فعل الغير ويجوز ان يرايه الجرحى على طوقهم في اخذ الحكم من الكتاب
 واسته كما قال الامام الحسنى رح والابتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب وفيه تلخيص الى ما رواه زر بن عمرو عن الخطاب عن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كما لنجوم باسهم اقتديتم مقتديهم وخذوا ذهابا ليل الشافى رح من ان قول الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب لعلم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية
 البعد عما اراد الى ان اخبر مقدمهم على الاثر وفي تقديمه على القياس تردد والى الكل اشار الامام ما اتانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المراسم والعين وما اتانا عن الصحابة فخذنا به ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فخذنا به ونترك رجال فانه من التابعين راى
 انس بن مالك كما قال الشيخ البخارى في اسرار الرجال القراء بل من الكتابهم كما في كشف المكشاف في سورة النور ولا يعزروا ما في جامع الاصول
 ان ذلك مما لا يثبت فانه قال آخر كلامه ان اصحابه علم بحال من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم واعلم ان المذهب ان
 لا نقله الصحابة والتابعين الا ابو عبيدة فان عيسى عليه السلام من نزل من السماء وكلهم بذهبهم كما في الفصول الستة واما ما فرغ من الخطبة
 التي في العرف طافقة من الفاظ شتمت على السجدة والحمد لله والصلوة شرع في الديابة التي هي شتمت على اسم المصنف وسبب التاليف
 وغيره على وجه شعر بالاهتمام التام فقال ولعل بالضم والرفع مع التثنية ولفظ على حذف المضافات اليه اى واحضر بعد
 الخطبة ما سياتى قالوا ولكل استيناف والمطلف الانتشار على مثله وعلى البخارى قوله تعالى وبشر الذين آمنوا والذين هم طلاق
 بالامر المستفاد من المقام المثل بقوله فان لعبد الغافل وان تحقيقه كما في قوله لعبد بك فان العبادة حق له
 لان عبدا لله لا لام لعمده وبني الاصل صفة بمعنى المملوك شتم استعمل الاسماء على ما قال سيويه وانما اذره على غيره

الاولى لا يلزم من اشراف منه فانه في كمال التذلل الذي هو المقصود وانما قلنا بالذكور لان ما في المشهور من منفعته مما لا يخفى فان تقديره ما مشروط
بان يكون ما بعد الفاء امر او نهيا ما صلبا ما قبلها او مفسرا له كما في الرضى واما توهم ما قلناه فغيره احد من النحويين المتوسل اى المتعرب
الى البدل لا غير بقرينة المقام باقوى الذريعة به الذي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من منفعته وفيه تلخيص قولنا تعالى
فمن كفر بعد ما عاهدوا الله ان يتبعوا الهدى لعلهم ياتوا بكفرة بالهدى فقد استسك بالعودة الى الهدى والذريعة الوسيطة فان اغنية تجزى بمعنى الا انه وهو ما يتعرب الى شئ من قوله
او ضيقه او غيرهما ثم يتوسل به الى التذلل فغل الطاعات وترك المنكرات والامام للاستغراق لعدم العمد فلا حاجة الى جمعية
المصنفات اليه لا اقوى ولو كونه اسما مطلقا على ان اقوى تجوز ان يكون للزيادة المطلقة ومن قال بخلافه كونه بمعنى القوى فقد عدل عن مذنب
المحققين بلا ضرورة فانهم منوه فيها بما لا يتجزأ عن كونه من والامام والامانة عبيد الله علف بيان للعبد فيكون منسوبا ويجوز رفعه
محلا على الجمل بلا معنى اخر ولا يخفى ما في ذكر العبد المكثر ثم العبيد المعصومين من الرقي الى ما هو الكمال ولقبه صدر الشريعة بن مسعود
من تاج الشريعة في عمر بن محمد الشريعة عبيد الله بن محمد بن محمد المحمود في روح الله ارواحهم فانما معنى الرضى على ان يكون مجازا
مرسل او يجوز تشبيه الشريعة بسطان ذي قدر فهو كنيته وابشأت الساجد لتجليل سعة الفتح السمين وكسر العين من اسعاده فخلات الشقاوة او فتحها
من السعد بمعنى السمين كما في الصحاح ويجوز ضم السمين وكسر العين من السعد بمعنى الاسعاد كما في الديوان وغيره وهو قوله بديل ومنه قوله مسعود قيل في ذلك
بمعنى الاسعاد فخصه بسعادة وهذا غير بدلالة لازم على انهم يتلفوا في هذه اللغة فيصعبون بوسا لمحققين انكروا واما قوله تعالى واما الذين سخطوا
اجتهد الآيات فليس من فقد قالوا انها خارجة عن القياس لمسعود يجوز ان يكون مثلاً لاجتهادهم ممنون كما قال السهقي وغيره جده جده اما كسر
الحجم بمعنى الاجتهاد او فتحها بمعنى الخطا والسعادة او ابواب الاب والمعنى انه كان اجتهاده في تأليف هذا الكتاب او خطه منه او سعادته
او اوابا بضم مسعود او اذا سعادته ومن اى ادا من ذلك وانما من ابواب الامم سيذكره واما اخر من السابقات لانها اولى بالعلم
مع انه يحمل الاجرام الا ان فينا لما في مقام ضمها للمرام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاستدلال على الجاهل والمكشي والتجليل وانما في الفتح العبرة
بمعنى صاير وانما في ظرفه بالخطا ومنها من انجحت حاجته بمعنى فنيست جده جده بفتح او كسر فيقول ذلك العبد وجملة خبر ان
قد الف من التاليف وهو جميع الاشياء المتناسبة الا ان التظيم فرقة فان فيه يراد مع المناسبة كمناسبة فلاحسن نظم
جدي ابو الامم السمي بالحمود مولانا في صفة تجدي كما بعده واما سمي سيدي او انصرى في الامور الدينية او ما لكل بسبب تعليمه اياي
وفي تلخيص سلا قول على رضي الله عنه من علمني حرفا ان شاء ربك وان شاء الله تعالى الى قول نافع احد القراء السبع انما عباد من قرأت عليه
والعالم من علم الذي هو ارك اشئ بحقيقته كما قال الارب الرباني في قيل سراني الا انه قلما يو جد في كلامهم وقيل منسوب الى
الربان كراين وقيل الى الرب الذي هو انشا شئ حالفا لا الى جلالته ولا الى جلالته مطلقا الا عليه تعالى فلا علت والمؤمن فيه كما في الربان
للمبالغة مثل المشددة في الاخرى وفي له علم انه عقيقه قيل لفقته المعلم وقال ابن الاثير العالم الراخ في العلم والدين وقيل العالم العالم
للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني ملاحظة متعارفة انه قلما يفتقر عنه في الذكر والعالم على علم ما هو من الانبياء واما سليمان
على سياق في فتح يحشر في صفت جميعهم فان في الفتوحات ان كل عال بامر مشروح فان كان من انص عن نبينا وغيره من الانبياء

عليه السلام فهو مشهور في مصنفهم بنينا خلف كل بني هاشم له واما العترة من آل البيت فيمكن ان يكون على عدمهم مع العلم بانهم لم يمتدحوا من نص من بنينا صلى الله عليه وسلم الا في غير هذه الاغراض من اجتماعهم فان اصابوا فافق الانبياء واوليائهم واحدا في خلف ذلك المجتهد خلفه الموافق من النبي عليه الصلوة والسلام وان اخفا وطعنوا في مصنفهم في ذلك لم يمتدحوا كل فعل يكون من ابيهم ان يقصد به من فعله لان ذلك قد نسب الى الجمادات **الصمداني** في اى منسوب الى الصمداني المدعى رسول الذي يصحح الحديث بقصد القضاء او كراهة وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا اليه تعالى ويؤيده الزيداني **برهان الشريعة** اى او كذا ولما هو الذي يقتضي صدقها اذ افاض من البرية وهي المدة وقيل بيان المجتهد في المفردات وبهذا يشير الى ان فوزه زائدة يؤيده ما في الاساس يقال ابره فلان اى جاز بالبرهان وحين مولده ولكن يتاخذ الجوهري وابن الاعرابي حيث قالوا قد جهن عليه اى اقام المجتهد والبرهان عند اهل الميزان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا مسميا ضرورة كانت افطرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس البرهان من البالغة و **برهان الحق** وهو في الاصل الموافقة وقيل على اقتضاء لطالب نفس الامر وعلى الوجه بحسب تقنيته المحكمة وعلى الوجه كذلك هو الوجه لذاته اى الذي لا يشترط في وجوده الى غيره كما في المفردات والمفراد اما احد من الثلاثة والفتاوى ما في ذكرها من بعد العام والشرعية والفرع من التأكيد ويؤيده **والدين** في اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة ويعينات الى الشريعة والبنين وآحاد الامة و **ارث الانبياء والمرسلين** في اى الاخذ منهم علم الدين سوى ما هو المنسوخ من غيرية المقام والاسلام لا يخاف ويخل فيهم محبة وان تباع وفيما اشار **برهان** لسانه علمه فليصين لوجهه تعالى كاسانته تمكينا بهوشان العلماء المصنفين فانه ترك الاضافة اليهم وفائدة الامانة لا تحقق **الحمود** اسمه وفيه اياما الى ان الناس حمدوا لكثرة فضائله الصورية والنعوت فان الاسماء تنزل من اسماء ائمة **صدر الشريعة** عبيد الله بن محمود بن محمد المحمدي في الاصل صدر اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اعم وكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة محارسته العلوم الشرعية مابخر اشرفا للشريعة فيه ملكية وتخييل وان يكون المعنى شرعية صادرة فان **صدر** راسخ من **صدر** بالتحريك وهو جرح السافر من مقصده **جزاه الله** عند على تاليف هذا الكتاب **عني** اى عن قبلي **وعن سائر المسلمين** بالهجرة الاصلية بمعنى الباقي او بالمبدلة عن الدنيا والجمع والاول اشهر في الاستعمال واشتبهت من الامة واللغة واظهر في الاشتقاق كما ذكره الفاضل التفتازاني لكن ذكر ابو على ان كونه من هو محتمل ليقينية تقينه ان الباقي لا قل والسائر الاكثر ولذا ذهب مالك لم يمتدحوا الجوهري وغيره من المخوفين الى الثاني كما مال اليه الجوهري فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس بمن يعقل منه ما تقدم واما اثر الاسلام على الايمان لانه نسب بالغة لان الاسلام في الاعمال الظاهرة اكثر مستقاما لان الايمان وانما حال الجواهر اليه تعالى اشارة الى ان اذ اذ حقوق فوايد تليفه مما لا يدخل تحت قدرته من خير الجزاء **مصدر الاصل** حفظي غرت الفتحة المزمرة وكسرها وسكونها بمصدر راجل شر اى جناة ثم اتصل في تعييل الجنايات ثم في كل تعييل وا علم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى المشهور فاذا حصل وقوت النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد ان يتعقل بعد ما يقال بله حفظ **كتاب وقاية الرواية** في تنازع الفاضلي فالكلمة بفعال في الفعل ومصدره تصويروا لفظ مجرد وجاء

بعض ما يقال بله حفظ

وجود الشيء او عدمه ولو ضيقا في العرف والاستعمال ليقصد الى حيازة المراتب العالية ولقصد بمعدرة عن الشيء بحجرت عنه ولم يبلغه
بعض مصطلحين اي اكثر المبرزين لان جميع الفقه فاللام للعقد والتحصيل في اللغة الجمع وفي العرف جميع العلم مطلقا والاعطاء
عن الاختلافات في نتائج الاضافات ان يقال لقصد للمصطلحين عن حفظه اي كتاب الوقاية او الوقاية
استخدمت منه جواب لما يلاحظه وقفا قرن بها كما في بعض النسخ والظاهر فيه اصلية او مبدلة عن النسخة على ما توهمه الجوهري هذا
اشار به الى المتخذ الذي سمي **المتخضر** او الى ما في الذهن حقيقة على ما في الماثلين احاجبوا بحاجز كما هو المشهور او وضعه بلا اشارة غم
بعد الفرغ اشارة الى كما اشار السيرافي في شرح اللباب انما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لانه حذف طول الكلام وعرفا لتفصيل
اللباب مع البقاء للمعاني اوضحه عن احكام كما في الاشارات وهو المراد دون الاول بقية ما بعده مع رعاية كمال الادب مع الاستيفان
لان اشار به الى ان الوقاية ايجازة بحيث لا يتصور العرف في عبارته وانما يتصور ايراد بعض مسائله الضرورية **مستتملا**
على ما لا بد منه حال من المتخضر فانه او مقدره اي حال كونه لا يتخلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلابس
بخلوه عما يحتاج اليه من علم الفرائض وادلة الفرائض وغيره مما لم يكن فيه واليه الفراق ومنه خبر لا ولا ضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة
اي لا اسعة ولا غنى لامر في الدين عنه فمن احب والادب استحضار اي اختصار جميع مسائل الهداية فعليه بحفظه اي
غليظ لم حفظ **الوقاية** فعله انتم فلان كان في الاصل حرف جر فاعله ضمير الغائب والاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوبا
ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية الفعل كما قال الرضوي وفيه ان الباء صلة وليست بالذات فان المخفى ليستمسك به كما في شرح المغني فعلى له
معنيان واللام للعقد لا بل من المضاف اليها وقاية الرواية ويجوز حذف خبر العلم عند الامتنان والالتباس كما يجوز دخول
اللام عليه عند كونه مصدرا وصفة ومن **عجله الوقت** اي حمله على جملة وهي تحرى الشيء قبل آدائه والوقت فخص من الزمان
اذ هو الزمان المفروض لانه كما في المفردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه بكيف يفعل قبل آدائه فهو كمنى واشبات الاعمال كمنى
فليصرف الى حفظ هذا المختصر المذكور وانما اثار الاظهار لزيادة التقرير واسم الاشارة لتمييزه اكل تمييزه لكمال المعنانية به
عن ان المعنانية هي المقصود والمعنان ما وصل بهجام الفرس وهي كمنية لتشبيه المعنانية بها واشبات المعنانية تحصيل والعرف
ترشيح واصحاب من ان من ضاق وقته ولا تقضى زمانه بحفظ الوقاية فيحفظ المختصر انه اي لانه تعالى فان التعليل والمحل به جواب
الامر بالمحذوف وهو يستغفر ويجوز ان يكون المحل غير المسائل كالمسائل او لاظهار كمال المعنانية او وفور نشاط المتعلم بالحكام
مكتور تعالى انهم مغفرون وربنا انما آمننا ونشهد انك لرسول الله ويجوز ان يكون الضمير للمختصر والمصنف من لطف الله بهم
ولي الهداية هو من يتولى امر احد والهداية اما بمعناها اللغوية اي انه تعالى متولى لان كمال الموصل لمجر حفظ
المختصر عالما بالفروع اذ هو على خلاصته محيط بزبدته فصار معنيان عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها والمبنى ذلك الكتاب
المشهور اي انه تعالى متولى لان كماله يحفظه منا بها المسائل الهداية وتس عليه ضمير المختصر والمصنف وهاهنا فله حيث ختم
الهداية على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شمس ط صلوته تقدم عند الفقيه على غير ما من العبادات فقال *

كتاب الطهارة

في الأصل بالسكون لأنه غير مركب حركة بالكسر للتقاء الواو والفتح لأنه نقل حركة النقرة اليه ويجوز انهم على حذف علم جنس لطائفة من الالفاظ غدا
على مسائل مخصوصة جنس واحد تحته في الغالب ما بابواب والذ على الانواع ومنها فصول على الاصناف وما غير ما يقتضيه كل باب
والفصول مكان الآخر وقد يتبع بالفصول كما في هذا الكتاب لكل علم جنس الطهارة باضم اسم لما يطهر به من الماء والفتح مصدر بركات
الماء والفتح فصح النقرة عن الانداس حسية كالاشجاس وفي حكمية مجازية وبين حقيقة جمع الشرعية واللام لعدم ما قبل انما جنس او
الاستغراق فصح انه مقدم على الاستغراق وهو على جنس كما تقرر في الاصول الاضافات مجازية والجنس كتاب حكام الطهارة فان قلت النوع
فصل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير مشائخنا قد احرزوا عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يسعد ان تضمن الطهارة التطهير
وكثيرا ما تضمن الامام لم يمتد في الفائدة لتبنيه على الطهارة لا يتوقف على انتهية ثم بدو بوضوح لانه اكثر احتياجا فقال **فرض الوضوء**
الفرض لغة التقدير وشرعا ثبت بدليل قطعي يذم متاركا او فاعلا مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا كحكم ثبت بحكم
الكتاب متواترة يسمى بالفرض قطعي ويقال له الوجوب وعلى ما يقطع الاحتمال الناشئ عن دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالطهارة والنس
ولمشهور يسمى بظني وهو مزان ما هو لازم في نزع التهمة مقدار المشي يسمى بالفرض ظني وما جودون الفرض فوق السنة كالغاشية
يسمى بالوجوب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا يشبه فيه وفيه انه لا يشمل بعضا من الظني ويدخل بعض من المندوب والمباح على راس
الاشياء الى قوله تعالى وانفعلوا بخبر وكلوا واشربوا وانما اصناف الفرض اثناثة عمدة شئيل قطعي والظني بخلاف الشئ الفرض
فان الاول من القطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء والفتح ما رده وقد عده مسيوين لمصادر وسنة
الشرعية نظافة مخصوصة والامام للاستغراق شئيل الوضوء الفرض والادب كما بعد النوم والنعبة والاشارة والشرع والنعمة وغير ما كما
في فاضل **عسل الوجه** اي اجزاء الماء على بشرة وجه التوضوء وفيه رمز الى انه لو بل الوجه بلا سائل الماء لم يجز كبل لو بل سائر اعضا
المضوءة وعن ابي يوسف انه جاز وهذا على ظاهره عند الجلالى وقال الفقيه ابو جعفر انه جاز في الجصفت لكن في اشتراط اشتراط
الاسالة كما في النظم وقال فلعن بن ايوب ان سال الماء قطرة او قطرتين بل تارك فقد جاز والافلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى
هذا لو صاب بالمطر شلح الجربان ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد اتفقوا انه اجزاء لان لفول النفس والاجزاء علم من محققى والحكمى على انه
قد دفعه على ما ياتي من تبديل والى انه لو ادين ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مانعة عن قبوله كما في النجاة والى انه
لو استعان بغيره وفي اعمال الوضوء اجزاء وان كان الادب ان لا يتيمن كما في الحيض والى ان الوجه لو انجم بحيث لم يصيبه الماء
لم يجز كما في نية الفقهاء وهذا كله لان مفهوم اللى لغة مفهوم الوافقة معتبر في الرواية لا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن في
اجابة الزاهدى انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه اكثر شئ لا كلى كما في حدود النهاية وغيره فادعا على غسل على الفرض ودعه العكس لا بحيث
في العن من افعال المكلفين لما امرهم احرزوا عما هو ادب الفلاسفة والنس باضم اسم الماء والفعل وقال بعضهم انه باضم مصدر
غسل وباضم اسم من غسل وبين فيه ساكنة ويجوز ضمها والوجه من الواجبة كالبرج من التبرج وهو لغة وشرعا من اشعر

جاعل الرمي
 فقلت العزم وشره اقصى الفعل لا تعلى وده واريه بين قصد جوارحه صلوة له تعالى واشير الى جوارحه عندنا بوضوح غير منقضى لكن في الامارات انما
 لم تجز في المحيط قال الكرخي انما اذ لم نجو فقلت اخطا واسار وقال اكثر المتقدمين انه لا يتباب بهذا الوضوء ومحلها قبل سائر الحسن كما في التحفة فلو ان
 عندنا قبل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي وج وانما اخذت لرعاية التعاسفان في خزانة العقدة ونحوه القدرى ولا اختيارا وغيره ما انما كالسنتين
 بعد ما تحببته والتمسبب في غسل كل من هذه الاعضاء في زمان يتيقن به فيسبب باليد الى الرسغ ثم باليد الى الرسغ ثم باليد الى الرسغ ثم باليد الى الرسغ ثم باليد الى الرسغ
 بالرس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط والاولا باليسرة المتابعة وشرعا متتابعة فعل الفعل بحيث لا يكف الحصة الاول عند عتدال الموا
 فلو جففت الوجوه واليد بالمثل قبل غسل الرجل لم يترك الاول بخلاف ما في التحفة ولا اختيارا ولا في المصنف من ان لا يتغل من الافعال بغيره فانه على هذا الوجه
 لو جففت لكره ولذا منع عنه المشايخ كما في الزاهدى وتحتية صدقون موافقا لما قيل وتقبل ان يكون صفة الاحتجاب كالنبت الطلع والنخل فانما
 مرة وتركه لاخرى فيكون دونهن الزوائد لا شرطا للمطلبة وانما سمى بها للاختيار البشارة اياها على المباح ودعا اليه لكونه غير واجب زيادة على غيره وكل
 في مقدمة الوجهين وقد طلع على كون الفعل مطلوباً بالجزء وبغيره ثم غسل الفرض واستهتبه الذنب على كونه غير واجب ثم غسل الاخرين فقط العتاسم من
 الاصل فذهب اليه كمال الطري والامر هنا غسل اليد اليمنى او اليا وكذا الرجل وانما الجذبان الاذان فذنيان وانما قصص لانه عام في لبس المشو
 وكف ودخل المسجد لسواك والاحتياط فيقول لاظهار غسل المشايخ شط اشعر وقت الايجاب جلت لراس الحزب من الخلاء والاكل والشرب وغيره مما ذكر
 في كتاب سماه بامتنافق فوسح الرقبة ويعني بها كونه في الغم المتبيل بالمال والسجدة في البيت ليس في صله رواية عن المتقدمين فقال الغسل المشايخ
 انه ادب وهو صحيح كما في الخلاصة وعند اكثر من سنة كما في المحيط ليس بسنة ولا ادب كما في قاضي خان وفي الاكف واشعار بان مسح بملكوهم ليس
 بابوب وفي النهاية انه بدعة ولما فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما ينافيه فقال وناقضه اى يخرج الوضوء عما هو مطلوب منه وان كان
 اصله فكتايف الجسم ما خرج الى الخارج بنفسه وبالاخراج من حيث هو خارج فلا حاجة الى حدث الخروج وهو الانتقال من الباطن الى الظاهر
 من السبيلين اى التقبل والادب والكان معتدا وغير معتدا كالدودة والريح انما جتبت منها وفي غير المعتاد اختلاف المشايخ كذا اختلف
 المصنفين ان اخرج ايمان الدابة قبل اما الاول فمقتضى معتدا وكان او غير معتدا دعينا اوريا حيوانا او مجادا واما الثاني فالمعتد
 حدث بالاجماع واما غير المعتد فليس بحدث عند العامة وعن محمد بن ابي حنيفة انه حدث واليه ذهب بعض المشايخ كما في الزاهدى وعليه الفتوى كما في النهاية
 فلا تسأل في التعميم كما قيل لكن فيه انه لو اقطر في اهللده هنا ثم عاد ولم ينقص وضوءه بخلاف ما لو اتفق كما في قاضي خان وفيه اشعار به ان اذا
 لم يشر من البول والخصا على راس السبيلين يتعين بلا خلاف فانه خارج او ما خرج بنفسه او بالاخراج من غير ٥ اى غير ذلك السبيلين
 فاجرى الغيرة محرم الى اسم الاشارة ان كان الخارج من الغير نجسا بالغو عن حقيقة عين الجاسة وعند اللغوى مصدق بن ثوبه فيقول
 باليسر منها واما قولهم شئ نجس بل غنمو وصف بالمصدر كما في الكشف والاساس عن محمد بن ابي حنيفة انه لو خرج الريح من الجاسة لم ينقص كما في التمهيد
 قال ذلك لغس بان لا يغسل كما في الجمان ويؤيده ما في المقائيس ان تركه يدل على جريان وانتهاد الى ما يطهر من التطهير
 الطهر اى موضع غطيت في الوضوء او غسل واخره بقوله نجسا عن نحو الدم والبرق والعرق ونحوه ان يستثنى منه عرق السباع فانه نجس فيكون
 ناقضا على ما ياتى وبقوله سال عما لم تجا وزعن منغوس كما اذا نشفت الدم ثم خرج ثم نشفت ثانيا ثم وغتم وهو جال

الموت كذا قيل في غالب النكاح او عن شيئا اول السند او اول مبعث في الفقه فزى اثر العلم على شيئا منها او استنشر فخرج الدم اهلقت من
 الفقه او غرضه شوكا او ابرة فظهر الدم جازا اكثر من راس البحر بلا سبيلان فان شيئا منها غير ناقض للوضوء كذا في المحيط واما اذا
 سجا وزلوا بالخراج فكان ناقضا في الخلطة والكافي وهو الصحيح من الرواية واشبهه بالعدوب كما في بحر المحيط ومما قيل في
 الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينعقد ففاسد لانه لم يمتد منه ان لو اخرج الريح او الغائط او غيرهما من سبيلين كان غير ناقض
 وبمقوله الى ما يظهر مما اذا غرض شيئا في جانب معين فسال منه الى جانب آخر او نزل الدم اسفل الالف فسد ما لان منه حتى لا يزيل
 منه او قورم راس البحر فظهر به قبح او نحوه ولم تجز الوضوء فانه لا ينعقد وعن الحسن ان ما لا يغطه غير ناقض قال اهلوا في فيه شقعة
 لمن به جرب او جدي او مبل كذا في الزاهد ولوشد بالرباط فاقبل فان فقه البطل للخراج لفقن كما في شرح التتوي وكذا
 لو خرج من مناسبت الانسان دم رقيق احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره فمقتضى بما اذا نفاط دم كثير مثلامن ورم او مما صلب
 من الالف او من معين فانه ناقض ولو لم يسل الى ما يظهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة الى ما يظهر فلا يعلق السجاء بمقوله سبال
 كما قلن ولا يقبل فخرج لثمنه سبيلان ح ولا ستر اراك قوله سال فخرج العبارة ناقضة خروج الجفن ثم لما كان معين انواع النقص
 الخارجة من غيره مما ينفصل نفس بالذکر فقال وناقضه القتي كالشيء وذا مصدر قاتوا اكل بقي اذا القاه واما مقبول به
 وان كان معر فابا لثام فان اعماله يجوز عند التحليل ويسوي كما ذكر الرضوي وجعله حالا من القتي بمعنى الاسم خلاف الاصل
 للاحتياج الى حذف الخرج على ما زعمه والميل الى المجاز والتكلف في عامل الحال بلا ضرورة رقيقا اي ساكنا ان احمر به
 البراق لعاب الغم بان غلب له عليه سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من المعدة ملا لثامه او لا وبذا عذره واما عند محمد
 فان كان صاعدا ملا لثامه ينعقد والا فلا وقول ابى يوسف رخص مضطرب كما في المحيط لا اي غير ناقض هذا القتي ان احضر البراق به
 بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستئذان عنه بما قبله شمارا بانه لو ساد ناقض كما قال الجمهور ولم ينعقد في رواية الاصل كما في ماشية
 المداية والاول هو الاحسان وقال المهداني في آخره باعادة الوضوء احتياطا وهو باق على الوضوء الاول كما في المحيط وناقضه
 القتي غيره اي غير الدم الرقيق سواء كان ما داولا او ما غمدا او سودا او محرقا ان ملا غيره القم بان بعجزة الامساك وقيل
 عن الكلام وقيل من غلظته لثامه كما في الزاهد وقيل ان يعلم الناعوان في فيه شيئا وقيل لغوي من الى راي صاجته الاول الصحيح بهذا اذا قاء
 مرة فان قاءه الرمي ذكر في غايه الرواية وفي النوادر انه صحيح محمد بن احمد لثمنان وابو يوسف رخص المجلس ابو علي دقاق مطلقا كما
 في المحيط والاول صحيح كما في المنهات وعن الحسن ان تناول طعاما او ماء ثم قادن ساعدته فمقتضى لانه طاهر كما في الزاهد وفي
 المنيية اذا قاء دودة كبيرة لم ينعقد لا اي غير ناقض القتي بلعها وانما لثام مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض اصلا سواء كان
 صاعدا او نازلا ملا لثامه الا لانه ناقض عند ابى يوسف رخص واليه ذهب الطحاوي حتى قال كره ان يوفد البغيم بطرق الشرب فيصلي
 معه ومنهم من يهبط الخلاف فحمل قولها على النازل وقوله على الصاعد ومنهم من ائتمن في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وبهذا اذا قاء
 متحدا فان قاءا مختلفين دما وطعاما او لثامه ملا لثامه ولو استويا اعتبر كل على عدة كما في الزاهد ثم لما

فذكر من بعض النسخ غير ناقض وبعضه لا قد بين حكم الاول دون الثاني من غير نقض وما ليس من ذلك خارج حديثه
 اشارة الى ان الحديث قد يطلق على المناقض وان كان في الاصل عندهم النجاسة اكلية ليس بحسب البلع ولم يحسن
 ان كان هو الرواية بمعنى غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بحسب البلع لاستلزامه في النجاسة في النجاسة واما عند محمد بن
 فمحمود الاول هو الصحيح كما في المصنفات والمردا ليس بحديث اصلا لقضية زيادة الباء فلا بد من الحديث واما عند محمد بن
 اتسار الانقضاء من نفس وقت خاص وناقضه قوم مثلي متجاني المقعد عن الارض ام لا الى ما لو ازل لسقط ذلك المثلي وهذه
 اكلية عند الطحاوي وفي رواية عن ابى حنيفة راج وعنه انه في الصحيح انه لا ينقض اذا استقر مقعده على الارض والنوم استرخاء عصاب
 على ما عرط به البخاري الصاعدا عليه والاحكام اعظم من الاستناد والا اعتماد بالغير على الشيء وتعد على دون الى فاجرى مجراؤه ولم يضمن اصيل
 والا لا تنقض مجرد اصيل الى ذلك الا لم ينقض نبوءة مثلي على ذلك بل اصيل اليه ولا يخفى ما فيه ان النجسين يتوقف على اصيل في الحكم
 اشارة الى ان نفاس المثلي غير ناقض فان نفاس المظلم كذا على ما قال كلوا في وقال ابو علي الدقاق وابو علي الزاهد
 ان كان لا ينضم عامة ما يقال قوله كان ناقضا وان كان يسبغون حزن او حزين فلا كما في الزاهد والى ان نوم الواضع
 على ركبته يعلم نقيض كما قال بعضهم والى انه لو نام قاعدا فسقط الماء انما انقضى قبل ان يصل الى الارض وعنده الصلابة فيحصل
 لم ينقض كما روي عن ابى حنيفة راج وعليه الفتوى كما في الخلاصة والى ان نوم القاعدا الواضع اليه على تعبته قد كاشفه
 الملك على الوجه واما ما قبله على فخذيه غير ناقض عند محمد راج لانه يشترط الاستسكان على الغيرة فلا في يوصف راج في التيمم والى ان نوم
 القاعدا للتمثيل الاصل المقعد غير ناقض كما في هذا المذهب كذا في النوم المتورك كما في الزاهد والى ان نوم القاعدا والرأس والسياسة
 مصلية غير ناقض كذا في المحيط ولا انقضاء من الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نوم غير ناقض
 الاستسكان يمنع الفتوى الغلبة الدافئة في الشيء بعضهم السكون تعطل القوى المحركة وبها ضعف القلب من الجوع او البؤس او غيره
 وكذا السكون فانه حاله حادثة لم يقبل روضة كذا في المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو خستبار صده الشهية ولا في فصل
 عن الامام كلوا في ان يدخل في نفس شيه تحرك كما في المصنفات والنجوة ما يجب سلب قبل سخافات الاشياء فانما ينقلبه
 والاطلاق دال على القليل من كل منها ناقض لانه فوق النوم ملجأ كما في الزاهد في الاكف، به عنهما او
 فمقتضى بالتحسوس اركان يا قفا او انما عا عا او اناسا مغتسلا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النجاسة والناسي والغسل
 غير ناقض كذا في المحيط فلا يجب قبله البتة لان خارج النجاسة هو مقتضى النجاسة وهو ان يقول قد كذا ذكره ابو جبري واما غيره
 بذكره الا ان كثر على انها يكون مسموعا له وفيه شك فيكون مسموعا له فخط فاعلى هذا غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت
 المسموع ناقض وان كل كذا في المحيط واما الى ان التيمم هو ان يبد وفيه سنانة بلا صوت غير ناقض والى انها من النجاسة
 غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لانه من الاحكام المستمرة كذا في مملوكة صفة اي مقتضى
 بالبلغ واقعة في مملوكة مكتوبة وانا فله في المصروف وغيره ولو اكلها كما قالوا واما عند فني النافذة في المصروف غير ناقض لانه

أما في جملة ما حذر بها مما وقع في مثل ذلك في الركوع وسجود التلاوة المطلقة في حق منتهى أو غير مقيدة فخرج بها صلوة ابنه زارة
 لاجتماع التلاوة كالنظر والمباشرة المباشرة في الشريعة تماس احد الطرفين منها الآخر يتجوز مع الانتشار على التقا
 اتنا من من ليس بوسيط والمصنف في منتهى المباشرة من الطرفين بل التجرد والانتشار كما في الاحتياق في منتهى طهارتها وان لم ينتشر
 اذ كان لمباشرة بين الطرفين والمزاجين عند الاكثرين كما في الهيئة وبذلك يشخص وانما عند محمد بن فخرنا قضية وهو حسن كما في
 الظن وغيره وهو القياس والاول الاستحسان كما في المحيط وهو صحيح كما في الحقيقة وعن صاحبنا انما غيرنا قضية بلا طور شيء وهو
 صحيح كما في الاحتياق وفي الاكتفاء اشعار بان على الهيئة وبذلك يشخص غيرنا قضية للموضوع وبلا انزال فانه لم يلزم الأصل المذكور
 في صوم الظن والمباشرة في الهيئة من باشر الرجل المرأة اذا قضى بشبهة الى الشبهة فتا من معنى الملازمة ولذا قال شرف الأئمة
 الملك الملازمة الفاشية نهي ما تبج من الاقوال والامثال لا اي غيرنا قضية منس بشبهة المرأة بشبهة الرجل او بالعكس
 سواء كانت محرما ولا شبهة او لا سواء كان اللبس يدا وغيره او ليس اذراك لغير البشرة كاللنس والمرأة مؤنث المرء
 الرجل وهي اهم البالبة كنه والذكر اي لانس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا او متينا ولو بابلن كنه والاول
 بالذكر الفرج فان من الفرج ناقض عند الشافعي راجح على انه يتوهم ان ناقض من غيره وفي الظن ان من المرأة والذكر كره وله اعتبار
 من امانة النقص الا انه كورات انه ليس سببا لوجب الموضوع كما قيل بل هو اعادة الصلوة على ما قال الجمهور كذا في
 النهاية فرض غسل الغنبتين يكون احسن من غسل الفرج كما في الصحيح والمفاسس او من الاغتسال وغسل تمام جسمه كما
 في المغرب وكان الاغتسال مطاوع غسل وان لم يتبل الا في اغتسال كل البدن كما في حاشية البداية لكن ذكر البسطة
 والراغب وغيره ان الاغتسال غسل كل البدن على ان يكون الحكم بالمطاعة مقصور بالسمع فان الاغتسال لم يوضع
 للمطاعة كما ذكره الرضوي غسل فمه واللقه بالخصيص فاسما غير دقيقين في البدن مع البالبة في نظافتها فان البالبة
 فيها سنة وقيل واجبة على غير الصاعم كما في الهيئة وفيه اشعار بان لو شرب الماء على وجهه سنة لم يكن كافيه وبانه لا يشترط
 الغسل كما قال بعضهم وذكر الناطقي انه شرط وهو الا حوط كما في اختلافه ولو كان سنة مجوزا فبقي فيه طعم او كان سنة
 افعة درن رطب لم يمنع نجاسة اليبس كما في الزاهدى ولو كونه بعد فرض مطلق لغسل لم يذكر تخفيف للهيئة الواجبة في
 استنابة وغسل ظاهر كل البدن اي جميع اجزائه فكل غسل معين ولو لم تكنه بأكمل الجسم كما في حاشية البداية وما تحت
 الاظفار والعرصم والاصابع والعيان والظيان منقيل لا يمنع ولا يسجد الخاتم بغضيق على ما روى عن الائمة ثلثت راح
 كما في قاضي خان ويحرك القرط وان لم يكن في الاذن لا يحل في الاغتسال ويدخل الاصبع في العرة والماء في تعلقة
 حان ترك جاز في النواذر لا يجوز كما في الزاهدى وفي غسل اشعار بان التسهيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد بن
 عن ابي يوسف راجح ان اصابه بلا سلة اجزاء كما في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء اشارة الى ان المذكور ليس
 بشرط الا في رواية عن ابي يوسف راجح كما في الزاهدى ولعل الراس واليدين واليد والرجل بالعتبة داخل في الحكم وان كانت

خاتمة لثمة فان لم يلبس من الخلع الا لية كما في المغرب القائل غير ما رواه اليه شير من محمد ج في عدة المحيط والذخيرة و سعة
 من قيل يديه الى الرسغ ثلثا و فرجه اى ثم فرجه بان يغسل المار به اليه يمينه عليه نغسله باليسرى حتى يغتسل والغرض من قبل
 الرجل والمرأة وقد يطلق على الذكر ايضا كما قال الميرزاى ويزيل عن كل موضع من بدنه النجاسة اى نجاسة حقيقته كما
 واجهة اما معلقة على الفعلية فليس لازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الهداية وان كان في او معترضة فلا يسبل يفرس كما في الجلاء
 واليه اشار القاضى في شرح الجاء حيث قال ليس فيه تقديم الوضوء فغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على نحو ما قلنا
 وكذا الجلاء ان ازالة النجاسة فمن ثم ان يتوضأ اى يتم سائر اعمال الوضوء من استجمات والسنن والغرض من
 كما مر فيندى النفس بسبب مسح على المصحح كما هو ظاهر الرواية ويحتمل انه لم مسح كما في المحيط وفيه رمز الى ان نية الغسل سنة كما
 في الجلاء في الاغسل رجليه الواقعين في المستنقع لما سياتى وفيه اشعار بان لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على لوح او حجر لقدم
 الغسل وقبل يقدم مطلقا والاول مسح كما في الزاهدى ومن وجه ان الاشتراط عن اختلاف في الماء استعمال وان كان الماء
 ليس بمثل فلا حاجة الى الغسل ثانيا ثم يفيض اى يصب الماء اى من الماء الموهود في الشارع للوضوء والغسل وهو
 شامة ارطال قبل عشرة وطلان للوضوء والاول مسح ولتقديم ليس بلازم حتى جاز الغتصان والزيادة بلا اسراف كما في
 المضمرات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الجارى جائز لانه غير مضيع على بدنه ثلثا فيسبأ بكتابه الا لمن ثلثا ثم
 باليسر ثم الراس وسائر الجسد كذلك وقيل باليمن ثم الراس ثم اليسر وقيل بالراس والاول مسح كما في الزاهدى و
 عن ابى حنيفة رج الغسل الفرج برطل والوجه واليد برطل كالرجل والراس وسائر الجسد بحسبته ارطال كما في شرح الطحاوى
 وعلم ان غسل ليل من عضوا الى عضو عند ارسال الماء يجوز في الغسل لاني الوضوء ويجوز نقله من عضو الى عضو كما في الخزانة
 ثم يغسل رجليه في مكان آخر ظاهر لاني المكان المستنقع بلغه اى لم يجز للماء استعمال وفيما ذكر اشعار بان لو اغتسل في
 الماء الجارى جاز من الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لأكمل السنة كما في الزاهدى وقضى
 لذات اى لامرأة ذات الشعر الضفيرة اى المنسوج في في الاصل فعل بمعنى مفعول والتاء للبالغة والاول الغسل الى الزواجر
 ان ميتل اصلها اى بلغ الماء موصول شعر او عنة انه لا يكتفى كما في المحيط فغسل ظاهرة المسترسل وهو صحيح كما في الزاهدى
 والاول اختيار كما في النجاسة وفيه رمز الى انه لا يكتفى لى الضفيرة فقط فغسل يمينه وفي البقالي الصحيح انه يجب غسلها وكذا
 الايمن لانهما اذا انقضت كما في الزاهدى والى انه لا يكتفى لى الحية لعدم اخرج كما في الذخيرة وعلم انه اذا غرما غسل الراس
 تركته وقيل مسح ولا تنس نفسها من زوجها كما في الهية و موجبه بالكرسى شرط وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه رادة اصلها
 الا ان الغسل تحت عقيب الجنابة والا فرج بعض البدن فتتأذى به الملائكة كما في الشفاء وانزال متى اسع خروجه
 عن القبل كما في البيهقي واما اثره على الخروج تبركا بعبارته صلى الله عليه وسلم محمد ج في المهبوط والمنى بكسر النون مشددا
 وقد يمكن منخفا هو ما وخلق منه حيوان كما في المفردات والجمل وغير ما وفي النظم ان يحمل لا يكون الا من المؤمنين فاني لصالح

والرجل ليس بالمتنجس كقولهم انما ابيض نكيسه الذكر فليس بمختصا بالرجال واليه ذهب لمحققون من الحكماء والآنزل
 اشير الى ان امرأة لو احتلت بلا خروج المني الى الفرج الحان لم يجب غسلها وبذا اظهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزايد
 قوي وفق اي سيلان سبرتك في المفردات لم يجب مختصا بالرجل كما نحن قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من
 بين الصلب والترائب وذي شهوة اى لذة والحان في الاصل مل النفس الى ما تريد والتمحيص مجاز ولو وصف ان
 تمطران لزيادة التوضيح فاذا حصل شيئا او ضرب على ظهره فخرج بلا شهوة لم يغسل عند العادة خلافا ليعسى بن ابان فان عند الغسل
 يجوز على كل حال كما في المحيط عنه الا لفصل عن الظهر او لثبوت شهوة فلو جامع فمادون الفرج او استمنى بغيره
 او فطر الى امرأة بشهوة او لم يطر فافصل عن مكانه في هذه الصور فاذا غسله حتى سكنت شهوة ثم خرج المني او غتسل بعد
 الوطى ما نوم وبول ثم انى يجب الغسل وبذا عندنا خلافا لابي يوسف كفى الزايدى وغيره وخلف بن ايوب وب
 فاعلم كما في النوازل وذكر في الظاهر ان لم يجب عند محمد وخرج خلافا لشيخين ولولبال او نام او مشى ثم غتسل ثم خرج ببقية المني
 لم يجب اتفاق وعنديه تمام شقة من راس الذكر الى المتطوع هو وغيره دخل في مضمومها والغيبه بفتح مصدر غاب عن العين
 او استتر في قبل او در بر ارج منات وسكون وتقبل خلاف الذي لا ذكره ولا ينبغي ولعل المراد مقداره كحشفة حتى لو طعت
 وغاب اقل من مقدار ما لم يجب الغسل والكل اشير الى انه لو غاب فيه اقل منها لم يجب كفى التحسين لكن في الشرح انه ان شمس
 الا يلج في اليد بموجب وفي اللآلى انه غير موجب خلافا لهما والى انها من كفى لو غابت وجب كفى في قاضيان والى انها لو
 يشوب او غيره ولم يجب كفى الجلبالى والى انها لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا تصير نفسا بخرج البول منها
 مخرج في الاحتام على الغافل الواطى طرف نوجبه فذا ضرورة الى السجدة والمفعول الموطوء وفي الكلام اشعارا بشتر
 التكليف فلو كان اداها غير مكلف كالصغير لم يجب كفى الجلبالى وكذا المراهق والمراهقة والكافر اذا اسلم كفى المحيط
 واللايد واطى الهيبة لان حكمه ياتى واعلم ان الشرط الحقيقي هو الانزال وغيبه كحشفة تقوم مقامه مخفا فوجب الغسل بموجب
 الوضوء وروية المستيقظ ولو مضى فيه خلاف والاحتياط في الوجوب وكذا علم بصحة اذ اجبت بحيف كفى المحيط
 الممنى اى شيئا يتقن انه منى سواء كان تذكرا الاحتام او لا وكان افيق ابو جعفر يقول بذا عندنا بى صنفه ومحمد حميد الله
 وما عدا بى يوسف حميد الله تعالى فلا غسل عليه اذ لم تذكرا الاحتام كذا في شرح الطحاوى او المكنى اى شيئا يشك فيه انه
 او مذى تذكر الاحتام او لا وبذا عندنا كذا عندنا بى يوسف رج اذا تذكر الاحتام وما اذا لم يتذكره فلا غسل وفي العموم وغيره
 به وجب فعله عن رطبتين كفى المتحلق واما قلنا بل لم يعمد والمضى يشك لان لا نوجب الغسل بالذى اصله المني لانه
 حقيقة باطالة الزمان فلم ادا يكون صورة صورة الذى يشك كفى الحقيقة كفى الاحتام وغيره وفى الكلام اشعارا به لتيقن بكونه
 لم يجب تذكر الاحتام لم لا وبذا عندنا على ما في المصنف من المصنفات لكن في المحيط وغيره انه وجب حينه وبان لا دخل لانتشار الآلة
 قبل النوم في النوازل عن محمد رج انها لو اقترنت قبله لا تذكر الاحتام لم يجب الغسل الا بيقين انه منى وقال الحكماء في انه

مما لا يبرهن حفظه كما في الحديث والرازي وغيرهما فلي ما قرنا لا قصد فيسبيل في مقابل الرواية الا لبيان وانما عذر غير واجب الاغترس ولو كنا
 بمعنى العلم مع حذف احد الغلوين غير محذور عنه كجمهور وتدخل في الاستيقظ المستيقظة تبعا فانها كالرجل على ما ذكرنا واحترز بقوله
 روية الاستيقظ الذي عن روية الفتح والعصاة بعد الاغترار واسكر فانه غير موجب لكن رويتها لمنى موجبة كما في الجملة وبقوله لمنى
 والمضى عن الودى فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاحكام كما في الحقائق والمضى والودى بالتسكين وقيل بالتشديد فالاول
 ما يخرج عند الملاعبة والثاني بعد البول كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع ثم بال فاعتسل ثم خرج منه شيء لرجح فهو ودى
 وانقطع كحصى على انقطاع العادة او الثلثة الى الستة وقبلي من آخر الوقت مقدرا لتكس على الاغتسال والتحرية لان
 به دون ذلك لم يعتبر الانقطاع وبذا في حق السئلة واما في الكتابية فالمعتبر نفس الانقطاع كما في الفعلة العشرة في حق الكل
 كما في مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع ولم يلبثه اربعة دون العشرة فوق الثلثة ذهب لئيل ولم يجب ثانيا عند العشرة كما
 قال بعض المشايخ واوجب بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية والى ان يشترط السبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي تشديد الكراهة في نفس
 الحيض الا ان نسل غير مفيد فتأخر الى الانقطاع والنفاس كالحیض فيما فصلنا وفيه اشعار بان لو ولدت ولم تزد
 لم يجب غسل كما قال ابو يوسف رحمه الله وبه اخذ بعض المشايخ لكن ذهب عندنا في حقيقته رحمه الله وبه اخذ اكثرهم وجوب الوضوء اتفاقا كما في المحيط
 الا اى غير موجب له وطى بهيمة بالهرة اى جامعها وان كان في الاصل الدوس بالعدم ذبمية لا بالنطق له كما في المفردات بلا انزال
 اى بغیر فرج لمنى فالبايعا على في الانزال على الصبح ولا متبرية بمعنى غير كما ذكره السير في والتمية كالمهية الا انه لم يذكر فلو رما
 وسن اى دووم عليه بالاعتاب فيكون من سن الزوائد ويحتمل ان يكون من اجابات ليوافق ما ياتي في كجعة وقد مرح به في الجبابي
 لكنه يخالف المحيط للجمعة اى يوم جمعة كما هو الظاهر وقيل بمصداقها كما قال ابو يوسف رحمه الله لانها افضل لمصداق وهو صحيح كما في الكافي وعنده
 لها جميعا كما في شرح الطحاوى والاول قول الحسن ورواية عن بعض اصحابنا فانما افضل الايام وفيه شارب انما تستل بعد مصلوة عمل سبعة وفيه خلا
 بين كرجح ابى يوسف رحمه الله في التهمة وغيره لكن في جملة المحيط وقا من يخاف ان لم يعتبر الاجماع وفي الرازي والجلابي عن صاحبنا انه لو اغتسل
 يوم الخميس اول ليلة الجمعة فعل به الا لا يحصل دفع الرأحة المقصود منه ولغيره من اى لندى اليومين وفيه خلاف الحسن وابى يوسف رحمه الله
 كما في التهمة وسياتي تمامه في فصله والاحرام اى الاحرام عند الاداة وقوم عرفة بهذا الملق في المحيط واكثر الكتب لكن في المشايخ
 ستة بعرفات واليد للشار في المنفردات واعلم انه يجب غسل العصى والمجنون اذ بلغ نية الاحكام واقفا كما في التهمة وكذا غسل السجدة
 وليد البرورة والقدر وعرفة والكا فاذ اسلم وانما يجب فوجب كما في خزانه الفقهاء ثم شرع في المارون على نوعين مطلق غير محتاج
 الى قيد كالحجار ومقيد محتاج الى القيد كالثمار والاول يزيل النجاستين والثاني النجاسة الحقيقية كما قال الفقيه وغيره انه لا يزيل
 الحقيقية عن البدن والاول صحيح واما ما خفيط ما ع به فان غلب غلبت والامقيد كما في شرح الطحاوى وبه يحمل فاحصل
 بقوله ويتوضأ بالضممة اى تطير اعضاء الوضوء بما راسها راسا بما ينزل من هذه المخلطة او المسحاب سواء
 كان في العود او ساكن على وجه الارض او جارا فلا يتوضأ بالشئ الا اذا تقاطع من الصاحبين انه يتوضأ

به الاول هو الصحيح كما في التمهيد واما الارض اى ما يكون في اعماق الارض كما قال ابا رواد على وجهها جاريا كما لا هنار واسكان كما يحسن
 فلم يصح ما قال بعض اصحابنا انه لا يتوحد الماء والراكد ولو كان الكثر من عشر في عشر كما في الحميا وانما غرض التوضيح مع انه من المطلق بحيث وكلما
 اجتمعت كثرة الاستيعاب ولا حظا للعالم ولا يتجنى ان اكل نازل من السماء فلو اكل في كل يوم وان تغير اى حال كونه تغير ذلك المائين لونا وريحا
 بالملكوت بركات الحيا الاقامة كما ذكره ابن مالك فيلشارة الى انه لو لم يتغير بالحياسة لم يتوحد به كما في المحيط وفيه شهابا به لابس فلين
 المتغير بالملكوت الا انه خلاف اشعارهم ان اوجسط به بطيخ او غيره طاهر سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به لطافة او لا كما
 والتمرد والصلابون وورق اشجار الا اذا اخرج اى يتوحد بذلك الماء المخلوط بماء الطاهر في جميع الاوقات والوقت اخر اخرج الطاهر
 الماء من طبعه منس الماء اى من صفته الاصلية التي هي الرقة فلا يتوحد بها لئلا يسهل او غيره اذا كان تخفينا وفيه اشعار بانه غير متغير
 من حيث الاجزاء كما قال ابو يوسف وح في رواية عن محمد بن عيسى عن ابى يوسف وح وانه قول محمد بن عيسى ان المتغير هو اللون الاول
 هو الصحيح فتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية البداية لكن في الزايدى وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كانا
 والعصير داخل واما الزعفران فالعبرة بغيره لونه وان توافقا لونا وتفاوتا طعما كما في بطيخ والاشارة بالبنية فالعبرة بغيره لونه
 ان توافقا لونا وطعما كما في الكر فمغلبة الاجزاء فالاعتبار او اللون ثم الطعم ثم الاجزاء واذا تغير طبعها او غير طبعها الطاهر الماء
 للاكل او الشرب او التداوى او غيره وهو اى واحال ان ذلك الطاهر مما لا يقصد به النظافة نحو المرق واما الباسا
 الطيخ وفيه اشارة الى ان المغلبة نافعة فيما يطبخ من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبخ الاس او السدر او
 الاشنان في الماء وتغير لونه توحد به اذا كان رقيقا كما في المحيط ودلالة المنع من حيث قطعته كما هو والكلما مشعر بانها لو غير الاوصاف
 الثلثة بالاجزاء وتغير لونها كان طولها في البداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتبديد كما في الزايدى واليه اشير في التمهيد
 فلا يخالف بين كلامي المثلين والهداية كما ظن وان اختلف به اى بذلك الماء الخمس لغيره فان كان الماء جاريا في عرف الناس
 قيسل هو ما كل شيئا وان قل قيل ما يهب تبنته وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزايدى وعن ابى يوسف
 بالاعتراف والاصح هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجارى ماء البليج اذا جرى على طريق فيه نجاسات ففتشت فوجدت نجاسة
 لمعناها ولا اثرها كما في الاختصاصه وكذا ما لم يطهر من طهر حتى لو اصاب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم نجس الا اذا غير وكذا ما لم يحكم
 حتى لو ادخل فيه يده وعليها قدر لم نجس قيل هذا على ظاهره للضرورة وقال عامة المشايخ انه اذا دخل الماء من الانبوب
 ولا اعتراف متدارك لم نجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير الاخرات المدارك ان لا يسكن وجه الماء فيها بين الفترتين
 كما في الزايدى او كان وجه الماء عشرة ابا يسكون والاشيئ من الحذف التغير والذراع كما في شرب الكرمانى او لتاثيره
 كما في الغرب في عشر اى مضر وبافيه فيكون دوره اربعين ذراعا وهذا اكثر الاقوال وبه نأخذ كما في المنوازل وعليه الفتوى
 وقيل ثلثه عشر في خمسة عشر وقيل ثلثه عشر في ثمان في ثمان وقيل ثلثه عشر في ثمان في ثمان وقيل ثلثه عشر في ثمان في ثمان
 اعلمى وسنة ومثله عن ابى يوسف وح وقيل سباني سبع كما في الزايدى وسنة عن محمد بن عيسى في المربع واما

في المدفوعين يكون دورة ثمانية واربعين ذراعاً وقيل اربعاً واربعين فالاول احوط كما في الكبير وقيل ستة وثلاثين
وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في النظرية وفي الاولين تحقق احوض المربع داخل المدفوع في الثلث ما يساوي
واختلف في المذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان وفي قاضيان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات
تامة في كل مرة كما في الواجب اوفي المرة السابقة كما في الكرياني او سبع موصوفة في كل مرة كما في سير القنمات وفي النهاية الصحيح
ذراع الكرياس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبير فلو كان وجه الماء ثمانية اثنان بذراع فثان
ثاني قبضات وثلاث اصابع لكان عشرة في عشر على هذا القول والاطلاق مشعر بان لو اتصل في الارض ذراع او في الحوض
طعنب وكان فيه قطع خشب وجد تحريك لما جاز فيه الوضوء كما في الزاهد لا تحبس اي لا تكثف ارضه اے
ارض الماء الذي يكون عشرة في عشر والامانة للمعرفة اي برفع الماء بالكفين والجملة صفة عشرة في عشر وهذا قول
لبعض المشايخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل ما يبلغ للعب وقيل ثلث
ذراع وقيل ذراعان وقيل معوض الى الناحية كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعم من الحقيقة والعلم في مدخل فيه ما لم يل
بلاعر من بحيث لو ضم اليه صاع عشرة في عشر فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذا تبرع عقيق ما بها عشرة في الاصح
ان الماء في البئر اذا كان بقدر ما راحض الكبير لم تحبس كما في لهية وهو على ما اختاره من المقدارين والعمق الذي يمتس
اصابع تقرباً لثلاثة آلاف وثلاث مائة واثنان عشرة من الماء الصافي ويسع ذلك في غدير كل ضلع منه طولاً وعرضاً وفقاً
ذراعان وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريباً كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً لا تحبس ولا يتغير عما عليه من الطورية ذلك
الماء الذي كان جارياً او عشرة في عشر وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيان واسے
جواز من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع اي بنا وعليه الفتوى والى اجازة من الحوض الصغير اذا دخل الماء من جانب
وخرج من جانب سواء كان اربعاً في اربع او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهد وكذلك لو كان عينا في سبع في سبع فحسب
في خمس فيج من الماء وعليه الفتوى كما في لهية وغيره الا اذا تغير اي يكون مملوء في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك الحسب
طعمه اي طعم ذلك الماء الذي كان جارياً او عشرة في عشر والطعم بفتح الطاء ما يؤديه ذوق الشيء من حلاوة او مرارة او
غيره او لونه او ريحه فانه خمس الا اذا خرج منه شيء بورداءا وعليه وقيل خرج منه شيء وقيل ثلثة امثاله وقيل دخل بلا خرجه
وقال الترمذي في يفتي كما في الزاهد والاول اصح لتيسر التسليم كما في الجواهر والعلم ان ما في لهية عام للحوض والماء الجاري كما في
عامته لهية والاولى كالمحيط والذخيرة والخلاصة وقاضيان وغيره فلو سد بجهة نية وجري الماء كتمها وفوقها لم تحبس الا اذا غير اثره و
عليه الفتوى كما في القنمات عن المصنف هذا لكن في الايضاح تختلف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر عن محمد انه عشرة
في عشر والصحيح عن ابي حنيفة انه موكول الى غلبة النظم فانها كاليقين في وجوب العمل به ومحمد راجع الى قوله عن ابي يوسف راجع
من ذلك كالجاري لا تحبس الا بالثبوت وان لم يكن الماء لم يمتنع بالثبوت جارياً ولا في حكمه تحبس ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر

فان فيه ثمة خلافات مذكرة في عشر في عشر كما في التلمية ولا يخفى انه لو فرض هذا الحكم الى المفهوم مكان حسن واعلم انه اذا راى رجلا يتوضأ
بما نحن فيه فلهذا في وجوب غباره عليه كما في التنية والاباس اى لا كمال شدة عليك فيه والذلة على ان تتعلم به تركه اولى لانه اذا
يفتقر الى انفسها في غفلة ولا قيل في اللباس باس اى باس قليل وهذا اكثرى لانه قد يستعمل فيها يكون الفعل اولى بل وجاب كما في عموم
التنية لموت ما في المولد اى ما يكون تولده وشوا في الماء فلهذا الذي لا يعيش في الماء له دم سائل خيس اجماعا مساويا
في الماء وغيره الا اذا عاش في الماء وتولد في غيره فلم يخس كاللبط والاوز والحيتة كما في شرح الطحاوى لكن في المحيط ان موت
طير الماء في غير الماء خيس وكذا في الماء الكبير الا الصغير العدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك الماء في الماء
او ما كان اخر غير خيس وان قطع وهذا الصبح كما في المبسوط لكن في المحيط ان موت في الماء غير خيس في ظاهر الرواية واما في غيره فالسك
كذلك جماعا واما غيره كالفضة وكلب الماء والسرطان ففيه خلاف والاباس لموت ما ليس له دم سائل سوارات في الماء
او ما كان اخر وسوار كان بحر كاطير الماء الصغير كما في المحيط اوريا كالحجرات والذباب الزنبر والعقرب والتمل والبرغوث والبق وسوار
الدم والاول الاصح في المعلق انه اذا مضى الدم خيس كما في الزايدى واما حية بالسائل لان اعتبر عدم هيلان لاعدى اصله حتى لو وجد
حيوان له دم جاد غير سائل لم يكن موت في الماء نجسا كما في حاشية الهداية وغيره ولكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها
دم اصلا لان مظهرها يفيض بالشمس والدم تسود ولا يخفى ان هذه بحكمة غفينة عن الاولى والقول بان ذكره لمزيد التبيين
بهذا الكتاب ولما فرغ من الماء المطلق وتعلق به من بعض اقتسام الماء القيد شرع في الباقي وما في حكمه وقال و
لا يتوضأ لمطعم على توفى بماء مختصر اى يتنجس بالماء المعبر ابو غيره بال دق وقانا عما خرج منه الماء وادق وطمح بالماء
ثم اخرج والرواية بقصر ما عمل وجده انه نسب بنفى التوضي من سحر اى نبات فيتناول نحو الدياس وورق السندبار او طراى
فرج نبات شغل نحو الورد وسائر الازهار والاعتقار اعلم من الحقيقة وكل من فيدخل فيه ما في الربيع من ماء الكرم وعن ابى يوسف ج انه يتوضأ
به ونحوه ان يكون على هذا الاختلاف ماء الدابغة والبطخ كالأخرج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بشئ من التمر ان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ
بح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم به اخذ محمد وعنه الرجوع الى التيمم به اخذ ابو يوسف كما في حاشية الهداية
ولا يتوضأ بما هو متعلق في غسل شئ من الاعضاء والحنان ما يلاقى بالبشرة اقل ففسا له اعضاءه ونحو ما لم يستعمل كما قال كثير الشافعي
الا اذا كان متسا كما في المحيط وهو الاصح كما في خزائن وكذا غسله بالحجرات كالعرة وقصص والثمار وانما يصير متعلقا عند محمد
لقصره فقط اى يطلب ثواب يحصل من نحو الصلوة والخات في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعنه ما لقصره او رفع
احدث اى يستعمل غير القربة مما لم منه رفع نجاسة حكمية بقربة لمطعم فلا يلزم من الاتمال لرفع الحدث لا يكون الا لقربة
فاذا توضأ لم يثاب ولا يكون متعلقا اتفاقا كما اذا توضأ ثانيا وغسل اليد حائضا او غير ما قيل الطاهر بعد وادخل المحدث
الاعضاء لا يتبرك ويكون متعلقا عنه فقط الا انه قال ابو عبد الله اخرجني ان ازالة الحدث وجب تعال الماء بلا خلاف فان لم يكن
او لم يكن لا يستعمل اتفاقا كما في الزايدى واما قال لا يتوضأ ولم يذكره ظاهر النسخ تبعا لظاهر الرواية وروى ابو يوسف

والمحمدين ابني حقيقته ان طاهر غير مطهر وبه اخذ محمد وبه يوسف عنه انه نجاسة خفيفة وبه اخذ وكس عنه انه غليظ وبه اخذ والي هذا الخلاف مال
 مشايخ بلخ واما مشايخ العراق فقالوا ان طاهر غير مطهر بلا خلاف بين اصحابنا وهو متنازع بين من شاعروا فانه الاشهر عن ابني حقيقته
 وهو الاقنيس فلو وقع في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاوّل هو الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد
 كما في المحيط وغيره وفي نفي التيمني الاشارة الى انه يجوز ازالة الخبث به وبكبره شرب ولا يحرم ولا يحين به كما في الزاهد في وفي احتمال لفظ الماء
 ولا لا على انه مادام على معضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في الترمذي وفي الملاقاة الاستعمال رفر الى انه لو غسل عناءه فمقربة
 الغن مرة فاما الماء الاخير كما الاول عندنا واما عندنا فمقربة فاعدا الثالث غير متعل كما في النظم والروضة والي انه لو توضأ بالصبي مستحلاً
 وقيل لا يتعل والاوّل ما شبه اذا كان عاتقاً كما في المحيط والي ان غسله بحنبل كالموضي وفيه خلاف كما في الزبدة وشيخ القية الى انه
 لو غسل الفخذ والحجاب وغيرهما ليس من أعضاء الوضوء وليس متعل وهو الاصح وكذا الوضوء لاجل الحادات كالاثواب والعدة ورواها
 حاشا كما اشير اليه في الخزانة وفي الاكتفاء اشعاراً بان اذ ازال عن معضو مستحلاً وهو الصحيح كما في الهداية والخزانة وبهذا ذهب
 اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب برأيه لم ينفى الى اشتراط الاستقرار في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ و
 طبرستان الرغيباني في كفي المحيط وهو اختيار كما في الخلاصة وذكر الترمذي ان لو تناثر عن معضو الى ثوب لم يباخذ حكم الاستعمال لا بائع
 ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مطهر في الجملة وان كان نسيب فبغير تطهير لا نجس فقال وكل اياها بالكسرى جلد غير مطهر
 كما في عاتق الكتب كالحماة والمغرب والصالح وغيره ما وقع من الدبابة وهي اما حقيقة بازالة النتن والروطبة بالادوية او ملكية
 بالترتيب وتشهيس والاتقاء في الريح مطهر ولا يعود نجساً بالابتلال في كسيتها اتفاقاً وفي الجكي على الاصح كما في المصنعات وهذا
 لم يفسد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس وكذا لحم جلد كما في الخزانة ولو دمج من ثمانية الميتة وجعل فيها اللبن او سمن جاز وكذا
 الكبريت وعن ابني يوسف ان لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدة وفي تكثير الاهاب اشعار بان كل فرد من افراد
 طهر بالذبح الا انه يؤمهم ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دمج طهر الا جلد اي قشر بدن المختصم يرفاه لم يطهر بالذبح وقيل
 لم يقبل كما في المفاتيح وعن ابني يوسف ان طهر وفي الاكتفاء رفر الى ان كل جلد يطهر به خلافاً للصاحبين فنه كونه نجس
 العين خلاف كما في الزاهد والاول الصحيح كما في التحفة والي ان جلد الميتة والقردة يطهر به وفيه خلاف كما في الخزانة
 وجلد الادحى اى شخص المنسوب الى آدم بان يكون من اولاده عم ولو كافراً فانه لا يطهر به لا يتعل شرفاً له وفي الخزانة
 انه مطهر في الحقيقة الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفي الزاهد الى ان لا يتعل الدبابة وما اى حيوان طهر جلده بالذبح
 طهر ذلك الحيوان جلده وكحه وخشمه وجميع اجزائه كما في شرح الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلده والاوّل الصحيح كما في التحفة وذكر في
 النهاية ان جلده لا يطهر عند بعضهم اذا كان سورة نجساً بالذكوّة الشرعية النجس من الابل مع التيمية فلو ذبح حمار مجوس لم يطهر
 الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبح مسلم لم يسم على طهر على الصحيح كما في الميتة وتماهه يدل على شموله الاضيقارية بين الميتة و
 الحيمن والعنصرية اى موضع الفوق واليه اشار كلامه لقنيتة ولا يشكل طهارة الحيوان بما يقبى نجساً من اجزاء الحيوان

كالمفضلات في الامعاء وبما لا يدخل في طهارة اصلا كالشعور والعظام كما في حاشية النهاية فان المفضلات ليست من اجزاء الحيوان والدكوة مطهرة لدسوسه لشعور ونظام كياتي وكذا اي مثل جلده في الطهارة بالدكوة تحميه بحم الحيوان فانه لو كان لمجد لم ينشأ الضمير وان لم يول كل لحمه وانما خص بعد تعميمه فان في لحم السبع خلافا حتى انه في اخلاصة الطهارة نجس فهو نجس كما في الكافي وما لا يطره جلده بالديج فلما يطر ذلك يحية ان بالدكوة قتل هذا الداء لان مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النفس الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المفهوم معتبر في نفس العقوبة ككلامنا عن رجمه وموتة المحمديون كما في حدود النهاية واما في الرواية فاكثرى كما هو شعر المتيتة مثل بصوف والوبر والريش ولهية ما لا يروح به بارتكبه وعظمها مثل القرن والحصى والظلمات وعصبها مثل السن على راي يوصف طناب المغسل طاهر ذلك الثلثة فاجرى الضمير مجرى اسم الاشارة والاطلالة مشيرة الى ان شعر الحكب وعظم طاهر وعنه نجس وكذا عظم الفيل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزاهد وفي الاصابة اشعار بان هذه الاشياء التي طهارة بالطريق الاولى ومع هذا لو ترك لهية مكان اولي والاشياء بقيدة بالبيوتة ودسوسه والا فنجسة كما في تاصيفان وغيره ولما كان حكم الانسان محال للنجاسة في الاكثر افرده بالذكر فقال وكذا الشعر وعظم يوصف للانسان الميت طاهر وثمن محرم لم يجز الصلوة مع شعره اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر وعظمه طاهر فحرم احترامه حتى لو انظر في الدقيق لم يول كل وعن ابن مقاتل انه يول كل من شخصيص الانسان اياما الى ان الثلثة للخنزير نجس وعن الائمة الثلثة ان شعره طاهر كما في الزاهد يبرقع فيها نجس بالفتح كالبول والنحو ولو قطرة والعذرة وخر والد جاجة طبيبها كان او يابس قليلا كان او كثيرا الا انه لو كان مصدبا نحو تعب الال ونغم في ظاهر الرواية لم نجس بل قليل يستسنانا رطبا كان او يابسا صميما كان او منكمسا على الصحيح نجس بالاشية قليل ببول وعن محمد بن مياخذ ربيع الماء وتيسل كله كما في التفتة والصحيح انه ما استكتبه الناس كما في الكافي واما الروث فنجس خلافا لابن يوسف في اليابس وذكر محمد الشيباني ان الرطب كاليابس للضرورة وقيل هو الاصح والطلاق البيريز على ان ابار القرى والامصار والفلوات فيها سواء وهو الاصح كما في الزاهد واحترز عما اذا وقع فيها مما طار او نزاع فانه لم نجس لكنه يكره كما في الزبدة او مات فيها او في غير ما ثم وقع فيها حيوان غير ما في المولود وله دم سائل لما سبق وبرز في الشياخ واطلاقه شية ان صغيره وكبيره سواء تنضج اي تورم وتغير عفة حيوان ويوصف بالكره بما يقتضيه في المستقبل كما ذكره ابن مالك اقول تنضج اي تعفد او سقط شعره وانما لم يكتف عنه لكما اتواهم انها اذا انفسخ لم يطر بالزنج وعنه اشارة الى انه لو وقع فيها ذنب الفارة او قطعة لحم لهية نيزح كل ما فيها كما في قاصينان وغيره او مات مثل آدمي او شاة اي مات احداهما او مثله في اجثة فوقع فيها سقط نيزح كل المار ومن ابى قاسم الصغار اذا وقع الانسان الميت فيها لا نجس ولو قبل غسل كما في الميمط وعن ابى حنيفة راج ان اجدي كاشاة وعنه انه ولو سقطت كالدجاج كما في الزاهد يبرقع كل ما فيها خبره والاسن الاكتفاء بالزنج فانه امتقوا ما ابريه سواء كان حسنا الى نفسها او ما فيها كما في المغرب على ان ليس في الاساس والعصا الا الاول ولان تعريف المضاف اليه يقتضيه نزع كل جزء من اجزاء

الماء وسياقي خلافة وفي الكلام ملا على انه يخرج الخمس او الاثم نخرج وفي الزاهد ي لو وقع فيها عظم مستطبخ بالنجاسة وتعدرا خارجا بطريق النزع
 وكان غسلا عظيما في الجاهل لو وقع مصغور في سيرة وعجز وعن اخراج فمادام فيها فحسنة فركت مدة يعلم استحالة وصاحجة وقيل مدة
 ستة اشهر وفي الاكفاء اشجار بان النزع عظم لم يبر كلها والدلو والرشاء واليد يتقابل بذاني حق هذه البيرة والمانى حق غير ما فلا حكم فيه
 ذكره في المني فقبل نزع حاتها وقيل يطهر بدونه وبناخذ كما في الزبدية وذكر الموت وقيل على انه لو خرج حيا لم ينجح كل ما هنا الا ان يخرج
 فالحان آدميا لم ينجح شيء كما اذا كان مصغورا او دجاجة او فارة او صنورا احسانا كما في المحيط وهذه الاطلم كمين على المخرج او غيره نجاسة
 ولم يصل فله الماء فان تقين بالنجاسة نجس به وصول العظم اليه صا كسوره كما في الحنفية نفى المكروه عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى عن الاوسط
 وقيل عشرون وفي المشكوك نزع لكل كما في الزاهد وبناكله اذا لم يكن ماء البيرة قد رما به من الكبر والافلاخ كمين كما في الزبدية والنعنية
 وعنده فحين انما لم ينجس كالجاري كما في الخزانة ومثله في الزاهد وفيه عن محمد رحمه الله تعالى عن انا ابو يوسف على انه كالجاري
 ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا قياسا نتركه بالاثار ان امكن النزع بسد منبع الماء مثلا وغاية النزع ان يغسل
 سميت الاثني الدومنه او كثره فلو غار الماء قبل النزع بقدر عشرين طهر الباقي وان غار ثم عاين محمد نزع عشرين وقال شاذ
 انه طهر كما في الزاهد وهو الصحيح كما في الخزانة ولو نزع عشرين ثم غار ثم عاد لم ينجح الباقي ولو زاد قبل النزع قبل نزع كله وقيل
 مقدار وقت الوقوع وانما هو في السبالي والمختار انه لم يشترط كما في الزبدية فلو نزع بعينه ثم ازداد في الغد قبل نزع كله وقيل مقدار
 الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة والا لكان نزع كل الماء بان ينزع منها فقد رما فيها نزع او فنزع قدره بقول فوي بصارة
 يضيغ النواو واهل ابي بقول طهين صاحب معرقه مقدار الماء وهو قول نضر بن محمد وهو الراجح كما في المبسوط وفي بعض النسخ في
 فيه فيكفي رجل واحد كما في الزاد وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى فيفوض الى راي المتبلي به وعنه ما دلو عن ابى يوسف نزع
 يتخذ حفرة بقدر ما فيها منها كما في الزاهد وعن ابى حنيفة راجح علق البيرة وعرضها بالاشبار ثم يغرب لعمق في المعين
 ثم نزع بكل شبر ولو ان كما في الزبدية وعنه ما دلو وعنه ما تان وحسون وعنه ما تان او ثلث مائة كما في المحيط وعنده
 ثلث مائة وبقيت كما في الغالب وفي الكلام اشجار بان الماء قبل النزع نجس وخلف ان الخمس ما نزع الا غير او الجميع الا انه يطهر
 بنزع لبعض كما في التمر تاشي وهو غليظ ثم غفت بعد النزع كما في المحيط فلو صب الدلو الاول مما نزع عشرون في اخر
 نزع منها عشرون واثنان في تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكشي ان الدلو الاخير كالاول كما في المبسوط فلو فصل
 عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد خلافا لابي يوسف كما في المحيط وفي موت نحو وجاجة في
 اجثة كالصنور والمفاخنة بالغير نزع اربعون دلو البزقي الا يجاب وفي خزائنه الفقه حنون الى الستة عشر
 بطريق الاستحباب منه قوله تعالى اجتمعكم الي يوم القيمة وفي ظاهر الرواية الى حين كما في المحيط وعن ابى حنيفة
 اربعون في الميت الكبير وستون في الصغير كما في التمر تاشي وقيل بحسب البيرة وعن ابى يوسف راجح في صنور نزع
 كل الماء كما في الزاهد والدجاجة باليسخ والكسرة لعة والنا وللوجه فيطلق على الذكر ايضا وفي نحو

الصلوة وسام أبرص والقدرة نصف ذلك أي عشرون إلى عشرين وعن أبي يوسف رح بهذا الحكم إلى الرابع وفي
 الخمس أربعون وفي بعضه كما في الزاهد في هذه المراتب ثلث ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة رح ان في نحو الحكمة والقدرة
 الصغرى ثمة عشرة ولا بد في نحو الحكمة ثلثين كما في المحيط فالمراتب خمس ولوا وسطا ثمة أربعون وستين ونصف والمراد
 الدلو المعتدل المستعمل لا بالدرى البلاد وقيل ولو تلك للبيرة وعن أبي حنيفة رح دلويص صاعا كما في المحيط وقيل ليس خمسة امنا
 وقيل منون والدلو الخرق كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فضا عدا كما في الزاهد وفيه اشعار بان ماؤها خمس
 قبل التزج وتختلف ان الخمس ما رزح لا غير او الجميع الا انه لا يطهر بزج لبعض كما في الترمذي وغيره اي غير الوسط فان
 الدلو مما يذكره في ثمة تحت يد اي لينة بذلك الوسط وكعمل في حسابها فما نقص منه وما زاد كبير فان كان لينة
 مثلاً او هناك ولو عظيم سبع عشرين ولوا وسطا ثم رزح مرة مكان كفاية قال القدوري هو حسب الى وقال زفر وحسن رحما الله
 انه لم يجر كما في المحيط واليخمس البيرين وقت الوقوع اي وقوع لينة منها كما في الشارح وشرح الطحاوي
 ان علم وطن ذلك البيت بلا خلاف والا يعلم فبقه قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفخ فمتنذ اي مدة تنجسها يومه ليلة
 فلو لم ينجس المدة وان لم ينتفخ فمتنذ اي مدة تنجسها ثلثة ايام وليا لها الثلثة وقولا اي ابو يوسف ومحمد رح
 متنذ اي اول تلك المدة زمان وجد فحين هذا الوقوع سواء كان الواقع مقتضيا او لا والا فطلاق مشير الى انه حكم بالنجس
 وغسل وحكم بالوضوء ونسل سواء في القولين وفي ركن الامة بقوله فيما يتعلق بالصلوة وبقوله لما في مسواه وانما قيد بالبيرة
 لان الثوب لم ينجس عند بصره الا عند الوجدان وعنه يعاد صلوة يومه وليته وعنه في الطري يومه وليته وفي اليابس ثلثة ايام وثمة
 لا يوقع فيها حتى تنته ثلثة ايام فلا يدري حتى مات فان انتفخ اعيد صلوة ثلثة ايام عند النجس والافصلوة يومه وليته عند النجس
 ولم يصح شيء عند أبي يوسف رح لكل في الزاهد وسور الاوامي ولو صغير او عاوضا او كافرا وكذا سور شارب خمر فانه اذا في
 عليه ساعات وخمس شفعية بسبانه ولعابه فقه طهر كما في الكبير على لكن في المفترقات لو طال شاربه لم يطهر وان شرب بعد
 ساعات نفى الزاهد في كبره مرة سور الرجل وله سورها وهو نفعية الماء التي تركها الشارب في الاثا وادوا نحو من ثم استعير نفعية
 الطعام وغيره كما في المغرب وسور القرس طاهر في رواية عنه وعنه ان التوضي بغيره حب وعنه ان سورها مكروه
 وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط وسور كل ما كمل من الطيور والافعام وانما ليستثنى بحالته التي
 لا تأكل الا بحيث مع ان سورها مكروه كما في الزاهد وغيره لانها غير مأكلة بدون نجس فكانها غير مأكلة طاهر ذلك لا سار وغير
 متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورية وسور سباع البهائم من الاسد والثعلب والفيل وغيرها نجس لم يتوفاها وعن أبي يوسف
 انه كبول ما كمل اللحم وقال الفقيه لو افنتى مفتت بطهارة سور كلب وانخزير كما قال مالك رح لاجزاء ذكره
 الترمذي وسبع ما خوذ من سبع وهو القتر سمى به كل حيوان سالب قتال وبهية قدمت وسور الهرة مكروه كراهية تزيه او
 تحريم كما في حاشية البداية والاصح انه كراهية تزيه عندها ولم يذكره عند أبي يوسف رح ومثله عند محمد رح لكن

اذا حكمت الفطرة فشرعت فنجس بالاجماع وما لم يشرع بعد ساقط لم نجس عندنا في صنيعة رج كما في الزاهدي والزمادني المرأة المهره
 بالاعتية كما هو المتبادر فان سور الوضوء نجس كما في الكسفت وانما حكمت بالذکر مع صنف او غلته في سواء اكن البيوت لانه
 لا خلاف ان سورها نجس وفيه وسور الدجاجة المحللة بالتشديد للمسئلة التي لا تعلف في البيوت وقيل يصل متغيرا
 الى ما تحت قدميها فله كانت نجسات ذلك لم يكره فانما لا التحول في عذرات نفسها وغيره وقيل كفي صلبها في بيت بحيث لا
 عذرات غير بالانها لا التحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشعل البقر والابل لكان حسن وسور سباع الطير جميعا
 من الحمر والنسر والحياة وغيره مكرهه كراهية تنزيه او تحريم كما في الحاشية وقيل اذا قتل من غرس منقارها لم يكرهه وهو رواية عن
 ابي يوسف رج وبه اتفق المتأخرون كما في المحيط وقيل لا يكره سور في ايدي الصيادين كما في الزاهدي وسور سواكن البيوت
 من كسرات كالحية والفارة والعقرب ليعقده مكرهه بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا في سور المرأة كما في المحيط والظاهر
 انه مكرهه كراهية تنزيه كما في الزبدة فلا يجوز التيمم عنه وجوده وسواكن جميعا مكرهه كالحية والحياة طائفة ما لكانه اجمع سان
 فانه صفة غير الحائل كالمواضع جميعا المانعة منه ذلك الاسرار وعظم المكرهه انه يجوز ويكرهه استعماله مع وجوده لما لم يطلق كانه
 قاضيا في سور النجاسات والابلي لغيره من الماكول والسائل مشكوك فيه اي في كذا قيل اشك في طهورته مع انجره بطهارة
 ولذا لم نجس الشوبنج فيه قيل اشك في طهارته وطهورته جميعا والاول هو الصحيح كما في قاضيان وعنه سورها نجس و
 عند محمد رج ان سور النجاسات طاهر وعن ابي صيفيه رج انه نجس وقيل ان سورها نجس من سور السفل وقيل ان سور السفل منه
 نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما في الحديث وفيه دلالة على ان النجاسات اعم من الذكر لكن ما في الصحيح والمذهب ان على
 انه خاص بفتح فقول للتعمية وفي كلامهم من دالة على ان سور الايات مشكوك وعن ابي صيفيه وزفر واخرون رحمهم الله تعالى
 ان نجس كما في الزاهدي ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله وهو مضاهي وتيمم اي فليعلم جميعا فلم يكتف باحدهما وفيه اشعار
 بالافضل فقدم القولون كما في النجاسة وعند زفر وجب تقديمه والا فاما ان ينوي فيه ان عدم غيره فلا يتوهم سور
 ان وجب الماء والعرق من كل كالسور طهارة ونجاسة وكراهية وشك لكن قال الزاهدي ان عرق من النجس و
 في الزبدة ان عرق البهيمة لجلاله كالنجا والسفل وغيره نجس وفي قاضيان ان عرقها طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط
 عن الامام المحمدي ان عرقها نجس لكنه عوفي لهدن الثوب عن ابي صيفيه رج ان عرق النجاسة غليظة وعنه انه صيفيه +

فصل مصدر لحي الفاعل المعنوي مستقلا لا فاعلا ولا مفعولا مع الحمل في على السكون لانه غير مكسب ومفعول على انه خبر محذوف ويجوز
 ان يكون مبتدأ على انه علم مبني ان يكون مفعولا الى قوله لستم لستم لستم وشرعا لغيره وفي الكافي وغيره انه المقصد الى الصبيحة
 لانه لا يحدث ولا يخفى انه لا يخلو عن شيء سيجل ذلك القول فلو كوي وضوء الحمد فلو تيمم لم يكن قرينة كما في المنيعة
 (ن) لا يفتش النجاس في الاشارة الى انها لو كانت محبوسة لم يكره فلو لم يفتش في فضلها فلو لم يفتش في فضلها فلو لم يفتش في فضلها
 فيه فانما لم يفتش نجاسة غير ما لا التحول في نجاسته والاول الحق لانها وان لم تملك لكنها تنقذ كسب بنيا والاس ترك الدجاجة في شغل البقر والابل

ثم سألني الماء عن قيل من الساقفة ينبغي ان يتحقق تمهيد لانه قد روي على الماء وكما ويؤيده ما قال الزاهد في قيل باب من قيل
 الفوات ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان زوال المرض للمسيح لا يقتضي كفا في النظم لان مقتضاه روحه
 اسحق من الارتداد اى ارتداد المسيح فتم فله ان يصلي به اذا اطمق فيه شاربانه لو يتيمم بريد الاسلام لم يصلي به لان نيته غير صحيحة فلا
 لابي يوسف من كفا في التمراشي وكذب وكتب عن الشيخين وجب لزاجيه اى لظان الماء صلوة بالتيمم آخر الوقت
 اى في آخر الوقت استحب فلا يؤخر المعصية وقت المكره اما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا باس به عند اكثر الاشخاص الى الشفق و
 هذا اذا بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلم يتم وان خاف الغوث وفي التيمم اشارة الى انه بدون الرجاء فلا يؤخر في الاصل
 لم يقتضيه والا ول هو الصحيح كفا في المحيط وغيره وقد يستدل به على ان الصلوة اول وقت ففضل عندنا وسياقي وكما قيل في قوله
 في الصلوة نيته او مسرة او قدامته كفا في التمراشي قدر غلوة بالفتح ثمانية ذراع الى اربعة امة وقيل ميلا وقيل قد امة ليس كفا في
 التمراشي ان طمته بالاخبار وغيره وسيا داغا فتمه بالظن لانه واجب العمل في العمليات اجماعا بخلاف التشكك فانه لا يعتب عليه
 حكم وفاقا كفا في حاشية الهداية واذا ذكره اى كفا في الوقت او بعده حال كونه في المراحل اى حمله لا يعيد الصلوة
 المؤداة بالتيمم ولو وضعت نفسه وقال بوجوب سجدة لم يعد وقيل لو وضعت غيره بلا علمه لا يعيد الاتفاق وكذا اذا علق الادواة من علق
 اليات وقيل فيه اختلاف ولو علق من موزع الاكاف وهو ركب من مقدمه وهو سائق لا يعيد وفي بعض السجلات كفا في المحيط

فصل في التيمم ويجوز التيمم والاضافة فعلى هذا يكون لهفنة ثقب أو ابحار خيرة مسح قدم والماء المسحوبه بقرينة الايام على التيمم
 وغيره كالحجبة ولم يذكره تبعا واغنا في شعاره بان المسح لا يجوز على الخف واحد بلا عذر وهو شرط ما يستر الى العيب او يكن بالسفر كما في
 المحيط اوشى به فرسخا او ما فوقه كفا في حاشية الهداية جاز ثمانيت بآثار قرينة من التواتر قالوا الى قياس قول ابي يوسف من كفا جاز
 عند ذلك كفا في المحيط وفي فتاوى قاضيان من انكره من المعجزة رجعت مودة وفي الحنفية ان ثبت بالاجماع وقال ابن حجر انه ثبت بالتواتر
 رواية اكثر من الثمانين من نعم عشرة واغنا قال جاز التيمم من المسح والغسل كفا في الكراهية وذكر في الذخيرة ان المسح اولى لانكار الاعتقاد
 وضع تيمم البدعة والعمل بقرأة السجدة لكن في المهرات وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كذا في الزاهدى فان قلت كيف يكون فضل الاصول
 من المسح رخصة هبطا اى رخصة سقطت لغلبة كقصر المسافر قلت انه رخصة هبطا حال الخفت ولهذا الموصوب لما في الخف بنيت الغسل
 ينبغي ان يصير آخرا لكن اذا نزع الخف يصير الغزبية مشروعة بل متعينة بئال الاجر لزيادة الشبهة وليس من رخصة التيمم في
 شئ اذا المعنى رخصة مخففة بخلاف التامرين وقتة للعذر وان كان فضل ان لا يؤخر كقصر المسافر فله كان منها لزم ان يكون الغسل
 المتخفف ففضل من مسحه ولا ينبغي ما فيه بذاتى المقام من الكلام الوافى (في التحقيق) لتحقيق ما في الهداية والكانى فمن قال ان
 المسح رخصة ترفية عند ما فقد دل كلاما على بعد من نعم كلام الغسل كما دل على قصر اطلاع في علم الاصول للمحدث
 طرف جاز وفيه شعاره بان المسح لا يجوز لمن سجد والوضوء الا ان يقال لما حصل له القرينة بذلك ما كانه محدث حال كونه
 وول من عليه الغسل من كفا في الحنفية والحنابلة قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلوة

تقبيل وقت الحدث الاشارة كما ذكره المحقق قبل فيه نظر لان وقت الحدث ظرف كامله فاعني على طهارة يكون كما قبل هذا الوقت على ان
 اطلاق اليبس على البقاء بصيغة الفعل واقع وفيه لا يدفع ما ذكره من ان حدوث اليبس على الصفة المذكورة ليس شرطاً لمستعمل بمعنى البقاء ولا يقتضي
 نعم لا يدل الاصح بالوضع الاعلى الثبوت الدوام والاعتراض معنى مجازي على انه غير محتاج اليه بل هو من غير كذا حدث وكفى الثبوت لما يدعيه وفي الاضافه
 اشعاراً بالانتماء الى التمسك كافي في المحيط وشيئاً في بعض الروايات كما في الزاهد ولا يشترط النظر المذكور في مسح الجبهة سواء كان
 المسح واجباً او جازئاً فانه لو فرضهما فان مسحهما جازئاً لكان اتفاقاً وان لم يفرض فان لم يفرض مسحا تبيين ان مسح اليبس وان فرض جازئاً المسح
 عنده وجوب المسح عندهما ولو لم يفرض كل فنان لم يفرض بل ماتحتما وجب اليبس اتفاقاً وان فرض فان لم يفرض مسحا تبيين ان يكون على اختلاف
 وان فرض فان مسحهما جازئاً اتفاقاً وان لم يفرض مسحا تبيين ان يكون الخلاف كما في حاشية الهداية والصحح ان مسح الجبهة ليس بفرض
 عنده وان لم يفرضه كافي في المحيط وذكر في الزيادة انها مسح اذا خاف زيادة الموضع ويجوز مسح ما زاد عما فوق الجزاة اذا فرغ من غسل الرأس واليدين
 ما حوله ومسحت وان لم يفرض المسح مسح ما عليها من غسل اليدين وفي المحيط انه مسح ما زاد عما فوق الجزاة وكذلك حق التمسك في الذخيرة الاصح انه مسح
 المرفعة التي بين اليدين والجبهة وما يربط من بعد وكذا على العضو حال الكثرة نحوه وفي الكلام إشارة الى ان الاستيعاب شرط واعتوى على ان
 مسح الكثرة كفي والى ان الهيئة لم تشترط في الاضافات والى انه كفي مرة واحدة وقيل لتبليغ الاثني جزاة الرأس والاول هو مسح كافي في المحيط
 والاباس عليك بسقوطه ولا يفتقد المسح بسقوط الجبهة عن شيء الا ان مسح برؤسك عند اهل الحجاز لغرض غير هذا سبب صحة
 فان سقطت منه سبب ناقص كما هو الصحيح ولم يسقط فان كان في الصلوة يتألف بهذا سبب لعدمه على الاصل قبل حصول المقصود
 باليد والامسح سائر غير الرجل الا في اي الجوز مسح غنموه عن شيء غير الرجل الا المستور بالجبهة كما مر فلا مسح الرأس من الوجه
 واليد لصحاح الطهارة بالفتنة والبرقع والقفاز وهو ما يتخذ الصائدين للجلد وغيره ولو جعل الدواء في شقاق الرجل امر الماء عليه
 ولمسح يزيل اذا سقطت عن برؤسك كافي في المحيط ومادة الاضافة للعمدة مدة مسح كف الجبهة فان مسحها غير وقت زمان فلا يفتقد الا بالحدث
 كما في الزاهد وغيره للمقيس لوجه وليدة من وقت الحدث حذف القرينة فالمقيس قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لم يمسح
 انخفض على الطهارة قبل النظر فيما طلع صلاها وقعد قدر التمسك فحدث فاعلم بالوجود فانه لا يمكن ان يصلي من بعد لاعتراض الحدث
 آخر صلوة وقد يصلي حسنة كما اذا آخر النظر الى آخر الوقت ثم حدث وصلى بالوجه فيه ثم صلى النظر من الغد في اوله ولمسحاً فركلته
 من الايام والليالي على قياس ما ذكرنا من وقت الحدث اي مبتدأة من وقته فان صفة الثلاثه ولذا اقدم الجنب
 وناقضه اي ناقض مسح كف الجبهة ناقض الوضوء من الحدث الاصغر والكبر فاذا توضأ مسح واذا نزع غسل وناقضه
 اي ناقض مسح كف مضى المدة المعبودة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ما فانه لم يفسد على الصلوة بل يتيمم على الاصح اذ
 قطع تيمم ولا خلاف عنه الرجليين وقيل تقصد صلوة كافي في قاصين وان غيره وناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اي ساق انخفض
 كما روى عنه رواية قال ابو يوسف وجوحت ان يراى اكثر القدم بعد اقامة الجزئية فان في خلاصة التمسك اولات كالمسبطين والمحيطة وغيرهما
 ان خروج القدم ناقض للاختلاف وما خرج اكثر ما نوصفنا او كل العقب موضعها او قل ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما سواه مما مسح

ففي خلافات الشيخ جلاله كافي الكافي واكثر المشايخ على الآخر وهذا كله اذا بدال ان يخرج كيف فخر كنبية وما اذا زال السعة او غير ما في المتيقن بالاجماع
 كما في النهاية وغيره باطلاق المتيقن في كل وفي الاكتفاء شعرا به ولو وصل الماء الى الجبل واحد منه لم تنقص وان بلغ الركبة كما ذهب اليه
 ابو بكر العياشي وعلى الانقاص اكثر المشايخ واليد اول الفصل وهو الاصح كما في النهاية ويقتل ان يكون فيه روايتان فان اختلفا فحكم في الغالب
 يعني على خلاف الروايات كما في النهاية ومن النواقض الخرق كما سياتي وبعد احد بن ابي المدي وخرج كعبه الخرق وبلوغ الماء
 الى الرجل كحبل جليق فقط فلا يحبس الوجه واليد مع الرأس خلافا لعمى وعنه لا يجب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من الفرج والا فحوزه
 المسح وان طال مدة كما اذا خيف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة ومنيعة المسح السحالي ولا يستقبل في كمنقض الماء منقوس
 خرق في سهل اساق من ينفث سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم
 الخنف يبدو منه اي يظهر من ذلك الخرق في حالة المشي الا لا موضع حتى لو تخرج خرزه بحيث يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرس
 لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط ثلث اصابع الرجل كمالها واليه مال املوا في وهو الاصح وقيل ثلث انا مل واليه مال
 السرخسي عن ابي صيفته ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها صنمومة او منفرجة خلافا وقيل انما قدر
 بالا اصابع اذا كان الخرق سجدا كمالها وما اذا كان سجدا القدم او الحقب فالعبرة اكثر ما وفي الكلام شعرا بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم
 غير مانع وهو الاصح كما في الزاهد اصغر ما بدل من اصابع فلا يعتبر الا بهام وجاراته وقيل يعتبر وهو الاصح كما في النهاية وجميع
 انروق كل منها يسر سلة او اكبر الا لا شئ من تحت واحد على الاصح كما في الزاهد وعن ابي يوسف لا يجمع خرقة كما في الخزانة
 وشدة عن ابي علي الرازي كما في النهاية لا يجمع خرقة خفيفين خلافا لافرو في سفر شخص المقيم قبل الحديث او بعده وقبل المسح
 او بعده قبل يوم وليدة يعتبر الاخرى السفر فان كان مقيما ثم سافر فمسيح ثلثة ايام وليد لها من وقت الحديث وفي عكسه
 اقامة المسافر قبل مضي يوم وليدة يعتبر الاخرى الاقامة مسيح يوما وليدة وفي سفر المقيم عكس وبعد سها اي بعد يوم وليدة
 ينزع الخنف خنيل الا ان يمنع مانع من البرد وعينه فانه يميم كما في التمهيد

فصل في الحيض يكون للارزب والنفوس والنفاس كما ذكره سبحانه وفي اللغة مصدر طهرت الاشياء فمضي ما لم ين واما نفقة اس
 خرج الدم من قبلها ثم شار الى المعنى الشرعي تابعا لانه سملت في مساج منم فقال وهم اي خرج دم حيض او على فنيشيل الطهر فخل ولا يرد
 ان العمل الشرعي معان دون الايمان والتبنيه على هذا المعنى قال فيقيضة اي سيطقه الى الفرج الخارج وان كان المنفص في الاصل تحريك
 الشئ ليطبقه ما عليه من عبا لوعنه فلو نزل الدم الى الفرج الدخول ليس بحيض في ظاهر الرواية وعن محمد اجمعين وكذا النفاس وبالأول نفقة
 او لا ثبت الاتفاقه الا بالفرق الى الخارج بلا خلاف وهو ما بمنزلة ما بين الشفة والسن والادل ما بمنزلة السن وجوف الفم كما في المحيط
 رحمه الله تعالى بالغة اي نسبت الولد ووعائه في البطن والبالغة ما بلغت سنالوا اقرت ببلوغها فيه صدقت وهو مسخ سنين على الاصح كما
 في الزاهد وكذا روايات هذا الماهقة وما تكون لغضا باكان حيصا بالاجماع كما ان نسبت خمس سنين لوراة لم يكن حيفا بالاجماع
 وفي است والسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوي وخبره ثم قوله رحم مخزج لدم خارج من الانف

والجراحات والحمل فانه ليس من الرحم لانه اذا اجعلت وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق
كما في استحاضة الحائض وما قاله الحكماء من الرحم فلم يعتبره الشارع وكذا يخرج الدم البدر فانه ليس بحضن وتحتسب ان قيل عند فقهاء ان يسكب الزوج
عن الاتيان بها حينئذ كما في المحيط لكن لا يتبع اصله وهو دم وقرة القرآن كما في السراجة والامانة لا فائدة في تخصيصه بالانسان انما قال بالانسان
ليخرج كغشي خرج الدم من رحمه وليس من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الغيرة لا اذا ربهما اي لا يكون بالانسان عليه سبب للدم والدم عليه
وادة ولا منه حمزة واحترز عن النفاس لانه عليه حتى لم يعتبر قهرها بها الا من ثلثت كما في الكشف والمستصفى وغيرهما فان قلت النفاس
في الاكثر يكون امر متما فلا يضر ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من ثلثت واذ خلاص ما في الشاهير كما محيط واخلاصة المضمحل
وغيره ان لا ينفذ في حالة الطلاق ونفذ بعد قلت انما ينفذ تصرفه من ثلثت على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة الذخيرة
والغالب عند انفصال الولد ويعد ويكون وجبا شديدا ولا يخلو عن مقتضى العمل المراد ان لا يعتبر التفرق في بطل الوقت فقط وان عدت
مرغية في سائر الاوقات والرواية مختلفة ولا يباس لها اي لا يسحبها الشرع منقطعة الجوارح من روية الدم في المغرب لياس
انقطاع الجوارح واما اليااس في مصدر اليااسية من يحسن ومعنى الاصل ييااس على افعال حدثت منه العزلة التي هي عين الحكمة تخفيفا
وانقلعت في حد اليااسية والمختار في الروايات على ما في الرازي خمسون سنة وفي اخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد والاعمال
اكثر المتأخرين وفي المحيط هو اعدل الاقوال فلورأت بعد ذلك ثلثات لم يشأ فقبل لا يكون حيفا لم يتقبل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر
اسود فمقبول والاول مختار لم يضر من خرج من غير صحيح كما في المغنمات وفي الاكتفاء شاربان اعقضا ليس بشرط في كونها
آيسة كما في المنية اقله اي اقل من اربعة اقل المدة من سبعين على طريق الاستحاضة ثلثة ايام نصب على الطريقة على الاقل
والرفع على الخيرة على غيره وليا ليا المقدرة ثلثان وسبعين ساعة على ما قال ابل التعميم فان الساعة عند المشقة جزء من الزمان
وان اقل فلورأت لمبتدأة الدم من طلع نصف قمر شمس واطلع في اليوم الرابع من طلع ربع كان استحاضة حتى طلع نصف قمر يكون
حيضا ولقادة بحسب مثله من طلع نصفه واطلع في حادي عشرين طلع ثلثاه فالزائد على خمسة استحاضة لانه زاد على العشرة
بقدر السدس وكان ابو اسحاق الحافظ يقول هذا في اقل خمسين واطل الطهر واما فيما سواها فماذا اخبرت المفتي انها طهرت في الحادى
عشر اخذ لها بعشر وفي العاشرة تبعة وما كان يخرج من الساعات وعليه الفتوى كما في حاشية النهاية لكن قد اطلق المحيط اتفاقا قد يستقيمنا
في الساعات فيما سواها القسرة لانه عليها وهذا كله في الرواية ونحن ابى حفيضة من ان اقله ثلثة ايام مع انقضاء من اليااسي ومن سأل
يوسف بن دومان واكثر الثلث واكثر عشرة من اليااس والمقبرة بالساعات كما قرنا فلو شككت انه العاشرة
او الحادى عشر فان رأيت الدم منى فمضى وان لم تره فذلك ان كان لها من بكم في المنية واطل الطهر الفاسل بين محضين
خمسة عشر يوما مع ليا ليا ولا حد لاكثره اي طهر فداره تصلى وتقوم وان استغرق عمرها وفيه فزلا انها لو استمر بها الدم
لم يكن له غاية فلورأت لمبتدأة الدم عشرة ايام واطهر ستة ثم استمر الدم ثم طلعت افقتى اعدتها ثلثت سبعين وثلثين يوما كما
قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالقدر فاسم الحكم شهيد ان الاكثر شهران وعليه الفتوى لانه ليس كما سفي النهاية والرواية

سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وسعون قال الرازي هو الاطهر والظهر الذي هو الدم الحلي المختل من الدين الحي المحاط بها حال
لونها وقعين في مدة الاقل الاكثر او التي بينهما فاطهر الذي احاط الدم به لم يفسد وكان حيضنا اذ وقع في مدة سواء كان نضابا
اولا وسواء كان اطهر نوبا واكثر في ثمان تفضيل هذا الجمل مع زيادة ان اطهر اذا كان اقل من ثلثة تفضيل مطلقا وان كان اكثر من ثلثة
تفضيل مطلقا وتلقوا فيها اذ بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة اقوال احدها ان اطهر تفضيل اذا كان الدمان المحيطان به
في مدة كمن رأت يوما دما وثمانية طر يوما دما وبه اخذ القهري ورواه محمد بن ابني عتيق في حقه وثانيها انه لا تفضل اذ بلغ نضابا في مدة تجا
وتفرقا كمن رأت يوما ثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفروري ابن المبارك عنه كما في الميسر وثالثها انه لا تفضل اذا كان الدم نضابا
سواء كان في مدة او لا كمن رأت يوما تسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روى عنه كما في المشايخ ورابعها انه لا تفضل اذا كان اطهر
اقل من الدين او ساءا ديا لها كمن رأت ثلثة واربعة وثلاثة او يوما وثلثة ويومين وهذا في اطهر ما تسمى ثلثة ايام مضاعفا فلو اجتمع طهران
معتبران محيط بكل منهما دمان لا يعتبر اطهران مع كل محيل احد الطهرين لمهتداوي للدين واما ثم تقيى حكمه الى الآخر عند ابني زيد الكبير النخعي
وابني علي الدقاق ولا يتعدى عند ابني سهل كمن رأت يومين وثلثة ويوما ثلثة ويوما فافلثة هي حصة عند ما استتدته عنده والاول
اصح عند شاشنا وبه اخذ محمد كراوى عنه وعليه الفتوى كما في الميسر وثالثها انه لا تفضل مطلقا فيجوز ختم الحيض وبداية كلاهما او احدهما بطهر
يليه كلاهما في استساغة ونحوه في الميمنة كمن رأت قبل العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان اطهر
مع الدين عشرة او اقل وبه اخذ ابو يوسف كما روى عنه وهذا اخر رواية وبه انقضى صدر الاسلام وصدر تشييد كما في المحيط وسادسها انه لا تفضل
مطلقا وبه اخذ الحسن كما روى عنه كمن رأت يوما ثلثة واكثر ثلثة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدم ان لم يبلغ شئ منها نضابا كان الكل
استحاضة وان بلغ احدهما فوجيخ والآخر استحاضة وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات من جملة مناقب مام الانام
فانه تعلم اقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس قدرنا الى ارواحهم الى يوم القيامة واما لم تذكر هذه المسئلة في النفاس فانها
متساويان في الحكم فاطهر المختل في الاربعين الا تفضل مطلقا وهذا عنده واما عند تاجيخ ففضل اذا كان خمسة عشر مضاعفا فلو رأت بعد الولادة
يوما وثمانية وثلاثين يوما كان اكل نفاسا عنه واليوم الاول لا غير عندها كما في المحيط واما رأت من لون من الاوان اليوم
فيها اي في مدة ومن بيان للموصول وعادة مفعول محذوف سوي البياض النخالص او النخالص البياض فانه ليس
بحيض اتفاقا وهذا اذا كان طريا فلو صار اصفر بالبيس ففي علم الامهين وانما صح الاستثنا عن لون وهو مكررة في الاثبات
ينخص لانه يعم بالصفعة على ما في الاصول حتى خبر الموصول واما خبر المفعول ففي عموم الموصول اشارة الى انها صارت حائضا
كل لون من لسته الحمرة والسواد والصفرة اي صفرة القر والطين او اسن على الاختلاف باختلاف الكدرة اي ما هو كالماء المكدر
وبه وجيخ مطلقا عندها وكذا عند ابني يوسف ان تاخرت عن الحيض والصفرة قيل فيه الاختلاف المذكور وقيل ان كانت من ذوات
الاوان فحيض والقرية لفتح التاء وكسر الراء وتشديد الياء او تخفيفها هي بن الصفرة والكدرة وقيل على لون الريه شققة منها
وقيل لفظ الريه منسوبة الى التراب فانما على لونه حيض على قول العامة اكل في المحيط ومن علم الحيض انه منبع الصلوة

أي اداء كل صلوة وقضائها فتناول الوجوب فيه وفيه إشارة إلى أنها يجب عليها إلا أنها سقطت عنها للحج كما قال بعض المشايخ منهم القاضي
 أبو زيد إلا أن جمهورهم قالوا أن في إثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء من باب من الغفر إلى أن المبتدأة ترك الصلوة كما رآه وهو
 قول أصحابنا وبناخذ عن أبي حنيفة راجح لا تترك الصلوة ما لم يستبرأ من الدم ثم ثلثة أيام وعن أبي يوسف تغتسل بعد ثلثة أيام ثم تصوم و
 تقضي سبعة أيام بالشك لغيرها الزوج ثم تغتسل بعد تمام العشرة وتقضي صيام الأيام سبعة أصليا وكذا المعتادة تترك الصلوة فإذا كان
 عادتها في محض خمسة فرأت الدم اليوم السادس تومر بالاغتسال والصلوة عند مشايخ بلخ وقال صدق الشهيد لا تومر إلا بالاغتسال
 وقال محمد بن أبي النعمان لا تومر بها كذا في المحيط وإلى أنه لا تغتسل إلا بالتحليل بل يستحب أن يتوضأ في وقت الصلوة ويجلس سجدتها ويتغسل بها
 فإنه روي أنه يكتب لها ثواب حسن الصلوة تقصلا على أنه لا تزول عنهما عادة العبادة كما في الهية والصوم أي اداها كل صوم سب
 عليها ولذا وجب نية القضاء بلا خلاف وللهبته آفة والمعتادة فيه كالصلوة على ما اشتهرنا وقضي الصوم وإن حافت بعد الزوال
 هو تأكيده للضمير فلا يقيح لم يطف لا لقضي أي الصلوة ولو طرأ بعد أول الوقت فلو شمرت في صلوة الطلوع أو صومه ثم حافت
 وجب قضاءها وزوجها بالشرع بخلاف الغرضية فإنها لا تجب بالشرع ولو اوجبتها عليها في غير أيام محض فحلفت فيها وجب
 القضاء بخلاف ما إذا وصبتها في أيام محض فإنه لا يلزمها شيء ولو قطع الدم على ما دون العشرة أو الاربعة في وقت عشاء أو فيه
 الغسل والتحريم وجب قضاها واداء الصوم والعند ولو لم يسع لم يحيب الا إذا قطع على العشرة أو الاربعة فإنه يجب كما في شرح الطحاوي
 وفي الزاهد أن طهرت قبل العشرة بغير غسل والتحريم واضح الصحيح أنه يعتبر معها السبب الثاني الصحيح أن التحريم لم يعتبر في حق الصوم
 ودخول المسجد أي موضع العبادة المهيولة فمثل الكعبة دون مسجد البيت فلا يراد أنه لا يمنع سجدته وفيه إشارة إلى أنها لا تدخل طلبة
 بابه ولا سطحه كما في الزاهد ولذا يجوز الخلع والتموط عليه كما في إيمان النهاية وإلى أن لا يخرجه من علي بدنة نجاسة وإلى أن اجنبية المرأة
 من الدخول كما ذكره أبو اليسر إلا أن جمهورهم قالوا أنها نائمة وإلى أن المحدث يدخله كما في التحفة والخلاصة وغيرهما لكن في انصاف الأئمة
 وفي التهذيب يكره وفي النجاة إذا مضى في المسجد لم يعضم به بأسا وقال بعضهم إذا احتاج إليه يخرج منه وهو الأصح والطواف من خارج
 المسجد أو داخله للحج أو العمرة لأنه صلوة فلا يجوز معه كما في الزاهد ويستتمتع كما تحت الأزارأي انتفاع الزوج منها بما شاعله إلا إذا
 للسهة إلى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالحاج أو المتخذ أو بالس وهدأ عنه ما وقال محمد أنه لا يمنع إلا الاستمتاع من الفرج
 فنقول كما في شرح النوازيلات وبالأول يغني كما في المصنفات فلو قالت حلفت وكذبها الزوج حرم وطبعا فحلفت في كفر المستحل
 وأما طهها فلا شيء عليه لا التوبة وقيل إن كان في الأول المحض استحباب تصديق بدنيا روي آخره بضعه كما في الزاهد والنجاة
 لا تنقض من القرآن عند الكفر وآية تامة عند الطحاوي والأول جواز كما في المصنفات ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة أن
 أن ما دونها لا تمنع وهذا إذا قصدت القرعة ولا لا يمنع في صحيح الروايات وينبغي للمعلية أن يقول كلمة كذا أو نصف آية على القولين
 كما في المحيط بحجته فإنه لا يفر عن أبي حنيفة راجح أنه لو مضى فلا بأس به وبه أفتى نهم الأئمة النجاشي كما في الزاهد
 إلا أن اجنبية تقبل التحريم فيها واداء الصلوة وفيه اختلاف المشايخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز أن يقرأ كما في النجاة

وفيه شاربان يقرأ سائر الكتب السماوية لانهم خرجوا من كافي المحيط لكن مكرهه كافي في المنعرات وتسل النفس فانها لا تقدر الا على ان يقول لا يقرأ لنفسه ولا يحبذ الا احكام الثمانية مشتركة بين جميع النفاس كافي في النهاية وغير ما يجاء في الحديث غير ما جاء في يجوز ان يقرأ عن ظهر قلب ان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة والا ليس بفتح الميم بينهما ففتح هو الاول كما ذكره الجوهري اي يكره ان ليس هو الا ادى الى الحائض واذن النفسار والمحدث صحيفا اشكث الميم والاهل الصنف والمعنى جامع فيه القرآن كافي في الخلاصة ولا يعبد كل البعد ان يكون المعنى جامع فيه مع كافي في الصحيح فيتناول سائر الكتب السماوية وتكتب العلم الشرعية كافي في الذخيرة وكوئيل يده فمن ابى صنفه جرح انه لا بأس لمصعب كافي في المحيط وفي رواية يجوز المحجب فخذ المصعب ويكره كتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر فذكر البقالي انه لا يكرهه كافي في الخزانة وذكر في الجواهر ان كان في كتب النفقة آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثبوت اجتنابا عن بعض اهل ان كان في حال لا اخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز ان الغفلة وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام اشارة الى انه يجوز له ان يقرأ بكتب العربية ولا اشار الى انه يكره ان يقرأ بكتب اللباس من السواد وقيل لا يكره ان يقرأ بكتب اللباس من غير ما جاء في الحديث كافي في المحيط والاولى ان يقرأ بكتب اللباس من غير ما جاء في الحديث كافي في المحيط والاولى ان يقرأ بكتب اللباس من غير ما جاء في الحديث كافي في المحيط

من الاضغاض قبل كما قيل يجوز ليس بجواز الاول مع كافي في الزايدى الا بغلاف اي مع غلاف متجاف اي منفصل كما في المحيط واجعل الغيرة للشر فلا يس الجمل المتصل به وجوز كافي في النفقة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بسببه وكره له هو الا الاربعه من كتب كافي في المحيط والذيل على ما في المصنف كافي في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كافي في المحيط وفيه شاربان لا يكره للمصنف كتب الشرعية وغيره بالعلم ببعض الثبوت كافي في الذخيرة والا ليس هو الا درهما اولوها كتب فيه سورة اواية تمامه كافي في المحيط وفيه اشاران لو كتب ما دون الآية لم يكرهه الا البصرة بضم الصاد ولتشد يد اي مع كيسة وفيه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من الحائض والمحجب الى انه لا يكره ان يقرأ بكتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشايخ في انه لا يكره ان يقرأ بكتب فيه ذكر الله تعالى في سورة او لوجا فيه آية لانه وان لم يكتب الا ان يكرهه

كما قالوا في ليس المحرور من اهل البيت المشايخ لكن المختار ان لا بأس بذلك ان لم يقرأ بكتب من كتب على ان يقرأ بكتب الدين كافي في النهاية وحل لكن لم يجز لانها كالحجب لم يفتل كافي في المحيط وطى من كانت زوجة لواط او علوه كانه حائضا او نفسا وثيمته او مسافرة قطع دهما حقيقة او كما كن باوزد دهما لا اكثر مرة احيض اي بعد نفقته اكثر كافي في الصحيح او عنده كافي في سورة ق او وقته كما في سورة الاحقار استوقبله كافي في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً بآية كافي في سورة الاعراف من الكشاف او اكثر التفاسير قبل الغسل حقيقة او كما بان معنى الوقت الآتي دون وطى من قطع دهما اي حل وطىها قبل الغسل متجاوزا عن وطى من قطع

الاقل منه اي من اكثر احيض او النفاس فانه لم يحل قبل الغسل الا اذا مضى وقت هو آخر جز وقت الصلوة لسبب ذلك الوقت الغسل اي غسل ارجاء عليها وهذا قرينة مختصة للوقت كما ذكرنا فافلام للمصنف كافي في قوله وحاشى لمية وهي (الله) عند ابى صنفه روح (الله) عند ابى يوسف روح والفتوى على الاول كافي في المنعرات فانه حل وطىها سواء كانت مبتدأة معنى عليها ثلثة ايام ومعتادة قطع دهما على العادة او فوقها او دونها بعد ثلثة ايام لكن الصورة الاخيرة يكره وطىها وعلم ان هذه الصورة تأخير الغسل الى آخر الوقت تجب وقال ابو جعفر سيجاب للتأخير فيما دون العشرة وباجاب فيما دون العادة

كما في المحيط والنفس منفسست المرأة بفعل النون ونحوها اي ولدت في نفسا وبن نفسا من نفس الدم كما في المغرب الولد
منفسس كما في بصحاح وشريعة وهم على قياس محسن اي خرج دم حنيفة او على منيدخل فيه المطهر في مدة ونفاس من ولدت
ولم تر دما وهذا قول بني حنيفة وبناؤه اكثر الاشيا وقال ابو بصير انما لم تفسد ربه انما بعض الاشيا كما في المحيط وذكر الرازي انما صارت
نفسا عند حدوثها في السرجية ثم اعمدها واما عند ما مضى في وقتها قال الدقاق ان عليها نسل وبه نافذ يعقب بالحنفم الى سبع
الولادة ولولا ان جاسن نسل سوا كان صحيحا انقطعوا فخرج اقله ثم تفسد بخلاف ما اذا خرج اكثر وبه عند بني حنيفة وخرج وعين المشهورين
صحيح الولد وعين محمد الرأس نصف البدن او الرجلان واكثر من نصفه وعنه جميع البدن كما في المحيط والخرج من السرة ثم تفسد وان
سال عنها لدم والاحد الاقله اي قل النفس كما في المحيط وغيره ولكن السرجية ان اقله ما وجد ولو ساعد عليه الفتوى في المشايخ قيل
ساعد عند محمد وفي كل ما في ان الذي ذكره المشايخ ان اقله عند بني حنيفة خمسة وعشرون يوما وعند بني يوسف ج احد عشر يوما بقوله
اقل ما صدق في نفسها اذا كانت مستعدة فذا اقرت بانفسا اعدتها صدقت في خمسة وثمانين يوما عند محمد فجعل نفاسها خمسة وعشرين
والطبراني خمسة والعين وحينئذ خمسة عشر واكثره اي اكثر النفس الرجوان يوما وهو اي ابتداء النفس بعين التوأمين
بفعل مقلد او سكون فلو اوفج العرة تثنية الواو صدقوا ام احم ولذا اذا كان معه اخ في البطن وادعاه يكون بينهما اقل من ستة اشهر كما في
الرازي وغيره ولكن في المحيط ولدت اولاد بين كل اثنين اقل من ستة اشهر وفي الاول والثالث اكثر من ثلثي البطن واحد منهم
دو على الدقاق من التوام الاول فكرت له صولة والعموم مثله فلو كان بينهما اقل من العين فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى
ان سارت من الدم بعد الاخير قبل نصاب المطهر كان سجا منه ولو كان اكثر من العين ثم النفاس بغم لا بين المطهر فلو طهرت على
عادتها او طهرت مبتداء عشرين يوما ثم رأت لنفاسا لم تم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم حجة لانه لا يتجدد النفاس ولا يقين محال فوضعه
حيثما لان محال انما يخفى لانسداد الرحم وقد وجدنا ما يميل على الانقضاء على هذا الوجه العين والنفاس مع محال لو طهر ما عند ولادة
الاخير ثم رأت لدم بعد نفاسا آخر لان النفاس كالحض فلا بد من تكرره عند تحلل المطهر فوضعه ضميا القدم لم يصح ولا يكون البطن احد اكثر
من نفاس واحد كما في شرح البسيط وعنه اي يوسف ج عن بني حنيفة ج انه لا يكون بينهما الجن وان كان مثله نفاس كما في الحقائق
وبه اكله عند ما وعليه الفتوى كما في المنبر خلاف السجود وزفر ج فانه عند ما من الاخير فقصه ونصوم حتى تكمل الاخير ولفظ
العدة من الولد الاخير اجماعا فلو طهرت زوجا او ماتت عنها فولدت الاول لا تنفسه عدتها لم تلد الاخير وسقط جركات
العين والكسرة اكثر وهو اسقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيره من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله يرمى العن خلقه اي اعضائه كما يشعر
بناظره والاصح فلو واحدة ولد تام في الحكم لا في نفس الاصر فان الولد بعد ما مني اربعة اشهر تنفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في
شهرين فتصير المرأة نفسها وعلمكم بكونها حاملة منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه لا يتيقن كاسته
في الولد انما كما في العينة وتصير الامة خلاف الحرة اصلها من قبلت الواو الفاعل فذقت لا لتمام الساكنين ثم
حذوت النساء احم ولد ان دعاه المولى كما في شرح الطحاوي ولتبعه ملحق اي كل ما خلق من الطاهر والاعقاب وغيره

بالولادة أي بولادة بان قال ان ولدت فانت طالق او حرة وتقصي العدة أي عدة الحمل حرة كانت او امته مطلقة او متوفى عنها زوجها أي وجدته الا فاضل سبب هذه المسئلة فهو من قبل المبتدأة فيه وما نقص من الدم من اقل محض او دم ناقص من الزمان عن اقل مدة او ما زاد على اكثر حيض لمبتدأة لفتح الدال على المراهقة التي لم تبلغ قبل وهو أي حين لمبتدأة عشرة أي دم عشرة ايام وليا لها من كل شهر اذا استمر بها كما قال الطرفان واما عنده فهو الاداء مصلوة وهو مائة ايام اعتقاداً للزنا عشرة كما في الظاهر او زاد على انفا سها أي نفاس لمبتدأة بنتي لمبلغته التي لم تبلغ قبل وهو أي نفاس لمبتدأة اربعون يوماً وليلة او زاد على العادة سواء كانت اقل واكثر او ما بينهما فيما أي في حين النفاس وجاؤه وعطف على زاده أي جاوز ما زاد عليها اكثر مما أي اكثر من حيض والنفاس في الكفاية اشارة الى انه لو بلغ الاقل او زاد عليه لم يبلغ الاكثر او زاد على الاكثر او بلغه لم يتجاوز فكان اكل حيضاً ونفاساً في شرح الطحاوي وغيره ومن منها لا يحلون تكرارها لا ينفخ ولا يعلم ان المدة تصير عادة عند الطهرين بمرتين لانها مشقة من العود وعنده بقوله عليه الفتوى كما لو شهروا اذا لم يراهقة اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلو رأت مرتين او اكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عما والى آخر ما رأت عنده ولا تثبت لها عادات عن اكثر الشئ وقيل تثبت لمن عبادت خمسة ايام في شهر رتته في شهر كما في المنية وما رأت من دم قليل او كثير عطف على الوصول حامل اي ذات حمل لفظه ذكر يوصف به الاناث وقد يقال حاملة استحضارة خبر الوصول ولاول محذوف وهي لغة مصدرة عن حوض المرأة على الجبول أي استمرار الدم وشريعة دم او خروج دم من موضع مخصوص غير حوض ونفاس وانما على ما ذكره ههنا من سجا ثمانية ومنها دم الآيسة والفرغية والصغيرة كما مر اشارة فمن علمها انها لا تمتنع صلوته وصومها وفلا اشارة بالكفاية الى انها لا تمتنع القراءة ولا يصح دخول المسجد والطواف اذا امتنع من اللوث كما في الخزانة والاسن الترك لان ما بعده تن عن ذكرها وبه يعلم الصوم لانه لا ينافي بفصل ووطئاً فلا يمتنع التحنيط وغيره من الدوائى ومن الميض عليه مبتدأة خبره يتوضأ الا في وقت صلوته وقصر اجتهاد من نحو العيب والضعف فانه يجوز له ان يصلي الظهر وضوءها على الصحيح كما في المحيط الا به حديثه حال من مقدري الميعن لك في حال من الاحوال الا في حال دوام حديثه حقيقة او حكمية كما اذا ابتلى بعينه صلوته وذلك بالاتفاق وعند الوضوء وذا بالاحكام فلا اعتبار للائبة اني غير بنين حتى انها اذا احتجفت فدخل وقت العصر ومما سأل فاعلم ثم تمنأت على الانقطاع عن كل ما ركعتين من العصر غربت الشمس فانها تقضي على صلوتهما وفيه اشارة الى انه لو منعت الدم من سيلان خرجت من ان تكون صاحب العذر ذكره في العفرى او في موضع منه انها لا تخرج وينبغي ان يعصب الحنج ويريط لتقيلاً للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزايدى انه يجب منع سيلان برباط او حشو او جلوس في مصلوة او اياً فلو لم يلج مع العذرة عليه وصلى مع سيلان لم يجز واما في الحديث للعهد الذي اقبل به فلو اعترض من حدث آخر يتوضأ له لا للوقت حتى اذا سال من احد من خيرة دم فتوضأ ثم قيس ومه وسال من الخضر الاخر ان تقض وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان بمائل او جدر من منها سأل ومنها غير سأل فتوضأ ثم سال غير اسأل نقض وضوءه والمجدي قروح كما في المحيط

واعلم ان ما ذكره لبقا وصاحب المعتمد على ما ذكرنا في المشقة والشيعة دوام الحدث واما حقيقيا لالحكام لان حكم البقاء سهل من الاستدلال فيشرط ان لا يجد في وقت مصلوة كامل ساعة خالية يتمكن من الوضوء والمصلوة فيها فلو سال الدم وقت مصلوة فتوضا وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت مصلوة اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جازئك المصلوة لو وجد ان يستريح وقت مصلوة كما لا يخفى ما اذا وقف على الانقطاع فانه توضا واعد تلك المصلوة لعدم الاستيعاب بذلك قال المحققون خلافا لابي القاسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او اكثر دون الدم كذا في الشهاب كالمحيط وغيره من استحاضة بيان حدثه من وصل على المشهور او خبره متبدا او عرفت او عرفت بالضم اي ومخرج من الالتهاب او نحوهما من مخرج او انفلتات ریح او مطلقا لطن اوس بول او دم عین مینا رید کما فی الزاهدی ومنتفى في الذي كان موضع المص من مفتوحا انه في حكم استحاضة او لا كما في الغنية يتوضا وان اعترضه الدم مثلا الوقت كل فرض فتوضى في وقت المص والدم منقطع فتوضا وحلت المص ثم سال الدم في هذا الوقت لم يتحقق وضوءه ما ينبغي ان ينتظر آخر الوقت ثم يتوضا في المحيط ويصلي به اي بذلك الوضوء فيه اي في ذلك الوقت بايشاء فرضا اداء وقتها وفعلها وادسته ندبا ونقصه اي وضوء صاحب المعتمد خرج الوقت اي وقت المصلوة كطالع خمس اي اذ توضا قبله وفي الاكثر اشياء بان وليس يتوضا للوضوء فممن سجد على فليس عليه غسل دم ماص ثوبه لان امره ليس الكدن امر البدن كما قال ابن سلمة وذهب ابن مقاتل الى انه غسل الثوب عند كل مصلوة كما في المنهاج لا يستغفره وحوله الى الوقت كالزوال اي زوال الشمس اذ توضا قبله وهذا عند صاحب الخلاف لابي يوسف راج فان عنده كليهما ناقض وفي المحيط ولو توضا للطر في وقتها ثم توضا ومنه آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر خلت المشايخ في تنقاص طهارته

فصل في طهارة المشي وهو وجوبه في كل صفة طهارة غير الماء فيخرج النجس العيين المانع كالمد واللبس وغيرهما فان طهارة اما بارجح جنس طاهر او بمقتضى كراهي عن محمد في الترتيب واما بالنجس المار كما اقبل المذهب الخبيث ثم صب فيا وشبهه وحرك ثم ترك حتى يغسلوا فانه لا يوجب الوضوء منها حتى يخرج الماء ويغسل ثوبا فانه يطهر كما في الزاهد واللبس او الغسل في قدر فصب فيه الماء ويطبخ حتى يعود الى مقداره الاول لكنه يغسل ثمرات فيطهر كما في اكثر المتهذبات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء كوني قد وجدت بخط بعض الثقات من اهل لافان ان المتولين كافيان بمسحة امنا لان في بعض الروايات قد راسل الماء وهذا كله مستحسن واما عنده فلا يطهر الا بنجس بالغتبه مر في اي ذي جرم سواء كان له لون او لا كما في بعض الروايات وغيره بزوال عينه اي ذاته وبزوال الطهر لاحتاله وان لم يبق اثره في ريح ولو كثير اشيق الزوال بان يحتاج الى شيء آخر غير الماء كالصابون في مسبوطين الاسلام ان النجاسة انما كانت بالنقن ولهم لا اللون وفي الخبر انه من غسل ثوبا لم يمسح به في الكلام شاربان زوالها كانت ولو بالنبيل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل نبيل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب لم يصب نجس بحيث يسيل منه ماء من فقد طهر وقيل نبيل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا اذهن جلد ثم نجس بالماء الطاهر فزواله وبكل ما يلع اسائل كذا لك وبهذا شال الماء استعمال ايضا ولذا اعد الماء استعمال من الماءعات وهذا عند محمد ورواية عن ابي حنيفة

في طارة الرماة ولا التغير من صارت خلافاً منه سيدة في الاشارة في معنى عطفت على اليد وبذا نرى في تفسيره ان الغنيفة الثابت بغني وغلظت
 وان كان الاول لا يقتضي على بيان الطارة ما دون اربع الثوب كما قال الطرفان وقلت اشياء فيه انه ربع طرف للثوب كما دل
 والكم اربع او في الثياب كالسراويل اربع جميع الثوب لمصايب كفي المحيط اربع جميع الثوب لبدن والاصح هو الاول كما في الزايد وعليه
 فتوى اكثر المشايخ كما في الكرماني في شرحه ان معنى شبر في شبر بن ابي يوسف فراع في ذراع ومن محقق القدين كما في الترمذي في الاستيعاب ان
 ان الثوب لمجرد الخيل فانه قد مضى ما دون اربع لمضوء وخف وغيره مما على ما اشر اليه في الخلاصة وغير ما من خمس اربع بيان ما تحت صفة خمس
 لا يطرأ في هذا ما في قوله من الاثني في طارة كما في الكافي الا انه مخالف لما في ماء البير كجول قرص لم يكتف عنه بما قبله ولما قيل غلظت
 وجول ما يؤول كل حجر عند شين واما عن محمد بن فضال بن الغنوي على الاول كما في المنهات لكن في الغناية ان بول ما كل غلظت عنده
 عندنا في يوسف طاهر عند محمد بن الغنوي في هذا على الاول في الثوب على الثاني وفي الكافي على الثالث وخرط طيرى غلظا بالعلم كما في المعراج
 والكافي في المحقق وفتح والهرة دون الواو كما في المغرب لطير جميع طائر الا يؤول كالصقير والباري والحدادة وغيره عند شين واما عنده
 فغلظت كما في الكافي لكن في المحيط انه ما عندنا خمس عنده هو الاصح كما في النهاية واما خرط طيرى ليعمل كجها فغلظا عندهم الا الدجاج
 الخ كما في الامام الهرة كبريتة كالبدن والا وانه في خمس عندنا في يوسف كما في الجهادي لكن في شرح الطحاوي ان خرط الدجاج والبوط ونحو ذلك
 من الطيور الكبار التي تفر من راحة خيشة بخس بالاتفاق فانه اى خرط الدجاج غلظت بلا خلاف كسائر ما خرج من الخرجين
 اى كالباقى من النجاسات الاربعة الخارج من القبل والبرقانه غلظت كالحصى والمذى والودى وخرط ما كل وما لم يؤول وبوله من غير طير
 كالغارة والهرة والصفى البرى ودود القز وغيره وفى المحيط بول الغارة خفيف قليل طاهر وبول الهرة على القولين كما في قاضينان
 قيل بول الصفى البرى خفيف وبول البعوض لم يمنع الصلوة كما في القينة وخرط الغارة لا يفسد الدهن والحنطة المحونة ما لم تغير طعمها و
 قال بوليت بن نافذ كما في المحيط والروث والنخى وبعير الابل والغنم غلظت عند خفيفه عند سها وفي الخزانة ان محمد بن ابي حمزة قال في الاصل
 واقط نجاسة السرقرين هذا لكن لا نأخذ به والحلم ان مرارة كل شئ كونه كما في الاقتيار وخرط البعير كسرقينه كما في التمهيد والدم اى مسك
 وخرج خارج من جميع ابدان الحيوانات فان في ذلك غلظت فدم سمك ليس بخس كدم البق والقمل والبعوض والذباب كما في قاضينان والخرط
 فانها غلظت اجماعا واما ما سواها من الاشارة لمجرد غلظت في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما كما ياتي في الاشارة انشاء الله تعالى
 فلا ولى ترك الخمر واذا عرفت ان نجس الغلظت اشارة الى حكمه فقال في معنى منه اى الغلظت قدر الدرهم المعبر في هذا المقام فصارت
 كمناعة فضة وفيه اشعار بان نجاسة المتفرقة تجعل خفيفة غلظت اذا كانت نصف او اقل من غلظت كما في القينة والمعتبر
 وقت الامساكة على المتأخر فلما زاد على درهم خمس كعب الامساكة لم يمنع كما في النظر ويعني ويضم ما تحت القدمين وكذا ما على
 البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كما في القينة ولا تحتمل اليدين ولا الكتفين ولا ما
 اصاب جانب ثوب من اقل من الدرهم مع ما نفذ الى جانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذاتا قين كما في شرح الطحاوي
 فلو اصاب قدر ما يرمى من النجاسة او ابا عاتمة وقبصا وسراويل مثلاً منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من صدر الدرهم

اشعاره على طهارة ثوب بحركته وفي رواية يصلى كما في الرواية المذكورة لا يخلط في ذلك المكان حتى يصير حاذقاً لم يكن في موضع قيامه لم يسجد
 ويصلى على الارض في ثوب ليس ظهر فيه من نجس الارض كان او زابا ثوبا كان او غيره مذوقاً بعنيتين وتشديد الوادى رطوبة بان لفت
 البعض فيه او وضع عليه بحيث لا يقطر منه اى الثوب شئ من الماء ان عصر الثوب عن ابراهيم بن يوسف لوان حماد بن يوسف في طهارة
 فيصيب من الرش ثوبا لا يضر وهو ما حتى يتيقن انه بول قال الفقيه بخذ لکن عن محمد بن الفضل لوان فرسانى رجله مرقين موشى على الماء
 فاصاب ثوب نجسه واد كان الماء جاريا وادراكه او غافرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل الياس على اللبد والارض نجسته الرطبة وظهر فيها الندى
 نجس اول ثوبه ما اذا كان الرجل رطبة واللبد والارض يابسته وهو لم يقف عليه فانها لم نجس اكل في المحيط وفي الحكماء شهابان الرشح
 بورت على ثوب نجس فاصاب ثوبا بميله لا نجس على ما قال العامة لانه لو استسقى بالماء لم ينجس لانه في النجاسة او ثوب وضع حال
 كونه رطبا على ما طين من جد او غيره طين فيه مرقين شامل لكل القلى كل سمية وهو كسبر السمين لا بالفتح لانه ليس الحكماء فغسل
 كما قال جوهري قيل بالفتح وقيل له السمين بحم كأن بدل الهاء كما قال ابن حجر وليس ذلك طين فانه طهارة له فلو
 استعمل التين نجس في طين فان يرى مكانه فنجس وليس حكم طهارة فلو صاب بالماء فعلى الروايتين كما في المحيط وفيه اشارة الى
 من طين لا نجس نجاسة الماء والتراب او غيره وقيل العبرة بالماء وقيل بالتراب وقيل للنجاسة عن محمد بن ابي طاهر وكثيرين كما في الخزانة
 بذا يكون طين اشجع ومواظى الكلام طاهر الا اذا روى في عين النجاسة بروج كما في المنية او ثوب نسي محل النجاسة اى نجاسة
 فغسل طرف منه فانه طهر على المختار كما في النجاسة وفي الاكفاء اشارة الى ان التحرى ليس بشرط كما في خزانة المفتبين وغيره
 لكن قال الابهياني انه شرط فلو بعد الصلوة انها في طرف آخر بعيد كمنطقة برف يده بالاوراث عليهما حمز بعنيتين وسكون
 جمع حارته وس اى توطى ذلك الحمز بقية انما سئل عنك المنطقة فتخلط بغيرها فغسل بعضهما بلا تحرى فانه صار النجاسة كذا
 او وهب بعضهما لآخر وفيه اجماع الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قاله او قال ابو حفص لا يطرأ النجس لعل قال
 ابو حفص انها طاهرة للبدوى ومنه عن ابى الليث الحافط وعن ابيهم الترمذى عن اصحابنا انه لا يعيبه الا اذا كان في
 مستنقع يا فذه العين ويحيط به العلم كما في المعجزات الاستحبابا ومبته اخره سنة وهو موضع النجوى اى ما خرج من البطن وهو
 في الاصل اعم منه ومن غسله كما في المغرب من كل حدث اى ناقض الوضوء خارج من السيليين طوشت بها بقية المقام وفيه شأ
 باليس على استحبابه استحبابا لكل صلوة بلا بول وغسله كما في الموازل غير التوم والرجح ونحوهما وهو غير خارج المذكور كالاناء والاسكر
 والنفثه والخارج من قرح السيليين وغيرهما واستثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للبالغة في المنع عن ذلك فان الاستحباب منه بدعة
 نحو حجر المدر والتراب واشتب الرمد والقطن واخره واللبد وغيره طاهرة كما في الكفاي لكن في نظم مني ان يستنجى شاة اوارفان
 لم يجدنا الحجارفان لم يجد فميكف التراب ولا يستنجى بما سوى الثلثة لانه يورث الفجر كما قال مولى فقه عليه وسلم حتى يفتيقه
 اى يطرأ نحو حجر موضع النجوى من قبيل (اعدوا هو اقرب) وفيه اشارة الى ان عدد الثلث ليس بلازم والمقصود هو التفتيق فلو
 حصل بالواحد كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد الى ان النجاسة بعد الاتساع لا تعود الا ان الاصح العود الى انه يفعل

تقصير البياض إلى ثلث الليل ونصفه في الشيا بقوله لطل ليل وعدم بقا البياض إلى الثلث وفي المحيط والراهب وغيرهما أن البياض
ساقطة ضمن في بعض المدا الشاملة كالبلقاء لطل قبل غيبته الشفق وما ذكرنا سقط استبعاد بقا البياض إلى ثلث ليل ونصفه ووقت
العشاء بالكمرة أي من غيبته الشفق والتكبير باعتبار الغيب ولكنه يؤتى غير حقيقة ووقت الوتر بعده أي بعد العشاء أي بعد
الصلوة المصلاة لخصوصية في أي جزء من الليل إلى وقت الفجر لهما أي للعشاء والوتر فخر وقت العشاء والوتر واحد لكن أول وقت الوتر
بعد العشاء والاهنا سنتها وهذا عند جماهروا ما عند فوقته العشاء والله أن ما موز بقدمها أثره اختلاف فيما إذا صليها ثم علم أنه صلى العشاء فاسدة
من جهة الوضوء أو غيره وفيها إذا صلى الوتر على ظن أنه صلى العشاء ثم ظهر أنه لم يصل فعنه جماهير الوتر لا عنه كما في كشاف القواعد وأما احتسابها لهما
مع من لم يقرأ لهما كما سيأتي في بيان وقت بعض سنن الملوقة فإن وقت بعضنا بعد الفرض إلى آخر الوقت ووقت بعض آخر قبله
هذا إذا أدى في الوقت وأما إذا أدى خارجة فليطوع بجميع الاوقات ووقتة كما في التفتة وغيرها وأما وقت صلوة الضحى فالضحوة أي من الساعة
التي يربح منها الصلوة إلى نصف النهار كما في إيمان الأصيلح وحبوب وخيار للفقير أي لاجله في وقتة ويجوز أن يتعلق بقوله
البدائية أي بداية صلوة مسفر أي ضحيا ليقال مسفر لصبح إذا ضاها ذلك قال المظنري بكونه من سفر فجر أي صلاها بالأسفار
ولها بالتعدية تحلف على أن خذت الصلوة من حينه الفاعل لم يوجد قياسا وأحكم أن ما ذكره ظاهر الرواية وقال المحكي أوى سيدنا بليس
يختتم بالأسفار بحديث يمكنه ترسل العيون آية في كعتين في كل عشرين آية سوى الفاتحة كما في المحيط والافضل أن يسب
في وسط الوقت ويقرأ في الأواقيستين آية أو خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما في النظم والقرنيل تبين الحروف ويستفيد من الرواية
من غير اشتراط ثم الماعادة للصلوة مع الوضوء والنسل أن صلى جنباً والمبتدأ من القراءة في الصلوتين ما يوصلون منها
كما في الزاوي والأعادة كما في الأصول الفعل ثانيا في وقت الاداكمل في الاول ولا حاجة إلى قوله أن ظهر فساده وضوء
او صلوة بعد الفرض من الصلوة وفي التفسيرية قال بعض المشايخ أنه لا بأس من أن يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لأن الحديث
أمر موهوم وأصح ما بين كما في الكراماني وسيأتي في الحج أن يغفليس بغز الله للحاج فضل وحبب تأخير ظهر الضعيف
أي إذا انتهى في آخر الوقت كما في النظم والحقته وذكر في تحفة المسترشدين أن الاختيار تأخيرها إلى أن يسكن المحر والماء للضعيف
زمان شهادة المحر على الدوام كما في قاضيان ويؤيده ما في الحديث (أبروا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم) وفي الكلام المشاهير
باجتماع تعجيل ظهر الربيع والخريف كما مر إشارة إليه في التيمم قد مر في تيمم المستصفين أن الصلوة في الاول الوقت فضل عندنا إلا إذا انقضت
التأخير فضيلة وأما ظهر الشتاء فسيأتي وحبب تأخير العصر في جميع الاوقات ما لم يتغير فلو شئ كما قال المحاكم المشيهد وابرأه
الغنى أو قرضها كما روى عن أمة الثلثة وتكلموا في تغييره أنه بحيث يمكن إحاطة النظر اليه ويعوم لغروب اقل من ربع أو سب
لنناظر إلى ما روى في المحيط أو يراه الجالس في الأرض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والصحيح الاول كما في الخزانة وغيره
فيستحب ادائها إذا كانت الشمس حليها لفتة فعند التغير والاصفر أكره التأخير كرامته التحريم كما في المنيعة وأما حكم الاداء
فسيأتي وحبب تأخير العشاء في جميع الاوقات إلى ثلث الليل الشرعي كما هو الظاهر لمبتدأ ولكن في البدائية

والمتخلف من نكحاته النكاح الشرعي وهو النكاح الكبري الذي لا زال كما ذهب إليه خوارزم كما في إيمان وعند عروها أي من وقت تغيره إلى
 ان يغيب جرمها الاخصر لوميه أي يوم العسل فانها جازة بلا ذكر اهتبه كما قال أصحابنا كما في الايضاح وذكر في التحفة ان الاداء يكون
 فيه شعار بان وقت لوم في هذا الوقت لم يفسد وهو الاصح وهو الاداء والقضاء وهو الاصح كما في فتاوى الرازي ويستغني من ذلك وقت
 العجوة فانه مفسد كما مر ويكره تحريما اذا خرج الامام من محله للخطية إلى الفراغ من صلوة النفل أي الشرع في صلوة النفل وصيأتي
 في محله حكمه اذا شرع قبله والخطية شاملة لمجتمعة ولعبددين والاستسقاء والكسوف كما في النظم وقاضيان والمخالصة لكن سيأتي ان خطية الكسوف
 ليست شرعية عندنا ومصلحة شير التي رواية عنها والاولى ان يقول (ويكره عند الخطية النفل) ليشمل خطية النكاح والخطية تثبت في كل موسم
 فان الاتماع واجب فيها كما في الرازي والكلام مشير إلى ان مجرد الخروج يجب لكل اهتبه وهذا عندنا كما سيأتي وإلى ان الكراهية لا يزول
 بعد جماع الخطية وفي الهبة اذا لم يسجد سجدة واحدة في وقت الخطية في داره القريبة من المسجد ثم مضى إلى ان لا يكره عند الاداء والاقامة
 من يوم الجمعة لكن في النظم انه مكره فقط فلا يكره الغزوات صلوة الجنازة وسجدة التلاوة وهذا لا ينافي ما في جمعة انه يكره الصلوة كما
 علم لان المراد النفل بعده والقرينة ويكره النفل فقط بعد الخروج إلى الطلوع الا سئمت أي سئمت بهج فلا يكره شيء من الغزوات أو كمالا لمنذرة
 لكن في الجملة انها غير جازة وفي التحفة ان ما يجب بايجاب العبد من المنذور وقضاء قطوعه افسد ونحو ذلك مكره وفيه في ظاهر الرواية وعن
 أبي يوسف ان غير مكره ولا يجب ظاهر الرواية وفي الحقيقة عن أبي حنيفة ان يصلى تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل لهتبه أو ما حكمه ما في شرع
 فيه قبل منيأتي ويكره النفل فقط بعد اداء العصر إلى اداء المغرب أي بعد الاداء إلى التيمم وبعد الغروب إلى الاداء فذلك في وقت التيمم
 كما علم لان سابق قرينة انه يكره النفل في الوقتين دون الغزوات وما يجب بايجاب العبد في السجدة السجدة السجدة أو ما الواجب بايجاب العبد
 كالمندورة فلا يجوز كما في الجملة لكن في التحفة ان ما يجب بايجاب العبد يكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه
 تأخير المغرب عن وقتها وفي الكلام مشهرا به لاداء العصر في وقت الخطية كما في الحج كره النفل بعده كما في جمعة يكره في النفل مكره بعد
 الظهرا مع منية ومن العصر عرفه ومن هو اهل فرض أي يتحى اداءها كالصبي ذابغ أو المجنون أو المغمى عليه اذا فارق ولها
 اذا فارق هو أو بانكسر أو كافرا أو اسلم أو مريض أو نفسا أو اذا طهرت في آخر وقت أي زمان مسج التحريم فقط كما قال المحققون من علمنا
 الا اذا طهرت من الحيض أو النفاس فانه مشترط فيه زمان بل ايضا بخلاف الكافر يجب على الصحيح واخره بما قال زفرج وتابعه كالحق وري
 انه شرط الوجوب زمان مسج الوجوب كما في الجملة والمغيرة والنظر متعلق باليقضية أي ذلك الفرض فقط لا الفرض لمقدم واخره بما
 قال الشافعي في فان عنه واذ وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشاءين لا يقضيه بالا جماع من حاصلة النفست أو من مثالا
 فيه أي في آخر وقتة كما لو حاصرت في اول وقتة لان الاعتبار في السبعية آخر الوقت ولما كانت من غلظت جملة على جملة لم يرد ان
 السوق يتعنه قيد فقط .

فصل

الاداءان كالكلام من الترانين والطاق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة وهما عند أبي يوسف وفي رواية عن محمد ورواية
 الحسن بن محبوب من اوله فيكون ثلث عشرة كلمة كما في الرازي فلا يزد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب من الكلمات

مستوفى فلو قد مضى كان الاعادة افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر في الاذان لشهراهما من سبهن وكان في الاصل ما ذكرناه الا انه لم يزل عليه
عليه السلام من اذان الفجر باخمرة به بلال لم يصلوه فيمن النوم كما يوشوا مورسته مؤكدة ثابتة بالسنه والاجماع ولذا يقال لا اقامه تركوه
وسبيله صلى الله عليه وسلم صلى على السجدة الاولى وجمع المنيون عليه السلام على جميع تاذين ملك قائمته فلا شهر السب ويا محمد بن الحسن
في ليلة واحدة واخرت بانه سما قال بعض المتأخرين من وجوبه وماروى عن محمد بن من فخره الكفاية ولا يخرج الصلاة بدونه محمد بن قان لوجبه
كما قال في الجلابي والاول المعجج وعليه العامة كما في المحيط لافضل اي فافضل الرجال وهي من المشهورة والجمعة فافضل الصلاة ابنا زارة و
المطهر والمسنار وحدث بن فان اذن سأن كما في المحيط فقط للتأكيد في وقتها اي وقت اداء الفرائض فلا تسب من السنة لو اذن قبله
كذا في الوقت بعد الاذان في التحفة وذكر في الغيبة انه بعد زوال الشمس وفي الصبيح بعد ان يرد ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح
بعد غيبته ثم لا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس
ولما كان الاذان في الوقت لو اذن قبله اي قبل الوقت وانما ذكره مع الاشعار قبل ان يفتي في غير ظاهر الرواية ماري عن ابن يونس
انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في الغيبة انه بعد زوال الشمس وفي الصبيح بعد ان يرد ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس
بوقوع الصلاة ولو لم يكن عالما بها لم يفت ثواب المودعين كما في المحيط تيسر صل بيته لافضل والبالا لافضل كما دل عليه كلام الاسان
وغيره فافضل في الاذان في الغيبة من كل بيتين ولا يجمع بينهما سنة كما في شرح المطاوى في الغيبة من كل بيتين ولا يجمع بينهما سنة كما في شرح المطاوى في الغيبة من كل بيتين
واقعية وذكر في التحفة ان التوازي بين كلمات سنة فان ترك فالفائدة ان ليعاد وفي الاطلاق اشعار بان يعظم المراءى في الصلاة على الخيرية و
مسكين جماعة ثم لا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس ولا يصح ما لم يفت تغير الشمس
المعتمد مستقبلا في غير جميعتين فلو ترك الاستقبال كره لمحا لفظة است كما في العداية لكن في المحيط ان الاستقبال استحباب هذا بافطر
فيكون السافر اكب حيث كان وجهه وصحبا ه اى انما له علاقة بالجزئية في اذنيه خبر لم يثبت او محتمل من الاحوال المترادفة
وفي بعض النسخ بلاء او قد جوزه الا انه لم يفسر وقال ابن مالك ان الافراد اضمير مزية على افراد الواو والتجوز في مواضع من الكشاف
في المحلى محطى (المبطل بعضه لبعض عدو) واعلم ان الاذان بهذا هو صفت حسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس من سبهن الاصلية كما في
النهاية وان جعل يديه على اذنيه غرس وكذا احدى يديه على ماري عنه كما في التحفة وفي الاكتفاء اشعار بان لا يكره قاعدا وانه اذا
اذن لنفسه الافكاره كما في السراجية وذكر في المحيط ان ليقسم ثوب ولا ركبا ولو قمتا لكن في المحيط انه مكره في حقه في ظاهر الرواية
وعن ابى يوسف راجح لا باس به ولا ما شاكما روى عن محمد بن كمال في الغيبة ولا يحن من التلحين في الامان او الممن اي لا يغير
الكلمة عن معناها زيادة حروف او حركة او مد او غير ما في الاوائل والاواخر فانه مكره وعن المحلواني ان هذا في غير جميعتين كما في
الزاهدي وغيره ولا يرجع اى يكره الرجوع وهو ان يخفض صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بها
كذلك ويجوز في الاذان وجهه لاصدره ولو في اذان المولود وهو صحيح لانه سنة الاذان وقال المحلواني في الاذان
نفسه لا يحل كما في المحيط في وقت محليتين تنهية السجدة (حي على الصلاة) ذكره البيهقي

وغيره وفي المقدمة جعل يحيى قال (حي على الصلاة) فاعلموا انكم كنتم مشتركة وفي جعل المشرقة متشكي باقتباسه من تصنيفي من قبل وقد علمنا
 الاول سر عوالي الصلوة ولما في النجاة قيمة في الاول وميسرة في الثاني وقال مشايخهم وميسرة في كل الاول اصح كما في القيمة
 وان لم يتم الاصلها بوجوب الميت وميسرة ثبات قدسية التسامع لميسرة ميسرة في الوزن في صورة لميسرة بالكمرة الى المصالح بان يخرج
 رأسه من الكوة اليمنى ويقول الاول مرتين ومن لم يهرى ويقول الثاني مرتين وفيه ايدان بوجوب الجهر بالاذان لاعلام الناس فلو اذن لنفسه
 فحقت لانه الاصل في الشروع كما في كشف المنار وبانه يؤذن في موضع حال وهو سنة كما في القيمة وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره كما في
 كسب الجلابي انه يؤذن في المسجد وان في مكة لاني بعيدة والاقامة في الاصل مصدر غم سمى بهابنه الكلمات التي تقيم الصلوة بها
 او جماعة او الاصلها لهما مثله في مثل الاذان فيلزم ان كان الاحكام ثم عشرة فلا بد ان لها فر نزل الاقامة في ظاهر الرواية وكن
 ابي يوسف راح انه لم ينزل كما في المحيط ويجعل صهيبة في زينة عنداني صنيعة راح لانه احد الاذنين قيل لا يجعلان لانه لا يؤمر بزيادة رفع الصوت
 كما في التبراشي والاحول الا لان من ينظر منها كما في الملتقط وتقيم في مكان بدا فيه لا اذ كان المؤذن اما فيه خلاف فيقول له ان ترمها اذا سها
 وقيل يذنه في الشئ عند قوله (قد قامت الصلوة) فافضا صوته وتقيم في مكان الصلوة كما في المحيط وذكر في المفيد بكرة المشي فيمس
 لكن سجد راي يحيى بن بكير انهما من الحدود وهو السرة فلو رسل جاز الا انه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في المدالية
 ان السرة رجب ويزاد فيها على كلمات الاذان بعد السجدة قد قامت الصلوة اي قرب اقامته الصلوة على ما روي عن ابي يوسف
 كما في المحيط وذكر في الارزاق ان معناه رعت وقيل قامت الجماعة الى الصلوة والظاهر ان الزيادة سنة وفي الجلابي لو ركت لا يحسب
 الاقامة كلها ولا يحسب فتح اليد فيها اي في اشارة الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والمطسنة لاني نفسي بعد الفرج
 على الصحيح كما في المحيط وتلك السجدة قبل وكذا في الترخيم منها كما في الزهد وفي وجدة الفعل عبادي انني ان يكون المؤذن وتقيم واحد
 كما في التبراشي ويكره ان تقيم غير المؤذن الا بصره او في غيبته كما في القيمة ويكره ان يركع اليه قبل المصباح عن الكلام منها اما في الاقامة فليس بها الاذان
 واما في الاذان ففي غريب المسالك الكلام فيه وجوب خشية سلب الجاهل وفي القيمة لا تكلم في الغيبة والاصول في حال الاذان لكن في التبراشي
 الكلام من غير المؤذن غير مكره ولا يجزى ان يكون كناية عن منقطع الاشتغال بشئ سوى اجابته فانما وجبة الاعلى من في المسجد للصلوة وقيل سنة وقيل
 مستحبة وقيل ان تقدمه قبل باللسان ولو جئنا كما في التبراشي فيقول مثل قال في كسب كما في التبراشي فيقول في كسب (الصلوة
 خير من النوم) صدقت وبررت بالكمرة في الزهد وبها اكله اذ لم يكن مصليا او متعاطيا او معصيا او جدينا او فاسدا او فاسدا او معصيا
 او فاسدا للمصالح كما في الخطم واعلم انما يجب ان يقال عند سماع الاذان من الشهادتين (صلى الله عليك يا رسول الله) عند
 سماع الثانية منها (قرع يميني بك يا رسول الله) ثم يقال (اللهم سمعنا بالصلاة والبصر بعد وضع ظفر الابهامين على العينين فانه على
 عليه وسلم يكون قائدا له الى الجنة كذا في كسب العباد والتكويين في اللغة تذكير الداء وفي الشريعة ما تدارق كل عبدة من الاذنين
 وفي المحيط انه في زمانه صلى الله عليه وسلم (الصلوة خير من النوم) مرتين في الاذان الفجر وبعد ثم احدث التابعون وابل الكوفة
 بدله بحسب السجدة مرتين وعنه انه حسن وعنه انه مكث بعد الاذان فسد ما يقرأ عشرة اية ثم ثوب ثم يصلي كسب

ثم حكيت قتيلا ثم تعميم عن أبي يوسف ح انه يقعد ساعة وفي الجامع لم يصغى له في سائر صلوة وقال أبو يوسف ح ان لباس بان قميصه
كل من شغل مصباح المسلمين كالمنقعي والخاصي بنوع اعلام غم مشائخنا اليوم يقولون انه حسن في كل صلوة من نحو الصلوة الصلوة
او قامت قامت كما في سمرقندي وهو اختصار السرخسي وصدر القضاة كما في الزاهد ي وجلس تسنانا في كل صلوة بمسما
اي بين الاذان والاقامة فيذكره الوصل كما في الكافي والاولى ان الغضيل بما هو سنة او مستحب من الصلوة من حسن قولها من دعا
الى الله وحمل مسامحا كما في المحيط وذكر في الزاهد ان مقداره ركعتان اربع قرآني كل عشرة آيات وتخير للناس وتيسير للصنف تعجيل
لا الرئيس المحلة الا في صلوة المغرب فلا يثوب في المغرب ولا يجلس لكن يفضل عنده بسكته هي مقدار آية طويلة وعنه ما يخطو ثلث خطوات
كما في المحيط وعنه مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهد وعنه انه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعنه بما يقدر اجلسه تخطيب ثم
باعدته غير مكرره وعنه بما يجلف ليكس كما في الخلاصة ويؤذن للفتاية الواحدة وتيسير الضياء وان انتهى بها جاز كما في الجلابي وكذا
يؤذن وتيسير الاولى الفتاوى الكثيرة ولكل من الفتاوى البواقي ياتي بها اي الاذان والاقامة او بها اي بالاقامة
كما قال محمد ح واما عند جافانه ياتي بها كل كما في الجلابي وهذا حسن كما قال الامام السرخسي وقال ابو جعفر الحسن ان ياتي بها الاذان
وبها للبواقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد ح قول كل على ما قالوا كما في الكافي وقال الحلواني يؤذن للقضاء في البوت
دون المساجد فينشئ كما في الزاهد وكرو اقامته المحدث باتفاق الروايات الا اذانه في ظاهر الرواية ويكره في رواية حسن
كما في الحنفية عن شيخين جوازها بلا كراهية كما في المحيط ولم يعا دلى الاذان والاقامة ولو قلنا بالكرامة وكرها من كسب باتفاق الروايات
والايعاد الاقامته حتى لان تكلم بها غير مشرع بل يعاد الاذان وهو وهو الاشبه بعنه بعض المشايخ وعادتها مستحبة في رواية كما في المحيط
وهو انهم فيها كما في النظم كما اذ ان المارة فانه يكره ويعاد وفي رواية الاصل تجزئهم كما في الجلابي وانجئون ولو في خلافه والسكركان
والمنع عليه وفيه شاذة الى انها يكره ان وهو غير معاذ من مبي غير عاقل والى ان الفاسق كذلك لو بشرط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان
مراصقا قلنا انهم والى انها من الكافر غير معتد بها لكن حكمه بالسلمة لثماذين كما في الجلابي والاعلم ان اعادته اذان كسب المرأة والنجون
والسكركان ونهبي والاعراب والكتب القاعد والماشي والنفوس عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وقيل تجتبه فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح
كما في الترمذي وكرو تركها معافي السفر ولو نفر وادوية شاربانه لا يكره تركها وادوية السفر وادوية السفر وادوية السفر وادوية السفر
وكرو تركها معافي جماعة الرجال القسطين المسلمين في المسبحة اي سجدة واحدة اوقارعة الطريق كما في النظم ولا تقبشر المفهوم منها كما ظن لانه
ليس بجلي كما هو لا يكره ويجوز زلا نعم تركها معافي عبته في مصر اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكره وغير جبالان ما في المعسر كنه
كما في الخزانة وغيره بل كن محل في الروضة والزاهد وغيره جبالان الاذان والاجتماع الناس والاقامة للاعلام بالشرع وحسب
موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركها في السفر وجماعة المسبحة عند الاجتماع والاعلام والاحسن ان ياتي بها فانه يفتدي به ما يسهل
الا فاق من الملائكة ولواق من من من ملكين كما في المحيط وليقوم الامام والقوم عنه حي على الصلوة اي قتيلا كذا في الترمذي
اذ قال ح على الصلوة وفي الاصل وغيره الاحب ان يقوموا في الصف اذا قال المؤذن وهذا قول السليمان

كما في الكراي في غيره وعنه عن أبي مطيع وبن معاذ وغيرهم في مبتدأ حيث تقرب كواكب القرب كما في قاضي نوحان لا بأس بالانحراف انحراف الزوال
 المتقابلة بالكتابة بان يحيى شمس من سطح لوجه سادتها للكتابة وعنه فقه هذه الامور التي كيا في نوح من بناء على بعض العلوم ككتابة الا ان الاعلان انحراف
 قال في بحث القياس من كتب ان معانها لم يتغير وهو يشعر كلام قاضي نوحان والنية اي نية الصلوة لا الكتابة فانها لا يشترط على الصحيح كما
 انما هو ثم اشار في التفسير الى ما يحتاج اليه من افعال وخوارة الاجل من الزرة فاطمة للبدن عن صانعة بعضها على بعض من تحت سرة السرة
 مما جعلها المتقابلة في دارتين مارة بعضها على بعض من تحت الركبة اي تحت كسبته فالركبة عورة بخلاف السرة وخوارة الامامة اي القنينة
 او اليد وادام الاول المكتوبة بعد اي من تحت سرتها الى تحت كتفها مع ظهرها وظهرها من محمد بن مقاتل انها كالاول وخوارة الحرة بذمها
 الا الوجه عن عائشة رضي الله عنها احدى نيبا غلبت في الغيرة به كما في الزايدى والكتف من اليسر الى الاصابع والاطلاق شعرا بل من
 الكتف كظهره ليس بعورة كما في انهم كسب الكراي في غيره وان فيه شارة الى ان ظهره عورة لان الكتف عند الاطلاق للبلن لا الظهر والقدم تحت
 الكتف الى الاصابع والاطلاق في بلن الكتف كظهره كما في النظم لكن في الخلاصة تختلف الروايات في بلن القدم وفي لاكتفها شعرا بان سها عورة لكن
 في النظرية الاصح ان ليس بعورة وفي الزايدى عشرين ان لا يترك الا يترك جواز الصلوة لكن يكاد كشف الكتف القدم وعلم ان ما ذكره ههنا مذكور
 في كتابه ككتفه فينبغي ان يحيل اليه فذا عن التكرار وكشف ربيع لم يصفه الذي هو عورة من الاجل المرأة يمنع صوته الصلوة عند ما هو راجع
 وعنه ابي يوسف ج مانق لم يصف وعنه في النصف وايتان الغليظة والخفيفة سواء كما في الحديث وفيه اشارات الى انه لو كشف
 بفضله فسدت صلته في الحال بلا خلاف كما في النية فكشف فستره من غير مكث جازبا للاجماع بخلاف ما اذا ادى ركننا ثم ستره فانه منسب للنفاس
 ولو لم يرد شيئا لكنه مكث قدرا ما يمكنه اذا ركن ثم ستره فسدت عنه ابي يوسف ج خلافا لمحمد ولا رواية فيه عن ابي حنيفة كما في بعض
 واطلاقه شيئا الى ان الانكشاف المتفرق ينجح كالنجاسة كما في الخزانة دخل في التشديد شعرا بان قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما
 وفي الزايدى يوجب المتفرق من شعر والخنزير والساق ربا من اربعة ما فسدت ولو اضرغ ثم اشار تحقيق الربع الى بيان المصنوفات
 والساق من سفل الركبة الى على الكتف حصصها ثم فرج من كمال الخنزير فانه مصنوفات خمسة عند بعض المشايخ اوسع الركبة عند بعض
 كما في الكراي والذكر اى كذا كذا من شعر او بعض المشايخ ومنع ان يمشي في بعض الوجوه مبالا لان الكراي في الكراي ولذا قال منفردا ومثل
 الاثنتين اي اثنتين في منهاها عن واحد على الصحيح فان المشايخ يختلفون في ذلك والاثنتين ثلثة اعضاء او عن واحد وثلاثة
 المراهقة تبع المصدر سجاف الباطنة وكل اذن عنو كما في النظرية والاوجه ان ما يلي ظهره او البطن من الجنب
 تبع له كما في النية ومثل شعره من ماس لمارة فانه مصنوفات على الصحيح لان في جواز النظر الى طرفها من غير الاجنبية واطراف
 ذواتها من القنينة لا ينعني وقال المصنف في ان ليس بعورة وانما قيد بالزوال لان ما هو اذى لمنسبت عورة بالاجماع وعصا ما تغلبها اولاً
 جز من الادنى الى الجوزية وصحاحها من غير الخشع المحققة عن ثوبه حقيقة او كما بان يكبد المزيل لكنه لم يقدر على استماله
 لما في كالمش والعد وصل الى فرضا ونفلا معه الى ليس وان كان اكثر من قدره ردهم وطم بعد الصلوة اذا وجد المزيل وان بقي لوث
 ولا تغيبه بالمسافر لان القيمة اشترط طهارة ما يستره العورة وان لم يملكه كما في النظم وغيره وبالحقيقة لاخراج الحكمي فان صاحبه

المصلح كما روي في أول التبريم ولم يخرج صلوة حال كونه عاريا بالاجماع وربع ثوبه أو أكثر منه على سائر حال من خلفه أو ترافقه مكن في أنظم لو كان
نصفه نجسا لم يصل عاريا وفي طهارة أقل من الربع بان يكون شيء منه طهرا الأفضل ان يصل معه أي الثوب وكجزء من يصله
عاريا قاعا بما جاء به هذا عند ما قال محمد بن فرج ثم ان يصل معه كما في الكافي وعاد من الثوب حقيقة أو حكما بان لم يجد ثوبا شئ منه طهرا
أو ورق شجر كما مر يجوز صلوة أي عادم الثوب عاريا قاعا بركوع وسجود وتبديل صلوة العادم قاعا أو موميا وكجزء ان يصل على الخشب
قاعا بركوع وسجود كما في أنظم لكن في المحيط انه غير عند ما في ذلك ثم ان يصل معه عند محمد بن فرج وفي الزهد يصل العراة وحدها ثوبا عدينان فان
صلوا لم يجزاة ثم سلم الامام ابراهيم كل واحد رجليه نحو القبلة ويضع يديه بين فخذي يمينه أو يداوان على قاعا بالاجماع أو قاعا بركوع وسجود جائز
وقبلته خالفت الأفضل بان يكون في مضادة وحده أو في حكمها تحريم يصله إلى جهة أخرى ماشيا من العراة والنوازل وعن أبي يوسف من ان الغنيم
تحريم لبس اللطيف كما في المحيط والآخرى يطلب لثة وشعر عا طلب شئ من جهادات بغالب الرأي عند تقدير الوقوف على حقيقة أو نحو قبلة بالصلاة
لا نهك كما قالوا الآخرى فيصير قالوا التوقي في المعلومات كما هو في المبسوط وفي الاكتفا إشارة إلى انه لو تحريم ولم يقم بشئ فصله إلى
جهة كانت جائزة ولو انما فيه قيل ان لم يقع تحريم على شئ آخر الصلوة وقيل يصل إلى الجهات الأربع كما في الظهيرية ولم يعد صلوة
مخطئي في التوقي سواء علم بذلك أو لم يعلم ثم بين حاله بعد الصلوة وفيه استعارة بان ما أدى إليه تحريم الجهة ليس قبله حقيقة في حقه كما قال
بعض اصحابنا لان فيه قولان بان كل مجتهد مصيب لا يقول بل مصيب في جهته أو ابتداء ثم قد يصيب المطلوب وهذا قول
ما نقل عن أبي يوسف من ان كل مجتهد مصيب فان لم يمتح في موضع الخلاف واحدا في المبسوط بل يصيب لم تحريم كما اذا فتح
مع الشك بلا تحريم علم أو لم يعلم في الصلوة انه اصاب فانه يصير ذلك لو فتح بلا شك ولا تحريم يصير عند محمد بن الفضل ولا يصير عند
محمد بن احمد وسواء الصلح بخلاف ما اذا علم أو لم يعلم او لم يمين بعد الصلوة انه اصاب فانه لا يصيب بخلاف كما في المبسوط فلو علم أو لم يعلم انه اصاب
بلا خلاف كما في التمر ناشئ ولا يصير بان يكون معنى قوله لم تجز لم يمتح بل اذا شك تحريم واخرج من جهة فانما لا يجزى في ظاهر رواية
اصحابنا وعن أبي يوسف من انها تجزى كما في المحيط وان تحول وتغير رايه الاول فصاعدا من الجهة التي هو فيها إلى أخرى حال كونه
مصلحيا أي في الصلوة استدار إلى مثل اليها منها ولا يثبتها اذا اجتهدا في اقتضائهما بخلافه فيصير ان يصل أربع ركعات إلى أربع
جهات كما روي عن محمد بن ولا يمنع عن الزيادة على ذلك كما في الفضل وفيه إشارة إلى انه لو تحريم رايه إلى جهة ثم تحول إلى أخرى فاستدار
ثم تحول إلى لا إلى استدار قيل هنا خلف على خلاف بين الملتزمين كما في المحيط ولا يضر المقتدى بالتحريم جهة توجه امامه بالتحريم
ولا يقتضيه صلوة به حتى يصير اذا علم المقتدى انه أي الامام ليس خلفه فيفرضه اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامته في شرح الطحاوي
بل يفرضه تقدمه عنه خلافا لابي يوسف من ان في الجلب أو علم محققا لفتة أي المقتدى الامام في الجهة بان
يتوجه إلى جهة والا مام إلى أخرى وهذا اذا علم في الصلوة واما بعد ما خلا يفرضه كما في شرح الطحاوي فالحاصل انه يفرضه علم
تقدمه على امامه ومحققا لفتة لرسن الجهة فالأحسن ان يقتصر عليه ولا يستخف ان مجرد التقدم بلا علم به لا يفرضه كما نقل

فرواة مخصوص الفتح فانهما فرض من حيث كونهما قرآنا وفيه الختم وتر لمحمد وغيرهما اذ هو كل القرآن صار مجموع فرضا وفيه اشعار
بوجوب كل الفتح وبنائه عند واما عند جافا فكثر ما ولله الحبيب هو بنيان المباني كما في الزايدى وصحهم مقدار سورة من آية طيلة أو ثلث نصبا
وفي الكلام إشارة الى انه يجب خيرة السورة عن الفتح وإلى انه يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط وإلى انها واجبة ولذا كان تركها يوم بالا مادة
كما في القرينة وإلى ان نفس السورة واجبة ايضا كما قال القاضى بنى في الجامع وعنه انها تجزئة كما في التمر تاشي والاكتفاء مشير الى ان تسمية الفتح
كما سورة غير واجبة والاولى غير واجبة على الصحيح والثانية عند من الائمة وإلى ان الفتح التسمية لا يجب في اجماع الكشاف انهم مجمعون على وجوب
حركاتية الترتيب من الامكان كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متناثرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقرأة والجمود بعد الركوع
واسجد الثانية بعد الاولى والاخير متحقق عليه واما السواقي في ظاهرها انها مختلفة فيما في سوا المحيط والذخيرة والحاكي ان تقدم الركوع على
الركوع والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة
الركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة والركوع على السجدة
وامين غير ما شرط كما قلوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فانفسه ما ظن من الثاني بين الجلائين والفقهاء الاوائل
قد اشتهر في الفرض والواجبات لم يثبت في ظاهر الرواية كما في الحاشي والقياس ان يكون سنة والركعة كركعة كما في الظهيرية وذكر في الظن
انها لو تركت في الفضل لنفسه قياسا لا سيما في الفتح والفساد عند الشافعيين خلافا لمحمد وزفرج والاشهد بان اي اشتهر في
الاعتقدين عند عامة المشايخ كما في التحفة وعليه يتحقق من اصحابنا وهو الصحيح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الزايدى وقال بعضهم انه
في القعدة الاولى سنة كما في الحاشي وذكر في الظن ان في القعدة الثانية فرض عند بعض ومنه الاكتفاء اشعار بان صلوة سنة عليه وسلم
ليست بواجبة وفي خزائن المفتحين انها واجبة في الاخرة وللفظ السلام اي لفظ هو السلام الاول المعنى السلام عليكم ورحمة الله
بلا زيادة ولا نقصان فخرج بلفظ آخر لم يرد في قوله لم يلزم منه في المحيط وغيره ولا يجد ان يرد لفظ السلام في السوازل وغيره وان
لو اقتضى على بعد ان يقول الامام سلاما قبل ان يقول عليك السلام لغيره اخلا في صلوة وفي الحقيقة يخرج عن بصلوة تسمية عند عامة العلماء قبل
تسميتين ولا يرد سلام المأذنة الذي هو سنة كما في الزايدى فان الكلام في مطلق الصلوة وقنوت الوتر في غير الوتر من الاذنة
المأذنة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة ووقت المحيط زمانه بقدر سورة الانشقاق وفي التحفة به او بقدر سورة البروج وفي
رواية بكليهما والاول هو الصحيح ولعله مخصوص بمن عرفه والا ففى كثير من كتب المعقبة ان من لم يعرفه يقول يا رب ثلثا
وتكبيرات صلوة العيدين الزايدات على ما في نفسها وفيه اشعار بان لا يجب لفظ التكبير في التكبير الا في وقت الركوع ومنها وفي
الاستغناء وغيره وانما واجبان وفي الاضامة اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سوا الزايدى وفيه بين الركعتين والامين
من الفرض الثلاثي والرباعي لقراءة اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاولين وقدم الخلاف وقعد
الازكان لمة التسوية وشرعا تسكين الجوارح في الركوع والجمود والقومة والجلسة قدر تسمية ويطلق على كل فانه صار

الرسول في الاكتفاء بها بان لم يرد في ذلك اصل لكن في المصنوعات وغيرها انما تفسح على صحتها ولا يبدان شيئا بتركها في التفسير في مخالفة الحكم
 في كل قيام فيه كراشال للقرآن سنة وان شئت فلا يزال بعد التكبير في النية في الشدة والقنوت وصلاة الجنازة قول عند يرس
 في القنوت وهو قول ابى يوسف من وجهاً شائعاً ما رواه النضر في صلاة الجنازة وقال محمد بن النضر سنة قيام فيه قراءة في كراشال
 ابى حنيفة ان يرس في الصلاة من التوضوء وعنه اذكر ايسل ثم يفسح في النظر في وجه الميت في المصنوعات واظهر ان الاصل ان يكون من قدمه
 اربع اصابع في القيام كما في خزائن الفتاوى ويرسل عند مجبور يفسح بعد اصحاب الفضل في الصلاة الكيفية الشيعية في قوله الكونج وبيّن
 بكسيرة العبيدين وفيه نظر في السابق دلالة على ان ليس فيها ذكر مسنون كما في ترك التفرغ على التيقن لكل رواية كما سياتي تحت
 اى يقول (سجدة الميم بحرك) التي هي سجدة جمع الاكيا التكبيراً بحرك او استقلت بحرك قالوا ولطف المفرد او الجملة ويحتمل ان يكون
 للمحمل اى وقد شملت بحرك فانه زوى سجدة بحرك ولا يخفى ان يقال بزيادة الواو لانها ليست بقباس (وتبارك اسمك) اى اى
 خيرة (وقال الى بعدك) اى تحيا وخطبتك عن ذلك انما منا ولم يقل في المشاهدة (ولم يثنوا) (ولا الاخرى) فبعضهما وضع والاول في
 الدنيا في وجهكس كما في المحيط ووجه لكل ظاهر على وقت الضم وانما انزاعهم في تحمل الوسائط الممودة ولا يوجب لطف على (كبر) او
 (ثم ثني) فلا يوجب التكبير والاعادة ولا بعد الثناء ولا في الفرض الا في غير ما ذكر في النظم لا يوجب في الفرض في الاصول ومن ابى يوجب
 انه يوجب بعد الثناء ويوجب في النوافل بعد الثناء بالاتفاق ويجب التوجيه قبل التكبير عن المتأخرين كما في المعاقب وهو ان يقول سنة
 وجبت حبي سنة قوله (مسلمين) وانما في ان يقول مسلماً وقوله انما المسلمين اصبح عن قوله ان اول المسلمين لانه كتب نفسه
 لمصلاة عندهم كما في المحيط ومعقود اى يقول سنة (الحمد لله الذي جعلنا من الاغلاط والمبتداه من ابن سينا
 ثم معقود وهو المصحح في المصنوعات للقرآن في الركعة الاولى لا غير بقية قوله لا تتعالم الدنيا وهذا عند محمد بن خلفا لا ابى يوسف
 فانه عنه والثنا وتغشها الى ثمة الخد ان يقول في قوله اى التوضوء المسبوق في اول فاته عنه عند محمد بن ولا يقول عن ابى يوسف
 وفي رواية عن محمد بن وقال صمد الاسلام انما صح في المحيط وغيره لم يسبق هو اذ لم يدرك بالجماعة اول المصلاة فقط الموحى الى المقصد
 سواء كان مدركا اذ لم يركل بالجماعة او لاحقاً اذ لم يركل بالجماعة اول المصلاة مع فوات بعضه ويؤخره الامام عن تكبيرات العبيد
 عنه وليفقه عليها عنه ابى يوسف بن وانما لم يذكر الامام مع محمد بن كذا في وغيره لان في المحيط لم يوجب ذكره
 معه في شيء من الكتب وفي المخطوطة وثروها ان ليس عنه في رواية وسيجي اى يقول سنة (بسم الله الرحمن الرحيم)
 قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق او في قول ابى يوسف بن وعنه في الركعة الاولى
 ج الاول احوط في المحيط وعليه الفتوى كما في المصنوعات لا يسي عندهم لكل من الفاتحة والسورة لكانها في كسفت وعنه ان يسي
 وعند محمد بن النسيب الا في الجهرية كما في المحيط والاول قول ابى يوسف بن كما في النظم وهو قول محمد بن وهو المختار كما في المصنوعات
 وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المشايخ على نهائية منها كس في المحيط والذخيرة والمخاضة والراهب
 وغيره وانما لا يشير الى انما من القرآن ام لا لان كونها من ليس بنسب عن المتقين كما في الايضاح والمحيط

في الحيطان يقولون انهما في القوم من حيث والى ان لا يطيح لهما ذلك الجاني فانه مكره وقيل نفسه كغيره قيل جاز ان كان فقيرا وقيل جاز ان كان
 القوم في الازهرى ثم سمع من الشيخ يقول سمع السلف من حمده اى تمتع اليه كما في الرضى وقال الرضا شري انما جازى قيل والاسلام
 بعض من وفى المنهات ان بعضهم وقف بلا اشياء واعلم ان خفاؤه منه كما في الحيط وصل تركه لانه من الاذكار ومن اخفاؤه كما في الشف
 رافعا راسه فلما ان نفس التمسح منه كان هو فى هذه الحالة منه كما فى الجلابى ولذا لو ترك حتى استوى قاعا لايأتى به كما لو لم يترك
 الا سطح حتى لو ترك اوجده كما فى الغيبة لكن فى السبوط والحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يمسح واعلم ان المتهن كعامة المتهن واولات مشير
 الى ان ليس به رفع تكبير العنان مرجح بلكن فى سنن الحيط بكبر اذ رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخارى وفى شرح الاثنا
 ان الاوقات المروية للتكبير كل خفض ورفع قد تواتر عمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يذنبه
 وانه وجب فى اى التمسح الا ما صرح فلا يخفى بينه وبين التمسح وهذا عنده خلافا لما عليه الطحاوى وجماعة من المتأخرين وليست
 بالتكبير (المعنى ربا لك الحمد) او ربا لك الحمد او (ربنا ولك الحمد) (والله ربنا ولك الحمد) والاول افضل كما فى الحيط والثانى فى المشهور
 كتب الحديث كما فى الكرماني وهو صحيح كما فى القيدته ويقول ذلك عند تسميع الامام الموحى فلا يخفى بينا بلا خلاف وجميع المنفرد بينهما اى بين
 التمسح والتكبير عند جهادى ابى يوسف كفى بالتكبير هو صحيح من مذهبه على ما ذكره شيخ الاسلام فختلف مشائخنا فى قول ابى حنيفة راج
 والاصح الجمع كما فى الحيط وأشار فى الاصل الجامع الصغير انه لا يخفى قيل هو صحيح وعليه المشايخ لانه لو جمع لوقع التمسح بعد تمام الانحناء محل
 انه تركه لانه الاتساع كما فى الكرماني لكن فى شرح المحلى انى انه قد حاله الاستواء فى الجواب لظاهر وهو صحيح وقيل حاله الارتفاع وقيل حاله
 الانحناء ولك فى المنية واعلم ان ما عر الغرض والواجب منه وما يأتى فيه من ادب الا انحراف عنه سلام فانه منه كما فى خزائن الغيبتين
 هو يقوم مستويا هو لا تكيد فان طلق القيام فليكون باستواء الشقيين كما مروا انه لغيره الاكثر من غيره فليس يستدرك كس لمن
 ثم تكبير فافضا كما فى الحيط والتمتع وغيرهما وفى الايضاح اذا طمان قاعا كبر وخرسا جدا وتعل ثم لا شاعرا بالامنيان وليسجد يضع
 على الارض ركبتيه اى ركبته اليمنى ثم اليسرى كما فى وقار الروضة والفاطفت المفضل على العمل بقوله تعالى وادأى نوح ربه فقال رب
 انى لا اله الا انت ثم يضع يديه اى يديه اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه مضاء اذنيه كما فى الكرماني وذكر فى المنهات ان يضع الايدي احد
 اليكسرين وحب فى المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان قد خضع كما فى المتأخرين وفيه دلالة على ان هذا الترتيب منه كما فى الجلابى
 صفا ما اصابعه اى مصفا جانبيه بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة عددا الركوع والوجود كما فى الكافى وغيره و
 وقيل لتقليب الكان حسن فان ضم الركبتين سنة ايضا كما فى الجلابى ثم يضع وجهه بان يضع انفه ثم وجهه فان الاصل ان يضع
 احوال ما كان اقرب الى الارض كما فى المنهات وغيره من فى التمسح يضع وجهه ثم الاذن وقيل يضعها معا مبدىا بالبار اى ينظر ابعينيه
 يضع لوجهه وسكون البار اورفهما كما ذكره شيخ الاسلام وهو العوض وقيل وسطه وبالطنة كما فى المغرب وفيه تقليب فان المعنى
 مبعدة اعضه وعن جنبه وذراعه عن الارض لان كليهما يستند كما فى الجلابى الا اذا كان المصلى فى الصف فانه لا يبدى
 عضده وكذا يوذى احداهما فيما مباعدة بالطنه عن فخذيه موجبا اصابع حليته الى الارض صا بها بان يضع صدره على

فويل للانيوي لان الاشارة بالسلا من فوق المنيية والاول من صحيح كما في الكبراني والرازي وفي المحيط السنة ان يكون الثاني في خفض من الاول
وفي السنة اولان الاول الخروج وتحتية والى اخر من والثاني للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم رجع اليهم فلم عليهم واعمالهم حتى اجواب عليهم لانه انما
يستحق ان يوجه اليهم مقامه قد وجد بهنا وهو عليهم من صاحبه كما في الكافي وفيه نكاح فان يلازم من ان يستحق اجواب عليهم ان سلموا قبله
اولهم سلموا اولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض الخدم اجواب على الساعين منهم عنه ثم انما قدمه لبشر لان خواص البشر واسطة
افضل من خواص الملك واسطة عند المشايخ والموتهم نحو الجواب ينوي الامامه حال كون الموتهم واقعا في جانب اى جانب
من جانبية فينيوي في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر في الثاني في اليمين ونوي الامام فيها اى في الجانبين عند محمد راج
وفي رواية عنه وفي سنية فقط عند ابى يوسف راج ان حاذاه اى الامام وكذلك المنفرد ينوي فيها في الجانبين عند بعض المشايخ
الملك فقط فلا ينوي البشر وفي الجاهل الصغير ينوي رجال العالم نساؤه وقال ابو القاسم ينبغي للصلوة ان ينوي في اثنتين جميعا
التوجه وفي تخصيص المنفرد بالقيتها راجان الموتهم ينوي البشر والملك ايضا في اجوابها حال جميع ما ذكره سوى الغرض من الاجابة للصلوة
يكبر تركها كما في الجلابي واما ادبها فكثيرا فكثيرا الامام القوم بعد عكستين واخرج الكف من الكف عن التكبير لفظي القيام الى السجدة
وفي الركوع الى اصابع الرجل في السجود الى الاربة وفي القعود الى المحرك فتم الغم عند التشاوب ورفع السعال عن نفسه ومسح الجبهة
بعد السلام كما في خزنة المقيتين وترك اللعب وترك النظر منية وميرة وقيل التسوية بصفوف وقيل تسوية الرجليين بلا سبل
الى جانب كما في انفسهم *

فصل بحمد الامام اى يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه يحبر في الصلوة ابتداء ثم تسبح في الفهم والعصر صيانة للقرآن
عن ابو الكوفة والامام من يعقده به واحدا او اكثر صعبا او بالغا وفيه لا على انه يحبر ولو كان الحمد واحدا او اثنين وفي القاعدى لوجه فيما
يسمى بوجوه يوم واحد السجدة اسمها لا يسبى بانهم طلق لان الجماعة معه الاترى انه لا يتقدم على امامه ولو كان يوم اثنين ففيه خلاف
ابى يوسف راج وفيها شعر بغير صفة الجهر لان الاجازة من جهة كما في قراءة الكافي وشرح الهداية واجازة اكد من
امر كما في التوضيح والكبراني وغيرهما الا انه يجوز اعتماد على ما مر في الجمعية ولعبد بن لانه اقامها بالمدنية عند ضعف الشكرين في القاعد
لو خافت الامام في العيد لم يجب له السجود لانه يحبر فيها وراى الفرائض الا ان الجهر افضل وفي الفجر واولي العشاى من الفجر الياء
الاولى وكسر الاخرى والتثنية في حكم المخطوف والمخطوف عليه فاعني في الركعتين الاوليين من العشاء الاول والى والآخره لانهم
مشغولون بالاكل في المغرب والنوم في الفجر ولشياء ففى هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت بعض الناس تحركها او كلها او المنفرد ثم
اقتدى على برجل اعادها جهر كما في الخلاصة وقيل لم يبعد وجها فاعني من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في المنيية ولا خلاف
انه لو جهر بكثرة الفاتحة تجزأها فاعني كما في الرازي وفي الكلام لشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الاخرين لكن الجلابي
انه يجزئها لو ترك الفاتحة جهر بها واما لو ترك السورة جهر بها بالفاتحة مع هو الاصح كما في الكافي اذ اورد وقضا هو بقيد الثلث لاخره بدليل
اعادة الجاهل لما مر ان الثلثة الاولى لم يعرض للاخيرة وان كثرة وقوعه في كلام المصنفين الا انه لم ينعني على ان انهم ومن

والأولى بالقرارة غير الجبر ولا التبر غير الجبر وغيره مصلوة فيفيد ان يحافظ في الفهم والعصر وكذا في التراجع والوتر والكسوف والامامة
عنده على ما مر في القاعد من ان لا يجبر في غير الغرض الا ان المصحح ان يجبر فيها كما في كثير من الملهة اولات واما نوافل النهار
ففيكون الجبر فيها ولا لباس بنى نوافل الليل كما في المحيط والمعلم ان ما وضع للاعلام جبر الامام وما لا فلا كما في الجلاوي والمنفرد وخير بين الجبر
والخافضة ان الاولى منه الصلوة وفيه إشارة الى ان له اسماع نفسه غير كما في النهاية لكن في سهل ميسر والكرهاني وغيرهما ان الجبر
اسماع نفسه في المحيط لا يسمع غيره كما في عاتق الروايات والى انه لا يجبر في غير هذه الصلوة والا فالحاكم عن محمد فدا سارون سمعني
السجدة روايتان كما في التمامي والمنفرد خافقت تحتها اي سجا بعد بعض المشايخ ان قضي هذه الصلوة وقال بعضهم انه غير واجب
افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكرام شاربان للامام والمنفرد ان يرفع الصوت زائدا على الحاجة وهذا
افضل الا اذا جسد نفسه واذا في غيره كما روي عن ابي جعفر كما في الزاهدي وذكرني كشت الاصول ان الامام اذا جهر فوق حاجته
المتقدمين فعدا سار كما اذا جهر المتكلم والمنفرد بالاذاكر وادنى الجهر في خفض الاصوات بالقرآن جواز في حق الامام فان في حق
المنفرد اسماع لنفسه كما مر اسماع غيره على سماع احد رواه فان الغير يعني المتأخر ولذا قال السيرافي انه لا يعرف بالاضافة فلو
اسمع اثنين كان من على الجهر كما في خمسة انه لسمع بعض القوم كلفي لكن في مصلوة السجود ان جهر الامام اسماع لصع الاول
وفي الخلاصة والزايد وغيرهما اسماع الكل فبمع رجاء ان في السير لم يكن جهر الا ان كتب الروايتين لا يخلو عن شيء لانه يلزم
منه ان لو كان القوم كثير بحيث لم يسمع كل كان مخافة وادنى المخافة اي المخافة فانها لا تقسم على الصحيح الى لادنى والاساطع
كالجهر وانما تسمع لفظ الادنى كما سيذكر من الإشارة اسماع نفسه فقط وبذلك الحد ان قول الفضل والمنه واني والرخسي وبه اخذ عامة
المشايخ وفيه إشارة بان اعلى المخافة بتفصيل الجوف فقط اذا القراءة فعمل اللسان وذلك بقا قامة الحرف لا بالسماع اذا السماع فعمل السامع
وهذا قول الرخسي واني بكر الأثر كما في المحيط ومردي عن محمد وعنه الزاهدي وعنه ابي الحسن الثوري كما في مصلوة السجود
وعنه ابي نصير بن سلام كما في العمادي فمن ظن ان الاول ترك الادنى لانه اذا اشارت الى ان قول هؤلاء الائمة غير ساطع عن خير الاعتبار
اصلا ثم صرح باعليه الفتوى فقال هو اي كون المخافة اسماع لنفس المصحح وقال الامام الجلاوي المصحح انه لا يجبره ما لم يسمع اذنه او اذن
من اقر به كما في المحيط وكذا في مثل الجهر والمخافة في القراءة الجهر والمخافة في كل ما يتعلق بالنطق وبه في التعارف اصوات مقطعة
يطهر اللسان وتعيها الادان ولا يكاد يقال الا لالسان كالطلاق والعناق فانه لو طلق امرأته او حق عبده بلا اسماع
نفسه لم يقع على الاصح والاستتدعاء في الطلاق والعناق ولين وغيره فلو طلق امرأته او فلانها فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء
كما في العمادي وغيره تسمية النجاة والايلاء والبيع وغيره ما في المحيط قال القاضي علاء الدين عيسى عن ابي الحسن ان اسماع لنفسه كما في بعض
التصرفات ودون بعض الماترى ان البالغ لسمع نفسه بلا اسماع لنفسه لم يكن كافيا وسنة القراءة اي مقترنة القراءة
المسبوبة الى الثابتة بالسنة في جميع الصلوات للامام والمنفرد وفي وقت السفر تحجلة فتمتحن مجازا من لعلالة الملائمة ومصدر
يصني اي وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدر احينيا قبل حل وفيه ان المصدر لا يقع حالا بلا سماع وانما بعد

كتاب الأصول
من الأحوال الأربعة بذلك امتدادا بمحمد في الأصل الفاتحة أي سورة الفاتحة فان السورة جزر لمعلم في الكل وجز يسوي به ان يكون المنافع
عليه على مع أي سورة من بقصار كانت كالنور والاعلاص وفي السفر امتنا أي وقت القراء والاطمينان نحو سورة البرج
على ايل الآتي في مع الفاتحة يقرأ في السفر والنظر ودونها في السفر والعشاء والعشاء في الغرب كما في المحيط وذكر في سفر الميسوط انه يقرأ في السفر
والنظر الطارق وأمس وفيها معهما نحو الاخلاص وفي المحضر الاقامة في الاختيار أحسنوا أي عند الشيخ حسن طوال **المفصل** ظاهر
الاستغراق والمراودة قراءة اثنتين تاتين من السور الطولية من هذا القسم القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الطور والكلام دال على
ان هذه القراءة تجتبه في المحيط والخاصة وغيرهما منها مسندة وبذا على ما نحن ان معنى الآحسان ما ذكرنا والفعليته معطوفة على الاسمية
وهو غير محسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الغرورة مقيدة بالآحسان والاسن ان يعطى (في المحضر على) (في السفر) وطول
تجريد السنته فينبه سنية القراءة والفعليته مقررصة او حاليتها لتأكيد فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سنذكرها أو الحسن عمل شائعا
بالآحسان وهو اربعة منها الآحسان بالآثر وهو المارد والآثر مدية ثم ينفي مدعيا على عنه فانه كتب الى ابني موسى الاشعري على ما ذكره في
المسح في الميسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنته فعلى لفظة عماني **الأصول** والطوال بالسور الطولية كالاصبع في الميسوط **المفصل** سبع
الآخرة من القرآن هي بكترة لفصل من سورة بيسلة في السفر والظهر روايات مختلفة الاولى ما ذكره والبواق مع التوفيق ان القوم
اشكوا من يرغبون في العبادة فقرأت آية كما في رواية الحسن في كل ركعة يجلسون واذا كانوا السالكين يقرأون الحسب كما في الأصل وان كانوا
ما بين ذلك يقرأون الحسب كما في الجامع الصغير قبل ان يأتوا على كثرة اشتغال القوم وقلة وقتل على طول الليل وقصره وقيل على
خفة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يحرر عما ينظر القوم كيلا يودي الى تفصيل الجماعة كما في المحيط والاعلاص
وكان في غير ما ووسطا أي قراءة سورة تامة بين الطوال والقصار من اهل **المفصل** او عشرين آية في العصر وقيل في خمسة عشر
غير الفاتحة وفي العشاء وقصاره بالسور جميع قصيرة كالعوذتين اوست آيات في المغرب ثم اشار الى بيان افضل مع اقسامه
بقوله **ومن** الحجرات اثنتين أي تبدأ منها كما في الكافي وغيره ولكن في المنتية قال الاكثر ان من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق
قيل من النور وقيل من الفاتحة **سور طوال** الى سورة البرج ثم من البرج اوسطا الى سورة طه من ق
الكافي ثم من طه من قصار الى الاخرى آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى مس ثم التكمير الى وانتم على ثم المشرح الى الاخر
والاشكال في النهاية الاخرى فخل في النهاية ان يكون الاوليان كذلك كنهما فاجتبا كما في الكافي وغيره وما ذكره من ابدأ والمنتى
في كل يوافق المحيط والخطية والفران وغيره فانما على المصنف لظن القاصر في التبع انه خلاف ما رأى وفي المحضر في الضرورة
والاضطرار كمن خرج الوقت يقرأ بقدر الحال والوقت ولذا التقى ابو يوسف حن حن اقدم على ابو حنيفة ح في صديق الفجب
باتين مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة ح (يعقوبنا صافتيها) وكذا يعقوب ح سورة أي الملازمة على قراءة سورة معينة
سوى الفاتحة لصلوة فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا المبحر في غير ما فلو قرأ السنته او السور فلا بأس
وفيها اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة فمكره

والى ان يكره تصديقه لانه ان شئت من بين كذا حكم الاية في الجمع وهذا كذا في الفرض وما في السنن فلا يكره وهذا في حالة الاختيار وما في حالة العجز
 ولهم ان فلا بأس بكل في المبط الى انه لا يكره تكرارها في كل ركعة كما في الزهري وفيه انه لا يكره في الفرض وتخصيص من لا انصاف اى
 الموضع وادكان مدركا او لاحقا او مسبقا وفيه إشارة الى انه لا يكره التواتر خلف الامام وعن الطائفة لا بأس في السجدة والاول مع فانه
 يفسد بصلوة عند جده من السجدة كما في الزهري والمطهرية وعن ابن مسعود (على فوه تريا) وعن شعبة (ادرك سبعين بريا) كلهم على انه لا يكره
 خلف الامام كما في الكرماني وكذا ان يفتى الى غير الخطبة في الشارح الخطبة وهى ذكر الصلوة والى قوله لا يكره ان يركع او لا يركع او لا يركع
 من ذكر الخطبة في غير الخطبة اليه اشار في الكشاف ولذا قال في المنهاج لا بأس بالكلام اذا خلا الامام من غير الخطبة وفى الموطأ ان الدنيا عند
 من لا يركع من غير الخطبة من العلماء اكلنا مع من الخطبة ومعهم ان لا يركعوا من غير الخطبة وشاملة لخطبة الشك والصلوة وغيرهما كما مروى في الكشاف اشارة الى
 ان يركع من غير الخطبة الى آخره كما قال في عمدة المشايخ وقال طواف ان يركع عند ذكر الصلوة والى انه لا يكره الكلام وقت السجدة كما قال المعين
 المشايخ فمنهم من قال انه لا بأس بالاشارة بالرسالة لمن يركع عن رواية انه يركع ويصلي كما في الموطأ اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه
 وسلموا تسليما فطعن السامع حينئذ وجوبه باسراءى في نفسه بان يسمع نفسه فيصيح الحروف فانهم منزهون عن ابن يوسف رح انه يصلي قلبا
 اتجار الامم الانصاف واصله على السلام كما في الكرماني وفي السنن الخليل الى السلام اشعاره بالانصاف اذ بعين الامام ولا رواية فيسب
 كما في الموطأ وقد تحققت فيه الاحاطة بالسكوت كما في الكرماني وانما ترك حكم السلام لان الاكثر من غير منه بالانصاف ولكن في بسوط شيخ الاسلام
 ابن يوسف رح والطحاوى اى انه يركع الانصاف الى قوله (صلوا عليه وسلموا) فيجب ان يصلي ويكلم لكن في المنهاج ان الاصح والانصاف اذا قرأ
 صلوا عليه لانه حالة الصلوة والحجامة فترتبه بمجموع والمراد صلوة الامام مع غيره ولو صليها لقل ففى مجاز او حقيقة عرفت
 لا يركع من واما في حكمه كالوتر والتمسح دون التقل فانها لا يكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهية ان صلوا على بل التامع وبدونها
 اذ صلوا فى ناحية وقال المصنف من قديمى بثبوتها لا يكره بالاتفاق وان اقتضى بارتدقها لا يكره كما في الخلاصة موكدة بان يركع اى قربة
 من الواجب فعلوا اهل مصر تركوا بالصلوة على ما اترك واحد ضرب ومبس كما في الجلابي ولا يكون واجبة لقوله عليه السلام (الحجامة لمن سنن
 الهدى) فيكون سنة موكدة كما في الجلابي فكان محتمة لم تبلغ الزهري والاطمئنان ان الظاهر منهم لو اوبالتاكيد الوجوب لاستلزم بغيره
 الواردة بالوعيد الشديد ترك الحجامة وفى الخلاصة وفى الجلابي ان سنة الحجامة آكد من سنة الجهر وفى المنية قبل واجبة يا نعم تركها مرة بعد
 وقيل انها يا نعم اذ اعتد وزكها وقيل فمن كفاته وبها فخذ الطحاوى والكرخى وعن غير اصحابنا انها من عين والا كف وشيئا
 انها لم تقيده فى السجدة ولذا قالوا ان اقامتها فى البيت كاقامتها فى المسجد بالانقيصة على الاصح كما فى القنية والا ولى اى الاحق
 بالاقامة اى سبب الفصل لم يخصص الا علم بان سنة اى بالشرعية كما فى الكرماني وغيره فظاهره شعر بشيء من العلم بجميع
 وجوب الفقه بل غير من العلماء من كان فى النجاسة لا يشترط الا علم بالصلاة وانما قدم الا علم اذ قد رسلنا يا يجوز بصلوة من التواتر
 ولا يركع عن الموضع من الصلاة كما فى المحيط وغيره ولم يخطئ به الجلابي الا بشرط الاول فينبغي ان يذكر الشارح
 ثم بعد الاستدلال فى العلم بالاقامة والقرابة وكيفية اداء المحرقات والوقوف وتطبيق بها كما فى الكرماني

عن أبي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في من الغاصق القدرى ثم الاورع على ما لا يشترط ان يكون من جهة بل ان كان من جهة اخرى
الكل على ما ذكر في كتابي الاورع ثم الاورع في النجاسة لو استويا في الفقه والصالح واحد جازا فقدموا غيره لاساءوا وادلم بانوا ثم الاورع
الذي لم يمتنع في الروضة يكره امانته لثقة الذي يفسد الحزبي وفي مختصر الكجني الاورع ثم الاورع وفي السجدة الاورع ثم الاورع عند القوم
وفي خلاصة الاورع ثم الاورع وجها والافان في جميع هذه الانفصال في ملحق مع او يثبت القوم فاختاروا فاعبروا لثقة وفي الاورع س الباقى الاولى بالان
علا وان ثم قلده وشيرت في المنة لوفيل في السجدة هو اولى بالامانة فانما لم يمتنع اولى فان اثم عبد واركان متفقا وغيره كما في الخلاصة
او اصر في مسؤولية الاعراب لا واصل من لفظه ليس جميع العرب كذا في الصحاح لكن الرضائي لما سئل عن رجل قال لا رغب في الاكل اولاد او اصيل عليه السلام
ثم جمع دعواتهم لكان المبادى وفي نهاية الحديث العرب من اقام بسلامة بادية او المدن المنسوب لابي ابي ولكن لم يزل العرب واحد العرب اسم
جميع وهم الذين هو طعنوا المدن القري العربية والاعراب البدي وختلف في نسبتهم للاصح انهم نسبوا الى عربة فثبتت وحي من تهامة لان اباهم
فشاها والمواد البديوي مجال بالسنه فبايكره امانة العالم منه كما في الجلابي وفيه شجرا بان لا يكره امانة البدي وفي الكرامى انه يكره او فاسق
من حقوق ووجوده المخرج عن الاستقامة وشرعية المخرج عن طاعة المند بارتكاب كبيرة ومعنى ان يراى بالان اول والا فاشكل باللباس فيكره
امانة التماس كما في الروضة وامانة المراتى والمتمنع ومن اثم بارة كما في الجلابي او امكن ان كان البعد افضل منه والافانوا
كما في الكرامى او مبتدع من ابتدع الامر اذا احدثه وشرعية من خالف اهل السنة اعتقا وداك الشيعة وعلم في الدنيا الامانة بعين
وغيره وفي الاخرة على ما في الخلاصة حكم الغاصق وعلى ما في الفقه حاكم بينهم حكم الكافر كمنكر الروية ولمسح على الخنجر وغيره كما في الخلاصة فاما
مبتدع لا يتقيد شيئا وجب الكفر فاجب امانة الكفر منهم ويكره امانة من افضل عليا على العزم من معنى المند على اعنهم او ولد زنا اى ولد
يتمسك من طوي حرام عينه كره ذلك كرامة تميزه بسقوط المرتبة عند الناس واهل معدم توفى النجاسة والاختلاف عادة فلو عدم ذلك
لا يكره وامانة وفي الاختيار لا يكره فافضل من مذهبهم في حكمه بالبعد والاكثاف شيئا انه لا يكره امانة الشافعي لكن الزيدى اهانته لرويته وفي تراجمها
انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام فلا حرج ان يصح عاقبة كما في الجواهر وهذا اعظم بالان اعز واضع الخلاف فلو شك في الاثر اظهره
الاقتضاء طلقا كما في النظم فلا بأس باظهاره ليك في اياته ولم يمتنع لم يمتنع لم يمتنع ولم يكن صعبا ولم يتوضا كما في ابي الحسن عليه السلام
ومسح ريع الاراس وقومنا كما خرج من غير السبيلين ولم يكن ابنى خول للنفس الغير المرئي تشا وكذا البعد ولم يمتنع بعد اكل القصد نحوه وحفظ
الترتيب بين الصلوة ولم يصل هذه الصلوة مرة ولم يمتنع الرتبة ولم يجز او المغرب في القبلة ولم يجز اذاعة ولم يكن في
القرآن ولم يمتنع فيها الاكل في غير الفقه في جماعة الشافعي جمع نسوة اسم جميع وحدته على المصدر كما هو
المعروف كراى الكوفية والكنى كانت اوسن بامارة فانه مكره وفيه اشعار بان لا يكره جماعة من في صلوة اجازة وكذا
اقتداء ابن بازل وهذا اذا لم يكن في الفلوة والا فيكره وان كان محرما للكل كذا في النهاية فان قلنا اى اقتدين بامر ادة
لقص الامام منهن وطعن لانه منعت جماعة من كذلك كما في النهاية وانما هن وجب هذا الوقوف لكن في خزانه المفتين
انه جاز لثقة منهن والوسط بالتحريك كذا في مركز الدائرة فزود منصرف وبالمسكون اسم له اظها غير منصرف وكما يجب

متمم هذا الاصل الاول على انه لا يكره ما اذا لم يتقبل طرفه كما في الزاوية غير و محذور الشبهة اي كذا محذور ما يحرم كل جماعة اي كل
 فرد منها ما نراه في البداية والشبهة بالمشقة يدل على ان ثلث عشرة الى ثلثين و ثلث عا من خمسة عشر الى تسع وعشرين و محذور العجز اعم
 لم يثبت غير الضرر التام في الارض و ذكر في القاموس انه لا يقال بحجزة اوله رتبة لانه من احد وعشرين الى آخر العشر و ثلث عا من خمسين
 الظاهر والعصر فلا يكره محذور الغرب العشاء وكذا الجمعة والعيد للصلوة في رواية عنه و لكن في السواديين في نياتية في رواية واما عند
 فمحذور نصته في كل كفي كسوف الشمس والاعتساف وكفي المحيط وبذا في زمانهم واما في زماننا فيكره محذور ما كل جماعة وهو لم يثبت في كفي الا اختيارا وغير
 وفيه إشارة الى ان محذور الوساطة هي تلك المسألة المذكورة في زماننا ونسفي ان يكون كذلك في زماننا في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها
 للنساء حين تكون اليها من عمر رضي الله عنه لئلا ينس عن الزوج الى المهاجدة لولم يلحق صلى الله عليه وسلم ما علم عمر عاذن لكن الى الخروج
 ولقيته في الموضع اي لم يجع اعتداه من وقع وهو وجهه بمحجاة عنده بالتيه اي لم يقع بغيره صحيحا فلا يقتدي من تومنا على ان الماء
 طاهر من تخيم على من ان يجلس لان الامم محدث على زعمه كما في الظاهر ولا يقتدي بالتيه من موضع معه ما و هذا عند شيخين وقال محمد ان يقتدي به
 مطلقا وقال في خروج لا يقتدي مطلقا في الزاوية ويدخل فيه مصلح الجنازة والاختلاف فيه كما في الخلاصة ولقيته في المعامل
 المزلج او غير ما بالماح على نعمت او بحجة والقائم بالقصاص عند خلاف المحذور يستثنى منه التراجع فانها مجمعة للاختلاف
 على الصحيح فيلج باحتجاب القصاص عند ما بالفتوى وعنده والكلما مشيرة الى ان يقتدي بالتيمم والماسح والقاعد يشبهه والقاعد بالركع كما في المحيط
 والاكتفاء مشيرة الى اجازة الامم الا حد بل من يميزه بقاءه من ركوعه وبعده اذ عاتة العلماء كما في الظاهر والمؤجى بالمؤجى مشبها ما اذا كانا
 قائلين اوقا عدلين او قائلين او قائلين في التيمم في المؤجى قاعد بالمؤجى مضطجعا والاصح الجواز كما في النهاية وفيه شعار بانه لا
 ما ليس بوم من قاعد اوقا عدلين بوم لم يجز كما في المحيط والمقتضى بالمتفضل فيسقط عن المتفضل القراءة وفرضه القعدة الاوالة
 وفيه إشارة الى انه لا يكره جماعة افضل اذا ادلى الامام الفرض والمقتضى بالنقل وانما المذكور ما اذا كان الكل فضلا والى انه لا يقتدي
 المفتر من المتفضل كما يحكي لا يقتدي رجل باحرامه بالعين فلا يقتدي بغيره فيشكل تخيضا ولا بامارة لاحتمال كونه رجلا
 كما في الزاوية او يضي اي لا يقتدي رجل او امرأة بصبي غير بالغ في الفرض والسنة والنقل عند ابني يوسف واما عند محمد راجح
 فيصح في النقل والاول المختار كما في البداية فلا يقتدي به في التراجع على الصحيح وان قال بالجواز اكثر الحراسانية كما في المحيط والظاهر
 مشيرة الى انه لا يقتدي به في صلوة الجنازة كما في جامع الصغير والى ان يقتدي بصبي باصبي كما في الخلاصة والى انه يقتدي بصبي
 غير ملتح كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه مستردك بجماي في من انه لا يقتدي بغيره من المتفضل ولا يقتدي طاهر محج بعد و
 صاحب جرح سائل كالمطلون ولم يتوانه وغير ما يقتدي بصحيح وبجرح ومعذور ومعذور كما في المحيط وذكر في الزاوية انه
 لا يقتدي بخافه بخافه ومنا بة بعبادة وفيه ائنيته يقتدي بصحيح بعد و عند ابني يوسف راجح و ختمت الشارح فيه وقاري
 ذكر لما يصل به من القرآن بالآتي بما لم يذكره فان صلواتها فاسدة اما من الابتداء كما قال الطحاوي او من اوان
 القراءة كما ذهب اليه الكرخي وفيه شعار بانه لا يقتدي اخرس او يضي كفي كفي المحيط ولا يقتدي ناطق او ابني باخرس

كما في الصلاة والاسم في الأصل من لا يكتب لا يترك في المغرب من أن ينحط في الكرامة في منتهى إلى الله فخر الله كما في قوله صلى الله عليه وسلم أي على
عادة الصلاة وعادة الأمة ولا يسجد بها في وقتها عاربا ريكاني في الجهد وغير موصى قائم أو قد عبد كوع ويجوز بل هو صلى الله عليه وسلم بقاؤه وقتا بعد الجهد
ويقتضيه لباس الجهد وغير موصى به من عند فزع والأصل في منس هذا السؤال أن حال الامام كأن مثل حال المقتصد أو فوجا مصلوة لكل أن كان في نه
جاء مصلوة الامام في الجهد والأمر من قبل نفسه إذا نذر لم يقبل في جميع الأحوال كما لم يقبل في وقتها في وقتها من قبل
في بعض الأحوال كما إذا تعلق الامام بل الجهد من جازا معتد فحجرت من فانهما في حق المقتصد فرض في حق المقتصد وكما إذا اقتصد المقتصد في
الشخص الآخر من الغرض فإن القراءة فرض في حق المقتصد فمثل في حق الامام كما قال بعض الحكماء العامة قلوبا بان المجدة صارت فزيتة بسبب مخالفة
والقراءة فلهذا سبب قبله فإن هذا المقتصد في حكم الغرض إذا عيلا في ركعات فلا يقتصد فمثل في جميع الأحوال كما في بعضها وفيه شعارا بانه في
المقتصد لا يتغير كصلى الله عليه وسلم في الجهد والاسم في حق المقتصد وفي هذه المواضع ايماء بانه يصح رعا في مصلوة
فمنه يقتضى الموصو بالمقتصد ويجب القضاء لانها لنفسه بذلك قال بعض الحكماء رعا في المصلاة رعا في المصلاة رعا في المصلاة
المصنوع ولا يقتضى من صلى العصر ونظر اليوم لم يقبل من كان نظره انظر الاس ويدخل فيه مقتضى في قطع بمقتضى غير مقتضى
اقتضى بمقتضى كما في النظم وكما في مقتضى بعد غروب الشمس في العصر بمقتضى شرع فيه في الوقت كما في الزايد وفيه إشارة إلى انه يقتضى
في العصر بعد الغروب وان كان مصلوة قضاء لان المصلاة واحدة كما في الظهيرة والى انه يقتضى لاحتى بلا حتى لكنه لا يقتضى
بالاجماع والى انه يقتضى مسبوق بسبوق لكنه لا يقتضى على المشهور وفي الكبري ان المقتصد او في موضع الاقراء من مقتضى فعله
غير مقتضى عند ما كان كلام القاعدي لا يجوز عن إشارة اليه من هنا آخر زيادة الايضاح فان النكرة اذا عيبت نكرة كانت
غير الاولى والى ذلك في حق المقتصد وفي هذه المواضع رعا في انه يصح رعا في مصلوة لنفسه يقتضى ومصنوعه بالمقتصد ويجب القضاء
لانها لنفسه بذلك وقال بعض الحكماء رعا في المصلاة رعا في المصلاة رعا في المصلاة رعا في المصلاة رعا في المصلاة
الا يطيلها أي لا ينبغي له ان يطيل المصلاة بالقراءة والتسبيحات والدعوات ويحتمل ان يكون الغصير للقراءة ويدل عليه قوله
ولا يطيل الامام قراءة الركعة الاولى على الثانية الا في الحبس فإن الاطالة فيها للقراءة سنة بقدر نصف
الثانية وقبل ثلثها وقبل بقدر ثلثها فان كانت مقارنة من حيث الاى فيها والا فليعتبر الحكماء والحدود ولا بأس
بان يقرأ في الاولى والعين آية وفي الثانية ثلثها كما في الجهد وقال محمد بن ابي طيلى في جميع المصلاة وعليه الفتوى كما في الزايد وغيره
وكما في مشير الى ان المنفرد يطيلها وذكر المصطفى في ان افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى الشئ لكن في عاتق المصلاة ان الثانية
آية او اثنين لا يكره بخلاف ما عرفت فان نكروه بالاجماع لكن قال ثلث الركعة الاولى وغيره فقرأ في الاولى سورة هود في ثلث آيات وفي الثانية
سورة هود في ثلث آيات وفي الثانية سورة هود في ثلث آيات وفي الثانية سورة هود في ثلث آيات وفي الثانية سورة هود في ثلث آيات
في الاولى والى الاطال وفي تسع عشرة وفي الثانية الغاشية وهو المستوعرون في الثانية والى ان المستوعرون في الثانية والى ان المستوعرون في الثانية
من نصف كما في الثانية والى ان المستوعرون في الثانية والى ان المستوعرون في الثانية والى ان المستوعرون في الثانية

فان الاطاعة في حسن وتطوع علم بكبره وكن اني يوسف صبح انيكرو ولا تنهوا سواكم في النهاية وقوموا للموتم عبادا وصبيا الواحد محمد ذناله
على عينييه بافرجة كما في الجلباني وفيه لا على عدم جواز التقديم عليه التاخير عنه واليقاض غلظة لكن فيه تقييد فانه قبل لو تقدمه فيه على الامام لم يكن
صلوة لترك الفرض العبرة للتقدم قبل انها جازية باقيا للمحاذاة في شي من التقدم والرجوع ان العبرة بانك ما كان في المنية ولو خلفت قدما في العذر والمكبر
في العبرة بالمكعب على الرجوع ولو اتوا بركبان شيئا على الرجوع في ذاك السنة ومن محمد بن يحيى ان يكون اصابعه عند كعب الامام قبل ان تلعب عنه
عنه ولو لم يمس خاتمه فحسب ان ركبته واسرته فخلوا في الدنيا منه اي علم غير المومني العبرة في المومني للرجوع حتى لو كان راى ثلث امامه وعلاه قد امس عليه صبح
وعلى الجكس الرجوع في الزايد وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم مثل ما اذا قدمت امرأة بامرة فانه مشترك ويقوم للموتم المراءى على الواحد اثنين
كان او اكثر خلفه اي خلف الامام في اسجد في موضع شاء وفي المعجزة فيها اذا لم يكن بينهما فاصله كثيرة وقدرها بعظم السجدة اذ راع و
بعضهم يقدر صفت كما في تحفة المسترشدين فان قام الامام على يمينه نصف او يسيرة او وسطه فليس في كافي لهبوطه على اني يوصف
في وسط الامام من شين كافي الكافي وفيه اشارة الى ان الواحد يتاخر من اليمين الى الخلف اذا جاء واخر كما في الجلباني والاحسن
ان يقال وتاخر ولو اشد فان كفيته ان يقيت احدهما بجاهده والآخر يمينه اذا كان الزايد اثنين ولو جاء ثلث وقت على امسية
الاول والآخر يمين اثنين والثاني والآخر يمين اثنين والثالث هكذا ولو كان احد فيمين ناقصا اتقى باقيا ولو استويا قام عن يمينه
والقرينة من الامام فضل كما تقدم في بعض الاول من الثاني ولو جاء الامام كما في الترتيب في بعض الرجال اي يحلون على
خط استوي بحيث يكون منا كبره متعاقبة ثم يصعد الصبيان بالكلية على المشهور والضمم لغة عشرا الخ في بعضهم والكسر جمع اغتشي بعضهم
وهو ماله الرجال والنساء والمراشك منه ثم لهنسا ثم لهنسيات كافي الزايد وطريكوه اكتفا بذكر الصبيان بعد الرجال
لما مرنا وفيه اشارة الى ان المرأة قامت خلف الامام وان كان معها مقتد قام على يمينه فان كان اثنين فبقية فان خلفه
والمرأة خلفها كما في الجلباني الى ان هذا الترتيب وجب فان قدم الصبي على الرجل في بعض السجدة صلوة الا ان الجمهور على انه غير مفسد
بمخلاف ما اذا قامت المومة امام المومنة ومنها فرجة قدره سوطا فانه مفسد عند الجمهور وقبل غير مفسد كما ذكره الزايد وفي التفسير في غير
النساء اشار بقوله فان حادثة اي سمت قدم المرأة شيئا من عضا الرجل فان القدم مأخوذة في معنوها على ما نقل عن المطرزي
فاستوا وغيره قدما بعضه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبية المشتهيان فلا يفسد محاذاة شترين ولا محاذاة الامر
والمرء للرجل وعن محمد بن ابي عيسى انه مفسد كما في النهاية وشرط في الخزانة مصباح الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال
ابو يوسف واما عند محمد بن فضالة ومقدار كمن والى ان المحرم كالام كالانخبيته والمعتاد وان يكونا في مكان مستويا جاحل فلا يفسد
ان كانت على الارض والرجل على الدكان قدر قامة وكذا اذا كان بينهما حائط او ستر او قصبته قدر ذراع او فرجة ليس بها رجل
كافي الزايد وغيره في صلوة فرعية او واجبة او سنة او تطوع او فرعية في حق الامام تطوع في حق المتقدمين وفيه اشارة الى
ان محاذاة المرأة لم يفسد في صلوة الجماعة وكذا محاذاة المومنة لان صلواتها ليست بصلوة حقيقة ولذا لم يفسد بالمحاذاة
صلوة من لا يقيد في سنة الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة مشتركة في تحريمه بالنصب

أي شتركة تحمّلان قدمت المرأة وحدها أو مع الذكور أو في غير صلوة الامام واستترت عما تحاذي المفردة المفردة فيه فانه وان لم يكن مفردة الا انه يورث
 الكراهة والاسارة كفي التماسي قد غلب فيه المذرك الا ان لا يمسوق فاخره بغيره وشتركة او بان التزم كل الصلوة مع الامام سواء اقتضت
 وحدها او مع شخص ولا يخفى انه يخرج للصورة الانفرادية فاحاجه الى قيده التحريم ولعل ان يقول باستدراك الادوار ايضا فان الشتركة على ما في الينابيع
 والدة المرأة ان تقدمت المرأة وحدها او مع الرجل من اول صلوة الامام قدمت صلوة الصلوة لانه لا يورثها لانه المأمور بتأخيرها ولم يفرقة
 ترك الغرض فلو اشار الى تأخيرها ولم تأخر قدمت صلوة الصلوة لانه لا يورثها المأمورة بالتأخير كفي المحيطين شيخ العراق وفيه اشارة الى
 انها لو كبرت مع الامام محاذية له العقد تحريمية لان المنسب للمحاذية في صلوة شتركة وما لم ينفذ التحريمية لم يتحقق هذه المحاذية وبموجب كذا قوله اخلاص
 كذا في الخاتمة ان لولي الامام امامتها سواء كانت حاضرة وقت النية او لا سواء كانت النية قبل الشروع او بعده لكن قال على النية
 بشرط حضورها وقال شتركة الائمة ان وقت النية وقت الشروع الا بعدة كفي المنية وعلل تخصيصه بشي الى ما في المتن من صحة النية في
 غيبتها وبعد الشروع عند بعضهم وفيه رزم الى اشتراط النية في جميع الصلوات والاصح انها لم تشترط في ابعة والعديد كما في
 المحلصة والا اي ان لم ينو الامام امامتها في صورة اقتداءها محاذية الامام او المتقدم فصلوها متما فقدمت لاصلوة
 وفيه اشارة الى انها صارت شارعة في الصلوة كما مر والى انها لو اقتضت غير محاذية صحت الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كافي
 المتماشى ومن حسن عن ابي صيفيه ان اذا قامت خلفه ولم يكن بحسب رجل صبح بدون النية كافي في الزايد وغيره فالقول بان الاشتراط
 في الاداء عن النية ليس بشي فتمت بر

فصل مصل سبقه أي تقدمه لا بفعل أو بوقت في الأصل التقدم في السير ثم اتصل في مطلق التقدم حدث غير مانع كالجنازة وغيره

اذا حدثت في ركوعه أو سجوده فانه لا يرتفع مستويا فمفسد صلوة بل يتأخر عنه وبقدره في الركوع كافي في الزايد يتوضأ بالركعت فان قليل المكث مانع
 وفيه تعاريفان كالتأخير مانع وهذا لا يستتبع من تحت ثيابه ولا يكشف العورة ما لم يكن في المحيط وكذا انخرز الدلو المنقوش ونزع الماء وفي الفتاوى
 انه غير مانع فلو كان الماء بعيدا او يقرب من نزع الخان من نية النزع اقل ولا يذبح الماء كافي في الزايد ويصحح ان النزع مانع كافي في المنهات
 وكذا ترك المنهات الا قرب الى الابد لانه شغل بال لا يعينه كافي في التحقيق لكن في المنية لوم على حرم الى آخره ونواخذة لعله للتوضي
 لم يتم واتهم بالبيع من الصلوة مع ركن وقع فيه الحديث كافي في النهاية وفيه اشارة بان المرأة كالرجل في الاتمام وعن ابي يوسف
 في غير رواية الاصول انها لو اكتنفت التوضي بالكشف اعضاها ولو صنوبان كان ثوبها يتبعها فكشفها لم تتم فيه جواب عما قيل ان المرأة
 من فرقتا الى قدمها عورة على ان الوجه ليس بعورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابي صيفيه رجم واما الرأس فتمسح بحيث يصل
 البتلة الى شعرها كافي في المحيط ولو كان سبق الحديث بعد مقدار التشبه من القعدة الاخرة فيتوضأ ثم يسلم لارواية في عادتها
 وقيل بالوجع منها فاعاد كافي في الجلابي وهذا عنده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالركعت بعد التشبه والا سئنا فت
 اي تجد التحريمية بعد الطل الاول في جاشا من الاعمال فانه لو لم يطل فبنا كن شرع في الطهر ثم نوى الطهر كافي في الزايد فصل من الاتمام للمفسد
 المتكسرة الامام قبل الاتمام فصل لها كافي في الاختيار وغيره والامام بعد الحديث يتسلط ويحجر باخذ التوب او الاشارة الى

صورة الشك عند الكل كذا في الخلاصة وفي الكلام عزالي ان بالاسناد التي عند الكل الاتري انه لو خرج الدم بالعرض لا ينافي لانه لا ينافي له حدث
كما في كثير من المتداولات او طعن على الجمهور ان يثنى الامام او المتقدمة انه احدث فتختلف فخرج من المسجد او طعن انه احدث
فتختلف وجاوز الصفوف اي مقداما يطف من الجوانب الاربعة والكان بين يديه ستره او بنا او غيره وهذا بناء على ما رو
هشام عن محمد بن محمد بن قنبر قالوا كان بين يديه حائل طم نفسه الا اذا اجازته كما في المحيط خارجة اي من خارج المسجد لاني خارجة فانه لا
على طرفه كما نفس عليه سيويه وفيه شعرا بان لم يستك بالصور لكن الاصح انه كما لم يستك بالصور فانه لا يقتضيه الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف
كما في المنية وفي الكلام اي الى ان المنفرد في نفسه صلوة في المسجد او يصحرا بالخروج عن موضع سجدة من الجوانب الاربعة كما في
المحيط فظهر طره اي علم في الصورتين انه لم يحدث بطلت الصلاة فيفرض في الاربعة في هذه الصور الثمانية ولو لم يخرج
الامام او المتقدمة من المسجد او لم يجز او الصفوف خارجة اي اى اوصل بالقي من بصلوة بجالي واعلم ان هذه المسئلة ليست بصادقة
من لفهم فلو امكن ان كان حسن وبعد مقدار التمسك قبل السلام ان محل على المعلوم ان محل على المصلي ما نيا فيها من سجدة
والحدث العهد واصل عمر من كسبته فيشمل ما اذا جن او اعني عليه تمت الصلوة بالخروج بالصنع في الكل وان عمدة الامام نفسه صلوة
المسبوق اي مسبوق لم يقيد ركعة بالسجدة لانه لم يتأكد انفراد واحد وعندنا طم نفسه كما اذا قيد بها وطم نفسه صلوة المدرك بانها
وفي صلوة اللاحق روايتان كما في التمام وان وجد بنا اي بعد مقدار التمسك قبل السلام وراكان في سجدة السهو او بعدة قبل تشهد
او بعدة فان هنا بالصنع والتشديد تقدير ادب الزمان روايتان ايتمحور الى اى وجدا ونحوها لمن لم يسأل الاثنى عشرية وغيرها كخروج
الرجل عن تحت المالح وضى المدة ومقطوع الجيرة عن بر ذوال العذر قبل العاري ثوبا وقدره المولى على الاركان وتعلم الامي سورة و
استخفاف القدي وتذكر الفاتحة وخروج وقت النجدة والنجدة دخول وقت الظهر عند قضاء النجدة وتغير شمس عند قضاء الله ووجدان النسيب
النجاسة الكثيرة فسدت اي طلبت من الصلوة عند اني حقيقته رح اي في رواية يجوز في عينه الحركات الا ان الكسرة فصيح
لفرضية الخروج بصلوة اي فعل منه عن المصلي قصد الان بصلوة عبادة لها تحريم وكما في لا يخرج عنها الا بذلك الفعل كالحج ولم يوجب
فقد كذا قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذي عليه جمهورنا ان صل الصلوة طم نفسه عند ان الخروج بالصلوة ليس بفرض عنده
والاقتداء بى الفرض نحو الحدث للحد وانما وجب الاعادة عنده لان هذه الامور غيرة للفرض الى النفل في خلال الصلوة فكذا في الاخر لئلا
الاقامة وليست بقائمة كالصلاة من اجل ما اذا وقعت بعبادة فانها تمت لانها لم تقع في خلال الاقطار الحرة كما في شمار
اليه بسبوط وغيره لا تقصد عن جماعهم ومنه

فصل في قسمة ما يحل في الصلاة على ما ياتي في المصحف انشاء الله تعالى الكلام في احوال شامل لحرف من حروف المباني والمباني واللاشبه
واشتهر في حروف الالف في المركب من الحرفين فصاعدا وهو لم يوافق في الجاني ان اذ في ما يقع اسم الكلام عليه لم يكن من الحرفين وفيه شهابا بالجمهور ان
الحرف هو الصوت المكيث لكن في المحيط ان الصوت والحرف كل منهما شرط الكلام اذ لا يحل الا في اسم الابهام كما قال الجمهور فذهب لكرخ و
من تابعه مثل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس بشروط في حصول الكلام فلو صح الحروف بلا اجتماع طم نفسه بالاعادة لكرخى وتابعه مطلقا

متن الفصل في الخلاصة كنه غير شرا كثير من الاعمال المشي والتمسك مع خروج اللبن وتقبيل النظم المشهورة وغيره فاشارة الى النفس من فاجتباها
 شامل لكل ما قرب الى قول في حقيقته فانه لم يقدر في مثل ذلك فوض الى رأي المشتبه به فقال او ما يتكلمه المصنف من تقبيل ثم ذكر ما رواه
 الشيخ عن اصحابنا في المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو العوالب كما في المصنفات فثبت ان
 او لم يكن وقيل متيقن كما في الازهدى وذكر في التمهيد في الناطق بلا فائدة ان عاملة غير متصل فان شك انه غير متصل فقبل غير
 الا انه يشمل مثل ما اذا قبل لمصلحة فانه غير مفسد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة ففسد كما في الزاهد وقيل الكثير ما قبل
 على عدد الثلث فلو مك في ركن واحد مرتين لم يفسد كما لو مك مرارا بين كل مرتين فوجه خلاف ما اذا مك مرارا متواليات
 كما في المحيط وهذا اذا رفع يديه في كل مرة والا فلا ففسد لانه مك واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصود اللفاعل بان يفرد له
 مجلس على حدة كما اذا مس زوجة بشهوة فانه مفسد وبديل في الاخيرين ما اذا مشى فانه مفسد ومنهم من قال انه غير مفسد لانه
 العذر ما لم يستبد القبله استحسانا وقيل انه حاله الغزو والحج وغيرهما من سفر يكون عبادة كما في المحيط وكره في الصلوة كراهية تحريم
 او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه من سنة الهدى ونحوها فالترك كراهية تحريم وان كان سنة زائدة
 او ما في حكمها من الادب ونحوه فتعزيره ومنه كل سعيته يكون فيها ترك خشوع اى التواضع والتعظيم والتشاور والتشبيك و
 السبل وقلب الحمسى وتغلبى والعبث والاتفات وتغلبى الغم والفرقة والاختصار فان التوفى عن كلها ادب ومن خشوع
 استعمال الادب كما في الكشاف وذكر في الجلباب ان خشوع المأمور يتعلق بالقلب والراس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب
 وتسلين الوجه ارجح والمحافظة على الاركان ففعل ما ذكره المصنف ليجل فالاولى ذكر الفاعل ومكان الواو واعلم ان الاتفات
 المكروه ان يطوى عنقه حتى لم يبق وجهه تقبل القبلة كما في الكرماني وفي قاصدي ان لا يغطي فاه ولا انفه الا اذا غلبت الشاوب
 فم يضع يده على فاه وفي الازهدى يضع يده اليمنى في القياسم واليسرى في غيره والفرقة غم الاصابع او يدها حتى تصوت
 ويكره خارج مصلوة عنه الاكثرين والاختصار وضع اليد على الخصر والاحتياط على عصا ويدخل فيه الاقمار اى القعود على
 عقبيه او جميع الركبة الى الصدر او جميع اعتماد اليد على الارض وفي اسناد الفعل الى كل ما عطف عليه اشعار بان المكروه
 نفس هذا الافعال لا المصلوة لكن في الجلباب انها تترك سبب هذه الافعال وكره قلب المحصى اى تسوية الحجارة
 الصغار ليسجد اى ليكن سجدة لا غيره فانه مكروه مطلقا الا مرة او مرتين كما في المحيط موضح جهته من التراب والخش
 لامن العرق والاطلاق مشعر بكونه مسح مع ايدى التراب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان لم يده فتركه خير فيما اى في خلاصها
 فلا بأس به بعد ما قعد قد تشبهت بكنس ان لا بأس مطلقا بل يصح على الرواية كما في التمهيد وغيره وما ذكرنا من فائدة النظر
 والانتقاء تشير الى ان لو لم يكن من الفه ما وضعه لم يكره وفي الهنية ان المسح لولى من ان يقطر وسجود على كور عمامته بالسر اى
 هو بها وفيه اشارة الى ان السجدة تتحقق مع الكور بان وجد حجم الارض فان منع الكور عن لم يترك كما في المحصر الى انه ينبغي ان يصلى
 مع العمامة في الحديث الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة كما في الميته واقر اش ذراعيه اى القاءهما

على المأمن والغرض من لفتي الى اطراف الاصابع وشمس شجرة اى لفت ذوا به حول رأسه وجميع على وسط رأسه شدة لم يصنع او غيره او على
 انفضاح الشد بغيره وغيره يعقن في الال الشد في المحيط وسدل الثوب الى رساله حتى يعيد الى رضى او وضعه على رأسه او كفتة لى
 اطراف من جوانبه فلما حترز عن السدل بديل اليد في الكم وشيد الوسط بالنتقة وعن ابى جعفر لوم شيد لاسا كما في الزاهدى وذكر في العتاقى لوم
 كره لانه يمنع الال الكتاب في الخلاصة اذ لم يزل اليد في كم الفري المختار انه لا يكره وفي المنية كان نظم الكفة الحكمى بيل الكم لان في الاذغال كفت
 الثوب وكان غير من الاشياء يسكنه وهو الاخط ولغة اى نظم الثوب وفتح من بين يديه ومن خلفه عند اجودى في الكرماني قيل لا لباس يصون
 عن التبريد كما في الزاهدى وتخصيص الامام على الافراد لمكان اما بان يكون مكانه على او أسفل من مكان القوم بمقدار ما يقع به
 ولا يتجاوز قيل بعد الدراع وعليه الاعتماد كما في الخانية واما بان يكون في صفته وحسن في وسط الدار شيئا كما في الجواهر واما بان يقيم
 لمسجد الامام في طاق يتخذ في الحراب في الكرماني انهم يتخذون طاقات في الحراب فأكبره وتخصيص لانه تشبيه بالكتاب كما قال بعضهم
 واحتشابه حال الامام على القوم كما قال اخرون فعلى الاول يكون في جميع القوم مطلقا واما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والاول اوجب
 كما في النهاية واكملهم شعر بان في هذه المسودا كان معين القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط الا يكره ان قام الامام
 في مسجد بفتح اى في موضع صلوة يعنى غير الحراب وسجد في الطاق اى طاق يتخذ في الحراب كما في الاثير السية في الكرماني
 لكن في النهاية انه لا يريد بالمسجد وهو وبالطاق الحراب كما ذكره المص لكن في المحيط مشير الى ما في الكرماني حيث قال (ان كان
 الحراب مشبكا وقام الامام في الطاق لم يكره) لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حيث قال (لو قال اقتديت بالامام القائم
 في الحراب لى هو عبد الله فاذا هو جعفر جازم وكذا في باب صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال (ان قام الامام في الكعبة
 وعلق ليقعدون حولها جازا اذا كان الباب مفتوحا لانه لقيامه في الحراب في غير من المناسبات فيه دلالة على ان الحراب
 كما طاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم يتعد الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم صاحب ابا حنيفة ح في
 ذلك الامر الصعب فبعدت هذا المعاب كما في الكرماني والضرورة مستثناة فمؤنق السج على القوم لم يكره قياسه في الطاق كما في
 الكافية والقياس على قيام القوم الواحد والواحد عليه خلفت وصفت وحده فيه فرتبة فان لم يكن فيه فرتبة لم يكره كما في الفتية لكن في
 الخزانة انه يكره فلو جرد من صلوت كان اولى كما في المحيط والامح انه ينظر الى الركوع فان جاء رجل والاذن ب رطل او دخل في
 قلعت القياس وحده اولى في زمانا الغلبة لجهل فان جره في صلوة وفي توصيف لاهت اشعار بان لو وجد في لاهت الاول فرتبة
 دون الثاني يخرج الثاني لانه لا حرمه للتخصيص حيث لم يسجد الاول اكل في المنية والفرجة بعضهم القاء فيها خلل بين المسلمين
 في لاهت كما قال ابن الاثير وصورة اى كره وحرر من شكل حيوان فلا يكره صورة الجراد كما في الشجر وفيه شمار بان لم يكره صورة
 المراس وفيه خلافات كما في اتخاذها في المحيط والصورة اعلم من ذى الروح بخلافات التمثال فانه مختص بما في المنزلة فلا يخلو ان يقال
 وتمثال في ثوبه اى المصلى فلو كانت في يده او فاته فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او بساطا متعلقة ان كره اتخاذها كما في الخلاصة
 وفي مسجد سواء كان ثوبا او غيره فهو باطل موقع الجبهة من الارض مسجد اكان وغيره فيكون منبها على المناسك لعدم الاختصاص

بمكان فثابت اذا كان كالمسجد فلهما في سجدة بشرط ان يكون بيتا على امكنة مخصوصة وفي جدار او ثوب في جهة من الجهات المست
 غير خلف و تحت اى تحت قدمه ويكره امامه فوق راسه ويكره و لا يكره خلفه و تحته كما في النهاية لكن في الكافي و غيره ان شهدا يكره ان
 ان يكون امام المصل ثم يقوم ثم يسجد ثم خلفه في النية ثم تحته و يكره اتخاذ الصورة البيوت كما يكره الدخول فيها والزيارة و الجلوس لان
 في ذلك و يكره الحزم اليك و يكره و لا يكره شهادته بالعلم به لا بطريقه الاطلاق شيه بانكره ذلك في اى موضع كان من البيت او المسجد
 و قيل اليك صورة الخنزير و الشيطان اخرج كما في الترمذي و انما خص الصورة لانه اليك في جهة القبلة اذا كان بين يديه بحيث لو صلى الصلوة
 الى شيعين وقع بعينه عليه كما في جنازة المنتمات و لا يكره الصلوة اليها و كذلك اتخاذها ان صغرعت الصورة في المواضع المذكورة
 جدا بحيث لا يرد ولا يرد ولا يرد بل في الكرماني و لا يرد له من بعيد كما في المحيط لكن في الخزانة ان كانت الصورة مقدار طير يكره و
 ان كانت اصغر فلا و قوله جدا كالمصدر راي معزليا و ان في راسها بحيث لا يقبل له اثر اصلا اما بالقطع او مطلقا شيه عليه
 او بجناط خفيفة عليه فلو خطب ما بين الراس و المسجد لم يرفع الكرامته كما في المحيط وفي الخلاصة ان محو الوجه كالرأس و يكره الصلوة في
 ثياب البندلة بالكرسي ليس البيت و لا يذنب بها الى الكبر من التثاقل لافاضة مثل كل الداهم و حصر راسه اى كشفه و هو يكره
 ما يستبرأه الا ان لا يذنب و لا يذنب بالباس بل بحسن و يكره تحاسنات و تحاسنات في المحيط و ذكر في الخزانة انه يكره مطلقا و عدا ما يقرر من
 و التمسح بالاصابع و هذا عند خلافها قول الخلفاء في المكتوبة قول في الطلوع و قال ابو جعفر عن اصحابنا انه يكره فيها كما في المحيط و اما بعد
 في صلوة التسبيح و هي صلوة مباركة فيها منافع كثيرة فلم يكره ضرورة و اخذت من في عدما خارج الصلوة فمنهم من قال يكره ذلك
 كما في النهاية و قيل بدعة كما في الكافي و قيل العادة كما في الكافي و لا يكره في الايدي و الاكتاف و المشي الى انما اذا ديت مع الكرامته لم يكره عاداتها
 لكن في الترمذي و في ثوبه صورة و جبلة عادة و قال ابو اليسر بن ابي الحكم في كل صلوة اديت مع الكرامته انتهى وفيه شعار بان كرامته
 التزنية لا التوجب و جوب العادة و كذا كرامته التحريم عند غيري ليس بل الاولي ان يعاد عند هم في المعصيات او ادخل فيها نقصان
 او كرامته فالاولى الاعادة و مثله في المحيط و لهنية و لو ادرك الفتاوى و الترمذي و لو يكره ما في الكشف انه اذا اتى بالما مورب على وجه
 الكرامته او المخرجة يخرج عن العادة على القول بالاصح و كذا ما في لهنية انه قال الوبري اذا طهر ركوعه وسجوده يومه بالعادة في الوقت لا
 و قال ابو يوسف الترمذي ان الاعادة اولى في المالمين رايت بخط بعض الفقهاء ان الكرامته اذا كانت في ركن فالاعادة مستترة
 وفي جميع الاركان واجبة وهذا حسن جدا فان الكلمة مع دلالة على ذلك كما لا يخفى و علق باب مسجد اى اغلاقه لانه شبه المنع عن
 الصلوة و هو حرام و لكان لهلص الفلح يكرهون شد العقد على المصاحف و على مناديتها و خراستها احترام من صورته المنع عن القراءة
 و قال مشائخنا هذا على وفق زمانهم الغالب على اهل الصلاح و اما في زماننا الفاسد اهل فلا باس بذلك بل يجب ميانة لما فيه
 و الحكم تخفيف باختلاف الزمان كذا في الكرماني و التبر في ذلك الى اهل المحلة فانه صار المزمع لوليا باجماعهم و قيل هذا اذا تقارب الزمان
 كالصوم و المغرب و الحاش و اما اذا تباعد كما بعد العشاء و اطلع و فيخلق كما في النهاية و اختلف بالسكون اكرم من الاطلاق كما في مصحح
 و نصبتين يعني لثخين و نصبتين يعني ما يفتح به الباب و يفتح بالمفتاح فجار كما في الاساس و الوسط و المحدث

كالبول وغيره مما خرج من بيلين فوقه أي المجدع لما تعرض له العرصة والبناء والفناء في مكانه لا ترى أنه يصح قتل من كان على دكان على باب المسجد
 من فيه كما في المحيط وغيره لأن دفع التوهم عن الميع من غيره في العادة وفي الأضافة فزنى أن المسجد مصلوة الجماعة والعلم ليس له حكم المسجد والمختار
 الأول في جواز الاقتدار بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيره واختلف في مسجد الدار والحنان الرباط أنه مسجد جماعة كما في الترتاشي ونحوه أن يكون
 مسجد القوتان كذلك كما في الكفاي أن مصلى المسجد في علم المسجد على الأصح ولذلك خرج من ملك بانيه ويدخل فيه الدابة خشية الضياع والكلام
 مشعر بأنه لا يكره لهصود على سطح المسجد لكن في الغيد أنه مكرهه إلا إذا ضاقت وبانه يجوز إدخال الدابة فيه بغدر فإنه عليه السلام طاف بالبيوت
 على ناقته لا طم صاب حله كما في الكفاي وأعلم أن أعظم المساجد حرمه المسجد الحرام ثم مسجد مدية ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد
 المحل ثم الشوارع كما في النهاية وهي التي بنيت في الصحارى ليس لها مؤذن وإمام راجحان كما في الجلال لا يكرهه فوق بيت فيه مسجد
 أي لا لباس بالوطي وأحدث فوق مسجد بيت أي موضع العدس والنفوذ بل أن يتخذ له حراب ونظيف ونظيف كما أمر به صلى الله عليه وسلم
 فمما امتد وبكل مسلم كما في الكفاي وغيره ولا يخفى أن العنق منها مثل ثم فلا يكره في العرصة والفناء والبناء ولا يكره فيه
 ما يكره في المسجد الأول الصالح كما في الترتاشي فيه غل فيجنب ويضرب المبيع ولا يكرهه الجماعة والبول فيه ولا عزيمته بأفضل الساج
 وما زاد من غير ذلك وفيه إشارة إلى أنه لا يشاب وكيفية أن يجوز رأس برأس كما قال السرخسي وهو الأصح كما في المحيط ونزيل
 شباب لما فيه من تكثير الجماعة إلا أنه لو لم يكن من طيب ماله يوثق بنية تعالى كما في الكفاي وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس
 قبة مسجد بيت المقدس كبريتا عمر فزنى الغزوات بعبودية من مسافة شيء عشر ميلا وإلى أن القليل والكثير في المحراب وغيره تساويا
 قيل نقض القليل لم يكرهه وقيل على المحراب يكرهه كما في الترتاشي وإلى أنه يكرهه اليه من مال الوقف وهذا إذا كان فاضلا عن العمارة
 والأفضى من المصروف كما في النهاية ولا يصلح له أي أن يصلح متوجبا إلى الظاهر من لا يصلح له لوقوعه أو ناهيا أو تحكما للقول
 بعضهم أنه يكرهه إذا صلى وقبره أحدهما لاروى من النبي وتاويلان يرفع صوته بحيث يسمع غلظ المصلي ويدخل فيه ما إذا صلى إلى وجه
 من جهتها كانت ظهره إليه ويخرج ما إذا كان موجبا لانه صار كالعلم له لكل في الترتاشي ولا يقل الحجة بنية بنية متشبهة أو غير متشبهة
 سوداوشى ملطوية لقوله عليه السلام (أقتلوا الأسودين) أي العقرب والحية ولا يخفى أنه يدل على إباحة قتل الحية وغيرها كما في الكفاي وغيره
 وليس فيه مناقشة كما قلنا لا يكره قتل الحية والاول هو الصحيح وقال أبو جعفر لا يباح قتل الحية فيما كان في غيرها إلا إذا امتلأ
 (على من يهلل) وذكر صدر الاسلام الصحيح أنه يباح في قتلها فانهم يؤذون كثيرا وإن كان أكبر سنما من قتل حية كبيرة بسبب
 ففروا عن حتى جعلوه بحيث لا يترك رجلا من شيوخهم عالما به بارضا أو ممن فركوه وذال ما يكره في النهاية وذكر في شرح التاويل
 أنهم ضعف من الناس حتى لا يقدروا على اتلاف أحد من الناس ولا على سلب أموالهم وأفساد مطعمهم وشربهم ولا إطلاق
 دواب على أن يقتل غير مفسد وأن احتج إلى ضربات متواليات كما قال الامام السرخسي وغيره وذهب بعضهم إلى
 أنه مفسد إذا احتج إليها كما في الكفاي والاول أظهر وهذا إذا خشي أن تؤذيه ولا يفكره قتلها كما في الترتاشي ولا يقل العقرب
 فيها أي في الصلوة فزنى قتل واختلف في الفساد كما مر وأشار بذلك إلى أن قتل غيرهما من الموضات مباح

والى ان يشاء بقية ما هو الى ان لا يخرج من اداء الصلاة اذا كان في الجواهر ويأثم الحلف بالمرور وفاته حرام المصلحة اي يصل في موضع
 يسبغ ان يصل في موضع حتى لو قام مصليا وقد اتم من يصح في موضع خال لم يثبت الدخول بالمرور من يديه لانه سقط حرمة نفسه كما في البهنية في اي
 موضع من مسجد المصلى والمروني ان يدخل في الدار ليست يصلي في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها
 في الجواهر واما في غيره اي غير المسجد في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها
 او الموضع الذي ينبغي ان في ذلك الموضع روية المصلى فانظر في مسجد كعبته ان يركع في المسجد الكبير او في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها
 هو المصحح كما في المسبوط المصحح كما في الخلاصة قبل السجدة الكبرى كما في المكان في قبل في الصلوة اذ انما في غير في مقدار معين في ثلثة وقيل ثلثة اذ
 وقيل خمسة وقيل معين كما في النهاية وقيل معين كما في المحيط وقيل في موضع سجدة وهو المصحح كما في النهاية وهو المصحح وهو المصحح وهو المصحح
 كما في الكراهي وفيما حادى الاخصاء اي يستوي في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها
 آخرون كما في الكراهي وفيه شعار رابطة لو عازت اقلها انما هي كبره وفي الزيادة نكرة اذا عاذى اضعف للاصل لضعف الاصل من المصلحة
 كما اذا كان المصلي على فراش على ارضى او كان اي على موضع مرتفع اقل من قامة رجل كالسطح والسير وغيرهما فان لم يجد مكانا
 على دكان كافتات لم يثبت له كان بالعلم والتشديد في الاول فارسي محراب كما في الصحاح او عربي من كست المتاع اذا غلبت بعضه
 فوق بعض كما في المفاتيح ان لم يكن في الصلوة ثلث شرط جازمه مادل عليه قوله ياتم ستره بالعلم هو في الاصل ما استتر به كائنا
 ما كان ثم غلبت على ما يغيب قد اتم المصلحة اليه شار قوله اي خشب مثا فيدخل فيه ما يغيب كائنا ما كان قاعا او قاعا او دكان
 مثل قامة او سطوة او قلو ان حيلة الاكبر ان ينزل في غير واداءه فلو مر جدران فاذان فالأتم لمن في المصلحة كما في النهاية
 وفيه شعار رابطة المبر والموضو النهر الصغير لم يكن ستره هو المصحح كما في الترتاشي ولذا اكبره انهما كالطريق كما في البهنية بمقدار فراح
 طول او في الاعتدال اقل خلات المشايخ ولا خلاف في الاكثر كما في المحيط وخطا الصبي متوسط لان مادونه لا يسد ولا يظن من يديه
 في الملبس لا يغير من معلوم او مجهول منه اي دخل في الارض وثابت وانجبال الى ان انصبها يجوز غير كما هو وفيه شارة
 انه ان يقدر العز لم يوضع الا ان عازته المشايخ فلو ابا موضع لتقريب لعل من السنة كما في الكراهي والى انه لا يخط كما روى عن
 محمد بن وعنه ان يخط وعنه ابني يوسف في موضع طولا وقيل عرضا وعنه يطرح المسوط بين يديه كما في الترتاشي حد او احد
 حاجبيه اي الايسر والايمين ونحو ذلك بقرينة اي المصلحة ولذا ذكره ان المصلحة في موضع السجدة ولا يقرب الى السجدة كما في البهنية
 ويكفي ستره الامام لم يمتح وان كان مسبوقا وازا تركها فاسترة تسببه كما في المحيط وعنه عدم ظن المروك كذا في محمد بن
 غير موقوف في طريق مكة وعدم الطريق ويدروى في المار باليسج كما قيل او بالاشارة بالراس واليمين او اليد كما قال في خروج
 لورود الشمس وقيل لو كان المصلي في الملبس وفيه شارة الى انه لا يخط في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها او في موضعين من اركانها
 الترتاشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يراى الاشارة ان عدم السجدة اي في الصلوة ثلث وقيل ان عدت خط طولا وقيل عرضا وقيل
 عددا كالحجاب كما في الترتاشي او ان مر به اي المصلى ومبها اي السجدة او في غير هذه العصور فلا يرداه غير مستح اليه

في

لمن قال بعضهم غايتم بالمرء بينهما اذ كان بن المصطفى والمراقل من مقدار الصغين والا فلا يكره كس في الحيط

فصل الوتر كغيره من الركعات والاول من كل منها المشهور خلاف الشفع سميت به لانها مكثت كركات تحتين
جميع ركعة بالسكون على ان ثلثت مجموع عليه كانه اربعة اجزاء ثابتة بجزء الوتر من شهر والموتور والاطم من الاجتهاد فيه مسلخ وقيل ركعة
الى ثلث عشرة وجوب عنه متأنفة او خبر آخر وعنده انه فرض على عملا لا علما وعنده انه سنة اى ثابت وجوبها بالسنة وبها سره اذ الصاحبان
وقال انه لا بد من الاثم قولا بعد مجازة على الدابة وجوب قضاء ولو تركه بعد سنة كما في النظم وغيره ومنها ان القضاء غير واجب كما هو
قضية القياس فان القضاء واجب لانه لم يشرع اجبة الاثم تركها بالجرس لاهم واختلقت بوجوب او خبر آخر وقيل ركعت
الركعة الثالثة اى ثالثة ثلثت اشار الى انه لا يقبض في غير الثالثة معامد القيام وانما لم يشرع قبل اشارة الى ان القاسم
سواء في الاول او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع تكرار الى ان تارك الفقرة او الفقرة لا يعيد القنوت بعد العود الى ركوع
مقررة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره وفيه رد على الشافعي حيث قيلت بعد الركوع ابدان كبر رافعا يديه فاستدأ التكبيران
لابتداء الرفع وهو كالتكبير وجب وقد مر ثم قيلت اى يقول دعاء القنوت بعد استقبال بطن الغنيين الى القبلة ومجاذبة
الاهما من سجدة الاذنين ونشر الاصابع بغير اليدين والوضع وايتان الفارض وضع ثم لم يسن كما لمن والقنوت الدعاء وقالوا انما
للبيان ثم جعل عمدا جنسيا لهذا الدعاء اللهم انما نستعيتك ونستغفرك ونؤمن بك ونؤمل عليك ونسئلك عنك ونسئلك
ولا نمكرك فخلق من ينجرك اللهم يا كعبك فاعلم انك فعلت في سجدة عليك تسلي وتغفد وزجور محتك ونسئلك عنك يا كعبك
بالكفا لمحتى من فاعلم مصدر ولا نمكرك اى لا نمكر نعمتك وتخلق اى تخلق ويوجه ليعلان الى الموصول ويخرج اى يخرج الفك وتغفد به
اى فعل لك بطاعتك وتكفى بالكسر معنى للاحق كما في الكرماني وذكر في المغرب ان واد بشرك وان اجرى على السنة العامة ليس
بمست في الرواية اصلا لكنه ذكر في المنهات وخزانة الغنيين وغيرهما وادواتها اثنا عشرة الا انه جازز كما سوى يستغفرك لا نمكر
وترك عليك ونسئلك كما في كثر العباد وغيره وليس فيه دعاء وموقت غيره وانقضت الصحابة على قراءة والاولى ان يزا عليه (الهم ههنا
هيت وعافنا فمن عافيت وتولنا فمن قوليت وبارك لنا فيما اعطيت لك تقضى والاعطى عليك انه لا يذل من وليت ولا يفر
من عافيت تجركت ربنا ونعافيت عما يقول الظالمون علوا كبيرا) وانما خبره الى انه يقبض الامام والمقتدى والى انها لا يكره
وقيل يستبان الجهر من الامام في ديار الجهر الى ان يقبض المقتدى عند محمد كذا في الكرماني ونتمه الكلام في الواجبات فيه اى
في الوتر ابدان اى في جميع السنة والابدية المدة ولولا المشرن وطرحهم ولا باقيل مولد كما في المفردات ودون غيرها اى غير الوتر وانما
ذكره في المفردات مبالغة في الرد على الشافعي ح فانه يجب عنه في النصف الاخير من رمضان وفي الحج ابدان اى في كل ركعة
سنة واحدة وسورة بلقيس وفي الكرماني انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الام على الكافرون والاخلاص ويصلي بمسجد الحنفي في القنوت
الامام الشافعي القاسم بعد ركوع الوتر وكذا يجمع الساجد قبل السجود والاداء في تكبيرات الميعدين ما لم يخرج عن احوال
الصحابة كما في الكرماني وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان يتابعه في الاسلام اذ سلم على الميتين بل يتم صلوة كما في القينة

الاثني عشر اشغلتها في الركعة في الفجر الاول ان لا يقسم به كما في المقتطع بل يسكت قائما على الصحيح كما في النهاية وقيل تصلي
 منظر سجود الامام في السكوت ثم يكمل الركعة وقال الجوهري في الصحاح انه يقلعها على وجه الاضداد وهو قول اكثر المشايخ لان الغنوت في الفجر بقرينة
 فكيف يصح ان ينظر له كما في الكواشي وبذلك قد عرفت ما عرفت في وقتها بعد في الغنوت في الفجر وعلى هذا الخلاف اذا كبر في الصلاة في صلاة الفجر
 والاصح ان يسكت ويسلم ثم لا يركع الا في النظم ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركعتين يتابع المقتصد
 امامه ولا يركع في اتيانه لم يتابعه وسن قبل فرض الفجر سنة مؤكدة اقوى من غيرها حتى لم يجز تركها لمن صار مرجعا للناس من الفجر
 كما في النهاية وقيل انها واجبة وتصلح بقرب الفجر فيقول تسبج في اول الوقت كما في المنية وفيه احوال فروع والاختلاف والاصح ان لا يركع
 في اول وقت الفجر من غير وجوب وسن بعد فرض الظهر والمغرب فانما ينظر في المغرب كما في الجوهري وذهب العلوي الى ان السكوت
 فانه صلى الله عليه وسلم لم يدع المغرب في سفر ولا حضر وقيل ان شيرازي والواو الى استوائهما وهو الاصح كما في الترمذي وغيره وبعد العشاء
 ركعتان وذكره في النهاية ما ارجع تسليمه وجرت العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتأخير ما يدل على انهما ركعتان
 والواو في قال انها بعد الظهر والجلابي بعد الفجر قيل ان شيرازي والواو الى مساواة اثني عشر قبلها كما قيل والاصح انها دونها
 كما في الترمذي وسن قبل فرض الظهر لا يجزئ شيرازي انها دون العشاء كما قال الجوهري لكن في الترمذي والاصح انها اقوى
 من غير الفجر للتأخير للاختصاص وقيل ان الاشتغال بها من قبل من تعليمه كما في الجواهر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر جماعة كما في الروايات
 وقبل الجمعة لا غير باختلاف وبعد ما ارجع الجمعة اربع تسليمية فتكون تسليمية لم يثبت من السنة وذهب ابو يوسف الى ان السكوت
 بعد ما يست كما في المشايخ وذكر في النظم انها اربع عند وقت عند الصلوات لم يذكر في الاصل ان يبدأ بالاربع او اثنتين في المصلي يقدم الاربع عند كثير
 من المشايخ وقال الجوهري انه افضل حسن الفضل افضل ان يصلي مرة اربع او مرة ستا جمع بينهما والكل ماحتمل ان يكون ترقيا من الاعلى الى
 الادنى فالصلي قبل اقوى لما بعد كما قيل ان يكون شيرازي الى استوائهما كما قيل وذكر بعضهم ان التي بعدها اقوى كما في الترمذي فيكون ترقيا
 من الادنى الى الاعلى وحسب ووجب الماربع او الاثنان قبل العصر لاختلاف الآثار لا لاخبار كما في النهاية وفيه شواهد ان النظم
 افضل منها لكننا فضل من كتابه اعلم كما في الجواهر والاربع لا غير قبل العشاء وفي التفسير شاربها انها احطرتبة ما قبل العصر في الجوهري وحسب
 الاربع بعده اى الشافعية بعد الفجر اربع وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعاء عنه واثنتين عندها كما في النهاية والاسن ان يصلي ستا رجا
 ثم اثنتين كما في الغنمات وذكر في قوت القلوب صلى اربعاء ثم اثنتين ثم اربعاء وانما آخرها وى اقوى منها عن بعضهم ترقيا من الادنى الى
 الاعلى والصلابة فيه ان التي بعد الفجر مطلقا اقوى من التي قبلها كما في الترمذي والاسن اتحاف المسلمين الموقعية ذكر صلوة
 والمضحي اربع ركعات قبل الصلوة الكبرى واستجابات بذكر اربع من الصلوة احداها اربع بعد الظهر والثانية ست بعد المغرب
 ويسمى بصلوة الاوابين قال صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يكلم بمين شي عدل له عبادة ثماني عشرة سنة
 كما في الاثني عشر اثنائه ثمان ركعات تسليمية او تسليمة للتبجيل وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما في المحيط والاربع ركعتان او
 اربع وهي افضل لتيمم المسجد الا اذا دخل فيه بعد غروب او العصر فليسبح ويميل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه

يؤدى حتى يسجد كما اذا دخل المكتبة فانه غير مأمور بالسجود كما في التيمم وكذا مع الجواز في النفل على زيادة وكتم مصدر لازم و
 اسم المفعول معنى النفل لمزيد على الراجح في الركعات بتعليمه واحدة منهما ارفع من غيرها في نية نية لا يكره ان يني عليه
 ما شاء كما في الظن وكذا المني على تمام تسليمه لئلا لان السنة به ووردت في صلاة التيمم واربعاً او ستاً او ثمانية والاصح انه لا يكره الزيادة
 عليه لان فيه صلاح العبادة وذلك الفصل كما في التيمم وغيره ونحن ابى نية نية لا يكره الزيادة اذ قد علم على كل ركعتين كما في الجلباب
 وسيأتي تفصيل في فقرة الفصل والثمان بجذوف الياء فيجوز الاعراب على النون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) بفتح الميم
 كما في الرضى لكن في المشكوك به غير ثمان في ركعات بالياء وقال المطرزي عن الآتي ان الجذوف خطأ ولا يتعلق حاله الاختيار والياء
 والالت فيه كالياء في الاربع بتعليمه فصل في المملوك عنده وكذا في النسيان عند ما في الليل فالتيمم افضل وعليه الفتوى
 كما في المتناهي والامانة فيجب ايسر النيات في الصلاة بالقرن في الاصل منه اما كذا في المفردات ولزمه فرض النفل على تمام
 ركعتين منه وان نوى الشرفان الا ان كان يد في العذر او في السفر بالبشرع اي بشرع على اي وجه وفي اي وقت وفيه شبهة
 بانه لو شرع في سنة من السنين كالسراج لا يلائمه الا تمام كما لا يلائمه ليقضاه عند الفساد على ما قال نجم الائمة وغيره كما في النية اولى بانه تمام
 تمام السنة كالسراج قبل الظن والعشاء وذا بل اخلاف على ما ذكره الوجع في كافي المحيط وفيه لانه على ان استجبات المونة لم تدخل في
 النفل المطلق الا شرعاً بالظن انه اي الشرع واجب عليه كما اذا شرع في النفل مثلاً بالظن انه لم يصل فذكر انه صلاه فانه لا يلزم
 الا تمام ولا يقضاه عند الفساد كما اذا شرع في النفل بالظن انه يراو لكن لو اراد الا تمام من غير النية وفي الزاوي ان الا تمام اولى في مثل
 ذلك بلا خلاف فلو اضرار الا تمام ثم لم يقضه وقضى ركعتان اي اتم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منها فالفصل الصبر
 عطف على الاسم اي النفل الموشق ذلك النفل ما يربطه في الشفع الاول والثاني اي في خلال الركعتين الاوليتين فالتين
 وذلك لان سبب الوجوب هو الشرع والنية على ما قال اصحابنا ومن ابى يوسف رح اتم قضاء ما نوى من اربع او اكثر ولو اطلق النية قضى
 الركعتان بالاتفاق ولو شرع في النفل وقضى ركعتين على المركب منها ولو لم ينسب السائل الثمانية بالمقام قال وترك القراءة
 بالكلية في ركعتي الشفع الاول من النفل يبطل التحريمية عنه اني حيفته رح بخلاف الترك في ركعة منه فانه
 لا يفسد الا الاداء وبهذا العدل لا قول واصحابنا لذا قدمه وبطلها عنه محمد رح في ركعة منه لان العزيمة تنقذ لتمام الاعمال
 ولم يوجد الحل في الشفع الاول فلم يصح الشرح في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي النفل او احدهما ولا يبطلها عنه ابى يوسف رح
 اصلاً سواء كان في ركعة الشفع الاول او في ركعة منه لان القراءة كركن فلو تركها جاز الشفع الثاني من الغرض بدونها
 فركها لا يفسد التحريم بل يفسد الاداء ولا ينافي في شرع في الثاني ثم شرع في دفعه به الا ان قال فيقضى لثمن اربعاً
 ابى حيفته رح فيما ترك المرأة فيه من ركعتين في احدى الشفع الاول سواء كانت اولي منه او ثمانية مع كل الشفع
 الثاني او بعضها وحاصله ان يقضى اربع ركعات عنده في مسليتين منها احدتهما ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول
 مع كل الثاني وثانيتها ما ترك في ركعة من بعضه الا ان ابى يوسف رح قال لم يحرص حين عرض عليه لجامع رويته لك عن الامام

قبل الموتر فصل فيكون جملة متقدمة بشرية الى ان تقبل العشاء حتى اذ صلى الامام على العشاء والاخر اربع ثم ظهر ان الاول كان محذرا عما
 والعشاء والوتر واحد في المسجد والامام في التراويح يصلي العشاء او لا ثم يابعد ترك سنة على الصبح كما في الواهدي او بعده الى التراويح
 الى طلوع الفجر والحكام بشرية الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما قال جماعة من ائمة بخاروا الى ان ليس مختص بنبي العشاء والوتر كما قال الكشي
 وهو الصحيح كما في الخلاصة لكن في المضمرات ان الاول هو الصحيح والجملة فاصح في العشاء لا يكون من التراويح على الصحيح كما في قاضيهان
 والفضل استيعابا لئلا يسل بالصلوة ولو اخذوا قروم تخفيفا واخذوا الى آخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة وغيره وعلى رأس كل
 ترويحية اي كل فرد من افراد الترويحية وتخيلا في المصنوع من ثياب الجلبوس قبل الترويحية الاولى وتركه بعد الاخرة فلا بد من بعد الترويحية
 اى اربع ركعات بسبعين سجدة وسلام واحد على الصحيح وقال بعض المتأخرين ان لا يجوز الا خمس تسليمة فلو صلى كلما يسلم سلام واحد جاز
 عن عشرة تسليمات على الصحيح وهذا اذا قصد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعيا بعد الاخرة لا يجوز الا تسليمة اخذ بالقياس عليه الفتوى كما في
 المحيط لكن في الخزانة انه لو قصد ذلك على الصحيح جلسته سبعا بفتح السبع اربع ركعات الاولى الكس فان اكل السج او يسلم كما انه ان يسلمت
 كما في المحيط بقدرها على الترويحية فقال ثلث مرات (سبحان في الملك والمملوك سبحان في العزة والظنة والعظمة والكبرياء والجبروت
 سبحان الملك المجلى الذى لا يموت سبعون مرة) بل الملائكة والروح لاله الا الله ثم خفف بعد ذلك الركعة ونحو ذلك من التراويح
 كما في منهاج العباد لابس عنه كثير منهم بالصلوة عليه من بصلوة التماس حسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض وابل الحزمين فيوفون
 اسبوعا ويصلون اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي فردى فوسيلة في الامام وغيره كما في قاضيهان وسنن الترمذي
 في التراويح مرة فيقرأ في كل ركعة عشر آيات لان الركعات ثمانية والآيات ستة آلاف كما في الكافي ولما جعلوا المصاحف مسطرة
 بعشر من الآيات وفيه شواهد ان الفضل تعدل القراءة في كل ركعة ولا يطيل اولى الشفع الا عند محمد وهو المختار كما في قاضيهان
 وقيل بقراءة عشر آيات في العشرين فخير من ثلث مرات وفي بعض النسخ ان يقرأ في السبع والاعشرين عند شيخ بخار
 الكثرة لا جازا راسها ليلة القدر كما في المحيط ولهذا جعل القرآن على خمس مائة واعين ركعة كما في قاضيهان ولو ختم في التراويح في ليلة
 ثم لم يصل التراويح جازلا كراهته لانه ما شرع التراويح الا لقراءة كما في المحيط وكونه سنة يدل على جازم كجاء عند فرج فيقرأ فيها ما في
 المغرب كما قال بعضهم وقيل لا يمين منوطتين وقيل آية طويلة وثلاث قصار وهذا حسن وهذا في المتأخرين كما في الواهدي وقيل سورة
 الاخلاص وقيل من سورة الفيل الى الآخر من ومن حسن كما في العشرات والافضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدى الى تغيير القوم من
 الجماعة كما في الانتصار ولا يترك الختم كسبل التوم فترك غير السبل وهو التناقل عما لا ينبغي ان يتناقل عنه ولذا كان مذموما
 كما في المفردات وانما اسند الفضل الى الختم إشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتناقل والقوم اعلم ان يكون الامام كما في المحيط وفي الكلام
 او اكثر حتى ما زاد ان يكون لكل ترويحية امامان لكنه ذكره عند عامة الشايع وتبين ان يكون لكل ترويحية امام كما في المحيط وفي الكلام
 ولا على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فامانته وقيل واجبة كما في الخزانة والكثير على انها سنة الكفاية وعن ابن يوسف رح ان
 من قدر ان يمين في بنية لغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي في بيته وصحيح ان الجماعة فضيلة اخر

كما في المحيط والعلم كونهما شائعتين ان لا يقضي بالهفوت قيل تعيضي لم يدخل ترديد اخرى قيل لم يزل مضان الاول صحيح لا ينادون بغيره كغيره
 كما في قاضي خان والامور والاصيلة التي رجعها عنه خارج شهر رمضان وفيه إشارة الى ان يكون الجماعة فيه في غير رمضان لانها مكرهة واما
 ان يكون في رمضان المختارة في نية كافي الزايد في الصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضي خان الى ان يجوز ان يصلي الوتر جماعة وان لم يصلي شيئا من التراويح
 مع الامام او على غير غيره وهو صحيح لكنه اذا لم يصلي الغرض معه لا يتبعه في الوتر كما في الهنئة

فصل

عند الكسوف اي عند كسوف الشمس فان التمر يحسوف وقيل الجوهري وجود الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو كسوف العروق في اللغة
 وان ما وقع في الحديث كسوفها وحسوفها فليقل قيل بان كانت في الابد او بوجها في الانتهاء وقيل بان كانت جميع العروق وبالحق والحق
 وقيل بانها لا تدرك كل اللون بان كان التغير وكل من اثر الارادة القدية في كل فعل المختار فليقل النور والظلمة في بغير الجرمين حتى يشاء
 بلا سبب وما قال الفلاس من انهم لا يقدرون ولا يتأخرون سببه جملوه التمر او الارض فحقا لفظه نظاير الشرع وكون العالم كرمي الفضل
 ممنوع كما قال ابن الجوزي في شرح البخاري الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الظل من اول رمضان مثلاً بالبعين كان تركته لانيه عمره
 وقدرات في غير قنن مع انها لو مات ما لم يرث احد مما عمن الآخر كقوله في صحيح في الجامع او صلى العيد او سجد آخره والاول افضل كما
 اتخذه امام الجماعة اي امام لم يدخل في قامة صلوة الجمعة مثل سلطان او القاضى واما موطن سلطان او غيره مما لا قامة سجد الجمعة كما
 شرح الطحاوى وبناظر الرواية وعن ابى حنيفة راح النكل امام سجد ان يصلي في سجدة فلا يشترط السلطان والمهر كما في المبسوط
 وذكر في العنبر ان الجماعة فيسجد كمن كون الامام امام الجماعة كمن في اشرار كعتين بالناس لهذا اي سنة كما روى
 عن ابى حنيفة راح وقال بعض الشيوخ انها وابية وهو مختار صاحب الاسرار كما في النهاية وفيه اشعار بان لا يشترط فيها
 الاذان والاقامة ويؤدى في الوقت المستحب لا المكروه ولا يطلب عندنا فيما لا خلاف كما في التحفة والمحيط والكان في الهداية
 وشروها لكن في نظم خطيب بعد الصلوة بالانفاق ونحوه في الخلاصة وقاضى خان مخفياً قرأته عنده جاهر عندنا وفي
 التحفة عن محمد بن فيه روايتان والاول صحيح كما في العنبر مطولاً قرأته فيها اي لا يكتفي بغيرها مثل البقرة وآل عمران
 كما في التحفة والاطلاق والى على انه يقرأ ما حب في سائر الصلوة كما في المحيط ثم يدعي الامام جالساً قائماً مستقبل القبلة والاسن
 ان يؤمن الناس مستقبلين ولو قام معه على عصى او توس كان جنباً كما في المحيط وذكر في الجاوي في الحديث ان ابى حنيفة راح ان يصلي بسلام
 ركعتين او اكثر فطول او خفف فلا يزال يصلي حتى يحل اي تكشف خمس وان لم يحضر الامام صلى الله عليه وآله او اني مساجد خمس ركعتين
 او اربعاً وهو افضل كما في المبسوط فراهي مؤنونا وغير مؤنونا مع فرد على فلات لقياس كما في السمع والعز هو الذي لا يحيط به
 غير وفواهم من الوتر وخض من الواحد كما في المفردات وفي المحيط قال الامام اهلوا في جاز الامام حنبل ان يصلي في مسجد سجد بسلام
 كالحنسوف اي صلوة مثل صلوة الحنوف في كونها ركعتين بالجماعة الا ان عند الحنوف يصلون في مناد لهم كما في التحفة والجلاب
 قيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بنية كافي الزايد ولا فطنة فيه بالاجماع كما في النهاية وسجدت الصلوة وحدها
 في جميع الافراع كالمسجد الشديدة والطلعة والمطر اذ هم في خوف من البرد والزلزلة وغير ذلك كما في التحفة والاسن

لأنه طلب التقوى وأعطاهما الشهادة والأهم ههنا بانهم شرعوا طلب نزول المطر كبريئة مفعولة عند شدة الحاجة بان يحسب المطر عنهم ولم يكن لهم ادوية وانها
 واما الذين منوا بغيره من المؤمنين وشيوخهم وزوجهم وكان ذلك الله لا ينبغي فاذا كان كافيا لهم الاستسنة كما في الحديث ثم اشار الى الكيفية اجمالا وقت
 وعاءوا حتى استنزال المطر من السماء واستغفروا مستقبلا بان يخرج الامام من الناس من يجرى بامرهم يستجاب الى الصلوة اثنته ايام ولا اثنين فحين
 في شياطين بعد ايقاعه من الصلوة في كل يوم ثم ينزلون المذود من قبلهم يستقبلونهم فيقولون (استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم و
 توب اليه ثم يبعث الامام وغيره من قبله على طلب المطر ويقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم اسق عبادك وبهاك انثر رحمتك الى غير ذلك
 من الدعوات ويحرم منون كما في التفتة وغيره وانما اخر الاستغفار انظر الى ما هو مقصود فان صلوا افرادي جاز ولا يقبل التفتة
 والتمس يد الروايات لا يزل له ولا يكمل كالقنطرة في التفتة بسبب وجوبه فيجب على الجنب الايمن من على الايسر والعكس وهذا في
 المذود وما في المذبح فقبل الاضطرار لا على الغير محال وهذا كله منه وما عندنا يخرج الامام ويصلي بهم جماعة كعتين ثلاثين واقامة
 بالقرآن والافضل سورة الاعلى والثانية ثم يقبل الناس قعودا على الارض خطبة اوليتين قائما متكليا على قوس وعند صدره خطبة
 قلبه لا تقوم وبعد الخطبة يدعوا قوما وهم مستقبلين كما في التفتة ولا يحضر قومي اى لا ينبغي حضور معايد من الكفار مع المسلمين
 واما دعا الكافر فحين الا في ضلالا وانما لم يذكر المذود في لطريق المحرر اشارة الى كثرتها منها صلوة القتل اذا على مسلم به يتوجب
 ان يصلي كعتين يستغفر بعدهما من ذنوبه ليكون الصلوة والاستغفار اخر اعماله ومنها الصلوة اذ انزل منزلا لا يتب ان لا يقع حتى يصلي
 كعتين كما في السيرة الكبرية وكذا اذا اراد سفر او رجع يصلي كعتين ومنها صلوة الاستغفار المعصية وقعت عنه عن علي عن ابي بكر
 رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يذنب ذنبا فينوي ان يرجع الى الله فيصلي كعتين فيستغفر الله
 الا غفر له كما في الجوابي +

فصل من شرع في موضع يصلي بالجماعة في صلوة فرض من بعد تعالى كما هو التبادر وفيه اشارة الى ان لو افتتح في منزله ثم سمع
 الاقامة في المسجد لا يقطع والى ان الشارع في المندورة قضاء الفرائض لا يقطع وكذا الشارع في الغسل على التراب سجدا ولا كما في الخلاصة وذكر في الحديث
 انها لا يقطع بالاجماع الا اذا تم شقها فلا يزا عليها ولا كما بدأ التفتة اب الاقامة فيكون كما في الجوابي وكذا الشارع في السنة قيل انها لا يقطع على
 الشفع والاول يصحح كما في التفسيرية لكن في الروضة الافضل ان يقطع لما لم يسهل فاذا جئت على الشفع في قميت تلك الصلوة افر من
 كما في التفتة وغيره او الاقامة كما في الغزوات وغيره او يدل عليه قوله بعد (وان تميت) وليس اقامة من غير الاقامة مقام الفاعل بدون الو
 اشكال لانها مفعول به على اسم التكميل المعروفة على ان يسويها اجاز اقامة اسناد الغسل الى المصدر المدلول عليه بلا وصفت من غير المصدر المجرى
 وقامه كما في السباب ان لم يسجد الشارع للركعة الاولى الى من شئت او التلافي والرباعي ويسجد لها الاثنتان سواء قام لها او
 وجوه في غير الرباعي من شئت او شئت كلما خلاص القياس منها نسبة الى الاربع والثلثين والثلث قطع باسلام او غيره سواء كان
 قائما او كانا او ساجدا وقيل لو كان قائما سلم تسليمته وقيل تسليمته وقيل لا تشهد ثم سلم في العصورين وقتل
 الميعة انما لو كان في قيام الامام او ركوعها فيصلي على سبيل سنة وقيل سنة اخرى وانخفض والاصح لا يقطع كما سئل في التفتة وذلك

لا اذا لم يقبل الركعة الثانية بسجدة فهو في الاولى فيقع على الارض فيسجد بها حتى تكفي في الصلوات واقصد في الامام قول قطع ان كبرنا وبنا لا اقتدا او الكلام
مشي الى ان لو قيد الثانية بسجدة تمام ولم يقيد تنفعا للمساكن في الإشارة ولكن اذا قطع فيها لم يسجد لا في الاولى او في الثانية هو فيه اي في الرابعي بعد صم
ما تم تنفعا من بخركه اخرى الى ما دى وفيه الا على ان يقبل بعد قدر تشهد وان صلى ثلثا بان يقيد بسجدة الثالثة منه اي من الرابعي يتمه
اي الرابعي وفيه إشارة الى ان لو قل ما الى الثالثة بلا تقيد بسجدة قطع على كل المذکورين او لم قل ما ولم يقيد منعت صلوته والى انه لا ادراك للحجة لا تنقل
سجدة مثل ان لا يقيد على الركعة الأخيرة ساكن في المحيط ومثل ان يصلي الرابعة قاعدا لينقلب فيها الان لا تمام فمن كان في الهيئة ثم يقيد في
مقتضاه اي بعد الاتمام ان يدخل في صلوته الامام منطوقا لا بد على المعصية سلم الا في العصر فان نقل بعده مكرهه وبنا منه مجرد تنبيه
فانه مشي الى ان ينقل بالجماعة بعد كل رابعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب كلاما مشي الى ان ينقل مع الامام بعد العجز كما اشار اليه
فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر الرواية فمن ابى يوصت به لانه يقيد في المغرب ويصل معه وعند الاحسن ان يصلي رابعة
بعد فراغ الامام وعندنا لو اقتدى فيه فعل كما روى عن ابى يوسف رح كافي في المحيط وبنا لا يخلو عن الاشعار بان كرامته لا تنقل بثلاث
كرامته تنزيه وذكر في المحضر ان لو اقتدى فيه لاسا وبنا ذكرنا ان نفع ما قبل عليه ان ترك حكم العجز والمغرب بعد الاتمام مكرهه خروج
من طمصيل وبنا متوض من مسجد اذان فيه سواء اقيم فيه او لا وسواء كان سجدة فيه او لا وسواء صلى فيه امله او لا وبنا اياهم
مسجده واما في غيره فليقتض في المحيط الوصول الى سجدة لم يخرج ولو لم يصل مثل سجدة ان يخرج ليصل فيه والافضل ان يصل في ذلك المسجد
وقيل لا يكره الخروج ولو عند الاقامة لم يقم جماعة اخرى مثل الامام والمؤذن والذي يفرق او يقل الجماعة فبعبته كما في الكرامات
ولا يكره الخروج لمن صلى الظهر والعشاء والاذان وما لم يصل الا عند الاقامة فانه يكره الخروج حينئذ اذا انقل بعد ما
متمم وفي غيرهما من العجز والعصر والمغرب يخرج من مكانها وان اتميت الاقامة اذا انقل بعد الاوليين كالنقل بثلاث
مكرهه ويترك سنة العجز جوازا اذا اتميت صلوته وليقتدى من لم يدركه اي من نزل عدم ادراك العجز بجمع ان
اداءها اى السنة لان تركها اهلون من تركه وعن الزرخرى لو خاف فوت العجز صلى السنة بلا شأنا ولو قد تمتم على آية
واحدة وكذا في سنة الظهر والشرع في سنة العجز ثم اتميت اتم الفاتحة كما في الهيئة وبنا لا يخلو عن رمالي انه لا ادراك للحجة لا تنقل
بأصيلة وهي من سنته السنة ثم يقبلها حتى يلزمها اقتضاها قبل الطلوع او بعده على الخلاف الا ان يدخل في صلوته الامام وذلك لانه لم يكن
الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في التماسي والآن ان يشرح معنا ثم كبير للعجز بلا سلام فيصير منتقلا من النفل الى العجز من كمان في المحيط
وانما يقتضيه قبل الطلوع لانها يلزم بالشرع الا ان الواجب بالشرع ليس اقوى من الواجب بالنذر وقص محمد بن الحسن ان المنذر ولا يؤد
بهنا على ما قال الامام الشرعي كما في النهاية ومن ادراك ركعة اي نزل ادراكها مسته اي العجز صلاها خارج
المسجد او ضلعت اسطوانة مكرهه فقلت لمصعب بلا حائل واشد ما كراهته ان يصلي في مصعب وكلاما مشي الى ان اذا انتهى الى الامام وهو
مرده لاخذ في الامامة لا يترك السنة ومنهم من قال ان يترك ويقتدى لاحراز فضيلة بعبته لا يقتض في فضيلة الجماعة كذا في المحيط والى انه
لو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه الاول او الثاني يترك السنة وكذا لو لم يكن اذ لم يكن تشهد وبنا فانما هو المذهب كما سفي الخطا منه

وقيل هذا قياس قول محمد بن علي قياسي قول الشيخين فحيثما يصلح السنة ثم بقيت في الآية قبل ما يكون بعد ذلك لفصلية الجماعة ركعة كما في الجملة
 لكن في الحديث من ادرك الامام جالساً قبل ان يسلم فقد ادرك لفصلية الجماعة ولا نهى من اجتمعوا بادر كل القعدة من طاعت ان يصلح بالجمعة
 كما في الترمذي ولا يقضيها اى سنة الفجر الا حال كونها متبعا للفرقة اى لعقدها من الفجر او الصلوة عندهم قبل الزوال او بعده
 على اختلاف المشايخ كما في الترمذي وقيل يقضيها بعده اجماعا والكلام على انهم اذا فاتت وحدها لا تقضى وهذا من جملة ما اورد
 محمد بن يعقوب في الزوال تحسانا وقيل للاختلاف فيه فان عندنا لو لم يقض فلأشئ عليه ما عندنا فلو قضي كان حسن وقيل الاختلاف
 في انه لو قضي كان نفلا عندنا سنة عندنا في الكافي وسر ك سنة انظر لو لم كان في سنة الجمعة فيقضى على الخلاف في سنة الظهر
 في الحالين اى حال ذلك انظر بعد ذلك اداها ولقيت حتى يتم تعضيها اى بعد الغرض من صلوة الامام يقضى تلك السنة قبل سقوطه
 اى كتمى ظهر على المختار كما قال ابو يوسف ربه وبعده كما قال محمد بن علي ماني الحقائق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الاول
 قول محمد بن والشافعي قول الشيخين كما في الترمذي والآنظر ان الاول سنة وقيل نفل كما في المحيط وفي الكلام اشارة الى انه ينوي التمسك
 كل قبل الاول ان ينوي السنة كما في الحقائق والى انه لا يقضى بل الوقت وقيل يقضى بغير الغرض كما في المداية وغيرهما اى غير
 بتين سنتين لا يقضى في ظاهر الرواية اصلا اى لا اصاله ولا يتبعها في الوقت ولا بعده وكان الوجه في قول ان لا يقضى سنة
 المغرب كما في المحيط وذكر الجواب ان ما سوى الفجر من السنين اذا فاتت بدون الغرض لا تقضى عندنا واما اذا فاتت مع الغرض فلا روية
 فيه وخلفت المتأخر من صحابنا فعندنا العروق يقضى وعندنا الحراسان لا يقضى وفي الترمذي قيل ان غيرهما لا يقضى وقيل يقضى
 ويأثم تارك السنن على الصحيح

فصل في ترتيب عمدته اشداه ولو جازاهما يكون من لو لم يعلم بكم عليه لبنه الا ان كان في الترمذي من الفروض الخمسة
 يدخل فيه الجمعة لانها ينوب عن الظهر على ما هو المتعارف فيكون له نصف من ثلثه لا يوزن فيها ان عليه الفجر متبعا في الوقت سعة فسدت الجمعة على قوامه كما في قاضي
 والوتر فان لم يكن له لم يعمل العشاء فلو لم يكن له لم يوتر فلو لم يكن له لم يوتر فلو لم يكن له لم يوتر فلو لم يكن له لم يوتر فلو لم يكن له لم يوتر
 والوتر وانما اشره على انك لا ينبغي ان يقصد في اضاعة اعمامة وذل الا يتبعها بجملة كل ما اى الصلوات استفتي في العائنة الا ان ينبغي عدم تردد
 الوقتية او فاتا بعضها باقيا بعضها فيقضى ما فات ثم يؤدي الباقيته والاطلاق مشير الى انه يراعى الترتيب في صلوة العمر وقيل في
 صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في الترمذي الا ان ثبت القيد من الغرض اى فرض الترتيب في جميع الاوقات الا اذا اختلفت في
 لمن الشارع الوقت عن قضاء العائنة وادار الوقتية جميعا فانه لا يفرق الترتيب من الغرض العوائت ولا يبينها من الوقتية كما في الكافي
 فكل من الوقت الوقتية مع بعض العوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة واختلف القراءه حتى مضى
 الوقت لم يجز المودى الا ان يقطع ويشرع فيه ثانيا فيضي الوقت كما في الكافي والى انه لو نزل سعة الوقت ثم تبين خلاؤه لم يجز
 الوقتية وقيل جاز والى انه لو نزل في وقت الفجر من عليه العشاء فصلت الفجر وفي الوقت سعة جاز الفجر الا انما موقوفة فاذا شرع
 في العشاء فان طلعت قبل الغرض صح والا لم تجز فخره والى انه يراعى الترتيب وان لم يود الوقتية على الوجه الافضل فان

لم يكن له ادراك الوقتية الا ان كانت في غير الصلاة والافضل قريب من غير الصلاة والافضل قريب من غير الصلاة والافضل قريب من غير الصلاة
 في خلافها لم يفسد من الصلاة والاشبه بوجهه من غير الصلاة والافضل قريب من غير الصلاة والافضل قريب من غير الصلاة
 الذي لا كراهية فيه في الاول قياس قولهما والاشبه في قياس قول محمد بن عمرو بن حسان الظاهر عندنا في وقت مكره يقطع العصر على الاول
 وعلى الظاهر ثم لم يقطع على الثاني ثم على الظاهر لم يقطع في الكراهية او في الغائبة بحيث لا يترك الا بعد ادراك الوقتية ثم لم يقطع
 وترتيب فصيح فصار الغائبة بعد العادة الوقتية لان المعنى على ما عليه والظاهر في ان يوم صلوته العصر على المغرب بجماعته ثم قال لا صحابه
 بل رايتهم في صليته العصر فقالوا انفسنا على الظاهر لم يقطع في الكراهية او في الغائبة بحيث لا يترك الا بعد ادراك الوقتية ثم لم يقطع
 انما هو ان لم يسع الا الغائبة او الوقتية قطعا في الغائبة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام والاطلاق شريفا الى انه لو كان ان لم يسع الا الغائبة
 كثير بعد الوقتية مع تلك الغائبة كما قال محمد بن حمر وفي رواية عن ابني يوسف بن حمر قال فخر الاسلام بن شاذان انما لم يقطع على الاول كما في
 المحيط ووفات من الغائبة من سبقت بدخول السابعة من محمد بن حمر بدخول السادسة وكن بعضهم سبع والاولى سبع كما في الغائبات و
 ظاهر الرواية كما في الكافي في وجوب الايعاز في ترتيب فصيح الوقتية مع تلك ما هو كماله ثم شريفا الى ان الغائبات المحذورة والعدية سواء في اسقاط الترتيب لما
 الاول فامر مع عليهما بقتلهم والمتأخر من ان يصحبا وشاذان في الغائبات في نفسه فوات فانه لو فات صلوته شهر ثم قيل على الوقتية قبل
 قضاءها ففات صلوته منها ثم صلى اخرى اذ كان في الغائبات فافاضه قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلوة زجرا على التأخير في قول مجازي الا انما
 به في زمانها اولي لان المتأخرين فاشرف على الجاهات كما في الكراهية وعلى الغائبات فاشرف على الجاهات فاشرف على الجاهات فاشرف على الجاهات
 بعد الكثرة لا يبعد الترتيب كما اذا قضى صلوته شهر الا صلوته يوم ثم ادرك الوقتية اذ كان في الغائبات فاشرف على الجاهات فاشرف على الجاهات فاشرف على الجاهات
 لكن ذكره لم ينفذ وغيره انه عاد الترتيب عند كل الغائبات الستة ان يكون حقيقة او حكما لان الترتيب كما يسقط بكثرة الغائبات
 يسقط بكثرة المؤدى ولما في الوفاة صلوته واحدة ثم على بعد خمس صلوات اذ كان في الغائبات كان منسفا سدة فسادا موقوفا
 حتى انه اذا صلى السادسة قبل الغائبة ففاتت السادسة وجب عا دتها فواحدة فصيح خمس او واحدة
 نفسه خمس على ما قال في بعضه من كافي المبسوط وغيره وانما فخر الاسلام في شرح المبسوط ان العناد في كل من سبقت عنه ليس بمقرر
 فيما هو على بل هو شئ يفتى به في الوقت فاذا خرج الوقت فغلب المؤداه محجة واما عند ما فففسا اذ خمس باق لم يقلب جائزة بكل حال ولا يفتى
 على قوله والاطلاق دل على ان قضاء الصلوات على الترتيب كما قال محمد بن حمر عن ابني يوسف بن حمر على الغائبات والامام روايتان وقيل ان
 الاول الاتفاق قبل عكسه وهو الاصح ثم على الثاني في قبل الاشتغال بمحتاج مباح وانما لا يباح عند الفراغ فصيح خلافا كما في التمراشي وهذا كله اذا
 كان صحيحا فاذا مرض فففسا الغائبة وقيل يجوزها اذا كان برحواصه كما في مرض الزهري واذا قضى صارا اذا ادعى في حق ازالة الماشي

لاني حق احراز الغائبة كما في الشك

فصل في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الحقيقة لكن في المحيط انه عند الكراهية من غير غيره بعد سلامه على بالصلوة واح
 وهو بصواب وعليه يجوز كما في الكافي عن عبيد بن وهب وهو الاصح كما في الكراهية وقال فخر الاسلام سلم لقاء وجهه وقال صدر الاسلام

الإسلام واحد بعد ما كان في النهاية وذكر الحنفية وغيرهم في وجوبه كما في الهداية وذكر شيخ الإسلام لا ياتي بأجدة من قبل الإسلام كما في الكرماني
 ونحوه وشيخنا في انه لو تجدد الإسلام لم يمتد به كما في رواية الخزاز وما في رواية الاصول فخرية والى انه يشترط ان لا يوجد بعده تقاطع والى المدة ولا
 الفصل المنافي للصلاة كالقيام والاقبال والحركات من السجدة كما في الجلال في ما غلطت به من العامة لا يستدعي القبلية كما في الجواز والاعتناء
 بما رواه الاوقاف من الثلاثة لانه اشار في وقت الصلاة الى ان لا تسجدتان بلا كبيرة فانه يجوز ان يسجد في كل ركعة ركعتين او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 ان لا يجزئ كما في مسهو في فكره بعد سلامه ويخرج صاحب الرواية في سجدة ثم يفعل ثانيا كذلك ومثله خلاف الحسن فانه لا تشهد فيه سجدة كما في الجلال
 وسلامه سمي باسمه فانه وجب كما في الكافي لكن في الكرماني انه منته عن هذا والافتاء يشترط ان لا تشهد ركعة في الركعة الا في الركعة الاولى
 لم نفسه صلوة في ركعة واحدة واجتماع الاوقات وان لا يفعل كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع تشهد الإسلام قبلها كما لم يرفع
 القعدة في رواية الكافي والكفاية والى ان لا يصلي فيها ولا يدنو في فعلهما في القعدة قبل السلام خلاف الحديث وهو صحيح كما في الكافي وذكر الطحاوي
 انه يفعل في القعدة وهذا هو كما في قاضي خان اذا قهره المصل ركنه على الركن او غيره فركن بشي جزء ما سجدته فركن الصلوة القيام
 والركعة والركوع والوجود ولما القعدة فشرط الصلوة ان يركن او غيره وانما لم يركن بالقديم ليشير الى ان كل ركعة في الركعة
 والآخر وجب السجود على ما لم يركن من الركعة ثم يركن في الركعة ثم يركن في الركعة ثم يركن في الركعة ثم يركن في الركعة ثم يركن في الركعة
 فانه ياتي في الركعة او بعد الركوع او يعني على الصلاة كما في الاستماع والجلوس وتاخير ركن بالقديم ركن كما اذا تكبر التشهد الاول فانه
 وجوب تأخير القيام وكل وجوب السجود كما في الجلال لكن في عامة الكتب لا يوسى عن سجدة ثم تركه بعد ما قعد التشهد اعادة القعدة
 ولا تفصل بصلوة وفيه اشارة الى ان التأخير مقدار زمان حرف موجب مسهو وفي الزايد انه قد ركن وفي نفسه انه مقدار كلام تام
 مثل (اللهم صل على محمد) وقال أبو الحسن لما تريد قدر كلام تام كقوله الحمد مثل (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) او كرهه الى الركوع في تشهد
 بانه لو كرره اجابكم بحسب السجود في الخواص وغيره ان تكرار الفاتحة في الركعة لا يوجب السجود يمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك الركعة
 فانها يجب ان ياتي الفاتحة ونحوه ان يقيده ذلك بالغرض لان تكرار الفاتحة في النوازل لم يكره كما في قعدة الخواص او غيرها وجب
 كما اذا زيد او نقص تكبيرتان عن تكبيرات العبد ولا يحتاج الزيادة والنقصان الى قيد في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن
 تأخير ولو قيل ان الواجب اعم من الغرض والواجب كان معناه مبيد غير باعتراف الزيادة او نقصان او المحل وجب يكون غنيا
 عما سبق ويغرض فيه ما اذا قرأت في الركوع او السجود او القعدة وهي موجبة للسجود ان محل القراءة القيام او تركه اي الواجب
 سببها حل من فاعل الافعال الخمسة على التعارض واكثره بما اذا فعل ما اذا فعله فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه
 ذنب عظيم لا يرفعها السجدة من اجلات السجود ذنب حقير يستثنى من ذلك مسلمات ترك القعدة الاولى والتفكر في بعض
 الافعال بعد التشكك حتى شغل عن ركن فانها مع الحمد وجوبان سجدة العذر لكل في الزايد وكلمة او في هذه المواضع لمنع الخلو
 فلو سئل عن اكل كفاهة السجدة انما على التداخل اوله لم يجب الا بالسجود الاول على اختلاف المشايخ فلو سئل في السجود
 لم يلزم السجود في مسهو الغفلة ما علم ان ما ذكره قول الاكثر وفي الهداية ان الواجب تأخير الغرض او الواجب او تركه وقيل انه

أكثر من الأربعين فلا بد أن يجب تغييرها ذكره في مثلثة الافعال الخمسة على الترتيب قال كركوع قبل القراءة أي قراءة الفاتحة
أو سورة قيل فيه متسايل فان المثال للركن المقدم المتقدم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري أي ايقاعه بذلك الركن والركعة مشيرة
إلى ان بالقراءة لم يقض الركوع وقد انقضت بالافعال ولذلك ان لم يبق فيه شيء من صلاته كمن في المحيط أو مشي تأخير الركعة الثانية
بزيادة على التشهد ولو حرمان الصلوة وقال الله غير موجب للسهو ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزانة وبه في المعنى بل زعمنا كما في
الروضة ويتبع محرم السهو لعل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روق الصدوق في الروضة لكن في المعنات ان الغنى
على قوله ومثل ركوع من متولين أو ثمت سجدة أو كثيرين لا يخرجه بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه اني بها فانها توجب السهو
كما في المحيط وفتحت ان لا يجزئ الركوع الاول او الثاني كما في التمهيد وينبغي ان يكون البوأي على هذا الخلف ومثل محرم
أي حرمان الامام القراءة فيما سيجي فت من صلوة فانه يوجب السهو لان غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس
من التغيير في شيء فان الواجب انفس الخافته وهي ثم يبرر ترك الجهر فهو مثال ترك الواجب والمتبادر ان يكون هذا في صورة
يمنس إلى ان عليه الخافته في غير قصد او اذا علم ان عليه الخافته في غير تبين فكأنه فليس عليه شيء والاطلاق ان على ان قليل الجهر وكثيره
سهو اربخلاف الخافته فان الواجب للسهو قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو علي النسفي ان الخافته كالجهر في الاصح فوجب السهو بخافته كلمة لكن
فيه شبهة فليحتمل المذكور على ما قال الصدوق في التمهيد وانفتحت الروايات عن ابي حنيفة راح انه اذا جهر او خافت بآية فغلبه السهو
وختلفت الروايات في الوقت والحكمة والامام يشير إلى ان المنفرد في الصورتين لم يجز به هذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر
والخافته واما اذا قرأ كما يقرأ الامام فجميع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارج فضيلة الخافته في جميع الصلوات فيسجد
لو جهر الكل في سهو العقيدة وقد مر بعض تعليق بالمقام ومثل ترك العتود الاول دون الثاني فانه نفسه وقال صدر الاسلام
انه يؤكل أي يرجح الكل أي جميع الوجبات الخمس التي ترك الواجب فان تقدم القراءة على الركوع والركوع على السهو والثاني
على الصلوة على النبي عليه السلام وسجدة على الركوع الثاني ووجب كالخافته والعتود الاول وقيل هذا الجمع ما قيل فيه وبما ذكرنا
من الاجمال التفصيل اندفع كثير من الاعتراضات ولا يجب سجدة على الموتى واما ما نسبوا لمؤتمم تحقيقه والحكمي كاللاحق
بل يجب عليها ما سبهوا امامه ان سجدة الامام والافلا سبهوا على الموتى والاطلاق دل على ان الجمعة والعيد كالنطوح والمكتوبة
في السهو لكن قال مشايخنا انه لا يسجد فيها لئلا يقع الناس في الغفلة كما في المعنات والمسبوق ليسجد مع امامه
بان يرسل في التشهد حتى فرغ عنه عند سلام امامه وهو صحيح كما في الخصاصة وخرزبه مما قيل انه لم يسلط او كبر الشهادتين او يصلي عليه
عليه الصلوة والسلام كما في الروضة وغير ما وفيه إشارة إلى انه لو قام بعد فراغ امامه من التشهد فقد اساء فقام قبله فوادى بالاساءة
ورفض القيام فان لم يرض فان قبه ركعتيه بسجدة قبل فراغه بطل صلوة كما في الجلال في استثنائي منه ما اذا قام ليقض
الوقت او خوف الزوال من يديه فانه غير ملوكه كما في الظهيرية وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج وقت السجود وقت الغفلة
او الجمعة او العيد كما في الخصاصة والى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزيه وعليه الاعادة في آخر صلوة كما في المحيط

ثم يفتتح اي بعد فراغ امانه عن الصلوة والوجه الى المقوم او المقيم الى النفس فيقوم على راسه فيركع ركعة واحدة وقعوده ايضا عن ركعتي
 وبهذا العقد والكل في الركعة مفترق من الاول صلوة في حق القراءة كما قال شيخنا ولا خلاف في حق التشهد لقفا فاذا ادا ركعة من المغرب فتشأ
 ركعة من القراءة وقعدت ركعة كذلك كما في الجملة في الصلاة ثم يشير الى ان يبدأ بالصلاة امامه ويكره ان يبدأ بما فات لان خلاف السنة وقيل
 تفصيل صلوة وهو المصلح لانه عمل المنسوخ كما في الظاهر والى انه لا يشرع امامه لا بعد فان سلم بعد فعله السجود على المنزلة مفترق كما في الحضرات واعلم
 ان القضاة يستعملون في الواجب قد يطلق على تسليمه مجازا لانه في حق الله واذا لم يقع في ذوات الاربع او الثلث مقدار الشهادتين
 او التشهد وهو لا يشرع في المحيط او لا مصدر او ظرف هو اي المصلحة اليه اي الى القعود اقرب او اعني وهو احسن القعود
 الى المصلحة اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستويا نصف الفضل سواء كان رافع الاية والركبة او احدتهما على ما دل عليه الكتاب في خلافه
 بمعنى القرب لكونه عاريا من اللام والانساقه ومن قعد ولا سهو عليه اي لا يحس عليه سجدة سهو وقيل يجب ان بالقيام وان
 قل يجوز العقد الواجبة والاول الصحيح كما في الكلام في لكن في الحضرات لو قام على ركبة كان عليه السجود وعليه الاعتماد ولا الاى ان لم يكن
 اقرب بان كان مستويا نصف الفضل ودون الاعلى قام ودعاه الى وسجد السجود على في الاما الى من رواية ابى يوسف
 اما على غير الرواية فنقول انتهى قاعا لا يعود والاعاد في المجلدين وسجد لا يتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزمه السجود وانما عدل المص
 عنه لان شأنا آتسوا رواية على ما قال شمس الامة كما في المحيط والكلما يشير الى انه اذا قام لا يعود فلهذا نظما قبل تشهد القضاة القيام
 والصحيح انه لا يشهد ويقوم ولا ينقض قيامه بقعود لم يجره كما في الازاهدي وان لم يقع من القيام اخيرا الا حسن آخره قعد لم يسجد
 على سنة مثلا وسجد للسجود وفيه شاربانه قام سايبا خلا عاجة الى التبرج به كما لمن وان سجد للخمسة تحول فرضه فقلنا
 اي فسد الفرضية ترك ما به الفرض من العقد الاخرة وبقى اصل الصلوة فان للفرض جيتين وقال محمد بن حنبل ان له جبة واحدة فاذا
 فسد التوبة فلم تحول فقلنا نعم القضاة عنده يرفع الجبهة وعليه الفتوى وعند ابى يوسف رج بوضعه فاذا احدث فيه لا ينبغي عنده وسنبيه
 عند محمد لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يبايها فلم يفسد الفرض وهذه المسئلة تسبلة زهرا والازاهدي المسورة الفالصة وهي كلمة يقول
 لا عجب عند حسن شيء وقد استعمل في التكم كما يقال لمن ساء حسنت ومنه قول ابى يوسف رج عند بلوغ قول محمد رج زه صلوة
 عندت لم يصيبها الحدث والاكتفاء يشير الى ان لا سهو عليه وهو المصلح كما في النهاية وقدم ركعة سادسة مثلالايل العجز والمغرب و
 صلوة المسافر في المحيط ثم رابعة في الجوز عند بعض المشائخ فان اشرع بلا قعد ونفي ان يكون غير العجز على هذا الخلاف وانما صور
 في الرابع لا بد خلاف ان **شأنا** وفلا القطع بلا شيء لانه فان فيها وانهم لكونه مندوبا كما في الكافي والاحسن بذكرها و
 الاكتفاء يشير الى انه لا سهو عليه وذلك لانه تحول الى النفس وان قعد الاخرة ثم قام سايبا عا داسة العقد
 ما لم يسجد للخمسة مثلا فيعيد التشهد عند الناطق وقيل لا يبعد كما في الازاهدي وسلم بالسجدة للسجود كما هو الظاهر
 لكن في الازاهدي وثقة المسترشدين انه يسجد ويمكن ان يعتل انه من عند مجاياتي من قوله وسجد للسجود وان سجد لهما ثم
 لو ليس عليه الا السلام والكل لا يكون شاربانه اذا قام الامام فيغفونه فان عادوا معه وان مضى في النافلة يتبعونه

فان عاد قبل سجدة في صلاة ثم ان سجد لم يكن في المال كما في النهاية وصح سجدته مثلاً بل الشافعي والشافعي فانه سجد
 الخلاف المذكور وسجد للسجدة انفس في النفل تبرك تحريمه فيها انفس في الفرض تبرك اسلام الاول قول ابي يوسف راجع او قولهما والشافعي
 قول محمد وسبق في فرعها والشافعي في النفل ان سجد واجب كما في الحديث لكن في بعض النسخ قيد بالنية وبوجه ما في المنهاج عن ابي حنيفة ان
 النية مستدلة على ان سجد واجب لم يوجب كما في قاضي بخاري والركعتان لهودتان فنقل خبر اول لا تنوبان عن سنة اظهر مثلاً فثبتنا دل
 المغرب صلوته المسافر والمشاورة في قول تنوبان والاول صحيح وبوجه ما في ما قال الشافعي وغيره والشافعي قولهما على ما قال الجوهري في الكرماني
 ومن اقتدى به ابي امامة فنهاى ابي في حديثي يائين الركعتين صليهما اي حبي عليهما الركعتان كما قال ابو يوسف راجع دون است
 بقول محمد علي ما ذكرنا من دل سجدته الشافعي وقيل عليه الفتوى كما في الكافي وذكر في البداية ان الاول قول الشيخين وان است
 المقته اي اياها فقتلها بها وجوباً عند ابي يوسف فلم يقتضها عند محمد كما في الحديث والحداد وفيه دلالة على ان النفل
 عن امامكم في النية وشروطها فلا ينبغي ما في النهاية ان حجة ان يقول عند الشيخين كما في النية وانما خص الاول والاضمار بما اذا
 قصد في الركعة لانه اذا لم يقصد عند الاقتداء يصلي ستاً كما اذا قصد كما في الحديث واذا سجد للسجدة في النفل لا ينبغي اي اذا نفل
 بارج ركعات او ركعتين ثم ذكر ركعتين وقد سبق في النسخ الاول لا ينبغي ان يسجد للسجدة الا بعد الشفع الثاني اذا سجد في خلال الصلاة
 لم يشترع فلو سلم على الركعتين يسجد للسجدة لا ينبغي لان ينبغي عليه الشافعي وان على صحيح البناء اذا تحريمه باقية على ما قال ابو جعفر وذكر
 المزبوي والشافعي ان الامسح البناء والاكتفاء دل على انه لا يسجد اخرى والتمت ان يسجد كما في الكرماني وان سلم بنية القطع
 او استؤمن وجب عليه السجود فهو يكون في الصلاة ان يسجد للسجود والا اي ان لم يسجد لا يكون فيها اي في اسلام
 يخرج عن الصلاة ولا صلاحية لعود بالسجدة وقال محمد لا يخرج اصلها من نكرو في مائة الكتب يقتضي فروغاً كثيرة لكن لم يوجد الا فرع
 سجدته لو اتمته اي به احد بعد سلام مع الاقتداء عند الحقيقة على السجدة عند جهادها ما سواه من انه لو تمته ونوى بالاقامة نقصت وصورة وتجر
 فرضه اربعاً عنده خلافاً لشيخين فالاعتقاده قاطعة بالتحريم وفي معتبر النية بطلان السجدة لانها في وسط الصلاة فليس من فروغ في شئ
 الا اذا سقط الشتر طبعان وفي الوقاية سبها مشهور ولا عيب لانسان في السجود في الخطاء فلا عيب لمن قال ان ما في الوقاية
 مخالفت لما في شجرة البداية فان الشارح اخوه عمر بن عبد الشريعة شك شكاً اول مرة اي ليس بعبادة لا وقت لا يقع منه من وقت الجهر
 الامارة وقيل لا يقع في هذا الصلاة الامارة والاول شبه كما في الحديث واكثر للشافعي على ان في الواجدي ولا يراد بالشك ما هو المعروف
 عن شافعي النقصين بل اللغوي من خلاف ابيقن كما في المسحاح بقرينة الآتي انه من قبيل الحديث ولا يصح اي في انه
 وقيل ظرف اجري مجرى لمفعول به وفيه انه مخصوص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضي ولا شك انه ليس منه كركعة صلى من التناحية
 ركعة او ركعتين اذن الرباعية كذلك اولنا او اربعاً استأففت الصلاة بالسلام وهو اول من الكلام ومجرد النية بلا عمل
 لم يكتف في القطع كما مر وتجدد مشير الى ان الاتيناف واجب كما في النهاية وعن ابي حنيفة راجع انه ينبغي في هذه الصلاة على
 الاصل كما في الواجدي والى ان هذا شك وقع في خلال الصلاة فلو وقع الشك بعد التشهد والسلام لم يمتد وعمل على اتمام الصلاة

التي لم يكن بمقدور الوقت على ما كان في الحيلة وان كثر اى ما للشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة
او في عمره او في سنة كما في الزهدى اخذ بعد التحري وعلية انظر بقالب المنظر فانتها وجب له وهو انظر الاعتقاد الرابع وكثير ما يعبر
انظر بين البطل تنبها على ان العنبة اى الرحمان ماخوذة في مائه وفيه شهاد وجوب اخذ بالنظر على انه لو انظر انما اربعة مثلاً فانتها
ومنهم اليها اخرى وقدر امتيا كان سببا كما في السيرة وان لم يغيب نطفة على شئ فيها لافل اى فخذ اخذ بها لافل من الركنات
المتروكة فيها فلو شك هناك او ركنان اخذ بركته لكن في الحيلة عن محمد بن ان لم يكن له في ذلك رأى عاد صلوة وقصد حتما
حيث لو همه اى لمن ذلك الحمل آخر صلوة لان القعدة الاخرة فمن كما ترغم يقوم بضعيف اليها ما يتم ثم يشبهه بضعيف للسو
وفيه دلالة على انه لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المعزات انه صحيح لانه مضطرب ترك الواجب ايتان البعد والاول اوبلى
من الثاني والى الله اعلم

**فصل في سجدة اى فخذت بحجة على ما بين يوسف بن يوسف رفع الرأس عند محمد بن فلو احدث فيها اعادة ما شئ خلافا لما بين يوسف
بين كثيرين انهما اخذ الاخذ بالاولى على الشهور عن ابيها بن ابيها انه لا يكره اصلا وعنه انه يكره الاخذ بالاولى كما في الجلب
والجواب الاول كما في المعزات والاكتفاء بشيئ الى ان التكبير ليس بغير ولا واجب فاشته كما في النماية او قدب كما في الكافي وعنه ان السجدة
ركن كما في الزهدى ولم يوجد ان كسيرا كركن يس بغير من كلامه ان كل من يشترط الصلوة من النية عند التكبير القبلة وبشر العورة وطهارة
والوقت كما في الجلباني والسجدة وفيه شهاد بانها اذا اخذ عن وقت العزاة يكون قضاء فهو على الفور كما قال يوسف بن محمد ليس على الفور
عنه فجميع المعروفة سوى المذكور وما في كتب المول الفروع والتاريخ ليس بركه وذكر الطحاوي انه مكره وهو صحيح كما في تجنيس سبب القيام
قبلا وبعد ما ليس منها تقدم الامام كما في المعزات فصالح المرأة فاستحب تقدم الثاني ولا يفرق او سبب قبله كما في النية بل ان وقع بين التكبيرين
ولا تشبه ولا سلام وفيها اى في سجدة سجدة السجود اى (سبحان ربى الاعلى) ثلثا وهو اذناه وتسنؤ ان يقول
(سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لم ينكح بجزية كما في الحيلة وقالوا يدعوا فيها ما طبع بايتها فلو قرأ آية مريم قال اللهم اجعلني
من عبادهم عليهم السلام الذين لا يذنبون لك اليها كمن عند تلاوة آياتك كما في الكشاف والتمت الاول كما في النجاة والاول المعطوف
او الاخر من الاول ابتداء او تسجدة بالنعيم والمسكون التسبح كما في المعزات على من تلا لا تسجدة او كتب آية تامة او كذا لا تسجدة
مع كل سجدة على الخلاف وقيل كل سجدة كما في الترتاشي من اربع عشرة آية شخنة مبين فوضعا بقوله التي في اخر الاخرة
فالتمت مع الصلوات عطف بيان الاربع عشرة او بدل كل من ذكر العاطف ويراد التسليم والتسبح واما قيد بالآخر لان ما في اوله
غير موجب للسجدة اتساق والاخر بمعنى النصف الاخر كما قالوا في الايمان فلا يكون شئ خلافا لنفسه والاعراف علم سورة طه
وقد جوزه سيوطي كجوزه هو وغيره ان اعلم سورة الاعراف وحذف الجزء جازم بل العباس وعلى هذا قياس بواقي السورة
وفي الرد والمثل منى اسرائيل مريم وفي الآيات الاولى الحج اى النصف الاول منه والافراد على كذا وجازم فلهذا لم يثبت على التي هي في
الفصل بالا معنى من المعطوفات كما ان ولا ولاى لان ما في الاخرى للصلوة عندنا والى الله اعلم**

والله اعلم بالصواب وقد ثبت بهذا (صاحب) اذا اُكمل في كل لفظة ان يكتب بحروف بجاؤه لعل وجبه سرقة انتقال الدين الى سوادى السورة المخصوصة
وحكم عنه قوله لا يسألون الا قوله يعبدون انما اطلق لانه يجوز ان يكون لما دل موضع سجدة الله ان لا يتخير الى ان يخرج من السجدة يعينها كما في الظهر
السجدة عطف بيان للحكم لان كلامنا علم في قول كالم سجدة فالأخرى سجدة من والجمع فاشقت واقرأ كلمان لهما من السجدة فالحرة منها
مقطوعة كما تقر ولا بد في الاشتقاق وعلقت اوسن سمعها لولموس كاذرو مجنون هو في اوقافا لكن لو انفساء او نائم او طير والاصح انه لا يحيط لسماع
من نائم وقيل لا يحيط لسماع من طير كما سماع من صداد في كل كلمة التكليف لانه على انه لا يجب على خمسة الاول فلا يجب على من عليه الصلاة
فيجب على الحنبل والحدث والمتبادر انهما لا يحيط الا اذا علم ان آية سجدة ولو بالاجزاء وان كلام من التلاوة والاصح سبب السجدة ان التلاوة والاصح
شرط في حق غير التالى فلو لم يسبب السجدة والتشغل بالركعة على الاصح اكل في الحجة واذا اُكمل الامام آية في ركعة فمن سمعها
لم يسجد ثم اقتدى به في ركعة اخرى غير ما تلافيه يسجد للعتبة بعد الصلاة كما في الكافي وغيره ولكن في شرح الطحاوى وغيره
ان اقتدى بالاصح قبل سجدة الامام سجدة وان اقتدى بعد ما يسقط عنه اذا بالاعتداء صارت صلواته فلا يؤدي بعدها ولا اطلاق
مشعر بان ياتي بالسجدة في العيب والجمعة وقال النجاشي قال مشاعنا ان لا ياتي فيها للتفرقة ويكره ان يقرأ آية سجدة فيها كما في صلوة
تخافت فيها كما في الحجة كتمصل اماما كان او معتد يا سمع ممن ليس معه صلياً كان اولاً فانه يسجد للصلاة لا فيها ولا تغيب والاصح
انه غير مفيد بخلاف زيادة القيام والركوع والقعود فانه غير مفيد بالاجماع كما في الزهدى ومن سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم اقتدى
به في آخر تلك الركعة التي تلاها بعد سجدة الامام التلاوة لا يسجد لها في الصلاة ولا بعد ما في الخلاصة من سمع قبل الاقتداء
بسجد بعد الصلاة مطلقاً ومن اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة قبله اى قبل سجدة الامام لم يسجد معه وان لم يسمع منه قبل
الاقتداء بالسر او بعد اومهم وان تلا الموضع خلف الامام سمع هو والقوم خارجي لا يسجد وادخلهم الاسماع خارجي ليس بام
ولا مقتد فانه يسجد على الصحيح كما في المنبر والما غيره فلا يسجد في غير الصلاة عند اثنين وفي الصلاة اتفاقاً كما في الحجة والسجدة للصلاة
الحجج الصواب الصلوة التي وجب على الامام او غيره اذا بدأ في الصلاة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ ثلث آيات بعد
الاعتقاضى خارجها اى من خارج الصلاة وان اساء تبركها وما ذكرنا من الاشكال وهو ان سجدة تشاوى بالركوع والسجود فلا يكون
ان يقتضى وخاير وشير الى ان هذا الحكم مقيد باذا كان الصلاة متحجة غير فاسدة والاصح ان سجدة خارجة كما في الجواهر والى ان
وجوبها في الصلاة على الفور كما في الزهدى والركوع اى ركوع الصلاة او ركوع على مدة كما روى عنه فانه ورد الاثر على كل
ان الاول اولى بتقديم العهد بالاقوعت اى بلا فاصلة بينه وبين قراءة آيتنا هـ آياتان كما في الظهر وثلث الا اذا كانت
في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث كما في الزهدى ينبوب الركوع عنه اى عن سجود التلاوة وذكر الجلابى ان الركوع وسجدة
والصلوة معاً بان عنه عنده والكلام مشير الى ان سجدة تنوب مع التوقف والى ان الزينة لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة
وكذا في سجدة الصلاة عند الاثرين ولما الركوع فلا ينبوب بدونهما بخلاف كما في الحجة وعن محمد بن عبد الله بن كمال في الجلابى في خلفه
ان نية الامام كافية كما في الكمال فلو لم ينو مقتدى بالركوع على رأى يسجد بعد سلام الامام يصلي للعتدة الاخرة كما في المنية

حكم الخوف من سبع وغيره وكونه في الجهاد أو الكلبة أو كان من غارطين أو وقع أو طر أو غير ذلك كما في الزاهد قال الحسن ان يقال لغرفة حاو
 لكل كما في الترتاشي حدث ذلك المرض قبل الصلوة أو فيها صلى قاعدا كما في حال التشنج كما مر وفيه شهادته بالإباح له التناجز
 كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يري زواله في الوقت ففي الزاهد وغيره من المراجع ان زاد بالصلوة قائما أو ختما إذا كان يرجو البر
 سرك أو سجد ان قدر وان قدر على الركوع وسجد مع قدر القياص لم يضر قبلها أو بينها أو معي برأسه أي بشير إلى الركوع
 أو سجد وهو نموذج لا يغير في الذكر كما في غيره ولكن في التهذيب قد يقول العباد أو برأسه قاعدا بقوة نفسه أو غير ما كما مر ان قدر
 على القعود وان قدر لا معه أي مع قدر القياص لم يضر ان يخرج عنهما مع القدرة على القيام فهو أي لا يابا بالراس اليهما قاعدا
 احب منه قائما لانه اشبه بالسجود وذكر الترتاشي أو معي قاعدا وفيه إشارة إلى ان كليهما يقع في حال القعود وذكر البكر انه يوجب الركوع
 قائما للسجود قاعدا وان عكس طر خبر على الصحيح كما في الزاهد أي ان قدر على الركوع فقل لا يوجب قاعدا وذكر الكلباني ان ذكر الركوع انفا
 فان تعدل سجودا كان سقوط القيام كما ذكر المصنف في آخره في المنية ان يخرج عن سجود لا يلزم الركوع وحده لا يابا ان المومي حصل سجوده
 المخصوص بخاص من ركوعه وفيه لالة على ان لا يلزم تقريب الجبهة إلى الارض بقدر الامكان كما في الزاهد لكن قال صاحب المنية
 ان ذلك يلزم ولا يرفع اليه شيء أي لا يلزم ما حسب المرض من جبهة جوارحه أو عود أو غيرهما ليس عليه أي يخفى رأسه ويضع جبهته على
 ذلك الشيء فانه مكره وفيه إشارة إلى انه لو لم يخفف رأسه ولكن منعه شيء على جبهته لا يجوز فانه يماز في مثل سجودا بسجودا والاول اصح
 كما في المحيط إلى انه لو سجد على شيء مرفوع موضوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون صدره يجوز كما صح لكن لو زاد يوجب ولا يسجد
 عليه كما في الزاهد ولا يقدر على الايام قاعدا من قبلها أو بينها فعلى اجنبه الامين او بالانقيطع متوجها إلى القبلة ولا
 نحو يسارها وبينها أو على ظهره يستلزم كذا متوجها ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد لتتمكن من الايام وحمل
 رجليه إلى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي المستلزم ان يغيب بكبته ان قدر حتى لا يحد رجليه إلى القبلة كما في الزاهد وذا
 الاستلقاء أو في المن الاضطجاع كما هو المشهور عن مجانبه وفيه إشارة بان الاطجاع جائز في المنية الا انه لا يجوز في الترتاشي
 أو غير عن الاستلقاء فغلب جنبه متوجها عن محمد بحمل وجهه إليها وجلاه نحو يسارها أو بينها والامام العتبر من المراجع ما يكون
 بالاراس ويجوز ان يكون مشبرا إلى انه لو سجد المصنف عن ذلك حرك صحح رأسه جاز على ما روي عنه كما في التفسير وان قدر
 ذلك آخرت الصلوة فسقطت إلى القضا وان كان التمدد اكثر من يوم وليلة وهو صحيح وقيل لا إلى قضاء المكان اكثر منها
 مالي قضاء ان قل وهو صحيح كما في المعصنات والكثرة بالساعات عندئذ حين واما عند محمد فبداخل الوقت حتى لو سجد قبل
 الزوال إلى ما بعد الزوال لم يقض خلافا له الا اذا امتد إلى العصر كما في الترتاشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وادركه كما في المحيط لكن في الاغتيا
 لا شيء عليه لو لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو صحيح والكل ما مشى إلى المانه أو نحو ذلك لا يابا بالراس لم يمتد بلعنه عن ابن يوسعت انه مقبر
 فيه محمد واعتبره الحسن كما اعتبره بالحب بالقلب وزفرج بالحجب ثم لعين ثم القلب كما في الروضة وغيره وموهم بالراس صح
 أي قدر على الركوع وسجد قاعدا في الصلوة استأنفت الصلوة عندهم وقاعد ركع وسجد وصح أي قدر

او الاضافة للعبادة اجبت جازا بالمفارقة فلم يعتبر جانب خروجان حاداه كما في المحيط وكذا اضافة المبلد على ما تقدم للاشارة بشكل بطن الاقامة فاحصا
 اى مر بلا اربعة متسبعة في الشرح على ميل الجرم مسافة ثلثية ايام ووليا لها الثلثة لمعتة في الطول اقصرت زمان كون الشمس في شمال او الميزان في
 شرح طحاوى البعض مشايخنا قدروا باتفئة ايام من السنة ونحوه في التمرات على في المحيط كما نرى بهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة يومين اكثر الشا لث في القصد
 اشارة الى انه لا يقصر منى السفر الى اذ قلنا مسافة يومين مع قصد ثم صار كغيره وقال لا اكثر ان السفر الى القصد يقصره القصد الى انه لا يصح قصد
 والتمكيد والروجة والاجرة للمكيد والعبد مع مقبوعه ولو لم يعلم المكيد بعقد كان مسافرا على الاصح كما في الجلباني وغيره والى انه لو سار جميع البلاد
 بلا قصد لم يترخص كما لو سار في بلدان في الولاية او ذهب صاحب حبش المطلب وبلاظم زمان ادراك الكوث في موضع والى انه لو كان له بلدان طرقت
 احد مسافة يومين والاخر ثلثة ايام لم يترخص فيه في الاول كما في المحيط والمسافة البعدية استحقاقا لها في العبد وكلاهما صحيح ههنا من السوف باستح
 التمر فان الدليل في الغلة ثم التراب يعلم على طريق الاول كما في القاموس والاولى ترك الليالى وان ذكرت في كثير من ليلته اولات فانها
 لا استراحة ولذا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فليقل بقصد قصر الاثر من اليوم على اربع اذ السير في بعض المنارات كما في المحيط
 وغيره وسير وسط دون السريع والبطي الخ جميعا عن العادة وهو في السهل ما سار الابل اى سير البعير فامصدرية واللام
 يترادهم الجمع الى كسب وحينئذ يوافق قوله والراجح اى الماشى سير معتدلا ولم يذكره اعتمادا على ما عليه من معتدلات الركب
 فلو سار في السهل نك المسافة في يومين يترخص وبعدها من انى لم يترخص كما في الجلباني وغيره وانما قصد سيرهما بالذكر لكون
 كناية عن الغير وهو المذكور في شرح الطحاوى وغيره الا انه ترك الغير اقتداء بجاني الجامع الصغير وفي البحر ما سار الفلك اذا
 اعتدت الركب بين السرعة والبطء فلو سار يومين يترخص وثلثا لم يترخص كما ذكرنا وفي الجبل ما يليق من سيرهما معتدلا
 بقدرية السابق بالرجل لا بأس فلن اغناها حكم السهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلثة ايام كل مسافة ثلثة فراسخ خمسة
 وثلث اوتسته او سبعة على الخفاف وعنه ان امكنه ان يسير كل يوم فرسخا او فرسخا ثلثة فرسخ كما في التمرات على وكلامه شعر
 بان الاجرة بالفرسخ وهو صحيح كما في العمالية لكن في الزايدى قد اعتبره الاكثر من باحدى وعشرين فرسخا كما نهم قدروا كل يوم بمحلة
 سبعة فرسخ وقيل خمسة عشر لانه قد يكمنه وبغيت اكثر امة خوارزم قيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل وهو ثمانية
 وقيل ثمانية عشر فرسخا فيقصر المسافر ومن الرابا على المفروض على التخييل فان محلة في الاصل ركعتان روى عن ابن عمر ان محلة المسافر
 ركعتان تمام غير قصر على امان منكم وعن ابن عباس انه قال (لا تقولوا قصر فان الذي فرضنا في الحضر اربع ففرضنا في السفر ركعتين)
 كما في شرح طحاوى وعن ابن عمر محلة المسافر ركعتان من فالحل لئلا يكثر وعنه (من صلى في السفر اربع كان كمن صلى في الحضر ركعتين)
 وعن ابى هريرة (قال صلى الله عليه وسلم ثم الصلاة في السفر كما المقصر في الحضر) كما في الثبوت وعنه صلى الله عليه وسلم (انما صدقة قصدت لى بعد بها
 عليك ما قبله اصدقة كما في الكافي في الاصل لا تأخذوا بوزن ولا بميزان ولا تكلموا بشيء الى ان لا قصر في الثلاثى والثلاثى وكذا في السنن الا ان الفضل
 فيها افضل اقل وقيل الركرك تحضا وقيل افضل نزول والركرك سيرة كما في المحيط والتمتار افضل امناء والركرك خوف كما في الخزانة
 ويستثنى منه سنة السفر عن بعض وقيل سنة المغرب ايضا كما في الزايدى الى ان يدخل ببلده الاصل على بيوت

بقرية السابق ويحمل ان يتماثل الى موضع القادسية لا يبعد عن الاربعة فان لا تتماثل كالاستدراك في الخلاف المذكور كما في التمهيد وغيره
 الاطلاق هل على ان الرجل ان يقيم في موضع الاقامة او القضاة المجازة وان يكون حقيقيا او كليا كما اذا ازاله ان يعود الى بلده بلا مسافة فانه اقيم
 بخلاف ما ذكره المسألة ثم قال في القضاة فانه لم يثبت في الجبلاني او تميمي اي يربط على اهل الجبلان او اهل كذا في الخزائن في التمهيد لم يثبت في القضاة
 فلا يعتبر الا في التمهيد كما ذكرنا اقامة نصف شهر ونحوه عشر يوما اذا شتر ثوبان يوما عند العرب واليه في القضاة في الشكيل بان الشتر يكون
 تسعة وعشرون بل في كل جاني المحيط اذا غرم على ان يقيم في الليالي باحد الموضعين ويخرج في الليلة الى اخر منها لم يثبت اذ اذ دخل ولا الموضع
 الذي غرم الاقامة فيه بالبلد لان موضع الاقامة ما يثبت فيه بل في كل جاني المحيط اذا غرم على ان يقيم في الليالي باحد الموضعين ويخرج في الليلة الى اخر منها لم يثبت اذ اذ دخل ولا الموضع
 وغيره وفي زيادة التماثل بان لو نوى الاقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنا لم يثبت في المحيط او قرية اسم عمران كالمدينة
 واحدة نصفه لقرية والفائدة ما في البلدة او يقيم في ان يقيم في موضعين او دارنا وهو جاني ابي والاحمال ان النادى من سكن
 في معانينا كما لا يحل لترك الاقامة في اولها كما اذا غرم على ان يقيم في موضعين او دارنا وهو جاني ابي والاحمال ان النادى من سكن
 الى الموضع وقيل يقيم منها ايضا لانه ليس موضع الاقامة والاول اصح كما في الكراماني وعليه الفتوى كما في المصنفات والخزانة وفيه اشعار
 بان يقيم النادى باصحا او غيرهما في سواء كان من محافرا في ابي اولها كما اذا غرم على ان يقيم في موضعين او دارنا وهو جاني ابي والاحمال ان النادى من سكن
 والى الحرب كفي المحيط والاحمال ان يقيم في موضعين او دارنا وهو جاني ابي والاحمال ان النادى من سكن
 بهما والاحمال ان يقيم في موضعين او دارنا وهو جاني ابي والاحمال ان النادى من سكن
 المحجوري والاحمال ان يقيم في موضعين او دارنا وهو جاني ابي والاحمال ان النادى من سكن
 في المكان لا تصح البيعة في المعازة الا اذا صار اقل من ثلثه اياهم على ما قالوا وحاصل الكلام ان الاتمام يتوقف على ستة شروط البيعة
 واستقلال الارضى والمدة وترك السيرة واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجبلاني لا يقيم الرباعي الا ان يؤمن بدار الحرب محاصرا
 اى ببلد اهل القتال كغارات والاحمال ان النادى من محاصرين المسلمين فانه يقيم حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافا لابي يونس
 اذ غلبوا عليهم ونزلوا اساقمتهم وفيه اشعار بان اذ غلبوا بامان لم يثبت في المحيط او دار اهل السبي الذين يخرجون عن طاعة الامام
 الحق بظن انهم على الحق لا يثبتون بتاويل فاسد ولا حكمهم حكم المصنف محاصرا اى النادى من المسلمين الذين يجعلونهم في
 حصن فان دارهم كالحرب فيقيم من طال اى يقيم من طال ملكته في موضع الاقامة بلانية لها وفيه اشعار بان لو لم يكن
 بالملك مقتل مدة الاقامة يقيم فيه خلافا لما روي في الرباعي بان ياتي جميع افضاله او قتاله كالمقبرة كما هو المبتداه وقد
 القعدة الاولى في مقدار الشتر ثم فرقة الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا انفس ما قيل ان عليه ان يقول لو اقم وقراني
 الاوليين فانه لو ترك المقبرة بينهما او في احديهما فسلوة الا اذا نوى الاقامة قبل تسليمه او بعد قيامه الى الثالثة لا يقيم بها فان فرقة
 يصير ربعا فيتم قول محمد من ذلك لكونه ليس سباه بل عاصم فصح قوله واساسا اى اقم وفتح النار لانه غلط الفصل بالعرض
 ركعتين كما في الجبلاني والشرط مشربا لانه ليس سباه بل عاصم فصح قوله واساسا اى اقم وفتح النار لانه غلط الفصل بالعرض

الموطن بمغيد ووطن اقامته الى القصر بينهما مسيرتين فولى في الاقامة فخرج من بلده سبعا ودفلا وخرج من بلده الى الكوفة بينهما مسيرتين فليستين ايضا
 بلاقامة ثم خرج منها الى ابله لاداء الصلوة في هذه المدة لان قصر سار لاقامته ولم يوجبه ما يقصده من الوطن الاصلى ووطن الاقامة وانشاء السفر
 كما في الحديث ومطيل السفر الى انشا سفر ثلاثة ايام كما في الحديث وغيره وكذا يطالب الوطن الاصلى كما اذا تامل بنا الموطن بمكة ووطن اقامته
 وفي الاقامة اشارة الى ان المطمعة وطن المسكن وهو ما يؤيد لاقامة اقل من نصف شهر ومعتبر بعض المشايخ وقالوا انه يمتنع بمطلة بالهجرين
 والسفر والاول صحيح عندنا فحينئذ لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطنا فلاترتب عليه ثم الانتقاض كما في الحديث وما ذكر في هذا المقام
 من كلامه بولاء الفقهاء والامام انفس ما ظن من تحقيق الامر وهو ان لا فائدة الا في ذكر الاواسط من الاقسام اذ لا ترتب عليه حكم الحكم
 والسفر وضده انصرف وهو حسن لا يغير ان الفاسقة في السفر كتمان في المحضر والاربع في السفر فلا اعتبار لوقت الفتوى لا الفقهاء
 وسفر المعصية كما بان بعد الخروج على الامام حج المرأة من غير حرم وغيرها هي سفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الابوين والحج في
 الرخص كما شاكلت المسح وسقوط اليد للجمعة والرخس سفر الراوي في الحج فجمع خمسة في اللغة ليس في الشرعية ما ينبغي على اعداء العباد
 وهو على ضربين خمسة ترفيحية تخفيف تيسير كالانظار وخمسة اقساما في سقاطها ما هو الغرض اصلا كالقصر فانه في الاصول +

فصل شرط الوجوب للجمعة اي النفس وجب ملوحتها في على خذت المضاف بسكون الهم اسم من الاجتماع عند اهل
 اللسان كما في الكفا في وقال الغنوشي انها بمعنى ان يقول اي الفجر المجموع وفتنهما بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبعضها فيقول
 بالسكون وقال ابن حجر ان الكسرة ككل والوجوب مشعر بان شرط الاسلام اذ لا شئ على الكافر الا الايمان الاقامة اي اقامة
 نصف شهر او اكثر محض في محله فلا يجب على المسافر وان غرم ان عليك فيه يوم الجمعة بخلاف القروى العازم فيه فانه
 كابل المعروفة اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا اذا اتصلت بالريف على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الروايات
 وغيره ولكن فيه روايات واكثرها انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على من سمع ذاء المنار باعلى صوت
 على الصحيح وقال بعض المشايخ انها فرضية على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى والكبيرة المستجمعة بشرطها
 كما في المضمرات والصحة فلا على المقيمين ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي والمبتلى بالمحس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة
 الى ان لا يجب على الاصح على متعمد المرض اذا مناع بخروجه والى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مكره لانه كالماشي كما في المغنية
 والى ان لا يجب على المبتون فان لم يقل شرط داخل في الصحة فخرج للمبتون وامعاب امر امن النفوس جهونها كما في الكرامنة
 والمحرمية فلا على المتن والمادون والمكاتب وممن لم يعمم والذي مع مولاها باب المسج لم ينفذ اية وفيه شرا بانها على المستاجر لكن لم يوجب
 ولاية المسع عنها كما في خزائن المتقين والذكورة فلا على المرأة لئلا يمتنع عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرامنة في التعليل بانها مشغولة
 بخدمة الزوج ثم قال فان مؤذون بان عليها مشقة والجمعة اذا لم يكن لها زوج والبلوغ فلا على العبي فلو كالعقل والاسلام
 شرط الوجوب بلا خلاف كما في المحيط والتمتة وغيرهما ولا يخفى ان الوجوب في الصدر من عندنا كما اغنى ذكر الاسلام وسلام
 المقيمين فلا على الاعمال وان وجد الف فائد وعشرة آلاف درهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد قاعدا

وفيها بيان للمؤمنين في واجبة على من سلم عنييه وسلامته الرجل أي كل رجل فلا يجب على المقعد جماعة لانه لا يقعد عليه أصلاً
الأعلى فإذ قاده عليه لكن لا يستحب كذا في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الأعمى كمن ظن انما صح سبلاته لعين وقد اشار الى
اشترط بالاشترط صحة المذهب الصالحين ثم ذكر سلامة الرجل إشارة الى اشتراط إمكان الشيء من غير شقة كما في الجمالي فالشروط
التي هي الرتبة مصرقة والعامة ثلثة واحدها مصرقة إشارة الى اعتبار الباقيين ايضا وقنع الجمعية فمنا الموت ان صلحها
فاق. ما هي عاد من هذه الشروط الاربعة وبعضها للاضافة المعهية فيدخل القروى المسافر والملوك والمريض دون الكافر والمجنون
والمسبي والكلامة مشتملة على ان فرض الوقت في الظن في حق المعذور وغيره لكنه ما مور باسقاطها واداء الجمعية تمامها واخذ ورخصة والفرق ان الأول
ياشتمل على الجمعية لانها فرض على سبيلها في ثلثيها رخصة في حقها كما في التفتة وغيره فليس شيء فضلاً عن التحقيق ما ايدى عن قول آيتين
ان شرط وجودها ما ذكره في الجمعية فانه اذا حضر المعذور وجب عليه الى انتهائهم فمنا في القصباء والقرى الكسيرة التي فيها اسواق قال
ابو القاسم هذا خلاف اذا دل الى والى والقاضي منيار السجدة لجامع واداء الجمعية لان هذا مجتهد فيه فاذا فصل الحكم صاحبها عليه ما افاد
فخصه خلاف قيل يصلي الجمعية بلا شك وقيل يصلي الغرض ثم الجمعية احتياطاً وقيل يصلي الجمعية او اتم السنة او ابعاد وكثيرين ثم الظاهر قيل يصلي
الغرض في ميتة وفي مسجد ثم الجمعية فلو جاز الجمعية صا الغرض فلا ينبغي ان يقرأ الفاتحة واسورة في ركعات ظهر احتياطاً واداء الجمعية
ان يصلي بعد الجمعية الستة اربعاً ثم كثر في سنة الوقت اكل في العزرات والجماعة الامام محمد بن الحسن بن علي بن ابي القاسم في الجمعية وهو احتياطاً
ابن عيسى والفقهاء في ان تمت الجمعية جائزاً في رفع الظهور وان لم تمت ففرض هو الظاهر فلا يؤدي الى تكرار الغرض على التقديرين وهو ينبغي بالحدوث
ابن عيسى والفقهاء في ان تمت الجمعية جائزاً في رفع الظهور وان لم تمت ففرض هو الظاهر فلا يؤدي الى تكرار الغرض على التقديرين وهو ينبغي بالحدوث
كما في الجواهر على الامام الفضل بانه يصل على بعد الساعات والظن بالمسلمين بان ما صلوا من الجمعية فمنا فاسد وفي الحقيقة ايها مقدم جاز في اثبات
والله في السجدة بالجماعة بالاتفاق وفيما ذكرنا إشارة الى ان لا يكتفي في العزيمة التي ليس فيها قاض ومنه فخطيب كما في العزرات
ومعناه انه لا يريد به الكراهية لنقل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لم يقرأ الفاتحة والظن بانه اذا لم يصل بكم فانه في الديار
او جازي مسجد في الرستاق بامر الامام فهو امر بالجماعة اتفاقاً على ما قاله السرخسي وشروط الاداء ايها هو لوجب اداء الجمعية في
موضع واحد او اكثر على خلاف وفي القرائن لا يستحب في المؤمنين المتصليين الى بلد الحدود الى الحدود فان السرخسي كما في العزرات
او قفاوه بالكرامة امام لم يستقبل ما امتد من جوانبه كما في المغرب وفي المحيط لا يجوز خارج الحرم اشراق الى ما عليه اكثر
والفقهاء من معنى المعشر على كذا في الزاوي يقول وما الايسر من موضع اكبر مساجده البنية مصلوة خمس اهلها اي
اهل ذلك الموضع مما يجب عليه لجمعة مصرقة وحرز به عن الصحاب الاغراض مثل النساء وكعب بن الاشرف قالوا ان هذا
الحمد غير صحيح عند المحققين والحمد ايج المعجل عليه انك مدنية تنفذ فيها الاحكام في نظام المذهب بانه فنية
جماعات الناس وجابع فاسواق ومختلف سلطان اوقاف بقرية الحمد ونفذ الاحكام بموجب منه في العزرات وفيه انه لا يصح
وقيل انه لا يجزئ فيه مرفق الدين والدنيا او عيش فيه كل صانع ثلثة لا تحول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة ايام او مائة
عند التعداد كجوار اولاد فيهم فتمعان بموت وزيادة بولادة او يكمنهم فمنا عدواً مستعانة او مبعرة الامام وان

حكم الخوف من سبع وغيره وكون في الجهاد أو الكثرة إذا كان من خارجين أو من وقت أو غير ذلك كما في الزاهدي والآن ان يقال لفرقة حاد
 لكل كما في الترتاشي حدث ذلك المرض قبل الصلوة أو فيها صلى قاعدا كما في حال التشنج كما مرفقه شهابا لا يسبح له الترتاشي
 كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يري في حاله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المريض انما يركع بالصلوة قائما لو خرتما اذا كان يرجو البر
 ركوع وسجد ان قدره وان قدره اى الركوع والسجود مع تقدير القيام مرض قبلها او بينها او محي برأسه اى يشير به الى الركوع
 والسجود وهو مذكور لا غير كما في الكرخاني وغيره لكن في الترتاشي قد يقول العباد اولى برأسه قاعدا بقوة نفسه او غير ما كما مر ان قدر
 على القعود وان قدره الا معه اى مع تقدير القيام لم يان محج عنهم مع القدرة على القيام فهو اى لا يارب بالراس اليها قاعدا
 احب منه قائما لانه اشبه بالسجود وذكر الترتاشي اوى قاعدا وفيه إشارة الى ان كليهما يقع في حال القعود وذكر البكراني يركع
 قائما والسجود قاعدا وان عكس طر عن علي الاصح كما في الزاهدي قال انه لو قدر على الركوع فقط لا يركع قاعدا وذكر الكرخاني ان ذكر الركوع انفا
 فان قدره السجود كان مستقرا والقيام كما ذكر البكراني واخرى في الحديث ان محج عن سجود لا يركع الركوع وحده لا يارب ان المولى حصل سجوده
 المخصوص بخاص من ركوعه وفيه لالة على ان لا يركع تقريبا لوجهه الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن قال صاحب المنة
 ان ذلك يركع ولا يرفع اليه شئ اى لا يدين في صاحب المرض من جهة حجر او عمود او غيرهما ليس على اى شخص رأسه ويضع جنبه على
 ذلك الشئ فانه مكره وفيه إشارة الى انه لو لم تخفف رأسه ولكن منع شئ على جنبه لا يجوز فانه اياها وقيل يجوز فانه سجود والاول اصح
 كما في المحيط والى انه لو سجد على شئ مرفوع موضع على الارض لم يركع ولو سجد على دكان دون صدره سجود صحيح لكن لو زاد يركع ولا يسجد
 عليه كما في الزاهدي ولا يقدر على الايام قاعدا المرض قبلها او بينها فعلى جنبه الايمن او الايسر فيمتدح متوجها الى القبلة واولاه
 نحو يسارها ويمينها او على ظهره يستلذ كذا متوجها ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد للتمكن من الايام وحمل
 رجليه الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي المستلذ ان يفسد بكنية ان قدر حتى لا يدر رجليه الى القبلة كما في الزاهدي وذا
 الاستلذ او الى اليمن الاضطجع كما هو المشهور عن مجابنا وفيه إشارة بان الاضطجع جائز في المنة الاظهر انه لا يجوز في الترتاشي
 لمعجز عن الاستلذ اضلى جنبه متوجها وعن محمد بن يحيى وجهه اليها ووجهه نحو يسارها او يمينها والا كما هو المعتبر من المريض فيكون
 بالراس ويجوز ان يكون يشير الى انه لا يجوز المريض عن ذلك حرك صحيح رأسه جائز على ما روى عنه كما في النهاية وان قدر
 ذلك اخرت الصلوة فسقطت الى القضا وان كان التندر اكثر من يوم وليدة وهو صحيح وقيل لا الى قضاء الحائض ان اكثر منها
 على قضاء وان قل وهو صحيح كما في المعمرات والكثرة بالساعات عند الشك من واما عند محمد فبداخل الوقت حتى لو عجز قبل
 الزوال الى ما بعد الزوال لم يقض خلافا له الا اذا امتد الى العصر كما في الترتاشي فان مات بلا قضاء فمضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الافتيا
 لا شئ عليه لو لم يقض اكثر من يوم وليدة وهو صحيح والكلام يشير الى انه لا يجوز من الايام بالأسلم معتبر بالعين عن ابى يوسف عن انه معتبر
 فيه محمد بن معتبر ومن كما اعتبر بالجنب القلب وخرج بالجنب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيره وهو بالراس صحيح
 اى قدر على الركوع والسجود قاعدا في الصلوة استأنفت الصلوة عند سقم وقاعد يركع ويسجد وصح اى قدر

او الاضائة للعبادة كبريت جازبا لافارقة فلم يعبه جانب خروان حاداه كما في المحيط وكذا الضائة العبد على ما تقرر لانه كشكل بطون الاقامة فاحصا
 اى مر بلا اداة معتبة في الشرع على سبيل الخرم مسافة ثلثه ايام واما الساعات فاعتدلت في الطول انقصت كما ان كونه في العمل او الغياب في
 شرح الطحاوى ان بعض مشايخنا قد روي باقتضائه ايام من السنة وتجاوزها في التمرات حتى لا في المحيط كما في هذا ظاهر الرواية وعندهم مسافة يومين اكثر من اثنتي عشرة
 اشارة الى انه لا يقتصر على النظر في اذلتها مسافة يومين مع قصد ثم صار كالحائض وقال لا اكثر من ان الغفرا في غير صحة الاعتقاد انه لا يصح قصد سبيل
 والتمسك والروضة والاجرة لتقليد العبد مع متبوعه ولو لم يعلم الطريق فقد كان مسافرا على الصالح كما في الجبلاني وغيره والى الله وسائر جميع العلماء
 بلا قصد لم يترخص كما لو كان مسطرا في الولاية او من صاحب دين عليه وبلا علم به ان ادراكه كونه في موضع والى الله لو كان له ليلة طرفة
 احدها مسافة يوم والاخر ثلثة ايام ترخص فيه في الاول كما في المحيط والمسافة السبعة كثر استقامتها في العبد وكلاهما صحيح منها من السوف باسحق
 الشتر فان الليل في الصلاة يشتمل على طريق الاول كما في القاموس والاولى ترك الليالي وان ذكرت في كثير من الهدى اولات فاشا
 للاستراحة ولذا الوسار اكد كل يوم منها الى لزوال فنيق لم يقصد قصر الاخر من اليوم على الصحيح اذا السير في بعض الهند كافت كما في المحيط
 وغيره وسير وسط دون السريع واطل الخ حزين عن العادة وهو في سهل ماسارا لابل اى سير البعير فامصدرية واللام
 يرداهم الجمع الى الحسن وحينئذ ياتي قوله والراجل اى المشى سير معتدلا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من معتدلا لركب
 فلو سافر في سهل ملك المسافة في يوم ترخص وبعضها من في ثلث لم ترخص كما في الجبلاني وغيره وانما ترخص سيرا بها المذكور لكون
 كناية عن الغير وهو مذکور في شرح الطحاوى وغيره الا انه ترك الغير فانه جازي الجاني الصغير وفي البهر ماسارا القفاك اذا
 اعتدلت لركب من السيرة والبطو فلو سار يوم ما ترخص وثلثا لم ترخص كما ذكرنا وفي الجبل مالم يلق من سيرها معتدلا
 بقدرية السابق بالجبل لا بأس فلن اخفا حكم سهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية وعنده مسافة ثلثة ايام كل موطنه سنة فرائض اوتست
 وثلث اوتست او سبعة على الخفاف وعنده ان المكنة ان يسير كل يوم فرائض او مرة فائدة ثلثة فرائض كما في التمرات شى وكلامه مشعر
 بان الاجرة بالفراخ وهو صحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الاكثر من باحدى وعشرين فرسخا كما نهم قد روي كل يوم بمحلة
 سبعة فرائض وقيل خمسة عشر لانه قد يحسنه ويقتي اكثر اربعة خوارزم قبل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل وهو ثمانية
 وقيل اثنا عشر فرسخا فيقصر المسافر من الرباعي المفروض على غير فان مملوثة في الاصل ركعتان روى عن ابن عمر ان صلوة المسافر
 ركعتان تمام غير قصر على مسان بكلمة عن ابن عباس انه قال لا تقبلوا اقل ركعتان الذي فرغنا في الحضر اربعاً فمنا في السفر ركعتين
 كما في شرح الطحاوى وعن ابن عمر صلوة المسافر ركعتان من خالفه لهنه كثر وعنه (من صلى في السفر اربعاً كان كمن صلى في الحضر ركعتين)
 وعن ابى هريرة (قال صلى الله عليه وسلم تتم الصلاة في السفر كما تقصر في الحضر) كما في الشرح وعنه صلى الله عليه وسلم (انما صدقة تصدق الله بها
 عليكم فاقبلوا صدقة) كما في الكوا في فالاتما لغيره ويساقي والكل ما مشير الى ان الاقصر في التلافي والثنائي وكذا في السنن لان الفضل
 حينما اضل تقربا وقيل الركرك ترضاء وقيل افضل نزول والركرك سيرة كما في المحيط والتمسك افضل من الركرك خوفا كما في الخزانة
 ويستثنى منه سنة الفجر عنه البعض وقيل سنة المغرب ايضا كما في الزاهدي الى ان يدخل ببلده الا صلى بيوته

البقرة السابعة يحتمل ان يتجوز ان تنهاه القصة الى الرضخ فاما القصة الى الرضخ فان لا تنسار كالاتبار في الخلاف المذكور كما في التمراشي وغيره
 الاطلاق على ان يكون الاقامة او القصد والحاجة وان يكون حقيقيا او حكما كما اذا بدله ان يعود الى طوبه بلا سبب المسافة فانه انتم
 بخلاف ماذا سار المسافة غير مباله للعود فانه تم تحم كافي الجلابي او تيموي اي بره على بل النجوم والوطن كما قيل كذا في الفوائد فانه غير المسافر المستقل الذي
 فلا يتبر الاية المتبع كما ذكرنا اقامة نصف شهر ونحوه عشر يوما اذا شئتوا بوجوبه عند العوب وبهم في المقاييس فلا شك بان أشهر يكون
 تسعة وعشرون بل شك في ان لم يمتد الاقامة او غرضه على ان يتغير في الليالي باحد الموضعين ويخرج في الليلة الى آخر منها لم يغير مقاما اذا دخل ولا الموضع
 الذي غرضه الاقامة فيه بالنظر لان موضع الاقامة ما يثبت فيه بل قد دخل منها فان مجرد المنية غير مؤثر بل ترك المسير فالاقامة كالسفر كما في الكرام
 وغيره وفي زيادة التاثير بان لو نوى الاقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنها لم يغير مقاما كما في الميطة او قرية اسم عمران كالميلد
 واحدة نصف لقرية والفاخرة ما حر في البلدة او يقصر الى ان ينوي بصحراء ودارنا وهو حجابي ابي داحل ان النادى نحن سكن
 في منازلنا كالاعراب لا تترك الاكرا والركمة والراحة المطلوبة على المراسي فانه لا يقصر وتيم كما قال بعض المتأخرين لا تثبت من سفر
 الى المراسي وقيل يقصر منها ايضا لانه ليس موضع الاقامة والاول اصح كما في الكراماني وعليه الفتوى كما في المنهات والخراجة وفيه اشعار
 بان يقصر النادى بصحراء غير النجاشي سواء كان من مخاخر النجاشي او لا كما اذا قصد عسكرا موقعا وضمتهم معهم وكذا النادى بصحراء
 والى الحرب كما في المحيط والاحسن ان يقال وصحراء وهو فضاء واسع لا يثبت فيه والى المنزل باعتبار دوران المحاط فتم سمي بالبلدة لا بالحقا
 بهما والنجاشي بالكرسوب الى النجاشي بالهجرة المنتقلة عن الياء من زبراد وصفوا لاشعر على عودين او ثلثة وما على اكثر منها فثبت كما ذكره
 المحرري والكلهم مشير الى ان نية الاقامة لم تصح الا في هذه المواضع الثلثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تحالفه وكذا
 في الحكماني لا تصح النية في العازة الا اذا صار اقل من ثلثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الاتمام يتوقف على ستة شروط المينة
 واستقلال الراي والمدة وترك المسير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي لا يقصر الرباعي الا ان يهتاجا بدار الحرب محاصرا
 اى ببلدة بل القتال كغارات والحال ان النادى من محاصر مسلمين فانه لا يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافا لابي يونس
 اذ غلبوا عليهم ونزلوا اساقبتهم وفيه اشعار بان اذ غلبوا بامان لم يقصر كما في المحيط او داربل السغي الذين يخرجون عن طاعة الامام
 الحق نبلن انهم على الحق لا يجوزون تبديل فاسد ولا حكمهم حكم المصوص محاصرا اى النادى من المسلمين الذين يجعلونهم في
 حصن فان دبرهم كالحرب فيقصر من حال اى يقصر من حال ملكته في موضع الاقامة بلانية لما وفيه اشعار بان لو لم يكن
 بالملك مقتدره الاقامة تقير ولم تقصر فيه خلاف كما رويوا نعم الرباعي بان ياتي جميع افعالها او تارة كالمراة كما هو الملباه وقعد
 القعدة الاولى المقدار المشهد ثم فرقة الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا انك في ما قيل ان عليه ان يقول لو اتهم وقرأني
 الاوليين فانه لو ترك القراءة فيما اوفى احد بينهما فسد صلوة الا اذا نوى الاقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة فلا يقيد بان فان خرج
 يصير رجا فيتم قال محمد منددت تطلقا لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر المازني لو نوى المسافر اربعاءا حتى اتمتتها مينة
 ركعتين كما في الجلابي والشرط مشربانه ليس سباه بل ساعد فصح قوله واسا اى اتهم واتج النار لانه غلط الفصل بالعرض

المطهرين وجعلوا وطناً لهم إلى القصر بينهما سيرة طيبة في نوى في القامة فتح قيل جيلته سجدوا فخرج منه إلى الكوفة بينهما سيرة طيبة أيضاً
بلا قامة ثم خرج منها إلى البصرة وأتم الصلوة في هذه المدة لأن القصر سار على قامة ولم يوجعها فبقيت من الوطن الأصلي ووطن الإقامة وانشأوا بسفر
كما في الحديث ومطلة السفر إلى البصرة ثلاثه أيام كما في الحديث وغيره وكذا يطالب الوطن الأصلي كما إذا تامل بينا المطهرين بحكة وطن قامة
وفي الألفاء إشارة إلى أن المطهرين سكنى وهو ما ينزى الإقامة أقل من نصف شهر واعتبر بعض المشايخ وقولاً أنه يتيقض بشكلاً بالذين
والسفر الأول يصح عند تعقيد من غير أن حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطناً فالترب عليه ثم الانتقال كما في الحديث وما ذكر في هذا المقام
من كلام هؤلاء الفقهاء والأكابر من أن منافع ما ينسب تحقيقاً للمقام وهو أن الفائدة الأولى ذكر الأوطان من الأقسام إذا الترب عليه حكم الحاكم
والسفر وحده أنه سفر وهو حسن لا يغير أن القامة هي السفر كتمان في المحضر والاربع في السفر فلا اعتبار بالوقت لغوت الألفاء
وسفر المعصية كما باقي البنية المخرج على الأما من حج المرأة من غير مجرم بغيره أي سفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الأوابين والحج في
الخص كاستكمال امت المسح وسقوط اليد للجمعة والخص بغير الراوي في الجموع فحصة في اللغة ليس في الشرعية ما ينبغي على أعداء العباد
وهو على فخرين فحصة فريضة أي تخفيف تيسير كالإفطار وخصه إلهاء إسقاط ما هو لغوية أصلاً كالقصر فحصة في الأصول *

فصل شرط الوجوب للجمعة أي لنفسه وجوب صلواتها في على خذت المضاف ليلكون الميم اسم من الاجتماع عند أهل
اللسان كما في الكفاي وقال القسري أنها بمعنى النحو أي الفجر المجمع وبفتحها بمعنى الفاعل أي الوقت المجمع وبعضها تقول
للسكون وقال ابن حجر أن الكسرة على الوجوب شعراً تستلزم السلام إذا شئ على الكاف والايان الإقامة أي قامة
نصف شهر أو أكثر بمصر في محله فلا يجب على المسافر وأن غرضه أن يكثر في يوم الجمعة بخلاف القروي العازم فيه فإنه
قابل للصوم فيه إشارة إلى أنها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا إذا فصلت بالريض على ظاهر الرواية وهو الأصح كما في الزايد
وغيره ولكن فيه روايات وأختار أنها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدوق الشبيه بأنها على من سمع داء المنار بأعلى صوت
على الأصح وقال بعض المشايخ أنها فريضة على أهل مصر واجبة على أهل أطرافه سنة على أهل القرى الكبيرة المستعمرة ومشرطاً
كما في المضمرات والصحة فلا على المريض ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي والمبتلى بالحمى والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه إشارة
إلى أن لا يجب على الأصح على متعود المريض إذا ضاع بجزوه وإلى أن لا يجب على الأصح على من وجد مكبلاً لأنه كالماشي كما في المنتبه
وإلى أن لا يجب على المبتون فإن لم يقل شرط داخل في الصحة فخرج المبتون وأصعب امرأ من النفوس جنونها كما في الكرامنة
والحرية فلا على المتن والمأذون والمكاتب وممن لم يعمم الذي مع مولاه باب المبيح لمخافة ابته وفيه شارباً بأنها على المستاجر كالمحور
ولاية المنع عنها كما في خزائن المنتهين والذكورة فلا على المرأة التي عن الخرج سيما إلى مجمع الرجال كما في الكفاي والتقليد بأنها مشغولة
بخدمته الزوج مثل فإنه مؤذن بأن عليها شهراً للجمعة إذا لم يكن لها زوج والبلوغ فلا على العصبى فهو كالنفس والاسلام
شرط الوجوب بخلافه كما في المحيط والتمتعة وغيرهما ولا يتجلى أن الوجوب في الصدق عنه كما أغنى ذكر الاسلام وسلام
العين فلا على الأعلى وإن وجد الف فائد وعشرة آلاف درهم كما في النظم وقالوا أنها واجبة عليه إذا وجد قاعداً

وفيه جاهد بن الامام بنس في واجبة على من سلم احسينه وسلامته الرجل اى كل رجل فلا يجب على المقعد جاعلا لانه لا يقدر عليه صلاحا
 الاعلى فانه قد وعليه لكن لا يستحب له كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الاعلى كما نطق بما صح بسلامته العين وقد اشار الى
 اشتراطها باشتراط صحة المذهب الصاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط المكان المشي من غير شقة كما في الجمالي في الشرط
 الخاصة الرتبة مصرفة والعامه ثلثة واحدها مصرفة اشارة الى اعتبارها بالبايعين ايضا ونفع الجمعية فرضا للموت ان حصلها
 فاقى بها اى عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها الاضافة للعمدية فيدخل القروى المساوق والملوك والمريض دون الكافر والمجنون
 والمصبي والكلما مشي الى ان فرض الوقت في المظفر حتى لمعذور وغيره لكنه ما موبى بسقاط اداؤه الجمعية تماما واخذور خصة والفرق ان الاول
 يا شمر ترك الجمعية لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها خصة في حقه كما في التفتة وغيره فليس بشي فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال للفتين
 ان شرط وجودها ما ذكره اخصوا الجمعية فانه اذا خسر العذر وجب عليه الى انما تقع فرضا في الغصبات والقرى الكبيرة التي فيها اسواق قال
 ابو القاسم بن ابي خلاص اذا اذن لوالى والقاضي من اهل المسجد لم يجمع واداء الجمعية لان هذه الجمعية فيه فاذا فصل الحكم صاحبها عليه اداؤه ما ذكره
 فخص به خلاف قيل يصلى للجمعية بلا شك وقيل يصلى الغرض ثم للجمعية احتياطا قيل يصلى للجمعية او لا ثم السنة اربعاء وكعتين ثم المظفر قيل يصلى
 الغرض من في ميتة وفى المسجد ثم للجمعية فلا يجزى للجمعية ما الغرض فلا يؤتى ان يقرأ الفاتحة واسورة في ركعات المظفر احتياطا او لا يصح المظفر عند الجمعية
 ان يصلى بعد الجمعية السنة اربعاء ثم كعتين سنة الوقت اكل في الغفرات والمظفر عند الامام محمد بن الحسن ان يصلى المظفر قبل الجمعية وهو احتياطا
 اخفى والفتة فيه انه ان قعت الجمعية جائزة يرفع الغفوان لم تقع الغرض بل المظفر فلا يؤدى الى التكرار الغرض على التقديرين وهو مبنى على الحديث
 كما في الجواهر وعلل الامام الفضل بانه لو صلى بعدها لاسا لظن المسلمين بان ما صلوا من الجمعية فهو فاسد وفي الحقيقة بما قدم جاز في الرتبة
 الذي لا يجب للجمعية فيه بالاتفاق وما ذكرنا اشارة الى ان لا يكون في الجمعية التي ليس فيها قاض ومنه فخطيب كما في الغفرات
 والمظفر انه اراد به الكراهية لنقل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى او معتمدا المظفر وهذا اذا لم يتصل به حكم فانه في الديار
 او اجزى مسجد في الرستاق باهر الامام فهو امر بالجمعية اتفاقا على ما قاله السرخسى وشرط اداؤها اى لوجوب اداؤها للجمعية في
 موضع واحد او اكثر على الخلاف وفي القرى تاشي لا يستحب في الموضعين المصطفى اى ببلد الحمد وراى الحمد ودخان المصطفى كما في الغفرات
 او قنطرة بالسرعة امام البيت وقيل ما امتد من جوانبه كما في الغرض وفي المحيط قيل لا يجوز خارج المصطفى اشارة الى ما عليه اكثر
 الفقهاء من معنى المصطفى اى كفى الزاوية قال وما لا يسع من موضع الكبر مساجده البنية معلومة بنس اهله اى
 اهل ذلك الموضع مما يجب عليه للجمعية مصصر واخر بن عن اصحاب الاعذار مثل النساء وكعب بن السوادين الا انهم قالوا ان هذا
 الحد غير صحيح عند المقتنين والحمد للجمع المعمول عليه انه كل مونة تنفذ فيها الاحكام ويقام الحد وكفى في الجواهر فظاهر المذهب انه فنية
 جماعات الناس وجامع فاسواق ومغنت وسلطان او قاض لقيم الحد ووفيق الاحكام وجوب منه ما في الغفرات وفيه انه الاصح
 وقيل انه لا يجمع فيه مائة الدين والدنيا او عيش فيه كل صانع شدة لا تحول الى اخرى او يكون سكانه عشرة او اقل او مائة
 عند التقاد كجوار اولاديه فنية نقصان بموت وزيادة بولادة او كمنهم من دفع عدوا لا استعانة او مبعرة الامام وان

وقيل إنه لما في الترتاشي أو يوم ولد الإنسان ميت كل يوم ولا يعد له إلا الشبهة أو يكون فيلعل رجل وعشرة آلاف مقاتل على الخيلان كما في الهندات ثم أشار
إلى ما بهو الخيلان بعد المحيط والحدامة وغيرهما من تعريف النساء شرعا فقال وما الفضل من الموضع به أي الموضع ميامير لمصالح جميع صلوة
بفتح الميم فيها أي بما يحتاج إليه المصرون كمن الجليل وجميع العساكر والخروج للرحى وصلوة الجبارة فتناؤه غلوة (يكف تير تباب) أو ميل أو
ميلان أو فزح أو فزخان أو فزخي أحد الصوت في الموضع الاصم الاول وسيلطان أي الخليفة أي الولي الذي ليس فوقه دال عا دال كان
أو جاز أو قيل شير ط العدة كما في قاضيه خان والاطلاق شعوبان السلام ليس بشرط وهذا إذا لم يستهذنه والافا لسلطان ليس بشرط فلو
اجتمعوا على رجل وصلوا جاز كما في الجلابي وغيره وسيلطان فلان ذكر يؤت في الأصل الولي شقيق من سلطنة أي الحاكم من القهر قيل من سبط
أي لمن الذي يستيفه به قيل هو كقصران فغير جرج سبط أي فصيح اللسان قيل هو الحجة ثم سمي ببلانة تجر من حج الصدق في وفونه زائدة
على كل حال كما في الأذاهير ورواؤه الحسن (ثم نابيه) لأن قامة أجمعة تحق الخليفة لا انتم ليعقد على ذلك كل الأوصاف في غير رواية
ولما سبق في هذه النيابة في كل بلدة الأمير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي أي الذي يسمى بالفارسي (بدار وند) ثم قاضى القضاة ثم
الذي ولاه ذلك القاضي وقال العلواني هذا في عرفهم ومانعي عرفنا القاضي لا يؤلي في كل محيط والأضافة تشير إلى أن كل مصرفه دال
من جهة كما في جازية أقامته الجمعية ولهم يد في الخزانة ووقت الظاهر فلو خرج في خلال الصلوة نفسه فمنها عند الشيخين وأصلها عند
محمد فلو خرج بعد القعدة نفسه عند أبي صنفتر خلافا لما وفيه إشارة إلى أن الواجب هو الظاهر إلا أنه ما مورى باسقاطه عن ذمة الجماعة وفيه
رواية للجمعة إلا أن له قاطبا بالظرف وفي رواية أخرى أنها والجمعة أكد وفي رواية ما تقرر عليه فعله كما في كصغر طي ومن هاجبنا أن الواجب كلاهما
كما في التفسيرية والمحطبة فغلة يعني المفعول من الخطب باج وهو في الأصل كلام من الاثنين كما في الأذاهير والاطلاق دال على أنه لو
وصد جاز كما روى عنه علي بن السباع غير مشهور وطكا روى عن أبي يوسف عن محمد بن جعفر بن جازال كما في الخزانة لكن في
الترتاشي أن شهود الغير أو سماع شرط عندهما نحو سبيحة التحمية وتمليدة بكمية وغيرهما من الأذكار إلا أن المكتفي به بلا عذر سبيحة تحطى السنة
كما في الاختيار فالاستحباب قال لا أنه سبي بالخطبة عادة من التحية والصلوة والدعاء والكتبات القصد حتى لو حمد عا طسا لم يحسن
وعند ابن جبر كما في الترتاشي في الوقت أي وقت الظاهر فلو خطب قبل الزوال وعلى بعده لم يحضره واستدل البعض مشائخنا أن الخطبة
ليقوم مقام الركعتين إلا أن الصحيح خلافه لأنه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوها والجماعة في ركعة تامة عنده وقت
الشرع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفر كما في المحيط أي ثلثة رجال ولو معذرين كالعبدة وفيه إشعار بان نصاب الجماعة
لا يتبع النساء والوصبيان ولا ينقد بمجموع الجليلين ومن أبي يوسف أن ثلثهم باثنين كما في المحيط لكن في الخطبة ثلثة عنده أشان
عند جاسوسي الأمام وفيه إشعار بان الأمام شرط من شروط الأداء كالجماعة كما صرح به في الكافي فإن شرع القوم ثم قفروا
أي خرجوا من المسجد من التغير وهو الخروج لمجرد سجود ولو لا ذلك لكانت أي الجماعة إذا ركعة في حكم الصلوة
فصح التفرج على الجماعة وإن نفرًا قبله أي بسجود بدوهم ولو بعد الشرع لأن ما دون الركعة
غير معتبر وهذا عنده وعند زفر واما عندهما فماتهما لكن في الترتاشي لو فترج بهم حضور فكل قبل قراءة آية عنده

وقرأه ثلث عند أبي يوسف من تمام الركعة من غير سجدة ولو كعبه لم يصح والا الاول لعاصم بالصلوة بان يفتح باليمين لودار السلطان
 بلا يمين لاحد من الرجل فينتهي لوجع جماعة في الجنب او سلطان وشدة في داره وغلقة الباب لا يجوز الصلوة لان تحت صلوة سلطان غير
 مشروطة بالاذن لعاصم كما في المحيط وكره يوم الجمعة كراهية تحريم في العصر في القرى اذ به لا يلزم في حقهم كسائر الايام كما في المحيط ظهر المعذور
 الذي لا يجب عليه السجدة كاليمين المسافر والعبد غيره الذي عليه السجدة وجب محجور انما حسنة من اليمين كما في النكاح والاطلاق
 مشيرة الى ان المعذور على الظاهر غير ابدان واقامة لكن في القدوري انه يصلي بغير جاك في المحيط والى انه يكره الجماعة اذ ترك الجمعة لان من
 في المنع من انهم يصلون وحدها استجابا وكره وجار عند اثنين ولم يخرج عنه محجور على خلاف الاصلين ظهر غير المعذور قبل اداها الجمعة
 فلا يكره ظهر المعذور قبلها الا انه يجب له التخلي الى ان يخرج الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل تعجيل التخلي
 سواء والاول شبه كما في الترتاشي وسعيه اى سعى من صلى الظهر من بيته الى الصلوة والا امام فيها اى الجمعة سيطله اى سيطر
 وصفت فرعية الظهر لا الصلوة في الكلام اشارة الى انه لا يطل الزمان بلا سرعة والظاهر انه يطل واليه يشير في شرح التاويلات
 والى انه لو صلى الظهر في المسجد وقت الخطبة ولم يتابع الامام في الجمعة لا يطل ظهره وعن الامام المحمدي الى انه لا يطل اذا كان بيته واسعا حاطم
 الطعنة كما في النهاية وقيل ما لم يحذف خطوتين وقيل انه يطل اذ شئى كما في الترتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يطل بالاجماع
 كما لو فرغ الامام من خرج من بيته كما في المحيط لكن في الترتاشي لو سأل في داره فرغ الامام قبل خروجه منها لم يطل بالانصاف
 وان لم يدركها بان فرغ الامام قبل وصول الساجي اليه وبعده بلا احرام حتى سلم الامام وقال لا سعيه في الصورتين لا يطله
 كما في المحيط وعنه انه غير مطلق بدون اتماها وعن اسد وان اتماها ومدر كما اى مدرك الجمعة في القسمة الاول
 او سجودا وهو جميعا اى الجمعة وهذا عند شيخين لما عن محمد بن عليهما الا اذا ادر كركعة كاملة كما في المحيط او اكثر الركعة الثانية بان اهر ك
 في الركوع فان اهر ك انما بان اهر ك بعد رفع رأسه الركوع يصليها الربا وفيه اشارة بان جماعة من وجه وطرف من وجه كما في النهاية
 لكن في الميسوط انه الجمعة ولذا الزمة القراءة وعليه القعدة الاولى كما على الامام على ماروى الطحاوى بخلاف ماروى المعلى لكن قال
 ابو حفص قلت لمحمد ايتاوى الظهر تحريم الجمعة قال ما تصنع وقد جاءت به الاثار وقوله في سجودا وهو جميعا الى ان الجمعة كسائر
 الصلوات في وجوب اداها وقدم خلاف المشايخ والى انه لو ادر كما بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل
 السلام تحريم الجمعة عندها خلافا لمحمد كما في عييد المحيط والظهيرية وميناهان لما حكم ارسلى في المنتقى وقال اذا ادر ك لها فرامام الجمعة في
 التشهد على اربعين التكبير الذي دخل منه واذا اذن الاول اى اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنار او عند الخطبة وقال الحسن
 والمعتبر على المنار وفي التنازل عند الخطبة واجمع الاول كما ذكر المحمدي والسرخسي كما في المحيط وذكر ابو اليسر صحيح ان كلا الاذان
 معتبر كما في الترتاشي وفيه شعار تجوز تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام
 واطهار كراهية الاحكام كما في المنعرات تركوا كراهية البيع جالسين او قائمين واقفين وكذا اكل ما يشغله عن حضور الصلوة
 من اعمال الدنيا الى الفراغ وما يخص البيع لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه شعار بان ما لم يجب عليه الجمعة

من نحو الناس استثنائه من حكم وسعوا اى مشوا شيئا سرعوا دون العود وفيه اشارة الى وجوب التخليل بوجع الاسراع على ما قال بعضهم كما
 اشارة الى كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات ان هذا محل الاطلاق لفهمنا ارجعوا على انه ميثاق الى الجمعية على السكنية والى انه لا يركب في ذلك
 فان ائتمنى تحجب نهلت في الرجوع كما في المنية واذا خرج الامام من مكانه لمصلحة حرم المصلاة اى اشرع في التخليل بقبرته الاولى
 فلو اشرع فيه قبل المصلحة اتم وفيه اشارة الى ان المصلحة بوجع قيل يصلي ان كان بعيدا والا ينظر الى الفراغ من العمل
 كما في المنعرات لكن في الخلاصة ويكره المصلحة في هذا الوقت بالاجماع وانما اثر الامام على الخطيب اشارة الى انه لا ينبغي ان يكون
 الامام غير الخطيب لان المصلحة والخطبة كشي واحد معنى كما في الكافي والكلالة اى كلام الدين مباحا والاخرة كالقولان وارجح المصلحة
 على النبي عليه المصلحة والمسلم اذا سمع الخطبة والافقية فخلد في السكوت ففضل ان في المنعرات و غايه مشعر بان مجرد الخروج
 من خطبة وجوب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما يمكن في المنعرات يريد به اذا صعد المنبر وهذا عند
 واما عند جماهير فلا بأس بالكلام قبل الخطبة واطلاقه يشير الى انه لا يجب تسليمه والعاظم وعين ابي بصير في اية حجب الى انه لا يدرس لفهم
 وقبله لا بأس به اذا بعد قول من لازم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام من الاكل و
 المشرب والعبث والاتفات والتخطي وغيرهما ما يمنع في المصلحة كما في الجوابي وانما فصل الكلام لانه اكثر ابتلاء والكلام ليس مستدرك بغير
 من الكرامة والاتفات لانه منسلك كما ينبغي حتى يتم الخطبة وفيه اشارة الى انها يخرج مان عند الخطبة بخفيته وقدر الخلاف لا يخرج مان
 بعد الخطبة وبذلك عند جماهير واما عند غيرهم ان في المنعرات لكن في الخلاصة يكره المصلحة في هذا الوقت اجماعا وكانه اختار قوله قبل الخطبة
 وقوله بعد الخطبة لما ذكره الصدوق في رسوله وتحقيقه المذكور في الرواى والدعاء له بالنسبة اليه واذا جلس الامام على المنبر كبر المزمع باربع مقامات
 على الدرجات من المنبر الرفع يؤمن ان نفع ليسا القبلة اذن اذنا ثانيا الا ان اصحابنا لم يقولوا الا بهذ الاذان فان في
 زمانه صلى الله عليه وسلم زمان الشقين معنى الصدوق في اعني الاخر تيكرون للجمعة وزياد الاول في زمن عثمان رضي الله عنه قال في عنه لكثرة التا
 كما في الجوابي واما اليوم فقالوا بالاول للاعلام وما قبل السنة والخطبة لاجراء الاحكام كما في المنعرات وقيل ما السنة احدثه المحاج كما في
 الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الامام وقبله محدث وفي وحدة الفعل اشارة الى ان المؤذن النحان اكثر من واحد
 اذ لو واحد بعد واحد ولا يجزى كما في الجوابي والتم تاشي واليه اشارة في الهداية وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه
 ليس يدريه اى يمين المبتدئين المستامين للدين المنبر او الامام ويساره قريبا منه وسطحها بالسكون التفتيل ما اذا اذن في زاوية قاعة
 او حارة او مغرة حادثة من خطين خارجين من يمين المبتدئين ولا بأس بشبهه بحسب المفهوم ما اذا كان ظهر المؤذن الى الوجة ما يوافق اليه
 الميدين فان قرينة الاذان يدل ان وجهه يكون اليه لكن في الجواب اذا كان ظهره الى ظهر المصنفات اليه الا اذ قيل باخراجه بعبارة قوله
 واستقبلوه منه عند الخطبة بوجههم سواء كانوا في امامه او عيونه او يساره على ما قال الجوابي لكن في الجواب انهم يقبلون
 القبلة لا يؤمنون بتركه لما يقتضيه المخرج بوجهه المصنفات عند الخطبة على ما قال الضمى هذا من الاول كما في المحيط واطلاقه يشير الى ان يؤذن بحسب مقتضاها او
 مترعا وغيره مما ليس له في الحقيقة كما في المنعرات فيجوز ان يقع في المصنفات يشار كما في الرواى بجميعه اذا استعمل فرض كما

في الحديث اوجب كما في الصلوة لمسعودية او نسيته وفيه شربان النسيء عند الخطبة كرهه الا اذا غلب عليه كما في الزاهدى وحديث شعبة بن
 في كل طهر فخرج غموة كنية وغيره فله في غيره كالمدينة كما في المنبر خ طبعين خ فطعتين بقدر سورة من طهر الفصل زيادة التطويل وكروية قبل
 تقوم منها اوجبه وكبر الخطبة الثانية كالاولى فيعيد بالعود سر ثم حمد الله ثم ياتي بالشهادتين ثم يصلي على علي عليه السلام ثم يعطي الناس ثم
 يقرأ فركب ثلاث آيات (سورة العصر) او (لا يستوي) محب الدنيا او (وداد اياها) مالك فان طهر انسيء كما في الجلابي لم ينهها جلسته
 خفيفة مقدار ما يس موعط جلوسه المنبر عند الطلوع والى وقدر قراءة ثلاث آيات في الخطبة في الخزانة وتارة كما في على الاصح كما في لمينته لانها
 سنة ثم شيرع في الخطبة الثانية فياتي بالحمد ثم الشهادتين ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلابي لانها
 صارت ولفظة كالتقراءة فالغرض من ما مر من قوله الحمد كما في السهو ثم ينسب الثناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدى ثم على سائر ائمة
 اجمعين ثم يركب سلطان الزمان بالعدل الاحسان محبته في مدح عمقا لانه كره حذر ان كما في الترخيب وغيره وقاما غير متكى على عصا
 او قوس فانه كماله كما في الحديث وغيره لكن في عيده ان اخذ اعصا سنة كالقيام كما في الجلابي طاهر من الحديث والا فيكره لانه سنة او
 طهر غير على ما قال ابو يوسف من كما في الجلابي واذا تمت الخطبة اقميت اى وقعت الاقامة بحيث تقبل اول الاقامة بانها خطبة
 وتنفى الاقامة لقيام الخطيب بمقام الصلوة وصلى الامام ما بعد العدة المعروف تكميل المهرل تنبأ اتحاد الخطبة لالامام رعتين يقرأ
 فيها بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون لوقر اخر بها لم يكره كما في شرح الطحاوى وذكر الزاهدى انه يقرأ فيها سورة الاعلى والفاشية
 وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم لا تغتسل بل يوم الجمعة ولا تطهر ما شاع من طهر ويد من من يهتبه وليس من طيب بية ثم يخرج
 فلا يفرق بين شين ثم يصلى ما كتب له ثم نصبت اذا تكلم الامام الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ❖

فصل نذير عند بعضهم الا انه عدني السابق لغير من السنة فمن التقلب فالباقي مستحب على ما قال بعضهم
 والا ان يصح ان اكل شتمك اذكره الزاهدى قيل انه نية على هذا حديث قدمه لفظا لودى السنة على الذنب والاطلاق دال على
 اشتراك المرأة مع الرجل في الاكل الا ان الزاهدى وغيره خفتوا به يوم القسط اى بعد صبح هذا اليوم واللفظ بالكسر اهم من الظاهر
 ترك الصوم ويوم القسط كعيد الفطر اهم الاول من شوال كما لا يخفى على المتبحر وليس من فخذ العيد في شىء كما لمن دونه اشارة
 الى ان التذكير اى سرعة الانتباه تحب كما في المدينة ان ياكل شيئا كما في المشاهير لكن في الزاهدى ياكل كلوا وفي حديث
 انس رضى الله عنه (ياكل ثمرات) فلا ياكل قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم يعاتب ويستتاب
 لانه مندوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار وسئل للصلوة على مقتضى كلامه سيما في الخلاف وتطبيب
 اى ليس طيبا وليبس احسن ثيابه الجديدة او الغيلية او الحالات كما في المسعودية ويؤدى فطرته التي وجبت
 عليه ولم يذكره ما نذير من نحو صلوة العدة في مسجد حية لاشتماره واما التخم فانه مخصوص بندي سلطان كما سيما
 ثم ان يخرج من مكانه الى المصلى محوفا في الفناء ومنه اليه من طريق آخر على الوقار فغفر الله له ما مضى وفيه اشارة الى انه يند
 المشى وهذا التلباش واما المشايخ فالركوب والى ان الخروج الى نذير وان كان المجمع ليعمم فالخروج ليس بواجب ولا

فيه كما نحن فان في كل مرة ثم الله على ان هذا الامر مندوب قبل الصلوة وكن ادبها الامن ادب اليوم كما في الجلابي لكن في الخفة ان في غسله اعتد الجلابي
والاكتفاء شعره بان تمنية لمجد (قبل من منكم) الامس له هي مكرمة من فضل الاعاجم كما روى عنه علي بن ابي حمزة عن الحسن الاوزاعي عن ابي امامة
بالعبادة بعبدة بخلاف السلام في المردية بعبدة لمجد كما في الزاهدي ولا ينقل اي كية لتفصل عن العامة قبل الصلوة اى صلوة يوم فطر
في الصلوة وغيره وهو المتعارف قال ابن مقاتل هذا لا يكره في ميتة او ناحية المسجد كما في المنبرات ولا يكره طلقا عند بعضهم والباس للمرأة ان تطلق
انهم قبل صلوة عند ابن مقاتل تعلى بعد ما عند العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه ينقل بعد ما الا ان شائخنا قالوا يجب تعلى على رجليه في ميتة
كميد لا ينقل فان لم ينقل في المنبرات واكثر ان صلوة اعميد قائمة مقام اى فاذا قامت بعد تعريب ان تعلى ركعتين او اربعاً وهو افضل واكثر
فيها سورة الاحقار والشمس الليل ونهى كما في المحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلث مرات اعطى له ثواب بعد ذلك ما ثبت في هذه المسئلة كما في
السعودية وشرط لها اى الصلوة شرط الجمعة وجوباً واداء تيميز الجمعة اى شرط وجوب الجمعة وجوباً وانها من نحو الاقامة والمهر
فلا يصح اهل القرى والمجواي كما في الجلابي وقال شرف الائمة والقاضي ابن ابي اسحق كرهته كراهة تحريم واليهما كلام شيخ الاسلام
عين الائمة انها تجزى كما في الزاهدي وفلان شعره بان هذه بشرط شرط وجوب صلوة وعليه عامة المشايخ كما في المحيط وهو الصواب كما في
النيضة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها من كفاية كما في الجلابي وقيل ان تكون شرطاً سينتدوا في الزاهدي انها سنة مؤكدة
على الصحيح وهو الظاهر كما في المبسوط الا ان الخطبة فانها غير شرطية فيه وان كان التارك نسياناً لان تعليم الفطر والاضحية واجب
على الامام كما في الجلابي والاطلاق دال على جواز تقديم الخطبة على الصلوة الا انه مكره فان التاخير سنة كما في الخزانة وعلى ان الكلام
لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في الهنئة ووقتها اى وقت صلوة من ارتفاع الشمس قدر رجب اربعين كما في الخلاصة او
من وقت يحل الصلوة فيه كما في المنبرات بل فيه شعار ارباب من الاختلاف في اول الكتاب الى زوالها اى الى ما قبل زوال
الشمس في غير ذلك في المنيا بقرنية ما مر ان الصلوة الواجبة لم تجز عنه قيامها واذا تشكلت فضاها على ما ياتي لانه كالتور ورفيقه
وفيه شعار رباه لوصلي في اليوم الثاني كان قضاء ويكبر في صلوة ثلثاً من تكبيرات الزوائد اربعاً وخمسة والاول المختار الا
ان القوم تابعوه لانه روى عن الصحابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال ان ليس بين التكبيرات ذكر سنون ولا تعب لكن تعجب لمكث
بين كل تكبيرتين مقدار ثلث تسبيحات وقيل باختلاف المكث بكثر الزحام وقتها كما في الزاهدي ورجح الائمة ان التسبيح منها او
كما في الهنئة رافعا يديه كل مرة ولا يرفع عن يمينه يويسر و قد مر الخلاف في الوضوء والارسل وهو مختار شيخ الاسلام كما في النظرية
بعد الشك انظر كيف روى ابن منيقة وزفرهما المتقبل الثاني وعند ابن منيقة قبل التوضوء كما في المحيط ويكره لتشار انفا يديه في
الركعة الثانية بعد القراءة اى الفاتحة وسورة الاحقار والشمس الليل ونهى كما في الجلابي ولا يكره ما في الجلابي
والله يراه وغيره لا يكره في التيمم وتلك على اختلاف الروايات ويكره ما في ركعة الاخرى من الصلوة يوم واحد في الاصول وروين في غير ذلك
وذكر الزاهدي في تفسيره عند ابن منيقة روى عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
زوالها بعد ردها في الوقت كما اذا علم السلال وشهد وادب روية بعد الزوال وفيه إشارة الى انها لو تركت في الاول

بغيره سقطت كما في التواتر والى انهما لمرت من الغفلة متصل بعده كما في الحديث واذا صلى الامام صلوة مع بعض القوم انصرفت من قضا
 تلك الصلوة عند لاني اليوم الاول لاس العذافا فأت عن الامام ايضا بعد التقضي عند كما في الكراهي وقد تروا الاصحح لمبنى النصيحة على ما في
 اليه في اول نصيحة له في يوم ايام يوم النحر والظفر او معنى شاة الضمعي فيه ويسمى يوم النحر كما في الصحيح وغيره فخذت اليوم لاس لباس
 والمعنى صلوة يوم النحر كما في لفظ ابي بصير يوم العظري في الادب المشروط المذكورة فلا شك بصدقه العظري ولا بما في الزاهد في ان
 ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قد رجع حتى لا يحتاج الى انقطاع القوم ولا بما في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلوة في صلوة
 والظفر وتاخير الاصحح وفي النصيحة يجب تعجيل صلوة العيدين لكن نذب وتدل من مطلقا وتدل من الضمعي دون غيره فيه الامساك
 عما في في الصوم من صحبه الى ان تصلح فانه قد تواتر الاجاز عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع الصبيان عن الاكل والاطفال
 عن الرضعا عذاة الاصحح كما في الزاهد وفيه رمز الى ان ترك الامساك لم يكره وهو مختار كما في المعمرات والى ان هذا الامساك
 ليس بصوم ولذا لم يشترط النية والى انه مندوب في حق المعمرين خاصة كما في نقيض المأمورين بكشف ويكره سنة فيه جبراني
 والظفر في ابي طرب السبل باحلاف وفيه إشارة الى انه يقطعه اذا انتهى اليه وفي رواية يكبر الى ان يستريح الامام صلوة والى انه
 لا يكبر في لفظ جبراني الطريق وفي رواية عنه انه يكبر وهو قولهما كما في الحديث وقال الطحاوي ان الجبراني الطريق سنة عند اصحابنا جميعا
 وهو صحيح على ما قال الرازي كما في الجلابي وعنه انه يكبر خفية كما في الزاهد ولما روي عن الكثر المشايخ ان يكبر منها خفية وبناخذ كما في المعمرات
 ستخرج من بدنه الجهر بالذكر ودار الامام ان الفعل متى احاطت به السنة والبدن معا كان تركه ولو لم يكن ايتانه كما في الكراهي واعلم انه ذكر ابو بكر
 الرازي قال مشايخنا ان التكبير جبراني غير ملام لا يسن الا باذنا والعدو والعصص تسيبها المحققين وكذا في الترتيب والحاو كلفها
 وكذا كمل المتقي جمعا وعلا شرفا ووسطا واما كما في الزاهد فيصلي اى يؤدي صلوة كما في الخفة لكن في الفصل الثالث من نصيحة ابي
 انهما في اليوم الاول داو وفي الباقي قضاء وعل فيه اختلاف الرواية ولذا اطلق ثلثة ايام لا غير بعدد وغيره الا انه اساء في
 التامير عن اليوم الاول بغيره كما في شرح الطحاوي وعنه انه يصلي في اليوم الثاني والثالث كما في لفظ وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي
 ويعلم في خطبة اى الانحيا تكلم العشر شوق اى تكبير ايام التشريق واذا انقضى اليلان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عند
 وكلها قريبة منها عنده ويعلم الاصحح في غير التمرة وكسر ما لا ينبغي به ويعلم علم اى في خطبة العظرفا نة بلالها ولبليعه احكام لفظ
 حتى يصلي به من لم يصلي به الجهر وفيه شعار وجوب السكوت والاستماع بخطبة العيدين كما في الغصاب فيكره فيها الكلام لكن في
 المعمرات اذ كبر الامام في خطبة يكبر واما في العتية لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة في خطبتها ما في خطبة الجمعة
 من الاضلال والا فقول المسنونة الا انه يكبر فيها ايضا لكنه في الامحلى اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر من خطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية
 كما في قاضي خان وفيه شعار رواية السنادر ويشبهه ما في الزاهد انه يجب وقيل لسن افتتاح الخطبة الاولى وتسعة تكبيرات تترس
 والثانية بسبع وفي لنتف يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشرة مرات ولا اجتماع اى لا يعتبر شرعا ان يحجج الناس بب
 الزوال في مساجدهم ذكرين يوم عرفه اى تاسع ذى الحجة شبيهها بالواقيين بعرفات لانهم لم يروا عنه

كما في الجلباني واختير في بلادنا الاستسقاء على قضاءه لانه ليس خروج الروح الا ان الاول هو السنة ويطيق اي نعم الشهادة
 فيجب على اخوانه واصدقائه ان يقولوا عنه كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كليلاني اعنه كما في شرح الطحاوي والكماني فلو قال تكلم
 اكلمته منها من كان آخر كلامه الا الله الا بعد من الغيبة فاذا قاتلها مرة كفاه ولا يكسر عليها لم يحكم لبعده اذا غرض من التلقين ان يكون آخر كلامه
 تكلم بكلمة كما في الزاهد والشافعي في الكافي والمطهرات الى ان المراد من الشهادة (اشهد ان لا اله الا الله وانا محمد عبده ورسوله) و
 في التلقين انه لا يقرأ عنه (ليس) او يحضر من يطيب يخرج من عنده الحائض والنفساء والحائض انما تخلص التلقين بالمحضر لان التلقين لم يست
 لم يخرج عند الائمة الثالثة وخبرهم عن الجواهر المعنى المدعى على انهم وعليه فتوى المصنف بل هو كما في الجواهر لكن قال الامام الصغرى في الخمين
 انه مشروط لانه يعاد روحه وعقله فيموت بآلته وقال صاحب الغنيات في سمعت تتنازى قاضيهما على حكمي عن الامام عليه السلام ان بعض
 الائمة واوصا في تلقينه فلحقته فخرجوني في الجواهر لما لم يلقه في محله كما في عنه قال ما راها مسلون حسنا فهو عند الله حسن وروى
 في ذلك حديثين وصفتهم على ما في المتعلق ان يقول (يا فلان بن فلان اذكرنيك اي كنت عليه فضيت بالعبادة وبالاسلام
 ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا) فاذا مات المنقرض في الدنيا بالشيخ متنية لمحي اي عظم عليه الاسنان ويحيى عيناها من
 التتميم اي يطبق اجفانها ثم يحيا اعضاؤه ويوضع سيف على الطينة فلا تنفتح ويقرأ عنه القرآن الى ان يبرخ الى القبر كما في التلقين
 ويعلم بجميرانه واقرباءه فيسرع في جهازه كما في شرح الطحاوي ويحرم من الاجار والتميز وهو اكثر اي لطيف بحكمة اي الذي ينسب عليه بان
 يدار حوله الجهر وهو ما يوقد فيه العود ويحرقه قبل ان يدرج فيه كما في البداية وقرأ اي تجبر التفت والكفر فلا تأسا
 او سبعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوي وقال اسمعيل التستلمي الجنازة وقال الزاهد ان التجبير في زماننا
 مقصور على الكفن **وعن** اي يغرض غسل كفناية وقيل يجب وقيل ليس سنة مؤكدة للحدث وقيل لخباثة حادثة
 بالموت كما في التمراشي وذلك بان يجر وعن الشباب سوى العورة انما ينظف في ظاهر الرواية وفي النواذر سوى العورة من المشرك
 الى الركبة وهو صحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التخت كما تسير وقيل يوضع طولا وقيل عرضا والاول اصح كما في المحيط
 والتمتاد وان يكون المنسول مسلما تام البدن او اكثرة وفي حكم النصف من الرأس فانما ينزل الكافر والنصف بلارأس
 وان يكون الفاسل يحل له النظر الى المنسول فلو ماتت امرأة في السفر تميمها ذورحم محرمة منه اذ ان لم يوجد اجنبى
 على يده خرقه ثم تميمها وان ماتت امه تميمها اجنبى بغير ثوب وكذا لو مات رجل بين النساء تميمه ذورحم محرمة منه
 او امه بغير ثوب وغيره بثوب ولو مات غير مشتمى او شتمه عشاء الرجل او المرأة وعن ابى يوسف ان الرضيعة يغسلها
 ذورحم وكذا غير ذورحم ولا يغسل زوجها الا اذا اتفق الزوجية بوجوبه وتجب ان يكون الفاسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الفاسل فاعلى الورع
 والامانة في الاكتفاء شهابا لا يشترط غسل الفاسل لا ووضوءه ولو جنبا او مائضا او كافرا ولا يئى غسل الاطلاق دال على انه لو جحد في الماء
 غسل عن محمد بن خنيسل مرتين فان التيمم سنة لكل في الزاهدى بل غسل يداؤلا ولا مضمة **وسئل** عن رجل غسل
 الفاسل على صبيعه خرقه ولم يمسح بها اسنانه ولهاثة وشفتيه ومنخرية وسرته وعليه الناس اليوم كما قال الحلو في ولا يمسح رأسه

والاخر غسل جلسته في باطن السورة خرقه على يده خلافا لابي يعقوب واصله ان يعقوب على شقه اليمين وجلا له القبل فغسل في الماء والارض ثم
على شقه اليمين بالماء وورق السرة ثم سجد عليه ثم غسل يديه ثم على شقه اليمين ثم على شقه اليمين ثم على شقه اليمين ثم على شقه اليمين
ويعيب لما وجدته كل من شغل ثلث مرات في الازهر ولا فلقم ظهره قطعه لواخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط والمسرحة شعره على يمينه
عن بعض قول تخليده بالسط وقيل شطه كما في الكراماني فلقم ظهره او شطره اربع مده في الكفن كما في التتابي وكحل المحنوط بالفتح وهو عظم رب
من اشياء طيبة تطيب الموتى خاصة كما في الكراماني والباس بسائر لطيب فيه غير الزعفران والورس والزعتر واللباس بذلك المرأة كما في
المجلداني على رأسه لحية بعد ان يوضع على الازار كما في البسوط والكاما نور من شجر عظيم بالهند والعين على امساجده اى مواضع سجوده
من حبيته واقفه ويديه وكعبته قدسية كما في الكراماني ونسبة الكفن اى كفته المسنون فان التكنفين فرض كفاية كما في المحيط وما في التفتة
ان نسبه فاما ما ثبت بها فان قال بعد كفته من لاله والا فلا من عليه فقهته والا فلا من عليه فقهته والا فلا من عليه فقهته والا فلا من عليه فقهته
الاختيار من التكنفين ومقصود من اهل الحق الى القدم من بلا جليليكن ولا ذخير من ولا كف طرائف كما في المحيط في كفه المنقب لكن قال
المجلداني الصحيح ان يغرب كما في الترتاشي ولقافة بالكتش على بالاراء ايضا من الرأس الى القدم واخمس على الصبح العمامة بالكتش ثم عينا ويزيد
وليف ذنبه على كرهه من قبل عينية وقيل يرب على وجهه كما في الترتاشي قيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صفار
وقيل لا تخيم بكل عال كما في المحيط والاصح ان يكره العمامة كما في الواهدي والظاهر من الغضمية استواء جنس المذكور في الحكم وفي المجالب
لكن الغضمية في الازار ولقافة اجزاء وقال محمد بن الايجيني ان قص من خرفتين وظاهر كلامه ان يوزن اولاه فانه نائب عن السراويل فيغيط
من اليسار ثم اليمين ثم القص وهذا هو الرواية وعن محمد بن العسكر الاصح محيط الازار طول الازار ما كان في الازار من وزاد كما
على الازار قص ولقافة الخوازن ثوب سيرة لاسما وفي البداية يبل القمص الدرع وفرق بينهما ان شقه الى الصدر والقصص الى
المنكب قالوا بل تدون قصص ويجعل شعرها غير متين على صدرها فوق قصص ثم الخمار فوقه ثم الازار كما في الترتاشي وخرقه محيط
بها شديدا بالكتش الكفاف وعن اذخر يربط خذها لئلا يضطرب والا فلا وان تكون بحيث تقص الى الموضعين لانه استر لها
كما في المحيط والظاهر من الغضمية استواء الكون وهو حسن فجاز للصغيرة ثوبان كما في الترتاشي وكفاية اى الكفن له الازار ولقافة و
يزاد لها الخمار كما في البداية لكن في الترتاشي بدل الازار القمص لما في كفه الاقتصار على ثوب ولما على ثوبين الازار
الضرورة كما في الجاني فان كفن ثلثة كفن السنة والكفاية والعزرة وهو ما يوجد فان حمزة رضى الله تعالى عنه حين تشبه على رأسه كساء
وقدمه بالا ذخر كما في الكراماني والا فلا كفن السنة عند كثرة المال وقلة الورثة والكفاية عند غيرهما كما في الترتاشي ويستحب البصيص ويستحب
المحديد والمنطق المنسول وعن الصدوق رضي الله تعالى عنه ان اسعى اوسه بالحديد وكفن بالكتان والقطن والبرود والقصص
وعن محمد بن ابي البرسيم والحري والمصنف والمزعم كما في المجالب وقالوا له ما ليس في العيد ولها من زيارة الاولين
كما في الازار وقيل لما كفن اثل ثياب غالبا كما في الترتاشي ويعقدان خيف انتشاره موثقا عن شفت
واعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولا لما ياتي من قوله (وتحل الهدة) وصلوة فصر كفاية

عن العامة وقيل سنة كما في النظم وسبب الوجوب لم يثبت لمسلم كما في الخلاصة وشروطها استقبال المصلي ومصلية كما في الترتاشي وخسرة عورتها
وطهارة ثوبها ومبدنها ومكانها ونية كما في الزاهدية وكونه على الارض او الايدي قربا منها كما في المحيط ووقتها وقت
حضوره ولذا اقدمت على سنة المغرب كما في النوازة واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كما في
المعمرات وهي ان يكبر ويثنى اى يقول الامام او الموعظ او المنفرد (سبحانك اللهم وحجرك وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا اله الا انت) وفي ظاهر الرواية انه يحكم في المحيط والاول رواية لمن عنك في الاختيار ثم يكبر وفيه شعار بانه لا يقرأ
والا يكره كما في قاضيان وقصلي على البني صلى الله عليه وسلم بما يشتره كما في الجلابي او بما في الصلوة كما في التسنن ثم يكبر ويدعو له
اى لم يثبت او كل مسلم ولو حيا وتين من الدعاء المعروف (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا
اللهم من اجبتنا منا فيه على الاسلام ومن توفيتنا منا فوفه على الايمان) والفرص الاستيعاب فالمسعى اغفر لمسلمين مسلم
فلا يشك باستغفار الصغير نظر الى مجرد المذوات وليس يدعى (اللهم اجعل لنا فرطا وذخرا وشفا ومن لم يكن دعا
بما في آخر الصلوة (اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات) اذ لا توقيت فيه ولا يحكم بها لانها اذكار رقال للنجية سن ان يصح
بعد ذكر صفت قبل وعن ابى يوسف راج ان من الجهر والاختفاء كما في المحيط ثم يكبر ويسلم من يمينه وشماله بنية من ثم الاست
غير ارفع صوته مثل سائر الصلوات ومن خفض الثانية ولا يقوم داعيا له وفيه استارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر
قيل هو ما في القعدة وقيل (ربنا لا تنزع قلوبنا) وقيل (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) كما في المحيط وفي الكلام
ارغضى الى ان الركن هو التكبيرات الاربع في الاربع الباقية سنة كما في الجلابي والى ان الجماعة لم يشترط ولهذا لو كان
الامام امرأة ليسقط الفرض كما في النية ولا يرفع اليده الا في التكبير الاول وقال للنجية في الكل وقدم الوضوء
والارسل والقيام الامام سجدا والصدر لانه محل لعلم وفوز الايمان كما في الكرمانى وغيره وهذا هو الرواية وعنده يقرأ
سجدا وطهرا وعن ابى يوسف راج سجدا وسجدا ورأسه لانه معدن لتقل كما في المحيط والاول المختار كما في النوازة وفيه شعار بان
القيام ركن كما يأتى وكذا محاذاته الى جزء من لم يثبت كما في النجفة والاكثاف والى ان الجعدن الامام غير مفسد وفيه خلاف
كما في الجعد بالنكر كما في النية والاحتى اى الاول بالامامة لسلطان اى الخليفة ثم الوالى ثم القاضي او امام الجماعة
ثم امام المحلى وقال كثير من شائخنا ان بعد الخليفة امام لمصر ثم القاضي ثم صاحب الشرطة ثم خليفة الوالى ثم خليفة القاضي ثم
امام المحلى كما في المحيط وفي ظاهر الرواية لسلطان ثم امام المحلى والاول المختار كما في الخلاصة ثم الكولى كما قال الطرفان وعن
ابى يوسف راج الاول الوالى بكل حال والكلام شير اسلم وجوب تقديم السلطان ثم ثم وقال ابن شجاع
ان تقديم امام المحلى سنة كما اشير في الزاهدية وغيره كما وقع في العصبات من الترتيب فالنبوة ثم
الابوة ثم الاخوة ثم لهموت كما في الكافى وذكر محمد راج ان الاب اولي نفيل اية قوله وذلك قول ابى حنيفة راج واما
قول ابى يوسف راج فالولاية لها الا انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنازة وفي الكلام راج الى ان الامام

احق من الاقرب للمحاسب لذكر الوتسب ان لمسا نكده يصلي عليه فلا بعد عنه ولا يعقبه بهن ان يكون مكانه لموت لصلوة اذ حضر والى ان
 ابن البعد واداه احق من المولى وهو احق والى ان لمستويين كاخون الابن ام كلاهما والى ليس المولى الا الاكبر سنهما كما في المحيط والى
 ان يصغر منهم على وليس كذلك والى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الابن كما ان الجار احق من غيبه
 كما في الزاهدى وصحيح الاذن اى اذن على لصلوة غيره بالصلوة ويقتل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا يغني
 ان يضره الا باذنه فان صلى غيرهم ممن لم يستح عهده المولى اى من بهى حقه اى الاحق بالصلوة مع من صلى
 او لم يصل كما في نظم فاسلطان اذا صلى بلا اذن له عليه لم يعيد كما في النهاية وغيره فالاحسن فان صلى غير الاحق لم يعيد
 ان ساء الاعادة كما في الهداية وفيه شعار بان صلوة غير الاحق جائزة لكن في النافع والردا ما يدل على انها غير جائزة فنعيد ما
 المولى وجوبا ولا يصلى اى لا يجوز ان يصلى غيره اى غير المولى والاحق سواء كان من اهل الولاية او لا بعده اى بعد صلوة
 المولى والاحق قال الله تعالى والذين امنوا اى اهتمم كما في شفت البيان وفيه شعار بان لا يصلى على ميتة الامرة
 وعلم ان افضل ان يكون المصنف ثلثة حتى لو كانوا سبعة فمكثت ثلثة ثم اثنان ثم واحد قال عليه السلام (من صلى
 عليه ثلثة صفوف من المسلمين غفر له) كما في المصنفات وافضلها الصغى الاخير بخلاف سائر الصلوات كما في الكفاية
 ومن لم يصلى عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن نفستحه اى تفرق اجزائه وقيل ما لم يعين ثلثة ايام
 وقيل عشرة ايام وقيل شهرا كما في الزاهدى والاولى الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهل عليه وحينئذ يصلى عليه
 من لم ينسل والاخر من القبر فينسل من لم ينسل ثم يصلى عليه كما في المصنفات والمحيط والى انه لو شك في النفع لم يصلى
 كما في الترتاشى ولم يجز راكبا اوقا عد الا بعدد ركعتيه كركعتيه التحريم وقيل كركعتيه الترتيب في مسجد جماعة
 اى مسجد الجامع او المحدث فيجوز فيما بنى لها وفي الدور والمكروم كما في المنية وهذا معنى الكراهية اذا كان لميت والامام والقوم في مسجد
 بقرينة قوله ولو وضع لميت وحده اومع الامام والقوم كلا او بعضا خارجا اى من خارج المسجد والباقى داخله فمكثت
 المشايخ في كراهية الصلوة بناء على اختلاف العلة تلويث المسجد او بناؤه للمكتوبة ونحن ابى يوسف رح روايتان
 الايكه اذا وضع لميت وحده خارج ولايكه مطلقا كما في المحيط وغيره لكن في الفرقة لو كان لميت مع الامام وبعض القوم
 خارج لم يكره اجماعا لو كان بعد من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في قاضيان والكلام مشير الى انه لو كان
 لميت وحده في المسجد والباقى خارج لم يكتفوا فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي الهدول عن الخلاف تنبيه على ان لكل من
 طائفتين وليا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصلح العمل ما ذهب اليه كل منهما والمشايخ بالياء فانها جميع ائمتهم
 بفتح الميم والشين اما مسورة مع مسكون الياء او ساكنة مع مفتوحة اى اسم جميع فان الاشياخ والشيوخ جميع الشين من مدين
 هو احدى ومدين او احدى وستين وقد يعبر بما يكنه عليه لكثرة تجاربه ومعارفه والمازاد المتأخرون من علمائنا
 غير المتقدمين من الامام وتماذته وسن في كل الجنازة اربعة من الرجال بقرينة تذكير بعد فيكره ان

يكون له محل قلن في ذلك الحال انه في المحيط والا لا طمس له في جنازة كغيره فكان مغيرة جاز على الواحد في المشرق والمغرب سنة في كافي الجلابي
 واما غسل الذن فخرج في كفاية ولذا لا يجوز الاحتياط في غسل الذن فخرج في كفاية ولذا لا يجوز الاحتياط في غسل الذن فخرج في كفاية ولذا لا يجوز الاحتياط في غسل الذن فخرج في كفاية
 انها بائع لميت بائع السرور في المصالح ان العامة قالوا بائع وهي لميت على السرور فان لم يكن عليه فوسر يرفس وفسر ان
 انت يا ابو يوسف خاطب به ابو صيفيت فاعلمنا فراه محمد بن علي اسننه ثم غيره هكذا بعبارة مقدما على عينيك وهو ليسا بها
 وميت لميت ثم نفع موخرها على عينيك ثم كذا نفع مقدما ثم موخرها على عيناك عاملان في كل
 وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث (من عمل جنازة اربعين خطوة كفرت له اربعين كبيرة)
 وميسر محومان من الاسراع بها أي في سير الجنازة او اليه كما في الاساس وغيره لا تحبها محبتين وهو اول عدد
 الغرس وكلية لا الملقى الصانع او البترة بمعنى غير مخرج يكون حالا او مصدرا والمشي خلفها احب وفضل فلا باس
 بالمشي امامها وميمينها ويسارها وكره ابو يوسف رح ان يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنه رايت ابو صيفيت رح ان يركبها يتقدم
 انها ثم تعقب حتى ياتيها وهذا دليل على انه لا باس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل الميت كقولك والاكتفاء بشعر بان
 للباس المشيع الجنازة بانظر بالقرآن والذكر وقيل انه مكره كراهته التحريم كما في الميتة وكذا لا باس بغيرية لميت شعر او غيره
 كما في الجلابي وذكرك في صيغ ان ذكره قول الماشي (استغفر الله غفر الله لك) وكره المجلوس اي جلوس متبجى الجنازة
 قبل وضعها فلا باس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه شعرا بان القيام اولي قال الجلابي ان القيام احب
 حتى يدفن ولا يقوم للجنازة اذ مرت به الا اذا اراد ان يشهد قال محمد بن هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو صيفيت رح
 حوفي المحيط اذا كان القوم في المصلي فحجى بالجنازة فيقومون لها اذا راواها قبل وضعها عند الخفين الناس وجميع انهم لا يقومون
 بفعله ما في قاصيها وغيره انه كره القيام محمول على احد بنين وليجد القبر من لحد او لحد اى حفرة في جانب القبلة
 من القبر حفرة تسمى بالمهد اسم مفعول كما في المهدرات وباللحد يفتح اللام ومنها وسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره و
 يفتح الحاء عن صاحب المهدز القبر مقر لميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل له
 الخمر كذا في المهدرات وان زاد عليه من الفضل فلو كان على قدر قامة من حسن الحمد سنة ويكره اشق وهو ان يحفر وسط القبر يقيم
 وهذا اذا صلب للامن واما اذا ضعفت فاشق وادعى كثير من اصحابنا رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير محد
 ولا شق ويوتى الوجوه من التراب لميتين او ثلث كما في المحيط واما التابوت فمن البقال انه يكره وعن ابى بكر محمد بن الحسن
 للباس به في ديارنا ولومن لم يدبر لراة ارضا الا ان السنة ان يغترش فيه التراب ويجعل اللبن لضعف عن عين لميت
 ويساره وطين لطيفة الاعلى مما على الميت ليسير كالحد كما في الرازي وكتب باهر من عطفت الواو ان الاحب ان
 يدفن لميت او تعفيل في مقابر قوم كان في بلدهم وان نقل ميلا او ميلين او غيره فلا باس به كما في الجلابي
 وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه المارضى فقله خلاف والا لا نقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض

فحبست كما في المنفردات أتلفت كما في قاضيان وأظلمت أفامات في السفينة يغسل ويغفر ريحي في الجبل بعد الدفن كما في المحيط ويدخل الميت
 فيه أي في القبر كما في القبلة بان الوضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحل منه الميت إلى الخ في إذا دفن على إشارة إلى أنه لا يدفن الميت
 ولا أكثر في قبر ولا لباس بعد الضرورة في مقدم الفصل الرجل ويحل منها حاجز من الصبي وفي الاكتفاء شعار بانه لا يلقى المحصنة القبر تحت
 الميت فانه مكره وما في المحيط وقال المحل في لا يجوز القاء المصفرة كما في الخزانة وذكر في الزهدى انه مكره خلافاً للإمام الجليل في الجلابي
 الرواية في ذلك الظاهر انه لا يفعل وفي المنفردات لباس به وإذا أظلم يكن محشواً كما قال قاضيان وبقول واضععه سجداً
 بسم الله وعلى ملته رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنناك وعليه سلناك وفي رواية (بسم الله وبالله وفي الله و
 على ملته رسول الله) أي تبدأ تأمراً بهذا وهو وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه آمناً وفي رضاء وما عنده من الثواب
 والكرامة رغبتاً ونحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في المكراني وفي لفظ الواضع شعار بان لا يرفع غير لازم وذو الرحم المحرم أولى
 بالكرامة ويكره ادخال الابن في الجلابي وعند فقد الحرم الشيعي ثم يشان الصلح كما في الخلاصة ويوجه إلى القبلة
 على شقة الامين ويحل العقد التي على الفم فيقول (اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقنطنا بعده) كما في الجلابي ويسوي
 على الحد اللين بالفتح والكسر بالفارسي (خشت) والقصب غير لمعمل فان لمعمل الذي بالفارسي (بور يافته)
 مكره عند بعضهم وكلمة الواو تشير إلى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل كلمة او كما في المحيط ويسوي
 أي يستر قبر المرأة بتوب حتى يسوي اللبن كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت النساء في الحد استغنى عن تسجيت ولا يسه
 قبر رجل عندنا الا دفع الحجر او الشجر او المطر عن واضعه وفي الجلابي عبارة اصحابنا في تسجيت قبره مختلفة منها تدل على الجواز ومنها
 على الكراهة وكره الاجر والتشيب أي كره ستر للمحرم بها وبالجملة والمص كما في الجلابي وقيل ان الاجر لم يكره الا للزينة وفيه
 اشعار بكراهية التابوت من تشيب كما في المحيط وسيل القرباب أي يرسل تابلاً يخرج من القبر إليه فلا يزال عليه من تراب غيره
 وعنه لا بأس برش الماء عليه وعن أبي يوسف رح انه مكره كما في الزاهد ويسم أي يرفع القبر اجتماعاً غير سطح
 قدر شبر في ظاهر الرواية كما في المكراني وفيه شعار بابه الزيادة على قدر شبر في رواية وفي المتراشي لا بأس بالاجرة
 بعد الايالة وفي الخزانة لا بأس بان يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفي التهذيب كره ان يكتب عليه اسم صاحبه
 وان يبنى عليه بناً وتغيش يسبح ويرفع ويحبس وفي المنفردات عن النبي عليه الصلوة والسلام ان قال (صعق الرياح
 وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه) ومنه عن التكميل والتجسس والمختار عن التبيين غير مكره وكان مصاص
 بن يوسف يقول حول المدينة ويمر القبور الخربة اعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليستفروا وشيتفروا بالجملة
 وهو بامر ويكره اجتماعهم عنده للتبعية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من القبور
 ويبعد مثل ما في الحيوة وقيل الدعاء قائماً أو في يقوم بخدا وجهه وقيل لا بأس بان يطأ القبور وهو يقرأ القرآن
 أو يسبح أو يمدح أو يسمي وعنه لا يطأ الا مكره كما في الخزانة والله اعلم +

فصل الشهيد من شهده الى المحن او من الشهادة الى المحن أو الشهادة بالبصر أو باليد أو سمي برن قتل في سبيل الله أو المحن أو
 الملائكة أياها (تتزل عليه الملائكة) أو المحن أو وجهه تعالى (أو شهدها عند مجرم كما في المفردات فتو على الاول لمعنى المحن والاول
 بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاستعارة على الغريق والحرق والمجون والمطعون والمزني لما شق وذات المطلق وذو ذاتها
 وغيرهم مما كان لهم ذوات مقتولين كما اشير اليه في المبسوط وغيره ثم شهدا في أحكام الآخرة بين شهيد الحقيقة شرعا وهو الشهيد في أحكام
 الدنيا فقال مسلم عيسى فلا تحترق من شيء قيل به احترق من الكافر فيفضل وفيه انه لا يجب غسله كما في الصلاة وانما يساغ غسله كما في
 غير حرب له ولي مسلم كما في الجلابي طاهر أي ليس به جنابة ولا ينعى ولا نفاس ولا انقطاع احد هاتما هو الميتا در فاذا استشهد
 أجنب غسله وبذلك عند خلافهما واذا انقطع لمحض والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع
 تقتل على صح الروايتين عنه كما في المفردات وفيه شعار بان لمحض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرياني وبهذا خلاف ما مر
 منه باللعن فاذا قتل مسمى لغسله عنه اذ الشهادة صفة ملح تحي الانسان بعقله ولا تقتل له عتيده واذا قتل المجنون غسل عنه
 ايضا خلافا لما ينهيا كما في المحن فعلى هذا يخرج المجنون ايضا بقوله بالغ فلا حاجة الى قيده عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن شعار بان
 غير ظاهر والباليغ غير شهيد عنه في أحكام الآخرة وفي المحيط ان الغسل ساقط عن البالغ لانه يحنى صحن قتله فيبقى عليه اثره ليكون
 شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يحنى صحنه بل الصبي صحن عنه فلا حاجة الى البقاء الاثر فقتل قتلا ظاهرا بان يقتله اهل الحرب
 او يحنى او قطع الطريق قاتلا ذابا عن نفسه لانه اوله او سلم او ذبح او ان يقتله المكابرون عليه في المهر بلبا مسلح او غيره
 او من رابا مسلح او خارج مسلح او غيره كما في شرح المحامدي فاذا قتل في قتال أو لا أو لم يغسل وان لم يغسل فقتل اليهم
 وبذلك عند اربعة الطرقتين في شتر طرقتين ايضا فقتل اليهم ولو بالتبسيب فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرة تم منزهة او بطائر
 واجبة منقلته منهم بلا راكب وسائق او قاتل لم يغسل عنه خلافا لما ولو او لم يمتد وعليه ما راكب لم يغسل بلا خلاف كما في
 المحيط وانما قال قتل لانه اذا مات ولو في المعركة غسل فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن او العين لم يغسل وانما قال
 قتل لانه لو قتل برجم او قصاص او قتر او افراس سبع او سقوط بنا أو غرق او طلق او سحقا غسل بلا خلاف كما لو قتل
 بسيف او قطع عنق أو عصية أو لم يحجب على القاتل وعاقلة به أي بنفس ذلك القاتل مال أي دية فلا يفرض الدية الواجبة
 بالصالح او بصيانة الدم من الله كما اذا قتل احد الابوين ابنه اذ يجب بينهما القصاص الا انه سقط بالصالح وحرمة الابوة مثلا
 على ان في شهادة الروايتين كما في الكافي وفيه اجماع الى انه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عمدا
 كما اذا اطلقت بالسلاح فقد يجب القصاص بالاجماع واذا قتل شبهة العمد او الخطا او الجباري مجراه كما اذا منعه
 بالعصا او رمي عن غنما فاما به او سقط فاعلم عليه فذلك يجب الدية بالاجماع ولم يرتب اي لم يخلق قتله من ارتب اي خلق
 كما في الكافي فيمنع عنه اي عن هذا المتول غير قوله اي التوب لم ينقص به كما هو من جنس الكفن فيمنع عنه بسلامة
 والفرز والنفث والمحشو ونحوه لانه لا يكره الكفن بها ابتداء فكله بقاء والا شبهه ان لا يترك السر او يل ويراد

وخرج جعل الامام على الخليفة او سلطان زمانه بامته بالعمري جماعة من السيرة نحو العبد المذنب في موضع الامام رسول الامام باجزي
من لائمه ركعة فيتعذر في الدنيا في اى صلاة العبد ولسافر وجمعة والعيد وصلى العبد فيتعذر في غير من المظهر العتائين
وفيه حاربه او صلى بامته وبارى ما بقي من العبد بامته القارة فسلوة غير الامام لا يخرج في غير اوانه كفى في المحيط ومضت هذه
الامة بعد عبدة الثانية في الدنيا وبعثت في غير اليه الى العبد ووقفت بازائه ولو مستدبرة القبلة وجازت تلك
الامة التي جعلهم نحوهم وصلى الامام منهم بعد الاذان في من كنة الدنيا وكنتي في غير وسلم الامام وحده ومضت هذه الامة
المسبوق من غير سلام اليه بعد سلامه ووقفت بازائه وجازت الامة الاخرى الا حقه وامت مملو تا بلا فواؤه ثم
مضت اليه وجازت الامة الاخرى المسبوقه وامت مملو تا بها اى بقارة ولا يخفى من هذا اذا كان لكل مسافر من المؤمنين
او الامام قضا واما اذا كان الامام مسافرا او القوم المعصومين او مسافرين في غير الدنيا في عيالي الامام كقصة بكل امته كما مر فاذا سلم الامام
جاءت الامام في الفضل المسافر كنة بقارة والقيم ثلث ركعات في غير ما في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن في رضى الاخرين العاتحة و
اما الامة الثانية فيفضل بقارة المسافر كنة والقيم ثلث ركعات في غير ما في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن في رضى الاخرين العاتحة و
مع الامام ان جعل الامام امته منهم نحو العبد فيفضل باجزي فيجعل نحوهم فيجى الاول في ايام واحد منهم ان يصلى بهم الكل في المحيط والى ان مملو
الخوف مشروقة في زمانا خلافا للابن يوسف مع ح ما فيه لمشي استبد بالقبلة كما في الهداية والكانى وغيرهما من الهدايات فكان
الفاضل في رضى ان لم يصح كتبنا المتدولة في القصر والام لم يقل في شرح الكشاف (ان خلافا لم اجد في كتب الفقه في
الخلافيات م وان زاد الخوف استبد وبحث لم يفسر لهم النزول عن الدواب مملو ركبها جميعا ركب هو ان فخر في
التعارف بن على نذر العبد لكن في الاصل عمر فرادى اذا كانت واقعة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المعتد
على دابة الامام كما في المحيط وهذا هو الرواية وعن محمد بن النعمان جازة كما في شرح الطحاوى باجاء لا روى عن السجود الى اى
بحرية قدر واستط التوجه فزورة وليس بها القتال كغيره وفيه اشعار بانها فخذون اسلح في الصلوة وذلك لانه
استحب كما في الكافي والتمس في اياها من العبد وفيها فخذ الصلوة الى المكان للوقوف وفيها الركوب فيها اذا
استدعى الى الارض وهذا كله اذ قربا من العبد واما اذا بعدوا فلا يجوز ان نلتوا عدد ارباب رؤسها او غيرها فمملو تا فان كان فمملو

فبما والا فتداعوا واما في الخفة والله اعلم
فصل صح في الكعبة اي لم يمسح الحرام سمي بها اما لان ارتفاعها او تربعها او لكونها بنا من فخر الاولان طولها كعب الثلاثة وهو سبعة
 وعشرون كما في الارزاقية لمعل ذلك بالاعلام الثمانية ولذلك يعرف باللام التقرض **الفصل** ولو كان ظهرك الى ظهر امامه
 وفيه شراحيبة الجماعة في صلوة التهنيل وفيه تفصيل ذكرناه لا يصح ان لمن ظهره الى وجهه اي الامام فجزا اذا كان وجهه واجامه لكنه
 مكره لما فيه من استقبال الصورة كما في الزنادي ويُنهي ان يحيل بينه وبين الامام ستره بان يعلق ثوبا او ثوبا كما في المجلا
 وكره الصلوة فوقها تركه ليعظم وجاز على جدارها اذا كان وجهه الى سطحا والا فلا كما في المحيط **والان اقتدوا**

في الغرض من الفصل حولهما أي حول الكعبة من الحج والعمرة وبعضهم قرب إليها من إمام صحيح الاعتقاد فيها فصح بصلوة أن لم يكن
 ذلك البعض حتى جانبها أي الجانب الذي يكون إمامه فيه بل في جانبك خركم إذا كان الإمام في الجانب الشمالي ولتقدي إلى الأثر إلى الكعبة
 في الجانب الغربي وفيه شعاران الإمام علي عليه السلام فاذا كان داخل مع الاعتقاد وافتح الباب ففتح الله تعالى لإتمام العمرة في جانبها
 من حيث الحج والعمرة كما وفقه لإتمام الكتاب مورد اللفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام ✽

كتاب الزكوة

والزكوة من أفضل العبادات بعد ما كان تقرب إلى الله تعالى وكل ما يستعمل في إلهاد الناس إليها في اللغة التزكيات من بركة الله تعالى
 وفي الشريعة الزكوة الذي يخرج إلى الفقير وفي الكرماني الزكوة مجاز شرعا فافهمنا أنها ذلك للعدو وعليه يحققون كما في إلهاد من هو القابل
 للعدو وبالله التمسك قال المفسر في الأثر وما ترك في العنوان العشر وغيره مما ذكره لأنه دخل فيه تغليباً أو تبعاً أو علم أن سببها
 المال بشرطه كما في الكلف فبين شروطه والافتقار وهي لا تجب إلا للفقير من فضايلها إلا على آخر حقيقة كما في المال أو على
 كالمعنى فإن لم يؤخذ منه الزكوة كما في الحقيقة وغيره وارتزبه عن الحربي فإن لكنا لعمرك أنكم في غنى المستغنى أو غير الزكوة وما أخذ منه عوام
 مما أخذ منا أو حمايته ما في يده كما في المحيط ولا يخفى أن ما ذكرنا من عن قديم مسلم ولذا لم يذكر في بعض نسخ وغاها من الحديث والاسلام كما هو شرط
 الوجوب فهو شرط البقاء أيضاً حتى لو ارتد (حيماً بالله) سقطت الزكوة الواجبة كما في الزاهد في كلف أي عاقل بالغ فوجب على الممتنع أو
 عليه لو استوعب ذلك كما في قاضيان الإيجاب على المجنون العصبى ظاهره أن العقل شرط في جميع الأحوال كالبصير حتى أنه إذا افاق في بعضه
 يتألف الجمل من وقت الأفاق كما روي عنه قيل هذا في الذي يبلغ مجنوناً ثم افاق وما إذا كان غنياً في أول الجمل ثم جبنه استغنى
 جنة الجمل سقطت عنه الزكوة والواجب من أوله وعنه أنها تجب بالافاق في الجمل قل وأكثر ذلك في الزاهد وما روي في من ينقذ رجلاً
 عليه كما في الكفاي وبه أخذ محمد بن وهب ورواية عن أبي يوسف وحسنه الأفاق في أكثر الجمل كما في المحيط ثم شار إلى شروط المال
 بقوله مالك أي قادر على التفرقة على وجه التيقن بذلك تجب الدنيا ولا غرامة في البقي كما في الكرماني ملكاً مشكلاً بمصدر
 كما في القاموس لكن في المقاس أنه بالكلية سحر تماماً أي كمالاً بان يكون في يده أو يدعيه كالمضارب ويد غيرهما كما في المقر
 ونحوه كما في المنظم ولو فسرت التام بغيره فخرج عنه بعض ما ذكرناه لأنني هذا القيد من قيد الحرية كما في الأفاق في الجمل وفيه شرط لم يذكره
 النفاذ كالتصايب في القيمة الأصل وفي الشريعة ما لا تجب فيها دون زكوة من المال كما في الكرماني وفيه كمال لأن اللام المتعقبة فانه
 مفعول لك لا يخلو من خصاص حينئذ لا يحتاج إلى قوله لك كما ما وفيه شعاران الإمام علي عليه السلام فاذا كان داخل مع الاعتقاد وافتح الباب
 لطلوع ربون شاة كما في المحيط والمبتدأ أن يكون المضارب لاحتلاف الأفاق كان حراماً فإن كان له ضم حاضر فوجب الرد
 والا فوجب التصديق إلى الفقير ولا يخل له منه شيء كما في التفت ومثله في الهبة فلا زكوة في المغصوب والمملوك سحر فاسداً
 كما في المنظم ناهي أي زائد يقال غانمي غاؤونوا ومينا إذا نادى ويغولته في التاج وهو ما بالتمنيته أي بكونه ثنياً
 وهو في اللغة ما هو كمن عن شيء وفي الشريعة ما لم يمسح بالبيع وإن لم يدخل تحت تعويم مقوم والمعاد مطلق في الأصل

لان يقابل البيع بكالذبيحة لکن فی الذخيرة طلب النماز فی الاثمان غیر مشروط وجوب الزكاة او السوم اى لى يقابل سامت الماشية
 سواء اذ رعت او نسيته التجارة اى يقصد التجرة او لم يقصد التجارة كما فی المحيط وى التمرين فی راس المال طلبا للرب فحل ليس كالمشماء بعد ما يحكم
 غیر لماک فی الغلات مع الحول اى مصاحب کل من الثمنية واخوها الدور ان شئ فی المطالع والغراب من موضع الى العود اليه اذا صله الدور
 كما ذكره الرغب فيه شعرا بان العبرة فی الزكاة للثمنية المستمسكة اشار اليه الكافى والکافي ولى الخانات اشار الى الثمنية ان لم يغنيا فی اعتبر العمرة
 والتحقيق ان المشرك يربو لغيره غير النماء الا انه اخفى في قيم الثمنية فی البحر السوم السوم اعظم لثمنية فی مال التجارة حولا مقام النماء ويدرر الحكم على
 فذلك لذلك لو هلك حل حولا ما تى وبعه مال لا غير ما كان عليه الزكاة كما فی المحيط والذخيرة واليه اشير فی الثمنية فعلى هذا ينبغي ان تجب الزكاة
 على من ليس له غير السائمة او مال التجارة شئ وسمام دونى التجارة حولا وانما شرط ان يكون المصائب السوم مشروطا فی كل الحول والمصائب
 لم يشترط الا فی ظرفية السوم فی اكثره كما ياتي فی فصل صفة لقصا عن جبهه الاصلية اى عماد منع عنه الملاك تحقيقا او تقديره كطعامه
 وطعامه اى كسوتهما والمسلمون الحادى والمكرب الة التحرف فان هذه الاموال السمت بنائية فلم يوجب فيه شئ كما فی البداية وغيره فتولد تأمل
 لكونه هذا القيد على انه منجى لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين وفل تحت الحاجة الاصلية الا انه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر
 فقال وفاضل عن دين حادث فی الحول او بعده فان كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والثناء لا يسقط زكاة الحول
 عند الائمة الثالثة خلافا لفرع كما فی للشارع والدين شامل لدين الصدقات لى كدين العشر والحراج وقيل ان كان
 بحق يمنع والا فلا وكدين الزكاة فانه يمنع فی السائمة وكذا في غير ما عده المظفرين سواء كان ذلك فی العين بان كان
 قائما او فی الذمة بان كان مستملا وعند ابى يوسف ربح فی العين يمنع لا فی غيره وعند زفرج لا يمنع اصلا و شامل
 لدين العباد كالثلث واللاجرة والمهر فانه مانع وقيل ان كان نية الزوج اداءه حتى طال بته منع والا فلا كما فی المحيط
 وقيل يمنع لمعجل دون المؤجل كما فی الاختيار وذكر فی المنهى ان دين العباد يمنع ولو مؤجلا وعن المصنف لارواية فيه والمنع
 وحده وجب كما فی الكافي ويصح انه غير مانع كما فی الجواهر مطالب لوبالجبر وحس طلبا واقعا من عبده هو اما الامام فی الاموال الظاهر
 اى السوم او الملاك فی الاموال الباطنة اى العروض للبحرين او الدائن فی دين العبد وخرجه عن دين النذور والكفارة وصدقة العطر
 الحج وغيرهما لا يجبر على دائه ولا يحبس لاجله كما فی شرح الطحاوى والاطلاق دال على ان وجوب الزكاة على التراضي فكان جميع العمرة
 كما روى عن اصحابنا وفى الملتقى انه على الفور عندهما عن محمد بن لا يقبل شهادة من آخر كما فی المحيط وذكر التمرنا شى فی سجدة التلاوة
 انها عند ابى يوسف على الفور وعند محمد بن على التمرنا وعن ابى صنفه روى روايتان وفى الخلاصة عن الشيخين ان التامير كرو
 فلا تجب الزكاة على مكاتب لكونه عبدا غير مالك ما بقى عليه درهم ولا تجب على مالك بعد الوصول اى
 وصول المال اليه لا يامر كان ذلك للمال فيما مالا استثمارا بالکسر مخفى صفة من الاضمار والاخفاء وشرعا مال زائل اليه
 غير مخرج الوصول غالبا وانما لا يجب لكونه فيه عند بهم ان كلاما من الملاك النماء فيه مفقود لمفقود اى كسبه مفقود وابقى
 او مال مدفون فی بركة نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في داره او حافوته او بية فانه يزكى لا معنى لامكان الوصول

بالخبر المكنى المالك فون في ارضه وكيفية خيلته كالمشايخ كافي لحيوا وكل من محج وعلايته لا تسر بلا حجة اى بنية او علم القاضي ومثل ان منى
 ان له حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ان له ارضه ان يكون المعنى بلا اقامة حجة فلو جحد ودينه كمن في حجة الا انه
 لم يتم شرط قاسم لا يركب في ما مضى كما قال بعض ومن يخرج ان لا زكوة عليه وان كان له بنية عادلة كما في المحيط ويعدل فيه على اول
 مقدر لا يعطيه ملذ الا لا يركب في ما مضى الى ان يركب في ما مضى في دين لم يركب ولو تسر وبنه اذا قبض والملك بدل عما للتجارة واما اذا لم يكن
 بلا عن مال كالمصيبة والميراث والماله والدية وبه ان لكاتبه فلا يركب في ما مضى انما يركب في ما مضى في التجارة كعبية الحذنة فيه خلاف وقال
 انه يركب في كل ما قبض الا لالدية والهدى وبه ان لا يركب في ما مضى في ما خذوا اخذوا له سلطان وغيره مصداق اى تخلفا قال البيهقي لها
 ركسي تركب كرون والميتة وان لم يشترط ودوا للمصنفات الى ان كان الوصول فلو حدثت بنية في المحول لزم زكوة ذلك المحول كما في
 التعمير وشرط النية في الزكوة وقت الاداء الى الميت عند ابى يوسف ووقت العزل اى اقرار الزكوة عند محمد
 كما في الكراهي وما لم يطأ الى الاول ومثلهما الى كليهما كما في الحقة وعن محمد لو قال ما تصدقت الى آخر السنة فمن الزكوة ثم تصدق
 بلا نية ارجوان يخرج من كافي المحيط لكن في الميراث عنه خلافه وفي الزكوة لو دفع الى فقير بلا نية ثم نوى اى جازا كان في يده وظاهر كلامه
 انه لو سكت سببه ونوى الزكوة اجزاها لو دفع الى محرم وسماه قرضا ونوى الزكوة اذا عبرة للقلب كما في النية لكن في الوادي عن
 اصحابنا انه اذا لم يعلم من الزكوة لم يخرج الا اذا تصدق على الفقير بان لا يخطب به الا للقرض والنفل اى لكل اى بحت النصاب
 فم لم يشترط النية وفيه شاربانه لو نوى النفل لم يسقط الزكوة كما في الكراهي وبه ارواية عن محمد لم يكتف تسقط كما في شرح الطحاوي مجمع
 المتفريق وفيه ائنيقيد بكل مغزلي انه لو تصدق ببعض لم يسقط زكوة كما قال ابو يوسف وخلاف محمد وبه ارواية عنه وبه الاشبه
 كما في الزكوة وبه ان ابى يوسف ركن في الخزانة والبيتة كالصدق فلو وهب لكل من يدونه سقط زكوة وان لم ينو اما لو نوى زكوة
 عين عنه او دين له على آخر فلا يسقط ولو وهب منه لبعضه سقط زكوة عنه محمد وخلاف ابى يوسف كما في المحيط ولا ابتداء محمد في
 الاصل زكوة الا بال اقتداء به على المتد عليه سلم على انها ساي المال عند العرب تبع لمصنف وخ قال وجب في كل خمس بالفتح اى كل
 فرد من افرادها الى عشرين من الاصل المسألة متشابهة متوسط فلو كانت للتجارة فليسها زكوة التجارة كما في الخلاصة والاطلاق
 دال على ان المعنفاء والمال الفعية سواء في الزكوة في مثل فيه لهيما كما في الظاهر وكذا العرجاء لا تقطع القوائم وكذا المذكور والانات ولا يركب
 تجوز خمس عن التما وكما لمن فان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالباء واصلا اذا كان تميزه اسم جميع فبقي على الزكوة الا ان كان كالا بل كما في
 شرح التيسير وهي شاملة للعربي والنمبي اى المستولد من العربي والفارسي وهو ذو السنين يحل على السن الفحل في الاصل منسوب الى نجبت
 فصر كما في النهاية واما ابتداء الخمس اشارة الى ان لا زكوة فيها وانه كما في التفت واعلم ان المداري في زكوتها على خمس
 والعشر والخمسة عشر والعشرين والثلاثين كما لا يخفى ثم يجب في خمس وعشرين الى خمس وثلاثين بالانبات محتاج
 متوسطه لعمدة اقل عليه حلالا وشرعية حول احد كما في شرح الجواهر لكن في جانب الاصول انما تارة خمس لسانته الى ثمانين
 لان اجازات محتاج الى حل وفي الغرض للمخاض وجب الولادة والنوق المحال واحد ما منخفة ككلمة في الاساس

كلها حجة حقة من طرأ على ما في رواية في قوله خمس شهابان ثلثا على عشرين من خمسة في النظر قبل فوطيع يلحق ان في خمس وعشرين خمس شهاب فاحتمل
 ستا وعشرين فيها بنت مخاض كما جاء عن علي بن ابي حمزة قال في سنة وفي خمس وعشرين الخمس والربعين بنت لبون لغة ما في
 عليته نيز في شربة ستان وفي سنة والربعين اليستين حقة الكسرة في عليه ربع سنين وشربة ثلث وفي احد وعشرين
 الخمس سبعين حقة بفتحيم في عليه خمس سنين وشربة ربع كل في شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون
 ما تحم لستان الى ثمانين لان اعدادات لبن بولد آخر وكثرة ثلث الى تمام ربع لانها تحتمل الركوب والحمل والجدعة ربع الى تمام
 لانها شاة ومن الخلع الساب كما قال ابن الاثير في تائيد هذه الاسامي شعرا بان من صفات الواجب لا نوشته ولا يجوز الذكر ان الطويل
 القيمة كما في النهاية ومن اني يوسف راج ان لم يوجد بنت مخاض فان لبون كما في شرح الطحاوي وفي سنة وسبعين اليستين
 بنتا لبون وفي احد على سبعين حقتان الى مائة وعشرين الحسن تقديمه فان غلطت الاكثر على الاقل اكثر
 استعمالا لثمة يجب في كل خمس يزداد على مائة وعشرين شاة مع الواجب السابق فمضى مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة
 وفي خمس وعشرين يزداد عليه الى مائة وتسعة والربعين بنت مخاض مع السابق عليه فالواجب هي حقتين وفي مائة
 وخمسين ثلث حقائق باسقاط بنت لبون من لبن هو الفارق بين ما قبله وما بعده ثم اي بعد مائة وخمسين ليستا ثلث
 النصاب والواجب كالاول من النصاب والواجب في كل سنة والربعين اليستين حقة اي في كل خمس يزداد على مائة
 وخمسين شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي سنة وثلثين بنت لبون ثلث حقائق في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين بان يزداد
 ست والربعين اليستين فالواجب ربع حقائق ويجوز فيه خمس من بنات اللبون بن كل اليعين واحدة ثم في كل خمس يزداد على المائتين
 شاة مع الحقائق الاربعة وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي سنة وثلثين بنت لبون وفي سنة والربعين اليستين حقة فيصير النصاب
 خمسين ومائتين فالواجب خمس حقائق وهكذا ابداء ويجب في ثلثين نصف بقرة اسما مجحا او مريضام لفعلا او غيره وكل بقرة
 اسوميس تقع على الذكر والانشى فالتا ولافراد اللاتائيد وفي المنتهى انها للتائيد والواجب من نوع منه الا ترى ان النصاب
 يكمل بلكن لا يراو منه عرفا والمطلق نصف المية كما في العمادية ولتبتا ومنه البقرة الالهى فالجش والمولد منه ومن الالهى لا يبر في
 النصاب كما في الزامدي لكن في المحيط الاعتبار فيه ملاصق فان كانت الهية تربي والافلا في الافتتاح بالثانية شعرا بان لا زكاة فيها
 كما في الفتق طبع اي ذكر من ولاد البقرة في عليه سنة او تسعة اي انهي من يجوز كون الواجب مذكرا او مؤنثا وفي الاربعين بقرة
 مسر الى وسنة بضم الميم كسر السين وهو غل في السنة الثالثة فاذا من الانسان وطولع السن في هذه السنة لا الكلب كما قال
 ابن الاثير لكن قال المظن ان المشتق من لبن وهو الانسان فهو في الدواب ان نسبت السن التي بها يصير صاحبها سنا
 كبير او فيما زاد على الاربعين كسب اي ان كسب اي صاحب اتمه فيكون فاعل كسب فاعلم ان ان لا يصغر عن ثوب و
 الاقل فيه (السمع بالمعدي خير من ان نراه) الى استين فنية جوان في كل واحدة زادت جز من ثلثين جز من قيمة ربع
 من الاربعين من قيمة سنة كما في المشايخ وغيره في رواية عنه وعنه لا شيء الى ما زاد خمسة فنية سنة ثمانية

الاشي الى اثنين فقيمة سنة وربع سنة ثم الاشئ الى اثنين فهو ثلثا فقيمة ثلثان كما مر كذا في الحديث ثم في كل اثنين من اربعة الاول (الى)
 ملاذ على اثنين (مبلغ اربعة وفي كل اربعين منه مسنة او من فتيغ الزجب كل عشرة عشرة فمعي سبعين تبع مسنة للثلاثين و
 الاربعين في ثمانين سنة في تسعين سنة اربعة وفي مائة ثمانين سنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثين والاربعين والاربعين
 لم يذكر المسنة والتبعية او من في هذا الموضع اتركها على السابق ووجب في اربعين الاضداد وانه الى عشرين ومائة ضافا او معزا
 بسكون البقرة وبعين فجمع ضامن واعر كفي في القاموس لكشاش وغيره كذا في اربعة على يد سبب الجفش فان عنه كل افاذ معنى الجمع
 وكان على وزن فعل وواحدة فاعلا فمجمع فاعل كصوب صاحب الاصح ما ذهب اليه يسيويون ان كلا منهما اعترض يقع على التسهيل
 والكتبة والذكر والاشئ كما تقرر في موضع فالضمان ما كان من في ذات له صوت المخرج من الشعر والاسن غمما فانه انصرف خص بالكتاب والال
 والبقرة كفي في المعنات شاة اجمع من تارها الا افراد يقع على الضمان والمخرج الا ان العرف يحضها بالضمان كما في التنوير وغيره وفي القاموس
 والاشاة واحدة من لغتهم للذكر والاشئ او يكون من الضمان والمخرج والبقرة والمخاض ومخر الحوش وامراة وفي الحديث تنبأ ول المعغير
 فالاسن واحدة من لغتهم لان المراد ما تقرر له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذلك وعنه انه لا يجوز من الضمان ما اتى عليه اكثر المسنة وهو قولنا
 والاول ظاهر الرواية وهو كفي في الاختيار وفي مائة تأخير ما حسن واحدى وعشرين الى ثمانين شاتان في مائتين
 واحدة الى تسعة وتسعين وثمناة ثلث شاة بالكسر جمع شاة فان هذا مشبهة قلب لها واو الفاتحة خذت لها شاة وذو وفي العمارة
 الى زاد من تسعين اربع الشياه ثم في كل ثمانية شاة فمعي عسماة خمس هكذا ابدوا ووجب في كل فرس سائمة من الالاناث
 المجردة في رواية والالاناث والذكر ان جملته تلك رواية فمعي رواية لاشئ في الفرس اصلا والاتجاه وهو الى اخذ عنه ما وعلا المعنوتى وفيه
 اشارت الى انه انضاب للفرس هو صحيح كفي في المعنات قيل ثلث وقيل خمس كفي في الكافي والى انه لاشئ اصلا في الذكر وهو الاصح كفي في الاختيار
 والى ان الفرس اعترض يقع على الذكر والاشئ ومعهم العربي وغيره ومن محمد انها تخص العربي كفي في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الظهيرية
 وغيرهما انها تخص الفصيل الاصح والى بالذكر كفي في اكثر المسنة والالاناث ويمكن ان يقال انه مشير الى ما قالوا ان التحمير الا في في العربي لقلة
 التفات وقيمة كل اربعة درهم غالبا واماني او اسنا فالتفاوت فاحش فيقوم دينا را عشرة درهم كفي في الهفت وغيره والدينار من
 دوزجبه اى شرق اصله ثار بالتحديد فابدل من المون الاولى بار وقيل انه معرب دين اراى بجاءت بالشريعة في الال اهم مغرب
 مدور من الذهب في الشريعة اهم لشغال من ذلك المغرب او ربع عشر بعنم الاول منها وسكون الثاني او ضمناى خمسة درهم
 قيمتها اى الفرس فانها ما يذكر ويؤخذ وقيمة اشئ عبارة من قدر ما لية بالدرهم والدينار يتقوم بالمقوم وهى مساوية لثلاث
 الشن فانه يكون ناقصا وذا كذا كفي في الازاهير فصا با ح من قيمتها المضاعف اليه لقوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا حجب
 في الجيدات الا في السائمة مادة من الال والبقرة والغنم والميل فلا تجب في الحمير والميل لانها غير سائتين عادة ثم فرس سائمة
 شرا فقال اى المكثفة بالرعي بالكسر ما يؤكل من الحنك ويجوز الفتح على المصدرية في اكثر المحول فلهذا الالاناث
 او استعمال بلا فلهذا فمعي الزكوة كفي لو علمت او استعمال نصف المحول ثم اسامه لاقامه لم يجب شئ كفي

في الخلاصة وقال عين الائمة لعمل بالابل اربعة اشهر علم ساهما في الباقي فلا شيء فيه كما في المنية وفيه ما الى انه يستبدل قبل الحول سجنسها استوف
حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف سجنسها الا انه مكره عند محمد **والا** فزمن الوجوب خلافه لابي يوسف رح كفي في الماشع وهو الاصح فلو باع
قبل الحول النصفه طمكه واجما كما لو حال استعاد الوجوب بكمه واجما كما في الزايدى **والا** يجب في النصفه ان ياكله صغار السواك ثم يطعم
عليها الحول جميع الصغار من اهل البيت والمجوس فان لا زكوة لم ياكل على الكبار التي تقيم الحول عليها من الابل او غيرها من غير ما قبل هذا عندنا طمخين خلافه
لابي يوسف رح فلو ملكنا بشر او ابنة او غيرهما خمسة عشر شهرا فصلا او ثلثين عملا او اربعين عملا ثم حال الحول عليه لم يجب شي عندنا وجوب احد
منه عنه وعنده ورايت اخرى انما تاشي فلا خلاف في انهما مضاف على الصغار فيل في بقائه كما اذا ولد له اسودا ثم قبل الحول فملك قبل الحول
على الصغار فلا شيء عندنا خلافا لاهل البيت فلو كان في النصفه وبنى ان لا زكوة عندنا في المهر الا قبل الحول اي الكبير من السائمة التي تامة الحول
فيجعلون نصفها ترابعة للكبير فيعقد الصائبان تادية الزكوة ولذا لو كان له ستة بساتين وشون عملا فباعها لم يمتعه عندنا الا اذا ملكت فان
الزكوة سقطت عن الباقي عندنا اذا الوجوب باعتبارها وجوب جز من اربعين جز من ستة عنده لانه جعل النحل منته بعد ملكها كما اذا ملك
الحمام وبقى السنة عن ملكها في المحيط وغيره فوجب ان يحسب الزكوة عنده في المهر بنية الفرس ثم صرح بما اشار اليه بقوله ولا يملك في السائمة
فقال ولا يجب فيما قبل من يمدن الابل والبقر وليس لعل الاثقال وانارة الارض والركوب وغيره **والا** الوجوب في السائمة الوسط
اي ما يتوسط بين الاعلى والادنى لكن في الكافي لو كان له من الابل الجماع نظري في بنت مخاض متوسطة لانها المتبقية في التقاد السبب
ومثل عنه في ابن عفرو والى القيمة افضلها فمقتضى من اشارة الوسط بتلك النسبة فان كانت قيمة بنت مخاض وسطا وقيمة الافضل حسون
فالتفاوت بينهما بالنصف ففرقنا ان الوجوب في الجماع شاة متساوي نصف قيمة شاة وسطا وكذا لو كان له ثلثون بقرا من الجماع
نظري في قيمة تبع ومنته وسطا وان لم يوجد الوسط ياخذ العاقل اي اخذ الصدقات **الا** في من له اسودا مع الفضل على
الادنى حتى يصير الى اخذ وسطا وفي اشارة الى ان الوجوب لم يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة في المهرية الجماعا ورواها في
لا يجوز لك في الماشع وان الاختيار للعامل لا لملكه في النافع وغيره فخرج ان الاختيار له للعامل كافي في الاختيار وغيره او باخذ
الاعلى منها ويرد الى الملك الفضل على الوسط وقيمة شعرا بانه يجوز ان ياخذ التي في بطنها ولد والتي ليسن للاكل والمفضل
وفي الماشع لا ياخذ واحدة منها ولا ينبغي ان الانسب تقديم هذا المبحث على مسئلة زكوة الفرس الا انه اخر اختصارا ولما كان
من حكم المطلق الفاضل شرع في الصامت المضلول **والصائب الذهب** اي الثمر الاصفى الرزين منقوصا وكان او غيره
وانما يسمى بكونه ذهبيا لابقا **والعشرون** اي مقدار عشرين مثقالا هو لونه ما يوزن بتقيد لا كان او كثيرا او عفا ما يكون موزونة
قطعة ذهب مقدار عشرين مثقالا وقدر كلام الجوهري انه مناه لثمة والغير اطرس شعيرات متوسطة غير منشورة مقطوعة مامتة من فضة
فالتمثال مائة شعيرة وهذا على رأي المتأخرين وسنجه اهل الجهاد اكثر البلاء وما على رأي المتقدمين وسنجه اهل سمرقند فالتمثال ستة
دوايق والادنى اربع طسوجات والطسوج صبتان والجمعة شعيراتان فالتمثال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالتمثال دوايق من التورين
اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المقتال لم يختلف في الجاهلية والاسلام **والصائب الفضة**

شمال للتحاق فلو اشتري الصاع عشرة او خراجية قيمته ما تادى بهم وجب منها الزكوة الا انهما لا يجتمعان مع المشتري والجزان فلا يجب الزكوة فيها ولا يخرج
 منها بحسب المشتري بكل في المحيط عند تحمله اي تمكلك المالك لك الزكوة فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة ليس فيه شيء حتى تصرف فيه فغير المالك
 اي بسبب اختياره فلو ملكك التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بقاء تصرف او اكتماله ثم حرقه اذ امكن البيع
 كالعبث والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنه لا يصير للتجارة كمال قال ابو يوسف رحمه الله خلافا للاشترين على ما قيل ولا يلحق الزينة في العروص
 على الاصح كما في المحيط او يبالغ في بيعه بغيره من الاستغناء الحقيقية اي ذلك الغير انصافا باحصال من احدهما فلا يلزم ان يبلغ من
 كل انصافا ويقوم بما يبلغ انصافا النفع للفقير مثلا صدقة للانصاب حارة مجرى التعليل اي لكونه النفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما انصافا قوم
 بما هو نفع معا جابا وان تساوى فالمالك مخير ونحن انبي يوسف رحمه الله فيقوم بما اشتري به وعن محمد رحمه الله فيقوم بالنقد الذي يملكه ذلك البلد ولا يظفر
 الى موضع الشراء ولا موضع المالك وقت حلول الحول وفي الاصل فيقوم المالك بالدهم او الدينار وانما يخص القيمة اشعارا بانها لو اشتري
 عند التجارة لبلغت ومنهما ما تادى بهم وحال الحول عليه وهو لا يساوي ما تادى بهم ضرورة فلا زكوة فيه بكل في المحيط ويجوز دفع القيمة
 في الزكوة اي بحسب خبر من انصافا سواء كان سائته او غيره بالكن للمالك لاية نقل قيمة يوم الاداء عند جابا ويوم الوجوب عند
 على ما قال بعضهم وقال آخرون في السائته ايسر بخير قيمة يوم الاداء وفي غير ما يعين او قيمة يوم الوجوب بالفضل تعيين فغنى ما تقي فغير
 من المحيط قيمته ما تادى بهم يوم الوجوب خمسة اقفره بلا خلاف ويجوز عند خمسة درهم وان تغير السعر بعد الحول ما عند جابا فان زاد بعد القيمة
 الى اربع مائة فغشوة درهم وان نقص الى مائة فدرهمان ونصف وفي خمس وعشرين من الاصل بنت مائة بلا خلاف ويجوز عنده خمسة
 درهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر وما عند جابا وفي قول عند عشرة درهم وان تغير السعر ما عند جابا وفي قول عند عشرة درهم
 يوم الاداء كما يستفاد من المحيط ثم قال لا اختصار ويجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف ماع في الفطرة اس
 صدقة الفطر والكفارة اي كفارة رمضان النهار والعصيدة واليمن والعشر والخروج والتذكير اذا نذر بالتصدق بصاع
 فصدق قيمته لكن انظر اذا نذر بدينج شاتين يوم الفطر فخر فبشاة سمينة تبلغ قيمتها قيمته شاتين بطين لا يجوز كما لو نذر بدينج شاتين
 وحقاق عبددين وفي وصية قاضيان ان اولى بالدهم فاطل حطة فغنى جواره خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكر ليست بديل عن الاداء
 كما طعن ولا لا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في الميسر وغيره والملك اي بلاك انصافا وبعبء بعد الحول وان تمكن
 من الاداء فيسقط الزكوة بحصته اي للمالك وان كان بعد طلب العامل وقيل لم تسقط بعده والا اول صح كما في الكفا في فلو ملك
 مئتين مائة من النعم ما سوى الاربعة كان الواجب شاة او اكمل ثم شير الى انه لو ملك قبل الحول ثم وجد مثله استوفى
 مئة الحول والى انه لو ملك بعده لم تسقط وقيل سقطت ثم استبدال غير المحرر استهلاك كما في الظهيرية واما استبدالها قبل
 الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط والزكوة واجبة في من انصافا بلا خلاف لا يحق لونه الزكوة على النفقة وشرعا ما
 على انصاف فلا شيء فيه استجسانا كما قال الشيخان الا ان المالك يعرف الى الزكوة على انصاف الاول ولو انصافا واسا
 المعفو او انصافا فضا عد اعني يوسف رحمه الله وفي الكل قيا سا كما قال محمد وزفرج واغنى عن غفوا لانه يجب بدونه كما

في الحديث وغيره ثم اشار الى ان النسيب يتبين بالنسبتين فقال في حديث محمد بن ابراهيم
 الملاكي الى ما سوي خمس ثلثين بعد الاثني عشر من الزكاة اربعة عشر واحد عشر من انصاب يبيست ثلثين فيبقى ثلثس والعشرون فيجب نسيب خمس و
 هذا عنده واما عن غير فيجب خمسة وعشرون جزءا ما من ستة ثلثين كما قال ابو يوسف ج اثنان والعشرين كما قال محمد بن فرج فان الملاكي يفتي
 اولاد الاربعة عشرون الى ما يليه من انصاب واليهما معا فانفع ما قل ان الاول عشرة من ثلثين والبعير اسع من ثلثين على المذكور والاولاد
 ويطلق على النسيب وهو ان يكون ابوهم بيا واهله غيرهم كما في العادى ونصيبهم مستفادا اي الزكاة على انصاب بشراء او توليد
 او هبة او وصية او ميراث او غير ما هو وسط الحول بالسكون في كل واحد ولو قيل ان الحول لانه قبل وقت الوجوب الى انصاب من نسيبه
 فيضم ربعون درهما على ما بين من نسيبه عن الكل وفيه شارة الى ان استفاد بعد الحول لا يضم بل يتاقت لحوال اخر اجماعا والى انه
 لا يضم لولا من انصاب ذابلا بخلاف ثم اشار الى بيان ما هو من انصاب من الحجرين والعروض الا السواهم وقال ويضم اليه ربع
 الى النسيبة وبالنسب بالقيمة لا بالقيمة لثواب عنه وبالاخر اربعة اوزن عندهما وفي رواية عنه عن ابى يوسف ج انه رجح الى قوله
 وقدر الخلاف في صورة ذهاب عشرة مثاقيل قيمتها مائة ومنون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكوة عنه لا عندهما ولا خلاف في وجوبها
 عند تحاليل الاخر اربعة درعم فضة وعشرة مثاقيل من مباديها وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل الاشئ فيه عنه ورجح الاول فيؤدب
 من كل ربع عشرة درهم كذا في النسيب وغيره ويضم المعروض اي عرض يكون للتجارة فلا يضم السواهم اليها اي الى الذهاب
 والفضة بالقيمة قيد السكينة مثل الاتمام انصاب في كل من فقير خط للتجارة خمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مثاقير درهم
 وقال الاشئ فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه شارة بان الحجرين لا يعقومان فقيمة ثلثيها الى قيمة العروض بل يعكس
 كما قال اذ اما عنه فيخرج تقويم كل ثم يضم اصدالى اخر كما في النسيبة والعروض بالضم جمع العروض والفتح والسكون وهو كل صنف من الاموال
 غير الحجرين كما في المقاس وغيره فقلنا هذا كان عليه استئنا السواهم الا ان يقال ان الاثم لهمه ولفضاته اي نقصان انصاب
 في اثار الحول بعد ثلثين والسكون اي باطل غير مستط الزكوة وفيه شارة الى ان الذين في الحول لا يقطع حكم الحول وان تنفرق خلافا
 كذا في حديثه فان لو كان لا يعون شاة ماتت في الحول ففيه الزكوة اذا كان موفيا ما تى درهم الى انه لو كان له عصير ثم نحل الفضل لان
 ليست بهل كما في الزايدى وجاز له تقديمها الحول الى على حول او اكثر منه لذي انصابى جازلا لك انصابا كثران لو
 زكوة سنين كثيرة قبل ان تحيى تلك السنون فلو ملك المال لم يرجع على الفقير كما في الزايدى وذكر في الحديث انه لو ادى زكوة الغنفة ملك
 الحجرين ثم ملكت كان المودى عن الذنب اذ يتبعين غير صحيح ونحن ابى يوسف ج عليه زكوة وتختلف فيما اذا عين بعد الحول
 ثم ملكت وجاز تقديمها لنفسه اي على نسيب لذى انصاب اي جازلا لك انصاب واحد ان يؤدس زكوة
 نسيب كثيرة والكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منها بل انصاب اجماعا فلو عمل فان كان في يده الفقير لم يافده وني يد الامام
 اخذه كما في الزايدى

فصل في العيا شتر نافذة شاملة لعاشرة اهل العدل الجور وهو اربعة عشر من عشر ثلثين ثم عشر اربع عشر منها اي اخذت

منهم عشرة شربة من نسيب الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار ثم علمهم ان الموصوفين في المكارم في غير من تهذبات وادعائهم بملامحة الحر في سنة
ذلك ان المسلم الذي وعلى ما ذكرنا من اجنى الشرعي لا حاجة الى نسيب بل قوله على الطريق لاخذ زكاة التجار المسلمين وغيرهم وادعائهم
بالزكاة لتغيب غير الربى عليه التجار ليعلموا تشديدا لهم او كسر ما يتخففون به من اجابروهم في ان العاشرة ما جوفانه اجربل هذه فعلة لاجابة
بنصب الرسول في كل ما فعلت الله عليه من حديث (ان النبي عاشر افاقه قتلوه) معناه تاركوا لغير من في هذا الامر كما قال ابن الاثير
فيه شكال وعلته غلبت فيها فخذ العاشر من المسلم ربع العشر اى عشرة اموال الظاهرة والباطنة ومن الذي ضعفه بالكسر لانه
ما زاد وعرفا لشدان فالله انصف العشر وفيه شهابان جميع النصاب مما فلو كان بعض النصاب في بيتهم لم يأخذ منها شيئا لكن يجب فيه الزكاة
ديانة لكمال النصاب كما في التبعة وصدق اى علم الذي مع تخليصهما في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف ان التخليص لا يشترط ما كان
سائر العبادات ان انكر المحول اى ان انكر المسلم الذي تمام المحول ولو علم ان في الاستيفاد ووسط المحول او انكر اى اى انكر
فراغ الذمة من الدين لطلب بن عبد وادعائهم الادوية اولى العشر ومنعته الى عاشر آخر تعلم في هذا المحول وجوده
ان الايمن يصيدق بما اخرج الامام من كتابين فلا تن ان يقال (الى عاشر ان كان) كما في التهذبات فليس كذلك بل علم في كتابين
ان لم يكن في هذه العاشر اى يصيدق لما ذكرنا وفيه شهابان خبر البراءة لم يشترط وهو الراجح لانه قد يصنع كما في التماسي فليجرب به
بما علمت من تصديق في قوله وصدق في قولهما على قياس الشهادة بالخطا او ادعائهم الادوية في مصرحها الى فقير مثلا في غير السوا حكمه
الامر ان لا يبايعة فلو ادعوا الادوية في الاموال الظاهرة لم يصيدق الا ان حتى يعرف لافاضل في ان الزكاة هو التي في على البيع وقيل الزكاة
الاول والثاني في سياسته ماله في في الحكم في غيره وياخذ من الحر في العشر من اموال الظاهرة او الباطنة اذ كانت نصابا ان لم يعلم
ما يأخذون متساوي مقدار ما يأخذ اهل الحرب المسلمين ديارهم كل علم نفس الاخذ منهم وان علم ذلك اخذ مثل ذلك قليلا او كثيرا
محققا للمجازاة وفي رواية لا يأخذ الا قليل لانه منو الحكم ان ما يأخذون من بعضا فان كان كالا لا يأخذ اصلا لانه عذر كما في رواية
تقبل ياخذ كل انجز العلم وقيل ياخذ كل لا اقدر ما يصح له الى ما منه لان الاصيل عليهما ثم المبلغ ما منه كما في الحديث ولم يأخذ منه
ان لم يأخذوا من اموال الاوتى بل انصف الامان في الاكف شهابان الحر في انكر المحول والفرغ عن الدين ياخذ منه العشر كما قال
وقيل هذا اوطى العلم انهم لا يصيدقون في ذلك ولم يعلم واما اوطى العلم انهم يصيدقون فلا يأخذ منه شيئا في الحديث وعشر حر الذي لا يخلو
عن استباح فان اجنى اخذ العاشر نصف عشر قيمته ثم ولو عرف القيمة من الالذمة وادعائهم باسرها لا منها من المشي فممكن في حكم النسيب
للعشر في شربة العاشر اذ كانت التجارة وفي علمهم بعبد الهبة الاكبر خسر مير لانه لم يبق في حكم الهبة وقال فرج يعشروا ل
ابو يوسف يعشروا ان مر بها جملته ولا يعشروا ما منه لمسا اودى من بضاعة او ذبعة او مضاربة او غير ما اذا التاجر ليس بما لك
فلو بلغ نسيب الهبة من الربح نصابا خسر وعشر الحر في عشر ثانيا قبل المحول جاسا في ارضه وهذا اوطى العلم ياخذونه
منه فلو علم بخلافه فميشركا قال شيخ الاسلام وادعائهم بالحر في الاكبر خسر مير لانه لم يبق في حكم الهبة وقال فرج يعشروا ل
في المحول الثاني اذ لم يشرك في الاول وقوله ثانيا اى غير مرة فيعشر في سنة كذا جاسا من داره ولو في سنة عشر مرات

[illegible]

يكن الارض اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة
 يعلم ان هذه ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة
 زمان كرفع الاسلام تلك المملوكة الى اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة
 وان لم يعرف المملوكة ولا وارثه فقد وضع في بيت المال كما ذكره ابو الوليد ويرى ان اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة
 ابى يوسف ج فالباقي الملوكة اذا اذ القضاة ان كثر فلو قال صاحبها انى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة
 فيقول انى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى اى ارض من ارض غير مملوكة
 في دار الحرب كما لم يفرق ان الركا زعم معدن حقيقة ولكن حجازا كما في الحيرة والكا في وغيرهما فلهذا ينبغي ان يراد به الكفر على ان قال شيخ الاسلام
 ابو جعفر المستامن كثر في صحرا ثم لم يزل يوسع لان في اخذه عندا كما في الحيرة ولكن فيه عن القدرى ان الكفر والمعدن في هذا المقام متساويان
 في الحكم وفي المبسوط ان الركا زعم معدن وكلام العرب يحتمل المبسوط والمحيط جميعا فلا يجدان يراد به الركا زعم معدن في هذا المقام متساويان
 تعالى وفي موضع الانسان كلمة مستأمن اى مسلم دخل دارهم بابان ووجهه اى وجهه ذلك المستامن الركا زعم معدن والمعدن والكفر
 وفي ذكر المستامن شعارا ربنا لو دخل متعصم دارهم وجد في صحرا ثم ركا زعم معدن بالاطريق الاولى كما اشار الىه في التمهيد وان وجهه
 المستامن من الركا زعم في دارهم اى ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب برودة اهل الركا زعم على ما كتبها اى الدار ولو لم يردده وانجر
 الى دارنا كان ملكا ملكا خبيثا كما في التمهيد وهذا قول الطرفين ولما عنده فليس كما في التمهيد وانما اسند الوجه ان الى المستامن
 لانه لو وجد متعصم فلوله كما في الزايدى وان وجهه في دار الاسلام بقية السابى ركا زعم بالرفع ومن ظن ان فاعله ضمير
 المستامن لان ما وجد من الكفر في صحرا دارهم لا يحسن بلا خلاف متساويان كما في الجبر على الامانة فبينا ان المعنى المجازى كما مناه المتتابع
 بيان السمة الكفر والمتتابع لانه كل ما يتعصم به من عود من الدنيا فليس له واكثر ما ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى المحرم متاعا وعرفا فكل ما
 الاصل من مبطل كما في العمادى فكل من اشتهر في تفسيره هذا الوجه ان لم يرد هو المعنى الذى هو الكفر بالشرعية كما اشتهر به في الكفر بالشرعية
 كما لم يفرق بين ما فيه له اى الملوكة واما في ارض تلك فكل من خطا الى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا الى ارض من ارض غير مملوكة
 ان في وجوب لمنس الايتافات المتتابع وغيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في ايتاف غير التجارة ولما اشتهر الزكوة وله شري في تفسيره
 الملك عن الامام واطلق عليه الزكوة في لسان الله الانام شرع فيه بعد الفزع منها وقال وفي غسل ارض ولو لم يفرق
 في غسل ارضه وفي حكمه لمن الواقع على الشوك الاخر في قول كما في التمهيد الطرفة خبر لم يستأمنه متاخر هو عشر شربة
 الاخر جبهه اذ لا يجمع العشر والخروج من ارض واحدة او غسل جبل عشرى اخر اذ كان في الفواكه ان الاشئ في الجبل في رواية
 الاكثري بالارض فانها جرم مقابل السماء او عشرة اى ثمر الشجر في ارض او جبل عشرى ويدل عليه لفظه لان الفواكه اسم شئ متفرع
 من اصل يصليح لاكل واللباس كما في الكواكب وذكر في القاموس انه اسم لكل الشجر وقال ابن الاثير انه ما تجمعه الشجر لكن المشهور ان
 الفواكه اسم لكل ما يتصل من احوال الشجر وفيه اشارة الى ان الاشئ في ثمر شجره في دار حبل فانها ليست

عشرته وان كان المبلدة عشرته كما في المحيط وكذلك ثمرستان لدار الاندلس لما كان في قاضيها من كلامه على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يخالج احد كما قال السديد عمر بن قيس قال الحسن لا عشر فيه وهو اوجب عندنا من العشر في المملوك قال المترشي بخان الامام محمد بن قيس العشر والاخذون بني ثور وجنس من لا عشر فيه لانه باق على الابادة وانما لم يكتف عنها بما لا يتنبها على ان فرع الخارج مثل في الحكم وما خرج من الارض العشرية مما يتنبهت الناس عادة من مهنات محبوب والبقول الرايعين والعواك والاداد وقصب السكر والادوية والبذر وورقيه رمل الى انه لا يخرج من الزرع كل مرج به والى انه عشر ما اكل كما قال ابو حنيفة راج ذهاب ابو يوسف الى انه عشر ما اكل سوى كفاية الرجل وعياله وقال محمد بن ابي اكل ما اكل حسب عليه من تسعة اعشاره كما في المحيط وذكر المترشي ان لا يسعه اكل شيء منه حتى يؤدى عشره باو قيل هذا اذا غرم ان لا يؤدى فان غرم فلا باس باكل تسعة اعشاره واكلفت احوط ومن ابى حنيفة ان اكل قليلا اقبيل بالمعروف فلا شيء عليه قال الفقيه به ناهذا كما في الهنرات والى انه لا يشترط لكون الارض ملكا والخارج مما لا يجازي فثبت في ارض غير مملوكة عشره وتقصيده والى انه يجب في ارض مملوكة ومبعض والمجنون والمكاتب لما دون المليون كما في الفخرات فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهر الرواية على ما في المبسوط والمستباعد ان يكون العشر على الملك سواء كان مزارعا او اعدا او افعالا الى مزارع او موزر وهذا عنده وقال انه على الدافع والمران جميعا وعلى المستاجر والاخذ ان على المستعير كما في الهنرات وان قل في السهل والخمر والخارج فلا يشترط للمصاحب كما قال ابو حنيفة وذو فروع وهو والى كما في الكرماني وهو صحيح كما في التفتة واما عند جما فان كان الخارج مما لا يتبع سنة فلا شيء فيه مثل الخوخ والكثيري والتفاح والوش والثوم والمبسل وان كان مما يتبع فان كان مما يوق ويكال كالتمر وذهب الرمان العنب والتين والحنطة والاشعر والذرة فلا شيء فيه الا اذا بلغ الف وما منا وان كان مما لا يوق كالسمن والزعفران المسكر فذهب عنه ابى يوسف راجه قيمة ما ذكر من ادنى ما يوق من نحو الدخن وعند محمد بن عيسى اشكال من اعطى ما لا يقدر به نوعه فذهب اليه ثلثه احمال كل عمل ثلثه من الزعفران ونحو خمسة امنا فان قدر بالا وقيمة والربل والمحل بالدرهم والاسنار والمنا وعشره وذهب كره وقتته في اوجب ظهورها عنده وقت المصداق عند ابى يوسف راجه وقت تصفيته في الهنرات عند محمد بن عيسى على الخلاف لو اتم ملك لمجبعه هذه الاوقات كما في التينيس وخالها عشره الى انه لا يجبل بقبل الزرع وذا بلا خلاف وكذا قبل الحنطة وذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف راجه ويجوز تجهيل بعده اتفاقا كما في المبسوط والى انه لو جمع انواع من جنس يؤدى من كل محبته وهذا عنده واما عند محمد بن عيسى الوسط كما في المحيط والاطلاق دال على ان وقت الاداء جميع اعم فهو على المترشي كما قال محمد بن ذهاب ابو يوسف راجه الى انه على العنوز وعن ابى حنيفة روايتان كما في سجدة تلاوة المترشي ان سقاه اى ذلك لسهل والخمر والخارج سح اى ما جاز كالانهار والادوية في اكثر السنة فان سقاه في النصف او الاقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاغتبار او مطر الخ او بر داف صاحب شمل الا في نحو خطب في عدم تغافل لبسطين لداره به عادة في مثل فيه لقصص الفاسي وذهب الى ان وقتها فلهما شجرة او مقبته او منبتا لخشيش في العشر وفيها خرج وان قل فنصف عشره عند ما قال في الفضا به ان سحى النارج الكثر انزل لغرب اى ذو عظيم يريه البقر او الدية اى ما يريه البقر وي جند طويل يركب تركيب داف الارز وفي رأسه مغرة كبيرة كما ذكره المطر في بلا رفع مؤن الزرع

بضم الميم ففتح الميم جمع المنة عاكسة على قوله على الاصح وهي التي تعلق بالاصح لما اخرج ما حدث له من نفقة اعمال البلد وكري لانهار وغيره ما وفيه تصريح بما علم
مننا كما في قوله وما السوا على لانهار والامطار وما السوا في الواقعة في الارض عشريه وما السوا الكبير لمخوفة فيها عشريه
اي منسوب الى العشر فانه حصل منه فاما كان منها في الارض خراجية فخرجي فقلع قطع عن الارض الخراجية ما اخرج ثم سقيت بما لم يثمرت عشريه
ولو لم يثمرت خراجية لان الماء يوزن في تفيروا لظيفة كما في الحديث ولو سقيت مرة بالمشري مرة بالخراجي ففيه العشر لان فيه معنى العبادة كما في التمر
وما السوا من جميع نهر بالسكون الفتح مجرى الماء الخضر باسم ال الخراج اعجم اسم جمع واللام العهد اي بعض لو كرم كشد اديان وكيا نيان
واشك نيان ساسا نيان آخرهم زبرد مقتول في خلافة عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه خراجي وان كان اصل مصنفها من ما زيفه
كثير الملك فان كسري حفر من الغزات على طريق الكوفة من بغداد ومنها مردود ومنه زبرد والخراجي منسوب الى الخراج وهو في الاصل حاصل
من ربح الارض وكرائها او اجرة فلام وكذا ما سمي به ما يخذله سلطان فيقع على العزبية والجزية وما السوا في كافي الا انه يهمل في الغالب
يقتصر بغيرية الارض كما في المردود والاصل ان كل نهر يحيط الى العمارة فشرى والا فخرجي وكذا اى مثل ما انهارا لم يجر في الخراجية الا
اي ما انهارا الاربعة بجون نهر بلخ او ترند وبيون نهر خجند والسر والهند ووجله نهر بغداد والغزات نهر الكوفة او العراق تحت
ابن يوسف رح وفي رواية عنه لا عند محمد رح وذكر شيخ الاسلام في مجمع فينا روتين كما في الحديث والا على الانهار الخمسة فان قيل
على هذا الخلاف كنه شرقي عن هذه الانهار واصل العرب بلادها نحو تهامة وجاز ومكة ولين وطائف عمان البحرين تشيئة البحر اسم قديم شهير
مستعمل على المدن كثيرة كما في قاصيخان لكن في التوقيع ان مكة من تهامة قيل من البحار واما مدية فمنه قيل من نجد وذكره لزيادة الايضاح
والافتقار الى الكفاية عنه بقوله وما السوا على بلاد طوعا باقوت والدعوة الى الاسلام او كما ما سمي به في بعض ما هو المثل وانفتح كما ذكره المطرزي وقد
التفت او ما فتح مخوفة اي قرا بلسيع سواد اعظم بلاد او الكوفة بالفتح اسم من المعنى بالضم وهو المثل وانفتح كما ذكره المطرزي وقد
قسم من حديثنا المسلمين اخرجهم عما اذا قسم قوم كافرين غير اهل فانه خراجي كما في التفت ولو قال بنينا مكانا شاملا اذا قسم بين
قوم مسلمين اخرجهم من فانه عشري لان الخراج لا يوقع على المسلم ابتداء وشاملا الاقل الجيش واكثره فانه اربعة عند ابن منيعة رح ومن سلك
اربعة الاف كما في قاصيخان والبصرة عشريه اتفاقا والقياس ان يكون خراجية عند ابن يوسف رح لانها اقرب الى الخراج الا انه
ترك القياس باجماع الصحابة ومنه ان الله اعلم بحسبهم والسوا اي سواد العراق طول الامم حديثه الموصل قرية الى عبادان بالفتح والمشهد
حصن على شط البحر ومنه من العذيب وقربا من كوفه الى حلوان بالضم بلد وسواد البلد قربا كما في القاموس وانما سمي بغيرية اشجاره
وكثرة زروعه العراق بالسوا لبعده عن الكوفة وبغداد ونحوها وذكره كذا في الارض العرب لانه اجتمع قوله وما فتح مخوفة واقر اهل عليه
بلا اسلام فان اليهود اخرجهم من كوفه وكما سميوا بغيرية عن عمر رضي الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسيطروا عليهم سوا او صا لم يسم اي ما صالح
او ما صالح على الشيء معين مثل لثابة خراجية منه ما صالح على الدية على ان ياخذ من ارضي بني نجران الفنى حلة وفي رواية الفنا
وما سمي حلة وصال عمر رضي الله عنه على ان ياخذ من ارضي بني تغلب العشر مضاعفة وحل هذا المنزلة الخراج لا يتغير كما في شرح البحار
ومنه بلخ وسعد سمرقند واما بنو ما فقد فتح مخوفة باقرا اهل عليه في خراجية الامم سان فانه عشري وكذا سمرقند لانها

التي لا تملك الا من الترابية وكسبها كسبها على حياضها انما اشجارها من وجوب العمل وغيره من الاشجار البتة متمصلة تلك الاشجار
 التي تملكها غيره كما بحثنا ان يزرع ما يملكها فضعفه في ذلك هو عشرة دراهم لما فيها من الاشجار فلو كانت لم تزرع بعد فيها فخرج الزرع
 كما في تامينه ولما سواه ذلك من هاتفي كسبها بغير ان يزرع في البستان وغيره فاسترك قوله والبستان اي ارض يحيط
 حائطها منها اشجار تفرقة مكنة الزرعة كما في الكفاي وغيره وعلله دفع ثمنه انه دخل في الكسب بدليل اطلاق الناس وشكله بما ذكرنا من شجرة
 غير شجرة ما يطبق من الثبات والربح وغيره مما قد لو اغاية الطاعة نصت الخارج كما في المعصنات فلو كان بالارض لا يطبق ما ولفظه عمره على
 القائل عند قلعة الزرع جاز الفصان عند بالاجزاء وما الزيادة عليه لكثرة الزرع فلا يجوز بالاجزاء كما لا يجوز ان يحول وظيفة المولف على المقاسمة
 وبكسر وزاد الامام عليه السلام اجازته محمد بن يوسف بن ابياتان والاحوز عند ابي حنيفة بن علي الصمغ واكملهم مشير الى انه لم يستكر
 بتكرار الخارج والى ان الدين لم ينعه والى انه وجب على الصغير والمكاتب الماذون والامة والكافر ولو تصدق بثلث طلب السلطان جاز لا بعد
 وجاز ان يجعله للمالك خلاف المحرم لكل في الحيط او كل في الخارج في المولف في العمل والموتة كما في المقاسمة على ما في التمر تاشي والى انه لا يجوز
 ان يكون غنوا في الارض كلها شيئا من الدار في الكفاي انهم ولفظه انما في ديارنا لان التقدير يحجب ان يكون بقدر الطاعة فلا يبالي بكونه
 من اي ميسر ولا اخراج لو اقتطع في ثلث الزرعة المماثل من ارضه اي ارض الخراج وما تقر ان لم يمسس على الاصح ودعوى الاستدلال
 بمقوم قوله لا يملك الما اصل او غلب الما عليه بحيث لا يتمكن منه الزرعة كما اذا صار فاشرا واصحاب الزرع اقد سماوية
 لا يمكن التجرع منه كالخوة والبردة والخرق والخرق وارضية مكنة اخذت كمال الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة بنية لا يسقط الخراج
 وفيه رخص الى انه اذا غلب الما ثم نصب واصحاب الزرع اقد في بعض الحول وقد تمكن من الزرع فخلية الخراج وتختلفون ان المعسر زرع في حطة
 او اشعر او في زرع كان كما في الحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمر تاشي ويجب الخراج ان عطل
 اي عطل الارض الصالحة للزراعة ما لكما بعد القعدة فان لم يقدره فيها الامام على غيره اجازة ثم ياخذ الخراج من الاجرة ويدفع
 الباقي الى الرب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد دفع الى من يقوم عليها ولو دوى الخراج وان لم يجد
 يبيعها ويأخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقي الى الرب الارض كما في الحيط ويصح الخراج على الارض ان اكل المالك فان ابل
 السواد اكملها وطم موضع الخراج عنهم فلا يكلون شي ما ذكرنا من حكم الارض نصية من ثلث او ثمنها اي ارض الخراج مسلم من
 او سلم فيؤدى للمشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن ينعه انسان من الزرعة فعلى البائع كما في الحيط وفيه شعار بانه على المشتري
 اذا بقي من ثلثه ما يزرع فيؤدى ثلثه شهر على ثمنه ولو كذا على المشتري اذا باعها وفيما زرع لم ينعه حبه ولا في كالبعضا كما
 المعصنات وان شري الكافر الذي ارضه عشرية من مسلم وضع الخراج عليه بقبضه وقيل عشر
 وعند ابي يوسف رخصت عشر باوصرت الى مصرف الخراج وعند محمد رخصت عليه عشر واحد مصرفه في رواية مصرف الخراج وفي ادر

مصرف الزكاة والله اعلم *

فصل مصرف الزكاة اي سلم في الشريعة مصرف الصدقة اليه للمنفعة لهم كان الزكاة شاملة للثمن وصدقة الغنم والكفارة

والله اعلم بغير ذلك لصحة ما اوجبته واشتد في ذلك بعد من قوله جاز غير ما ايدى صرح به في الاختيار وغيره ويستثنى منه ما اخذ له العاشر من النوى وغيره
من كذا ليل ياتي في الجهاد من مصرف الجواز ونفس ما اختير في الاسلام لشعاره بالانحياز للاخذ الزكاة بغير علم المالك والمطالبة ولو اخذ من قضا
ومادونه فيخرج من محل ذلك فلم يكن من قرابة من جواز من كان في ملتة الفقير من فقره قد افادته الفل الا فقره فمؤخره ذكره ابن الاشير
وغيره فهو صاحب الفقر والاحتياج وشريعة على جميع ما اشير اليه بقوله اى من له مال دون انصاف لغير ما يبلغ نصيبا قدما على درهم
اوقية ما انصافا فاضلا على جبة الاممية سواء كان ميا او لا فالا لتمامه في الطلاق والى على الصفة والاكتساب غير ما يعين الدفع اليها في
الاختيار واكبر من كون مكانه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفصل يستوي في ذلك والموت وقد يقال مسكينة ثم من مشاة الشرع في العر
فقال اى من الاشئ له المال وعنه ان الفقير من يسأل المسكين من لا يسأل قيل هو الزمن المحتاج وهو صحيح المحتاج كما في الواهب
وقيل هو من لا دنى شئ وهو من الاشئ له قيل هو من كان له وليا له قوت يومه وقد على السب لهما وهو ليس له شئ وطه لغيره على السب
كما في المعزلة قيل كلاهما معنى كما في النظم وفائدة الاختلافات في الوقت الوصية وعامل لصدقة من المعاش وغيره والى فعل من
الانسان بقصد فهو من الفعل ولا يلزم قيل في محمولات كما في المفردات والصدقة من لصدق وهي بها عطية ياد بها المشوية للامانة
لان بها انظر صدقة في اليهودية كما في الكرماني وذكر في الازاهير ان تركه يدل على قوة في اشئ قولوا وفلا ادى بها ما يتصدق به لانه بقوته
يعد لبا وقيل لان اول عامل لصدقة صلى الله عليه وسلم جمع الزكاة قبل من بنى صدق كسب الدار ثم قوم من كنه ونسبت لهم صدق بالفتح
فاشتق لصدقة من بهم قيل لانهم كانوا يؤدون زكاة في الجالية فيعطى اعمالي يد من مال الصدقة بقدر عمله فلو ضاع ذلك المال
لم يعط له شئ ولو ادى الى اللام سلم حتى شيئا كما في المعزلة والاطلاق لشعربان غناه غير مانع وكذا كونه ثامسا وقيل لا لئلا له كما في
وذكر في الفتاوى انه لو عمل فيما عطي من غير ما فلا باس به وقوله بقدر عمله موافق لمقتضى الصدقة وفيه شعاره بالاعطى اجر عمله بالمال ليعقد
احتياجا ولكن في المعطى وغيره اعطى ما يكفيه عياله واخوانه في ذما بهم ومجديه ولو نلت به اربع اشهر والمكاتب اى مكاتب غيره ولو غنيا
فلو عجزوا اخذك في المعزلة وقال ابو الليث (والا الى مكاتب غنى ام والا الى الجوامع وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب يا شئ كما في
الاختيار وفيه ان في ذلك قديمة انما يخلص من الرق وفيه شعاره بان يعطى ما عجز عنه فيؤدى الى اعتقه والرقبة معبر بها
عن الجملة ويجعل اسما لملوك فاضافته كما في كل الدرهم ومديون تعديته على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع فالمدون عليه
الدين من اتي جبهه كان وقيل من حصل له دين من غرامته في اصلاح ذات البين كما في الواهب وقيل لمصرف الدائن الذي لا يصلح
الى مدونه فانه الغارم كما في الذخيرة لا يملك انصافا فاضلا عن دينه اى ما يحتاج اليه فيدخل منه من هو مصرف بلا احتيا
من مديون ملك قوت شمسها وى قيمته انصافا فاضلا عن دينه كما سياتى في الفقرة والذين في سبيل الله اى منقطع الغزاة
اى الذين عجزوا عن الحق بجيش الاسلام لغيرهم فعمل لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذا كسب ليعقد عنهم الجهاد فافقرة جميع
الغاري وهو اولى موافقا لبقاى وانقطع لفتح الطار من قوت لهم فقطع بالما فغيره انفاق وباء التعديتة بمعنى عجز عن العمل
لذلك النفقة او الدابة وغيره ما فاضله منقطع بالفرقة فخذ الجار واصل استعمال للحصول وغيره عندنا في يوسف راج

في رعايته من محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام في اداء زكاته الى من يحبون فانه
 يعطى على الجمع وان كان الاصل مفردا قال ابن الاثير على ان يوافق ما قبل في الاداء وان كان الاصل للافراد عند محمد بن قيس ثم
 فقرا حلة القرآن وقيل عليه الحكم في المنهات وغيره وابن السكيت في المساء والكثير السري ببلدا زكاة الطريق اي من له مال لا معه
 تنال المسافر في رتبة الفقير في افعاليه الزكاة الا اذا اودله اخذ صدقة كما في الواهب في التيمم الذي له مال في غير وطنه فينبغي ان يكون منزله
 ابن السكيت ولله ان الذي يدونه مفرقة منسوخا بن السكيت كما في الحديث وقيل ان من قبل الصدقة وفي منتهى اذا كان له ما في
 وطنه لا يجوز ان يدفع اليه ذلك اذا كان كسوبا على ما روي عن مجابنا كما في الكرماء هذا هو لمصارت المذكرة في المنس واما المولدة فلو هم اي
 طائفة معصومة من العرب لم قوة واتبع كثيرة منهم سلم عنهم كما قد اعطوا من الصدقة تقريرا وتحريرا وخوفا ففسوخه باجماع الصحابة
 ابو جهمادهم كما في شرح التاميلات ولا يشترط الفسخ لانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية في مصنف الزكاة
 الى الكل اي كل من لمصارت اربعة او بعض منهم كالمليون كالحاكم اي من تصيبك فلا يعرف الى بناء مسجد وقطرة وكفن ميت
 وقضا دينه وان اراد يعرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يارب يعرف اليها في ثياب لمن في الفقير وفيه اشارة الى انه لا يعرف الى
 مجنون وحشي غير مراهق الا اذا قبض لهما من يحوه بصدقة كالا باموسي وغيرهما يعرف الى المراهق يتقبل الاخذ كما في الحديث وقد جاز يعرف
 الى طفل الفقير كما يشترط اليه في المنهات يعرف الصدقة الواجبة الى الصبيان اقراره بالعيدي والى انه لا يجوز صرف الالبابته كما قال محمد بن
 خلفا الذي يوصى فلو انك من في عياله ناولا الزكاة والقطرة جاز عنه خلافا لحدث كما في النظم وعليه الفتوى كما في الخزانة
 وينبغي ان يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباة الكفارة على ما ياتي الى من مبنيا واولاد بالكره مصدر عليه
 لا يعرف الى الوالد وان علا الى الولد وان سفل سوار كان بالكفا او السفار وروحيته فلا يعرف الزوج الى الزوجة ولو
 من بائن ثلث وكذا العكس عنه خلافا لهما ومملوكه فناء وغيره وعبد عتق بصدقة خلافا لهما وعتق غير عامل بمكاتب
 وابن السكيت وفيه التصريح بما علم منمننا فان لم يتبادر من الغنى خلاف الفقير كما في العكس فمن من له لغباب فلا يرد ما في الاختيار لكن
 انفسه صحيح كاسب قادر على قوت يومه وما لك لغباب موجب للقطرة والاصح لية الزكاة وما لك لغباب موجب لكل وقد جاز يعرف
 الى الاول بلا خلاف وفيه شجاريه ان يعرف ناولا الى سلعان فانما لم تسقط عنه ولذا افترق كثير من المتأخرين بالاعادة وانه يمكن
 الاصح منه يسقط كما في المسبوق لكن في المنهات لو علم انه لم يعرف الى مصرف اعادة على اختياره وقيل لو نوى عنه صرف المبايات جاز الزكاة
 لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة وسوق الكلام يشير الى جواز صرف صدقة المتطوع الى الغني كما في المنهات ولا الى مملوكه اي مملوك
 الغني غير المكاتب وعن ابى يوسف جاز لو كان مولا فنيها غنيا فاباها يعرف اليه وكذا لو كان عبدا من ليس في عياله كما في
 الحديث وطلقه اي الغني فيعرف الى البالغ ولو ذكر اصحا وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيعرف الى ولد الغني ولو صغير وقيل لا يعرف
 الى بالغ الغني وامرته وقيل يعرف اليها كما في الحديث ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز صرف الى طفل فقير وقد مر
 وبني باسم من اشهر وهو كسر الشيء الرخو وبني به مؤرجن عبد منان جده صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الشيء

الاول لحرم واطلاقه بينه وبينه لان الرقيقين انقطع نسل كل النسل على طلب الشا عشرة بنات الزكوة الى الولاد كل كمين فقرار الاولاد
عباس جارش واولاد ابى طالب بن علي وجعفر قيل رضي الله تعالى عنهم فانه لا يعرف انهم مسوقه مثيل في جوار من تطوع اليهم وكذا صرف
بعضهم الى بعض عنده خلافا لابي يوسف في كفا في المنعوت وفي شرح الامار لا يعرف انهم الكرم عندهما وعن ابى صنفه روح رويات ان
وبالجواز خلافا للاحقرته مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم وموسى ابي يعقوب بن ياشم عن ابى يوسف في كفا في المنعوت غير بنى ياشم اليهم كفا في
الميط واولى وحي الامام يعرف اني فخرنا خلافا ليعرف الى الجوزي والمرتد فينبغي ان لا يعرف الى من يفر من ابيهته وحوار غير ما قبل
الاستخدام في غير الزكوة من المظنة والكفارة التذرع بطبع اليه اى الذي عندهما خلافا لابي يوسف روح وان دفع الزكوة اسكن
من ظنه مصير في غنمهم انه مملوكه اى قتله وسكاته وغيره يعيد بها وفي الزاهد في العبد الغنى اجزاه عندهما خلافا لابي يوسف روح
وان ظهر مواع اخر من كونه ياشميا او عينا او ولد او ولد او كافرا وغيره لا يعيد عندهما خلافا لابي يوسف روح وعن ابى صنفه
في الكافر وقراءة الولاد والزوجات الجوزي وهذا لا تحرى اما اذا شك فلم يحرم وتحري فطن انه ليس بمصر فلم يحرمه ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح
ولو لم يحرمه لانه غنى او فقير بانزول لا يسترحم عنده ولو نذر انه عبد او حر وفي النماشي روايتان ولا يسترحم في الولد والغنى بل يطيب له فيه
خلافا وما اذا لم يطيب قيل تصدق وقيل يرد على المولى في الزاهد في وتداب دفع مقدار ما يعينه اى لمه فروع اليه
من السؤال كذا لان المقصود هو الاغنى عن السؤال ولذا قال شاشن من الادان تصديق بدرهم يعني فقير واحد او يعطيه لا يشتر
فوقها ولا يعرفها على التماس كمن كفا في الميط وفيه شجار جواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم قيل لا يجوز وقيل لا يجوز للمالك كمن
وهما كفا في قاضي خان وكره عنه العلماء الثلثة دفع النصاب فصاعدا الى فقير غير مدفون وغير ميسر وقال
انفرد لا يجوز وعن ابى يوسف روح يجوز دفع نصاب واحد فقط كفا في الميط وذكر في الزاهد ان لا يجوز حقوق النصاب بدفقات
الا ان يخرج الفقير من ملكه وفي المتن لا يجوز اكثر من افضاب بدفقات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه
ينفقه في سرف او مصيبة وقال ابو حفص انه لا يعرف الى من لا يعطى الا اياهنا وان اجزاه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم
افضل من الجاهل وكره نقلها من بلد الى بلد آخر وان كان المولى فيه فالمعتبر مكان المالك المالك والمساكين في التمسك
ان لا يكره النقل قبل المحول كما روى عنه كفا في الميط الا الى قريبه او شخص اخرج من اهل بلده فانه لا يكره النقل حينئذ وهذا
اذا لم يكن فقير غير بلده اوسع او انفع بتعليم الشرائع وتعليمها والا فلا يكره كفا في النهاية وعن ابى صنفه روح لا يخرج لقريبه ولا غيره
والاقتداء ساكنا كفا في الميط وبيد ابى بصدقات من الاقارب ثم المولى ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقة وقراءة محاديث
حتى يبد ابيهم كفا في المنعوت ولا تفضل اخوته وحواله ثم اولادها ثم عمه وحماته ثم خاله وخالاته ثم ذوار عامه ثم حيرة ثم اهل سكته
ثم اهل بلده كما في المتن والله اعلم *

فصل في فطرته ونحوه من ثلثه وزنا منى فالمراد صدقة انسان مخلوق مؤهل الى قلم زكوة الا ان لا يسبب عند الجمهور من عين بر
اي منته وعين ما يتخذ منه اى البرن نحو السويق والدقيق والخبر لانه قريب من المقصود وفيه انه خير من ان الذي يتق

كتاب الصوم

تبطل كونه شاة الى ان تقر في اصول القوم من ان اكل الاعمال بطل كونه الصوم وهو في السنة لا مساك عن الفعل لمحاكان او كلاما او شيئا كما في
 المفطرات وترك الانسان لاكل كافي في المغرب في الشريعة ترك الاكل والشرب بالوكات والوطي اى كفى النفس عن هذه الافعال قصد
 التخلص بفعل انسانا كمن لم يداوطني كمال فلتا في وطنيته او بسببه بلا انزال كفا في الظاهر ان التقرين بالاعم جاز ولو قال ترك المفطرات
 ارض الله وروى منسبات الصوم من اول زمان الصحيح لصديق او انتشاره على الخلاف وهو اوسع والا والحوط على ما قال المحلوا في كفا في محيط
 الى المغرب اي زمان غيبوبة جرم جسم بحيث يغير الظلمة في جهة المشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين تحت الشاهية وغيرهما في البحار
 والاختيار وغيرهما قال صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم اى اذا وجد ظلمة حساني جهة المشرق فقد دخل في وقت الظفر
 او صنفه في الحكم ايل ليس طرف الصوم وانما ادى الاخر بضرورة المغرب تغيبا في التحليل الافطار كفا في فتح الباري مع الدية اى قصد
 طاعة الله تعالى في جزاء الوقت المعبر شرعا من نوى الليل ثم لم يخطربا الصوم الى المغرب يكون صاعا بالاجماع كمن لم ينو صوما الا فطر
 ويؤكل من غير ان يمين كفا على الاظهر كفا في المحيط او الحكماء شري الى انه لو نوى بعد المغرب ثم نفض قبل الصبح لم يكن صاعا وادى انه لو نوى في
 ثم الغرض قبله صاعا نفضا لنقل الى الغرض لكن لو نوى الغرض من قبل ثم نفض لم يصح الا يصح نفضا كفا في التمرات حتى والاله انه لو نوى لا مساك في
 بعض اليوم لم يصح صاعا على الاجماع كفا في الكشف لكن فيه خلاف ان لا يصوم فاصبح صاعا ثم افطر حنث لانه اذا شرع فيه وجد ذلك
 مالا وعليه تكرار الحكم عليه لان تكرير من اجزاء متفرقة تجانسة كان لبعضهم كمالا وروى في بيان المحيط ان صوم ساعه ما يقرب الى الله
 تعالى وعلى ان النية لابد ان تجدد في كل يوم لجميع العبيات ذوا الاخلاق سوى اخصان فاصبح بنية واحدة عند الفجر وصبحا او صوم
 رمضان فان لم يجمع على خلاف جزوه الشبهة كفا في الكرواني بنية واقعة قبل نصف ليلتها او بولته منور واسمعت من المطلق الى
 الفجر مع فزان هذا الصنف من النصف وقت الزوال النهار الشرعي من الصبح الى المغرب نصفه النصف الكبري فيجعل الشرع ساعه بين
 مع كسرى في اكثر الاوقات واخا في النهار فلو نوى عند الفجر او بعد الصبح على ايج كفا في المحيط واما قبلها الى المغرب المتقدم فصح على الاجماع
 والا ففضل ان ينوي مقارنا الصبح كفا في الحققة و يصوم بلافلاف بنية نفل و يصح بنية مطلقة باعادة النية للصوم في الاطلاق
 فاضا فتمت على في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم وبنية واجب آخر كالنقاء والكفارة والنذر فوعطت على النفل والفصل
 ليس بجائز ولو سلم لم يقبح كفا في وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والنقاء فرض وكذا صوم الكفارات والنذر وكفا في كفا في
 لكن في المشايخ ان النذر واجبة وفي الاختيار ان كليهما واجب لا في سفر شرعي او مرض مبيح للفطر خيف زيادة مثلا فانه لا
 عن رمضان بل عما فانه واجب آخر وفيه شعرا بان لها فوافر ايضا اذا نفل ففطر من رمضان وعن كثير من المشايخ انه
 متفضل والاو لا في غير الولاية وكذا اذا اطلق قيل انه نفل والاو لا يصح وهذا كله عنده وما عداها فممن رمضان وان نوى
 واجبا آخر كفا في الكشف وكذا اى مثل رمضان النفل والنذر لمعين وقته في صحة الاداء بكل من النيات التمسك
 الاو لا فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونذره قبل نفل النذر بنية الفرض او النفل او المطلق وصام فمعت ادى

فصير صومكم انما لكم كافي لا بدى وكره ان ارد من صومكم رمضان وصوم غيره واجب او نفذ او مطلقا بان نوى ان يصوم
غدا من رمضان بخلاف منه وان كان من شعبان فهو صائم رمضان او نفذ او غير مقيد به فاصح ان يدعى شكلا لذي نوى واجبا او وجوب
رمضان وغيره من رمضان لفتح عنه لوجود اصل النية والاكمل من رمضان بان كان من شعبان او لم يظن واجبا منها ففصل لو فطر
فلا قضاء عليه لكن عاتة اشباح قالوا اذا نوى اجبا ففطر من شعبان فهو عاتى نوى من ذلك الوجه كفى المحيط وكن الراى ولو امانا
بلاال صومهم اى غرة الصوم وبذا حسن القاموس لعلال غرة القمر للتكثير من اوائل ثلث او اولى سبع واثنين ست وعشرين وسبع
وعشرين وغير ذلك فواو بلا فطر وحده يصوم وقال مجاهد انما اذا نوى لئلا يفطر ولم يقبل قوله فانه يسكت بلانية الصوم
قول بخان اما ما ياكل جبر وغيره من كفى المحيط وفيه شعار باران لوراه رجل ثم دخل مصر او اياما لم يؤمن فليكن يصوم معهم فان افطر اساء
والاشى عليه كفى لا بدى وان لا قوله الى حال انه مردود القول بنسبة الفسق اذا كانت لغيره فمعتمة وتفرده اذا كانت لمفطرة وفيه شارة
الى انه يشهد عنه حاكم الشهادة لانه لئلا يفطر الناس اذا كان عدلا ولو محذرة وكن الفاسق ان علم قبول قوله فى استور شعبة
الرويتين وان لم يوجد حاكم يشهد فى الجهم صاموا بقوله اذا كان عدلا الى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر انما الكفارة على ما
لعمارة وقال الامام الايام كفى لا بدى ولى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله من رمضان قطعاً ولا بشرط
فيه يضاب الشهادة فلا يراد ان المشهور ان ان اوصليته لا تتعلق الا فى موضع يكون الجزاء او لى نقبض بشرط فيلزم ان يكون صوم
يوم لم يفطر بالطريق الاولى عند قبول القول ولان افطر بعد الرقضى والا كفارة عليه وفيه شعار باران اذا فطر قبل الشهادة والاراد
يلزم الكفارة وفيه خلاف كفى المحيط ويصح انه لم يلزم كفى الكفى وقبل خبر عدل واحد وفيه عزالى انه يقبل خبر واحد
انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا اما عنده فقد اشترط الدعوى ولى انه لا يشترط الاسلام ولا عقل والبلوغ ولى انه لا يقبل قول
المستور ويصح انه يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوى كفى المعصية ولو كان ذلك العدل قتل بالسر فافطرت المرد والمكاتب قبل
خبرهما بالطريق الاولى ولغة عبد ملك هو ابوه او فاضل العبودية وقال اللطاف والجمع كفى القاموس او امره او امته او محمدا
فى قد ف نأبوا عند التيقيل شهادة للصوم ففطر قبل مع نحو محمداى صاحب كالبغار والدخان وقال الشافعى انما يقبل قول
بائيتة فى الصحرا وروين خلال الغنم وعن الحسن شترط المضاب لكفى المحيط وشترط مع نحو العثم للمقضى فى ظاهر الرواية تضاب
الشهادة اى شهادة غير الزنا وهو جبان او رجل وامرأتان وفى الشافعى انه يقبل فيه شهادة واحد وشترط ايضا القطع بالاب
الشهادة والعدالة اى الاسلام التام والعقل والبلوغ لا يشترط الا كفارة الاشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمرد
والقذف وفى المحيط انها غير مقبولة تنسب لا يشترط الدعوى فيه وفى العدة ان يشترطوا الا كفارة غير الى ان فى الصوم والفطر لا يشترط
حكم الحكم كفى ان يامر الناس بالصوم والخروج الى المصلحة كفى العادة وبلا تخيم جميع عظيم غير مقدر فى ظاهر الرواية فيهما اى
فى الصوم والفطر اى شترط جميع يقع المظن بخبرهم كفى الكرماني فلا يشترط علم اليقين الناشئ من المتواتر كما اشير اليه فى المعنى
لكن كلام الشرح مشير اليه وفى الزاد الصريح انه يكون من اطراف شئ حتى لا يتوجه تواتره سم على الكذب

ولو كان عبد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم **عنه** وهو مطلقا ما يقوم به بل يتحمل عن شئ وهو بحقيقة الدم وبما في الاطلاء كالابازير وعرفا
 وهو لم يرد ما من شئ ان يصير للبدل كالنظم **عنه** وهو مطلقا ما يقوم به بل يتحمل عن شئ وهو بحقيقة الدم وبما في الاطلاء كالابازير وعرفا
 الاعضا سيما الجارية الضيقة لكن في النظم **عنه** وهو مطلقا ما يقوم به بل يتحمل عن شئ وهو بحقيقة الدم وبما في الاطلاء كالابازير وعرفا
 ابتلع اللوزة الربطة كغيره لا والله ان مضغها كغيره في الهنية لو ابتلع بزق جميعه في غير على الخلاف وفي الزاهد يوشرب لحم كغيره من الغشاء
 والتغريز والمكر في لوزني في الاختلاف لاسباب **او** **او** وهو ما يوشرب في البدن بالهنية فقط كالسكفور وغيره لكن في المحيط لو اكل ما يتداوى به
 يقصد به تغاير وكغيره لا فلا في المصلح روايتان **عنه** اى جماعا او اكل او شربا بقصد يا احترازا عن المأكلة والمطعم والنياس كما ياسب
 قضى ما فيه من فعل في فعل منها وكفر عنه **عنه** اى ترك بيان وقت وجوب قضاء الكفارة لجعلها بانه على الترخي كما قال محمد بن قيس
 وهو يوسف راجع الى الغرور عن ابي بصير **عنه** روايتان كما في التماسي وقيل بين رمضانين وفيه اخذ الكرخي والاول صحيح ولذا لا يكره فعله
 كما في الزاهد **عنه** اى قد مضى على الكفارة كما في الحجة وتجب التتابع كما في الهية كما لمطاطس اى تغاير كالكفارة
 يتحقق بقية فان لم يستطع فصوم شهرين ولا اذ باطرا ولو تم قبل فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كالقطة وقية بشارة الى جوار
 الاباحة بالتقدي والتعشية او الصوم والشا واليوم كما في السجيرة والى ان اسطوان وغيره في ذلك سواء لكن في المحقق عن محمد
 بن سلام وفي الخزانة عن نصير بن يحيى انها انقيا بالصوم في الجبارة وقال الانام بهم بلا عساق فانهم ربما يعطرون ثم يعيقون ويجرد
 التشبيه لم يرد ان اذا جامع امراته ليلها عاده الوهن اراسا ميا في انكار كفارة الصوم لاسيما تالت وفي النظم لاسيما تالت ولا بد ان يحفظ
 الصوم فان الكفارة عنه ابراهيم النخعي **عنه** صوم ثلثة ايام يوم وعنه بعضهم لا يخرج عن العدة وان صام الدهر كله كما في النظم وهي
 اى كفارة الصوم بافنا **او** **او** الصوم شهر رمضان ايضا وكما اوعى التقديرين كفارة واحدة فان الثمانية لا تجب او يسقط
 على الخلاف وهذا اى كغيره فاذا كفر لا اولى فلا دخل وعنه كيفية الاولى وفيه شعار بانه بافنا رمضانين لزم كفارتان كما روى عن
 محمد بن قيس قال كثر المشايخ الكفارة واحدة وهو صحيح للثقل وقيل بغير الجواب كفى واحدة لكل في الزاهد وقال المصنفان
 من اكل شهرة يوم قبله كما في الهية والمبتدئين الافناد **عنه** تعني ذلك كما دل عليه قبله فمن اتهم فاستفتى من يؤخذ منه الفقة
 فافتي بعضا وصومها كل لم يكفر لان على العامي لعل يقبولى لفتى فهو معذور في ذلك وان اخطا لفتى فيه كما في المحيط وعنه لو بلغه
 حديث فاكل لم يكفر لانه **عنه** على ما هو محتمل في الاصل **عنه** اى يوسف **عنه** كفارة **عنه** اى تفسيرا فقط لان الحديث قد تكرر فاجابه وشرح
 كما في التفتة لا غير اى لا يكفر بافنا وصوم غير رمضان وهو قضاؤه وكفارة **عنه** اى تفسيرا فقط فلا يكفر ان افطر خطيا
 اى ذاك الصوم غير قاصد للافطار كما في الكرواني فلو غصص او استنشق فسبق الى وجوه وهو ذاك الصوم فسد بالكفارة وقيل لم
 الا في الزائدة وقيل في النظم وقيل في البالغة **عنه** اى النظم لا الغرزة كما في الزاهد **عنه** نصية **عنه** فذل الى حلقه لا في
 الا انه صاب فيه متعمدا كما في المحيط **او** **او** افطر فله حرام سلطان او غيره فلو اكره رجلا او امرأة على الجماع مثلا قضى بالكفارة
عنه **عنه** كما لو طأ وعنه لاني الامة اى كما في النظم وذكر في المصنفات لو اكرهت زوجها كغيره لكن في الذخيرة لا كفارة عليه

وعليه الفتوى اقول مثل الاكل الصبيح اقول الغروب فظن انه اى وقت هذا الفعل ليل اى قبل الفجر او بعد الغروب لكن قال القضاة ان فى
القضاة بالاكل بعد الصبح رواه يمين وخرج صحيحا استحبابا لاعتقاده وفى لفظ الطنج شارة الى تجويزه لشمس والافطار بالتحريم قيل لا تحريم فى الافطار او
انه لو شك فى الفجر فكل لم يفيد لكن تركه استحبابا لو شك فى الغروب ففى الكفارة خلاف كما فى المحيط والى انه لو تيقن ان ليل كان خلافه لم يفتن
وفيه تضاؤل كما فى قاضيان والى انه يحرر بقول عدل كذا فى البصير الطبول واحتلف فى الحديث ما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل المشي فافطار الجوارح
انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه كما فى الزاهدى والى انه لو افطر الى الاستيقاق بصوت طبل يؤتى ثلاثين غلينا ان يوم العيد وهو لغرضه لم يكفر
كما فى المنية او ان وصل واخرجوه مما فيه صلاح البدن الى جوفه وهوذا كرسونه او وما عده بالفسخ او اطرق فى اذنه من فسد صومونه
مخرج طمنا الى الوصول الى المذبح فاحملوه ان شرط اجماعهم ان اذا غلب البدن فى اذنه حبب القضاء ولو دخل الماء فى اذنه لم يفيد بخلافه ففسد
على الخلاف لو بلغ موضع المحنة فى الاتساع او اذا اطرق فى الاليل لا يفيد وعنه اذا بلغ الجوف ففسد كما يفيد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح
وفيه اشارة الى انه لو صنعت الكسرة فى الفرج الدخلى طقت بها خطا ضعيفا ليس قوة الاخراج وهو فى حكم الخارج لم يفيد كما فى
العتية وقاسم والى ان الرطب اليابس منه سواء كان سوراى اكثر المشايخ فلو لم يصل الرطب الى الجوف لم يفيد وانما شرط كونه مما فيه صلاح
البدن استراعى اذا لم ين برحمانه غير مفسد وان لم ينجى النجى فى جوفه لكن اذا نفذ السهم الى جانب آخر او دخل حجر الى جوفه من جالفة او اخرج
حصاة او غيب خشبة فى بطنه ففسد وكذا لو دخل صبيحة فيه على المختار وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يفيد فى جميع هذه الصور بل اذا ذكر
كما اذا نسا او شرط فى الماء او الكحل فى الزاهدى وجوز الانسان بطنه من غير المسام فلو عمل شئ منها الى الجوف لم يفيد بخلافه
لكن ينبغي ان يكون مكرها على الخلاف قيا على مسيل الماء على البدن كما ياتى وما وصل من الحلق مستشنة منه والمسام فليج الاول وتشدة
الاخر من فخذ الجسم كما فى المغرب والصباح والقائمون وغيرهم من جنس الجمل اسم مكان من الصوم بمعنى المروفة مصحف فنى مجمع الواصل
المقرا والمحقق من السهم بالضم وهو النقب مثل محاسن ومن او تلج حصاة وتجوها مما ليس فيه صلاح البدن ولم يغيب اليقاس
فى اكله وهوذا كرسونه سواء كان اقل من المحصة او اكثر لكن فى النظم لواعدا اكل المعصاة والواجب حبس الكفارة وفى المنية لو تسلسل
المعصاة مثلام اراهم المعصية كمن زجر او عليه الفتوى وفى الزاهدى لو اكل الطين الذى يوكى تفكها فمن مخرج الكفارة فيه الا ان كان
قوله او جوبها استسما وعنه انه كفى فى الطين مطلقا ومن ابى يوسف راج الكفارة فى الطين الارمنى ايضا ولو تلج حبة عنب كفى
مع ما يترك بختات المشايخ ولو تلج فتقا مشقوق الراس كفى وقيل انما كفى بل بالفتوى الرطب او لقيت اى اخرج ما فى جوفه
متعمدا بالكلية حال كونه ملا فقه اى بحيث لا يمكن ضبطه الابحج كما مر فى الطهارة وهذا عند شيخنا واما عند محمد وذرهما القضاة
فقد صدقوا ان لم يعللهم كفى فى الاختيار وذكروا كفى لميط لوقيا قليلا اقل من ماء الغمر ارجع اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعل ما فاضا
وفى شرح الجارح يجمع عند ابى يوسف اذا كان لغثيان واحد وقاسم كلامه ان يبلغ الكثرة ففسد كما قال ابو يوسف راج كذا
غيره عن عينا وهذا خلاف ما مر من الاختيار فى الطهارة ولا يقضى ان عليه ايتى اسه خرج ما فى جوفه بالكلية او
عنه او اقطر بالمجارج او الاكل او غيرهما ناسيا اى قاصدا للافطار غير ذاك للصوم فغلا كان او فرضا وقال مالك انه

مفسد للصوم مطلقا فيفسد كافي في الظاهر قيل جماع الناس مفسد للصوم بخلاف كافي في الحقيقة
والاصح ان ينساق قبل النية وبعد سوا فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقتة جاز وقيل انما جاز اذا لم يوجد منافية ومن رأى صاعا ياكل
نسياناً جاز اذا كان شاكراً ولا فلاحا في الزاوية والاولى ان يقتضي اذا فطر ناسيا كافي في الزاوية او احكم اي رأيي نوما مضمونا في مناره
او فطر مرة او اكثر الى امرأة او صبي شهوة او تفكر في انزل في صوم او دخل غيبا من لطافة او غير ما كافي في الزاوية او دخال
او ذباب في حلقته فلو اتبع له باب قصد فسد كما لو وقع تلحج او طرفة في فيه واتبع كافي في الزاوية وفيما ذكر شاربان طعم الادوية
ورج لعط اذا وجد في حلقه طعم فليكن في المحيط ولو طوي به سبعة ابيات اربع من الحيوانات او سبعة او طوي في غير فرج كما اذا
فقد او قبل ولمس اي من البشرة بلا حال ان انزل قصتي بلا كفارة وقيل لا يعتد بوطي الهيمية وفي كلامه إشارة الى انها
لو قبلته او ستم مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة نوتر وجها فانزل لم يفسد بخلاف الى ان الرجل المرأة في اقبل
وليس سوا وولي انه لو خرج لباس اذى لم يفسد قبل بخرج ذوات فسد لو ستم ما من ماء الثوب فانزل فسد او وجد حرارة اعضائها او اذا
كفى في المحيط والى انه لو اتى بالكف فسد هذا قول العامة وكل سباح ذلك قالوا القضا المشهورة لا لقوله على المد عليه وسلم (نأكل الميعة) ونسكت
لكن سنا رجى ان لا ياتهم كافي في كفا في ولا يفسد الصوم عند بعض المشايخ باكل اي باكل ما استقر بين استعانة من الغذاء
او الدوا وحال كونه اقل من قدر المحضصة كسكر الحما والمحلة وفتح الميم المشددة وكسرها فلو اكل قدرها او اكثر فسد وقد روي في المدونة
المفسد بما قد على ابتلاء من غير ريق وعجاءة محموج (اذا كان من اسنانة شيء فدخل جوفه وهو كاره لم يفسد) كما في الذخيرة
الا اذا اخرج الى الاقل باللسان او اليد او الخد من فيه ثم اكل فانه مفسد بخلاف وقال ابو يوسف طم بلية الكفارة وفي
الحكام روي الى انه لو اتبع لقمته كانت في فيه قبل الطلوع لم يفسد وهذا اذا كانت لقمته عيرة والافان اخرجت فلقن لم يفسد والافان
وقيل لكل في الكل وقيل لم يحسب الا القضا في الكل عند الكل كافي في الظاهر والى انه لو قتل خطا فبكت براقه ثم ادخله في فيه ثم اخرج
لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كافي في النية والى انه لو اكل ما خرج من بين هاتين بالخلخال جاز واما باللسان فالاحسن ان ياكله
كافي في البستان ولا يفسد باكل مسمة واحدة اخذها من الخارج فضعها الا اذا وجد طعمه ففسد وعن ابى القاسم ان مضغته فسد
مطلقا وفيه إشارة الى انه لو ابتلعها كذا فسد وجب الكفارة على من ابتلعها كافي في الخلاصة والى انه فسد باكل الماسك والعدس
والجوز والارز لكن في الزاوية انه غير مفسد ونحوه انتهى فيفسد الصوم مع تذكره عند ابى يوسف رج ان كثر اي طعم
فاه ولا يفسد عند محمد وهو الصحيح كافي في النية ولا يفسد عند محمد رج ان احمده او كان قليلا او كثيرا او يفسد عند
ابى يوسف رج ان قل وهو الصحيح كافي في الخلاصة فلا يفسد ولا يفسد اتفاقا كافي في عاودة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم والافان ففسد
بكن في الحقيقة وكراهه الذوق اي ذوق منظر من غذاء او دواء في صوم وقيل في الفرم كافي في المحيط وكراهه
شئ من الاطعام صبي او زوج او نحو خمسة وروى بان لا يجذب من مضغ او نحو ذلك ولا يفكره في شئ
لا يكره مطلقا وان يكون الزوج شئ الخلق او يكون خوف غبن في المشتري فانه لا يكره الذوق ولا كلامه مشبه

الى ان يفضله ولا يستشق فيه الصوم كرهه الا يستشق او لا يغتسل صبلا على الاراس وتسلط بالثوب المبلول وعنه انه كرهه الكل
 في الزايدى على انه كرهه ادخال الماء في الفم ثم اخراجه كما في قاضي خان وكرهه القبله ان خاف الوقوع في الوقوع او الانزال فيه
 على انه كرهه ان يبتلع لشفة على ما روى عنه كما في نظرية تهرولى انه كرهه البشارة الفاحشة وكذا المعالقة والمصافحة على ما روى عنه
 كما في النخبة ولا يكره السواك حتى يستعمل المضمض في الوضوء للمرض والنفل وغيرهما سواك كان سبلا او لا سبلا حاصورا
 وهذا عندنا في قول كرهه في وضوء النفل كما في الزايدى وغيره والحكم اي استعمال لكل ويجوز جزم الكفاية وفيه شعاره ان لا يابس للسان
 غير الصلوات بالاحتياط ولذا للرجال لكل الا سود لثاوى دون الزينة كما في الكافي وذكر في المصبرات ان لا يابس للجميع يوم عشاء
 على المني بقوله عليه السلام من اتحل يوم عشاء لم يدر عينا ابداه وقيل لا يجوز ان لا يابس يمتلئ بدمه من رضى الله تعالى عنه ولو لم يمتلئ
 عينيه بالنظر اليه حتى يبتلع على عنه وعن ابويه والسلام على جده ولعله من فقرات الوديع فان الغالب ان الغسق لم يبتلع عنه
 مثل هذه الافعال وفتح جاذب عمر خمسين قال سمى به لثنا وقواه او لثب منه يخرج من الصوم لزيادة الايض فان الشيخ
 الغنى الذي يفر عنه في الحال بسبب الدم ويزاد كل يوم الى ان يموت كما في الجهاد والكرامى وفيه وفي حكمه كل من يخرج عن الصوم في الحال
 وليس عنى الاستقبال افطر او لم يمتلئ كما في الاباة فان اورد لفظ الاطعام جاز فيه الاباة والتحكيم بخلاف ما لفظ الاطعام و
 الاتيان فانه التحكيم كما في المصبرات وغيره فيشكل في التسليم انهم قالوا ان فعله الثاني اذا ذكر فله التحكيم الا فلا باءه ولو يبد
 الاشكال ما في الزايدى عن ابى يوسف ان اذا عدا سمع او عشاء لم يخرج لان الاباة لا يمتلئ عن التحكيم والقدية منبهة عنه لكل يوم نظرية
 مسكينة اى من صام من صلاته كماله في الاطعمة نصف صاع من براوز بيل صاع من قرا وغيره فلو لم يمتلئ مسكينة نصف
 صاع من بر من يوم جازعنا ولو لم يمتلئ مسكينة صاعا منه من يومين لم يخرج عنه وعن ابى يوسف من صلاته ولا اطلاق شي
 الى ان لان يقضى اول رمضان بركة كما في المنية وذكر في الزايدى انه يطعم في كل يوم ولا ينظر معنى الشربة الى ان وقت
 وجوبه كقضاء رمضان كما في التمر تاشى وقضى ما افطر واطعم ان قدر على الصوم لانه يشترط لجواز الخلف دوام
 المعجز وحاصل اى ذات عمل بالفتح اى ولد في البطن او من قطع اى ذات ارضاء اى التي لها ولد من غير خاف كواحدة
 او من راجتها وما او يقبل طبيب بوق سلم على نفسها او ولد لها المضمض بالمرتع التي اى لم يكن هو الفاسر لكن الارضاء
 لم يجب عليها بل على الاب بل المار بها نظرية فانه وجب عليها بعدة الاجارة كما في الكواشى وعن ابي الحسن ان نظرية المستجرة كالام
 ابادة الا فلا فعل في هذا النوعين الام لا يرضع بان لم يوجد غيره فامثلا اباح لها الا فلا رويها شارة الى انها تشرب الدواء اذا
 خافت عليه وهو لا يشرب ولى ان الحرف المتعلق لم ينفذ قبل مرض ينجح له فلو خافت الجناء فضعف خبر نصف منها لقولهم لم يمت
 احبته فله تعب نفسه حتى اجتهده ليطش فافطر كره وقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الخزانة ان الحوائج دم او العبد
 او المذاهب بسبب المنه وكرهه اذا اشتد الحروف والملاك فله الاطعمة كرهه اذامة ضعفت للملح او غسل الثوب وهو نص
 خاف بالاجتماع او يقبل الطبيب زيا دة مرضه الكائن او امتداده او وجع العين او جراحة او صدمة او غيره

ويؤجل فيه نحو المرض لنفسه ليعمل من لزومه حتى يفرغ من فطره فلو اضغعت عن الصلاة المحي فلا بأس بل ان لم يطلب كالساكن وقال نعم الائمة من
 مرضه كرهوه وفيه نهي الى ان يزول المرض وتبقى فطرته لم يفسد في البيع بكل في الزاوي دلي ان لو كان حدث المرض فطره في الاختيار والمسا
 الذي انقضت الصلوة اقطروا اي ابلغوا في الصلاة والاربعه كسبتموه واذا انظر عذرهم وقال التاجر يفر من على المل الا فطره في آخر
 النهار ويبيع في اوله واطلاقا لمسا فمشتريه ان لو سافر من مكانه او حضر من سفره اخطا كسبته وكرو وقال الرافضيا في لو انشأ السفر بعد البيع
 لم يفسد بخلاف ما لو مرض بعده مما عاكه في الهبة وعن ابني عيسى في صحيح الميرين ما عاكه مع ثم اخطا لم يفسد في الهبة وقضوا
 ما اخطوا وقبل رمضان آخره وبعد بلا فدية استعملوا في البدل الذي يخلص بعن مكرهه يتوجه اليه في الشف وعصوم سفر
 لا يفسده احب اذا لم يخطأ ما رفقاه والا فالا فطره افضل اذا كانت الهبة مشتركة بينهم وفيه شعار بان الصوم مكره للمسا فلو اذا
 اجهده في قاضيه وان صح المرض الحقيقي او الحكمي كالحمل والمرضع والحائض والنفاس وغيرهم او اقام المسافر
 ثم مات صحيح او قديم فدى وارثه ما فات اي وجب عليه ان يؤدي فدية ما فات عنه من ايام الصيام كالفترة عينه
 قيمة ان عاش بعده اي ان كان حيا بعد الصحة والاقامة بقدره اي بقدر ما فات فلو فات بالمرض او السفر صوم خمسة ايام
 مشاء وعاش بعده خمسة ايام بلا فدية رادى وارثه فدية صوم خمسة ايام والا يعيش بعده فدية بل اقل بقدره سجا اي فيفدية
 بقدر الصحة والاقامة لا لفوت فلو فات خمسة وعاش ثلثه فدى ثلثه فقط واخطا وي وهم وقال ان قول محمد رح واما قوله ما فدية
 بخمسة والاسمعياني حرمانه هكذا (لو عاش اقل مما فات فان صام فيها عاش فلا شيء عليه عنه هم وان فطره ولم يصم اصلا فلكل
 عنه محمد رح وقال عليه الوصية بكل ما فات ولو لم ينس فاهل الرواية وهو صحيح والكل ما مشعره بان لو كان المريض لم يصح فلا شيء عليه وهذا
 ان لم يحقق البأس عنه والا فغاية الفدية لكل يوم من المرض كما مر من الكفا في وقال صاحب لم يخطأ ان شي يجب حفظه جدا وينبغي ان
 يستثنى ايام الهبة مما عاش لما ساقى ان اداء الواجب لم يجز فيها وتشرط الوجوب الفدا على الوارث الا ان يصار به بشرط ولو فقد
 وجونا لا يصار به لثبته من التملك اي ثلث ما لا كان له وارث والا فسن الكل والمتبادر من هذا الكلام ان الايصار واجب عليه
 ان كان له دل في الهبة وغيره فدية كل صلوة مكتوبة او واجبة كالوتر ودون السنة فانها في سعة من الترك للصوم يوم
 اي كفدية قيل فدية صلوة يوم الصوم والحقان محسروا فخر خلافه في الزاوي وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاعسار وعلة الشراح
 ما لو الى الاول وعليه الفتوى كما في الكفا في والقياس ان لا يكون الفدا عن الصلوة واليه ذهب المصنف في قاضيه وان
 ان يجز الفدا عنها في الصوم فلورود النفس واما في الصلوة فليقوم الفصل ولذا قال محمد بن ابي نعيم انشاء الله تعالى وفي الكلام
 مرضا في انه لو فطر في ادائها باطالة النفس وضاع الشيطان ثم ندم في آخر عمره اوصى بالعدا ولم يجز لكن في دياجة المستغنى
 دلالة على الاجزاء والى انه لو لم يوص بهذا سها وبتبع وارثه جاوز قال محمد بن ابي نعيم انشاء الله تعالى وفي الزاوي
 قيل انه لم يجز للصوم وفي التحقيق قيل لم يجز الصلوة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل ثوابه اليه ويستغنى ان
 قبل الدفن وان جاز بعده وكيفية ان يستعمل من عسره اثنتا عشرة سنة ومن عمره تسعة ثم يرفع لها سعة

من الصوم المسكين من ملكه دفعة واحدة ان كان ثلث واقل بالندية والا فيدفع اليها عليه فيقبضه ثم يهدى من الدار فيقبضه ثم يدفع الى المسكين ثم
 ثم الى ابن تيمية رحمه الله ان لم يملك شيئا استقر من داره ونحوه ان يقول الدار للمسكين في كل مرة اني املك كذا الفدية صوم كذا فلان فلان
 فلان اهتدى ويقول المسكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير حمله جاز ولم يشترط العدد ولا المصلحة ولكن لو دفع اليه من
 من نصف صاع لم يعتد به وبقيت كما في ايمان الصغرى وسجادة وغيره لا يجوز اي صوم الوارث وغيره ليست وصلة له بل لا
 فلا مضاف للصوم فلا بد ان الزكاة والحج والكفارة مخيرة بلا طلاق ونحن عصام ومحمد بن مسلمة ومن غيرهم صاموا والعمم عند احتياط طال
 السنة ووردت بهما ولو لم نأخذ بها لضرب من الاجتهاد كما في المحيط وذكر في الزاهد عن عصام وابراهيم بن يوسف في معنى غير صاوة
 ويأمر بفضل اي تمام صوم الفضل بالشرع اي بشره وغيره فليست ان عليه ولا لا يلزمه كما في الصلوة وفيه شعائر
 انظاره لا يجوز كما في الايام منبهة اي في المنهي الصوم فيها فعمل الايام منبهة بعدالة الحلول اي لوصف لفظ
 يوم الاصحى مع ثلثة من الايام بعد اي الاصحى تسمى تلك الثلثة بالشرع والاحسن اي العيدين والشرع فان الصوم
 لا يلزم بالشرع فيه فبالامتنان لا يلزم بعضها وعن ابى يوسف انه يلزم به كما في الكسب وذكر في الزاهد وغيره انه لا يلزم بالشرع
 عنده خلافا لما احتج الى التفسير ان الايام منبهة كثيرة وان لم يكن ثلث تلك الايام منبهة شوال فان الصوم فيها لا يكره طلقا
 عنده ومتابعا عند ابى يوسف وعن الحسن لا يكره مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم خففوا ان التتابع افضل ام التفرق وقال
 العلوي في صحيحه ما اذا اكل بعد العيد ايا ما كان في الضمات وذكر في الظاهر انه يجب التفرق في كل سبع يومان لعن اهل الكتاب ومنها
 يوم التروية وعرفة وقيل النسي في حق الحاج ومنها المأجبة منفردة او بذاتها خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنية وزادوا لم يوافق
 ما اعتاده والحق ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان افطر الايام منبهة وهذا عند ابى يوسف كما في المحيط ومنها صوم الصوم
 اي صوم يومين او ثلثة بلا افطار كما في الضمات ومنها صوم ايامهم يعني فانه مكره عند بعض كما في الخلاصة وفي الثالث عشر
 الرابع عشر والخامس عشر وقيل من الرابع عشر كما في الزاهد وعن ابى يوسف انه مستحب كصوم الاثنين والخميس كما في
 المحيط وصح النذر فيها اي في هذه الايام منبهة بالامتنان مثل نذرت ان اصوم ثلث يومين او نذرت ان افطر يوما كان النذر يومين
 او بالعبودية مثل ان نذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او بدلا وحسنة انه لا يصح النذر فيها لكن افطر كرامة الصوم وقضى
 في ايام آخر الا صوم الابد فانه لم يكل يوم مكيلا كما في النظرة وعن محمد بن ابي طالب بالاطعام وان صام من خارج عن ثمرة
 وفيه شعارا بانه نذر صوم الاصحى وافطر وقضى يوم الفطر كما في الزاهد وبانه لو صام فيها عن واجب آخر كالعتق والكفارة
 لم يصح لان ما في الذمة كمال اداءه فاصلا كما في الضمات ولا يفطر الفضل اباة بعد رضيا فانه يقضى المفطر سواء كان
 ضيفا او مضيفا ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية لمصنف ولا كفيلا فتمشربان غيبه كالمسكين بعد مبيع واماي
 فعنه انها ليست بعذر وعنهما انها عذر كما في الكاسف وينبغي ان يقول ان صامه وبيأله ان لا يفطر كما في
 عمارة الحج والافضل ان يفطر ولا يقول اني صامته حتى لا يعلم الناس نذره وقال ابو الليث النخعي ان الافطار

السور لم يفسد ولا افلا كما في الظاهر صحيح انه ان تاذى الداعي تبرك لا فطر ولا افلا وقال الخوفا في الاسن انه ان شق من نفسه القضاء فطر
 ولا افلا وقال حلفت ان لا افطر وان حلفت بالطلاق ونحوي ان يكون في تفصيل على قياس ما قال الخوفا في كفا في المحيط وفي كلامه اشارة
 الى ان لا افطر بل بعد ذلك روى ابو بكر الرازي عن محمد بن ابي بصير عن النضر بن شاذان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الكافي والى ان غير افضل لا يفطر في المحيط وعن ابي يوسف ح ان صوم ليعقظ والكفارة والنذر ليعقظ وهذا قبل الزوال والى ان
 فطر صبح الا اذا كان في تركه عتوق احد الوالدين كفي الزاهدي ومسيك بقيمة يومه وجوبا او احتيابا او الاول الصحيح حتى فوت
 كفي النهاية وضعية يومه لعل مسيك مجاتي من قوله مسافر قد صام اي جاز من السفر ونحوي الاقائمة في محلهما بعد الطلوع وحال من
 او نفسه وطهرت بعد الطلوع او معه او قبله على الاقل منها وطهرت من الليل مقدار غسل واخرية وفي النهاية قيل ياكل الحائض سر قائل
 في المسافر والمريض جبر او جسي او صبيته بلغ في بعض اليوم وكما قرئنا وغيره اسلم فيه والاصل فيه ان من صار الى الاداء
 في اليوم يومه بالامساك من هذا الوقت وفيه شعار بان مسيك بطريق الاولين ان افطر متعمدا او خطأ او كرا يا او دخل يوم الشك فله رمضان
 كفي قاضين ان ولا يقضي ذلك اليوم هذا ان اصبى الذي بلغ والكافر الذي اسلم ولوعنه نصحة وعن ابي يوسف ح انها
 قضيا اذا صار اليهن عندهما في الامساك شعار بانهم فطروا في بعض النهار فلو لم يفطر واقيه ونحو الصوم في وقتها لم يجزئهم
 رمضان لانعدام الاهلية في اوله الامساك فانه يجزئ عنه الاهلية كفي الاختيار فلو افطر وابتعد فلا كفارة عليه بالاتفاق وفي
 القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحائض والاتقاء على الصبي كفي الظن وكذا لم يصح بالصوم اذا اطاعه كقائل
 ابو بكر الرازي وعن محمد بن ابي بصير عن النضر بن شاذان عن ابي بصير عن النضر بن شاذان عن ابي بصير عن النضر بن شاذان عن ابي بصير
 ليس عليه قضاء كفي الزاهدي ويصح ونحوي ان لا يفطر منهم صائم ولو افطر وان كره لا كفارة
 عليه الحسن لم يفرق ان جواب لو ما من وثاق الجشعي اسلمت في تجوز الامسية ويجوز ان يقال ان لو لمعني ان في صحيح
 ان يكون الجواب امسية بلافا وكفي المنى وجبت كل الشبهة ما كان ابتداء الصوم منه والاسن جميع الشبهة مستقط للصوم حتى
 لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر من رمضان لا يلزم قضاء على صحيح لان الصوم غير صحيح فيه كفي النهاية لا يسقط جنون العصب
 فيها ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولومن آخر رمضان لزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه لم يلزمه قضاءه على صحيح كفي عامته
 المتداورات كفي المحيط وغيره ومن الظن ان في التيقظ افاقة في جز من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر
 بان لم يفرق بين الجنون الاصلي والطارى فلو بلغ مجنون غم افاق في بعض منه لزم قضاء المانع وعن محمد ح انه لم يلزمه كفي
 المحيط وذكر في الزاهدي لمعتبر في الافاقة زوال جميع ما بين الجنون وان اتقى عليه ايا ما اثنى لثلاثين يوما او بعضه ما كان
 في دلالة الايام عليه خفاء وقضاها اي قضاء تلك الايام الا لو ما نواها في وقتها كما اذا افاق قبل الزوال او
 عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضي ذلك اليوم لوجود اللية فيه على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن والبناء عليه حسب
 ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر وسافر لزم القضاء كفي المحيط واعلم ان قال ابن عبد البر ان احاديث تعميل الافطار

وتأخير الصوم حتى تتواتر لك في فتح البدرى وذكر في الزهدى ان قال من سن الصوم تسعة وتسعين سجدة تجلب الافطار وتحبب الافطار قبل الصلوة
ومن السنة ان يقول عنده (اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى ذلك افطرت وصوم الغد من شهر رمضان توفى
فاغفر لي ما قدمت وما أخرت)

فصل الاعتكاف لغة البث من مكاف المحصى اهل بيت العكوف الى الاقامة كما في الكرماني وشريعة على فخر بن سنة ووجوب بالام
اشارة الى الاول وهو كونه في مسجدة عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة موكدة مطلقا قيل في البشر الاخر من رمضان والافاضة غير مستحب كما في
بيان الاحكام قيل سنة على الكفاية حتى لو ترك في ليلة الاساءة او قيل سنة لا يشرع فيه قيل مستحب كما في الزهدى وجميع ما في المطبوعة من كتابي عليه السلام
على ذلك قضاء في شوالين تركه في المضمرات والكلام ثم قيل ان اقل هذه الاعتكافات سبعة وهذا هو الرواية وعنه انه موقوف على الاول لا لا يجزى
اذا وحده وعلى الثاني في قضيه لان مكاف لا يخلو من الاتمام والى الصوم ليس بشرطه وهذا هو الرواية كما في النهاية والى انه يجوز ان يتكاف ليلة كما
انظر والى انه يجوز في كل مسجد وعن ابى يوسف راجح في غير مسجد جماعة كما في الكافي وفيه ما الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد جماعة كالواجب
ثم اشار الى اتمه الثاني من الواجب بقرينة الصوم والعقار وغيرهما من الاحكام لآياتيه فقال (وهو) والى الاعتكاف الواجب بالنداء على طريق التاكيد
لبث صاعدا على قراره وفيه زعم ان تعريف اعتكاف المذكور ما تعريف اعتكاف الشافعي والى ان الصوم شرط او كره كما في
استحقة والصوم شامل لغير الفرض ففي المشايخ من الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف وفي الخزانة انه لو قال بغير صوم لم ينع الصوم والى
انه لا يصح النذر باعتكاف ليس من ابى يوسف راجح انه يجوز فان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نذر في الجاهلية ان تكف ليلة وقدمه صلى الله عليه وسلم
بالياء كما في النظم في مسجد جماعة اى يقوم فيه جماعة ولو مرة في يوم كما اشار الى الكرماني وعن ابى حنيفة راجح انه لا يصح الا في جماعة ثم سئل
قيل يصح في الجماعة بلا جماعة كما في الحديث والاصح انه لا يصح فيها اذن وانهم فلا يصح عند جماعة من مسجد فروع الطرق كما في الخلاصة وينبغي ان لا يصح
في مصلى العيد والبنارة وفي المضمرات الا في افضل في مسجد الخوام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر عليها بسميته اى
بنية البث والاولى ان يكون الضمير للوجوب ليشعر بان البث للعبادة له تعالى وفيه شعار بان لا يجب بحدوث الشرع فيه وعن ابى حنيفة راجح
انه يجب به كما في الظهيرية وبانه يجب بحدوث قصد القلب والنذر ايجاب على النفس مما ليس عليها بالقول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في
كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقق وغيرهما واقوله اى اقل هذه الاعتكافات الواجب او مدة اقله يوم كما في عامة المشايخ
لكن في بحر المحيد عن كثر الرؤوس وخزانة الاكمل ان اقل يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابى يوسف راجح وسأعه عنه محمد راجح
فلننذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لما كما في الزهدى فيقتضيه ذلك الاعتكاف الواجب
من قطع فيه اى في ذلك اليوم فان لم يقضه فغلبه الايصال والى ما خرج من تكليف الواجب ليلا او نهارا مائة اى
من السجدة وطريقه اخذ الى الحاجة الانسان اى لما فيه ضرورة كاداء الشهادة وقضاء الدين وعمل الطعام والشرب والملكين له قادم
كما في النظر وكالحرف على النفس والمال واخراج غلام له كما في المضمرات وكاجابة سلطان البول والفاطكو والغسل والوضوء ولا يتوضأ في المسجد
او عرصة خلافا لمحمد كما في الزهدى ولا لباس بان يدخل بيتا للصوم ولا يكثر بعد الفزاع كما في المحيد والى ما

من الجمعة من أجل الحج كما في الكفا في غيره إلا أن لما كان تفصيل قال أو الجمعة من قرب من الجمار من قبل الزوال ومن بعده
 من قبله أي من قبله فوقها يخرج صدر كما في الجمعة لمصلحة السنن حال كونها للجمعة قبلها وبعد ما كان في الأصل وقبلها الربعا وستاسنة
 وقتها في المحيط وعندنا يخرج بقدر تكفي اثنين ثم يرجع من غير تراخ ولعل ذلك للجمعة في النظر والحكام شير في أنه لا يخرج لعيدة المصلح وب
 العلم ملة الجواز إلا إذا استثنى عن نذره قول يخرج إليها إذا لم يكن لميت من تقدم باموكن في الأبدى ولا لنفسه لا يمكن أن يحل في
 الحلف في الجمار الكفرية أي من وقت مصلح فيه الفرض والسنن ولو لم يولد له إبله فإن خرج عنه النذور ولو بالنيان ساقه عنه وكثر
 من نصف يوم عند ما هو للمصلحة في الخلاصة بل أعذر أي حاجة الإنسان فسد اعتكافه ويأكل ويشرب وينام ويطيب
 يهن ويزوج ويخلع ويبيع ويشترى لاجته الألية لا للتجارة فأنكره فيه في أي المصلحة بل أحضار ما يبيع فيه فأنكره على
 ما قالوا في الهداية وفيه إشارة إلى أنه لا بأس به عند بعض إلى أنه لا بأس بحضوره لا يفعل هذه الأفعال فيه تحريم أي غير الحلف
 فأنكره وفي الزايد في غيره النوم فيه ولو تمها منقطعاً رجاءه إلى القبلة والاصميت أي كرهه ترك التحريم وإطالة المسكوت لأن
 ليس بقربة في شريعته كما في الكفا في أبيه لأن نوى الصوم مع زيادة أن تأكل وتقبل أن تترك أن لا تأكل الصلاة في النهاية وتجب
 الذكر في السجدة ولا تأكل إلا سحر أي بالمال أو غيره فإن حرمة تأكل بالشر في وقت الاعتكاف أشد منه في غيره وسيطله أي
 الاعتكاف الوطى في القبل والبر ولو وطى ليلاً أو ناسياً وفيه شعائر أن الأكل ناسياً لم يطبله وسيطله وطئه في غير خروج
 من الإنسان كالتخيد أو قبلة أو مس كالمباشرة أن أنزل وفيه طعن في أنه لو نظر فأنزل لم يطبل كما في المحيط والآن ينزل
 فلا يطبله وإن حرم هذا الفعل عليه والمراه تعتكف بأن زوجها لا يغير في بيتها فإن كان في مسجد وسجد ولا يخلع موصفاً
 مسجد كما في الزايد وفيه إشارة إلى أنها لا تعتكف في مسجد جماعة وهذا أن سجد بيتها ففعل ثم سجد حرمها إلى أنها لا تعتكف في بيتها
 في غير مسجده ولا يبيتها زوجها ولا يخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي ولو جازعت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الشبهة إذا لم تقص
 أيامهم من متصلة بالشبه ولو نذرت اعتكاف غير متصلة لا يمكن التتابع كما في الزايد صدر بلانيته الليالي اعتكاف أيام
 مفصول نذر أو جملة ملة الوصول مخدوف فإن الكوفة جزو مخدوف ولا دخل لبعثه عنه كما في الرضوي وأما من نذره لزمه من لم يبيت
 نصرة النذر إذا كان لم يندو وعبادة فظاهر وكذا عند من اشتراط أن يكون من جنس فرض لأنه لم يثبت في المسجود كذا في المحيط والظاهر
 من الفرض ما هو فرض قصد فلا يلزم النذر بصلوة الجواز وعبادة المصلح لأنما وجبته ولا بالصور وقرارة القرآن لأنها للصلاة
 لا العبدية كما في الكفاية ولا بدعاً كذا ذكر كل ملة عشرة مرات وكذا بالصلاة عليه عليه السلام كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها
 كما في أبيه بلياً ليس المتقدمه عليها وفيه شعائر أن نذر اعتكاف ليل لزمه بإيها المتأخرة لأن كلاماً من الأيام والليالي
 يستتبع ما بآرائه من الليالي والأيام باتفاق الروايات ولا يرى متتابعاً وإن لم يشرط الوالد وفي نذر اعتكاف
 يومين بآرائه ليلتها لزمه بليتها أولاً وكذا لو أفسد في ظاهر الرواية وقرأ في بعض من السليتين لا يلزمه شيء وفي اليومين لزمه السلي
 المتوسطة أيضاً كما في المحيط وعنده يدخل فيه هذه السليمة استجابة بالواجب كما في شرح الطحاوي وعنده لا يدخل إلا اليومان

كما في قافضينان وصرح في نذر ايام اربعين نية التمتع خاصة لانه نوى تحقيقه اللفظ وفيه فخر في انه صرح في نذر ايام اربعين نية التمتع خاصة
 لانه نوى تحقيقه الا انه لا يلزم شي ولا لانه لا يصح نية التمتع في نذر الشك لانه لم يشك في يومه وليد له والى انه صرح نذر يوم مفيد من الحج في عكاف
 قبل طلوع الفجر وفي عكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي
 خصت نية النهار والنظر من نية الليل خاصة وانظر لهما نية واحدة لانه لم يشك في نية الليل ولا في نية النهار فليكون حاله ان نية ليلته لانه لم يشك
 كما لمن اذ التائب ياتي عنه ولا يخفى انه شعر بانفرد به وفرغ باله فيشير الى ما اقر من رعايته حسن الاختصاص كما في الحديث القدسي على صاحب
 الصلوة واسلامه والسلام على من

كتاب الحج

قدم على النكاح لانه ليس من العبادات المفصلة وليس من اتخاذ العبادات كما لمن بل العبادات كما في الاصول فلا يولى تقديمه على النكاح واجح
 لغة لقصه الى شي وشرعية لقصه الى بيت الواسم بالمال مدفوعة في وقت مخصوص كما قالوا ولفظه والكسرة وقيل الكسرة لغة نجد والفتح لغته عجم
 وقيل الفتح الاسم والكسرة المصدر وقيل لكس كس في فتح الباري وهو نوعان الحج الاكبر باسلام والحج الاصغر العمرة كما في نهج فلم يكن
 العنوان من التخصيص في فسخ قرص الحج الاكبر على حرمه فكيف فلا يفر من على العبد والكافر والمبصر والمجنون ولا بعد ان
 تترك قديمه مسلم لان الحلف ينفي عنه صحيح من الامراض فلا يفر من اعلى الزنن والقطوع والرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنها واما
 عندها وفي رواية عنه يفر من على هؤلاء فيلزم الاجماع عندها خلافا لفلو كان صحيحا ثم صار من زمانه الاجماع بلا خلاف بصير
 فلا يفر من عنده على الاغني وان وجد قاندا وافر من عندها وفي رواية عنه وعن محمد بن ابي النضر عن علي بن ابي النضر عن ابي النضر عن ابي النضر عن ابي النضر
 يعمل معها بالعين وقد وجد في الوجه عليه روايتان لكل في الحديث وظاهر كلامه ان العتمة شرط الوجوب عنده ولم يشك فيه خلافا
 والصحيح انه شرط الاداء على هذا يلزم على المصنف ايضا لا على الاول كما في النهاية له لانه ادى لفظة وسط وهو في الاصل النذر الزائد
 على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات وراحلة اي ما يحمله ما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذباها ومجينا وهي في الاصل للبعير
 على الاسفار والاحمال ويستوي الذكر والانثى استار لمبا لنته كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكتري مرحلة ويشت
 مرحلة ليجز عن الراحلة كما في قافضينان وكذا لو استاجر اثنان بغيره ثم ركب كل منهما فرسا كما في الراعي والى انه يشترط الملك
 او الاستيجار بينهما فلا يفر من باب احتما ولو كان المبيع قريبا له كما في المضمرات والى انه لا يجب بالمال الزوام لمن لو حج به جاز
 لان المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتي بها الا يقال انها غير مقبولة كما في مكروهات صلوة الخزانة ولا يخفى ان هذين في حق الاتفاقي
 واما في غيره فاشترط فيه الراد والقدره على شي ولم يمتد ان يرد الامور شرطا عند خروج قافلة بلده فان علمها قبله فلا يباشر ثم يعرف
 الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما فضلا عن فضل الراد والاحالة وتكمل ان يكون مصدرا لفضلان
 عما لا بد منه اي من حاجة الاملية كما في الفطرة ولكن لفظة وسط يحيا له اي الذين عليه سبب شيتم كما لا بد من وجبات
 والاولاد والصغار والخدم والاعمال بالكسرة جمع ليعمل كالنذر ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل المذكور

لما دنا من مكة الى اقصاها الى الجحيم نحووه الى وطنه من تبار سفره فلا يشترط بقا لفسته يوم بلع الحود خلافا للبي محمد المذاهب الجواني وعن ابني يوسف في نفقة
 شهر كما في الحديث وقيل في التاجر اسأل التجارة وفي المحرم آلات حرفة وفي صاحب المنفعة ما يعيش بغيرها وفي الحواشي والاكابر آياتها من المقرب
 ونحوه كما في قاضيهان فانكلمهم شير الى انه لو كان لذكرهم ومحتارات وادامس وجوزيت مستقبلا يكفيه عمال الى العود غلتهما فحتمها الزم الحج
 كما في المنية وكذا ان كان له اموال في الجاهلية لم يكن في الجاهلية مع اسن المطر في اي ما نزل من مريد الحج ان طرقة امن من نصيبان و
 انقل وغيرهما فان علم ان طرقة كان في الجاهلية لا يرى ان الباكر للزواج خرج عاجبا فلما ذهب مرحلة قال لاصحابه ردوني
 فعدوا بكتب سبعة بكيرة في مرحلة فردوني وادعيت النكاح ان قبل بعض النكاح عدني ترك الحج وعن ابني القاسم لعمها بيلج قال لا شك
 في سقوط الحج عن لهناء وانما اشكت في اللجبال واتي ابو بكر الجنباس بعد اداءه فقط عن الرجال ايضا لكثرة الاخطار ووجه الفتح الوبر
 والشرعاني الصغير نحو الزم والجنس المذكور في الزمان كما في الزادى وقال عبد الله السليخ ليس الحج على اهل خراسان منذ كانت
 وقال ابو القاسم لعمها لا يرى الحج فمنا من عشرين سنة والبدية عندى وذنن والحب ومثله قال ابو بكر الاسكاف في سنة ست وخمسين
 وثمنا من فليست في زماننا قيل انما قاده ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية وتحتي قول الامر الى هذا
 الطاعة كما في المنية وقاضيهان وغيرهما لكن في المنية لا يمنع الحج بالمشقة لانه لا يخلو قافلته عن ذلك فلو سقط الحج لم يشك ذلك تقع
 اصل بقوله تعالى ولقد على الناس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قال الفقيه ابو الليث انه ان غلب سلامة الطريق ففرض والا
 فسادا وظاهره ان امن الطريق شرط الوجوب كما يروي عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو صحيح فيلزمه الالغاء كما في المنية
 فلهذا عن الشرط المشتركة شرع فيما يقتض بالمرأة فتمت والزوج والزوج بالمرأة من الزوج ويجوز الزنى على الابداء او المحرم اي
 الذي حرم عليه نكاحا ابد القارة او فرضا او مهرته كما في المشايير ومدا وان كان يخرجها لانت زوجه وعتمتها وخاليتها فان حرمتها فتقيد
 بالحق لكنه يخرج للزوج ايضا ولو عرف بمحل الوطى وحرم النكاح ابد لم يدخل فيه الزوج وان لم يكن محتا جاليا ليه في هذا المقام
 واطلا وقيل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم لم يوافقها الا نفقة ما وفيه اختلاف الروايتين كما في الحديث وفي مغر
 الامامه فخرج الى ان شرط كون الزوج والمحرم عاقلين بالغين موفقين لهما في ذلك بلا اجبار فلا جبرة للبعض والمجنون ولا يجبر الزوج
 والمحرم على ذلك كما في شرح الطحاوي والى ان شرط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في الخزانة للمهرأة المشابة او العوز والا لفتا
 مشير الى ان الزوج لا يشترط ان يحل في الفرائض والى ان التفرغ غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وسبغ
 ان يقيد المرأة بالحياتية عن العدة لان من شرط الوجوب المحلوعن العدة اي عدة كانت كما في الزادى وغيره وظاهر كلامه
 المحرم شرط الوجوب والمشتت فيه خلاف كما من الطريق وفي تفصيل المرأة اشعار بوجوبه على الامر بالصحيح الوجه بلا شرط كون
 معك لكان لا ينع عنه حتى يتجى ويكرهه ذلك ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة النكاح بنسب
 اي من كان المرأة ومن مكته ماخوذة من ملكك النظم اي خرجت من ملكك او يكون البهله الامام وسط الارض تسمى بها كما في
 المفردات وانما ذكر الحرام التامحلال معنى الوصية بالاسمية مسيرة سفر اى مسافة شلتة ايام وليا لهما وفيه إشارة الى انها

حج
 حرم على النساء

لا تسافر ولا تأكل الا في ما دون السفر كما في الكافي في الصوم يكون الميم ومنها اتم ليلة عمارة البدن بالجملة واحدة اتم مخبز من الزمان كما
عرفت من علي القور في مع الروايتين عن ابن حنيفة وهو قول في يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي الترمذي في كافي الميم والاول المختار كما في
السرحة ولذا سقطت عنه تأخيرها في الترمذي في القور لانه انما في ثم سبعة عشر مرة ثم سمي بالساعة التي لا يثبت فيها كما في المغرب
وقال ابن الاثير في كافي في اول وقت الحكة والآخر في لغة الكتبا وشعرها جوازها في بعض من الاول الذي لا يثبت
في شتم العزم في القور ان تعيين شهر ارجح من العام الاول لاداءه في اتم عند تعيينه بالتأخير في غيره وما عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره
فانه رافع لا تامة بل خلاف من الترمذي ان تعيين هذه الاشهر في جوازها في غير عند محمد بن الحسن بن بشر طمس لانه العاقبة كما فعلت في الميم وغيره في
اشكال لان العاقبة مستورة غير قابلة لبنا شيء الا ترى انه لو سأل سائل هل يحل التأخير عن هذه العام عند محمد بن طاهر لمفقتي ان يحرم
بالعقل والتعميم ما قال ابو الحسن في شهادات الاسر لانه لا يثبت عند محمد بن الحسن بن بشر طمس لانه العاقبة كما فعلت في الميم وغيره في
بالعقل لان العقل دليل على وجوبه عند فقدان غيره وكذلك في كافي لكن في الزهدى لو وجب عليه الحج قبل ميمه وميمه تحت مات سقط لان
وجوبه موع كما سقط عن الحسن بن علي بن فضال في خروج الوقت وقيل لم يسقط لانه على القور لانه اذا افتقر بعد اليسار وان فرط حتى تلفت ماله سبعة
ان يتقصر من فسخ وان مات قبل قضاء القوم يبرح ان الا يؤخذ به اذا عزم على القضاء وفي الترمذي عن ابن يوسف بن زائدة الاستقراض في
لوج الفقه ثم يستغنى لم يخرج ثانيا لان شرط الوجوب تمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكي لكن في
المنداد ان يخرج ثانيا ولو احرز من ميمات محبى فميتج او عجزه فميتج مضمي كل منهما على احراره وانه اعمال الحج لم يودق منه
الحج ميمى او العبد لانه تنفصل في الاحرام فلا يقرب فميتج ولو جرد الحصى البالغ قبل الطواف والوقوف احراره بان يرجع
ميمات من المواقيت ويجوز التسليمه بان لم يفرق من صحيح ذلك التجديد لانه لعدم الاهلية لم يكن احراره لازما فلو رجع الى سجدة الاحرام
اوى فرضه لا العبد الى المصعب تجديدا احرام العبد المتين لانه لاهلية الاحرام كان احراره لازما فلو رجع عنه الا بالتمام وفيه شها بان
المجنون اذا افاق والحاكم اذا اظلم بعد الاحرام مضمي كل منهما عليه لم يودق فرضه ولو عجزه الاحرام اذ كان في الميمات وفرضه اى فرض
الحج الا عزم الشرا والركن الا احرام لغة المنع كما قال ابن الاثير وشعرها في كافي الميم والاول المختار كما في الترمذي في القور لانه انما في ثم سبعة عشر مرة
المنهاية وغيره ولا يجادل ان يكون فيه اختلاف في الركبة فانه كالسببية المسلوكة كما في الترمذي في كافي وغيره والوقوف اى المحذور ولو سأل
من نعال عرفة الى طلوع فجر اخر فجره هي عرفات اسم لموضع شرقي من مكة على اثني عشر ميلا منها تقريبا ونسبى ان لا يكون
وفي الصحاح انها شبيهة بولد لكن قد تذكر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالحجاء في فوطر واما سمي بها لان ابراهيم عليه السلام وضعه اهل
وما جرت بكه درج الى الشام ولم يتلاقيا سنين ثم تلقيا يوم عرفة وطواف الزياره ويسمى طواف يوم كسر
وطواف الركن وطواف الافاضة في طواف الدوران حول الشئ والزياره مقصد زرت فلان اى لعقبة زور
بالفتح اى قصدت زوره وهو على الصدر كما في المفردات والاضافة باد في ملازمة والمعنى الدوران حول البيت
في يوم من ايام الخريجات مرات في كل ركن لكنه قول الشافعي رحمه الله فان الركن عندنا اربعة والباقى وجبا

كما في جنابات المنكرات في تناظر طواف شعابان الوقت فوقه من المنيح بالجمع بالوقوع قبله وواجبه على الحج وهو ما تتركه المذمومة وقوف
 جميع احوال الوقت بجمع دلو ساعته من بعد صلوة فجر الخليل ان لم يضره او هو كما في لغة اسم التبعة على سبعة اميال من مكة شرقا وغربا وانما هي بلاد مكة
 فيقدم وهو عليه السلام واهل بيته سبع مرات على اقصاف بالقبلة على المروة فينبغي ان يعود بها وجب كما في شرح التلويح
 والمنتقى لكن في الكلام نخل من حبوب احدها ان لا يركب المشاة الا في طريق الوادي والاشنان في بطن الوادي كما سيجي واما جبال
 شرقيان الاول اهل الى جنوب البيت واثني الى الشمال ما بينهما ستة وستون سجعة ذل على سبع مائة ذراع اثني عشرة ذراعا وروى البخاري
 سبعين حمرة في ايام النحر والشرقين بالجبال الكسرى ثلثة نواضع من مناريحي بها جاراى صفرا من اللؤلؤ كما سيجي وانما هي بالجبال كما بالمرات
 العمل وطواف اقصاء روي طواف الوادي وطواف آخر العهد بالبيت في النصف انة ستة فاقصبتين رجوع للسافر من مقصد واثني
 من مودعه والحق طواف البيت عند الرجوع الى مكانه لا فاقى الى الخارج من الوقت فلم يجب على الحجاى والحرمى والمكى وقال ابو يوسف
 انى اجبه للمكى كما في شرح الطحاوى والآفاقى بالمدنوب الى الآفاق جمع افق فاقصبتين كما في الفرب التذنيب غير جاولن من الفقهاء ان
 يقول انظر الى الآفاق جمع حتى وجب دونه في السنة الى الواحد من سبعين الى الافعال لوان وقال بعض العرب هو العام كما في الفائق وغيره
 ولو سلم جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء الواحدة كما قالوا في روى ولو سلم انها المنسبة فاراد غير وجب فانه لم ارادوا بالآفاق الى جن من بالآفاق
 الى رجب وهذا معنى آخر له وادى الى الاثني لم يفرق منه ذلك فصار كالانفراد على مثل صاحب كسفت من العشرى والحلق اى قطع شعر الرأس
 بالموسى وغيره عند الرجوع عن الاحرام والاولى ان يقال والافعال مثل التقييد يعني والوجوب السادس الاحرام من الميقات كما في المنكرات
 هو ذكر في النظر للمفرد ثلثة عشر فعلا وللقارن ستة عشر متوحد سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذا الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضنا
 من اشواط الزيارة واجب وغيرهما من الغزالفن ثلثت والواجبات ستم من تاركها سبى ذمى اليتامى من في الطواف بتبديل
 المحرم في النعت والزل في الثلثة الاول من اشواط الطواف واسمى في بطن الوادي وطواف القدوم وابتيتوته بمن وجمع والافعال
 والجمع بين النظر والعصر بعرفة فاذا ان واقف يتبين ومن المغرب في الدشاة بعرفة فاذا ان واقف منه كما في النظر والبواقي من الاعتسال
 قبل الوقت ولا اجتماع في الدعاء وغير ذلك اواب تاركها غير مبسبى كما في شرح الطحاوى هو اشهر اى الحج شوال
 وذا القعدة بالكسرة والسكون وعشر ذى الحجة بالكسرة قال الجوهري انها بالكسرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الاثير
 انها بفتح المزة الواحدة على القياس لان المطر ي قال الفتح لم يسمع وقاهره يدل على انه شذوذا لى وتسعة ايام كما قال ابو يوسف
 في الجمع وقال ابو عبد الله الجوفاني وابوبكر الرازى ان يوم النحر من شهر الحج وقرنة انه ان احرم يوم النحر فخرج القابل لم يكره عندنا
 كما في الذخيرة ويمكن ان يحل الكلام عليه لانه اذا خذت التيميز حاز التذكير فقيه شعابان في قوله اشهر فاسمها او ما جاز حيث جعل بين
 اشهر شهر او ما في الكشاف وغيره وان اسم الجمع يشترك فيه ما وراوا احد فخرج للعشر لانه خارج عن الشهر من على انه قول مرجوح
 لا يطبق بمصاحفة القرآن وانما اضيف الى الحج اشارة الى انه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الاشهر فامتلك لم يجب عليه
 الحج كما في المحيط والى انه لا يكل شئ من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الراس

والخلق طواف الزيادة وغير ما بعد بالان كل ملك محرم فيه انما هي هذه الاسامي لا تخم لما فقهوا اسماء المشهور عن اللغة القديمة سموها بما جاورها
 كمالا بمنه فمما يجوز للقدوس عن الحرب شيتلون من موضع يقال شمال نيل اذ اذال عن مكانه واطمن ان ايام الحج وما لا بد منه خمسة يوم عرفة واما
 الخروا وتشرقى وكروا كراية تحريم احرامه الى الحرم الذي للحج قبلها اى الاشهر كما اشير اليه في شرح الطحاوى وذكر في التحفة انه مكروه ولا حاج
 وفي ليط ان من من الوقوف في منظر الاحرام لايكروه وفي الظاهر كونه الاخذة في الوقوف وفي كلامه شمارا به لايكروه الاحرام في ما اول الاشهر
 ولا في غير ما الا اذا خرجت نفوت الوقوف بعرفك اذا احرم بولم الخرفا لا ينقطع الحج لغوات اقوى الركاة والعمره بهم من الاعمال والنفقة
 الى مكان عامر كما في المغرب الزاوية التي فيها عمارة الدوكا في المفردات وشرقية افعل مضومة ستة موكدة وقيل واجبك في التحفة
 وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي وسي طواف البيت وحي بين الصفا والمروة فليس سواهما ركنا فالاحرام لم يخلق
 شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوى ان الاحرام كن واسع والخلق او التقدير واجبان وما سوى ذلك من ادواب تاركها ميسر
 وجازت العمرة في كل السنة مرة واحدة وتنبس فيما في الحج واذا استلم الحجر قطع التلبية في اصح الروايات والخلق يحج عن
 احرامها كما في قاضيان وكروا كراية تحريم احرامه الى الحرم الذي للحج قبلها اى الاشهر كما اشير اليه في شرح الطحاوى وذكر في التحفة
 لايكروه في يوم عرفة قبل الزوال وعند الاولي التخي عن هذه الايام اذا احرم بهاب في غير ما واما اذا احرم منها في فضاء كما سفي المحيط
 وميقات المدينة اى مبداء احرام الى المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سوا كان مكيا او غيره للحج الا للعمرة وكذا في سائر
 المواقيت لانه عامية صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الافتيا وغيره وقال ابن حجر انه مكى عليه وسلم وقتها لا اله الا الله قبل الفتح
 لما علمه تنفتح والميقات في الاصل الوقت المجدد ثم يتغير المكان اى موضع الاحرام كما في الكرامى والمدينة في كالمدينة منسوب الى مدينة صلى الله
 عليه وسلم كما في شرح مسلم واول حليقة على المنعركان على اربعة اسيال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة وهذا بعد المواقيت انما
 اجوز اهل المدينة ما لا يفرق باهل سائر الاقاف فان المدينة اقرب الى مكة من غير ما وميقات العراق والخراساني واهل ما وراء النهر
 والعراق بالكسرة لا يذكر ويؤتى معربا لان شهر شير وهو موضع الملوك كما في الازاهير ذات عرق بالكسرة من سبعة على ستة واربعين
 ميلا من مكة وانما سمي بها لان منها جبلا صغيرا يسمى بالعرق وميقات الشامي والمصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر
 واليايين والنسبة اوبالمد واليايين او اليااء الواحدة وضفت الاخرى كما في الرضى حقيقته بغنم الجهم وسكون الحيا قرية خزبة على
 خمس مراحل او ستة سمي بها لان قوما نزلوا فيها فاجفهم ايل الى سائر مسلم اهل مصر تركها الان الى رافق بالراء والهمزة والنين
 المعجمة لانه لا يميزها احد الا انهم كما في فتح الباري والتجديد ومن سلك هذا الطريق والجد اسم عشرة مواضع مرتفعة بين اليمن
 والتمامة وهما اعلاها والعراق والتمامة فهما واولهما من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان قرن بالتحريك كما في بعض
 وفيه انه بالسكون وجبل مشرف على عرفات كما في المغرب لكن نقل القاضي عياض ان المتحرك الطريق والسكان الجبل
 وهو على مرتلتين من مكة كما في فتح البارس واليمنى والتمامة وغيرهما ليكلم بفتح اليااء واللايين وسكون اليم ويقال ان
 اصله بالمهمزة واليااء تيسيل وكفى يرمرم وهو مكان على مرتلتين من مكة وهذه المواقيت كالتحيد فيلزم جنوبه

فانما

وبقائه وقرن شرتي وبقائه بجملة واما ذات عرق مجا ذى قرن ولا يخلو بقية من البقاع الا ان يحاذى ميقاتا منها كما في فتح الباري
 وهذا قصد مكة من طريق سبوك اما اذا قصد من غير ميقاتها يحاذى ميقاتا من هذه المواقيت كما في الاختيار وحرمة تأخير الاحرام
 اى عن هذه المواقيت لمن قصد من الافاق والتملى والتملى والتملى والتملى والتملى والتملى والتملى والتملى والتملى والتملى والتملى
 او غير فان دخل بلاد ارض عليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه شهابان لو قصد دخول استبان بنى عامر او غيره من العمل فدخل فيه ثم دخل مكة
 فأتى عليه وعن ابى يوسف عن انه شرطية الاقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزايد وغيره والاحرام التقديم اى تقديم الاحرام على هذه المواقيت
 بعد دخول الاشهر والافضل من ديرة البدء لان التأخير الى المواقيت بطريق الرخص وعن ابى حنيفة ج هذا اذا امن ان لا يقع في مخلوط
 الاحرام وعن محمد ج هذا اذا كان اول ما حج حسن التأخير الى المواقيت كما في الميوط وحل الابل داخلها اى داخل هذه المواقيت
 ويدخل فيه اهلها ودخل مكة حاجا لا ينسك غير محرم وميقاته اى ميقات اهل داخلها للحج والعمرة المحل بالكرهين
 المواقيت والحرم المحل الذى هو خارج المواقيت والمواقيت لمن استقر بمكة والحرم الحج المحرم فجاز ان يحرموا من رحم
 وقال ابو جعفر الحزم من جانب المشرق ستة اميال ون النشال اثنا عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة وعشرون كذا
 الكبرى لكن الاصح ان من النشال ثلثة اميال تقريبا كما في المنفردات اربعة فانه للتيسير وقيل انه ليس بطريق المحل بل بينهما نحو ميل
 كما في فتح الباري ومن بكة للعمرة المحل من اى مكان شامنه واقرا للتيسير كما في المحيط ومن شامون الحاج او المتمر احرام
 نفس شاربه وانظاره وعائنه ثم توضع غسل التنظيف حتى يوم يومه الى لكن احب وفيه شعار يستجاب المحل كما في
 الاختيار ولبس ازار ابله على رجل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان وردا من كلف فيستر به لكف وفى النماز
 انه يدخل تحت يديه اليمنى ويضع على كتفه الايسر ويحيى الايمن مكشوف الا ان الاول اولى كما في عدة المناسك صاحب البداية
 وهذا وجهه والا فليسق سراويله وتياذره او قميصه ويرتدى به كما في التفسير وفيه اشارة الى انه لا يلبس السراويل المتبنا
 والعيسى كما ياتى ولا لباس لبس الغبا واذا لم يدخل يديه فى كفيه كما في النظر والى ان السنة للحاج ان يلبس ثوبين كما فى
 الكرامى فلو كفى بما يستعونه جاز كما فى الاختيار طاهر من لبس الجدة وفى الاختيار ان الثوب الجديد الايمن افضل
 وقطيب اى سهل عينا لمارسمة طيبة ان وجدها استجابا وعن محمد ج انه لا يطيب بما سبق اثره بعد الاحرام والاول صحيح
 كما في المحيط وصلى فى موضع الاحرام متسجعا وقرا فيها ما شاء والافضل سورة الكافرون والاخلاص كما فى الكرامى وقال المفرد
 الحزم بالحج اللهم صل على محمد وآل محمد وحسنهم واكرمهم واغفر لهم واغفر لى وعنهم واغفر لى وعنهم واغفر لى وعنهم
 تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقد زلت ما قال الفراء ان اصله يا الله آمنا بالخير حذف الحرف مع المفعولين وادغم
 انى اريد الحج مشير الى ان الفرض يتأدى بملق النية وهذا الحسن وعن الحسن انه لا يتأذى به كما لا يتأذى بنية الفحل كما فى
 الزايد والى ان النية يصح بلفظ الحال والكان الماضى فى الافشاء فملك الى ان النية مع اللفظ افضل لكن يجوز
 بالقلب والاول افضل كما فى الاختيار فيسره لى لاني لا اقدر على هذه الاعمال الا بتمسك وفتيله منى كما

وقوله فإذا كان على رأسه شيئا مما يغطي الرأس طمس فكل شيء على الرأس لا يغني عن الرأس الا ان كان في المحيط وحصل رأسه بطي والمحل والزيت وجميعه
 بما يغطي اي بما ارتج به قبل ان يرد به النظم العراقي اذ فيه راحة مستلذة وعن أبي يوسف من طلاس يمكن في المنفردات وحده شاربانه غسل الصابون
 ابو الحسن او الماء والفرج ليس عليه شيء واذ بالاجماع كما في شرح الطحاوي وقصصها اي قطع الحمية كلا وبعضا وفيه رطل الا انه قد تقيض في النهاية
 ابن الاكاسرة يحلقونها للشبابة وكذا بعض لمصاة وحلق رأسه كلا وبعضا وكذا حلق رأس محرم او حلال فلا اولي حلق الرأس
 وشعره بدمه ولو لم يكن الا بالاولى اذ الشعر شغل التغير والنفق واذا الشارب غير باطلا استدل بحجتي احراق شعره ليدل على كفا في المحيط
 وليس محيط لبس معتاد كما اذا دخل الميمني لم الغبا او ادهن او بجمته مشكافا ارتدى بها او اتزر بالسرول ليس عليه شيء كما في الكاسفة
 وليس عمامته فلبس بعض الرأس من غير كسرة لعل طبعه خشن الابدع اساق منها وهو لم يخلع من الغاشي مع لبس لثمنه لانه لا يشترط
 الشيء به وهو من غير الاول لبسه محيطا وخفين فان لمرة تلبس لميزه وخفين كما في قافية خان ولا يخفى ان ذكرها تفصيل بعد تعميم لم يصح
 اي شيء له راحة مستلذة كالأهجران والمانا بخلافه لو سمعته فان فيها خلجان الالفة والالهى زوال الطيب بلاراحة بالنسل او ملحق او مرور
 الايام وعن محمد بن لوط بعد صبغته الى غيره جاز لبسه كما في المغرب ومنه لوط متيناه الصنع جاز كما في الكرماني واشارته في المنفردات الى عدم صحة
 القولين الاخيرين واكمل انه لو قال بجوي الفشت وغيره مما هو منقول الاحرام مكان آسن ما بطل ههنا قد فصل في الجليات لا استحي الاستحاضام
 اي الانفصال يأتي ما كان كمن بحيث لا يزل السخ في المحيط اذ الالهة حرام وهو في الاصل الانفصال بالمار والمار كما قال ابن الاثير
 ابو ذر لما قال المطري ولا الاستيطان بيت ما يتخذ من حجر او مدر او صوت او وبر او الاستيطان يحل بفتح الهمزة الاول
 وكما في ابي اسحاق الموصلي الكبير وشهد بهيمان بالكسرة يحل فيه الدوام والمانا من جملي المطر اي الغيب كما في الكرماني في قصده
 بالفتح اي على وسطه ولم ينفذ كذلك واكثر التلبسية اي قال ليكيك لما استطلق فانهما منه معي محض اي كلما فرغ من صلوته
 ولزنا فله وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلوته وقتية دون فاته او نافلة كما في شرح الطحاوي او متى علا شرفا يقتضين
 اي مكانا مرتفعا او مهيأ اي نزل او اديا اي حضيض او هو في الاصل ميل غيه الماء او فقي ركبا اي تقى بعض الحاج بعضا
 أو سوا ذلك انما شيعين اورا كمين كما اشار اليه النهاية والركب في الاصل اهم مع جميع الركاب لابل او اسحر اي دخل في السحر
 سحر آخر ليل او مال رأس وابته بالزمان كما في النهاية او كل استيقظ من منامه كما في المحيط والاصل في ذلك ان التلبسية كالركبة في
 الصلوته يؤتى بها بعد الاستقبال من حال الى حال كما في الهداية واذا دخل مكة لم يلبس تحتها شيئا من غير ما لبس في الحرم
 من جانب المشرق من باب بني شيبه فانه من هذا الباب تستحب كما في الاختيار والسجدة في وسط مكة ذراعه مائة الف وعشرون حلقا
 سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون واربعمائة كلمها من ممر اور فام والواجب خمسة عشر وحسين راسي لبس الجوام
 الواقع في وسط المسجد هو علم اتفاق هذا المكان الشريف ذواه العدد الى شرفا عظيما المستفان ومن اسطر ثمانية عشر في خمسة عشر
 ذراعا محيطا الى السهم اربعة وعشرون ذراعا ومنها ذراعان من ركنه الشامي الى العراقي اثنتان وعشرون ذراعا ومن
 الى اليماني اربعة وعشرون ومنه الى الحرم احد وعشرون وشبه كبر اي قال الله اكبر اي من لبس راسي لبس وغيره ما وكل اسه قال

لا والله تحزنوا من الوقوع في نوع شرك لمصلحة ودعا لا تبتا بآذانه في اعادة محي بعضهم ان يقال للمحمل في استحباب الدعوة بما تشاءون فان
 اليقين نيرب تعلقب لذلالم بذكر محمد في الال للحيثا من الدعوات التي في العدة وانظريه في غير ما تم سبق قبل استحبابا الحج الك
 كان بين مضيا ثابن اشرف والمغرب ثم صار اسود حجب ال لدرنا من زينة عتيق الدارني من قدر شرب واربعه اصابع وكسر وعلل حال كونه
 مرفع يديه كالصلوة اي كاي رفع اليدين لما تم ريسلم كما في التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يحل لطن افييه خواجه رافعا لهما فذلك بنيه
 واستكمل اي من الحجر باليد القبلة ان قدر على الاستقام غير مؤذ احد واللايقه عليه غير مؤذ لميس بالحج شيئا من عصا او غيره
 في يده وقبل اي شيء وان سحر عن الاساس سبق قبل اي قام بجاء والحج وشا الى الجباطن افييه وكسر وعلل محمد الله تعالى
 وصلى على النبي عليه الصلوة والسلام ثم قبل افييه وطاف ماشيا بلا عند فطواف راكبا او خمولا بالغير اعادة ان قام
 بركعة والا فليد مكن في المحيط طواف القدوم ويقال بطواف التيمم وطواف اللقا وطواف اول عبد لميت والاطلاق وال على انجا
 فيما كره فييه صلوة كما في قاضيان وقد سرت هذا الطواف للماقي اي الخارجى كما في الهة اطالات لكن فزا ليه تيممين انه وجب على
 الاصح فلا يس لمكى الاذا قدم لموسى ال الموتيت وداخما ودا جابا حل كونه اخذ احسن بكيتيه اي بين اطالفت ولا ينبغي ان يحل
 للحج كما في التحفة وغيره فانه لو بد ائمة الى الركن النجاشي لم يخرجه قال العامة بالحج انك في المحيط كسنة مكره وذكر في الرقيات انه لا يعتد به
 كما في كاشف حمالي الباب اي دخل لميت والاولى الى الملتزم فان لولى لته وعرفا ليقفنه عن شمل كما في الهذوات والباب
 من الساج مضيت لفظة عرضة اربعة اذرع طوله ستة اذرع وعشرة اصابع والحكام شير الى انه لو لم يافذه عن ميديه حمالي الحج لكن لو اخذ
 عنه جاز الا ان فيلصفا فاشا وابل عادة وذكر في الرقيات لا يعتد به كما في كاشف ورا الحطيم موضع من الركن العراقى الى الشا
 فيه ميزاب على ستة اذرع وشبر لميت قريب من ربعة لانه قد كان لثين ذراعافى ثمانية عشر من الحطيم الكسرة كما ينبغي فنعول لانه ترك مين
 رفع لميت بالدين راوعنى فاعل فان العرب طر على شيا باطا فوا بها فخطم بلور ودا الحكام شعربان لوان فيه لم يخر كما في الاعتقاد ودا لانه
 من لميت الا ان قرشيا اخرجه وقت عماره لعدم قدرته على النفقة اطيبة كما في فتح الباري سبعة اشواط جمع شواطى طوفة في
 الال جرى مرة الى انفاية مير بل بعض الميراي شى ويكره انكسبه في الهة من الطواف (كسر الطواف) جمع طوفة الاول مع كل
 وفيه عزالى ان الال في كل منها من الحجر الى الحجر فزوجه الناس طولة قام حتى يجيد سكا فيل لانه سنة بلا بدل كما في النجاشي لكن في شرح الطحاوي
 انه ان رجمه وشى حتى يجيد الال الى الاله لا يزل في الاربعة الباقية لكن لو رمل مينا فلأش على كالموشى سمو افناير بل ثم ذكر مير بل بلا شى
 كما في الزايدى فلا اطلاق وال على انه ليس الال وان لم يسبع بعده وفي العدة انه لا يس الا الاسمى بعده مضطجعا اى جاعلا وسط الوداء
 البطل المينى طيقا طرفيه على كفة اليسرى حتى ياتي الظهور المصدر كما قال ابن الاثير والاكتفا ورمى الى ان لم يته لم يشترط في الطواف وانما
 المشطران لانيوى شيئا اخر كما قال بعضهم واما عند الباقيين فيشترط فلو طواف بلانية او بنية التوسع وقت الحج وقع عن الفرض
 عند الاولين خلافا لآخرين ولو طواف طابا لغريم او باربا من عدد لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئا اخر والى انه لا يقرأ
 القرآن في الطواف ولا باس بذكره تعالى كما في المحيط والى انه لا يدعونه لانه صلوة كما في انظم وكل ما راجع

الطواف فعمل ما ذكر من نحو الاستقبالات والاستلام المذكور استلام الركن الشمالي حسن فلا ين في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط
لم يكن في الأصل استلامه عن أبي ذر بن جهم عن محمد بن أنس عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
لكن في الأول فضيلتين كون الحج فيه كونه على قواطع برآه عليه السلام والثاني في الثانية فقط وليس لأخرين شيء منهما إلا الأولى فظاهره وأما الثانية فلا
من بنا الحج فلا يتم عرفان في مرة إلى آخره صفت والقرن والباب والعتبة والميزاب كما في فتح الباري والأولى أن يقال من الركن الشمالي باليد فإنه
لا يقبل كما في الاعتقاد واليهما في التفتيش إلى الألف والحقول والأشياء والأولى مبنى وحقه الطواف أي جنبته شمل طواف الزيادة والصد
والألف وغيره ما استلزم الحج كما في التفتيش ثم صلى في وقت ما خفيه التطوع متصفا كالأحرار لأنه لا يجزئ المكتوبة فيه عو بعد ما للمؤمنين
والمؤمنات كما في الزيادة في تلك الشفعة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في الغفر والشفع منها سنة والحكمة مستأنفة أو صفة شفع كقول
بعد كل طواف بالشفعة ويجوز الكسرة على أنه جمع طوفة والمعنى كل سبع وأربعه عانة فلو طاف سبع وعين فصاعدا ثم صلى لكل شفعة صح
بلا ريبه عند الطرفين سواء انصرف عن شفع أو وتر أو ما عند أبي يوسف من فخذ لك انصرف عن شفع كاربعة أسابيع أو سنة وأما إذا انصرف
عن وتر فثلاثة أسابيع أو سنة أو سبعة فيكونه كما في النظم عند ملحقهم بالفتح أي موضع قيام فخليل عليه الصلوة والسلام وقت
الزوال والركوب وهو حجر فنية آثار قدس الشرف على سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة أشبار وعرضه سبعة أو عند
أي المقام من المسجد حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط أن رجمه الناس من الصلوة في المقام يصلي في المسجد حيث تيسر
وهنا بيان الأفضلية والألفان صلى في غير المسجد كما في قاضيخان ثم أي بعد الصلوة عاد إلى الحجر الأسود واستلم الحجر
كما مر من تفصيل لأنه يسعى بعده ويسعى كالطواف ولذا لا يعود إلى الاستلام بعد طواف ليس بعدة حتى كما في المحيط وكبر وهل كما مر
وخرج على السكنة بعد ما شرب من ماء زمزم من أي باب يشاء والأولى من باب بني مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في
العدة فصعد الصفا حتى يرى البیت كما في الكافي والأول وقع المرأة في الصفا والسكان في الأساس معلق وفي
اسم واستقبل البیت أي تحول إليه وكث فيه قد رآه أسورة من الفضل كما في العدة وإن لم يكتسب كبره كما في المحيط
وكبر وهل يسبح كثير كما في الافتياري صلى عليه عليه الصلوة والسلام والأولى وحمد الله صلى عليه وكبر
هل كما في المحيط ورفع يديه كالدعاء ودعا وطلب بما شاء من الحاج الدينية والدنيوية بشروطه ولبي ثم نزل من الصفا وقد
مشى نحو المرأة وفيه شعار بانه لا يركب في هذا الطريق ولا يكل كالطواف كما في المحيط ولا يجوز أن يكون في نيته الطواف كما في الطواف
ساعياً بقدر ما لا يركب من عشرة أو ثمانية من الزيادة ولا يخلو عن أشبار ما كان المرأة لا تسعي كما سعي بين المسلمين
الواقعين في طرفي الوادي الذي كسبه السيول اليوم وهما علامتان تسمى نخوتان عن جدار المسجد متعلنان به إلا خضرين
على التفتيش فان احدهما أحمر كما في النهاية أو أصفر كما في المصنفات وفي كلامه رمز إلى أنه مشى على السكنة في جانب
المسلمين كما مر فصعد فيها أي في المرأة وصل عليها ما فعل على البصفت من الاستقبال والذكر وغيره
ثم سعى من المرأة إلى الصفا كما فعل فصاعداً سعى المرأة اثنين فخرج أسعيين ليس بواحد

من جملة ما قال المصنف رحمه الله تعالى في شرح الطحاوي في فصل مكة اى شئ لم يوجب في الايام الثلاثة بالصفاء والاحتتام على المروة سبعا
 من المرات اربع منها سبعمائة مرة على المروة وفيه إشارة الى انه لو تعدى في الصفات ثلث مرات بان بدأ بالمروة فعليه إعادة سبعمائة
 او لا يمكن ذلك الا بالبر ومن اصحابنا من ايتى بالاول الا انه مكره واما الصحيح الماول فكما في النيزة ثم اى بعد السبعمائة دخل المسجد وصلى
 شفعا كما في قاضيهان وسكن مكة ان قدم قبل ايام الحج حرم ما قصته محذور الاحرام واحترابه عما نسخ من قول ابن عباس
 رضى الله عنه انه مطلق وصل كما في النهاية وطواف سبعة شواطع بعد الشفعا افضل ما شاع واذلك لانه منهل من المصلاة الا انى تحت
 الملكى وفى الاكتفاء اشعار بان السبعمائة الطواف لانه لم يشرع الامرة ولا يبرل لانه لا يكون الا مع السبعمائة كما في شرح الطحاوي
 وخطب الامام احمد بن حنبل في خطبة بين كل خطبتين فاصل يوم فخطب خطبة واحدة بلا جلسته بعد الظهر سبعمائة
 وفى الحجية بمكة وعلم فيها المناسك التى يؤدى من عذرة التروية الى نزول عرفة وهى كيفية الخروج الى منى ومكة والمصلاة
 فيها والخروج الى عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج جمع المناسك لفتح الحسين وكسره فى الاصل المتباعد ويقع على المصعدة
 والريمان والمكان كما قال ابن الاثير لكن فى الاساس والمغرب اذ يعنى الخروج ثم استعمل فى كل عبادة ثم خطب خطبتين بينهما
 جلسته معلما لمناسك التى من نزول عرفة الى نزول يوم النشور وهى الوقوف بعرفة والمزدلفة ورعى الحجار والنحر وغير ذلك
 والتسلسل من ذى الحجة فعرقات بالاسكروتين فاما المنفعة بالاجماع ويجوز منع مرفة فى الاصل جمع صار اسما لموضع
 واحد يقال لمرقة كما قال الزجاج فى تفسيره وقيل انها من الاسماء المترجمة فان عرفة لا يعرف فى اسماء الاجناس كما فى
 الكرماني ثم خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لى المناسك الذى هو رعى الحجار والنزول بالمعصب وغيره الحادى عشر
 من ذى الحجة ليعلم كل المريد الى اوقاف كتيب بالالفاظ والى القلب على المعروف والذكية كما فى الكرماني وهى قرية لها ثلث سبعمائة
 ينسج الهدايا والنسخا على اربعة ايام الى اربعة ايام عن مكة شرقا يسير الى الجنوب وخرج من مكة الامام مع الناس عذرة اى بعد صلاة العشاء
 كما ذكره القندورى او بعد طلوع الشمس كما فى المبسوط من يوم التروية اى الثامن من ذى الحجة ويسمى به لان الخليل عليه السلام
 رأى ليلة كان قائما يقول لان الله تعالى يا مكرمك ينسج ابنك هذا فلما أصبح روى اى تفكر فى ذلك الامر من العذرة
 ام لا ثم عرف فى اليوم التاسع انه منتهى على نسى عرفة ثم رآه فى الليلة العاشرة فتم بحججه يومها منى يوم النحر كما فى الكرماني
 الى انى يقرب مسجد الحيف ومكة وبات بها فمضى بمسجد الظهر والعصر والمغرب والعشاء ومنها لا وقتها الى ان يصلى
 صلاة فجر يوم حرفة فغلب كما فى المحيط وفى وقتها المعروف كما فى شرح الطحاوي وهى اذ كانت قلوبا بمكة ثم خرج من منى بعد
 عرفة مارا بنهى الى عرفات بان الاشارة الى كفى فى الافتتاح وغيره ثم اى بعد طلوع الشمس وعند قبله خرج منها اى من منى الى عرفات
 اى على ستة ايام من منى تقريبا وكل ما موقفت اى جميع مواضع عرفات يصلح لاداء من الوقوف الا
 الاستثناء المنقطع لان بطن عذرة بعنم العين المسجلة وفتح الربا وادى جاز عرفات كما فى الكرماني وغيره
 وفيه من ان لا ينزل الطريق لتفر لبارة كما فى المحيط فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بينهما جلسته

وكلها موقوف اي جميع موضع مزدلفة صامح الا ان الوقت الواجب الا ان المستحب الوقت من راد الاله بقرب جبل يقال للوقت
 بالضم كما في العدة الا لا تتخذنا المنقطع فان وادي محسر بضم ميم وكسر السين المشددة موضع على سبيل المزدلفة سمي بذلك لانه
 لا يقف فيه بل يشي منه سيراً مكانه القبة نفسها التحفة القابح سجي وقت هذه الوقوف وصلى العشاء من اي المغرب العشاء
 فانها تجي من اي المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التعليل في اول وقت العشاء على ان في الظن والمقدار ومنه ان يقدم المغرب
 على العشاء فواتر اعاد العشاء لم يطلع الفجر كما في الظهيرة وان لا يتطوع فيها فانه مكره كما اشير اليه في كتابي في الاكشاف وشي الى انه
 لا يشترط الا حرام الجماعة والاما في النهاية لكن في المروضة انه يشترط الا حرام الجماعة عنده فشرط الجماعة لا الامام عند ما باذان من احد
 واقامته واحدة كما يقابل المغرب لا يقبل العشاء الا اذا قطع عنها او تشغل بشي آخر لا يقطع حكم الاقامة الاولى كما في الاعتبار
 وان ادى المغرب في عرفات او في طريق مزدلفة اعاد اي جب عاودتها لم يطلع الفجر الثاني فاذا طلع الايجب الاعادة كما قال
 ولما عند ابى يوسف ج فلا يجزئ عادة صلا الكعبة مسمى ثم ادى بعد الطلوع صلى الفجر لجلس فيمضي في وقتها الليل المختلط بالصبح
 كما قال ابن الاثير وفيه ما راي انه يصلي بعد الصبح ثم وقف بمزدلفة ومحمد صلى واهل بيته وكاتبته ثم لمجد والترتيب الذكر في فان
 وقت هذا الوقوف بعد الصلوة الى ان يسفر جدا كما في الضمات لكن في الخلاصة ان وقت بعد الطلوع الفجر بان قبله وقت الوقوف
 بغيره وفي الفعيلة اشعار بان يكفي حضوره فيها كما في الوقوف بغيره كما في التحفة وودعا وطلب حاجته راغدا يديه نحو السما وانه
 صلى الله عليه وسلم قد بالغ في ذلك حتى استجب عاوده في مطالمة الامة اي في تجاوز ما عندهم شيا والله تعالى كما في العدة وزياد
 القيد نيل الاشكال المشهور في الحديث واذا اسفر في ضارب حيث كادت الشمس تطلع وعن محمد اذا ضارب حيث لا يبقى الى طلوعها
 الا مقدار يصلي ركعتين كما في المحيط اتي منها هو على ثلثة اميال من مزدلفة الطاهر ان ياتي قبل طلوع الشمس وفي السجدة انه ياتيه
 عن طلوعها او بعد ما وقرب منه في مختصر القدرى لكن في الهداية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها ورحى الامام
 بالناس في لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرمي المسمى في ان يكون خستة اذرع فصاعدا لان ما دون ذلك يضع فلا يجوز
 او طرح فيجوز لكنه سمي لخالفته لسته واطلاقه يدل على جوار رمية الكبار وغير ركب حجرة العقبة بغير ثلثة اشجار على حد من جهة
 مكة وليس من فلي يقال اله الحجرة الكبرى الحجرة الاخرة وفيه فرائد الى ان الرمي بالحجرة الاولى الوسطى في هذا اليوم وعلى ان ابتداء
 وقت المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس الى آخره تفصيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى قبل فمضى في النحر لانه
 مكره في الظهيرة اشعار بان يقف حين يرى موضع كحى وبانه لو وجدت به صاة عنها لم يجز كما لو وقع على ظهر رجل او محل فثبت عليه
 اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا منها لانه في حكمها من لطن الواوي من اسفله الى اعلاه فوق جاحل لا يرمي متوجها
 الى الحجرة جاحلا لكعبة عن سبابة منى عن عبيدة اخا يديه هذا من كنية سبعا من المرات فلورمي سبع حصيات جملة لم يجز الا عن احد
 خذ في بضع انحر وسكون الذال المعجمين مصدر نوعي هو ان يرمي مثل حصاة وفيه فرائد الى ان الرمي بالاما كان من غير الارض
 كالطين من المدر اليها قوت ومقداره مقدار النواة او اقل واكثر لكنه غير مستحب ينبغي ان يكون نحو لانا فوا من غير الحجرة المرمية

اذني الاثران لا يبقى الا حصاة من اليعقيل حية ولذا لا يجتمع فيها الا قد حستة احمال وقد خذفت منذ سبعة اوان سنة كما في الحج اثير الى ان
يرمي كيف شار وبو النخاع عند وشاخ نجا ووقيل كنعيتة ان يضع الحصاة على الابهام ويستعين بالتمسحة وقيل بالخذ بطن ابهامه
وسبابة وقيل بخلق سبابة ويضعها على مفصل ابهامه وقيل رمي الرمية المعروفة الكل في المحيط وكبري قال التذكرة ونحوه فانه
لوسج مكانه جازا اذا لم تقصود ذكر الله وذو ايجصل كما في الكافي بحال اي مع كل منها وقطع التيمية باولها اي رمي الفرد لها
من الجصيات السبع على الصحيح كما في قاضين عند الطوفان انه لا يقطع التيمية الا بعد الزوال كما في المحيط ثم فوجئ الشيخ والاولى ان يجبا
فانه مفرد بالحج فليس عليه رم ولا الكفار والى على انه بعد الرمي لا يقف للدعاء عند حجرة بل ياتي منزلة فوجئ ثم حلق رأسه او قصر
اي اخذ من راس شعره قدر اربعة وحلقه افضل من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الربع لانه ليسى بل بخافه الشنة
وتختلف الارجاء للموسى وجب استحبابه في النهاية وهذا اذا قد عليه بان لم يكن على رأسه قرعة ولا فخذ من راسه حلق ولم يعذر
رمي سجد الحلق او الموسى فاذا مضى ايام النحر فعليه رم كما في المحيط وانما ذكر الضمير شعلا بانه من احكام الرجال اما حكم النساء فيجب
وحل له كل شيء من مخنطرات الاحرام بعد احدين الى النساء اي جامعهم ودواعيه كالقبلة وليس شبهة فانه لم يحل اذ اخذ ان
كان بمنزلة السلام الا ان محليا خفي حقن الى الطواف ثم طواف للزيارة يوما من ايام النحر الثلاثة وفيه مرض الى انه ياتي مكة
من بعد الحلق من يومه كما ياتي من النحر وبعد الفداء ولا يؤخر عنه كما في المحيط والى ان في وقت الطواف بعد فجر النحر واخره وقت
غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب لكن في استصفي ان آخره آخر ايام التشريق الى الطواف لم يخبر في التيمية فيها
لانه فعل متعلق باليوم فربا لهما لا غير لكن في الظهيرية وغيره انه يخبر فيما فلا بد ان يحل على طلاق الوقت وسياق في محله
سبقة من الاشواط بل لا رمل بالتحريك سعي من الضعاف والمروءة ان كان سعي قبل اي قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم
وفيه اشعار بانه لو لم يسع رمل سعى وان لم يقد ان الرمل المشرع الامرة والاكتفاء مشعرا به يصلي في المقام وغيره بعد هذا الطواف
كما في طواف القدوم كما في المحيط واول وقت سعي وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو اليوم الاول لان اليوم
الثاني والثالث يكونان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال للثاني يوم النحر وللثالث يوم النحر الاول
بالسكون وللاول النحر الثاني والكلام يشير الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمي الجمار كما ساق وفيه استدراك للضعف وهو
طواف الزيارة فيه امي في يوم النحر افضل من ذي اليمين للآخرين وحل له النساء ربوني في حقيقة بالخلق السابق وفيه اشعار
بانه وان حل كان له السعي الفائت لتأخيره ليس عليه شيء الا اذا رجع الى الله عليه رم كما في شرح الطحاوي فان اخذ هذا الطواف
عنه ما عني عن ايام النحر كرهه عنده كراته تحريم وللاهم بيان لم يكتف بانها نيات وقال ويحب عليه دم وقال لا يكره
ذلك فلا يجب عليه شيء وبعد زوال الشمس من ثاني النحر الى الغروب استحبابا والى آخر الليل جواز رمي الاس رمي الجمار
الثلاث المهود وفيه اشعار بانه بعد الطواف حج من مكة الى منى ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فان البتة مكرهه في غير منى
اي مكة في النخبة يبدأ في الرمي بيان لما قبله ولذا لم يحيط عليه مما يلي المسجد اي من حجرة قريته من مسجد نبوة عائشة رضي الله تعالى عنها

على ذيل جبل سبي مسجداً غيبت بفتح الحاء المعجمة وسكون الميماء وهو المكان المرفوع كما في الكرواني ثم رمي بأيلمية أي على يدي السيد ما يقال
الجمرة الوسطى وبينها وبين الأولى اثنتان وخمسة أنواع ثم القنبلة أي برمي جمرة أقبته وبينها وبين الوسطى أربعاً وسبعة وثلاثون
ذراعاً سبعة سبعة أي رمي كل من الثلاث سبع مرات فلو قل سبع نخلنا عن التكرار على مذبح الكوفة فلو رمي من كل جمرة ثلثاً
أتم الأولى بأربع وأتت الباقى ولو رمي أربعاً أتم كما باقى إذ لا أكثر حكم الكل ولو عكس ترتيبها جاز إلا أنه مغفوت للثمة كما
في المحيط وكبر لكل أي مع كل جماعة أو رتبة ووقف أقبها في أعلى الوادي مع الناس مستقبل القبلة رافعا يديه نحو السماء خذ
منكيبه كما في الاختيار وقد رزق هذا الوقت بمقدار قراءة عشرين آية كما في المضرات بعد كل من الأوليين أي على السجدة يلية
فلا يفت بعد القبة ودعا على الملجأ بحمد الله تعالى بشرط كاحمد واصله قبله كما في المحيط ثم عد أي في ثالث النحر كذا
أي بعد ذلك إلى آخر الليل رمي أجمارات على ترتيب ثم بعد أي بعد الغد وهو يوم التشريق كذا في أي بعد ذلك أي بعد ذلك إلى آخر
لا غير ما على الترحيب والكلام مشير إلى أن في هذا الأيام قبل الوال الثاني والثالث منها لا يرمي أي لا يجوز ربه كما في أي من
إلى خيف صرح في المشهور عنه أنه جاز إلا أن بعد الزوال افضل كما في الكافي وعن أبي يوسف ج إذا نحر في اليوم الثالث
جازا لرمي قبله وإن أقام لا يجوز ولو رمي قبله في يوم التشريق جاز عنه خلافه كما في شرح الطحاوي أن مكث في اليوم الرابع
بمنى لم يرجع إلى مكة بعد ما جاز وهو أي المكث أحب من النفر وليسقط عنه رمي هذا اليوم بنفري بالتحرك والسكون
بخر وجه من رمي قبل طلوع فجر اليوم الرابع وهو يوم التشريق وهذا الظاهر في مقام الاضمار لهما بعد النفر في هذا اليوم
وقوله شعابان بعد الطلوع لا يجوز لأن منفرة بل رمي وإذا نحر في اليوم الثاني أو الثالث بعد الرمي مع احتمال فانية كونه قد
إلى مكة وهو بمنى لا اشتغال القلب بها كما في فاضل بن محمد إلى مكة للتوديع من كل بالخصص لوساقتة وهذا من على الأصح كما في البطل
وذكر في المضرات أنه وقف فيه على راحته ويدعو ويحصب بضم الميم ويقع إحار وجهه والشد في المطيتين أو سبع من مكة ومن
يقال الأبطح البطل واحد من أهل بلن إلى المقبرة كما في فتح الباري ثم أتى مكة وطاف للحصاة بقلعة بلال وسعى ثم صلى ركعتين
وهذا إذا أراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طاف ثم أقام إلى العشاء قال أبو خنيفة رجع أحب أن يطوف لو أن آخر كما في المحيط فلو أخذ
داراً قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو أخذ بعده وجب عليه عند ما داراً ما عند أبي يوسف رجع فإن
أقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي إلا أن فاتمه فيها أفضل بالإجماع إذا قدر على نفسه أن يحيط بالطواف الصلوة والصدقة
وإن سجدت الشكر كانشاء شعر وحديث الفحش والاعينية في الحديث أن سجدته فيها يصاعف كالسجدة إلى ما في الفقه فلو لم يقدر
كرهه إلا فاتمه عنده كما في الاختيار ثم سرب أقبها بمنى بأرضهم وجعل على جده ما سار جده فانه شفا وعمن كل دار
ودوا لكل دار على ما قال أبو خنيفة كافي في الظهيرة وغيره وذلك لقوله عليه السلام لا يرمي من مكة شرف وجهه ولا يرمي من مكة شرف وجهه ولا يرمي من مكة شرف وجهه
أجملت في صلاته وإسارته وهو الأصح كما في فتح الباري ويستحب أن يغيب في الشرب ثلث حرات ويحيط إلى البيت في كل مرة كما
في الاختيار ورمي من رمي في المسجد على ثلاث وثلاثين ذراعاً من المذبح ثم عرض لها أربعاً وربعاً في أربعة وعشرين

ذراعاً على بكثرة ما يقال من زعم أي شير قيل شقيقة من الزنة وهي الغز بالعقب في الأرض وقيل أي تم قبل العتبة المرفوعة
 عن الأرض ووضع أي ثم وضع وجهه وصدره ساعده على المنكر فكله بل من محمد صلى الله عليه وآله في قاضي خان الملتزم بضم
 اليم وفتح الزا را بين الباب الحجر ساقه أربعة أذرع وتنبهت بالاستار أي تعلق بما يقتضي البيت من الثوب كما يتعلق بغيره بل
 بطرف ثوب لمولى جليل للاستئانة في الملبس الذي يسيل ووجهه متدافعا لم يضعه إلا جاتية لكي أو تيبا لكي فانه للقبول علامته و
 يتحسر على فراق البيت المكرم المظلم والمحرم من نواهد الحرم المحترم أرزقنا الله تعالى قبل حلول الأجل المحترم وأعلم أن أخيراً فلا حكم
 عن شرب من ذكره في قاضي خان الظهيرية وغيره فلا يظن أن التقديم على أي في الكفاية ويرجع من المسجد فمقر أي رجوعاً
 إلى خلف نظر إلى البيت حتى يخرج من المسجد ثم من مكة فيزال بقرب منها إلى أن يجمع القافلة ثم يرسلون إلى المدينة
 على تصديرة الروضة النبوية على صاحبها أفضل التحية وليفتيها مع الدعوات في العدة والمرأة كالرجل في جميع الأحكام
 إلا أنها لا تكشف رأسها بل تكشف وجهها ولو سدت شيئاً عليه أي أرسلته على وجهها وفي بعض النسخ استلبت كما
 في بعض نسخ الهداية وموافقة كسالك في القاموس فلا يلبس خطها كما قال المطري مجابياً ذلك المرأة فاجري الضمير مجرى الماشي
 عنه أي عن جها جاز ذلك السدل وفيه شعار بان لا دلي كشف وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية أن السدل جيب
 ولا يلبس جبر إلا من عوته امرأة ولا تسعي من المسلمين إلا بعد أن يغسلوا الماء إلا أن تجد خلوة كما في الفتى ولا تحلق لأن
 حلق رأسها كحلق لحية بل تقصر الشعر وهو أفضل من قصه الرجب وتلبس المخيط كالقميص الخف حتى تسركها ولا تقرب
 الحجر في الزحام أي الكثرة لأنها ممنوعة عن منة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه وحيضها لا يمنع شيئاً من أعمال الحج
 لكنها لا تطواف فلو حاصت قبل الأحرار لم تقبلت أحرمت شهت جميع المناسك إلا الطواف في السعي
 ولو حاصت يوم النحر قبل الطواف لم تنفر حتى تطهر وتطوئ ولو حاصت بعده سقط عنها طواف الصد كما في قاضي خان وفيما
 الحج بقوت الوقوف بغيره لا غير كما في السراية طواف سعي فحتمل أي خرج عن إجماع الحج بالأخذ حاصله أن على ما تبيح
 خروجاً عن إجماعه بأعمال العمرة وفيه شعار بقاء إجماعه بعد فوت الحج وهذا قول الظرفيين وإنما عند أبي يوسف حج فاحرمه قلب
 بأحرار العمرة وفائدة الخلاف أنه لو أحرم حجة أخرى بعد الفوت وجب فيه ما عند أبي حنيفة من أن الحج بين الأحرار بمنع
 ولا يصح الثانية عند محمد لأنه لا يتصور أن أحجبتين معا ونفس فيها عند أبي يوسف حج لأنه محرم بمعة انصاف إلى إجماعه حجة الأصح
 قول أبي حنيفة كما في الميوط وقضى الحج الفات بأحرار جديدين ميثاقه وإن حرم ولا قبل ميثاقه من قبل أي
 في عام مقبل وفيه شعار بأنه لا يقضي العمرة لأنه قد أداها في عامه ذلك كما في الظهيرية

فصل في المكرب من الحج والعمرة القرآن آية مصدر قرن بين الحج والعمرة أي جمع بينهما كما في الأساس غيره فلا يظن أنه
 بيان الحكم قبل التعريف أفضل من الأفراد والتمتع فخذ بقبرية قوله مطلقاً أي فضلاً عن مقيد بواجب وهو غير متعلق
 الفعل بمن كلفه من الإلزام التكرار وخلو عنه وفي الظاهر أن القرآن أفضل من التمتع عند الظرفيين وإنما ساءر عند أبي يوسف

وسياتي ان الافراد فضل في غير الآفاق ووجه اى فضل قسم القرآن على طريق الاتخدام ان يهل اى يحرم الحج وعمره
وانما اخرجوا اشعارا بانما تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا تحلل عن احدهما بمجرد اكلت بعد سعيهما من منى وقبلة
في الشهر الحج او قبلها معها اى في زمان احدهما متعين والكلام في سير الى الله لواجب ما من اشعار الله الاخر جاز كلفه الواضحة
العمرة كما ان سبيل الله تعالى جعل الحج نهاية والى يقول القارن به الصلوة اللهم انى اريد العمرة والحج الى آخره اى يتبين
وقبيلهما معنى ثم يبنى اى اياها ولا ينبغي ان تصحح بما علم ضمن لو ما قدم العمرة لولن حاز خيرة بالموقفه يقول الفعل وطواف الاسر
ثم يطوف بعد غل مكة للعمرة سبعة اشواط حال كونه سبيل للثلاثة الاول ويسعى لها للطلاق مشير الى انه لا يكره
عمرة القارن في الايام العشرة المذكورة للعمرة المتمتع كما في العتقة والاكفاء مشعر بان لا يحل بعد سعى بل يوم النحر كما لمفرد الا قد كان
جائزا على احرامين كفى في الحيط عرج كما هو فطون للقدم سبعة ثم سعى ثم اتي باقى بفعل النضر كما في العداية والكانى واقبض عرجا
ثم يطوف للزيارة سبعة ثم سعى كما في قاضيه فان الظاهر في كى كلمة ثم اشارة الى انه لو طواف للعمرة ثلثة او اقل ثم وقف بحرفة تقصر
القران تقضى العمرة وعليه دم للرفض فاحلقت في الرضف فاخذنى السير الى عرفات لكن في الاختلاف لو طواف القارن للقدم
وسعى ثم وقف بعرفات كان اتي للعمرة لاحتقا بما وعرج كى ان لو طواف للعمرة ثم سعى ثم كان للعمرة كما في الحيط ووجه اى
وجب عليه الحج للهدى شكر للقران اى لتوفيق الجمع بين العبادتين المتبادران فيقيد الذبح بما اذا طواف للعمرة في شهر الحج فلو
طواف اما في رمضان شلالم فريج فان كان قارنا كما في الحيط بعد سعى يوم النحر اى يوم من ايام النحر وان منجز عن فريج الهدى
بان لم يوجد هو لثمة صام القارن عشرة ايام، بالهدى ثلثة من ال اياما آخر بايوم عرفه وهذا بيان للانضائية فحين
ان يصوم الثلثة قبل اى اياما قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجوز له صوم بعد عرفه كما سياتى الى انه لو وجد بالهدى وجبا صام
الحلق فريج وبعد الحلق لا ولى ايام الذبح كما في الحيط وصام اياما اخرى سبعة بعد فريج والحال حمله الى صوم منى في ايام
التشريق وفيه اشعار بان لا يصوم قبل افعال الحج اى من تاركها او غيره من الاطلاق شيئا الى انه لا يشترط التسليم في صوم الثلثة
والسبعة كما في لثمة فان قامت الثلثة اى صومها بان يدخل يوم النحر اومات قد اوصى بالفدية تعيين الهدى اى دم
وهو للقران وفيه اشعار بان لا يصوم سبعة ايضا لان العشرة وجبت بلا عن التحليل وقد فانت بفوت البعض وجب من فان لم يقيد
عليه حلق وعليه ان في القران دم التحليل قبل الهدى كما في الاضحية وللمتبع ائمة الجمع بين العمرة والحج باحرمين هو غير ما منى عنه
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كما في السبوط فان المنى ان يحرم الحج قبل شهر ثم اتي بافعال العمرة وحل ثم احرم بالحج في شهره كما في شهر الطح
افضل من الافراد اى افراد كل من الحج والعمرة كما في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة ان افضل من المتمتع وهو اى افضل قسم
المتمتع ان يحرم للعمرة من المنىات او قبله في اشهر الحج او قبلها ويطهروا رتبة واكثر الى السعة في شهر الحج وسعى و
سلك القيصرا لمفرد للعمرة ويقطع الثباينة في اول طوافه اى اذا اكتمل حج اوله للعمرة ثم يحرم بالحج من الحرم كان مكة
او من الحرم بالموافقة من المواقيت قبله كان خارج المواقيت يوم القروية كالمنى وقبله اى قبل يوم القروية

من اشهر الحج افضل الزيادة التمتع حج كالمفرد اى وقعت بعزفات يوم غرة شرمط و الاما سعى الا اذا طاف للتمتع وان كان
 هنا افضل لانها يجوز ان يحرم بالعمرة يوم الغرة اى باعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك بقى محررا الى قابل فى باعمال الحج في هذه السنة
 فى الذخيرة وفى كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البقرة والابل بعد العمرة حج من عذبة ذلك كان متمتعاً قبل هذا بالاتفاق وهو الظاهر
 لانه المطلق بخصاصه وروى الحكم انه عندى خفيص حج واما عندى بافلا يكون متمتعا كما فى الكرايى الى انه لو رجع الى ابله حلالا وج بعد
 كان متمتعاً ولم يكن متمتعاً باخلاص وانما اخلاص فيما اذ ارجع محرراً فانه لو اتى باعمال العمرة ولم يحلل او طاف رقبته اشواط منزل
 بالاشهر رجع الى مكة ورجع كان متمتعاً عند الشيخين خلافاً لمخرج كمانى الكافى ورجع بعد الرمي فى بعض الميامن شكر النعمة التمتع
 وان يخرج عن النحر صام كالقرآن اى صام ثلثة اخر باعزفة وسبعة بعد حراش رافى ثلثة تصيد الدم وان
 احرم المتمتع بسوق الهدي اى مع ان يحث على السير يهوى الى مكة من عندهم وبقراة ابل التمتع وقيل بالتشديد على
 فصيل واحدة بترية كمطية كمانى المغرب لم يذكره تجليل البقرة والابل ولا تقليد ما ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقه قطة
 غير بالانه ليس بشرط بل هو سنة وهو اى سوق الهدي او الاحرام مع سوق افضل من القود الا ان يقاوا وارجح امره
 كمانى الكافى لا التحليل اى لا يخرج عن ايام العمرة بالعلق للعمرة بل بالعلق للحج في يوم الغرة فلو نزل الحرام بالسوق بل هو حج كان متمتعاً
 اشيخيد خلافاً لمخرج ثم اى بعد افعال العمرة يحرم يوم التروية وتبعه افضل بالحج كما فى فطوى سعى كالمفرد والمكلى اى
 غير الا لفاق ليقود بالحج او العمرة فقط فيكون له القرآن التمتع الا اذا خرج من الكعبة وقرن فانه كان قسراً
 فصل ان طيب اى يتعل عليه ولو بالسهو محرم بانى فاعبى لا يؤخذ به عنه اى كما لا حقيقى كما لرأس اللحية ولباق
 والفخذ او حكما كما اذا طيب اجزاء متفرقة متباعدة واولى ب كل البدن فى مجلسه فاهم ومنى مجالس حب كل ومن عند الشيخين
 واما عند محمد حرج فان اوراق الملا والى حجب خروا لافوا كما فى شرح الطحاوى وقال بعضهم اذا طيب اى يتعل عليه يومه وقال
 شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلاً والاغلا يقرب العضدين وجوباً ثم قال الفقيه ابو جعفر ان الطيب بحيث يسكنه فانه
 كغصن من با الورود وكغصن من المسك والغاليت فيه خبائية والا فلا كما فى المحيط او او من اى يتعل البدن فى عضو كامل سواء كان
 مطيباً كبدن البنفسج الزيت او غير مطيب وهذا عندى اما عندى فانه كان غير مطيب وغير مطبوخ فعليه عذبة ولو او من سمين او عجم
 او الكية لم يجب عليه شئ بالاتفاق ولا باس بان يداوى جرطاً وشقوق رجلاً شجر اوزيت فى ظاهر البرية كمانى فى شرح الطحاوى
 او لابس بلا ضرورة محظية كالتقيص السرويل والقباء وكغصن لوكا كالماعى وجمالكما او شربا كان من خضيل النطير
 لاسمه او وجهه لبا فصاعداً وعن محمد اكثره ويستوى فى ذلك ان يتبر بنفسه او يلقى عليه عذبة من نام لوكا كالماعى او ليلة
 وعن ابى يوسف اكثر من نصف يوم او ليلة كمانى المحيط او حلق او قتر او نذر ربع راسه او اكثره فى الاصل ثلثة و
 كذلك اللحية وعن محمد حرج اذا سقط من احد باعذ التوضي عشر شعرات لزوم كمانى المحيط او حلق او نذر شعراً كالماعى او ليلة
 او ما حلقه لانه فى التفتى اذا سقطت شعرات بطئة او نذر شعراً عذبة كمانى المحيط او حلق او نذر شعراً كالماعى او ليلة
 او ما حلقه لانه فى التفتى اذا سقطت شعرات بطئة او نذر شعراً عذبة كمانى المحيط او حلق او نذر شعراً كالماعى او ليلة

تشاربه لزمه ولم يخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام الشريفي كمان في المحيط وذكر في النهاية انه لو انما شعر الصلوة ولساق
 بالنفزة فعليه الصلوة او قس اي قطع اظفار يده واحدة او رجل واحدة او خمسة من يديه ورجليه يد ورجل او كل
 اي يديه ورجليه في مجلس واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لم يدرجه وما وذا عند الشيخين في المأخذ بما هي محذور فخرج بقدره
 وم احدا لا اذا تحلل بمياه كاهة فانه لزم كاهة اخرى فاذا قطع اظفاريه ونحوه ثم قص اظفاريه اخرى لزمه في المحيط او كان في المحيط او كان
 كله واربعة للفرس اي طواف الزيارة محذورا والاعادة مستحبة فان سقط الدم وعنه لو اعا وجدا لم يخلو وجب عليه
 صدقة وفي كلامه شعرا بان يحيط به الطهارة للطواف لا يسترط كمان في المحيط ونحوه وهو الصحيح وقال ابن شجاع انه سئل كمان في المبطو لكن
 في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد الطهارة شرطا او غير شرطا اي غير الفرض هو طواف القدوم والصلوة والعمره والنفل
 جلبا اي خصوصا جبا يجب عليه الفل فليس كل الفرض غير ما وبذا اذا لم يجد في البيت اجبة ادم بكاهة فلو اعا وسقط الدم لا يلزم
 التسوية بين الواجب والمنته والنفل لانها صاروا جميعين بان كاهة في العداية لكن في شرح الطحاوي لو طواف القدوم وجبا
 ولم يعلم بحيلة شي لان لو ترك اصلنا حكم كذلك فيه اشارة الى انه لا شيء مما في المتن من ان لم يفعله فذلك مختلف في الرواية
 او افاض او دفع ورجع من عرفات بحيث خرج من حدود ما قبل غروب الشمس واخذه الامام فان عاد الى عرفات
 قبلما سقط الدم وان عاد بعد الغروب او قبله وبعد اخذه الامام لا يسقط كمان في الاختيار وترك واجبا ما ذكره كركي
 جميع الايام والوقوف بزدلفة وغيره ما وترك اكثره اي اكثر الواجب كركي في يوم واحد او جهرتين به وترك اكثر طواف
 الصلوة السعي ويوم بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط الدم او قسهم سكا بالضم والسكران اي عبادة من عبادة
 في الاصل مصدق يعني النج كنه تعالى ثم سعيه للذبيحة ثم كل عبادة كمان في السعي في الخرب على ذلك آخر كما اذا طاف في آخر
 ايام النحر ثم حلق او حلق القارن او التمتع ثم فزع وبذا عند المأخذ بما فقام عليه في التمتع الا انه سمي في اطلالة ثلثين ما اذن المفسر
 ثم فزع فانه غير موجب شي بالاجماع كمان في شرح الطحاوي او اخر طواف الفرض كله او اكثر عن ايام النحر عنه خلافا لما
 كمان في التمتع وفيه اشارة الى انه لو اخر اقل طوافه لم يجب عليه من بل صدقة عندئذ الى انه لو اخر طواف الصلوة والعمره لم يجب عليه شي
 وينبغي ان يعرض لماذا ترك في يوم الى يوم آخر وحلق الحج والعمره من اجل النحر فالاول للجب عندئذ ما اذن الى على حقيقته
 ومحمد رحمة الله خلافا للبي يوسف في كل في شرح الطحاوي او ترك قايه في طواف الفرض هو ثلثه ما دونها وفيه شعرا به
 لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه ثم هذا اذا لم يصر الى اهلها ولا انعيد له كمان في الظهيرية فعليه اي المحرم ومم اي اراقة دم يدي
 والاشاة كافية وبهذه الجملة جزا لكل شرط قبلما لو ترك كل طواف الفرض او اكثره بقي محرما وان رجع الى اهلها حتى يطوف
 اي يصح كل طواف واكثره بذلك الاحرام لانه كركي لما يجز عنه بدل وفيه شعرا به لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقي محرما كذلك
 لانه كركي في الظهيرية وان طاف اي طاف كل طواف الفرض او اكثره جبا بلا اعادة فبصدته واحدة عليه فان عاد في
 ايام النحر سقط عنه بالاحكام والمخالف في ان المعتبر هو الاول والثاني والاخر جائز كمان في المحيط وان عاد جبا فبصدته

خلاف كما ذكرنا في تحريم الاحرام ان رجوع من المذبح هو فضل كما في الكافي والبدعة في اللغة الابل وذو كرا وفي الشريعة الابل والبقره عند
 ابي حنيفة رجوع اصحابه كما في الكشاف وان فعل من التطيب اذ الابدان واللبس والستر والخلق او نقص اقل مما ذكر من محض
 او يوم اربع راس او يد او رجل او طواف غير الفرض كطواف القديم وغيره ما ذكرنا محضاً وهو بركة بلا عاده بغيره عاده
 وان رجوع الى المذبح عليه من في رواية ابي خضوصه في رواية ابي سليمان في قوله نعم الله علينا كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا
 طواف القديم محضاً فلا شيء عليه يعني ان يكون طواف الفضل كذلك اعلم ان طواف ثمانية عشر طوافاً واكثره طواف اربعاً مائة طوافاً
 او تصدق لكل شوط نصف صاع من الزايف ما بلغ وما ولو طواف اقله خبياً لوجب عليه لاعادة او الدم كما في التلمية او ترك
 العدد القليل من العدد الواجب اني اجنبه كبرقريته اللام كتر كثره من طواف الصلوة واحد من اجزاء الثلث في يوم حرم
 الى الثلث من حرمه العقبة وما ذكرنا لا يشك في المداية من رجوع الدم ترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف
 الواجب من الحيط ويجمع الى اهد بلا عاده او حلق رأس غيره محرماً كان وحلاً للكن في المحيط لو حلق رأس غيره
 او اخذ شارباً وقلم الظاهرة طعم ما شاء تصدق على مسكين خبزاً الشرط بحد من صاع من تمر او صاع من تمر او شعير
 ولا يصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من الزايف قتل القمل او الجراد فان لم يفي ذلك شارباً كما في المحيط
 وان طيب بعد كالعلة او حلق بعد كالعلة منه الجمل والذبا كما في التفت فيجوز في المحرم ما غير فلو رجع في غيره لا يجزئه
 الا اذا تصدق لمجره على ستة مساكين بكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي او تصدق بكرة او غيره ولو فيه اشارة الى انه
 لا يجوز الا التملك كما قال محمد بن المعتمد ما يجوز الا بانه كما في شرح الطحاوي بثلثة اصوع طعام اي بربط بربط الغلبة والاصوع
 بفتح الهمزة وسكون الصاد وخم الواو وجمع صاع على ستة مساكين مثلاً من مصبات الزكوة سواء كانوا من كنه او غيرهم ولا فصل
 ان تصدق على فقراء كنه كما في المحيط او صام بكرة او غيره ثمانية ايام ولو غير متتابعة وتطيب والحلق بطريق المثال فان
 جميع مخطوبات الاحرام اذا كان اجزءه في ثلثة كنه في المحيط ووطيه اي طي المفرد بالبحر في قبل الاوى المحي كنه في ويره
 في فاية ولو ناساً او مجنوناً قبل وقوف عرفه فسد حججه اي نقصه ما اذا شارباً ولم يطيب كما في المنصت وفي ذكر الوطى شعابان
 ما سواه من التعجيل والسر القبول والنظر بشبهة لم يفيد كنه وجب وان لم يترك كما في التفت ومضى اني جب عليه تمام الحج الفاسد
 كما يصح فيما فعل ويحجب ورجع هذا والاشارة الواضحة كافية الا اذا وطى ثانياً قبل الوقوف فانه فيجوز اخرى عند الشيخين ما عند محمد
 فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول فلا خلاف انه يكفي واحدة اذا وطى مرتين في مجلس واحد كما في المحيط وصلى اي لزوم قضاء
 ذلك الحج مرتين قبل كما في المتداولات الاولى ان يقال اعدلان جميع العروقة ولم يغير قاي لم يغير قاي الرجل والمرأة وقت
 القضاء بل يجوز ان اذا كان العود كما في الاحتياط ووطيه بعده اي بعد الوقوف لم يفسد ويوجب بذنه غلظاً اجناتيه ووطيه
 بعد الحلق لم يفسد كنه اشارة ووطى المفرد بعمره قبل الطواف فسد مضي ورجع في بدنه لم يفسد عليه اشارة وفي طي القادر والمتنع
 تفصيل في المحيط وان قتل محرم ولو خطأ صيد او لوم من الحرم غير ملوك كالدواب والصيد والبرهان صيد البحر ما لم يكره فالا

ان يقول الصيد اول الحرم عليه اى الصيد فالكلمة اى الصيد يجب جزاءه اى جزاء الصيد بسبب الحرام و هذا الوقت في الحرم
 لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوب على القاتل الحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه جرحا نفى الهاردنى عليه نصف قيمته وفى الجحاس
 لاشئى عليه عندها وكلامه لا يخلو عن اشارة الى انه يشترط لوجوب الجزاء ان يكون الدليل محررا عند المذلول الصيد وكون المذلول غير
 عالم بكانه وتصديق الدال فى هذه الدلالة واتباع اثره اتصال القتل بالدلالة فاذا نقض واحد من هذه الشرط لم يجب عليه الجزاء
 كما فى المحيط اى ما قومه بخلاف الضمير المحرور الجزاء متعين اى قيمته قوم بها الصيد بعد لان لها بصارة فى قيمة الصيد بقاها
 وان كان عدل كفى قياسا وفى كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يقبضه كون البانى معلما الى انها واجبة بالغة ما بلغت وهذا
 فى الماكول اما فى غيره فلا يجازى واما الى انه يقوم الماكول فغيره ما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد بن
 لا مثل له كاحماته واما ما له مثل فله نفس الغنائة بل فى حمار الوحش تقربوا فى الظلمى الضعيف شاة وفى الاربع عناق كذا فى المحيط
 فى مقتله ان كان حيا يباع فيه كبدا واقرب مكان منه اى من مقتله ان كان مالا يباع فيه كاصحوا وقتل حمار الزمان
 وهذا اولى بالنظر الى ما بعده لكن فى المحيط الاصح ان كلامه الى ان المكان يعتبر فى القيمة لانها مختلفة باعتبار قيمته اى القاتل
 به اى ما قومه هدى اى شاة او بقرا او ابلا وفيه اشعار بان لا يشترى الصغار منها ولا يجوز من الضان الا بجمع العظيم ومنه
 الشئ نعم لو تصدق لحم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشيخين واما عند محمد بن نجيم الصغار كما فى الكافى ومعه ابو يوسف
 فى شرح التاويلات ينبج بكملة وان تصدق على غير الحرم لا يغيره وان تصدق على الهبة لا على وجه الاطعام كما فى هذا المشرح و
 فى كلامه اشارة الى ان مجرد النجى بكملة كاف فلو لم يمس بجملة بوجوب من الوجوه سقط الجزاء والى اذا كان قيمة الهدي حيا مساوية لقيمة
 الصيد حيا يجوز ان ينقص عنها قيمته حكم الهدي كما قال الناطقى وعن ابي حنيفة يانقص النجى كفى المحيط ولا تقاسم
 بانه يجوز ان تصدق بكملة على مسكين واحد كفى النخفة او يشترى به طعاما ويصدق بهى بذلك الطعام ثم على غير كل كلفه كلفه
 لكل مسكين نصف صاع من ترواص مشرح غير كفى المشايير كبرى التثنية يقتضى جواز نصف صاع من من سيب كما يقتضى جواز اقل
 من نصف صاع لمسكين جاز الا بانه كما يقتضيه قوله تصدق الا ان فى شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف مسكين
 وفى النخفة يجوز الا بانه ايضا وصام عطف على شترى وان لم يخرجه عند بعض النخبة عن طعام كل مسكين اى بدل كل
 صاع او صاع ما خذ من القيمة ليوما وفيه اشعار بان القاتل جزاءه الدلالة وهذا عند الشيخين واما عند محمد بن نجيم والعلين الاول
 لصح فالاطلاق مثير الى جواز الصوم مما تبعه كما فى شرح الطحاوى وما فضل عنه اى كان اقل من قيمة هدى
 او طعام مسكين لم يبلغه فاضل لاجد مالا للطعام كما نرى تصدق بهى بفضل او صام عنه ليوما لان الصوم ليس اقل منه
 ثم بعد الفراغ عن القتل شرع فى نقصان فقال وان نقصتم قطع عضو او جرحه او وقت شعرا غير ما يجب عليه قيمة ما نقص
 من الصيد فيقوم صحيح ثم ناقصا فيشترى بابين القيمتين هدى او يصوم وفى المحيط ان جرحه بامع بقار اثره باصم نقصانه ولا تقا
 ليس عليه شئ عند الطرفين وعنده عليه صدقة لا يصلح الالم وان اخرجه بقطع القوائم وكسر الجناح او وقت الراس او نحوها

عن جيز الانتماع اى عن ان يكون متعنا مازادنا فخير متعته عن ابي يوسف ساج اذ تفت ريشه واضرب على عينه فابيضت عليه
صدته كما فى المحيط وفيه اشعار بان لو صار سالما عن النقصان او اكل الى حيال الانتعاع لم يحجب عليه شئ من القيمة عند دم
او كسر البيض اى بضياع فاسد الا فلا شئ عليه كما اذا علم ان فيه غنايتا فكمذا انما علم كونه حيا ولم يعلم عليه قيمة انصرخ
كما فى المحيط والكبيض بالفتح واحدة مبيضة قيمته اى قيمة الصيد الموصوف والبيض واجبة عليه القيمة ما قتل فلو انخرط فى سلكه كان
مناسبا وكذا اى عليه قيمة ان فرج الحلال اى غير المحرم بلا لانه محرم صيد المحرم اى ما يكون فيه بعض بدنه ناسا او بعض
توانه غير ناسم اى الصيد فيجب قيمة لبدنه او قطع محرم وحلال نحو اى يد حشيشه اى نبات المحرم ملاساق له طبعا كان
يا بسا بقية بالبعدد الانهوى اللثة اليابس منه كما فى عامة الكتب واخر غير من مثل الكماة فانها ليست نبات بل هى شئ
موضع فى الارض ولهذا يباح اخراجه من المحرم كحجره وقدر ليس يرتج ابله لتبرك كما فى المحيط او شجره وهو ما كان له ساق من
النبات طبعا كان او يابس على يابطا غير عبارة كتسب اللثة بانقل عن النهاية ان اسم طرب منه معنى شجر المضاعف الى المحرم انما
للجواز وشجر المحرم ما كان شئ من اصله فى المحرم سوار كان انحصار فيه دنى اكل فبقطع هذه الاحصان عليه القيمة كما فى المحيط وغيره اى ان
يكون حشيش المحرم كذلك انما فصل هذه الاشياء عما قبل لقوله (كذا) لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صبيح كجبال الحلال وشجر الهمدى على الصحيح
والا خلافه فى جواز الاطعام كما فى المحيط وكذا لا يجوز الصوم عن قيمة شمشير وشجر وبجز الطعام والهمدى كما فى شرح الطحاوى
وذكر فى المحيط انه لا يجوز الهمدى عن قيمة الشجر وعن ابي يوسف ساج انه يجوز الا لا استثنائا للتصل عن حشيشه وشجره وما
كما فى شرح الطحاوى ملوكا طبعا منبتا وهو عالم نيبة الناس بقية الآتى فلو قطع النبات بنفسه منه فعملية القيمة كما فى
شرح الطحاوى في الا انه لو كان ملوكا فعملية قيمة الملكا عليه قيمة الشجر كما فى المحيط او منبت اى من شأنه
ان نيبة الناس طبعا ملوكا او غير ملوك او جافا ولو نابتا ملوكا فانه لم يحجب شئ بقطع الشجره وحشيش
فى هذه الصور التمثلث والاربعى وحشيش اى يحرم اربال البهيمة على حشيش المحرم لمرعى عند الظنير لانه كاقطع عنده
لاباس به ضرورة الزايرين ولا يقطع حشيشه الا الاوخر كسر العزرة والحمار وسكون الدال المجتهدين وهو ما ثبت فى السهل
والجبل وله اصل دقيق وقضبان فاق يطيب ريح والذى يكلمه اجوده يستفون بالبسوت بين النخبات وليسدون به القبور
بين اللبسات كما فى فتح البارى ويحجب لقتل قملة واحدة على بدن او ثوب لا على الارض لقتل المحرم حتى وان كان فى ثوب اللعاب
فى الشمس وفى ترك الغائل اشعار بان الم لا يقتل والاشارة اليه لقتله وفى ذكره لقتل اشعار بان لا يعمل ثيابا ثبات الفعل لم يحجب عليه شئ
وانما قال قملة لان القمل انما يلد من ثلثة قبضة طعام وبقمل اكثر نصف صاع كما فى المحيط او جاذفة واحدة صدقة وان قاتلت
لك الصدقة لكسرة خبز او ثمر فان لم يجرع جعلوا يتصدقون بكل جرادة وجرادة واحدة صاع على من يذبحها لى الله تعالى عنه (ارى) ما حكمه كثيرة
تمره خير من جرادة) كما فى الكافى ولا شئ لقتل غراب شرع فى القوس الموعودة وفى حكمها توكيد الخرافة لى الله الاشئ
بقتل جميع انواعها وكلام قاضى ان شعره بان قول بعضهم وفى المحيط وقول الرازي ولعقمت وجب عليه الكفارة وانكروا على ما

في فتح الباري خمسة آصمق والابن في نظره او بطنه بياض الغراب بمولود من عند بل اللغة بالاقب وبقال لغراب
 البير لانه بن عن نوح وشتغل بحقيقة جيل رسول الله للفرع الارض والاعصم هو الذي في رجلاه وجاه ولبنة بياض او حمرة
 والفرع وبقال لغراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحب وحداكة بكسرها وفتح الدال النقرة وحكي الحداكة بالمد
 مع التارود وبونها وليست التنايث بل لاه حدة كما في فتح الباري هي طائرا يأخذ الفارة وعقرب بالذكة والاشي وبقال
 عقرب عقربة ونقل ابن عينا في نظره ولا يفرق بينا ولا ناسا حتى تحرك كما في فتح الباري وحيتة ومثلا اسرطان غلات انصب
 كما في قاضي خان وفارة بسكون النقرة ويحذف فيها التسهيل كما في فتح الباري في طائر كلامه ان الالهية والبرية سوار وعن
 ابى حنيفة ان عجب القيمة تقبل النير نوع كما في الكافي وكلاب عقرب بالفتح من العقرب وبالحج وكلاب بغير شرة ايناه كما في
 الكرماني لو اراد منه الذئبة قيل الذئب بلحق في عن ابى حنيفة ان العقور غير المستانف وغيره سوار وفي حكمه السنو كما في الكافي
 ولعوض اي بق وقيل صغارة واحدة بكونته كما قال ابى الشير وبخوت وزبور وذباب كذا النمل الموزي وهو السواد
 والبصر كما في الهداية وقراوا الضم افعال بالالفارسية كنه وسلخاة وتفخذ وغيره من موام الارض وسبع كالفهد والفر
 صائل اي قاهر حامل على المحرم من الصلوات اذ جعلته بالهنة واكثر به عما اذا لم يصلح السبع فقلته فانه وجب القيمة وعن
 ابى يوسف راج ان الاسد كالكلب كما في قاضي خان وله في المحرم دج الحيوان الالهى كالغنم والدجاجة والبط الذي
 في المنازل لما الذي يطير فانه صيد كالحمام الذي على قوائم الدريش كما في المحيط والمتباد من الالهى يكون باصل خلقه حتى انه اذا
 ما بعير بنجبه واذا استانس ظبي لا يذبح كما اشبه اليه في الهداية وله اكل في الحل صاوه ما ياكل خلال احرار عاصاده محرم
 وسياتي في ذبحه حال كونه بلا دلالة محرمه في رواية وهو المختار وفي رواية ان الصيد لا يحرم بالدلالة كما في الكافي في الكلام انهم
 في مقام الاضاد اشارة الى انه لا يحل للمحرم كل ما دل عليه محرم آخر كما في المحيط واهله اشارة فلو وجد انهما كل واحد لاصل مرجع اليه
 في الفتنة في من دخل الحرم خلا او محرم بالصيد اي من صيد سوار كان في يده وتفصله او حكمه كما اشار الى اطلاق البط وتفصله كمن في
 الكرماني وغيره انه لو كان في تفصله او حله لم يرسله اي يجب ارساله او اطارته ولا يذول عينه يده حتى انه اذ هل ثم وجده
 في يده فلو حتى كما في الكرماني وغيره فيحمل ان يكون المعنى ارساله الى محل ووضعه في يد رجل وبقه كما في التفصه وروى جميعه اي
 بيع صيد واقع من محرم وحلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد ان بقي ذلك الصيد في المشتري لانه بيع فاسد باطل كما ياتي
 والا ياتي في يده خبري البائع عنه كبيع المحرم من المحرم او احل صيدا اخذه بعد الاحرام وقبل فانه رده ان بقي الاجزى
 وفي كلامه شعابا بان لو كان المتبايعان حلالين وها في الحرم والصيد في الحل جاز البيع عند ابى حنيفة راج حسنا فالمرح كسا
 في المحيط ولا يخفى انه امرى بكتاب البيع لا يرسل صيدا ولا يجب اطارته موهى في تفصله وطلابه وده اذا احرم ولم يدخل في
 الحرم بعد الاضد وجب ارساله كالمحرم ومن ارسل صيدا كان في يده محرم ان اخذه اي اخذ الحرم ذلك الصيد حال كونه
 حلالا الا ضمير ذلك المرسل قيمة عنده خلافا لما وقيله اشارة الى انه اذا اخذ محرم الفصم اجماعا لانه لم يملكه بالاخذ ولما لو ارسله

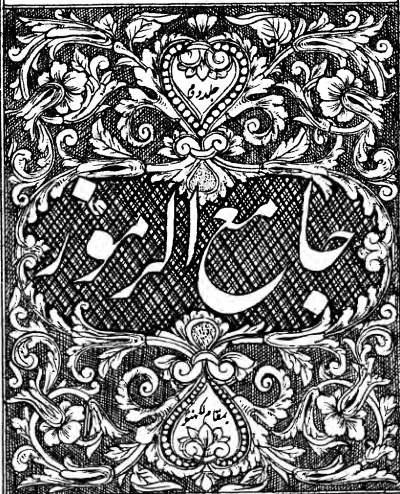
بنفسه من فريضة في يد رجل لم يشتره منه كما في شرح الطحاوي وإن قيل محرم أو حلال صيد محرم كان في يده وقت الاحرام
 واخذ به فكل منها نجسي خبزاً ما به جميع القيمة يتوضأ كل من رجع إلى الحرم رجع باضمن أخذه ومن في يده على قاتله تارك
 الضمان عليه فلو قتل خلال في محل صيد محرم لم نجسي لكن المحرم رجع عليه باضمن كما إذا قتل غير مخاطب بالصبي المجنون أو الكافر كذا
 في شرح الطحاوي ولو قتل خلال صيد حلال أخذه من الحرم نجسي كل من رجع أخذه على قاتله كما في المحيط ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمته
 للمالك قيمة للشرح كما في الظهيرية وما يلزم به أي سببه من منطورات الاحرام كالطيط قبل الصيد غير ما على المفرد بالجمع أو
 العمرة ثم فعلى القارن دمان للجمع والعمره لتسك حرمة احرامين هذا إذا كان قبل الوقوف بعرفة وما بعد ففي غير الجماع وم
 على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية الاجواز الوقت أي الميقات كما هو غير محرم بالعمرة أو الحج فيصيد عليه ولم يترك حتى قوت
 الا إذا عاد إلى الوقت وادرم فانه سقط عنه كما إذا احرم من مكانه وعاد إليه محرماً وجد التلبية وان لم يجز بالاسقط وقال اسقط
 جده ولادته ما في المحيط وتبين خبزاً صيد موك غير موك قتلته محرمان ضل كل خبزاً لم يكن في زمانه حجة واحدة للمالك
 ويغني عن ثلث إذا قتل ثلثة وأخذ خبزاً ولو قتل صيد المحرم حلالاً ان فعلى كل نصف قيمة ويغني عن القسم على عدا الرؤس
 إذا قتل جاقه ولو قتل قتلته حلالاً ومنع من فعل المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتل حلالاً ومفرد قارن فعلى الحلال ثلث الخبز
 وعلى المفرد خبزاً وعلى القارن خبزاً ان باع المحرم من محرم أو حلال صيداً أخذه بعد الاحرام وقبله أو شره عنه لطل البيع
 والشر كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد ولا يخفى انه يشترط فيه ما تقدم ولو دلج به أي فسخ المحرم صيداً حراماً عنه
 على كل محرم حلالاً لانه قيمة فلا يجوز اكله الا إذا اضطر وتقصيد في المحيط ولو اكل الذباج منه استغفر وعمره أي ضمن قيمته ما اكل
 الخبز عند عده ما عند ما فليس عليه الاستغفار كما في الهداية وهذا إذا اكل بعد ادراك خبزاً وما قبله فلا يجب الا الخبز ارجاعاً كذا
 في الحقائق لا غير ما بالاكل اجماعاً بل يستغفر محرم أو حلال لم يدركه ما ولدت من خبز المحرم طلبية اظهر في مقام الانصار
 على تقدير خذت الموصول اخرجت من الحرم وما تأتى الظهيرية وولد ما عمره أي ضمن المخرج محرماً أو حلالاً قيمته لانهما صيد
 حلالاً وان أدى المخرج خبزاً ما أي خبزاً طلبية ثم ولدت لم يجز أي ليس عليه خبزاً ولو دلج بالان ادراكاً ما صيداً حلالاً
 فصل ان احصر أي منع ومنه المحصر لفتح لصاد وهو لغة المنوع من كل شيء كما في الكشاف غير شرعاً المنوع عن الحج
 أو العمرة بعد الاحرام حكمه ان لا تحلل الا بالذبح او بفصال العمرة كما في الدينايع المحرم أو المحرمه حج أو عمره أو بهما بعد و مسلم
 أو كافراً ولو غير سلطان أو مريض زاد بالذبح الركوباً وغيره ما مثل فقدان المحرم لملك النفقة وغيره ما هو غير قادر على الشيء ولو
 في بعض الطريق كما في المحيط بعث المفرد بالحج أو العمرة إلى الحرم وما أو ثمنه ليشتري به بركة فلو بعث دين يحل باطعامه الثاني
 تطوع كما في الدينايع والقارن ملين وفيه إشارة إلى انه لا تحلل الا بالذبح آخره ما إلى انه لا يشترط تعيين احد بالجمع والآخرة
 للعمرة والى ما به لو بعثت ما لا حد لها لم تحلل بذبحه عن احرام من الحرم كما في الهداية وعين المحصر بالحج أو العمرة عند يوطئ
 المبعوث فيه أي في ذلك اليوم لان غير وقت بوقت فليقتل بالتعيين ليعلم وقت الاحلال ولو كان ذلك اليوم

قبل يوم النحر أي وقت شأروا ما عندنا فالنحر بالعمرة يعين فيه أنه لا زرع وقت بخلاف المحصر الحج فان من خص يوم من الأيام بالنحر
 فلا يحتاج إلى التعيين كما في المحيط وفي حل اللزج لان نزع الهدايا من نحر يوم واحد لا يوجب نحر المحصر في غير يوم من بقى محرم حتى
 يبعث بأخرونين بحرم كما في المبسوط وبذلك يحل المحصر من الاحرام وفيه إشارة إلى أنه لا يحل نزع النحر في غير يوم من محرم إلى أن يبعث
 الهدى فينزع أو يزول حصاره فخرج في وقت أو يعتمر في غيره وقتة وعن أبي يوسف ح أنه يقول الهدى ليطعم المساكين إن لم يجد
 الطعام يصوم لكل نصف صاع لربا والى أنه لا يحتاج إلى الخلق وعن أبي يوسف ح أنه وجب كما في التفتة والى أنه لو عتق يوما
 ثم حل من إحرامه في ذلك اليوم لم يبعث لم ينح فيه أو نحر في غير يوم لم يحل من إحرامه وعليه دم وهذا المحذور وقال بعضهم
 إذا شرط في وقت الاحرام الاحلال عند الاحرام حل قبل النحر كذا في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء إشارة أنه إذا بعث
 بالهدى فله أن يرجع إلى أهله لأنه إذا لم تكن من المشي إلى الحج فأنما كانت في المقام كما في التفتة ويجب عليه المحصر أن يحل من
 فرضه أو يذبح من قبل وعمره كذلك لان على فائت الحج التحلل بفعل العمرة ولم يوجب من عمرة عمرة ومن قرأ
 حج قضاء وعمرتان الأولى للقرآن الثانية لكونها كالفائت وإذا زال الحصار بعد بعث الهدى أكله أدرك
 الهدى بوجده غير مذبح وأدرك الحج بالوقوف بعرفات توجبه لا بد ولا تحلل ولا يكمل إلا كما جميعا بان لم يدرك مكة
 وأدرك مكة لم يجز له أن يحل بعد نحر الهدى أن توجبه لتعمل بفعل العمرة في الصورة الأولى وفيما إذا أدرك الهدى فقط
 وأما إذا أدرك الحج فقط فعنده جاز له أن يحل إن يؤدى الحج بأحرام جديد للعمرة عليه ما عندنا فلا يتصور لأنه لا ينح عند
 قبل يوم النحر وفيه إشارة أنه لو نال قبل بعث الهدى لم يحل من جديد إلى مكة فان أدرك الحج فيها وإن لم يدرك يكون فائت الحج
 فتعمل بالعمرة كما في شرح الطحاوي ومنعه أي منع عددا فرض للمحرم عن كفى الحج أي الوقوف بعرفات طواف الزيارة
 بكلمة طرف منه وكذا المنع عنها بالحرم حصارا وكان فرضا أو قارنا فتعمل بالهدى عنه أن المنع بكلمة ليس بأحصار بل صلات
 دارا سلام كما في المحيط ومنعه عن أحدهما أي كفى الحج لا يكون حصارا فإنه لو منع من الوقوف تحلل بفعل العمرة وقضى الحج
 بدونهما من قابل مفردا أو قارنا وإن منع عن الطواف قضاء في عامه عليه دم تأخيره عنه وفيه إشارة إلى أنه لو أفرد
 بالعمرة ثم منع بها عن الطواف أسعى كان محصرا ومن عجز عن إدراج الفرض نفسه عجزا جري زواله غالبا كالمرض أو حبس
 وغيرهما فالحج أي بعث غيره ليحج عنه كما في الصحاح صحيح ذلك الاحتجاج وأما قيد الفرض على أنه لم يقبل إشارة إلى أن النفل
 يصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للأم بالاتفاق والثواب بالنفل فائت موجب للأمر وقتة مع ذلك عند أهل السنة كالصلاة والصوم
 والصدقة كما في الهداية وأما وصف العجز جارا الزوال لأنه إذا كان لا يرجع بحسب عليه الاحتجاج كما في المحيط ولا إطلاق شبهة إلى أنه
 الحاج امرأة أو عبد أو أمة باذن السيد جاز لكنه أساء والأفضل أن يكون للمأمور جلا قد جرح نفسه ليكون البعد عن فعله كما
 في شرح الطحاوي ويقع ذلك الحج عنه أي عن الأمر على الصحيح كما في الكافي وهو ظاهر الهدى كما في الهداية لكن في المحيط
 شيخ الاسلام أبيه عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال

المأمور الان الحج ليقطع عن الأمر لقائمة الانفاق مقام الاموال ان الحج أممته الى موته فلو مال عجزه صاوا أدى الطوعا للامر
 وعليه الحج كما في الكافي وعن أبي يوسف الحج ان ال عمر بعد فراغ المأمور من الحج يقع عن الغرض من ان ال قبله حسن النفل كما
 في المحيط وان لوى المأمور عنه أي عن الأمر فان لوى عن نفسه وعن جلسين أو من وقع عنه وضمن النفقة ولو لوى عن أحدهما
 مبها ثم عني جازع عن أبي يوسف الحج انه وقع عنه وضمن كما اذا امر أحد بالحج وآخر بالعمرة ففرق بينهما الا اذا اذن بالحج في التمرات شي
 ودم الاحصاء ان وقع فهو على الأمر عند الطرفين وعلى المأمور عنه لا سعيان يكونان لهما اذا اوصى بومات فان دم الاحصاء
 في ثلث مال الميت قيل في كل عند هاد في مال المأمور عنه كما في الكافي ودم القرآن في صوته الامر بما كلف المتع ودم البخاري
 قلم النظر نحوه على الحاج اي المأمور فانه يختص بعبادة الحج بين النكسكين اذا اجابني وضمن الحاج النفقة أي كل النفقة
 ان جامع قبل وقوفه بعزات فلا يضمن شيان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمرض أو جسد أو موت وابتة أو فراق كما في نهض
 ان كان نفق من مال الميت حتى يعود الى ابيه وعن محمد له نفقة ذبا لا غير كما في الاختيار وان مات الحاج المأمور في الطريق
 أي طريق الحج حج غيره وجوبا من منزه الأمر الموصى او الوارث قياسا اذا اتحد كانهما والمال من فدان لم يكن فديا به
 حج مرجع يمكن وقيله شارة الى ان الوصي ينفق النفقة الى المأمور كذا في نفق المال او حج عنه والى انه لا حج مرجع في الحج ولا من
 منزل الوصي لاسر حيث مات اذا اختلف مكانها ولم يتبادر وحدة الوطن الا فان كان احدهما اقرب من مكة حج عنه
 بثلث ما بقي من المال في ايدي الورثة والمأمور فانه قد بقي في يده شيء ما دفع اليه الاحكام وهذا عند أبي يوسف
 في حج ما بقي من الثلث الاول سواء كان في يدي الورثة والمأمور عند محمد حج ما بقي في يدي المأموران لم يبق في يده شيء اطلق الوصية
 عنده والمأخذ على أبي يوسف حج ان بقي شيء من الثلث والابطال فيقال ابو حنيفة حج حج من ثلث ما في ايديهم فان كانت
 التركة ثلاثة آلاف درهم فنصف الالف فمصرق حج عنده بثلث الالفين ثمانية وتسعين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين
 وان كانت اربعة حج عنده بثلث ثمانية وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين وثلثين
 الصاحبين فان عند باج حج من حيث مات اتحسنا وعلى هذا الخلاف اذا مات الأمر في الطريق أو في بلاد الاصل فيه ان السفر قبل
 يطل بالموت واولاد هذا اذا لم يبين مكان الحج منه والايح منه بالاجماع اكل من الحيط ولا يجوز للمهدي سواء كان لدم النكس
 او الجوار والاحصاء او غير ذلك الاجازة النصيحة مقدرة السن العيوب كما يحجب ان شاء الله تعالى وهذا عند الشافعي والمأخذ على محمد حج
 احصاء كما في الشافعي في الكل الا اذا طاف وطواف الزيارة حبسا او طلى قبل الوتوف فانه لا يفي فيها الا البذة كما في كل تحسنا
 كالأحجية من هدي الطوع اذ بلغ محله ومن متعته اسم من التمتع وقران فقط فداو كل من لم يجز والاحصاء والنذر اطلق
 اذا لم تكن محله الحج يجب ان تصدق به الا اذا استهلكا فانه يتصدق بقيمة كافي شرح الطحاوي في خصا من حج من الحج في مكة
 كالأحجية بيوم النحر الا يحسن غيرهما من لم يجز او النذر اطلق والاحصاء وفيه خلاف احصاء كل من وصل الكل أي حج ذكره
 من الهدايا باجره فداو بذرة من ذرة لم يوجر بما كلفه فانه يجوز في اني موضع شاعرا عند الان المصنف حج لم يرض لندوة على انما

لم يخرج منه الا بركة كما في المحيط ويصدق بحجته بالضم وهو يطرح على ظهر الهدى من كساء ونحوه وخطامة بالضم موجب جعل
 في غنق البعير شئ في انفه ولا يعطى اجر الحج اراى الفاعل منه من لحم الهدى شئ وجعله غير با وفيه اشارة الى جواز الحج غيره
 وانكاح الحسن ان يخرج بنفسه ان ينبغي ان يشهد بالان يذبحها بنفسه كما في الاختيار ولا يركب الا بالان التور من الهدى الاضحية
 بان لا يقدر على الشئ فلا يخلطه واجب لو كرهنا نقص من ضمير ما نقص تصديق وفيه اشارة بان لا يحمل عليه فنقص من الحمل كما في الاختيار
 ولا يحلب الهدى اذا كان اللبن خرو من لبن نضج فصرها بالماء البارد وليقطع لبنه قالوا انما اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعثه
 فيحمل فبالضمة تصدق بشدة وقوته الا اذا اتمت فانه باقية ولو ولد الهدى ورجع مع ولده وان اردت ان تصدق بكافى في الاختيار وطاب
 بالكسر الهدى الذي ملك في الطريق او عيب فاجتنب عليه من كل العرج الهنئ فالحج الواجب بدله غيره والمعيوب له قيل ما يشاء
 وفيه اشارة الى انه لا يجب ان لا يتطوع فيذبح ولا ياكل منه غير الفقار كما في شرح الطحاوى في النفل لاشئ عليه ان تشهد اى تشهد
 جميع من جعل حجابا وغيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفة بالوقوف اى بان الحجاج تفعلوا بعرفات قبل وقت اى
 وقت الوقوف كما انما شهدنا في اول يوم عرفة انهم وقفوا لم تروية وذلك بان يتخير السالك اليه التلشين فطين الحجاج انما من اول
 ذى الحجة وهى في عصر الامر من آخر ذى القعدة قبلت هذه الشهادة عند الاكثرين لا مكان التدارك وقال الامام بمحمول في معنى
 للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تيسيرا للفتنة كما في الكافي واما قال شهدوا بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا شهادة
 جمع عظيم فلا يقبل شهادة عديدين قال بعضهم يقبل شهادة كما في المحيط وقوله قبل وقتة طرف للمفعلين كما انما الشهادة وفيه اشارة
 لا يقبل شهادة اثنى عشر بعد وقتة كما اذا شهد اثنى عشر اثنى عشر وقوله اثنى عشر اثنى عشر وقوله اثنى عشر اثنى عشر
 وله نصف كذا ذلك لا يقبل شهادة اثنى عشر بعد وقت الوقوف بعرفة بعد اى بعد وقتة والحاصل ان كل ما قبلت شهادة
 فيه لغات الحج على الكل لم تقبل الشهادة فيه ان كثر الشهود بخلاف اذا فات على البعض فانها تقبل كما في المحيط من نذر رجاء شئ فيه
 مشيا وكونه حالاً منظر فيه شئ اى حب عليه الشئ من وقت خروجه عن بيته وقيل من وقت الاحرام الاول صح وقال ابو حنيفة
 يركب الجمل لمساقة وشق عليه فاذا قربت لم يشق ينبغي ان لا يركب حتى يطوف الفرض اى طواف الزيارة واما وجوب المشى
 لان من خيل جبا ومشى الفقيه الى عرفات وفيه اشارة الى الحج ماشيا افضل وانما كره به ابو حنيفة اذا جمع بينه وبين الصبح
 لانه ميسر بالخلق كما في الكوافي والى انه لو نذر عمره طعنا حتى يسعى ولو ركب فيها اجزاه لكن يجب عليه من كل ما في المحيط وفى النظم
 على الفرض الدال على القطع في الجملة اشارة بارساء في الاختتام كما في هذه المسئلة الذاك على ان مجرد النذر مع القدرة على المشى
 يكفي للقصد الى زيارة البيت احرام زرقا الله تعالى اياها مع شرف زيارة رتبة قربها عليه اتم الصلوة والسلام التحية
 تقدمت في الاول من كتاب جامع الرموز جامع من الفقه بغير تلبس بخبر الشافى ان الله العزيز الكبير

بِعَوْنِ صَنَائِعِ مَكِيدِينَ كَانِ مُضِلِّ خَلْقٍ وَنَارِ



مَطْبَعِ مِي مَنَشِيِّ نَوَالِ الشُّوْطِ طَبْعُ مَقْبُولِ جَنَابِ

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح

آخره مما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبيسطة الى المركب فانه معاملته من وجهه وعبادة من جهة قال الجمهور انه يستحب قيل واجب عين قيل
واجب كفاية وقيل فرض عين قيل فرض كفاية فهو اولى من التمكن بعبادة النفس كما في التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ويستحب
حال الاعتدال واجب حال غلبة الشهوة والقدرة على رعيه ومكروه حال خوف الجور وهو لغة الوطء وقيل يضم وفيه انه مجاز فيه على
الصحيح كما في الزيدى وشرا عما اشير اليه بقوله في معتقده باب ما يجب اي يحقق يحصل شره باسبب يجب بوشة علفظ صدر عن حلة الاعتدال
اولا سمي به لانه ثبت الجواب على الآخر نعم اولاً وقبله هو لفظ صدر عن الاخر ثانياً وفيه مع الكلام الآتي اشارة الى ان
النكاح عقد خاص موضوع لكل الوطء وفيه اختراع عن نحو البيع والبيعة فانه وان افاد حله لكنهم يضع له والى ان العقد وان كان
في الاصل المجمع بين اطراف الجسم لكنه شرعاً عبارة عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الشارع وكونه امر اعتبارياً
لا يشترط فيه والى ان الايجاب والقبول انتشاراً فالنكاح ثابت ارباباً لكلامه لا يفتى لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح ان النكاح ثابت
بالكلام انفسى فان لفظي اخبار عما في الذهن اما بطريق الاقتصار فان الانتشار اشعر لاعتدال بالكلية عن المعاني للاخبار
واما في الاصول فتأمل ان يكون الباري لا في تعيين العقد ارتباط الايجاب والقبول فما شرط العقد حينئذ كما قال الاكثر ونحوه
عليه الكرماني وغيره والاول النكاح عند المصنف كما ذكره في الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا تصور لقابلاً فكيف
تفصح العقد قلت نعم الا انه غير قاطع لان كلمة باق وانشع على الكلام على ما قال اكثر المتقدمه والبقا سهل من التبدل وذهب بعضهم الى
بقاؤه ضروري فيفسح العقد لفظاً لا غير صفة للايجاب والقبول وتفسير الى ان الفاعل كالعبد في الماضي لا ترى ان يذير فتر

جاءت نفسى لك بكذا فقال قبلت صح وعن ابى حنيفة انه ينقدح بان يضع ليلك الشئ الكلى فى المحيط و علم ان بالانقضاء الكساح
ينقدح بشئ ليقطبه لى كما فى المنزلة وشتر العوة الكساح سماع كل منهما اى المتعاقدين لفظ الاخر فلم يسمع الا احدهما
لم يسمع كما فى سائر العقود والانكحار الاطلاق بكساح انقضوا وبما اذكر الزوج اسم امارة غائبة كما سجد وشتر ايضا حضور شاهدين
حرين قلنا العقد فلا يصح عند قنين وكاتبين مدبرين ولا حضور حرين عند الاجازة فى الموقوف ولا عند التوكيل كما فى المشايخ
وذكر فى النظم انه ينقدح بلا شهوة وعند محمد بن الامانة لا يطيب او حر وحرين ماني حكم حرولذا قال مكلفين على لفظ لثنى المذكور
فصح عند سكرائين يعرفان الكساح وان لم يذكر اعند الصحو ولا يصح عند حبسبين ممنوعين كما فى المحيط ولا عند مراهقين كما فى لبناتيم
مسلمين فى كساح مسلمين او مسلم وكما يتبعه بالخلاف فلو تزوجها عند كتابين باز عند الشيخين خلافا لمحمد وفرسهما الله تعالى
كما فى النظم ساعين معا لفظهما اى لفظ العاقدين حتى انما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما فى عقد والاخرى فى تزويج
متحد لم يجز عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابى يوسف فيه روايتان لو كان العاقدان فى مجلسين لم يجز بالانكاح
كما فى النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالى والظاهر خلافه وعن محمد بن لو اكتمها ان يعبر اما سماعا
باز والافلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا روية وجها فلو سمع صوتهما من بيت لم يكن فيه غير باجاز الكساح والا فافلا
مقبقة جاز وهو المختار والاصح لا يصح سدا كشيء وجهها او يذكر لوبا وجد باو الى انه يشترط حضوره لكن لو غابت جاز بذكر
الاسم بلا معرفتهما وهذا اختصار الخصاف هو رجل يشترط العلم ممن يقيدى على اى قال الجوائى وذكر فى الوقايع انه يشترط ذكر اسمها
واسم ابها وحدها عند عدم معرفتهما الكلى فى المحيط وفى اشترط الحضور ولا ثم سماع اشارة الى انه يختلف فيه ولذا قيل
صح بحضور صهيمن الا ان اشترطه صح كما فى الذخيرة وصح الكساح عند فاسقين ولو محمد ودين بالقذف بلا روية ولا لفظهم
انكح على الحكم شها واما حتى يكلم له فيه عند الدعوى وانكار احد المتعاقدين وصح بعد الطلاق والعاق عند شها
اى بحضورها وبذا طاهر الرواية وفى المعتقدى انه لا يصح كما فى قاضى خان او عند ابى احمد شها يحذف المضاف بالتمتع
اشترطه انه قد عطف فى تصانيفه على الضمير المحرور وبلاعادة الجار وهو مذموب كوفى مردود على ان المذنب ان لا يقر بشتر
اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقدير او لولس والاختش وجل الكوفية لم يشترطها كما فى الجعبرى ولا القسبل
شهادة الدينين لا تقرب اى نفع القريب فالكان الابن انما لا يقبل لهما وان كانا من احدهما لا يقبل له وقيل عليها
كما ياتى فى القضاء فكلما لا يخلو عن نوع تكرار ككساح مسلم وميتة كتابية اى كما صح لكاحما عند مؤمنين عند الشيخين
خلافا لمحمد ولا تقبل شهادتهما على المسلم تقبل على الذمية كما ياتى فى الشهادة والوكيل اى الذى
وكيل تزويج كبرية او صغيرة برجل شهاد واحد فصع عنده مع اخر عند حضور الموكل اى الزوج والاب وكذا
وكيل المرأة تزويجها برجل شها عند حضورها كما فى المحيط والمقن حامل لها بالتفليب كالوكلى اى كما ان الاب لا يحد
شها ككساح عند حضور المولية اى البنت والامته حال كونها عاقلة بالغة بخلاف الصغيرة فانه ليس بشها

عنه فهو كما يكون مباشر وشهادته المباشرين ودوة بالاجماع سواء باشرة لنفسه او لغيره وكذا المولى اذا تزوج عبده بامتهما بغير
نكاح ما اذا كان غائبا او غير عاقل لانه ليس بشا حيث لم يمار ولو اذن له بالنكاح فهو حافل ليس بشا بل لانه وكيل من حيثه فكان
الزوج والصواب انه شاهد اذا اذن ليس بل كانه بل فك حاكم في الذخيرة والولى من الولايات بالسكر المولية على الميراث في المقدرة
ولى الامر اذا وصى كزوجا راجح ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اى جعل شخص واليا وبالكلام وحرم على الميراث
الى الرجل كما في القاموس اصله اقرب من الام والاب والاب وان علت وان حرمته يجوز ان يفهم
بالاطلاق وانها دلالة لافرق بينهما في باب النكاح كما في قاضيان والنهاية والكرامى والمستصغى وغيره ما ولذا لا يصح التوكيل
بالنكاح الفاسد ولاطلاق زوجة ولاظهار ما كان في المحيط فافى العاوى انهم اختلفوا في نكاح المحارمة بل فاسد لا يخلو عن
اشكال ولا يسنا ويجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف ان الحرمته هل يتعلق بالايمان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاقهم هل
على المحال او من قبل حذف المضاف اى نكاح اصله وقرعة من نبت والولد وان سفلت ولو فسر المراد بالانسان كما
في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمته نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم حرمته نكاح الصغيرة عليه مع روية
ومسح اصله القريب من الاخوات لاب وام ولا جد جاد بناتهن وبنات الاخوة وان بعدت فلما كان طلاقا موهبة
قرع اصله ليعيد طلاقا ازال ذلك فقال وصلبته اصله البعيد من عماته وخالاته لاب وام اولادها وعماتها وعمات
احد جاد وان علت وخالاتها وخالات احد جاد وان علت واطلاوة مشكل فانه ذكر في المشاع وقاضيان في غيرهما ان عمته
لاب غير محرمة عليه كبنات لهم وعمته وانخال وانخاله واليه اشار بالصلبته بضم الصاد وسكون اللام ثم البار الموصدة ثم اليا
فنسبتهم التمار للتأنيث حيث ان يكون الفصح الصاد وكسر اللام ثم اليا المثناة الساكنة ثم الباء الموصدة ثم التار فانها
كالصلبته كانت من صلب الرجل فظهره كما في الغرب وفيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرغ من المحرمات بنسبة
شعر في السببية فقال وحرم ام زوجته بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يحرم مجرد العقد الفاس كما في النظم والنفق
وغيره ما وبناتها اى بنت زوجته حال كون الزوجة موطوءة فهي حال من المضاف اليه على نذهب بعض النحويين كما في
الاصح المقامات فلا يراد عليه شئ كما ظن والكلام شير الى ان مجرد العقد غير محرم والى ان النكوة اى الصحيح ليست كالوطى
وفيه اختلاف الروايات كما في النكاح والى انه حرمته البنت بشرط العقد الصحيح بينه وبين امها وقد ذكر في النظم انه لو لمها
بنكاح فاسد حرمت بنتها وام الزوجة شاملة للجدّة وان علت كما ان بنتها البنت الولد وان سفلت كما في المحيط ووزجهما
من امرة الاب والجد وان علا فزوجه قرعة من امرة الابن وابن الولد وان سفلت وفي اطلاقه رضى الى ان كليهما
محرمتان بنفس العقد وذا لما خلاص كما في النظم وانه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة وهما ما حرم بالزنا
والمس من النكاح كما سيأتى وحكم الكل حرمته كل منهما اصله الاخر وقرعة وكل هذه المدكورات من الاصناف
الثمانية رضاعا عاى لرضاع فيكون مفعولا له وهما اشكال لفظا ومعنى انما لفظا فلان كلاهما اذا اضيف الى المعرفة

يبيد اشتقاق الاجزاء وانما معنى فلانة محل اخت ولده وام اخيه واخته وجدة ولده رضا وعجربا كما في قاضيان وغيره
 وقرع منقبة من بنت امرة زني بها وبنت ابن فزينة وفيه رمز الى انه لو اتا باني وبري لم يحرم عليه فرعا كما قال النخل
 ويحرم عند بعضهم وبه ائمتي شمس الاسلام الا ورجدي ربح والاصل ان يقول موطوءة بلا نكاح فانه يحرم فرع الموطوءة ملكا لم يثبت
 النكاح والملك كما في اثبت وغيره وفرع ممسوسة عضو بلا محال كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجذب به حرارة الممسوس
 لا يثبت المحرمته والا يثبت وما سته اذ احدتهما الرجل انه يشبهه فانه لو كذبها واكبر رايد ان يغير شهوة لم يحرم كما في اخاياه وطلاقة
 مشيالي ان من شعر الرأس يثبت به المحرمته وان اكره الامام السعدي والس شامل للتفخيذ والتقبيل كما في المحيط وقسرع
 مشطوط الوفرهما المخل وهو المدور وقيل اسه الخاج وهو الطويل كما في الروضة وقيل اسه العانة وقيل الى اشتق
 عليه الفتوى كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزائن وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت المحرمته
 انها لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلاف الطرفين والى ان نظرا في ما وراء الزناج معتبر بخلاف النظر الى عكسه في المرات والماء كما
 اطلحا حته وبذلك اذا كانت متكئة فان كانت قاعدة مستوية او قائمة لم يثبت المحرمته على الصحيح انما ذكر محرمه والمنظر انشأه الى
 بوائنه بعد ما لم يثبت المحرمته والى سبها وهو اس والنظر الذي هو بسبب الوطى الذي هو بسبب البجربة كما في المحيط وقيل يثبت
 كما في الخزائن والا لول هو الصحيح كما في الكافي المتبع حه باني اثاب انشأه الا لاله او زيادته وفي الشيخ والعينين ميل القلب
 او زيادته على انك عن صحابنا كما في المحيط وقال عاتق بعلار ان يسيل لبها بالقلب وشي ان يعلقها قيل ان يقصد مراقبتها
 ولا يباي من المحرم كما في النظم وبذا في حق الرجال وانما في حق النساء لا اشتجار بالقلب لا غير كما قال المصنف ح وفيه اشارة
 ان شهوة احد ما كانت اذا كان الآخر محل الشهوة كما في المضمرات والى ان نظرت النظر لا يستحيل ان يكون نظرا لما هو
 رواه في النظم ولوس الاعضاء وعاتق او قبل بلا شهوة ثبتت المحرمته وفي المحيط قال الصدر الشيعه ان في من النظر لا يقتضي
 بالحرمة الا اذا تبين انه يشبهه وفي اقبله يقتضي بهما لم يقبل به بلا شهوة ويستوي ان يقبل النغم او الذن او النجس او الرأس وقيل ان
 النغم يقتضي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يقتضي بها الا اذا ثبت الشهوة وحرم العمل من ام المزنقة والممسوسة
 والماسه والنظر الى الفرج وجده من اس جهته كانت والكلام مشير الى انه لو وطى غير المشتهة يحرم عليه ما دونها بلها
 غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى ان فرع المزنقة واصلا رضا لا تحرم كما في رضاء شرح الطحاوي يسألني
 الرضاء اشارة اليه لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنقة على الال اخر وفروعه فضاء وما كان عا من الصغيرة ودون
 سنين ليست بمشتهة اى مرغوب فيها للرجال فبالوطى والداعى لم يثبت المحرمته وفيه رمز الى ان ثبت تسع سنين شتھا
 وعليه الفتوى والى ان بنت خمس سنين وما دونها ليست بمشتهة وكذا ما فوقها من الست واسبع والثمان الا اذا كانت
 ضحية كما في الخزائن وعن شيخين ان بنت خمس سنين مشتهة اذا شتمت مثلها وعن محمد ح ان بنت ثمان او تسع شتهة
 اذا كانت ضحية كما في المحيط والى انه يكفي اشتجارا بحد فلا يشترط ان يكونا بالغين كما في المضمرات وعن

صاحب المحيط موس ابن خمس شين شبهة لم تثبت الحرمة وان س ابن سته وبيع ثبوت وعن سرف الله لو نظرت في فرج
صديقته جامع شملها او على عكس ثبت الحرمة كما في القنينة واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقراء وان كان بطريق النكاح لا يصدق
في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرضى النكاح ولذا لو وطئها زوجها لم يكن نكاحا وحرمت على زوجها ان يفضي عليها سنون كما في
العمادي وغيره ويجزئهم كسر الزمان في جميع نكاح امرأة وعدت ما كل فرقة من قبل الرجل والمرأة في طلاق حبي او بائن واصل
او اكثر في نكاح صحيح او غيره في وطئ صحيح او غيره في عدة وفاة او غيره كما في النكاح لكن في مبطوطة صدر الاسلام والخلاصة اذا ما
الزوج تزوج بها وان تفرج باختها بعد يوم نكاح امرأة مشغول يحرم استئجارها كقوله واحدة منها فوضت ذكرا لم يحل له نكاح
او ايسر كالرضاع له اى لذلك المفروض الاخرى كما اذا نكح امرأة او كان في عدة نكاح ثم غلبت او خالفتها او عمتها امها او
خاله امها او عمتها ابها او خالته ابها او بنت اخيها او اختها او بنتها او غيره ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم نكح بنت زوجها فانه لو فرض
ان بنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرا كان اجنبيا فلم يحرم كما اذا جامع بين ابنتي العيين والعينين او ابنتي العيين والخاليتين كما
في النظم وهذه الكليات قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في القنينة فلا يرد ما قيل ان هذه الكليات تقتضي ان لا يجوز نكاح امه ثم
نكاح سيدة توادقها بذلك كما في الجامع والزبادات فانما مودة بزوال ملك العيين على انه لا يجوز عند نكاح الأمه انجابى كما في القنينة
ويجوز نكاح امرأة وعدتها وطئها اى وطئ امرأة ايتها فرضت ذكر المثل له الاخرى ملكا بشرط ان وطئها او صدقة او ميراث او صدقة
كما اذا نكح امرأة حرة او امته فامته اى نكحها فانه لا يجوز وطئ المأموكة وكذا يحرم وطئ ملكا وطئها اى وطئ ملك المرأة كسكا حيا وملكها
كما اذا نكح او اشترى اخت ام ولد فان وطئها يحرم وطئ اختها باحد بنين الاحبار وطئ ملكا حيا كسكا حيا وملكها كسكا حيا وملكها
فان نكحها اى نكح ملك المرأة لا يطأ واحدة اى المرأة المسلمة والمملوكة حتى يحرم المرأة الاخرى فانما كسوة بالطلاق
والردقة مع انقضاء العدة والمملوكة باحد ما عدا ذكرنا كاشتراكها بالاختاق والتزوج او الكتابة مع الاستبراء ثم انما سوى البنات
والامهات فان وطئ احد ما يحرم وطئ الاخرى ابد كما في النكاح والكلام شعر بان الوطئ لا يحرّم الوطئ الا لغيره فليس كذلك
فانه لو كان له امتان اختان قبلهما بشهوة حرم وطئ كل منهما الدواعى حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة وصح للمسلم
نكاح المرأة الكتابية اى اليهودية والنصرانية ذمية كانت او حرة لانه لا ينجس حريمه في دار الحرب بكونه قتيلا انما كره اذا قصده لوطئ به
وقيل اذا قصده لوطئ وقيل اذا قصد استئلا كما في المحيط والكلام مشير الى ان ليس للمسلم ان ينكح كافرة غير باءة للمسلمة الكتابية
وسجى والى انه لا يحل وطئ الكافرة بملك العيين لانه كالموطئ بالنكاح كما في القنينة ولو كانت تلك الكتابية امته وصح نكاح الامه بخلاف
لم يكن تحت حرة مع طول الحرّة اى مع القدرة على مهرها وفقتها لانه مكره كما في خزائن الفقه لعول كراهية التمسك به في كسوة الاو
ان لا يفعلوا والطول بالفتح فى الاصل بفضل ويعدى على والى فطول الحرّة تسع فيه تجزئ اصله ثم الاضافة الى المفعول على
ما اشار اليه المطرزة وصح نكاح المحرم والمحرمة بائع او العمة وصح لغيره الزانى نكاح حبي من زمانه عند الطرفين وعليه الفتوى
كما في المحيط وفيه اشعار بان لا ينجس الزانى صح واما بالاجماع كما في الهداية وسجى والى لوطئ اى يحرم وطئ غيره الزانى اقبل من الزنا

وكذا دواعيه ولا يجب النفقة حتى تصح الحمل وفي الفوائد عن النوازل لا يحل الوطء عند الحمل حتى ينقضي عنها الحمل كما اذا كانها الزانية
 في النكاح من جهة امي جمعت في عقد واحد من امرأة محلة الى امرأة محرمة على النكاح بنسب وبسبب فوجب المسمى
 للمحلاة عنه وقسم على مثلها ما كان في الهدي لا يصح للمولى النكاح امته امي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر
 وبقاء النكاح بعد الاعتاق وقوع الطلاق وغيره فيصح تزويجهما من غير ما عدا الاحتمال كونهما حرة او متقنة او محررة او محلوفا عليها بقفا
 وقبح جنت الحالف وبه ليس بغير ما اذا تداءوا ولهما اليدى ولهذا كان الامام الشاذلي في فعل ذلك كما في المضمرات والينابيع ولا
 بعد نكاح بالكتابة امي سيدة ولا لمسلم نكاح امرأة كاقرة غير كتابته كاثنية والمجوسه والمزرة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطء كما
 بكتاب السمين وفيه اشارة الى انه لا يصح نكاح صابية قوم من النصارى يعظمون الكواكب كتعظيم المسلمين للعبدة والى انه لا يصح نكاح صابية
 قوم عبيد وما كساوه الكتابين الا وان الاول قوله والثاني قوله ما عدا اختلاف بينهما لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح معتزلة لانها كما
 عندنا الى انه لا يصح نكاح النشافية لانها صارت كافرة بالاستنساخ على ما روي عن الفضل ومنهم من قال تزويج بناتهم الكل في المحظ
 ومن ترك التعرض لمثلها اولى فانهم متساوون في ذلك كما بين في محله ولا يصح لغير نكاح امرأة اخرى خامسة في عدة رابعة وفيه
 اشعار بان لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان تزوج امرأتين فانه تعالى بابا للمثنى كما في المضمرات ولا للعبد
 نكاح ثالثة في عدة ثمانية ولا نكاح امته مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبه او امه ولد او وصيفة او كبيرة عاقلة او مجنونة على حرة
 ولو كانت بيعة غيرة او مجنونة فلو تزوجها في عقد لم يجز الا نكاح الحرة او امته في عدة تمام عدة حرة من طلاق بان في قوله ولا يصح في
 قوله ما دام الزوجي فلا يصح في قوله ولا حامل ثبت نسب حملها اجماعا كالمسيبية وعن ابي حنيفة انه لا يصح النكاح ولا توسط حتى تصح
 حملها كما في النهاية ولا نكاح المتعة وصورة ان يقول لامرأة متعنة كذا من الدار بجمدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر المدة
 وهذا كان مباحا من ايام خبير وايام فتح مكة كما في النكاح الا انها صارت متعنة بجماع الصحابة كما في النهاية وغيره وسنده
 حديث على رضي الله تعالى عنه فلو قسمي بجوارحه لم يجز كما في العادي ولو ابا حرة كما في الشهادات لمضمرات وغيره لكنه ليس فيه
 تغير ولا حد ولا جرم كما في النكاح ولا طلاق ولا ايلاء ولا ارش وعن ابي حنيفة خرج لوقال انه وجب متعة بغير نكاح ونبي قوته كما
 فاضحان وذكر في الهدي وشرح المقاصد انه مباح عند مالك ج لکن في ثبوت كلامه ولا نكاح الموقت وصورة صورة
 المتعة الا ان لا يكون الا بلفظ التزويج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمضمرات العادي وغيره ما وعن ابي حنيفة رحم اذا
 وقتما وقتا لا يعيشان اليه كما في سنة او اكثر فيكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بنى آدم وبنات الممار وبن
 كما في السراجية لكن في القينة عرج حسن البصر يجوز تزويج ابنته بشبهه حلين

فصل في نكاح حرة امرئ مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث غير ان لا يكون نكاحا فانفاذا ثم
 من الامام وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه او اخص من المنقذ الصحيح فان نكاح الفضولي متعدي صحيح لكنه غير نافذ وتام في الاصول
 والحرة عجم من البكر واليتيم المتقيد بالان نكاح الامه موقوف على اذن مولاي النكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولى

ولذا قال مكلفه ولو زوجت نفسها من غير كفو بقصدين لغيم الكاف وكسر طبع سكوت الفاء كمانى الكشاف ولباكون الفاء
 فمما مع النقرة ولباكونها مع الواو لغة النقي والمساوى كمانى الخطبة فمؤنة كالكنى وشعر جليل يادى مرة فى السبستانى وقية
 اشعار بان الاعتبار للغة الفارة وبداعنده خلافا لما كمانى النظمية بلاولى سياقى وقية اشعار بان الاولانية شرط لازم فى الكيفية فاما
 الرواية عند ابى مينا فصح والرواية عندها منقطعة فى المبسوط والمحيط وغيرهما اخضا قال بالتوقف على اجازة الولى فالوطور بلا اذن حرام
 والاذية للملاق وطهار وميراث ثم جعالي قوله وفى النظم روى بقصص عن محمد بن ابي جحر اذا لم يكن له الا الموقوفون ان اجاز جافوا الا
 وروى البستانى ان ابل وبة قال الشافعى رح فلا ينفق بعبارتها اصلا عنده ويؤيد ما فى موضع اخر من انه نوزج بنفسه ما كفى بغيره
 جاز عنده بما وكره ولم يخرج عن الصامته منهم محمد بن وفى خزائنه الوقاعات لتفضى القاضى بالطلاق الطلقات ثلثت لولم الولى على الصحيح ولم يعلى
 حرية الطولى الولد لانها خفيان التيقن ان صحته وفى الخلافة والمضمرات وغيرهما ان الشافعية نوزجت نفسها من خفى وليها
 لذلك صحيح وكذا الفكس قوله اى لكل من ذلك وليا اذا لم يرض احد منهم الا عراض اى ولاية المرافعة الى القاضى فيفسخ بها اى
 فى تزويجها نفسها من غير كفو بلاولى فان رضى واحد منهم ليس لمن فى درجته واسفل اعراض اما الاقرب فله ذلك قال
 ابو يوسف رح لمباقى الا عراض مطلقا كمانى الاختيار وقال شرف الله لا حدا ولا وليا رتبة بين فى الدرجة ان يتفرد بالا عراض
 اذا سكنت بما توفى كمانى المنة واطلاقه شير الى ان له الا عراض ان ولدت اولاد المكامل وقال بعضهم لا عراض ان ولدت ولدا
 والى ان ثابت لكل منى محبة او غير باعمر او غير كمانى العادى وذكر قاضيان ان المصلحة فى بعض المشايخ اى للمساوم والاول
 الصحيح كمانى المحيط وروى عن ابى حنيفة رح بطلانه بلا كفو وبه اخذ كثير من مشايخنا كمانى المحيط وعليه الفتوى كمانى قاضيان
 ولا يجوز لى حرة بالغة اى ليس له ولاية تزويجها بكفو وبى ساقطة غير راضية ولو كانت طلبة لغة امرأة لم تلدهم سميت ابنته
 لم تقف اعتبارا باليتب لتقربا عليها كمانى المفردات وشعر عا سم لامرأة لم توطا بالكل كمانى المبسوط وقيل لم تجامع بغيره
 وبذا قولهما والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كمانى الظهيرية وذكر فى المغرب انه يقع على الذكر الذى لم يدخل بامرأة والكلام
 فيه الى انه لا يجبر المحرم البالغ بالطريق الاول لكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب المكاتبه ولو صغيرة كان فى النظم صحتها اى سكوت
 البكر بالانقة وصحها كما غير مستمرة فلو حكمت مستمرة لم يكن اذا عا على قال اخسرى كمانى المحيط وعن الطرفين ان صحها ليس
 باذن وعن محمد بن اذون كمانى المشايخ وفيه اشعار بان التيسر ليس باذن والصحيح انه اذن كمانى النهاية وبكاؤا بلا صوت
 لزيادة الايضاح فان البكر بالمد لم يكن بلا صوت اذن فكلح الولى وموخره للبكار وخبر الاميرين محمد بن فيكون من عطف الحجة و
 يجوز ان يكون خبر الكل فانه مصدر وبكاؤا باصحاى الصوت ورجلة معترضة وبذا التفصيل هو المختار كمانى الاختيار وغيرهما
 البكر ليس باذن وعن ابى يوسف رح انما اذن كمانى المشايخ وفيه رضى الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والعدوثة والمملوكة لا ينع
 وقيل انه ان كان باردا اذن وحار رد وقيل عذبا اذن وحار وكمانى النظم صحتها اى البكر بالانقة سواء كان قبل النكاح او بعده و
 يستأذننا قبله ولم يعمل ان فلانما ذكر كمانى قال صلى الله عليه وسلم فطاعة رضى الله تعالى عنها وكلامه شير الى ان محبتها اذن وان كانت

حاضرة في مجلس القصد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في المنيته والظرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانعة عنه فمخير
 فلا يلزم إطلاق الولي الا ان يابصره يدل على انه لا بد فان سكتوا عندهم عند ان غير من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في النكاح
 واذوا فمخير يدل على افراد الولي فلوزوجها وليان من رجلين فسكتت عند الاستيذان توقف النكاح في روايه وطلب في اخرها
 كما في المحيط او حين بلوغ الخبر اى خبر النكاح سواء كان الخبر عدلا او غير عدل واحدا او تعددا وفضوليا او غير ذلك واذنا
 واما عنده فلان الخبر ينفصل في فلابد من العدد او اوسع النكاح في الافتيما رويحه وخطبه شبيهة الى ان الاستيذان بالبلوغ اخص من
 نكاح البالغة ولو تيبا الا اذا كانا في انظم بشرط تسمية الزوج اى ذكره حال من الاستيذان والبلوغ وما ذكرنا من اخص من الجملة
 سقط ما ظن ان كلياته من ظرف اذن ورد والباء متعلق بالنسبة الاولى من الماميتين وان جعله من باب التنازع وحم لا يشترط
 تسمية المهر عند المتقدمين ويشترط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة والصحيح انه ان كان المهر فوج ابا او جدا
 فلا يشترط والا فشرط كما في الكفاية ولو استأذن البكر البالغة غير ولي اقرب من الولي بعيد كما سجدوا ولا يضي قضاها
 تفنن بالقول اذا غاب الاقرب غيبته منقطعة والافسكو تشارك في قاضيهان وقال الكرخي ان ضاها باسكت كالنكاح
 فانه لزوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب النفقة والمهر وغيره كما في المحيط والاعلام كالنكاح في
 ان الرضى بالقول او بالفعل كما في قاضيهان والشب امرأة تزوجت فبانت بوجه ولا يقال لا رجل وعن الكسائي رجل شيب لزوج
 بامرأة وامرأة شيب لزوج بها من ثابته اذا رجع لمعاودة النكاح كذا في المغرب واعلم ان كلياته لو قد تكون مخبي ان كان جوابها
 قد يكون جملة ايمته مقروته بالعارف وان كان الاصل ان يكون ما مضوية مقروته بالامام كما اشير اليه في اخني وغيره فارتفع شكال فو
 عن بواردها سيما كلام الفقهاء والمرأة الزال بكارها تبارك الله اقامته عليها كما هو المتبادر او غير جماع كالوثية والنفقة
 والجرادة ودرور الدم وبالفئة الاستنجار او التغييس كالسكر فاما ذكر من الاحكام فمضمونها مثلا اذن في الكلام شبيه الى انها لو زنت
 ثم اتيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها او جوعت لبشيرة او نكاح فاسد فضاها بالقول لانها شيب كما في المحيط ولا يخفى ان اذله
 تصحيحه باعلم منها فان لئل البكارة نه بغيره عاوان لم تكن عذرا كما ناض عليه الخسري ثم وقال ابو يوسف رحم ان الزال البكارة
 بالزنا لم تكن بكرا وقوله اى قول البكر البالغة عند الدعوى عزوت الى النكاح عند الاستيذان او بالبلوغ اولى بالقبول من
 قوله اى زوج البكر سكت بكسر التاء لان القول لمنكر وعن محمد بن ابي قولة اولى ولقبيل بنية او الزوج على سكوتهما
 وهو في الاصل مضمون شفتين فيكون اثبتا فلا يرد انما شهادة على النفي على انها مقبولة فيما اذا احاطت بعلم اشد ونوقال على جانتها
 ضامسا او انها لم ير شي في اكل في اثنائية ولا تخلف من الخلف هي تاكيد لرفع الالتباس ان لم يسمي الزوج بنية على
 سكوتهما وذا مما لا يخلف فيه عنده خلافا لها وهو المختار كما في المضمرات فان سكتت فيقضى عليها بالانكاح وللولى خاصة الكلام
 الصغير اى تزويجه والصغيرة ولو كانت تيبا فلا يحكم بها على ما هو الا وحى ان وحى اليه لا يثبت عليه ولا وحى اليه جاز ولو كان
 الاب جلا بزوج صغيره تزوجها بغير كف بقل يجوز عنده وقيل لا يجوز كما في الجامع اصغيره اى بعد كون ولاته الا نكاح للولى

ان زوجهما الاب او الجدة بعده من غير نفقة ولو بعين فاحش لزم النكاح فلا يكون نفقته ولو لم يولد البليغ ونذرا عنه ما ينفق
 النكاح وعن محمد بن ابي بكر عن ابي يوسف عن ابن ابي ليون عن ابن ابي ليون عن ابن ابي ليون عن ابن ابي ليون عن ابن ابي ليون
 كالمسمى والام فسخ الصغير ان بالزام القاضي عند الطرفين خلافا لابن ابي يوسف وفيه اشارة الى ان السلطان او القاضي
 اذ اوزجها لم يفسخ على ما روى عن الطرفين كما في النفقة والى انه يصح النكاح الصغير نفقا او لم يولد ولو لا فاضل الله موفو
 على جازتها بعد البليغ كما في النفقة والى انه يصح تزويج غيرهما بغير فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وبغير نفقة كما قال بعض
 على ما في الجامع فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصداؤه اذ لا يندم به في التلويح انه لم يوجد رواية اصلها صحة النكاح في
 باتين الصورتين فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصبي كما في الجواهر والجامع وغيرهما وبدايدل على وجود الرواية لا على عدمه
 كما لا يخفى حين بلغا سوا علما بالنكاح قبل البليغ او عنده او من علما بالنكاح بعده اى بعد البلوغ وسكوت البكر رضا
 ايضا منها اى حين بلغت او علمت بالنكاح بعده ولا يمتنع خيارها اى البكر الى آخر المجلس لى مجلس البلوغ او العلم
 فاعلم الصبي خيارها على الفور حتى لو سلمت على التهود او سالت عن احوال الزوج او عن المهر بطل خيارها كذا في المحيط فبلغت في الليل
 بلاشود وقالت نفقت النكاح ثم تشهدت بعد الصبح وقالت بلغت سائفة كذا وانترت نفسى ونذرا دية عن محمد وعنه وقالت
 عند التهود او القاضي نفقت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الخلف وفي الاكثار اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط لاقتضاءها وانما
 شرط ذكرها للاستقايين كما في العمادى وان جعلت به اى بان الخيار ثابت لها عند التخيير في قول محمد ان خيارها يمتد الى
 ان تمام ان لها خيارا كما في النفقة بخلاف النفقة والمهر برة والمكاتبه ولم يولد المكنوثة المعققة قبل الدخول او بعده فانه
 يلزمها الرضا بالقول او الفعل ويمتد خيارها وتقدر باجل سوا كان زوجهما او بعد اوفيه شعار بان خيارها يقع في وقت النكاح
 في فاضلها وخيارها ببلغ الغلام اى الصغير والشيخ الحر او الامة لا يبطل بلارضا اسم او مصدر صحيح كرضيت وولدت
 اى الرضا كاعطاء المهر وقبوله او تمكينه من النفقة دون اكل طعامه وفرد متناه والخلوة بلاس ولا يبطل بقياهما
 عن المجلس فيبيع العروقة وتشرط القضاء فسخ من بلغ من الغلام والشيخ البكر والجارية وفيه اشارة الى
 ان يذوقه بغير طلاق فان دخل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح فسخ لغيره الزوج والا لزم القضاء على الغائب كذا
 كل فرقته يحتاج الى القضاء والى ان فرقته بخلاف الاحتجاج اليه فانه طلاق كما في العمادى لايشرط القضاء فسخ من عرفت
 فوقع الفرقه بينهما مجرد قولها انترت نفسى فغيره الى ان لا يشرط طلع الزوج باقتضاء نفسها ولا حضوره وقيل لا يصح ما مضى
 كما في العمادى ولما اجل على فصله فقال والولى لغة المالك شرعا وارث مكلف كما في المحيط والتمتة وغيرهما العصبه
 جميعا عصبات ومفردا عاصب قياسا كنفرة وظلمة من مصوبة اى الابا حوله شئ نفقة ذكوره ترصلون باب كمانه
 الطلبة وغيره وقال الطرزي انها يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وتشرع اربعة منها منهن التي
 فوضها نصف وانما ان البنت بنت الابن والاخت لاب وام والاخت لاب ومنها التي تعصية مع اخرى

كما لا تخت مع البنت ومنها الذكور الاتية ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد العتقان الذين شهدوا تذكير القمري في قوله
على ترتيبهم فالولاية اولى بالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم بالتقوى كما في المحيط وغيره وهذا عند الطرفين قال
ابو يوسف رج تقديم الابوة على البنوة وعنه انها تساويان كما في النظم بشرط حرية وكفاية اى عقل وبلوغ و اسلام
فلا ولاية للبعد والعصى والمخون والكارفرى وللمسلم حقه ولد فاورج كافر ولده المسلم لم يحجروا ول ولد كافر ول
الاعتقار لشعار بان الديانة لم يشترط وفي الكفاية قال مشايخنا لو عرف سورا فحقها لابن قماوة عانة لم ينح عندي حقه رج
وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر واما البوابة فيستدركه بما ذكرنا في تعريف المولى الا ان يقال المراد بالمولى مالك النكاح القبرية
القاضي وغيره ثم الامم وقال شيخ الاسلام ان الاخت لاب ام اولاد اولى من الامم كما في المحيط وقال القاضي بطلع الدين
ان ام الاب اولى من الامم كما في المنيعة ثم ذكره والرحم الذي سوى ما ذكر قبل الرحم القبرية وفي الاصل وعار الولد الا اقرب
فالا اقرب اى يقدم ذو الرحم الذي لا يكون اقرب منه الى الصغير على من دونه ثم الذى لا يكون اقرب منه وذو الرحم على
لفصل محذوف بقبرية المقام والا اقرب اتم تفصيل استعمل من المقدرة صفة والام للعبد والفارغى ثم كما في المغنسة
وتفصيل الاجال ان بعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب
وام ثم لاب ثم لام ثم لاولادهم ثم العمات والاخوال والخالات ثم اولادهم على هذا الترتيب هذا هو المشهور عن ابي حنيفة
عنه ما وفي رواية عند ان لا ولاية لغير العصباء وعليه الفتوى كما في المصنفات لكن في التمراشى ان المولى من قبل الاب
كما لاخت والعمه وبنت الاخ وبنت العم وغيره ولا ولاية للزوج حال حضور الامم باجماع صحابنا نعم مولى المولاة اى من عاتقها
على انه ان جنى فارشه عليه وان مات فارشه له ولو امرأتين وهذا عنده وقال انه ليس له كما في التمراشى ثم السلطان
ثم قاضى كتب السلطان في مشورة ذلك اى تزويج الصغار وفيه رمز الى انه لو لم يكن في مشورة لم يزوجهما ثم ان وجبا
ثم كتب فيه ثم ان القاضي جاز على الصحيح كما في المصنفات والى انه لا ولاية لسلطان بعد مولى المولاة قبل القاضي كما في المحيط
لكن في النظم ان القاضي مقدم على الامم وفى غياث المقيمين ان الاقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمشور
وكتب فيه السلطان انى جعلت فلانا قاضيا ببلدة كذا وانما تسمى به لان القاضي نشره وقت قراءته على الناس والمولى
الابعد يزوج الصغيرة مثلا بغية المولى الا اقرب عيبة مقيمة او حكمية كما اذا كان ما نعاله عن التزويج فانه جاز مفسد
للابعد ان يزوجه بالاتفاق كما في النظم والغيبة شاملة للاختفاء في البلد فلو تزوج الابعد ثم حضر الاقرب جاز ان يزوجه مشير الى انه
لو تزوج الابعد وقد حضر الاقرب توقف على اجازته ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الابعد لم يحج الا باجازه بل التحول كما في العمد
وذكر في المحيط انه لو تزوج الاقرب حيث هو واختلاف فيه المشايخ وعن مجموع ان لم يكن للمرأة ولي حاضر تحسب ان توالى جلاؤا
ثم اشار الى ان المراد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء اختلفوا في مقارباتها فقال الفضلي والخسرى وغيرهما ان مدتها
اى ما لم ينظر الكفو الخاطب مشهور او جبهة المجهول نكاح او غير المجهول انظره الخاطب لم ينكح الابعد وهذا شبه

بالفقه كما في الكراماني وهو الصحيح وعليه أكثر المشايخ وفيه إشعار بأنه لو كان في إسوالم يرجع الالابد كما في المحيط
وعند البعض إلى عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما مادة السقري ثلثة أيام ولياليها وهو الصحيح
وبينقي وعند أكثر المشايخ مسيرة شه كمان في الكبرى وهو المروزي عن أبي يوسف ج وعن محمد بن قتيبة خمسة وعشرون
مرحلة وفي رواية عشرون مرحلة كمان في شرح الطحاوي وفي رواية مدتها ان لا يصل إليها القافلة في ستة الايام لغير ذهابها ونحوها
القدوري قيل ان لا يعرف له اثر بان كان جوالا في البلاد وفقودا وهو اختيار السخري كمان في الكراماني وعلقت
الكفارة في وقت النكاح للزوجه او لصحة على الاختلاف والكفارة بالفتح والمد مصدر الكفور فهي لغة المساواة
وشرع المساواة الرجل للمرأة في الامور الآتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف البصيرة لازم فلا اعتراض على خلاف
فانه والكان نافذة لكنه غير لازم كمان في شرح الطحاوي واما اعتبار من جانب الرجل لان المرأة تعتبر باستفراش من دونهما
خلاف الرجل واما قلنا بخلاف المضاف لانه اذا لم يبق كفور بعد النكاح بان صار فاسقا مثلاً لا يفسخ كمان في النهاية ثم يعتبر
في العرب نسباً أي من جهة النسب هو الاشارة الى من جهة احد الابوين طولاً او عرضاً وقد يطلق على ذوى النسب كالب
فقير ليس بهون ولد نصير كنانة ومن دونه على الاشهر ومن لدن بن مالك بن نصر على الاكثر كما قاله ابن حجر ويجوز فيه
العصف وعدمه على ارادة الحي والقبيلة وهو مصدر القرش تعظيماً وهو السبب الجامع كمان في الصحاح واما سمي بالانتمى دون
بجتمون بكية بعد التفرق في البلاد كما قال ابن الاثير بعضهم كفور لبعض مشير الى انه لا تغافل فيما بينهم من الماشي والنفوس
فيهمى العدوي وغيرهم ولهذا نزع على وهو ثامى بنت فاطمة أم كلثوم بعد وفود دى والى انه ليس العرب ولا احم
كفوا القرش فلا يكون العالم ولا الوحيه كالسلطان كفوا العلوية وهو الصحيح كمان في المضمرات لكن في المحيط وغيره ان العالم
كفوا العلوية او شرف اعلم فوق شرف نسب لدا قيل ان عائشة افضل من فاطمة رضي الله تعالى عنها والعرب
أي من جميع ارب فوق النصرا والفهر بعضهم كفوا لبعض منهم لا تعجم الا ان يكون عالماً او جهاً فانه يكون كفوا لهم كمان في المضمرات
ويغني ان يشتهر بجاهه فانهم ليسوا بالكفار لغيرهم من العرب حساسهم كمان في الكراماني وفي العجم عطف على قولنا في العرب
وكلاهما من اسما العجم كمان في ذيل المغرب اسلاما أي من جهة اسلام الاب والجد وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفارة فيهم
في بعضهم كفوا لبعض لانهم ضيعوا انسابهم واما شتى العجم من جيل مشهور فذلك التعظيم الخلافة او تسكين الفتنة والى انه لا يعتبر
الكفارة في القرش والعرب من أي جهة الامن جهة نسب فالتبعية اسلاما كمان في المحيط والنهاية وغيرهما ولا يذاته كمان في المحيط ولا حقه
وفي المضمرات ان العرب لا يتخذون هذه الصلح حرفاً واما الباقي فلم يوجد والظاهر من عباراتهم معتبر فذوا ابوين أي جيل له
اب وجد في الاسلام كفوا لذى المرأة التي لها ابا وفيه أي اب واجداد في الاسلام فذى أهم اشارة واما بتبدا
محذوف الخبر عن أبي يوسف ج انه ليس كفواً ولا صحيح موالا كمان في المضمرات لا يكون ذوا لب واحد كفواً لهما
أي لذات ابوين فيه وعن أبي يوسف ج فيه خلاف ولا يكون مسلم بنفسه ذوا لاب كفواً لهما لذات اب فيه وعن أبي يوسف ج

ان العالم لم ينس كفور الكفائي الزمانية وحريته وهي كالاسلام فيما ذكرنا فذوبون في الحق كقولنا ذات آيات
فيما لا ذواب لها ولا عجز للحرمة ولا تنقض القوة الاصلية ولا متق ابو وجب لها عند ما خلا فلا يوسع في اليك في المحل
وقته ان العالم لم يمتنع كفور النسب كما في الاخفائية وديانة اى صلاحا حسبا وتقوى كما في الكفاية او عدالة كما في الكفاية
وفيه اشعار بان لو كان قبله ما والمرأة سنة لم يكن كفوا لها كما في النصف فليس فاسق ولو غير معلن كفور بنت
رجل صالح كجوهي صالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت صالحة بصلاح والاب سعيدان بنوي النسب و
يكل الصالح على البنت اى ذات صلاح وهذا سبب مشايخ تلخ وعند ابى يوسف ح انه اذا لم يلحق بكفور والافلا
وعن محمد ح انه ان كان محترما عند الناس كاعوان السلطان بكفور والافلا ولم ير وعن ابى يوسف ح شى في ظاهر الرواية
واصح عنه ان الفسق لا يمنع الكفارة كما في قاضيان وما لا فالعاجز يوم التزويج عن اداء المهر المجمل وقيل للموكل
ايضا وقيل عن نصف المهر كما في قاضيان الاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزايدى انه اذا عارف كونه موجبا
لا يعتبر القدرة عليه وعن النفقة بهذا اطلاق في مختصر القدوري وذكر في المحيط ان النفقة سنة وقيل شهر فذكر الواسع
انه شهر والقدرة عليها وبه اعند ما اعند ابى يوسف ح فالجواب لا يطل الكفارة كذا في التتائى والى انه لو قدر عليه بالكلية
على المهر لم يكن كفوا وبه اخذ عامة المشايخ نحو عن ابى يوسف ح انه كفوا كما في المضمرات غير كفور للفقيرة في ظاهر الرواية هذا اذا كانت
صالحة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على النفقة كما في المحيط وفيه اشارة الى ان ذلك العاجز كفور للفقيرة والى ان العاجز
عن اداء ما غير كفور لما وفي التتائى العاجز عن المهر دون النفقة كفور للصغيرة فقيرة وفي المضمرات ان عليها او عالمها غير قادر على
مهر الشئ كفور للصغيرة الغنية والقادر عليها اى المهر المجمل والنفقة كفور للفقيرة اى امرأة لها مال يات عليها وبه اعند ابى يوسف ح
لا عند ما وصحح قوله كما في التتائى وحرقة به احمد من الاحراف اى الاكتساب هذا ظهر روايتي الصاحبين واما
الظهر واقية فهو انه لا يعتبر الكفارة حرقة والاول هو المعتبر في زماننا كما في التتائى فهو من اختلاف الزمان كما في التحفة
فحماك او حجام او كناس او دباغ او حلاق او بيطار او حداد او صغار ليس بكفور لعطار ونحو من النجار
والصراف وعليه التقوى كما في المضمرات وانضاف ليس بكفور للبنار والعطار كما في الكافي وحس كلهم خادم الظلمة وان كان
ذاملا كثيرة لانه من كل دمار الناس فهو المهر كما في المحيط وفيه اشارة الى ان المحرف جنسان ليس اصبها كفور الاخر لكن افراد
كل منها كفور بنفسها وبه قضى كما في الزايدى والى ان الكفارة في الجمال القوة غير متغيرة وكذا التجازة في التتائى كما في التتائى
والى ان المرض لم يسلب الكفاية فالمرضى كفور للصغيرة والمجنون للعاقلة وكذا القروية فاقروى كفور ببلدية كما في المحيط
وان تحت الحرمة المكافاة كفور بالبلد باقل من مهرها اى من مهرتها فللولى الاعتراض اى المرافعة
كما مر حتى يتم النكاح معها او يفرق القاضي اى يوقع الفرقة بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز ان
يكون من التفصيل على التفصيل يفرقون بين المراد وجه قبل الدخول لاشى عليه بلعده عليه لم يسم وفيه اشارة الى

ان المسلم اذا كان مسافرا المهر المثل ليس بولي باعتراض كفا في تزوج الطحاوي وبذا غنده واما عندنا فبقية التفصيل قد مر و
 لا يخفى انه ان نسب با قبله ووقف نکاح الفضولي اسی نکاح صد طرفه بکلام واعد او کلامین من واحد ففصوله
 سواء کان فضولیا من الجانبین او من جانب احدهما او ولیا او وکیلا من آخر فزوج الفضولی غایبة لغالب او بنفسه وانبه
 او بکلکة مثل زوجت فلانة من فلان او ذرا علیه فقال و قبلت منه و تم علیه الباتی وبذا غنده واما عندنا فبقية التفصيل
 اذا کان فضولیا من الجانبین او من احد هما و ولیا او وکیلا او وکیلا من الآخر قبل الخلاف فیما اذا نکح بکلام واحد اما باثباته
 موقوف بالطلاق کما اذا کان نکاح من الفضولیین کذا فی الاضطرار والنباتة والکریانی وغیره بانه الا ان هذا التعمیم یبانی بایاتی
 غیر فضولی فیوفی فیها بان یکل بایاتی علی ندر بها و ما نحن فیہ علی ندر بها و انحصر بما اذا عقد الفضولیان و لم یضم الفارشد عا
 من لیس بویکل کما قال المطرزی و فیہ انه ینصدق علی الولی والایصل و لعمری انفسوب الی فضول بضم فی الاصل جمع فضل و
 هو الزیادة غلب علی ما لا یر فیہ و شغل بالایغنیة و لذالم یرد الی الوحد عند النسبة و لا یبعد ان ینسخ الفار فیکون مبالة
 فاضل من فضل علی الاجازة اسی اجازة من له العقد بالقول او الفعل کطلب المهر و النفقة و التکلیف و لبت شی
 من المهر الی البالبة او الوکس و اختلف فی شتره و حصوله کما فی الهدایة و المخلو بهما و نوبلها المسمیة بشهوة کان اجازة
 لکنه مکروه کما فی العادی و یموت اسی یکاک طر فی نکاح اسی الایجاب القبول بکلام او کلامین و احد غیر فضولی
 سواء کان وکیلا من الجانبین او ولیا منهما بالقرابة او الملك کم یزوج ابنته من ابن اخیه او بنت اخیه من ابنه و هما
 صغیران او اتمه من عبده او وکیلا من جانب و ولیا من جانب کابن عم یزوج بنت عمه الصغیرة من مولا و وکیلا
 و اصیلا کم یزوج مولا کتة بنفسه او ولیا و اصیلا کابن عم یزوج بنفسه بنت عمه الصغیرة

فصل اقل المهر اقل یصلح ان ینکح بینه الا ینکح الا بینه و کابین و عشرة و اربعین عینا او قيمة یوم العقد و القبض فلو لم یزوج غیره
 او قیمته اقل لزم فضل ما بینهما و عن محمد لم یزوج لم یزوج و ظاهره ان المنافع لم یصلح ان ینکح من و قد اختلف ما بیننا
 ذلک کما فی الحیط و ینبأ ان النکح لم یصلح هر اقبح العشرة ان سمي و و نهما اسی العشرة کان تسعة و کذا الحال
 فی القيمة حتی لو سمي ثوب قیمته ثمانية و جب ذلک الثوب و رجمان و ان صارت قیمته عشرة و لاحتاجة الی استيفار
 الامته فان لم یصلح الا انه سقط قول انه لم یجب اصلا کما فی الحیط و ان سمي غیره اسی غیر ذلک من العشرة او اکثر
 قال المسمی واجب و لا ینح هذا عن اشعار بوحدة المسمی فلو سمي فی العلانية اکثر ما فی الشرف العلانية عنده و اسر عنه ما الا اذا
 شهدا فالسر عندهم علی ما ذکره السرخسی عند موت احد هما اسی الزوج و الزوجة فان الموت کالوطی فی حکم المهر و العدة
 لا غیر کما فی الزاهر و عند خلوة صحیح فانما کالوطی فی التزوج فزوج البکر کالبیث کما فی الزاهر و فی ما لک
 و هو المثل بالاسمیة و یوث النسب و وجب النفقة و اسکنی و العدة و حرمة نکاح ختمها و اربع سوا فی عدتها و حرمة الامة علیها

وان يكون كالوطي في الاحلال للزوج الاول وثبوت الاحسان والبرية منه كما في المحيط وانما لم يذكر الوطى
 لان النكوة مغيبة عنه فقط تكلف عموم المجاز والاستخدام كما ظن وهو اى النكوة الصحيحة ان لا يوجد فيها مانع وطى
 اى منعها او شتمها او طبعها فالاول المحس كمرض لاحبها مغيبة من الوطى ويدخل فيه اذا الحقه ضرر من الوطى
 وكذا اذا كان احد الزوجين صغيرا كما في الفتق وكذا اذا كان بمهاتمة من احدهما وامرأة كذلك اذا كان الثالث صغيرا
 لا يعمل او مغي عليه او مجنون او اعلمى او انا وكذا اذا كان للمكان غير مأمون الاطلاق كالمطبخ او المجد أو الحمام وقال
 شهابي مباح في الطهارة ولو لم يعرفها اختلف في كونها نكوة ولو عرفت بها النكوة اكل في المحيط والثاني مثل طعوم
 رمضان خصم القضاء والنقل المذكورة لم يمنع الصلوة على الاصح وصلوة فرض شرع فيها اية فصلوة النقل لم
 ينبغي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك واحترام من احدهما فحضا او نفلا او عمرة والثالث مع الثاني مثل
 حيض وقلقاس من دم حقيقي او حكمي مثل الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة لصحة النكوة بخلاف الحب
 بفتح الجيم اى قطع الذكر والاشقيين فانه غير مانع عنه خلافا لهما والفتنة بفهم العين اى عدم القدرة على امتثال التمسك
 اسم من التفتين كما في الصحاح لكنه مزيل كما في المغرب وغيره فلاولى التفتين وانحصار بكسر السين والمد نزاع
 التحصيلتين فانه والفتنة لا يمنعان صحتهما اتفاقا ويجب نصفه اى نصف مسمى من العشرة في العشرة وما دونها او
 اكثر في غير مكان في المحيط وغيره لكن في الخلاصة ان في اقل من العشرة عينا او قيمة وجب نصفه بطلاق واقع قبلها
 اى قبل النكوة الصحيحة ولو قال كل فرقة من قبله كان شاملا لنسل ردة وزناه وتقبيله وساقطة لامرأته وانتهى
 قبل النكوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاى نصفه الى ملكة بجر الطلاق والافلايعة والاقضاء القاض
 فان لم يسم لها مهر فالمتعة واجبة بالطلاق وكل فرقة من قبله قبلها اى النكوة والمتعة دمع وخمار ومخنة بالفارسي
 (جادر) ولا يفيض المتعة من خمسة دراهم ولا تزاد على نصف المهر وتعتبر حالها في اليسار والاعسار فان كانت لمن السكة
 فمن الكرام من الوسط من الفقر من مربعة الحال فمن الابرسم قيل يعتبر حاله والاول اصح كما في الفهرات وفصل المتعة
 خادوم كما في الشف وان لم يسم يجب مهر النسل بطلاق بعد ما اى النكوة وكذا يموت احد ما قبلها كما في النظم و
 يستحب المتعة بكل فرقة من قبله بعد ما سمي المهر او لا وبالطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في الكرامى وغيره انها
 لا تستحب في هذه الصورة صحيح النكاح بلا ذكر مهر اى بنين اسمي لها مهر وهذا التصريح بعد بيان حكم المهر لم يقع توهم
 انه نكاح فاسد وتولية قوله صحيح مع لقيته اى ليشترط ان لا مهر لها ويشترط ان لا مهر لها صحيح النكاح بمنفعة
 وعين سوار كان ذلك العين بالاولا وغيره كعدمه لنفسه والتراب جنة حنطة وسهم وشربة ماء والدم والميتة والخمر وسياق
 البيع وغيره من جنسه كدابة او ثوب لم يمين جنسه من الخيل او الحمير او القطن والكتان مثلا وفيه اشراك بوجاز الطلاق
 انفس عند الفقهاء على ان الامر العام سوار كان جنسا عند الغلمان ونوما وقد يطلق على الناحض كالرجل والمرأة نظرا الى

فحش التفاوت في المقاصد والاحكام كما يطلق النوع عليهما نظرا الى هشتا كما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثه
 وقوله لا تعلق على التفسيرين فبغي ان لا يلتفتوا الى اصطلاح الفلاسفة عليه كما في الكشف ويجب في العصور الاربع
 المتشابهة بالموت والطلاق بعد النكاح والمتعة قبلها قيل يجب نصفه ولم يجب كما مر انفاً وبمجهول نصفه لانه
 كابل او فريسة او استا وثوب من تعلقن كما في الميسوط وغيره وفيه اشارة الى ان النعم ليس بمجهول الجنس كما ظن فالوسط
 اى له خيار الوسط من هذا الجنس وفيه اشعار بان لا خيار للمرأة كما في المحيط او قيمته اى قيمة الوسط يوم العقد او التسليم كما
 مر عن ابى حنيفة من لزوم جعله على كرخطة غير موصوفة اجبر على الكفر والكلام مشه بان له نصفه ليس له ان يعطيهما القيمة كما اذار وجها
 على عبد ايضا الى نفسه او نثار اليه وكذا اذار وجها على كرخطة مشروطة بشروط السلم وكذا اذار زوج على ثوب طوله وعرضه
 كذا وندار واية عنه ولا يخيار في ظاهر الرواية كما في المحيط ونجدة الزوج العبد اى بان تزوج عبداً امرأة على نكاحه
 مثلاً باذن مولاه يجب النجدة به لرفع اللبس وفيه اشارة الى ان نجدة خريم الزوج لا يجب النجدة واصلح ان قيمتها
 واجبة كما في النكاح والى ان نجدة الزوج الحر لا يجب النجدة بل مهر المثل عند اشخاص قيمة النجدة عند محمد والى ان نجدة
 العبد يجب النجدة واذابلا خلاف كما في المحيط وصح بهذا العبد مثلاً او نكاح العبد على الابهام واحد ما اكثر قيمة مهر
 يجب المكان مهر المثل بينهما بان زاد على الاقل ونقص من الاكثر والعبد الاخص اى الاقل قيمة يجب لو كان
 المهر دونه اى الاخص الا ان يرضى الزوج بالاغر والعبد الاخر اى الاكثر قيمة يجب لو كان فوقه اى الاغر الا ان
 ترضى المرأة بالاخص وفيه اشعار بان مهر المثل مكان مساويا لالعبدين قيمة يجب العبد لانه لم يمس كما في الكافي وغيره
 فاعلى المصنف تبركه نصير كما ظن وهذا كله عنده واما عند ما ظن الاخص في كل ما في الهداية لكن في نظرم ان الخلاف فيما اذا
 بينهما لا غير وان طلق امرأة ومهرها احد بين العبدين مثلاً قبل النكاح او الصحيحة فنصف الاخص يجب بلا خلاف
 وان صح امرأة بالث من الدرهم مثلاً على ان لا يخرجها من وطنها اى بشرط عدم الاخراج فان على عند
 الفقهاء بالشرط يعنى يستعملونه في معنى نفقته منه كون ما بعد ما شرط ما قبلها فلا فرق في الحاصل بينه وبين ان الشرطية عند
 الذبول على الشرطية عليه هذا قالوا وان كسح بالث ان اقام به وبالفين ان اخرج منه فان وفي
 في الاول بان لا يخرجها واما في الثانية فالف اى اقامه بالث في المسكتين والايث بان اخرجها
 ولم يقسم مهر المثل في مسكتين لكن في الثانية لا يراعى الفين بان راد عليهما انما قضيت به ولا ينقص من
 الف ان نقص منه لانه رضى به وهذا عنده اى عند ما يعتبر الشرطان فلما االف ان اقام والافان ان اخرج كما اذا
 كسح على الفين ان حلت وعلى الف ان تمت بالاتفاق والاصل عنده ان الموجب الاصل في النكاح مهر المثل وانما
 يصار الى المسعى عند صحة التسمية من كل وجه وعند ما لم يسمى وانما يصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه كما في المحيط
 وان كسح بنجدين العبدين واحد ما حر فلما العبد فقط ان ساوى العبد اى قيمة عشرة من الدرهم ان لم يسم

[illegible]

فمروا لا يجنبى بمغنى كفا في الصحاح واما قلنا في شيء منها لانه ان لم يوجد كفا في شيء لانه لا يوجد منه لانه يتغير اجتماع هذه الاوصاف
 في امر اثنين فمعتبر بالموجود منها بالانسانا شهما كما في الاقتصار لا الام وقومها كالحالات وبناتهن وغيرهما وسماطه وفتان
 معا على قوم ايها لان الام لم يصلح ان يكون مدخله نكحة من التبعية وانه النصير لقوله ان لم تكن الام وقومها من
 قوم ابيها فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلا فقولدت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بالخلوة واما شهما في
 هذه الصفات فانه يحكم لها بمهر با وذاك لانه اذا لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئا ولم تهرض الزوجان على شيء منه والا فهو المهر
 كما في المشايخ وذاك لبيان مهر مثل المحرقة واما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها كما في نسخة
 وصح ضمان وليها بنفسه ورسوله مهرها فلما اخذه منه ومن الزوج ثم تلوى ان يرجع عليه ان ضمن با مبره تحقيقى او
 انكحه ولو كانت صغيرة والولى مطالب بمهر باخيذ ولو ثيبا واطلاقه شعربان لاية المطالبة ثابتة لكل ولى مع انها
 ليست الا لابل اب والاب او القاضي كما في قاضيان وغيره ولابل طالبة مهر البالغة بكذا لم تحضه لانيها كما في الجواهر
 والمهر المعجل والموسل ان مينا اى ان بين في العقد ان كاه او بعضه يكون مجلا او موقفا في اكل المبين واجب
 اداه على ما بين وفيه اشارة الى ان تاجيل الكل الى غاية تجولته صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت
 وقال بعض المشايخ انه غير صحيح وصحيح هو الاول الى انه قال انفسه معجل ونفسه موقبل لصح وقوع الاجل على الطلاق او الموت
 وقال البعض لم يصح ووجب حاله لو كان الاجل منهما كبوب يرجع كما في اشهرات والى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل
 فالاجل على حاله كما في الجواهر ولا ييسر بان ليكت عنهما او يقل مطلقا المتعارف اى بالحكم يعرف مصوبا تقرر
 النفوس من جهة شهادات القبول فمقتضى الطبع اسلمته بالقبول يعني نيط الى المهر فان حكم بتجديد بعض ايامه
 وتاجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في المحيط وكذا ان كان تجديدا للكل او بتأجيله فحينئذ ان طلقها جميعا لا يصح مجلا عند العامة
 خلافا من لا يوجب العدة كما في المنيته وقبل اخذ المهر المعجل كلا او بعضا لم يمنع اى الزوج من الوطى ولكن لا ينفذه
 له ان يطلب المهر بالقبول عنه اجتمعهم كما في القفولين والكلام مشير الى انها اذا حالت عليه غير ما كاهها فيها لم يمنع من قبل
 اخذ النعيم بمنزلة وكيلها والى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلما اتمعت قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطار
 عليه سوار وذا على قول ابى يوسف رجحتمنا كما في المحيط والى ان بعد الاذنه ليس لها منع والى ان قبل اخذ الكل موقفا
 لا يمنع خلافا لابي يوسف رجحتمنا وانه انتهى الصداق الشبه كما في الخفاق ومن اسفر بها من اسفر بها من بلد
 بل بينهما مسيرة سفر فله الاخراج بعد الاذنه كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بالاختلاف من التمسك وبه المصواب
 عند نجم الامة كما في المنيته ولو كان المنع من الوطى والسفر بعد وطى حقيقة او نكاحا خلوة يصح رجوعها المعتبر بها
 فلا حاجة الى زياده قيد الكفارة وذا عندنا وقال الامام ليس لها منع منها ايد الوطى وابو القاسم الصفا افتى برفق المنع من الوطى
 وبقوله في المنع من السفر وبقيت كما في الخفاق وفيما ذكرنا من ان النكاحات في القبول ليس لها منع الا على نفس قول ثالث ويغير

عن زبديهم القائل بالفصل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحة في حق الله تعالى به عندهم ولا يجوز
 لكن الجمل بهم كما ذكره المصنف في التوضيح وكما رثيه الى انه ان لم يطعمها او وطئها كارتبه بوصفيتها او مجنونة فيها منهم كمنها
 وذا بالاجماع كما في الهدية بلا سقوط النفقة اسي الطعام وهو مع كسوة او مع سكنى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة
 فيبغي ان يكون الكل واجباً وبذاعده واما عند ما فاسا قطة بعد الوطى وبه اقول البواقي القاسم الصغار وقبل الاخذ لما اسفر بنظر
 واخرج من منزله لمحا حرة والضرورة بما اؤنه كزيارته احد الابوين وعيادته واغريته وزيارته المحارم وكونها قابلة
 او عسالة واخذ الحق واعطائه والحج وقلم المسائل الضرورية ولا يعلم بهما وجهها وفيه رضى الى انما لا يخرج بلا اذنه بما عياده
 من زيادة الاجانب على اوتهم والتمتع ونحوه باقلا اذن وخرجت كائنا ما صيبت الى انما لا يخرج الا باذنه كما اذا
 حاجتها كذا في الشرارة وبعد اخذها لم يعمل شقيق لها الزوج من بلدي بل في طاهر الرواية كما في الكبراني وعليه الفتوى كما
 اعمادى وغيره وانما صح به بعد اشارة التفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطى قول ابي قال الصنار لا يسافر بها بل الاخذ واليها
 من المشايخ كما في الخزانة به لفتى لفساد الزمان وانما الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم
 مقيدهم الاضرا كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال المرعيه انى ان الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقيه ان
 بعث الزوج اليها شيئا من المال ثم اخلفها فقاتل الزوجة هو عدية اسي شى يعطى للمودة وقال الزوج هو مهر
 فاقول له اى القول المعنى في هذا المقام يتبع له او اقول المعنى شرعا قوله مع يمينه لانه الملك وانما لم يذكر اليمين لانه مراد
 ترك عرفا لا في قائل من المسائل الا في ما هي للاكل مما يفسد ولا يتجلى كالمهر والشره فان القول لهما في ذلك استحسانا
 وفيه اشارة الى ان فيما يتقى كالتعام والديق والوزر والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المتخاض عند الفقيه انه ان كان
 مما يجب على الزوج كالتجار والدرع وتضاع الهيئت فعدية والا فاقول له كالحنف والملازمة والتدا علم
 فصل كحل الحق بالكره فخالص القنونة اسي العبودية وجاتان وهم قنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره
 انه لا شئ ولا يجمع ولا يوثق كما في الاساس من شريعة على ما في المغرب بعد غير مكاتب لادبر وفيه اشارة الى ان القن لا يترك
 الامة عند الفقهاء ولذا اكثر في كلامهم قن وقته والمكاتب والهدية باغيا غير شرايين لانه تغيب كما ظن لانه محار لاسراده
 بلا قرينة على انه حينئذ يستدرك بابعده والامة من هذه الثلاثة امره ذات عبودية ههنا اموة كما اشر اليه في المحاسن
 واهم القول بذكر ربع الامة لرفع توهم تخفيفها بما ذكرنا من التثنية فانها المذكورة صيرها بلا اذن السيد اى المتفرد
 في اسيادة فلا تقيض بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عند ما خلا فلا يبي يوسف ربح كالمضارب
 والعبد المأذون للامام والمفوض فانه وان كان يزوج امته المفوضه لكنه لا يزوج العبد كالا بل فانه يزوج امته ولده الصغير
 لابعده وكما مكاتب فانه يزوج امته لابعده وكما لوصى فانه يزوج امته لابعده كما في النظم موقوف كحل محمول ولا يزوج
 احد من تلك المرأة كان تشاركه ولم ينقص من عددا الطلاق لكن لو اذن بعد كرهه وطئها بلا نكاح لغيره كفى ليطمان جازا

السيد النكاح صريحاً وولاً لهما كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي فقد انكح وفيه رفرالى ان سكوته بعد العلم ليس
باجازة كما فى القينة والى انه لو اذن بالنكاح ثم تزوج البعد لمرأة جاز العقدة الا انه غير نافذ الا اذا اجازوا سيداً لى لوارث
ولم يشر حتى ان المولى اذا اجاز فمات او بانه فاجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والافاد كما اشبهه في العمادى فان رو
السيد لطلب النكاح لانه عيب واذا اذن السيد منهم او اجنبياً بنكاحه مهر من مبيع النكاح والمهر النفقة وكفى ان
لم يوفهما السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما فى النفقة وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب
النقصان عن السيد وان كانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج بكثر مما اذن له من المهر توقف الحمل على اجازة المولى
كما فى المنية واطلاقه مشير الى انه لو اذن له ان تزوج على قربة فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على قربة جاز النكاح لقيمة لكن
فى المحيط ان النكاح فى الاوليين غير جائز والى انه لو اخرج من ملكه بته او وصية او وصية ليس لمجنى اليه ان يفسخ النكاح
وكان المهر فى رتبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او قيمته كما فى النفقة ولو باع كان المهر فى رتبة قيل فى ثمنه والاول
صح كما فى المنية ويسمى الآخر ان اى المكاتب المدبر للمهر والنفقة وكفى لانه لغدر الا لا تغفر عن عين الرتبة فيستوفى
عن المكس فان اخرج المدبر عن ملكه كان ضامناً لجميع كما اذا اخرج المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكس على المولى فان اوفى
فهما والبيع لهما كما فى النفقة والاولون له فى النكاح مطلقاً لعم جائزه اى النكاح وفساده فحق السيد عنده
ويصرف الى الجائز عنده ما قبله من المهر بالنفس فى الحال عنده واجب العتق عنه ما تولى الا اذن بهذا النكاح عنده لا عنده
فلا يملك التزويج ولو صححاً عنده ويملك عنده كما فى المحيط ومن زوج حراً او مكاتباً او مدبرة او امته من قسماً او مكاتباً
ومدبرة او ام ولد لا يجب عليه البتة وبه ان يملك بينهما ومن زوج بها لا يستخرا لم يقابل لواله منزلاً ولو له منزلاً
او ابيه لهما كما فى المغرب وفيه اشعار بان لو لول المولى لها بتيا وترك اتخاها كان له ان يرد بها الى بتيه ويتخذها وكذا التوط
فذلك للزوج لان الاستخرا بمكس المكاتب هو باق كما فى المحيط ولا نفقة عليه او لا يجب عليه نفقة لهما الا بها اى بالبتة
فان ردوا السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقتها ووجبت على السيد فلو خدمت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقة اليوم
على السيد والليل على الزوج كما فى نفقات القينة ويستثنى من ذلك المكاتبه فانها كاحرة فلا يحتاج الى البتة لاستحقاق
النفقة ولا يقي السيد ولاية الاستخرا كما فى نفقات المحيط وغيره واطلأ الزوج ان طهر بها فليس السيد لاية النكاح الا بال
انخذ المجل وله اى السيد النكاح عبده وامته كرها بالضم اى كراهته وبلا رضاها وهو المراد من الاجابة الواقع فى عباراتهم
كما فى باب الشافعى من الخصائق لا اكرها على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابى حنيفة انه لا يجوز انكحاً بها بلا رضاها ولا اذناً
للعبد فلا يجوز للسيد النكاح المكاتبه بلا رضاها ومن اعجب المسائل ان المشايخ سمحوا اجازة السيد لنكاح المكاتبه الصغيرة
بعد عتق باعتبار اثر الملك هو الولاء ولم يصححوا قبله مع حقيقة الملك كذا سمحوا اجازة المكاتبه الصغيرة لنكاحها قبل امتق
وهى حرة يدوم صحح البعد وهى حرة يدور قبة لانها فى اصولين لم يصح لعفها بعد العتق الصغيرة واما قبله فيصح السماحا بالهالفة

كما في المحيط فخيرت بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس امته ومكاتبته كية فانه لا خيارا لصغيرة كما مضت تلك
الامة والمكاتبته حال كونها تحت حرا وعبد ولو كانا في عدة عن طلاق رجعي وهذه المسئلة متدركه باسبق من قولهم
الميتة كما كانت فان الامة شاملة لما كالم الولد والمدة والامه الا ان يقال تلقيب على تعبير وفيه شعاريان علم الزوج
باختيار نفسه ما ليس به بطريق ليشترط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا مرد له الدخول فانه كما في العادى وانما
زوجها كان له السيد كما في الكرمانى وان نكحت تلك الامة والمكاتبته بلا اذن من سيد جازعته اى قبل وط
سواء ما كان بالوطى انفس النكاح عند ابى يوسف راج فلا فالحمد راج كما في المحيط فلهذا نكاحا وان وطها الزوج قبل لقوت
كما في التمراتى الا ان فيه اشكالا من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطى الزوج بطل نكاحا لوجوب العدة
عن الولد والثاني ان المكاتبه اى برة والفقن كالامة فيما ذكر كما في النظم وغيره بلا خيار ما للفقن لانهما غيب وقدر ان
للغلام وما صحى من الهرم وان زاد على مهر الشل كهر الشل بلا تسمية للسيد او لا تعامل بانفصل لوطى وطست النكاحه بلا اذن
فعتقت اى بعد الوطى وان عتقت اولادها وطست فلها ما تسمى لانه بل لغيرها حرة والنكاح مشعر بانه يجب معه
واحدا يستحسانا وزوج الامة لغيره اى يجوز له ان يزوج ذكره عن غيرها فيقع المارحاج لغرت فى القائلين فقال عزى
عن امته اذ لم يرد ولد بلا اذن سيدهما رضاه عنده وبما ذمنا عندنا على اختلاف السلف الصالح وفيه شعاريان
ليسد الخلل وهو بان اختلاف وزوج الحرة يعزل بلا خلاف بانها وهذا اذ لم يخف عن الولد السوء بفساد الزمان و
الانحوا بلا ذمنا وفيه رضى فى جواز اخراج ما فى الرحم قبل مضي مائة وعشرون يوما وقال بعض الشايع انه لا يجوز كما فى استحسان
المحيط وان وطى الابلا سلة امته اى فنة ابنة ولو كان فراقولدت نده الامة ولها فاقواعاه اى ادعى الاب الولد
بثبوت نسبته وان كره الابان وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مترا وقت عنده ونفذت
عنده ما وانما فسر الامة بالغة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولده ووبرته لم تنجح وعن ابى يوسف راج ان دعوة ولد
المدة تصح وعليه قيمته مع العقر وفى الاصابة شعاريان لو ادعى ولد امته ابية او امه لم تصح وبانها لو كانت مشتركة
بين الاب والابن ثبت النسب عليه العقر والاطلاق مشعريان الابن لو وطئها فقلت ولم يدعى بل ابوة ثبت النسب
لان موثورة الابن وان لم تحمل لابل لكن يحتمل النقل اليه بعض وفى الفايين رضى الى اشتراط كون الامة فى ملك الابن
من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت فى ملكه وقت العلوق فباعها ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعاه
لم يثبت الا اذا صدقه الابن الكل فى الظهيرة واصل الدعوة ان يسل الشئ اليك بصوت وكلام كون منك مسمى فى نسب
بكمه الدال وقد يقع كما فى القائلين وسمى اى الامة خيانت امه ولده اى الاب ووجب عليه قيمتها اى الامة لا مهر
لانهما مشتركة بينهما خيانت ولا قيمة ولدها لانه انطلق حرا والجد الصحيح الذى لا يدخل فى طريق النسبة اليه ام كاب الاب
كالاب بعد موته اى موت الاب ولو كان كما اذا كان كافرا او قتيلا وان مكها اى الاب امته ابنه صحيح النكاح

وولد له

في حدود المستغنى ولم تقصر الا
 المصل منها قبل اتمه اب الابن فان اراته تلك الابن والولد تابع لما يفتق على اخيه والطفل الدسلا
 الاسلام والايضفة فالام للعهد مبع خير الابوين ونيا اى من جهة الدين فلوزج نصراني
 تجس احد ابوه بالتمن عن زوجها في الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صاير لما بالا
 وغيره والتمية لا يخلو عن شئ لانه فاعل خير في المبني وفي الخلاصة لوقال اليهودية خير لمن النصرانية كفر ولما
 احد الابوين ذكر كيد يد ونهاى احد لهما وقال وعندهما اى فقد الابوين مبع الطفل الدسلا فلوزج مسلم صغيرته
 لزوجان الى دار الحرب بانت عنه وجاز سببها كما لو ارتد ابواها وتغادار الحرب لم تنه عنه
 في كمينها هذا تصرح باعلم ضمنا والمجوسى واحد المجوسى (مير كوش) في الاصل بل
 صغيره لاذنين وضع دينا ودعا اليه كما في التاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفه لكن كتمت قبله فاصبحوا
 الذين انتمز وجان تنز وجا بلما شهودا ونز وجا في وقت كانت
 في عترة كافر مقتدين حال
 اى ذلك النكاح طرجه ووقال نصرح فرق بينهما في الوهمين وقال لا لا يقران في الاخير والصح قول ابيه فينفذ
 في المضرات والحق للشايع على جواز نكاح المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة
 غير واجبة وهو الاصح كما في الكرماني وفيه اشارة الى انها لو كانت في عترة مسلم فنكاحه وذو الاجابة
 بالاجماع كافر
 وانته اسلما معا او واحد منهما كما فرق تنز وجان وقع
 ففرق القاضى وفي المنيته انما يتبين الى انها لو لم يسلما بلما ترابع
 بينهما معتقدين ذلك فيجرى الارث بينهما ويقتضى بالنفقة والايستط احصائه حتى يحيد فاذ فيه
 الا لوجه كافي لم يحيط الى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم ثبت النسب ذلك لا
 اسلام رور واما المدة
 الزوج الكافر ولو كتبها يعرض من قبل القاضى الاسلام على الشخص الاخر من المجوسية
 الاخر من احد هاهمى الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله له
 الى ان القرينة لا يقع بلا تضار ولو مضى ثلث حيفر
 ولو كان الزوج قويا ومنع

لاب سهر

بما حقيقته وى موت

عليه مهرها لنكاح لا يمتتها لعدم الملك والوكيد

المصل منها قبل اتمه اب الابن فان اراته تلك الابن والولد تابع لما يفتق على اخيه والطفل الدسلا

الاسلام والايضفة فالام للعهد مبع خير الابوين ونيا اى من جهة الدين فلوزج نصراني

تجس احد ابوه بالتمن عن زوجها في الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صاير لما بالا

وغيره والتمية لا يخلو عن شئ لانه فاعل خير في المبني وفي الخلاصة لوقال اليهودية خير لمن النصرانية كفر ولما

احد الابوين ذكر كيد يد ونهاى احد لهما وقال وعندهما اى فقد الابوين مبع الطفل الدسلا فلوزج مسلم صغيرته

لزوجان الى دار الحرب بانت عنه وجاز سببها كما لو ارتد ابواها وتغادار الحرب لم تنه عنه

في كمينها هذا تصرح باعلم ضمنا والمجوسى واحد المجوسى (مير كوش) في الاصل بل

صغيره لاذنين وضع دينا ودعا اليه كما في التاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفه لكن كتمت قبله فاصبحوا

الذين انتمز وجان تنز وجا بلما شهودا ونز وجا في وقت كانت

في عترة كافر مقتدين حال

اى ذلك النكاح طرجه ووقال نصرح فرق بينهما في الوهمين وقال لا لا يقران في الاخير والصح قول ابيه فينفذ

في المضرات والحق للشايع على جواز نكاح المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة

غير واجبة وهو الاصح كما في الكرماني وفيه اشارة الى انها لو كانت في عترة مسلم فنكاحه وذو الاجابة

بالاجماع كافر

وانته اسلما معا او واحد منهما كما فرق تنز وجان وقع

ففرق القاضى وفي المنيته انما يتبين الى انها لو لم يسلما بلما ترابع

بينهما معتقدين ذلك فيجرى الارث بينهما ويقتضى بالنفقة والايستط احصائه حتى يحيد فاذ فيه

الا لوجه كافي لم يحيط الى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم ثبت النسب ذلك لا

الاصح

اسلام رور واما المدة

الزوج الكافر ولو كتبها يعرض من قبل القاضى الاسلام على الشخص الاخر من المجوسية

الاخر من احد هاهمى الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله له

الى ان القرينة لا يقع بلا تضار ولو مضى ثلث حيفر

ولو كان الزوج قويا ومنع

لا نملك ان نثبت حقيقة وقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يك مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك لابل متر وكذا لا
 كافي صدق المستغنى ولم قصر الامة ام ولده ويحب عليه مهرها للنكاح لا ممتتها لعدم الملك والولد
 الحاصل منها حرة اتمه الالابن فان الامة ملك الابن والولد تابع لما يقع على اخيه والطفل الذي لا يملك
 الاسلام ولا يصفه فالام للعبد متبع خير الابوين ونيا اى من جهة الدين فزوج نصرانى صغيرته من مسلم ثم
 تجس احد ابوها من عن زوجها وفى الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلما بالاحكام كفى كفى
 وغيره والتميز لا يخلو عن شئ لانه فاعل خير فى المعنى وفى الخلاصة لو قال اليهودية خير لمن النصرانية كقولنا ذكركم طفل
 احد الدارين ذكركم به ونهائى احدكما وقال وعندهما اى فقد الابوين متبع الطفل الدار فزوج مسلم صغيرته
 من مسلم وفى دار ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانت عنه وجاز نسبها كما لو ارتد ابواها بمقتضى الحرب لم يمتن عنه
 والمجوسى شمر من الكتابى كما بينا فذا انصرحت باعلم ضمنا والمجوسى واحد المجوسى (سيرة كوش) فى الاصل بل
 صغير الاذنين وضع ونيا ودعا اليه كفى القاموس لكن فى الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب قبله فاجوز ان يزوجوا
 فليس من اهل الكتاب وان اسلم النسيان المتزوجان تنزوا بابلهم وادعوا وقت كانت
 فى عدة كافر معتقدين حال من ختمه المتزوجان ذلك الزوج بلاشهود او فى عدة كافر اى تركا عليه
 اى ذلك النكاح ولم يجد وقال زفرج فرق بينهما فى الوحيين وقال لا اقران فى الاخير والصحى قول ابى حنيفة ح
 كفى المصمات والفق الشارح على جواز نكاح المعتدة عن كفر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة بما لا يملكها
 غير واجبة وهو الاصح كفى الكرماني وفيه اشارة الى انما لو كانت فى عدة مسلم فسد النكاح فو ابلا لاجماع و فرقى
 بالاجماع كافون تنزوا بجرمان كونهى واحدة اسلما معا وواحد بينهما كافر ففرق تنزوا بواحدة وثلاث طلاق
 كفى التفت وفيه رضى الى انما لا تبين بالتفريق القاضى وفى النية انما تبين الى انما لو لم يسلم بلا ترفع الى انما لا يفرق
 بينهما معتقدين ذلك مجرى الارث بينهما وبقية بالنفقة والايستط احصانه حتى يجد قاذفه وهذا غلط فالحال كل
 الاربعة كفى المحيط الى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم ثبت النسب ذلك لان النكاح سنة اوم على الصلوة اسلام
 نعم على شرعية فى ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من النكاح لامن السفاح كفى تخفة وسمى وانا فى
 اسلام زوج المدة المجوسية لا الى غير الكتابية حتى تشمل الذمية والوثنية وغيرهما و اسلام امة
 الزوج الكافر ولو كتبها عرض من قبل القاضى الاسلام على الشخص الاخر من المجوسية والكافر
 فان اسلم الاخر من احدهما فهى الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله له اى الزوج اسلم كذلك والاسلم الاخر
 فرق بينهما واذية اشارة الى ان الفرقة لا يقع بلا تقاضى ولو مضى ثلث حيف كفى التفت وهو اى تفت طلاق
 ولو كان الزوج صبيا عاقلا عند ما وضع عند ابى يوسف ان الى الزوج عن الاسلام ولا مهر لمجوسية ان ابى

عنه وفرق بينهما فانه مع اتفاق الموطورة منها فان لها كل المهر وفي دارهم في اسلام احد الزوجين المذكورين
 الزوجة عن زوجها بمضى ثلث حيض في ذات حيض وثلاثة اشهر في غيرهما كما في شرح الطحاوي في الاول في ماني بعض النسخ
 (بعض العدة) اي بعض مقدار عدة الطلاق وبذا شامل موضع الحمل قبل اسلام الزوج والاخر من
 المحرمية او الكفر فلو سلم قبل مضي الحيض لم تكن منه بوقية اشارة الى ان لا فرق في نكاح المساكين من الموطورة وغيره
 والى ان هذه الفقرة طلاق وبذا عند ما خلا فالابي يوسف ح وفي رواية عنها كما في الاختيار وغيره وبين
 الزوجة عنه تبعا بين الدارين اي باختلاف دارى الاسلام او حرب لما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين
 من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسييا فلو اختلفا كما بان يخرج احدهما الى اجداستنا لم تكن كمانى
 شيخ الطحاوي لا السبى بالنكح اى تبين بسيما واسرها معا فلام للعد ولزم ادراك كل منهما اى بتبدل اعتقاد
 الاسلام بالكفر لانها حقيقة كما اذا نجس او فسد او حكم كما اذا قال بالاغتيا ربا وكفر بالاتفاق فصح له رفع العقدة
 النكاح بالطلاق سوار كانت موطورة او غيرهما جليل اى في الحال بدون القضاء وفى الكلام اشارة الى انها لو
 ارتد اسعيا لفسخ النكاح وبذا عند ما خلا فالزوج كمانى الحقيقة وغيرها الى انه لا ردة لاطفل اذ لا اعتقاد له بخلاف
 آباءه وقال بعض المشايخ ان ردة صحته كآباءه ومنهم من لم يصحح ان اسما وبذا كمانى على قول ابى يوسف رخ اما على
 قوله ان ردة صحته كآباءه كمانى المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسخا حسابا بل الحقيقة على العمل
 الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان حكمها بما يحصل بالخبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى القاء
 النكاح مع الردة كمانى المضمرات وقال الفقيه انما تجزى على النكاح بزوجه الاول وقال عين الامة وغيره لكل قاض
 ان يجرد النكاح بينهما لم يسه ولو دينا راضيت او ابت كمانى الميتة والى ان ردة فسخ ولا تجزى المرأة على النكاح
 بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا لما خرج كمانى الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد واحد ما تفصيل لم يعلم من السابق
 قال ثم لموطورة الحقيقة واكتبة كما اذا غل بها خوة صحته كل مهرها من المسمى مهر المثل سوار ارتداد وارتدت
 وغيرهما اى الموطورة المذكورة لصفه اى المهر لو ارتد الزوج وبذا اذا كان سى والاغلبية المتقة ولغيره
 من المهر والنفقة سوى السنى (المسائل في الخلاصة) لو ارتدت الزوجة وبقي النكاح بينهما ان ارتد معا
 مسلما معا سوار كمانى دارنا او دارهم وفى السراجية ان لم يعرف سبق احدى الى الارتداد جليل فى الحكم فانها
 وجد معا وكلامه يشير الى انها لو ارتدا ثم اسلما تنفقا او ارتدا تنفقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كمانى لغيره
 والنفق وغيرهما الى ما هو مصرح بقوله وفيه النكاح ان ارتد معا ثم اسلم احدهما الى الترتيب بل الاخر
 لان القرار على الردة كانشائها وكل الزوجات من العاقبة والجمية وابكر والمرأة وضد ما هو المسئلة
 والكتاتية وغيره من فى القسم ليقع الطاف ويكون اسين ومولعة ثمرة المال بين الشكر وتعيين الضبا ثم وعاء

من المهر والنفقة سوى السنى

نسوية الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس من البيوتة لاني الجته والوطى وموجب على الزوج
 ولوم ايضا وجوبا وخصيا او غنيا او ذميا ان يعيتم وموظف لقبول سوا امرأى مستوية في القسم فلو قصي بالنسوية فجاز في
 اليه او جرح عقوبة لا تركا بالظهور ولو اقام عند احد ما شتر قبل الخصومة او بعد باعته خامسة اخرى ام بالنسوية في استقبل ما
 كان بهرا والاختيار في مقدار الدور للزوج وكذا في بدائة فله ان يقيم عند امرأة ثالثة او سابعة وعند اخرى كذلك
 كما في قاضيان والسرية وغيره ما ذكر في الخلاصة والخزائفة ان النسوية في الوطى ليست بلازمة في ظاهر الرواية
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يحزله ان تيزوج اخرى كما
 في الخلاصة وغيره ولكن في شرح التاويلات جازله ذلك فان الامر في قوله تعالى فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة اي
 الزوجه محمول على الذنب لا التحتم وفي لفظ الزوجات اشعار بان لو كان للزوج امرأة واحدة ليس بالنسوية عند تقدير
 وفي الخلاصة بوصام بالنهار وقام بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يميت عندها ويرعى قصها اميانا ولم يغير
 وعن ابى حنيفة لما يئنه من اربع ليال وفي المضمرة انه رجع عن ذلك الا الزوجة المحلوكة لاحد من القننة
 والمدة وام الولد والمكاتبه فانما لا تسوى الحرة في البيوتة لكنها تسوى في الماكول والمشروب والملبوس كما
 في المضمرة ولها نصف الحرة فلها يومان وملوكة يوم وفي قاضيان لو كان له امرأة وسراى اقام لوماو
 ليلة من كل اربع عندها وفي ابواقي عيدين يشا منهن وعلى هذا لو كان له ثلاث نسوة اقام لوماو ليلة عند كل منهن
 ولوماو ليلة عند من شارب السراى ولا ثم لمن في السفر فله ان يسافر من شاربن والقرفة بالضم طينة او
 عجينة مدورة تشكلا يدرج فيمارتة يكتب فيها اسم السراى والحفر ثم تسليم الى ابى يعطى كل امرأة واحدة منها او سرة
 ونفصل تطيبا تطوب من ويصح منهن ترك القسم لصاحبهن بالمال وبدونه ~~والرجوع~~ عن الترك وكلامه
 الى انها لو جعلت الزوجه مالا او خطه من مهر عالين في قسمها كان لها الرجوع باعطائه وكذا لو زاد الزوج في مهرها
 يجعل لومها غير ما لو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت ان يسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعند
 لوماو كما في قاضيان وفي لفظ الرجوع اشارة الى الشروع والاقام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام

كتاب الرضاع

اخره عن النكاح لانه كالمفصل من بعضه وهو كالرضاعة ينتج الزاد وكسرها كما في الديوان الطالبة لغة شرب اللبن من الصرع
 او الثدي كما في القاموس وشرب لغة شرب اللبن حقيقة او كما اللبن خالص وتخلط غالبا من اوميته في وقت مخصوص
 ثبت بمقتضى اى شرب اللبن الخارج من ثدي الاممية بسبب المض ومفعول الرضيع او بالاملاج ومفعول الرضعة
 او بغية ما كمل في انا انتهى بالمرض لانه اكثر واشهر وفي ذكر التاثيرات ثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة
 وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه والاممية محرمة كما في الخلاصة في حولين من وقت الولادة عندها وعليه الفتوى

لما في التحاق والظرف لصفة او ضقة لها وحولين ونصف عنده وثلاثة عند فرج قبل خمسة عشر شهرا قبل اربعين
سنته وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحمل على ما في الزكوة شعر بالشبهة لكن يابى عنه قوله تعالى روحه و
فصله ثلثون شهرا فانه شعر بالقيمة مثل كلام المحيط فقط فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وطاهره مشير الى ان الارضاع
الى هذه المدة واجب لكن في اجازة التماضي انه واجب الى الاستغفار وتجب الى حولين جاز الى حولين ونصف
والى انه لو نظم في هذه المدة ثم شرب فيها ثبت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالنعاس ونحوه رواية عن الشيخين واسه انه
يجز الاب على اجازة الارضاع فيها عنده وفي حولين عند ما ولا يجز بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجز بعد حولين
عند الكل فالملطقة لا تستحق الاجرة بعد ما اجاعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدها الى نصف ولا يكره
عند العامة خلافا لما ثبت بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شره بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر
في الميية عن ابى يوسف راجح الاباس شره بل باغ امومة المرضعة حتى لو اضعفت صبيا بكم تزوج قط حرم
عليها كما في كذا والامومة مصدر يكون الشخص اما المرضعة من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان التام قد تحقق بالم يقصد
منه المحدث كالحالة كما ذكره الرضخى لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع والبوقة زوج اي كونه با وفيه
اشعار بان رجلا لو زنى بامراة فولدت وارضعت صبيته جاز له ان يزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة
انه لم يجز وقد مر فعل فيه روايتين لبنها منه كما اذا طلق ذات لبن فزوجت باخرى بعد العدة ولم تجز فان لبنها
منه بالاجماع وكذا ان جعلت بلانا ولاودة عنده واما عند ابى يوسف فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه
الا من الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد منها واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع
وفي كلامه اشعار بان اذ التام روي فقط او يمس لبنها ثم تزل لا يحرم عليه ما على ولده من غير ما فاتهم كما يكون من حق
الامراة يكون من جهة الزوج فيسميه بقسمه لبن الفحل وهو ما كان نزل من جفته كما في المحيط ويحل النازل بالزنا على راس
للمرضع طرف المص من او الفعل ولم يذكر الرضعة لان الذين يمكن من الاحكام المشتركة واعلم ان الرضاع لا يثبت
بشهادة رجل ولا نسأه من بل بشهادة طليين او رجل وامراة من عدل فاذا شهدا فارق بينهما فصيل الدخول لاحصر
وبعد الاقل من المسمى من المثل بلافتة كما في المضمرات فيجوز ان اى المرضعة والزوج مع قومه فيه تغليب عليه
اى على الزوجين كما حسب اى حرمة كحرمة فحرم على الرضيع اولادها واولادها واولادها المتقدمة والمتأخرة لانهم اقرب
واخوات له من قبل الام والاب او احدهما وكذا ابوهما واهلهما لانهم اقربا ووجبات من قبل الام والاب وكذا
اخوتها واهلها لانهم اقربا واهلها وكذا اخوتها واهلها لانهم اقربا واهلها وكذا اخواتها لانهم اقربا واهلها
من قبل من النسب كما لا دالاهم والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل والاهل
انكروا او انما كذا في الرضعة والزوجان المرضعين اجازة الرضعة فزوج المرضعة عليهما اى على المرضعة

وزوجها يحرم ابن الرضيع على الرضعة لانها جده وكذا ابنته على زوجها لانها جده باوكذا زوجته على زوجها لانها جده فمما ذكرناه
 الرضعة على الرضعة لانها ام زوجته وانما ان الفرع المذكور وان علم من النكاح الا انه ذكر وهما ابتداء الزيادة ضبطه ولا يلزم
 فقال شحرار جانب شجرة همة حوشش شجره وان جانب شجره فخره وزوجان وفروع يعني شجره همة وشجره شجر
 بافرزندان وپدران و مادران و برادران و خواهران ایشان فحوشش شجره فخره وشجره فخره و فرش یا شجره
 بافرزندان حوشش شجره همة وشجره شجره و حوشش ان تیز و حوشش اخیه رضاعا می الاخت رضاعا لا محالة
 او بالعکس او كلاهما رضاعا كما في النسب بان كان له اخ لاسب واخت لأم فلا فيه لاسب ان تیز و حوشش اخته لأم
 لانه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة وانما كفارة شعره بانه يحرم غير الاخت وقدره ذكرنا في النكاح انه حلت نحو ام اخته و اخیه
 وغيرهما رضاعا وكلاهما كانت صور كما ذكرنا في الاحتقان في ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي حمزة وفيه اشارة الى ان الاقطار
 في الاولون والاعليل والبالغة والامه لا يحرم كما في الاختيار والاحتقان (قوله كرون) ومنه احسن الرجل بالعلم كما ذكر
 البيهقي فمستند وعليه استعمال الفقهاء فانه مع ما ذكره المطرزي ان العلم غير جائز فانه لازم والعصا حقت واللعن الرسل
 فانه ليس لعن حقيقة وما حاط بطعام من اللبن ولو غلبا غير مطبوخ لا يحرم لانه يسلب قوة اللبن وقالا ان كان غير مطبوخ
 واللبن غلب يحرم واما المطبوخ فغير محرم بالاجماع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قاطر اللبن عنه او حالم
 يحرم وفيه خلاف كما في المحيط و ما خط بغيره اى غير الطعام من الجنس وقوله كالماء والدواير تعبر في التحريم وضد
 الغلبة عند الشافعيين وكذا عند محمد وزفرهما الله تعالى في غير النفس واما في الجنس فقد ثبتت الحرمة بينهما كما في الاختيار والغلبة
 في الجنس بالاجزاء كما في الزامى وفي غيره بقبر اللون او الطعم على ما روى ابن سنان عن ابى يوسف رح كما في المحيط و
 في الغلبة اشعار بالتحریم اذا تساوى كما في الاختيار هذا لكن في الفتاوى انه لا يحرم غير ذلك فالحاصل عنده وحیه
 الاستيعاط اى صب اللبن في الالف كما قال البيهقي وفيه اشعار بانه تعدد عليه استعمال الفقهاء وفي الصحاح المغرب
 انه لازم فانه يتعدى ولا يتعدى ويحرم لبن البكر ولم تجاوز الى الزوج وهذا المطلق قبل الدخول كان له ان
 تیز و حوشش شجره همة وشجره شجره و حوشش ان تیز و حوشش اخیه رضاعا می الاخت رضاعا لا محالة
 قال متيلا لانه ما يتعدى فيه المذكور والنكاح كما في الصحاح لكن رواة لهم الرضا التيمم وان الرضعة امرأة فخرتها
 اى امرأة زوجها حال كونها ضعیفة مستدركة بانى السابق حرمتا على الزوج كما فيهما ابتداء الزيادة وفيه اشعار بانه لو تزوج
 صبيتين ثم رضعتهما امه معا واحدة بعد اخرى حرمتا عليه ولو تزوج صبيقة ثم طلقها وتزوج بكبيرة ثم رضعتهما
 بامنه ولبن غيره حرمت عليه لانها صارت ام امه كما في المحيط والامه لكبيرة ان لم توطأ راذا الفرقه من قبلها لانها
 المهر ولدان تیز و حوشش شجره همة وشجره شجره و حوشش ان تیز و حوشش اخیه رضاعا می الاخت رضاعا لا محالة
 الصبيقة صبيقة والرضعة اى المهر ورجع الزوج على المهر فخرته اى بذلك انقضت ان صبيقة تیز و حوشش

وان لم يقصد بان تعلم بالنكاح او الفساد او قصدت اكرامها او دفع الجور عنها فلا شيء عليها والقول لما في عدم قصد الفساد
 في الحقائق وعن محمد بن ابراهيم عليه السلام في كلامه اشعيا بان الكبيرة لو كانت نائمة او متوترة بعدا ومجنونة لم يرجع عليها
 وكذا لو اخذ رجل شي من لبنها وصب في قلم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كما في الميوط ولا يخفى في لفظ الفساد
 من الصلاح التام وهو الرباية لما عليه من حسن الاقتحام والعدل العلم

كتاب الطلاق

آخره عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من المطلق الارسال ويجوز ان يكون مقصودا بغيره وان
 في طاقه فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واقتصر بعن الفسح بخيار العلق وانما قلنا بالتحديد على خلاف
 المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس من باب النكاح كما صح به في البسوط وغيره والى الحد الثاني اشير في الفتاوى والمستصفي
 يقع الطلاق من كل مكلف كالمرء والمجهر الذي بلغ غير رشيد ونحوه من الخصه والمجنون والمغته والمازل والماني على قسط
 فلا يقع طلاق الصبي مرثقا كان او لا والمجنون الذي لا يفقه جملا او يفقه في بعض الاوقات والمغني عليه كما في النظم
 وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالجن لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما في الكبر على ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق
 لانه في الاصل الغرض المباحات اى اقربها الى الغرض كما في قولهم اتم الامور ولو كان المكلف سكران اى خيرا علقه
 يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما في الزامه ويدخل فيه المجنون فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا
 من سكر من الخمر او المسكر او البنية وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران مما يتخذ من الخمر والمجنون
 خلافا لمحمد بن ابي عبد الله بالذكر لعدم نفاذ اكثره فانه لا يقع من سيده الا اذا شرط في العقد فقال زوجتها منك
 على ان امرها بيدي اطلاقها كليا فقال العبد قبلت ولا من نام ولو اجاز بعده واحسنه اى حسن الطلاق وهو
 طلاقه واحدة فقط اى لا يطلق اثنين آخرين في الظاهر من الآخرين في الحرة واحدة اخرى في طهر اخرى في الامة وفيه من
 الى انها لم تحل في طهر من الحيض او النفاس لانه منفرد لا وطى فيه لقلة الرغبة بعد الوطى فالحسن باربعة شرايط واحدة
 الطلاق وكونها ظاهرة ومدخولة وغير حامل لقرنية باقيا والاطلاق مشي الى ان البائن يكون سينا وبذا اعند خلافها
 في الفتاوى وحسنه بالاضافة وهو اى الطلاق باعتبار الاحسينه والاحسينية ويجوز ان يجري التفسير مجرى اهم الاشارة الى
 اى منسوب الى السنة في وقت التار للنبته كما تقر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباعا كالطلاق على الرجوع
 المذكور سابقا للنبى صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يتجه في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في التفسير طلاقه
 واحدة بغير المدخولة اى بغير الموطورة ولو كان في دخل ما اذا لم يكن فيها خلو ولو كان الطلاق في حيض ولما قال
 زفرج ان الطلاق في الحيض كبره والموطورة لفروق الطلقات الثلث الرجعية في اوائل اطهار ثلثة قيل
 في او اخرها وهو رواية عن ابى حنيفة والاول اطهر كما في الهداية وذكر في الفتاوى طلاق على اثر كل حيضة واحدة

مكره الاوطى من الزوج فلوزنت ثم طلقها منى على ما قال بعضهم كما فى المحيط فيما اى الاطهار فممن محض والموطورة
 تفرق الثلث فى ثلثة اشهر فى الصغيرة والايسة ونسبى ان طلقها فى غرة الشهر حتى يفصل بين كل كة قضيتين بشهر
 بالاتفاق ولو طلقها فى وسط الشهر يفصل بينهما ثلثين يوما عنده وعند ما يكمل الاول الرابع والثانى والثالث بالابله كما
 انظر وفى ثلثة اشهر فى الحال عند شيخين وعند محمد وفرج لا يطلق للثمة الا واحدة كما فى النظم ولو طلق
 مولا النسوة الثلث بعد الوطى فيجوز طلاقهن للثمة عقيب الوطى وباعية اى يدعى الطلاق وحرمانه وان طلق
 لمضى الوقت والثانى فى العدة فالاول طلاق واحدة وقت فى طهر وطئت المرأة فيه او فى حيض امراة
 موطورة او ناسا فانما لولم توطا فهو حسن كما هو والثانى ما فوقهما اى فرق واحدة من الطلقتين او الطلاقات
 بلا رجعة صفة لما فوقهما بية اى بين ما فوقهما من الاعاد فى طهر صفة اخرى حاصلة ان الطلقتين او الثلث برة او اكر
 بلا رجعة فى طهر برة كالطلقتين واطلاقات فى حيض الموطورة واعلم ان فى الصدر الاول اذا رسل الثلث جملة لم يحكم
 الا بوقوع واحدة الى من عمرضى الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثالث ساسة كثرته بين الناس تمامه فى التماسى ويرجع
 اى يجب رجوعه على الاصح وقيل يجب كما فى الهداية ان طلق الزوج فى الحيض فاذا اطهرت عن هذا الحيض
 طلقها ان تبار لانه بالرجعة يعود الطهر الذى عقيب هذا الحيض محلا لطلاق النسي كما قال ابو حنيفة وفرجها الله عنه
 ابى يوسف رج لا يعود وقول محمد رج مضطرب كما فى شرح الطحاوى وفيه اشارة الى ان الطلاق فى الحيض وان الرجعة
 يخرج الطهر المذكور من ان يكون محلا لطلاق النسي كاجماع فى حاله الحيض ون المرجعة كما فى المحيط وطلاق الحرة كماله
 طلاق الامة اى الفتة او المكاتب او المدبرة او ام الولد ثمان لوزر وجهما خلا فمما وصرك اى مرجع الطلاق ونفطها
 اعمى فيه ظهورا فيما استعمل لثمة او عرفا من نفط فيه اى الطلاق وون تحيره وهذا اعم مما فى التحفة وغيره انه ان طلق
 الطلاق وهو نومان احدهما مثل امت طالق اى ذات طلاق فهو من البتة بالصيغة او شى ذو طلاق على ذهاب
 اليه بسببه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطائفة لغة ومطلقة وكذا ايا مطلقة لفتح الطار واللام المشددة واما سكون الطار
 ففقه كالكناية وطاقنك بتمديد اللام فى التثنية يخل نحو تر اطلاق اطلاق او طلاك او طاك بلا فرق بين الجاهل والعلم
 على ما قال الفضلي وان قال لعمدة تخويلنا لا يصدق قصار الابل الاشها وعليه وكذا انت طلاق او طلاق باش او طلاق
 فى النماصة ووقع به اى شى مذكرا بالاصح والاي دخل فيه النوع الثانى ظاهر اطلاقه رجعية لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا زوا
 المرأة ودولى الصغيرة ويطبق عدة الى عدة الوفاة لو ماتت فيها ولا تترك الزنية فيها وتترك فى بيت واحد وتقتد
 الامة عدة الحر اذا اعتقت فيها ويرث المحي منها لو مات الاخر فيها ويكون مظاهرة او تولى اذا طاهر منها او الى فيها
 ويجب اللعان لا احد بالغذى بخلاف البانة فانما تفيض لها فى الكل ولذا قيل الرجعى كالقطع والبائنة تقطع كما
 فى النصف واعلم ان الجوار اذا كان مكرها فالشرطية لوجب طلاقا رجعيما كما اذا كان باننا فانما كما اذا كان فى منقطع

القاصدي الكفت اگر فلان کارکن زن بروی طلاق و طلال بروی حرام کرد و طلاق باین شود لان اصرح اذ اطر
 علی البائن کیون بائنا فلان اذ اقراره و الرجعية نسوبة الی الرجعة بالفتح او الکسر و المطلق الی مطلقته کما فی العاموس ابد
 اسی فیما اذ انوی واحدة او اکثر رجعية او بانه او لم یشر شیئا و عنه انه اذا قال انت طالق و نوی الثلث فقلت کما فی شرح
 الطحاوی و لو نوی المطلق عن فم القاصد قضا و عن عمل لم یصدق جهلا و عنه صدق و بانه کما فی التختة و لو نوی الیضا
 کذا لم یصدق قضا کما فی المتابع و الکلام اشهر بان علم الزوج بعنا لم یشره فلو قلته الطلاق بالرجعية فطاعها بلا علم
 به وقع قضا کما فی الظهیریه و النبیة و التثانی ما شیه الیه لقله و ان ذکر المصدا المصدا بان قال بالرجعية فافانکر
 انت طلاق او طالق طلاقا او مطلقا او طلیقا و طلیقا لانه انما یطلق بالثلاث کما فی الکافی او بالثلاث
 تو طلاق او تر اطلاق طلاق او تو طلاق و اده او ادهست طلاق فقلت من الطلاق وقعت فی الحرة و اثمان
 فی الامة ان لو احادی نوی الزوج بالمصدر الثلث لانها واحدة حکیه و الا ای ان لم یو بالمصدر الثلث بان لم یو
 شیئا و نوی واحدة او اکثر رجعية او بانه فرجعية اسی فواحدة رجعية وقعت لانها دلولة تحقیق و لا یرد نقض شل طلق
 نفسک حیث جائز فیه نیت الثلث لان مصدره جعل کالمذکور بخلاف مصدر طالق و طلیقا تمام تحقیق فی التفتیح
 و الکلام شیه الی انه لو قال انت طالق الطلاق کله وقع الثلث بلایة لان مصدره لیکد کما فی المحیط و الی انه لو قال
 انت طالق الطلاق و اید بالصفة و المصدر طلقه بان وقع جمعیان کما فی الکافی و الی ان اسم الجنس الطلق عندنا علی الایز
 و بذاتهما الروایة کما مر و صح اضافة الطلاق نسبتہ الی کلما نحو کماک و جمیعک او جمیعک طالق و طلی و طو
 الاستغناء عنه بقوله انت طالق و الی ما یعبر به اسم جمیع العرب به من الاجزاء عن کل ای کل البدن کما سکر
 فلو قال طلقت راسک و اراد الرأس فقط لم یجد ان الایع کما فی الخلاصة و کذا اذا قال الرأس نک و اما لو قال
 هذا الرأس وقع علی الاصح کما فی قاضیان او رقتک او عتک او و حک او نفسک او شخصک او
 جسدک او جسمک او بدنک او صورتک کما فی التفت او وجهک او فرجک بخلاف الدبر و فی الای
 و الدبر خلاف و الی خبر شائع کفصک او ثمتک الی عشرک او جز من الف جز منک لایصح اضافة الطلاق
 الی جز معین لا یعبر به عن کل کالعين و الالف و الصدر و الی و الرجل الا ان یراد جمیع البدن و کل لیطبق
 الظاهر علی الاصح و بعض الطلقة کفص الطلقة و ثمتها الی عشره طلقة کما کن فی المحیط و لو قال نصف طلیقة و
 ثمت طلیقة درج طلیقة فثنتان علی المتعارف و فی واحدة و لو کان مکان الربع سدسها فثمت و فی واحدة و
 اثنتان مضروبان فی اثنين فی قولک انت طالق ثمنین فی ثمن ثمان من الطلاق و ان لم یو المضر فانه
 معتبر بعمل و فی الظرفیه و الطلاق لایصح ان یراد نفسه فلیغو التثانی فوقع اثمان علی ما اتاره العلماء الثلثة و یوجب
 زفرج الی انه بالمعنی المصطلح عنی تضعیف احد العدین بقدر ما فی العدد و الآخر فیتبع ثلثه عنه علی ما فی الاختیار و غیره

لكن في الكشف انه مذنب الحسن بن زياد ونسب الى زلف ياسب المصنف الى الكل بقوله ويصح نية مع او الواو في ثلث كلام
واحدة في واحدة في اثنتين وثلاث ويصح نية مع ابتداء العائيه امي المساقه المستعاققه في قوله انت طالق من واحدة الى اثنتين
او ثلث مثليد خل في الكلام لا انتهاوا بالاستفاد من كنهه الى عنده لقولهم عري من ستين الى سبعين ويدخلان عندهما لقولهم قد
مالى من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفر فرج لقولهم بعيت من هذا الكاظم الى هذا الكاظم قطع واحدة في الاول
واثنتان في الثاني عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة عند ما لا يقع شئ عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عند للغو
الثاني كما في النهاية ولفظ ما بين ثمن في الحكم فمضى انت طالق ما بين واحدة الى اثنتين وثلاث قطع واحدة واثنان عنده
واثنان وثلاث عند ما لا يقع شئ او وقع واحدة عند زفر فرج وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى خمسة وقد
جاء البوضفه والاصحى رحما الله زفر فرج وقال كم سنك فقال ما بين اثنين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين
فخبر زفر فرج وقوله لهما في غير كنهه انت طالق في كنهه او بهما لتأخير في القاع الطلاق في جميع البلاو في الحال
والتأخير في الاصل التعجيل من قولهم تأخيرنا خبراى تأخيرنا كما في الطبقة وفي انت طالق في دخولك كنهه امي في وقت
الدخول او مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في استعارة الان شرطية فهو تعليق فلا تطلق الا بعد الدخول
الاول اصح وعلى هذا الوقال لا يثبت انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فكلهما لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق
اذن نكاحك كما في الكشف وقيل الطلاق عند العجراى في اول خبر من الغنى قوله انت طالق عدا او في عنده
ولا يثبت له ويصح نية العصر امي صدق قضار في نية آخر الغنى كما صدق في غيره من الاجزاء في الثاني امي في الغنى
ولا يصدق عند ما قطع فلا يصح قضار في الاول اتفاقا كما صدق وياته في كليهما والفرق لا ينفصه رح ان في اللفظة
تقتضه الوقوع في خبر والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول بكماني الكشف ويقع الان يصح الكلام في انت
طالق اسم ان في قبل امس وان كان بعد فلعولانه اضاف الطلاق الى غير الحمل ويقع في الاصح آخر العصر
امى قبيل موته او موتها وفي النواذ لا يقع بموتها في قوله انت طالق ان لم اطلقك فان مات او مات قبل
الدخول فلا يبرأ وان دخل فلما اليراث بحكم الفرار ولا يبرأ لانه كما في النهاية ويقع حالا لانه اسم للوقت
في قوله انت طالق متى امي متى ما او لم اطلقك وقد سكت به زمانا مع تطبيق فلو قال متصلا انت طالق
لم يقع الابه وفي لفظ اخر المشترك بين الشرط والوقت عند الكوفية يستعمل مكان متى انيوى من التنويه امي يهوى
الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالا بخلاف وان لم ينو لا الشرط ولا الوقت فكان الشرط
مضى وكلما كان حرفا وقع آخر العمر عند الى حينه رح لانه لا شراكه عنده وقع شك في وقوعه فلم تطلق واما عن بما
فموضوع للوقت يستعمل للشرط مع الوقت كما ذنب اليه البصريه فطلق حالا وهذا اقرب الى الصواب كما في مبسوط
ابن اليسر واليوم موضوع للوقت ليلا او غير قليلا او غيره وعرف من طلوع الشمس الى غروبها وشرعا من طلوع الفجر

الى الغروب كما في الكواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى العرفي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في التلويح وغيره انه يشترك
 بينهما فلم يوجب فيه لتعليل بتقدير في لفظها رفته فتصور تمتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرا كالايوم والعرف
 مراد مع فصل اي اذا كان اليوم مابدا للفعل ومتعلقا به لان يكون مضافا اليه كما دل عليه كونه مع على ما فيه اليه في كونه
 المطلوع محمد لم يصح تقديره بوجهه مثل ان يقال ليست التوبة من بخلاف غير الممتدة لانه لا يقال دخلت يوما كما في
 الكشف والكان في غيره مما دل عليه في التلويح انه يشترك بالتكم فانه ما قبل التقدير بالبداهة وهو غير متد لان المراد بالمتد
 ما يتوعد به مثل النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر ببداهة النهار فاعلى انه متد عند بعض المشايخ وهو انظار كما
 في الكشف والادفع في تفسير المتد يا تجد ومن المرات الثمانية من كل وجه ساكنا كسيدك يوم يقيم زيد اي يجي
 من سفر فان كون الامر باليد يقدر بالمتد المستوعبة للنهار فيكون فعلا متدا فالايوم فيه النهار العرفي فاو قدم ليلا لم يكن
 لها خيرا كما لو قدم نهارا بلا علمها حتى مضى كما في الكافي فيشرط علمها والايوم لتعمل لاقوت لطلاق اي في جزئين الزمان
 ولو ليلا مع فصل للممتد نفس وهو بخلاف المتد كانت طلاق لايوم ليقم زيد فان الطلاق لا يقدر بالمتد المستوعبة
 لطلاق يقدر مريد ولو ليلا فاقا ما كان كذا لايمن به لان على انه غير وانما الاستداد ووجهه جانب العامل لا المضاعف
 سواء كان متحققا ومتحققين فوفا بخلاف على ما هو متحقق الكشف الا ان بعلمهم اعتبره جانب العامل في مثل المثال الاول
 وجانب المضاعف اليه في نحو يوم امته وبك فانت طالق والكان المختار جانب العامل وفي هذه الفار اشتعارا بانهم جعلوا
 شلما هذا لظهوره بنسبة الشرط كما ان العامل بنسبة الخبر في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا كما عدهم القرنية والافكار
 الحكم نحو انت طالق لايوم يصوم زيد وانت حر لايوم يكسب الشمس كما في الاصول وان لوى النهار في غير المتد صدق قضاء
 وعن ابى يوسف انه لا يصدق كما في الظاهر والعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد رافعت بعض ما ذكرناه من التحقيق
 فلا تفعل عنه وفي انت طالق شلما من الطلقات لغير الموطورة لتعين تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين
 وبالعطف اي بان قال له انت طالق وطالق او فطلق او ثم طالق تبين تلك الغير الموطورة بالاول
 من طالق الا غير لعدم توقف اول الكلام على آخره وهي غير قابلية لغيره وفيه اشعار بانما تبين بالاول بالطريق الاول لوقال
 انت طالق طالق طالق كما في المحيط وغيره كما هو علق طلاق تلك وقدم الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت
 طالق وطالق طالق او فطلق فان الاول معلق والثاني انفع منه كما ان الكل معلق كمنها كما اذا كانت موطورة عندهم و
 لو عطف ثلث فالاول معلق عندهم والبواقي لغو الا انما تبين بانثاني بواجده في الحال عنده كما ان الموطورة تبين في الحال بانثاني
 وانثالث الاول معلق عنده كما ان الكل عند ما وابلغيت كالعطف ثم عنده بالاتفاق في الموطورة الاول معلق والبيان
 واقع فيقع بالعطف بالاول والثاني والثالث لانه كل ما ذكرنا من التبيين والثلث بلا خلاف بل بالشرط ولو غير موطورة ان آخر
 الشرط والتوقف الاول على الآخر فلو عطف تبين كان حكمه ما كان ملا عطف والشرط مقدم ولو كان ملا عطف فالاول واقع

والباقى لغو في الموطورة الثالثة معلق والباقى واقع الكل في شرح الطحاوى وفي غير الموطورة بقوله انت طالق
 واحدة كانه قبل واحدة او بعدها واحدة تقع طلقة واحدة لانه انشاء طلاق سابق بأخرفات بالاول
 فلا يقي بها غيره وفي الموطورة يقع في باين اثنان لانما قابلية لها وفي الموطورة وغيره بقوله انت طالق واحدة
 كانه قبلها واحدة واحدة بعد ماى بعد واحدة واحدة معها واحدة واحدة مع واحدة يقع في تلك
 الصور الاربع اثنان لانه انشاء طلاق سبق عليه طلاق آخر فكانه انشاء طلقتين بعبارة واحدة فيقع اثنان وفي غير
 موطورة وان ذكر العدد المسمى بان قال انت طالق بكذا اشار الى عدد الطلاق بالاصح اى بطلوبه بان يجل بطل
 الكلف اليسا يعبر عدد الابع المشورة فبالاصح الواحدة واحدة وبالاثنين اثنتان وبالثلاث ثلث واثنا عشر
 لان الاشارة تنقص ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدون ذلك اذ في المحيط وغيره
 انه لو اشير بالعدد المسمى لم يقع الا واحدة وان اشار بطهور بان يجل بطل الكلف الى نفسه فالمضمومة
 تعتبر عدداً كذا في المضمرات والاختيار وغيرهما كمن في الكافي وقاضيان اعتبر المشورة مطلقا وفي الشارع ان
 باصبع واحدة وباصبعين اثنتان وثلاث ثلث ولو نوى الاشارة بالكف وهى واحدة صدق قضاء بخلات ما اذا نوى
 بالمعقوبتين وان وصف الطلاق بالشدّة مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او فحش الطلاق او اكبر
 او اعظم او اشد او الطول نحو تطليقة طويلة او العرض نحو تطليقة عريضة او ان شبهه اى الطلاق كمال
 على هذا اى على الوصف بالشدّة مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او طار الدار او الحب او باطل كفل الرجح
 او بالعرض كسطح الارض قلت من الطلقات وقمن ان نوسما اى الثلث والاينوبان نوى بانه اى رجعية
 او نيتين او لم يوشى قبالة لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدّة والبأن الشديدة الذى لا يقدر على الرجعة
 فلو كفى بالشدّة لم يكن طويلا وعلمه رد لما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي يوسف رجح الا اذا ذكر اعظم
 عند فرج الا اذا وصف بالاعظم عند الناس ففى مثل انت طالق مثل راس الابرّة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل
 عظمته بطل عند الطرفين ولم تبين الا بالثاني والرابع عند ابي يوسف رجح وبالاخير عند فرج وكناية عطف
 على صيرته والكناية لغة مصدر كنى او كناه عن كذا يكنى او يكتنوا اذا حكم بشئ يتبدل به على غيره او يراى به غيره وشيئة ما استتر
 في نفسه منها التحقيق او المجازى فان التحقيق المبحورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق ما يحتمله
 وغيره اى لفظه تحمل الطلاق وغير الطلاق فيستر المراد من نفسه فان البأن مثالا يراى منه انفصل عن وصلة التحلل
 وفي الدلالة عليه خفاء من ال رجعية ويجوز ان يراى بالكناية ههنا ما ذهب اليه البيهقي مما تعلل في معناه ليقطع الى ملازمة
 فان البأن لتعلل في معناه ليقطع لرجعية الى ملازمة الذى هو الطلاق فطلق بصفة البيهقي كما ذكره المصنف في التوضيح
 وروبان معناه حقيقة لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة البيهقي كما في التلويح واجيب بانه وان

لم يزوجكم ولا خطبة لازمة فيصح ان يكون المكنى عنه طول القامة اذ الوخطا تصانف بطول النجاد ولو فرضنا على ان البائن انما يكون
 كناية عن الطلاق الملزوم للبينة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينة لا متبعا لما قبلت الطلاق بصفة البينة ثم الكناية
 على ثلثة اقسام اما الاول نحو اخرجني واذهبي ذيقني واطلعي وقومي من عندي لاني اطلقك او اضربك مثلاً وانك
 سوال الطلاق فيتحيل جوابا عن سوال الطلاق وتحيل رداله نحو قلني وتخبري ديسي هذا القسم من الكنايات بالبولات الطلاق
 واثاني نحو خلتني لى خالتي عن النكاح او احسن فهي صفة على فصيحة برية عن البتة انما هي صفة يجب بها كفا في الكفا
 والكراماني وفي الرضى ان تخفيف لازم عند يمينية والعزدي قيل قيل ان التخييف غير لازم بنية من المروءة بالشد يد مصدر
 بفتح القطع او صفة كفا في المقدمة اى مطلقه بما نحن من الخراجي ذات بين او بنية الفرقه حرام ذات منع او ممنوعة من
 غير المحرم صفة كفا في المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كفا في الطلبة وانما ترك الصلة نهي وعلامة اشارة الى انهم اساءوا
 والخمرة اليها كما ساقى ونحو عانت برى وانت على كالح او انخسر يد وغيره مما هو محمود العين فيصليح جوابا ويصلح سبا اى شتما
 وكلاما في عرضها بالعييب فينفن والثالث نحو اعتمدت اى عدى ما عليك من الماقدار او نعم الله تعالى استرني
 بكسرة المزة قبل ايام رحك اى اطلبى برارة رحك من الولد لزوج آخر او اعلم بعد المولد انت طالق طلقة واحدة
 او انت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر يجوز كونهما وقع بكل مع النية وقيل انما يقع بالسكون واما اذا اخرج
 فان رفعت لم يقع وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كفا في الكراماني انت حررة عن ريق النكاح
 او غيره احتساري لك زوجا او ثوبا امرك اى علمك فقتل اول الطلاق وكذا اطلاقك وامري بيدك او
 في يدك او يمينك او شمالك او فمك او سنانك كفا في العمالة واليد القدرة سحر حنك اى ارسلناك عن قيد
 النكاح او عن عمل كذا فارتحك عنه فتحيل جوابا ولا يحتملها اى الرد والسب كما ترى وفي اعادة النجاشية ان الفاظ
 الكناية كثيرة حتى اترقى الى اكثر من خمسة فحسن لفظا على ما في النظم والفتن وذكر في الجواهر لوقال (ترابك كرم اور ما كرم
 او دست باز شتم و تراشتم) لم فعل بلانية قضى حالة الرضا اى غير الغضب والنداء كذا يتوقف الكل اى الاقسام ثلثة
 تاثير على النية فلا يقع شى من البائن والرضى بلانية لاحتمال غير الطلاق والقول له في ترك النية وفي حاله انحصار
 يتوقف التمسك الاول لان ما تحيل الرد والسب على النية لاحتمال الرد والسب وفي خاتمة مذكره الطلاق
 اى سواءا او سوال غير الطلاق يتوقف التمسك الاول على النية فقط اى الالاء والاخير ان لم يصدق الزوج في ترك النية
 قصار لا ياتى في انصب في الانية وفي مذكره الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذه الالفاظ قصار اذا انقضت والنداء كذا
 كذا اذا قامت النية عليها او على اقاربه بنية الطلاق اذا انكر ولا يقيم على نفس النية كفا في المحيط وغيره وذكر في الالفاظ
 بجعلت في ترك النية سوارا وقته ولا وقال ابن حنبل ان حلفته في منزله فقد نفى والكلام شبه الى ان الكنايات غير مؤثرة بدنى
 النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك لانه قول عا فيها من استنار المراد فان نوى بهذه الالفاظ ونحوها سحر ثلثة اشياء

وسمي اختار كذا في النكاح من الطلقات يقع الثلث لانه من نوعي البينة الدالة عليها والا نوبان نوبان
او رجعة وانتيقن اوله نوبان فبانته واحدة وقعت لانه اذ في مادل عليه وفيه اشعل بانه اوله نوبان فبانته واحدة وقعت
قبل من والاول المتخا كما اشير اليه في المحيط وسابق كلامه وال على ان ياتوقف على النية من هذه الالفاظ ليقتضي اتمام نوبان
الا يخفى وفي اعتدي واستبصرى حكم وانت واحدة من الفاظ الكناية تقع بالنية واحدة رجعية وان نوبان
الثلث او البان لانه عليه الصلوة والسلام طلق سودة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء كالمعتد فان
امرا بالعبدة واحدة لم يقع صفة بان بل طلق كما قالوا ويقع الطلاق باسناد البينة واحدة والحكمة اليه في الزوج
كما يقع باسنادها بان قال اناسك باين وعليك حرام كن به ون الصلوة يقع بالاسناد والينال اليه حتى لو لم يقل عليك
ونك لم يقع وان نوبان كافي في المحيط وغيره ولا يقع باسناد الطلاق اليه وان نوبان قال ان عليك طلق لان الزوجة
لم تصون في حقه ففصل نفويض طلاقها اليها اي نفويض الزوج تطبيق زوجته الى زوجة في الكفا في نفويض كما يسي تركه شتت
شغل ان يقول لزوجة طلقتي نكاح او اختاري او امرك بيك او غير ميقين نكاح النفويض مجلس علمها اي مجلس غلت
النفويض فيه سماع او غير وان امتد اكثر من يوم فلما ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي فيه اشعار بان النفويض عليك
تقيضه بجواب في المجلس كما قال البعض لا توكل تقيضه بان يكون جميع العمر وقتها قال آخرون وكلام الفصلين بل الى الاول
والخاتمة الى الآخر الا ان يقول الزوج تصلا بصيغة النفويض كلما شئت فانه لا يقيض بالمجلس ما تفرق ثلث قبل تفصيل
كما ياتي او يقول متى شئت او اذا شئت فان لما ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها تعيم الاوقات بخلاف
ان شئت فانه يقيض به لانه ليس تعيم ولا يرجع للمفوض عنه اي النفويض وان قيد بالمشية ولنه العادة آخر من
الاستثناء وبه اشعر ايضا بان النفويض عليك لا توكل تقيضه ان يرجع عنه ونفويض طلاقها الى غير ما اي غير زوجته
من رجل او صبي او مجنون زوجته الاخرى لا يقيض بالمجلس ويرجع عنه ان شاء فيكون النفويض الى غير ما توكل الا اذا
علق بالمشية فانه عليك فيقيض بالمجلس ولا يرجع عنه كافي في المحيط وغيره لكن في العلوي لو قال لاجنبي امرأتى بيك كان
عليك حتى يقيض بالمجلس ولا يرجع عنه والمجلس اي مجلس العلم انما يختلف بالاعراض عنه بالقيام له قيا معا منه
ولو كرر بان القيام بفرق الراي وفيه ايماء الى انما لو قامت لدعوة الشهو واختلاف المجلس وفيه خلاف كافي في العادي
انما لو تعدت عن القيام او الاحتكا او الاضطجاع او الكات عن القعود او تربعت عن الاضمار لم يختلف كافي في الاضمار
او الد باب الى مجلس آخر فبار وعرفا فلو شئت من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف او الشروع في
قول لا يتعلق بامضي كما اذا امرت وكليما او جنينا ببيع او شراء او عمل لا يتعلق بامضي اي لو لم يقطع
لما كان فيه لا يطلق العمل متى ولو بست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او كتبت المكتوبة او مكثت قليلا
لم يختلف كافي النهاية وفيه اشعار بانما لو شغلت بنوم او اغتسال او امتشاط او اقضاب او تمكن من الزوج خلف

كما في الكفاية وظلما كسبتهما فلا تخلف المجلس بسير الفلك والاولى ان بين حكم لم يثبت اولاً ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان
الذهاب بيان له على ما ذكرنا وسير واتباعا كسيرة في مختلف المجلس باذنا وقت ثم صارت بعد التعويض ارباعا مع الدابة
شاملة لا بل حتى لو كانت على حاقه فاختارت نفسها في خطواته بانت منه بخلاف ما اذا سبق خطواته اختيارا كما في العادى
وغيره وفي قوله لها اختارى بنيتة التعويض بنيتة حقيقة او حكمية كما اذا قال في انصب او المذاكرة فلا يراد منه ليس
على الطلاق او قد مر ان في الصورتين لا حاجة الى النية فقالت تبديل مصدر معطوف على قوله المقدر فقوله لها ثمة
عزيز في كلام العرب فليس في كلامه خرازة كما ظن وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيما ياتي اخترت
الاولى زيادة لنفسه علاما ياتي الا ان يقال ان الفاء رافعة لموتة لاقع الاطلاق بانته فلا يقع ثلث لانه لا يقع ثمة
ولا رجة وان نوى لان اختيار النفس على الكمال في البائن وشروط وقوع الطلاق وتصديقا في اختيار نفسها وذكر
النفس في كونه لذات كالام والاب والاهل من احد هما اى في كلام احد الزوجين او مثل قوله اختياره في كونه لظنة
كطاقة في قوله اختارى اختياره فتقول بالنسب اى فقوله بالجر اخترت فيكون قوله معطوفا على نفس
ومن احد هما او منهما لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوصين الدالين على
البنية كذا تبينها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لا بد في كلام احد هما تبديل على انها اختارت نفسها دون
زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختارى اختياره او طلقه او امها فتقول المرأة اخترت او اختارى فاخترت
اختياره شكلا كما في المحيط وغيره فلم تحيى اختياره بكلام الزوج كما ظن لو كررها لكتا اى لو قال الزوج كلمته اختارى
ثلاث مرات بلا حرف عطف فاختارت احد لهما اى قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة فقلت
من الطلاقات وقعت عنده وبانته عندهما وفيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختياره وقع الثلث عندهم
كما في الهداية ولو قالت بعد قوله اختارى ثلثا طلقت نفسي بتطبيقه واخرت نفسي بتطبيقه
فبانته وقعت لان الاعتبار بجانب التعويض وما في الهداية والاختيار انه رجبى فليس بصواب كما في الكافي ولو
عطف بكلمته ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فوقع الثلث حينئذ كما في المحيط ولو
قال امرك بيدك او لسانك او غيره مما ذكرنا بنيتة التعويض فطلقت اى قالت طلقت نفسي فبانته
وقعت لان الامر حقيقة للبائن وان لوى بقوله امرك الطلاقات الثلث فقالت طلقت واخرت نفسي فقعن
اى الطلاقات الثلث لان الاحتمال العموم وفي قوله اى في وقت قوله امرك بيدك في التطبيقه او في قوله
اختارى لتطبيقه فاختارت اى قالت اخترت نفسي اى فقوله اخترت نفسي فانها عاطفة كما مر بلا تعسف
كما ظن فرجعتي وقعت لان عدم الكفاية بالصرح والغاية جزائية فان قوله في قوله طرف لانه مصدر جنى كما انما
فيكون شرعا في معنى ولو يد الفقيه ما ذكرناه في بحث امتداد الفعل فليس التسعف الا بالنسب الى تسعف قصير به

في العربية ولم يتدوا به فيقولون وفي امرك بيدك اليوم وعندا يدخل في الحكم الليل الواقع بينهما فلما انقضى
 في الليل خفنا اذا جمع بالعلم كالتسنية وفي اليومين استبح الليل وان روت الامر باليد في اليوم المذكور في معنى الامر بعد
 اى بعد اليوم والرد وفي الغد لانه امر واحد وعندا يتق في الغد لانها لا تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما في الكافي و
 ان قال امرك بيدك اليوم وبعد عند تحليف الحكم ان اى دخل الليل قبل الرد وعدم بقار الامر بعده فلا يدخل
 الليل قبل الردون روي في الامر بعد عند وفي طلق نفسك ان نوى الزوج ثلثا وطلقت نفسها ليعين
 اى الثلث لانه مختصر من فعل الطلاق الدال على الواحدة الحقيقية والحكمي والآتي بان نوى واحدة او اثنين
 او بانه لم ينو شيئا فرجعية لانه روي في قوله طلق ثلثا وطلقت واحدة تقع ملك الواحدة لانها في
 ضمن تلك الثلث لا يقع اصلا في عكسه اى في طلق واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مقابلة ضدية وهذا عنده
 واما عند ما هو احدى لغو الزيادة ولو امر لها بالبيان او الرجعي كما قال طلق نفسك باننا اوجبها فقلت
 اى نالت طلقت نفس واحدة رجعية او بانه يقع ما امر به من البائن والرجعي لما عكست لان مقتضى الواحدة يلغو
 بقرينة التفويض والشرط اى شرط وقوع الطلاق في مثل قوله انت طالق ان شئت او موت اواروت
 او عجبك او وافقك مشية منها بمنجزة اى موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلا ملة شئت فوقع رجعية او
 مشية معلقة بما اى بما قد علم وتحقق وجوده في الماضي والحال كما قالت شئت انفسد الزمان وبذلك لا يرد
 معلوم الاحالة فكان كاشية المنجزة لا ما يعلم اى لاشية معلقة بشرط سيوجد بعد اى بعد هذا التعليق ومن سهو النسخ
 ان كان كما قالت شئت ان شئت فقال شئت فانه لا يقع به شيء لان ما فوض اليها مشية بمنجزة فيخرج
 الامر من يد ما لا يستفال بالم ليفوض اليها من الشرط وفي قوله انت طالق او طلق نفسك كلما شئت تطلق
 اى يصح ما تطلقها قبل التحليل وبعده تجد الكاح اذ روج آخر ثلثا من الطلقات متفرقة اى في ثلثة محال
 فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كل عموم الافراد فلا تطلق ثلثا مجتمع وبعده واما عند ما تطلق
 واحدة لا تطلق شيئا بعد اثلثت والتحليل والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد انتهى بالتسليم لا يخفى انه
 مستفاد من اهل الفصل وفي قوله انت طالق كيف اى اى حال شئت من الصفقة والعدد فان بيان كل
 منها اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سؤال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام تقع بانه او ثلثا ان روت
 الزوجة بالمشية احد ما بان قالت شئت بانه او ثلثا ولم تنحها لهما اى نيتها نيته اى حال كون الزوج نوى ثلثة
 او ثلثة ولم ينو شيئا والاتوا الزوجة على هذه الحال بان لم ينو شيئا ونوى الزوج بانه او ثلثا او رجعية ونوت
 بانه الزوج ثلثا او رجعية ونوت ثلثا والزوج بانه او رجعية ونوت رجعية والزوج ثلثا او بانه او كس الثلث الاخرة
 او كان غير ثامن الاقسام فرجعية فعند التقاقها في البيت وقع ما اتفقا عليه ما ذكرنا وعند اختلافهما ما يقضيه صيغة طلاق

من واحدة بجمية فقط فلا تطلق ثنتين ولا ثلثا وفي قوله انت طالق او طلقتي نفسك ما شئت من ثلث تطلق ما دونها اى دون الثلث من الواحدة والاثنتين الدالة عليها كلمة من التبعية وعندها تطلق ثلثا لان من لم يمان الا ان تبعض في مشك اشبع

فصل شرط صحة التعليق اى شرط ترتيب الجراء على الشرط في باب الطلاق كالتعلق للملك اى القدرة على التصرف في الزوجية وحذف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع خل العقد فانه لو وجد احداهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تاويل للملك بوجود النكاح والمتبادر ان الملك لم يفتقر بصحة التبعية وليس كذلك كما لا يخفى وتعار الملك في عادة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة ابرار ففيه خلاف سياقي او الاضاحية اى التعليق اليه اى الملك او بسببه على خذف النكاح او الاتساع اى ان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لا جنبتيه ان دخلت الدار فانت طالق فالعقل غير صحيح وفي الزايدى وقد فطرت برواية عن محمد بن ابي الوضائف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول شل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في محامى وتفسيره الى او كل امرأة تزوجها او غيرهما غيرى لاجل فليخبره ففى طالق ثلثا ففى شل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا تزوجها ففصول فانها لم تطلق كمافى المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت منى بعقد ففصولى واجزت بقول الفصل او كلما تصير زوجتى او كل امرأة تدخل في محامى بامى مذنب كان ففى طالق ثلثا فقد الفصول لاجله وفسخه القاضي اذا فسخ لم تطلق كمافى الفدية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو خافت ايمانها على امرأة او عينا على جميع النساء الا فى كفا كونه ففى ان تزوج المحامى المرأة فيرفعان الامر الى القاضي فيدعى انه زوجها وقد قوت عليه وزعمت انها بالخلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ يمين فيقول فسخت هذه يمين البطلتها وجوزت النكاح كمافى المضمرات وعقد الفصولى في زماننا اولى من الفسخ كمافى الكابرى لكن فى الجواهر ان الفسخ اولى كونه تفتقا عليه الا فى رواية عن ابى يوسف رح ثم ان كان المحامى شابا فاقدمه عليه فصل من الغروية وان كان شيخا فافروية اولى والفاطمة اى الفاذا الشرط بقرينة التعليق ان ولو لم يذكر لانه بمعنى ان فى استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفا فى جوابها عن كمافى الكشف واذا وادى اما يسمى بالمسألة لانه جعلها جازمه ومتى اسمى ومتى اسمى وكل امر وكلما هر بارعلى المختار وقيل هرگاه وهر وقت وهر زمان ويؤيد الكل ما فى الرضى والمنفى وغيرهما ان كل طرف معرب وما موصولة بمعنى الوقت او لوقيته او بى على الفسخ وما كانه مضاف اليه فخر ولا بد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخفى عن راحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وجب مقطوعة الوقوع غالبا وعالمه ما فى محل الجراء وذكر فى التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه مضاف على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء فاذ قولنا مرة بمعنى بار فقيه ان مرة طرف كمافى المقدمة والكشاف

في كريمة نزلة اخرى وقال الرعيب انه لم يجر من الزمان واعلم ان الاولى ذكر من واما ذكر عاتة الشانخ فان ما علق
 بهما من المسائل كثيرة كما لا يخفى على من وقف الاصول وان الاستيعاب ذكر ان كراهة لاشترط على الاصح نحو ما رآه طالق ثلثا كراين
 كدوام كفا في خزانة فروال الملك بانقضاء العدة من حيثة او حيتيين او من بائن كذا لك على الاطلاق عن بعض
 وقيل ان الزوال مجرد بنية كفا في تصرفات ايمان المنية وغيره لا يسلطه اى لا يعدم تعليق بالرجعي او البائن بل اعيد
 وجوده بشرط فان قال لزوجه ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم بانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار
 ثم تزوجها في العدة او بعد ما ثم دخلت الدار تطلق لان تعليق لم يطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كراين
 من البائن والرجعي لم يحن نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق فلما او شرطية او مثل انت منى بان كل
 يوم كفا في التفت وغيره ففى غير كفا من ان واذا واخواتها ان وجد الشرط مرة في الملك يحمل الى جزاء له
 يتبنى التعليق الى وقوع الطلاق فيجربى تجري نظره فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها
 ثم دخلت ثانيا لا تطلق ثانيا لان تعليق قد انحل بوجود الشرط الدخول مرة في الملك وفى غير كفا ان وجد الشرط
 مرة في غير الملك يحمل التعليق ويطل كنه لا يتبى الى جزاء ولم تطلق المرأة ففى هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد
 العدة بلا تزوج لم تطلق لانك لا يمين في غير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلاث ثم تزوج او اذ لم
 وقد اشترنا الى ما هو سهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح في قاضيان وغيره وفى كفا يحمل التعليق
 بعد الثلاث لانه يقتضى التكرار ففى طلاق تكرر الحملت تكرر الكلام الى الثلاث فقبل يمين عن ان يكون
 انه لو دخل على المنكر ففى بمنزلة كل واطلاقه مشيرة الى ان ولو لم الفعل لم يجر له انشاء فاقول كفا تعدت عندك فانت طالق فتعده
 عند جاسا فطلقت ثلثا والى ان التكرار لم يلزم ان يكون فى ثمانين فلو قال كفا ضربت كفا فانت طالق فضره بابية
 طلقت ثنتين لان الضرب بكل يكافى ضرب بثلث كفا في قاضيان فلا يقع شئ ان كفا اى المطلقة الثلاث
 بعد العدة من طلاق زوج آخر لانه لا يملك في هذا التكاح الا الثلاث وقد استوفاه الا اذا دخلت كفا كفا
 فى ماض او مضاع مشتق من التزوج نحو كفا تزوجتك فانت طالق فانه دفع طلاقه كفا تزوجها ولو بعين مرة
 وينبغي ان يكون فى حكم التزوج نحو دخلت فى نكاح او صارت حلالا لى او صر باركة شر النكاح او بزنى كفا كفا لو قال
 كفا نكحتك مخمولا على موطى كفا في خزانة المفتين وان اختلفا الى اذ جان فى وجود الشرط فتالت وجد الشرط
 فى الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه فالقول له مع يمينه لانه المنكر كفى فى العاوى وغيره ولو جعل امر بائنا ان
 لم يصل النفقة فى وقت كذا ثم اختلفا فى وضو لما فالقول لها على الاصح الامع اقامت تحتها الا لانه بكل مقام فلو اختلفا
 فى الولادة ثبت يقول امرأة وان اختلفا فى شرط لا يعلم من احد الا منها اى من جهة الزوجة وباقرار بائنا ان
 خصت فانت طالق وفلان من عطف المفرد بلا حذف النجاء والحمل مع حذفه اى فلانة طالق معك فتالت

أصحت صدقت أي قبل قولها في حقها فقط علم يصدق في حق فداية فلم تطلق صلاوة إذا ذكر بها الزوج فلم يصدق
 تطلق فلانة أيضا وفيه إشعار بأنه لو قال ان خصت فلانة طالق وعبدى حر فقلت بخصت لم تطلق ولم يصدق الا اذا
 صدقما الزوج كما في شرح الطحاوي والى منه لو قال ان كان لك زوج طلق فقلت طالق فقلت اني قد نفقت
 طلق وفي النية لو انكره الزوج نفى طلاقها خاف فاذا صدقت في حقها لم يحكم بغيره لثبوتها أيام رأت الدم ولو حكم
بالطلاق أي بوقوع طلاقها دون فلانة في أولها أي أول ثلثة أيام ولذا لو كانت غير مدخولة فزوجت بانزوي
 ثلثة أيام صح النكاح هذا لأن عبادة الهبات كالوقاية والكافي وغيرهما موصوفة أنه فرع لمسئلة أخرى حيث قال لو قال
 ان خصت فانت طالق وفلانته فقلت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان خصت فانت طالق فقلت فارت
 الدم لم يقع الطلاق حتى يشر ثلثة أيام وفي خزنة المفتين لو قال لغير المدخولة ان خصت فانت طالق فقلت خصت
 فزوجت بانزوي ثلثة أيام ثم مات كان الزوج الاول وارثا دون الثاني وفي قوله ان خصت حصته فانت
 طالق يقع الطلاق اذا ظهرت من الحيض لان الحيض في العرف لم يكن الاكالة وفي قوله ان صمت ليومانا
 طالق فصامت يقع اذا غربت الشمس لان اليوم للنهار بخلاف قوله ان صمت فانت طالق فانه يقع
 بالصوم ساعة لوجود ان يطلق الامساك عن الابل مع النية وان علق طلاقه واحدة بولادة ذكر وطلقتين
 متينين بانثى من الولد قوله بتمامها أي الذكر والانثى ولم يدرك المولود الاول طلقت الزوجه واحدة قصار و
 طلقت متينتين تنسرا أي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره وفيه إشارة الى ان الثلثة
 عندهم بمعنى كالعقار والحكم والشرع والى انه كالعقار منصوب على اظرية أي في قصار ونظر القاضي وقصد ليقع
 وفي تنزه ونظر الفتى وقصد ليقع كما في علاقة المجاز من الكشف وغيره وانقضت العدة باخرها وعن محمد
 بن جعفر نصف بدنه وان علق الطلاق بشيئين أي بفعل متعلق بهين غير ظرفين ففيه تسامح يقع الطلاق ان
 وجد الشيء الثاني أي بفعل متعلق بالثاني منها ولو ذكر الاول في الملك سواء وجد الاول فيله ولا فلا يقع ان
 لم يوجد في الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت ريذا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانوا واحدة
 وانقضت العدة ثم تزوجا ثم كلمت الاخر يقع الطلاق وان ابانوا وانقضت العدة ثم كلمتا او كلمت احدهما
 ثم ابانوا وانقضت العدة ثم كلمت الاخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون انها لو كلمت احدهما وقع
 الطلاق كما في النية وذكر في المنكح انه لم يقع اذ لم يوجد الشان انما استثنى التعليق بالطرفين لانه لو قال انت
 طالق اذا جاز صدق وزوج عدو طلقت عند جنيته الصديق وكلامه مشير الى انه لو علق باحدهما وقع بوجوه
 في الملك والى انه لو قال ان اكلمت كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد لكل فالجميع شرط واحد فقال
 بفضل ان كل واحد شرط على كذا اذا كان لكل متقبيا ولو قال اگر فلانة نخوام خواتم نخوام وراسه طلاق

فترجمه جالم طلاق كمانى النحرانته ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فبعدى حرفا طريق ان يجعل النحر اول ولا لا انعقاد ولبلى
 لا تخل فان شرب ثم اكل لم يقع كما اذا اكل ولم يشرب لان فى الصورة الاولى يلزمه اخلال يمين قبل انعقاد وفى الثانية
 وتعلق بوجود اشطر وان اكل ثم شرب محقق بوجود انعقاد ولا تخال في تقديره هذا الاصل كما اذا قال اكره انما دروي
 اگر از منم توبه طلاق فثبت لى وارمها ولم يضر بها فى افور فامست قولنا يمشى اذا اراد الفوق وذلك لانه قد بعد ان
 يجعل عدم الضرب شرطا لان انعقاد والذب لا تخل كمانى المنيته والنجير اى نجر الثلث لا يعر لقرينة اللاحق وهو فى اللغة تعجيل
 وفى الشريعة ايقاع الطلاق فى الحال كمنه من الظن انه من النجربا لسكون التصار والتحكيم الغنا بطل القايق بواحدة فصاعدا
 بكلمة كمال الا اذا دخلت على الزوج كما فى قوله عاق الطلاق فقال ان حكمت فلذاته فانت طالق الطلاق ثم نجر اى اوقع فى الحال
 طلاق الثلث بان قال انت طالق ثلثا ثم عاوت المظنقة الثلث اليه بعد التحميل والبعدين ثم وجد الشرط
 بان حكمت فلانا لا يقع الطلاق وفيه اشعار بان لا يوجب فادون الثلث فى هذه الصورة وتنع الطلاق كما يجزى فى الرتبة
 وان وصل وصلات شعرا فانما لا يضر لو سكنت قد تعلق عظم وتجتأ او كان بلسانه نقل فقال تردده او قسما
 الله تعالى اولم يشاء ولو شاء اوجاهه ما لم يشاء الا ان يشاء الله الملك او يحسن او الشجر او احوال او غيره مما لم يعلم شيئا
 سميت بالاستثنا لانها تودى موداة بكل ما فيه الدال على حكم الصوم والطلاق والعقاق والاقرار وغيره بخيرى نحو انت
 باش انشاء الله تعالى نحو طلاق امرأتى ان شاء الله تعالى لكنه لا يخل فى الامر عند بعضه بطل الكلام فلا تستثنى البطلان اعلم حكمه
 كما قال ابو يوسف وعليه القوسى لا تعليق كما ذهب اليه محمد بن فلو قال ان شاء الله انت طالق وقم عنه لانه لم يذكر
 فاعا تعليق ولم يقع عند ابى يوسف لانه اطلعه ولو مقدا كما فى النهاية والكلام بين منعه خلافا لمحمد بن فلو قال ان خلقت
 بطلاك فبعدى فترجم قال لمانت طالق ان شاء الله تعالى لم يحدث عنده خلافا لابي يوسف ولم يقع الطلاق عندهما
 هو الكلام موم الى انه لو قال ذلك الكلام وكتب الاستثنى بوصول او عكس او زال الاستثنى بعد الكتابة بطل كما لو نطق بما كذا
 فى العادى والى ان القصد بلم يشترط فلو جرى على سانه فكان رافعا للملك كمانى المحيط والى ان الاستثنى نوعان تعطيل كما ذكره
 وتحصيل بان يقول انت طالق اربع الاثنا او ثلثا الا واحدة او ثلثا فانما تطلق واحدة او اثنين او ثلثا كمانى مجمع علوم
 وقد مر ما يتعلق به فى الصلوة والله اعلم

فصل من قبله بمرضه فغالب حاله اى حاله الغاية او غالب الظن فى حاله فحرف الظن لكثرة الاشكال
 هو اكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحة والمرضى المملوك اى خوفه وبذا يلزم بعض من الموت شرعا شامل
 للرجل والمرأة ثم ذكر موضعها بالرجل من حد آخر على ما قال النجارية فقال كمر لرجل عجز عن اقامته معها
 اى من الدباب الى حانجه خارج البيت وهو صحيح كمانى المحيط وقيل حد المرأة عجزت فى البيت وقيل لا يهلل قاتما وقيل
 لا يشى وقيل نيز او مرضه كمانى الكفائية والمرأة اذا اخذها الزوج الذى يكون آخره الفصل الولد كالمرفقة اما اذا اخذها

سكن فغير تكلم في الخزانة قبل يعبر والاول اوجه كما في الزاوية والسلول والمقعد والمطبخ والنذوق ما دام زرادية
فهو مريض كما في المحيط وش من بازر اى خرج من صف القتال لاجله وعنه المبارزكا الصحيح او قدم لقتل
تقصاص عند بعضهم قيل بوكا الصحيح او حرم على المختار ويحل فيه من قدمه ظالم ليقبله من اخذه اسبع بقية او كسر
اسفينة وبقى على ابن مريض شرعى لا يقبله لانه فاته كاملة فمرض الموت مصدر مريض لزيادة الايضاح فلما بان
اى فرق المريض في حالة المرض زوجته بان طلقها جيبا او بانا واحدة او اكثر وقال تكونت طلقك في صحته ثلثا
او جامعته ام امرأتى او بنتها او زوجته بالغير شهودا وفي العدة او كان بنينا رضاعا بالغير رضاعا او اخر عن نحو الخلع وكل فقه
وقع من قبلها كافتيا امرأة لعين نفسها ومات في ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم ترث ولو في عدة ولو كان موته
بغير ذلك السبب من قتل او مرض آخر وهى في العدة ترث تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد الطلاق ارثا فرد
عليه ولذا سمي بالفار الزوجة بامارة الفار واصانته زوجة للعبد فلا ترث من الزوجات امته تحت طلقها باننا ثم عتقا
المولى ثم مات ونصرايته او يهوديته تحت طلقها جيبا او بانا ثم سلت ثم مات كما في النظم وفتت وغيرهما من موقوف
في صف القتال وحرم باضم اى صار محمولا ومواندى اصايتها المحمى لكن لم يصير عاجزا عن الحج او حبس
لقفل قصاصا او رجا حجب شىء باضى لوطايتها في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه ولو قصدا وقانى مصر
على طلاقها في صحته وعلى مضي عدتها بان قال المريض لها طلقك ثلثا في صحته وانقضت عدتك وصدقته
الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه على طلاقها وعدتها او اياها اى ابان المريض زوجته بامر بان قالت لطفى
باننا او ثلثا فطلقها كذلك ثم اى بعد التصديق او الابانة اقر المريض لها عليه بدين مهر كان او غيره او اوصى لها
بال فلها اى فهدا كان لها عنده الاقل منه اى من الدين او المال ومن الارث او فلها الاقل اى اقلها
حال كونها منه ومن الارث فعلى الاول الاقل بمول انظر كمن على ما قال الاخشى على الثاني البتة ومن بيان
لما دل عليه الامم من الفضل عليه ولا ينبغي ان يقال ان من بيان الاقل والواو يعنى او فانه شاذ كما في امانى ابن النجاشي
ومن لظن عطف الارث على التفسير المحموم مع اعادة الجار على نحوين وبنك فانه يؤتم ان يؤدى حتما بكل البعض من افراد
المجوزين بان وانما قلنا عنده لان عندنا جاز الاقرار والوصية لمانى صورة التصديق اذ النكاح قد زال وان علق
في الصحة والمرض بغيرها بشرط ووجد ذلك الشرط في مرضه ترث لانه فان علق البيضة ليعمل سواها كان
له بدنه كدخل الدار ولا كالنفس والصلوة والاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من خصم فغيره او علقها ليعملها
اى ليعمل زوجته ولا بد لها منه كالنفس وغيره فاذا كان فعلا لها بدنه فلا ترث على كل حال وهذا عندنا وكذا عند
جمهور اذ كان كل من تعلق به الشرط في المرض والما اذ لم يكن فيه الا الشرط فلا ترث او علقها بغيرهما اى بفعل
غير الزوج والارث وقد علق في المرض ووجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل حنبلى او فعل سادى لى لس الشر

فان علق في الصفة لم ترث فيه وعمل فيه روايتين في النظم قال صحيح لما ان دخل فلان الى ارموضي رمضان فانت طلاق ثم مرض وجهد الشرف فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آخره واللاق بالكتاب ان يقال وترث ان علق في غيرهما بغير علم او بغير علم ولا بد منه وغيرهما في مرضه وجهد فيه والعلم

فصل تصحيح الرجعة بالكمه والفتح تصحيح لغة الاعادة وشبهه اعادة الزوج الزوجة الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث الاتمين بايام الحيف والاشهر بالرجعة عادت الى ما كانت ولما شرط منها ان تكون في العدة كما في الكافي وغيره فمن اخذ ما في تعريف الرجعة فمؤخذ فاذا انقضت العدة بطل حق الرجعة فبطلت ذات الحيف انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عشرة او امانا اذا كان اقل من عشرة او بعض الوقت الذي يسع النفس والتحرية كما مر وتفرغ عن الصلوة بالقيم عند ما اقيم عند محمد ج وان ابنت المرأة عن رجوع لانها اسداته النكاح لا ابتداء وولدا لا عاجلة اليه بعد الولي والمهر او المهرتين شرط تصحيح الرجعة وكذا الباء بعده خفيفة اى طلاقه بانتهى اثنتين او فرقته بفسخ او غيلة اى شئت طلاقا سوار كان خيرا او تغليقا فيشترط للرجعة صحيح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بقابلته مال وان لا يستوفي الثلث جملة او تمينا وان يكون مدخوله كما في النهاية وكذا ذكر في المحوط وغيره انها لم تصح من نكاح الدخول نحو رجعتك في الحضرة وراجعت امرأتى في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام وردوك واسكتك وانت عندي كما كنت وانت امرأتى ان نوى بها الرجعة او (بازاورد مرارا) كما في النهاية والاطلاق مشير الى انما تصح عن وكيله كما في الحضرة وانما قدم على فعلته لانها كرهته كما في الظهيرية ولوطيها لا بعد التزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطور بناء عليه كما في الميمنة وفيه اتزان عن الخلوة لانه ليس برجعة ومسمى بشهوة تقبيل او غيره والضمير مفعول فاعلمين ويجوز ان يكون فاعلا فانما منها رجعة وان كان كاره كما في الزايدى ونظيره الى فرجها الى دخل بشهوة لالى دبرها وان كان لغيره بانه رجعة كما في الميمنة وذكر في خزائنه الميئين انها تصح بانتهى بجرته المصاهرة فالاحسن ان يقال بوجوب حرمة المصاهرة (ومذهب) يجب اشهادها نصاب الشهادة على الرجعة انيته وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطى والسفس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية ومذهب اعلامها اى اعلام الزوج الزوجة بهب اى بالرجعة قولوا او فعلان لم يشهدوا ولم يعلم فرجة بعينته كما في المضمرات ومذهب ان لا يدخل الزوج عليها حتى يوطئها اى يعلمها بدخوله تحقيق النعال او الفحش او الله او غيره ان لم يقصده رجعتها او ان يكون مجردة كرهه ان ايا كذلك الا اذا قصد الرجعة ومجرد الحاجة الى الاعلام ومقتضى الطلاق الرجعي لا المنيونية والمتوفى عنها الزوج تترن بكلام الوجه وليس الثياب كالميمنة اذا طنت الرجعة ويكفي له وطئها مسما ونظرا اذا الرجعي لا يحرم وليس تكرارا لان محبة الرجعة لا تقضى المحبة الا ترى انهم قالوا ان الوطئ وبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام ولا يسافر بها اى لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان السافرة محمولة على الغنة بغيره ما ياتي في العدة

حتى يشهد على وجهها حتى يربع لان اخر اجبا حرام بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب
 بقرينة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابي ومعه وقت الزوجة في نفسي عرتها في ايامها انقضاء
 العدة عند انقضاء الرجعة فلو قال راجعت فقلت قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا انها تصح قبل سكت
 ساعته ثم اجابت فقد صح بالاجماع ان المكن تصليقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحل نفسي عدة
 من اللدة وهي غير الحائض حرة ثلثة اشهر واثمة نصفها والحائض حرة شهران واثمة اربعون يوما عنده وتسعة
 وثلاثون واحدا وعشرون عندها لانه يعتبر بخفض خمسة او عشرة والطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخرج
 والحكم عندها ثلثة اشهر من غير خمسة عشر واذ شئخ الاسلام ثلث ساعات للانعصال كما في التتعلق ومبوطي طبع
 المصبرات وصدت في لقائها اي في بقار العدة عند اجبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح بقية وصدت في
 ثلثة اشهر اجبارا بالرجعة في العدة بلايين عليها عنده خلافا لما علم لصح الرجعة ولما فرع عن بيان تدارك
 بطلقة او طلقتان من الرجعة شرعا في تدارك به الثلث فقال ولا تحل زوجة حرة على زوجها بعد ثلث
 الطلقات ولا زوجة امته على زوجها بعد الثلثين منها فلو اشترى الزوج هذه الامه لم يحل له وطؤها حتى يطأ بالامه
 الحرة والامه فان كلمة (لا) بكلمة (او) زوج بالغ او صبي ولو غير حرا ومجنونا ما رفق اي تقارب علم وفي شروط الطهارة
 اذ اتجا وزر عشرين فهو ناشئ واذا قارب الحكم فهو ما رفق قيل هو الذي يتحرك آتية في كافي المستصفا وقد غير البدلغ
 لتجليل بعشرين في المكان الاول ان يكون حرا بالغ فان الاثر لا شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين
 لانه كالتسوية لا يجتنبه روح ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كافي ودرجته المعنى او الكلام شمس الى ان الشيم والكبير
 الذي لا يتعدى على الجماع لو اوج بمساعة اليد لتحل كما في الزاهد واما ان كفي فنية اشقة في القبل على انها لا تحل بدونها
 ومن الظن الفاسدان الامام السخري ذكر في مبسوطه عن الشافعي انه لا يشترط الا انكاح وعن الصدوق الشهيد في الفتاوى
 وغيره ان القاضى لو قضى بكل الاول بمجر انكاح صحيح بالاجماع وذلك لان السخري ح اقدم منه بدة مديدة وانه
 اجل وعلى رتبة ان بروي عن مجتهدات الصدوق الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما في نقل
 عنه وليس في المبسوط دعوى ما قال ان النذول شرط عند الجمهور وما قال يبيد بن المسيب انه لا يشترط النذول فغير مقبول
 قصي به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالاثار المشهورة ومثله في الهداية والكاظمي وغيرهما في الكشف وغيره من كتب
 الاصول ان العلماء غير سعيه اتفقوا على اشتراط النذول وفي الزاهد ان ذلك ثابت بالاجماع والامه وفي الفتية ان حيا
 رجع عنه الى قول الجمهور من عمل بسوء وجهه ويعقد ومن افتى بغيره وما نسب الى الصدوق الشهيد ليس له اثر في مصنفاته
 بل لقيضه وذكر في الخلاصة عنه ان من افتى في فعله لغته الصدوق والملاكمة والناس جميعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ
 قضاء القاضي به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض المحواشي انه نافذ فافترار عليه كما في النهاية ففعل الظان (في المحواشي)

وعنه على مثل هذه المحرمات نعم قد ذكر فيما الفت فافصل من افاضل المعص من شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير المدخول في
 النكاح وانما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ففي حق المدخولة انتهى لكنه لم يوجد في التفاسير الخلافات
 بنكاح فلا تحل بوطى المولى صحيح فان بالفساد لم تحل قيل تحل كما في الخزانة وكيفية على وجه لا يقدر على اسما كما ان
 تقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي وقبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجتك امسكتك فوق ثلثه
 ايام ثلثا فان طلق فانما تطلق بمعنى المدة كما في خزانة المقيدين وحتى تمضي عدة طلاقه اى البالغ او المراهق او
 المحلل او عدة مبعوثه لانها موطورة والكلام مشير الى ان الزوج الثاني لتزوجهما ثانيا في العدة ثم طلقها بلا طوطى
 الاول بلا مضى العدة كما قال زفر بن جرج فلو قضى به حاكم نفذ كما في العمدى والى ان علم الزوج ليس بشهر طوطى التحليل في الحوط
 اذا انكرا الطلاقات وليس لما يتيه ولم تقدر على منع كان لما ان تحلل اذا سافر وتزوج النكاح شئ دخل في القاب قيل لا يقتل
 بدوار قيل لا يقتل والاشم عليه وجاز النكاح الثاني بشرط التحليل بان تقول المرأة والزوج الثاني ان تزوجك
 على ان اعطى فاشطر والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يلقها ابد الوطى اجماع عليه كما في انظر ومكره الاول الثاني وحل للزوج
 الاول وهذا عنده وانما عند محمد فقد جاز النكاح لكن لم تحل له وقال ابو يوسف لم يجز النكاح فلا تحل والاولى من صحيح
 والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في المضمرات والى ان المحلل ليس عيشى ولا عن الواقع في
 الحديث لا بشرط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة الاعن ليست مقصودة بل المقصود انها خاسسة للمحلل بالباشرة
 والمحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فمائل وان قالت المطلقة حملات اى انقضت عدة
 وتزوجت بزواج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي والمدة استت اعنت المرأة التحليل فيها تحتمل ذلك
 كما مر وقد علب على ظنه اى الزوج الاول صدقها وذلك لان غلبة الظن بنزلة المقيدين فيما تحيط فيمن العبادات
 والحرمان حل للاول نكاحها سواء كانت ثلثة او غيرها والزوج الثاني يهدم اى بطل ما دون الثلث من
 الطلاقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة بنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت ثلث والامة بنتين عندهما
 خلاف المحمّد سرح فانما تعودان اليه عنده بالقي من طلقه لامة او الحرة وطلقتهن لما وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث
 بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا او امته ثنتين ثم تزوجا بعد التحليل عادت اليه الحرة ثلث والامة باثنتين
 فصل الالاء لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فادلت الهزرة يار واليار الفاشم حمزة والاسم منه الية وتبعه
 من في اسم على قربان المرأة القنصين معنى البعده عنه قوله تعالى (والذين يكونون من نساءهم) وشعره حلفت بكلام مصدر
 او اسم متبع ذلك الحلفت في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع وطى الزوجية لا غير الوطى كما هو للتبادر فلو قال (والله لا يس
 طبعى بلك) لم يكن مولى لانه نكح بامر من وطى كما في قاضين من فلاحا له الى زيادة ولا يثبت الا بالوطى على انه لو نوى
 بالوطى كان مولى كما قال البقال واطلاق الزوج قد ادى الى انها نعم من ان يكون في الابتداء والتقاءها وفي الابتداء

فقط فلو اني من روجته المحررة ثم ابانت بطليقة ثم مضت مدة الايام وهي مقدرة وقع عليها طلاقه كما في الذخيرة لكن في ما في
لو اني من روجته الاثم ثم اشترى ابانها فاقضت مدة لم تصح اربعة اشهر متواليه طلاقه اول يوميه وتاممه في اجارة الخلق حرره
حال من الزوجة وشهرين من امة عطف على اربعة اشهر حره وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من المدين لم يكن
الا بربل يينا والى ان الوطى في تلك المدة لازم وديانة ومطالب شرعا فلو لم يطا فيها لاثم واجبره القاضي عليه بخلاف
ما دون تلك المدة كما في خزائنه المفتحين والى ان مطلقه الباتنة وامت لم يصح الايام منها والى ان الايام لنفسه
كما في المحيط والكافي والحقه وغيره لكن في قاضيهان والديانة ان الايام منع لنفسه عن قربان النكوة منعاً مؤكداً
باليمن بالمد تعالى او غيره من طلاق ونحوه طلاقاً او موقفاً بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع الاطراف
يكون مبنياً الايام منها وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامعك لا اطاك ولا تنسل منك من جنابة صريح
غير محتاج الى النية ومثل لا امسك لا ادخل بك ولا آتيك ولا ابيت معك على فراش كناية محتاج الى النية
وفي النظم لو قصد باصرح غير الوطى صدق وديانة وفي الحنف ان الايام لمكرهه ولما كان حكم الايام مخالفاً لسايلها
في الرين حكمه فقال فان قربها بالكسر من القربان ومما دللوا ثم استعير للمباينة كما في الطلقة في المدة المذكورة
خسب في يمينه بالكسر لفقدها كما في الطلقة ويجب الكفارة المعلومة في الحلف بالهدى بذاته تعالى وصفاته
وفي غيره اى حلف غير الحلف بالهدى من الشرط والجزاء الجزاء فلو قال ان قربك فانك طالق او والد لا اقربك
بتين بوانة في الصورة الاولى ويجب الطعام عشرة اوكسوتهم او عتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا جمع بينهما
في النظم لو قال ان نزوجك فوالد لا اقربك وانت طالق ثم نزوجها لزم كفارة بالقربان وقع بائن بتركه بلا طلاق
وليست الايام ويطلب يمين كسائر الايمان والى القربان في المدة بانتم الزوجة بواحدة ثم استأنف
كلها بلا عطف على بانتم كما ظن وقال وسقط الحلف الموقت اى المصريح بمدة او مدتين من التوقيت
والتعيين الوقت فلو قال والد لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففى الاول اذا مضت اربعة اشهر لم يقربها
بانتم بواحدة وسقط الايام وفي الثانية اذا بانتم ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانتم بواحدة
اخرى وسقط الايام لا تسقط الحلف المؤبد اى غير الموقت فيمنه القسمة وبذا احسن مما في التفت انه موقت ومؤبد
وجمهور نحو والد لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والد لا اقربك او والد لا اقربك ابداً ولم يقربها في المدة
بانتم بواحدة ولم يسقط الايام وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا تعيين المبانة بالآخرين
اى بالبقية الآخرين غير الاولى فتعريف من فسر طلاقه اخرى مع طلاقه الاولى وقال تاليف ان مضت مدة
اى اربعة اشهر اخرى بعد النكاح ثمان فرفضت كالتين بجمعه بل كما في رضى اللغات الزوج وفي اشترعه جعل
نفسه حاشاً في المدة بالوطى عند القدرة وباتول عند العجز ثم مضت مدة اخرى كذلك اى بل في رابعه

ثالث وفيه إشارة الى ان الايلار لا يعتقد بعد المنيونة بلا نكاح فلو كانت البانسة ممتدة الطهر ومضى اربعة شهر فزى
 لم يقرب بشئ وهو المصحح كما في المبسوط والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة او بعده
 وفي النهاية ان ابتداء ما من وقت الطلاق النكاح قبله وقبلي الحمل فبأنه وتيرتب عليه حكمه بعد وقوع الحمل
 من الطلقات سواء كانت بالايلار كما مر او بالتبشير مثل والد الاقرباب ثم طلقها ثلثا الايلار ثابت حكما بعد الايلار يستكمل
 ما يكافى في هذا العقد من الثلث فاذا تزوجها بعد زواج آخر فان قربها فيها كفر من حملت بقائه ولا يمين بالايلار
 لانه لايلار ولو حجب المولى عن الفتي الشري المذكور بالوطى نظر الفتي لم يرض احد بهما الى الزومين مرضا لا يقدر به
 على الوطى في كل المدة او غير هـ اى المرض لكونه ارتقار او صغيرة او غائبة او ناشئة فضيه ان ليقول فقيمت اليها
 او اجتمعا او اطلقت الايلار فان قدر على الوطى من فاربسانه قبل مضي المدة المذكورة فقيمت بالوطى
 وبطل فية باللسان واذا قال لامرأته في غير ذاكرة الطلاق انت على حرام ان لوى الطهار فهو لها عندنا
 خلافا لمحمد والاول هو الصحيح كما في المضمرات او الطلقات الثلث فثلث كما في الطلاق او الكذب
 فكل لوى اى فهو كذب وذو ادياته واما قضاها فايلار كما في المضمرات وان لوى التحريم او يمين فايلار وان لوى
 الطلاق باننا اوجبنا واحدا او اثنين او لم نؤش شيئا من الطهار والطلاق والايلار والكذب فية في قوله انت
 حرام فبانته كما في الطلاق ولذا لم يذكره لكن في المضمرات ان لم نؤش شيئا فايلار وفي المحيط ان المرأة اذا قال لك
 بينا فلو كنت زوجا لكفرت وكذا ان لوى الطلاق ولم نؤش شيئا في قوله كل حل او كل حلال او صلال العدا
 (حلال خدامى) او (حلال ايند) (الحلال المسلمين) على حرام فبانته بالفار الزائدة في خبر المتبد الكذ على ندر
 الانقش قيل اى يعرف الى الماكول والمبسوط الفتوى على الاول كما في المضمرات وعن محمد بن لوى الطلاق
 في فسائه ويمين في نعم الله فطلاق ويمين كما في المحيط ولو حلف بالحل والحرمة من لازوجه فقتيلق عند ابي جعفر
 ويمين عند ابي بكر فلو تزوج امرأة طلقت على الاول وكفر على الثانى وبناخذكما في المحيط

الفصل الا باس بالخلع ينقسم في المرأة وبالفتح في غيرهما كما في الاختيار لكن في المغرب انه بالنفس هم لغة الزرع والقلم
 وشراعه لازالة الزوجية بالقطيعه من المال كما في الاختيار والايضاح والنحرانته والنهاية والمضمرات وغيره فان استعماله
 في الطلاق البان مجاز كما في التفتة وذكر في التفت انه حقيقة في كليهما وفى الفصلين ان الخلع نفوس غير عوض متعارف
 والاستعمال فيما اكثرهما ان يحصى كما لا يخفى فينفى ان يقال الخلع نفق زوال بيبك النكاح والفاطه الخلع والمباراة والطلاق
 والمباينة والبيع والشراء كما في التفت وصورتها بالعربية ان تقول الزوجة (خالعت نفسي منك بكذا) فقال
 (خلعت) وبالفارسية (خوشين را از تو بجا بين كه مرا است بر تو و نفقه عدت خريدم بجا طلاق) فقال (فرجتم
 تبوياب من شرطها) وفي العهد دلالة على انه جاز وكره وذلك لتعارض النصين عند الحاجة اس ضرورة عدم

قبول الصلح في شئ الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالشئ ان يجمع اهل الرجل والمرأة ليعصما بينهما فان لم يصح ما جاز لطلاق
والصلح بما يصلحهما من المال سوار كان معينا فيأخذها لا غير او غير معين معام فيأخذها وسطا ومجهول فيرجع عليها بغير مال كما
في النكاح وانما يتعلق بالصلح والمفهوم ليس لغيره فليأخذ ما يرضى بالصلح باءون العشرة وبما في البطن عنهما وادارتهما من
الولد وادوارهما من اللبن وانما هما من الثمار كما في المحيط وغيره وهو اى الصلح طلاق بائن لانه من حلبة الكليات
فيستلزم النية الا ان الشائخ قالوا انما لم يستلزمه لانه بكل غلبة الاستعمال صار كما نصرت كما في تنوعات طلاق المحيط وفيه
اشارة الى استلزام النية في ظاهر الرواية ويجب عليها اى المرأة بدله اى الصلح وفيه اشارة الى ان ذلك البذل واجب
في الحال لكن انما قيل جائز الى معدوم ومجهول وكذا الكفالة والربن بكنان في الخلاصة والى ان قبول البذل شرط لتوقع الصلح
كما في النظم وكذا تحريمها وقيل بغيرها كما في الاختيار اخذته اى اخذ شئ من المهر لقوله تعالى (فلانأخذ وامنته شيا) لكن لم يأخذها
عند العادة كما في النظم ان نشتر المرأة اى كرهاه كره اخذ الفضل على ما تبضه من المهر على رواية الاصل لم يكره في رواية
كما في الكافي ولم يفصل الحكم وقال اذا تجتمع على اكثر من مهر الشئ يكره ان يأخذ اكثر مما اعطاها وفي الجامع لا يكره كما في النظم
ان نشتر الرجل فلا يكره اخذ ما تبضه منه وان طلق بال اى قال لها انت طالق لعوض مال يجب لي عليك
او على مال اى على شرط ان يكون لي عليك وقع بائن لانه في معنى الصلح ان قبلت المرأة المال في المجلس وفيه
اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لم يرض عليها او اذوه كما في المفصولين وان خلع سلم او طلق بمهر او على
نهر كما في الكافي والاختيار والمفصولين ولم يكره اعتمادا على ما سبق قلتم تحيى الحكم بالباين كمن او خسر او دم او ميتة
او غيرهما لا يمتنع وهذا لا يجب على المرأة للرجل شئ من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال ووقع طلاق بائن
في صورة الصلح وطلاق رجعي في صورة الطلاق فانه ان لم يجب البذل فان خرج مخرج الكنية فبان مخرج الاصل
فرجعي وان طلبت الزوجة من الزوج ثلثا من الطلقات بالف وقالت طلقتي ثلثا بالف فطلقها طلاقا واحدا
قبالة يقع ثلث الالف بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء العوض وفي ان طلبت ثلثا على الالف
فطلقها واحدة طلقت واحدة رجعية بلا شئ من الالف للزوج على الزوجة عند ابي حنيفة وبيان ثلث
الالف عند ساجا لاول وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شئ عنده واما عند ما يقع
الثلث واحدة بالف وثمان بلا شئ وان طلقها ثلثا بالف طلقت ثلث بالف ان قبلت الا لا يقع شئ عنده
واما عند ما فان لم يقبل يقع واحدة بالف والاقع الثلث واحدة بالف الاخير ان بلا شئ كما في التعلق والصلح
كالطلاق بال معاوضة في حقهما اى المرأة فليأخذ به وكان من جانبها شرط العقد ومن فبه وعنده يصح رجوعها
عن ايجابها قبل قبول الزوج فاذا قالت خلعت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقا منك بكذا او خلعتني على كذا
فوجب عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح شرط الحين لهما اى شرط الزوج الحين للمرأة فلو قال خلعتك

او طلقك على كذا على انك بانحياز لثمة ايام فقبلت جازم بطل انحياز ان روت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ولم
 البدل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز انحياز وقوع الطلاق ولزم البدل ومنها انه يقتصر على المجلس في مجلس الاعجاب
 فالاعجاب في الاشتمال بطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس واقام ومنها انه لا يصح منها التعليق
 بالشرط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز له سحر كما في الحيض والخلع كالطلاق
 بل يحين اى تعليق الطلاق لقبولها في حقها اى الزوج حتى العكس الاحكام المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها
 ولا يصح خياريه لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامه ولا يتوقف
 على حضور جابل يجوز اذا كانت غائبة فاذا طعنها فلها ان يحيا القبول في المجلس يصح منه تعليق بالشرط نحو ان تجتنب اليك
 فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاز انك قد فعلتك على كذا والعبد والامته في الحق بمنزلةهما
 المرأة في الخلع فالملوك بمنزلة حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا اكان له الرجوع قبل قبول المولى اذ قال
 المولى له بعث نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط النكاح والاقصا على المجلس وليست من الاستسقاء الخلع
 بلا ذكر المال على ما هو المتبادر وكذا المبراة هي ان يبرى كل منهما الاخر وقال المطرزي انها من البراة وترك المنة
 فيها حظ الحقوق النكاح عنهما اى عن الزوجين منها النفقة المفروقة بالقضار واما النفقة العدة والولد فلا يسقط
 الا بالذكور السكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المتخارون نوى بالخلع الطلاق لغير
 لا يسقط المهر بالاتفاق والمتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفساد لا يسقط المهر اذا وطأ المنكوحه فهذا
 النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امرأته ثم خالها في العدة وقية اشارة الى انها لا يسقطان ما سوى ذلك
 الديون وعندها مستقط كما في الفصولين وقال محمد بن لا يسقطان الا ما ساءه والبوليوسف مع محمد بن في الخلع
 ومع ابى حنيفة في المبررات وان خلع الاب صبيته بالمال النفا اى لم يؤثر في شئ الا في وقوع الطلاق
 فلا شئ عليه من مال ولا ملوقيل لا يقع الطلاق والاول رخص كما في الهداية وقية اشعار بان الطلاق لا يتوقف على
 اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفرقة اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق جسي
 كما في العمادى واعلم انه قد اجرى لفظ النفا مجرى الفعل المنفصل ليصح الاستثنا وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس
 منها كما في موضع وكذا النفا الا في وقوع الطلاق ان قبلت الصبيته المال سواء كان احد العاقدين باها او اياها
 وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البدل لان عبارته في صغرها كعبارتها في كبرها وفي رواية
 لم يجب عليه شئ لعدم الضمان ولا عليها لان ما لا يتبرع به كما في الكرماني وقية اشارة الى اشتراط كونها من القبول
 بالكانت تعرف كون الخلع سائبا والنكاح جالبا والى ان لا شئ عليها والى ان العاقد لو كان ابنيا لم يقع بقبول الصبيته
 والاب وذا ما اختلف كما في الخزيرة وان خلع الاب صبيته على انه تمام من اى يترجم لعل وان كان في الاصل

التحلل لما على الإيسر في حيلته أي الالب المال أي البذل كما على الزوج المهر فبيع الطلاق ولم يقطع المهر كما في المداينة وذكر
في الفصولين ان الالب ان رأى ان الطلع خير لهما بان علم انما الحسن الشيرة معه فلعلمها يقطع المهر عند ما كسح وتوقى البقاع في
قضاؤه لانه مجتهد فيه والله اعلم

فصل في انظار المرأة من طاهر الرجل أي قال لزوجه انت على كظهر أمي أي انت على جرم أم بطن أمي فكنى عن بطن بالظهر
الذي هو عمود البطن فلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امرأته فعدي بمن تضمن معنى التحجب لا بجنباب بل بالحياء
الظاهر منها اذا انظر طلاق عند من كفى الكشاف وشرعا فيجب على من عاقل بالغ ولم يصير به شبهة فلا يصح طهار
الذي هو المحرم والبصبي باليضاف ونسب اليه الطلاق من الزوجة لا بتبني الغنى بموجع الزوجة حقيقة او كما مثل
بزي من الاجرة والشاة او المعبر بها عن الكل بما يحرم اليه النظر من خلف حجب من الحريم كاحسانه او كان نسبها
او صهرية فالتبني مخرج لنحو انت أمي او اوتى او ابنتي فانه ليس لغيرها كما في بسوط صدر الاسلام والعالم في وقال
ان فعلت كذا فانك أمي وفعلته فهو باطل وان نوى التحريم واصفاه مخربة لما قالت لزوجها انت على كظهر أمي
فانه ليس شيء وعن أبي يوسف رح انه طاهر وقال الحسن رح انه يمين كما في المحيط والبيان خرج لاجبته او امته ان
تزوجت بك فانت على كظهر أمي فانه لم يكن نظار الا اذا تزوج الاجبته او امته لعرقتهما فانه يشطب الى
النظر كما في قاضيان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه بغيره الالب والابن فان حرمتها لا يكون مؤبدة ولذا لو كرم بوجاه
نكاحا فنفذوا بذات النكاح فابى يوسف رحهما الله ودخل لما اذا شبه بظهر ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها بشوة
فانه طاهر عند أبي يوسف خلافا لابي نعيمته رحهما الله ولما اذا قال انت كأمي فان التشبيه بالأم تشبيه بظهرها وزيادته كصهر
بذلك في المحيط على ان ذكر الموصول وارد على طريق المثال فبطل باطن ان التعريف باطل بخبر وجاوان من الاو الى التبغير
او الاتجار ومن الثانية ليس لهما ولا للبيان وبما بينا من المراد بالموصول قول فيه مالي انظم من انه اذا شبهها بالبحر او
الخضرة او الدم والميتة او قتل مسلم او الغيبة او النسيئة او الزنا او الربو او الرشوة فانها اذا نوى نحو انت على كأمي
وقتي لست ان انظر اكرهه ثم شرع في حكمه فقال وهو أي النظار يحرم وطهاود واعية أي دواعي الوطى كالتبديل
والسنة فلو فعل تنفرد وعن محمد رح لم يحرم تبديل اذا قدم سفر كما في المحيط وذكر في النظرية ان النظر الى طهرها و
بطنها لم يحرم حتى يكفر سوار كان مؤبدا او مطلقا اما اذا كان موقفا بان قال انت على كظهر أمي الى سنة فحرم الوطى
في سنة قبل التكفير اما بعد فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بمضي الوقت والتمتداده منه ان ليس لها مطالبة بالتكفير ليس
كذلك فان لهما ذلك والحاكم اجبر عليه بالجنس ثم بالنظر وان النكاح باق بان هذه السنة لا تنزل الا بالتكفير
ولذا لو طلقها ثم تزوجا بعد العدة او زوج اخر حرم وطها قبل التكفير كما في النهاية وفي كأمي او شل
أي صح نيته الكرامة أي استحقاق البر فالبيع طلاق ولا نظار وصح نيته النظار بان يقصد تشبيهه بالأم في الحرمة

فترتب عليه الحكم الظاهر لا غير وثية الطلاق بان يقصد به ايجاب الحرمة فان لم يوشى بها لعمري لم يلزم شيء عنده
واما عند محمد رحمه الله فلهذا في رواية عن ابى يوسف رحمه الله في الغضب وعنده انه لا يلازم فيه كفا في المحيط والصحيح الاول
لكافي المضمرات واما قيد على لانه لم يقيد به ولم يوشى فعند كل كافي قاضيان واما قيد بالكاث لانه لم يوجب به كذا
ومن بعض الظن جلد من باب زيد اسد وانت على حرام كاحي ح فيه ما لوى من ظهار او طلاق او
ايلاز وان لم يوشى فلا يلازم عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وفي رواية عنه وظهار عند محمد
وهو الصحيح من مذهبه كافي قاضيان ولو قال انت على حرام كظهر احمي ونوى الطلاق فظهار عند طلاق عند ما
واذ انوى الظهار ولم يوشى فظهارا جاعلا كافي القاطن وفي المتن على اننى اوصى وعندي اوصى كظهر احمي اذا قال النساء
الثلاث والاربع فهو ظاهر منسوخ بحجب كل منها كفارة كما لو خاف من امرأته الواحدة امراراني مجالس اوفى
مجلس الا اذا عني بالغير الاول في سلم كفارة واحدة كافي المحيط وصحى اى الكفارة بحجب غير متقرة بالعود وحده
عند المتحققين من اصحابنا قيل بالظهار وحده وقال العامة بهما كافي المحيط وغيره اى العزم على وطئها كما قال الداية
وعليه الفتوى كافي انظم فان عزم على الحرمة بالظهار لم تجب الكفارة واما قلنا غير متقرة لان العزم قد يرد عليه نقص
كما بدله بعد العزم ان لا يطأها وتسقط الكفارة حينئذ كما اذا مات احداهما كافي المحيط ففسره قوله بحجب بان تنقذ وجوبها
عن ظاهر مرس انه غير صحيح كما ذكرنا وصحى اى الكفارة تحقق رقبته اى عاتقها كافي المغرب الرقبة ذات مرقوق مملوك سواء كان
مومنا او كافرا ذكرنا او انتى كبير او صغير والمتبادر ان يكون الا عتاق تنقذ ما بالنية فليولى بعد العتق اولم يولم ينجح كافي في صحيح
الطحاوى والذكر في الاثبات قد قدم على انه في معنى ذكره موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك الا قامت فليس المنققة
اى البصر والسمع والنطق والبطش وصحى او قيل ونحوها كالا عتق والاهم الاصل والاخر الجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار
بجواز اعتاق الاعور كافي الاختيار وكذلك مقطوع يداه او رجلاه او ارجلها او اثنائه اصابع من كل يدها
او يده ورجل كلاهما من جانب بخلاف ما اذا قطع من جانبين والا الم يرد ام الولد ومكاتبنا اوصى بعض
بدله في ظاهر الرواية ويجزى رواية الحسن رحمه الله كما اذا لم يوشى من بدل الكتابة ونصف عبد مشترك بينه
وبين غيره ثم باقيه اى النصف الباقي منه بعد اوارصمانه اى بالتمسك به بالعتق الى شيركية وقيل اشار الى المعنى
موسر فلا يجوز كما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله لانه صار كله برتبا خعتق الباقي واما عند ما يجوز لانه عتق كله والى انه لو كان
معسر لم يجوز وبالاطلاق وتامه في العتاق وحكم المستثنى من مجموع التبع والتبوع وقد شاع ذلك فلا تاسخ
فيه كما ظن ونصف عبده قبل وطئها ثم باقيه بعد وطئها لانه لم يعتق اكل قبل ميسر وهذا عندنا واما
عنده ما يجوز لانه عتق اكل والكلام مشير الى انه لو لم يجمع بين الاعتاقين يجوز ذبا بالاجماع كافي الاختيار وان
يجزى لظاهر نحن التحقق بان كان فقيرا وقت التكليف وهو من حين العزم الى ان تقرب شمس الغروب من اليوم

محاصم فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الاية كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بما سكت في القياب التي لا بد منها
 المعبر في ذلك الفضل وعن ابي يوسف انما يعتبر الفضل اذا بلغ نصبا وعن محمد بن جعفر انما يعتبر المحرف فوت يوم
 وغيره قوت شهره كما في المحيط صام النظائر شهرين بالابنة والكان كل واحد منها تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام
 واخطرت تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم تكمل الستين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالاعمال والستين
 بالايام جاز كما في النظم ولا راي صوم متتابعة ليس فيها شهر رمضان ولا الايام الخمسة المنهية بمجرى الحيض
 الصوم فيها وليس من قبيل الخذف والايصال في شيء كما ظن لانه سماعي وان اخطرت فيها يوما او اكثر بعذر او غيره استأنف
 اي ابتداء الصوم الكافرة ولم يجب محاصم الا اذا حاضت فانه لا يلزمها الاستيناف ولكنها تصل صومها بايام حاضتها
 وكذا استأنف الصوم ان وطئها اي الظاهر منها ليلها عمدا كما في البسوط والنظم والهداية والكان في القدر ورمى القدر
 والزادى وانتفت وغيره بالفجر وقول الامام الابي جاني في شرح الطحاوي بالليل عمدا او نسيانا لا يتيقن ان يحل العذر في كلام
 الهداية والمصنف على انه قيد اتفاقي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تكبيده عدم اتفقات صاحب النهاية
 بذلك او ليويا مطلقا اي عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف ج لا يتأنف في الوطئ ليلها عمدا او نسيانا شيئا
 بانه لو وطئ غير الظاهر منها ليلها عمدا لم يتأنف وذا بالاخلاف كما لو وطئها يوما مطلقا بالاخلاف كما في نهف وان
 عجز عن الصوم لمرض او غيره اطعم اثنين مسكينا ولو طمنا قتيلا دل ما اذا اعطى واحدا ستين يوما وفيه رفر الى جواز
 التملك والاباحة في الكفارة لا يطعم جعل الغير طعما وقيده مسكين اتفاقي بجواز صرفه الى غيره من مصارف
 الزكوة ثم نعم الله رخصته من بروز ريب نصف صاع ومن ثم وشعير صاع وجاز نموان برا والكلام شير
 الى انه لو اطعم عن ظهارين ستين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا عن احدهما كما قالوا ذهب محمد بن جعفر الى انه جاز عنها
 لالاخلاف في انها لو كانت عن ظهار او اطعمت يجوز عنها كما في المختار والى انه اذا اعطى كل مسكين مائة من الخطة ولم يجر
 حتى اعطى مائة اخر فاعطى آخرين لا يجوز او اطعم قيمته لى اعطى كقيمة قدر الفطرة مطعا فيكون من قبيل تفهين الذي
 هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن جنبي فهذا اولى ما ظن انه من قبيل خذف اعطى او اطعم بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ
 من طعام التيامك شرع في الامانة فقال وان خداهم وعشاهم لى اعطى اثنين العذار والاشعار بافتقارهما
 طعام العذاة والعشى فالعذاة من طامع الفجر الى الفطر ومنه الى نصف الليل هو العشى وفي كلمة الواو اشارة الى انه
 لا يجوز له ان يبدل العذار بالاعشار ولا العشار بالاعشار لان العذار اربعين او عشار عشرين او عذار عشرين او عشار
 وسجور والمستحب ان يغنيهم بعشيم بنجر معه او ام وفي خبر الشيعية اختلاف المشايخ ومن جوز فخره شرط الادام واداءهم
 واعطاهم قيمة العشار او عشاهم واعطاهم قيمة العذار يجوز وفي البقالي فيه ايتان واشبعهم ولو قيل من الطعام
 ولله الواضع عشرة مثله اربعة جاز وفي جمعيه الضمير اشعار بان واحد منهم لو كان شيعيا لم يلزمه ان يغنيهم مال المحلواني و

يقتل يجوز لانه وجد طعامهم ولو كان احد هم فليما او اكثر منه سالم يجزى او اعطى كل واحد منهم من بر الصلح منابر وموسى
 ثم واستعير اى كل احد من الجنتين بالآخرة وفى البقاء فيه روايتان وفى الاصل انه لا يجوز او اعطى مسكينا واحدا
 فى كل يوم من شهرين قدر الفطرة او قيمته او غذاه وعشاءه جائز فى الشرط ومنه اى يوسف رح لو غدا مسكينا واحدا
 وعشاءه فى اثنين لو ما لم يجز وان اعطاه فى يوم واحد قدر شهرين قدر الفطرة او قيمته ولو بدفعات لا يجوز الا عن يمينه
 على الصحيح وقيل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباقه فيه لا يجوز وفى الاكتفاء اشارة الى ان الوطى فى خلال الطعام
 لا يوجب الاستيناف كذا اساط المحيط مسائل الطعام وفى اسانيد هذه الافعال ولالة على ان المظاهر كان حراما لو كان
 عبدا الكفر بالصوم وان اعطاه لمولى المال ليس له منعه عن الصوم فان اعتق وادبر قبل التكفير بملك كذا فى الشارع
فصل من قذف اى قس بقذفه او ثبت بالية قذفه فانه لو انكر ولم يكن له اية سقط اللعان والتعريف الرضى
 ثم استعير لانه واليبس كما فى المفردات لكن ما فى الصحيح والاساس والمقدرة ناظر الى انه حقيقة فى سب لكن فى الانتفاء
 انه لغة الرضى مطلقا وشرعية رضى مخصوص وهو الرضى بالزنا والنسبة اليه فقد استدر ك قوله بالزنا الصريح لا بكنية بل ان
 يقول يا زانية يا زانى قذريت قبل ان آثر وجاك او جملك او نفسك زان زوجه بك صريح سواء دخل بها او لا
 رضى الى انه لو قذف اصبته او مبائنه فلا لعان لكن يرد الى انه لو طلقها بجنيتها لم يسقط اللعان كما فى شرح الطحاوى فى تفسيره
 نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية امارة برية عن الوطى المحرم والتمتعه به فلا لعان بقذف الموطوءة به زنا
 وشبهة وبالكلح الفاسد كما فى النظم ولا بقذف من لها ولد غير معروف الاب كما فى ايهاتيه وكل من القاذف والزوجة
 صلح فى وقت اللعان ولو حكم القاضى شأدا بان يكون مسلما حرا مكلفا ناطقا غير عجمي ودفن بغيرى اللعان بين الامم
 والفاستين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما قذفنا فى وقت اللعان فان فى الهداية الاصل ان اللعان شهادة
 مؤكدة باليمينان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف كلام الهداية
 يدل على اشتراط سلامة الشهادة حالة القذف وهى شرط حالة اللعان او من كفى اى البعد عنه عند الزنا ذلة او بعد يوم
 او يومين بان لقول ليس منى ولو لم يأتى زوجه بعنفه وكل صلح شاهد كما فى التتف ولم يذكره لان الاصل اشتهر اك
 المعطوفين فى القيود وقد طالبت الزوجة به اى بموجب القذف على الاستخدام وفيه اشارة الى انها لو لم
 حتما لم يطل وان طالت المدة كما فى التخصاص وغيره من حقوق الباء كما فى شرح الطحاوى الى انه سقط اللعان
 ولو طلبت المرأة بعد العادة من الرجعى وبعد الطلاق البائن كذا فى آثر وجهه بعد هذا الطلاق كما فى المحيط وغيره وهذا
 اللعان كما لا يخفى لا يحق خبر الوصل اى شاكر القاذف الزوجة فى اللعن وهو فى الاصل اطر وشراعى حق الكفارة لا بعد
 رجعة الله تعالى وفى حق المؤمنين الاستعلاء عن رقة الابراء واللعان فى الشرع شهادة مؤكدة باليمينان من الجانين
 مؤلفة باللعن من جانبه والغضب من جانبها من الله تعالى وانما تسمى ببع انه ليس اللعن الا فى آخر كلامه تغليبا اولان الغضب

قاتل مقام للمعن وهو في جانبه ليقوم مقامه بالقدف وفي جانبه مقامه بالزنا ثم شرع في تفسيره فيقول الزوج بامر القاضي
 يا هذا ما بين يديه قاتل أربع مرات أشهدني مقسما أو أقسم بالله الذي لا اله الا هو كما في النظم الى اي فاني صادق فيما
 ريتكما اي شئت زوجتي وريتكم به من الزنا ان قدت بها او من نفهي الولد ان نفاه ومن الزنا ونفهي الولد ان نفق
 بها وفي النظم ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة لعنة وفرقة وعقوبة فان لم يتق الله لم يتق الامر ويقول في المرة
 الخامسة لعنة الله تبارك وتعالى عليه وانما اثر الغيبة على الحكم لانه لا يخفى ان كان كاذبا فيما رآه
 او كنت من الكاذبين فيما ريتك به من الزنا ونفهي الولد ثم يقعد الرجل ويقول المرأة قاتلة اربع مرات أشهد بالله انه كاذب
 فيما رآني او انك كاذب فيما ريتني به من الزنا ثم يقول القاضي كما مره يقول في الخامسة لعنة الله عليهما
 كان صادقا فيما رآني او ان كنت من الصادقين فيما ريتني به من الزنا وانما حصل الغضب في جانبه لانها يتجاسر
 باللعن على نفسها كاذبة فاختير الغضب لتتقى ولا تقدم عليه وانما اثر الغيبة على الخطاب لانه خطاب للرواية ولان للشارع في
 اسباب التعريف وعن اثنين ناسخا الى لفظ الحائض كما في المضمرات ثم اي بعد اللعان يفرق القاضي بينهما فلا فرق بين
 حتى يجوز الظهار والايلار وتجري التوارث بينهما وقية اشاره الى ان تفرق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة والى ان بعده
 لو سئلان لا يفرق بينهما لم يفت اليه كما في شرح الطحاوي والى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في الظهيرية انه صح لانه
 مجتهد فيه فبين بطلان على الصحيح فوجب العدة مع النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين واما عنده فتحرمة موبدة كالزنا
 كذا في المضمرات وثمره الخلاف يتأني في مسائل ويصحب القاضي نسب الولد عنه اي يفرق بينهما ويحق الولد عن القاذف
 باسمه في صورة القذف بغيره وعن ابى يوسف رح انه يفرق ويقول قد ادرمته امره واخرجه من نسبه كما في المدية ولا يخفى ان
 بدل على انه اقوى مما في المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظن واكمل والى على انه لو اكدب نفسه ثبت نسبه منه ولو ادعى
 غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف فلم يقبل الا فيما يحاط كما تمناع قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة المساكين كما في الصحيح
 وان ابى القاذف عن اللعان حبس اى جعل في موضع حصين سوار كان سجنا او غيره حتى يلاعن او يكذب
 نفسه اى يبرئ كذب نفسه ورح ارفع اللعان فيجوز الاكذاب والقذف لا قراره بالوجوب وان ابرت الزوجة عن اللعان
 حبست حتى تلاعن او تصدقه اى تصدق الزوجة الزوج فيما رآه باليه فلا تتحد بعد تهديد لكن نفى نسب الولد عنه ان
 نفاه فان صححت الزوجة شهادته والزوج لانه كان عبدا انما او غيره او كافرا بان اسلمت نفقة قبل عرض الاسلام
 عليه كما في النهاية او محمى وادامى قذف فلم يلاعن حد ذلك حد القذف فاربعون سوطا للعبه وثمانون لغيره وبصبي
 والمجنون مالم يصلح شهادته الا انما ليس من اهل محبة لم يعرض لها وان صلح الزوج شهادته او محمى لانها متينة
 او غير با او كافرة يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزوج اسلم نفقة فلما قبل عرض الاسلام عليها او محمى وودة في
 او صبيته او مجنونه او خرسا والزوج ناطق او زانية حقة او كمالا لموطوءة بشبهة او كالج فاسد فلا حد على الزوج

واللعان فبشرط والمسلم اعلم ان اى المشاركين في لعن تلميذا لا يتجه بان على النكاح ابد اخذ ابى يوسف روح
وكذا عند ما قبل زوال النعمة وصلاحيته لشهادته واما بعده فيتجه بان كما اشار اليه لقوله وان اكدب نفسه لللعان
حد حد القذف وحل لذلك الزوج المحرم وذلك كما هما اى الزوجة للملازمة وكذلك اصل له نكاحها ان قدف غيرها
جلال كان او امراته في حد فحد واحد الا ان المحرم باطل فبحد قدف غير ما تنقض حد قدفها وكذلك لو قدفت غيره فحدت
وكذا اصل النكاح ان نزلت اى طست حرما قبل التفرق للملازمة الغير المدخولة او المدخولة وصورتها ان ترد بموتى بالزنا
ثم تسبى فتقع في ملك رجل فزنى رجل بها لان بالزنا لم يتحقق اهل الشهادة فارفع لللعان مع حكم بتحريم اليه اشير في المضمرات
الثانية والكفائية ومن تابعا لم يوفقوا في التامل فيه حيث صرفوا الكلام العام عن ظاهره وكما بان لم يتصور في المدخولة لان
حد بالزنا لم يثبت ليس له فائدة تامته فان نكاحا لكل بمجر الزنا كما ذكرنا ولا لعان ولا حد بقذف الاخرس اى
الاكم زوجه ولا نفى اكل عنه بان قال ليس هذا اكل منى او ممن الزنا وعند ما اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر لعن
وعن ابى يوسف رح انه لا لعن قبل الولادة والاول الصحيح كما في المضمرات ونزعت انت وبذا اكل منه اى من
الزنا تملأ عنها القذف ولم يثبت اكل عنه وثبت نسب منه اذ لم ينفى بخلاف نفى اكل ومن نفى الولد زمان المنيته
والاستبصار بالولد وزمان شراره الولادة بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلثة ايام وفي اخرى سبقه اعتبارا
بالعقيقة صح نفية ومن نفاه بعده اى هذا الزمان لا يصح نفية ولا لعن فيه كما اى في الصوتين وبذا عنده وهو الصحيح
اعنده ما فقد صح نفية الى اليمين يوما اذا كان حاضرا واذا غاب فقد صح عنه بعد العلم في مدة امنية كما ذكرنا وعند ما
في اليمين يوما كما في المضمرات وان نفى اول توأمين اى ولدين من لبن واحد واقربا بالآخر الثاني يحد
لانه قدف ثم اكدب نفسه وفي عكسه بان اقربا لاول ونفى الآخر لا لعن لانه قدف بالثاني وثبت نسبهما اى التوأمين
فيهما اى في الصوتين كما لو لعن امرأة بالولد وقطع النسب ثم جارت بولد آخر من الف ثبت نسبهما
فصل ان اقرب زوج بالغ ذو ذكرك طويل بقبرته المقام فيتمثل الغنيين والخصى والنكاس وسحر ونجس الاشكال والمعنونه
وشنخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأة طلب التفرق قبل بلوغه ودون القصير الذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون
لما طلب التفرق كما في المنيته انه لم يصل اليها اى لم يتمكن من وطئ زوجته بالنعمة ولثوبها في هذا النكاح سواء كان
يصل اليها قبله ام لا كما في الفخراته اجله الحكم اى لا يملكه الاسطان بخلافه كما في الذخيرة وغيره او فاضى طروية
كما في فاضنمان فلا يؤبدل الزوجة ولا غير الحكم ستة من وقت انخصوته بل ما منع من فعل غير ما سأتى قمرية بالالهة فان
المطلقة تنصرف اليها واثنتا عشرة واربعه وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر لثلاثون يوما ونصفها تسعة وعشرين يوما
يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر
القمرية بالحساب واثنتا عشرة واربعه وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر

نكاحا اى نكاحا

واثمست اثنتي عشرة مرة والى انه لم يقبل التيممة وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها واذ في ثمانمائة
 وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنى عشر ثانية برصد بطليموس وتسع وابعين دقيقة بالرصد الايطالي في سنة
 اكثر من الاولى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا واحد عشرة واثنى عشر يوما وربعيا وتقريبا ومن الثانية باحد عشرة يوما والى
 انه لم يقبل التيممة العدية وهي ثمانمائة وستون يوما والاول ظاهر الرواية كما في النخزانه وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره
 وعليه اكثر اصحابنا كما في الكراماني لكن في المحيط ان الاعتبار التيممية عند اكثر المتأخرين وفي رواية ابن سمانه عن محمد بن علي بن القتيبي
 كما في النخزانه وعن محمد بن الحسن ان الاعتبار للعددية كما في المضمرات ولا يخفى ان التيممية اولى بكمال الزوج ثم العدد ودية
 وشهر رمضان وايام حيضه ما يتحسب عيه منها اى من السنة لكونها منها لا يتحسب عند محمد بن ايام مرضه
 اى الزوجين مرضا لا يتبع معه على الوطى وعليه الفتوى كما في النخزانه وعن الصاحبين اننا نقسب ان كانت
 اقل من نصف شهر وعن ابى يوسف رح ان ما دون الشهر اتسب ولو لو ما ولا يتحسب مدة غيبته احداهما
 وانهما كما في المحيط فان اقرا لم يصل اليها فيهما اى في السنة فرق بينهما اى قال الحاكم وقت بئكما ان ابى
 الزوج عن طليقة ما يشترط للفرقة حلف والزوجين والقضاء ومن محمد بن احمد انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المضمرات وغيره
 ان الفرقة لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن ابى حنيفة رح وعندهما يقع بافتبار ما هو ظاهر الرواية ان طليقة الزوج
 التفريق وفيه اشعار بان حقه لم يطل بتأخير الطلب بل بقوله ما ضيت المقام معه وتبين بعد التفريق بطلان دفع
 الظلم تبرك الوطى كالمالكين الابه ولما كل المهر ان خلا تصوره الوطى بها وتوجب العدة احتياطا وان اختلفا
 في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه واكثرته وكانت ميلا رائل البكارة بوجه او بغيره ففطرت اليها النساء بان
 تستمن بصيب بياض البيض في موضع البكارة او بغيره التامة المبلوغة المقتضية فان دلت بلاعت فيشب والافكر قبل
 بالبول على جدار فان سال على انخذ فيشب وفيه تردد فان موضع البكارة في غير المبال والاعسن المرأة العدل فانها كافيه و
 ان كانت ثمان فاحوط لان الثابت بالفرقة يتقدر بقدر ما في الكراماني وغيره ومن الظن ان الامام يرد الى الجنس اذ كان
 غير مراد والجنس لم يدل على العدة عندنا كما تقرر فقهاء بعد انظر انما شيب ثبت ثباتها لكن لم يثبت وصوله في حقه
 الثبابة حلف الزوج بالعددة انما تقرر فقهاء بعد انظر انما شيب ثبت ثباتها لكن لم يثبت وصوله في حقه
 اى تسع الزوج عن الحلف بالعددة او غيره او نظرن اليها فمن قلن انها بكر اجل سنته فاذا مضت فان
 كانت ثيبا فانقول له مع يسين وان كانت بكر انظرن اليها فان قلن شيب حلف فان نكل خیرت كما في الهداية
 والكافي وغيرهما فلا بد من نظرين مرتين مرة قبل الاجل للتاجيل ومرة بعد التيممة كما في الكفائية وغيره بانكلام المتن وغيره
 وان كلام الشافعيين ولو اقرا لم يصل اليها واجل ثم اختلفا فانقسم منها اى فيما اذا ابل ثم اختلفا كما مر من
 فيما اذا اختلفا ثم ابل وابل منها حقا بخله من قبل التجاذب فانه يتعلق بطل الاول فقط وابه وبطل الثاني معناه

حيث بطل اي فيما اذا كانت تيبا او بكر فمقتل تيب كتمه اي فيما اذا احتضاكم اصل فما بطل فمقتل او اختارته اي
 الزوج قبل تمام نسائه او بعد ما ودرخت بالاقامة معه وخيرت بتخيير القاضي منها اي فيما اذا اجل ثم احتضاكم بالاختار زوجا
 او قامت عن حملها او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي قبل اختيارها بطل خيارها وان اختارت الفرقة فقد حريت
 اجل اي فيما نكل او قلن بكرته وانخصى الذي نزل عن خصيها كالعنين فيه اي فيما من الناجل ونحوه بقرار
 الآلة فيمكن الوصول اليها وان لم يحمل والعنين كالمكس من تعين والاسم العنانية هو الذي لا يصل الى مشاركتها اليك
 تحيط او بعض النيب او اليك مرض او ضعف او كبر سن او سحر كافي الكافي وهذا شال يخصي السحر وغيرهما ذكرنا كما لا يخفى
 وفي بعض المحجوب الذي قطع ذكره فرق بينا فمقتل حضورها والقضار وفيه اشارة الى انه فرق بغير طلاق لانه لم
 باهل له وقيل بطلاق اذا احكام لوقته والى انه فرق بين الزوجية والزواج بانها بطريق الاولى وانه طلاق بلا نكاح
 كما في المحيط وغيره حال لانه لا يشهد الناجيل بطلبها والمبتدئين كلامه انها لا تزوجت وهي عالمة بحال فلا خيارها
 وقيل نه في المحجوب واماني انخصى والعنين فانما كان في المحيط ولا تخير احد رما اي احد الزوجين في طلب الفرقة ليعيبا
 الآخر سواء كان فاشا او غيره كما يجوزون والبرص والجنون والرق والبرص والجدري والجربى والامانة وسواها من الرض
 وغير ذلك سوى العنانية والجربى والخصار لما مر فالبرص يباح في ظاهر المجلد تشام به والجدام اشد اثبت في المجلد وتبين
 وقطع اللحم كافي الطلبة والنفق بالتركيب فنيق الفرقة خلقة بحيث لا يدل على الذكر فيه والرق باسكون بائنه من
 دخوله فيه من عدة غيلة او كحة غيلة او غلظ كافي المغرب وغيره عند محمد ربح الزوجية بالثمة الاولى وبكعب لا يمكنها
 المقام معه الا بضره

فصل العدة بالكسرة مصدر يعني المعدود وشرا قليل ترعى يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول فيه
 انه يشكل بام الولد والصغيرة والموطورة بالثمة وبالنكاح الفاسد وبالمخوة بها خوة صحيحة بالمعتدين فانهم انتم من اربعة
 عشر رجلا كافي النظم وغيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام بعير التزويج حلال بانقصاها محرمة مسلمة او كنية غير
 لبثت النكاح لمعتد اخص للطلاق اي طلاق الفصل وانخصى والمحجوب وغيره ابله الدخول والمخوة اخصية فانه لو طلقها
 قبل الدخول او بعد المخوة الفاسدة والفساد بخوة عن الموطى حقيقة لم يجب العدة والامر شرعي كصوم الفرض يجب كما
 في قاضيهان وذكر في المحيط لانه عادة بخوة الرقار وان الطلاق اعظم من الرجعي والباسن بالكنية والامانة واللعن
 او العنانية او ابائنه من الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند محمد ربح وغير ذلك وانفسخ بعد المخوة كالفرة تخيير التلويح
 والنفق وعدم الكفارة وتقبل ابن الزوج وابائنه من الاسلام بعد اسلامه وارتداده عند اثنين وملك احد
 الزوجين صاحبه وغير ذلك ثلث حيض كواصل من وقت الطلاق او انفسخ لامن وقت النكاح فلو طلقت في حيضة
 لم تعد من العدة كاهم ولد اي كعدة الام ولتحيض ثلث كواصل فلعادة على قننه ودية مات مولاهما الواسطة

او اعتمدا ذلك المولى فلو مات او اعتق وبى تحت زوج او عتبه فلا عدة عليهما من المولى لزوال فرائض الزوج
 او كامة موطورة تحيض ثلث خيس يشبهه الملك النكاح لمن استاجر فانه تجب له عدة عنه فلا فاعلها وكنفت الى احد
 غير امته او ملكك يمين كجارية وابيه وامه او امته وقال اظن انها تحمل الى فان الكل موجب للعدة كما فى النظم
 او بسبب نكاح فاسد كالسقة والموت وبلا شهود وغيره باحماؤا كزوفيه اشارت الى انه لا عدة على المورة بالزنا
 ولا على الفخول بها بشبهة كما فى شرح الطحاوى فى الموت اى للموت على نحو (فذلكن الذى تمسنى فيه) والفرقة نصف
 وغيره كما فى قاضى خان وهما متعلقان بالموطورة بهما والعدة لمن اى حرة او ام ولد او حرة موطورة بهما لا تحيض
 للطلاق او الفسخ او موت مولايها او اعتمدا معا والموت والفرقة للصغرى اشارت الى وجوب العدة على الصغيرة والكبرى
 لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير مخاطبة ونبغى ان يقال (عدت بايدوا شتم) كما فى المحيط وغيره او كبرى اى بوع
 الى اليا س اول من بلغت من حرة ونحوها بالنسب سبع عشرة جمعة عشرة للطلاق ونحوه لم تحض فانها لو حاضت فالقح فيها
 فان عدتها بما يحض الا اذا آتت مع بالاشهر بعد ذلك كما ياتى ثلثة اشهر بالالبته اذا اتفق ذلك فى عدة اشهر بالايام
 اذا اتفق فى غير ما عند ابي حنيفة روى عن ابي يوسف رحمه الله عند مخرج تمام اشهر الاول من الرابع بالايام
 والباقي بالالبته كما فى المحيط وقاضى خان والنظم والتمية المتعلق وكذا فى المبسوط فقد اكمل ما فى النهاية عن المبطون
 فى الاجارة واما العدة قبل الايام بالاتفاق لكن فى اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالالبته اجماعا والعدة بحرة
 او كفرة صغيرة او كسيرة ولو غير فلو بها للموت من وقتة لا وقت النجاء لثمة بالية او يومية كما مر وعشرين
 كما قال محمد بن الفضل او من الايام كما فى ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلته كما فى النظم وغيره لكن زيادة تحمل نامل
 ومائل الى ما فى الكبراني من بعض الصحابة رضى ان الايام تسعة والاحوط ما فى الكافى ان الايام مائة لليامى ومن النظم سبع
 الاول تنكير عشر فى قوله تعالى (تية ليعن نفوسن اربعة اشهر وعشرا) فان اللمية اذا خذت جائز تنكير العدد والامته اى قته او
 مدبرة او مكاتبه او ام ولد تحيض ويحلى بها للطلاق والفسخ او لو طلى بشبهة او نكاح فاسد للموت والفرقة حيضتان
 كالماتن ومن اى لامة لم تحض الصغرى وكسيرة يحلى بها للطلاق وغيره او مات عنها زوجها اى الفرد عن الزوجة
 زوجها بموتة تحيض او لا ويحلو بها او لا نصف ما للحرة اى التى لم تحض او مات عنها زوجها او موته نصف وشهران
 وخمس والعدة للحامل قبل وجوب العدة او بعده الحرة او الامة الموطورتين ولو نكح فاسد للطلاق والفسخ والموت
 والفرقة والعتق وان مات عنها زوج حبلى لم يبلغ اثنتى عشرة سنة ولدت بعد موتة لا قبل من ستة اشهر عن ابي يوسف
 اربعة اشهر وعشرون عندهما وضع حملها كله ولو سقط فانه اسم ما فى البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعى حل للزوج ولله
 وان خرج اكثره بانتهى فلا يحل وقيل كل والاول احوط وعن محمد بن ان العدة تنقضى بزوج البهائم وهو من المنكح
 الى الالبته كما فى المحيط ومن لسه لحة او امته جعلت اى حدث حملها بعد موت حبلى المذكور فى العدة او بعد ما

ولدت بعد مائة سنة أشهر فصاعدا عند العامة عدة الموت اى اربعة اشهر وعشر ونصف ذلك لانها لم تغير بعد و
 الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي جبلت بعد مائة وضع الحمل اذا ولدت لاقبل من سنتين كما في التمر تاشي لكن
 في الخلافه وفيه لمن جبلت بعد موت الزوج عدة الموت ولا نسب ثبت من اصبى الميت في وجهيه في ثبوت
 الحمل وصدوقه لان ادنى مائة ثبت للنسب اثنا عشر سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغار وفيه اشعار بان ثبت من غير
 في وجهيه اذا ولدت الاكثر من سنتين فيحكم بالقضاء قبل الوضع لبسته أشهر كما في التمر تاشي والعدة لامرأة الفار
 اى الذي طلقها في مرض الموت للبأس او الثلث البعد الاجلين اى العدين ثلث حيض واربعه اشهر وعشر اطفالا
 وقال ابو يوسف ج ثلث حيض لانها ميانته وفيه اشعار بان امرأة الغير الفار لم تغير عدتها بموتها كما في قافيه جان ولامرأة
 الفار للمرحى واحدة او اثنتين بالموت من اربعة اشهر وعشر اجماعا والعدة لمن اعتقت في عدة طلاق
 رجعي صارت كعدة حرة وانقلب اليها كالغلاب العدة بالشهر والصغيرة الى الحيض اذا رأت وما كما في الايضاح
 فاذا طلق امته صغيرة جعيا فعدتها شهر ونصف فان رأت وما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض
 فان مات زوجها قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشر افعلى امرأة واحدة خط من اربع عدد ولمن اعتقت
 في عدة طلاق بائن واحدة او اكثر اوفى عدة موت كامله اى كعدة امته حيضتين او شهر ونصف او شهرين
 وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة وامرأة اليسته اى بالغة الى خمس وخمسين سنة وعليه الفتوى كما هو خمسين سنة و
 يفتى اليوم انى المباح اثنتين سنة او ثلث وتين كما في النظم اثنتين وعنه انه مفوض الى مجتهد الزمان في بعض
 بعدم روية الدم مرة وقيل مرتين وقيل ثلث وقيل لبسته اشهر فيقضى العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك
 فلو قضى قاص لفظه وانى ممتده البطر وهذا مما يجب حفظه كما في النحرانة وذكر فى الزايدى انه لو ارتفع حيضها من تسعة
 اشهر بان بان به اجل والا اعتدت بثلاثة اشهر بعد ما به اخذ مالك رج وفتى بعض اصحابنا واستاذنا في الضرورة
 رات الدم بعد عدة الاشهر اضافة بيانية اى بعد مضي العدة والفرار من اشهر حوا ولا تقيى اى ايام معدودة
 من الاشهر الثلاثة فتسأل اى تبتدئ العدة بالحض ولان من العدة ما مضى منها ولو رأت الدم بعد الاشهر وفيه
 اشارة الى انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم رأت كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحض كما في النظم لكن لو قضى القاضي
 بجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا ولا صحيح ان القضاء ليس بشرط كحوازه كما في المضمرات فما رأت من الدم متحاشية
 وهو الصحيح كما في الخلافه واليه اشار المصنف في الحيض فاذا ذكرهنا مجربا وبنيه على الخلاف كما تسأل العدة
 بالسهو ومن حاضت حيضته او حيضتين ثم آتت اى لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطن فكان الطلاق
 قد وقع قبيل الاياس كذا المصنف على المصنف رج من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع وكتب
 وهو منصوص عليه في متن المبسوط في آخر باب العدة فمن انطن السو لبسته المصنف الى التوهم القول بان مائة كما يلى

اعتبار العدة بالشهور ولابد من العدة ما مضى من الحيض والطمه ويجب على معتدة الطلاق والفسخ والموت وغيره ما
 يشبهه من قبل الزوج او الابن عدة اخرى لو طلى وفيه اشعار بانها لو طمها سبوتة مقرر بالطلاق لم تقسأف العدة
 وان لم تقرب تقسأف كما في المحيط وقد اختلفا في اشراك العدة في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب
 الاول والثاني وقاسا في الوقت الثاني فيعتد منه سوار كانتا من حليين او من جل من خضيين كالتو في عنهما
 زوجها اذا وطئت بشبهة او من خضين فاذا اتم العدة الاولى القضي بعض العدة الثانية وعليها ان يتم باقيها
 فالاطلاق البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضائها يحضه ثم انقضت حقيقتان كانتا للاولى الثانية
 فاذا مضى الحيفه كانت لثانية فاقته ولا نفقة فيها لانهما عاة الوطى لاعدته الكاح وكذا اذا انقضت حقيقتان ثم وطئها
 كما في المحيط وليكن ان يقضي العدة معا اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضت شهر منها فاضت ثلثا آخرها
 آخر ثلثه اشهر وعشر وعدة اى ابدارة الكاح الفاسد عقيب لفريقه اى زمان يصلح لابتدائها بعيد التفريق
 بالموت او القصار او غيره فلا يشك با اذا فرق في الحيض وبعده بقرنته ما من الحيض الكواحل او عقيب عمره
 ترك الوطى بان يقول صير ما غرمت على ترك وطئها او وطئك كما في كذا في قيل هذا في المدخولة واما في غير فان
 تير كما على قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفي وليس في الكلام ان يشترط لكون الغرم ترك الوطى ان يقول كذا
 ونحوه كما ظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابى يوسف ج وفي الفصولين ان ابتداءها من حين التفريق
 عند الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الفجر عقيب الطلاق او الموت لانه السبب كما في الهداية لكن في الاسرار ان
 السبب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه ويقضي العدة اى عدة الكاح او الوطى وان جهلت الزوجة سببها الطلاق
 او الموت او غيرهما فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بان لو اقر بالطلاق فقد انقضت من
 وقته وهذا اذا صدقته والافمن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واما في حق التزوج باختها او اربع سوار
 فمن وقت الطلاق كما في الكافي وان صح معتدة كما نكحها او فاسد الفمن طلاق بائن عن نكاح صحيح كما هو المتبادر
 فلو كان من فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغرى وطلق قبل الوطى ولو حكما يجب عليه
 مهر تام عندها ونصف مهر عند محمد وزفر ويجب عدة مستقبلية لفتح الباء اى مبتدأة كما في المغرب
 فالا بعد ما مضى منها عندها وبعد عند محمد خ فليها اتمام العدة الاولى الكافي ولا عدة على وميته لانه كتابية
 طلقها او مات عنها ذمى عنده اذ كان ذلكت نعمت بديها واما عند سببها العدة وانما تعرض لها لانه لعدة على
 حربية طلقها حربى بالاتفاق وانما قال ذمى لانه لو طلقها سلم فليها العدة ولا على حربية خرجت اليها سلمة
 او ذميه او متسانته فلا سلام ليس بشهر طرأنا اشهر المخرج على نية ان لا يعود اليها كما في النهاية لكن في الكاح المدلية
 والمصبرات وغيرهما ان المخرج ليس بشهر طرأنا لا نعمت قالوا لانه لو سلمت في دار الحرب لم يضمن خيضا بابت منه ولا عدة عليها عنده

خلافا لما لا الحامل فان عليها العدة سواء كانت ذمية او حربية عنده ودعته جواز الفلح الحربية ولا يطاق حتى تنقضي الحمل
 فثبت ان الركني كافي في الحيض وتحد اي تناسل وجوبا على فوت نعمة الطلاق من احدث الزوجة اعداها في حرة او من
 تحد بالنفس او الكسر او افي حادة افي تنعت من الزنية بعد وفات زوجها كافي في صحي معتارة الباس بالطلاق
 او الايلا او اللعان او فرقة اخرى كافي في الشارع والموت مال كونها كبيرة مسلمة حرة او امته فلا يجب الحدا على
 المطلقة قبل الدخول او المطلقة الرجعية والصغيرة والكتاتية ويجب على فته وام ولد ومكاتبه بانت او ماتت او زوج
 كافي في النظم فينعي ان يقول مكففة بل كبيرة لانه لا حد على النجوة كافي في الاختيار وغيره وذكر في السراجية ان المطلقة
 الرجعية يستحب لها الثنتين والطيب وليس حسن الثياب لترغيب الزوج تبرك الزنية فواف تحد والزنية بانه
 به المرأة من على او كحل كافي في الكشاف فقد استدر كابعده ويؤيده ما في قاضيان ان المعتدة تجتنب عن كل
 زينة نحو الخضاب وليس الطيب كذا ما ياتي من الحيض وليس الشوب المزهر والمعصفر اي الصبغ بالزعفران
 والمعصفر بالنفس بالفارسية (كلم) وكذا البس القصب والنحر وعن ابى يوسف راح لا باس بالقصب النحر الاحمر كما
 في الاختيار والمراد من الشوب ما كان بديه يقع به الزنية والافلا باس عليه لانه لا يقص به الاستر العورة والاحكام
 فني عن القاصد كافي في الحيض والدمن زيرت او غيره ولو غير مطيب والدمن بالفتح والنفس والنفس بالفتح
 به والطيب اي استعماله في البدن او الثوب والحلل بالفتح والنفس اي الاحتمال به الا بعد زيان كانت فقيرة
 لا تجده الا هذه الاثواب او شمتك راسها او عينها او عتات او الدهن او اكملت للعابجة او مشطت بالاسنان
 الشفرجة لرفع الاذي فحينئذ لا باس به لانه واجب الدفع شرعا فكيف تناسل عليه واما الاثبات بالاطراف الاخر
 فلزنية فلم يحل كافي في الحيض لا تحب ترك الزنية لم معتدة تحقق بوث النوى او عتاقة وعلق المضان اليه
 امرأة معتدة تمكح فاسر ولا تخطب بالنفس وهو المراجعة في الكلام ومنه تخطب بالنفس والكسر لكن النفس تخطب بالخطبة
 والكسر تخطب المرأة معتدة الا تعريضها كوام له وجها من صدق وكذب او ظاهر وباطن كافي في المغرب فيعتبر
 ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ومن السياق معناه معرضا به فالمراد به
 والمعرض به كلاهما مقصود ان لم يستعمل اللفظ في المعرض كقول النحاج اليه جئتك لاسلم عليك فيقصد من اللفظ
 السلام ومن السياق طلب شيء جئتك بالتسليم مني القاصد وفيه اشارة الى ان لا يصرح بتزوجها بعد انقضاء العدة
 شل ان يقول انك انزوجك بل يقول شل اريد ان اتزوج امرأة انك بحيلة اني حسن الخلق كثير الانفاق محسن
 الى النساء الى جواز التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اصلا وكذا معتدة الباس كافي في النهاية وغيره
 عن شرح التاويلات لكن في المختار ان يجوز كما لا يتو في عتاز وبعثا فاقولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى
 باشتمه وفرقة فاسد فينعي ان تعرض للاولين بخلاف الآخرين وفي الظهير لا يجوز خروجا من البيت

بطلان الايمن وفي المضمة ان بناء التعريض على الخروج ولا تخرج معتدة الرجعي والباين اذا كانت
 حرة مكلفة فاما الامة فعن محمد بن ابيها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبيته الا اذا كان الطلاق جيبا فلا يخرج حينئذ الا بان
 الزوج كما في المحيط والكتاتيبية بنزلته بصيته كما في قاضيهان وكذا المجنونة ولحقوبته والذمية كما في المختار وقد ردت معتدة
 غير الرجعي فثبت البائن المختلف وفي المختار لو انها امتلعت على ان لا نفقة لها قيل تخرج نهار المعاشها والاصح ان لا تخرج
 كما في مختلفه على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج من بينهما الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن)
 الآية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى محض الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل غيرهم لان مجئها بنزلة السكنى والا
 فتخرج والى ان المعتدة من النكاح العقيم والفاقد سوار في حرته الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج
 اصلا لا يلا ولا نهارا ولو اذن الزوج لان الاعتد او في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لفرضه كما في المحيط
 وتخرج معتدة الموت للمعاش لانها بلا نفقة في المملوك اى الليل والنهار وقبيلت اى تكون
 في جميع اليل واكثره في منزلها ولقد المعتدة في منزلها اى منزل زوجها وقت الفرقة يعرفه كانت
 ووقت الموت طوف المنزل لا صفته واللازم حذف الموصول مع بعض الصلة ولا دلالة لانظرف على المعرف وفيه
 بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفاة والباين والزوج غائب اليها وفي الرجعي
 اليه كما في المحيط الا ان تخرج المعتدة بان كان المنزل عارية او مورا مشاه او اما ان او جردة طولية فلا تخرج كما
 في المحيط او ان خافت تلف مالها في ذلك المنزل بالسرقه او الحرق او الغرق او خافت الانهدام
 انهدام المنزل وفيه اشعار بان ان خافت بالقلب من ام البيت خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في قاضيهان والم
 تحت المعتدة كراي البيت الذي اجره الزوج ومات فادجر عليها في مالها فلم تجد الكراهة تخرج فاذا خرجت تطلت
 حيث شئت الا ان يكون مبتوتة فتنتقل حيث شاركا في المختار ولا بد من ستره اى ستر حجاب بينهما في البائن
 واحد او اكثر وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه فباخره وجا ولا يجوز ان يتعبد به دون السرة وكذا
 الاولى خروجه مع فسقه في الكافي ان كان فاستأجر منه فليخرج الى منزل آخر وحسن ان يجعل اى محل لها
 بينهما امرأة ثقة فادرة على الحملولة والمنع عن الوطى ولو اباها الزوج واحدة او اكثر ومات عنها في
 سفرهما في مصر او مفازة بقرنية قوله وان كان في مصر فالتفسير لغير موضع الاقامة بل في مصر وانما قيد بالابانة
 لانها لو طلقها رجيبا في مفازة وبعد ما عن مصر والمقصود سيرة سفر بقية في الذباب ولو كان البع عن مصر سيرة غير
 ولو كان البع غير سيرة فان كان بعد ما عن مصر بالذي انشأه او بعد ما عن مقصد ما الذي توجهان اليه والمقصود
 كسر الصداق مكن من ايقصد بالسيرة سفر اى ثلثة ايام ولياها وعن الآخر اى المصر والمقصود اقل
 سيرة سفر توجه المرأة اليه اى الى الآخر الاقل مصر كان او مقصد في النهاية ان كان بينهما وبين مصر اقل من ثلثة

ايام رجعت الى مصر با والكان البعد من المقصد اقل من الميسرة والالين بعد ذلك بالكان البعدين كل منهما مسرة فلو
 اقل منها خیرت بين الرجوع الى مصر با وبين التوجه الى مقصد ما مع ما ولي اى محرم سوا كان غيبته او لا والعود الى
 الرجوع الى مصر حان في الصورتين احكامه واولى من المقصد ليعتد في منزله ولو اتقى بالاسمية لكان كافيا والكانت قد بانها
 او مات عنها في سفرهما في مصر اى موضع اقامته ولو قوتيه ولبعد ما عن كل من المصر والمقصد مسرة سفر لقرنية قوله
 ثم يخرج محرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم ليعتد المرأة معه اى في المصر ولو معها محرم وهذا عنده واما عنده
 لم يخرج مع المحرم وفي المشرق وسماضيان انما اكانت في مفازة وكل منها مسرة سفريات الى اى في موضع فيه امن و
 اكانت في ما من تربصت فيه عنده قالوا اذا وجدت محرما خرجت منه الى ايها الشارح والاعتد به ثم اى بعد الاعتد وفي السفر
 يخرج للمعدة منه محرم اى بسببه ومنه وذكر في النصف اذ لم يكن لها محرم اقامت في المصر حتى تلقى عتبا او تجرد
 محرما او اذا وجدت قوما فيهم سار فانت على نفسها توجها وترجع بهم

فصل الخصانة بالكرهية مصدر خصن بصي اى رباها كفا في المقاس شرعا رتبة الام او غيرها الصغيرة او الصغيرة قبل الفقرة
 ولجدا لا لام اى الصغيرة لم يتبين ونفقتا على الاب حيا وعلى ذوى رحم الصغير على قدر الارث ميتا بلا جبر لى بالاكراه
 كلام على اخذه اذا ابت مطلقا كما ذكره البقال وفي الكراهي انها لا تجبر الا اذ لم يكن له ذو رحم محرم فاجرت حينئذ وفيه إشارة
 الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرم لم يطلبه والاصح ان يقال لها امسكية او ادفيه الى المحرم كما في النظم والى
 يدفع اليها بلا طلبها لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للخصانة **قد طلقت** لى اوقعت بينهما فرتة سواء
 بالطلاق او الموت او غيره او لا تطلق ثم اى بعد الام بان ماتت او لم تقبل او تزوجت بغير محرم امها اى
 لام الام وان علت وتجن ابى يوسف رح ان ام الاب اولى من ام الام ثم ام ابيه اى الصغيرة وان علت
 وهذا اولى مما في بعض النسخ (من امه) اى الاب لانه يلزم الخذف والافتقار ثم اختته اى الصغيرة لاب وام ثم
 اخته لام ثم اخته لاب وفي اختياره عن ابى حنيفة رح تاخيرها عن النخالة ثم نبت اخته لاب ام ثم لام ثم لاب
 ولم يذكره استثناء بالاصل عن الفرع كما هو العادة فكل ما ليس بقاهر كطعن ثم خالته كذلك اى خالته لاب
 وام ثم لام ثم لاب ثم نبت خالته كذلك ثم عمتته كذلك ثم نبت عمتة فالولاية من قبل الام لانها اشفق المحيط
 لاختصانه لنبت النخالة والعمتة كنبت النخال والعم بشروط حرتين حرف الطرف اى لام وغيره فلا تحصى لخصانة
 الامه اى فنة ومبررة ومكاتبه وام ولد كن اذا اغضض صرن كالحرائر وفي المشرق ان الامه اذا فارقتا زوجها
 فالحق للمولى وان كان الاب خرا ولا يفرق بينه وبين امه ولا ينحى استثناء الامه عن ام ولد والى مسية
 لا المبررة كالمسكية في خصانته ولد المسلم حتى العيش اى يدرك وينما حينئذ يوزع عنها جارية كانتا وعلما
 الامن من تعليم الكفر وبكل ح غير محرم من الصغير مجرورا بالاضافة ويجوز نصبة المفعولية والفعل مستحقة لخصانته

يستطعنهما اى حق الحفانة فاذا اجمع النساء الساقطات الحق ليعن القاضى الصغير حيث شاءا منهن كمانى المحيط ومحرم
 اى نكاح محرمه لا يستطعنهما كام ان غير نكحت عمته اى غير وشل جدته ام الام او الاب نكحت جدته ابا ابى الصغير
 او ابا امه ويعود الحق اى حق الحفانة اليها بنزول النكاح سقط ذلك الحق بعد اى بذلك النكاح والاحسن بنزوله
 فلو لم يفر بالنكاح او اقرت بالبينة صدقت كمانى المحيط ثم اى بعد فقد النساء المذكورات الحفانة للعصبات
 على ترتيبهم فى الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الابن ثم الاب ثم الاب ثم الاب ثم الاب ثم الاب ثم الاب ثم الاب ثم الاب
 مستحقوا الحفانة فى درجه فالاول ثم الابن كمانى الاختيار لكن لا يرفع صلبته اى لا يرفع القاضى صلبته لا يصبيا
 الى عصبة غير محرم الا اذا لم يوجد محرم فرفع الى افضل موضع كمولى القناتة وابن العم ولا يرفع صلبته الى
 عصبة فاسق ولو محررا كمانى الكافى ما جاز اى شخص اليبالى باصنع وباقيل له كمانى المغرب ولا يحرر فى المقام لم يما
 شاة طفل منيرة ولا يظفر الى سبع سنين كاقيل فى الحقائق وفيه اشعار بان غير اذا بلغ كمانى المداية والطفل كالبص من التولد
 الى الاكلام الا انه مما يتولى فيه الذكر والموت كمانى المغرب والام والسجدة ام الام او ام الاب احق ببلدى الابن
 الصغير حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستحي لى يكتنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء
 ويشده بعده كمانى الكرامى وحده نال او طرد وقد رده ابو بكر الرازى تسع سنين والحفان سبع وعليه الفتوى كما
 فى النخزانه وغيره وهما احق بالبنات الصغير حتى يتحصن او يتابع بالنسب وفى النظم تعبيرت اربع عشرة سنة وروى
 هشام عن محمد بن ابراهيم بن باحسى شتى لى تبلغ حد الشهوة كما فى النكاح وهو المعتمد علامته كما يقضى به لسان
 الزمان اى اهل الزمان وغيرهما الام والجدرة ممن يستحق الحفانة احق بالبنات حتى تستحي وقيل حتى تنفخ عن الخيط
 واذا تنفخ الولد عن واحدة منهن فالاولى اقربهم تصيبا فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كمانى الاختيار ولا تأسا
 امرأة مشقة انقضت عتبا بولولها اى لا تخرج من بلد الى آخر الا الى وطنها الذى كحما فيه فلا تخرج الى بلد
 وطنها وان وقع النكاح فيه فى رواية الاصل وتخرج فى رواية النجاشى مع الصغير والاولى والى وطنها الذى
 لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرج الى بلد ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد
 امكنه ان يبيت فى ابله وكل القريتين كبلدين ولما ان تخرج من القرية الى البلد القريب للتاديب ولن العكس الا اذا
 وقع العقد فيه لان اهل الكفور اهل القبور ولا يخرجون الى دار الحرب اصلا لكل فى الكافى وهذا اى السفر بالولد الى
 الوطن للام فقط فلا يخرج الاب الا ان تنفخ ولا غيره ممن تنفخ الحفانة نظر الصغير

فصل اقل مدة استقرار الحمل بالفتح لى حل المرأة ماني ابطن من الولد ستة اشهر يومية فان خسر من ثلثه
 وتين للصلب الا عندنا كمانى الحديث فلو حوت لولد اقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم تثبت نسبته ليقن العلوة
 قبل النكاح كمانى الكافى واكثرها كثير مستعنان وغالبها تسعة اشهر فثبتت من وجهان نسب لى

الزوجة معتدة الطلاق الرضعي وفيه اشعار بان شرط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالصحح في ذلك لان الله اعلم على
 ما في النكاح والنسب اشتركان من جهة احد الابوين كما مر في النكاح وان جارت به امي بالولد لاكثر ابي بعد
 الاكثر من اثنين من وقت الفرقة لاحتمال العلوق في العدة باستداد الطهر ما لم تقرر العدة طرف ميت بانقضاء
 العدة فلو اقرت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جارت به لثمة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبة فثبتت الرجعة بوطي فان الطاهر
 انتفاء الزنا والحكم بالبقا النكاح اسهل من الحكم بالانثاء فلا تساهل في التفريع كما ظن وان جارت به لآخر
 منهما امي اثنين لا يثبت الرجعة لاحتمال العلوق قبل الفرقة ويثبت نسب ولد امرأة ميتة امي مختلعة
 او مطلقة بانه او ثلث والاصل ميتة امي مقطوعة عن النكاح او ميتة طلاقا وولدت لاقل منهما امي اثنتين
 من وقت البينونة ما لم تقربا بقضاء العدة فانه قيد في المعطوف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ثمة اشهر ثبت نسبة
 لانها خطارت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والمقبول وان تكون من خولة والافان ولدت لثمة اشهر
 فصاعدا لم يثبت اذ العلوق متوهم وان ولدت لاقل فثبت لعلم بالعلوق كما في مبسوط صدر الاسلام لاقبيل نسب ولد
 ميتة ولدت لثمة كما يثبت من وقت الحمل بعد الفرقة كما في الدرر والكا في لکن في المحيط وشرح الطحاوي والايضاح
 وشرح الاقطع وغيره ان ثبت نسبة بلا دعوى وبه شعر قوله واكثره استئذان الادب دعوى بالكرسي بان يدعى الزوج انه ولد
 فثبت نسبة كما في الهداية والكا في لکن في شرح الطحاوي ان الدعوى مشروطة في الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج
 الى تصديقها فيه روايان والكلام يشير الى ان المرأة لكانت امه لم يثبت نسبة بلا دعوى فلو غزل عنها وولدت فان ظن انه منه
 لم ينفه كما في المحيط وحمل ثبوت النسب بالدعوى على وطئها بشبهة وظن انه جاز في العدة طرف الوطئ فيه دلالة على
 انه ليس نيزا وقيل انه زنا سقط حده بالدعوى الشبهة وقيل انه محمول على انتشار نكاح آخر كما في مبسوط صدر الاسلام واذا
 جحد الزوج واكثر ولادة زوجته مسلمة كانت او كفاية حرة او امه ثبتت الولادة بشهادة امرأة واحدة
 عدل كما هو المبدأ فلو نفاه لا عن الزوجة تشير الى انها غير مطلقة فلو طلقها ولو رجعا لم يثبت نسبة بشهادتهما الا اذا كان
 الحمل ظاهر او اقربا يحمل وهذا عندنا عند ما يثبت بشهادتهما مطلقا كما في قاضيهان والشهادة والى على انه
 لم يثبت بدونها والصحيح انها لم يثبت لها في الكافي +

فصل في حجب امي نفقة نفقة انت اسم من الاتفاق والتركيب والى على المصنف ببيع خولف ببيع نفقا بفتح الميم
 او بالموت نحو نفقت الدية نفقا امي ماتت او بالفناء نحو نفقت الدار اسم نفقا امي نفقت كما في المفردات وشركة
 ما توقف عليه بقا من نحو ما كول ومبوس وسكني فیتناول نحو العبد فان ما لكه مجبور على الاتفاق عليه بالاتفاق وكذا ابهام
 عند ابی يوسف واما عند غيره فيقتضي به ديانة واما العتق فلا يقتضي به الا ان يقتضيه كرهه كما في المحيط وغيره وقال هشام
 سالت محمد عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة وذكر في قاضيهان ان النفقة الواجبة هذه الثلثة

الامان اكثر منهم المصنف رح ذموا الى انما الاعلام فانخرج المصحح على مع الدين اوسطه مع المصنف في ذموا غير لازم
 لاقتضائهم الاحوال كما يحكي في الكسوة بالفهم وانكسر اللباس كما في المغرب وغيره واللباس كما في التاج وغيره وفيه رد
 وقدر بدينين وخمسين ومئتين وسراويل وجبة كلاهما في الشاركانه لا يلزم تغيير الاوقات والسكنى هم من الاسكان
 لاسن السكون كما في الصحاح فتسكن في بيت يجب الزوج لكن بين جيران الصالحين كما ياتي وفيه الاسماران حملت
 على المعاني المصدرية والاحتياج الى تقدير نحو الادار على الزوج اى رجل خرا وعبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة
 في الفاسد ولو كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث تهيأ له الاستمتاع بها
 وطباود واعى فانه يعجز باعن الاكساب ثم الاتفاق للعرس بانكسر اى لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب
 وغيره فلاتيناول الصغيرة مسلمة او كافرة موطورة او غير موطورة او اوتة ونونية كبيرة او صغيرة لو طار رأى لصلح
 لوطى في الجملة بانفسه فوجب نفقة الرقار والقرنار وغيرهما مما لا تمنع الوطى ولا اعتبارا لكونها مشتاة على الصحيح تهاجر حالها
 اى الزوجين وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في الخزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدر والباقي دين عليه لكن في ظاهر
 الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته وان كانت مفرقة اليسار كما في المضمرات في الموسرين من الزوجين
 نفقة اهل اليسار كسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء وفي المعسرين نفقة العسار اسم من العسار الاعسار
 يستعمل بعض اهل العلم الان لا غير مسموع كما في الطائفة وقال المطرزي انه خطار مخض وكانه اتركها لمزاوجة اليسار لكنه ليس في شئها
 غير الواضع وفي الزوج الموسر والزوجة المعسرة بين الحالمين اى بين اليسار والعسار وفي عكسه اى عكس
 ذلك باكانت موسرة والزوج معسر بين الحالمين اى نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين
 لما تقر في الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لامتداد الطباع والخص والغلار فيقيد
 ما يكفيها قبول عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان
 احدهما معسرا فمخبر البر وباتجة او جنان فيفرض كل شخصه وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في المختار كل يوم في التجار
 كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدي والى ان الزوج في الاتفاق فلا ضرورة الى القاضى الا اذا قدر ما يكفي فان
 للقاضى ان يزيد على ما فرض فيقضى عنه للفاو والخص والتسحب ان يطعمها ما ياكله لانه ما يجوز من العشرة والاكتفا بشعر بان الكسوة
 كان نفقة فيما ذكرنا ولذا لو لم يكن قبل مضى الوقت لم يقض عليه به لاحتياض كفا في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء
 ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر ولو كانت العرس في بيت ابيه بلا طلب الزفاف وقال بعض المتأخرين ان
 لا تسحق الا لم تزف اليه والفتوى على الاول فلما تمنعت عن الانتقال اليه استيفار مهر بالمعجل كان لها النفقة
 كما في المحيط او مرضت اى حدث لزوجة صحيحة في بيت ابيه او مرض في بيت الزوج فينفق عليها في بيته الا
 ان يتناول فيسقطح لانما سارت كعغيرة فان قلت لا دائمة لظرف لانما وضعت في بيت الاب ثم زفت الى

بيت الزوج مرفقة قالوا انما النفقة كما في قاضيان قلت الا حاله على الغير شرعا بضعف والخلاف مع انه روى عن
ابي يوسف ح لا نفقة ان كانت لا تطبق الجمع وفي الفصول انهم قالوا انما تجب النفقة للمرفقة في بيتها اذا تمكن من الانتفاع
بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انما لا تستحق من الاذوية كما في المحيط لا تجب النفقة لثانثة ما دلت
على تلك الحالة ثم وضعنا على وجه الكشف فقال خرجت النانثة من بيتها خروجا حقيقيا او مكيلا بغير حق واذن
من الشرع فمن النانثة اذا صنعت نفسها لا تتقار المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بنانثة عنده وانما اذا كان الزوج
ساكنا معها في منزلها منتعة عن الدخول عليها فانما نانثة الا اذا صنعت لبيتها الى منزله او يكتسب لها من لا فح لا تكون
نانثة كما في قاضيان وانما اذا كانت نفسها بالنار والليل فقط فلا نفقة لخرجت لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال
الزاهدي وانما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله او يدير يديه وقد اوفى مهرها فلو ساكنها في ارض النصب فاستنعت منه
ليست بنانثة كما في المحيط وما ذكرنا في اشارة المسائل ظهر فائدة القيد ولا لزوجة مجموعته بدين وان لم تقدر على ادائه
او زفت او فرضت لها لان الاقباس لا يفوت من جهة الزوج وبذا عندنا خلافا لابي يوسف ح وفيه اشارة
الى انه لو حبس بدين قدر على ادائه او بغير حق فلها النفقة والى انما لو حبست ظلم وجب النفقة وبذا عندنا لابي يوسف ح
خلافا لما هو الصحيح كما في المحيط فاحسن الادراك الدين ومرفقة في بيت احد الابوين لم تزف الى بيت الزوج
اي لم تزف اليه او زفت وقد خرجت الى بيت احد هازيارة وهي بجاله يكن ان تحمل في محض او غير حال بيتها والا
فلها النفقة كما في المفهرات وذكرنا في المحيط اذا صنعت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطى ولم تزف الى بيت الزوج
الا انما لم تمنع نفسها بغير حق وجب النفقة ولا زوجة معصومة كرها وعن ابي يوسف ح لها النفقة وانما
القيد فانما ليست واجبة اذا رضيت به وحاجة اي حال كونها لا يكون معها اي الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس
او بعده كما ذكره الخصاص وقال القاري لو بنى بها ثم حبت مع محرم فلها النفقة عند ابي يوسف ح خلافا لمحمد ح
وفيها اشارة الى ان لا نفقة لمدة الزنا بل التي يكون عليها نفقة شبه لان الواجب عليه نفقة المحض في نفوذ لثانثة او
ابي يوسف ح اذا ارادت حبة الاسلام يوم الزوج بالخروج معها وبالاتفاق عليها الكل في المحيط ينبغي ان لا نفقة في حج
النفل بالطريق الاولى ولو كانت حابة معها اي الزوج فلها نفقة المحض لا السفر فيا زاد على نفقة المحض في السفر
لانه بانار منفعه لها ولا الكراهية اى اجرة البطل ونحوها وان كان في الاصل مصدر كالمسافر ولا في الموضعين انما المحض في السفر
للعطف وبالعبد ما يفوت من مخرجات النصف عن الادل للاثاني او في الاول للعطف وما بعد ما يجوز وفي الثاني انما
المحض في السفر وبالعبد ما يفوت من مخرجات النصف عن الادل للاثاني او في الاول للعطف وما بعد ما يجوز وفي الثاني انما
ولا اى ليس لها الكراهية عليه لانه يلزم على لعل ليس وضف اسمها وضف الموصول مع بعض الصلته وضف جرعت
بليس لقياس مع كثرة المحذوف بالضرورة ويجب عليه مولى نفقة خاوم والصغيرة قادرة على الخدمة ونفسها

من نفقة الزوجة والمعتبة الكفاية ويدخل فيه الكسوة لميتص وازار من كرايس وكسب خوص نفق لاخار واحد لاثنين طلاقا
 للابى يوسف راج الا اذا كانت من نبات الاشراف فانه يجز على نفقتها لما قسط فلا يجز عليها اذ لم يكن للزوجة خادوم في
 اشعار بانها يشترط للاجبار على نفقة كون الخادوم ملكا لها كما قال بعض المشايخ وقيل عليه نفقة الخادوم ولو حرا وهذا اذا كان
 الزوجة حرة فاما اذا كانت امته فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها لم تجب الا اذا قامت على عمل البيت اكل في الحيط لا
 تجب عليه نفقة خادوم واحد لما معسر في الاصح من الروايتين وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة راج لان الخادوم لزيادة
 الزينة وذلك في حال اليسار وقال محمد راج عليه نفقة خادوم كما في الحيط ولا يفرق بينهما اى الزوجهين بحجة اى
 بسبب عجز الزوج عنهما اى النفقة هى ما كولى ولبوس وسكن فلو خفقت معه لها لايباع مسكنه وخادومه لانه من اصول
 حواجه وهى مقدمة على ديونه وقيل بيع ماسوى الا زارا لا فى البر وقيل ماسوى ذلك الثياب اليه مال الخلو ابى
 قيل وتبين واليه مال السخسى ولا يباع عمامته كما في الحيط ولومر اى يامر القاضى ايا بالعجز عنها بقرينة اعطت بالاستدانة
 اى باستقراض لقروض القاضى لاجلها عليه من النفقة عليه اى على الزوج ليودى عند اليسار كما ذكره المصنف راج واليه
 كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما ياتى فالاصح ما قال النخاس انه يشترى بالنسيئة لنفقتى من
 مال الزوج قرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة
 ثم هى على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانت بغير الفرض لم يرجع عليه كما فى التحفة والى اننا لا ترجع عليه الا بتصح
 بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان نيتها كالقصرح بها لو لم تنو لم ترجع بها كما فى الزايدى والكتفا شير الى انها اذا است
 بالاستدانة ولم يدنها احد وطلبت من القاضى التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعى راج يفسخ بينهما اذا عجز عن الفيا
 المهر المجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضى الشافعى لقد قضاوه عند اكل ان فرق القاضى الخفى بطلانها
 ففى نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فلما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما فى الحقائق وغيره وذكر المصنف راج
 ان شائخنا اسحق بن عيسى القاضى نابا شافعيافى فرق لضرورة ومن فرضت مجازى نفقة زوجه نفقة لیسار
 اعساره اى لاجل اعساره اى وقت اعساره فاليسار اى صار موصرا ثم القاضى بالفرض عليه نفقة ليساره
 ان طلبت الزوجة نفقة اليسار فيعبر حاله فى كل وقت كما فى الكافى وغيره وفيه رضى ان من فرضت ليساره
 ثم اعسر ثم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدر ما كان فى الاختيار لكنه اختار ما ضعفنى البتة
 فانه اعتبر حاله ثم وعاله هناك لا يخفى وقسط نفقة الزوجة مأكولة ولبوسته فى ماتت فمحت ولم تصل اليها اما
 بعجزه او قسمة او غيبة بالمجس وغيره الا اذا سبق فرض قاضى بالنفقة مع الاستدانة او لا ورضيا بشئ معلوم
 منها كل شهرا ونسته فان ولاتيه عليه اقوى من ولاتيه القاضى عليه تجب النفقة المفروضة او المرضية لما مضى من
 زمان الفرض او الرضا ما واما جيلين فان مات احدهما بعد احدى من او طلقها قبل قبض من الزوج

شيئا سناظرت فلعين سقط بالموت او الطلاق المفروض بانقضاء او الرضا من النفقة لانها صلتها ساقطة باجماع
 كالميتة وفي خزانة الفقهاء ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على المصح وفيه اشعا بانها لو لم تعين باجماعها سقط بالطريق الاول
 كما في المحيط الا اذا استندت بامر القاضي فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي المحامدة ان في سقوط المستدانة بالموت
 روايتان والصحيح انها تسقط كما في الحيوط ولا يسترد عند شيخين معجلة مدة اى نفقة عجلت في ادائها المدة مات احدهما
 قبلها اى قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خالته عن الزوجة وقال محمد بن سيرين ونفقة تلك
 الايام عنهما ان بقيت قيمتها ان هلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعندنا نفقة شهرا اكثر كما في المحيط ونفقة
 عرس القن المأذون بانتهج عليه اى القن والعرس اعم من محرمة والمكاتبه وام الولد والنفقة الا ان فيما سوى ذلك
 يشترط ان يتوته بوجوب النفقة كما ياتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليب الا انها لو ديان النفقة من كسبها كما في المحيط
 وبيع القن لا غير فيها اى في النفقة المفروضة والمرضية الا ان يفديه المولى او يموت او تقبل مرة بعد مرة اخرى
 فاذا اجمع عليه نفقة خمسائة مثلاً ببيع فيها ثم اذا اجمع مرة اخرى ببيع اخرى ثم وثم لان النفقة تجبر وجوبها بقضى الزمان
 حكم دين ما حدث كما في شرح اوب القاضي والمحيط وغيرهما وقد يعيد ماضوره العنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم
 مثلاً ببيع خمسائة وهي قيمته والشترى يعلم ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى فانه لو وجد اصل تسييط منه على ان يقضى
 ان يسقط ما بقي من بيع الاول الى العتق او بالكلية كما في الموت ولا يزيد علم المشتري على علم البائع ولا يؤخذ شيء من حكمه
 يؤخذ الباقي من المشتري وبيع في دين غير ما اى غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتيمم بقضى الزمان فاذا ابيع في المهر مرة
 وبقى شيء منه اخر الى العتق ويحب عليه سكنها ما اى اسكان زوجته في بيت اى في مكان يصلح ماوى للانسان
 احب لكن من جيران صالحين بما اذا كان ممن تيمم بالايذار ليس فيه احد من اهلته من الضرة او ذى رحم محرم من كونه
 واخته وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع ضربتها وامه ولده كما في المحيط وقال محمد بن سلام انه ان حجج بينهما كما في
 الزايد وفيه ايضا ان الكنة ان يجعل كل واحد منهما بيتا فاما طلب ذلك والا فلا وفي المسقط ذكره في البيت ناعما
 نفى عليه او صبي عاقل ولو كان ذلك الاصل ولده اى ولد الزوج من غير ما اى الزوجة لمعاده بينهما غالباً الا اذا
 اى بان ترضى ان يكون معاً من المدة لانه حتما وفي بيت مفردة معين من دار الزوج شتمته على بيت له اى ذلك
 البيت خالق بالتحريك ما يعلق ويقتح بالقتل كفاً بالحصول التعهود وفيه رمز الى انه اذا اجمع بينهما من ضربتها واحد
 من اهلته في دارها يموت وعطلى كل واحد منهما على حدة ليس لهما ان يطالبه مكانا اخر والى انه لو لم يكن له البيت واحداً كان
 له ذلك كما في الاختيار وله اى الزوج منع والديها وولده وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره
 اى غير ذلك الزوج وليس لبقعة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة من الدخول عليها لان المكان ملكه كما
 في الكافي وفيه اشعار بان ليس لمنع من ملك الغير الا من النظر اليها عطف على من انفق الحبس اى لا يمنع منه او لمنفى

اى لا ينعون من النظر ومن الظن ان التقدير ليس له نعم من النظر كما ذكرناه سابقا ومن كلاهما متى اى في اى وقت تشاء
 اولاً لافترافه والمنع قطعية الرحم وقيل لا ينعون من ذلك والكلام وانما يمنع من القرار لانه القسنة كما في الهداية وقيل
 لا يمنع من الخروج الى الوالدین ولا من دخولها عليهما كل جمعة اى سبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضيان
 ان ايهما لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن البتوتة وبه اخذ مشائخنا وعليه الفتوى وكذلك لا يمنع في الدخول والخروج
 الى محرم غيرهما كاخاته والعمته كل سنة لاكل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالاول يقتضى كما في قاضيان وهو اى قال
 صاحب القيل الطيخ كما دل عليه كلام قاضيان ولا يفرض القاضى نفقة عرس الغائب عن البلد سوا ركان من جهته
 السفر لما كان في المنيته ينبغي ان يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود ونفقة طفله الذكر والانثى
 والابوية لا يجرى وغيره ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالاخوة والعمات لان نفقة هؤلاء لا يجب بالتقاضي ولا يقضى
 على الغائب في مال له اى الغائب ثم بين المال فقال من جنس حقهم النفقة كما لا كول والمليين وفيه ما كان نفقة
 والتبر فلا يفرض نفقتهم في مال له من غير جنس حقهم كالعقار كما ياتي ثم اكد ما قلنا فقال فقط فيفيد ان لا يفرض
 في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا عند موضوع طرف له او مال او مضارب
 او مديون والودوية اولى من الدين في البداة بالاتفاق كما في قاضيان وفيه اشعا بانه لو كان المال حاضرا في منزله
 القاضى اذا علم بالكلح وطفها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامته البتية عند ابي يوسف خلاف لابي حنيفة
 كما في الخلاصة ان اقر المودع او المضارب او المديون به اى بمال الودوية او المضاربة او الدين وبالنكاح في نفقة
 العرس بالنسب في البوأتى كما في مفقود الكفاي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق المقائسة او علم القاضى عطف على تولد
 اى بالودوية والمضاربة والدين والنكاح فان علم بعض من الثلثة بشره اقرهم بالمعلم به والصحيح كما في مفقود البتية
 فمن نظر الاشارة الى المال او الزوجية ويحلفها اى العرس انه اى الغائب لم يحلفها النفقة بان قالت (بأنه ما
 استوفيت النفقة) كما في قاضيان ويحلفها اى ياخذ القاضى من العرس كفيلا بالنفقة في قوله علمها اخرتها فاذا رجع
 وواقام بنيتها خلفها مالا او خلفها منكلت جرح على كفىل او العرس اذا اقرت باخذها يرجع عليها فقط كما في شرح الطحاوي
 لا يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم باقامته بنية منها على النكاح اذا لم يعلم واقر او يكون المال عندهم واذا
 علم وانكر والمال وذكر في الاصل انها لا يفرض عندهما ولم يحك عنه شئ وعنه انها لا يفرض كما في النظم وذكر في العمادى
 انه اذا اقامت البتية على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جارية بينه في الطفل واخوه كما
 في النظم قد اشترنا اليه ولا يفرض لطلبها ان لم يحلف الغائب مالا في منزله ولم يعلم النكاح فاقامت العرس بنية
 على النكاح لا يفرض القاضى نفقة عليه اى الغائب ويا مري اى يا مري القاضى العرس بالاستدانة عليه
 ولا يقضى عطف على لا يفرض اى كما لا يفرض القاضى النفقة على الغائب بالبتية لا يقضى به اى بالنكاح على ما

قال العلماء انما نشأ لان في هذا قضاء على الغائب وقال زفر قاضي بالنفقة اي بوجودها وما وريها الاستدانة عليه فان خسر واقر بالانكاح قضى الدين فان انكر كلفها القاضي اعادة البينة فان اعدت فيها والا امر بارودا اخذت كما في المحيط لا يقضي بالانكاح بالبينة عنده في هذه الصورة وعمل القضاة بالتخفيف اسما قضيت جميع قاض اليوم في زماننا على هذا اي قول زفر في المحاجاة اي لقصوره الناس اليه ولم تطلق الرجعي اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فنفية البينة معتدة وانما لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاختراع عنه لا يحتاج الى ذكر المطلق كما في ومطلقة البائن واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة للمختلعة وان لم يشترط في العقد وقالوا لما انفقة الا اذا شرط فيه كما في انظم والمفرقة بلا معصية صادرة عنها كخيار لعقق والبلوغ وطلى ابن الزوج اياها كبرته كما في النهاية وتفريق لعدم الكفارة النفقة اي الماكول والملبوس كما في انظم وان ذهب المصنف ان النفقة الماكول والامشيه الى انها غير معتدة فانما يكفيها من الوسط كما في المحيط والسكنى اي المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق ويلزم ان يلزمه كما اشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت ناشئة فلا تسقط النفقة كما في قاض خان والمطلقة شاملة للامه فلما انفقة اذا بوايا بيتا في العدة سوار كانت البينة عند قيام الفكاك ام لا وذكر الصدرا الشبيه انه اذا بوايا في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة كما في المحيط وتقديم المسند المخصص اليه اشارة بقوله النفقة لمعتدة الموت صلا سوار كانت بائنا لا وقيل للمال النفقة في جميع الحال كما في المضرات ولا المفرقة بمعصية صادرة منها كالردة اي ردتا وان جبت عنها وتقبيل ابن الزوج اي تقبيلها ابنا واباه بشهوة او الزنا به طوعا والكلام شير الى ان ردتا وتقبيلها بشهوة وغيرهما موعدة منه لم يسقط النفقة والى ان لا تسكن في هذه الفقرة وهذا اذا اخرجت من بيتها والا فوجب كما اشير اليه في الكفاية ورده معتدة الثلث او البائن مبتدأ خبره تسقط النفقة وهذا اذا اخرجت من بيت الزوج والا فلما انفقة كما في الكراني لا يسقط ملكيتها اي معتدة الثلث وكذا البائن انما هي اباه لانه لا تملكه وتنفقة الطفل المحرقير على ابيه الحر الى حد الكسب حينئذ للاب ان يسلمه الى عمل ونفق عليه من كسبه قبل ان يحسن العمل بنفق عليه من ماله وفيه اشعار بان نفق على انفق من ماله فان انفق من ماله رجع على ماله بشرط الاشهاد والاب عس من المومر والموسر الا انما تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط وانا قيد بالحر لان حكم المملوك ياتى لا يشا ركه اي الاب في نفقة طفله احد من الام وغيره فان كان الاب معسرا والام موسرة امت بالانفاق ثم جرت به البسار يمنهم من قال بجم الرجوع وهي اولى من ابى الموسر وعن ابى خيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما في المحيط كنفقة البويه فانه لا يشا ركه الولد احد في نفقتها وعسرته لانه لا يشا ركه الزوج احد في نفقتها وليس على امه ارضاء احدى الطفل لان ما عليها تسليمه النفس الى الزوج وما سواه من اعمال الكسب البيت غسل الثوب الطبخ والنخب والارضاع لم تومر به الا انما كان في الكفاية الا اذا تعينت بان لم يكن له مال والاب موسر اوله بوجبة اوله باخذ

في الغيرة فيجب على الزوج الا رضاع وهو الصحيح كما في الاختيار ورواه موسى عن الشيخين ظاهر الرواية انما لا يجزئ في الحيض وبيان
 الاب من تركه من مال الطفل بان ماتت امه فورثت ما لا شل فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط عند
 ابي الامام طواف ترصعه وقيد اشارة الى ان النظر ان يخرج الى منزله كما في غير حاله الا رضاع فان كتمانها عند الامام بحسب
 الا اذا شرط ذلك عند العقد والى انه يجب الا رضاع عند الامام وذا غير واجب الا اذا شرط طمأنينة المحيط ولو استأجرها
 حال كون الام منكوحة بغير طهارة او طهارة معتقدة من طلاق رجعي لترصعه لم يخير الاستيعار ولم تنقح بغيره وفي جواز
 المعتدة المقتبضة اى المطلقة الثلث والباين روايتان ففي ظاهر الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز ولو استأجر
 الا رضاع اى الطفل منها بعد مضي العدة من رجعي او بائن او استأجر بالارضاعها لانه اى الزوج حال كونه من
 غير كمال صح هذا الاستيجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كل وجه وهي اى المعتدة من طلاق بائن على امه
 الروايتين والام بعد العدة احق واولى من الاجنبية لان ارضاعها يقع للصغير الا اذا طلبت المعتدة ولها
 زيادة اجر على اجر الاجنبية فحله ان يدفع اليها ونفقة البنت التي لا تكون لها زوج بالغة او صغيرة ولم يذكرها
 لانها لا تفضل من الظن ان الاولى ترك القيد والابن الكبير زمانه نفع الزاير وكسر الميم اى الذي حال مرضه فانما
 في المغرب والذي لا يشي على رجله كما في المذهب واليه اشارة في الطبقة وقيد رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب عليه
 ويدخل فيه المعوقه والشيخ الاعصار والرجل العقيم الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يتقن اليد هذا اذا كان
 به رشد كما في التحامته ولذا اقال صاحب النية انا انفى لعدم وجوبها فان قيل انهم حسن السيرة فتستلزم العلم الذي اكثر
 ضايق شربهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة بخلافات ريكلة ضرر ما في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار
 بالتحريه والغيبة والوقوع في الناس وغيره مما لا يستحقون بلفظه الله والملاكمة والناس كجعين فالق الله تعالى يغضبي ظن
 آباءهم فزيع منهم اشتغقت فليطعن مناهجهم في الملابس والطعام وهم يطلبون بها ويؤدونهم مع حرمه الثاني ولو لم
 حالهم كرموا الاتفاق عليهم فلم يفرضوا لفق اتم على الاب خص من بين الاقارب خاصة كما في ظاهر الرواية وفيه
 وقدم عنه ان تمشا على الام وعلى المواسرة لوسري رحم محمد دون غيره من نحو العبد والمدر والمكاتب ام الولي
 القطر بان يكسب ما يفي من حاجته مما يبلغ ناسي ورم قصاصا وعن ابي يوسف يسار الزكوة وعن محمد يسار القابل
 على نفقة شهر لنفسه وعمله فان لم يكن له شيء والكسب كل يوم ودرهما وكفاة اربعة ذوا نفق لفضل عليه من الغنم
 فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه لكن يوم ديانته ان لا يبيع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط نفقة موهلة من الاب والام
 والجد والجدة الفقراء اسوارا كانوا فا درين على الكسب ولذا في ظاهر الرواية وقال المحلواني ان الابن الكسب يجزئ على نفقة
 الاب الكسب خلافا لغيره وفيه اشعار بان لا يجزئ الابن على نفقة امه اية وام ولده وامته الا اذا كان له كسب على نفقة
 الى غاوم مجزئ على نفقة وعن ابي يوسف انه يجزئ على نفقة امه اية اذا كانت عنده مطلقا بالسوية على الابن والبنت

وواحد جافاق اليسار. وعنه انه يفرض عليها طلقا والاوّل أظهر وفيه اشعار بان له انبان احد جافاق اليسار فلو سئل
 مشاخي انما لو تفاقوا في اليسار تفاقا فاشاءت فرض بقدره كفا في المحيط ثم شرع في اصل النكاح فقال ولعيسى فيها اي في نفقة
 القرب والخبرية اي النفقة على القريب ان يستويان في الخبرية وعلى الخبر وان يستويان في القرب فمن الظن ان في الخبرية
 مستدرك اذ الكلام في نفقة الاصول لا يقسم الارث كما هو رواية عنه فحق من اي في نفقة اصل له نسبت وابن
 ابن كان كل النفقة على النسبت مع الاستواء في الخبرية والارث لانها القريب وفي ولد نسبت واضح
 فقير كان كل النفقة على ولد باي النسبت مع استواءهما في القرب وكون الاخ وارتان الولد الخبرية وعلى الموسر
 يسار النفقة نفقة كل ذي رحم اي قرابة منه محرم لم يجز التساكن بينهما مثل الاخوة والاعوات واولادهم والاهام
 والعمات والاعوال والعمالات فلان نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الاباء و
 البنين والاصهار والآباء الامهات والاخوة والاعوات من الرضاقة واولادهم والمتباعد ان يكون المحرمية من جهة
 الرحم لان جهة اخرى فلان نفقة عليه لابن عسم وموابن اخيه من الرضاع والاصول والفروع مستثناة عن ذلك
 كما لا يخفى صغيرا او صغيرا او يافقة فقيرة او ذكرا من او اعلمى هو مستدرك لان الزنا لا يكون في سنة محمدية
 اليدين والرجلين وذاهب اليد والرجل من جانب والاخر من المفلوج كفا في احكام الصغار وحتى الاداء محرم فقير
 غير كسب سوار كان زنا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فان في الصغار مطلقا بشرط الفقر وكذا في الكبار لانها في الكبار
 الذكران فهو مشروط مع الزنا وفي اكل كونهم غير كسبين كفا في المحيط واعلم ان الموسر المذكور قسما واحدا لانه لو ارث حقيقة
 انه اهل للورثة فاشاءت في الاول بقوله على قدر احد الارث منه كذا وبعضا فمن زنا لعل عمن فليعلم بقدره لا اذا
 كانا معسرين فعلى الخال ويجعلان كليلت وانما لم يذكر له مثال بعبوره ثم اشار الى الثاني فقال ولعيسى البلية الارث
 اي قابلية كونه وارثا لا حقيقة الا لا يعلم ذلك في حال الحيوة يفرض عليه لعل الوارث حقيقة نفقة فمن زنا لعل
 وابن عجم موسر ان على الخال لانه ذو رحم محرم اهل للارث دون ابن العم والكان وارثا لانه ليس بمحرم من الظن ان
 الاصل في التمثيل خال ومسلم لاب لان الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو من نوع مخالفه لكلام القوم لانه
 ظاهره او لا نفقة لاحد مع الاختلاف بنينا ونيا كالقفر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة النسي على الموسر الشيعي مثلا
 كما اشير اليه في التكميل الا للزوج والاصول اي الوالدين والفروع اي الولودين فانهم معتمدون النفقة
 فالزوج يحكم العقد الباني بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالورثة ولا ورثة مع هذا الاختلاف ولا نفقة لاحد
 على فقير الا لعاه اي الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين ولما ابن موسر يوم الابن بالاقراض على الزوج ولو كسبا حتى اذا
 رجع عليه وكذا اخوها الموسر كفا في المحيط والالفروع الموسرين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موسرة فعلى الام ولو
 كسبا لكنها ترجع عليه عند اليسار ولا يفرض نفقة النجاء والمملوك على الفقير لانه في بيان نفقة الاحرار ولا نفقة لغنى

اسم شوب الى ذوات غنى الالهة اى الزوجة وباع الاب عرض ابنة بالسكون والحركة اى عند التقدير المالك
 والمسكوس من النقولات وهو فى الاصل غير النقيين من المال كما فى المنزب والمقاس وغيره لا يبيع عقاره بآ
 فى اللغة الارض والشجر والتمتع كما فى الصحيح وغيره فموشامل المنقول وفى الشريعة العرصة مبنية كانت اولادها فى العادى
 العرصة المبنية لا يخلو عن شئ فان البناء ليس من العقار فى شئ كما لا يخفى على المتبحر لنفقة اى نفقة نفسه استسمانا وقال ابيع
 وفيه إشارة الى انه لا يبيع الزيادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابية وعقاره نفقة كما فى شرح الطحاوى ولا
 يبيع الاب عرض ابنة مطلقا ليرى له اى الاب عليه اى الابن سواء اى النفقة وبذا اذا كان الابن كبيراً فاباذا كان
 حاضر فلا يبيعها اجاعا كما يبيعها فى نفقة اذا كان صغيراً كما فى العادى وغيره ولا الامر ببيع ماله من العرض وعقاره ماله
 كمن ان اؤتمت وفى الزايدى اى ما وقع فى المختصر من قوله باع ابواه فالالف فيه من الكثرة لكن فى الخلاصة ان فى القضية
 جواز بيع الابن اى ما فى ظاهر الرواية فالام لا يبيع لنفقة لان بيع الاب على خلاف القياس ضمن مودع الابن بوج
 النفقة اى الودعية على البويه او ولده او زوجته بلا امر قاض وقيل لا ضمن والاول هو الصحيح فان عظم امره
 لا يضمن هو الصحيح كما فى المحيط لا يضمن الابوان وكذا اولاده والزوجة كما اثير اليه لو انفقا ماله من مئزرهما عند بلوغه
 واذا قضى القاضى بنفقة غير العرس كالولد وذوى الرحم المحرم ومضت مدة بدون الاتفاق سقطت نفقة
 تلك المدة فلا يصير نفقة الاقارب ديناً بقضاء القاضى فى الخلاصة فيه روايتان وقيل بذا اذا كانت المدة اكثر من شهر
 وفى المحيط شهر وقيل لا ينفك من دينه ولا يصير ديناً وانما الخلاف فى الموضوع فى الفتاوى ان نفقة اصبى تصير ديناً
 بخلاف سائر الاقارب وفى نظم ان بعد القضاء او الصلح يؤخذ نفقة ماضى الا ان ياذن القاضى بوج البفرض
 النفقة بالاستدانة عليه فح لا تسقط بعض المدة وانفقة المملوك عبداً وانه ولم يشمل المكاتب المملوك المشترك على
 سيده سواء كان فقيراً او غنياً فان ابى السيد عن الاتفاق كسب المملوك والفق على نفسه وان عجز المملوك عنه
 اى الكسب بعذر غيره او غيره ففى العبد والفتنة امر السيد ببيعيه وفى المدبر وام الولد يجزى المولى على الاتفاق لا غير كما فى المحيط
 وذكر فى الزايدى بوج قرايس على المملوك فى نفقته ليس له ان ياكل من مال سيده لكنه ياكل من مال سيده كنفية كسب فياكل الا اذا كان صغيراً او جازراً
 او عاجزاً عن الكسب فله ان ياكل وان لم ياذن له فى الكسب له ان ياكل من ماله قدر كفايته ثم ايراد بذر الرواية مع لفظ
 فى آخر الكتاب بنى عن رعاية حسن الاحتتام بامانة معتق الرقاب

كتاب العتاق

ما شارك المطلق فى زوال الملك وهو قتل وقونا عقبه به وهو العتاقه ولحقق كلها بالفتح المخرج عن الرق والعق
 بالاسم منه وشريعة قوية حكيمه ببيعها بالانقضاء فصاروا شهداء وغيره ما دللوا على العتاق فانه الموافق بالفتنة وقوله بالانقضاء
 المطرزي وقوله مندوب مرضى لما ملك للمملوك والمملوك حتى يزيل ما يوجب الكفر من النار بازالة اثره دل عليه المشايير

من الاخبار والصحة من الآثار وفي الزاهد يوجب ان يعق الرجل عبدا او المرأة ابنته وفي الاضحية يجب ان يكتب كتابا به
ويشهد عليه خوفا من التعبد لصح من حر من الحر بالفتح وبولته الخلو من شريته فلو صلح على نظيره في الآدمي لا قطع حق الغير
عنه مكلف فلا يصح من العبد والمجنون والعبيد والكلوف والسكران والمكره وينبغي ان يشترط استقرار الملك
فانه لو اشترى الوكيل بالشرار قريبا لم يعق عليه لانه انتقل منه الى المول كافي وكالاته الكفا في وغيره بصح لفظه اى بشايع
فيه وضعا وشرا من نحو العتق والحر وغيرهما سواء كان في حياته او فاعيته ذابته او غيرهما عن قصد او خطأ فعتق لوجرى
على لسانه فعتقك وعنه انه لا يعق كافي في المحيط بلا حاجة الى نيته كانت خراى ذورا وذوات حرة والتمار مفتوحة
او مكسورة كلها بخطاب العبد او الامة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو
قال لرجل زيت بكسر التاء او لامرأة بفتحها وجب صد القذف وفي المحيط لو قال لعبد انت حرة اولامته انت
حرة فعتق او معتق بفتح التاء من الاعتاق وهو ازالة الملك وابثبات العتق كما يجب او عتيق وينبغي ان يكون
حقيق كذلك لانها صفتان من العتاق كما في الصحاح والاعتاق كما في التهذيب او انت اععتقتك ويجوز
ان يعطى على الجملة وانما اخرت لان الاصل في الخبر الالف او اوحمر ربا بفتح اى معتق او حررتك او مولاي او مولاي
مولاي اى معتق فانه يعق وان كان مشتركا بينه وبين التاجر وغيره لان القرينة مغنية له فيلتحق بالبيع او يامولاي
او يا حرا او يا محررا او يا عتيقا او يا آزا والافا ساه به ثم ناداه ولو قال غيت بيده الالفاظ الاخبار بالمثل صدق
وبانته لا قضا لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انتا كما في الزاهدى وذكر في المحيط لو قال اردت للعبيد ديانة فديانها
لانه والى في العتق سواء ولو قال لغلامه انت مولاي او يامولاي اختلف المشايخ فيه كما لو قال لربا سيدي او لهيا سيدي
وفي مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا خواجه او لهيا ياك بانه لم يعق على الصحيح وفي المحيط لو قال (توازا وترا منى) لم يعق ولو
قال انت عتيق من فلان) وعنى به عبدا آخر عتيق وديانته لا قضا وراسك حرو وخوجه مثل زيدا قائم وعمر فلا
تساهل فيمكن ان يكون مما عني به عن كل البدن بيان (نحو) اى البدن الوجه والرقبة والفرج وغيرهما مرفى الطلاق
فلا يعق بقوله يدك او رجلك حرا لانه لا يغير به عنه لكن في الظاهر قيل لا يعق الغلام بقوله فرجك وفي المحيط عن ابى يوسف
انه يعق كما ذكره في الاكفوالايجوع من شئ فانه لو اعتق جرا شائعا كالثلاث والربع عتيق ذلك الخبر عنه وهو
في الباقي وكلامه عند ما كان في الاختيار ويصح بكنية اى كناية لفظ العتاق ان لو لم يسم العتاق بتحقيق الكناية في الظاهر
كلامك لي عليك لاني بعتك او عتقتك وكذا في الاشياء الخمسة الآتية ولا سبيل الى الملك لي عليك
لان اصل حقيقة معنى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى الانسان فجعل كناية عن الملك ولا رقي لي عليك وهو اضعف
وشبه بقية الخبر اكمل كما يجب وخرجت من ملكي وعليت سبيك وقوله لامة قد اطلقك انما سبيك
وحض الامة لانه في الاصل معنى طلقك وان لم يستعمل فيه كما في النهاية وذكر في المحيط عن ابى يوسف لو قال

والصحة من الآثار وفي الزاهد يوجب ان يعق الرجل عبدا او المرأة ابنته وفي الاضحية يجب ان يكتب كتابا به

عن نون بن مارة قال سمعت ابن نوى وصح العتاق بدون النية عند ثم بهذا السبي للعبدة وهذا السبي لامة للاصغر
شأن حيث يولد مثله سوار كان معروف النسب اولا والا كبر عطف على الاصغر يصح عنده واذا لم يولد مثله خلافه لما هو
محمد على بن ابي صفير فقال لا ترى انه لو قال لعلامة هذه بنتي او بجارية بنتي لم يتيقظ ثم قال بعض المشايخ انه على خلاف
ايضا وكثير ما تشهد محمد بن مختلف على مختلف وان فرض نفل الكلام الى الا فصح وقال بعضهم انه على الوفاق وهو اظهر ولو قال لعلامة
للا كبر عتق قضا ولو قال له ندمي او نالي او لعلامة عتي او فانتى عتقت ولو قال هذا نهي او هذه نهي لم يتيقظ وعنده يتيقظ
كما لو قال هذا نهي او ابني او امي اكل في المحيط وذكر في النظم (انت ولدتي) كذا انبي ولو قال للا كبر ندمي او لكبري هذه
جدي يتيقظ انفا ولا يتيقظ لو قال للصغير او الصغيرة ولما فرغ عما يتيقظ بالنية شرع فيما لا يتيقظ وان نوى فقال لا يصح
ابني ويا احمي في رواية الحسن في النوا ورانه يصح وهو يصح ولو قال (يحيي من) لم يتيقظ على الصحيح ولو قال بعبه (يا بابا)
لم يتيقظ كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنتي بالصغير من غير اضافة لم يتيقظ كما في الهداية وعن ابي حفص انه لو قال يا
بضم الباء لم يتيقظ وبالنسب عتق كما في التبيين ولا سلطان لي عليك بنزلة لاجبة ولا به ولو لفظ ابي لابنة لعلامة
وكنايته ابي الطلاق مع نية العتق ابي اذا قال لامة انت طالق او غيبة او بنت مني او حر شك لم يتيقظ وان
نوى ولا يصح بقوله انت مثل الحر او حره وان نوى وقال بعضهم انه لعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال
حره انت مثل هذه واراد اتمه لم يتيقظ ولو قال لم اراد العتق لم يدين قضا وكذا لو قال مثل هذه لامة كما في النيات
بخلاف ما انت الا حرفا لعتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط ومن ملك بالشر او بالهبة او الوصية
او غيره والملك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا ذراحم محرمة منه حرة ذراحم محرمة
وهو عامه والمناسبة مقتضية وفيه اشعار بان عتق بالملك قرابة قوتية كالولاد وتوسط كالقرابة المتبادرة بالحرية و
لم يتيقظ بعبدة كبت العم ولا بحرم غير رحم كالحرم بالرضاع والصبرية ومن اعتق لوجه الله ابي لنفسه او لرضا
فحصل به ثواب عظيم فانه فعل المسلمين او للمسيحطان ولد ابليس او كل متروك او للصغير او لمن حصل به عذاب
اليم فانه فعل الكافرين واعتق لكراما او سكران من الخمر والزبيب او لبنج او غيره ياوكفيت بما ذكرنا في الطلاق
فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط واضاف عتقه الى نفس ملك ادالي سبعة بقوله ان الملك او
اشترى كذا فانت حر ولو قال ذلك لملوك فقد عتق عليه حين سكت كما في المحيط او الى شرط مخصص بان و
نحوها كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانت حر ووجد ابي الملك والشرط المذكور فلتايقظ عتق على وجود
الدخول لو قال انت حر على ان تدخل الدار كما في المحيط عتق المالك في الصور الثابت ولا حاجة الى هذه الجملة
لوضيف الخلاف الى من كما لا يتجلى الى ما ذكره المصنف ان الجزاء غيره وعائده ضمير مجاز وقد يره عتق
ملوكه عليه فان الجزاء الشرطية تمامها واشترط شتم على عائده على ان حذف الضمير المجزول ليس لقياس الا في موضع

ليس هو منه كمانى الرضى كعبد اى كعتق عبد قن او مدبر ويذلل فيه الفقة والمديرة وام الولد تباع كحرقى اذ خرج اسبنا
فلم يفتق اذ لم يخرج الا ان يبيع من سلم او ذمى فانه يعق قبل قبض المشتري كمانى قاضيان مسلما ولو كان في شتم الماس كمانى
واكمل متبع امه لتزجج ما بها باستقراره فى موضعه فى الملك والرق فان كانت الام ملكا فالحمل ملكا ان كان
رتقا بملك فرق بملك كالنكرانى وار الحرب فان كلهم ارقا غير مملوكين لاحد كمانى الاستيلاء المستصفا فما ذكره المصنف
وغيره ان الرق لم يوجد بملك فلا يخلو عن شئ فالرق عجز شرعى لاثرا الكفر والملك اتصال شرعى بين المملوك المالك
ببيع تصرف فيه مانع عن تصرف غيره وسيأتى زيادة تفصيل وفى العتق وفروعه ما فى فروع العتق من الكتابة والتبعية
وامية الولد ولذا الزوج ام ولده من امة فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كامه من كل الشركة هذا الا ان الطلاق يشكل فى الولد
لا تتبع المدبرة المتقدمة كمانى غزاة المقتنين الا ان ولد الاممة من قبل مولاهما حر وليس تباع لامة لانه من بابية
وبذا شامل لولد با من ابى مولاهما وولده وولد له كما اذا تزوج رجل حر طرية من اية وهو عبد لاخر ياذنه فولدت منه فان
بذال الولد حر وان كان من زوجين يقيمن لامة وللد المولى كمانى التغيير

فصل ان عتق بعض عبده ادمته كالربع او النصف او غيره صح الاعتاق اى صح ازالته كله عن ذلك البعض
وفيه اشارة الى ان العبد لا يمكن الا من ازالته نصفه الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بنصفه الفساد ولذا لا يملك
والى انه لا يمكن من ازالته شئ من الرق فيبقى كله وذلك لانه نصفه له كالحية فلم يكن مملوكا له كالحية وذلك لانه حق الله تعالى
عقوبة لكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعلة بازالته الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل القاتل فى بنية تعقبه
انما بق الروح فالرق كاعتق لا تجزى والاعتاق كالملك تجزى ولذا قال سحى اى عمل العبد وكسب جوبان السعاية كلها
كسبه يعق بقبته فيما بقي من ملك المولى وصرفه اليه وهو اى العتق بعض كالمكاتب فى ان لا يباع ولا يرث الا لولاه
ولا يزوج ولا يقبل شهادته ويصير حق بكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ونزول بعض الملك عنه كمان يول
ملك اليه عن المكاتب بلار والى الرق لو تجزى ذلك العتق بعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز ونفى ان المولى
يعتق الباقي منه عند عجزه فى الاختيار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من عتق ثقتا من عبده فله عتق كله وهذا كله عند اى حصة
وهو الصحيح كمانى المضمرات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شئ وحق الادار الى الملك فانه لا يزل شئ من الرق وقال اى
ابو يوسف ومحمد ان عتق بعضه عتق كله ان العتق مطاع الاعتاق اذ هو اثبات لعتق فلا عتاق لا تجزى كاعتق
ولذا عتق كل مولى له الاستعارة عنه تمام اشارة الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال ولو عتق شريك فى عبدة اى نصيبه
كالنصف وغيره بلا ان عتق الشريك الآخر خطه منه او كاتبه او دبره كمانى الاختيار وذكر الزاهدى انه اذا دبر خطه فعتق
عتق بالادار والولاء له فى هذه الوجوه واستسعى العبد فى قيمة خطه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على العتق او ضمن
الشريك الآخر المعتق حال كونه موسرا ما كان مقدار نصيب الساكت من المال والعرض سوى ملبوسة وقوت يوليه

كما قال محمد بنهم من اعتبر سارا محرر بالصدقة وعن ابى حنيفة راج ان قال الموسر الذي له نصف القيمة سوى المنزل والخدم وتباع
 البيت وثياب جوده والاول الصحيح كما في المحيط قيمة حظه يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار
 في اليسار والعسار يوم العتاق علوا لير فيه ثم عسر لم يقطع الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستعارة والتقصير
 لكن لو اختار الاستعارة لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع الى الاستعارة وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط
 والى انه اذا اشترك بين جماعة بازان ليقع بعضهم حظه ونحوه لبعض الضمان وبعض العتاق وبعض السعاية وكذا الورثة
 في رواية محمد وروى الحسن ان لم يسم الا اجتماع على التضمين او الاستعارة او العتاق وفيه خلاف الصاجين كما في
 الزائدة لا يضمنه معسر بل يقيه او استعارة وعن ابى يوسف راج انه يوجب من يمل ولو صغير يقبل فياخذ من اجرة
 كالمديون والولاء الميراث منه لهما اى لشريكين بقدر حظه ان اعتق اى الشريك الاخر او استعفى العبد و
 الولاء للمعتق ان ضمنه اى الشريك لاخرية حظه ورجع لمعتق به اى الضمان على العبد اى صح له الاستعارة
 كما صح له العتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة وقال في صورة عتاق الحظ له اى الشريك الاخر ضمانه
 اى ليقع اذا كان غنيا والسعاية فقيرا ولم ياذن بالاعتاق فقط فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح
 الطحاوى ولا للشريك الاستعارة غنيا ولا العتاق غنيا او فقيرا اذا العتاق لا تجزى والولاء للمعتق عند ما في كل الاصل
 ومن ملك ابنه او غيره من ذى رحم محرم منه بالشر او الارث او البتة او غيره حال كون المالك شريكا مع شخص
 آخر عتق حصته نصفا او غيره ولم يضمن حصته شريكه ولو موسرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم
 وللشريك النجاة من عتاق نصيبه والاستعارة الا ضمن الاب حصته شريكه غنيا وسعى ابنه فقيرا الا في الارث
 فانه لم يضمن بل بخلاف عدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احداهما فولدت ولد اتم مات العم
 فورا شاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث وان قال من له عبيد لعبدية عنه احداهما فخرج واحد منها وولد
 فمالث فاعاوه (اصحها حر) يومر بالبيان كما اشار اليه بقوله ومات بلا بيان فان بآبى ان الاجاب الاول وقال غيت
 به الثابت عتق وظل الاجاب الثاني وان قال غيت به الخارج عتق ولو لم يبين الاجاب الثاني وان بدأ بالثاني في قول
 غيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالاجاب الاول وان قال غيت به الدخول عتق ولو لم يبين الاجاب الاول عتق
 عند مخرج من ثبت عند ثلثة اربعة وسعى في ربه وفيه تسامح فان العتق لا تجزى بخلاف ولكن ان الاجاب الثاني
 من جواب تجزى العتاق وعتق عند اثنين من كل من غيره وهو الخارج والدخل لصفه لانه عتق نصف الثابت
 والخارج بالاجاب الاول الدار بينهما ونصف الدخول بالثاني الدار منه وبين الثابت وعتق ربه به لانه لطل بالثاني
 المحر لم يبق الا الرابع وعتق عنه محمد ثلثة اربع من ثبت ونصف من خرج وربع من دخل لان بدا بالثاني عتق
 ربع كل من الدخول والثابت عنه والكلام الوافى في الكافى وان قال ذلك في مصة السهام عنى ثلثة

ارباع رتبة عند ما رتبة ونصف رتبة عند تخرج من ثلث المال او لم تخرج لكن الوترية ان اجازوا العتق عمقت تلك السهام وان لم يخرج وارث من الوترية والمال هو العبد فتمت سوا جعل عند اثنين كل عبد سبقه من السهام حتى يخرج منه سهم العتق والسعاية لان حق كل من الخارج الدخول في سهمين حق الثابت في ثلثه فبلغت سهام العتق سبقه وسهام السعاية اثني عشر ومئة عتق ممن ثبت ثلثه من الاسباع ومن كل من غيرهم سهمان منها وجعل عند محمد كل من العبد ستة من السهام لان حق الدخول في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامته ستة وسهاما اثني عشر وخمسة عتق ممن خرج سهمان من الاسباس وممن ثبت ثلثه منها وممن خل سهم منها وحق كل من العبد في السهمين في الباقي من السهام فعندها الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الدخول والخارج في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في اثنين منها والدخول في خمسة اسداس فان قلت ينبغي ان يعقوا عند ما بلا سعاية فان الاعتاق لا يخرجى قلت هذا اذا خلا محلا معلوما وما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فتجيزى بلا خلاف لان شوبه حينئذ بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانى وغيره والوطى الموت بيان في طلاق مبهم فمن كان له امر آتان قال هذه اونها واحدا يحاطق ثلثا ثم وطى احدهما او ماتت فعين ان المصلحة غير الوطيرة او احيته ووطى طائفة واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لاقضاء العدة فغنى ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعى لا يحرم الوطى كما كبر صحيح او فاسد وان لم يسلم لم يبع بات او بشرط النكاح لا صدها وفيه اشعار بان العرض على بيع ليس بيان وهو بيان كجارة وموت وقيل وتزويج وتدبير واستيلاء وكتابة وعتاق لكن لو قال اردت المعلقة صدق قضاء ومطلبه وصحة مسلمتين الى الموهوب له والتصدق عليه والرهن كالصدقة كما في النظم وفيه إشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الكرمانى وغيره انه بيان وتسلم بمجرى التاكيد في عتق مبهم فلو قال احدهما حرمت وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احدهما بعينه عتق الآخر لانها بيان اذ التبعين ثبت بالدلالة كما تصرح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق وعتق غيره لان البيان انما لا انتشار وقال بعضهم انما لا يزيل لان الاذا وجد من الموجب فعل دال على الاتياع والى انه لو باعها او وهبها او قصد قتلها كان فاسدا لكن في الاخيرين يحجر على البيان وتامره في المحيط وول وطى لا يحل فانه ليس بيان فيه لى في التزويج المبهم لانه غير نازل علق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطىها وان لم يجز ان يغتصب به لان هذا العتق لا يعد بها وانما صرح بغيره والمفهوم غنى لانه نازل عندها على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يحل وطىها وفيه مزالى ان تقبيل والمعانقة وانظر الى الفرق بشبهة ليس ببيان وعن ابى يوسف انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا واذلا خلاف كما في النظم والشهادة على العتق المبهم في صحته او مرضه او بعد وفاته باطل ذلك الشهادة وغير مقبولة لان شرطها ان يكون والدعوى عن المجهول لم يصح وبذا عده واما عند ما فلم يبطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي التقاتل ان الشهادة على عتاق احدى اتيه على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل

لم يطل وتماهى في العادى لا يطل الشداة فقبل على الطلاق لهمهم فيجبر على البيان فيه رزبان الله عوى ليس بشرط
لأنها متفقته تحريم نفسج وموتى الله تعالى

فصل في العتق الوافيه للاستيناف والفاعل الموصول بان دخلت الدار شلا فكل مملوك عبدا وانه فانه كالاد
يقع على الذكرو الاشى كما في الذخيرة ولوقال غيت الذكرو ان الاشى لم يدين قضاء لا تينا ولا خين لا بالبقية ولا
ولا المملوك المشرك الا ان يغنيهم كما في النهاية الى للاختصاص الاختصاص ما يكون شى هو ملكه في الحال دون ما يحدث
في المال كما في الكرامى وفيه تامل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كما في الرضى وغيره وفي بعض نسخ (مكمل عبدنى) يكون
اى وقت الدخول حر من كان ملكا له اى الحق بالكرهين دخل في الدار شلا سوار ملكه وقت لهم اى اول عبده
وصين طرف له كونه طرف الى ولما قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للشار لا لطلق الوقت وفيه ان
يؤثر مركب والمركب غير الفرد الا ترى ان الرضى فيها الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصول انه نخته عشره ذلك بنى الى
اوشيت الغرة بالمتوسط في نحوهم وكتب بصورة اليا على انه ليس بكلى كما مر وليتق بهذا الحلف حال كونه بلا ذكر ليو ممتد
من كان ملكا له وقت حلقه فقط فلا يفتق بالملك بعد الحلف لا يفتق المحمل بكل مملوك اى بان قال لانه المحمل
كل مملوك الى فهو حر ثم ولدت ذكرا ولو لاقبل من ستة اشهر لان المحل كعضو من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكر عتق المحل
ببقية الام كما في الكافى وفيه اشعار بان لو قال كل مملوك ملكه اولى ستة فصا عدا فعلى ما يتفقد دون فى ملكه ولوقال فنته
دين ديانة لاقتضار كما في المحيط ومن عتق عنه بكسر التاء على مال نقد او عرض حيوان معلوم بنفس ولا كيل او موزون
سماوم بنفس او جاسى بذلك المال بان قال انت او مخرج على الف او بافت قبض المال في المجلس حاضر او غايبا بقية الفار
عتق سوا دوى المال ولا والمال المشروط دين عليه ونهى ان يراو بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فاعتق على
فعلى تفصيله وفي كلمة (على) اشعار بان لو علقه باذا او متى لم يفتق بالجلس كما في الاختيار والعبد المعلق عتقه بالادار
اى ادا المال بان قال ان اديت الى الف ورجع فانت حرا فوفون في التجارة دون التكدى لانها مشروعة
عند الاختيار ان ادى ذلك المال في المجلس عتق وعن ابى يوسف رج انه لا يتوقف على المجلس كما في اذا ومتى وفيها
فاعل بلوى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانا مائة دينار لا يفتق والكلام شعرا به لو استقر المال من قبل ادى الى المولى عتق الا
الغريم يرجع على المولى الكلى في المحيط والقبضاد ان الادار بالتخية بعد رفع المانع سوا قبض ام لا كما اشير اليه في الكافى لكن
في العادى قال يفرانهم كانوا يقولون في الدين اذا وضع بين يدي المالك لا يرا حتى يضعه في يده او يحججه لامر كالب
ولمذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يطل بالرد ولمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب وفي انت خير ليعمولى باللف
ان قبل العبد الالف بعد موته اى موت المولى ولو بائنه واعتقه الوارث او الوصى واقفا عتق عند الطرفين
ولزمه الالف اما بالقبول بعده فلا يطل الالف بالحرية بعد الموت واما عتاق الوارث فلان العبد صار للوارث

شبه فهو حر فليس به بر بطلان بل بقيد من حكمه انه صحيح بغيره وسائر تصرفاته وان لم يبرح ووجد شرط الى الموت في المهر لم يمت
او غيره تحقق من ثلث ما له وسعى فهاذا وان استغرق ونية هي كماله المطلق ولا تقطن من المقتية تختص بالشرطية فانه لو قال
انت حر يوم اموت فان لوى النمار فميت ان لوى الوقت لم يمت كما في المحيط وانما ذكر تيرير البعض فانه كان عتاق البعض
في التجري عنده وعدم التجري عندها واثر الخلاف فيه كما في كافي في المحيط وغيره والتمتة بعد اخره ام ولد له فتمد شرع
في الاستيلاء وهو لغة طلب الولد مطلقا وشرعية جعل الامته ام الولد وشبهه في عار الولد وتلك الامته كما قال ولدت تلك الامته
من سيد ما حقيقة او كما في شمس اذا وطئ الاب جارية الاب ثم ولدت فادعى الولد الى السقط او غيره ولو ادعى ان الغاء
بمضي المواد كان شاملا لما اذا كانت حلالا في المولى ان الحمل منه فمات صيرم ولده كما في المحيط او ولدت من زوج ولو حكمنا بال
ما اذا وطئ شبهة حكمها الى الزوج الحقيقي او الحكمي فلهما او البتة او غيره ام ولد له سواء كانت في الحمل قبلته او بدرة او شتركة
بينه وبين غيره فولدت فادعى احداهما فام الولد جارية يتولد بها الرجل بملك العيين او النكاح او بالاشبهه ثم ملكها فادعى استولدها
بالزنا لا تصيرم ولدت حسانا عندهم وتصيرم ولدت قيا سكا قال فر كن ذكر في المحيط وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يترق
ولده بعد موته كما في قاضيه خان وحكمها كالمدة اى مثل حكم المدة المطلقة فلا تباع ولا تؤهب تحجر على النكاح وتزوج
عليها وتستخرج توطا وغيرها الا انها اى ام ولد له تحقق عند موته اى سيد من كل ما له بخلاف المدة فانما تنفق من
ثلثه والفرق لان الاستيلاء من الزوج الاصلية كالاكل بخلاف التبرية فان قلت قد ذكر في قاضيه خان انه لو اقترن في المهر فبانها
ام ولدي ولديين معا ولدت من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح ادعاء بالاستيلاء اذ وصيته حتى تنفق من الثلث
وانما لم تسع لدرية اى من المولى بخلاف المدة فانما تسع له والا تملك من ابيد كسب لدا لامة اى كل موطودة
بملك عيين او شبهة لا بدعوى بالاسرى او عار كون الولد منه ثم اى بعد اثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الثاني
بلا بدعوى الا انهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يحل له الوطى اما اذا كانت لا يحل له اذا كانت ام ولد فجارت بولد بعده فلا يثبت
نسبه كذلك اجازة اذا كانت بين جليسين ثم جارت بولد فادعى حتى ثبت النسب من جارت بولد آخر الا ثبت بلا دعوى
كما في المحيط والكلام شير الى انه لو عتقت ام ولد ثم جارت بولد ثبت نسبه فالى سنتين لا غير كما في قاضيه خان لكن ينبغي
نسبه بالنفى لضعف الفرض وعنه انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم ينفيها ويات لان المنار على انها واجب فيما لم يعلم حقيقة
وعن ابى يوسف انه اذا وطئ بلا استبراء فولدت فخطبه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه لم يعلم انه منه لانه لا يحل استحقاق
نسب ليس منه لكنه يعقده كمن في الكافي

فصل في الولاء فانه لما كان به سباعا لا عتاق عند بعض المشايخ او امتنع على الملك عند الكثر من به صحيح كما في المحيط
وغيره ودية ومو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي وشرعية التناظر يسمى جارا للعتاق والعتمة ومن حكمه الارث كما في النهاية
وغيره وفي قال المصنف انه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب المولاة فتفسيره بالمرء والمهر وغيره وانما

لم يذكر الموالاة عقدتها وهي لغة التناصح كما في المحقق وشرعية ان يعايد على الانسان جنبي فعليه ارشده وان مات فله ان يوارثه سوا كانا
 جليلين او امرأتين واحد ماهر جلا والآخر امرأة كما في العتق وفيه شعربان للاسلام على يده ليس بشرط السعة هذا العقد كما في المبسوط
 وكذا كونه مجبلا لنفسه قال بعض الشايع انه شرط كما في المحقق من اعتمق كسبر السوا وكان مسلما او ذميا او جريا من مسلم او مني في ذلك
 او غير ذلك قال ابو يوسف لكن من هب الطرفان الى الاسلام والذمي الوفاق جريا في دار الحرب لم يكن له ولا ركذا الوفاق جريا
 فيها وخلا وقال ابو يوسف بالولاء والعق بآخية كما في شرح الطحاوي باعتمام كفاية او بدل او غيره لنفسه
 غيره في المصنفات من اعتمق عن ابيه الميت فالولاء والشواب للميت من غير ان يقيص شيء من ثيابه او يفرع له في الاعطاء
 كالتي يورث الاستيلاء والكتابة او بملك قريبه اي بن يملك في ارحم محرم منه بشرط وغيره ولو اكتفى عنه بالفرع كان جائزا
 فالولاء اي مناصفة العتاق والمعتق لسيده ان كان حيا ولا قرب عصبة ان كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج الى تصوير لدار المذمة
 ودام الولد والام اذا اريد به الارث فبيان ان رتبة السيد (نحو بآخية) وصاحبها فيعتقان ثم جاء مسلما فتا او لم يموتا للكنة
 ملكا عبدا امة وحر او استولوا ثم صاروا حريين فمات مبرها او ادم له ما فالولاء للميت في الصورتين الكلام شامل لما اذا كان
 ولا وكل منهما صاحبا كما اذا اعتمق جريا مجبلا في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي او شتراد ذلك العبد ثم اعتمقه كما
 في الظهيرية وان تبرأ منه وشرط عدمه اي الولاء لانه شرط باطل لا يقضي العقد ومن اعتمق امة ظهر جملها او لا
 زوجها الاخر قرن غير معتق فولدت ولد الاقل من رتبة شهر او ولد من احد ما اقل منها مات ذلك الولد فله اي لمولى الامة
 ومعتقها ولا ر الولد لان المعتق ورده عليه فان اعتمق ذلك الزوج القرين مات الولد جرد اي هذا الزوج ولا ر الولد
 من مولى الامة الى قومه اي مولى الزوج اي المعتق وعصبة ان كان بين اعتناق الامة وولادتها
 الولد الاثر من نصف حول الاحسن نصف الحول لانه حينئذ لم يتقين وجوده وقت العتق فلم يكن له الرجوع الى مولى الامة فيم
 اشارة الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يحوز اليهم والى انه لا ولا للمسا كما يحكي الا انه لو اعتمق ولم يكن بينهما تة
 اشهر لم يحوز لتقرر الولاء على مواليتها والمعتق المذكور عصبة سببية قدم عصبة النسبية بها ما انشئت عليه
 اي المعتق في الارث وقدر في الكفاية وهو اي المعتق في الارث على ذوى الرحم اي قريب لافرض ولا نصيب له يعلم انه
 قد تقرر في محله ان آخر العصبات هو المعتق ثم عصبة ثم صاحب الفرض النبي ما يورده عليه ثم دور محرم ثم مولى الموالاة فالاول
 هو الاتمام والترك راسا الا انه تابع الهداية فان مات المعتق السيد والسيدة ثم مات له المعتق فلا وارث فالولاء
 اي ميراثه على ما قال المصنف من ان يورث ميراثه ليس بشرط لثبوت الولاء فان صيرته المالك ميراثا لا يكون الا بعد تة
 لا قرب عصبة سيده على الترتيب فلو مات المعتق عمر ابنين ثم ماتا ولا حيا باين الاخر انبان فالولاء لغيرهم على السواء
 لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولاء لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الامة ان ذوى المارحام
 يورثون في زماننا فاهم من المعتق وارث كما في المنية والاولا ثابت بكتابنا لا بالشرع للفساد الا ما اعتمق اي لا ولا لمعتق

او عبد اعققت بالاعتاق او فرعه او اولاد له من في وقت الاوقات اعتاق من فعلى الاول ما موصولة وقد يستعمل في
 ذوى العلم على انه تنص في بعض الصفات لمحق خبر ذوى العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويحذف الضمير على الاول
 وفي الثاني يجوز اخذ وقت النفس بل منزلة اللازم كما في الحديث ليس للنساء من الولد الا ما يمتحنن واخفق لم يتحقق ان كان
 او كاتب من كاتبين او دبرين او دبرين برن او جرد لا يمتحنن او متحقق من اى يمتحننه او يمتحنه من اى يمتحنه وصورة
 امرأة اتمقت عبد اثم مواعقت عبد اثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكره له وارث سواء فولأوه لها وقوله عطف
 على دبر او اتمقت وولاد مفعول به وحققت فاعله وصورة كصور الباقى ظاهرة مما مر من النظم ان قوله يمتحنن منصوب مجرور باللام
 او الباء المقدرتين اى الاباعتا فمن في النية عن نجم الائمة ان نبات الممتق ترث في زماننا اذ لم يكن للممتق وارث
 والحديث متضمن للابرج وكفى ذلك عاية لحسن الاجتماع

كتاب المكاتب

لم يجعل كالاستيلاء في التذليل للعتاق ولم يعينون بالفصل كثره مباحثة والمكاتب الكتابة فانه مصدر ميمي ليكون موافقا
 للمباني والحدود عنها للتفادي عن نوع تكرار وهو متحتم على غير اى امانة ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كما
 في قاضيخان في قيل اى اداء الغرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والافلا افضل ان المكاتب كما في شرح الطحاوى الكتابة
 لغة مصدر كاتب عبده كما في الاساس المقدمة وقال الراغب انها ابتاع اعبده نفسه من سيده بالودي من كسبه و
 اشتقا قما من الكتابة التى هى الايجاب والنظم ولو ضم كان اظهر وشرعية اعتاق المملوك اى العبد والامة يدر اتمنى اى
 اعتاق يدوم بالتصرف اى التملك والتملك حاصله انزاله للمولى عن نفسه ملك اليد عليه الى العبد حالا اى في الحال وفي العقد
 فيملك البيع والشراء ويخرج الى السفر وغيره وان نجاه للمولى ورقيقته اى اذا فانه اذا كان كذا في الاصل لعتق الا انها جعلت
 كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الخبر ما لا اى في وقت اداء بدل الكتابة عند عاتمة المشايخ وحالا في قول
 ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء كشرط الخيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوى وحكمه في جانب المولى حال اقبوت
 ولائيه طلب المال وبالحقيقة الملك في البدل انما يسمى بهذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمولاه ثمنه ويكتب
 المولى له عليه العتق اولان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة واما اخط فقد لا يكتب لانه غير واجب فاما كاتب بلفظ الكتابة
 وقال كاتبت قننة اى مملوكة بقرنية التعريف فيتناول المدبر وادم الولد ولو كان صغيرا يعقل البيع والشراء بان يعرف
 ان البيع سأل للملك والشراء جلب كما في الكفاية وراى في المفردات ويعرف الغيب اليه من الفاحش وفيه شعاع
 بان غير العاقل لا يصيبه مكاتب حتى لو ادى المال عنه غيره لم يعقق ويستمر ما دفعه كفاية الزاهد وغيره سجال معلوم صالح للعلم
 برضاها كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على عين غيره كالمليس الموزون الموزع والانه الفسا كما في قاضيخان حال
 اى مجمل من حل عليه الدين حلولا اى جبت له كفاية المغرب او نجم اى مفرق في الاداء والعرب تسمى المفرق منجا كما

في التذريب قال المراد بصل النجوم الكواكب الماطلة وقال نعمت عبد الله انما اوردته كذا بك فرغت ان ترفع عنك كل طلب
نجم نصيبا ثم صارت غافا في تقدير النجوم بما قدته او موجلا اي مجعولا لاجل وهو المدة المضروبة للشيء كما في المنة واثبت
اشارة الى ان الاجل لو كان نمبا لكان احصاء الكسرة والى انه ليس بمجرده العقد بل كان حفظ الكسرة ولا يشترط ان يراعى عليه ان
اوتى نحر وان عجزت فحق خلافه لما في النظم او كتاب بغير حفظ الكسرة وقال جعلت لانا عليك الفا
من الدرر بمرقد المفضل الثاني على الاول ثم وصفه بقوله توديه نحو ما اي في اوقات فانها جامع نجره يسمى بالوقت كما في النظم
ثم وصفه وقال واما بالنصب اي في اول النجوم كذا اي خمسائة مثلا واخرها كذا اي خمسائة فان اوتيه فانت حر
وان عجزت فحقن اي فانت مجبونا ما شرطه ان الشرطان ليكون العقد متفقاه الا الاول كان عندنا كما مر وبه صرح
الكرمانى وقيل العبد المال عطف على قال وكاتب صحح الكسرة وازم المال التام قال بعضهم ان يدب خط بعضه كما
في شرح الطحاوى وغيره وخرج من يده دون ملكه مستدرك بهج التعريف الا انه ذكر لتفريع مسائل الاولى على
القيد الثاني في الباقية على الاول الا ان الفاء اولي حينئذ في قوله وعقمت المكاتب كمالها الملكية مجانا اي بلا بدل قبل
اداءه ان اعطى اي عتقه السيد الصحيح لا المريض فان تصرفه بغيره من الثلث ونعم امره من السيد لعقري مقداره
مثل المكاتب له وقد ابدل اجابتهما للوطي لو كان الاستيجار مباحا والفتوى على الاول كما في ابتداء المضرات ان من طلى
مكاتبته لانما خرجت من يده غرم الاثر اي دية الجراح ان جنى عليها او على لدلها اي جرح احدها او غرم
المثل والقيمة ان جنى على مالها اي اتمه كذا غرم ارشده ان جنى عليه كما في قاضيهما فلا تاتي بذكره في غير المكاتبه تباعان
اتخصيص موهبتهما والنجاس وصحت الكتابة وانما انت منها تنبها على جواز الوجهين كما عرفت على حيوان ذك وجسه
كالبعد المحار فخطاى لاي النوع كالركن الهندى لاختلافه كالحية الردى ويوردى المكاتب الوسط بين الجدي والردى
منه في كالحبس او قيمته اي الوسط في العبد اربعون نيا راعده على قدر غلاد وسعره راعده عالم بقيد في غيره شي لو كان
على ما لم يتقوم الا بمجهول الحبس او القدر فيقيد على القيمة وفيه شعار بانه لو كاتبه على شعير او خطه مع بيان المقدار ادى لوسط
كما في المحيط وفسدت الكتابة واقعة على قيمته اي قيمة العبد واختلاف المقومين لا يعمى لكن يعيق ابدار القيمة ويت
بتصادقهما وان خلفا رجعا الى المقومين فلان التفرق اثنان على شئ فهو القيمة وان اختلفا بان يقوم احدهما بالالف والآخر بـ
بشرة يعيق ابدار الاقصى وفيه شعار بان لو كاتبه على ثوب ففسدت كما في المحيط او على ثمره ففسدت او قيمتها او ثمره وغيره
مما لا يتقوم من المسلم فلو كاتبه في عبده الكا على نحو النحر لعلوم المقدار جاز وفيه شعار بان لو ادى النحر حق من هذا نظر البرواية
وعن الطرفين انه انما يفتق به اذا قال ان اوتيتها فانت حر وعنده فلا يعيق الا باءا وقيمة العبد عند ابي يوسف ان في المشروط
او قيمة العبد عتق فماني المدة من اذ القيمة انما مشكل كما في الكافي وذكر في المصنفه لا يعيق عند بعض من ابداء النحر بل ابداء قيمة نفسه
لان القيمة في العقد الفا كالمسمى في الصحيح وصح للمكاتب كما لو له عبده واهته البعج او بشره ولو لعين فاحش عنده

واما عندنا فلا يصح ان في الحياة فيما على من الاغلات فيصح ان البعير ليس له لوقال صح في التجارة كان لا مثل المضاربة
والشركة والاجارة والاتجار والاقتراض والاضاع والانتفاع والربح والارتمان الاستعارة كما في المحيط والسنن وادب
شروط عدم استعانة والكاح امته من عبدة غير التوكيل لاستفاضة المروية اشعاره بالاعتراف بانه لا يجوز انكاح عبده صلاتي لولاه
بعد العتق لم ينفذ ولا انكاح امته من عبدة عن ابني يوسف انه يجوز كما في المحيط وكتابه قته خلافا لفرز والى المكاتب الاعلى لا اوده
الى المكاتب الاسفل ان ادى الاسفل من كتابته بعد عتقه الى الاعلى لانه صار حر وليده الى الاعلى لا اوده الى ابني
قبلة الى عتقه ولا يصح تزوجه بنفسه بالتوكيل الا باجارة السيد ان عتق قبل اجازته نفذ ذلك انكاح على المكاتب كما في انكاح
ولا مته ولو بعوض ولا تصدقه الابليس منها وهو دون الدرهم لانه قليل توسع فيه لان كما في الكرواني وفيه اشياء لا
بطعام او دوى الى فلا باس بقبوله ولو ابدى بالدرهم او اشيا لم يقبل كما في المحيط وتكفله بالنفس والمال في المنفعة كوكاتب
عبده كتابة واحدة بالعتق فان لم يملك من احدى اركان الثلاث لم يملك من الاخرين واقرضه لانه تبرع لم يخل تحت الكتابة
ينبغي ان يجوز باليسير كلبته واعتمام عبده ولو بجال ولا بيع نفس عبده منه اي من عبده لان فيها اسقاط للملك
وانبات الدين على النفس وانكاح اي عبده كما اشير اليه والاب والوصي في تريق امر لصغير كالمكاتب حكما
فيملك ان كتابته قته وانكاح امته لا اعتاق عبده ولو بالمال لا بيع عبده انكاحه واذا اعجز عن شجر ولو اذ الان كان له في المكاتب
وجه كدني مال دوني سفر فيحصل ذلك الوجه اليه الى المكاتب لا يعجزه من التعجير اي لا يعجز احكامه والقاضي تعجز المكاتب
بل ميل الى يومين او ثلثة ايام فانها مدة ابداء العذر في الغالب كشرط اختيار وقضيته الاغارة اجمال من ادعى النفع
بنية حاضرة واهمال المديون المقر ليحضر المال وليدفع عينا في يده اجمال المترد كما في الكافي والا كمن له ذلك لوجه تعجزه اي حكم
عند طريقه قال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى بخان الاول موصي كافي المنصريات ونسخها اي نسخ الحاكم للكتابة وان لم يرض
المكاتب بطلب سيده الفسخ او نسخها سيده بنفسه باقتضاء برضاها الى المكاتب وفي نسخة كافي ضاه روايتا
وفيه اشعار بان المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بارضاء السيد ان الكتابة لازمة في جانبه على ذهاب اليه محمد بن سلمة لانه خلا
ما ذهب اليه صحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البلخي كما في المحيط وعاد بالفسخ رقة كما كان اولاً وفيه
اشكال بانه مشعور ان الرق يزول بعقد الكتابة وقدم ان الرائل هو السيد ان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما
حققنا ولذا قال في الهداية عا دالي احكام الرق فالتحقيق الا ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض احكام
فلو قيل بجذو المنصات وهو الحكم لانزع الاشكال ما كان في يده من الاكتساب ملكا سيده ملكا موكدا عند ابو يوسف
ولما عندنا عند محمد ولذا الواجب المكاتب لانه طهر ثم عجز بطل عنده خلافا لابي يوسف كما في الكرواني فان مات متجاوزا
عن ارادة وفاء الى مال يفي باعليه الى مات وترك لا وافياء لم يفسخ الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بانه اذا لم يتم
وفاء ففسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب الفقهاء بالليث الى انه لا يفسخ بدون الحكم كما

في الصغير واعلم انه اذا مات عن غير وارثين يكون بدلين الما جنسي ثم بدلين المولى ثم سيد الكتاب كما في المحيط وقضى البديل
 من مال الذي لم يتعلق بدين وحكم موته اى المكاتب حراً في آخر خبر من خبر حريته عند اكثر من منسهم بقول انه ميتون
 بعد الموت بان يقدر حيا فبالعق كمال يقدر المولى حيا كما مقتضاها في الكفا في وحكم المورث سيدا كان وغيره فاخذ الارث
 اى الميراث بغيره بدل من الوارث منه اى من المكاتب الكفا وشعر بان صاياه باطله فلا يعتبر بغيره فيقسم بعد ايراد البديل
 بين الورثة لا غير كما في المحيط وعق بنه اى حكم بعق اولاده كورا او انا كما في آخر حريته المكاتب ان المالكات يخلن غلبا حال
 كونهم قد ولدوا في وقت كتابته لا قبلها فلا يعقون او قد شرعهم اى ملك الذي مولود به بالشر او غيره من سائر المكاتب
 فهو مجاز استخادم فلا يعق بالمكاتب غيرهم من امراته وانزوى حم منهن عند خلافه والاول ان من غلب في الكتابة يعق من خلافه
 يدخلون اتفاقا وانما غيرهم فلا يدخلون عنده تسانا ويدخلون عند ما قيسا كما في المحيط او عتق ابنه قد كوت المكاتب هو و
 حال كونه صغيرا او كبير امرة اى بكتابه واحدة فانها جعلت شخص فهو مطوق على عتق مینه وابنه على المستتر في كوت ميه من وضع
 الظاهر موضع الضمير فلا تساهل فيه كاتلن وطاب اى حل سيده انى ان ادى المكاتب اليه شيئا من صدقة اى زكوة
 او غير ما يعجز فلو عجز فادى اليه لا يطيب لكن الصحيح ان يطيب لان انجبت في الاخذ لانه ذل على اصل بي يوعت لتبديل المكاتب
 عند محله كما في الكفا في فوق قال وعجز كان حسن ولا يفسخ الكتابة بموت سيده الا بطلت حق المكاتب وادى المكاتب البديل
 الى ورثته اى وارثه الكبير وصى الصغير على تجوزته اى على وجع انعقد عليه من النجوم وان تحقه بعضهم المصحح عتاقه
 نصيبه لتوقف الاتعاق على المكاتب غير موك لا حد وان اعتقه جميعا او متفرقين عتق مجانا استمانا
 لا يجعل اتعاقهم اسما لمالك الكتاب لا قيسا لما ذكرناه الا براء له بكتابه وانى محال الاتعاق حكاه في ما يراه من حرج الاتعاق

كتاب الايمان

عقب المكاتبه بهما لما بينهما من الموافقة في المخالفة فان الكتابة مطلقة وليس بعتية والاطلاق مقدم على التقييد والايمان
 ايقاع الايمان جميع الامين لغة اليدى ينى على ما في عاتمة الكتب فليس بعتية بصدك الطمارة وغيره ولذا جمعت مع حدث حده دون سائر
 الكتب بشرطه ما قوى العزم على الفعل والترك وانما سمي بالانتم تيا سحران بانهم حاله اتعاق هو على ما في المبسوط والتمتعة
 وشرع الهداية وغيره ما قسمه رجله شرطية سياتي تفسيرها في المظن السور ان جعل القسم الثاني خارجا عن العزم الشرعية لا يكره
 به عند الجمهور سياتي زمانا انعقاد مبالاة الناس بقسم الاول لا يكره اعلمت باتفاق طائفة كان تقليد اولى كما في الكفا في وغيره وفي كفاية
 اتبعى ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان باقسام اشيع مع الاشارة بتبديده فقال وجب اليمين بالله
 وصفة ما في حكمه تحريم الحلال بكتبت باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يحد ثم فصل وقال فحلفه بجمع الحار والسكر
 او سكونه يمين بوجوبها العبد سمي بكل ميم كما في المفردات والمراد بالمعنى المصدرى اى حلف الحالف بالله على فعل
 منفرد الفاعل وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مطلق النجاة ولا عن اشكليس من حرف المكمن من الاسكان الى الوجود كما ذهب

اليه المصنف والمشهور المكسور انه بمعنى المستحق فانه وان كان لفته اسم لانه المرتب على المعنى لمصدرى عرفا فاسم للفعلين تنجس كالكفر ب
 ونصب الايمان لا يستعمل بمعنى المصدر كما تقر او ترك اى عدم فعل ما ض حال كون الحالف كاذبا كذا بعد اوكذب عنده
 وكونه حاله فاعمل كاذبا كذب وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما به عليه عموما كان او سواه الا انه لا ياتى بضم السين وبتاء المشهور لكن
 فى الكوفى والمستصفي وغيرهما ان الكذب صحيح الى فى الذين انما يحتاج وفيه فزال الى ان يحمل الميمين فى الحقيقة بحكمة انجمرت لانها
 الموصوفة بالكذب الى ان تلك الجملة وجبت لتشتل على الماضى المثبت والنفي فتوصيف الفعل بالترك يجوز وانما فصل الماضى
 وقد وصفنا بحال لانه اكثر وقوعا وما قال المصنف انه دخل فى الماضى لانه زمان التكلم والميمين انما يعتقد بعد الفراغ منه ففيه
 ان الحال بالاجماع ما تارة وجود لفظة وجود ومنه ما كذا ذكره ابن مالك غيره ويمكن ان يقال ان الماضى غير محمول على الحرف
 بقضية ما يأتى من قوله انما علم كمن فى التوصيف يجوز وقد اخرج فيه الحال كما ذكره حموس اى يمين غموس يجوز ان يضاف
 الجنس الى النوع كما فى الكوفى وغيره من المبتدوات قال المطرزي ان الاضافة خطأ وسماعا وغموس صفة من النفس
 اى الاضال فى الماسميت بل لا يدخل صاحبها فى الاثم ثم فى النداء فبانه يمين حقيقة كما يشترع شرح الطحاوى لكن فى المبتدأ
 والكوفى وغيره ما يمين مجازا لجميع الاحوال ان الميمين مشرووع وهو كثيرة مخفية واعلم انها ذرا عزم ما يقطع به حق مسلم وفى المحيط
 انه الغموس ياتى صاحبها به اى بذلك اختلف ولا يرفع الا التوبة النصوح والاستغفار لانه عظم من ان يرفع الكفارة
 بخلاف المعتقد وحلفه عليه ظاهرا وتقبل ان عطف على غموسا على تقدير كونه حاله فاعمل (كاذبا) وفيه انه على تقدير
 التسليم متساو لما تقدمت له قوله وهو صفة لوترك وقال عماد الكان انحصار انه اى الفعل الماضى والترك الماضى وكذا الحال
 فى الحال حتى اى مطابقة الواقع لاما مطابقة الواقع فان تصادف بالحق ليس لذاته كما عرفت واعلم ان الكذب يستعمل غالبا
 فى الاقوال والحق فى المعتقدات وهو اى الفعل والترك ضده اى لا يطابقه الواقع لغو سا قاطم متعلق بحكمه فى النفس
 اللغو لا يعتد به وفى الزاهدى عن ابن عباس هو الميمين فى الغضب فى الاختيار عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله
 وبلى والله وفى المضمرات انه غموس عندنا ومثال اللغو فى الماضى الحال ان يقول الله ما دخلت الدار وانه زيد طامنا انه
 كذا لك وقد كان بخلافه وفى المحيط لو اراد رجل ان يقول لاخر فقال (يا الله اگر بخيرى) فقام لا يذنب كفارة لانه لغو الكلام
 به جى عفووه اى ترك عقوبته لانه لم يعمد الكذب انما لقطع باللغو متابفة لعمد فى المبتدأ ولانه غير منصوب فلا يفتقد كونه مراد او
 حلف على فعل وترك آت اى مستقبل وآت زمانه فيعقد وفى بعض النسخ منسقة باعتبار الميمين ويسمى مقبودة ايضا
 لتوثيق الحالف اياها بالقصد والنية وكفر فيه اى فى المنعقد من الايمان فقط دون الغموس واللغو بهذا الصريح باشير اليه
 ان حنث فى يمينه بالكسرة اى نقضها واثم فيها واخث الذنب العظيم كما فى طلاق الطلقة وفيه اشارة الى ان الكفارة
 لم يقم الا بعد الحنث على انه يحتمل ان يكون البعد الحنث جبريل كما على فعل الفرض وترك المعصية والعكس وان يكون الحنث
 خيرا من البعد كما على محمد بن المسلم وغيره وان يكون الخيرة كما على الباحة كما فى الاختيار وغيره لو سهاوا او كره ما حلف او

اى وجب الكفاية وان كان الحلف او الحنث بطريق السهو والاكراه كذا ذكره لمصنف فيه من الرأى ان سهوا وكرها تميزه تقدم على كل
 الا ان تقدمه غير جائز على الصحيح والى ان كراهيا بالفتح فانه بفهم الكراهية وهو كالكسبان في اللغة الغفلة وذهب القلب الى الفيه كما
 في القاموس من المعافاة فالتسوية من النسيان فانه فقد ان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اى وقت شاء
 ويسمى بذا وهو لا سهوا وبحيث لا يمكن منها الا بعد تجشم كسب جديد ويسمى نسيانا عند الحكم كما في التلويح فالاولى ذكر النسيان ان
 علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الاولى ويدخل فيه ما جرى على لسانه من الميمين عند ارادة الخيرة ويسمى بذا خطا كما في المستصفي
 وبقسمه بفتحين اسم من القسم وعرفا جملة مؤكدة تحتاج الى ما يلحق بها من اسم دل على التعظيم ويسمى به قسم بفتح مؤكدة تسمى
 بالقسم عليها وجواب القسم فهو خص من الميمين الحلف الشاملين للشروطية الآتية ولما كان القسم بشرط في نفسه قال بالبعد
 اى يلحق به دال على ذات الواجب تعالى فهو للذات وذات عند الاكثرين قال بعضهم انه في الاصل صفة انقلب علما
 وفيه اشعار بان باسم الله ليس بيمين وهو المختار عند صدر الشريعة ذكر القدرى انه يمين مع الكنية وعن محمد بن عيسى بن طلحكا
 في المحيط والاطلاق دال على ان يمين ان كان مرفوعا او منصوبا وساكنة لانه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطا
 في اللاحق ان غير مانع كما في النهاية او باسم مرفوعا لفظ دال على الذات واصفة معافاة اسم على راي من السماة
 تعالى ولو غير مختص بذكر حلف الناس لم يكن صحيحا نحو كمال فعل كما في الاختيار وغيره كالرحمن فانه لم يستعمل في
 غيره والرحيم يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينا بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام يشير الى
 انه لو قال الله والله كان يمينين في النوادر انه يمين واحد وقال الله والله فواحدة بالاتفاق الى انه لو قال والله
 والرحمن الرحيم والعزير والحكيم فكل منها يمين على جهة واحدة وعنه ان لكل يمين واحدة كما في الصغرى والحق اى من لا يقع
 منه فعل في صفة بليته وقيل من لا يقع في وجوده الى غيره وقيل لصادق في القول كما في شرح الموقف وفيه
 اشارة الى ان (حق الله تعالى وقها) لم يكن يمينا وفيه خلافا لسياتي او لصفة هي عرفا مصدر لكل الاستحقاق بحلف
 بهما اى يحلف العرب بملك الصفة بلا ورود منى اتراز عما يحلفون بهما من نحل الآبار والابنا فانه قد نهي الشريعة عنه من
 صفاته تعالى ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير الاولى هو الصحيح كما في النهاية والفرق
 ان الذاتية يتعلق به حدود مكنى لا يجوز وصفه بصفة الفعلية بخلافه على القولين كالعلم والحق كقوله الله اى علمية
 من حد نصرا وعدم النظم من حد نصرا عدم الخط عن منزلة من حد علم وجلالة اى كونه كامل الصفات وكبريائه اى
 كونه كامل الذات وتضمنه اى كونه كامل الذات صالحة كامل الصفات بها وقد رتبته اى كونه بحيث يقع منه كل
 الفعل والترك بسبب داعي ما يلحق القسم بغير الله فانه حرام عن ابن عباس ان قال لو حلفت بالله كاذبا احب الى
 من ان احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال لا شراك بالله ثلثة منها احلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال
 احلف بغير الله شر كما في الكفاية اشبعي فما قسم الله تعالى بغيره فانه وصفاته من الليل والنضح في غير ما ليس له ان يحلف

يتشعب كثير من السائل وحروف القسم اى اخذ الواو والباء والسا وفتح الواو مع اصلها الباء لانها اكثر استعمالا
 في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظواهر بخلاف الباء وانما مختصة بالذات والاضافة تشير الى الاختصار ومنها اللام مختصة بها
 في الامور النظامية والباء ومنها من يكسر الميم ونحوها المختصة بربى كمانى الرضى والى انها منسوبة للقسم وما وضعه الا ايم كما
 في الكشف وليضم ما يدور في القسم الاصل من الباء كمانى الكشف والرضى فيكون من قبيل القسم المنسوبة اليه بلا ترشيد
 اى قسم بالذات لا فعله في اختيار الاضمار اشعار بان بخلاته بعد اسقاط الباء جردت في الكشف ان انصب كثر في الرضى المختار
 وفي الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث في السكون فيه عند ذكرها وفي التثنية وقيل لم يكن ميميا الا اذا كان مجزوا ولو قال له واد
 لم يمين فمين وفي قوله كانه اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك النقرة والماء عوضا في جميع ما يقسم به داخل النقرة ومن لم يمتز
 فغير جائز ولذا قالوا الله في التثنية كمانى الكشف لكن في الرضى ان بخلاته فخص بجواز الترك وكفاه ترك النقرة كلف
 وانحتت بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب هي مسانعة فاعل والسا تأكيد للتمسك كمانى لانها
 غير لازمة غالباً وانما سمي بها لانها سارة لا تهم تحقيق رتبة اى اعتاقه الى الفية شرط في التكفير قد مر وجبته مقام
 الاعتاق في النكاح الاخر اعتاق رتبة او اطعام عشرة مساكين مثلاً فان مصرع الكفارة والنية واحدة واحده بشرط
 اعم من التحقيق والاحكام كما بينا ههنا من الاعتاق في اطعامه في الظهار كذا كان مصدراً وكنية عنه او كذا كذا في قوله تعالى
 كفارة عشرين جانبا عن واحد جانبا العلماء الثلثة كمانى الظهار وعقبت ثلث رقات عن ثلث كفارات ولو لم يعتاق
 كل من كفارة بل تعيد جانبا عن كمانى الظهار كذا في المحيط وذكرني كشف المنار ان الكفارة لم تدخل بالاجماع فاليقين اذا
 تعددت تعدد الكفارة لكن في النية عن شها البائة الى الامان بالذات اذا كثر تدخلت كفى كفارة كما قال محمد وهو المختار
 عندنا عن ابي يوسف انها لا تدخل في ثلث الائمة لثقة به او كسوتهم اى كسوة ثلث عشرة فيجزان لم يسكنوا واحد عشرة
 ايام او عشرة مساكين عشر ساعات سن يوم عشرة اواب وثوباً واحد بان يؤدى الى مسكين ثم يسترد منه اليد الى غيره بالذات
 او غير بل فان التبديل الوصف تاثير في تبديل العين لكن لا يجوز عند اكثرهم كمانى الكشف لكل منهم ثوب جديد او خلق يمكن
 الانقاع اكثر من نصف الجديد بان ينقص مثلاً بمجديسته شهر هذا رتبة على قال الفقيه ابو الليث وذهب اليه بكون الاسكان
 الى انه ان كان سجال يجوز به الصلوة يجوز وقيل بغيره في الثوب الوسط الصالح لا واسط الناس وهو شبهه بالصواب على
 ما قال المحلوانى كمانى المحيط يستمر عاقبة بدنه اى اكثره كالملة او اجتهه التقيص والقباء واما العانة فلا يجوز في ظاهر الرواية
 وعنه انه يجوز اذا كانت سابقة كمانى المحيط وذكرني انظر ان الكسوة ارجل او ياربى بخرقة ولا كراهة في ذلك وخالف في ظاهر الاصول
 وعن ابي يوسف يجب كسوة معرفة ازاره بقميص وازار ودع لها فقم بخرق السر او على ما ذكره فقد روى هذا اذا اراد
 بالبدن ما هو مجاز من جميع الاعضاء واما اذا اراد به حقيقة من القطن الى الورك فان الرطيلين ناقلتان واليسدين
 باطشتان والراس طليقة فينبغي ان يجوز لانه جمع سر والى تقديره او تحقيقا تعريب (شكوار) ولو اراد باللبان فبضم اللام

لا يحرم ملكه عليه لانه تعالى المحرم وان استبقا حرامى فعل محرم عليه كغيره من جنس يقول تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فلو قال ما في
يدي من الدار حرام على فلان اشترى بها شيئا خشت بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يراى به تحريم الشرع عرفا وانما قلنا ملكه على
حلالا لانه الى ان لا يحرم انما هو شره كغيره على المتخار في البقالي لوقال انما حرام على فلان على القياس على انما يقتضى ان يكون
يمينا على اخلاف وعن ابى حنيفة لوقال انما حرام على من شرب بكلام حرام على من شرب بكلام حرام على الكل في المحيط ومن نذر بما هو واجب
تصد من جنسه نذر مطلقا غير ملحق بشرط بقرينة التقابل مثل ان يقول نذر على حج او عمرة او اعطى كذا او نذر على نذر
والله بشيئا بعينه كالصدقة فانما قيد النذر به لانه لو نذر بقراءة القرآن او صلوة الجمعة او بناء المسجد او السقاية او عمارتها او اكرام
الايتام او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره على الله عليه سلم او اكلان الموتى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يميزه
شي في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالدار عار و بكل صلوة عشرة وختلف في النذر بصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما
في الميتة ولو قال نذر على قول هذه الدار نوى البس مني ان لم يكن نية فليس يمين لان ذلك كما في المحيط او نذر معلقت
بشرط يريده اى يريده وجوده بجلب منفعة او دفع مضرة كان قد علم عابى او نذر على اموال مديته لله على صوم
سنة او عتق مملوك او صلوة فهو جلد الشرط بان حرم الغائب مثلا وفي ما نذر ولم يخرج عن العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف
وعن محمد بن النعمان عدة ان في به فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال المحاكم ولو قال نذر على صدقة ولم ينو شيئا
فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان تصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى قيل ان يجزى ذلك
اليوم جائز كما في المحيط وعن ابى حنيفة انه يرجع عن الوفاء في النذر لم يطلق او لم يعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المضمرات
و معلقا بما لم يره من الشرط كان نريته او شره بقله على كذا او نذر وفي ما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية
او لغيره من يمينه بالتبعا المعنى المقصود وحاصله ان نذر نذر معلقا بشرط لا يريده فالوفاء عند الشائبة وبقي ابو العباس السعدي
وغيره وعن محمد بن داود من التفصيل وعن ابى حنيفة انه يرجع الى دفعه مشيئا بلج به وهو نذر الشرع غير ذبه رد الاثر عن نص النسخة
ضى الله عنهم كما في المحيط وغيره وهو اى تفصيل المذكور الصحيح كما في البداية الا ان الاول ان يرجع الضمير الى ما لم يمين التكليف
في الصغرى انه يرجع من الوفاء الى الكفارة وهو احتيايا الشرع غير وبقي كما في النهاية

فصل من جلت بهتم او الشرطية لا يدخل مينا بحيث بدخول صفة لان البيت مامى الانسان سوار كان
من جوار ودر او صوف ودبر كما في الفرات قيل هذا في عرفهم فان الصفة عندهم اسم لبيت فمى سمي في ديارنا (كاشانه)
واما في عرفنا فمى غير البيت ذات ثلثة حواط و يصح الاول كما في النهاية لكن في مبيد اسم لمقف واحد له وليس بخلاف
(خانه) فانه اسم لكل مسكن صغير او كبير كما في بيع الكفاية فهو اسم من الدار والمنزل الذى يشتمل على صحن مستقف او عتيق
او ثلثة والحجرة نظير البيت فانها اسم لما حجرة البناء والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سوار كان كبا او شيئا من الباب
او من غيره وفيه اشياء بانها داخل احدي رجلها وراسه لم يحنث كما في الايضاح لا يحنث بدخول الكعبة او مسجد او مرقبة

بمسار البار وکون الیاء مسجد النصری بالفارسیه (کلیسا) او جملہ لیو واد الکفار کما فی القاموس او کنیتہ ففتح الکاف وکسر النون
 مسجد لیو و بالفارسیه (کنشت) او و ہلک معرب بکسر الدال مبین الباب داخل الدار کما فی الصحاح فلو کان مستقفا لواقع بابہ فی
 داخل البیت یحیت علی ما قال شائخنا کما فی المحيط وطلعتہ باب دار بالضم سا باط علی بابہا بلانبار فو قہ او مع بناء
 مفتحة الی الطریق کما فی المحيط ففی علی منبیتہ صفۃ کما فی القاموس کما لا یحیت فی ان قال واند لا یدخل دارا فدخل
 علی قال ودار خربہ لان الدار اسم جامع للبناء وعرصۃ کما فی الخرب و غیرہ لا انتم قالوا انها اسم للعرصۃ عند العرب و المعجم
 و ضعف الکافی و استدل علیہ ہذہ المسئدہ و لا یجد الباقی البناء و صفت مرغوبان العرصۃ نقیص نقبضانہ و المطلق میوت
 الی الکامل فاذا انفقد الیسر علی الکامل لا یحیت بالنقص واما (سرری) فمراد فی عرفنا الا ان فی بیج الکفایۃ انہ
 اسم لدار السلطان و فی ہذہ الدار یحیت ان دخلها حال کونہا منہدۃ لمجد الا یضاح فی العبارة و لو صح امرہ الی
 زوال الجدران اما یحیت لان البناء و صفت الوصف فی المحاضر فو قال بواللیث ان جلف بالفارسیۃ لا یحیت فی المسکن
 و المعرۃ لا بزخول المنبتۃ کما فی الکافی او دخلہا بعد ما بلیت ہذہ الدار المنبتۃ و دارا اخری فبعد ما معطوف علی الحال
 او الشرط بتقدیر الفعل او ان وقف علی سطحہا او حاطہا الغیر المتشکک و فیہ اشعار بانہ لو اتقی شخص شجر فی الدار او حاطہا
 او سطحہا لا یحیت و علیہ الفتوی کما فی المحيط و قیل ای قال بواللیث فی عرفنا العجمی لا یحیت بالوقوف علی السطح الا یحیط
 و علیہ الفتوی کما فی المحيط کما لا یحیت للتبدل لو جعلت ہذہ الدار المحذوۃ بعد الانہدام سجد او حماما او بستانا او بیتا
 او نورا او دارا ثم دخلہا او لو دخلہا ای الدار المحذوۃ البنیۃ بعد ہدم مثل الحمام فان حذوۃ مثل غیرہ فی کما فیہم مثل البیت
 و غیرہ الیہ شیر فی الہدایۃ و فی اضافۃ الہدم الی الحمام و لو المسجد کونہ اقدم رعایۃ احسن کما لا یغنی و کما البیت ای
 کما لا یحیت فی ہذا البیت و دخلہ منہدا صحرا فیمیت بالدخول و یبقی الحیطان کما فی الکافی او دخلہ بعد ما بنی
 بیتا آخر فانہ لا یحیت و الفرق بین المعرفین ما قال شاعرہم شعرو الدار دار وان الت حواطہا و البیت لیس
 ببیت بعد ہدم ہذا و مثل ہذہ الدار و البیت فوقہ اصحاب فی طاق باب ای فیا عطفت الیانیۃ کما
 فی الصحاح فمن الظن التخصیص بالعتبۃ علی ان فی الاختیار فی کل موضع لو اعلق الباب کان الطلاق خارجا من الدار
 فانہ لا یحیت و اعلم انہ لو قال (اگر تو گرد دیوار من گردی) او قال (گرد و دیوار من گردی) فہو علی الدخول کما فی انحرانہ
 او الیسکنہا من السکنی ای الکون من مکان علی سبیل الاستقرار کما فی الايضاح و ہو ساکنہا او لا یلبسہ من اللبس
 و ہو الاستئثار و ہو لا یسہ او لا یرکبہ من الרכوب ہو کون الانسان علی ظہر حیوان و ہو را کبہ ثم شرع فی انشہ
 علی الترتیب نقال فاخذای شرع فی النقطة بالضم و سکون اسم لا مصدر ای انتقالہ من باب الدار فانہ لا یحیت
 فلو اعلق الباب بحیت لم یخرج منہ اختار بواللیث و المصدر الشہیدانہ لا یحیت کما فی المحيط و لو لم یخرج للخرج جنت بخل
 ما اذا قید کما فی المضمرات و انما خص سکنی بالدار لان فی البیت تفصیلا فانہ لو کان الحالف مصر یا و یسکن فی بیت من حجر

او حجة لا يحث من يدعي حث ولو كان يدعي حث في الوجهين كما في المحيط وخرج الثوب منه يسكون الزاوية من كونه
 بكسر النون اي التفرغ كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول كما في القاموس من انما لم يخرج باللام عما على الاصل كما لم يذكر
 او مكان الواو في الموضوعين بلا كنه متناع فيه لتأكيد الفاء او لا يدخل فيه الدار وهو دخلها فقطع اي من على الصلوة
 فيها فانه لم يحث سبحانه الا ان يخرج منها ثم يدخل فيها فانه يحث وفي لا يسكن فيه الدار او البيت او الحلة
 او السكة بقرينة تخصيص المص القرية لا بد من خروج باله اتفاقا الا ان يمنع مانع منه فانه لا يحث حينئذ كما في الكافي
 ومسا على جميع حتى يحث بوتر كسر التاء فانه فصع من الفتح يعني فيما كما يحث لوقتي شيء لا قيمة له وهذا كونه عند أبي خنيفة
 كما في النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان شأنا قالوا انه لا يحث عنده الا بقاء ما يقصد السكنى وعند محمد بن قبا
 ما ياتي به عليه الفتوى كما في الزاوية عند أبي يوسف بقراء الاكثر عليه الفتوى هذا اذ جعلت بالعربية والا فلا يحث بحر الخرج
 بنفسية الى يعود بفتح الصدر الشديد الكلام شبه الى انه لو اخرج متاعا الى السكة مثلاً لم يحث وقيل يحث وهذا اذا لم يطلب
 منزلاً والا فلا يحث اجماعاً كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شريفاً او ضعيفاً او خائفاً من اللصوص لم يلزم له البقاء لم يحث
 كما في النظم بخلاف المص وهو العمران اخل الرض وكذا القرية فانه لو خرج بنفسه من المص لم يحث بخلاف ما في القرية
 خفية فقلنا المشايخ والاصح انما كما في المضمرات وفيه اشعار بان لا يخرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى في لسانه
 وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحث كما في المحيط واعلم ان البر لا يطلب المين في الفعل الميت كالسكنى وليس كما في خزانة
 المتصغير وحث في لا يخرج من بئر الدار مثلاً من يخرج وهو لا انفصال من الداخل الى الخارج لو حمل الحائل
 واخرج بامر الله لتحقيق الخرج وفيه اشعار بان لا يخرج بقصدية للتدبير لم يحث وقيل حث كما في المحيط لا يحث ان حل اخرج
 بلا امره لم يحث لا يكتنه الاقناع والافقدا خلت فيه الشايخ وينبغي ان لا يحث عند الشيعين كما في المحيط وفيه اشعار
 بانه اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج اختياراً فعد حث وهو اصح وقال خص ان لم يحث وهذا في بالناس كما في القرية شاي
 او ارضياً بقلبه لا تعال الفعل المية وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه فخر الى انه لو دخل بعد الاخراج ثم خرج ينبغي ان يحث
 كما في صورة الاكراه اللائق بالكتاب ان ترك هذه الجملة لانه مفهوم سابقه ومتمكدة اي لا يخرج لا يدخل اقساماً من عمل
 والادخال بالامر او بغيره كركب او ارضياً وحكماً من الحث وعدوه وبهذا ظهر وجه جبهة الاقسام دون الحكم وفيه اشعار بانه لو قد
 على الاتناع من الدخول فحى الحث اختلاف كما لو دخل الدار اخرج اصبحت الحث كما في الكافي ولا يحث في لا يخرج
 منها الا الى الجبارة مثلاً فخرج من باب داره اليها حال كونه يريد ما يتم اي بعد الخروج والارادة اراد وذو مذهب الى
 امر آخر من مثل المسجد اذا لم يخرج الا الجبارة والذباب الى امر آخر لعله ليس بخروج اليه حتى يحث وفي القرية شاي انه يحث
 لان المستثنى خرج مخصوص الا ان ينوي مرة اخرى واعلم انه يرعى اللفظ والغرض في الايمان وقيل يرعى اللفظ لا الغرض
 وقيل بانه عند أبي يوسف واما عند الطائفتين في يرعى الغرض وحث في لا يخرج من بلده الى مكة مثلاً والاولى الى المسجد

لانه لا يليق بالمسلم فخرج من بطنه يريد ما يرجع اليه لتحقيق المخرج لا يثبت في الايات بها اى مكة حتى يخرجها فان الايات
عبارة عن الوصول واذا لم يجرى معنى الخروج على ما روى عن الصاحبين فمقتضاها خروج لا الوصول في الصحيح كما في التمراشي وغيره
وقال نصيرين يحكي انه كاتبا في شريط الوصول هو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعاره بان لونهى بالذات الايات في الخروج
فكما نوى لوقال (اذا رزق كوى من م) فكذا (فوقتن) ضد (باشيك) باشيك) سكنى فخرج عنه بنية الى العود ثم عاد فثبتا
يبحث كما في الموطأ وفي والند لياتين مكة ولم ياتها الا حيث الايات في آخر خبره من اخبار رجبية لان عدم الايات جازية
تحقق وحرث في والند لياتين مكة ان المستطاع ان لم يات به متعلق بحث بلا مانع كمرضا وسلمان
او غيره فان الاستطاعة عرفا القوة من حيث سلامة الالات وقد وجدت بلا اتيان ودين اى صدق حياته
من نية اى كل الى دنية التخفيف اى تبركه كما في الطبقة بنية الاستطاعة الحقيقية فاعل دين هي القدرة التي يحدها
الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لا علة وفيه اشعاره بان لم يصدق تضاروني رواية صدق فان الانسان اذا
نوى حقيقة كلامه كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانته وقضاه ولا ينفى تصديقه تضاروا تيان كما في الكرواني وذكر ابو الشكو
في التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة والمستطاعة الافعال كالاغصان السليمة والمستطاعة الاحوال
وهي القدرة على الافعال لا يقدم عليها اختلاف الاولين وتسميان بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية وشرط للمبر في الاستخراج
الا باذنه اى لا يخرج الا بخروجا ملصقا باذنه فوقع النكدة في خبر النفي لكل خروج ظرف لفاعل شرط وهو اذن بالخروج
لا للشرط كما طعن على الاينجي على انه يلزم منه تعدي فعله فغير متفقين في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط
في غير اذني او (بي دستورى من) او (كربي دستورى من) كما في النظم وكذا في الارضاني او اراذني او امرى والى انه لو اذن
بلا فهم لكونها مائة او عجمية فليس باذن لانه تحقيق بدون العلم والى انه لو قال عنيت الاذن مرة لم يصدق تضار كما قال
ابو يوسف خلافا للطفين وبقي بقوله ولو اريد بالخروج عن مائة الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت الخروج فقد اذنت
لك اكل في الصغرى لا يشترط للمبر لكل خروج اذن في لا يخرج الا الان اذن اى حتى اذن رضى له وهو لم يدر اذنا عمل
بالاذن مرة وعن المضار انه في الحكم مثل الا باذنه كما في الصغرى ووجهه انه بتقدير الباء او مصدر عيني تقديره كل وقت لا وقت
اذنى الا ان الاول عند المتعارض يرجع بقوتهما بالبشرتها والسلام عن الخوف اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين
في الاصول وذكر في الكافي انه لو اريد بالاذن صدق قضاء وشرط للبحث في ان خرجت انت من الدار فانت
طالق وان ضربت عبدك فجدى حر والضرب فعل مولى لم يرد في خروج منها او مربة او مريد ضرب عبدك لها اوله
فعلها فاعل شرط اى فعل المريد من الخروج والضرب فهو مصدر يضرب الى الفاعل وقد يضرب الى المفعول فحذف اى
في الحال فلو كنت ساعته ثم خرجت او ضربت لم يثبت الخلاف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم يخرج اوله ذهب من فقهه العباد
ونوى الخروج والى باب دون السكنى والفور لم يثبت بالتوقف الى انه لو نوى السكنى او الفور او دل دليل عليه حيث كما في خلاصة النقيبين

والله اعلم بالصواب في استنباطه من تمام اقسام الميئين فان سلطنة قسموا الى الموبدة لفظا ومعنا والموقوتة كذلك مثل
 لا اقبل كذا ولا اقبله اليوم ثم زاد الامام تائاما هي جميع الغورا ومن اجل حالها هي الموبدة لفظا والموقوتة معنى كما مر في الغور
 في الاصل صدر فارت القدر اذا غلقت فاستبحر للسرقة ثم لما آلت التي لا لبث فيها كما في النهاية وشرط الخشيت في قوله
 ان تغيبت اي كملت طعام العذاة بعد ان قال الرجل لخال بنع اللام امر من على اي شيء في الاصل يغيب تغيب لم يحجب منه زعفا
 ولا نسي تغيب معنى لفتح اللام الشدة جوابا لم تغيبه فاعل شرطه هو لخال بنع اللام مع ما في الامر فلو تغدى لامعه لا يخش
 لان جواب تيقيد السؤال اي وكفى الخشيت مطلق التغدى سواء كان منفردا او مع غيره ان ضم محالفت
 اليوم فقال ان تغيبت اليوم فكذا ومركب الجسد المماذون في التجارة سواء كان عليه دين او لا الدين مستغرقا
 لكسرة وتبقية ام ليس لمولاه في حق الحلف سواء زاده محالفت ام لا الا اذا لم يكن عليه اي المماذون من مستغرق
 بكسر الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان لم يستغرق وتو اء اي مركب المماذون فان مركبه جليته لولاه فلو حلف الى مركب
 مركبه يدرك بعبده المماذون فان استغرق الدين لا يخش نواه لم لا و ان لم يكن عليه دين او كان ولم يستغرق الخشيت
 الا اذا نوى مركب المماذون بها عنده ولما عند الي يوسع فلا يخش في الاحوال كلها الا اذا نوى وعمد محمد يخش
 في كل الاحوال وان لم نود الاضافة الى المماذون مشير الى ان مركب مركب المكاتب لم يخش ولو حلف الى مركب
 دابة ولا نية له لم يخش الا اذا مركب الفرس الخ البرزون بكسر الباء وفتح اللام المعجزة اي الفرس التركي والخيال واصحابه ولو
 ان لا مركب فرسا مركب بزونا او بالعكس لم يخش ولو حلف ان لا مركب خيلا مركب حدها حث الكل في النظر والفظ
 (ارسل) كما قيل كما في قاضيخان و يقييد الاكل اي الاتصال بما ياتي فيه المضغ على جوفه بغيره سواء مضغ ام لا ولا ذلك حلف
 ان لا ياكل من غيره البنية او المحبوة فان قل كذلك خشت كما في المحيط من منزهة الخلة من النخل منزلة التمرة من التمر تجزى
 بالثابت ليشته اي حلها ما يخرج منها بلا صنع احد فمخيت بكل الطلع الخلال والبلع والبسر والطب التمر و اجار اي شجر الخش وكذا
 بكل الدرس الا اذا كان طوبوخا فلا يخش بكل ما يتخذ منها كالفاطمة البنية والخش وفيه اشارة الى انه لو قطع منها غصنا فوكل
 باخرى ثم فاكل من ثمرها لا يخش كما في التمر تاشي الى انه لا يخش بكل عين الخلة والى انه لو كان عين الشجرة مما ياكل خشت
 بكل عينها كما في ياس قصب السكر والى انه لو كان كاخلاف فباكل منها وهذا اذا لم يكن له نية والاصل ان نوى ان ياكله الا لفظ كما
 في التحقيق و يقييد الاكل من هذا التبر اي الخطة الواحدة برة وانما اختار اسم الخمس منها لانه طما وقع اليه على البرة بأكمله
 اي ابتلاء قضاء بالقاء الضاد المعجزة اي كسر افلاوا بملعة صحي حشيت بطريق الاولى كما في التكملة في تحانه سخر زنا تقصر عما
 يتخذ منه كالخمر والسويق فانه لا يخش به هذا عنده اما عند ما فاصح ان يخش لترجى المهاز المتعارف ولو اكل مما خرج من
 فروع البر المحلوف عليه لم يخش كما في المحيط وهذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عين البر لم يخش بكل خبره وسقيه بلا حجب
 كما لا يخش ان نوى ما يتخذ منه فاكل عليه كما في النهاية ومن هذا الدقيق بكل خبره فلو نوى عينه لم يخش بكل

الخ

خبز كمان في المحيط فلا يحث على الصبح كما في المنصبرات لو استغنى اى بتلعبه بالسكان في القعدة من النمل اى في هذا المسمى غير مشهور
 كما هو لوى استغنا مثل ما هو مستفوكو لم يكن كمانت اى انت كامين واكل الشوار بالشر لهم بالالحم المشوى اى المطبخ
 الاسك فلا يحث باكل الخبز والباذنجان البغير المشوى وهذا اذا لم ينوكل شوار ولا اكل لوى كمان في المحيط وذكرنى في النظر ان
 (ربان كره) شغل الخبز ايضا واطبخ اى المطبخ باطبخ ونضج حال كونه من اللحم كمان في الاصل وذكر المطرزي انه مال مرق
 وحم لم شحم فلم يحث بالقعدة اليابسة وفيه مرالى انه لو اكل من مرق اللحم كمان في اى جزء اللحم كما لو طبخ انزاد وحل
 بودك والى انه لو طبخ بسم اوزيت لم يحث ولو لوى باطبخ حث بأكمله كمان في المحيط وهذا في عرفهم واما في عرفنا فيحث باكل باطبخ
 كمان في الزايدى والى انه لو اكل لحم الاوى او انخر خبز حث والصحيح انه لم يحث كمان في الكفاية واكل الراس بل اسير كمان
 اى يدخل في الثمانية جمع تنور الخبز بالتشديد ويباع وقيترى في مصر اى يحلف فيحث باكل اس الغنم والبقر عنده
 راعه عندها فاكل اس الغنم خاصة والمعول في زماننا العادة كمان في المنصبرات ولا يحث باكل اس السمك البحار واطير
 والوحش الا بالية كمان في النظر واكل الشحم الذائب بالنار شحم البط اى الكلية فلا يحث باكل ما على الامار ولا خياط
 بالظلم ولا باعلى الظلم الذى يسمى لحم سمين وشحم (فربي) من الشحم على قال ابو حنيفة فلا يحث بالثلاثة خلافا في الاول
 كمان في الكمانى وهذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يقع اسم الشحم على شحم الظلم بحال كمان في الاختيار ولا خلاف انه لا يحث باكل شحم
 الظلم باسم (سبه) كمان في الكمانى وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظلم ثم اكل لم يحث وهذا قاس كمان في المحيط والى ان لا يث
 باكل الا لية كمانى ولا يخفى ان الشحم بالاسم فلا لى التقديم والتاخير والخبر بانه ينجبر المبر وشحم ملا وبقا فلو كان في
 موضع لا يعتاد فيه خبر الشحم لم يحث بأكمله كما لو جفف بالخز وقته ثم شربه بار كمان في المحيط لاخبر الازر والجاووس والذرة
 بيلد لا يعتاد وفيه يحث لو كان محتادا والفاكهة مثل اللبى على قال ابن الاثير فمى صنعت نسبة معناها ذوقه يتوهم
 دون الاستعداد والاستعداد بالتفاح اى مثل التفاح والشمش (زرد لوى) او (لوى) والخوخ والسفرجل ايتين
 والغناب المستق واللوز والجوز والتوت والبطيخ وليس بفاكهة عند الخسرى لا العنب والروان الرطب فانها
 مما قد يستغنى فسطع عن كمال التفكه فلاننا وله مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عنده فافكه نظر الى الاصل وعليه
 الفتوى ولا خلاف في ان اليا ليس منها كالزبيب حب الروان التمر ليس بفاكهة كمان في الكمانى والاعتناء بالاسم
 والضم بالفارسية (خيار دار) و(خيار) (بادزنگ) والباقلا والسمسم والجوز والشرب ثلث اشيد الصال بار لا يتا
 فيه المنع الى جوفه بغيره فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فمضى فذبحه فيا كاله لم يحث وقال المستغنى ان الاكل والشرب
 عبارة عن عمل الشفة واكل فلو حلف لا ياكل وفيه شئ فابتلوه لم يحث كما لو حلف لا يشرب وفيه رمانه فمضى
 وابتلوه لانه لم يعمل الشفة فيها كمان في المحيط من شرب السكونى او حرته مجرى الماء القابض بالكرع منه بالفتح ولو سكو
 وهو تناول الماء من موضعه بغيره بالكف والانا كمان في القاموس فلو دغقه نحوه وشرب بغيره حث وان لم يخل

رجلية فيه كما في الشف وغيره لكن في الطلبة انه انما يحث اذا دخل الماء وتناول بغيره وفيه شارة الى انه اذا شرب من قنبر
 حث كما في النظم والى انه لو حلف على نه بصينه مشرب من نهرا فحذ منه كرها واعتزرا فلم يحث في هذا خلافاً كما في المحيط
 فلا يحث لو شرب منه بانه او حلف فافا فوج لا اعتزات صدق ديانته وها حذره واخذها بالاعتزات والما بالكره فقد
 اختلف المشايخ فيه ان نوى الكره صدق نيته وقصار ونهض من قال انه اعتزات بل لا بلان كما في المحيط وغيره بخلاف
 اختلف على شرب من مائه فانه يحث بالشرب منه كرها واعتزرا فاحذهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم يحث بشرب
 بالانار والاعتزات وانما لم يقل بخلاف ما نشره مع انه اليق بالسابق ليكون حصيدا على المراد في الموضوعين وتحليف الكوا
 اى ما كسر بلدر جلا ليعلم كل اعراى فاسق خبيث مقصد من ادع بالتحريك كما في القاموس الى البلد بحال ولا
 بالكره اى زمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الا علام بعد عوده اليه كما لم يجب على الفوفان لم يعطه حتى مات او غزل
 فقد حث كما في الزاد والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه المقصود منها الايام والتليك والافهام
 والزيادة بالحياة فلو قل وانته لا ضرب زيدا او كسونه او اكله او دخل عليه ثم فعله حال حيوته زيد لم يحث والا
 والمغذب في القبر كى بقدر ما يتا لم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لا ضرب مائة سوط برفقه واحدة ان حصل اليه كل سوط
 كما في اللوالبجي وقيل (بو شائدين) نيف من الى الالباس ومن التليك لوني بها استرة لم يحث بالالباس بعد الموت
 كما في الهداية ولو دخل عليه في المسجد حث على التمسك كما في المضرات لا يتقيد الفصل بالحياة فلو حلف بعد حث والقتر
 والسيرج والعاجل بما دون الشهر في وانته لم يقيضين فيه الى قريب من الميزان او قريبا او سريعا او عا جلا
 وعنه ان السيرج بلانية اكثر منه وكذا عن ابى يوسف من في العاجل كما في المحيط وعن ابى حنيفة من ان العاجل ايام و
 عنه سنة وعنه انه موقوف الى القاضي قيل سنة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمر تاشي وشهر فجيده ما صطبع به
 على الجول من الاصطباغ (ان غور ش كرفتن) ويجدى بالبار كما ذكره البيهقي ولا يقال اصطبع بالخمر باكل كما في نسخ المغرب
 المصحح واليه شيع كلام الفير خرابادى وغيره من النطن باصطبع بالخمر والمضى ما ينس فيه يكون يقال اصطبع باكل وفيه
 كما ذكره الطري فادام اسم لما تودم به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اولي ويدخل فيه عند اكل الخمر والحصل
 والرب السمن الذائب الشريد واللبس الشيراز وكذا الملح قال عليه السلام نعم الا دم الملح ولانه يذوب ولا يكون الشوار
 او اما كاجبر البصل واللحم والفانيد والتمر والقصب البينقة والسمن الجاد عند الشيخين خلافا لما حكى في النظر وذلك لانه
 عندهما احتياج في اكله الى غيره فما انكر افراده بالاكل ليس بادم وعنده ما ياكل مع الخمر عادة ولا ياكل كما في الاختيار
 وعليه الفتوى كما في التهذيب والاحتياط في الاكل من هذا البصر اوله طلع فاذا انعقد فياك اذا خضر فاستبداه
 فخال واذا اعظم فبسر بالفارسية (غوره خرا) فاكله رطبا ما ادرك غير باليس من الخمر او من هذا الرطب واللبس
 فاكله قهرا ما ادرك يا بسام تم الخمر كالزبيب من العنب او شيرازا هو اللبن الذائب اذا استخرج منه مائه

او اكلت او شربت اذا فطمت او كملت او غليت فعبدي حر ونوبي عينا ثوبا او طعاما او شرابا او عملا او امرأة
او شخصا مينا لم يصدق اصلا اى تصديقا كليلا لا ديانة ولا انقضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير مملوكة وغير مقضية
غير محتاج اليها عند البين ومنع النفس بل عند الباشرة على ان التخصيص من صفات الالفاظ وعمن ابى يوسف انه صدق في
وجه اخذ خصا من قيد اشارة الى انه لا يصح تخصيص في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونوبي اكلها خاصا من الاكلات
لم يدين فان المصدر لا يدل على الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجماع لو قال ان خرجت واراد له سفر خاصة
فان ما دل عليه الفعل نكرة منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوبي زيدا فانه دين والى انه
لا يصح تخصيص صفة له غير مذكورة فلو قال ان لم تزوج امرأة ونوبي كوفية يدين لانه غير مملوك لكونه نوبي العمية او العيشية
دين كما في المحيط وغيره ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا او عملا من الجبابة او غير ما دين ديانة وهذا مخصوص بالعربية
فلو قال لامرأة (اكرسى) لا (اكرس) من ج (ي) فكذا ونوبي امها خاصة لم يصدق اصلا وعلى الفقيه ابو الليث قال (لكن كرس)
لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في خبر النفي استغناء عن الشرط كما تقر وتصور التبر وجاء الصدق
عند الطرفين بشرط صحته اى انعقاد المحلف المطلق والمقيد سواء كان قهما او غيره خلافا لابي يوسف فان المحلف مطلق
من محل عند جبر استقبالي الى ان لم يقدر عليه سلة تسلسلها وعندها خبره في جوار الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه حكم اثنين
البر والايضي بان داخل الكتاب الى هذا الاصل فمن جعلت باله لا شبر من هذا الكوز اليوم وان لم اشرب اليوم
نعبدي حر ولا ما فيه سوار علم به ولا اذ كان فيه فصب او شر غيره اومات في يومه لا تحيث في الصومرين
في يوم بالاجماع وما بعده فكذلك عند ما لانه لا ينعقد في الاول في التاميل في الثانية بهلاك المحلوف عليه والاحالف وما
عنده فيحث لانه انعقد لكنه يعجز في الاول ولا يخل في الثانية بهلاك ما ذكر من الاصلين كما في عامة المدة اولات المحيط
والمدية والكا في لكن في الحقائق ولم يصح في غير ما في باب فرائض في التاميل عادة كما ياتي من المسائل واما في التاميل عصلا
مسئلة الكوز بل ما فلم ينعقد اجماعا وفي النظم اختلاف فيما اذا لم يعلم ان الاما فيه فان علم فحدث بالاتفاق وان اطلو
هذا المحلف بان لم يذكر اليوم فكذا لا يحث مطلقا عند ما عدم شرط الانقضاء وحيث عنده في حال العجز في الاول
اى فيما لا رفيه ولم يصح البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المحلوف عليه وول الثاني اى فيا كان نصبة فانه انعقد
فحث عند ما عنده فظاهر واما عند ما فانه لم يخل المحلف المطلق بهلاك ما فيلزم اجزاء وفي ليصعدن الامتين السوار
اولا طين في النوار اول يقبلن هذا الحجر مثلهما اول يقبلن فلانما اول يعطينه ما له حال كون الحالف عالما بما
في باتين انعقد كل من هذه الايمان لتوهم وجوده بخلاف اذا لم يتوهم كسبح احرفانه لم يدخل تحت العقد متوهم وفيه اشعار
بان مسئلة الكوز لم ينعقد لتصور البر اى لا سكان ان خلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء وحث
في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال للعجز العادي عنها وفي النظم عن ابى حنيفة كآث في الاخيرين وان لم يعلم

بموت فلان فلما بحثت في الاخيرين عندهما وجدت عنده كما ذكر وفيه شعار بانه لوقيد اليمين فيها بوقت لم يثبت الميعين
 ذلك الوقت كما في النهاية وعند ذفرج لم يثبت في هذه المسائل كلها علمه ولا الكنه اسما كما في نظم وذكر في التمراشي اذ
 لانه حلف بالايقدر على فعله لما كان معضا التمسك لاسم ويد شعرها ونقطة وحققا بفتح الخاء وكسر النون اي عصر طبقا
 واما بالسكون فهو ما يفتق بر من جل وغيره ومحصها كغيرها فلو حلف لا يضرها ففضل واحد منها متقامو لما بحثت فلو كان
 ما جاء لم يثبت كما لو كانت اليمين بالفارسية ولوربا بحجارة او ضرها بقبض الغاس فليس يضر كما في المحيط وقطن مبتدا
 خبره هي ملكه الزمج بشراء او غيره بعد نذر ان لبست انا من غير ذلك ايتها الزوجة اي غفر لك الفارسية (ريمان)
 فمدى اي فعلي التصديق بهذا الشوب بكذا فان الهدى ما يهدي الى مكة فغفر لانه الزوجة وتسبح الغزل سوا كانت باسطة
 او غير في الجاهل صديقه ولبس النزع على المتعاد هدي اي اوجب التصديق بكذا ولو تصديق قيمته جاز ولو التزم
 هدي لثمة لم يحرم قيمتها وقيل جاز ولو تصديق في هذا كله على غير قرار بكذا جاز خلافا لزمكان في التمراشي قال ليس عليه الحد لان اذ كان
 من قطن مكة يوم النذر والكلام شيء الى الغزل كله من قبلها لكن لو قال ان لبست من غير ذلك فلبس ثوبا بعضه من غنم
 غير ما حنث بخلات لو قال ثوبا من غير ذلك فانه لم يثبت وان كان خيرا او احدا من ثمة من غزل غير ما وعلى هذا قال من
 اذ ثوبا من سبكا كما في المحيط فالي انه لو ملك قبل النذر الزينة الهدى بالطريق الاولى والى انه لو نذر قطن الزينة الهدى في الجاهل
 والى انه لو نذر قطنها لم يضره الهدى واذ بالاخلاف كما في الكفاية وخاتمة ذهب بفتح تاء وكسر طاء ففتح ثمة فتحته ثمة ففتح ثمة
 حلي بفتح الحاء صوما وسكون اللام اي ما يزين من صنوع الحديدات والحجارة كما في القاموس وقال المطرزي انه يتجمل به المرأة
 من من ذهب ونفضة وقيل وجوبه لا يكون حليا خاتمة فضة فلو حلف لا يلبس حليا فلبس لم يثبت لانه كما يستعمل للتزين
 يستعمل لاقامة السنة وانتمم وهذا ظاهر الرواية وقا الواهب اذ كان صنوعا على حنية خاتمة الرجال اما على حنية خاتمة النساء
 بان كان انصر فحنث وقيل لا يثبت على كل حال الاول صح عن محمد انه حلي مطلقا كما في المحيط وعند جما عهده كذا
 بالكلية على ايقدر يعلق في العتق والود لور الدرج اللؤلؤة والدة بالفارسية (مرواريد) كما ذكره الجوهري لم يصح به برفضة
 اي لم يثبت حلي به ليعتق العرق وعند ابى حنيفة ليس حلي على هذا الخلاف عند زبر جافه واديا قوت كذا هذا اختلاف بين
 ولا خلاف في المصع كما في الاختيار ومن جعلت الايام على هذا المراسل كلبس البسوط من الثوب البوار وغيره
 وفي الاصل البسط كما في القاموس فقام على قرام بالكسر ستر رقيق كما في القاموس بالفارسية (جادرب) فوقع حنث
 لانه لم يلبس وفيه شعار بانه ذكره انه لا يثبت من حلف به وجعل فوقه فراشا آخر لانه مثل الاول على انه لو اخرج عتق
 من الفراء ونام عليه او نزع نظارة ونام على عتق لم يثبت وعل فكره للرد على ما في الكافي انه يثبت عند ابى يوسف حملة
 وقيل من قول محمد رحمه الله على انه مشير الى انه لو جعل فوق المحلوق عليه ثوبا لم يثبت كما في المحيط والامس جعلت الكلبس
 على الارض او نزع او الكهان مجلس على بساط او حصية فوقعوا ولو حال عليه الحياض وبعثها الى الارض لم يثبت

الذي عليه حيث فلو نزع لباريه بسط عليه ما جلس عليه حيث كما في النهاية لم يجز له ان يجلس على هذا السطح من مجلس
 على بساط او فرش فوقه فانه حيث بجلاص جلوسه على سرياً خروقه فانه لا يجزى له ان يجلس على سرياً خروقه فانه لا يجزى له ان يجلس
 ولا يصح له ان يجلس على الارض على ما يراه من حيث وقوعه الياس من الفعل بهلك الفاعل او محل الفعل وينبغي ان ينبج فيه كل منفي ان ثبت
 كما اضرب اضرب اذا نصب فترتبه وعلى المشي الى بيت الله والى الكعبة او مكة رزقا الله تعالى يجب عليه ان
 حج انتماؤه طواف الزيارة او عمرة انتماؤه لمشي مشياً من باباره ان يتركه من موضع يحرم كذا في قوله لا يترك
 كما في النظر وان نوى من بيت الله مسجد لم يشره شي كما في النهاية ويجب ودم اي نية شاة ان كعب في الاثر في الاثر
 تصديق بقدره وعن ابي حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن ابي يوسف ان من لم يمسك كفه ولا فم ولا عين
 محمدان اخرجهم من المسجد كافر ولا فم ولا عين من فرائض فعل اوجب وان شاء كفو الاول ظاهر الاصول عليه الفتوى كما
 في الردضة ولا شئ على الخروج او الذهاب او النهوض او الركوب والالتيان الى بيت الله لانه لم يلزم الاحرام
 او المشي الى الحرم او المسعى الاحرام ويجب فيها حج او عمرة عند صاحبين او الى اصفاء والمروة والمذبية وسبيل
 والاعتيق عند اثنين عليه قيل اي قال المولى له ان لم حج العام الى مكة بالعتيق فانت حر ثم قال يجب
 واكره العبد فشهدا اي الشاهدان عليه شجرة اي تبعية العام بكوفة والعتيق عند محمد لانها شاهدة على سحره عليه السلام
 وقالان الشهادة على النفي في دودة مطلقا تفسيره ولا يعتد باقران النفي بالاثبات او احاطة العلم بالنفي تمامه في الكفا
 وحسب بصوم ساقته اي جز من النهار في الايصوم لانه صوم شرعاً اذ هو اسكح الذبته وهو متحقق به باناء وعليه
 كذا للمحقق عليه كفا في المحيط وغيره لا يجزى له لو صوم اليه لوما او اليوم او صوم حتى يتم بصوم لوما كمالا لان المطلق نص في اليه
 كما ذكره الكرخي لم يذكر محمد في كفته وعن القاضي اني التيم انه اذا نوى المصدر حيث وعن بعض مشايخ العراق انه حيث مطلقا
 ولذا قالوا يجب ان يصوم العيد حتى يصلي كما في المحيط لكن ان كلف ليس بصوم ولذا لا يشترط الذبته وبركة صحته عند محمد وغيره
 عند ابي يوسف في الايصلي فختلف في شرط نزع الدرس من السجدة والاراية فيه كما في المحيط كما خلف في القراءة
 والاراية فيه كما في الظهيرية لا باء وروها الزيادة الايضاح ولو صوم اليه صلوته فبشفع بحيث فلا يشترط قعدة التشديد
 وقيل يشترط والاشبه انها لو كانت وضار باعيا يشترط والا فلا كما في المحيط لا باقل منه لا حاجة اليه وحسب الملقط
 وعثقت بولد ميت في قوله الامارة او جاريته ان كرت فانت كذا اي طلق او حرة وعثقت بولد الحبي لا لانه التعال
 في قوله جاريته ان كرت فهو يولد حران كرت ولدا ميتا ثم ولد احياء في ملكه والا فلا يعقق لانه لا يولد الا بالحي
 كما قال وفي من جلت ليقضي من نية اليوم وقضاؤه نفسه وبامر غيره ولو بطريق احواله وقبض المحتال فلو تبرع
 به لم يبر بخلان ولو اعطى ولم يقبله لكنه وضعه بحيث نبال يده ولو كان الدائن غائبا لم يثبت تبرك القضاء والاسن ان

يُدفع الى القاضي فانه المتحار عند الصدق الشبه كما في المحظوظ والا ولى ان يقال بالاشاع في الطرف فاضمير الباز للبر لم يوافق
مفعوله الحقيقي وما ظن ان الضمير للدين مع حذف فيه فلا يخلو عن شيء زيوفا باضم مصدر زافت الدراهم ايضا هي صارت مردود
للشك كما في القاموس وجميع زلف نقاو وهو الذي خلط به نحاس وغيره ففات صفحة الجوده كما في الطبقة وقال ابن الفارس
الزار واليار والقار فيه كلام وما ظن شيئا منه صحيحا وبه حرقه والاسن ترك النون فانه لم يوجد اللاح في تعريبه
في المغرب ولعل المعامل اشعا بجمعته موصوفها من الدراهم وهي والزلف كلاهما من جنس الدراهم فتمت ما غابته والفرق ان
ما يرد به المال لانه لا يقبل الا ما هو في غاية الجوده ولا يرد به التبار ويكره في المعاملة بخلاف البهقه فانه يرد به التبار
فرداة الزلف دون البهقه وقيل ان البهقه باطل سكته كما ذكره المصنف في القضا او مستحقة بفتح الحاء اي مستحقها
اي ما على الدين والبر لا يتقص بره المقبوض لان السمين قد انحلت به او باعه اي باع الديون وانته به اي بدينه شيئا من
كالبعد وغيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلو باع فاسدا وليس فيه وفار بالدين فقد خنت والافقه بر وقبضته في قبض الدائن
ذلك الشيء بر في هذه الصور وانما شرط القبض فقد وجب اثنان بنفس البيع لانه لا يقر قبله ولو كان القبض به في هذه
الصور مستحقة بالفتح او اضم وتشديد التاء رور من البهرج فانه ما غلب عليه الصفه والنحاس لعل التار كنهقه او صا
اي موما وبذا اذا لم يستبد له في اليوم والافنيغني ان يبر او واهبه اي وجب الدائن له اي الديون محال لا يبر اليها
واكل يمينه في صورة البهقه واما في الصورتين الاولتين فلم يبر وخنت فبواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس ان
اختلف معنى وانما يحتاج الى هذه السكف لان السمين لما كانت موقفة فاذا واهبه لقبل القضاة فقد عجز عن البر او اكل
اليمين وبذا كله عندهما واما عندنا في يوسف فستقيم بلا تكلف لانه قد خنت في هذه الصور كما في مسكه الكور وقبل ان يلفظ اليوم
في التضمير سيو ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد وفي لا يقبض فيه مائة مثلا ورهما وولن ورمم اي قبض
كله غير متفرقه خنت لقبض كله متفرقا كما اذا قبض اليوم خمسين ومن الغد خمسين مثلا واهيلة في ذلك ان يخذل
غير متضار عنه لا يحنث بعرضه اي قبض بعضه وولن قبض باقيه بان ترك عليه شيئا من الدين وبذا حيلة اخرى لانه
وان وجد التفرق لكن لم يوجد قبض الكل او قبض كله بوزن مثلا فانه قد يكون كثير الايكنة الابدعات لم تخيلها
عمل الوزن ولا يحنث في المكان الى الامانة الدرهم فكذا اي غدي حرو لم يملك الا خمسين درهما
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحنث لان الاستثناء تكلم بابا في من استثنى منه بعد استثنى ولا يكمل ثبوت الاستثنى ولا يفسد في
حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شيء زائد على المائة اما كون المائة او دونه فشيء زائد على مدلوله ومن ظن انه يعمل بان المتعار
ببذله اختلف لفي الزيادة فقد عدل الى ذهب انهم ولا في الايه ثم ريجانا فتم وروا او يا سميذنا فانه قد كان
والريحان لغة نبات لاساق له وقيل يحنث لانه عرفا نبات له رائحة طيبة كما في الانتصار لكن في الغرب ان الريحان
طاب ريحه وعند الفقهاء رائحة طيبة كما هو قوله كالتاسم الورود ما لورقه رائحة طيبة محب كالاسن في جميع البلدان

انه زهر كل تجرد اشتري الذي يوذنه العرق والياسمين كالياسمون والياسم كجبرلين وتتما هذا اذا كان معربا بين
 فالياسم واحد لما كالمصاحب العالم كافي القاموس والنفيس لفتح الباري واليسين المعلقة والورق واقعان على الورق
 فضمتين دون الدمن ومن الفن دون الذنب الساق فان في النهاية وغيره انه لو حلف ان لا يشتري النفيس فاشترى
 لم يحث للعرف ونعكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيها ومن عموم المجاز لو حلف ان لا يشتري الورود ولايته له
 فاشترى ومنه لم يحث ولو اشترى ورقه بخنث حقيقة وعسرا فلا ينبغي ان الورق مستدر كـ

فصل خنث في لا يكلمه ان كل عمل كون المحلوف عليه تاما لانه وصل الى سمعه وان لم يفهم بشرط الاقفاط عليه
 وبذا انظر كافي النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايام الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان السمع الذي خنث الى
 لو حلف ان لا يكلم فلانا وقد مر به يقول يا عاقل اسمع الكذا لم يحث والى انه لو سلم على قوم فهم المحلوف عليه لم يقصده باليد
 لم يحث لكنه خنث فعصار والاكتفاء بشعربان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه خنث اكل
 في المحيط وخنث في لا يكلم فلانا لا باذنه اى فلان ان اذن فلان ولم يعلم الخالف به اى بالاذن فكل من اذنا
 هو الماطام وقال ابو يوسف وزفرانه لا يحث لوصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان قال نصير عن الحكمي ان
 الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلفات في الامر كافي التمتة وتمتة الكلام قدمت وفيه اشعاره ان لو اذن العبد
 بالتجارة ولم يعلم بلم يصير ما ذونا بالاجماع كافي الظهيرة وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار ما ذونا عند الظن و

خنث في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه الصاحب فكله لانه لى ادى الثوب وفي لا يكلم هذا الشاب فكله شرا
 مجاز من الذات اذا اشترى ليس بداع الى ايعين الشاب لغة من تسع عشرة والكامل من اربع والتشبين والشيخ من
 نحو خمسين الى آخر العمر كافي التمتة وذكر في القاموس ان الكامل من احدى وثلاثين والشيخ من خمسين الى الثمانين وشرا
 من المبلغ وعن ابي يوسف ربع من خمس عشرة والكامل من ثلاثين والشيخ من خمسين الى آخر العمر كافي التمتة وفي طي الواسطة
 اشعاره ان لو كان المحلوف عليه صبيا فصار كملنا خنث بالكل في التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحث كما لو قال

لا يكلمه صبيا فكله كبره كافي الكشف وخنث او عتق في هذا القرن حران لبعته اى القرن او ذرا حران اشترته ان
 عقد اى باع او اشترى بالخييار للبائع في البيع او لا يشتري في الشراء ثلثة ايام عنده وما به معلومة عنه به لانه في الاول
 ملكه البائع الا ان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندها اوصار المعلق كالنخب عنه وفي هذا الخيار اشارة الى انه لو انكسر
 الخيار لم يعتق ولم يحث وذكر القه وري ان لو باع نجارا احد هانث عند محمد خلا فالابى يوسف لان الشرط مطلق ليعم البيع
 الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز الى انه لو عقد بميتة او دم لم يحث كما لو اشترى كتابا بعد ابراهيم ولد وقبل خنث اكل
 في المحيط وفي ان عبدك اكل البعده فكذا اى امره مثلا فاحقق العبد او دبر لانه قد تحقق ان لا يبيع وفيه اشعار
 بانه لو دبر امته او استولى هانث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل مفيد لم يحث عند الطرفين خلافا

ابني يوسف كسلة الكوز وحت الحاف بفعل كليله في كل فعل يرجح حقوقه الى الموكل لان مقصوده التوفيق عن جميع حقوق
 اليه وذلك لوجه لا نراه راجعة اليه فيحت في مثل حلف النكاح بان علف لا ينج فلانه ثم وكل فلانا بالنكاح فحلف له حث وكذا
 لو وكل قبل الحلف او زوجها فحلفي وابازره قولوا ما فعلنا فلا يثبت على المختار كما في الكافي وعن الصاحبين انه لا يثبت
 بنكاح الوكيل وفيه اشارة الى انه لو حلف ان لا يزوج امته وانته الصيغة بحيث بنكاح الوكيل وعن محمد انه لم يثبت
 كما لو كان المحكوف عليه ابنة وامته البكرتين والى ان المرأة كالرجل في حكم التوكيل كما في الطهارة والى ان النكاح الفاسد
 كما صحح فيما ذكر كما في الصغرى وذكر في قاضيه ان لا يثبت بالفاسد وحلف الطلاق سوار كان التوكيل قبل الحلف
 او بعده ولو طلق الفضلي فاجاز قيل لا يجوز مطلقا وقيل بحيث مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يثبت وبالفعل بان اخذ
 بدل الخلع لا يثبت كما في المحيط والتمحيع والعق اي الاتحاق سوار كان التوكيل قبله او بعده فان علق الطلاق بالعق
 بشرط ثم حلف به ثم وجب الشرط لم يثبت ولو حلف او لا حث كما في النظم والكلماتية اذ لم يكاتب نفسه والا فلا يثبت
 بكتابة التوكيل كما في النظم فينبغي ان يذكر ما فيها لا يثبت والصلح عن ومحمد لانه لا نكاح في مبادلة المال غيره
 حكمه الصلح عن النكاح على ما ذكره في الوكالة والتمه ولو فاسدة وعن ابني يوسف انه لا يثبت خيثة كما في الاختيار وعن
 محمد لو اجازته الفضلي حث كما في المحيط والصدقة والقرض اي الاقراض بان يدفع كذا الى رجل عطا آخره
 قرضا والاستقرض كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن يسيأتي ان فيه خلافا ويمكن ان يحل على ما متعارف من تسوية الرسول
 بالاستقرض وكلاهما اذا قال المستقرض وكلت ان تقترض لي من فلان كذا درهم او قال الوكيل تقترض لي من فلان
 يستقرض منك كذا ولو قال اقترضني مبلغ كذا فبطل حتى لا يثبت الملك الا للوكل كما في وكالة الذخيرة والاياد
 والاستيلاء والاعارة وان لم يقبل المستعير فمجرد الاعارة حث عندنا خلافا لروى على الخلاف التهمة والصدقة
 والقرض كما في النظم وذكر في الاختيار ان في القرض عن ابني حنيفة روايتين وفي المحيط انه يثبت بالاستقرض والاستعارة
 فلو حلف لا يعير ثوبه من فلان فبعت المحكوف عليه وكلاهما يقبض المستعار فاعارة حث عند فرو ويعقوب عليه الفتوى
 لان هذا الوكيل رسول وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعير منك كذا فلانا اذا اخرج
 ذلك لا يثبت كما لو حلف ان لا يعير شيئا ثم روفه على وابته كما في المحيط والبرج كما اذا حلف لا يبيع شاه ومومن
 لا يبيع حث كما في النظم اشعار بان اذا كان ممن يبيع نفسه لم يثبت وضرب العبد كما اذا حلف لا يضرب موبو
 ممن لا يضرب عبده فامر غير فضر به حث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر ما يتين فيما لا يثبت في النية قبل الزوجه
 كالعبه وسيأتي خلافه وقضاه الدين وقبضه وفيه تفصيل في وكالة الخياطة والبناء والحياطة والمسوبة بان
 ان المسوبة فامر غير به والحمل (برداشتن) وكسي رابرستور خود نشاندن) وكل وجه وتسلم الشفقة كما في قاضيه ان الشك
 يقتل كما في الصغرى والابراء والاتفاق كما في الزايدى وقطع الثوت وهدم الدار واتحاد النسل كما ياتي على ما في النظم

واعلم انه لو نوى ان يجعل نفسه في نحو النكاح والطلاق او حتى صدق في ذلك وفي النكاح وحده العبد قضاء كما في الكفاي لا
 بحيث يفعل ذلك فيما لا يرجع حقوقه الى المولى فان مقصوده التقوى عن جوهرها اليه وقد حصل ذلك فلا يثبت في حلفه ايسر
 لا يمنع ثم وكل غيره فباع لا يثبت اذ المولى يتولى بنفسه والا فثبت وكذا الحكم فيما ياتي من الافعال كما في الظن وفيه اذا
 حلف لا يتخذ له انكاحا ومومن لا يتخذه فامر غيره به يثبت فيمنع ان يذكره فيه ولا ينعى ما فيه من الاطلاق والشهر والاباء
 وعن ابي يوسف انما بدون القبول اعادة كما في الميث والاشجار والصالح عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي ابراهيم عن ابي
 او منقعة كما ياتي في الوكالة وفي الظهيرة انه يثبت لصح الوكيل عند مخرج وعن ابي يوسف فيه روايتان والخصومة اى
 جواب الدعوى سواء كان اقرا ولا وانكارا وهي معلقة بالبيع على الاحتكام في الخلاصة وفيه اشعار بخلاف والخصومة وقصر
 الولد صغيرا او كبيرا او عبدا او غيره او حرا وان حرمه ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كرامية النية او سلطانا او حكما
 كما في الكفاي فيمنع ان يدخل فيه المحتسب بخلافه فمن حل له ضربه صح امره به فيثبت بالضرب من لا يحل له الضرب فلا يثبت
 لان منفعة التاديب يرجع الى الولد لا الى المولى كما في الاختيار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا يدخل على مولا الا
 ما ظن من الامنة ان المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرقين من ضرب العبد والولد رجوع المنافع خروج عن
 القانون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الابعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في اثنين كما في الكفاي وفي
 احدى وعشرين كما في الفقيه ولا يثبت اجماعنا في الاتيكم ولا يثبت فقر القرآن اوضح او ملل او كبر دعاء في صلوة
 او من خارجها قيل يثبت منه وقال ابو الليث انه يثبت في الصورتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكفاي وفي
 فيه اشارة الى انه لو سجد سبعا او فتح على امامه بالقرارة لا يثبت كما في المحيط ويوم اكلمت طالق يقع اليوم في على الملقون
 اى على مطلق الوقت لانه قرن مع غير متد بقربته فامر في الطلاق فمن ظن ان تسامح في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر السعال
 وصح نية التمهار في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف الا يصح وليمة الكلمة يقع على السيل ودون مطلق الوقت لانه لا
 فيه وما في قوله شعركنا حسنا كل بغير شتمه بلى لى لا يينا جديم وميراج جمع والكلام في الفرد والا ان كان استثناء
 الا انه مجازيها للعناية اى للدلالة على ان ما بعد ما غايته لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا حتى قال الله تعالى الا ان
 حتى نفصوا فيه وهذا التصريح با اشارة اليه فيما سبق كما لا يخفى ففى ان كلمة فانت طالق الا ان يقدر من ريد او حتى يقدر
 ذكره اولى وكذا في سائر المواضع حيث ان كلمة قبل قدومه لا بعده لانها لا يمين وفي المحيط لو قال ان كنتك
 الا ان تكلمنى او حتى تكلمنى فكلمنا معانته عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا اسائر الافعال نحو الا دخل هذه الدار حتى يغلبها
 فلان قد خلا معا وفي الاتيكم عبده اى فلان او امراته او صديق له اى في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير
 بغير الملك خلافا لحسن تأخير العبد او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبا او لا يأكل طعاما او لا يركب دابة مثلا اى في حلفه
 على فعل محل منسوب الى الغير بالملك الاضافة وان كانت للاختصاص الا انما شاملة للابارة والاعارة ان زالت

أصاحبه أي اضافته الصفات عن الصفات إليه في الصورتين بان طلق او عادي او بيع الملوك شلا وكلهم من عبده المجازي فعل
الحالف واحد من هذه الانواع بان كلم البعد ودخل الدار البيعين وغيره والاحتج في العبد أي في محل منسوب الى الغير
بالملك فيمل الدار والثوب وغيرهما اشار اليه الى العبد بهذا بان قال لا اكلم عبده هذا الاول ادخل داره نداء وغيره الاول
يشير اليه بان لم يذكر اسم الاشارة كما مر لا شترط وجود البنية في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بن الحسن في
صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحتج عند اثنين وخشت عند محمد وعن ابى يوسف لو لم يوف قايين على ما في
ملكه عند الحلف وفي غيره أي غير العبد من محل منسوب الى غيره بغير الملك كالمراة ان اشار اليه بهذا احتج
فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق خشت لا شترط وجود البنية وقت اليمين عند الاشارة والا يشير اليه فلما احتج فلو تكلم صديقه
بغير المعاواة لم يحتج لا شترط البنية الفصل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقا آخر ثم كلمه حنت واعلم ان ما ذكرنا موافق
للمتداولات كالحيطة والذخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه قد اخار قول محمد وقال بالبحث في حلف الدار
هذه الاشارة فمن الظن انه قول بابو خلف الرواية وحين بالكسر الدبر والمدة او وقت بمهما وسته او اكثر او معين
او شهران او ستة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس وزمان كذا فمن ظن ان الوقت على او كثر
كما في القاموس بل لا يثبت نصف سنة فكذا اللفظان او عرف للعرف ومعهما أي البنية ما نوصي كما في الجامع وذكرني
جامع الكبر ان نوصي بالزمان شهران الى ستة اشهر فعلى ما نوصي وعن ابى يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا الاول في كل
من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة اشهر كما في المحيط والدم
بالسكون والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والفت ستة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدّة العالم من مبداء وجوده
الى انقضاء ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فان قيل على المدة اقليلة والكثرة في المغرب الدهر والزمان واحد لم يذكر
أي توقف ابو حنيفة في معناه منكرا او هو لانه لا نص فيه وقال انه ستة اشهر والدم عند سم للمادة أي العمر معرقا لانه
لما قال بعض الشايع المتقدمين وعنه لم اوره وقيل الخلف في الفصلين كما في المحيط والفتح ما في المتن كما في المداية
وغيره واعلم ان ما توقف فيه الراج مسائل منها انشئ اشكل وقت النحان ومحل اطفال الشتر كين في الاخرة كما في
جامع الجبوبي وذكرني الضمات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الابنياء وحكم سور الحمار والجمالة تسمى طاب بمهما وكلب
تسمى صاير معلما وفي هذا التوقف تصرح كمال عليه ودرعه روى ان ابن عمر رضي الله عنهما سأل عن شئ لا يدري فقال
لا ادري وفي الكرا في سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل البقاع فقال لا ادري حتى اسأل جبريل عليه السلام فسأله
فقال لا ادري حتى اسأل ربى فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير المداولهم وخلاوا وخرجهم خروجا وشتر المداولهم اخرجهم اخرجا
ما وخرجهما وفي الحقائق انه ينبغي لكل مفتي ان لا يترك من التوقف فيما لا توقف له عليه اذ المجازفة اقرا على اليد
تحمي الحلال وضده واما جمع وشور وسنون ودمور وازمنة منكورة بلانية فكذلك منها لا اقل الجمع وعنه ان الاشارة

تسكن (خبر وزير) ولوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط وايام كثيرة والايام الجمع واشهر اشهر السنون
 والازمنة عشرة منها عند وهو الصحيح كما في العتقات واما عند ما فلا ولا ان يبعد واشهر اشهر الباقي ابد وايام العيد
 سبع العيد كما في المحيط وقيل لو كان ايامين بالغاية فاليوم سبعة بالاتفاق كما في الكافي وكره من الشهر وغرة اشهر اليصلة
 الاولى مع اليوم وسبع اشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر اشهر
 الى الاخير الا اذا كان تسعة وعشرين فاوله الى وقت الزوال من الخامس عشر وبعده اخر اشهر الى ما قبل
 الزوال وبكم العرف في فصول السنة على ما روي عن محمد بن كافي في المحيط وفي اول عبد الله بن محمد بن حمران اشترى عبد الله بن
 عتيق لتحق الاولية فانه اسم لفرسان وفيه ثامن وان اشترى عبد بن محمد بن عبد الله بن عتيق فانه ثامن
 اصلا لوم التفرد وابتدع فان ضم الى قوله اشترى ووجه عتيق الثالث تحققه في الكافي لقول اول عبد الله بن
 لم يتيق الثالث الا اذا عني الوحدة والفرق ان يقتضي نفى مشاركة الغير لانه في مثل مقرون به لاني الذات والواحد
 وفي ان قال آخر عبد الله بن محمد بن فاشترى عتيق على اقل وفي بعض النسخ ان اشترى عبد اومات اشترى
 او الخالف او لم يملك عتيق هذا العبد اذا لاخر اسم لفرسان فان اشترى بعد ذلك عتيق فانه ثامن اشترى عتيق بعده
 الاخر بنح النما او كسر باليوم شري من كل ماله لانه صحيح يوم اشترى وحق عند ما لوم مات وان كان قد اشترى
 ثلثة اشترى ثلث ماله تحقق الاخرية حينئذ وتيفرغ عليه لانه لا يصير الزوج فارا لعلق الثالث به لانه لا يخلو قال
 امرأة تزوجها طالق ثلثا فزوج امرأة ثم اشترى ثلثا لعلق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا يصير فارا لانه كان صحيحا
 اليوم فلما تزوج وتعد عدة الطلاق بلا صدا ولا كان جاسدا فاما لعلق عند ما يوم مات فيصير فارا فزوج وتعد
 مع الصدا وعند ابى يوسف عدة الفراق ثلث حيض وعنده عدة الوفاة تسكن فيها ثلث حيض كما في موطع الاسلام
 وعتق بكل عبد بشر في بكذا فهو حر تحقق اول عبد الله بن محمد بن عتيق فانه ثامن اشترى عتيق فان البشارة
 وان كانت لعتق بغير سائر بشر الوجه لانه لا يشار اليه في الجاهل فانه لا يشار اليه في الشجر كمنع ما بغير سائر
 الجاهل عليه العرف مقدم مقصر فين اي واحد واحد وعتق اقل ان اشترى واحد معا فلو ارسل واحد اخر منهم بشارة
 فان صنف الى المرسل عتيق والا فارسل وعتق لغيره من ذبيحة محرم الكفارة اي كفارة من ذبيحة
 كفارة هي اي الكفارة وانما بغير فاعل سقط لفصل وما علة ان الكفارة تسقط لبشره بقرينة تنبئها لا تسقط للكفارة
 بشره بغير كفارة حلف بيده بعتقه لا كفارة بان قال ان اشترى فهو حر فوضم اليه عن معنى شلته ثم اشترى
 كما في المحيط ولا بشره مستولدة بملك اي انه لغيره فكمما فقلت عتيق النكاح او الخالف عتقها ما يباع كفارة بغير
 بان قال لما ان اشترى بغيره فانت حرة عن كفارة هي ومن الظن يستدركه بان يظن ان العبد لا يتيق للكفارة نقصان
 الرق فان تعطل غير مذكور هنا وعتق بان اشترى بغيره فانت حرة من كفارة اي اخذ ما سيرة بان لا ياتيها

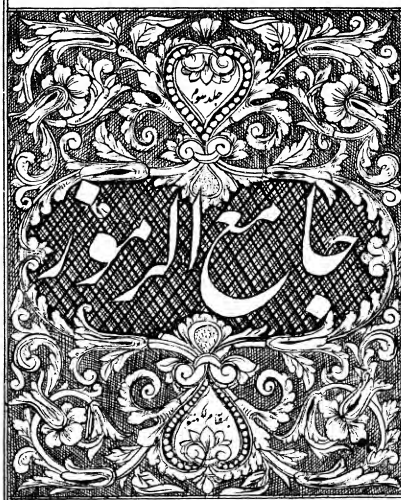
وحسنها وجاهاها غزل ام لا عند ما عند ابي يوسف طلب الول شرطي لو غزل لم يكن تسرياً والسرية عقوبة على الاشتم من
 اشتم الحجام او ضده العلانية والضم من تغيرات البنية ومن السرور لقلب صدى الرايين ياء وقيل فصوله من السرية وسمى ملكه
 يوم حلف فلا يفتق منه شراً ما ثم تسري فاستدرك قوله لا يفتق من اى الله شرهما الخالف ففسره ما وافتق بكل مملوك الى
 حرامات اولاده جمع ام في الال منته وانه قد جمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول فمديره ومديره
 القن لا يفتق مكاتبه لانهم ملكوا الابد لا المصميم وافتق بهذا احراراً وذا هذا البعيدة الاشتم حالاً وخير في تعيين ام من
 الاولين لان او دخل منها فكانه قال ام كما حر وذا هذا لظلمة ق فانه لو قال ثلث من نسائه ذه طالق او ذه وذا يطلق ثلثهم
 وغير في الاولين ولا م دخل على فعل اى تعلق بفعل يقع عن غيره اى يجوز وقوع ذلك الفعل بغير فاعل ذلك الفعل
 بطريق توكيل يرجع اليك الحق على الموكل ومن يجرى للتفصيل كما في القاموس بالجملة نصفه بفعل لبيع وشره واجاره
 وقباطه وصباغته بان يفتق من تحت وشار وغيره لا يجري فيه ذه الوكالة فتشئ الام الدخلة على فعل امره
 اى امر ذلك الغير الخالف بذلك الفعل وتوكيله اياه وبالجملة خبر الام لخصه اى يخص ذلك الام الفعل به اى بذلك الغير فم تحث
 الخالف في حلف ان لعبت لك اى لا باعك ثوباً بمجرى حران باعه اى باع الخالف ذلك الثوب بلما امر
 ووكالة بالبيع من الغير الخاطب ملكه اى ملك الخالف هذا الثوب او لا يملكه لان المعنى ان لعبت ثوباً بامر كوكالة
 وان فعل الام على عين اى محل فعل يجري فيه التوكيل اولاً كالاكل او فعل لا يقع عن غيره اى لا يجري
 فيه الوكالة هلاكاً كل وشرب ودخول وضرب الولد والبعد انقضى الام في الصوتين ملكه اى خصصت العين
 ولو ولده بذلك الغير فم تحث في ان لعبت ثوباً لك او ضربت لك عبداً او قتلت لك مكاناً اى هو ملك لك فكذا ان
 باع الخالف ثوبه اى الخاطب فقول له بلما امره سواء علم الخالف ان الثوب او العبد ملك له او لا فان المعنى ثوباً
 او عبداً او مكاناً ملكه واحاصل ان الام التملك اما ان يعثر بفعل او اسم فان كان الثانى بان كان مملوكاً لم يملك عليه
 حث بفعل ولا فلا سواء كان مملوكاً او سوار كان باره او بغيره هو ان كان الاول فان كان الفعل مما
 يجري فيه الوكالة وله حقوق يرجع اليك بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يحنث بدونه وان لم يجز فيه التوكيل ولم
 يكن له حقوق فاليمين على تملك محل الفعل في محل محله متناهياً عن الاغفار وذا اذا لم يذ شيا فان نوى الملك في الفعل
 الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانته في كليهما وتضمن في الاول دون الثاني كما في المحيوط وغيره من التداولات وغيره
 على ما ذكره من الثاني بوجهه اما الاول فلان صرف الام الى الفعل ولعين مما يتعلق بقصد التكلم فكم يكن الام لا اختصاص بعين
 واما الثاني فلان من الافعال ما لا يقصده يتعلق بعين نحو ان قتلت لك فلا وجه لا اعتبار صرف الام الى العين اما ان اثلث
 فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف الام الى العين فلا وجه لا اعتبار بتعلقه بفعل لا يقع عن الغير اذ تعلقه حينئذ بالعين
 فيكفى اعتباراً بتعلقه بفعل والعين فيقتضيه بالفعل بالوقوع عن الغير تصف واعتباراً بقسم الثاني من الفعل تكلف والكل

مروءا والاول فانهم قد اعتبروا قصد الحكم ونية الا ان الطاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقدرية العرف كما في الترتيب
واما الثاني فهو القيام مما يقتضي التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما في المحيط وغيره واما الثالث فلان المدار لما كان عا
وذول اللام على الفعل والعين وبعض الاول كالثاني في الحكم وجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على
المجتهدين الذين كلوا منه سحر من الحقائق والطعن بالاعتساف على الماديين للخلاتق من كمال القصور عن ادراك
ما في كلامهم من الدقائق وفي حلف كل عرس بالكسر لي فكذا اى طالق بعد قول عرسه لمحت انت امراه على
انا طلقت سي اى عرسه اتعانه به وكذا غير حاتفه لعموم الكلام وعن ابى يوسف ان عرسه لا يطلق وهو الصحيح لان
الكلام في غير ذلك في الكراني وصح نية غير ما ديانته لاقتضاه لانه يتخيل في العام واعلم ان يمين على نية بطلان العا
قال القدوري هذا اذا استخلف على ما في الماضي واما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف ولو ظاهرا وقال شيخ الاسلام
في يمين بالله واما في غيره فلو نوى خلاف الطاهر كما لو نوى الطلاق عن وثاق صدق ديانته الا انه ياثم اثر النفوس
ظاهرا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام

والايمان الى قصد الشروع في الخير من المرام
قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز ج ٢
بخطه فقطه بالتفسير وتيلوه
الجزء الثالث ان شاء الله
الغفر لهما



بِعَونِ صَنَائِعِ مَكِيدِينَ كَانُ مَضِلِّ خَلَايَا مَنِينِينَ



دَرْطِیعی مِی نَشِی نَوَالِ شَوِطِیعی مِز مَقْضُولِ جِی نَشِی

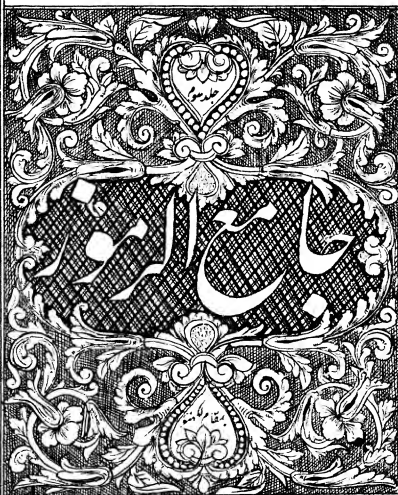
واعلم انه لو نوى ان يجعل نفسه في نحو الشكاح والطلاق او حتى صدق في ذلك وفي النكاح وحرب العبد فضاء كما في الكافي لا
يختص الفعل ويكفي فيما لا يرجع حقوقه الى الموكل فان مقصوده التقوى عن جوهرها اليه وقد حصل ذلك فلا يثبت في حلف ابي جعفر
لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يثبت او المكن متوليا بنفسه والا فثبت وكذا الحكم فيما ياتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا
حلف لا يتخذ له انطا ومومن لا يتخذ فامر غيره به ثبت فينبغي ان يذكره فيه ولا ينبغي ما فيه من الاطلاق والشرار والالجار
وعن ابي يوسف انما بدون القبول اعادة كما في المحيط والاستجارة والصالح عن ميمون بن الحارث عن ابي جعفر عن ابي جعفر
او منفعة كما ياتي في الوكالة وفي الظهيرية انه يثبت لصاحبه الموكل عند مخرج وعن ابي يوسف فيه روايتان والخصومة امي
جواب الدعوى سوار كان اقرا لا وانكارا وهي محقة بالبيع على الاحتكام في الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف والقسمه وضرب
الولد صغيرا او كبير او غيره او حرا وان حرم ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كرامته المنيعة او سلطانا او ذكرا
كما في الكافي فينبغي ان يدخل فيه الممتص بخوارزمية فمن حل له ضربه صح امره به فيثبت بالضرر من لا يحل للمم فثبت
لان منفعة التاديب ترجع الى الولد لا الى الموكل كما في الاختيار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا بد على مولاه
ماطن من الامانة ان المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرقين من ضرب العبد والولد يرجع المنافع خروج عن
القانون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الابعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في اثنين كما في الكافي وفي
اصد عشرين كما في الفتيه ولا يثبت تحان في الاتيكم ولا يثبت فقر القرآن اوضح او ملل وكبر عا في صلواته
او من خارجها قبل يثبت منه وقال ابو الايث انه يثبت في الصوتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكافي
فيه اشارة الى انه لو سجد سبوا او فتح على امامه بالقراءة لا يثبت كما في المحيط ويوم اكملت طالق يقع اليوم فيعمل المكون
اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير منه بقربته فامر في الطلاق فمن ظن انه تسلم في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العاقل
وصح فيمنعه التمار في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف لا يصح وليله الكلمة يقع على الليل دون مطلق الوقت لانه لا يصح
فيه وما في قوله شعركنا حسنا كل بغيره شمة فيسالي لا تينا جديم وميراج فجمع والكلام في الفرد والالان فالحان الاستشارة
الا انه مجانبها للعناية اى للدة لانه على ان ما بعد ما غايته لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا كتحتي قال الله تعالى الا ان
حتى تغضوا فيه وبذا اقصرج بما اشار اليه فيما سبق كما لا ينبغي ففى ان كلمة فانت طالق الا ان يقدم زيدا وحتى يقدم
ذكره اولى وكذا في سائر المواضع حيث ان كلمة قبل قدومه لاجل لانتهاه ايهين وفي المحيط لو قال ان كلمتك
الا ان كلمتي او حتى كلمتي فكلمنا معاش عند محمد فلا يابى يوسف وكذا اسائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يذهب
فلان فندخلها وفي الايهكم عبيد اى فلان او امراته او صديق له اى في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير
بغير الملك فلا حسن تاخير العبد او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابة مثلا اى في
على فعل محل منسوب الى الغير بالملك الاضافة والكانت للاختصاص الا انما شاملة للاجارة والاعارة ان زالت

أصاحفة أى إضافة المضافات عن المضافات إليه فى الصورتين بان طلق او عاوى اوباع الملوك مثلاً وكذا من عبد المجازى فعل
المخالف واحد من هذه الافعال بان كرم البع. ودخل الدار البيعين وغيره لا تحث فى العبد أى فى محل منسوب الى الغير
بالملك ففعل الدار والثوب وغيرهما اشار اليه الى العبد همدان قال لا اكرم عبده هذا اولاد دخل داره ناه وغيره اولاد
يشير اليه بان لم يذكر اسم الاشارة كما مر لا اشتراط وجود الفية فى الصورتين وقت العقد لا وقت البيع وقال محمد بن الحسن
صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار لعبد البيع لم تحث عند اثنين وحش عند محمد وعن ابى يوسف لو لم يوفى فانيمن على فاني
ملكه عند الحلف وفى غيرهما أى غير العبد من محل منسوب الى غيره فافيه الملك كالمرأة ان اشار اليه همدان حثت
فلو تكلم الزوج بعد الطلاق حثت لا اشتراط وجود البتة وقت البيع عند الاشارة والايشير اليه فلا تحث فلو تكلم صديقه
بعد المعادة لم تحث لا اشتراط البتة الفصل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقاً اخر تكلم حثت واعلم ان ما ذكرنا موافق
للمتداولات كالمحيط والذخيرة وغيرهما وان خالف فاني اشرح فانه قد اخذ قول محمد بن حنفى قال بالتحث فى حلف الدار
همدان الاشارة فمن الظن انه قول باموطان الرواية وحسن بالكسر الدبر والمدة او وقت بهم او سنة او اكثر او معين
او شهر او سنة او شهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما فى القاموس وزمان كزمن من حين الوقت قل واكثر
كما فى القاموس بلانية نصف سنة كزمنك اللفظان او عرف للعرف ومعها أى اليه ما نوى كمانى الجاهل وذكر فى
جانب الكبير انه ان نوى بالزمان شهران الى سنة اشهر فعلى ما نوى وعن ابى يوسف انه لا يكون اقل من سنة اشهر فعلى ما نوى قل
من سنة اشهر لم يصدق والعلم فاني الجامع الكبير فقد جمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى سنة اشهر كمانى المحيط والهدى
بالسكون وفتح الزمان الطويل والابد الممدود والفت سنة كما فى القاموس قال الراغب انه اسم لمة العالم من مبداء وجوده
الى انقضاء ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانطلق على المدة قليلة والكثرة فى المغرب الدهر والزمان واحد لم يذكر
اى توقف ابو حنيفة فى معناه منكر او هو لانه لا نص فيه وقال انه سنة اشهر واليه عندهم لانه اى العمر معروفاً
لما قال بعض الشايع المتقدمين وعنه لم اوره وقيل الخلف فى الفصلين كمانى المحيط والعلم فاني المتن كمانى الهداية
وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها غشيش الشكل وقت النحان ومحل اطفال المشتريين فى الآخرة كما فى
جامع الجوى وذكر فى الضمات اسما ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور الحمار والجمالة متى طاب لمهما كطلب
شئ صاعداً وفى هذا التوقف تصرح كمال علمه ودرعه روى ان ابن عمر رضى الله عنهما سئل عن شئ لا يدري فقال
لا ادري وفى الذكر فاني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبريل عليه السلام فسأله
فقال لا ادري حتى اسال ربى فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخيرها ما لم يؤمر بها ولا يؤمر بها حتى يخرجوا منها
واخرجوا وفى الحقائق انه يتبينه لكل مفتى ان لا يستلزم من التوقف فيما لا يقف له عليه او المجازفة اقرار على اليد
تحمي الكلال وضده وايامه وجمع وشور وسنون ودهور وازمنة منكرة بلانية منكرة منها لا نال المجمع وعنه ان ما

مثل (خبر روز) ولوم على طلوع النجم الى المغرب كما في المحيط وايام كثيرة والايام الجمع واشهر اشهر سنون الهم
 والاربع عشرة منها عنده وهو الصحيح كما في الفصائل والماخذ بها فلا ولا ان سبق واشهر اشهر الباقى ايام العيد
 اسبوع العيد كما في المحيط وقيل لو كان العيد بالثلاثة فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي ورسالة غرة اشهر العيلة
 الاولى مع اليوم وسبع اشهر اليوم التاسع والعشرون والاول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر
 سنة الى الاخير الا اذا كان تسعة وعشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر وبعده اخر الشهر الى اليوم الى ما قبل
 الزوال وبكم العون في فصول السنة على ما روي عن محمد بن كافي في المحيط وفي اول عبد اشترية والمكة حران اشترى عبد
عق تحقق الاولية فانه اسم الفرد سابق وفيه تامل وان اشترى عبد بن مصف ثم عبد آخر فلا يتيقن واحد منهم
 أصلاً لعدم التفرد والسبق فان ضم اليه قوله اشترية وحده تحقق الثالث تتحققه وفي الكافي لقول اول عبد
 لم يتيقن الثالث الا اذا عني الوحدة والفرق ان يقتضي نفى مشاركة الغير بابه في نفل نفرون به لاني الذات والواحدة
 وفي ان قال آخر عبد اشترية حر فاشترى عطف على ما قال وفي بعض النسخ (ان اشترى) عبد ومات اشترى
او الخائف او السيد لم يتيقن هذا البعد اذا لاخرهم فلا تلاحق فان اشترى بعد ذلك عبد آخر فمات عق عبده
الاخر منع النكاح او كسر بايوم اشترى من كل ماله لا يصح بايوم اشترى وحق عند سائر المومات وان كان وقت اشترى صحيح
 ملكه اى ملك ماله تحقق الاخرية حينئذ ويتفرع عليه لا يصح الزوج فاراد الوعلق الثالث به اسه بالآخر فلو قال
امراة تزوجها طلق ملكا فزوج امراة ثم اخرى ثم طلق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا يصح فارادانه لا يصح طلق
 اليوم فلا تترش وتعد عدة الطلاق بلا دلائل كان جسا خلافا لهما فانما تحقق عند بايوم مات فيصير فافترش وتعد
 مع النكاح وعند ابى يوسف عدة الفرق ملك حيض وعند محمد عدة الوفاة تسكن فيها ثلث حيض كما في مسوطه الاسلام
 وعق بكل عبد بشرى بكذا فهو حر عق اول عبد ثلثه وتعد انهم بشرة فان الاول مولى البشارة
 وان كانت لتعبر سائر بشرى لوطه لانه لا يشار اليه في الجارية فلو كانت سائر الما وفي الشجر كساعة فاجبر سائر
 الجرح طرد والعون مقدم متفرقين اى واحد بعد واحد وعق الكل ان اشترى واحد معا فلو ارسل احد آخر منهم بشرة
 فان ضايف الى المرسل عق والافارسل وتقطع لغيره اى جارية وغيره من ذى رحم محرم لكفارتها اى كفارة من ذى
 كفارة هي اى الكفارة وانما ابرزها على سقوط الفصل وحاصله ان الكفارة تسقط لبشرية قريبتها لا تسقط للكفارة
 لبشرية عبد لكفارة حلف يده ببعثته لا لكفارة بان قال ان اشترى فهو حر فلو لم يده عن بني سلام اشترى
 كما في المحيط ولا بشرية مستولدة بملك اى انه لغيره كما لو نكحت علق النكاح والحالف محققا ما يوعى كفارة بشرية
 بان قال لما ان اشترى نكاح فان حره عن كفارة هي ومن الظن يستدركه ما في نظهار ان المدبر لا يتيقن الكفارة نقصان
 الرق فان تعليل غير مذکور هنا ولحق بان اشترى من امته مملو من كفارة من كفارة اى اخذ باسرية بان لم يتيقن

وحسنها وما صار غل ام لا غل بما وعده الي يوسف طلب الول شرطي لو غزل لم يكن تسرياً واستر حيلة على الاستمن
 استرجاع او منه العلانية الضم من تغيرات البنية او من السرور قلب احدى الرايين يا وقيل غزوة من الزيادة وهي ملكه
 يوم حلف فلا يتيق امته استرا بما تم تسري فاستدرك قوله لا يتيق من اي امته استرا بما الخالف فاسترا بما و يتيق بكل مملوك في
 حرامات الاولاد جمع ام في الامم امته واستر لغة وقد جمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول مدبره وحميده
 القن لا يتيق مكاتبه لانهم ملكوا اليد لا يتهم ويعتق بعد احرار وذا هذا الجعده التهم خلا وخير في تعيين امه من
 الاولين لان او دخل منها فكان قال امه كما حر هذا الظاهر في فانه لو قال ثلث من نسائه هذه طالق او هذه وند طلق فاشتم
 وفيه في الاوليين ولا م دخل على فعل اي تعلق بفعل يقع عن غيره اي يجوز وقوع ذلك الفعل بغير فاعل ذلك الفعل
 بطريق توكيل يرجع الوكيل بحقوقه على الموكل وامن يوجب التعليل كما في القاموس بالجمله من فعل ببيع وشرار واجار
 وقاطعة وصباغة بان ينفذه او ينفذه من تحت وبنار وغيره ما يجري فيه هذه الوكالة فتعني الامم الداخلة على فعل امره
 اي امه ذلك الغير الخاف بذلك الفعل وتوكيله ليداه وبالجمله خبر الامم ليعني اي يخفى ذلك الامم الفعل به اي بذلك الغير فام تحت
 الخالف في حلف ان لعت لك اي لا اجابك لو بافندي حرام باعه اي باع الخالف ذلك الشوب بلما امر
 ووكالة بالبيع من الغير الخاطب ملكه اي ملك الخالف هذا المثلوب او لا يملكه لان المعنى ان لعت ثوبا بامر من ذلك الملك
 وان دخل الامم على عين اي حمل فعل يجري فيه التوكيل او لا كالاكل او فعل لا يقع عن غيره اي لا يجري
 فيه الوكالة مطلقا ككل وشرب وودخول ونحوه الولد والبعد اقضي الامم في الصوتين ملكه اي خصائص العين
 ولو ولده بذلك الغير فبحث في ان لعت ثوبا لك او ضربت لك عبدا وقتك لك مكانا اي هو ملك لك فلك ان
 باع الخالف ثوبه اي الخاطب فلوله بلما امره سواء علم الخالف ان الشوب او العبد ملك له او لا فان المعنى ثوبا
 او عبدا او مكانا ملكه والاصل ان الامم التملك اما ان يقرن بفعل او اسم فان كان الثاني بان كان مملوكا لم يملك عليه
 حش بالفعل والا فلا سواء كان مملوكا يجري فيه التوكيل ام لا وسواء كان بامره او بغيره امه وان كان الاول فان كان الفعل مما
 يجري فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل فالعين على التوكيل فلا يملك بدونه وان لم يجر فيه التوكيل او لم
 يكن له حقوق فالعين على تملكه محل الفعل فيحمل محله مقه باحيائه عن الانفار ونذا اذ ان في شيان نوى الملك في الفعل
 الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانته في كليهما وانما في الاول دون الثاني في كافي الحيوط وغيره من السدالات وتعرض
 على ما ذكره من الثاني بوجه اما الاول فلان صرف الامم الى الفعل وبعين مما يتعلق بقصد التكلم فكم يكن الامم لا تتصلح العين
 واما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضيه يتعلق بعين نحو ان تمت لك فلا وجبه لا اعتبار صرف الامم الى العين اما الثالث
 فلا نه لوصح في جميع هذه الافعال صرف الامم الى العين فلا وجبه لا اعتبار بتعلق الفعل بالبيع عن الغير فالتعلق حينئذ بالعين
 فيكفي اعتبارا بتعلقه بالفعل والعين فيقتضيه بالفعل بالوقوع عن الغير تعسف واعتبار بقسم الثاني من الفعل تكلف والكل

بجوان صنایع مکین و مکان مضاعف خلایق و مین



در مطبع می نشینی نوال الشریع مطبع من مقبول ان چنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيع

لما اشترك بهووا ابيمين في اتمها العاقد واما شرفت في ذاتها عقبها بنقل هرواي البيع كالمبيع لغة مباداة مال كالشي
الشيء في انذار الشئ يقال على الشئ و هو بهو اعطى العشر من انذار الشئ من يقاتل ان على ما اذا اعطى ساعة بساعة كما في المفردات فالما
اعطى شئ ما است في المال ما ملكته من كل شئ كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روى عن محمد وفيه عاربان النفعه قال في
على ما في الاول انما ليست بال فانه ما يخرج لوقت الاحتاجه ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالخمر والخمر يخرج
نحوه من نحو شعيرة ونصف تراب شرية ما كان يخرج الميتة والدم فالمال مثبت بالتمول اي باذنا كل الناس او بعضهم فان ارجع الانتفاع
به شرعا فتقدم بالكسرة الا فغير تقدم فان عدم التمول في الانتفاع عنه لم يكن الاو يعلق المال كالمال على القيمة وهي ما يدخل
تحت تقويم مقوم لمن لدرهم والد ثمانية وعلى الشئ فهو بالزم بالمبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول الشئ بقبرية الباء وفيه
شعار بان البيع يتعدى الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني من كما في الاساس المغرب وغيره ما فقد اشكل ما في الرضى من جعل القبر
على القبر فان الشئ يتعدى من تبرأ من الجانيه فلو كان احدهما مكره لم يكن بيعا لفته كما في كرايتية الكفاية والمكره
وعليه يدل كلام الراغب خلافا لغير الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى له شرعي فشكل لانه يدخل فيه بيع باطل
كبيع الخمر ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكره على انه غير من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله وسيعقد
البيع ويحصل شرعا بايجاب وقبول اي من ايجاب قبول او بسببها فمن النظم انهما خراجا من حقيقة البيع وفيه
ان يكون الواو بمعنى الفاء فانها لو كانتا معا لم يفتقد كما قالوا في السلام وفيه اشارة الى ان الابا ذاباع ماله من انه صغير

او اشتري لم ينقده بذكرها كما ذهب اليه بعض المشايخ والصحيح انه لو قال بعتة او اشتريته من مالي ولدي فقد تم العقد كما في المحيط
 وكذلك الموصى بوباع مال يتيم نفسه او اتقاضى بامره او العبد نفسه من مولاه بامره كما في الزايدى ولما تقر ان الاحكام
 الشرعية على وفق المعاني اللغوية لزم ان يكون البدلان مالا وعن نجم الائمة لم ينقده بما هو اقل من فلس كما في نظم وغيره
 فيتناول النوعين من التجارة الحلال المسمى بالبيع واحكام المسمى بالربو فانه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من
 شهادات الفخيرة وسمته الكلام قد مر في النكاح **بلفظ على ما مضى** كقول البائع اعطيت او بدلت او رزيت والمشتري
 اجزت او قبلت او فعلت او رزيت كما في التختة والماضى اعم من التحقيق فينقده بلفظ الاحال نحو ابيع وهو الصحيح كما في الاكراه
 وفيه اشارة الى انه لو قال اشتري فقال اشتريته لم ينقده الا اذا قال بعت كما في شرح الطحاوى لكن في الزايدى ينقده
 بلفظ الامر عند بعض الالمستقبل وعن ابى يوسف لو قال عهدي يذا لك باف ان اعجبك فقال اعجبني فسد البيع
 وكذا او تفكك ووافقتى وعنه لو قال البتني عهدك فقال نعم فقال قد اخذته فمذا بيع لازم ولو كتب لي رجل اشتريته
 قد بعت فمذا بيع ولو كتب بعت فكتب قد بعت لم يكن بيعا لانه لم يوجد احد الركنتين ولو قال (من اين ينجز ابو عمر كرمي)
 فقال الاخر انا فعلت ايضا فمذا بيع والى انه يشترط سماع كل من العاقلين كلام الآخر كما في المحيط وعل الاكراه مشعر
 البيع ينقده بلا ذكر الثمن في التمر تاشى فيه واما ان وتبعا ط اى يتشارك البائع والمشتري في العطاء فاذا اشترى في المجلس
 فقبض احد البديلين لا يكفي كما قال الحلواني والصحيح ان يكفي كما في الظهيرية وقاضى خان قيل هذا اذا قبض المبيع واما
 اذا قبض الثمن لم يكف كما في العادى لكن في الزايدى انه يكفي اذا كان على وجه الشراء **مطلقا** اى غير مقيد بالتفسير
 والنخيس فصر عليه محمد كما في الاختيار وهو صحيح فقال للكرمي انه لا ينقده الا في النخيس كما في المحيط والمراو بالنخيس ما كثر قيمته كالنخيس
 والامار والنخيس ما قيل كالقيل والامان اللوم والنجز كما في النهاية واذ اوجب اى اوقع الايجاب واحدا من المتعاقبين
 قبل اى اوقع القبول الاخر منهما في المجلس ان شاء وبذا خيار القبول ويمتد للماتة الى التفكير كما في الاختيار كل اى
 اى كل جزء من اجزاء المتعاقبين بالقبول **التمن** او ترك الآخر البيع فليس للمشتري ان يقبل كل المبيع بعض الثمن وبعضه
 بكلمة او بعضه لانه يلزم تفرق الصدقة الواحدة وذو الاجوز لتضرر البائع وانما اتحد الصنف فاذا اتحد العقد بان لا يكثر لفظ المبيع
 او الشراء وان تعدد العاقد والثمن بان يذكر لكل ثمن لم يعد عنه بها الا اذا تعدد الاكثر من الثلاثة وبالأول فغير كما في الخلاصة
الاذا بين ثمن كل من المبيع بان يقول بعت هذا بذا وبذا بكذا فانه يقبل البعض البعض وفي الاكراه شعارة بان
 لورضى البائع في المجلس وقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى فقيرين لم يحجر وهو جائز نعم قسم باعتبار
 القيمة كما اذا اضيف الى عبدین لم يحجز وان مضى به لانه يتينان عقد بلاثمين حصنة المبيع كما في المحيط وما دام وان
 لم يقبل الآخر المبيع بطل الايجاب ان رجع الموجب عنه وان لم يعلم به الآخر كما في القيمة وان قام احدهما
 من المجلس ذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يطل كما في المحيط وفيه اشعار بانها لو تباعا يمشيان بلا سكة

بين الكاهن البعير وقيل بالمرغ قبالا بادن والاول اصح كما في الاختيار واذا وجد اى الايجاب القبول لزم
 البيع بلا خيار المجلس في اشارة الى ان البيع صحيح جوا ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط ويعرف المبيع الحاضر بالاشارة اليه
 لا يعرف المبيع الحاضر لا يحتاج الى معرفته بذكر القدر بالسكون الفتح اى الكمية والصفة اى الحالة التى عليها الشئ
 من حيثية بان قال عشرة امان من البر الحيد مثلا الا فى السلم لكن فى نحو السلم واموال الربوية ما كان المبيع غائبا يعرف بذكرها
 كما هو المشهور ويعرف المشلى كالكيل بالانوفج الا ان يختلف واخيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق المتن فله
 غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرها كما نحن ولعرف الثمن وجوبا باحد جهاتى بالاشارة حاضرة وذكر القدر
 والصفة غائبا اى لازما فى الذمة ولا يضر ولا يفسد الخرافة فى بيع ثيل او موزون كما اذا باع صبرة من البر بصبرة
 من الشعير والخراف من ثلثة ابعجم كما فى القاموس وغيره معرب (كزوات) بالضم وهو احدىس بلا كيل ولا وزن كما ذكرنا فيكون
 الا فى بيع الخبث من النوع عند الاصولية بالخبث كالبيرة بالبيرة فانه يعرف بالخراف فيه لاحتمال الربو فشرط العلم بما
 فيقال او يوزن في انما عرف باللام اشارة الى انه غايب اذا دخل تحت معيار الشرع كما اذا باع نصف من من البر بنون
 فصاعدا الا ان الربو انصف صاعا وتغير على اختلاف العبارتين او الرويتين كما ياتي ومطلق الثمن الذى ذكره
 هو من صفة فاللام للمعد وهذا هو من الثمن المطلق فانه يتناول الماهية لكونها مطلقة والمذكور يتناول الماهية
 على اى حال كانت يحمل على الارواح اى اكثر فتعقد البلد فى التعامل وقال ابن الفارس اني نحن الراد والوادع
 ونحوها واعلم انه لو قال ابعث اذرا والشوب والبطيخ فعلى الدنانير والدرهم والفلوس ان تعاملوا بها والا فالمتعارف
 اسما على رواج التقوى وجمع النقداى الدرهم او الدينار المينة فانه فى الاصل تميز الدرهم وغيره كما فى القاموس فسد
 البيع ان اختلفت الماهية اى قيمتها فان استوت مع وصف الى ما قدر به من اى جنس كان وان بيع شئى بشارته
 ووافرا واجزا من المشلى او القيمي كل واحد وفرد من هذه الافراد كذا فبين ثمن كل فرد بل ببيان مجموع المبيع
 والثمن ويدخل فيه كل اثنين او ثلثة فان لم يتفاوت الافراد كالمكيلات والموزونات والمعدويات المتقاربات
 او اباع هذه الصبرة كل فقير نجته درهم صح البيع فى واحد منها لا غير الا اذا علم عدد الكل فى المجلس بالكيل او بسمية فاشتب
 جائزا وكان المشتري خيرا لتكشف ان شاء اخذ بالثمن ان شاء ترك وقيل فكر المجلس وقع اتفاقا فاقبل لو علم
 بعد المجلس الا يوجد عدم التفاوت بان تفاوتت من حيث الذات كالمعدويات كالانعام والحياب والقيمة كالذهب
 فان الذراع من مقدم البيت او الشوب اكثر قيمة منه من وخره كما اذا باع هذه الانعام كالبشرة درهم فلما بيع وفيه
 لافى كل ولا فى بعض بحالة مفضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عندهما فقد صح فى كل الصورتين بلا خيار للمشتري
 وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح باخلاف بيان مجموع المبيع والثمن ببيان كل فقال قل ان
 مجازة بقرينة المذكور اى مجموع عام للمعدن والموزون المشلى فان الصبرة بالضم باجمع من الطعام بلا كيل ولا وزن على انه

اسي المجموع مائة صاع او من اوشاه او ثوب بمانته من الدرهم فان نقص عن المائة عشرة مثلاً اخذ المشتري
 التسعين بالحققة ولكن فيه من الثمن تسعة من مائة وفسخ البيع وان اوصل الى المائة فليبايع ما زاد لانه لم يدخل
 تحت البيع وقيل ان نقص المكيل او المعبود فابيع فاسد كما في المنيّة وفيه إشارة الى ان التخييم فيما اذا لم يقبض شيئا منه
 فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار كما في البيع الفاسد من قاضي خان وفي بيع المذروع من نحو الارض والشوبان لم
 حصه كل خان نقص اخذ المشتري الاقل بكل الثمن اي بمجموعه وكل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن او ترك دفع البيع
 وان زاد كان الاكثر له اسي المشتري بالثمن بلان زيادة نقصان وليس له زيادة كما في قاضي خان وان مبرج حصه كل ان قال
 كل فرع بدرهم فبا حكمة ياخذ ان شافيه اسي في الزيادة والنقصان في بيع ان شاء والاصل ان الذراع شبه المكيل
 من حيث ان القيمة زائدة بزيادة الوصف من حيث انه لغير المكيل واقصر فاعتبار الاول صار كل بيعا عند بيان حصته كل فرع
 وباعتبار الثاني لم يقابل شي عند بيان حصته المجموع وفيه شعار بان ما وجد من الزيادة على الذراع من الكسرة يقابل به شي من الثمن
 فهو للمشتري بلا خيار وقال محمد انه ياخذ به بالحققة مع الخيار وعند ابي يوسف فطر الكسرة مع بيان مثله الاول قول جعفر بن محمد
 وهو الاصح ونسبهم من قال ان الخيار فيما يتفاوت فيه القيس للسرول واما فيما لا يتفاوت كانه يابس فلا ياخذ الزائد لانه في شئ
 المكيل كما في المحيط وصرح مع البر والشعر في سبيله اسي حال كونه فيما على الذراع بشيء يزاد درهم فلو باع بمجسمه لم يجر
 بشبه الربوا وبيع الباقي ونحوه كالمسموم والازر ويجوز في قشره الاول الظاهر فصح في قشره الثاني لانه ملحق بالنقص
 والتخليص في يد باس التذرية في هذه الصلوة على البائع كما في الاختيار والنقش بالكره ختم الشئ خلقه او عضا كما في القاموس
 مع قمره لم يبدو من البد بالتشديد صلحا كما اسي لم يظفر به ورتنا نقفعا بان ياكلها حيوان وقيل انه الاصح والاصح
 هو الاول كما في الكافي وغيره فلو بيع مثل ورد الكشمش مع اوراقه جازيها عند الكل وفيه إشارة الى ان البيع قبل الطبخ
 كما اذا اشترى ثيابا بستان بقل بالفارسية (برباغ) وبجسمها لم يخرج وانقص الفضل وغيره وجوز بقية الموجود اذا كان اكثر الثمن كما في المحيط
 ايضا حتى يحدث الباقي على ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض البائع شئ من الموجود بعض الثمن اخر البيع في الباقي او وقت يؤخذ الكل
 في المحيط او قد يرد اصلها وصارت تفعلة وعلمت وانما ذكره وان كان السابق مشيرة الى الفائدة سقطم واعلم ان النقص من الشمس الاول
 من القمر والطعم من سائر الكواكب ويوجب على المشتري في الحال قطعها اسي قطع ثم دلو بلا اصلا حافان تركها بامر وغيره مما لا يلاحظ
 وبغيره تصدق بالفضل الا اذا ثابته او استاجر خبره بالو بلا طلة لانه غير متفاد كما في الاختيار وقطره تركها على الشجر وضوء
 يفسد البيع عند ما عدل الفتوى كما في النهاية والافند محمدان بدر صلح بعض قرب صلح الباقي وعليه الفتوى كما في المصنعات
 وفيه إشارة الى انه ان ابيع بشرط القطع جاز كما اذا باع نعت الذرع مشرك كما في المحيط وفيه إشارة الى ان النقص من الشمس الاول
 شريك في ان شئ من كذا مائة ثم يبيع في النصف كما استفتا رقة معلوم منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي محدود
 وزنا وشاهدة ولم يفسد في ظاهر الرواية كما في الهداية وفيه إشارة الى انه لو باع طلا صاع لانه ستمائة الفيل من البشك كما في الكرم

انما يشترط في كل واحد من هذه النقصات

فصل صحيح خيار الشرط اى الاختيار للفسخ والاجازة بسبب شرطه ولو بعد البيع فان خيارا من الاختيار والاضافه كصلوة بالشرط
ويجوز ان يكون كصلوة الاولى اى اختيار الشرط او تجزؤا لطيفة اى الشرط الذى يوجب خيارا لكل منهما اى البائع والمشتري
وكما جميعا وفيه اشارة بان الشخص بالبيع صحيح ولا يجزى فى الصرف واسلم حتى لو شرط لبطل كياتى ثلثية ايام بالبيع انظر
او بالرفع على الابتداء وانجز هو الطرف المتقدم ويجوز ان يكون هو مبتدئا على نحو قول تعالى ونعم دون لك فيكون قبل التجاوز
واقبل منسالا يجوز بالتوقف او الفساد كما ياتى اكثر مناعده وهو صحيح واما عندها فيجوز بشرط التعيين كما فى المحيط وجعل الصغير
المجرب للمتعاقدين كان شاملا للماجارة والكتابة والقسمة واصطاع المال والزمى الخلع وغيره كما فى العاقد الا انه اى البيع بشرط
الخيار اكثر من ثلثة ايام يجوز اى يرتفع التوقف او الفساد عنده على تخرج الخراسانية والعراقية والاول وجه كما فى النهاية
ان اجاز البيع فى الثلث من الايام فترك التمسك فيه تسامح فانه لو اجاز فى اليل الرابع جاز ولو دخل فى يوم
بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان الكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن الاجازة فى الثلث وقد جاز هذا المثل
وكذا بعدة عندهما خلافا له وعن ابي يوسف ان اذا شرط الخيار يوميا بعد ستة جاز البيع وله الخيار بعد ستة كما فى المحيط وغيره وكذا
اى مثل خيار الشرط فى الصفة ان شرطه انه اى المشتري ان لم ينعقد اى لم يعط البائع الثمن مفعولا لثانى اى ضمن
مثلا الى ثلثية ايام واقبل او اكثر منها فلما مع بينهما يسمى خيارا لنقد فان العقد فى الاولين جاز عن الثلثة وفى الثاني
فاسد عنده يرتفع بالنقد قبل مفعول اليوم الثالث على تخرج العراقية وهو موقوف يفسد بلا نقد ومفعول اليوم الثالث على تخرج
كما فى المحيط فلما يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعقده المشتري وهو في يده فقد فسخه ولو كان في يد البائع لا ينفذ واما عندها فيجوز
كما فى النظر وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد فسد كما فى الذخيرة ولا يخرج مبيع عن ملك بائعه
بالاتفاق مع خياره فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل فى ملك البائع عنده ويدخل عندهما فملكه بائعه
اسم ومصد اى ملك البائع فى يد المشتري بوجه اختياره يكون نهائيا عليه بالقيمة فى القيمة والمثل فى المثل وعن شيخنا
كما لمقبوض على سوم المشتري اى للشري فالاضافة للبيان بالسوم من المشتري الاستيلاء ومن البائع العرض
على البيع مع بيان الثمن كما فى المغرب فالتفسير العرض على البيع لا ينعى من حين احد هما من البائع ما نحن فيه من المشتري
والثانى الاكتفاء بجز المعنى الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضىته اشتريته فذهب بها فملك لا ينعى ولو قال
ان رضىته اشتريته فذهب فذهب فملك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما فى النهاية وتخرج البيع عن ملك البائع مع
خيار المشتري فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البديل الذى من جانب من الخيار لا يخرج عن ملكه
فملكه اى البيع فى يده اى المشتري يكون بالثمن كتحصيل اى صيغة البيع فاعين به فبعله وفعل حتى ان الفعل البيع
او بانه مساوية كما فى الكافي والمراد عيب لا يرتفع فى بده الخيار كقطع اليد والافو على خياره حينئذ كما فى النهاية فاذا تعيب بطل
خياره فعليه الثمن لكن لا يملكه اى المبيع الخارج عن ملك البائع المشتري وبذا عنده واما عندها فملكه المشتري وتحويله

لان كون الشيء مملوكا بملك المشتري في الجملة كونه مستغنيا بالدين كما في النكاح وكذا اشتريه ببيع المملوك والمساكين والمساكين
 لا يشفعه كما في النكاح فاذ لم يملكه عنده فلما ثبت احكام المملك في مدة اختياره كتحقق قربة او لا يتحقق فذو حرم حرم فذا
 باختياره لانه يملكه ونحوه كتحقق المشتري باختياره اذ اختلف المشتري ان ملكته فهو حر وكذا النكاح اذ اشتري زوجة باختياره
 كالاجزاء المستبراة اذا كانت المشتري في مدة اختياره كالمالك على المشتري باختياره اذ اودع عند البائع بعد القبض فانه ثبت
 هذه الاحكام عنده وثبت عندهما وعن ابى يوسف اذ اشتري عبد اعلى انه باختياره لم يحرم البائع على دفع العبد الى المشتري
 ولا المشتري على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما جبر الآخر كما في الحيط والفسخ اى فسخ العاقد بعد اختياره بان يؤول احداهما
 فسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر لا يعمل في رفع العقد الا ان يعلم صاحبه فلا يشترط حضوره ولا رضاه ولا اتفاقا عليه
 في المدة لئلا يعمل ان علم بعد ما كان فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين في روايته عن ابى يوسف وعند
 يعمل بدون العلم كما في الحيط ولو احتفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عنه صاحبها ليزه عليه
 قيل ينصبه وهو اختيارنا في رواية قيل لا ينصب به اختيار ابى عبد الله البجلي وان طلب الاعداء وهو الاصدار بان يثبت مناد
 ينادى على باب البائع ان القاضي يقول ان خضك فلان بن فلان يريد ان يبيع عليك فان حضرت والاتقت البيع
 وعن محمد في رواية يجهل بي ذلك في رواية لا يحيب لكن ياخذ من صاحبها كيلة ثقة حتى يرد عليه وفي قيد القبا در اشعار
 بانه ان فسخ لفعلة على ما علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل وكر من المشتري وبعبارة اجارة وكذا من البائع من التسليم
 كما في العادى ويشترط له سبيلان الاجازة فانها لعل بدون العلم وليسقط الخيار بعض المدة وبوت من الخيار على ان
 كما في الكافي وباعثه وجنونه في المدة فلو افاق فيها فالاصح انه لا يسقط كما اذا اسكر من الخمر او البسج كما في الحيط ولما فرغ
 عما يفتح من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري من الفعل فقال وما اى ما يدل على الرضا بالبيع من فعل لا يحتاج اليه
 للامتحان ولا يحتاج الى اذ لا يعمل في غير الملك بجال فانه لو فعل مرة يدل على رضاه بخلاف ما لو فعل تجل الى الامتحان ويحل في غير الملك
 فان الاستغناء مرة لا يدل على الرضا كما في الحيط كالركوب الناحس فلو ركب اية لينظر الى سيرة الايدل على رضاها كالمركب
 ليرى ما يوقىها او يعلقها او يقيه اشعار بانه لو استخدم بجارة مرة للامتحان ثم اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضاه ولا فلا كما في
 والوطي والمس والتقبيل والنظر الى الفرج بالشوة والاسكان المرة والبسار والتقصيص والمهتية ورعى الماشية وكرى الانعام
 كما في الحيط ثم شرع في خيار التعيين فقال وشره احد الثوبين او العبدين او احد ثياب ثلثة بعشرة درهم على ان يعين
 المشتري بالقول او الفعل احدا منهما او منها صحيح الشره استعسان لا يبيع شره الاحاد الواقعة في الاكثر من الثلثة كشره
 احدا لاربعة للتعاين في الاول دون الثاني والاكتفاء يشير الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه هو الصحيح على ما قاله في غير الاسلام
 وقيل بشرط فشره احد الثوبين على انه باختياره اذا اياها شار هو باختياره ثلثة اشهر وهو الصحيح على ما قاله في الامم خسرو كما في التنا
 وقيل فيه واما في الاول فيصح بدونه العقد يلزم في احداهما فلا يرد بها وعلى الثاني بعكس الحكم ولانه يجوز البيع مع الخيار ثلثة ايام

فصاعدا عنده وهذا على تخريج ابن الشجاع خلافا للكرخي واما خاص في الخيارين المشتري لان خيار البائع لم يذكره فحصل لا يجوز
وقيل يجوز كما في المحيط وهو الاصح كما في الكافي وشراء عبد بن مسمين بالتقابل المقبول بالخيار في احداهما ثلثة ايام
صح الشراء ان فصل الثمن بان قال كل واحد منهما ثلثة وعشرين محلا الخيار بان قال علي اني بالخيار في المقابل ففسد
في كليهما في الاوجه الثلاثة الباقية ان لا يفصل الثمن في العين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه ان لا يفصله ويعينه بمحل
الثمن والمبيع او احدهما كما في عامته الكتب قال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسخ فيما عين بقى الآخر على الصحة فعمل الايجاب
فيه بجهة من الثمن الذي ذكره حجة كما في المقام المخصوص من الكشف وفيه شعار بانه اذا اشترى عبدا وشرا الخيار ففسد المبيع
او المشتري صح الاستواء لضعفين قيمة وكذا اذا اشترى كيليا او وزنيا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على
خيار التعيين لان المبيع مجموع العبدين الخيار الشرط وعبد المشتري بشرط كتابته او كتابته او غيره من المحرم ولم يوجد
الكتب اضافة مجتمعة لان الوصف لا يتقابل شي من الثمن كما اذا اشترى دارا وارضا على ان فيهما كذا وكذا بيتا او اثلاثة
فوجد بانه ثلثة او ترك ان المكن في الاخير صح المشتري على البائع بالنقصان عن ابي حنيفة انه لا يرجع كما في النجاة ويورث
اسي على الموت بالفتح وثبت له خيار التعيين لاختلاف ملكه بملك غيره فلم يورث واحدا كما للموت ويورث خيار العيب
تبعية العين لان الموت طلب بالخيار الفات من المبيع كما للموت والمبيد ان تترك النكاح في الموضعين فان الابرار
وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض كما يورث خيار الشرط والروية لانها مخصوصان بالعاقبة بالنقصان
هذه الخيارات فيما يفسخ برد البديل كما في الاجارة ونحوها الا فيما لا يفسخ كما في المخلع والنكاح وتامه في العاوى واما فانه خيار
في الثلثة كما في الثالثة اسي خيار المشتري سبب وية المبيع

فصل صح شراء مالم يرد المشتري كاتمة متقبطة حاضرة مشاريعا او غائبة مشاريا كما لو يفسخ غير ما او البائع كما لو
ولم يرد قط كما في المبسوط والمحيط والذخيرة وغيره وفيه شعار بانه لو قال اجبت لك ثلث في كمي هذا او ما في كفي هذا من ثلثة
جاز عند العامة ومشتريه خيار الروية كما في المحيط ومشتريه اسي مشتري العين بالدين احرارهم او الدينار كما هو المتعارف
الخيار للفسخ والاجارة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في الباعين بل لزومه والى انه لو باع دينارا في خيار
ولو باع دينارين كان لهما الخيار كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الحسن صح شراءه مالم يرد المشتري وله الخيار عند ما يرد
فلما اجازة ثم انه كان له ان يردّه وقال بعضهم ليس كذلك لكن لا ريب فيه كما في التحفة والاول مروى عن ابي يوسف وعليه
عامته المشايخ وهذا الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء القاضي ولا رضاء البائع ولا حضوره وذهب بعض
الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعد ما يقال الى ان يوجد ما يطلبه اسي الخيار كما تصرف
الاتي وقال بعض المشايخ انه لو مكن من الفسخ بعد الروية بلا فسخ سقط خياره كما في النجاة وان ضاع المشتري بالمبيع
واجازة قبلها اسي الروية فان الخيار معلق بالروية بالمعصية بما استدرك بقوله عند ما كما لا يخفى لا خيار في ظاهر الرواية لبايع

اى مال يرد البائع في يده بمقتضى ذكرا كماله لما سبق احترازا على من يبيع في غيبته وان اخيرا للبائع ان يملكه في العاوي وقب او كمر
 في السابق فله ان لا تسامح فيه لكون الغيبة اجمالا الى مال يرد المشتري ويطلبه اى خيار الرقبة وخيار الشطر ليعينه على البيع عند المشتري
 تعينه حقيقة كما في خيار الشطر او كماله كما اذا اشترى لبنا لم يرد وحل البائع الى منزل المشتري ثم رده فاراد ووفاته لا يرد له لان خيار
 الى اكل فمؤخره عين ثابته عند المشتري وجوز من المشتري ثم لم يرد بالمري فحل له الى المكونه ليس له ان يرد و بالوقت ولكن يحل
 الى المري يرد بمقتضى كفاي المحيط وتصرف يوجب حقا فغيره اى غير المشتري سواء كان ذلك الغيبة او الله تعالى او بعد من عباده
 فيدخل فيه الاتفاق والتدبير والاجابة والرجوع اليه مع التسليم كالمبيع بل ان خيار البائع سواء كان المشتري في خيار ام لا
 قبل الرقبة وبعد ما ظهر فاعين تصرف لا يبطل الا ان الباطل الشئ قبل ثبوته وارتكاب التجاوز غير محتاج اليه على انما يقرب
 مالا ليوحيه من تصرف الباطل الحق كالمبيع بخيار من البائع ثم ياتي ايامه وسامته اى عرض البيع على المشتري ببيع مع ذلك
 و هو بطلان التسليم بطلان في التصرفات اخيار بعد ما اى الرقبة فقط اى لا يبطل هذه التصرفات قبل الرقبة وذكر في العاوي
 ان خيار البائع لا يبطل خيار الرقبة الماني واية الحسن انه ذكر في المحيط انه احكم قيل وقال السفه اى ان المسامحة لا يبطل
 وبذا يقول ابى يوسف خلافا لمحمد ومعتبر روية المقصود من المبيع تغير روية الكل كوجه الامتداد والعبد فاذا اراد ان يملكه
 فله اخيار وجه الدار و انقلها معا عند ابى يوسف قال محمد ليعبر النظر الى تخرها بالغير عنه انه يعبر النظر الى وجهها او جسد
 والنظر الى قوائمها الكففى وعن احمد في غيبته في البزوف الحمار و دخل كفى ان يرى شيئا منه الا كافر والذنب النامية وفي شاة الحقيقة
 لا بد من النظر الى ضرعها وسائر جوفها في شاة اللحم لا بد من احس شئ في ظهره والنزال و احسن كما في المحيط والكنفل محرمة العجز والداية
 من لاسمار الغالبية في الاصل ما يب على الارض وفي المعروف ماله قوائم اربع كالفرس وموضع علم الثوب العلم على ماله
 و طاهر غيره اى العلم من الثوب كالكراس قلعة التفاوت فله اخيار ان يرد الباقي و روي عنه روية جميع البساط وما كان له
 الوجان من قوين مختلفين فروية كما الوجين عن محمد اذا كان البطانة دون انطماره فروية البطانة وفي المكابح المني من العجز
 ولو جعل الغير اعم من الثوب لكان شارة الى روية احد المصنعين الخفين غير كاف فاذا اشترى رجا بادتسا ومنهاسي ميا من
 فله اخيار و كذا اذا اشترى سرا بادتسا و رده دون اللب الى انه اذا كان عويات متفاوتة كالتياب التي في الجراب فروية كل واحد
 كانت متفاوتة كالجوز والبعض فروية البعض كفى اذا اوجب الباقي مثل المني وكذا المكمل والموزون اذا كان في وعاء واما في
 وعائين فان كان تماثلا فكذلك عند العراقية فان كان و نه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازا عن الحق
 وفي الكرم روية اخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب الارض كالخز و ابعث فروية البعض لا يفر عنه
 واما عن باغان استدل على الباقي في غلظه رضى فهو لازم الكل المحيط و بيعت مقصودة من الدار حتى انه اذا كان فيها
 تبيان تعاون تبيان ميان فروية الكل مع روية بعض فلا يشترط روية لمزلة والعلو الا في بلد يكون مقصودا وبعضه مشروطا
 روية الكل هذا المظهر المشبه وفي البيت الصغير المذكور (عله خانه) كغيره في الخارج كما في المحيط و يتيه نظر وكيله بالشر

اي بشر غير معين فلو اشترى شيئا آره الموكل كان للموكل خيار الرقبة وفيه اشارة الى انه لو وكل بشرا معين قد آره موكله للموكل
 خيار الرقبة والى ان رتبة الموكل بالرقبة لا يكون كرتبة الموكل فلو وكل انسانا برتبة ما اشتره ولم يره فقال ان رتبته فخذ فذهب
 ورضي لا يجوز كما في بعض الممن او بالتقصيص او كميل المشتري شيئا لم يره فقبضه قد آره فليس للموكل المشتري ان يردده عنده واما عن
 قلنا لك ذراعه وعلى هذا الخلاف اذا اشترى شيئا على انه بائع فوكل او قبضه هذا كله اذا كان مكنشوا واما اذا كان مستوفى فمجرد
 او بطل خيار المشتري في شرا بان خيار العيب يبطل بقبض الموكل بقبض هو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بقبض ان يقول كن
 كوكيلاً لي بقبض العيب فمجرد مظهر رسوله بالشر او بقبض وصوته ان يقول كن لي رسولا في ذلك ليس اليه الاتباع الرسالة
 وحسن العمل بالبيع فيما يحسن وليس السيد وقيل كالشباب وشبهه فيما يشتره ووجهه فيما يذوق ووصف العقار من احد عند بلوغ ما يمكن
 وقال الحسن لو وكل بعينه فقبضه هو شبهه بقوله ابن يوسف انه لو قبض اليه بغيره لو كان المبيع يراه ليقطع خياره وقال بعض ائمة بلخ
 ليس له بطلان ولا الشرا فاذ رضى سقط خياره وعلى ان اعنى اشترى رضا منها حتى انتهى الى موضع منها فقال هذا موضع كرس
 متحوا الا فقال هذا لا يصلح لي لانها لا يسقط بانفسها فكيف تسقط في ثمانية المبسوط ولو وصف كرسه بغيره فذا خيار له ولو اشتره ثم عي
 انتقل عنها الى العتقة كما في المحيط وفيه شعار بان هذا الاعمال من البعير غير مستقلة بخياره وكلام الكرام في شرا الى هنا مستقلة وفيه
 لو اشترى ما لم يره مما يذوق فذا خيار له لا سقط خياره ومن راسى شيئا ثم شترى ما راسى من الشئ قلنا بخياره ان يغير
 فذلك الشئ عما كان عليه عند باو فيه اشارة الى انه لا فصل بين حلول المدة وقبضه والى انه لو لم يغير ليس له خيار
 بلا فصل منها كما اشار اليه الكافي لكن في العمادى عن الذخيرة وان لم يوجد فيه ان من اشترى ما آره فذا خيار له لا
 يعنى له شرا فصاعدا وقيل ان اشترى ما آره غير قاصد بالشر فله الخيار والقول للبايع مع يمينه واليمين على المشتري
 انما اختلافه في عدم تغيره لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا بان اذا كانت المدة قرينة فان كانت بعدة بان اى اتم شرا
 ثم اشترى بعد عشرة سنة ونزع البايع انا لم تغيره فالقول قول المشتري كما في الكافي والقول للمشتري مع يمينه
 وببينة على البايع في عدم رتبته اى المشتري المبيع فيضات الى الفاعل وقا فيضات الى المفعول
 فصل في المشتري خيره وجده بشرا عيبا كان عند البايع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض كما في الهداية
 لو آره الا انه لم يكن عيبا مبنيا لا يخفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه شعار بان العيب المبيع عند البايع علم
 عند المشتري لم يكن له ولا لاية الراد كما سياتى ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال نقص فذلك العيب منه نقصا ولو لم يكن
 عند التجار على اختياره وروى قيل بعده اهل صناعة فحشا وقال شيخ الاسلام بعده الناس صبار قوله اسحق والمشتري
 مشر به على وجه الشرع بان يكون برضى البايع او قضا القاضى وعلى التقديرين فيسخ قلنا قوله قبل القبض فلا حاجة الى ان
 فيفسخ بمجرد قوله ودون هذا كله اذا تم تبليغ من ازاله العيب للموئنة وانتقص المبيع بازائه والا فليس له الرد كما في المحيط
 فاما الطلاق لا يخلو عن شئ او اخذ كل منه بالمانع فليس له امساكه وحطه بعض منه والابق كالكتاب بنية الاستحسان

وقدر استحقاق العبد عن المولى ثم اريد خل فيه المتاجر المستعير المستوفى وليس باق لو فرض من جملة الى عملة او قرية الى بلد او مكر
 فالباق ولا يشترط مسير السفر كما في الخزانة والاسن فلا باق والبطل في الفرائض بلام العدادي باق صغير بل صغير وقدر
 صغير لمال وان لم يكن شجرة واهم قول ما دون من المبيع ولا فرق بين ان يسير من بلد او غيره ولكن هرقة الماكول
 من المولى للمالك ليس يجب تعيقل العقد عيب فكل من هذه النشأة من غير التمنية بان يكون ما دون خمس سنين ليس يجب
 ما قيل فلو عاد واحد من هذه في معة في يد المشتري فقدره وقيل لا يشترط المعاودة بل مجوده في يد البائع والاول الصحيح ومن
 بالغ من عطف جملة على جملة والتقدير الا باق والبطل في السركة من شخص بالغ عيب او امانة عيب خرفا وحش واما عيب الخفي العف
 عند البائع ثم في الكبر عند المشتري لم يرد لانه من الكلي الخفي ومن الصغير له من فقلة البالات وجنون الصغير المطبق
 وقيل اكثر من يوم وليلة وقيل ساعة يجب وان ابد اى في العف والكبر فاجب في الصغير عند البائع ثم جرن في الكبر عند المشتري
 فله المرد ولو لم يكن منه فقدره بغيره من المشايخ السائل في المحيط والصح ان لم يرد بدون المعاودة وعليه عيب
 كما في الكافي واعلم ان العقل مقدم على القلب شعاعه الى الدماغ واعينون انقطع ذلك الشعاع ميسر الدماغ كما في النعائ
 والبرص تحتين البار بقطعة من تحت وانما المعجزة من الفهم وغيره كما في القاموس الاول مراد الفقهاء كما في المحيط
 والذوق تحتين الذا ل المعجزة والفار شدة الريح طيبة او خبيثة ومرادهم من الابط كما في الطبقة وغيره ومن النك الفاسد النك
 من قلة السائل ان في المغير مرادهم منه حصة الراتحة منتنة او طيبة لانه قال اراد منه الصنان الفهم المعلمة وهو من الابط
 على ان علة الراتحة الطيبة من العيوب الخفية على ماعقل والزنا والتول منه اى من الزنا كل من هذه الاربعة يجب
 اى في الجارية لا فيه اى العبد لانه لا يشترط في المحيط ليس الاول ان عيب فيه الا اذا كانا فاشين الزنا عيب
 فيه ديا وفيه اشارة الى ان تكليفه من الفعل القبيح عيب لكن في العدادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس عيب يرد به الى
 ان نفس الولادة ليس عيب وفيه ايتان الى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب في الخزانة وغيره وان شرط الا في الزنا
 وفي الزنا هدى ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب والكفر عيب فيهما اى في الجارية والعبد عام الاتيان
 على المصالح الدينية والاستحاضة وارتفاع امر القطاع حيز من سبع عشرة سنة وخمس عشرة عند جهاد الاصل
 (في آونه) كما في المحيط عيب لانه صلاته الدار والاطلاق لا يجوز شي فان ادنى مائة شهر ان خمسة ايام في رواية محمد
 وعليه عمل الناس اليوم كما في الخلاصة وسنن في رواية ابو حنيفة وزفر وبه يأخذ القاضي القادر ثمانية شهر ورواية ابو
 كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او تكليفه لا قبل قول الامة ولا يسع الا عوى الا اذا وقع الانقطاع باجبال الدار والمعجزة
 المشتري ترك حتان الولد الكبير كما في المحيط وان نكر عن القاضي عيب في المبيع فلو ملك قبل ان يخطو في الخاتمة لم يرجع بالنقص
 كما في الخزانة فقيم اى كان عند البائع بعد مامات المبيع عند المشتري او اعتمقه اى المشتري المبيع مجانا اى بلا مال او ذو
 او استول المبيعة رجع المشتري على البائع بالقصان اى بالقصن العيب من بعض الثمن هو تفاوت ما بين القيمتين

قيمة موقوفه على عيب فان كان التفاوت عشرة افرج بيعه بشرط ثمن ونصفه نصفه لا يرجع بشئ ان ظهر عيب عنه
 خلافا لابي يوسف بعد ما اعتق على مال او قتلته المشتري فان قبل غير ذلك من القيمة وغنما يرجع بالنقصان كما في المظفرات
 والاصل انه ان تلفت المشتري من غير فعل المشتري كما لو تبيع به وكذا من فعله فخلط المضمون لو وقع غش في ملك الغير كالاعتاق
 بماله وما التفت باضمن به كالاعتاق على مال فلم يرجع او بعد ما اكل بعضه من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما اكل ولا
 ولا يرد ما بقي وعن ابي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى فان التمسيل والموزون
 في حكم شئيين كشعير خطه واما عند جافقي حكم شئ واحد بهذا اذا كان الطعام في حماره الا في حكم شئيين بل اختلاف ولا يرد ما في حماره
 بالاتفاق كما في المحيط والعمود او بعد ما اكل كله فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عنده
 وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره او بعد ما لم يمس محرق الشوب من اللبس فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح وقال لا يرجع بنقصان
 وفيه شعار بانه لو تحرق لاس من لبس لم يرجع بالنقصان بل اختلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل انظار ان المردود يخرج بغير
 يمسر سلكا والافلا فرق بين التحرق وقطع الشوب مع انه يرجع فيه وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث في المشتري عيب
 كما في فعل المشتري او فعل الاجنبى او بآفة ساهية كما في العمودى يرجع المشتري به اى بالنقصان وفيه نية لوزا العيب بغير
 بعد الرجوع به جازر والمعيب مع بدل النقصان خلافا للغيراني في مال التبراني الى الرد اذا كان النقصان قائما والافلا
 الا ان ياخذ به المبيع البائع كذلك اى معيبا غير طالب احصه النقصان ما لم يخلط اى ياخذ به ان لم يخلط المبيع
 بملك المشتري كما في المشتري ثوبا وقطعة لم يخلط وفيه اشارة الى ان لو اختلط بملكه لا ياخذ به البائع وذلك لان اختلاف وان
 به المشتري كما اذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصنعة والنجاسة والنبات واما المتولدة منه كالسمن الجمل فلا يمنع
 اخذ في ظاهر الرواية ان غشبه المشتري فان ابى وطالب النقصان العيب فليس للبائع اخذ به الا في غير ذلك خلافا لعمدة المتصلة
 كالولد والشركة الا ان قبيل القبض للمنع الرد بالعيب بعدد مبيع فيرجع بالنقصان اما غير المتولدة كالسبب والغلط والمبته فلا يمنع
 فيفتح العقد في الاصل ويسلم الزيادة للمشتري بجانا كما في المحيط وغيره فلا يرجع المشتري على البائع بالنقصان ان باع
 اى المبيع قبله اى الاختلاط لانه اذا اتى عن ملكه مع مكان الرد وفيه شعار بانه لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بحجة ما باع وكذا
 بحجة ما بقي على الصحيح ولم يرد عنه كما في المحيط لا يكون له عدم الرجوع فيه يرجع به ان باعه بعد اى الاختلاط لانه اذا كان
 مع عدم مكان الرد وان ظهر عيب قيم بقله اللب بغيره كالحجر وكحجره كاللوز والفتق يرجع المشتري بالنقصان من
 في المكسور المتقطع به تغذر الرد بالكله الا اذا رضى باخذ المكسور ورجع بالكل من الثمن في غير اى المنفعة به بان كان في يده
 او قلنا ولو لم يكن تقشره قيمة لبطان البيع فيه وده ما بقي وفيه اشارة الى انه لو كان تقشره قيمة او بعض منقطع به رجح بغيره
 وقيل لعل العقد في التقشر يرجع بكل الثمن الى الاول الا لغيره على هذا الموضع والرداء والقش والقش فان قطع ونحوه فثبت
 المصلحة لاكل حيوان يرجع بالثمن وان صلح بغيره بالنقصان كما في الدرمانى واذا ادعى الباقي اى نحو الباقي

لما سياتي حقيقة اى شرار واحد بان لم يتكرر لفظه فافنى الشريعة عبارة عن التقدير ففى اللغة ضربا ليد على اليد والبيع
 والبيعة والاسم صنف ووجد باحدهما عيبا رده اى العيب بجهة الثمن غير عيب بالرضا والقبض خاصة ان قبضها
 لان تفرق الصفة بعد التام يجوز في خيار العيب بالقبض تم اى يصير البيع به لازما ولا يقبضها بان قبض احداهما او لم يقبض
 اصلا اخذها بكل الثمن او ردها كما عرفت في حق العبدى المتقارب والمليى والوزنى من الاحذ او الراد
 وان قبض المبيع كالمالير وبعض الجوز والبعض النخلة الصغار وهذا اذا كان في وعاء والا فله والمبيع خاصة وبه
 ويجوز وبه كجوزها زاده كما في المحيط ولو استحق البعض مالم يس في بيعه فخر بقرينة الا ان يكون بينه وبين غيره
 من كلى او منى لم يرد المشتري الباقي بل اخذ بموثره الثمن عنه اخذ الباقي وفيه شعار بان الاستحقاق كان بعد
 قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض البعض فله الباقي بخلاف استحقاق بعض مثل الثوب والاد
 والكرم والعجب ما فيه ببيعة فخر فان له الباقي واذا ثمن ما استحق وصح البيع ان برى البائع بالقبض الفصل
 ثامن والمصدر برار وبرارة بالفتح والحقيقة برى من كل عيب موهوب وعند البيع او حادث قبل القبض عند الشئخين ولم يعل
 فيه الحادث عند محمد ان له ما يفسد نحو ان كان من الزنا والكفر والسرقة وغيره او المبيع با او لم يذكر العيوب مفصلة
 نحو ان كان من كل عيب وفيه اشارة الى انه لو برى عن كل له لم يبر عن العيوب كما في الخزائن وسائر عن كل مرض وان
 واثر قرح قد برى او صرح بركته وعنه ان الدار مرض الجوف كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ما برى خلافه لان
 فنادر اوصافه في مجلسه وانتهى فقال بوباع عبدا في ذكره برى لزومه روية فاقسمه وضحاك له وانتهى كما في الملبس وغيره
 فصل اطلب اى اتفق مع ما ليس كال من بيع على ما هو المتبادر على انه قال بعده بالثمن فالتعميم عن وفيه شعار
 بان البيع الباطل ما اتفق ركنه وان كان الباطل اتم فانه لا ثبات له عند التفحص عنه وشرا عاتق ركنه او شرا
 سواء كان من قبيل العباداة او المعاملة لصاوة بلا وضوء وكذا بالاشهاد وكثير ما يطلق الفاسد عليه بالعلم من لغة الله
 الرديق وشرا عاماد ركانه وشرا وطردون او صافه انما ركنية المتعبرة شرعا كعجب وعجوة بلا فاتحة وقد تسامح في الاسناد
 فان البطلان كالفساد في الحقيقة صفة المصداق دون الحال منه كما في الاسود كرم سفوف فيغني ان يصح بيع كل ثم غير سفوف
 من غير الادوى وانخرير والميتة جميع الحرفيون كلاحقة معطوف على ما يقترنه على ان كان مالا في شريعة يعقوب عليه الصلوة والسلام
 حتى استرق السابق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فغلبت في ان يقال انه لم يكن مالا عند احد واما عجب البيع
 اى اشهاد المحر وهي متحق البعض في المكاتب والمدر واما الولد كمن قد مر ان متحق البعض كالمكاتب عند وكما يحجب عنه
 وفي النهاية انه بائع المكاتب برضا وفي اصح الروايتين بيع المدر المقيد اجماعا وكذا بائع المطلق وام الولد من
 ونفذ القضاء بجواز بيعها واطل بيع مال غير مستقوم بغير الواو غير متفنع به شرعا كالحجر فيما بين المسلمين ومسلم وكافر
 والحجر سرى وقال عبد الواحد واعلم بعد المصدق ان البيع فيها فاسد للباطل كما في انهم وكذا بائع مملوك بائع مملوك

في غير المذبح كما في الكشاف لكن في المحيط ان بيع مختق المحوس باطل عند ابى يوسف خلافا لمحمد ويخرج عنه من القير لان مقتضى
من حيث الاتفاق في الارض ويدخل فيه فرس وثور من خذ لا ستيناس الصبي لانه لا قيمة له ولا يضمن متلفه وكذلك بيع
بروات يكتب اليه ان على الحال كذا في المنيته بائع من اى باطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه اشارة الى ان
بالعرض غير باطل وفي الشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالباع بالدينار وفي التفتحة انه فاسد عند بعضهم وبطل
بيع قن اى عبد تمامه في النكاح فصح الى من البدين وبيع رقيقته اى مذبوته فصحمت الى قيمته منها وان سمي
بمن كل من البدين وجاز في القن والركنية ان سمي عنهما كما في الكافي وغيره ولكن في المحيط والمبسوط وغيرهما انه فاسد
عنه بما كلف قبل التسعيتة عندهم من الكلام شير الى ان حكمه مع الباطل ان لا يصيبه الب لان ما كلفه من المتبايعين ان يقبلا
بانهما فاقبوا فاسد امانته يملك بل شى عندهم وضغون وملكه القيمة عندهما كما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره السرخسي
كما في قاضيخان وصح البيع اى وجب جميع اركانها وشروطه وادواته اعراضية المتعبرة في قن فصح الى مملوك لانه بائع
او مكاتب او ام ولد فانما ملك اعم او ضم الى قن غير اى البائع سواء كان في ذلك القن قن المشتري او غيره وبجسته
من القن في الصورتين وان لم يسير بخصه لملك فصح الى وقف اى موقوف كما اذا باع صبيغة بعضا وقت فانيح
في الملك بخصه عند السرخسي والسعفي وفيه اشعار بان اذا باع كرافيه مسجد لم يدخل المسجد فيه فاذا كان عامرا والاتفاق
على ما قال بعضهم كما في المحيط وفسد في العرض بيع العرض اى غير الثمن بالتحريم ونحوهما ما لم يتمم بطلان في آخر
اى اتفق اوصافه دون اركانها وشروطه وكذلك فسد عكسه اى بيع نحو التحريم بالعرض لان العرض مقصور في الصورتين
بجلائه التحريم والقبية على الفساد لم يخرج طافي سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان في قولين بالنسب كما ظن اعلم انه من شروعه
في تفصيل ما اجل ما ينسب البيع مستحبة شياء على ما في المشايخ من عدم الملك والغزو والجمالة والعجز عن التسليم كودور وروى
والشرط ولا يجوز ولا يفسد بيع المباحات اى غير المملوك كحطب الصحراء وشيعة طير الهواء وسكن الجرد مائة والبيع
قبل ان تملك نجوا الارض قلوا حوازم الماس فوضه من خالص صفراء وحبان عجمه جاز بشرط ان يقطع الجار حتى لا يتخطى البيع
بغيره ولو اشتري كذا وكذا قربة من طين الفرات بدرهم جاز وعنه لو اشتري من سقار كذا وكذا قربة من طين وطله على ان يعطى في منزله
جاز وعنه انه فاسد لان المارعة عدم والقرية كم تعين كما في المحيط والمراد بيعا بالعرض لا بشئ فان بيعا به باطل كما ذكره في
ولا يجوز بيعه الا بقدرة البائع على التسليم من مملوك كطير او سلك فخذ وارسل في بيت او جب يمكن اخذه الى الجبلية او الجبلية
منه وفيه اشارة الى انه لا يجوز بيعه الا بالقرى الا اذا علم انه عاد اليه رضى المشتري بالاتفاق على ما قاله كخر وذهب كثير من المشايخ
الى انه لو صاد واتيح الى عقد جديد الى انه لو باع فرح حمام بالنها لم يحرم وبالدليل جاز ولو باع ما دخل موضع لا يستطيع الخروج
ففيه خلاف وهذا اذا لم يتيها له موضع الا فيجوز بلا خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فصاد ولو بيعه في الهواء
او الا بغيره للبائع كما اذا باع جذعا من شقف او بئمة فجاد او زراع من ثوب ومن خشبة من طين معلوم او طرية من نصف زرع

بطل

البيع

سرخسي في التمهيد

غير مخصص من غير شريك فانه فاسد الا اذا سلم قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كمان في المثلوع وغيره ولا يجوز بيع ما فيه من مملوك او
غيره بغير حق من المثلوع التعريف للمالك وشرعا ما يوجب له غير وجوب كماله بغير حق اى مثل بيع جنين ومثل قبح مخرج
كيدا او مجازفة فانه فاسد لا يتناول المبيع والدم ونحوهما ومثله بيع بذل الطبخ ووثيق الخطه ووهن التسمم عيب العيب الكبر والاس
قبل الفسخ ولا بيع ما يقضى اى يصل جهالة اى جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظه والى عليه الى المنازعة بين المتنازعين
ففسد ببيع ما في هذه الدار من نحو الدقيق والشوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا او ببيع دار او المشتري لم يعلم بحد وبها وكذا
ببيع ما فيه منها وهو لم يعلم به عند الطرفين كمان في قاض خاؤن ذكر في النظر انه لم يحضر عند خلافا للصاحبين عنه انه لم يحضر الا اذا
علموا وكذا فسد ببيع ما حصل له بقبضه لجهالة الثمن لكن في المحيط اطلب بيع طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما في عنه فانه باطل
تقال ولا يجوز بيع الكرامة وهي ائمة المدافعة من الذنب هو الدفع وعندنا المبيع ثم بقطعتين يجوز الباطل محذور
كيدا او مجازفة باختيار المملكتين يجوز الاجرام فانما هي المقتطع بمثله والاضرب مع قرا على النخل خصصا بفتح الخاء
وسكون الراء والصاد المعلة اى بطريق الخرز والتخمين فيكون تميزا عن سببه التمثيل في التفسير في القاموس الذنب مع كل
تم على شجرة كيدا والمرازمة مع رطب النخل اتمروا ببيع الملامسة والقار الحجر والمنا بارة ووان ليس المشتري
ما يريه شراره وياقي حصاة غالية فينبذ البائع اليه كمان في النظر وغيره وقد استدرج تفسيره بما شاهده ليقول انه اذا
انما هو كذا وانت ثوبي او لمستك القيت حصاة اليك نبذت انا اليك وانت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا لغيره ان
ثم كمالا ريب فيه وقد صرح به الفاضل وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كلمة من المبيع الفاسدة التوجه الشرع
كمان في التقف وغيره ولكن النظر ان ما سوى ما يقضى الى جهالة من المبيع الباطلة التوجه الشرع الا من تبيين في المحيط عن يمين
انه باطل ايضا واليخفي ان الانسب بالكتاب ترك امثال هذه المسائل ولا بيع المرامعي كسرة العين جمع المرعى بفتحها
وهو المرعى كسرة الراء الكلا طبا او يالسا كمان في الصحاح وغيره فمن الظن انه من كرا الحبل ارادة احوال الامام للمعد
بقربية ما من ان لا يجوز بيع المباحات فاشا الى انه لو تولى ارضه لاجل الخشيش فبب كجافه لم يحضر وهو ختم القابورى
لكن في النوازل جازية لانه مثله كمان في المحيط ولا يجوز وفسد اجارته حتى لا يملك الاجرة بقبض اذا الاجارة
لاستعمال المنفعة دون العين ولا بيع النخل زبور العسل من محمد بن جبر اذا كان محزوا او مجموعا الى امع الكوارات
جمع الكواراة بالضم والتخفيف كما في شيد المعسل من الخشب الطيدان العسل في الشرح كمان في القاموس على تقدير بيعه
معها بالاجماع كمان في المضمرات لكن الكرمي قد انكره وقال ان النخل لم يدخل في البيع بجال العسل لانه يدخل التبع اذا كان
مستحقا كمان في المحيط وغيره ولا بيع اجزائه الا ادمي كاشعور وعظمور واللبن عن ابي يوسف جازع لبن الامة وعنه للباس
باكل المارة وقيل لليباح للطفل اذا استغنى او صب العين اعلم زوال الرد به كمان في التمر شاشي واجزاء الخضر طراحي
نفسه قد مره والارتفاع بشعره حيث لم يخرن ضرورة ليشتهى في الشرع وعن ابي يوسف انه لم يرد لانه نجس لذل الالبس السلف

مثل هذا الخلف وفي الاكتفا شها بجواز بيع اجزائه غيرهما كما في شعر وغيره ولو لم يمتد وفي العصب واثان كما في المحيط ولا يجوز
 ويطيل مع جلد الميتة ولحمها قبل ذبحه فيجوز بيع جلد سبع المذبوح وجمعه اللحم الخنزيري وان كان للسنو فانه لا يطعم الا
 نجس كما في المحيط ولا وود القرصاي الابريس خلافا لشيخنا وكذا الابن يوسف الا اذا لم يطعم القرصيه كما في المدايه لكن في المحيط
 انه قول الشيخين في الفتوى على قول محمد ولا يبيعه بفتح الباء اي بذر القرزاو بذر دوده بالفارسيه (تكميله) لانه يفتق به
 من حيث ذاته خلافا لما في الجواز لانه كبذر الطيخ وعليه الفتوى كما في الخلاصه ويجوز ان يتعلق الخلاف مع الدود ايضا
 في اتجنيس عن الصالحين بجوز بيع دود القرصيه من متاعه والاموضع العلواي علو اسفل كبسر الفا وضما فيها بجوز سقوط طبع
 اسو العلواي لانه لم يبق الا حق متعلق به وارسا الساتة فلم يكن بالاولا متعلقا به فيه اشارة الى ابطالان بيعه بعد سقوطه لفساد
 بيعه لعلو قبل سقوطه الى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه يتعلق بالمال في روايه لم ينجح للجباله وهو مختار في شحنا والى جواز
 بيع الطريق وحق المرور ولم يخرجه عن العامة للجماله وابع اسيل حتى تسيل فلم يخرجه بالاتفاق الكل في المحيط والابن شخص
 على انه امة وهو عبيد وبالعكس اختلف انه فاسد باطل كما في الاكراني وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها لغية
 فاذا هو صان فابيع جائز كما اذا اشترى فصاع على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان المشتري اخياره اذا رآه والاصل ان
 والتسميه اذا اجمعتا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فابيع باطل لان البيع
 معدوم والذكر والاشي في بني آدم فنبان بخلاف البهائم وان كان من خلاف صنف المسمى فالعبرة للمشار اليه التسميه
 لغو فابيع جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما اذا علم به فالعبرة للمشار اليه
 فلو قال بعت منك هذا الحمد وشار الى عبد قائم بينهما العقد انعقد على العبد كما في المحيط ولا يجوز وفيه شعر انما يباع
 البائع من سلعة او غير ما سواه كان الشراء من البائع او من قام مقامه كالوارث وسواه كان البيع لنفسه او لغيره بالوكالة
 باقل مما يباع من الثمن قبل نقد كل منه اى ثمن يباع الاول او بعضه لان بين التمثيل شبهة المقابلة وهي مثبتة
 شبهة الربو واشبهت في الحركات كالحقيقة وانما ترك فاعل الشراء ليشكل شراء من لا يقبل شهادة للبائع كعبد جوس مثل ذلك
 في الدوسوا كان شبهة آو ما نفس في حيوة البائع او بى باخذ اخذه على قول بعض المشايخ واما عند يوسف فلا يجوز فيه الوارث
 مطلقا خلافا لمحمد وانما قلنا ان البائع لانه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الثاني او الموهوب له او الموصوله به وفي قوله
 مما يباع اشارة الى انه لو اشترى بمثلته او اكثر جاز والى ان الفساد عند اتحاد الجنس فلا تختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد
 اشعار به ان المشتري بعد يجوز بان المبيع لم يتغير عيب فلو تغيره جاز كما اذا تغير سعره الكل في المحيط وكذا شراء ما يباع البائع
 او وليده حال كون ما يباع مع شئ آخر لم يبيعه اى ذلك الشئ قبل نقد منه الاول ولم يذكره للسابق فمحمية متعلق بالشراء
 الاول والاقل او اكثر لكن يكون حصه ثمن المبيع الاول اقل من ثمن فيما يباع متعلق بالمحجر فبيع فاعلم في قوله اشتري
 بارية بائن ثم يباع مع عبد بامر البائع قبل نقد باجز في العبد فسد في الجارية لانه شراء باقل مما يباع ولا يفسد في العبد

وفواقيقه وقد مرت ولو فرغ المسلمة كان السلم المستأكل ولا شرط رريت ودين الزيتون على ان يعزى نطفه
 اى بشرط وزنه وان طرح للطرف كذا اى احد بشرط طلا مثالا لانه بشرط نافع لا يقتضيه العقد بخلاف شرط
 طرح مقدار وزن الطرف فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الوزن ومقداره فالقول للشرع
 والائتماني المستغنى عنه بقوله لا يجوز ونفس البيع بشرط حرفه البار او على دون ان كان خلافا لظاهره فان ان مطلق
 للبيع وان كان في شرطه ضرر الا في صورته ان يقول بعبته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل يجوز ان يخرجه او يتركه
 كما في آخره بته النهاية وغيره والمتبادر ان يكون بلا او فلو قال بعت هذا العبد بثلث درهم وعلى ان يقضى عشرة جاز
 كما في المحيط لا يقتضيه العقد اى لا يجب بنفس البيع وفيه اى ذلك الشرط لنفع لاجلها اى المتعاقدين
 بشرط البائع ان يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقضيه مالا او يبيعه ويصدق عليه حال او يواجره او يعينه
 وكذا بشرط المشتري او لنفع لمبيع يستحق اى ثبت له حق فيصح منه طلبه مثل ان يبيع عبد الشيطان لا يخرج من ملكه
 او يتقوله او يكتب او يباو غير ذلك فان كل واحد منهما مفسد للمبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد
 كشرط تسليم المبيع واثنان او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاجلها خلافا لما في يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق
 بشرط ان لا يخرج فرس يبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اشترى لاجلها به وكذا بشرط الانقضاء والايضا كما اذا لم يعط المبيع بشرط
 الاكل كما في المحيط وكذا بشرط ان ينفع بغيره كشرط ان يقضى ان يباو درهم فان الشرط باطل كما في التقييد والانه لو كان بشرط
 لكن بلاهم اعطاه المشتري الكفيل او الرهن بالثمن لا يملكه لكونه بشرط جواز كالحجارة والاجل لم يملكه متعارف كالاتفاق
 وحذروا البائع فعلا كان البيع فاسدا لانه صحيح كما في المحيط وغيره ولا البيع بشرط هو تاجيل الثمن او المبيع الميعن الدين والاكل
 اى زمان او شرط الوجود جعل ذلك الاجل كوقت قدوم الحجاج او اقتصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم جعل له
 الاجل صح واخر المطالبة والى ان الاجل المعاد في المبيع والمشتريين صحيح كالتكليف كالموت والنهاية والى انه لو باع الى المشتري
 والمسر جان او صوم الفساري او فطره ليهو فان كان معلوما صحيح والا فاسد كما في الاختيار وانما جعل لان النية في النوع بغير العتية
 وهو طول يوم من فريدين ماه ونيروز الخاصة وهو يوم الساسوس ونيروز السلطان هو اول يوم يكون في نصف نهاره
 في اول رجب من رجات الحمل فيروز الجوس يقال نيروز الذا باقين وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس في الحمل
 والزهجان فو حان عتته وهو اول يوم من الخريف اعني يوم الساسوس عشر من مهر ماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون
 منه وصوم الفساري سبعة وثمانون يوما في مائة ثمانية واربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا
 من اجتماع النيروزين الواقع بين في شباط وثمان ازر ولا يصومون يوم الاحد ولوم السبت الا يوم السبت الثامن والعشرين
 يكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك فطر اليوم ان ياكله سبعة ايام من خامس عشر من الشهر السابع عشر من شهر رجب
 فيقول الله الرزم بشرطه افقة لوسى وقومه عليه الصلوة والسلام فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعبر عن البحر

ولم يحد من الطعام الا بالبر في السبيل فيخرج من ذوقه طعمه كما كونه فاخرق سبحانه وتعالى فروع وقومه فخره عنه واما الخطر اليك كما في البداية
 وغيره فليس يوم مشهور عنهم الا ان يقال ان يوم افطار دافيه فانه يصومون بنسب التوراة ستة وثلاثين يوما وتام الكلام في شرح النكاح
 سيكشف الحقائق وشرح البيع وصرار بالتابع بل يوقف او يصح ما بعد ما قبل على ما من اختلاف اهل خراسان العراق ان سقط
 المشتري الا بطلان بان قال العلامة او تركته لا يبرئ منه او لا حاجة لي فيه قبل التحول اى حلول الابل وان قبض المشتري
 المبيع بيعا فاسدا يحتاج اليه وان كان شرعا في علم البيع الفاسد لان قبض سابقه ببيع باطل برضا بالعهده صح كقبض المالك
 المبيع بخرق في المجلس او بعد على الرواية المشهورة او لا لا يكتسبه من الاضافة الى الفاعل او المنفول في مجلس عقده
 في رواية الزهري اذ هو الاصح وفيه اشارة الى ان الاختصاص في البيع الفاسد ليست قبض وهو الاصح كما في الزاهد بل كان
 انما قبض كما في قاضيه وان الى ان القبض بعد المجلس بل برضا لم يغيره ويؤيد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان
 الثمن شيئا لا يملكه المبيع بالقبض كالنحو والغنم والافقش الثمن اذن له بالقبض كما في النجاشية وكل من اى واما حال
 ان كل واحد من المبيع والثمن نحو فضة اى البيع حال ذكره القدرى ومن تابعه لكن العوالب انه غير لازم ولذا تركه
 صاحب الاختيار وغيره وما في الكافي انه لا يخرج البيع مع نفي الثمن فانه ليس ببيع حقيقة في رواية لانعام الرضخ في ان
 الاداء على هذا وبعثت عوضه وان الثمن ليس كمن وان اعتبر في مفهومه كما في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان مثل
 بيع النخيد نيل فيه ملكه كاختياره احرارا فلا يملك للمشتري الاكل والشرب والبس والوطى وقيل يملك وفيه اشارة الى انه يملك المبيع
 ولما ثبت انتفذه بالدار المشترقة فاسدا كما ذهب اليه مشايخ النجاشية قالوا ان انتفذه
 واما تصرفه في تبسيط المالك ان كرهه والاول اصح كما في الزاهد وغيره ولا يملك المشتري من اداء الانتفذه بل يملكه
 من ملكه اى المبيع حقيقة وموهة معنى ذوات الامثال كالكيل والوزن ومثله معنى اى بجمته وذوات القيم كالحيوان والعرض
 وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا لم ينعقد الى ان العبرة للقيمة يوم قبضه من غير ان يستلزم الا اذا زادت من حيث
 الاوسع فانه يوافق الشئيين كما في المحيط فان كان الفساد اى فساد البيع بشرط ان يند على العقد كالتفريط والخيال والابل
 ونحو ذلك وقد كان المبيع قائما بلان يادته وتقصان في بيع المشتري وبقرينة الماضي والاقى فكل من نفع له الشرط دون من عليه
 فسحقه بلا قضا وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدى ما وفي رواية المتفق للابن الفسخ كما في الخزانة وفسد الكرماني
 واصل ان الرضى قد تحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ لا يندم وكل منهما عند الشئيين بشرط علم صاحبه به وفيه اشارة الى ان
 ما به الشرط يفسخ بالفساد او الرضا على ما قال محمد والى ان قبل القبض اى الفسخ بالشرط الاول او اذا بالاجماع وفيه اشارة الى ان
 اختلاف المشتري كما في العبادى والى ان ليس لبايع اذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي والابن الف واصل ان
 بيع عرض بالخمر فكل منهما اى العاقرين فسحقه بلا علم صاحب على ما قال ابو يوسف كذا ما عندهما فيفسخ بطلان في الفسخ بلين لكن في الكافي
 انه شرط عندهم الاول في الموعدين مكان اللام كلمة على فان اعدم الفساد وجب الفسخ كذا في المحيط وغيره فان حرج المبيع المعتبر

المشروطة الأقل فانما نسخ لانه غير متعذر فيها بخلاف البواتي واسلم ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاثبات
 انما اذا حصلت بغيره بلفظ المناسخة والتمسك والرد فانما نسخ باطلا فان كان في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع نسخ باطلا
 كما في الاختيار ولم يمنعها اى الاقالة لملك الثمن لانه باق بوجه الذمته بل لملك المبيع لان الاقالة تقتضي قبض العقد
 العاظم بقا العقد ولما فيه صحت اقالته مع عبد كبره بعينه بعد ملك العبد لان البيع من جهة كفاي الحيث وملك بعضه
 اى المبيع كوت احد العبدين المبيعين يمنع الاقالة بقدره اى المالك لم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان ملك العبد
 يمنع الاقالة لكن في الاختيار وغيره لم يمنع في الصرف لان الاثمان لم يتعين في الاثبات
فصل التولية نفع جعل الشخص ايا وشريعة ما شير اليه بقوله ان شير طراي يحصل بان شير بقرية الا ان شير
 اى بيع العرض اختيار من الصرف بقرينة تأخيره فالتولية والمرابحة لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في الكفاية انه
 اى البيع بما شير الى به اى ما قام على البائع من الثمن او غيره بقرينة ما ياتي والمرابحة يحصل به بذلك اى بان شير
 في البيع انه با شير الى به **فصل** اى زيادة شىء معلوم من الفرج فحينئذ به التولية والبيع بحدود يارده المالك
 بالثمن في المجلس كما في الاختيار وقوله (ودى يارده) عجبى معناه عشرة باحد عشرة او بعشرة مع احد عشر والمعتى باحد عشر
 بعشرة باحد عشر احسانا او باحد وعشرين قياسا والاول نذهب لمحبوب كما في النظم وبقا فلنا من معنى ما شير الى به مع مرابحة
 بيع المنصوب بعد اذ قيمته بالتحضر والمملوك بية او صدقة او وراثته كما في النخاية وفيه شارة الى ان البيع باعتبار ثمن
 فان الثمن السابق ان لم يكن نفعنا اليه فهو المساومة وان كان مطلقا فبالمثل تولية والزيادة وراثة والعقدان وقيمة
 والى ان الجار والمجور في الموضعين خبر واجرى الضمير مجرى اسم الاشارة بلا تعلق فمن الظن بالبيع من الكل ان قوله
 به معناه ما شير الى به وعن البعض انه حينئذ كان المرابحة من عطف الجملة متيقظ بالمساومة وان كان من
 يارده عطف الممولين بلا تقدير المجور وشير لهما اى التولية والمرابحة شير له قبلها بمقتضى كيلي او وزنى او حكره
 لانه لو اشترى بقبلي لا يباع تولية والمرابحة الجملة قيمة لا يعرف الا بالتممين كان عليه ان يريذ او جيبه ممن يملكه
 ثوب فباعه مرابحة ممن يملكه لك ان شوب يجوز قدرته على اذنه وان لم يملك بطل البيع لانه انعقد لقيمة محبوسه كما في الجار
 وله اى البائع تولية او مرابحة فضم اجر القصار الى اس المال هو من القصر الدق كالضرب من الضرب في بعض النسخ
 اجر القصاره بالكسرة فانه المصد في الحرف غالبا واجر الحقل ذكره الداراة ونحوها كاجر الصباغ والنجاة والغسل
 والفصل والكره وسوق النعم ونفقة الرقيق والحيوان كسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب والطار والخباز والذبح
 ومعلم القرآن الشعر وغيره مما من الاعمال فانما يوجب يارده في البيع بوقية الضم وما لا فلا كما في المفترقات وفيه اشار الى انه
 لا يضم الباج الذي اخذ في الطرق الا اذا عرفت بين التجار بالنعم وكذا اجرة السمسار الا اذا شرطت في العقد وان
 يبيده من قصارته او خياطه او غير الا يضم كما في الحيث وغيره ولقول البائع اذا صم قام المبيع على كذا من الذم

والا يخلو المشتري به ببيان من الكذب قد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك من ان يشتري متاعا ثم يقيه باكثر من ثمنه ثم يبيع عليه
 لا يرد قال ذلك لكان كذبا ولا رخصة فيه ولكن نقول قه كذا فانما يبيع ما يبيع على ذلك كما في المبسوط وغيره فان ظهر البائع
 بالاقراء البينة او انكسول حياثة كما اذا اشترى من القليل شهادة له كما يبيع ببيان فانه لا يصح البيع فيما خلا فالملك اذا
 المولى يبيعه او يبي فافدا رشا ببيان بخلاف ما اذا اقرض الفاروق النار في ما يبيعه اخذته المشتري بيمينه المسمى او ر
 المبيع وفي التولية طرف مابعد طرف قبله ويجوز فيها العكس حط عند ابي حنيفة عن الثمن قدر النجاسة وعند ابي يوسف حط
 مقدار نجاسة الريح ونجاسة الاصل فيما عدا في المراجعة والتولية فاذا باع بعشرة على ربح ثم ظهر ان البائع اشترى ثمانية
 حط ربحان من الاصل ودرهم من الربح واخذ به اثني عشر وعند محمد خير فيما بين الاخذ بالثمن وبين الرد ولم يحش شي فيها
 وفي الحديث لو حدثت ببيع الفسخ من نحو الملاك لم يمسى بالخير ولا شئى لى في قول الطرفين عن محمد ان المشتري يرد قيمة المبيع
 ويرجع على البائع بالثمن والكلام شعرا به لو قال للمشتري قيمة متاعى كذا ومتاعى لى ادى كذا فاشترى بى بنا على ذلك
 ظهر بخلافه كان له الرد بكم التقرر وان لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يفتون بالرد بكل حال ولا يصح ان يفتى بالرد اذا
 وجد التقرر وبدونه لا يفتى بالرد كما في الكافي

فصل المراجعة بالاربع والتقصير من الربو بالفتح والسكون كما قال ابن الاثير فلامنه واو ولذا قيل في النسبة بوجوب
 بالاربع والاربعة والاربع والاربعة كفى في الكافي انه قد كتب بالواو وهذا صحيح من كتابه الصلوة لانهما في طرف
 مترفة للموقف واتبع منه اخر زادوا بعد هذا التثنية ما جوا الجمع وخط القرآن لايقاس عليه فالاول وجوبه ونسبة الفضل
 وشرا فاشترى كبرين معانى الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيفضل تقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النسا في الكافي
 ربما النساء والرابع ربما النقد والى الاخيرين شارقبوا بفضل شعير وهو فضل الحلال على الاجل المعين على الدين كما في
 النساء وفضل احد التجانيين على الآخر بالمعيا الشرى اى الكليل الوزن كما في ربما النقد للاخترا عن محمد بن ثوب بن جبر
 وبيع كبرير وشعير كبرى بر وشعير مع مائة مائة ووافق وحفنة فحفتين فروع من الثوب بذا صير نقدا فان الفضل فيما لا يغير
حال عن عوض للاخترا عن محمد بن كبرى بر كبرير فاس شعير طرفة اخرى تركه اولى فانه شعير بان تحقق الربو فان
 عليه ليس كذلك اى لا يمين العناية لاحد المتعاقدين اى بالانكير او المقرضين او الذين للاخترا عما اذا شرط له في
 عقد المعاوضة للاخترا عن محمد بن بعض انه ويدخل فيه ما اذا شرط فيه من انتقال بالربح الاستحباب والركوب الزاوية للمعنى
 وكل الشتر فان الكل حر لم كما في اجابة النصف وعلمته اسوة بفضل موجب حرمته وفيه تسامح والتحقيق طلة وجوب التساوى من المعنى
 المذكورين للاخترا عن محمد بن الفضل كما في كتب الأصول الفروع فمذا مشيرة الى عقد ربما النساء بالانقد كى حتى فلم يكن قسمة ولا اختصار
 المتعرفت برما منقده كما ان التقدير كونه شى مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان شرعا للتساوى في المعيا الشرى والموجب للمعنى
 والى شارقبوا اسو الكليل في الكليات والون في المؤنات مع محسب شرعا للتساوى والمغنى بتأخيرهم عن ذلك فلهذا

والتساوى بالربح والتساوى بالثمن

الفاعل العاقل من غير نفع من العنب نفع آخر منه متفاضلا كما في الحديث والمحمود ان في كاشا لحم حيوان في الحما
 ولو متفاضلا لا يختار الخس وكذا في مثل الخس اللين فيا ربيع البقيع المتفاضلا لا يختار وكذا في
 الدقيق المختار ان رزق التمس كافي القاموس نخل العنب متفاضلا لا يختار وكذا في الخس اللين (سبح) او الحم باليد و
 او بالحم متفاضلا واختار لو من البر بالبر الدقيق ولو منه متفاضلا بالادع على ما ذكره القدرى ومن البر فيفقه ان
 في رزق الفتوى على الاول كما في المضرات وفيه شعاران مع الخبز بالخبز وعين حملا لابس مع قمر قمرين يديا الكا
 وان كان احد هاتين الدقيقين والخبز نقد فلو حجب عنه خلافه لاني يوسف وعليه الفتوى كما في الكبر فاسلم
 وزنا جاز وكذا في رزق الفتوى كما في المضرات والاحسن انه لو ادفع البر الى الخبز وانما الخبز متفرقا فطرية ان يباع
 مثلا من الخبز بقدر ما اراد من الخبز ويحجب الخبز الموصوف بصفته معلومة متناهية يصير دينا في دمه الخبز فوسلم انما ختم
 بالبر كما في الخبز لا لا يجوز في البر بالدقيق او بالسويق متفاضلا او قد لا يكتفي في قولهم لانها اكثر من الخبز
 دقيق البر النقي او الدقيق بالسويق متفاضلا ومتساويان في قوله قياسا على نفع البر بالبر واما في الخبز نقد لا
 جنان ولا السهم بالحمل بفتح المعانة ومنهم بالبر لا ان يكون الحمل اكثر مما في السهم من الحمل عند التعاقب
 فانه جاز بان كانت فاعلم ان كل مثله وقل للخبز بالاتفاق وكذا لو لم يعلم عن اختلافه لافرو وشك في الوجود لا يعقب
 باسمه او بشاة ذات لبن مع شاة ذات صوف ليعقوب والطيب بالبر القطن بحبة التمر بانواته والعنب بالبر في قول
 والخس لا يبيع بالبر ولا يجوز بالبر كافي انظم ينبغي ان يكون فسادا لثقل فيما اذا كان لغير الخبز قيمة فحق المحيط قالوا
 الحمل مثل ما في السهم ولم يكن لثقل قيمته جازية ويستفرض الخبز عند ان يوسف وزنا لا احد والاتفاقات ولا يتفرض
 مطلقا عند ان في حقيقته خلافه والفتوى على الاول كما في الخبز وغيره وقل في اختلاف زمان وقيل اختلاف مكان
 والفقهاء لا يفسر باختلاف زمان كما في الروضة ولا يوافقون السيد وعبد الله في قوله القدرى والمدبر واما الولد لا اذا كان
 ما ذكره ابو النان ما في يد السيد ولا يوافقون الطرفين بين مسلم وحر بنى في ذراعه الاباحة اخذوه بلا غار وفيه شاة
 روي عن مسلم ومتسا من في دارنا والى ان لا يوافقون بحر بن جابر ارا حارب ثلثا لابي يوسف كما في انظم
 فصل لا يجوز بيع المشتري دون الميراث والبيع من الميراث والبيع من الميراث والبيع من الميراث والبيع من الميراث
 دون بقا خلافا لابي في قبل للفقهاء في بيع الميراث في جميع النسخ كالا ستبدال في الثمن ولو مكمل
 قبله اى قبضه فيه مزايا ان لا يبيع الاستبدال في الميراث في جميع النسخ كالا ستبدال في الثمن ولو مكمل
 عند الميراث في رزق التمس كافي القاموس نخل العنب متفاضلا لا يختار وكذا في الخس اللين (سبح) او الحم باليد و
 او بالحم متفاضلا واختار لو من البر بالبر الدقيق ولو منه متفاضلا بالادع على ما ذكره القدرى ومن البر فيفقه ان
 في رزق الفتوى على الاول كما في المضرات وفيه شعاران مع الخبز بالخبز وعين حملا لابس مع قمر قمرين يديا الكا
 وان كان احد هاتين الدقيقين والخبز نقد فلو حجب عنه خلافه لاني يوسف وعليه الفتوى كما في الكبر فاسلم
 وزنا جاز وكذا في رزق الفتوى كما في المضرات والاحسن انه لو ادفع البر الى الخبز وانما الخبز متفرقا فطرية ان يباع
 مثلا من الخبز بقدر ما اراد من الخبز ويحجب الخبز الموصوف بصفته معلومة متناهية يصير دينا في دمه الخبز فوسلم انما ختم
 بالبر كما في الخبز لا لا يجوز في البر بالدقيق او بالسويق متفاضلا او قد لا يكتفي في قولهم لانها اكثر من الخبز
 دقيق البر النقي او الدقيق بالسويق متفاضلا ومتساويان في قوله قياسا على نفع البر بالبر واما في الخبز نقد لا
 جنان ولا السهم بالحمل بفتح المعانة ومنهم بالبر لا ان يكون الحمل اكثر مما في السهم من الحمل عند التعاقب
 فانه جاز بان كانت فاعلم ان كل مثله وقل للخبز بالاتفاق وكذا لو لم يعلم عن اختلافه لافرو وشك في الوجود لا يعقب
 باسمه او بشاة ذات لبن مع شاة ذات صوف ليعقوب والطيب بالبر القطن بحبة التمر بانواته والعنب بالبر في قول
 والخس لا يبيع بالبر ولا يجوز بالبر كافي انظم ينبغي ان يكون فسادا لثقل فيما اذا كان لغير الخبز قيمة فحق المحيط قالوا
 الحمل مثل ما في السهم ولم يكن لثقل قيمته جازية ويستفرض الخبز عند ان يوسف وزنا لا احد والاتفاقات ولا يتفرض
 مطلقا عند ان في حقيقته خلافه والفتوى على الاول كما في الخبز وغيره وقل في اختلاف زمان وقيل اختلاف مكان
 والفقهاء لا يفسر باختلاف زمان كما في الروضة ولا يوافقون السيد وعبد الله في قوله القدرى والمدبر واما الولد لا اذا كان
 ما ذكره ابو النان ما في يد السيد ولا يوافقون الطرفين بين مسلم وحر بنى في ذراعه الاباحة اخذوه بلا غار وفيه شاة
 روي عن مسلم ومتسا من في دارنا والى ان لا يوافقون بحر بن جابر ارا حارب ثلثا لابي يوسف كما في انظم

وقد جسد شيخ الاسلام الى ان الابرار قبل القبض غير صحيح فان كان فيه الامور قبل القبض فمحوط بالاتفاق ومن لم يتسجل قبل القبض
 وان كان قبل القبض فكذا لك الابرار فانه ليس بشيء من البيع الاسلام فلم يجز رد المقبوض عنه كما في الحديث ان التاجر اذا باع ثوبا فباعه
 للثمن وان كونه للمشتري او لم يمسح للمشتري المزمع المعوض او الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الحديث والمقبوض
 فيه اى الشئ بقرينه بعده ان القبيح المبيع بحيث يكون محل للمقابلتي حق المشتري فلا يصح الزيادة في الشئ بعد ما باع عليه المبيع
 المشتري ثوبا بالمال كما كان البيع بخلاف ما اذا قطع وعطاه الثوب للمشتري فمعا لان البيع باق فلو لم يمسح من عبيد من ممتلكته بالدين لم يمسح
 بالدين فمسح الزيادة على قيمتها بخلاف الوطاف فانه نصف من هذا ظاهر الزيادة وهو الصحيح وحده انه صحيح وان لم يمسح المبيع وعن محمد بن الحسن ان
 في نفس المبيع بعد بيعه كما في الحديث وصح المزمع في المبيع وان لم يمسح فالزائد صحيح بالقبض حتى يجعل كانه وقع على الاصل المبيع فاحاطوا
 وزادوا منه المبيع عن الزيادة جبر عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشئ صحيح في ان الزيادة باثمن الاول فلا يحاطو بالمجموع في المزمع استدل بقبوله
 لكن التسليم فيما ياخذ المبيع بالاقبل اى الشئ الاقل من الشئ الاول الباقى بعد الحط وهذا في الحط ظاهر اما في المزمع فلا يتعلق
 حتى اشيع بالقبض الاول وفيه اشعار بان ما زاد البائع اوطأ للمشتري من المبيع اخذ الشئ لكل الفقه متعلق به وصح وجاز ما جيل
 كل من اى مال واجب بقصد الاستهلاك والاستقرار من اجل اى اجل معلوم او محمول بجملة مقاربة كالحصاد تيسر على المديون
 وفيه اشعار بان تعجيل المبيع وهو صحيح والتبادر ان يكون المديون جيا فله مات واجله الدائن بسؤال دارة لم يصح هذا التاجيل بل ان
 قول محمد خلافا لابى يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن الاختصاص ذكر ان الاول قول الكل كما في العادى ولا يرد السلم والعرف لما ذكرنا
 انها يجبلان عنيين الا القرض بالفتح والكسرة فان تأجيله لم يصح وحرم لانه معاوضة متعجلة فيصير بالنسبة كما ذكره المصنف
 ما ذكره في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية ابتداء انتحار كما في النجاسة وغيره فالاصح ان يبذل مع يلزم والمعنى لازم
 كل من القرض فانه لم يلزم ولدان ياخذة متى شأ بقى ان الاستئثار لا يخلو عن شئ لان القرض مال يعطيه من شئ فبيته به وبينه
 والدين عند المتحققين فعل تسليم كما في القالة الكرماني وغيره من المتداولات وفي القاموس الدين بالاصل والقرض
 بالاصل له واصل ما جال المستقرض المقرض على احد بينه فاجله المقرض له معلومة يصح ولم يطلب قبله لان الجواز لم يمتد
 على قوله لا يجوز فقال ويدخل الغناء بمعنى الاصل مصدره من المبنى ويدخل فيه الباب السلم ولو من خشب ان كان مستطابا للمقتلح
 اى مفتاح القلق وكذا القلق بالفارسية (كليا ان) ولا يدخل مفتاح القفل والعلموا اى علوا العربة احتراز عن حق تعالى لغير
 ولم يدخل الى عنان السماع مبيع المودع فيفسد لان المراد ما يدخل تحت القصد ومن نحو المودع والمكيفة
 اى المستراح ولو نوى الشارع والمطبخ والمطبخ والبئر في بيع الدار يطبق التبعية لان الدار هم للمواد بغيرها فالحط والاصل
 ان القفل بالنار يدخل في البيع مرغ فيه ذكره واما ما لا يتصل فلا يدخل الا اذا كان محلا لغيره ففى الضمير فلا يدخل في القفل السباط
 التى احاطت بها على جداره الدار والظرف الاخر على جدار اخرى او على اسطوانات التى تكون خارج الدار وتماصف الايام
 الابد كسر كل وغيره حق بهوى ذلك الحق لهما اى الدار نصفه حتى فحق الشئ تابع لابل منه كالتربة والشربة كما في الكرماني

وفيه دأمره انما هي ان يذكر من انما جمع مرفوع لم يسم ففتح الفاء وليست بمفعول على المحرور كما طرح فيه شعرا به وانما هو انما
شعره وانما هو الرواية ومن ابى يوسف انه اعم فانه تابع الدار ما يتفق به كما توفى والمطبخ كما في شعره والصين او بكل حق قيل
وكثير بالواو كما قال محمد بن عمار ودون والابا بقية فاجبت العموم كما في الشعر به ودخل فيهما او نجا منهما باودون والواو على
اختار اصحابنا كما ذكره العيصي والجلج صفة حتى مقدار القليل وكثيره فان الصفة لم يصف ولا بكل على الراي كما تقر به هذه القصة
انما منع لعن ابى يوسف على محمد بن عمار لا المتعة فيما طعن في عليه بدخل الزوجة والولد وانما شترت وفيه اشعار بان مراد من اللامين
والمركب موصوفين بكما في الاكشاف والظلة لا يدخل بدون اخذ ما عند ابى حنيفة وكذا عند ما اذا لم يكن فتحها الى الدار والاول
قد دخل مطلقا كما في الكافي ويحل الشجر واوغر صغير او قيل لا يدخل غير الشجر وقيل لا الكبريت والشجر ولا الصغير مطلقا وقد قيل
قوام الخلفان خان والاول اصح الاتصال بالارض الاتصال قرار الارض وما في حكمي كالورد والاس وقطن والوطبة والشجر والاول
في بيع الارض لانه لم يغير فلو غرس القطع شجرة احب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بان الزرع اذا لم يصير له قيمة لم يدخل كما قيل
والصواب انه يدخل ولا خلاف ان لم يثبت لم يدخل كما في المضمرات ولا يدخل التمر كالارض في بيع الشجر ويحل الارض
عند محمد وعن ابى يوسف ودان في الفتوى على انها تدخل لكن مقدارها بمقدار الشجر وقت البيع فلو ادخلها فامان خيت منه
وقيل مقدارها يكون فيه عروق الباقية لذلك الشجر بدونها وقيل مقدارها ما يانها فكلما اذا قام شمس غلبت الحار كما في اقرار القاضي
وقد اذ او شترى مطلقا واما اذا شترى القطع بدون الارض فيوم تقبلت عروقه على ما عليه عادة الا الى ما يتناهي من العروق
الا اذا شترت الباقية القطع على وجه الارض او كان في القطع منفردة نحو ان يكون بالقرب حائطه فيوم ان تقطع على وجه الارض فان
او قطعه ثم ثبت من اصله او عروقه فانما ثبت للبائع وان قطع من اعلى الشجر فله شترى كما في المحيط ولا يدخل العلوف في بيع
هو مستق له بله كما في النخالية الا لشجره اى شترط البيع وهو تخصيص على البيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والشجر
والعلوف في بيع الارض والشجر والبوت الا بذكر كل واحد منهما باعيانها فلا يخلو بذكر احد من اللفاظ الثلاثة وعن ابى يوسف
ان الاولين يدخلان بذكر كل منحا ولا العلوف في بيع منزرل هذه اتم موضع النزول شعره عاون الدار وفوق البيت والاول
تبيان كما ذكره المطرزي لكن في النهاية انه اسم لما شتر على بيوت ومجن سقف ومطبخ ليكن الرجل يبيع الدار اسم لما شتر
على بيوت ومنازل ومجن غير سقف الا بذكر ما ذكره اى بذكر احد من اللفاظ الثلاثة وفي الكفاية انهم قالوا التفصيل
في عرف الكوفة واما في عرفنا فيدخل العلوف في بيع مسكن مغير كان او كبير (فانه) الادوار السلطان فانما يسمى (بسر اى)
كالطريق والشرب المسيل فانما لا تدخل في البيع الا بذكر ما ذكره اللام للعدا مسيل الماء النهر في ملك خاص شرب الارض
واما ما ذهب اليه ان لا يدخل الشرب مطلقا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب طريق الدار عروقه على لباب لذي هو مطلقا
وطوله منه الى الشارع او اعم منه ومن طريق خاص ملك انسان قمت البيع فلو ساء بطريق التقييم لم يدخل في كونه فاطرق
الى الشارع العام والى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخير لا يدخل الا بال

ذكره جلال الطريق المتأخرة فاما ما يدل اصلا وان كان له حق الميرور كما كان قبل الشراوى بخل الطريق وان هو في المار جارة
 للمار ونحوه بالما ذكره ما ذكره لم يتبع الموجب واما ومثلهما الميرور الصدقة الموقوفة ولو كان من المشتري المولى الذي ولدته اتمته
 عند بلا تبليد ان تمتعت امه على المشتري ببقية لانما حجة كاملة وفيه اشعار بان المولى يخل في اقتضار بالامتعة كما قال بعضهم لكن
 الاصح ان اقتضار بالامتنع لا يفسد وقت القضا كما في النماية وان اقر المشتري رجل بها امر الامته لا يؤخذ المولى بالبقية اذا
 حجة قاصرة ولم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العمادى ولما لمالك فيه فسخه فاد التخييم ان ليس للمشتري ولاية الفسخ وبه يستدل
 في البيع الموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانقضاء وهو الالبية لكن لم يوجد بشرط الانقضاء وهو الملك الولاية كما في التفتيح
 جامع وغيره الفصولى من احد ملكه مفعول باع فسخه اى البيع وان لم يبق اركان البيع وفيه اشعار بان في فسخ بيع انفسه والايضا
 الى القضا ولو لم يملك اجازته بان تقييد الشئ او بطله لا يقول اجزته او تصدقت بثبته عليك لو قال است فسخه وانيان
 كما اذا قال مبيا صنعت في ظاهر الرواية انه رد وعليه الفتوى وفي تقييد خبر اشعار بان البيع لم يفسد لو اجازته وارث المالك بمجرد
 كما في العمادى وفي الكلامين مرزاني ان بقا المالك شرط الفسخ والاجازة وذلك المصريح به في قوله ان بقى العاقدان
 والمبيع لان الاجازة تيقظ على بقا اركان العقد فلا كان ثوبا فصنع ثم اجازته ربا لثوب لم يفسد المالك المبيع وفيه اشعار
 بان العلم بمقدار الثمن لم يشترط لصحة الاجازة فلو اجاز ثم علم فزول لم يرد بالرد كما في العمادى وكذا للمالك اجازة ان يقرب في البيع
 الثمن مع يقا تم حال كونه عرضا لانه مبيع من مبيع فيشرط الاجازة قيام الخمسة فيما يتعين من الاجازة اجازة نقلا العقد فلو لم يكن
 دون الخيرة لانه ما شترطه رجع الخيرة على البائع ببقية المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان نقلا لم يشترط للاجازة بقا الثمن
 وفي المنتقى انه شرط كما في العمادى وهو اى الثمن الذي لم يتعين كالتقديرين ملك عند الاجازة للمخبر فيكون البائع كميل
 وهو اتمته ولو بعد الاجازة عند بائعه من قبيل التنازع فملك بلائسى الا انه اذا ملك قبلها ولو لم يعلم المشتري وقت اتمته انه
 فضولى فانه كان مضمونا كما في العمادى ولو لم يملك البائع فسخه قبل الاجازة اى اجازة المالك بجلان فسخ النكح فاذ لا
 قبل الاجازة بالقول يجوز بالفعل وجاز عند خلافه فالحج وزفر اعماق العبد المشتري اسم مفعول وفاعل هلسته
 من العاصب ان اجاز المالك اعماقه بعد بيع العاصب لم يوجب للملك له بشرط عند العتق لا العتاق لا يجوز وبطلان خلافه
 او ذلك المشتري من اجل ان اجاز المالك بيع العاصب ان الملك المشتري الثاني للموقوف بطله حينئذ ملك بان للمشتري الاول قوله
 ان اجبر مع العاصب قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لا يحتاج الى شرط كما قلنا +
 فصل صحيح السلم بقتحين سهم من الاسلام وهو التقديم وقال القدرى انه في اللفظة تعاقب تعيين قبل اداء البدين من اجل
 ثم خصا شرع بقدر يوجب تعجيل الثمن من اجل الثمن فيعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلط واسلم كما في الاختيار يقال سلم اليه
 الذاهم في البرى قومه اليه عليه فالمشتري مسلم ورب السلم والبائع مسلم وفيه اشعار بان ما أخرجه الرموز لانه
 كما تقدمته له الا ترى ان السلم فيه رأس المال المتحدى الخبس لا يجوز ان يكون كمينين او موزونين وان كانا متساويين

فما يعلم قدره ووصفه اى فيما يمكن ان يغيب بالوصف والقدر من مسلم فيكون من الاجناس للاربعه ولا ينفي الى المتنازعة
 كما قيل اى ما يعرف مقدارها بالكيل من نصف صاع او اكثر والاسن من كيل كالخطه والشعير والتمر والملح والحصى والذرة والفضة
 والرب الثمن داخل لعل الملح والعدس والتوتيا والكميل وغيره بالموزون اى ما يعرف مقدارها بالموزن من منون
 اذ اكثر عليه باع بالامانة والا واني كالمدين المسك الغبر الزعفران والثانيه والسكر والبصل والقوم والحدية والنحاس
 والقطن وجهه وغيره باحل كون الموزون مشتملا لانه لو كان المسلم فيه راس المال درهم او دنانير لم يجز المسلم بالاجمع وكذا لو كان
 مسلما فيقط على الاصح قيل انه يحيل بيعا بمن وجعل مبياته كلامه وفيه اشارة الى ان المسلم يجوز في الفضول عدم خلاصها
 ثمن عنده والى انه لا يجوز في التبر لا تلحق بالمضروب في روايته لم يمتح بالعرض كما في التحفة والمذروع اى ما يعرف مقدارها بالذراع
 الخشب المعروف كالشوب من اللثام والقطن والصوف والتمر والحرير كالسباط والبوبريا حال كون المذروع مبيعا طولا وعرضا
 ذراعا ورقعة بالغرم اى غلظه في الاسل ما كتب ويرفع بالشوب في عمومها يدخل البحر وقد شتر بيان وزنه ايضا على الصحيح
 كما في الحديث وكذلك الخ لثام في النظر والمعدو اى ما يعرف قدره بالعدو متقاربا اى متجاكلا جاده في القيمة كالجوز
 والبارنجان والاجر واللبس فانه لا يباع عرفا بقيمة صغيرة بغير التفات وفيه اشارة بان المسلم في المقارن كالمال
 ووزن واحد او واحد العلماء بالثمن ولم يصح عدده ونحوه بل لم يصح فيما يتفاوت كالتيمان والطبخ كما في التحفة فيصالح المسلم في المسك
 بنتمتحتن الحوت لم يبيع وزنا او كيلا معا بما وفيه اشارة بان المسلم في الطرس منه وان كان فزنته هو صحيح والصحيح انه يبيع كيلا
 ووزناني نصفه وفي الكبار واثمان وحلم انه اذا سلم مكانه او موزنه فيما ثبت وزنه او كيلا نصفه من اصحابنا واثمان في اللؤلؤ
 الذي فيه ملح وفالفة المذبة وغيره في اثنا على المالح لانه لغة روية كما في النخاية لا يصح السلم ويطل وزنا وعرضا في الحيوان
 لما لا وغيره ولانه لا يغيب عن اثنين ان يصح وزنا ولا في المالح في كالموس والكرش والامعار والكبد والطحال والاعمال
 لانها معدودة متفاوتة وفي الكافي انهم اختلفوا فيها اذا سلم فيها وزنا ولا عرضا في جلود اى اعيان كالابل والبقرة والغنم
 وغيره بالاذنين لضرب معلوم وصح وزنا وفيه اشارة بان يصح في اللحم المنزوع والاطلاف فيه بل في غير المنزوع ولو قضى بغيره
 في اللحم جازا معا وبانه يصح في اللحم واللاية وزنا كما في الخرافة ولا عدد او وزنا وكيلا في الجوز اشبه الاشياء بالاسن والبر
 والتمر والياقوت والبلور والاولو وفي المحيط انه يصح وزنا في صفارة اللادوية والمخفي ان الجوز اشبه الاشياء بالاسن والبر
 ونحوها ولا يصح في مقدار كيل اى كيل معين ووزن معين في الارض والاعمال والناس اعلم ان اللؤلؤ والاسن
 بل معروف وذراع بل معروف ولم يذكر قدره اى قدر ذلك الصاع والذراع لانهما لا يباعان بالناس واعلم ان اللؤلؤ والاسن
 لم يذكر في الاسل قالوا انه اراد فعل الكيل والذرع الصادر من الرطل المعروف وانما لم يصح السلم الاحتمال موزنه ومشرطه
 المسلم بصفته الكثرة اشارة الى ان الشرط اكثر من عشرة فان اس المال يشتمل على خمسة كما نبين في اشار في السابق الى شبهة
 كون المسلم فيه ما يغيب وما يتعين في الرد الى شرطين كون المسلم فيه وراسل لثام فانيبين عن احده ومضى على الرد

كفا في النخاية وغيره شارع الى البدائي فقال بيان جسمه اى المسلم فيه كغيره فلو سلم في طعام قربة معينة فبعضه بخلان ما اذا سلم
 في طعام نحو راسان ولو عو له اذا اختلف انواعه والا فليس بربك كفا في الحاجة وغيره كسقيته اى بزيته على تاويل خطبة سقته نحو
 (الدين القيتة) على تاويل الملكة القيتة كفا في سورة البينة من الكشاف واليه اشار المصنف في الشرح واستقى بالسقي المار بآبار
 خلاف البغى بالسقي ماله السام فوفيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والنوش ولا يلحق اذمار الا اذا ذكروا موصوف كما قلت
 فمن الفن ان التار لنقل على انه عامى كفا في الايضاح وغيره وانجس النوع قد مر في الطلاق وصحة التي تخلف بها القيمة
 تجيد (ونيكو ونيك سره) واجبر رب السلم على القبول لو على اجد يد كان الروى بخلان بعكس كفا في قاضيه خان وقدره بمقدار
 معروف عند الناس مثل كذا صاعا او منا او ذراعا او حذا او اجله اى ابل السلم فيه المعلوم ولم يقيد بملكيا واصله
 اى ادى في الاجل شهر وعن اصحابنا ان ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وعن المصنف اذا ولى على مجلس العقد
 ولو ساعده والمختار ما يمكن من تحصيل المسلم فيه والاول اصح وعليه الفتوى كفا في المضمرات ويشي ان يكون الاجل بحيث يمكن
 من الوصول الى الموضع المشروط والا فالبيع فاسد كفا في شرح المحامسى وبيان راس المال جنسا كدبرهم او بر ونوعا فان
 انفق دكره ودية وصفته وقد راوا اتفاقا ولو كان مشارا اليه حال كون اس المال مستحقا في ضمن الكيسل في العوزى والعدو
 التقارب فلو سلم هذه الدراهم او الاشياء او الارز او البض او الحديد او العيقض او يجوز في كره خطه لم يجز لانه فيض الى المنازعة اذ بها
 بعض اس المال عينا فاذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدره يصح فيه البيع وباعه واما عند ما خذ جازا لانه
 بالاشارة ينقسم على القيمة وفيه اشعار بانه لو كان اس المال شيئا ورعا او حيا او انا او عدا يات مقار بالابا يانه صح عند الكل لان الاشياء
 كافيته فيه عندكم كما اشبه اليه في المحيط والاختيار وغيره وذكر في الزايدى ان اس المال لو كان يغان تجوز به في المجلس بى بها
 لا يجزى حقه ان لم تجز بديل في المجلس كذا لو كان متحدا او متوقفا او متهددا في المجلس كذا وان سبيل الزلف بعد الافتراق بطل فيه كان
 في مجلس انز الا اذا كان قليلا او بذا عنه واما عند ما خذ بطل ان سبيل في مجلس لان الدراهم فاما يخلو عن بى لانه لا يحتاج عن التخييل
 ففى في ذلك اقل من النصف وروى النصف قليل وروى الثلث وان وجده ستوقا او مستحقا بعد الافتراق ولم يجز الاستحقاق
 بطل بقدره اتفاقا لانه خلاف جسمه ومن الفن انه ليس من تفرعية ما في الوقاية انه لم يجز ما اذا سلم تقدين بلا بيان حقه كل منها
 من المسلم فيه لان من تفرعية ما اذا لم يبين بعض المال كفا في البداية وشروطها وغيره وبيان مكان ايقار اى اطل المسلم فيه
 وافيها اذا كان شيئا محله بالفتح مصدر حمل الشيء بالكرة الاحسن ان يقال باقوام الحمل والمغنى المسلم فيه مائة بالفتح اى تقبل
 يحتاج في حمله الى نظر او اجرة حال كالحطه وقيل لا يحمل الى المجلس القضاة مجانا وقيل لا يمكن تفضيله واحة كفا في الكه ما في
 وبذا قوله آخره وقال انه ليس بربك فان كان مقتضين كذا الاول المختار فان اختلفا لم يذكر في خزائن المفتين في رعاى انه
 لو اطلب في مكان آخر قربة في مثل قيمته في الشرط جاز واذا اخل الاجل على ما قال نهم الائمة خلافا لبعض المفتين وبذا احب الا اذا جاز
 رب السلم من استيفاء حقه بسبب اقامته المسلم اليه في ذلك المكان كفا في المذنية واني انه اذا لم يكن له مائة كالمسك لم يشترط

لو كان التار سلم

بيان بالاطلاع وتعيين مكان العقد على الصح الزواتين فلو كان مكان قبل التعيين اعدم الفائدة وقيل تعيين لان قيمة المبيع
 اكثر ما في السوا مع الامن من الطرق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وبقائه شرط لطلو الاجل وهو شرط من شروط
 العقد الى الاجل فلو وجب اجاره او فيما بينهما الاخير فالمسلم به واذا انتهى الاجل فلم يأخذه رب المسلم حتى انقطع باليوجب للاسقاط
 فله الفسخ واخذ رأس المال في انتظار وجوده كما في المحيط والى ان المسلم لا يجوز فيما لا يوجب في ذلك الاقليم كالرطب في خراسان
 لانه كما انقطع كما في الاختيار وقبض رأس المال ولو غير نقد باختياره قبل الافتراق بالبدن فلا يضر القبض بعديها او دونها
 بلائحية شرط لقائه اى بقائه المسلم على الصحة فلو ادى المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وقية اشارة الى ان شرطه انما مفسد
 لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاجاره او لملها الا اذا اطله بما حقه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يدي المسلم اليه فانه يقبله
 جائزا ولو لو لم يقبل كما في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا انعقد واحد منها فقد بطل العقد بشروطه ما عتد
 في الاصولين وبشرط التفرغ في قوله فلو كان بعض رأس المال دينيا وبضعة عينيا فقد بطل العقد عند بيع
 في حصته الدين سواء كان العقد مطلقا بان قال سلمت اليك حتى درهم في كرخة ثم جعل مائة من رأس المال قسما بالدين
 او مقيدا بان قال سلمت اليك في مائة نقد ومائة دين في عليك سواء ضعفت الى درهم بعينها او لا وذلك لنقدان قبض
 وقية اشعار بان العقد قد صح من غير قبض العين المراد من الدين هو ما على المسلم اليه فلو كان الدين على الاجنبي فهو غير صحيح
 في حق الكل حتى لو نقد لكل من ماله في المجلس لم يقبل جائزا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بانقضاء المجلس
 الى الجواز كما في المحيط ولا يجوز للمسلم اليه التصرف في رأس المال بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شيئا او بالبيع
 او الاستبدال والتولية او نحوها ولا يجوز لرب المسلم التصرف في المسلم فيه شيئا مذكورا قبل قبضه او رأس المال او المسلم
 فيه فلو تقابلا سلم احدهما فاشترى المسلم اليه من المسلم برأس المال قبل قبضه شيئا لم يجز للمسلم اليه ان يبيع رب المسلم من المال
 لان الابرار اسقاطا لعدم قبض الواجب حارسا من عدو والشرع فلا يجوز سقاطه والاستغناء عنه لانه طلب العمل المستغنى
 الى الفعولين شيئا جابجا ما يعينه عينيا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جابجا فلو كان العين المستغنى كان اجازة لاستغناها
 كما في اجازة المحيط وكيفية ان يقول لصانع كفننا مثلا اخرزلى من اريك خصاصفة كذا كذا وادرها باجل شهرين سلم
 وحكى عن الهند والى ان كره المستغنى فليس سلم وان كره الصانع فسلم وقيل ان كره في مائة مكن فيه من العمل فاستغنى والى ان
 اكثر فلم يبرح بشرطه من قبض رأس المال مكان الايفاء والاستقصاء في الاوصاف وعدم خيار كما في السلم وغيره فاعطوا اى انما
 من غير كسر من علمائهم كل عصر فيه اى الاستغناء كاد في الصغر والنحاس الرطب والعيون الاستغناء وانخاف والقتل
 والاوعية من الادوم والطين او لا تعاملوا فيه كالجباب ونسج الثياب لانها تنهم فيه الضرورة واما ما تعاملوا عليه عقد
 وتضمنوا فاستغنى عندهما علما بحقيقة اللفظ لكن السداد اعمى لقبولته بالنفس والاجماع والاستغناء بل بالاجل كره
 فيما تعامل فيه معاودة اجازة ابتداء ولو اذ الوات الصانع قبل تسليم المصنع لا يستوفى من تركت

بيع استأجر قبل المبيوع ولا ثبت الخيار الرواية وكان الحاكم الشهيد يقول هو موعدة وانما يعقد بالتعاطي اذا جاز مفروغا عنه ولذا ثبت الخيار لكل والاول اصح كما في النهاية وفيه اشعار بان اذ انعقد الاصل والتعاطي فليس بيع ولا تستصلح مع صحه عملا بالتقياس كما اشير اليه في الكافي ثم اذا كان مبيعاً صحيحاً الصانع على العمل فلا خيار له وغنه انه لا يكره له الخيار وعن ابي يوسف لا خيار له انما هو بيع ولا يرجع الامر على خلاف الحاكم والمبيع هو العين لا العمل كما قال البرقي والاول اصح لان المقصود هو العين وذكر الصنف لبيان الوصف كما في المبسوط والاحسن (وكون المبيع هو العين) لانه موقوف على ما بعد الفاء لا العمل ايضاح التوقيف فلو جاز الصانع بما صنعه غيره او صنعه هو قبل العقد فاخذه لم يصنع صح الاخذ ولا يتعين المصنوع له اي الامر بل اختاره اى الصانع واذا التمتين له فيصح بيعه اى الصانع المصنوع من غيره قبل روية الامر واختياره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقاً

مسائل شتى في بيع الكتب والسباع كانه والصفحة عام بعد ان خاص علمت الكتب سباع اولاً كما في النهاية وقال الامام الشريفي ان بيع الكتب يعقود الغير المتعلم ليجز وقال محمد بن الحسن ان الاسنان لم يعلم لم يجز بيعه والفقهاء والبايزي يقولون لا يتعلم فيجوز بيعها وانتقلت الرواية عن ابي حنيفة في القدر وكرو عن ابي يوسف وجاز عند محمد والفيل كالمرة في الجواز وفي تخصيصه بعد جواز بيعه يوم الارض كالحية والعقرب والوزغ ودواب البحر غير السمك كالفنجد والسرطان لان جواز البيع به يومه محل الانتفاع بالكل في الحيطة وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها اللادوتية كما في النهاية والاسن ان في المسئلة مستدركه بام في البيع الفاسد والدمي في البيع كالمسلم لانه مكافئ بشل هذه الاحكام كالمسلم الا ان النحر والخنزير فان بيعهما لم يطل فها هي النحر والخنزير في جواز عقده كالحل والشاة في جواز عقده فان يكون مثلية والخنزير قيميا عنده وفي تخصيص النحر شعار بجواز بيع سائر الاشياء المحرمة ولذا وجب الضمان على الممتلك عنده ولم يجب عنه بما ورد فيهم او دينار او فلاح او لوب او سكر او نحو ما نشر بالتخفيف والتمسك به اى رمي متفقاً على عدمه او غيره ما وقع في قوب جل فيلما كان او غيره فهو اى الدمى والفار في حين ذكره موصوفة له ان اعله اى هيئاً ذلك الشوب بان بسطه له اى لو توقعه فيه او كفه بالكان او اللام كما في بعض النسخ اى ضم الشوب به وتوقعه فيه فان اخذ غيره منه فله الاستدواء والابدية او كيفه فلما اخذ الماخوذ وفيه اشعار بان لا يكره شرآكت عليه اسمه تعالى وبتمت الشاة فيه واعلم انه اذا وقع الدمى الى غيره للنشر لم يحبس نفسه شيئاً منه كما انه لم ينفذ بعد النشر في السكره ذلك ولو حضر جل لم يحبس عند النشر وانتقلت في جواز اخذه كما في الحيطة واعتبر به اى قس على نشر الدمى سائر المباحات فلو صار طير او ابيضة او فرخ او خرج غلب في ملك جل كان له ان اعهده له والافلاخه واذا اصابه كانا لاسرقتين فواقع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكرامة النسب ولذا ذكر بعض الشاة فيه

فصل الصرف في اللغة الرفع وفي الشرعية بيع الثمن بالثمن اى اى المحجرين بالآخر ولو غير مرفوب

بقرينة ما يأتي حال كونه جنسا بجنس اى ففئة بفئة او ذهابا بذهب او جنسا بغير جنس اى ففئة بذهب او ذهابا
 بفئة او ثوبا بذهب او ذهابا بذهب او ففئة بغير جنس اى جنسين مع غير ذبيعت ففئة بغير جنس الى الصفوف وما في الاصول
 ان المعرفة اذا عيدت فالثانية حين الاولى وانكروا بالعكس فليس حكلي وانما سمي به لوجوب دفع ماني يد كل من العاقدين
 الى الآخر وثبت على شرط جواز الصرف وصحته كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المشايخ اذ الموجود في مجلس العقد
 كما لم يوجد وقت العقد وسياتي اشارة الى ما قال بعض المشايخ من انه شرط البقاء على الصحة والى كل منهما اشار محمد
 في الكتاب كما في الذخيرة التقابض امر مشترك للمتقدين في قبض الثمنين قبل الافتراق بالبدن حتى لو طال
 قصودهما في مجلس العقد او انعم عليهما او ذهابا فرسخا او ما فاق تقابضا صح وعن محمد ان النوم افتراق وعنه ان النوم الطويل
 افتراق وعنه انه جعل الصرف كالتيخير فيبطل بجاهد دليل للاعراض كالقيام عن المجلس في هذا الشرط اشارة الى شرطين
 ان لا يكون فيه اجل والخييار شرط بخلاف خيار العيب الروية فان افتراق من غير تقابض ومن اجل او شرط خييار البيع
 ولو قبضت بضاي في الصور قبل التفرق القلب صحيح كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرط رابع من التساوي في الوزن اذ كان من
 جنس واحد اعتمادا على ما سبق في الرد على ما في الشرط المختصة فلو بيع ذهب بذهب مجاز فلهما في البيع
 تساويهما قبل الافتراق وان وقع التقابض في البعض من البدين صح البيع فيه من قبيل التقديم الحكم امر في ذلك
 المقبوض من البدين فبما لم يقبض في مثل انما رفضت طرف وقع من الطرفين انه منه ستاح وعاف فان المعنى
 ان وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه اى فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في انفضته
 فالصواب وفي انما رفضته ان وقع في البعض صح بقدره وصار الانا مشتركا بينهما فيكون للبائس منه بقدر ما نقد
 من الثمن للاختيار له لان عيب الشئ كمن قبله حيث لم ينفذ بيع ثمنه وانما لم يذكره على سبيل التفرع اشعارا بما قال
 بعض المشايخ ان التقابض شرط بقاء الصرف لانه لو جعل شرطه لجواز دفعه عن البيع هذا العقد عند ابو حنيفة لان
 في البعض اذا تمكن في صلب العقل ليس الى الكل عنده خلافا لما كانا تقرر بخلافه ما لو كان شرطه البقاء فانه لا يكون
 في صلب العقل بل هو عارض فيجوز في كل القولين في التقابض وكذا اى مثل الحكم في بيع الانا الحكم
 في بيع مثل السيف واللباس وغيرهما حكلي اى المزين بعين الذهب والفضة فالحكلي اعم من المذهب المنفصل
 ان خلصت الحلية اى امكن تخليصها وازالتها من السيف بلا ضرر يعود الى البائع فصح البيع في السيف والحلية
 جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا لم يضمن من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيف
 كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لاني السيف ولاني الحلية وفي العفة اشارة الى انه لو كان
 السيف نموها اى مظهرها الذهب والفضة جاز البيع مطاقا لان بالتمويه نازستها او خارجا عن الوزن فلا يكون
 وزنها حال او الخلع فلم يمت موزنا كجبة من الكتنة كما في المحيط ولصرف القبض استقبض البائع الثمن

وان يكن المشتري اولاً الى متنها اى احليته كما او بعضاً ثم الباقي الى شمن الحاريد وان لم يقبض شمن من الشمن لطل
 البيع فيما اى في احليته لانه صرف نقد شرطه وفي التخصيص اشعاراً به مع البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض
 وقوله لطل مذكور في الهداية وغيره بالمكن في قاضيخان وليس الصنف بالافتراق قبل القبض ولا يطل ولا يقبض ولا يتعين المقبوض
 للروفيه روايتان والظاهر انهما يتعين وان لم يخص احليته من السيف لطل البيع اصلاً اى في احليته وان
 لا اعدام شرطه ولا يخفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الانتقام

كتاب الشفعة

عقب البيع بالانابعد على امه شرطه وعند الجمهور او هو والشركة سبب لما قال شيخ الاسلام هي لغة فقلة ما فهم
 بمعنى مفعول عن قولهم كان هذا الشيء وتراشفقة باخرى جعلته زوجاً له في الاصل اسم الملك المشفع بملك ولم يسمع
 فعل ومن لغة الفقهاء بيع الشفع الدار التي تشفع بها اى يؤخذ بالشفقة كما في المغرب شرعاً ملك العقار ودون القول
 كالشجر والبنار فانه منقول لم يجب الشفقة فيه الا بقبية العقار كالدار والكرم والرحا والبئر وغيره وتامه في آخر الطلاق والنفقة
 ان تملك ملكاً طلياً لا طلاقاً واحترز به عن النجيب كما اذا اشترى غير الشفع بالاكراه فانه تصرف فاسد بشرط الصحة لاشفقة
 يأتي على مشتريه المتجرى الملك طرف جبراً واحترز به عما ملكه بلا عوض كما في التبة والارث والصدقة او بعض غير عين
 كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عمد فانه لاشفقة في شئ منسأول فيه ما وهب بعض فانه اشتراه انتماء كما مر جبراً
 فان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو تميز من جبره قهره كما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدرك بكونه مما قبل ثمنه
 اى شمن العقار المشتري به في المثلية والقبية وما نزم بالخط والبنار ونحوها فعارض فاحترز به عما اذا اخذه بالكثر او قل منه
 فانه بالشر لا بالشفقة ومثبت تملك ذلك العقار بقدر راس الشفعاء لا بقدر الملك اى ملكهم لان علته
 الاستحقاق افعال الملك لا قدره ولا قسم على التخصيص ببيع شريك لصاحب نصف وثلاث وسدس من جاره بان احداً
 من ثلثة جوانب وثانيها من جانب الاثبت للتحليل اى للشريك فهو محيل بمعنى الفاعل في الطه شاركة في نفس العقار
 المبيع اى في كل جزء منه اى بعض فثبت للشريك في البيت شمن في الدار شمن في الاساس كما في النظم وغيره
 وفي اضافة الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الا شري ان الجار
 ان لم يطلب الشفقة لمكان الشريك شمن سلم الشريك الشفقة لم يكن للجار شفقة كما في التام من شمن من المحيط ثم بعد
 ما لم يكن فيه شريك وكان لطل شفقة بوجه ما ثبت للتحليل تركه انصر لانه ذكره للتنبيه على انه المسمى بالتحليل
 حقيقة فان الاول والثاني يسميان بالشريك كما اشار اليه لا سيما في وغيره فيكون ذكره على سبيل التاكيد في
 حق المبيع اى فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابى يوسف لاشفقة للغير مع الشريك في الرتبة وان سلم لانه محمية
 كالشرب بالكسر اى شرب نهر العقارين وانه والاحسن من الشرب والطرف اى شمن الطريق كما في النظم ولذا

اخرت فلو جمع عقار بالاشرب وطريق وقت البيع فلا شفقة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب واخر في الطريق
فصاحب الشرب اولى من صاحب الطريق انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب
لا يخرج في فية السفن اى احد السفن فانه العام عندا يخففه ثم ما يجري فيه السفن كدجلة وفرات وذكر شيخ الاسلام
ان المشايخ اختلفوا فيه فقيل انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب
التي لم يأتها سليمان العام بايقوق ويقي ولا منفذ دعامة الشايخ على انه ما كان شركاؤه لا يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب
او مائة واربعين وعشرة والاصح انه مفضول الى راي كل مجتهد في زمانه كفا في المحيط فلو باع حصة شربا فاشفقتة للمخيط ثم
لا بل الجردول ثم لا بل الساقية ثم لا بل النهر العظيم كفا في الفتق والطريق انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب انما يصح من فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب
اسما مضيق واخر باواسع فنيادو ومثلا وجميع اهلها شفعا ولو مقابلناهم بعد الطريق لجار له عقاره اقدر بجا يكون
وتقفا او اجارة او ودية فلما صدق اى متصل بالبيع واوكلما اذ ابيع ميت من دار فان الملاقاة ولا تصح الدار او الشفقة
سواء باجر اى والحال باب عقار اجار او المبيع في سكة بالكسرى الاصل طريق مستوى اخرى نافذة او غير نافذة بان يكون
لحمه الى ظهر المبيع وبه يميز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع في باب الاترى انه لو اشترى نهر او رجل رض في اعلاه او اجنبه
ولاخر في اسفله فلما الشفقة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منها جار له كفا في المحيط ولطائفها بان يقول
الطلب الشفقة في المكان الذي اشترى بالحق الذي لم يوا (شفقة خواهم بانجامي كخردي بي بان حق كمر است)
كفا في النظم او طلبت الشفقة وانما لبا لبا كفا في النظم والبيع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم وعن الفخمي ولو قال
قروى شفقة شفقة كان طلبا او صحيح صحة الطلب باليهم منه الطلب كفا في قاضيخان وغيره وفيه اسعار بان الاشهاد
هذا الطلب لا يشترط فيصيح بدونه لو صدقة المشتري كفا في الاختيار وغيره في مجلس علمه اى الشفيع بالبيع حتى لو كنت
ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على روايتين عن محمد واعتبار الكرخ وبعض مشايخ بخاري في نظام الرواية لا يشترط على فلو كانا عاين فطلبنا فاشرب
حتى لو كنت ساعة تبطل لا يشترط فيصيح بدونه لو صدقة المشتري كفا في الاختيار وغيره في مجلس علمه اى الشفيع بالبيع حتى لو كنت
في ثلثة ايام كفا في النظم والاول اصح على ما قال ابحصاص كفا في الظهيرة والظن كالعلم ولذا الواخير عند وجب الطلب
وقال الا يشترط عدالة النجاء لا بلوغه كما اشهد اليه الزاهد في غيره والاطلاق ال على وجوب الطلب ولو لم يكن عند احد
يسقط الشفقة ويأتيه او يتمكن من الحلف عند الحاجة كفا في النعمانية وهو اى الطلب المجلس طلب مواشيتة باجر مسا
من الوثوب سحر بيدل على غاية التعجيل ثم اى بعد طلب المواشيتة طلب الاشهاد وسيمى الطلب التقرر فيها كما اشير اليه بقوله
فيشهد من الاشهاد على طلبه اى الشفيع عند العقارب ان يقبل يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفقة في هذا العقار
وابو زيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عند كفا في المحيط والاحسن ان يجعل الطرف متعلقا بشيئا كما دل عليه الوقاية وشتره فان
اصل في الفصل على انه يشترط في طلب الاشهاد وانما يحتاج اليه او المكين الاشهاد عند احد من الاشهاد كفا في المحيط

وغيره من الفطن ان الحسن ان يجعل شفعاً بطلبه او عند ذمى يرد اى تصرف العقار حال كونه من بائع فلا يصح
الاشهاد عنه بائع ليس بى يرد على ما ذكره القروى وعصام والناتقى وانتاره الصدرة والشيد وذكرك شيخ الاسلام
وغيره ان الاشهاد صحيح عند استحسانا كما فى المحيط او عند المشتري ولو غير ذمى يد بان يقول له اطلب ملك الشفعة فى دار
اشترتها من فلان حدودها كذا وانا شفعها بالشركة فى الدار والطريق او بالجور بدار حدودها كذا فاسلمها لى فلان
حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما فى قاضى خان لكن فى الكفاى وغيره ان يبين هذه الامور ليس على البذنه
وقوله شاهة الى ان له الاشهاد عند بعد يوافق مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب خرون الى انه انما يشهد عند الاقرب كما فى المحيط
وغيره من العلم ان الشاهد عن العقار انما هو المقيدر عليه عند البائع او المشتري انما ذكره كذا ثم اشارة الى ان مقتضى الطلب لم يكن على من هو المقيدر
بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما فى النهاية وغيره فان آخر الشفع احد هما اى الطالبين بطلب موافقة
عن المجلس بطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه ويمكن ان يرد بالضمير النوعان من الطالبين النوع الاول ما ذكرنا والثاني
الاشهاد عند البائع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد عند العقار ولم يشهد عند احدهما او اشهد عند البائع
ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا بعد مثل ضئيلة مدة السفر وتامة فى النظم لمطلت الشفعة وعن محمد لومح
او قول اوسع او اجاب سلا ما قبله او شئت عطا سالىين باعراض كما اذا اتم الاربع قبل الفطر وبعد الجمعة او سال
عن كية اشترى كفاى الاختيار ثم اى بعد الطالبين بطلب طلبا يسمى بطلب خصومة وتمليك عند القاضى
او المقيم المشتري العقار ايه بان يقول الشفع للقاضى ان فلان اشترى عقارا حدوده كذا وانا شفعه بعقار حدوده
كذا فزفه ليلى الى وتباخيره اى طلب خصومة مشحون بطل عن محمد كفاى المداية لكن فى المحيط والذخيرة والخلاصة
والمصنعات وغيره من المتداولات انه رواه عن الصابجين عنهم ثلثة ايام وعن محمد سبعة ايام وعنهم شربن كفاى النظم
ولا تبطل اصلا عند ابى حنيفة وروى اى بمان محمد فقتى لخاصة الناس ليه كفاى المشاهير كالذخيرة والخلاصة والمصنعات
وغيره باقتدار شكل فى المداية والكفاى ان الفتوى على قوله وليست فى الاغدا من ذلك فتباخيره واحدة من هذه الطلبات
لم تبطل الشفعة كما اذا علم بالبائع نصف الليل واخر الطلب الى الصبح او طلب موافقة واخر الطالبين للمرض اذا المجلس وغيره
كفاى المحيط وغيره فاذا اطلب طلب خصومة سال القاضى لخصم الدال على الاشئين المدعى والمدعى عليه بالاشترى
فسال اول الشفع المدعى عن موضع المشفع به وحدوده ثم سبب الاستحقاق ولاختلاف الاسباب ثم سال المدعى عليه
هل المشفع به ملك الشفع فان اقر خصم بما لا يشفع الشفع المدعى به من عقاره او كل عن الخلاف بطلب الشفع
اما على العلم كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير بخلاف ما تعلم بانه اى الشفع مال كذا هو العقار واما على البتات
كما قال محمد الفتوى على الاول كفاى الكبرى او بغيره من الشفع على انه ملكه بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذى يجرى
هذا العقار المبيع ملك هذا الشفع قبل ان يشترى هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساعة لا تعلم انه خرج عن ملكه لوقال

ان هذا العقار لندلجاري كما في الحيطة وعن ابني يوسف لا حاجة الى البرهان سالكه اى سالك القاضي انضم المدي على
 عن المشتري اى شراء المشتري العقار وقال بل اشتريته فان اقر انضم به اى الشراء او كل عن الحلف والقبضات
 فان كان ثبتت الشفعة فمختلفة على السبب بل لم تستر ولم تقع وان كان متفقاً عليه فعلى المالك ان يثبت الشفعة في هذا العقار
 الشفعة من الوجه الذي ذكره على مقتضى ما مر في الكيفية اشارة بان المشتري لو انكر طلب المواشاة حلف على العلم ولو انكر طلب المالك
 فعلى المالك لا حاجة الى العلم به كما في الكبرى ولو كان المدي وكيل شفيع فادعى المشتري تسليم الشفعة سلم العقار الى الوكيل
 واتباع الموكل التحليف كما في قاضيه خان او برهان الشفعة على انه اشتريه قضى القاضي في ظاهر الرواية له اى الشفعة
 بها اى الشفعة وعن الطرفين انه لا يقضى بلا حضار الثمن وان نقدت قضى كما في الاختيار وان طلب المشتري ايجالا اجملا
 يورين او ثمنه بلا حضار فله ان يبيع اى اذا قضى نقدت الشفعة حضار الثمن فلو لم ينفقه حله القاضي كما في الحيطة وخبر
 المشتري الدراى العقار له اى الثمن ولا يسمع القاضي البعثة ولا يقبل خذولته الشفع على المباع اى بائع فريده
 حتى يحضر المشتري فيبيع بمحضون اى يزيل القاضي بخصه المشتري الاضافه من المشتري الى الشفع في قول الباقين
 بعث منك فيصير الما طلب بالكان شفعيا مع بقا الباقي فان بقاء الشفعة على البيع ونظيره من المحسوس رمى سهم الى احد
 فان لم يتبدل باصا به غيره تحمله وانما اشترا حضوره ايضا رعاية على اليب والمالك وقضى بالشفعة كما في الدراية
 لكانه مستدرك لان هذا الفسخ متفق عليه والعقد بالجرع جواز الرفع على المباع طرف يقضى او خبر مبتدأ هو عده من العدة
 ان حفظوا باعته اى بها حقوق العقار ضمان الدك وتسليم العقار والصك القديم وعن ابني يوسف ان العدة على المشتري
 ان يتقار الثمن للمبايع وفيه اشعار بانها تسمع على مشتري يد بلا حضار المباع لانه اجنبى على المشتري عده وله منع كتاب الشراء
 لانه ملكه كما في الحيطة وللشفيع ثبوت خيار الروية وان ربه المشتري وخيار العيب لانها بمنزلة المباع والمشتري والاشارة
 مشيرة الى انه لا يثبت له خيار الشرط والاول لعدم الشرط وان شرط المشتري في الشراء البراءة اى براءة المباع
 اى من العيب الروية عليه بالعيب والقول للمشتري مع اليمين عند اختلاف المشتري الشفع في قدر الثمن للكله والاصل
 ولا يتجان فان لا شرط يكون كل مدعى عليه هو مفتقون في الشفع وبنية الشفع على الشراء ثمن اقل احق عند الطرفين
 من بنيتها اى المشتري على الشراء بالثمن لان الملزم بنية الشفع وفيه اشعار بانها لو اختلفت المباع والمشتري لوجهها
 فبنية المباع احق لانها ثبتت الزيادة ولو ادعى المشتري ثمننا وادعى بائعه العقار قلنا اقل منه اى من ذلك
 الثمن اى انما الشفع العقار بقوله اى ثمن الذي قاله المباع باليمين حال كون كل لقول صادر منه قبل القبض
 اى المباع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار ولا لا من المباع وفيه اشارة الى ان المباع لو ادعى الاكثر لم يرضه فانما
 يتجان فان تمامه في الحيطة واخذ الشفع بقول المشتري حال كونه بعد اى القبض لان المباع حينئذ اجنبى واخذ
 الشفع العقار في صورة حط البعض الثمن بان قال المباع حطت عن المشتري بعض الثمن او وجهه منه

سواء كان قبل قبضه او بعده او زيادة او نقصان من المشتري ولو بالتبديد باقلها اي التمنين ففي الحظ
 اخذ العتقار بما ورثه الحظوظ لانه تحقق باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالتمن الاول لانه حق الشفع فخطف الزيادة
 ابطال حقه وفي حط الكل وبهية قبل القبض بعبء بالكل فلا يصح في حق الشفع لانه لا يتحقق باصل العقد كالتصحيح في
 حق المشتري واما الاربع من البعض او الكل فقبل القبض كالبهية واما بعد فلا يصح لاني حق الشفع ولا في حق المشتري فادوم
 في البيع وفي الشراء اي شراء مسلم من مسلم ثم يبيع على ابي كليل او موزون او عود بمقارب بمثلها واما قيد بالمسئلة
 اذا اشترى ذمي من ذمي ثم اخذ خنزير الشفع مسلم فان اخذ بقيمة الخنزير او اخذ خنزير كمانى الكافى وفي غميره او مثلى كالمقار
 والحيوان والاشقة بقيمة التمن وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفقة كمانى الذخيرة ففي صورة عتقار كذا اشترى
 احد عتقار كذا اخذ كل على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفعين عتقار او بهو شفعة او اخذ كل من العتقارين
 بقيمة عتقار الاخر لانه بدله وفي صورة ثمن من مؤجل اجلا معلوما فانه اذا اجل الاجل كالحصاد فالبيع فاسد
 بحال اي اخذ ثمن حال او في ثمن مؤجل طلب الشفع الشفعة في الحال اي في مجلس فان سكنت عنه طلعت غلظا
 الى يوسف واخذ العتقار ربع الاجل لاني حال وفي بنار المشتري في العتقار قبل القصار بالشفقة وفي غم
 شجرافيه بالتمن اي اخذ العتقار بالتمن في صورتين وقيمتها اي بقيمة المبنى والمنزوس مقلوعين اي مستحقين للقطع
 فان قيمته اقل من قيمته مقلوعا بقدر اجرة القطع اي رفع البنار والغرس كما ياتي في الغصب او كلف المشتري
 قطعها الا اذا كان في القطع نقصان بالارض فان الشفع له ان ياخذها مع قيمة البنار والاغراس مقلوعة غير ثابتة
 وعن ابي يوسف ان الشفع يخرجه من الترك والاخذ بالتمن مع قيمة البنار والغرس بلا قطع كمانى النخالة فلو اشترى
 دارا وضعها باشياء كثيرة ثم جاز الشفع فهو بالخيار ان يشاره اخذها بالشفقة واعطاه ما زاد فيها وان يشاره ترك ولو جعل سببا
 او مقبرة ثم حضر الشفع قضى له بالشفقة ولان قبض المسجد ونش الموقى كمانى المحيط وذكر في النظم انه لا ينقص المسجد
 شفعة كما لا ينش الموقى ولم يست الشفعة الا في بيع صحيح للعتقار موجب لخروجه عن ملك البائع من كل الوجود
 فلا شفعة في بيع الوفاء لان حق البائع لا ينقطع راسا كمانى قاضيان وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البائع بالبيع
 ولو اكرد المشتري كمانى المحيط او بهية لمعوض مشروط في العقد مقبوض غير مشاع فان نذر البهية مع انتحار فيعبر الطلب
 عند التقاض في ظاهر الرواية كمانى المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في البهية كمانى قاضيان ولا تثبت الشفعة
 في بيع نخج وشجر وثمر من المنقولات كالبنار بيعا او وهبا قصدا او بعا قصدا يثبت الشفعة فيها بتبعية العتقار
 فلو اشترى نخلة بارضا ففنيها الشفعة تبع للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقطعها حيث لا شفعة فيها لانها نقلت
 كمانى البنار والزرع كمانى المحيط فالاحسن ان يقال (ولا في نخج وشجر) ولا في البيع بخيار البائع اتفاقا واذ
 لم يخرج عن ملكه بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه خرج عن ملك البائع اتفاقا وعن ابي حنيفة ج انه لا شفعة

في خيار المشتري واذا كان الخيار لما فلا شفعة لاجل خيار البائع كما في المحيط الا بعد سقوطه اى الخيار للبائع
فانه يشترط له الشفعة حينذ وفيه اشعار بان يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والا والاصل صحيح كما في الكافي والاشارة
الصحيح كما في الهداية ولا في البيع الفاسد ولو بعد القبض لاحتمال النسخ فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فمقتضى
حق الشفعة الا بعد سقوط فسخه بالتمتة او البناء او الغرس فان له الشفعة حينئذ خلافا لما فانه لا يسقط الفسخ الا
فلو باع صحيحا سقط فسخه وللشفيع ان ياخذ بالتمتة الثانية او بالتمتة كما في المحيط ولا في رد خيار اى اذا اشترى
عقارا من المبيع الشفعة ثم زد بها المشتري خيار روية او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس ببيع بل
الافى رد بسبب خيار عيب بعد القبض بلا تقصير فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لورثه بخيار عيب بلا تقصير
قبل القبض او بتقصير قبله او بعده كما في الزاوية والاصل اى لو كمل باع ما كان يجب عقاره من عقار موكله لانه لم يفرم
ابطال عمله او بيع له اى للموكل باع وكيله ما يجب عقاره لانه باع معنى او ضمن الدرك فبفتح التين او السكونين
عند الاستحقاق فلا شفعة لزامنه في عقار البائع لانه كالبائع بل الشفعة لمن اى لو كمل اشترى ما يجب عقاره
من عقار لموكله طلب الشفعة من الموكل او اشترى له اى للموكل اشترى له وكيله عقار ما يجب عقاره وسيطلبها
اى الشفعة تسليمها واستقاطها بان قال بالبايعين احدا سقطت شفعتي فيما اشترى او قال لذى اليد سلمتها لك
ولو قال للموكل سلمتها لك فتسلم وان كان المبيع في يد الموكل بعد البيع وان لم يعلم بوجوبها لا يطلبها قبله لانه
او يلزم استقاط الحق قبل تحققه وسيطلبها المصلح عنها على ما سوى المشفوع مع لطلانه اى المصلح فلا يجب له
فان للشفيع ليس الاحق اخذ المشفوع وانما استثنى المشفوع لانه لو مصلح على بيت معين مثلا منه لم يطلب الشفعة لان
مجهول فله اخذ لكل بخلاف ما اذا مصلح على شئ معلوم منه كالنصف فانما تبطل وسيطلبها موت الشفيع
قبل التقصير الابعده فلو ارشده فلو ارشده وعليه ثمنه لا موت المشتري فلا شفع ان ياخذ ولو باع الوصى او القاص
ببقرار السبب هو الاتصال بالملك وسيطلبها باع ما يشفع به بل التقصير بعبا با تا فلو باع بالخيار لم تبطل وشفيع
بالضم اى اخذ بالشفعة وملك با حصة احد المشتري اى نصيب بعض جماعة اشترى واقار احد حصة واحدة كما شفع
حصة كلهم لانه ليس في اخذ باضر عيب الشركة وفيه ايما الى ان الشفع لم ياخذ نصيب احد منهم قبل القبض وهذا اذا لم يرد
الشفيع والمشتري الثمن والا فياخذ عنهم انه لم ياخذ الا بعد القبض والا والاصل صحيح كما في الهداية وغيره وان كان
لو لم يبعد ولم ياخذ بعض عقار البائع لضر الشركة وذلك باختلاف اصحابنا كما في الذخيرة ومن الظن ان المصنف عدل
عن عبارة الهداية والكافي وللشفيع ان ياخذ نصيب احد المشتري ولعل وجه صحة الحكم بجواز الشفعة سواء كان
قبل قبض المشتري او بعده فمائل لا يشفع حصة احد الباعته اى البايعين عقارهم للضر على المشتري وفيه اشعار بان
ياخذ حصة كلهم عنهم انه ياخذ حصة قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصة فهو على شفعة في الباقي وقيل بطلت

واذا اشترى دارين او قترتين حقة واشفع واحد لا يشفع احد لهما وان كانت بالشرق والآخرى بالمغرب فيشفعها اجمعا
 كما في الغزاة فان سلم اشفع شره ازيد بان اخبر ان المشتري زيد فظهر شره ازيد وعمره وسلم الشره بالحق
 من الدليل فظهر انه اشترى باقل من خالقه لا تسقط شفعة لانه اشترى فان ظهر انه باكثر تسقط او ظهر انه اشترى بمثلتي اقل
 او موزون او عددي متقارب قيمة اقل او اكثر لا تسقط شفعة فان ظهر انه اشترى بدنانير قيمة الف لم يسقط كما
 قال الطرفان على ما في الاسرار وقال ابو حنيفة وزفر وليسقط عند ابي يوسف بنار على انها ضمان او ضمان كما في الفخر
 وغيره فمن عدم التبعية على الكافي والهداية ان في الطلاق المثلي تساهل الا بعد م سبقه واشفعه فيسقط ان سلم
 بالحق ثم ظهر انه اشترى بقيمة الف او اكثر فلا يسقط ان ظهر انه باقل وفي الاكتفاء اشعار بان كرهه بحيلة لدفع
 الشفعة قيل اثبتت بنحو ان يجعل الثمن مجبولا كما ان باع بدينهم معلومة وفلوس غير معلومة فانه لا يحكم بالجهالة وهذا غير الكثرة
 فخذ محمد وقال ابو يوسف انما لم يكرهه ويكرهه بعد الثبوت بان يقول المشتري الشفع اشتريه مني بما اخذت فقال الشفع اشترى
 وقيل لا يكرهه كما في المحيط وذكر في الوقعات والكبرى والاضراب والمضمرات انما يكرهه بعد الثبوت بالاتفاق واما قبله فلا
 وهو المختار وكذا لا يكرهه في دفع الربو بان باع مائة درهم وفسا مائة وعشرين درهمه وكذا في منع وجوب الزكاة بان باع
 الساعة بغير ما قبل الحول وتبيع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشناعة فانه اعلى مكانا وارتفاع
 شأنه من المعين عليه احد وقد ايداه ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه واكمل العرفاء في آدانه زيدا لليلة والدين
 ابو بكر السابكي قد راسي في المنام ان تناهني المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف
 جوز حيلة في اسقاط الزكاة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما تجوزه ابو يوسف الحق او صدق وانما اوروسك
 اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الانتقام كما هو شأن اولي الابواب

كتاب القسمة

عقب بالشفعة مع احتمال كل على المبادلة ترقيا من الاول الى الاعلى يجوز ما وجوب القسمة في الجملة هي اى
 بالكسرة اسم من الانتقام كما في المغرب وغيره والقسمة كما في القاموس لكن الانسب بما ياتي من لفظ القاسم
 ان يكون مع تسمة بالفتح اى جزاءه كما في المقدمة وهو فاعيل الحق اى تميز حق كل مما يتولى صاحبه شيئا وسقاطه
 من المال فيخرج تعيين الديون ولو قال تعيين الملك ثم شكل بالملكية فان احتج يستعمل غالبيا في المالية التسامع المستعمل
 بين اثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة تتضمن معنى الافراز والمبادلة فان ما يجمع لكل كان
 بعضه له وبعضه لصاحبه فباعتبار الاول افراز وباشا في مبادلة الا ان احد هاراج في بعض المواد اشار اليه فقال فلان
 اى ج من معنى القسمة ويجوز تشديد غلب الافراز اى التمييز الخفض في المثلي اى الكليل والاول المعد والتفاوت
 لعدم التفاوت بين العاضه وغلب فيها المبادلة اى الاعطاء من الجانبين في غير اى غير المثلي من العقار وسائر

المنقولات لتفاوت بين البعاضه واذا كان كذلك فيما خذ كل شريك من آخر حصته بغيره صاحبه وان لم يترك
 ويتبع كل نصيبه واجته ثم اى فى المشكى وفيه اشعار بان القاضى لا يجبر احد منهم على القسمة فيه الا اذا كان المتلقى من
 واحد لا يأخذ بغيره صاحبه ولا يمنع من اجته لانه ليس عينه منها اى فى غير المشكى ونذب الامام نصيبا ثم يترك
 اى يوصل الشريك قابلا وما يتفق به من مال حتى الى بيت المال المعهود ان كان معه لمال يخرج وغيره مما اقتضى
 كما يجزئيه وصدرته بنى تغلب فلما يترك من نيوت الاموال الثلثة الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض ثم
 المال بالكسرة ويجوز التشديد بلا اجر على المتقاسمين وان نصيب الامام قاسما باجر عليهم مقدر غير زائد على اجر المشكى
 صحيح فذلك النصيب لان النفع امره والكلام مشير الى ان للقاضى القسمة واخذ الاجرة لكنه غير مستحب كما فى الحديث لكن فى الخلاف
 انه لم يأخذ للقسمة بل للكتابة بغير اجر المشكى وهو هو اى اجر القاسم عند تقسيم على حد والروس اى روس
 المتقاسمين وعند جماع على قدر النصيب والاول الصحيح فان المقتضى عليه هو التيسير لا غير كما فى المضمرات وعند ان الاجر
 على الطالب للقسمة دون المنتفع عنها والاطلاق مشعر بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر النصيب
 بل اخلاف كما فى المبسوط وجب كونه اى القاسم حد الاجر متقيدا بما خالف الهداية فى تركه الامين شموله لاهلها
 اى بغيره القسمة لانه من جنس عمل القضاة كما فى الهداية وفى التعليل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انها
 غير واجبين فى القضاة على ما ذكره ثم فاريه بالوجوب الوجوب العرفى الذى جعله الاولوية كما اشار اليه الاضيقار وخزانة
 المفتحين واليعين من جهة امام قاسم واحد ولو بلا اجر منهم فيصير الامر عليهم كما اشار اليه المصنف بفتح بعض فى ذلك
 لكنه خلاف ما مر انه صح نصيبا باجر فالاولى ان يقول والمجبرون على اداء نصيبه المعنى ولا يجبرهم ان يتاجروا واقاسم لا يجر
 على العقد كما فى الهداية والكافى وغيرهما وفيه اشعار بان يعين اثنان فصاعدا الا اذا اشتركو المقاتل ولا يشترك القاسم
 بالفتح جمع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركو اى الاجر فيامر كل ابا بالانفراد فى ذلك والافاق يتفقون على الاجر
 الزاوي وقسم المال بين الشركاء لطلب اجزائهم القسمة ان استفيع كل منهم بحصته بعد القسمة كما اذا كان المقسوم
 بيتين كبيرين قساوين وقسم لطلب صاحب المال الكثير اى المنتفع به وان ابنى صاحب القليل فقط
 فلما يقسم لطلب صاحب القليل مع ابا صاحب الكثير ان لم يتفيع حصته الاخر صاحب القليل اقله حصته والاخر
 وقسم لطلب المنتفع بحصته ولو ادى اقل لطلب غير المنتفع واقل لطلب كل منهما والاول اصح كما فى الهداية وغيره والاصح
 اصح كما فى الاختيار وغيره والى فيه صاحبان وعليه الفتوى كما فى المضمرات وغيره ولم يقسم الا لطلبهم ورضائهم
 ان اضطر كل منهم للقسمة وعدم المنفعة بالحقة وفى رواية تقسم القاضى بينهم وفيه اشعار بانهم لو اقسموه الا لنفسهم
 كما فى الحديث ولا يقسم الجسدان الاختلافان اسما ومعنى قسمة جمع بان يجمع حصته احد فى جنس واحد حصته الاخر والاخر
 الفختر لتفاوت فيقسمان قسمة فرد بان تقسم كل نفس بانفراد فلو كان المقسوم بالما وغنا مثلا لم يجمع نصيب

اى من الورثين في الابل خاصة ونصيب الآخر منها في الغنم خاصة بل تقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك على هذا المسلك والموت
 وتبر الذهب والفضة وتبر النحاس والحديد والبرقيق ونحوه مما هو جنس واحد اسما واجناسا مختلفة معنى فلا تقسم عنه
 قسمة جمع الا اذا كان معشنى آخر كالعروض واماعنه بها قليل القيمة بوجه وقيل الراى فيه الى القاضي واذا كانوا ثلثا
 وانما لا تقسم في قولهم كمانى قاضيان والجواهر والاعلى كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل تقسم الصغرى منها قليل المتخذ
 كمانى المداية وفيه اشعار بان لا تقسم الا في الواحدة لانه لا تقسم ما يحتاج في قسمة الى كسره او قطع او شق اذ كمانى المحيط والي
 كل حجر يتخرج منه ما يتفع به والحكام ونحوه مما في تقسيمه من كالحجر والي اذ في البيت الصغير والبابان في تقسيم
 وكذا القنطرة والبر والعين والنهر التي ليس معمار من ولا تقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتماز في المحيط الا برضا
 قسمة الجنتين الرقيق والجواهر والحمام فانما تقسم الان الحق لم يورث او اقرضه او كرم مشتركة ولو في قسمة كل عند
 الى ضيقة وهو الصحيح كمانى المضمرات وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل في النفى الاولية لان نفى الجواز وقال ان كانت في
 واحد فالراى الى القاضي في القسمة في مصرين قسمة قسمة فرد عند ابى يوسف وقسمة جمع عند محمد وقيل هو مع الراى
 وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدور فان المنازل ان تمازقت قسمة فرد ولا قسمة جمع والبيوت قسمة
 فرد كمانى المحيط او دار وضعية اى عصة غير مبنية او دار وحافوت اى وكان قسم كل من الدار المشتركة والدار
 الدار والحافوت وحدها اى قسمة فرد تقسم العصة بالذراع والبنار بالقيمة لانما اجناس مختلفة او فواكه او كغنى باسبق
 من قوله ولا الجندان كان انصرف وصحت القسمة بالراضى اى اشتهر كاشرا في الرضا بالقطار ان اعطى لهم الا ان يفرغ
 احدهم فانما لا تصح الا ان تقسم وصية او وليه ثم من نصبة القاضى كمانى الاختيار فمن انفق لما تصح الا بالراضى وقسم بمجر الاقرار
 اتفاقا على اى منقول اى يبرم يدعون اى اشتهر كاشرا عن القاضى اشتهر اى نقل جميعهم اى قسم بين الورثة وفيه اشعار
 بانهم اذا ادعوا ملكا او شرا بغيرهم بمجر الاقرار كمانى النهاية وغيره وقسم بمجر الاقرار وعنه الا تقسم الا بالبيعة على الشراء
 يدعون شرا سره عن فلان او يدعون ملكا مطلقا اى بالسبب من سبب الملك كالبينة والصدقة على رواية الملبط
 رواية اجماع فان ادعوا شرا اى القاضى فلان الا تقسم حتى يبرهنوا على موته اى فلان وعلى حد ورثته
 وقالا تقسم بمجر الاقرار والاول الصحيح كمانى المضمرات ولا تقسم عند الكل وقيل عند ان يبرهنوا على انه معهم
 بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة حتى يبرهنوا على انه لهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا الا تقسم حتى يقيموا البيعة عليه لاحتمال
 ان يكون لغيره كمانى اجماع الصغير والانسبان يجامع مع رواية الملبط فيقول فلان ادعوا ملكا مطلقا حتى يبرهنوا على ان
 يقسم بالبرهان ولا تقسم ان كان سنى منه اى العقار او كله مع الوارث المطلق اى يبرهنوا على انهم في القاضى
 وقيم البيعة فانه تقسم او مع الوارث الغائب الا ان ينصب عنه خصما وقيم البيعة فانه تقسم على ما روى عن
 ابى يوسف كمانى المحيط فان حضر اثنا عشر رجلا جعل القاضي احد جدادهم او الاخره او اعماليه فان احد الورثة من نصب

فخصه عن الميت و باقى الورثة وبيع البينة وقيمه كما فى البداية فالاطلاق لا يخلو عن شئ ولا يدخل من خارج والسرقة
الدرهم او الدنانير فى القسمة اى قسمة التركة عتار كان او منقول الا برضاهم فلو كان فى قسم فضل اليسوى بالدرهم
بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه يحوز بالارض وان القيمة وعن ابى يوسف تقسم الكل باعتبار القيمة وعن بوضيعة
الاصل ان تقسم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوى النصيب للجو او البناء فان فضل بالدرهم والاول قول محمد وهو حسن
ووفق للاصول وفعلى ان يشترط ما اذا اعتذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع لاحد ما جمع البناء فانه
القسمة فى البناء على الدرهم والنصف اما معنى عدم الجواز بمعنى ترك الاول وتام الكلام فى المضمرات والافتقار وان وقع
عند قسمة العقار مسيل قسم بين المتقاسمين او طريقية فى قسم تقاسم اخره تصرف ذلك المسيل والطريق عنه او عن غيره
الى آخره سواء ذكر كل من المتقاسمين الحق او لا ان المسكن الصرف بان يكون فى هذا القسم ساقطه ليعلم مسيلا او طريقا له والا لكان
الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه المساحة فصحت القسمة وتوقف نفسا وبان صححهما ان لا يتجمل كل منهما او ما يتعلق بنصيب
الاخر فلو قسم مائة قيراطين على رجلين فان كان لهما البيت تلك المساحة صحت القسمة والا فلا وفيه إشارة الى
ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق كقولنا لم نفسد حينئذ لانه قد نسي كل منهما بايقار الطريق والمسيل على ما كان عليه لبعضهم
وذكر الحاكم انهم لم يفسد وان لم يذكر الحقوق بقاها على حالها كما فى الكافى وغيره واعلم ان فى طريق الدار والارض كغيره
وثور ولا ينسب لدار ولا لثور بل لثور لم يكن طريقا ولم يحجز قسمة كما فى الحديث وغيره وان اقر احد من التقاسم
بالاستيفاء اى باخذ تمام حصته من المقسوم ثم ادعى ان البعض حصته منه وقع فى يد صاحبه غلطا صحت
ذلك فى هذه الدعوى بالحقبة ان كانت والاتساع فان حلف لم يكن له عليه سبيل وان كل جمع الحصصان ثم قسمتا
قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصحق الا بالبنية على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف
تحال فى المضمرات انه مشكل لان البنية تترتب على دعوى صحيتها ولم يوجد لبنية فاقال صاحب البداية والكا فى منبى ان
لا يقبل دعواه ولنا نقض وفيه إشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به فى شرح الطحاوى والحديث والذخيرة وغيره باوجود
يراد بالغلط الغصب فيصدق البينة والافاقول للمدعى عليه كما فى هذا الكتاب والواجب ان يراد بالحقبة اقرار صاحبه ولذا عرفت
والرواية فى المبسوط وغيره وشهاودة القاسمين على احد المتقاسمين محبة اختلافهما فى الاستيفاء حجة لقبول احد
وقال الطحاوى انما لقبيل بالاتفاق اذا قسما باجرة واليه بال بعض المشايخ وفسخت القسمة اجماعا ان استحق بعض
بالتنوين مشاع فى الكل اى فى نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لان المستحق شركا لث يتوقف القسمة
على رضاه وفيه اشعار بان دعوى بعض معين من نصيب كل لم تفسخ لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع بقضا
نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة افرع اربعة من هذا وشية من ذاك فانه يرجع بذراع على الاول
ان استحق بعض حصته احدهما سواء كان جزءا بعينه مما صاب واحدا منهم او جزءا شائعا بل يرجع استحق عليه

بجسمة في نصيب صاحبها بالاتفاق وكذا في الشائع عند الطرفين واما عند فيفسد القسمة فيستألف لعدم الافراز وصحت الحكم
في البيان المشتركة التي يمكن الاتفلاع بها مع بقا عينها ولا ينفك فيها انما يحير عليه ان طلب احدها وفيه مزال في انه قسم ابتدائي
واحد منها والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منها نصفها وان لم يكن غلبة عن المبادلة الا اذا كانت بحكم الحاكم فيستلزم في كل منها نصف
والا هت لفتة الموضوع ثم المضافة اى اختيار كل احد حاله واحدة مأخوذة من الهيئة احواله الظاهرة للشيء لا لشيء وثمة قاسمة لانه
في سكون بين الامور المتماثلة بعضها اى موضوعا معيناً من ارشدة بينهما وهذا الاثر منها بعضاً آخر منها واما اثر السكون لان
في الاستغلال خلافه وان كان الظاهر جوازه واما قدم المبادلة المكانية لان في الزمانية واثبات انما اختيار الدار الواحدة اشارة
جوازها في الدارين بالطبق الاول وصحت في خدمته عبد مشترك بين يد وعمر ومثلاً به ازيد اليوما ونه اعر اليوما آخره
فاذا عبد لانه لا يجوز استغلاله بالماض وكذا استغلال عبد من عند كسكنى اميت صغير بذا اليوما ونه اعر اليوما وفيه اياما في ان
لا يجوز الزمانية فمنع ان يكون فيه رويان كما في الدار وصحت في خدمته عبد من مشتركين بين كبر وفالد هذا العبدان
نهر العبد كبر او الآخر العبد الآخر خالي وفيه شعارا بانها تقع في ركوب اية وداتين هذا عندنا بخلافه لابي فيفقه ويصح في
ارتفاع جاريين نه اية سنتين في الاخرى الاخرى كذلك مسائل الباب في المحيط وغيره والكلام مشير الى انما الاصح في التثنيات
ولا تبطل بموت احد هكالماني الاختيار ومن الظن احصى على اثنتي عشرة مسألة وانتم على الاخر من حسن الاختتام

كتاب المبت

عقب بالقسمة مع اشتغال كل على التملك ترقيا من الاعلى الى الادنى فانما تعرض عن العوض وهي لفتة تبرع بانفع الموطر
وتعدي امالا من نحو هبة له وعلى ابو عمرو وهتيك كما في القاموس قالوا جندف اللام منه واما من نحو هبة منك على ما جاز به
من احاديث كثيرة في الصحيح كما في وقائق النوى فظن من المطرزي انه خطأ من التفتاد الى انه عبارة الفقهاء وثمة تكميل
عصين ولو نه لالحا لكا هو المتبادر فلم يتناول الوصية كما ظن على ان الكذا في قد ذكرنا هبة معلقة بالموت ونخرج عنه الالباق والاعا
والهناية لكن في انظم ان الهبة مضموم التملك شي نوقال هبت لك هذه الدار والثوب ليس فيها او يدينه انقتيل يصح ولا
من بعد التسعة والمجنون الصغير وغيرهما ليسوا من التملك يدخل فيه يكون على وجه المزح فلو قال له هبت لك فقال
وهبت قال لاخر قبلت وسلم اليه بخر من المباركة من يقوم بغيره بالبطون فقال متحررا عن الضمان على قولنا بوالى حتى تروا
كيف اضرب ففعلوا اليه فضر به على الارض كسره وقال رايم كيف اضربك في الظهيرة وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعالي
كما في اوال النصارى من شمع التاديلات فان التملك اعطاه الملك كما في المقدمة لكنه يوجب ان اليجاب بين كرسى كرسى خلاف
كما في والظاهر ان الهبة لا يتحقق فيها ليس على فذكره حسن ان اشكل بية الطاعات فانما هبة طهية عند اهل السنة كما في كلام
مجال الدين لا شتر وشنى في الجامع وغيره بلا عوض اى بلا ذكر عوض فان سببا الثوب الدينوى كالعوض والشماعة
او الاخرى كالغير المتخذ كما في النهاية فيشمى الهدية التي يراد بها الكرم المهدى لا غير الصدقة التي يراد بها وجه الصدقة

بطل للبتة كما سيذكر به المصنف وكذا الالباح وفسد ميتة البس في شرح فان استخرج وسلم صحح تسنانا ونحوه كصفت
على ظهر النعم وتمر على شجر وزرع ونخل في ارض فلو وهب ارضاها متاع الواهب وجوز ان يافيا طعام الواهب للبيع
لان الموهوب يشغول بالبيع به ولو وهب المتاع والمعام دون العجوة والق والداروس لم يجز لان الموهوب غير مشغول
بغيره بل هو شاغل غير كما في قاضيه خان والاباح ويطلب لعدم الوجود بهتة وقيق في سروان محن البر وطم البتة
وكذا هبة الدهن في اسهم الزيت في الزيتون على الاباح وقيل يجوز اذا اسلم على القبض كما في المحيط ومهتة ما كان
مع الموهوب كاسى في يده وليس يضر منه من الوديعة والعارية والرهين ونحوها تامته الاحتياج الى قبض جديد بان
الى الموضع الذي فيه العين ينقضي وقت ملك فيه من قبضها فان القبض في التجاسات وبالمشابهة اذا انفار الانوب
الا على اعمى الا في قبض الوديعة مع قبض المتبقيات لانها قبض مائة ومع قبض الشراية يتفكر ان لانه قبض ضمان
فلا ينوب الاول عنه كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوى لكنه ليس على الإطلاق فانه اذا كان مضموه بالغيره كالمبيع المضمون
بالشئ للمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفى ومثله في الزايدى فلو باع من المودع
احتاج الى قبض جديد وتماه في العمادى كونه الاب لطفلة ماعه فانما تامته الاحتياج الى قبض جديد سواء كان في عياله
اولا وقبضه اى الطفل حال كونه عاقلا وقبض من يديه اى الطفل وهو اى الطفل معه وقبض الزوج لزوجة
بعد الزفاف بالكرسى بعد البعث الى بيته معتبر بغير القبض في مهته الاجنبى له اى الطفل فالاجنبى اذا وهب لصغيرة وقبض
زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبى الطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه تسنانا كما جاز قبض مهته الاجنبى لطفل من
من الجدا والايح والعم او الام او وصية او اجنبى وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان ابوه حاضرا في هذه الصوة على ما قالوا
فخر الاسلام وقال بعضهم لم يحجر قبض غير الزوج حال حضرة الاب الاول المختار كما في المضمرات من الظن ان في الاطلاق تساخا
اذا قبض لم يصح حال حضرة الاب لامن الزوج ومنهم من قال الصغيرة اذا كانت يما مع مشاهل لم يحجر قبض الزوج عليها كما اذا لم
تزوج الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الاب وغاب غيبة منتصفة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط وصح مهته أمين
او اكثر معا او الواحد من موهوب له بالاجل كمال القبض ونفسه بان حسب اعداد الاثنين او اكثر للاباح وانفسه عنده
للتبوع خلافا لما فان القبض بمرة فالتبوع من طرف الواهب غير نفس بالاتفاق ومن طرف الموهوب له نفس على الخلاف
فلو قال لرجلين ميت كما نذر الدار لند انصافا وند انصافا جاز عنهما الموقوفات في ذمت لك انفسهما ولند انصافا فم يحجر لاشياء
في العقد ولو وهب لابن صغير في عياله وكبير او قبض الكبير صح الا عند ابى حنيفة وعمر بن ابى يوسف نرا انما فاسدة الا ان يلزم الدار
الى الكبير ثم يبطل الدار كما في التلمية فلو وهب لهما لم يحجر في قوامه كما في الزايدى كقصد عشرة او اكثر من الدار ثم
على اختلافين فانه على النكاح التصديق بين جازع صحح انصافا فقير من عند جازع في رواية واحدة والمصحح في رواية كالمهية لرجلين
ففي مسألة الصدقة واثبات من هو النكاح كما في المبيوط والصحة كمال في العمادى والمصحح كمال في رواية الزوجين معا اى زوج الو

عن البتة الصحيحة بلا بلغ تبرأض اى برضى الرجوع من الجانبيين او حكم قاضح لانه نسخ والبايظن صحيح ويدخل في البتة
فان للمدعي الرجوع كما في النية والكلام شية الى التبعيل القيس كما في النية والى اى الرجوع في القاسدة وان وقع احد من الامور السبعة لاني انظر
منها مضمون بعد الملاك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن في الكرماني وغيره انه يصح
من الاب حكما ولو كان لا يليق مودة وكيفية اى الرجوع من البتة الصحيحة بقرينة السابق زيادة تورث زيادة المال كما هو
اللقبادة متصلة بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب كالتقطعة مع الاعراب وكسب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر
وقال محمد انه يرجع في تعليم وكسب سلام العبد الكافر وكاخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب المروى الى موضع زاوية منته فيه
واختار يد السكين الجمل الحسن والكبر وقماره الكبرياى النسخة وصيرته سمعا وابصيرا او البناى والتجصيف والتطيين والاصلاح والفر
وكما اذا ذهب حلقته فركب فيها فاقا الاكلين نزعه الا بفسد واخر زبالا زيادة عن النقصان كما اذا كان لوليا وقت البتة ثم صا
المول بحيث يكون اسحق وبالمصلحة عن نفسه كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن كسب الباعين عن زيادة السعر وفيه
اشعار بان مانع الزيادة اذا ارفع كما اذا بنى ثم لم يمد حادق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية انه صير
زاد لا يعوق الرجوع بعده لانه قال الك فيما اذا زاد وحققت جميعا كما صح نفسه وموت احدهما او الواهب الموهوب ولا
من كل كل فان الميث حتى حق التجهية والتكفين فصار الدين تنفيذ الوصية وغيره كما تقر من الظن ان المخرج عن الملك معنى عن
موت الموهوب ويمنع عوض واومن خبر البتة لكن لمن عينها فلو عوض درهم من الف هبة لرجع وانما اطلق العوض ليشتمل
ما هو عوض الجميع فميطل الرجوع في الجميع عوض العوض فلم يطل في الباقي وحكم العوض حكم البتة فيصح بما يصح لبتة ويطل كما في النية
اضيف اليها امر شرط ليعضف الموهوب الى العوض الى الموهوب ويطل الواهب لانه عوض هبة يشتمل ان يقول مهبتك عوض منك
او جزاءها او ثوابها او بدله او مطلقا بما او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب لانه عوض هبة كان لكل منها الرجوع ولو وقع ذلك العوض
عن اجنبى بغير امره ولم يرجع الاجنبى الى الموهوب بما عونه وان كان بامر الا اذا ضمنه صير كما في النهاية وخرجهما من البتة
بالبيع والبتة والاعناق والصدقة ونحوها عن ملك الموهوب له لانه كعبد العين فلو ضحى الشاة الموهوبة لم يرجع
عند ابي يوسف خلافا لما ظفرت كما في المعنى والزوجية وقت البتة فلو وهب لامرأة شيئا ثم ابانها لم يرجع ولو وهب
لاجنبته ثم تزوجها الرجوع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها ولا جنبى لان للبتة حكم الابداء وقرابة المحرمية من اضافة نسب
الى النسب ويجوز انعكاس الiard مصدرة اى قرابة به سبب لكون احداهما محرما لآخر ولو كان فراحه ياكل الاصل والفرع فيرجع قريب
غير محرم كولد العم والخال ومحرم غير قريب للرضاع والمصاهرة كالبنت الرضاعية وام المرأة واعلم ان باذكرة من المطلاق موثوق
للكافى وغيره من المتداولات وذوكر في النظم ان يذ القربة مانعة عند جالاعده لكن فيه لو وهب لمكان لم يرجع بالاتفاق
وفيه اشعار بانه لو وهب لمكمل اخيه لم يرجع لان القيس والملاك يقعان كما في النية وبالمالك الموهوب ان تلف منه لو
عامته منافع مع قبالة الملكية والظن ان المخرج عن الملك معنى عنه فلو كانت بالمار تراب لم يرجع كما لو وهب

سيفا فجمعها سكنينا اوسيفا آخر ولو ذهب شاة قد بها الرج بلا خلاف كما في المغني وقضا بطهما اي جامع الموضع لسبع
 حروف ومع خرقة فالحروف لاتمام المغني وللتبني على ارادة الحروف مما بعده فالادل الزيادة المتصلة الميم موت
 احد هما والعين العوض والشمار الخرج عن الملك الزار الزوجية والقاف القرابة القرية والهاء الملاك الملك
 التركيب ان دمه لكثرة بحال كان اطراف فصول تخرج وجهه الخروف الطوف وخرقة اي نفذ في ذكر الضمير على نحو قوله
 ان حمة الله قريب من المحسنين لها ضوابط آخر كخرج قد مدوق عن خذ مد زعت قد مد يقال خرج فلان اي تخلف الكثرة
 والمخيم فبفتحين جميع خادم زعت بالكسرة وهو الرجوع عن الية بشط ففتح للية من الاصل فلو بكلمة لم يرد
 في الموموب له بعد الرجوع لم يكن اللواهب ان يضمنه لاجبة اللواهب وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة
 اذا انعقد لم يرد على هذه الزيادة وبذا عند الصاحبين على رواية الساجع واما على رواية الاصل من ابني سليمان اية حقه
 عند محمد سح اذا كان تبراض فاذا اوهب سلم ثم مذهب الثاني وسلم ثم رجع هذا الواهب بغية فصار فليس اللواهب لاول
 ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذا وصل الى الواهب الثاني بية اوارث او وصية او شر او غير ذلك كما في المحيط
 اي الية بية كانت او غير البشطر العوض بية ابتداء وعند القداي بشرط فكتة على دون البار فانه يرجع
 وانما راجعا وصورة الاول ان يقول ومبت لك هذا العبد على ان توفيني هذا الثوب وكذا درهما وصورة الثاني ان
 يقول ومبت الثوب بالف درهم كما في النهاية وفيه اشعار بان اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان يقول ومبتك كذا ان كان
 كذا ينبغي ان يكون الية باطله كالبيع واذا كان بية ابتداء بشرط فبعضها اي قبض الملقدين العوضين فبعضها الى
 المفعول وتطل بالشروع المقارن ويرجع كل عنما وذا من بيان انفي الصلة السابق كما وعدناه وبيع ثمما عند
 القبض فغير وبالعيوب الكائن بالموبوب وخياره وية وتيمت الشفعة مع شرائط ولا يرجع كل بعد ذلك
 ولو استحق ما في يده ما يرجع على الآخر ما في يده ان كان قائما بغيره بالكاوان استثنى الواهب المحمل بان قال ومبت
 هذه السارية والناق الاحلما وشرط في الية ما يفسد البيع من شرط نافع لاحد بما او الموبوب وغيره مما في البيع
 بطلا اي الاستثنا والشرط ان المحل هو من جنس المستثنى ولذا لا يجوز بية والشرط مخالف لمتنفي العقدة المنطق
 ان الاظهر جوا الضمير لما في غير مرة وصحت الية اي بية تجارية والمحل معا وان عتق المالك المحمل ثم ومبها اي لما
 صحت الية اي بية الام كما مع اعتاق المحل وان وبره اي محل ثم ومبها لايصح الية لانا بية المشغول بله خلاف
 الاول في قاضي خان لا يجوز الية فيها في رواية وقيل جازت فيما ذكره وصحح العمري بالضمهم من الاعمال كما في
 الصحيح يقال عمره الدار عمري اي جعلتها ليستكنة مدة عمره فاذا مات عادت اليه كذا فعلوا في الجالية كما ذكره ابن الاثير وصح
 العمري في الشريعة جعل مثل داره لاي المملعة مدة عمره اي المملعة بشرط ان يرد الدار على المملع او على ورثة اوقات
 المملع او المملع بان قال عمرتك اري هذه حيوك ومبت لك العبد حيوك فموت فموت في او اوتيت الما في لوفيني او يبي بيك

والعقبة من بعدك بذالك تملك صحيح في الحال وان قال سكتك اري نذر حيوتك بالعقبة من بعدك فخذو عارية لغيره
 بلفظ الاسكان وهو لقوف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضيخان انما ان يقول ومتهامتك على انك ان كنت
 قبلي فحي لي وان مت قبلك فحي لك وبطل في الشريعة الشرط اي شرط الزد على المود ورثة كما في السجلات فاعلم ان
 حال حيوة ولو رثته بعد ماته ولا يصح وبطل الرقبي بالضم من المراقبة وهي لغة ان تعطي انسانا ملكا وتقول ان مت
 فتملك ان مت فلي كما في المبسوط والصالح والمقاييس وغيره وهو الصواب كوننا من الاقارب لم نقل بل حكمنا في المقرب
 بالبعدن شرعية عند الطرفين عن تقول داري لك فحي اي ان مت قبلك فحي لك كناية عن توكل ان مت قبلي فحي لي
 فاعلم يصح به احترام من سماه ذكر مرقية موده وعند ابى يوسف رج ان يقول داري لك رقبتي ان مت قبلك فحي لك فحي
 اسم من لم يقب بالاتفاق كما في الكراماني وغيره واختلف في تفسيره بناء على انما تضمنه للشيطان فقالوا انها تعليل بالخطأ وهو الخطأ
 سرت الموبد لا تكون باطلا وقال انما تملك في الحال بشرط وهو انتظار موت الوهب باطل فتكون سيرة الاول هو الصحيح
 كما في المضمرات وغيره فمن العن ان القول بان رقبتي من المراقبة لان كل من نذر ما يقرب موت ساجدة يقول ان مت فحي لك ان
 فحي لي لا يلزم شيئا من التفسيرين فمن الافتراس ان يوجب في الصحيح من ان الرقبتي اسم من الاقارب الصدقة على غيره لا يصح ولا
 الملك الا بالقبض في المجلس وبعده اذ ناك لسيبة الصدقة على النفس افضل عندا ان كان محتاجا على غيره عند النفقة او جبر
 على الشدة والاباس بالصدقة على من يسأل الناس ما قالوا اذ علم انه يفيق في مصعته كما في الميود والاصح في شائع تفسيره انما
 تصدق بغيره اذ لا انما به ابتداء ولا عودا وارجح فيهما اي الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم فيه شعرا بان النفقة لا
 يستعمل في عدم العود قال بصحة من العود على الغنى في هذا الكلام لطافة رعاية حسن الانقسام كما لا يخفى على من جوب بالنفقة التام

كتاب الاجارة

عقبة بجهة ترقية من الاعلى الى الادنى فانه تملك للمنافع لا الاعيان وهي لغة بحركات المنفعة كما في القاموس ومع للمنافع
 كما في المداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجزريد باجر بالضم اي صار اجيرا الا انما في الاعلى يستعمل بمعنى الايجار لا المصداق
 فقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اي اكرتني ما لم يحج من قال بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضى لكن في ان
 وغيره انما اسم الاجارة ويقال اجرو المملوك اجرو اياه ايجار او اجرة اي اكرهه اي عطاه ذلك بجره وهي كالاجرة بالعود والميراث
 وشرايع نفع في حق الحكم كما في حق العقدة فانه بهذا الاعتبار ينعين قائمه مقام النفع فيقع الملك في النفع ودر سائر فساتر
 والذاجاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجريك واري عند الاجارة في حكم عقود منفردة بتجدد العقار با على حسب وث للمنافع
 والمنفعة وهي عبارة عن اللذة والراحة من نفع الثروة والمير وغيره كما في غصب النهاية وفي اشارة الى ان الاجارة تنفقد ما ينقصد به البيع من نفع
 باض ونحوه ونشأ في الانقضاء بلفظ الحال مع الغنية والى انما تنقصد بالتعاطي كما اذ استاجر قردا لغيره عينا وانما لا يجوز للتعاقد
 من حيث الصدق والكل لانه لو جاز بقدره قبلها على كذا الاول جاز به اجارة مبتدأة بالتعاطي والى انما لا يصح بما لا ينقصد به الا بعد ذلك

فلا يستاجر شجرة بكل شمر اذا اشرب لبنها ومارب سقى ارضه سكر في المحيط وغيره معلوم حسنا وقد راجعنا بعضنا الى
 او نفع من غير جنس المعقود عليه سكنى دار بركوب ابنة لا يجوز يسكنى دار البراءة وحرز عن لعارية والوصية بالنفع كذا في معلوم
 قد راء وصفة في غير العروض لانه شرط شرط في غير ما دى من شئ كالمكيل والموزون والعددي المتقارب او عين
 فبهي كالثياب الدواب غيرهما ويعلم النفع قد راء بذكر المدة وان طال كسكنى سنة او اكثر لكن في اجارة
 الوقف اى الموقوف سواركان دارا وارضاً وغيره لا التصح ولا يلزم ويطلبه القاضى فوق ثلث سنين بولم
 يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلث وعقد لكل سنة عقد الكنة كلام مجمل فانه ان شرط الوتف ذلك لم يصح الا الاختيار ان
 يصح في الفساع وان لا يصح في غير الا اذا كانت المصلحة في العدم او لصرفه امر مختلف باختلاف الزمان والمكان كما في بعض
 ومن الظن ان المشايخ بلغ جواز وانه يجوز لبعض شائخنا الا وحيث دعوى الملكية بطول المدة كما في قاضى خان فقل البعض
 المشايخ ان شرط المتولى في ذلك يرفع الى القاضى حتى يواجر او قال بعضهم بقيد نفسه عقد واما الاول لازم اتفاقا وكذا
 الباقي على الصحيح كما في الظهيرية وعلينا ان نعلم النفع حسنا بذكر العمل اى على تعلق بعمل خاص فانه يترتب نفع مستاجر من ذلك العمل
 كبيع الثوب فانه اذا ذكر ثوباً لقطن او الصوف مثلاً ولون ما يصنع به عرف جنس النفع وفيه اشارة الى انه لا يشترط بيان
 قدر الصنع بان يبين انه يجعله في الصنع مرة او مرتين حتى يصير مشبعاً وبذا اذا كان الصنع مما لا يختلف والا فشرط قدره كما في
 اليد في الكافي وذكر في الاختيار انه يصير معلوماً بالتسليم كما اذا اجال له اية عمل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول وجنس المساقاة
 صار معلوماً كصنع الفتح التلوين وبالكسر يصنع به وعلينا حسنا وقد راء بآثار اى بذكر العمل مع الاشارة الى انتهاء العمل
 بمر الطعام مثلاً الى ثمة اى موضع كذا لانه اذا عرف ما ينقله مع موضع ينبغي اليه صار معلوماً ولا يجب الاجرة اى اوار
 الاجرة عيناً كانت او دنياً وقيل انها واجبة دنياً بالعقد نفسه لانها تنقصد ساعة فساعة وفيه شعار بان النفس لوجب قدرته
 بنفس العقد كما في الكراماني بل يجب ثبوت الملك فيما تجعيلها اى باء الاجرة قبل استيفاء النفع من غير شرط الاستيفاء فبهي
 عن عطف اعبلة بخلاف على نحو قوله تعالى ولبيد يسجد في السموات الى قوله والشمس والقمر ومثله كثير في التايم وغيره من الكلام من الظنون
 فيه تساؤلاً لا جميع من الوجوه من في لفظ نعم الاولى تانية عن المعطوفات الآتية لان معنى الوجوب فيها كما في الاول او تجب
 بشرط اى بشرط التيسر في العقد لانه استقطقه او باستيفاء النفع اى فذلك او يمكن منه اى القدرة على النفع في المدة
 التي ورد عليها العقد في المكان الذي انصف اليه العقد الاجارة صيغة كما جعلها ليدانها ما اذا كانت فاسدة فشرط الاستيفاء والتيسر
 جهة للموكل فلو استاجر اية لوكه في المدة الى مكان كذا فذهب لبيد بالدية بعد فاشى اليوم بركوبه لم يجب شئ كما اذا سكر في امر التكمين
 من الاستيفاء في مكان العقد كما اذا شترى عبداً واجر البائع فذهب به يوم فاشى ذلك اليوم بلاخربة العدم الاستيفاء والتيسر من جهة
 الموكل كما في المحيط وغيره فوجب الاجرة كذا في استاجرة قبضت ولو بالتأخير وانما الانتقال ولم يسكنه لانه يمكن من السكنى ولو سقط
 الاجرة وقيل لا تجب في النفسا خلاصان كما في الكافي وغيره بالنصب اى بان غصب من المستاجر عدنا استاجرة لقد فوت

جانب الزمرد ٣٥٦
 كتاب الاجابة
 ٣٥٦
 ثم كمن النفع ان كلا من ان بعضا لبعض ولما جرت لاجرة من المستاجر للدار والارض المستاجر من مدة معلومة لكل يوم
 وان كان القياس في كل ساعة لان اليد الميسرة ولما جرت المستاجرة لقطع المسافة لكل مرحلة ومنزل ومن يري يوسف اذ
 استاجر دارا يسكنها شهرا لا يلزم حتى يستكمل سكنى الشهر واذا سار نصف الطريق او ثلثه لزم منه حساب وللقصاصة ان يفسد الشئ
 فانما بالكسب صدر على قياس سائر الحرف والنجاسة والفسادة وغيره من الحرف اذا تمت القصاصة والنجاسة وغيره على
 كل العمل او بعضه بان سرق الثوب قبل ان تمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان القوي ليس على وجوب لاجرة بقدر العمل ما في قاضيه
 انه اذا قطع النجاسة الثوب فمات كان له اجر لقطع العمل على الصحيح والاطلاق يشير الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بطلان
 لان بعض العمل غير نافع بل كما في التجديد والهداية وقد نقل الكافي عنهما لما اختلفا في الحيط عن القدرى ثم قال انه خلاف ما في
 الاصل فانه قال لا يستحق الحق بقدر العمل بصرح الزمرد وسبى التمر تاشي وفخر الاسلام المرغنياني وغيرهم فكان فيه روايتان وكل
 طلبها للحجة في داره بعد اخر اجبة في الخبر الدال على المصدر من القصور لانه تم العمل من قبله وفي رواية اخرى جرت له
 بعضا بحسب ما ادعى انه لو خرب في دار نفسه لم يستحق الاجرة بالتسليم كما اشبهه في المضرة فاذا احترق من غير فعله لم يجز له ولا بعد بحسب
 يفسد ولا ينفع بآدمي بعد ما اخرجه الى بعد الاخراج منه فله الاجر تاما او اذا احترق قبله اي الاخرى لاجره وان خرب في بيت
 المستاجر للمالك قبل التسليم ولا عزم اي الاضمان على الاحتياط فيهما اي في هذين الاحترقين لانه امانة عنده واما عند ما فعله مثل
 وقيده لاجره وقيمة الخبز مع الاجر الاضمان في الملعق والمطبخ كما ذكره القدرى وفي الحيط ان في الاحترق الاول المضمن عندهم
 والمطبخ اي طبخ الوليمة اي طعام العروس بقية الامم فمن الظن ان تسامح في الاطلاق بعد الحرق اي بعد جعل المرق في
 القصص وفيه اشارة الى انه لو طبخ قد طعام لصاحب ليس عليه الحرق للعرف والى ان تسوية الخبز ان وضع القصص واجب عليه على ما قيل
 كما في الكافي والى انه لو افسد طعام الوليمة بان احرقه ولم يفسد فيه من كافي العادى والحرب للمبني في ملك المستاجر مع تعيين المبني
 واللبن يفتح الامم وكسره لبار والكسب السكون فند اسم جميع عند المتقين وجميع عند الاكابر من ما يتخذ من الطين بني بها بعد اتمام
 اي بعد نصب اللبن اذا صبت نالنا بعد تشييده ونعم بعد ما لي بعض فان تلف قبل التشييد تلف من مال المستاجر عنده ومن مال الاجر
 عند ما فاذا ضرب في ملك لاجر لم يجب الا اذا اعد عليه بعد الاقامة عنده وبعد التشييد عندهما كافي في النظر وفيه اشارة الى ان
 اللبن اصلا لمطر فافسده قبل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره واما قلنا مع تعيين المبني لانه لو لم يعين ولهم اللبن مثل
 على السوا فسدت لاجرة فلو لم يكن لهم اللبن احد او تشييده ولكن يغلب استعماله لو احدث منها صحت كافي في الحيط ويجيب تعيين
 بالفتح للاجر من خلط من صانع خلط حقيقيا او ملكيا ملكه اي شيئا من ماله بها اي بالعين كالصباغ فان الصبغ ملك
 الآخر خلط بالعين المستاجر فاجب حسبا واما عظم الخلط اشعارا بان يجبس كل صانع لعله اثر في العين سواء كان ذلك لاثرا عينا متصلا
 بالعين كالنشا والعزاز ونحوها او عرضا تريا وتلقا في العين كبياض حرق في ثوب غسل بالمار وهو جلد الدرس بالحق والكر
 في الحطب قال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض والاول اصح كما في الزايد ونعمه

فان حبس العين للاجر فمصلحة بلا منعه قلنا نعم عليه لانها امانة ولا اجر له لعدم التسليم قالوا لا نغيرم القيمة لما نغيرم
بلا اجرا ومول من الاجر بخلاف من لم يخلط ملكه به او لم يحدث فيه اثر من عمله كالملاح والغسال والحمال والبحار من حمل وبالحج
هو مكاري بالجل فانه لم يحبس للاجر اجماعا وقال ابو يوسف في الحال ليس له طلب للاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في
المحيط ولمن اطلق العمل بان لم يقيد بيده وقال خطب هذا الثوب لي او يهينه بدرهم مثله ان يستعمل غيره لانه بالاطلاق
بوجود عمل غيره وفان قيد ذلك العمل بيده او بنفسه لا يستعمل غيره ولو غلامه او جيره او الا في ضمن ذلك في المحيط اذا دفع الى
مسلح عزلا لم ينسب كره باسائه في النسلج الى غيره وليست بفسق منه ان كان اجيرا فلا ضمان على احد وان كان اجنيا ضمن الاول
بلا خلاف ولا يضمن الا منبى عنه خلافا لما ولا اجير المحبى بعينه المعلوم فان جعل نفسه للاجارة ووجب جزا مثل ان
مات بعضهم وجاز من بقي اجره بحسابه مبتدأ خبره اجير المحبى اى من استاجر رجلا ليندب اليه البقرة ويحبى بعينه المعلوم
وذهب فوجد بعضهم قد مات فجاز من بقي فخلد الاجر بحساب من بقى اى فخلد الاجر كماله واجر المحبى بقدر ما بقى لان الاجر يقابل
نقل العيال لا يقطع المسافة ولذا في ذبب ولم يتقل احد منهم لم يستوجب شيئا وقال النعماني في هذا اذا كانت الموتة نقل بنقصان
العدو اما اذا كانت موتة البعض الكل سوا فموجب للاجر كماله في الكراي وحاصل مثل كتاب مما ليس له موتة لكنه لو شاجر
لرسالة ولم يوجد المرسل اليه ولم يبلغه فكل الاجر او زاد ماله موتة من عمره في الكفوتة الى زيد بالبصرة باجر معلوم ان
رودة اى الكتاب والزيادة لموتة اى زيد او غيبته لا يثنى له من اجرة الذباب المحبى لانه لا بد من النقصان عند جلاها
عند محمد بن فاجرة الذباب اجرة سوا بشرط المحبى! بحوابه ما كان في النهاية وغيره من النقصان لانه لا بد من النقصان عند جلاها
حتى يتاخر خلاف محمد بن لم يقيد بشئ اى ان يكون له تمام الاجرة عند محمد بن الكلام شير الى انه لو ترك الكتاب منه وجب كل الاجرة
وهذا اى لم يشترط المحبى بالحواب والا فاجرة الذباب بالاجماع كما في النهاية وكذا اذا فرق الكتاب منه وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة
حينئذ لانه اذا ترك منه اتفق به وارتبه بخلاف ما اذا فرق كما في التمييز وصح استيجار دار ودكان بعد السكنى وهو كراي من
عند ابو جبري عن ابن عذابي عن ابن الفارس من كنت المتاع اى نصدت بعضه فوق بعض بلا ذكر ما يعمل فيه اى بلا ذكر السكنى عند
العقد فانه المتعارف وله كل عمل فيه كالوضوء وغسل الثياب وكسكس طيب وضع المتاع ولبط الدواب بل في عرفهم واما في
عرفنا فذلك وان كان فيما موضع محله وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد شاجرت هذه الدار للسكنى ليس لان يعمل فيها
السكنى كما في الكراي سوى موطن البناء كالتجارة والقناعة والرحى الابيضار صاحب قبل اريد رحى المار والمزودون
رحى اليد وقيل اريد الكل وقيل اريد رحى يد غير النباير والافلاذ عليه الفتوى وفيه اشعار بأنه يسكن فيما من شاجرت ان لم يسكن
في العقد كما في العادي لا يمنع ابيضد استيجار ارض مائة للرزقة مطلقا لان البعض فيه كالذرة والبعض لا يفر مثل البطيخ
فكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا اذا زعموا وضعت المدة فيجوز بيعه ويكره المسلم بخلاف سائر الاجارات الفاسدة كما
في الفصاحت حتى يسلمى ما يزرع فيها من نحو الخنطة واليابا مفتوحة ويجوز الضم او حتى يعمه اى ما يزرع بان يقول

على ان يزرع فيما ايشاء على ان يزرع كما في النماية وحتى يكون الارض خالية عن مانع الزراعة فلو كان
 فيها رطبة او شجرة او قصب او كرم او غيره مما لا يسلم الا بغير رخصة فالاجابة فاسدة وانما ان يبيع هذه الاشياء من المشتري
 بيمين معلومة وقابضان ثم ياجر الارض او ان يزرعها اليه حاله ثم ياجر كما في البيعة فان اشترى ارض الارض للمشتري
 او الفرس اي لاجل احد مائة معلومة صح فذلك الاستيعار لانها منفعه فاذا انقضت المدة اي مدة
 لما سلمها اي الارض فارغته بان يبيعها المستاجر لانه ليس له ان يبيعها في غير حاجب الارض باقياها وفيه اشعار بان
 استاجر للزراعة وانقضت المدة لم يسلو ولا يجب ايداع الاجرة الا اذا ترك بالتقاضي او التقاضي بالمثل الى زمان الا ذلك كما
 في النماية الا في صورتين فاشارة الى الاول اتصال ان يعرض الموجه المستاجر قيمته اي البنار او الفرس حال كون كل
 مقلوب عما اي مستحقا لائق فانه قل من قيمة المقلوب كما في القصب وان يملكه اي يملك الموجه كلا منها وترك هذا المجلد غير
 ثم شرع في قيد الفعليين فقال بل ارضها المستاجر بغيره فذلك لغرض والتمك ان ينقص المقلوب اي رخصتها الارض والا
 ينقصا قيمتها اي فيغير الموجه القيمة ويملك برضا المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال او ان يرضى الموجه
 تبركه اي البنار او الفرس في ارضه ليجعل غير يرضى لعل من الموجه والمستاجر ان حسن فيكون البنار او الفرس
 المدة اي المستاجر والارض لهذا اي الموجه والامن لادوات علم ان البنار في الدار المستجرة خلاف ما في الارض المستاجر
 فانه لا يفي من تراب لدار فان كان من طينة لائق والايقلع ويوزع قيمة التراب كما في النماية والرطبة والكلاب
 ونحوها كما شجر فاذا انقضت المدة يقطع لانه انما يزرعها ليعمل عليها كانه وعشرين مناس ان يعطيه
 اي بعضا من مائة قيمته مائة وعشرين من مائة مثلا المقابلة بالزيادة وعشرين من مائة البر على حمل بالكس كما شجر
 وذكر عند التقدير ان اطاق ذلك ليعمل على الزيادة جميعا لانه يملك بسبب ثقلها والى غير ما دون فيه ومن كل القيمة
 ان لم يطق لان المستاجر عمل عليه او غيره ما دون فيه فاحمل الموجه عليه باشارة لم يضمن كما قبل المستاجر جوا فاقاد الموجه
 جوا فاقاد حلا عليه جوا فاقاد احد ضمن المستاجر ربع القيمة وقية اشار الى ان المستاجر لا يملك في مكان كذا فكتب حمل عليه
 ضمن قد الزاد ففسل اهل البقرة ان هذا حمل كرمه على كرمه في انقل وهذا كان ركوبه في موضع وكل في موضع اما ذلك
 موضع حمل فيضمن جميع القيمة وهذا اطاق الركب اكل جميعا واما اذا لم يلعن فيضمن كل القيمة كما في العادى وغيره
 فصل فيفسد باشر وطئت البسج لانه المدة والاجرة المعقود عليه كما في الانتار وكثرة ولا ينقصه الفقد
 العشر وكري النهر والناجبة على المستاجر فان اكل من الاجر كما في البيعة فيجب عند فساد الاجر المثل اي اجره من ثلث
 في ذلك لعل ولا اعتبار فيه لزمان الاستيعار كما في وقف النماية والمكان الاستيعار من جسر لداهم او الدناية
 جسر المسلمي ان كان غير ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر لطيف ان كان السبب حرا كما في النماية
 اشار الى انه وجب جبر المثل بالغابغ سوا كان الغابغ او عدم التقسيمية او الجاهلية اسمي او غيرهم ثم اشار الى ان

لايزاد على المسمى فان كان مساويا لاجرة النسل ووزاد عليه فاجرة النسل وان كان اقل منه فالمسمى كما في الكفا في الحج
ولزمم اجارة دار وارض كل شهر كبقية اى بعشرة دراهم مثلا حال كون ملك لاجارة كائنه بلبان المدقة اى
جملة الشهور ستة اشهر وقية اشعار بانه لو بين جملة المدة عشرة اشهر صح في الكل كما في الكفا في واحد من الشهر الاول قبل
في الاشهر الثلاثة الاول كما في النهاية وفي طرف لصح فقط اى موتوف في الشهر لان كلمة كل للمعوم وانه مجهول فاذا اشتم
الاول فكل منها فسخ الاجارة بحضر صاحب كذا بلا محضه عند خلافه لاطرفين وقيل لا يصح بل اخلاف كما في النهاية وصح ذلك
في كل شهر بعد الشهر الاول حال كونه يسكن في الدار في اول اى في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة
الاولى وهذا صح كما في المضمرات والصحيح احد الطرق اثنته امان يقول قبل مضي شهر الاول فسخت الاجارة فتقوت
الى انقضاء الشهر فبطل منية او يقول قبله فسخت العقد راس لشهر ففسخ عند ابلال الطل او ففسخ في الليلة الاولى مع اليوم
وهذا كله اذا لم يجهل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما جعل كما في النهاية وان سمي في الاجارة اول المدقة بان قال اجرتك من
الحرم فذاك المسمى اول المدة والا لم يسم اول المدة فوقت العقد اول المدة فان كان وقت العقد حين سهل فبطل
البار وفتح البار اى بعد ابلال اى اليوم الاول من الشهر كما في النهاية اعتبر الابلية اى ابلال فان الامام يريد ان يجمع
الى محسن كما تقرروا الا يكن وقت العقد حين سهل ابلال بل في اثنائه شهر فالايام اعتبر فان استاجرت فعلى ثلثه
بوجه ما على شهر في اليوم الاول منه فبقيت الشهر بالامل لان اصل والايام كابدل او في اثنائه فيعتبر بالايام لانه تعدد الاصل
كل شهر في الاثنائه فيعتبر الكل بالايام بل اخلاف ما عند هؤلاء وقع في الاثنائه ما عند هذا فاعتبر الابلية كما في اذ كان
آخر المدة معلومة ومنها غير معلومة فيجب اعتباره مما يليه اعلى شهر معلومة كاشي عشرة اشهر الثاني اليوم فيعتبر بالامل ففسخ يوم
او في الاثنائه فعند هذا يعتبر الشهر الاول بالايام في كل من الاخر واثني الشهر بالايام وعند من يعتبر الكل بالايام كما في الحديث والفقهاء
وغيره فافسد كل شهر لثلاثين يوما او اثنائه ثلثمائة وستون وعند من يعتبر بالقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والباقي حده شهر
بالايام كما في احتياقي وغيره فاسندت عند عدديته لا شمسية ولا قمرية وعند من يقره لا غير المختار بربك امام فانه اجري في شهره فاسندت
على ما في احتياقي على كل حال ان تم على القعدة وشهر في الايام ثم كمر عيدا الا شئ سنة واحدة قمرية احد هاني اول المدة والثاني في آخرها فبطل
ما ذكره المصنف فمن لظن ان الظاهر ان هذا الاستسكان اى انكر انما تم في السنة القمرية والامور اعتبرت اسندت بوجه فربما يجب كذا وان كان
على ما ذكره الامام الزم والقوى حيث يتكرر في العبد والايام التشريق قطعها وايضا مثل هذا الاستسكان يتوجب على ما ذكره من الحق المتناهي ايضا يستقيم
اطلاق ان الشهر الاول عند من يعتبر بالايام فبطل في سنة خمس اشكال على كلام المصنف فشاؤا عدم الاطلاق على ما ذهبوا اليه فبطل
الكل فتأمل كما العدة فان الاتباع اذا كان حين سهل ابلال يعتبر شهرا والعدة بالابلية ناقصة كانت او كانت وهذا بلا خلاف اذ كان في
اثنائه الشهر فحق تفويت الطلاق يعتبر بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة عند ما عند من يعتبر شهر واحد بالايام شهران بالابلية كما في
طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقل من جاز المبسوط ان العدة في هذا العدة يعتبر بالايام اتفاقا وقد مر فتأمل في صحيح اجارة المحرم

فيوز اخذها مما اجره وكبر بعض العمد لانه شرقت باشارة صلى الله عليه وسلم وكبر بعضهم تخاذه للنساء لانه قلما يخلو معهن
 عن فخته والصحيح انه لا بأس باتخاذها للرجال والنساء جميعا لفخرة كفا في الكرامة ولا اعتبارا لجنسها مع مصطلح المسلمين كافي الاختيار
 وكذا اجارة الحجاجم فيوز اخذ الاجارة عليه لا يعلى الله عليه وسلم اعطى اجرة والنهي الوارد وعنه للاشفاق لما فيه من الخساست
 وانظر راجع معين لانه عقد على نفقة هي تزنية العبدى للعين ببيع وقبل عقد على اللبن لانه المقصود والتخدية تابعة والاول
 اقرب الى العقد كفا في الهداية وهو الراجح كفا في الكفاي لكن السرخي قال ان الاثني اصح لانه لو كان اللبن بتعالم المستحق ابرأ من رد فو
 على هذا كذا كالحى يغلب الفتريت وتماهى في النهاية وفيه اشعار بان طعام النظر وكسوة تملكه انظر كذا اذا شرط في العقد كفا في الهبة
 وبانه صح استيعار النظر الكافرة والفاجرة كفا في المضمرات كمن ينهى عن رضاع المحقر فان الرضاع بغير الطباع كفا في تفضيلها
 وصرح استيعار امة معلومة لطعامها وكسوتها وان لم يؤمن كل منها وجب له حطب لوسط منها قال لا يصح اذالم يمت
 والاول الاستحسان وفيه اشعار بان اذا استاجر بدمهم او كيل او سوزون لا يضمن القدر والوصف واذا استاجر بالثياب فلا يضمن
 شرائط السلم كفا في المحيط والخرج وطيبها اى النظر الموجبة وان خيف البجل لانه حق ثابت بالكل لا يبطل بالاجارة ولا يجوز وطيبها
 حيث المستاجر الا اذا لا يلبس له ولا يدخل في ملك غيره فعل هذا لا يجوز الا في المهر ونحوه اى للزوج في كحلها
 مشهور بين الناس فسخها اى اجارة النظر وان لم يكن ممن يلحقه عار بارضاعها او خيف موت العبدى بان لا ياتخذ من غيره كفا في الحطب
 ان لم ياتون بالاجارة لها اى النظر لانه يفسر بها الا ان اقرت بمكاحها اى لا يفسخها ان كان لها من محبها لا يفسخ
 بهية الابطول لها وللال العبدى فسخها ان مرضت او حبست لان اللبن يفسد بالمرض ويكحل وفيه اشعار بان النظر ينفسخ
 لا يفسخها منها بل اعذر لكونها مينة الفجر بوسايت اوسايت اخلق او تمتنع عن اسفهم او ان لا ياتخذ منها او يتفقا اللبن او لا يكون
 بالقطرة وكان هذا اول اجارة لها او يتكثر اذ يؤتم لها كفا في المحيط وعليها غسل العبدى وغسل ثيابها من النجاسة لا
 الدين كفا في الكرامة وصلى طعامه اى مضغ او طبخ او هبته الفتح ويجوز الضم على غولفتها تنها وبارد الوضوء على العبدى
 استعمال الدين وفيه اشعار بان ليس عليها ثمن العلاج العبدى كالحيوان والدين بذق عرقا دون عرق الكوفية وعلى ابيه كفى
 الاجارة اى اعطاه الاجارة على هذا الافعال لانظر فلو مات الاب فعلى الوصى من مال العبدى فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابو بكر الصديق رضي الله
 عنه ان كان العبدى مال وعليه ثمنها اى ثمن نحو العايدون والثياب الطعام والدين للعرف ولا يخفى ان يستدرك بالاشكال
 فان ارضعته لبن شاة اى صغى في لبن شاة مثلاً فلو صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجارة كفا في الكفاية وغيره او عذرة
 لطعام من الغذاء او التغذية كلابها بمعنى الشربة ومضعت المدة فلما اجر لها ان هذا لا يسمى ارضاعا فان حمدة الله
 فلا اعتبارا لمدينة لبنه وان اقام كل بنية فبنيته او هذا اذا اشهدوا انها ارضعته لبن شاة وارضعته لبن نفسها فلا تسمى
 لم تقبل لانه شاة على النقي بخلاف الاول فان النقي فيها دخل في ضمن الاثبات كفا في المحيط ولا تصح تبطل الاجارة عند
 المتدبرين للعبادات اى لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر سبيل كتعليم الكتابة والنجوم والطب التعبير

بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان الملعن او الامام او المفتي واحدا فانما تصح بالاجماع كما في الكراماني وغيره
كالاذان والامامة والتذكير والتدريس الحج والفرو والعروة وتعليم القرآن والفقه وقرارتها وانما تصح لقوة
الرجبات والاستغفار بالعطيات من بيت المال وليفتي اليوم اي يفتي المتأخرون بصحتها اي الاجابة لهذه العبادات
لقوة الرجبات ولانه لا يكون لهم خط من بيت المال فلما امتنع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما قلنا في شيبيني وعيسى وغيرهما
جنس على ذلك فلما ريد ان يصح على قول لكل فيستاجر المعلم مدة معاونة ثم يامر بالتعليم وتامر في الاملازمة والمنهات ولا
تصح للمعاصي كالغنا بالكد والمديرة وكفتن) كما في الكراماني وتفصيله في الكرامية والنفوح اي النذرة بان يبي عليه
ويعد مما سته لا رضى الله عليه وسلم قال كان بالميس اول من ناح واول من لغني كما في الكراماني وفيه مراني انما تبطل الامور
والمراميو الطبل وغيره وكذا تحت الاصنام بزخرفة البيت بالتمثيل ولو استاجر رجلا لينحت له طنبورا وبربطا بطيب له
الاجرة لانه يا ثم في الاعانة على المعصية كما في المحيط ولو استاجر مشاة لتزيتن لعروس لا يطيب لاجرا لان يكون على العدة
من غير شرط ولو استاجر رجلا ليكتب له غنار بالفارسية او العربية طالب الاجرة وكذا لو كتب له مرة كتابا الى اجبتها باجر كما في
الظهيرية ولو استاجر لكتابة تعويذ السحر سحر اذا من الكاغذ واخط كما في المنية ولا تعسب العيس بفتح العين سكون السين
المهلتين اي نزول الذكر على الاشياء واعطاهم الكرام على النزول لانه حرام بالسنة والسبب الغسل واعطاهم الكرام على التيس في الاصل
الذكر من الهبار والمغزو والحوول كما في القاموس ولا اجارة المشاع فيما يقسم ولا يقسم عند ابني حنيفة وزفر فرج واما عندنا
فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الفصل ان يلحقها حكم حاكم يصير متفقا عليه او حكم حكم ان تذكر المرفعة او عقد الاجارة على
شم نيسغ فيما يرد لان الشيوع الطاري لا يفسد بالاجماع كما لو مات احد بناتها واستحق بعضها فانما تبقى في الباقي كما في المفصلات و
ذكر في النوادر من ابني حنيفة سح انما تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وقيمة اشعار بان الشيوع المتعار مانع للانعقاد فلا يجب
الاجرة على ما قال بعض المشايخ والصحيح انما تنقذه فاسدة فيجب اجر المثل كما في العمادى وعمد ان الشيوع للمقارن غير فاسد كما في الخلاصة
الا لمن الشريك فانما جازمة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعمد انما لا يجوز ولو اجرا البنا دون الارض لم يجوز في النوادر
يجوز وبها فتى ابو علي النسفي وكذا اجرا البنا ملكا او عرصة وقف او ملك لاخر وقيل يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والا ولى
الشريك فان كل من زيادة عامية كما ذكره الطائري ولا اجارة الرحي حجر لطن به او ميت فيه كحجر مكتبة بالالف ايضا بعض
وقتيه اي الرحي فيفسد بتجارب رجل رجلا او رحي او ثور ليطمن به هذا البر بقبضته او بنصف ثلث مثلا من دقيق هذا البر لان
غير مقدور التسليم عند القدر وسيل هذا الاستبجار بقبضه الطمان بالفتح ولتشديد (اسيا بان) اتقفا را بنحز وقيا شارة الى انه نوحل
البدل شيار من البراد القيقف الاضافة لكان صحيحا لوجوبه في الذبته ولا يصح تحو ما هو في معنى قفيه الطمان كما اذا استاجر رجلا
لينسج غزله بعض منه فاذا خلا فالشايخ بلج او حل الطعام على دابة بنصفه او دفع ارضا ليعرس فيها اشجارا من عند نفسه على ان الارض
والاشجار بينهما فان لدفع اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار والدفع الباقي او دفع الى آخر بقية بالعلف ليكون له سواي بينهما

فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل وثمن العلف فلو لمع صاحب نصفها من المدفوع اليه ابراهه عن الغنم كان
 الخارج بينهما الكل في المحيط ولا يصح ويفسد في الاجارة عنده ويصح عندها التجمع بين الوقت والعمل لجواز الحق
 عليه العمل او المنفعة فان ذكر الوقت قد تنفصيا والمتبادر ان يكون العمل ميسر المقدار معلوم لم يبين صح لانه بما ذكره
 لم يذكر الا الوقت كما اذا يكرى رجلا يوم ما الى الليل لينبغي بالاجرة المحض وعننى المبين اذا قال في اليوم جاز بخلاف اليوم
 بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه ذكر احدهما مع الاجرة ثم العقد الباقي للتبديل او
 تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم بدرهم على ان تنجزني هذا الغنم من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد
 يذكر الاجرة لم يصح لانه لم يبين احدهما للمقابلة بالاجرة كما اذا قال استاجرتك لتجبرني هذا الغنم من الدقيق اليوم بدرهم او
 استاجرتك اليوم لتجبرني هذا الدقيق بدرهم كما في الكراي وان ذكر الاجرة او لاشم العمل بان قال استاجرتك بدرهم اليوم على ان تنجز
 هذا الكرس لم يصح لان ذكر الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنية.

فصل الاجير هو المستاجر يفتح الجرح كما في المقائس من اجرت الاجير واجرة اى عقدت موعده للاجارة كما في الرضى او من جرح
 زيدا اى عطية اجرة فهو قيل بمعنى مفاعل بالفتح او فاعل ومن الفعل بمعنى مفعول او مفاعل بالاسطر سماعي المشرك
 صفة الاجرة احتراز عن الخاص فالانصب لعام وقد يقال جبر المشرك بالاضافة على ان يكون المشتري مصدر او تعلق المشايخ في
 الفصل بين التسمين فقول يستحق الاجرة بالعمل لا يسلم النفس للعقد وعليه في المشتري هو العمل المعلوم به
 محله وله ان يعمل للعامة اشارة الى قول آخره بكون قيل العمل من غير احد كما القصار ونحوه من تجار و الخراذ
 والصناع والحامى والراعى وغيره من المستقرين ومكمله لا يصح عندنا في حقيقته وحسن الزفر وهو لقياس ما يك من المال بلا صفة
 في يده سوا امكن له التورع عنه كاسرقة والنصب ولا كالحق الغالب الغارة الغالبة قال لان كل التجرة فمن من قيمته قبل العمل بالاجرة
 بعده معمول بالاجرة وغير معمول بالاجرة بقولهما اخذ الفقيه الفتوى على قوله كما في المضمرات الا ان المتأخرين افتوا بالصالح على نصف القيمة كما
 ذكرنا في غير وقال الزاهد على هذا ذكرت شائنا بخوارزم وان شرط عليه اى ذلك لاجير القمان وقال الفقيه ابو بكر بن الغنم
 حينئذ والى الاول مال فقيهان ابو جعفر البوليث ج وعليه الفتوى كما في الذخيرة بل يضمن بعبارة ما يك من جيدان وغيره بعمله عملا غير
 مأذون فيه كالدق الخرق للشوكية في المحيط وغيره فهو غير معتاد بانفسه وقد اذنه المصنف العمل بغير الباطل ما لم يبطل نفسه المصنف
 بما في الكافي ان قوة الثوب قوته مثلا يعرف بالاجتهاد فمكن التصديق بالمصالح وفيه اشارة الى ان السفينة بوقت من سحج او كرم
 ومصد قبل او نحوه لم يضمن المالك الا دوى اى لكن لا دوى الضمان لاجير ماله كما يعمل ان لم تجاوز العمل المتقار فلو غرق
 او سقط من الماء السوف لم يضمن من الظن ان الاستئثار قاصر له لا لتبلى ان البئر يضمن بعمل المتقار وان تغير العمل بالي عنه
 الاستئثار به بشرطه ليس كما في العادى انه لو قصد عبدا او غلاما لطلب انقصه فمات بسبب كان قيمة العبد بزيادة الغلام على ثمنه
 الفقدان واللاجير السحاح من سمي باجير الواحد بالاضافة اى جبر الاستاجر الواحد بالسكون جاز الفتح يقال رجل ومعه ثقتين اى

منفرد كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال يستحق الاجر بمسئله نفسه الى مستاجر واحد او اكثر ولذا أطلق فلهما
 رجلان او ثلثة رجلان على غنمهما او لهما خاصة كان اجيرا خاصا كما في المحيط وغيره مدونة اى الاستعجار مع القدرة على العمل
 وان لم يعمل لكن لا يتنفع عنه فلهما انتفع لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمن البشال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجابة
 بهو تقييل كل من احب استحقاقه كما في قول كالاجير لرجل الغنم اى كاجير مشابه لرجل غنم لهذا المستاجر لا غير قربية المقام
 في الموضوعين فمن الظاهر ان تشييل فاسر لك الشدة ولو قدك الشدة بعد الغنم لم يكن مثالا للشركة كما ظن فان المعنى كاجير لرجل غنم
 وهو مثال للمخاض كما في المحيط وغيره ونعم لزوم ذلك لاجر على بذل العمل على ما قلنا او الابد الوقت والافسد الاجارة عنده كما هو
 حكما لا لا يضمن بالاجماع ما يهلك من غير صنعه في يده كما اذا سرق او جعله كما اذا ابد السفينة وغيره مما ذكرنا في الاشكال
 الا اذا عمل عماله لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاه فقفا عينيا او كسبه فانما يضمن وان ردد المستاجر الاجر تبريرا ليدخل العمل
 كما اذا حال من خطته فاسيا فهاك درهم وان روميا فدرهمان ان يزدربا فثلاثة تحجب اجرا ما عمل فان خطا فاسيا فدرهم
 لوجوب لاجر بالعمل كذلك حكم في الصبغ بزعفران الحصف والورس وكذا في السكفي في هذه وهذه وهذه وفي المساقاة الى سمرقند وبخارا
 وبخراسان ولم يحجز الزيادة على الثلاثة كالباع قال اطلاق لا يخرج عن شئ وان ردد المستاجر في عمله اليوم او عدا كما
 اذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان عدا فنصف درهم فله اى الموجب باسمي من درهم ان عمل اليوم فيبيع الشرط الاول
 عندهم ولم اجر مشكلا ان عمل عدا فلا يبيع الشرط الثاني خلافا لما فيجب مسمى من نصف درهم عندهما ولو خاطه في اليوم
 الثالث فاجر المثل عندهم ولا يجاوز اجر المثل المسمى اى نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجمان لا يجاوز الدرهم ثم قال
 عن نصف درهم في الاول الصريح لان الاجارة فاسدة والمسعى في الغد نصف درهم هذا اذ اجمع بينهما والموافق على اليوم وخاطه في الغد فاجر
 المثل عندهما واما عند فقهاء ان يقول باجر المثل او باجر وتمام في المحيط ولا يسافر بعبد مستاجر للمخدة ما لا يشترط اى لا يخرج
 الى السفر بعبد استاجره للمخدة الا اذا اشتد ذلك وقت العقد لان خدمة السفار شق وقير مزايا انه يخرج الى القرى وافقته
 البلد الى ان يروا لاية الاستخدام في انواع الخدمته وذو من السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب طعامه على صاحبه كما في الغدير
 وما ذكرنا الى ما في بعض النسخ من قوله ولا يسافر بالسفران محبى الثلاثي مرقوم منه صاحب الفصح الفصل ٢٠

فصل في نفع الاجارة جواز العيب قديم او حادث اخل بالنفع من المستاجر فلو اندهم حائظ من الدار او عور الفلام
 بلا اخلال لم ينفع كما في فانيخان كدبر الدابة المستجرة بالفتح اى جرح ظهرها او فعا كما قال ابن الاثير ويدخل فيه تدابرة
 ومرض العبد وانقطاع ما راحى والصنعة وقية اشارة الى انما لا تنفع بالعيب قبل تنفعه والاول اصح كما في الاختيار الى ان
 لا يشترط فيه القضاء والضايف فيفرد بالمستاجر ولو بعد القبض كما في العادى والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضمرات وذكر في
 الصغرى انه شرط بالاجماع فله انتفع المستاجر بالمعيب في مدة الاجارة او ازيل العيب كما اذا بسن الدار
 المدمومة او زال العيب سقط خياره ولم يزد ولم ينفع بخيار الشرط قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استاجر

وكان شهر اعلى انه باختيار ثلثة ايام نفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب جريه الموت لان ابتداء المدة من وقت
 سقوط اختياره كما في المحرور فيه اشعار بان لا يشترط حضور صاحبه لا على خلاف المظن في الاول المختار وقيل المفتى بخياره في
 ذلك كما في المضمرات **نفسخ** بخيار المروية فلو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم راي بعضها فافسخ الاجارة
 في الكل وقية اشعار بان لا يشترط في هذا الفسخ القضاة ولا الزمان وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط وفسخ بالعقد
 وفيها ضرورة وفيه اشارة الى انما لا يفسخ بالعقد وقيل يفسخ والى الاول ذميب عامة المشايخ وهو الصحيح كما في الكافي والى انه
 يفرد به صاحب العقد كما في الاصل لكنه اعجم انه لا يفسخ بلا قضاة او رضائهم بل يفسخ بدونهما في عذلهما فلو فسخ بالدين كما
 في التمر تاشي وهو اى العقد لم يضر وهو نقصان احد المتعاقدين بذنا او بالالم يستحق ذلك لضررهما بالعقد ولم
 يلزم به كسكون اى مثل ملك السن العقيم في صورة زوال وجع خرس استوجب قطع اى استاجره بانه فانه يفسخ بالضرر
 ويقع وشل بحسب الدين في الحق دين من جنس النفقة او غيره ببيان او بيان لا يقضى ذلك لدين بشي الا ان
 ما اجره الجبر من نحو العقار المستاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في فاضل خان وشل سفر مستاجر
 عبد للمدينة مطلقا لا تقيد بمصر او للمدينة في المصر فان المولى يفسخ بشبهة السفر والمستاجر بمعية السفر وقية
 اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان اكراه الموجه استفسل القاضي عن من يسافر معه وقيل ثبت بقاءه للسفر وقيل القول
 فيه للموجه وقيل للمستاجر فيحلف بالثبات ثم غرمت على السفر به فاذا كرهى والفردوى والى ان سفر الاجليس بعذر
 والى ان سفر مستاجر دار السكنى عذر لكل في المحيط وشل افلاس مستاجر وكان مثلاً ليعتجر قية فانه عذر
 للاختصار اى اوار بدل الاجارة بلا تجارة وقية رمز الى ان الحق الدين عذر بالطريق الادنى والى ان فسخه
 ليس بعذر لكساو سوت فيه خلاف كما في المدينة وشل افلاس حياط استاجر عبد ليتجبط معه فترك عمله
 وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يبيع بالابرة والمقراض والى انه
 لو ظهر خيانتة فانتع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا لكل حق الدين كما في المحيط وبدار مكرهى الدابة
 عن سفره اى مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وقية
 رمز الى ان ابتداء قانع السن وادوم الدار من القطع والدم عذر بالدار بالمدينة الاصل وادى مصدره الى
 اى تشافيه راي وهو ذو بدوات والاكثر الاستيجار بخلاف شل بدار المكاري اى اجر الدابة فانه
 ليس بعذر لجواز ان يبعث اجرة او تلميذا فلو مرض المكاري كان عذرا وعليه الفتوى وخلاف ترك خياط
 مستاجر عبد ليخط معه يعمل طرف ترك في الصرف فان ذلك ترك ليس بعذر لاسكان ان يخطب العبد في
 منه ويعمل في الصرف في آخر وقية اشعار بان اذا استاجر دكانا لخطاط فاراد ان يتركها ويشغل بعمل آخر كان
 عذرا كما في الهداية وبخلاف بيع ما اجره اى اذا باع الاجر الموجه من اشتري لم يكن البيع عذرا لان الاستيجار

لم يتغير وفيه إشارة الى انه لو باع باذنه لم ينسخ وان بيعت في حق النسخ لم يعتد في حق البيع فلا ينزع من يده حتى يصل
اليه بالحق الى ان البيع بلاذنه نافذ في حق الجارة والمشتري فلا يجد البيع بعد نسخ الجارة ويهو البيع كما في المحيط ومتنسخ
الاجارة بلا نسخ بموت احد العاقلين اى احد من الجار والمستاجر او من الاجارين او المستاجرين او الاجارة تنقذ
ساعة فساعة فينقذ على حيوتها وفيه إشارة الى انه لو مات احد الاجارين والمستاجرين انسخ العقدني حصته دون المحي كما في الكافي
وتقدير ثلثها الضروريات فمن الظن انه ينقذ باذات المكارى في الطريق فانه لا ينسخ حتى لا يبلغ ما سوا وكذا اوقات المزارع
المستاجر لاجل المزارعة فلم يشك باذات الحق عليه كدابة معينة فانه ينسخ حال كونه قد عقد بالانفسه فان عقد احد
العاقلين الاجارة لغية فلا ينسخ بقا العاقلين حقيقة كالموكيل اجزا او مستاجر او فيه شعار بانه لا ينسخ بموتهما اذ لا يكمل
الاجار والمستاجر كما في قاضيهما والوصي والابن القاصي وموتوا في الوقت ولو توفوا عليه ولو قال مالك الغاصب دار
منقر غما اى خارج من دارى والا يفرع فاجرهما كل شهر كذا اى فنى عليك كل شهر ما يه فست الغاصب ولم
يفرغ داره يحجب المسمى لانه فنى بالاجارة بطريق التعليل فنى ايضا الدار اشعار بانه مقر بانها ملك الغاصب منه فلو جردت
المغصوب منه البنية ولو بعد سنة انما لا يقضى بالدار بل اجعل الغاصب وصح اربعة عشر عقد مضافة الى ان المستقبل الاجارة مثلاً
يقول فى ذى اوجه اجرتك هذه الدار كذا من هذا المرحوم الى سنة لان الاجارة تنقذ ساعة فساعة وفيه شعار بانه لو انقض
هذه الاجارة قبل مجئ ذاك الوقت ولم يجز فلو عمل بالاجارة يملك فى رواية جاز فله ما يك التجهيل المفتوى على الاول وبانه لو باع
قبل ذلك مع البيع وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال فى وسط الشدة اذ اجارته اس شهراً فانه اذ اجارته لم يجز كما قال ابو القاسم لصغار
ذهب لفتوى ابو الليث وابو بكر الاشكا جبالا الى قاضيهما والفرق ان الاضافة تنقذ سبباً بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال شدي
ان تصدق بـ درهم عند فله جاز ولو قال ان فعلت كذا فعل ان تصدق بـ درهم لم يجز وتمازى في الاصول وصح بالاجماع نسخها
كما اذا قال فاشترك بهذه الاجارة اس الشدة لاني ولو قال اذ اجارته هـ فقد فاشترك لم يجز وقال السرخسى جاز الفتوى على الله
كما فى قاضيهما وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجما عا كما فى العادى والمزارعة والمساقاة كما اذا قال دفعت لك هذه الارض
او الاشجار للمزارعة او لعل فيما بعد شهر من هذا الوقت والوكالة كما اذا قال بع عبدى غذا فانه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد
العدو وتختلف فى الغزل قبل دفع الرجوع اجما عا بشرط علم الوكيل كما فى العادى والكفاية بان قال قلت بغس فلان غدا
والمضاربة كذا اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ماضت العشرة عشرة من عمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصح
مضاربة الا عند صدوره ثمانية من درهما والقضار والامارة اى تفويضها كما اذا قال الولي لزيد كن قاضيا او اميرا فى
بلد كذا وفيه اشعار بان التحكيم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما فى السخاوة والايصار اى جلد وصيا والوصية والطلاق
والعتاق والوفاة مضافة اى مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضى هذه موقوفه غدا ويصح العارية
والاذن فى التجارة مضافين كما فى العادى وفيه اشعار بانه لم يصح تعليق كل منها وقد صح تعليق المزارعة

والمساواة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يصح فسخ كل متماغيه الاجارة مضافا لا يصح البيع اذا عقد مضافا كما اذا
 قال بعتك عبدي هذا واجارته اى البيع اذا عقد فضولي كما اذا قال اجرت البيع غدا وفسخه اى البيع ولو
 بيعا جائزا فلو قال احد العاقلين فسخت البيع بعد مضي ستة اشهر لم يصح الفسخ كما في العادى والقسمه فلم يصح
 اقتسمت غدا هذه الدار على كذا وعلى هذا الشركة والمبة والصدقة والنكاح والرحمة والصلح عن مال
 بخلاف الصلح عن غير المال كدم عمد وامير الدين اى عن الدين كما اذا قال ابرأتك غدا عما لي عليك ولا يصح
 العفو عن القصاص مضافا كما في العادى وفيه اشعار بان تعليق كل منها مضافا كما في النهاية واما اخذ الابرا بر مزا
 الى رعاية حسن المنتم فانه لغة الفصل +

كتاب العارية

اورد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا غطاطا من جهة العوض هي اى العارية بالتشديد وقد يخفف منسوبة
 الى العارفان طلبها عيب على ما قال ابو هريرة وابن الاثير ورد الراغب وغيره بان العارية بالى والعارية واوتية على ما
 مر من انفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من العرية تملك الثمار بالعوض وردده المطري وغيره بالمشقة استعارة منه
 فاعاره واستعاره الشئ على اخذ من ولو لم يولد ان المنسوب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاوض
 وان يكون اليار للمعنى النسبية كالكرسى وكره الزاهدى وشرية تملك تنفع من عين مع بقائها احتراز عن قرض نحو
 الدرهم وعن البيع والمبة ورد في ذلك كرهى باختلافه بل كالعين فان المستعير لا يجبر بالاجارة جائزة فيما
 يملك بالعوض لا يبيعها ولا يتفادى الناس في الانتفاع به والمباح له لا يملك ان يبيع غيره وكما في المبسوط بل بالعوض
 عن الاجارة ولا يتقضى به حق المرور فانها العارية دون المبة لانها لم تكن الاتملك لعين وفيه اشعار بان العارية
 تصح بالتعاطى ولا يشترط الايجاب القبول جميعا كما دل عليه قوله وتصح العارية باعرتك ارضى اى جعلتها عارية لك
 لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب القبول وشرطها القبض وشمكتك والطمعتك ارضى اى اعطيتك ما حصل
 من ارضى فان المنع في الاصل ان يعطى رجل رجلا ناقه او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على انه اضعف الى ما ينتفع به بقا عينية
 فلو اضعف الى ما لا ينتفع به بقا عينية كالدراهم لكان هبة كما في الاصل وحامتك على اوتى اى اركبتك عليهما فان
 الحمل هو الاركاب واخذت منك عبدى اى اذنته لاستخدامك ودارى لك سكنى مصدر بمعنى الاقانة او اتمنى فاعا
 الاسكان حال اى سكنته او تميز اى ملكت دارى لك سكنى وملكك سكنى بالاك ودارى لك عمرى طرف اى مدة عمرى ومصدر
 من امرت كما مر في الهبة سكنى تميز ونفسه للنفس على العارية ويرجع المعية عن العارية المطلقة او المقيدة متى شأنا اذا
 لم يتقبل اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعاره فاجعل فيه زيتا فاستردني اصح فانه لا يرجع ولا يرشك الى موضع بغيره فلو كذا واستعاره
 لتضع ان يفتقد وصا وحديث لا ياخذ بى غير فانه لا يسترد وعليه يرشك فادته ان يغفل كما في الغنى وغيره ولا يصح العارية بالهضم

بإلزام المستعير ان يملك العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع تقصع الحام او كثر النقصان من يده وانكسر المصغر كما لو
سرق منه متاعا بين يديه وهو نايم قاعا او مضطجعا وهو في المصغر لو سرق منه ثوبا مسنونا كما في الجيرط ولا يجوز العارية ان
لم يختلف استعماله فان اجرها استعير فحطبت بالسر والملك في الاستعير لا تقيد بغيره بل في الشيء والقيمة في
قيمة ساقطة العارية كما في شرح الطحاوي ولا يرجع استعير فيما ضمنه الميعر على احد اى المستاجر لا غير فلا فائدة في النكسة العامة او
ضمن الميعر المستاجر ويرجع المستاجر على موجه استعير ان لم يعلم المستاجر ان العارية في يد الموجه فان علم بذلك لم يرجع
لعدم الغرور وكان الاجرة للموجر المستعير لكنه يتصدق به عند الطرفين كما في المغنى ويعاير باختلاف استعماله من العارية كاشوب
للبيع والديانة للركوب ولا يتخلف كالدلالة للسكنى والدابة للمحل ان لم يعين الميعر متفعا به من منفعته بتلك العارية وبعاء
مالا يتخلف استعماله ان عين متفعا به فلا يعاير باختلاف استعماله ان عين وفي الاكفارة شعار بان المستعير لا يملك الا ربع من الاثني
وهو الصحيح كما في النهاية وكذا اى شئ مستعار الموجه بافتق في جريان الصور الاربعة فيعار الموجه ان لم يعين متفعا به لا يتخلف
استعماله ان عين من استعار دابة مطلقا او استاجر مطلقا بل يتعين المحل والركوب المحل والراكب وغيره با من انواع
الاتقاع يحمل كل من المستعير والمستاجر نفسه الدابة ويعير كل الدابة له اى محل ويركب كل غيره واما من المحل والركوب
والاعارة لهما فمحل المستعير والمستاجر تعين ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه وضمن كل منهما بغيره اى يفعل فلو
حل او ركب لا يبيع ولا يضمن بالملك ولو اعار محل او الركوب لا يحل ولا يركب الا يضمن هو الصحيح كما في الكافي ففى كل
من الصور الاربعة اختلاف المشلخ كما في المغنى وفيه شعار بان لو استعار مالا واستاجر ما بقيه لنفسه لا يبيع وهذا في الركوب
دون المحل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي وان طلق الميعر الانتفاع به اى في النوع غرضه فطلق والوقت
اشفع بها ما اشار من انواع الانتفاع اى وقت شار وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا انشر على
غير ترتيب اللف وهو متقدم بدلية كثيرة الوقوع فمن لظن ان الاولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله المحل والركوب اليوم
وليس فلا يضمن لو ملك عند الاستعمال وقبله وبعده وان قيد الميعر الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان ضمن
استعير باختلاف في وادائها الى شره فقط فلم يضمن باختلاف الى مثل واخير الا انه لا يخلو عن شئ فمن استعار ثوبا ليكرهها
فلم يكره اذ يبيعها ما يحل عشرة افقرة من الخطه بفعل شيا اخف واهل على الدابة او الى مكان كذا او ذهب الى مكان
اخر ولو اقصر منه او لم يذهب به ولا مسك في بنية فملك في هذه الصور ضمن وتما من في العادى وكذا اى شئ تقيد الاعارة
تقيد الاجارة واطلاقتها بنوع او قدر او وقت او مكان في انه ضمن باختلاف الى شره فقط وهذا من قبل الاكفارة
على نحو قوله تعالى بيدك الخير اى الخير والشر وبذلك كثير في الكلام القديم وغيره فمن لظن ان الاحسن وكذا الاجارة فلا قاب
تقيد فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففى كل موضع ضمن في العارية لظن في الاجارة بلا غرض كل موضع المضمن في العارية لظن في العارية
مع الاجر كما في العارية غير ورواها الدابة المستعارة متداخلة تسليم الى اصطبل اى مكان معدا له بالكلية تسليم فلا يضمن بالملك

بعدد لانه الى باعها المتعارف من رد العوارى الى دار المالك كما في الهداية وفيه اشعار بان الاستطيل لو كان خارج الدار
ضمن به لان الظاهر انها تكون بلا حافط كما اشير اليه في النهاية والكلام يشير الى انه لو رد بها الى منزله لم يضمن كما لو رد بها و
لم يجد صاحبها ولا خادمه فربطها في داره على معلقها كما في المحيط وغيره وورد مع من في عيال المستعير كولداه وعبداه
او اجيره فوجاز مسانته اى عبارة مسانته (بخيرى بسال فادادن) او مسانته (بخيرى بمافادادن) فادادن اليا سوت
لانه ليس في عياله كما في الهداية او مع اجير ربها اى مع من في عيال المير كاجيره اولده او عبده اى
عبد من عباده ليقوم على وابته اى يتبناها او لا يقوم عليها تسليم الى مالكها فباعت عن ضمان الرد لانه الواجب
عليه وان ضمان العين فلا يجب بعد فلو ملك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسى القياس ان يضمن وتامسنى المحل
وفيه شارة الى انه لو استعار عبد اخرده الى دار ماله او مع من في عياله برأ من الضمان الى انه لو رد الدابة وابعد
الى جنبى ضمن قيل لو رد بها الى من لا يقوم عليها فليس تسليم ولا صح موالا ول كما في الهداية وغيره كمر مستعارة غير
كثير القيمة كالقدر والقصعة والكنوز نحوها الى دار ماله فانه تسليم بخلاف تقيس كقد جرم فانه ليس تسليم الا بالرد الى المير
كما في الهداية بخلاف رد الولد والى دار ماله فانه تسليم فباعت عن ضمان الرد الى المير الا اذا رد الى المير
ولو يوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الولد كالعارية وعليه الفتوى كما في العاروى وعاريت النقص من
اى الدرهم والدينار والمكيل والموزون والمعدو والمقارب كالفلوس النافقة قرض فانه مطاوعه
كالعارية وان ضمن بالملك قبل الانتفاع ولو لم تسلك بان استعارة في درهم لتسوية الميزان وتضمن المالكان
عارية لا قرض فلو ملك لم يضمن كما في الكرمانى وغيره وصح اعارة الارض للبناء والغرس بالكرمانى وله اى المير
في العاريتين ان يرجع عنها لانهما غير لازمة وان يكلف المستعير لهما اى البناء والغرس في الحال ضمن المير المستعير
ما نقص اى يخص عنها بالقطع اى بسبب لهما اى وقتها اى حين وقتها لانه عارضة ورجع قبله اى قبل ان يتجاء
الوقت فلو كان فتيمة البناء والغرس فاما في الحال اربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة واهم وذكر الحكم ان له ان يضمن
المير فتيمة قائمين في الحال ويكون له وان يرفعها الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ يكون الجناح للمير كما في الهداية وغيره
وفيه رى الى ان الضمان في العارية المطلقة عنه ان عليه قسيته والى ان ضمان في الوقت بعد ان يقطع المير البناء والغرس
يضل فحينئذ يضمن فتيمة متعلقين لاقائمين كما في المحيط وكذا كراهية تفرقة الرجوع عنها قبله اى انقضاء الوقت لانه عارضة والى ان
هو عارضة المناقصين يستحب الوفاء بالوعاء كما في الذخيرة ولو اعار الارض للزراعة فيها لا يضمن المستعير تحسنا لان الظاهر
بالمؤمن حرام حتى يحصد الزرع من حصده اى جاز وقت الحصاد بالفتح والكسر اى قطع الزرع وتامسه في الرضى وحل
ان يكون من حصده الزرع يحصده بالضم والكسر اى جاز في المغرب وغيره وقت العارية او لا وقت كما في الال في ذلك
ان المير لو اراد اخذ الارض قبل ان يتحصده فلم يستعير ان يبيع الزرع وان تبرك بجر ثلث الى الحصاد وكان الولد المستعير لهما

الاجرة العبد او القاضى وفيه اشعار بان لا يستعير بكلف العبد قيمته الزرع وان اراد العبد ان يعطي المستعير زرعاً فله ان يبيع
 له فان رضى المستعير وطاع الزرع يجوز والا فلا اكل في المحيط واجرة رد المستعير في العامين واجرة رد المستعير المقتصر
 والمومن والوديعه والمبيع بيعا فاسد البعد النفس والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيب باختيار الرديه والشرط يجب على المستعير
 والموجر والغاصب والراهن والموجع بالكتسب والقابض والبائع والمشتري كما في العادي وغيره وهذا على ترتيب
 الاصل مع الاشعار في الكل بالاعتناء اذ الاجرة انما يجب بعد قطع الحرام +

كتاب الوديعه

عقب بما مر من اشتراك كل في الامانة لترقى الى الاولى لغة فليعلم ان مقتضاه بنا ان نقول الى الاستمسكه من نوع ودعا
 ترك وكلاهما مستعمل في القرآن الحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشدة وزهاده في المغرب يقال او دعت
 زيدا الى ان يعود دعتا اياه اذا اوفقته اليه ليكون عنده فانما مودع واستودع بمسرة وزيد كمال مودع واستودع بالفتح وشرعا
 هي امانة تركت للمحفظ ادنى تسامح والمعنى ترك امانته وفيها تحفظها فخرج لغاية لانها لا انتفاع فلا تارة تصد من انهم
 صار اسما ثم سمي بهما يود من عليه معنى عزم من الوديعه لا لشرط قصد الاحتفاظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الرهن نحو ثوب واحد
 في حجره ويبرأ عن الضمان بالتوافق فيها بخلاف الوديعه الا اذا اكره كما في شرح المدهية وغيره ولكن الامانة بمن الوديعه
 معنى فيكونان قباينين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد تحفظ فيلزم الايجاب والقبول ولودالة ولذا يقال انها
 الحكم اين نصح شيئا في فعال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند اخيه ولم يقبله لاشارة الى ان لو قال لم قبله
 لم يضمن بالهلاك لان الدلالة للعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال وضمانها في حكم ضمان الوديعه
 كما لعمارة اي شئ حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالسرقه شيئا منه اذ اعاره الوديعه فانما هو ضمان
 بخلاف العارية كما في الفرائد وله اي المودع حفظها بنفسه في داره ونزله وعالوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار
 وبعض عماله بالكتسب جمع عيل بالفتح والتشديد هو من يعوله ويقومه ويحقق عليه كالزوجه كما في المغرب ويجوز ان يكون
 بلا حد لبعض فانه سفر على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو انفقته لا المسكنة معه وليس كذلك فان العبرة في
 هذا الباب بالمسكنة الا في حق الزوجه والوديعه الصغير حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالرفع اليها كما لم يضمن الزوجه لو
 الى الزوج ولو سكن بها كما في المحيط وغيره لكن في شرح الطحاوي انه من سكن معه ونفق عليه كاعلام والاجر والاشارة للعقد على عيال
 غيرته وانما يضمن بالرفع كما في قاضيتان وان سمي المودع عن حفظه بعينه والاحسن تركه لما يجبي تفصيله وله السفر بما كان
 له منته وفيه رفر الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وهذا عنده وقال محمد بن لايسافر مطلقا وقال ابو يوسف سافر لا يسافر سفرا
 طويلا كما في الذخيرة عند عدم السعي عنه بان امره بالحفظ مطلقا وانما اذا قال حفظها في هذا السفر لا تخبره بان كان سفره له منته
 بان كان سفره لا بد منه وكان في السفر في عياله فذلك لا لم يضمن كما في المحيط وعدم الخوف بان الطريق آسنا لا منته فاذا كان آسنا منته

فان كان سقر الابد منه ولم يكن في المصمر في عيال لم يضمن عندهم واما اذا كان سقر الابد منه فلا ضمان عندهم وان لم يولد
 المسافة وكذلك عند ابى يوسف ان قربت والا يضمن اما عند محمد بن حنفية يضمن بطلقا وفيه اشعا بانه لو كان الطريق مخوفا
 لا يسافر بها وضمن بالاجماع كمانى المحيط ولو حفظ الغنم اى بغير نفسه وعياله بان تاجر اجنبيا يحفظها وميند يكون ما فطما
 لا يولد عاكفا في الكراى ضمن المودع او ذلك الغير وفيه اشعا بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره القدورى لكن
 في الجاهل انه لم يضمن كمانى العادى الا اذا خافى الحرق اى حرقا بجميع محلهما بالتحريك وقد يسكن النار كمانى الصالح
 او الحرق اى ان غرق سفينة الودیعة بالتحريك معدود كجزء السكن على ان يكون اسما من الغرق فوضعهما عند
 فانه لم يضمن اشعا وفيه رفرالى انه ان كان يمنع الى من في عيال فرفع الى اجنبى ضمن كمانى الكراى والى انه ان ارتفع الحرق و
 لم يترد منه لم يضمن على ما قال الجمهور كمانى العادى او عند فلک آخر فانه لا يضمن الا طريق الحفظ وهذا كله اذا كان الحرق
 مشوبا بين الناس والام يصدق فيه الا بالابنية كمانى الكراى فان حبسها اى اسكنها المودع بعد طلب ربها ولو
 حكا كوكيل على ما في المضرات قاودا على التسليم اى تسليم الودیعة وفيه اشارة الى انه لو استرد ما فقال لم يقدر ان يحضر
 هذه المسافة فحسبها ضلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استرد ما فقال طلبها عند فلک كان من الغد قال
 بطلت له ضمن ان بطلت قبل قوله طلبها والى انه لو قال في السر من اجر ك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاز بطلت العلامة
 ولم يضمن اليه حتى بطلت لم يضمن والى انه لو طلب في ايام ائتمنته فقال لم اقد عليه هذه المسافة بعد ما اوفيتى الوقت فانما
 على تلك الناحية فقال غير عليها لم يضمن والقول له اكل في المحيط او ان محمد ما اى انكر الودیعة بعد طلب المالك او
 قائم مقامه بغيره بلانية المحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن كجود العقار كالمستقول وعن ابى حنيفة جرح في العقار
 روايتان والى انه لو انكر ما بعد طلبه بان قال المالك ما حال ودعى فقال ليس كذلك عندي وديعة او انكر ما لا يحضوره او فى
 وجهه دونها فالتلف لم يضمن كمانى المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا اقبلت عن موضعها كمانى الزاهدى او حطط الودیعة
 بما له حتى لا يتميز به عنها خلط الجبن بالخمس بالبن البر بالبر والدرهم بالدرهم او بغيره كخمس كمنخل الزيت البر بالبر بالبر
 عنده في هذه الصور لان الخلط يستلزم من كل وجه وقال انه كذلك او خلط ما لعا باع من غير خبث واما ان خلط جبا بغيره لم
 فقد شارك فيها فملك من مالها وكذلك حكم السائغ عند محمد بن حنفية واما عند ابى يوسف رحمه الله فضمن صاحب الكثرة كمانى للاختيار
 وفيه اشارة الى انه لو اختلط بغير صنعه لم يضمن وهو شركه بلا خلاف والى انه لو خلط على وجه تميز لم يضمن والى انه لو خلط
 بعض عياله لم يضمن به بل المختلط ولو عبد صغيرا وتامه في الكفاى او تعدى فيهما بان كانت ثوبا او دابة فليس
 او ركب او عبد او فاستخدم وليس قسما بالخمس حتى يكون حجة قسما من قبيل التسامح كما نفع نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التمسك
 او حفظ الودیعة في داره ولو احرز امر المودع به اى بحفظها في غير حياى غيبه هذه الدار ولا يابى
 باعمال الضميمة كمانى الرضى وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او في الجانبة نشا وند الضميمة

محفظ في ميت او جانب او صندوق اخر او يساره لم يقمن لاننا لم نغافوت في الخز كمان في الكزاني او جملتها
 بالتشديد اى جمل المودع الوديعه حيث لم يعرفها الورثه من جمله اى نسب يحمل اليه عند الموت اى لم يبنها
 عند موته ضمن اى استودع في هذه الصور الست لانه غاصب فيها وبنيغي ان يستثنى من الاخير صور متوكل
 وقت عند غلة الوقت وتوكل عنده مال يتيم وغار عنده الغنيمه واحد الفاضل عنده مال الشركه على قول
 ومعتوه او مراتب محجور عنده مال احد فادر كومات بليلان فانه لم يقمن في هذه الصور كما في المحيط وغيره وان
 ازال التعدي بان ترك اللبس والركوب او الاستعداد لم يسلم ازال ضمانه الواجب بالتعدي وهذا ما وجدنا
 انه اشارة بالضمان في التعدي فلو اخذ بعض الوديعه لفقهه ثم بدله ورد في مكانه فضايع ضمن ثم برى بالرد قبل
 لم يقمن جهلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية الاتفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما في المحيط وان احتاطت الوديعه باله
 بلا حمله كما اذا انشق صرمان وانصب احد هما في الاخرى اشتركا اى المودع والمالك شركة احتياط فالبالك من المالك
 فلم يقمن كما اشير اليه ولا يدفع المودع الى احد المودعين كما في الاصل ولا ياتى منه كافي الجامع قسطه اى نصيبه مما
 اودعها من قيمي او شئ كالتياب والمكيل ليعتبه الاخر لانه لا يكون له ولا ية اقسمة وقالا يدفع او ياخذ لانه طالب بالمسلم
 من نصفه كما قال بعض المشايخ والاصح ان القيمي لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار ولا احد المودعين بالفتح وقبها اى
 الوديعه كلها الى المودع الاخر فيما لا يقسم كعبد او ثوب واحد او غيرهما لا يعيب بالتقسيم وفي مسوط شيخ الاسلام انه يقسم
 حيث الزمان له ودفع نصفها عنده ودفع كلها عندها فيما يقسم كالمكيل واليئاب وغيرهما لا يعيب بالتقسيم
 وضمن دفع الكل نصف القيمة فيما يقسم عنده ولا يقمن شيئا عندهما وذكر شيخ الاسلام انه اذا ارضيا ان يكون المال
 عند احد هما الى ان يخبر صاحب المال بآز ولم يذكر خلافا لا يقمن شيئا بالاجماع قال بعضه اى الكل وفي كلامه اشارة
 الى انها اذا اودعها ما يقسم عند رجل فملكته فقد ضمننا وكذا الحكم في مستبضعين والصبيين والعديين في الرهن الوكيلين
 بالقبض والمترنين كما في المنى ولا اعتبار للمنى عن الدفع الى من لا يد من بعض ماله من حفظه فلو قال لا يدفعها
 الى امرئك او ابنك او عبدك او غير ذلك والمودع لم يجبر بد من دفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يقمن
 فان وجد برامته فهو ضامن كما في المحيط ولا للمنى عن الحفظ في بيت معين من دار فلو وضعا فيه وضاعت
 لم يقمن استحسانا وانما خص بهن بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه في سابق كما ذكرنا الا ان يكون له
 اى لهذا البت خلل ظاهر فانه بعثره يقمن بالخلات وفي شرح الطحاوى اذا كان الميت الاخر احرز من المنى عنه ضمن
 ولو اودع المودع الوديعه الى من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كاخترق فملكته في يد المودع الثاني بعد
 يفارق الاول ضمن المودع الاول بالخلات واما المودع الثاني فلا يقمن عنده خلافا لما كان الثاني امين عنده
 لا عند مالكاني المعنى فلو ضمن الثاني رجع على الاول ذالم يعلم ان الاول مودع والالم يرجع على اشارة اليه بخلافه كما في الوديعه

ولو اودع الفاعب المصوب الموقع ثم ملك في يده ضمن اياك من الفاعب الموقع وانما يرجع على الفاعب فذا
لم يعلم انه نصب كما في العادى ونظما الفاعب في هذا المقام مناسب لبيان حكم نصب الضمان يدل على الفراغ عما تقدم في حكمه
فيصلح ان يكون من قبيل حسن الختم والله اعلم بالصواب

كتاب النصب

اخر من الوالدين مع مناسبة التقاد وان ايمانته موزعة عن الامانة فهو موقوف اخذ مال او غيره من الغير فمقر القبول نصب
بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه نصبا وكثير يسمى به المصوب وشريعة اخذ مال احتراز عن اخذ الموم والخم والقيمة وكف من
تراب قطرة ما روي فقه قلوب منع صاحب الماشية عن نفعها فملك لم يضمن كما في النهاية مقصود اى سلب الانتفاع شرعا
عن النخوة والخم والمعارف عند ما محرم اى حرّم اخذه بلا سبب شرعى احتراز عن مال الجبى فى دارهم علمنا اى اخذ اخطا
احتراز من السرقة فهو قيد ضرورى متروك من الهداية بلا اذن مالكة احتراز عن نحو الرهن العارية بشرط ذلك المقتضى
يدره اى تصرف المالك عن ملكه واحتراز عن التصار كما ياتى فلا يصل ازالته اليد المقتضى لاثبات اليد المبطلة ولنه لو كان فى
يد انسان ورة فحصر عليها يده فوكت فى البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولو كتف ثوبان بمصوب لم يضمن ان
وجد اثبات لعدم ازالته اليد ولا يخفى انه لو قال موزاته اليد اية على مال الخ لكان حسن ذكره فى الزايدى انه على اقرين ما هو
موجب للضمان فيشرط له ازالته اليد وما هو موجب للروية شر اثبات اليد فلا نصب موجب للضمان فى العقار لعدم ازالته
اليد لانه فى محله بلا نقل وتصرف فى المالك بالتبعية عنه فهو نصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وبذا عند الشيخين ما اخذ
محمد رضى العقار نصب والصحيح الاول فى غير الوقت فى الثاني فى الوقت كما فى العادى وغيره حتى لو ملك العقار بان عليه
او انقطع شربة او ذهب بارسيل فى يده اى الفاعب المضمن عند ما يضمن عنه وانما لم يضمن ميس الزرع والشجر
فى نصب الارض والكرم لانها لم ينقل عن محلها او فى حكم العقار كما فى العادى وما نقص من العقار بان فات جز منه
او غيره لبقوله من السكنى او الزراعة والمهاداة ونحوها فيضمن اتفاقا فلو بدى حائط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الفاعب
كما فى الميتة ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل لو لم يكن من ان كان له قيمة فضمن ان
لم ينقص كما فى قاضيه ان كان فى التفت ان بهلاك العقار ونقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة خلافهما ويعرف نقصان
نيلكم ليتاجر بذه الارض قبل نقصان ويك بعد فافتاوت قيمة ناقص كما فى التفتة واستخدم العبد ولو شتره
حتى لو ملك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالته اليد وعن ابن رستم عن محمد ان استخدم عبدا شتره كليس نصيب فيه
اشعار بان ركوب الدابة المشتري وكلها نصيب فضمن نصيب صاحبها ولو ركب فزل وتركه فى مكانه لم يضمن لان النصيب
لم يتحقق بدون النقل كما فى المحيط ونفى ان يكون الاستخدام كذلك لا نصب جلوسه اى الجالس على البساط او فى الدار
الا انه وكله اى نصب الاثم اى استحقاق النار لمن علم ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يوجب للضمان لانه

يتعلق بالازالة ونفي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذا اذ لم يرفع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة لهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الآدمي كذا في المضمرات ورود العين المخصوصة في مكان مخصصا للقيمة متفاوت المكان حال كونها قائمة موجودة في يد الغاصب سواء كانت مثلية او قيسية فلو كانت القيمة في بلد الخصومة اقل مما في بلد الغصب فحينئذ للمغصوب منه ان يغير او يرضى او ياخذ القيمة يوم الخصومة كما في العمادى وفى التقديم اشعر بان رد العين اتم فانه الموجب الاصل على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشتراك بالنصف فان المجهوز مبيع الى الموجب الاصل هو القيمة كما في رد العين الهداية والكا في وعك الغرم اى ضمان العين للمالك بالكلية بفعله وبفعل غيره او بآفة سامة ويجب فى المشتلى اى ما يوصله مثل فى الاسواق بالتفاوت مقدمه كذا ذكره بعضه الا انه ليس كذلك نحو التراب الصابون والسكنجبين فانه يمسى بمثل من مثل الماللة فى موضع الخصومة عند شيخ الاسلام فى موضع الغصب عند الامام السرخسى كما فى المحيط فان كان القيمة فيه اكثر من الغصب منه انما كانت الثلثة وان كانت اقل فالحاصب انما كان ان يغير كما فى العمادى كالمكيل المتقارب والموزون المتقارب والعدوى المتقارب والزرعى المتقارب اى بالاتيفاوت احاده فى القيمة وانما قيد به لانه ليس مطلقا بل منها شيئا الا ترى ان السوى انما طعن المبرر بتقدير الزاير بالفارسية (طوى مغيرين) قيمان وان كان الاول كليا والثانى ذريا على ما قال صدر الاسلام ^{الشيخ} الى التام الكيل والعدوى المتقارب وكل موزون مصنوع بغير تبعيض فان لقطع مثل بحيث لم يوجد فى الاسواق كما فى الكرانى وغيره ولم يوجد هلاك كما فى شرح الطحاوى فحينئذ عند ابي يوسف يوم تحقيمان اى يقضى ببناء هو المصحح كما فى النخبة وهو الصحيح كما فى التحفة وعند ابي يوسف يوم الغصب هو اعدل الاقوال كما قال النصف هو النصف على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما فى حيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ كما فى حرف الكفاية ويجب فى غير المشلى من اتيفات احاده فى المائتة من قيمته يوم الغصب بالاجماع كما فى المضمرات هذا اذا كانت بالكلية وكذا اذا استهلك عند رده واما عند هيا قيمته يوم الاستهلاك كما فى التختات كالعوى والزرعى المتفاوت والموزون غير ذلك المصنوع ومادون نصف صاع واختلاف من موزونين ومكيلين كالبه والشيء المختلط فى البناء فان ادعى الغاصب المالك اى هلاك الغصب جلس ذلك الغاصب لانه مقربا للغصب فاذا انما اقام عليه نيته والصحيح ان قيل البنية فى حق المبيع وفيه رمز الى انه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراط حتى يعلم لظن بعضه موكولة الى راي القاضي انه اى المغصوب لو بقى ولم يهلك نظهر حينئذ يقضى بالقيمة وفيه اشعار بان يرضى بالقيمة قبل المبيع لم يقض بها عليه وقال الحواشى انه يقضى بها حينئذ الكل فى المحيط ثم اى بعد هذا التلوم والعلم بالهلاك وقضى عليه بالبدل شيئا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصل رد العين والقبول فيه اى فى مقدار البدل للغاصب مع يمينه لانه المنكر ان لم يقم للمالك حجة الزيادة التى ادعاها فان اقيمت بجهتها وجبت تلك الزيادة ولم يقبل قول الغاصب

عقبتهم وقبضوا شاربانه ولم يفرموا قدام الناصب حجة القلة لم يقبل وهو ايسر كما في النهاية فان ظهر مصوب ادعى بملكه وقبضه اكثر
اي حال كونه قيمة اكثر مما ضمن الناصب به وان قل كذا في الف درهم كما في الزاوي والكال انه قد ضمن الناصب بقوله
اي الناصب مع يمينه اخذه اي المصوب الظاهر للمالك وروى بملكه لانه لم يتم رضاه او مضى الضمان اي ابا
شانه بان رضي بالبدل وترك المصوب في يد الناصب فيه اشعار به لو كان القيمة دونه او مثله لم يكن له خيار لانه توفيرا
عليه لكن في ظاهر الرعاية الخيار وهو الاصح كما في الهداية فلا والى ترك قوله (وقبضه اكثر) وان ظهر قيمة اكثر وشانه ودونه
وقد ضمن الناصب لا بقوله اي الناصب بل بكونه او بكونه للمالك او بنية فهو اي المصوب للمصوب للناصر
المالك به وان اجر الناصب المصوب او الامين الامانة كالعارية والوديعة او ربح الناصب الامين بالمصرف
كايبيع فيهما اي المصوب والامانة تصدق الناصب والامين وجوبا بالاجرة والربح عندهما فلا يبي يوسفه وفيه
اشارة الى ان كلاما من الاجرة والربح صار ملكا لهما كما جئنا وجر بالجنس اسب هو اتصرف في ملك الغير وكل خلال عنه لان الضم
تملك باوارة الضمان والى انهما لا يعرفان في حاجتهما الا اذا كانا فقيرين فافضى منهما لوتصرف تصديق شيئا الى انه لو ادعى الى الملك
حل له التنازل لزوال الجنب كما في الهداية والى انهما لا يصيران ملاين تيكرا العقود وتداول الامانة كما في الكوفي والاشعري
المصوب والامانة وراحم او دناير لم يشير اي لم يفتي اليهما وقت العقد وان اشار الى غيرهما واطلق الثمن فندبها او اشار
اليها ولقد غيرهما فانه لا يصدق به لانه خلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليها ونقد ما تصدق لانه وان لم يمتنع بالاشارة الا ان
ضم النقد يورث الجنب بذاكله عند الكرخي وعليه الفتوى وقد اخرج في نه الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشائخنا قالوا انه
لا يطيب بكل حال وهو المختار لا لطلاق المبسوط والجامعين والى انه لو تزوج باحد ما امره او اشترى امته او ثوبا او طعاما
حل الانتفاع ولم يصدق بشي في قولهم لان الجدة عند اتحاد الجنب وكل منهما خالف لا يسمو الدنيا كما اشير اليه في الهداية
وغيره ثم شرح فيما يوجب الملك فقال وان عصب شيئا من غير الناصب اياد بالتصرف فيه فتراعن صبي غصبه فصار
مبتعيا عنده فان اخذه بلا ضمان فزال اسمه احتراز عن كاذب فكتب عليه او تظن فغزله او لم يضمن فغصبه فغصبه او غصبه فغصبه
لا يقطع حتى يملك المالك وقيل يقطع كما في المحيط وعظم منافعها اي اكثر مقاصدها احتراز عن ورثتهم بملكها بالاضرب فانه
وان زال اسمه لكن بقي عظم منافعها لان لا يقطع حتى يملك المالك عنه كما في المحيط وخبره فلم يكن زوال الاسم مغنى عن عظم المنافع
كما ظن ضمنه اي الناصب المصوب وملكه بقرار الضمان على الناصب كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتأخرين فان بغير
التأخير ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو باي المالك الماخذا القيمة واراواخذ الغريم لم يكن لذلك
كما في النهاية لكن على من الامام مفتي شافعي ان يصح عند التحقيق من مشائخنا على اقلية ذهب اصحابنا لا يملك الا عند
تراضي الخصمين بالضمان او قضاء القاضي به واداء البديل كما في الذخيرة وغيره فلا حل للانتفاع به لانه لم يكن حيث قبل اداء
بذلك شيئا او قيمتها او ملكا كما ان ضمنه المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يملكه من قبل

او ارباب بلاتوبة والى انه يكل بده بلا احتلال كنه لم يكل كمانى المحيط وغيره كمن شاة احوال وبقبر غصبه يبيع مملوكا ويا بيا
 وطهمنا فانه يبيعه غير مملوك ولا يبيع بسلخ ولان لا يقطع بحق المالك ضمن النقصان كذا باتا ريب لا يقطع وقيل يقطع
 اذا كان ملا راب قيمة كمانى الزادى وفيه اشارة بانه لو خرج اخذته او المم الغصب مملوكا له بلا صل وبه اعند ما واما عند ما
 يكله او يبيع طعاما مضمونا فاتباع وشروط الطبيب عنده وجوب البطل وعنده ما واداه عليه الفتوى كمانى فى الخلاصة وغيره وش
 جعل حظه وصدا وسابقة مضمونة انما رسل كوز او فاسا يسكنها او بابا فانه ضمنه وبك بلا صل بخلاف جعل الحجر
 النفقة والذهب انما او درهما او دينار فان الاسم باقى فمما عنده للمالك بانه سنى عليه اوله ضمن مثله عند ما وفيه
 اشعار بانه لو دفع درهم الى نافذ لم يقدر فخره ما وكسر ضمن الا اذا امر بالغير على ما قالوا كمانى فى قاضيان وفيه شعرا بانهم ضمن
 بعضهم على ما تقرروا لو خرق ثوبا مضمونا بالشد يد او تخفيف كمانى المضمرات والماول اولى لانه يشير الى الخرق الفاحش
 علمنا آخرين فى تفسيره اختلاف واصلح ما اشار اليه بقوله وفوت بذلك التخرق بعض العينية وبقى البعض ما وبعض النفع
 وبقى البعض بالواو وفى بعض النسخ بكلمة او كمانى فى نسخ الوقاية وهى معنى الواو كمانى فى المغنى وغيره فان الاول هو الصحيح كمانى فى الكرا
 والعداية والمحيط وغيره فان النظم الحكم النجم بنسب وكلامه بانه يفسر خرق ثوب بعض العينين وان بعض النفع طرحة
 هى الثوب المالك عليه أى الخرق واخذ منه قيمته سالما او اخذه الثوب المخرق وضمن المالك مخرفة
 نقصانه وفى السخرق اليسير ضد الفاحش قوت الجوده لانوت بعض العينين وبعض النفع كما اشير اليه فى المحيط وكذا
 ضمن بالنقص لانه تعيب من وجه وقيل الفاحش بالنقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودونه وقيل الاصل
 بعد ثوب ما واصلح له وقيل يرجع فيها اى اهل الصناعة فمما عدا وافاحش فاحش يسير فمما قبل ان يطول فافاحش وعرفنا
 والاول صحيح وانما ذكره المسئلة منها لانه غصب حقيقة او حكما او مبنى عليه بعض مسائله من قطع الثوب الغصب فاحشا او يسيرا لكل
 فى المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفى اكل ضمان الا انى الاول تراجم السعروفوت جز من العين وفوت صفت
 مرغوب كقوت السمع واليد فى العيب وفوت معنى مرغوب كسيان حرقه فى العيب فى يد الغاصب كمانى فى الزادى ومن
 يسمى بنار فى ارض غير موصى او غرس شجر كذا كذا كذا بالغاصب بالقطع اى قطع البناار او الشجر والرواى والارض
 فانه الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض قال الاكرخى انه لا يولد حينئذ ضمن القيمة وهذا هو الحق لسائل البنا
 كمانى فى النهاية وبما فتى بعض المتأخرين كصدرا الاسلام وانه حسن ولكن نحن نقضى بما فى الكتاب اتباعا لاشيا هنا كمانى فى العاد
 وما لا بد من معرفته ان اطلع انا يكل او لم يقض عليه بالقيمة والا قبل انه يكل وقيل لا يكل لانه لا يبيع المال بلا فائدة
 كمانى فى الزادى والمالك ان يضمن للغاصب قيمة بنار او شجر امر القاضى اى قائم فى الارض لاقية مقلو عا
 اذا المقلوع قيمة اكثر من القائم فان الموتة والاجرة صرفت فى قلع المقلوع وان القائم كمانى فى النهاية وطريق
 معرفة القيمة ان يقوم الارض بلبناار او غرس فتقوم مع احد ما استحق القاع فيضمن انقص مثلا او كان

قيمة الأرض بدونه عشرة دراهم ومعه شئ من قطع خمسة عشر ضمن المالك خمسة للأصيب وسلم الأرض معه للمالك
 ان نقصت الأرض بداهي القطع وروى هشام عن محمد ان الأرض ان نقصت به أخذ الأرض ضمنه النقصان
 وليس له ان يأخذ الأشجار ويضمن قيمة للأصيب انما ذلك اذا فسد الأرض فليها كما في المحيط وغيره وان حرق ثوب
 او صغر لأصيب الثوب الأبيض ضمنه اى ضمن الأصيب قيمة ذلك الثوب حال كونه أبيض وسلم الى الأصيب
 او اخذته اى الثوب وعظم ما زاد الصبيغ فيه لان الصبيغ مال يتقوم للأصيب للمالك ترك الثوب على حاله وصنع
 على حاله ويبيع الثوب وبقية الثمن انما على قدر ما كان في المحيط وان سواد ذلك الثوب ضمنه اى ضمن المالك قيمة
 ابيض واخذته ولا شئ عليه للأصيب وقال ان السواد كالحمرة في حكم النجاسة فيضمن ويغرم قيل ان كان الثوب
 مما زاد قيمته بالسواد فاجاب ما قالوا وان اتقص فما قال وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة نبي الله وما
 على طريق العباسية حكى ان يارون الرشيد شاور ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال حسن اللون انما يكتب بكتاب
 الله تعالى فاستحسنه يارون وتبعه من بعده كما في الكرماني وغيره وان باع الأصيب البعد المغيص او عرق ثم
 ضمن نقدا البيع اى بيع الأصيب لا العتق لان الملك الناقص كفى لنفاذ البيع لا العتق وفيه اشارة الى ان
 تضمن قيمة يوم الغصب ويوم البيع سوار في النفاذ ومعلوم نفاذ الا اذا ضمنه قيمة يوم الغصب الى ان يباعه المشتري فيضمن
 الأصيب لم ينفذ البيع الثاني بطل وقيل ينفذ ايضا لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادى وروايد الغصب ما و
 متصلة كالسنة والجمال او متفصلة كالولد واللبن والثلث ولا يضمن ان يملك اذا لا يملكها الأصيب عن
 يد المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستئثار الا بالاعتبار بان المالك قد ج اكل او باع ولم يمنع اى
 يمنع الأصيب اياها عن المالك بعد الطلب اى طلبه منه وخمر المسلم لا يضمن مسلم او ذمى ان يملكها بالشرب او القمار
 الملع او الخل او غيره فيضيق خلافه المالك خمر ذمى ضمن وتامر في النهاية وفيه اشعار بان الثمن وهذا اذا اتخذ بالتحويل فلو
 اتخذ للشرب او البيع لم يضمن كما في الجواهر وخمره كذلك فلو اياها مسلم او ذمى خمر ذمى ضمن ومنافع الغصب
 لا تضمن ان يملكها ذمى ثماني يده فلو غصب عبد اخبارا او دابة او متعل اياها ثم رده على المالك لا يضمن وفيه اشعار بان
 غصب منافعه دون الاهلاك لا يضمن بالطريق الاول كما اذا غصب ذلك البعد اياها بالتعامل ثم ردها كما في الكرماني و
 يستثنى منه منافع غصب الوقت فانها تضمن وعليه الفتوى كما في العمادى وسبى من طين للجارعة غصبا واعترض على ما ذكره
 من الاصل اعترضوا فليد بانى السعة لانه لو لم يدر معه للاستقلال وجب اجرة المشل وعليه الفتوى بخلاف غصب السكينة
 في من ماء الرطب اذا اشتد والمقصود اسم مفعول من التصفيف ما ذهب لضعفه بالفتح من ماء الغيب فانه لا يضمن فيها
 ان يملكها وقال لا يضمن وفيه اشعار بان لم يضمن ان المالك الباذق ما ذهب لضعفه بالفتح منه وعن ابى حنيفة في ردها
 كما في الهداية والمعروف اى معرفت سلم او ذمى بالسكر وسكون العين للمهالة وفتح الزرار والفاخر نوع من الطماير يتخذ

كتاب الرهن
ولو لم يولدوا اختر من نحو القصاص والحق واليمين كمين احده منه اى استيفاء هذا الحق من ذلك المال واخر من
نحو ما يفسد كالمجدوع من غوائله والمدير وام الولد والمكاتب لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين كالدائن في مثل
في الذمة ولو عكسا من نحو بدل الاجارة والكتابة والجناية وفي الكلام اشارة الى انه جازبا ليعين الضموم انفسها بما يجب
المثل او القيمة كالمضروب والقبض على سقم الشرط والقبض على بيع الفاسد وبطل الخلع في يد ما والمرس في يد المثل
كالمبيع قبل قبض فانه يضمن بالثمن كما في الكرمانى وسياتي فيمن الظن ان المناسب ترك الكاف وان كان
في الشرح ما عدا اليه نعم المناسب ترك الحكم الى التعريف به معتد وثيقة لطرف الاستيفاء ومعتد الرهن بما يجب
اكثره بملك على من الدين او خذ هذا الشيء رهنابه وقبول كارتنته سواء صدر من مسلم او كافرا وعبد او حبي
او اميل او وكيل فالقبول ركن كالايجاب واليه مال اكثر المصلحة فانه كالمبيع ولذا لم يثبت من حلف انه لا يدين
بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الايجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم ويثبت من حلف
به بلا قبول كما في الكرمانى ومن الظن انه غير تام لكون العتبه تبرعا والقبول فيه ركن لانه على هذا الخلاف كما هو يلزم
الرهن ان سلم المرهون فالقبض شرط للزوم فلما رهن ان يبيع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفي المال شرط الجواز
وهو المصلحة كما في الذخيرة وفيه اشعار بان اقله كفى كما صرح به وفي الجواز اشارة الى ان قبض كفى حال لكون المرهون
محمولا اهم مفصول من التوزيع اى محبوا غير متفرق كالشعر على الشجر كما في الزامى او معلوما يكن حيازته فان كونه مجهولا
قبضه كما في الاختيار او مقسوما فان لم يبيع مشاعا كما في الكرمانى مضرعا غير مشغول بحق الغير كالارض من نخل المشغول بالزراعة
متميزة اخرى مشاعا كما في النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كالقصاص الشجر بالشجر كما في الكرمانى
ولا يفرض الاشارة الى تفسير غيره وفيه رمز الى انه لو رهن دار فيها جارا رشتك لم يبيع كما لو اقتضى جدارا منها فصل
بجدار رشتك الا ان استثنى الجدار وقال نجم الاقمة ان احاطت لو اشتركت مع الرهن في العتبه وليقت الجدار كما في الزام
والى ان اتصاف المرهون بهذات الصفات ليس بلازم عن التعديل عنه لقبض فلو اقتضى او يستعمل بغيره كان فاسدا بلا
وكذا لو كان شائعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرمانى فلو ارتفع الفساد وعند البعض صار صحيحا لانه كما في الكرمانى والعتبة
رفع الموانع ولكن من قبض التسليم في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في النهاية وغيره ومن ابى يوسف ج ان القسود لا
في المنقول الا باخذ بالبراهم كما في الكرمانى كما في البيع الصحيح ودون الفاسد فانه واجب الاعلام فلا يفي فيه بعتبة
المرهن ولو رهنها فاسدا لم يبا بالكرمانى فيه ولو خضع العقد وعند الكرمانى لقبض الرهن فاسدا مائة كالمقبوض بالباطل
والاول اهم كما في الذخيرة بالمثل من قيمة اى قيمة الرهن عند قبضه كما في الاختيار ومن الدين اى دين اوقية
اقل من قيمة وزن الدين مرتبا مكية من تعفينا به الفضل الدين ولا اقيمة ثانيا والفضل عليه بالنكس من الظن ان
الظاهر لا اقل كما في بعض النسخ وكذا ما في الكرمانى ان الصحيح الاقل لان من تعفينا به والمرتبة لا يتناول النكس الا ترى ان

سما اقصى انما يختلف الفضل منها فان الفضل صلح ان يكون بعضا منها لان المعرفة تناول المعرفة فانه قاعدة
 قضية للرهن عن النجاة وتتم الكلام في طلاق الرهن ولا يخفى انه مشعر بكم المساواة ولذا فرع فقال فلو ملك كل الرهن
في يده وسماى القيمة والدين سوا اى متساويان في المقدار سقط ونيه رأسا للاستيفار وان كانت قيمته او
 الرهن اكثر من الدين سقط فلم يرجع الى الرهن شي فانفضل امانة اى باكان زائدا على الدين من الرهن في يده كان
 امانة فلم يضمن بهلاكه وفي قيمته له اقل من الدين سقط من دينه بقدر اى ذلك الاقل ورجع المرهن
 الى الرهن بالفضل من دينه وفيه اشعار بان لو ملك بعض الرهن قسم الدين على المالك والموجود فلورهن
 وادار قيمتها الف بالف فخرت في يده قسم الالف على قيمة النبار والعروة يوم القبض فما اصاب النبار سقط وما اصاب
 العروة بقي وتام في العادى ويحفظ الرهن وجوب على المرتهن كالو لقيمة تحفظ نفسه وبعض عياله كالوالد والزوجة والولد
 والجد والاجير كالم وفيه اشعار بان المرتهن لو اخذ ما يؤخذ به الموع ولذا قال وان تعدى المرتهن في الرهن كالم
وابيع والبس والركب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر ضمن كله بكل قيمته كالغصب اى مثل ضمان الغصب
 لا الرهن خلا فممن زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القيسى واشل في المشلى الا اذا انقطع فقيمته يوم الخصومة
 وفيه اشارة الى انه يحرم الاستفاد من الرهن بلا اذن له وبما لا يؤن فيكره كمانى المضرات وغيره ولا يكره كمانى
 المينة فلو اراد استمرار الاذن قال كمانى عن الاستفاد كان ما دونه في رة الرهن كمانى الخيانة ولا يصح من المرتهن
 والموع فيها اى الرهن والودعية رهن واجارة واعارة ولو من عياله وايداع عند جنبي هذا التبع بما علم
 ضمنا فان اكل تعدى كما لا يخفى ولا يصح في الموع بالفتح الاول اى الرهن فيصيح فيه الاجارة والاعارة وكذا لا يدع
 وفيه اختلاف عند اصحابنا وتام في العادى ولا يصح في المعار الاولان اى الرهن والاجارة فيصيح الآخران وقد
 نظم اكل فقال نظم موجب از رهن قطعى دارد وره عاريت راسو حرمهون مكن در رهن ومودع قابل اين
چاره نيست بد بش نواز صدر اشتر لقيه اين سخن ولا يسطل الرهن قد الو فعل واحد من العقود الاربعة
تعدى لا ينافيه عقد الرهن لكن الضمن بالملك خذ كما مر اى مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بانه لو صاد
 الى رفاق عادرهنا وبرار عن الضمان كمانى العادى وجعل النخاتم بفتح التاء وكسرها فى الخنصر يلى ويسر
 يكسر الصاد وفتح الابع العنفرى تعدى يستعمل للاخط وفيه اشارة الى انه لو جعل النخاتم فوق خاتم له فممن الا اذا كان
 من جعل بخاتم كمانى قاضيان وجعله في صبيح اخر على ابدان او سبابة او دستلى او بنصر خط سوا كان الحاقط على
 او امرأة وقال شامخا انه تعدى منها فمى ضمانته وتام في العادى ولا يخفى انه لو قال جعل النخاتم في غير خنصر حفظ كمانى
 مغنيا عن سابقه واذا اطلب المرتهن ونيه في مدة العقد امر المرتهن باحضار رهنه ان لم يكن للرهن كونه حل فقيمته
 آتاتى الا اذا وضع الرهن بفتحها عند كمال حينئذ لا يودع وفيه اشعار بان لو لم يقد على احضاره اصله قيسه لم يكره

كما في الذخيرة فيسلم كل دينه عند احضار المتيقن المحق ثم يسلم رهنه وفيه رد الى اذ سلم بعض الدين لم يسلم بعض
 الرهن كما في الهداية وكذا ان طلب دينه في غير بلده العقدة امر باحضار رهنه وقيل لا يومر ان لم يكن للرهن مؤنة
 حمل اي ثقله ولا يخفى ان المؤنة يرفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بان اذ كان له المؤنة اجبر الرهن على قضاء الدين فلا يومر
 بالاحضار لكن ان طلب الرهن تحليف كلف على التبات ما ملك الرهن كما في الذخيرة وعليه اي المرتن محل التحليف
 وفتح النقرة جمع مؤنة حفظه اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة الحافظ والبيت وماوى الغنم فلا يلزم شيء منه فان شرط
 على الراهن كما في الذخيرة وعلى الراهن وان لم يكن في الرهن فضل مؤن بقبضته اي ما يحتاج اليه في نفس الرهن
 واشرب واللباس اجرة النظرة والراعي والعلف وسقى البستان وكري الانبار وتجميع الخمل وبذا اذا التزم وغيرهما على
 عليه العشرة واخراج **وحمل الابق** باضم اي اجرة رادة من الفرار ومداد واوة الحجج اي معاجلة وثمن الدواب
 بطيب قدر الجناية منقسم ذلك باخصص على المضمون اي ما دخل في ضمان من الرهن والامانة اي ما لم
 يدخل فيه منه وبذا اذ كان الدين وقيمة الرهن سواء فلورهن عبدا بالقيمة الفان فابق فرد رجل من مسيرة
 المسافر باجمل عليه نصفان وعلى هذا الدواة وقال مشائخنا اذ اجرح عند المرتن والافضل الراهن وقيل انه على الرهن
 في المالكين كما في الكرماني واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في النخلة واهل الرهن
 اذا غاب فانفق المرتن عليه شيئا بلا اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضي ديناً على الراهن فمجر بالامر بالاتفاق لم يرجع
 عليه عند اكثر المشايخ وعنده يوافق باحضار وهو حاضر لم يرجع وعند ابي يوسف يرجع حاضر او غائباً كما في الذخيرة لكن
 في قاضيه ان انه لو كان حاضراً وبلى عن الاتفاق فامر القاضي به رجوع عليه وبه يفتي +

فصل في الاصلح ويطلب كما في المعطوفات بعده على ما في التفت وغيره رهن مشاع ولو لم يقسم ومن اشترى
 شيوعاً عتقنا رهن نصف الدار شاكها او طاريا كرهنها ثم انفق في نصف شاكها وانما يطل لان هذا الشيء راجع الى محل الرهن
 ولا يرجع الى محل فابقه كالآية باروق قالوا باشتنار البتة من هذا الاصل لانها لا يحتاج الى قبض الماعنة بعقد بخلاف الرهن
 فان عكسه وادام القبض كما في الكرماني وغيره فمن انفق انفق من قبضه وعند ابي يوسف رهن ان الطارئ غير يطل فابقه
 ما لا يكون الا لا يكون المقابل مضموناً فلو قبض مشاعاً لم يدخل في ضمانه وعن محمد انه دخل في ضمانه ولو قبض مفرزاً لم يكن
 رهنه الا بتجديد العقد وانما لم يصح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه شاكها كان مضموناً ولو قبض مفرزاً عتقها
 والفساد ضد الباطل وتبين ما كان الراهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل على حدة فربما يرد عليه شاكها
 مبيناً بجميع حقه رهنه او اجدوا لورهن كل نصيبه من البعد لم يخبر كما في الذخيرة ولا يصح رهن قمر على كحل وونه اي انفل
 ولا رهن رربع ارض او حقلها وونهما اي الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها بازلانه يدخل من الارض
 في الرهن ذلك معلوم معين الى انه لو فصل احداهما عن الآخر وسلم اليه مفصولاً او امر المرتن بالفصل واقتبض جانبا

والى انه نور بين الارض ون اقل جاز به اذ رويته ولم يجر في ظاهر الرواية والى انه نور بين الارض لانه نور بين الارض كما في الذخيرة
والاصح بين الحرف وعدهى المدبر وام الولد والمكاتب ولا يصح بالامانات اى بمقابلته مائة منها كما لو دعيته وادعاه
والمستاجر واشتقته وما لالمضاربة والشركة والمضاعة وغيرها حتى اوداع زيد عند عمر ودعيته واخذ زيد من عمر وربنا لم يميز
وفيه شعار به انه لو اخذ براد العارية وبطل الاجارة رهنها جاز كما في النظم ولا يصح بعين مضمونة بغيرها من الثمن وغيره
المبيع في يد البائع حتى لو اشترى عينا ولم يقبض فاخذ من البائع رهنها بها كان باطلا ولذا اتم المضمون ما لم يبلغ بشئ
بسلامك الزين وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان المبيع والزين مال والفساد لمحق بالصح في الاحكام كما في الكرافى وذكر
في المبسوط انه جاز الزين فبين بالاقول من قيمته العين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد البرقي وبه ابو الليث وعليه الفتوى كما في الكرافى
وغيره ولا يصح وبطل بمقابلته القصاص بالنفس وادونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عند فريه القتال به رهنها
لم يصح وكذا اذا جرح رجل برجل جرحه فبما قصاص فريه الجراح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الزين وفيه شعار به انه
اذا قتل رجل عدا ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل نكاحه فقتله القاضى على عاقلة بالدية فاخذ الولي بالدية
رهنها جاز وكذا اذا جرح جرحه لا يتطاع فيه القصاص فقتل القاضى للمجروح بالارش فاخذ به رهنها جاز كما في النظم
وصح بعين مضمونة بنفسها وهى المضمون عند الملاك بالمثل في المثل وبالقائمة في القيمة كالمضروب وبه
والكتابة وغيره وبذا التفصيل فى المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الزين بالاعيان باطل كما في الذخيرة ووضح
بالدين كما روي لو كان ذلك الدين موعودا بان رهنه ثيابا لم يقرضه المهرتين كذا اى عشرة دراهم وانما
قيده لانه لو لم بعين المبلغ لم يكن مضمونا فى الاصح من الروايتين وعن ابى يوسف رح عليه القيمة وعن محمد رح انه
لم يستحسن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ثيابا كما في المينة لكن في الكبرى انه قول الطرفين فملكه بغير مضمون
بضمهما او اللام او سكههما اسم من الملاك فى يد المهرتين عليه اى المهرتين خبر بركة بما وعد من اسمى عشرة
دراهم وهذا اذا كان اسمى مساويا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضمان لما كما فى الكفاية وغيره
وانما اطلق تابعا للمدانية وغيره فمن الظن انه لم يملك المهر لانه غير متعارف لانا لا نسلم ذلك ولو سلم لانسلم ان يقيده
به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب اعلم انه يسمى فقال المهرتين لا يملكك فابعث الى رهننا حتى ابعث الكفاية
فبعث فملكك الزين كان عليه الاقل من الزين ومن اسمى كما فى الذخيرة وغيره وصح الزين براس مال المسلم
ومن انصرف قبل الافراق ولم يصح عند زفر رح لانه استبدال ورويان الاستبدال اخذ صورة ومعنى واستيفاء
فى الزين اخذ معنى فان العين مائة والمضمون هو المالاية وصح بمقابلته المسلم فيه قبل الافراق وبعده وعن زفر رح
روايتان فان ملك رهن راس المال وضمن انصرف ومن الظن ان المضمون لربن المسلم فيه فاتبى بالاتبى فان
ما بعده ككلامه الخ نادى بالكم على اطلاقه فى مجلس قبل الافراق فقد اخذ المهرين به وفيه شعار بان قيمة الزين ما جاز

رأس المال وشن الصرف او اکثره فان كانتا قسماً لم یصح الا بقدره كما اشار اليه فقال وان افرق رأس
 المتماثلان ففرق الا بدان قبل نقد ای عطاء رأس المال وشن الصرف وقبل ملک للزین لطلای ای السلم وشر
 لعدم القبض حقيقة ولا حکماً فان المرئین لم یصر قاضاً لمحقة الا بالملک وانما لم یدکر حکم بن المسلم فيه ووجهه مستوی
 لمحقة لانه یعلم من حکم الزین بخلاف حکم اخیه ویتیم الزین ویلزم بقبض عدل غیر المرئین وبقیه اشعار بان شرطه ان يكون العدل
 عاقلاً بالغاً لانه انقاد علی القبض کما فی المحضر شرط بالتوافق المتعاقدين فی العقد وضمنه الزین عند ذی العدل ولا
 اخذ ای اخذ الزین لاحد جمای الزین المرئین منه ای العدل وبقیه فرأی انه لو لم یشرط الوضع فوضع جاز اخذ ملکاً غیر
 فی الاختیار والی انه لو دفع العدل أحد مالهم فیسکنه ضمان التقریر فخصه بقیة العدل آخره لان خائن کما فی الذخیره وبلکه ای
 الزین معه ای العدل سوا کان فی یدیه او ید امراته او ولده او خادمه وواجبه ملک رسن لانه کالم مرئین فان وكل
 الزین العدل او غیره من نحو المرئین علیهم ای الزین مطلقاً او عند انتهاء اجل الدين صح ذلك التکیل بالبيع مطلقاً
 او عند حلول اجله بشرط علی ترتیب اللقب کما فی فانیخان وغیره فالتخصیص بالحلول من الفطن وبقیه فرأی ان تاجیل
 دین الزین لم یفسد الزین بخلاف تاجیل نفس الزین لانه ینافی دوام الخمس کما فی المئنة والی انه لو وكل غیر عاقل فباعه
 بعد بلوغه لم یصح وهذا عنده خلافاً لما و اعلم ان العدل اذا لم یقبض الزین حتی احل الدين بطل الزین کما فی فانیخان
 فان شرطه التکیل فی عقد الزین لم یغیر التکیل لانه من توابع العقد بالحلول ای عزل الزین بقی
 بقاء العقد وبقیه فرأی انه لم یغیر الحلول المرئین لانه لم یؤکله کما فی الهدایة والی ان الزین لم یعزل بل رضاه المرئین
 واذ اختلف والی انه لو وكل بعد الزین الغزل بالغزل وبذا ظاهراً الروایة وقال شیخ الاسلام الصیغ ان لم یغیر کما فی الذخیره
 ککن الصیغ انه انغزل کما فی فانیخان ولم یغیر هذا التکیل بموت احد من الراهن او المرئین او غیره وبقیه اشعار بان
 لو وكل بعد الزین ومات الزین الغزل علی ما قال بعض المشائخ ولم یغیر عند غیرهم کما فی المیزان الاموات
 التکیل فانه رفع الوکالة طالیقوم وارثه مقامه وعن ابی یوسف صح ان وصیة یقوم مقامه وبذا اختلف جواب الاول
 و فی التخصیص اشعار بقاء الزین فاجبر الراهن علی البيع کما فی الذخیره فان حل الاجل والراهن او وارثه
 بعد موت غائب والی التکیل ان یمسجه اجبر بالاتفاق التکیل علی البيع ای جسه القاضی یا ما حتی باعه فان
 ابی بعه باعه القاضی عندهم وقیل لم یجبه عنده کما فی الکواکب وبقیه فرأی انه لو حضر الراهن لم یجبر التکیل بل اجبر هو فان ابی باعه
 القاضی عندهم ولم یج عنه والی انه لو وكل بعد الزین لم یجبر التکیل کذا ذکر الکفری وروی عن ابی یوسف رحمه الله الصیغ ان یجبر
 فی الذخیره التکیل علی علیه باتماس المدی بالخصوص ته ای جواب المدعی غاب موكلاً بابا ای ابی التکیل بخصوته
 فایجبر التکیل علی الخصومة فلا یطل حقه واذ ابا باع الزین العدل التکیل بالبيع فالمرئین من ان لم یقبض قضایه
 مقامه بالبيع فملکه ای المرئین ید العدل کملکه ای الزین فی ید المرئین فیستقط من الدين بقدر الثمن وبقیه اشعار بان جاز

ان يبيع الرهن لكل من الجرح وان كان الدين خطه كما في الذخيرة

فصل وقف على اجازة المهرين وعن ابى يوسف راجح نقض بيع الرهن بلا اذن المهرين ربهته كما وقف على اجازة الراهن بيع المهرين فان اجاز جازوا والا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنًا ولو ملك في يده اشترى قبل الاجازة ولم يخر الاجازة بمجرده فلا رهن ان يضمن ايها شأه وتماه في شرح الطحاوي ان اجازة رهنه البيع او خصي الرهن وسنه اى الراهن ومن اظن انه لا يضمن او المهرين فانه الاقرب لنقض البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك لمكايه حاد فيل لمكافسة كبيع انفسوى وعن ابى حنيفة راجح انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبيع جاز وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤيد لكل الى الموتوف وتماه في النهاية وفيه اشعار بان لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز بيع الآخر كما في الراهن وصار رهنه رهنًا في ظاهر الرواية لان لم يبدل حكم المبدل وعن ابى يوسف راجح انه لا يبيع رهنًا الا اذا شرط المهرين عند الاجازة صيغة رهن رهنًا وصحيح الاول كما في الذخيرة وان لم يخر المهرين البيع وفتح كما في في القول الاصح لان حقه المحبس لا يغير في موقوفه وينفسخ في رواية ابن سماعه ان عقد المفضل حتى لو استقله الراهن فلا يلزم عليه ولا كان موقوفه فاصح المهرين الى فاك الرهن فيسلم البيع او رفع الشبهة هذه الجازة الى العقد فيفسخ وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرف في قبيل الفسخ لم يخر ذلك التصرف في حق المهرين اصله لم يبطل حقه في المحبس الا بعد قضاء الدين كالمبيع والاجازة والكتابة والبيعة والصدقة والاقرار فان تصرف في قبيل الفسخ نفذ وبطل الرهن واليه شاف فقال صح بلا اذن المهرين اعتباره اى الراهن يوفى او مضره وتبديره ويستلاده رهنه فان فعلها اى نحل الراهن بده الامحال الثلاثة حال كونه غنياً ففى اى موفى صورة كون دينه حالاً في الحال سوا كان حالاً في الاصل او موطلاً ثم حل اخذ من الفاعل لها الدين ولو جبالا ان جله قد انقضت ولا يضمنه القيمة لا بل قد انقضت بعد الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جهته فمعتب بالدين حينئذ كما في الكافي وفيه الموصول والمتقن لم يقبل ولو جبالا اقل منه قيمة اى الرهن لا يعتد في حق المهرين حال كونه رهنًا عنده ولا ضرورة الى تقديره يكون كما ظن الى محل جله وفعل الفسخ بقضها حينئذ كانت من جنس حقه والمحل كبشره فان مضارعه كسور وان فعلها فقير الاولى اى ماني بعض النسخ مصداقاً لفقى صدقة العتق اى الاتفاق سعى في اقل من بده الثلاثة من قيمته اى قيمة العبد يوم الاتفاق ويوم الرهن ومن الدين اى سعى للمهرين العبد بتصيل العتق عنده فكيفه عند سعيه في الاقل بده الثلاثة ونصى به الدين سوا كان حالاً او موطلاً الا اذا كان من خلاف جهته فمعتب مرجع المهرين على الراهن ببقية دينه ان فضل على سعيه كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره من التفسيرات ان سعى في الدين سعى فيها وان كان الدين اقل سعى فيه ورجع البعده سعى على سعيه الراهن ان صار غنياً وان فعله مضره في خلقه اى العتق من الدين ولا يستلاد سعى فذلك لم يرد المستلاد في كل الدين سوا كان حالاً او موطلاً لان سبها مال المولى بخلاف المتقن ولذا

لا يزداد على قيمته وقيل ان كان موصلا الى الدين بمسح القيمة وجب سائر بنما مكانه ولا يرجع للمدبر والمستولدة على
سيد غنيا لانه ماله واطرافه اى الراهن رهنه كاعتاقه اياه غنيا ففى دينه حالاً اخذه وهو جلا قيمته بهنا الى ابد
ولا ضرورة الى قيد غنيا لاستحالة السحاية عليه واجنبى لاراهن ولا عرقن ولا ياله لثقله بالاجنبى فضمنه مرتبته قيمة يوم
التمسكه وكان الضمان رهنه معه اى المترن فلو كان الدين الناقية الرهن فالتلفه اجنبى وقيمة نفسه يضمن من ضمانه
وصارت رهنه مستطمن الدين سماء كانهما ملكة بأفء وترهن اعاره مرتبته رهنه او اعاره احد هما باذن صاحبها
اخر اجنبى مستطمن المترن ضمانه اى الرهن فلو ملك فى يد سائر ملك بغير شئ ولا يقطع شئ من الدين وكل منهما
اى الراهن والمترن ان يرويه اى الرهن للمحارن الاجنبى حال كونه رهنه لانه لكل حقوا والاصل فى ذلك انهما
يستخدم بيد العارية والا يرفع عقد الرهن وان مات الراهن المستعير من المترن قبل ارضه اى الرهن المعارضة
المترن فلو مترن حتى بالرهين من سائر غرضه اى الراهن لبقا العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرض اجمع الغرض
هو مشتركة بين المديون والداين المردود وانما خص لا العامة اذ يد الاجارة والرهن يطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر
اذ حكم الحاكم الاعادة كما فى الذخيرة ومترن اذن من قبل الراهن باستعمال رهنه ان ملك الرهن قبل عمله
بعده ضمن المترن كالمترن بقاء رهنه وان ملك حال عمله بقاءه لا يضمن ليد العارية حتى لا يقطع شئ
من الدين وكذلك لو قرض المترن من المصنف الرهن باذن الراهن فملك حال القرض لم يضمن وبعد القرض ضمن
عادر رهنه اذ فيه شعار بانه لو استعمل غير لونه فملك حال الاستعمال ضمن رهنه كما فى الذخيرة ولو اباح سكنى الدار
للمترن فوقع بسكنائه غل وغرب بعد لم يقطع شئ من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل منال البستان
او دمن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا الا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربه اى البواجر وصرح بتعارفه شئ
غير من ذلك شئ بين له فان اطلق الميعر المعارضة اراد الراهن منه عن قيدا وقيد بقيد يحرج المطلق او القيد
عليه الاطلاق او التقييد فان اطلق فلما بين ان يرهنه باى جنس اوقار ومترن او مكان شاروا ان قيدوا
منها لم يخالفوا بهما يكون او اجنس اسهل من جنس آخر كذا فى البواقي فان خالف الراهن المستعير في قيد وملك
المعارضة ضمن هو القيمة تباعها المستعير تعديه بالتسليم او المترن بالعقب فحينئذ ينجح المترن بالدين والضمان على الراهن وفى
فى الاول ملك الراهن المعارض تيرب عليه حكم الرهن فى رواية ابن سماعه تناخر للملك عن الرهن فان سلم ولا ثم خرج
ضمن صح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل التسليم تيرب عليه فى رواية الثبوت للملك بالتعاطى قبل التسليم
لا يضمن بالعقب بالتسليم لانه لو قبض الى انسان وعطى بدله ثبت بيع التعاطى وان تناخر التسليم عن العقد بالعقل
كما فى الكبرى وان وافق المستعير بقيد الميعر ملك صار ذاعيب فهدر دين او فاه اى فقد ضمن المستعير
دينه اى هذا العقد رهنه اى ذلك المعارض فان كان قيمة مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب الى

المترتبة الدين والمال مع المترتب عن دفع الرهن الى الميعاد فانه يبرأ من دفعه او قضي الميعاد في اي المترتب ولو غير رضاه لان الميعاد حق اقتضا
تخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبى بقضائه فان المترتب ان يتخير عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله وفك رهنه
وتخليص ملكه عن يده ومن انظر المحل على عدم امتناع قبول فان باعده من قضاء الدين يابى عنه الا اذا حمل على الجار وجب
المعير بما قضى الى المترتب على الرهن المستعارة مخلص غير متبرع كما هو المشهور لكن في قاضيه انما لا يرجع الى المعيرة
المعيرة حتى لو كانت تتيقن الفاد رهنه بالقيض باذن المعير وقضاها المعير لم يرجع الا بالالف ولو هلك المصارح الرهن
في يده قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن الرهن لانه لم يمتد الدين منه وجباية الرهن على الرهن اى فصل محرم
صدر من الرهن على نفس الرهن العبد وطرف منه مضمون حتى اى ضمن الرهن ببا الضمان رهن متعلق حتى المترتب به
فالرهن كالا جنبي في الضمان وجباية المترتب على الرهن تسقط من رهنه بقدر ما من الاستاقا اى تسقط تلك
الجنباية بقدر ما من رهن له حال هو رهنهم وانه في الاضافة للعهد فان كان الدين غير كامل لم يسقط بامنه وكان
الدين على الرهن والجنباية على المترتب لكنه لو احوذ رعيته يسقط نصف رهنه عنده كما في الخلاصة وجباية الرهن على الرهن
فصل محرم من الرهن على طرف الرهن او المترتب عدا وخطار وعلى نفسه مما يوجب الفداء او الدفع بان تقلد خطا او شبهه
او عدا او الرهن محرم او مجنون وعلى ما هما كما بعد به رأى ساقط عن دجته الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الرهن فلا
فيه لانه جنباية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المترتب لان التطهير عن الجنباية واجب عليه فلا فائدة في وجوب
الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين تجب بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعنه جدره ما وما عند جافه رهنه لانه
يفيد فائدة حتى دفع الرهن اليه فقبل الرهن ولو اطلب المترتب الجنباية فهو رهن بجاهه وقيد اشارة الى ان الرهن لو قتل الرهن
او المترتب او الاصل يفتقر لانه حتى حق الدم وطلب الرهن الى ان جنباية على ولدها وعلى ما لا غير ما كالا جنبي وقامه في الرهن
ونما الرهن اى زيارته المتولدة من الاصل كالولد للابن والعقود والعقود والارش والشر وتواكم الخلاف بين
كالاصل غير المتولدة كالنكاح البتة والصدقة ليس بين نفس الاولى دون الثانية فلهذا ان باخذ من المترتب لكن انما
الاصل في انه ان يهلك بملك بلا مقتضى من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازاله لا بدل جزية تقام
مقام البدل وان يهلك الاصل وبقى النما هو ولو عكس كما اذا اكل الرهن او المترتب او اجنبى من النما بالاذن فانه
لم يسقط حصته ما اكل منه فخرج به على الرهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتها ورجع على الرهن بقيته
ما اكل كل في شرح الطحاوى فك انما يقسطه اى النما وقيمتها ان يقسم الدين على قيمته اى النما يوم الفكاك لا قبله
وعلى قيمة الاصل يوم القبض لابعده ويسقط حصته الاصل من الدين فاذا ولدت الجارية الموهوبة بالف وله قيمته
كل الف صار رهنها فلو فذ منه بلا رضاه ولو هلك افككت الام بالف ولو هلك افككت الولد بنسبته كما لو نقص قيمتها ولو نقصت
الولد حتى تغير الى نسبه مثلاً افككت الام ثلثي الدين والولد بنسبه ولو صار ثلثي الولد الفين افككت ثلثي الدين الام ثلثي فخرج المترتب

على الراهن بتبشئ الالف في هذا الصورة وعلى هذا البواقي وتبديل الالف في الالف من برهن آخر يصلح كما اذا برهن على عبد ابا لعن درهم
 جاء بجاريته وقال خذ ما كان العبد فرد المتبرع العبدية فانما تصييه من اوان لم يقبضها فلو ملك الثاني بعد رد الاول بملكه
 وقبل باشتراط القبض لان يد المبرهن على الثاني يد امانه فلا يتوجب عن يد ضمان كما في الهداية وهو المختار عند قاضيه خان على
 ان اقامته الشئ مقام غير المملوك ان ازال الاول من مكانه فبقى رهنا باقتضائهما في الباب ان يجعل ضمانا في ضمان اقامته اتم
 مقامه فانه الكفائي والريادة التي تسمى بزيادة تصدته احترازا عن تقصيره كالتأهيه اى البرهن يصلح قبل قضاء الدين لا بعده
 كحان الاصل والريادة محجوبين عند المترن في قسم الدين على قيمتها يوم التبضع ان زلت بعده فلو برهن عبد ابا لعن ثم عبد ابا لعن
 كل ما نه فملك حدها سقط خسرون منه والريادة في الدين لا تقع عند طرفين زفر فرسخ خلافا له الاول اتمتاني فاذا برهن
 عبد ابا لعن قيمته ما كان ثم انقضى ما عليه ان يكون العبد نهيا بالماتين ثم مات فانه يسقط الدين الاول ويفضل من العبد امانه
 ويقتضى الدين الثاني بالارهن عندهم واما عنده فقط بوجه الدينان جميعا ولو ملك الراهن في يد المترن بلائحه كما اذ منعه عن الارز
 بعد البتة والابرار اى ابراء المترن الراهن من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه فملك الراهن بلائحه من ضمانا
 امانه والقياس ان يعين كمال قال فخرج لا يملك بلائحه ضمن المترن ولو ملك الراهن في يده بعد القبض اى قبض المترن الدين
 من الراهن واغبره برعا او ملك الراهن بعد الصلح اى صلح المترن مع الراهن عن الدين على عين او بعد الحوالة اى حوالة
 الراهن المترن بالدين على رجل سواه كان للراهن عليه من امل لافانه فمن قياسا اتمتانا لم يوجد وجود الدين بخلاف الابرار ولذا
 لو ابرار الدين المدبوع بعد الادا كان لان يسترده كما في الهداية وشروطه ما وفقه اشعار بان للراهن اخذ الراهن من المترن
 بعد الحوالة كما في موضع من الزاوية وفي موضع آخر انه ليس له فيه والمترن في هذا الصورة ما قبض من الدين وبطل الصلح
 وقبطل الحوالة بالملك لم يحصل الاستيفاء كما في النظم وغيره وفقه اشعار بان الدين ليس بالكثر من قيمة الراهن والابرار
 ان لا تبطل الحوالة فميزا او عليها لان الاستيفاء اتمام لم يتحقق والى ان الصلح لا يبطل وكذا ضمن لو برهن رجل من غير
 عبد ايسد ولف درهم بالدين ثم تصادقا اى توافق الراهن المترن على ان لا دين له عليه ثم ملك الراهن في يد المترن
 فملك حال كونه مضموما بالدين الموجود ولو تبرع بالقبول بتدبيره لم يملك بعد التصديق فياخذ الراهن من المترن على ما قال
 بعض المشائخ وقد نص محمد بن حنبل في الجامع انه ملك امانه هو اذ فيه سبب بعض المشائخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال
 الا سيحاجي كافي الكفاية وقاوا الا خلافا فيه كما في قاضيه خان والاحسن ترك العاطف في الذخيرة وغيره انها اذا
 تصادقا بعد ملك الراهن فهو ضمنون وفي قاضيه خان انه لو ارث من عند انسان عبد ابا لعن خطه فمات العبد ثم
 ظهر ان الكفر لم يكن على الراهن كان الكفر على المترن لان الكفر كان عليه في الظاهر ووجود الدين من حيث الظاهر
 كيف نصحه الراهن فيرجع على المترن بالكلية بقيمة الراهن والراهن المظنون مضمون عند الصاجين وعن ابي حنبل
 انه لم يكن مضمونا وكيف ماني بملك الراهن مما يراعى في باب حسن التمتنع

كتاب الكفالة

اور وبعد الربان الطالب ليس زايده لوثيقة هنا وهي فتمت اضم او الضمان مصدر كفل كفل ضرب وعلم وكرم كما في القاموس
 وصيدى الى المفعول الثاني في الاصل بالباء فالكفول به الدين ثم يعيدى بحرف المديون وكلها المديون في الكفالة المنقولة
 كما قال العلامة الفسحة وذكره الاسيحا في ان لا يطلق عليه الا المكفول به وباللام المدان ويقال الطالب لضامن ككفل
 بكونه امرأة كما في المغرب وغيره ثم لغة فتم فتمت اى نفس كفيل الى فتمت اخرى اميل والذمة لغة العهد وشتر عامل عند جبر
 بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكلفا فاندته كاسبب العقل كالمشترط ثم تغير على العقوليين
 للنفس والذات بعلاقة التجريد والحلول فقولهم وجب في ذمته اى على نفسه وتما في الاصول في المطالبة اى اشتراك كل
 من الكفيل والاصل في جواز طلب المكفول لنفسهما او دنيا او عينا واجبة التسليم كالمضروب الغاربية ولا يلزم من لزوم المطالبة
 الدين على الكفيل مطلقا الا ترى ان الكفيل مطالب بالتمتع به على الوكيل لا غير فنية نشارة الى انه يشترط ان يكون الكفيل كلفا
 حرا فلا يصح ان يكون صبيبا وعبد كما في الخزنة والى انه فعل مشروع لكن الكف عن اولى فان الاكثر ان يكون اوله طاعة وادب
 لذاته واخره غرابة عليه كالمسألة كما في الخزنة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فلاولى عقد وثيقة لطرف الوجوب لانها في الكفالة
 بالدين فتم فتمت الى اخرى في الدين والاستيفاء من احدهما كما انما صلب فاصب على ما ذهب اليه بعض المشايخ
 لانه صار دين ونبيح بغير معقول ولذا يصح به الدين من غير من عليه الدين وصحة البهنة من الكفيل للضرورة وهو اساس
 القول الاول بالاصح اى من الثاني كما في البداية وهو الصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه جعل الدين ينز
 وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب الحكم المتعلق الى الآخر والدين فعل واجب في الذمة
 هو هاتيك ال بد لاعتنى كمانى الكفالى وغيره وهي اما متلبته بالنفس اى نفس الاصيل فهي زمان للاصيل لان
 كل مصدر يعيدى بحرف جازان محيل ذلك الحرف جزا عن ذلك المصدر كما قالوا انى ايك المصير ويقال كفلت بانفسى بالمال
 كمانى المغرب وتنعقد هذه الكفالة بكفالت اى بخوف كفلت زيدا العمر ونفسه اى زيدا وقوله شعار باننا تنقذ وتصح بمجرى الكلام
 ويصحى انما لا تصح بلا قبول الطالب في المجلس عند الطرفين ولا بعد ان يتجان باياتى ويقال ان معناه يحصل ايجاب الكفالة
 وتنقذ كفلت بما اى بكفالة مجده وغيره ماصح اضافة الطلاق اليه من جز معين اجبر به عن جميع البدن كالمدين الروا
 والراس والوجود والرتبة ومن جز شائع كالحرف والربع والبعض المجز واما ذكرنا من اويل الفعل بالمصدر فلهذا معطوف على قوله بكفالت
 على قوله نفسه على التسامح كما ظن وكذا تنقذ بضمة ثمة لانه نصرت بوجه كمانى البداية وقية كمال لان الضمان او الكفالة كمانى المنزلة
 والصالح والقاموس غير ما وقية لشارة الى انه لو قال (بذير فتمت) فهو كفيل كمانى العادى والى انه لو قال انما ضامن لك حتى تمجدا
 لم يكن كفيلا كما روى بنو نفع كمنه كفيل في رواية ابى سليمان كمانى الميطا وقوله بولزم على اى احضار بغيره على وهو مضم الى بغيره
 الى الدال على الضم لانه في الكفالة آذنا به بالاصل يعمر وقيل اى كفيل من نعم عانة او قبل تباك كمانى القاموس فلو قال

(قبول كردم) صا كفيلا و قيل لا و قيل ان اراد الكفالة والا فعد كفا في المعادى و يكون له الاول على التلج القبول (في غير حق)
 وفيه غزالي انه لو قال (فلان انشأني منست) او (انشأ است) لم يصير كفيلا لكنه صا كفيلا في العرف و به يفتي كما في المغيرات
 والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شتر على ان لا اكون كفيلا بعد ذلك لم يصير كفيلا اصلا وهذا حيلة لمن يفتي من الكفالة
 ولا يريد ان يصير كفيلا و تمنائه المعادى ولا جبر يكون عليهما اى لا يجوز للاقاضى جبر الامل على عطاء الكفيل في احد
 من الحمد و كحد القذف و الزنا او قصاص نفي النفس و الاطراف لانه ينافى الكفالة فاذا لم يكفل لازمه و دارمه الى
 قيام القاضى من المجلس فلان حضرة بنية والا على سبيلها في الكفراني وغيره واجبر عليها عند جاني هذا القذف وقيل في المحرم
 ايضا وفيه اشارة الى ان الامل لو تبرع بها فيها صح و به غير صحيحة في الناحية عند تعالى و بهى مد الزنا و شرب الخمر و سهره
 والى انه اجبر عليها في التخييرات وكل جراحة بلا قصاص كما في المحيط والى ان المديون بالدين الموكل لو ارادوا ان يبيع
 اجبر عليها كما في المنتقى وخلاف في ظاهر الرواية وعن عيين المصنف في الاول لجور الناس كما في النواحي و بحسبه
 وعن ابي حنيفة في الكبيسة كان المديون مبروروا بالتسوية اجبر عليها كما في الحقيقة والا فلاق مشعرا به بجر عليها بحد و الحد
 وان كان المدعى عليه مبرورا كما في الصغيرى وعن بريان الائمة ان كان في انه لو قال الى عليه دعوى لم يصح قبل بيان المدعى
 كما في المينة ثم اشار الى الحكم فقال ويلزمه اى الكفيل بالنفس احضار المكفول به اى الامل الذي عرف مكانه مطلقا
 اى في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة او في وقت عيّن حضاره فيه ان كانت موقوفة ان طلب احضار
 المكفول له اى الدائن فان لم يحضر الكفيل الامل عليه الكفيل الحاكم والقاضى لانه ظالم منع الحق وفيه اشارة
 الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس خراج المملوطة وقيل لا يحبس ولا اذا ثبت الكفالة
 باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كونه فان غاب وعرف مكانه امله الحاكم مدة فوابه ومجئيه كما في قاضى خان في
 فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كما في اضرمت فان ادعى الكفيل على الدائن ان المديون غاب و
 لا يبرر مكانه واقام على ذلك ينفذ عنه مطالبة الدائن كما في المينة و يبرر الكفيل بالنفس بوجوب من اقبل به من المديون
 لانه سقط الحضور عن الامل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبط للكفالة وليس كذلك فانه لم يواخذ به و ارش باحضار
 المكفول به كما في الهداية وغيره و يبرر تسليمه الكفيل لو حكم اكرسول المكفول الى الكفول لانه لم يقبض حيث يمكنه من امله
 اى في موضع يقدر الكفول له على خصامة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في برتية فاقاضى برى غنا وعن بعضهم ان الحاكم
 في الرساق لم يبرر لانه اكثر قضاة عليه كما في المينة فعلى هذا فقلنا بر افي زماننا ولو سلم في بلدة فيه حكام من لم يصدق عليه بوفيه غزالي
 انه اشرط ان يقول سلمت اليك بجمدة الكفالة و لا ان يسلم بعد الطلب كما قال السرخسي وقال شيخ الاسلام انه لم يبرر الا بعد الطلب
 كما في المحيط والى انه لم يبرر تسليمه جاني وان قال سلمت نعم وقيل المكفول له لبر الكفا في قاضى خان و تسليمه الكفول بنفسه المكفول
 بان قال دفعت نفسي اليك من كفالة فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبرر كما في النهاية وغيره و اما حيث يمكنه من خصامة ان شرط

وقت الكفالة متعلق بالبرائتين تسليمه عند القاضى بوجوده كالتفاهير وبإثباته ما في زمانه من شرط ذلك لم ير إلا
بالسليم في مجلس القاضى فضاء أكثر الناس وببعضى كما في المضمرات وغيره في الكفالة بالتسليم اشعاراً بأنه لو أقر المكفول له أنه الحق
قبل المكفول منه لم ير الكفيل عن الكفالة كما لو أخذ من الكفيل كفيلاً آخر في العلم وإن مات المكفول له فلو صيغته وارتبه مطابقة
أى الكفيل به أى المكفول به ببقائه تمام الميت وقية مفر إلى أنه لو سلم إلى وصى فلو صي آخر أن يطالبه بالاحضار وكذا إن سلم
وارث كما في المضمرات وإلى أن لكل من الوصى والوارث أن يطالب إذا اجتمعوا وليس كذلك فان الوصى مقدم على الوارث
كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال يا بوابو كما في الوقاية مكان حسن لا مكان الاستئلال بالتقديم وإن كفل قبل نفسه
أى المدبرين بالكلية كذا على أنه أى الكفيل أن لم يوافق أى لم يأت الكفيل المكفول له به أى المكفول عنه فالوفاة عتق
إلى المكفول الثمناً بالبار على القياس عند البعض عند المذكرة فخر الإسلام وقاضيه في شرح المجامع عقلية المال المعلوم
ويحصل وجوباً آخر المال الذى له عليه لكنه مجهول ثبت بأقرار الكفيل أو بينة المكفول له وأنه درج مثلاً أو أقر الكفيل أنها دين أو لا
مأته سوى الدين في مأته لا آخر فان في بذل الأربع صح الكفالة عند اثنين خلافاً لمخرج وتامه في المحيط وغيره صح ذلك لكفالتان
بالنفس والكفالة بالمال والقياس أن الثانية لا تصح لأنها سبب لوجوب المال والتعليق بالاحضار نفاذ لا أنكره لغيره
بالتقال فان لم يسلم كفل نفس المكفول إلى المكفول عند ضمن الكفيل المال لم ير من كفالة بالنفس سوى أذى المال ولا
لأنه دقت مطلقه غير مقيدة بأداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن أنه يبر بالاداء وإن مات المكفول عنه في ذل الصورة
قبل التقضاء والدية ضمن المال فأنه من تركه لنحقق الشروط وأما ذكره الشرطية رد الماتوم به أنه لم يفسر لأن الكفالة بتبطل به
كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تعنى عنها كما ظن وقية اشعاراً بأنه لو مات الكفيل قبل التقضاء لم يفسر المال ليس كذلك
فان أخذ من تركته كما في النهاية وهو أى الكفالة بالمال أى نفس المال بفعل متعلق به كاحضار الأمانات ونحوه وأما منع الخلو
فيصح الكفالة بالنفس مع المال معاً ومثلية شعاراً به كيصل المسلم عن الدين بالتملذس وهذا إذا كان الفخر عند المطلوب واللام يصح
كما في العمادى فتصح الكفالة بالمال كفاية مرسله أى حاله نحو كفلت بآله على فلان ومضاهة نحو كفلت بما بعيت أحدا منهم أن
جعل المكفول به جهاته متعارفة فلو كانت فاشته غير متعارفة لم تصح وقية مفر إلى أنها تبطل بجهاته المكفول له وعنه مرسله
أو مضاهة وهو تبطل بجهاته المكفول عنه في المضاهة وإلى أن جهاته غير نفع في الكفالة بالنفس هى على هذا التفصيل أيضاً
أصل في النهاية إذا صح وقية أى لم يقطع المتعاقدين إلا بالأداء أو الإبرار كما في شرح الهداية وغيره فيخرج عنه ثلث المبيع بشرط أن
تقطع بالنفس وكذا بدل الكتابة فان قطع بالسعر كما في المشابه كرجى أنظم أنها تصح بديل الكتابة وبشكل دين ميت مغلس فانه صحيح
ولم يصح الكفالة به كما ياتي فالأحسن أن يزاد بالموت وانظر متعلق بقوله فصيح نتيجة السابق ولا يذم منه أن الكفالة بالعين لم تصح و
لذا قال في الهداية أن الكفالة بالاعيان المضمومة تصح وقية اشعاراً بأن الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما هو كفلت بما وجب لك عليه
من مال المكفول به مجهول وقية شعاراً به بوقال بالقرينة لك فلان فهو على نعمت فأنه فلان شئى فهو كفيل وهو في تركته كما في فاضل خان أو

بما يدرك لك اى شيئا في هذا البيع من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كمانى الا انك انما ابيع
 ان نفقة كمانى الا انك انما ابيع به بمجهول الاحتمال استحقاق الكل وبعضه فليس الكفيل الكل البعض والدرك بالفتح
 من السكون او يبيع وان علق الكفالة بالمال بشرط ملازم اى موكله لرجعها بالمكان استيفاء المكفول به او نفقته او وجوبه نحو
 ان جاز المكفول عنه او غاب المكفول به او ما بايعت انت فلما اى ان ثبت شيئا من فلان فما شرطته كما بعد وقية رفرالى ان
 فانه قايما او كثيرة او مارة او مارة او مارة او ما يقال ان ابايت شيئا فانه على مائة كمانى او فانه وفى ذكر فلان اشعار بما من وجوب
 ملازمة المكفول عنه فى المضائق فان فلان لا علم لانا سى كما تقر او ما ذاب اى ثبت او وجوب من الذوب لك عليه اى فلان
 او ما يحب بك فلان فاعلى واجب وانما لم يصرح بالخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بالنفس كما يكون مسئلة يكون مضائق كمانى
 قاضيه ان والتقية فتسليم واجب عليه وتسلم من وجب لك عليه واجب على وقية اشعار بان الشرط لو لم يكن ملازم لايصح الكفالة
 وادله اشارة بقوله وان علق الكفالة بمجهول الشرط اى بالشرط المجهول عن الملازمة فلا يصح الشرط وبطل ويصح الكفالة كمانى الكفالة
 وغيره فلا تسامح فيه كما طعن في ان يقال ان المعنى لا تصح تلك الكفالة كمانى النفقة والمضرات كان مثبت الرجح فتسليم المال
 او النفس واجب كما لم يصرح الاشارة بنفقة الكفالة بالمال كمانى وان كفل بكما لك عليه من ال مجهول ضمن ما قامت به
 من قدره فية وان لم تقم بنية فاقول المكفيل فيما يقر بوجوب الحلف على السلم كمانى قاضيه ان وغيره وانما يكتفى على بنية
 فى فعل الغير اذ وجب الى ما يلزم الحلف وانما فيه ليس من هذا القبيل كمانى لان ذلك الفصل تسليم الزاد وهو فصل الاصيل حقيقة
 ومصدق الاصيل ثم انما اذا علق حق نفسه اذ اخبره فانه انما انشأ معنى فقط فلم يصدق على الكفيل ولم يطالب المطالب
 ذلك الزاد فلو اقر فاذاب لك عليه بالذات وقال الطالب بالعين وصدقه الاصيل فى ذلك لم يلزم على الكفيل الا الاصل لان
 علمه انه معان فى ذلك فليعلم ان فلان على ما قال الامام السرخسى ولا يفتق بظن فى هذا المقام من الاصل فاعلم ان الكلام فان ذكرنا
 بوجوب الكفالة والسلام واذ الطالب الدائن المكفول له احدهما اى الاصيل والكفيل فله اى الدائن مطالبة الآخر ان المطالب
 الكل بخلاف تضمنين اما الغاصبين اذ تضمنين قايما وتصح الكفالة بالنفس والمال باهر الاصيل الكفالة وبلا اهره سوا كان
 الطالب المكفول له او اجهن كما قال الكفيل بنفسه بان او بما له او فلان فقال كفلت فان اهر الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال
 سوا كانت صحيحة او فاسدة كمانى المعادى يرجع الكفيل عليه اى الاصيل بما كفل جياذ كان او زيدا فاعلم كفل بجياذ وقبل الطالب
 منه الزاد فانه يرجع عليه بالزاد لانه ملك بالادراك فى ذمته وقية اشعار بان لو لم يملك الكفالة لم يرجع بما اوى لانه متبرع بالمال
 شامل للزاد فاعلم كفل بجياذ اهره فرضى المطلوب والارجع الكفيل عليه فلو فرضى الطالب ولا لم يرجع لانه تم العقد به فتم تضمين
 كمانى قاضيه ان والمتبادر من الامر ان يبيع اهره شرعا فلا يرد ما اذ كفل عن صبي مجهول بالمره واداه فانه لا يرجع عليه وكذا
 اذ كفل لاجنبى عن عبد فانه لا يرجع الا بجهة العتق ولا يرجع المولى عليه املا كمانى الميلا وغيره بعد اذ اى الكفيل لا يقدر ان يرضى
 اذ اده لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له به اذ اذ الاصل غير عالم به لم يرجع عليه كمانى المينة وان لو رزم اسسه لازم الطالب

من کفیل بالمال امور با ای و در سه اتجا و از فاداه المال و العارضة فی الاصل شدة المطالبة یقال فلان لازم فلان ای صاحب
معاذة لا یعقبها فقرة لازم الکفیل اخیله حتی یصله ای و در سه طے نحوه حتی یصله فالجملة معقولة علی الشریة و من الجاهل
بمع علیه کما نحن و فیه اشعار بان لو کان الکفیل امرأة یلازمها و الاصح انه ساجر امرأة یلازمها کما فی العلم و ان محبس الکفیل حبسه
ای لاصل الا اذا کان کفیل عن احد الابوين او الجدین فانه ان محبس هم محبسهم بشرط قضاء الفلانة و ابرار الطالب
الاصل و ما یجمله یسری ذلک الابرار و التامیل بالنسبة الی الکفیل فلا یطالب الدین و فیه اشارة الی ان او او و سرق الیه و
ان تعلیقه لا یصح و اذ یختلف لا یضد الابرار الحاکم کما فی الفیته و الی ان تعلیقه سرق الیه بذایرة طرأ الیه کما فی الابرار الی العکس
ای ابرار الکفیل و ما یجمله لا یسری الی الاصل لانه لا یجمل الفرع تابع الاصل و الکلام مشیر بان ابرار الکفیل و الاصل صحیح بدون قبولها
و بذایرة صحیح فی ابرار الاصل عن دین الصرف فانه یتوقف علی قبوله و تمایضه فی المبیح و ان صحاح المطالب الکفیل عن الصف
من الدایم علی مائة منها رجع الکفیل بعد الا و اعلیه بها ای مائة لا بالغ و فیه اشعار بان برئ من سلفه بالصلح و بان الطالب
یطلب الاصل حتی مائة لانه لم یصل الیه مائة و ذکر الالف التوافقی فلو صحاح علی مائة فاحکم ذلک کما فی المبیح و ان صحاح عن الالف
علی جنس آخر من کفیل او موزون او غیره فبالالف رجع علی الاصل لانه لا یصلح ملک ما فی ذمة الاصل و ان صحاح
عن وجوب الکفالة من حیث البتة لابرار الاصل لانه لم یبرأ الا کفیل و الا یصح و یبطل کما فی الطلبة تعلیق الابرار و عنهما ای تعلیق
کل من الطالب الکفیل براءة الکفیل عن الکفالة بشرط محسوس لیس الطالب فیه منتهی ان قدیم زید فانت او انما یبطل من الکفالة
و عنه انه یصح لان علیه المطالبة فکان اسقاطا کالمطلق و انما لم یصح لان الابرار تعلیک بنای فیه تعلیق و ذکر فی المبیح انه کفیل
بنفسه بل علی انه متى رای الطالب نفسه فانا برئ منها کان جائزا کسائر البرات ای مثل تعلیق باقی البرات عما یعتق
بفعل یوقال ان جاز زید فانا برئ من شئ هذا المبیع او من مکرهه و غیره لما ذکرنا و ذکر فی العادی ان التعلیق بشرط کان
صح کما اذا علی مدیون حیال و ان کذا من دینه فقال الدائن ان اعطیته فقد ابرأک عنه و الا یصح الکفالة بالمال کما یستفاد
من الکفیل کما اذا کفیل جلی عن مالی المطالب بالحد و دایم نفس حد القذف و السرقة و الزنا و الشرب و انقصا صغان لیس
یجرى فی العقوبة بذال الا انه مستدک بما مر ان الکفالة بالنفس و المال و الا یصح بالاعیان المضمونة بغیر مثل الکفالة عن البائع
المشتری بالمبیع ای بایة علی معنی انه یوکل قبل القبض و جب علیه قیمته و انما لم یصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا شئ
علی الاصل فاما ذلک فی الکفیل و فیه اشعار بانها یصح بتسليم المبیع لان التسليم بعد فقد الثمن لازم علی الاصل کل فی الکفالة
بخلات الثمن فانه دین صحیح فیه و هذا مستدک کما لا یخفی و لا یالمر یون فانه مضمون بغیره و لانه یوکل له یجب علی الثمن
شئ لکن فی الاعتبار انما یصح علی الاصح بالمضمنة بغیر کالمبیع المرمون و یطلب المملک لحدثة قبل المملک و العز بعده و الامانات
سواء كانت واجبة تسلیم ثانیة و ثالثة او غیره واجبة التسليم کالمبیع لکن فی التوقف انما یصح بوجبة التسليم کالمبیع و المرمون و غیره
کالمو دقعة و العارية و المتاجر و مال المضاربة و المشتركة فانا غیر مضمونة و اشرط کون المکفول به مضمونا علی الاصل

و با تحمل علی و ایه مستاجرة معینة بان استاجر زید عن عمرو و ب معینة محل کذا کفعل کبر عن زید و ب و ب کما محل علی ملک الدار
لم یقع ملک الکفالة لانه لم یثبت له الولاية علی و ایه غیره فلو کفعل بالحل علی و ایه غیر معینة تقع لانه قادر علیه و فیه اشعار بان
صح الکفالة بتبلیغ و ایه مستاجرة معینة و بالتبلیغ من غیر تصرف فی مالہ باعلام مکانہ و بانہ صح اجار و ایه غیر معینة و هو الاصح
کما فی الموطأ و غیره و یجوز منه عبد کذا ای مستاجر من لانه لم یقید علیه فان کفعل بتبلیغه یا لقاؤه علیه کما مر و لا عن میت
مفسد سحر اذ مات الرجل مفلسا علیه بن کفعل عنه رجل غیره لم یصح لانه کفعل بدین سخط لان الدین هو الفضل حقیقه و هو یوقط
عنه الدین بالموت و جمعتها تقطع قیام الدین فی الدنیا و بذاعده و اما عندنا فیهما یصح الکفالة عنه لانه کفعل بدین ثابت و لم یجوز
فی الآخرة و المفلس من انفس اوصار و مفلس بعد ان کان ذوار و هم و ذوار غیره من سخط سخط سخط سخط سخط سخط سخط سخط
بلا مقبول الطالب لکفالة فی المجلس ای مجلس عقد یا سوا کفعل بانفس او بالمال اما عندنا بی یوسف ثم فیصح بوقفا علی ایه
و قبل نافذ اوله من الرد علی اختتام المشایخ و ایه فیما اذ مات قبل القبول فانه لم یأخذ الکفیل به عنده و فیه اشاره الی انه لو
وجد الایجاب و القبول من الطالب و قال یجب کفالت بفلان عن فلان فیلحق الطالب بقیل لم یصح عندنا کما فی الموطأ و الی انه کفعل
و الکفول منه غائب و اجاز الطالب صح الکفالة کما فی فاضیه بخان الا و کفعل الوارث عن مورثه فی مرضه مرض الموت صح تبلیغه
تحرمانه فانه یصح الکفالة بلا مقبول الطالب عنه بما و فیه رفرالی ان صحته الکفالة لا یتوقف علی تسمیة الکفول به و لکما فی النهایة
والی ان المريض لو لم یأمر الوارث بالکفالة صح کفایلا و بذاعده بی یوسف ثم فی روایة اما عند غیره فلا یصح تبلیغه کما فی فاضیه بخان
والی انه لا حاجة الی کون المريض ذوال مال و فی الهدایة اشاره الی الخلاف قائلوا انما یصح ذو مال و فی الاختیار فیصل هو
و معینة حتی لا یصح اذ لم یکن له مال و قبل یصح لم حاجة الی ابرار و منه و فی الزایدی کفالة الوارث عن المريض بامر فضیلة الطالب
بقدره و لکنه یجوز و قوله عن مورثه مشیر الی انه لو امر اجنبیا بالکفالة کفعل لم یصح و منهم من قال انما یصح نظر الی المريض کما فی النهایة
و قوله مع نیابة غیره لم یجوز و لا ینضاج لانه فینبی عنه قوله بلا مقبول الطالب و لا یجوز انما یصح تبلیغه لانه یصح کما مر و کذا یجوز
عنده و لا یجوز ای الایح الکفالة بالعمدة لانه ما شترک بین معانی الصکب القديم لانه وثیقة و لعمدة لان العمدة و حقوقه لانهما
ثلاثة و غیره فان کتبت شیئا فخصم له رجل بالعمدة لم یصح لانه لم یصح العمل قبل البیان و ذوالا خلاف فی ظاهر الروایة
و عنده ان ضمان الدار کما فی نایة البیان و النماض ای بالاختلاس عند الاستتقاق و عندها یوضمان الدارک و هو ضمان
عند الاستتقاق و فی الکفالة و اشعار بان ضمان الدارک یصح و ذوالا خلاف کما فی النایة و غیره و لا یصح عند بیع مال المضاربة
ضمان المضارب الثمن عن الثمن لرب المال نظرت الضمان و لا یصح عند بیع مال الوکالة ضمان الوکیل بالبیع الثمن
لأن مال مال مائة فی المضاربة و الوکیل کما فی الامایة فقد استدرک انما انما بکلم الامانات و ضمان احد الباعین
انته بکلمین معناه معینة من ثمن بیده مشترک بینهما یا عا و یصح حقیقه واحدة فلو باعنا و یصح فستین بان سخی کل نفسه ثلثا ثم یصح احد الباعین
صح الضمان لا تمیزا یخصیب کل عن الآخر و الا شمل الاضطرمان احد الشریکین فی وین مشترک لا یجوز فی المعاد و الا یصح

تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة بما لك الكتابه وضمان الدين لم يشترك الضارب الوكيل واطل اسواها
 ما يشعور كلام المحيط والفصولين غير ما ينبغي ان يكون الاخرين من لارتبة باطلين وصح ضمان الخروج مؤلفا او متخا
 فانه دين بطالك من جهة العقالة او غيرهم بل اعم من منافع المحفظ وغيره قيل ريد بل المؤلف الذي يرد الامام في كل سنة دون العقالة
 التي على الخارج فانه لم يحجب في الذمة فيه اشارة بل يصح ضمان لركوة لانه عبادة غير بدل عن كفاي النسيئة وغيره وضمان الخلو
 جمع النسيئة الى الحادثة وتشرع بالضرب سلطان الاعية لمصلحة كما جرحه الطريق ونصب الدرر البواب السلك كرى الا
 واصلاح الرض فانه دين واجب يحجب طاعة الامام قيل ما ينزل من جهة سلطان الوغير حق ولكن تعليم ولا ينبغي بل استجابة
 في الزيادة ولان اكثر النواصب في زماننا ظلم ولذا لك من تمكن من فقه فمؤخر لانه اني الهنية قيل لا يصح الضمان ياخذة لطلبته
 في زماننا ظلم قيل يصح وعليه الفتوى كفاي النسيئة وذكر الكرابي انه يصح التهميز الجبش اذا لم يكن في بيت المال الكفيم قما ونواظروا
 والفتوى وضمان القسمه اى ضمان حقيقه قسمي بين الشككين عند طلب حدها وان امتنع الاخر عنه قيل لا فعل غير ضمان
 قيل ان ما كان من اليونان ابقا في كل وقت فناءة وغير راتب فقسمه وبما ذكرنا من ايل فانه قد استدرك قولوا ان كان
 ملك النواصب القسمه لغير حق وبال خبره حال لا يجب اداؤه على عبد حتى لعق كماله فرب عبد مجوز باستملاكه وذكره المولى
 اوباعه انسان واقضاه وامر امراة حكمت بغير اذنه لقتل حبيب حال على من قتل به المال مطلقا غير مقيد بصفتها
 والتا جيل والافضل غير معصوفه اياها الى انه لو استملكه عبد معاينه اذ اذن فاقرب من فهو عليه في الحال الى انه لو قتل موطلا
 بحال واطل دعوى بيع من ضمان لدر كفرن باع دار او قتل عنه بالدر كقبول الثمن عند الاستحقاق ثم ادعى الكفيل
 ملكه او لوكيله بطل وعواه لانه ينافي احكام البيع واطل دعوى بيع من شهادته بطل او غير ان شهد بذلك او شهد بغيره
 او شهد عليه على صك اى قبالة البيع ظرف كتب كتب فيه اى في ذلك الصك باع فلان ملكه اى بياصحبها وانفذه
 اولازنا وغيره ما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرارا بانه باع ما هو ملكه لان ملكه فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح
 وفيه رمر انه لو قال احد الكتب شهدا في فيه فكتب لما شو شهد بذلك صح وعواه كما لو كتب باع فلان اره وقد اقرانه باع فكتبه
 دعوى شهادته بكتب فيه شهد على اقرار العاقرين بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جبر البيع بمشكك او شهد
 فان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يخفى ما في هذه المسئلة بهما عند
 ذوى الالاب من عاية اللطاف في ختم الكتاب والسنة علم

كتاب الحوالة

او روي بعد الكفالة لانهما شخصان الدين لم يشمل العين بخلاف الكفالة هي لته والذ على الانتقال فانها اسم من علت زيد الكفالة
 المال على رجل فاحال زيد عليه فانا محيل وزيد محال ضمان المال محال به محتال والاصل محال عليه ومحال عليه وقد
 لغنى قولهم التحال التحال فانه بلا صلة وانفع لمؤنة الصلة ومن الظن ان غير هؤلاء في النتائج ان التحال له صاحب الدين

الفتنة فانه محل النزاع فكيف يستدل به وشبهة اثبات دين على آخر ولو تكلمنا في نعمين عقد اول لاوي تامة وما ذكرنا لم نجح
 عنه حواله الدراجم الودوية كما ظن فان بالحوالة صار الاحتمال عليه مجبوراً على الاداء واحترز برعن الكفالة بالنفس وغيره فان الدين
 وصفت شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة للانتقال المحسوس لانها اى الاحمال على اخرى على محتمل عليه
 بقرينة المقام فمن الظن يخرج عنه الحواله على المديون بدليل في اثبات الثمن للباقي على المشتري والقرض للمقرض على المستفرض ونحوها
 لان في الاول اثبات دين للمحال على المحال عليه في الثاني ليس كذلك احترز برعن الكفالة على القولين الرجوع والفرار
 مع عدم بقاء الدين ولو تكلمنا على التحميل في الاصل لبعده اى بعد اثبات الدين وهذا ما كيد له وقال بعض المشايخ
 ان الدين باق في ذمة التحميل فانما اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف رحمهما الله
 فلو حال الراهن المترن الدين على غيره لم يصح استرداد الزين عنه ولو ابر المحال الدين عن التحميل لم يصح وليست رد به
 عند محمد وقال بعضهم انه لم تثبت نصاً انها اثبات المطالبة او الدين كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالحوالة انتقل
 المحال عليه وبرئ التحميل عند العلماء الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بهما صار مشغولاً بالحق المحل لم يصير مكانه على الصحيح آخراً
 تعرف رسمياً لتعيين لمعنى الحواله من بين سائر الافعال فان المحل هو العقد المخصوص فليس فيه دوران لتوقف الشيء على ما يتوقف
 عليه ذلك الشيء بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشيء كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الظاهر لا يتوقف على
 بهذه المتيقنة ففى اى الحواله بشرط عدم برائته اى التحميل لكفالة بشرط برائة الاصيل حواله اى كل
 واحدة من الحواله والكفالة تستعار للآخرى عند تحقق موجبه فلو قال حلت ايشترط عدم برائة التحميل وكفالت بشرط برائة الاصيل كان
 كفالة وحوالة لان العبرة للمعاني وتصح الحواله بلا بثوت دين للمتحال على التحميل بان سيعاد الحواله للوكالة لا لثمنه كل
 النقل كما في الكرماني وتصح به اى دين له عليه المبتدأ وان يكون الدين معلوماً والا فلا تصح كما اذا قال حلت جميع ما يدوب
 لك على فلان كما في المنيته برضاها اى تصح برضا التحميل والزيادة انما تصح بارضا التحميل مرجح صاحب البيع
 حيث لم يقيم الدليل الا عليه كما في الكرماني فلو قال للظالم لك على فلان كذا من لدين فاحتج على فرضي به الظالم
 صحته وبرئ الاصيل ورضا المحتمل عليه سواء كان عليه دين اولاً وقيل لا يشترط رضاه كما في الزاهدى وذكر في شروط
 الظلمية انه لا يشترط اجماعاً وفيه رفر الى انه لا يشترط حضور المحال كما قال ابو يوسف رحمهما الله باطله عند الطرفين بل بحضورهما
 كما في النظم والى انه لا يشترط حضور التحميل للمحال عليه كما في النهاية والى ان الحواله في الشرع ليست بعقد وهو عقد صورته
 يقول المديون للدين حلت بمالك على من لدين على زيد وقال لداين قبلت كما في المستصفى في غير التحميل من الدين
 احواله للمحال على المحال عليه التعريف وانما مل مؤنثة لكنه ذكر توطئة قوله الا ان ينوى حقه كعلم اى يملك لدين المحال
 بموت المحتمل عليه بسببته حال كونه مفلساً اى لم يترك عبثاً ولا ديناً ولا كفلاً او حلفه اى جعلت المحال عليه
 منكر الحواله موصوفة بقوله لا يثبتية للمحمل والمحال كما في قاضيهان شرح الطحاوى فالكفالة بالحوالة ظن عليها اى

الملك لحوالة فانه عند تحقق احد من بين الامرين عاكس المحيل عنه لا يعود وقالوا لا اله الا صاحبان ان الله يكون له عند من لا يرى
 المذكورين وبان فلسفه بتفليس القاصي المحتال عليه قضاء بافلاس عين نظر عليه حال حيوته وفيه اشعار بان لو غاب
 المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسر لم يرجع المحتال على المحيل الى الدين لكنه لو ما طلع فبار المحتال الى المحيل وقال الله في قوله
 ان من نهي ودم فقال المحيل هل سبت من غير ان اذن مني تو انم كرفتم رجع المحتال الى الدين على المحيل لانه بطلان الحوالة كما في قوله
 والاحسن تاخير البررة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيل بيا كان للمحيل على المحال عليه ولو لم يكن له عليه من قبل
 او عين المقيدة ان يحيل بالا عليه من حد سواء ولو غابا غابا فاشارة الى الاول فقال وتصح حوالة شئ من شئ وعين بلا شئ
 او بلا ذكر شئ يجب للمحيل على المحتال عليه فان اراد فعل الاول يرجع بما اوداه على المحيل لانه قضى دينه باعده وعلية في قوله
 المحيل المحتال عليه كما في قاضيان لكن لو احوال من من الحظوظ ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شئ ولا للمحتال على المحيل
 لم يصح الحوالة ولذا قال قبل المحتال عليه فلا شئ عليه كما في المينة ثم اشار الى الثانية فاتبد بالعين فقال وتصح بدرك
 الوديعة اى بما لا لانه كذا نية الوديعة وغيره او مير المودع المحتال عليه من جب هذه الحوالة بهلاكها اى تلك
 وكذا بالدرهم المنصوبة اى بما يكون مضمونا على المحتال عليه ولم يبرأ الغاصب للمحال عليه بهلاكها لانها قامت الى
 ضمان فكانا باقية بخلاف الوديعة وتصح بدرك المحيل عليه اى على المحتال ببراءة ثم اشار الى حكم اخر من الحواتين فقال
 في المقيدة فلا يطالب احد لا يطالب للمحتال عليه شئ من الوديعة والمنصوبة والدين الا للمحتال فلا يطالب للمحيل
 وفي الحوالة المطلقة للمحيل الطلب ايضا فلم يحتال الطلب ليس للتقديم فائدة خاصة ولا تطل الحوالة وتكون
 باخذ ما كان عليه المحتال عليه من الدين المنصوبة او ما عنده من الوديعة فلم يحيل ان ياخذ الدين والعين من
 المحتال عليه في المطلقة لانه لم يتعلق بحق المحتال لدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان ياخذ منه لانه صا
 مشغولا بالحوالة فلو دفع اليه ضمن ويكره السبقية وهي لغة وشريعة بضم السين سكون الفاء وفتح التاء اسم من السبقية
 فتع ليس اقراض بالاداء حذو صدقة قيل نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه ان يحتل ان يكون من تمتع
 فقال لسقوط خطر الطريق اى اثره على المالك في الطريق فبكره وان لم يذكره المنفعة وقيل ناكه اذ ذكر
 والا فلا بأس به كما في النهاية وانما ذكر في الحوالة لانه احوال الخطر المتوقع على المنفعة لا يفتى في سقوط خطر الطريق

من غاية حسن الاختتام +

كتاب الوكالة

وانما عقبه بالحوالة لانه وان اشتمل كل على تفويض امر لكن الوكالة بلا تفويض وهي لغة بالفتح وكيسم من التوكيل كما في الصحاح
 وغيره وبالكسر لغة مفوض كل مفوض معنى مفوض لانه موكول الى الامر مفوض ليدور قوله الوكالة المفظ والكسلف
 مجاز لعلالة السبعية كما في المغرب يطلق الوكيل على الجمع والموت كما في القاموس شريعة تفويض التصرف الى غيره

اى اقامته احد غيره مقامه في فعل شرعى معلوم مورت لم يتم شرعى كالنكاح الطلاق المورثين للمحل المورث فان الامام لم يملك
 الى زيادة امر شرعى كما ظن يخرج عنه اذا قال انت دليلي في كل شئ فانه لم يصير به وكذا الجمالة التصرف في الاستحسان بصيوكيلا
 بالخطب فيغني ان زياد الحفظ كما في التفتة وكذا يخرج عنه الايصار فانه ياتر بالولاية المنتقلة اليه وان لتمامه المستبدرة وغير
 فيه توكيل مسلم ميا بفتح ال غير مستقيم كما ياتي وفيه اشعار بان القبول لم يشترط فلو قال في كتابك بطلان قدام لم يقبل المتأطع قلبت
 ولاروت ثم تلفتها وقع استحسانا لانه دليل القبول كما في المبسوط وفيه ايسار الى ان القبول شرط ولو مكسا وبشعر كلام الله
 وشرطه اى شرط النفس لك لو كالة ان يحكمه الموكل اى يقدر الموكل على التصرف بنفسه في الاكراه فلو قال في كتابك بطلان فلو قال
 انه خلاف عادته في اختياره راء دونهما فان المسلم لا يملك بيع النحر والخزيرة وشراها وقد صح عنه خلافها فلو قيل له
 فيصدق بالثمن وتحمل فيسبب لانه قادر عليه وان اتبع بعراض النسي كما في المضرات وان لعقله اى يدرك الوكيل
 ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلا سالب للملك الشرى جالب له وان هذا الغبن فاحش وذاك ليسير كما في الكافي
 فتوكيل الصبي المجنون باطل وقيل فاسد فلو وافق لاجرة العقد كما في المحيط وغيره وشرط ملكه ان يقصده
 التصرف بان لا ينزل فيه والا فلا يقع عن الموكل وفيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون كيلا لانه يعقله ويقصده وان لم
 يصلح عن المفسدة والى ان علم الوكيل لو كالة لم يشترط خلافا لمحمد فلو وكل بيع عبده وطلاق امرأة ففعل الوكيل فاعلم
 جاز خلافا له كما في المحيط وغيره فيصح توكيل الحر البالغ العاقل بقربة الاقارب او الحر الصبي والعبد الصبي او البالغ المأذون
 من بنة الولي المولى العاقل مثلها اى مثل المأذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي والعبد الصبي والبالغ المأذون
 فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب رتبة في اربعة فمن الظن اننا تسعة من ضرب ثلثة في ثلثة وحق توكيل البالغ والمأذون
 صعبا عاقلما وعبد اصعبا او بالغ عاقلين حال كونهما مجبورين عن التصرف فالاقسام ثمانية عشر من ضرب ثلثة
 ويرجع المحقق الى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي العبد الى موكلهما لا اليهما لتصور المقتضا وفيه اشعار بان
 يرجع الى الوكيل المأذون منها وذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل في الشراء فالى الموكل سوار كان الثمن جالا او موكلا كما في المحيط
 بكل ما موصوفه اولى من الموصولة والظرف للتوكيل اى صح التوكيل كل عقد يعقده اى يحصله الانسان بنفسه
 بنفسه ولو لولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبه والصدقة والولاية وغيرها ولا يشكل توكيل المسلم الذي ذميا او مسلما ببيع
 او شراهما او بالتوكيل ببيع اسلام ولا يتفرع من كماله فان الكفاية للدين الثالث تستثنى بقربة الاقارب والربع مختلف فيه كما
 سيبحث في صحة التوكيل ولم ير من الخصم بالتحريم اى الجواب بصريح او الدعوى ايجع كما في المستصفى والجواب في اركان
 او انكار كما في التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه وتصحيح ان الخلاف في اللازم كما في الظهير فغده لا يلزم
 عند ما يلزم هو المختار فلما يرد الوكالة في الخصم كما في النذرية وغيرها وانفى بعض المتأخرين باللازم عند غفلة المدعي
 وبعده عند اضرار المدعي هو المختار عند الامام الشرعى شمس الاسلام وهذا كله اذا كان قريبا صحيحا والا فغده لازم بالاصل

تحت

كما في الظهير وفي حكم المرض المحذرة التي لم يلبث الخروج الا عند الضرورة كما في النماية فلا وكلت بالخصومة وتوابعها اليها
بعث القاضي اليها بعد ولا استحلفا وشا بدین علی الحلف او النكول تمام في خزانة المفتين والاطلاق مشعر بان صار وكلا
في هذه الصورة بالانكار والاقراء جميعا وله ان يشترى الاقرار عند محمد بن خلفا فلابي يوسف رحم كما في الظهير في كل حق
للرجل والمرأة ولو وصفا على الناس وعندهم اوسع وبالعكس وصح باليقانة اى اوار كل حق واستيقانة اى قبضه
الا في حد مصدر اى شتيافى حد من الحدود وقصاص بعقوبة موكله عن الجلس كما اذا قال الموكل موجب لي على فلان
حد او قصاص في النفس والطرف فوكلتك ان تطلبه منه فان استيفار جهادون حصو الموكل بالطلب للاجماع لسقوطها بامتناع
وفيه مرالى انه صح التوكيل باثبات الحدود القصاص خلا فلابي يوسف رحم والى انه صح التوكيل باستيفار التعزير كما في شر
الطحاوي ويرجع الحق اى حقوق عقود تصد من غير الصبي العبد المجورين الى الوكيل ون الموكل اذا جاز التوكيل
ان يوكل غيره بهذا الحق ولم يجز للموكل كما في النماية وانما التقى بالحق لان الملك ثبت للموكل ابتداء كما ياتي
كل عقد فيه مبادلة ملك بملك كما في بيع سوى سلم وقد يشترى اليه تملكه وفي الاطلاق رخص انه لو باع بحضرة الموكل فخرج
الى الوكيل كما في الصغرى لكن يصح ان يترجع الى الموكل كما في الجواسير انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع فخرج
ما لحقق الى الوكيل الثاني هو اصح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فترجع الى الوكيل كما في العماد
قال ثروت الدين النواجزي انما لا ترجع اليه في التقصيص شعرا بخلاف كما لا يخفى وشره وان اضاف الى الموكل
وخلاف في العماد قيل لو وكل بالشر فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الخزانة واجارة واستيفار واصلح عن قرار
دون انكار فان الحق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى التفصيل الحق فقال فميسلم الوكيل المبيع الى المشتري في
الوكالة بالبيع ولقبضه اى البيع عن البائع في الوكالة بالشر فقبضه اى قبض من مبيد في البيع ويجب عليه
الوكيل من مشتراه في الشر وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى ويحاصم بالفتح في الاستحقاق ويستحق
المبيع يرجع المشتري بالتمسك على الوكيل بالبيع ان نفذ الثمن اليه وان نفذ الى الموكل جع به عليه لو لم يشترى عبدا
وبت البيع عليه ورده لقبضه اخذ الثمن من الوكيل ويحاصم بالكسرى في الاستحقاق اى استحقاق المبيع فخرج الوكيل
بالشر الى الثمن على البائع دون الموكل والعيب اى عيب المبيع فرده الوكيل على البائع وهو يده فان سلم الى الموكل
فلم يده الا بضر الموكل لكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على النظم المتبع
كما ترى فلا وجه للقول بالسماح بهنا حيث لم يذكر قيود وهو يده والرد بالعيب مقيد به كما نطن ويحاصم بالفتح في طلب
شفقة ما اشترى من عقد فاشفع يحاصم الوكيل بالشر وهو اى العار في يده اى الوكيل بخلاف ما اذا سلم الى الموكل
فانه يحاصم دون الوكيل لانتمار الوكالة فقول في شفقة مسطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقية المعنى المذكور
بانه مسطوف على ما هو معمول لكل من الفعلين كما نطن في قوله عليه ثمن مشتراه شعرا بانه متى صار الوكيل لفعله على عليه

على هذا الفصل تسليم المبيع وغيره متى كان متبرعا عالم بغير الموكل عليه قبض المبيع والرجوع في العيب الاستحقاق فان كان جارا
 موكل بهذه الافعال والا فان تبرع وارثه والا فوكل الموكل كذا ذكره لمصنف لكن في التحفة ان الموكل لم يباشر تصديقه فان العدة
 على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن غيره وفي الخلاصة لو باع بحفزة الموكل فالعدة على الوكيل في عيوب بيع فاضمان ان
 بالعيب على الوكيل في ما دون المحط اذا غاب الوكيل ومات فالحقوق ينتقل الي الموكل في الظاهر لو اذن الوكيل بالبيع في بعض
 الثمن وكل الحاكم الموكل يقبضه ينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصلح على ما ذكرنا ونسب الملك للموكل اى موكل الوكيل
 بالشرائه وان اضاف الى نفسه ابتداء فان الوكيل نائب في حق الملك اصيل في حق الحقوق وانتقالا ببدلية حكمية عند الكفر
 النحر عند ابى طاهر الدباس الاول عند القاضي ابى زيد وهو الاصح كما في النهاية وغيره فلا يفتق قيرب كسل شراره اى
 الوكيل قيرب بنية الموكل لانه ثبت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر ملكية الوكيل بل ينتقل من ملك
 المستقر ثلثي الثبوت التعلق كما في الكراي فالقيرب لا يفتق بالاتفاق كما ذكره لمصنف فالاولى ان القيرع عليه بظرفه اثر الخلاف
 وبيع الحقوق الى الموكل في كل عقد ليرفع مبادلة ملك بملك كما في كساح وخال لان الوكيل فيها مفاوضة حاكمية
 غيره فلا يلزم عليه شيء كفاية الكفاية وغيره واصلح عن النكار لانه قد ابرم للموكل وان قراره مبادلة او صلح عن
 وشكره ومضاربة وفي عتق على مال مكتبة ولصدق ومهبة وهبتها في اعاره وبهتارة وابداع ورسن وتارة
 واقرض اعطار مال اذاه بعينه ولم يذكر الاستفراض لما في الايمان انه لا يصلح التوكيل به وعليه الفتوى كما في الخزانة
 فيما اشترى بطل ريد بطلان على صح الاذاتين فلا يطالب على الجهول وكيل زوج بالمهر لا وكيلا اى الزوجة
 بتسليمها الى الموكل ولا يبدل الخلع للزوج لمدارته سفيرة وللمشتري من المالك الوكيل منع الثمن من موكل بالبيعة
 اى موكل وكيل مبيع ليس عبدا وصبي محجورين لما مفاضلة البائع عمدة فان وقع المشتري من الوكيل الثمن الى يده
 صح الدفع لانه حق ولا يطالب ثانيا اى لا يطالب له الوكيل الثمن طلبا او طلبا ثانيا فمصدر او مال يجوز ان يكون
 بموكل او لموكل ولا يطالب الثمن والمشتري طلبا او طلبا ثانيا لانه فائدة في الاخذ ثم الدفع ولذا لو كان للمشتري على الموكل
 وقع المقاصد كما في المداية وبذا حيلة للوصول الى دين لا يصلح اليه

فصل في دفع مبيع الوكيل اى وكيل بوكالة مطلقة وشرائه اى شره ذلك وكيل فلو قيد بمشترى مبيع
 اذا قال بيع مخرجت فباع ممن غير مشاورة له اى لذلك وكيل للولد او الزوجة وغيره للتمتع فلا يصح لو باع من نفسه او لغيره
 او ولد له الصغير من اضافة المبيع للمعد فلو باع بائع من قيمة لعين فاش لم يصح باتفاق وكذا بمثل القيمة ولو باع
 في رواية عنه بصحان عند بائع فلو باع بائع من القيمة صح بالخلاف كما في النهاية وغيره وفيه من انه لو باع من مولاه بامر الموكل
 صح كما في العادى الى انه لو باع بالبيع وصين الثمن دفعه اليه الثمن من المولى لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشراء
 وقيل لو علم الموكل ذلك تمت دفع الثمن اليه كاجبا بالتعاطى كما في النهاية والى انه لو باع من الموكل وابدا عبدا صح كما في الخزانة

وصح عنه بيع الوكيل بيا مطلقا وليس الاضادة على نحو ما مر من انظر لظاهر النص بما قبل من الثمن لو غلبنا فاشأنا
 منه وانما ذكره ليتا دل كل بل فان قلنا اراضا في فلم يكن كرهه تطرادا كما ظن والعرض بالسكون التحرك غير المحرج والقبلة
 وتأخير الثمن مطلقا وقال الشيخ الا بالنقد بن مثل القيمة او بما يتعاقب فيها واصل ليس كذا في التمرناشي فلو باع الى مسكين منه صح عنه
 خلافا لما لو باع نقد اخر الثمن صح عنه خلافا لما لو باع يوسف روح وقداشارة الى اية لوى الثمن فباع باقل لم يصح ولو باع بالتر
 صح كما في النظم الى انه لو اربا بالبيع بالنقد فباع بالنسيئة لم يصح كما في قاضيان كذا بالعكس كما في الخزنة وصح عنه البيع
 اى بعض ما وكل وان ضره البعض كالعبد كما في الحقائق متبعية مطلقا وعند جازا اضره البعض لم يصح بايع نصف اذا
 باع باقية قبل ان يتحصلا ان الشركة عيب وصح اخذها اى لو كسب بالبيع رهنبا ولو قلنا بالطلاق الا اذا اربا فخذها فانه لم يصح عندهما
 ان باخذ رهنبا فليلا لوجب انقصا لا يتعاقب مثله كما في الصغير او لقليل بالثمن لاشيان فلا الضمين لو كسب الثمن للموكل
 لا رهن ان صناع الرهن في يده اى لو كسب او ان لوى اى ملك على الكفيل من الثمن ان الكفيل والمكفل
 عنه فلا كما في الكفاية ولقيده عندهم شر الوكيل من كل شئ شئى غير معين ان كان الثمن يسمى بمثل القيمة اى
 به المقومون كلهم وزيادة متعاقبين في تحمل الناس بها وهى اى تلك لزيادة على واية النوادر ما قوم به يقوم احدون
 الكل اى قد رايين من ظن برغبة الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك القدر من الدراهم والدنانير فبالاصل وليس حال فلو
 اشترى ذلك لو كسب شيئا بعشرة دراهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه غالبا على فرض الشترى على المقومين فقوم بعض تبعة و
 بعض عشرة فمردا ل تحت تقويم مفهوم فلو الغبن الميسر فلمزم الموكل وان لم يقوم احدتهم بعشرة فلا يدخل لا يتعاقب فلو الغبن فالحال
 فلمزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينا وبينه كذا في بيع الصغير وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التعديف اذا لم يكن
 قيمة معلومة في البلد كالعبدا اذا كانت معلومة في البلد كالخبر وغيره فالزيادة لا تنفذ على الموكل ان كانت فلا لان اعتبار القيمة
 انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط وعلى واية الجامع عن محمد بن ابي النضر عن ابي بصير بن يحيى عن ابي انثى اشترى
 في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوى وذكر كذا في بيع الخزنة
 في الحيوان درهم وفي العروض درهم وعن الحسن الكلسى كذا في التمرناشي اننى اكل درهمين عند بعض من الكفاية ان
 ما ذكره تفسير الفاحش عند بعضهم عليه ميل كلام المداية لكن الاول في اكثر الكتب انضا لبطا اليد لير الغبن الميسر جازا عن حاق
 فالحسين التمار والقواف اشاراة الى العروض والحيوان والعتاد والنون الا ان البار الى نصف درهم ودرهمين فيه فمردا
 انه لو اشترى شئى بعينه لا يحمل منه الغبن الميسر عند بعضهم قال بعضهم انه يحمل البسائر الفاحش ولا ينفع كذا في المحيط والى ان الغن
 البسائر انما يعنى اذا كان منفردا وانما اذا كان مع الفاحش فلا يعنى كذا زيادة النسيئة على قدر درهم كما في العمادى ونحو
 عندهم شره نصف ما وكل شره من شئ بعينه كعبه دار وثوب سبعينات على شره نصف الباقي لانه خافه شره
 نصف فلان لم الموكل لا بعد شره الا اذا ائزم القاضى شره نصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصرح به في قاضيان

وغیره من الظن انه محمول علی الوکیل بشرط غیر معین ان لقیما من نفسی الی تیوقف علی تشر البانی اذا وکل شرعاً معین لورسبع
 علی وکیل البیع لعیب وده الوکیل علی امر وای سواک الا وکیل رفع علی البذل ای لایرده وکیل الا وکیل وقریب
 یحدث مثله فی مدة قصیره فرد علیه غیر قضاء فانه لایرده وکثر منه ای الوکیل وکلت البیع بلا خصوصه للام وقریه فی الزمان
 لور وکیل بقضاء القاضی بالبنیة او بنکال الوکیل یرید علی الموکل الی انه لو کان العیب لا یحدث فی مدة قصیره او لا یحدث
 مدة اصلاً کما یرید اصح فرد علی الوکیل بالقرای غیر قضاء او بالقضاء بالبنیة او بالنکول یرید علی الموکل ایضاً فی حاته الروایات
 ان کان لرد بالقرای غیر قضاء لا یجزم الموکل لیزم الوکیل الی انه لو رد بالقرای بالقضاء لزم الوکیل لان یجزم الموکل فی
 بالبنیة او النکول انما جعل النکول فی باب الشرکة لا لقران المشتري لم یکن مضطراً فی النکول فان الشرکة سبب الملك
 الوکیل فانه مضطرب کما اضطر عند فاته البنیة وتمام فی الکوافی و فی اسناد الاقرار الی الوکیل شعار بانه لو اقر الامر بالعیب
 الوکیل لم ینقص البیع ولم یزیم الامر والوکیل شیء کما فی الحیوط وان باع الوکیل الثمن فساوی سواک اجملاً مطلقاً او سواک
 وقال الوکیل قد اطلق الامر الامر ای لو کانه بالبیع فقال الامر امرک ان تبیعه بقصد صدق الامر صح لیس
 الوکیل الثمن حالاً وقریه شعار بانه لو اقره بالنقد فباع سواک لم یجز کما و فی المضاربة اذا بان المضارب وقال قد اطلق
 امر المضاربة فقال امرک بقصد صدق المضارب مع الثمن اذ المومم هو الاصل فی المضاربة کما ان النقد فی الوکالة و
 لا یصح تصرف احد الوکلیین حده سبطل تصرف احدیهما بتماهیج الیه ای کل حتی یخیر الموکل والوکیل لا یخیر الا ان شریکاً
 فاذ بان او کاتب اذ وقع اذ خرج مثلاً یخیر المأذون والوکیل الاخر سواک ان الثمن سمي او لا والوکیل حاضر او غائب کما فی شیخ
 الطحاوی وقریه شعار بانه اذا تصرف احدیهما والاخر حاضر لم یجز الا اذا اجازة الاخر وان کان غائباً فاجاز لم یجز عنده وقال المحاکم
 خلاف ما فی الاصل قال بولیوسف انه جائز کما فی الحیوط والمبادران کیون کالتما کلام واحد بان قال کلتما بیع عیدی
 واما اذا وکلا بکلا ین ان کل برجلان ثم اخرج تصرف کل من جازة الاخر الا ان کان لکلیما فی خصوصته فان کل منهما
 یجزم لکن علی وجه لا یقوت فائدة کولیما بان یتوی الامر بهما واما انفرادیهما بالتکلیم فیه فرالی ان لیتشرط حضرة صاحبه
 فی خصوصته کما قال الجمهور قبل بشرط والی ان لا یقبض احدیهما بدون الآخر کما فی الکافی و فی رد وقریه کما یجوز وحده
 منصوص وقضایه من دون ان یقبل لودیه والیدین طلاقاً تخلف فان احدیهما ان ینطق بعتق و سواک فی الاکتفاء
 الی انه لو وکل بکلیین قال لا اطلق احدیهما و سواک فینطق احدیهما ثم ینطق الاخر او اجاز لم یجز کذا فی الحیوط وکذا فی
 لو قال طلقاً بان شتما لا ینفرد احدیهما بالنظر ان لا عتق کذا لکم لعیوضاً فانه لو کان الطلاق ولهن بعض لم ینفرد احد
 الا اذا اجازة الموکل والوکیل لا یجزم الا بالبیع بطل جمع عبد مال صفیه الحرام المسلم بشرطی اوقته او بیع مکاتبات
 صفیه المسلم او ذمی صفیه فان کذا لم یجزم الا بالبیع بالطلاق الا لا المسلم فیه کل ان لم یصح بیع الا ولین
 صفیه الکافر ایضاً فان لم یجزم الا بالبیع بالطلاق کما فی کما غیره فلیس سواک کما فی لا شرکة فی سواک کل مرجع لایستثنی بیع صفیه

منه وان لم يرفع الوكيل الثمن الى بائيه الا انه لم يذكره فمدح اصلا ما في المتن عن اللام الحلو في كفا في الذخيرة وفيه اشعار بان
ان يطلب الثمن من الموكل ان لم يرد من ان نفسه الى البائع كما في بعض غيره فان هلك المبيع في يد الوكيل بعد ان يمسك
بالقسط عند الطرفين المثل قل او كثر لانه بمنزلة البائع من الموكل فخص الوكيل ضمان المبيع واما عند فوج ضمان ان يضمن
قيمة ما بلغه وعند ابى يوسف ضمان الربح فلو كان الثمن ثمانية عشر الفية عشرة برجع على المالك خمسة وعلم ولم يرجع الشيء عند البائع
ولو كان اجلس حج الموكل بخمسة عند فوج ومقطوعه عند رب وليس للوكيل شبر اشئ عيين اي عيين ولو بالاسمية في شبر او
لنفسه لانه تغزير وعمل بلا علم الموكل فلو شترى لنفسه كان للموكل واختر ببالشرا عن الكفا فانه لو وكل كذا امرأة بعينها فترجى
ففي له كما في الصغرى وفيه اشعار بان لو وكل شبرا غير معين كان الشرا لنفسه الا اذا وقع الثمن من مال الموكل او نوى الشرا له كما
في المضارحات فان شترى بخلاف مجلس اسمي كالمكيل من مجلس احسن فانه لو شترى بالثمن ثمن ووقع الشترى له
اي الوكيل وفيه اشعار بان لو لم يسم ثمنه كان في حكم اسمي لانه العرف في العقود النقص

فصل للوكيل بالخصوص في الدين والعين القبض عند علمائنا انتم لها فلو وكل جلاد ان يدعي ثوبه له على فلان ولا يزيد عليه فامته عليه الوكيل البنية او الاقرار كان له ان يقبضه وبقيت اى ان يقبضه من المتأخرين من متتابعين بل وسبق قبضه وغيرهم الا ان اى بعد عصرهم كجمله اى بان ليس له قبض لانه راضى لا بالخصوص كما قال العلماء انبطوا الملك ونجته في الوكيل والنجاة ليس في القضا الغدو بالمدواهل للاسلام من مولا كما قال الزاهدى في غيد وشمسة ففس عليه في غيد وشمسة وشمسة وفيه اشعار بان للوكيل بالتقاضي القبض عند علمائنا خلافا للزوج وعليه الفتوى كما في البداية وذكر في الفهارس ان الادعاء ظاهر الرواية الا ان يحكم عرفا بالتجارة وبقيت للوكيل القبض الدين بالخصوص فلو اقامه بالوكيل البنية على الدين واقطع عليه ان موكله يتوفاه وابعاده ليقبل خلافا لما قاله قبض الدين عنده فقبض مثل حقه وعندهما قبض بعينه وبقبل على الوكالة عنه ثم يخرج الى ان القاضي لو وكل ليقبض دين الغائب لم يكن له بالخصوص ووالى ان الرسول المأمور قبض الدين ليس له بالخصوص كما في المحرق والى انه لو ادعى الغريم الاستيفاء لم يحياها الوكيل فنيغ المظبوط الى الوكيل ثم يبيع الموكل وسخاها كما في البداية والى ان الوكيل قبض العين لا يخاصم كما صرح به فقال لا يكون للوكيل قبض العين بالخصوص لانه كالرسول فلو اقام البنية عليه ليدفع ماله لم يسع في حق البيع وفيه اشعار بأنه لم ينع الوكالية الى الوكيل لقبضه ما بدون اثبات الوكالة وان اقر المودع كما في دعوى الخلاء وبقية رواية الوكيل اى يتوقف على قبض الموكل قبض من كل قبض العبد في يد فلان ونقل المرأة اى يقبضه بالوكيل بقدر المرأة الناشئة والى موضع كذا او يتوقف على قبض الموكل اى بان اقام العبد الحجارة البنية على العتق اى عتاق موكله اياه واثبات المرأة الحجارة على الطلاق اى الطلاق الموكل اياها قبل الطلاق ثم اى الخلق والطلاق لانها اقامت الحجارة على كل غير خصم ولا بد من اقامتها لو خصم موكله بخلاف خصم ليدفع صحة اقرار الوكيل اى وكيل المدعى والمدعى عليه بالخصوص عنه انما لا يحل الخبز فلو وكل جلاد بالخصوص مدعى فاقتر باستيفاء اياه لانه مدعى عليه فاقتر بوجوب المال عليه مع ان بالخصوص شمله لانه

وفيه اشعار بان لو انك ذلك الوكيل صح بالطريق الاول وبانه لو استثنى الما تراض وصار وكيلك بالانكار كما لو استثنى الانكار وصار وكيلك
بالاقرار كما في الذخيرة وذكر في الصغرى انه لو استثنى الاقرار بحقيقة الطالب صح والام صح وقال محمد بن ابي الصباح في البيع اقراره على غيره
المدعى والمدعى عليه عند الطرفين عند غيره اى القاضى غير ان لو استثنى ذلك الاقرار بالبيعة خرج عن الوكالة فكان التناقص وقال ابو يوسف
صح اقراره عند غيره ايضا ولم يخل لا غير غزل وكيله وكان له مسئلة او حلقه لان الوكالة تحق فلو قال غزلك عن الوكالات كلها
انزل عن الوكالة مسئلة بالاجماع كما في الصغرى ولو قال كلما غزلك فانت وكيل ثم قال جئت عن الوكالة المتعلقة بالغزل على قول
كثير من المشايخ وبقيت كما في الخزانة وفيه التحارر انما يكاد يخرج من الوكيل ما خلا الطلاق والنساق وتوكيد بسؤال الخصم
ويدخل فيه جود الوكالة فان جود ما عد الكناح فسحق وفي رواية لم يغزل بالبحر ولو وكل الدائن دين من موصل ببيع داره بسؤال
عند الاجل كان له غزله قبله كما في الجواهر واصفا الوكيل للمصداق فانه لا يغزل وكذا يتعلق بوكالة حتى الغير ابرضاة كوكالة في جهنم
نحاح او رهن كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو علق وكالة بالشرط ثم غزل قبل وجوده صح وعليه الفتوى والى انه بطلان
الغزل بالشرط كما في الخلاصة ووقف غزل الوكيل على علمه اى الوكيل بسباع منه وكتاب اليد ورسالة ولين عبيد غير ان
اخره حمل الغزل وان لم يصداقه وبخبر غير العدل لم يغزل الا بالتعديق وعندهما الغزل اذا طهر صدقه كما في المحيط ولا يبعد ان
غيره على اى الموكل ولعن غزل الوكيل لنفسه من الوكالة على علم موكله كما في الكرواني ومطل الوكالة بالبيع والشراء وغيره
بموت احدهما اى الموكل والوكيل وينتقل الحق من المقبض والتسليم الى البايع بخلافه الى من كان احيا منهما كما في العمادى
وذكر في فصل الوكيل بالشر من المحيط ان الوكيل لو مات تحت الرد بالعيب لوارثه او وصيه وان لم يكن ظالم للعدل في رواية ولوى
القاضى اخرى ويستثنى منه اذا باع الوكيل بالبيع الحائز ثم مات الموكل فانه لم يغزل كما اذا وكل الوكيل وكيله ثم مات موكله الا وان
لم يغزل وكيل الوكيل كما في الفقه لو لم يمت بطل سبب جوفته اى جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع والشراء كما في الذخيرة فلو اختلط
عقلا بالبيع بحيث لم يعرف الشراء لم يحضر على الموكل كما في الكبرى جنونا مطبقا بالبراءة مستوعبا وشرعية مستوعبا شهما عنده وبقيت
واكثر السنن عند ابى يوسف وسنة كالمه عند محمد بن كمانى بيع الصغرى وهو صحيح كما في الكافى وغيره واعلم ان الوكالة انما تطل
بالموت والجنون اذا كان الموكل عليه غزل الوكيل اما اذا لم يملكه كالعبد في بابا لربن المرأة في الامم بالبيعة فلا يغزل بموته وجوفته
كما في الصغرى ولحاقه بالسرى وصول احدهما دارا بحرب حال كونه مريضا وان لم يحكم القاضى بالحق قال بطلان حكمه فلو
عاد احدهما من الحرب مسلما ولم يحكم بالحق ليعود الوكالة عندهم وان حكم بغيره عاود الوكالة عنه ثم خرج خلافا لابي يوسف
كما في الكرواني واعاذا ذكر الالات ووسع الحق لان تصرف المزدان نفذه عنه كما لو توفقه عنه وكذا بطلان خبر موكله حال كونه الموكل
مكاتبيا اى اذا وكل مكاتب وكيله بالبيع مثلا ثم عارضه بطلان وكذا لو توفقه في مال الغير بالامره وانما فصل بكذا
لانتفاءه على العامل البعيد للما ظن ان فيما بعده لم يشترط علم الوكيل لما سنده وجمهوره اى الموكل حال كونه الموكل ما دوننا
اى اذا جرح عبيده المادون الموكل عن التصرف بطل وكالاته وكذا لو امره والكلام مشير الى ان المكاتب والمادون اذا وكل حلالا

بالتقاضى او الخصومة لم يطل وكالتا العجز او الجح كمانى النهاية وتبطل الوكالة فى حق من لم يוכל صريحاً من التوكيل بـ **باب اقرار**
هين التوكيل عن الشركة بشركة عمان او معاونة قبل فية نظر كمانى المستعفى فية ولالة على ان الوكالة باقية فى حق الموكل وان
 كان فى ولالة اللفظ على ذلك خفاء واشتد صاحب الكفاية على ما ذكره فى الجامع ان احد المناوئين لو وكل جلالاً بالشركة
 او قلم بطل الوكالة فى حقه وفيه لانه قياس غير ظاهر على ان فى النظر لو وكل احد من المناوئين وكلاهما جلالاً لم يغزل كان كليل كل
 سماعاً على حدة فان غل احد ما فعلهما ولو وكل الشركة كان غنا جلالاً ثم اقر قائل الغزل لوعلم بالافراق ولو وكل احد جلالاً لم يغزل
 الا اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظن انه لو وكل كلاهما بنى ان لا يغزل فى حق كل منهما وان لم يعلم به
 اى بوث الموكل اجنبونه او لحاقه بهما جوارحه او اقرارهما وكليهما اى وكيل كل من الموكل الميت وتجبون واللاحق والكتاب
 والمادونه والتوكيل اذ غل على العام شرط الغزل لتحقيق كمانى الجواهر والنظم وغيره فافهم الحكم عام لكل من اية فلا يخصه
 المصنف والشارحين بالنتيجة الاخيرة وتصرف الموكل فيما وكل به تصرفاً عجيباً لوليل عنه سواء علم او لا كالباع والبيع والشئ
 والاعتاق والتبعية والامتناع والكتابة واما اذا كان تصرفاً لا يخفى كمانى العبد فى التجارة او مهنه او جوده فلا يغزل فى
 باع الموكل بالبيع والوكيل معاوضاً بما عند ابي يوسف ولا يشترى من الموكل عند محمد لانه باع ملكه فهو اولى كمانى الاختيار
 وغيره ولا يخفى انه معطوف على اقرار الشركة لكونه قيداً بالقيد فان الاصل اشتراك المعطوفين فى القيد واما ما يقتضيه
 لالة لا يناسب الختم على قوله لم يعلم فلا يرد ان الاسن تاجر القيد وانا ختم على مسائل الغزل رعاية لحسن الاحتتام

كتاب الشركة

اور بعد الوكالة لانها كالتامة للشركة كما سيظهر فى الاية بالاسم وانظر كمانى القاموس اسم ومصداق كمانى كذا بالاسم فهو
 شريك اى مشارك كمانى الديوان وغيره ففى المشاركة خط الملكين كمانى المفردات وتطابق على العقد كمانى النهاية وشريعة
 اثنين او اكثر لعل احد كمانى المصنوع ولما كان قريباً من النوى قسم بالاعرف فقال ضربان اى نوعان شركة ملك
 اى اختصاص احد بآخر بسبب ملك فالاضافة بمعنى الباء وهى شركة عا ان يملك اثنان فصاعداً عينا اى
 اختيارية بان يشترى عينا او يتقيا او يوصى اما فيقيدان ويسويان عليهما فى دار الحرب او يخطا مالهما او غير ذلك فبشرط ان
 بحيث يتعذر او يحسر التميز بينهما او وثامالا او غير كمانى الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الحجة الشركة فى الخطط
 بسبب الزوج ثبوت فى دارينهما فانما شريكان فى الخط كمانى النظر فلو بدل عينا بامر كان اولى وكل من هين الاثنين كما جلت
 فيما اى فى الاتساع عن تصرف مغير فما كان لصاحبه من حصة فلو باع انهما فية من بناء مشترك من حتى يتلاذون شركة
 لا يجوز وكذا الرزق وشجرة ولو باع من شركة جاز وعمن شام لم يجز كمانى بيع العجوى واما قيد بالمقر لان لاحدهما ان يجد
 على سطحه او مشتركة بينهما كمانى المنية ولما فى زراعتها ارض مشتركة مبنية وبين غائب اذ لفتت الارض فلو فقتتها او زاد المترك
 قوته ليس له ذلك كمانى غضب الكبرى ومشاركة عقد اى الشركة القابلة للوكالة او اتمه بسبب العقد بقية الاتى وكرهها

المفاوضة عما تاتي في جميع التجارات لا تتفاء المساوات وتخصيص غير ظاهر فانه اذا فقد شرط من شروط ما صارت معنا كما في شرح الطحاوي وغيره وفي العرض والعقار المتقيضين من حيث الارث والبيعة والوصية وغيرها من العروض نحو العلقس الآتي والعقار داخل في العروض بقى النقد فمفاوضته لازمة وغير مال الشركة ومنها شركة عمان وبقا لشركة العنان بالكلية كما في الديوان من ابن مبرد من بين بعضهم والكل في عرض فكاهة من لها شئني فاشتره كافيته كما في المقاس والعن بمعنى الجبس فكاهة جديس بعض ماله عن الشركة واشتره كاهة من بعض التجارات في ماله كما في الاختيار واما مصدره اى عارضة فكان كل واحد يعارض الآخر كما في الديوان وهو شركة بين اثنين كل واحد منهما او عبد مسلم او ذى اوصى نادون او بان او امرأة في كل تجارة او نوع منها كما تجارة في الرقيق ووفيه اشعار بان المفاوضة لا يكون الا عارضة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة ايضا كما في الذخير صحيح ببعض المداى مال كل منها دون بعض ويصح مع فضل مال احدهما وتساوى الربح بينهما مع تساوى مالهما مع تفاوت الربح بينهما فيصير بالبريق الاول في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع تساوى سواء كان العامل كلاهما او احدهما فالا فقسامة شتى يشير الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان العمل لصاحبه اكثر والربح بينهما او لاهل تسليمين ويرجى اقل فان شرط ذلك كان باطلا والربح في الاول ثلثا وفي الثاني بينهما كما في المعنى وغيره وقد يكون مال احدهما وراهم صحاحا او كسورا ايضا او سوداى روية بغيره وقال الآخر دانية سواء كان متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفاوضة لا تقع مع اختلاف راس المال فلهذا روية شيخنا وفي ظاهر الرواية يصح اذا تساوى في القيمة كما في المعنى ويصح بلا غلط فلا فرق فيه وفيه اشعار بان في المفاوضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في المبسوط وغيره وكل من الشئيين مطالب بالثمن شتمرة نقصان الوكالة والوكيل يصل في الحق لا غير اى الا يطالب بثلثي شتمري صاحبه لانه لا تضمن الكفالة ثم اى بعد المطالبة جع على شتمرة كجعبته من الثمن ان اواه من ماله لانه وكيله في حصته وفيه اشعار بان ان اواه من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبانه لو لم يوده اصله لم يرج عليه كما يشير في الهداية ولا ياتي في ماله في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يوده كما ظن لان بين الوكالات الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فاما كما لا يخفى ولا يصحح ان اى المفاوضة والعنان الابا التقنين اى الدوام والمداينة فلا يجوز بالبيع شتماني او كاياما كلفا فانه بغيره العروض كما في المعنى والعلقس النافقة اى الرأفة فان الشركة تقع فيه عند انحراج والشئيين اثنين انما تقع كما في المعنى والفتوى على قول محمد كافي المضمرات وقال النابيجاني في المبسوط انها تقع على قول الكل لانها صارت ثمتا باصطلاح الناس كما في الكافي والستبر اى جوهرة الذهب والفضة قبل ان يضر باوق يطلق على غير عامس المديونات كالنحاس والحديد واكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله في الذهب تحققة وفي غيرهما بما ذكره كما قال ابن الاشير والنفقة اى النقطة المذابة من الذهب او النفقة كما في المغرب والادوية المضروبة فمستدركة بالية ولما لم يذكر في الكافي ان تعامل الناس بها اى التبر ونفقه فان لم يتعاملوا بها لم يكن في ذلك عرف ظاهر فظاهر المذهب انما لا تقع بها كما في المبسوط ولا يصحح الا بالعرض غير التبر والنفقة بعد ان باع كل منهما اى الشئيين نصف عرضه فجهت عرض الشركة الاخرى تقابضا حتى صار مال كل شتمرة كجعبته

ملك ثم يقدّر ان شركة عقد غاوضته او عنانا فصار نصف مال كل مضطرب بالشرك على صاحبه فان حصل المخرج فموجب مال مضطرب على
 فنيح وكذا لو باع نصف حصة نصف درهم الاخر وتقا بعتا ثم عقد غاوضته او عنانا وكذا لو كان مالهما مختلطاً بالمال
 والوزن في كل واحد من جنس واحد فخطا فمقت شركة ملك ثم يقدّر ان كماني شرح الطحاوي وبهذا اذا تساوى اقيمة فلو تفاوتا بان يكون
 قيمة متعلق احداهما بقيمة الاخر ما يتبع باع صاحب الاقل اربعة اقسام خمسة بنس الاكثر ولو كان احداهما جود قسم بينهما فغاوضه او على قدر
 قيمة المجدد والروى كماني لغني ثم اس المال بعد البيع عروض او درهم في خلاف ذلك لو في الميسر وطلابك مالهما اي مال متفاوت
 والعنان كماني لغني او مال احداهما قبل الشراء من جهة المالك فيقسمها اي الشركة راسالان المال على العقد فلو ملك مال
 احداهما فاشترى الاخر بما كان الشري لخاصته وبهذا اطلاق العقد وما اذا تباين قال ما يشترى كل فنيح لو اشترى ثم ملك كان فنيح
 شريكاً في العقد كما قال محمد فينفذ في كل منها جميعه وقال الحسن ان شركة ملك فلا يقدّر ان في نصيبه كماني لغني وغيره وهو اي
 الملك يقع على صاحبه حال كونه قبل الخلط في يد ايهما او يد ايهما ملك لا يباقي على ملكه وهو بعد الخلط يقع الملك عليه كما لا
 لا يميز ولو اكتفى بالسابق لكفي ولكل من شري في غاوضته وعثمان ان يبيع العي جعل المال بضاعته ويوقع ويضاد
 اي يد في مضاربة ويوقع بالانقراض كالبيع والمال في يده اي كل منها امانة فالا عينين الا بالتمديد كماني اكثر المتداولات لكن
 في النظم ان لكل من المفاوضين ما ذكره وان لم يبرهنهما ويواجه ويستأجر ويستعرض ويكتب ويأذن عبد الشركة ويشترك شركة
 عنان ونياصم وبرهن ويبرهن ولا يبرهن ولا يصدق ولا يفاوض غيره ولا يقرض والشريك شركة عنان لا يضراب ولا يركب
 ولا يبيع ولا يفاوض ولا يبرهن ولا يصدق ولا يبرهن ومنها شركة الاعمال وشركة الادب ان وشركة النقص وشركة العنان
 جميع صنفها كالصنائف والهنج اوجع صناعتها كرسائل ورسالة فان الصناعات كالصناعة حرفة الصانع وعمله ولا يقال شركة الحرفة
 وشركة النقص من قبول احداهما العمل والقائه على صاحبه كماني الطلبة وهي ان يشترك صانعان اي عاملان
 بيدهما اي لا عرض لكل ولا عين فلا يشترط ان يكون كل عاملان فان هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل فيقبل العمل صحيح من
 بحسن مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لانه لا يتعين على تقبل اقامة العمل به بل له ان يقيم باعوانه واجراءه وكل واحد منهما غير عاجز
 عن ذلك في الميسر طين او حياط وصياح تنبيه على ان اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وان احتلما فلهما لكن بشرط
 وفي الكافي اشارة الى ان صح شركة الدالين وقال المرغيناني انه غير صحيح والى ان صح شركة البحالين كماني المنية وان تقبل
 العمل اي عمل العمل فان العمل عرض لا يقبل القبول وفيه اشتراك بان يقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنية ان احدهما لو تقبل والاخر
 عمل جاز وقد اشترنا به وذكر في الحامضة ان لو كان من احداهما ومن اخر من شركة باجر بينهما تساوى او تفاوت صححت
 هذه الشركة بزبد خبر ذكره لقوله وان شرط العمل لضعفين والمال اي الاجر اتملنا ولا يخلو الكلامان عن اشتراك في شركة
 يكون مغاوضته وعنانا عند اجتماع الشركة والطلاق مغير الى العنان فانه المتعارف كماني الكافي ولزم كلامنا في الشركة في شركة
 مطلقاً عمل قبله احداهما فلا يبرهن ذلك العمل ان ياتيه ايهما شاء ولطالب كل منهما الاجر وان لم يعمل الا احداهما ولا يصح للملك

المرجع اى وقع الاجر المبيد اى كل منها والاسباب اى الاجرة تفنن بينهما وان مل احدهما ومنه اشتركة الوجوه اى شركة تبادل
الشركاء اذ لا مال لهم ولا عمل ولذا يقال لما شتركة المالكين فيه مجاز من وجوده كما لا يخفى وبنى ان اشتركة كفى نوع او اكثر لما فى المتن مال
كونها ملاك بسدين بل مال ولا عمل ليشتركة بالوجوه اى بابتداء العمل بالنسبة ويبيعان بالنقد والنسيئة لما فى نظم مصحح شركة الوجود
مفارقة اذ وجد شرطها وبنى ان يكونا من اهل الكفاية ومن اشترى عليها خفيين كذلك الشترى وتبلغا بلفظ المفارقة
لما فى الصفرة ومطاعا اى شركة الوجوه عمنان بالعرف لا ان تخصيص شركة الوجوه بذلك لا يخلو عن شيى وذكر فى تحفة الملقين
عمنان ونعيم مفارقة اذ وجد شرطها وبنى ان تقبل العمل ويعمل على السواء ويتساوى فى الربح والوضعية ويكونا من اهل الكفاية
فان لم يوجد واحد منهما فعنان هذا الا ان شرطهما فى الموضع الثلثة ولم يعرض فى المتداولات بانهما فى كل منهما حقيقة وانما اشتركا
فى الاول حقيقة وفى الباقين مجاز ترجيح على اشتركة وكل من اشتركة فى شركة الصنائع والوجود وكيل الآخر عمنانا وكيل ايضا
مناوصة لا مكان تحقق ذلك فان شرطنا فى شركة الوجوه مناوصة المنشترى بينهما فى المفارقة والعنان او مثالة اى شترى
فى العنان فالربح بينهما كذلك اى مناوصة او مثالة وشترط الفصل اى فضل الربح فى هذه الشركة على قدر الملك باطل
لان استحقاق الربح بالصنان والعنان تبع الملك فيقدره بقدره ولا يصح الشتركة فى كل شئ الا يصح فيه الوكالة فاصح فى اخذ
المباحات اى فى كل شئ مباح اخذها كاخذ الصيد والمخ والسنبلة وقمار الجبال والارضى والاستقواء والاحجار والاثريه وكبير
والخيشة وشرايط وغيرهما من موقوف مباح اخذها كما اذا اشتركا على ان يلبسا من طين اوارض لا يملكانه ويطلبان اجرا فانها فاسدة
لما فى المتن فخصت المباحات اخذت بمن اخذها فلاحق فيها لمن لم يأخذها ونقصت بينهما ان اخذها استعمالا
فى الاخذ وان اخذها بغير دين وخطاها وابعاءا قسم المشرى منها على قدر ملكها فان لم يملك كان منها صدق كل الى النصف
مع اليقين اقيم البينة عليه فى الزيادة كما فى الغنى وللمعدين فى الجمع او القطع او الربط او الحمل او غيره وصاحب العدة اى
الملك ما يحتاج الاخذ اليه من نوال اية والكاف والحق وبنى فى الغنى الاصل ما اعد لامر به كمانى القاموس اجر المثل على المال
وان لم يأخذ المعين وصاحب العدة ماله قيمته وذا بالاجماع كما فى قاضيه خان ولا يزداد اجر المثل على النصف القيمة اى قيمة المباح
يوم الاخذ ان كان له قيمة ولا يفتى على ان يكون الحكم فيه بالتخمين والقياس عندنا فى يوسف مرسح لا يرضى به وهو المختار عندنا
بناء على تقديمه وهذا عمل جليل يستدق صاحب الكفاية وغيره خلافا لمحمد مرسح فان عندنا اجر المثل بالنسبة ما لم ينفذ وهو المختار عندنا
الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما ياتي من كلام المصنف فى المضاربة والربح فى الشركة الفاسدة كما اذا عين
لاحد او لهم سواة على قدر المال فى الشتر باطل وتقبل شركة المقدم بالموت اى موت احد او اجنحون اى مجزأ جميعا مطبقا
اى حاقى احد هاجر بحرب مرتد لما اذا قتل احد هاجر او جرح على احد هاجر او علم الاخر اولا كمانى الوكالة ولم نرك احد هاجر
مال الاخر بعد انحول بل اذ نه فلو اوجبا احد هاجر لم يخبر فان اذن كل منهما لصاحبه بالاولا فادوا ولا اراى متعاقبا
اوى احد هاجر كوة مال صاحبه ثم اوى الاخر ضمن المثل فى الاول ان لم يعلم باو اذ الاول اوقا ضمن ان علم والا فلا كمانى فى كل المطبوع

والصحيح انه لا يضمن عند ما وان علم على هذا ما اذا وكل باء الزكوة ثم ادعى بعد ذلك المالك كفا في الكفاية وان اويا بغية صالحة
 اى في زمان واحد ضمن كل من الشريكين وان لم يعلم باءه سقط خيره اى الغيب صالحة والغبن عند ما كفا في زيادته
 والعتابي وذكر في الكفاية ان كلامهما لم يضمن صلا عند ما وفي ذكر الاداء والعتاب من االى ختم الكتاب والله اعلم

كتاب المضاربة

اور بعد الشركة لانها كالقصد للمضاربة لاشتمالها عليها اى في اللغة معناه مضارب فلان المضاربان في مال اى الشركة يشترط
 في الارض اذا سار فيها كفا في المغرب وكلها بما جاز من المضرب كفا في الاساس وانما اثر هذه المادة على المضاربة التي اى لغة اى اللغة
 سوانقة لغض ليعزبون في الارض وهذه الهيئة لانه سار المضارب غالبا وتسبب للمال وفي الشريعة عقدت شركة
 في الربح بان يقول رب المال وقعة مضاربة او معاملة على ان يكون ذلك من الربح جز معين كالنصف والثلث او
 غيره ويقول المضارب قبلت فقيه رمز الى ان كلاما من الايجاب والقبول ركن وانظر للشركة واحترز عن فزارته يكون ان
 فيما رتب الارض فان الحاصل من الزراعة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في راس المال لا خيرة فانه شرط مقت
 للمضاربة كفا في الكرماني فلم يكن التعريف جامعاً بمال نظف الربح من رجل او اكثر وعمل من رجل آخر او اكثر
 فالتقى بالاكل كنه يخرج عنه ما اذا كان العمل منها فانه مضاربة كما ياني وهي اى المدافعة المقتومة من التعريف اى حكمها
 اول اى اول اوقات المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا وثيقة وغير ذلك
 انما العرف اول لان الوصف فيه ضعيف بدون الموصوف كناية الرضى ولو كمال حكما عند محله لانه لا يعرف في ما رايام وشركة كفا
 ان سيج المضارب لا تتحقق لبعض الربح وعصب حكما ان خالف رب المال والربح للمضارب كفا في غير شرط عند الطرفين
 زيد في الوقاية على قول المشايخ في الشئ وتبعه المصنف فقال وبضاعه حكما اى البضائع فان الاسم يتبع معنى المصنف
 بمعنى الاخطار ان شرط عند عقد المضاربة كل الربح للمالك وقرض حكما ان شرط عند كل الربح للمضارب
 اى العامل فانما اثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصير مضاربة كفا في الذخيرة واجارة او شركة فاسد
 حكما ان فشدت المضاربة وبما يناس تفسير الضمير وغيره من زيادة قوله حكما ان دفعه ما دعه المصنف وغيره من التباين
 ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداعا واجارة فلما سيج له اى المضارب بل اجر شل عمله سيج المضارب اول
 سيج وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف اذ لم يبرح لا اجر له كفا في الذخيرة ولعل رده بعث على ما ذكره في الاجارة ولا يبر
 اجر عمله على ما شرط عند ابى يوسف وهو انما ركا كما اشترنا اليه في الشركة خلافا لمحمد سرح فانه عنده يجب اجر عمله بالغا
 ما بلغ اذ ابرح كفا في الكرماني وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذا سيج وما اذا لم يبرح فاجر الشل بالغا ما بلغ لانه لا يمكن تقديره
 بنصف الربح لعدم كفا في الفصوليين لكن في الوقائع ما قال ابو يوسف سرح مخصوص بما اذا سرح وما قال محمد سرح فيما
 هو اعم ولا يضمن المضارب المال بهلاكه فيها اى المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرواية ويقتضى كفا في الوقائع ومن يبرح

انه تضمن كفا في الكرماني وقال الطحاوي انه لا تضمن عند خالف الماد الاصح انه لم تضمن عند الكل كفا في العادي كما لا تضمن
 في المضاربة لا يضمن لانها من ارب المال ان تضمن المضارب بالمال كيقض المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب
 كفا في الاوقات ولا يصح المضاربة الا بالمال الصحيح فيه الشراكة من النقدين والبر والفلس النافعة لكن في الكبرى ان في المضاربة
 بالبر والدين وعن شيخين انها تقع بالفلس ولم يصح عند محمد بن علي الفتوى انفسد بالبر ونس الا ان يقول الدافع معه
 وعمل به مضاربة في ثمنه فانه جائز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كفا في الهاديه والا فبمسئله اي المال الى المضارب على وجه
 الكمال ليتسكن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالشرط الفاسدة
 كفا في العادي وفيه اشعار بان لا يشترط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم الفيراني انفسد اذا شرط العمل معاد
 لما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفردا متى بدله جائز كفا في النهاية والا بسبب سيوع كل الربح فيها حتى لو شرط
 ان يكون احد جانبي دار صاحبه او يكون له وراهم مساهمة فسد العقد فان كل شرط يوجبهم قطع الشراكة فيفسد المضاربة وما غير من
 الشرط فباطلة غير مفسدة كما شرط الواقعية على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان الشرط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق
 كفا في العادي وفيه اشعار بان لا يشترط الربح فسد المال معاد وراس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كفا في الاختيار وفي الاوقات
 رمز الى انها تقع وان لم يكن المال ولا الربح معلوما وفي العادي وغيره انها لا تقع والمضارب مضاربة بغيره او فاسدة في
 مطلقها اي مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او مبلغ او شخص او نوع تجارة فلو فسد المال على ان يعمل به في
 الكوفة او في البرقية كفا في المضارب وغيره وقد سمي في الاختيار المطلقة بالعامة والمقيدة بالخاصة ان يبيع عند
 بنقه ونسيته ولو بغير فاحش فيه خلاف الصاحبين كفا في الذخيرة الا باجل الميعاد عند التجارة فانه لم يجز عند ما خلافا
 لا يجزئه ربح كفا في قاضيه ان ذكر في الذخيرة والكفا في انه لم يجز بل ذكر الخلاف وان الشئ يسمى بنقه ونسيته بغير فاحش
 بنين فاحش فخاف وان قال له عمل براك كفا في الذخيرة والاطلاق مشعور بان تجارة مع كل احد لكن في النظم انه لا تجزئ امر
 وولده الباك العاقل ووالديه عنده خلافا للصاحبين ابن زياد وزفر بن ولا الشئ يسمى من عبده المادون وقيل من كاتبه بالانفاق
 وان يוכל سبعا اي البيع والشراء بنقه ونسيته وليسوا فاحش المضاربة بزاوجا وعنه انه لا يسافر عنه من يوسع حليته
 الى موضع يقدر على الرجوع الى البلد في يومه نحو خمسين او ثلثه ولا يسافر نحو قاضيه الناس عنه في قولهم كفا في قاضيه
 ويبيع اي يستعين المضارب باخذ في التجارة كفا في النهاية ولو كان استعان رب المال ببيع وشئ يسمى المضارب وتضمن
 بشمار بان الاضمار الى رب المال غير مفسد الا انه رد ذهب زفر بن فقال ولا انفسد المضاربة اي بالبيع غير محتاج اليه بوي
 بالبيع رب المال فلو لم المضارب رب المال ان يبيع وشئ يسمى لاجاز في قولهم كفا في الاوقات ويوجب ويبيع ويبيع له ما يوجب
 ويضمن في وجوبه وليست باجر وحيال اي يقبل الحوالة بالثمن على الايسر والاعسر اي على من اليسر وعنه انه لا يشترط
 فان كل ذلك من توابع التجارة ولا يقرض المضارب لانه تبرع كاذن الشفعة والعق والكتابة والهبة والصدقة ولا يشترط

[illegible]

الابن بيدا وادبا العيسين لا العيسين او اذ جبال الالامسا وخالفت المضارب كما في النصف ولينيك كركم الحافضة في البيع والشراء بالثقة
والنسية لما يشير اليه في المطلقة انه خالفه ولا يفرج عن الطلاقين عبدان من مالها امرأة وامته سنة رجل ولو تزوج عبدا اخذ
بالمهر بعد الحرية وقال ابو يوسف مع انه يزوج الماتة لانه نوع تجارة وهو وجوب النفقة على الغروفيه اشارة الى انه لا يملك المضاربة
وطى جارية المضاربة ربحا او خسران اذ ان الاول كما في المغنات ولا يشتري المضارب من يعقوب على رب المال من مائة او
مخوف ببقية بل قال ان اشدته فهو حقاو اشتري من يعقوب عليه فالمضارب وليس في الغالب ضرر ولا يشتري من يعقوب
عليه في المضارب بخلافه لان كان المضارب ربحا لانه وان لقرف في نصيبه الماتة ليعيد نصيب رب المال عنده ويعتق
عنده ما ولو فعل غير ما اشتري من مال المضاربة لانه يشتري نفسه وان لم يكن المضارب قد ربح صحح شرطه ان يعقوب عليه
على المضاربة لعدم المانع والنفقة مضارب محمل في مصرواى مصر نفسه او مصر اليه سواء كانا صغيرين او كبيرين يتحدرون او يتحدرون
في مالهم اى المضارب فان لم يخرج من عمران المدة فانه نفقة في ماله وان دخل في غير مصروه ففي ماله وان نوى الاقامة
عشر يوما مضاربا كما في شرح الطحاوى ونفقة بنتها خبره في ماله في سفره نفقة نفقة طعامه ياربنا وشهره واداره
وعن ابى يوسف ربح المحرم فاكنته كما في التجنيس وكسوة واجرة خادمه اى خابزه وطاخذ وغسل ثيابه وحمل
مالا بدله منه كما في الكوفى فقوله وحصل ثيابه ستره المهر لان يراد بطن ما يغسل بشل المحرم والصابون كما في الكفاية
او اجرة ركوبه كراوى اى اجرة كراوى ركوبه بالفتح الركوب وشراءه وخافه اى اجرة خلفه ركوبه ويطلب في مالها اى في ماله
المضاربة الصحيحة لانها ربح فانه يبيع حكمه وانما يبيعها بالبيع ويجوز في المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجرة
في الشفعة وغيره وفي اشارة الى ان شئ المحجاة والنفقة والتبوير والاوهان وما يرجع الى التدوى في مال كما في شرح الطحاوى
بالمعروف عند التجار بل اسراف في الاتفاق فيضمن المضارب لرب المال الفضل على المعروف وما دون سفر اى
ثمانية ايام وما ياربها اسودا المهر لغيره والبيد اى يذهب المضارب الى ما دون نفقة ولا يبيت باله اى لا يكون في جميع الليل
عند اهلك السفر فان بات بانه فانه نفقة في ماله ونفقة الاول في مالها فان ربح المضارب بعد الاتفاق من رأس المال
أخذ المالك من الربح ما اتفق المضارب من رأس المال ثم قسم الباقي من الربح بينهما فلو انفق من ماله او سدد ربح
في مالها كما في الاختيار وان وقع المضارب لرب المال الى غيره فانه ربحه بالاذن من المالك لم يخرج ضمن الاول عند
عمل المضارب الثاني وان لم يربح ولم يخرجه المبيع ضمن عند فرج وفي رواية عن ابى يوسف ربح والفتوى على الاول كما
في الوقفات وقيل اى روى عن ابي حنيفة ان ضمن عند رجوع اى الثاني وانما اسند الغمان الى الاول اشعارا بان اول ضمن استثنى
رجوع على الاول فان لرب المال الخيار في قوله وان المضاربة الثانية صححت بينهما والربح على ما شرط كما في الوقفات وطيبيلد كركم
الثاني دون الاول لانه لما سدد كما في الكفاية فان استملكه اثنان في الغمان على الاول خاصة وعند ما تضمن
اثنان في الاشهر والخمسة فحينئذ كما في الاختيار وهذا اذا كان المضاربان صحيحين اما اذا كانا فاسدين او احدهما فاسدا

على احدنا ومع العقد وان شرط لعبد المالك شي من الربح مثل الثلث ليعمل مع المضارب والمشرط
 للمولى وان كان على العبد دين وفيه اشارة الى ان شرط شي لعبد المضارب والا جنى ليعمل مع المضارب مع باطل القبول الاول
 والمشرط للمضارب والا جنى والى ان لو لم يشترط على احد منهم مع العقد والمشرط للمالك سواء كان على العبد دين او لا وتام
 في الذخيرة وسقط المضاربة بموت احدهما اي المالك المضارب وكذا يقتله وجرحه نظر على احدهما ويجوز ان احدهما مطبا كما
 في النظم وبسبب لحاق المالك مع حكم القاضي ببدار الحرب مرتد لان كالموت وهذا اذا مرجع مسلما والام تطل فان رجع فهو
 على ما شرط المالك في النهاية وغيره وفيه مرالى ان العلم باجنبتها لم يشترط لطلان كفا في تاضيحان والى ان ردة المضارب بطل
 لبقاء المالك كفا في الاعتبار والى ان لو تمت المضارب بدارهم لم تطل وفي النظم انها تطل لحاق جهاد بدارهم فلم يمتح المضارب فعمل
 ثم وصل ما كان الربح له وقصد بجهاد في ميفيد ولا يعزل المضارب حتى يعلم بغيره اي المالك المضارب لانه عمل
 قبيح فلو اشترى بعد العزل قبل العلم فنقد كفا في الاخذتار فلو علم بغيره وفي المال عرض فله بيع عرضهما اي غير التقيد من
 مال المضاربة لان الربح لا يظهر الا به واكثره اثار بان لا يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه ما ياتي في الاول باع عرضهما ثم اي بعد
 باع هذا العرض وغيره لا يفسد المضارب بالبيع ونحوه في ماله اي ما باع من العرض لعدم العزوة ولا يفسد في نقد
 مذهب الفتح والعاد المجتهدي حصل من بيع مال المضاربة يقال هذا انض كذا في تيسر حصل والناض عند اهل الحجاز الدائم
 والدنيا كفا في الغرض حال كون ذلك الشئ النقد واثنين من جنس راس ماله اي مال عقد المضاربة ومن انكفى
 انحال عن فاعل نفس نقد هذا كفا في الاك ويسهل ان يجب ان يبيع خلافة اي خلاف جنس راس ماله اي بخسفة فانه
 اذا عزل ومال المضاربة من جنس راس المال من كل وجه بان كان دراهم ودنانير لم يفسد المضاربة بغيره اصل وان لم يكن
 من جنس من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد التقيد لم يعمل عمله وتوقف حتى صادف راس المال
 واذا كان من جنس من وجه بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير فبغيره باع من جنس راس المال دون العروض وتام في الذخيرة
 ولو اشترقا عن المضاربة وفي المال اي مال المضاربة دين على احد ليو مالى المضارب بطليبه ونقده وان مناه
 رب المال عن الطلب ان كان المضارب قد رجع او الربح كالاجرة له والكلام يشير الى ان نفقة الطلب مال المضارب
 وهذا اذا كان الدين في مصره والا ففى مال المضاربة كفا في الذخيرة والاربع المضارب يوكل اي يقال للمضارب
 وكل المالك شي اى بطليبه وما في الجاه انه يقال له اهل فقدا ريد بالحوالة الوكالة فانه قد يتغير كل في كل كما اشر اليه في الكرواني
 وغيره لكن في شرح الحادى ان المضارب ليو مالى ربح المال على المدين وكذا ان شئ ذلك المضارب العزول ما لم يترك
 جمع الوكيل اي الوكيل بالبيع اذا باع وانزل يقال له وكل رب المال بالطلب كفا في الكرواني والبيع ع كان مضارب من باع
 مال الناس باجرا كفا في العاشر من وكالة الذخيرة وليس في النهاية كمال في السمسة بالاسموسطين البائع واشترى كما ذكره
 المشرى والمطرزى وابن الاثير والغير وبادى وفي المنية السمسة كالدلال عرض كمنه فتفسير المصنف البيع بالدلال لا بالخيار

فالسهم على ما ذكرنا لم يكن في يده مال الناس بخلاف الديار كلها في العاشر المذكور ان الديار والسهم على كل من غلب البائع
 باجران الناس يحلون الاشياء اليها فيبيعونها وتكيزها وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولها كانت البيعة
 والمصرة على البائع والشاكر وانه على المشتري فلي هذا الشكل التفرقة بينهما كجرا ان عليه اي طلب الثمن وتقبضه وان يرجع لها
 كالاجران عادة كافي الكافي وما ملك من مال المضاربة بحيث فان الفاسدة لم يعين كما مصرف الى المرح اولاً
 لا يتبع فان زاد على راس المال للمضارب اية فان قسم الرب ثم ملك كل ما في يد المضارب من اس المال او بعضه بطل
 القسمة فربح الرب حتى يستوفي راس المال فيبدأ براس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا انهم قالوا ان كافي الاختيار لطلوبه ان
 بطل القسمة استوفى راس المال ثم قسم الرب ثم عقد المضاربة ثم راس المال الى المضارب كافي الذخيرة وان
 حال المالك بعد تصرف المضارب عينت لك لو عاين المتصرف ووفت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلاً
 صدق المضارب مع اليمين لان الاصل في المضاربة العموم ان حجب تعيينه ادعى العموم وقال فمقتضى مضاربة
 بالصف ولم تسم شيئاً وهذا لا يتحقق من اشعار بانها اذا اوعياها قبل التعرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد التعرف العموم
 والمضارب المخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بنية وقتاً وقماً القسمة بنية الثماني فانه ما ناسخ لا ماول وان لم يثبت
 البنية ان وقتاً على السواء اذ وقت احدهما دون الاخرى قضى بنية المالك وتام في الذخيرة وان ادعى كل
 منهما ان وقتاً فقال المالك عينت الطعام وقال المضارب الشيا بصدق المالك مع اليمين لان العبرة بعناية بعد
 اتفاقهما على المخصوص فان اقاما البنية فالجواب ما فعلناه وعن ابي يوسف سج اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك
 خصوصاً صدق المضارب وعلى العكس صدق المالك كافي الذخيرة وكذا صدق المالك ان قال ان المال المدفوع اليه
 بصاحته او ووليته وقال ذو اليد انه مضاربة او قرض لما مر وكذا صدق المالك لو ادعى المضاربة وذو اليد
 القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعار بحسن الاحتتام

في الذخيرة لا يجوز ان يكون في يد المضارب

كتاب المزارعة

عقب المضاربة مع اشتغال كل على شركته في شئ من الخراج رعاية كناية بدم الامام وانما الميعون بالمساقاة ايضا لا تنها
 نوع من المزارعة هي في النعمة من الزرع وموطر الزرع بالضم وهي البذر وموضع المزارعة ثلثة الزاكن في القاموس الا انه مجاز
 حقيقة الابانة ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقبل من احدكم ان يزرع في حقل غيره الا في الكفاف وغيره وانما
 هذه المادة على التقدير التي هي القديمة لانه من غير لزوم ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجواب قليل وهذه البنية لعل احد
 بسببته آخرها علم المزارع اخذ الارض لاداءتها وان جاز ان يطبق عليه ايضا في الطابة وفي الشريعة عقد المزارعة
 بالزرع على نحو شدة عقد بان يقول مالك الارض ومنهنا اليك مزارعة كذا او يقول العامل قبضت فركنها الا بحاجب القبول كما
 في الذخيرة والاولى عقدت ببعض الخراج اى خارج وحاصل ما طرح في الارض من بذر الزرع واشيع ونحوها والى ما يتعلق بالزرع

ولم يقض بما كان الخارج لكل رب الارض والعامل فانه ليس من اربعة اذ الاول استخانة من الاول والثاني اعارة من المالك كما
 في الذخيرة والاشترح ولقد فسدت الزراعة حتى ان الانفل ترك لجاية دعوة المزارع عن ابي حنيفة ربح الا اذا كان البذر والاول
 لصاحب الارض او للعامل فيكون صاحب تاجر للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معا يتبين ويكون لبعض الخارج بالراضى ولم
 حيلة زوال الخبز عنده وانما لم يصح به ومنها اختلاف فيمن العصابة والتابعين لتعارض الاجاب من سيد المسلمين صلوات الله عليه
 وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة ربح البسواد باطلاعه ولم يمهنا اشتد النسي كما في المتعلق وبطل عليه انه فرغ
 عليهما مسائل كثيرة حتى قال محمد ربح انما فارس فيما لانه فرغ عياد ورجل في الوقت لانه لم يفرغ كما في النظم وصحت عندهما الاجاب
 وبه اى باعندهما من الصحة ليعتق كما في الوقايع والكا في وغيره ما بذه معترضة ليشترط اى تحت بشرط صلاحيته للارض للزراعة
 عند العقد فلو كان فيها توائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز صلى اقال الفضل
 كما في الفصل الآخر من قاضيه خان واليه القاضيين اى بشرط كونها حرين بالعين واعدا وصبيانا وثنين او وثنين لانه لم يصح
 عقده به وان الالهية كما في الهداية فلم يخفى به فتركه اولى وذكر المدة كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزرا فبقي
 فاسدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احد بها الى شلها خالبا وجوز بعض وعن محمد بن سلمة استبان ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة
 وبه اخذ الفقهاء كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالأول يفتى كما في الوقايع وذكر رب البذر ولو لا اله بان
 وفقت اليك لترى عمالي او اجرك يا ابا اوستاجك لتعلم فيما فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض لو قال لترى عمالك نفسك
 فقيه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شي من ذلك قال ابو بكر البلخي يحكم العرف في ذلك ان اتحد والا فقد فسدت الزراعة
 لان البذر اذا كان من رب الارض فهو متاجر للعامل واذا كان من العامل متاجر للارض بهذا اختلاف الحكم لا بد من البيان كما
 في الوقايع وذكر حنيفة اى البذر كالبو اشيع فان بعض الزروع ايضا بالارض وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسان
 والاصوب انه شرط وان لم يذكر فاساة الا اذا زرعها فانقلبت جائزة لانه صار معا وما ومعه بان قال ما بد الى اولى كما في الذخيرة
 وذكر مسقط الآخر اى يغيب من البذر من حيثة يعنى يغيب العامل لانه اجرة في حقته فيشترط ان يكون معلوما فان ذكر مسقط
 ولم يذكر مسقط صاحب البذر جائز بالاتفاق لكن لو ذكر مسقط وترك مسقط الآخر جائز استحسانا كما في النظم وبشرط استحسانه
 بين الارض والعامل بقدر عليه منى تغيبه عما ينشأ التحلية كاشترط العمل على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض سلتك
 هذه الارض بشرط ان لا يكون في الكتاب كما في تمة الوقايع وبشرط شيوع المحب اى حب خارج عنها سواء كان التبن فيها او لز
 البذر دون غيره بقرينة الآتى وشكل اذا شرط الفت لاحد بها والبذر الآخر فانه جائز كما في الذخيرة فمن الظن ان يحب اولى من
 الخارج لانه لا اجرة بشيوع التبن الا كفا مشيرة الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد حبا العلم بانها لم يتم الرضا به وانه كما
 في التهمة والى ان البذر فسدت برك احد هذه الشروط والمشاخص استحسنوا جوازها بالحد وان يقول المزارع عمل انا في ارضك فزراعة بغيرها
 بذلك فان العرف كان كما في الجواهر ففسدت الزراعة ان شرط ما ينافي اية اى بنا في اشيع كربع البذر وناحية معينة من الزرع

او المخرج اى خراج وطيفة وراهم او تفقدان سمتين فان شرط مخرج تقاسمة جزء من الخراج كالثالث مثلا فانه غير المستوي
فالاعمال للمعد وفيه شعار بار او شرط دفع العشر من المخرج والباقي بينهما فانه لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره فم
تقسمة الباقي من البذر والمخرج فم محبوبة بالكاف وانما تقسده انما بالمعنى شيئي بعده وكذا افساد ان شرط
المعنى جركه او بالعكس لغير رب البذر او شرط يجب بينهما او رب البذر وانما تقسده ان لا تبذر ما البذر الذي هو الاصل فاشترط
غير صاحب الاصل فمفسد سواء كان صاحب الارض او لا صح العقد تعرض بالتبني للآخر اى لرب البذر مع شيوع الحب في ظاه
الرواية عن ابي يوسف ان يبيع او لم تعرض بالتبني لمع شيوع الحب والتبني لرب الارض وعن بعض مشايخ بلذ ان يبيع الحب
لان عرفهم وهو حكيم عند الاشتباه وعن الصاميين انه لا يبيع وفيه شعار بار او شرط التبين بينهما وسكت عن حب فسد لان
هو الحب الكل في الذخيرة ولا تصح وتفسد المزارعة في هذه الصور اربع الاتي صورته ان يكون الارض البذر للاح
اى المتعاقدين والبقر والعمل والآلة لاخرتهما والارض او العمل له اى لاحدهما والباقي من البذر والبقر والعمل
والآلة والارض البذر والبقر والآلة لاخرها والباقي لاهدهما والباقي لاخرهما في الذخيرة ولقائل ان يقول ان
اين كنه صورت وان همه ناجز وباطل بد (يعنى فاسدة) چهار صورت باقى م وهى ان يكون الارض البقر والبذر والبقر
احدهما لاهدهما والباقي لاخره وعن ابي يوسف انما تصح الا ان يكون البذر لاهدهما والباقي لاخرهما في الذخيرة ولقائل ان يقول ان
تدفع المحر في طرفي الصيغة والعقد في صورة كثيرة ما في الاول فانه صح ان يكون الارض لاهدهما والبقر لاخره والعمل لاهدهما والمخرج
وان يكون البقر لاهدهما والعمل لاخره والارض منها والبذر لاهدهما والمخرج لاهدهما وان كانت في التمتة وان يكون
الارض والبذر والبقر واحد لاهدهما والعمل لاخرهما في التمتة وان يكون البذر لاهدهما والارض والبقر واحد لاهدهما وان يكون البذر
الاحد والعمل لاهدهما والمخرج لاهدهما في التمتة وان كان في التمتة وان يكون كل من الارض والبقر واحد لاهدهما في التمتة وان يكون
البذر والبقر واحد والارض لاخره والعمل لاهدهما في التمتة وان يكون البذر والارض والبقر واحد والعمل لاهدهما في التمتة وان يكون البذر
والعمل والبقر واحد والبذر لاهدهما في التمتة وان يكون البذر والعمل والبقر واحد لاهدهما في التمتة وان يكون البذر والعمل والبقر واحد
والعبد والبقر والبقر واحد والارض والعبد والبقر واحد لاهدهما في التمتة وان يكون البذر والعمل والبقر واحد لاهدهما في التمتة وان يكون البذر
المزارعة والحق البذر وخرج فالخراج بينهما على شرط اى على ما شرطه عند العقد الصيغة اللازمة ولا يشترط من اجل التمثل
للعامل ان لم يخرج شيئي من الزرع لاسنا اما اجارة فالواجب اسمى وهو معدوم واما شراكة في المخرج فموجب كجاء اى جازا
من ابي من المزارعين عن المصطفى على ما هو موجب العقد من العمل الارب البذر فانه لم يجز على العمل المانزلة من ضرورة كمال البذر
في الحال وفيه شعار باران هذا قبل القاء البذر في الارض واما بعده فموجب لان العقد ضيق ليعير لانه من الجانبين حتى لا يملك احدهما
الفسخ بعده الا بعد كمال في الذخيرة فان ابنى رب البذر من المصطفى والارض له بعد ما كرب العامل اى قلب الارض للموت
بموجب ان يستمر في الحال عطا او جرت على كماله لانه الغرور وقال شاعنا هذا وانه انما الحكم فله شيئي ان فيه اذا العقد على المخرج

كما في المبسوط وفيه اشعار بان ثمة روية في مقدار ما بال الاسترخاء وان قسدت المزارعة ونزع لعبد القاء البذر قال الخاسر
 لرب البذر لانه ما ملكه فان كان رب الارض طالب له الزرع وان نادى على قدر بذره واجرشل ارضه وان كان عاملا يافض شغل
 وجرشل بقره ومقدار ينفق وما عزم من اجرشل الارض ثم يتصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف كما في التتية والنظم
 وللاخر اجر الشل ان لم يثبت ثمنه او ثبت ولكه واللام في المشي للعهد اى شل عمله ان كان صاحبه او شل عرضه ان كان
 صاحبه او شل البقر والارض كوي بان كان صاحبه وكل ذلك من جنس النقيدين وان وجد الخاسر كما في المنيه وان كان
 شتره كما فافا خارج مينا على قدر ملكها كما في التتية ولا يراوا اجر الشل في هذه الفصول على ما شتر طاعنة الشين لانه رضى به وجرشل
 بالعاما على محمد لانه استوفى منافعهم ومطل المزارعة بموت احد جماعى رب الارض والمزارع وان كرب الارض حفر المنه
 وصوى السنيات ولا يعزم وثمة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع فلا خزان يمتنع وبعد الشروع يفتسخ العقد كما في التتية و
 ان مات رب الارض بعد المزارعة قبل الفناء ففى بقا المزارعة احتملا للمشائخ ولومات بعد ما ثبت قبل ان يستحصد بقى العقد
 استحسانا الى ان يستحصد كما في البذخيرة ويدخل في الموت لماق احد جماعه الحرب ثم فافا على بطل حننه خلافا لما كان في النظم وبغنى ان
 يكون المجنون المطبق الحكر كذا لك والفتسخ اى ويجوز فسخ المزارعة ولو لم يات فسخا ورضا كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه
 احد جماعى روية الزياوات وبه اخذ بعضهم كما في البذخيرة يدين حوج اى بسبب دين لرب الارض مضطر الى بيعها اى الارض
 وفيه اشارة الى ان لا مال له سوا ابار الى ان لاحق للمزارع على رب الارض كحفر النار ونسوية المسينات والى ان الارض لم يثبت
 وقال البعض انه يبيع في هذه الصورة فان ثبت لم يبيع بالدين حتى يستحصد كما في البذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع
 كرضه وجناته الكفا باسبابا في المساقات ومنه غير ثمة مفرد والدخول في حرقة اخرى كما في النظم والى انه لو باع بعد المزارع بلا
 عند توقف على اجازة المزارع فان لم يخرجه لم يفسخ حتى يستحصد ويغضى المدة على ما قال الفغفلى كما في قاضيخان فان قضت
 المدة المذكورة عند العقد ولم يدرك المزارع اى لم يستحصد فعلى العامل لرب الارض اجر مثل لصيد من الارض
 يدرك المزارع الا اذا اراد فافا قبل رب الارض اقل الزرع فشكلون بملكها او عطفه قية نصيبه وانفق انت على المزارع وارجح بانفقة
 في خصته وفيه اشعار بان ليس لرب الارض ان يافذا المزارع بقله لافيه من الاضرار كما في الهداية ولحققة المزارع كاجرة السقي
 واحتفظ على جماعى العامل ورب الارض بالخصص اى بقدر نصيبها كاجرة الحصاد وتوجه من الجمع والرفع الى البسطة والهداية
 والتدريته والحفظ وغيرهما فان الكل على جماعى ان يقيم فاذ قسم فعلى كل نصيبه فانما ليست من عمال المزارع بل هى ثمة ملك
 شتره كمينها كما في الكافى وفيه اشعار بان هذه الامور لم تخفى باذكار من الشرطية المسا بقية بل عامة في جميع المزارعات كما في البذخيرة
 فبذا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم يكن مخطوفة على جواب الشرط كما نطن بل على الشرطية فان شرط اجز الحصاد وتوجه عند العقد على
 العامل شرط العقد عند ابي يوسف ربح وبقي القائل الناس موافق في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية
 عن ابي حنيفة ربح انه مخرج وهو مختار كشر شائخ بل كما في التتية وذكر في المبسوط والهداية والكافى وغيره انه مخرج في رواية عن ابي يوسف

فكلما له لا يخلو عن شئني واعلم ان ما ذكره من الشرايط ونحوها هو الحكم والديانة فان الحلال ما يفتي به واما الطبيب فالاصحى المداين
في كسبه ولا يتاخر في حيوان يغفله كما ذكره الزهري في تفسيره وذكر في الزهري عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
معاينة او زرع ارضه بما فطا على الصلوات في مواعيدها بما يجاءه لانه اخر معلومة واحدة عن وقتها الاستغالة بالزراعة لا يكون زرعه
وكذا النورع بالاطارة او اخر الاجرة بعد ما جف عرقه او اخر احوال المتن بعد طول الجاهل او اوده متفرقا بالارض والبايع ويستحب ان
يبره على الطمارة ثم يقوم في حاجته ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبدك خائف منك هذا اليك فتسلم لي وبارك لي فيما ثم يصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يغفط هذا الزرع عن افاة ويبارك فيها واذا ذكر الزرع يجب ان يكون الكيال على طمارة
يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كيد يصلي ثم يقول يا رب القيت بذراعي عطيني شيئا كثيرا فاحفظها قوتها فامة
ولا تجعلها قوتها معصيته واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار

فصل المساقاة من المزارعة كما في النصف وانما اشترى المعاملة التي هي لثمة مدنية لانها اوفت بحسب الاشتقاق ولم
يفرق بين حبنا باللعوى والشرعى كما في النهاية وغيره فانفرقة من الغن وفتح الشجر اى كل نبات بالفعل او الة وفتح في الارض
سنة او اكثر بقربة الاتى فيمثل اصول الرطبة والحقوة ويعلى الرعفران وما غرس وزرع في فضاء من نوعه وغيره مما ياتي ومن عطف
الكرم والرطبة على الشجر فقد اسند التعريف الى من يصليح في نظيف السواقي والسقي والتفتيح والتشذيب والسند وودو والمحراسته
وغيره بان يقول دفت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا يقول المساقى قباث غصنه شعرا بان كنهنا الايجاب والقبول كما اشير اليه
في الكفاي وغيره ويجوز ان يقرن الاتى من شجره اى مما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيره باوحي اى المساقاة كالمزارعة على
وشرطا وحكما الا انهما اى المساقاة تصح لما ذكر المدة انما مطلوبة عرفا وفيه إشارة الى انها لا تصح عنده وتصح عند ما يفتى
واشبهت فيها صاحب الشجر لانه لو وقع عنسليم سلب النخلة مساقاة لا يحجز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الارض وضعفها
تفاوتا فاحشا كما في المداية والى انه يشبهت المدة العاقدين والتخيل بين العامل والشجر وشيوع الفجر وذكر قسط العامل فان ذكر قسط
الرافع وسكت عن قسط العامل جازم حسنا كما في التمهيد وقطعة مدة المساقاة حينئذ على مدة اقل من مخرج في هذه المدة فاول
المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراك المعلوم فيخرج فلو لم يخرج فيها اتقضت المساقاة واذا راک بذور الرطبة
بالفتح وهى الاسفست الرطب كما في الكرماني والبذر بالذال وفي بعض النسخ بالراء وهو اخص اذ هو ما كان للثقل من حب كما
في النهاية والبذر ما غرل المزارعة من الحبوب كما في القاموس كما وراى الشجرى وفي الرطبة لا دراك البذر كرفع الشجر لا دراك الثمر في اى
بعد ما تناسى بانما ولم يخرج بذرا فيقوم عليها ليخرج البذر فوجاز كما في الكرماني وغيره فعلى هذا لا بد وما ذكره المصنف في الشرح من الاعراض
فان شئت فابع اليه وفي الاختيار اذ وفي الرطبة وقد ثبت ادفع البذر ليعبده فانما خاصة فان كان وقت جزاءه جازا ووقع ثمره
الاوى وذكر مدة لا يخرج التمر فيها كاشنا ايضا بان لانه فوات الشربة في الخارج فلما مل اجر النخل بخلاف ذكر مدة قد
يخرج التمر فيها وقد لا يخرج فانه يصح كما لو خرج التمر فيها فهو على شرط بينهما وان لم يخرج التمر فيها بعد ايفسدا فالحال

اجبر المثل وان اعطاه ما شرط له من نصف وغيره او قل برضاه او انجره جاز وكذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في التفت ذكر في الزاهد ان التمر اذا لم يخرج فلا شئ للعامل عند ابي يوسف ربح وقال ابو جبر المثل في الذخيرة ان يسمي قوما قسما غير التمر فان خرج ما يرغب مثله في المساقاة فيبيع والا فلا ولا يصح المساقاة ان ادرك التمر انتهى في النظم وقت العقد لانه لا اثر له حينئذ كما امره فانه اذا واث الرزق وقد استحس على ان يحصده ويديره ويندريه فانه لا يصح عن ابي يوسف ربح ان يصح والاصل ان التمر والنوع متى كان في حال الزيادة لم يصح المساقاة والا فلا كما في النظم وذكر في قاضيان انه ان احتاج الى السقي او الحفظ جاز المعاملة والا فلا فان مات احدهما اي المالك او العامل ينبغي ان يكون الحاق بدارهم كالموت وفي المبسوط اذا لم يمت صاحب الارض دين فادفع تنقص المساقاة والتمر في اي غير يدرك فان مات رب الارض ليقوم العامل عليه كما يقوم قبله الى ان يدرك ان كان مكرها عند الورثة فان قال العامل انا اخذ نصف الثمن فلو تروا ان لقيسوه على ما شرطوا يعطوه فدية نصيبه او ينقصوا عليه حتى يدركه فيرجعوا بذلك في جعلت العامل من التمر ليقوم عليه وارشاه اي العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال ورثة انا اخذنا نصف ثوب الارض الجيرات الثلثة وان ما جميعا فانحار لورثة العامل بين العلم الترك فان ابوان يقوموا عليه فلو تروا رب الارض اكل في العلية والفسخ اي لا يجوز فسخ المساقات الا بعد كالدائن القابض ومن احتج في الفسخ الى القضاء او الرضى فقد وكون العامل من نصيبه لا يقدر على العمل في الشجر او سارقا او اشمل خائنا كما في التمهيد حيا من على شقيقه فانه قد يفر منه بالحقق ونسج الذبيل والمرايح وغيره وشفت بالتحرير ورق جريد الغنل اعرضه ويقال للجد بغيره الوعدة شفقة كما في المغرب وبنية اشارة بان يحرم على العامل حرق شئ من الاشجار والدعائم والعريش القصبان الشذبة بل اذن صاحب الكرم لان كل ما ملكه كما في التمهيد او على كرمه قبل الادراك عند فان بعده يمكن دفع سرقته بالقسمه وفيه عذر في انه يحرم اخراج شئ من الثمار للصنف فحرمه بلا اذنه لانهما مشتركه بينهما وهذا لا يثبت فان الدافع كذلك لا ترمى انه اذا اكل هو والاهل من ثمره بلا اذن المساق في ثمنه وقع الى آخره فضاء اي ارضها وحقه خالية فارغة ذكره ابن الاثير لغرس الاخر فيما غرسا ويكون الارض والشجر بينهما الاصح المساقاة ويعينه لا شرط الا المشترك فيما كان حاصلا لا بعد وهو الارض كما في الكرواني وفيه اشارة الى انها لو غرسا الغرس على ان يكون الشجر بينهما يصح والى انه لو شرط ان التمر او الشجر او الثمر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الارض او للعامل كما في التفت وغيره فللعامل قيمته خمس يوم الغرس واجرع له وان كان الغرس للعامل فالشجر له يوم قبله وعليه شئ الارض كما في التفت وهذه المسئلة مما يشعر بالانتماء ويناسب ختم الكلام والسلام والله اعلم بالصواب

كتاب احيا والموات

عقب المزارعة لان ثقلها اشرف من ثقله والاحياء منه جعل لشيئ حي اي اذا قوة حساسية وانامية وعرفا المقر في ارض موات بالبناء او الغرس او الزرع او الكرب او السقي او غيره كما في الخلاصة وغيره اي اي الموات لفتح اليهم ومقتضى ان الارض للمالك لما كان في القاموس وذكر في المغرب المعطاة ان معال من الموت في الاصل بالارواح فيه وفي الجملة ارض غير عامرة وشذبة

اي استعمال الماء في الغرض او الطبخ او الغسل او غسل الثياب ونحوها كما في المسبوط فالشرب بالغرم او الفتح مصدر من جعل
وشرب اليه كما في استعمال الماء للغرض ونحوه مما يابس من البيتة بالانطق له وذلك لما في صوته من الابهام لكن جنس التعارض
علا ببيع وطير كما في المفردات والاكفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من اهل الشفة كما في المسبوط وكل من بني آدم والبهائم
تحتها اي حتى الشفة فلم يكن ملكا لهم الا في غير محل واحد وكل من بني آدم حتى سقاي الدواب اي واداءهم فيكون من قبيل حذف الخواص
ذكره للماتيون ان حتى الشفة فهي ان كثير من يغتسل من النطن ان افراد الخصيين القيد فان لم يحمي اي يوادهم وابهائم
تحترب جانب النهر كما في الاختيار وغيره وفيه اشار بان العلم والفن بالتجرب لم يشيط الله واليه اشير في الظاهر والادراك
بقريته التي ما فيه ما من ارض مملوكة فيشمل الساقية والمجدول والبير والعيون الخوض المملوكة كما في التيممة في كل ما نظر الحق
لم يحجزه بانها الاولى في اناهم في الاساس انما اشير في وعاءه فلو احرز في حرة اوجب وجوه مسجد من حاس واصفر وجوه
والقطع جريان الماء فانه يملك ما اثر الاثر انما اشار الى انه لو طار الدون البير ولم يعده من اسما لم يملك ذلك الماء عند شغل من الاثر
جعل الشئ في موضع حصين الى انه لو اخرج الماء من حوض الحكماء الى الحامي فانه يملك الحامي لكنه اخرج من غيره كما في التيممة وغيره
اعطى الحق شهابا له لئلا يمتنع من غير الخمر وهو يخاف على نفسه ومركبه كان له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد ملكا لم يمتنع وهو لا يشقة
في نحو البير غير مملوك بخلاف الماء المحر حيث يقاتله بالسلاح لانه ملكه وبذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاصدا فانه يملك
على ملك المالك كما في التيممة وغيره وكل من بني آدم حتى الشرب اي نصيب الماء للزرع بقريته الماضي ونصيب الرعي
والدالية على جميع الانهار بقريته التي الا اذا اخرج ذلك الشرب ونصيب بالعامه بان يعزق ارضه من شق نهر عظيم كمل جلة لينة
او ارجى او حصص النهر لغيره اي غير صاحب الشرب والنصيب اي دخل ماءه في المقاسم اي المقسمة التي تجري ما مملوك لجماعة
مخصوصة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له ان يمتنع من ارضه من شق نهر عظيم كمل جلة لينة
المعصوم وكما ذكره المطر في المقسمة اي المقسمة او ارضه في تخصيص ماء الانهار الى ان له الحق في ماء البحار وان ارضه العامة
في شقها النهر اشتراكا ليس له هذا ان في البير العين في الحوض المعلومات بالطريق الاولى فان لصاحبها ان يمنع ومنه من
الدخول في ملكه ان كان يحده الماء في ارض مباحة فان لم يحدها ما ان يخرج الماء اليه ويترك حتى ياتي به نفسه ملك النهر كما في التيممة
وغيره وكما في نهر اي اخرج الطين في نخود منه فالكرى شخص بالنهر بخلاف الحفر على ما قال به في الان كلام المطر في يدل
على التوافق لم يملك ان لم يدخل ماءه في المقاسم كنبيل وفرات وحيرة من مال بيت المال اي مال السليبي من نحو الخمر
وون العشرة والصدقة لانها للفقر او فيه لشرا بان اصلاح سنانة من ان خيف منه عرفا فان لم يكن فيه اي في بيت المال
شئ في فعل العامة اي الذين يطبقون الكررى وموتهم من مال الاغنياء والذين لا يظفونه وكما في نهر خاص لم يملك
مترحه في الشفعة ملك ذلك النهر بان دخل في المقاسم على امله الا ان في العام لو منع عنه كلامه وبعضهم يرون حلية في
الخاص لو منع الكل لا يجوز ان لا يمنع بعض المتأخرين لو منع البعض عندا جرحه كما في الزاوية ومنع عنه الشخين اللاتي في

حتى يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكتفاء بنسبة الى ان ليس الكرى على اهل الشفة لانهم جميع من في الدنيا وليس
اولى كما في الكرى وقال بعض المتأخرين انهم يحرون عليه كما في النخلة من اعلاه جرب خبز او غرق للظرف وحاصله
انه يبدأ في الكرى من اول النهر عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في النخلة وذكر في الكافي انه يترك بعض النهر من اعلاه
حتى يفرغ من اسفله ومن جاوره كرمهم من ارضه برمي من مؤنثة الكرى عنده واما عند جماهير الكرى عليهم جميعا من
اول النهر الى آخره يحصل الشرب والاراضي ولحقى بقوله كما في التتمة وقيل شعابا لو كان فم حرة في وسط ارضه لم يهر
الابا المجاوزة عن ارضه وهذا في النهر الخاص واما في العام فتدبري اذا بلغوا في فم نهر قوتهم وفي الاكتفاء من الى انا اذا جاوز
الكرى من ارضه جاز له فتم الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتماه في النخلة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالظرف
الاولى وصح استحسانا دعوى الشرب اى شرب يوم او اكثر من شهر في نهر بلدا ارض مع انه يجوز معه ولم يستحب ان يترك
بدونها وهو على عريضه الوجه دفوا وحده مع الارض صح بالطريق الاولى واما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب فهو المناسب
على ما ظن لانه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليصح قوله وان استقيم وادعى قوم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يبرهن
شرب ارضهم قسم الشرب عند علماءنا بقدر ارضهم اذا لم يقتصروا على شرب سقى الارض ويجوز وقيل لقسيم على قدر الاخر كما في النخلة
ومنع الشريك الا على بالنسبة الى الافضل فمعه الكل الا الافضل فان في منعه خلافا واذ كان المالك حيث لو اربل
لم يسكر يصل كل منهم الى حقه في الشرب واما اذا كان حيث لو اربل الى الافضل لما كان الانقطاع على ما بان كان النخلة من
كما في النخلة من سكر اى سد النهر المشترك فلما اخذ الماء من الجبل الى وجه الارض فامتنع لا يمنع على منبه بل يكون لمن سبق
اليده كما في النخلة وقيل شعابا به يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر كما في الهداية والسكركا النهر مصدر سكر النهر ويجوز
فانه اسم منه وما سببه النهر وقد جاء في الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره المطرزي وان لم يشرب ارض الاعلى بدونه اى سكر الا
اى الشركا الباقية بان يسكره الاعلى حتى يعلوا ارضه او بان يستغنوا عن الماء ويتفقوا على ان يسكر كل في نوبة فان تمكن من ان
يسكر بلوح باب فلا يسكر بالطين والتراب الا برضاهم كما في المبسوط ويصغى ان يذكر ما لا يرضى الشركا من انه يبدأ بالاسفل فيشرب
بجسته ثم باعلاه ثم وثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام تحسنوا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في النخلة فوسخ كل
منهم اى الشركا من انصب رعى على ما شترت وحموه كالدية والسانية والمجهر والقنطرة الا برضاهم كما في المبسوط واما لم يذكر
الاقتضاء لا يشترك المدفونين في القيد الا في ملكه الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم بحيث لا يقصر انصب
بالنهر بالناسا حفته ولا بالمالا بطي جريانه او بانقاضه فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا لتنت فلا ينفذ اليه ومنع كل منهم
من التغيير المقر بالنهر او الشرب كتوسيع فم النهر او تحويل الكوة اى مفتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او تأخيرها
عن فم النهر بهذا الصورة او تسفلها او رفعها والاصح عند الامام المحلوا في انهما لا يمتنعان او زيادتها ونقصانها او رفعها
ان كان موجبا لزيادة انما الماء او تقسيمه بالايام مثل ان يقال نخبل لكم ايا ما سعلوتم منه فمنا كونا او لنا ايا ما سعلوتم منه فمنا كونا

سوق شرب ارضه الى ارض الشرب لها وسوقه حتى يتبين ان الارض او سوقه الى الخيل في ارض اخرى الكل في المبسوط
 كان قد يما الارض ما هم لان القديم ترك على قدمه فلهذا الحق فيه وفيه اشعار به اذا كان لرجل سياه في اوقات متفرقة في وقت
 لم يجر مجباني وقت الارض ما هم كافي الجواب كرج التتمه انه جازو الشرب لورث كالمقصود من الدين والنحو ويوصي ابي بصير
 من التمس بالانتفاع بامام سبي ارض فلان يوما وشهر من شرب كالموصية بالانتفاع غير مخلد ولا يباع في فاسه الزو
 شرب يوم او اكثر فمفسد من عليه محمد كافي الذخيرة بلما ارض لانه مجبول لانه غير ملكك والباطل فيه اشعار بجواز بيعه ولو من
 ارض اخرى وهو الصحيح كافي التتمه الا عند اكثر الشك في منع ح للتحال والقياس ترك به ولم يجر عند الفقيه ابي جعفر
 وهما تاذه ابي بكر البجلي وغيرهما اذا القياس لا ترك تجال بلدة واحدة كافي الذخيرة وكذا لا يصح ولا يفسد الما جازة
 ابي العبارة الشرب سواء كان بلما ارض او مع ارض اخرى فلو باعدوا جرد من الارض جازو ويدخل الشرب في البيع والابا
 يتبعية الارض كافي الذخيرة هو المتيبة والصدقة والعارية والرهن والقرض والمفبرل للتمتع والصلح ومن سقى ارضه ولو كان
 من شرب غيره فمفسد بان ينظر كشم شيرى الشرب لوجاز بيعه سواء كان تملكيا او قيميا فان الماء تملك في رويته وفي سقى
 اخرى وبالضمان اخذ في الاسلام المسمى بعلى البندوي فمن اثبت المنارة بينها فقد اخطا ولم ياتر الا تية من سبوا التام
 او الكلام من قبيل التجارب فيكون متعقبا بابعده لفظا به وبما قبله معنى فان لاكثر من ستم الوقاية والهداية وغيرهما تملك
 الفتوى كافي التتمه المخلصة وذكر في الزاهد من سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤديه بالفرب ومحبس في التتمه
 ان الماء وقع في كرم ساهدين غير نوبة اهل قبله ومن يقسم لم ينطرح منه التراب المبطل وقال الفقيه الامام به ولو تصدق بزر
 حسنا وهذا افضل لبقاء الماء المحرم فيه بخلاف العلف المقصوب فان الدية تؤخذ من به النعم وصار شيئا اخر لا يضمن من سقى
 ارضه فمست ارض جاره اى صارت ذنبا بالكسب يقال بالفارسية ذهاب كافي الطيلة وهذا هو سقى في نوبة مقدار حقه واما
 اذ سقى في غير نوبة وزاد على حقه فعين على ما قال الامام سمعيل الزاهد كافي الذخيرة وذكر في التتمه انه اذا سقى سقيا غير متساوية
 ضمن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضادات نزلق قطع عنه الاتفاق فيلزم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب

كتاب الوقف

عقب به احياء الموت لانه موات بلما على له الان ربنا افتح بينا وبين قومنا باحق وانت خير الفاضلين هو لغة مصدر وقف
 اى حبسه فهو واقف وهم وقوف وطلق على الموقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفه الا في لغة روية على ما قاله كافي
 وفيه اشعار بان التضعيف منيع في المدام المصون ان اوقفه لم يسمع عند ابي عمرو وسع عنه غيره على ان التقية بالزوجة
 انتى وشريعة عنده حبس العين ومنع الرتبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقفوعة على ملك الواقف
 فالرتبة باقية على ملكه في حيوة وملك ورثة في وفاته بحيث يباع ويوهب الا ان ما تاتي من البذل بالنفقة ياتي عنه ويشكل
 بالمسبة فانه مبس على ملك المدعى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه واما قيد بالقول بانه لو

بصورة الوقفية مع الشرط بان لا يظلم فيه وقتها بالاتفاق كما في الجواهر وجبها على التصديق او نذر بالتصدق على وجه الخير
 بالمنفعة منها فيكون من قبل الاستغناء ويجوز ان يرفع ويكون حكمه كما اشير اليه في التوقفة ولا يشك بالوقف على عترته صلى الله
 تعالى عليه سلم فان في جوازها روتين كالعارية في الجبس على الملك التصديق بالمنفعة وفيه اشارة الى انه وقال باضي هذه
 موقوفه على المسكين صار وقتها القبول ليس مما لا بد منه وجوز كمن في التبرعات كالصدقة والى تنبيه طلب زيادة الزلفي
 في الغنى عند رب الاعلى والما شرط العام فكونه حراً عاقل بالغاً والناسخ الاضافة الى ما بعد الموت او الوصية خلافا لما وقوله فمضى حش
 المعنى وغير مخالفة للآثار فانما محمولة على الاضافة او الوصية كما في السبوط وشريعة عندهما هو غير محتاج الى تحسب العين
 اذا زاد الملك لما لك المجازي متفقاً على حكم ملك التصديق المقتضى لتمام الوقف على الوقف والتصديق بالمنفعة بقبرية يطف
 فلا يصح بعد ان يكون ملكاً لاحد من المتولين يكون منفعة للمؤمنين وانما قدر الحكم لازم لغير ملك واحد وانظر في الشرع كالسجدة
 نظير الكعبة كما في النهاية وبني كمانى المتعلق وغيره وان قال بوليوسف لم ينزل في خيرة من خلفنا شيخ في الوقف كما
 في المستصفى قال محمد بن الشيخ لم يرفع عليه لانه كنت راجلاً فيه كما في النظم فلما نزل ملك لما لك المجازي عن العين
 عند ابى حنيفة ربح وان علق بموت على الصحيح نحو ان مست فقد وقفت داري على كذا كما في البداية الا ان كان في صورة
 يحكم به اى يجوز الوقف حاكم على بانه نزل ملكه حينئذ ويصير لازماً لغيره بعد ملكه لاجل هذا اذ ذكر الوقف شرطاً لازماً
 واللام نزل ملكه الا اذا حكم بزمومه كما في الجواهر بصورة الرافعة ان يسلم الوقف الوقت الى المتولى ثم يرجع عنه فحاجبهم للزموم
 فيخصمان اليه فيقضى بزمومه فينزل بزمومه لانه قضاء بالمتخلف فيه فلم يكن بغيره البطلان كما في النظرية ولا يشترط المرافقة
 لو كتب كاتب من اقر بالوقف ان فاضيا من قضاة المسامير قضى بزمومه صار لازماً وبه ليس بكذب بطل الحق وصح لغير
 صحيح فانه منع المبطل عن الابطال فلا بأس به وبهذا ادا لم يخص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم بمجتهد في كاف
 المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المضمرات ونسبه المحاكم مشع به لانه لو حكم بزمومه
 ملكه ولا يرفع به الخلاف على الصحيح فلفاضى ان يبطله كمانى المتعلق والاى لكن في مسجد فانه نزل الملك عنه بالشرط
 عند الطرفين ونفس القول عند ابى يوسف لم يشترط الاضافة او الوصية فيه عندنا نعم كمانى المحيط وغيره والاى المتولين للمنطق
 كما اشترطه الا لا يصح التفرع كما لا يخفى وفي التخصيص شعاباً من جعل ارضه بقبرة او خاناً او سقاية او حوضاً او سيرة او قنطرة ولا يرد
 عنده وكذا الموضيعة الى ما بعد الموت وهو الصحيح كمانى الخلاصة بنى فانه لو كان ساحة زال ملكه بحجبه الامر بالصلوة فيها ذكر
 الابد ولا كمانى المحيط واقر اى يرفع عن ملكه كل الوجود فلو كان الموضع ساجداً او سقاية او حوضاً او سيرة او قنطرة ولا يرد
 لتعلق حق العبدية كمانى الكمانى وفيه خلاف كما فيما اذا جعل تحت حوض تمامه في النهاية لطريقه اى مع طريق المسجد بان
 يجعل له سبيلاً عامته حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط داره لا يرد ملكه لانه لو لم يفرزه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم
 يخلص منه فكما انا ذكرنا القيد مع القيد السابق اريد ان يكون عن الشخص انه نزل بملكه كمانى البداية هذا لكن بالصلوة

شرط في المسجد كما يجي فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السجدة واذن للناس بالصلوة اى بكل صلاة
 قبيحة فلو اذن لقوم اول الناس شهرا وسته شهرا لا يجل ملكه كما في الميوط وصلى فيه ان لم يكن اذن اقامته واحدا واركان بانبا
 غيره فلو صلى جماعة او باذان واقامة صار سجدا بالمخلاف كما في الذخيرة وفي الاكتفاء بالاستثنائين شعار بان في غيرهما لا يزول
 وفي الصغرى وغيره انه لو اضاف الى ما بعد الموت فقال رضى بهذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حيوته وبعد مماته زال ملكه عنها بالاجماع
 وقد فتح الاسلام انه لو وقف في منزل لموت لم يزل في رواية وقال السرخسي ان المباشرة في المرض كاللباس في العتق على الصحيح
 كما في الغنى وعند محمد راجع لحد القول السليم الموقوف الى المتولى في الجبل كما في كتاب جامع نظم وقضية اى
 اياه بالميت كقبض لثمان بنزول مدة فيه باذنه والسقاية والحوض البيضا يستعار منه فالسليم يقبض للموقوف عليه
 الزوال ملكه عنه كما في قاضيهان فلا يكتفى بالتمسك وهو كالقيم من كان كيا للوقت في التصرف في الوقت ولذا
 بموت اللاذ فوضه حال حيوته ومات فانه وكيل حال الحيوة وحى حال الهبات كما في الميوط وغيره وتسليم الى مشرف ليس
 فانه الحافظ لاخيه وهذا الزمان بشرط الولاية لنفسه لا فقد سقط بشرط التسليم لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل عرفت
 ابى يوسف راجع نزول ملكه بقبول القول اى بان يقول وقفته على كذا او الكلام مشيئة لانه لو كتب بشرط الوقت بجمعا
 بلا مقلب لم يصرف قاعده الطرفين لا اذ كتب بيده وقال للشهود الشهد واعلى بمضمونه فانه اقر اى بانى وقفت كما ذكرت
 فيه او كلفا نحوه فيمنع يصير وقفا وتماضى الجواهر وكفى عنده الاشهاد كما في الغنى وغيره وقولا قوى من حيث انه اتوب
 من الحق وقول محمد قوى لكونه اقرب من الآثار كما في الكفاى وذكرى الخلاصة بوضيعة دم قد ضيق كل التصديق ولذا
 اخذ اكثر اصحاب بقولهما ابو يوسف مع قهر وسع كل التوسيع ولذا افق بقوله كما في الظهيرية والمصنعات ومحمد وسط بين القولين
 ولذا اخذ به عامة الشائخ كما في الخلاصة وبغنى كما في الكبرى ثم شرع في تفريع قول ابى يوسف فقال فصيح عنه
 وقف المتاع وقت القبض ممتلا للقسمة واليه ذب بلال ولم يصح عند محمد لانه لم يقبض فما شاع وقت العقد فقط او
 لم يمتل القسمة اصلا يصح وقفه بالمخلاف الا المسجد المقررة فانها وان كانا صغيرين بحيث لا يصحان للصلوة والدفن لغيره
 لا يصح وقفهما مشاعا بالمخلاف كما في النهاية والاطلاق دال على الشروع الطارىء والمقارن فيه سوار فالقبض بالمقارن
 لمن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كذا النصف لم يطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شائع كوقف
 لم يطل في الباقي عند ابى يوسف ولم يطل عند محمد كما في الغنى وبما اخذ مشايخ نهارا وعليه الفتوى كما في المصنعات وشائع
 اخذ القول ابى يوسف وبما استأخروا في الزيادة وهو التنازل عند المصنف وصح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند
 جعل العلة اى منافع الوقت كلها وبعضها مبيوتة وللفقر مدة مائة فاذا مات صار العلة لم تقبض بالتصديق
 فانه لو وقف وقفا سويلا او شتلى علة لنفسه عياله وحشمه مدة حيوته جاز الوقت والشرط عند ابى يوسف دم فاذا اقر فصار
 للسالكين كما في الغنى وفيما اشارت الى انه لا يمكن للوقت ان ياكل من وقفه الا بشرط كما في المصنعات والى

الكل فمات عند معاوية بن عمار بن زبيل والى الوقف ما اذا كان خبر البرطلورة وهذا عند ابى يوسف ثم واما عند
 محمد بن غفير في رواية ظاهرة في ذلك على قولهما في الميراث وصح عنه في الفتى مشايخ بل جعل الولاية بالسر
 والفتح اى تولى امر الوقف كالنزل ونسب غيرهما لنفسه ولم يصح عند محمد بن الوقف والشرط ان التسليم بلا دفع ليد
 الشئ كماله في الخلاصة وصح عنه التحول الى فضل شرط ان يستبدل للوقف به الوقف او ثمنه اذا بيع ارضا
 او اشارة فيكون وقفا مكانه على شرط ليس لان يستبدل ثمنها الا بالشرط في اصل الوقف عند محمد بن بلال لم يصح الوقف
 وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط لبطل الوقف عند محمد بن وعن ابى يوسف ثم اختلفوا وبطل شرط الكفا
 وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل ان كان رضى الوقف بنحو لا يقع بها كماله في قاضيه ان وذكر في لفظ
 انه قال ابو يوسف لم يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفي الخلاصة قال السرخسي من جواز الاستبدال فقد
 اخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض عن البيع ونحو لا يقتضى به وقد شاذ بانى الاستبدال
 من الفناء لا يبعد ولا يحصى فان طلقة العضاة جعلوه حيلة الى البطلان الا اذا كانت اسلمين فلو انا فعلوا او بذى زاف
 ولم الزمان فها هو شاك عنه انا زمانا فلا يبقى فيها اثر من الوقف فيستبدل ولا من الموقوف عليه فيستبدل به عليه
 فانما جاز من الموقوف ان يحدث بعد ذلك امر او صح عنه ترك ذكره صرف هو كماله لان الوقف يقضى من ذكره فالتأجيل
 شرط بالاجماع اما ذكره فشرط عند الطرفين خلافا لابي يوسف ثم كماله في البداية وفيه وذكر في قاضيه ان ذكر النسيب
 المشرط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف استسنى بالسكون فلو وقف على جهة تهميم فقط صاحبان وقف على اولاده مشاء
 صح فاذا انقطع ذلك لم يصر صرف ذلك لو وقف الى الفقراء وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليهم
 واما اصل ذلك لم يصح عندنا الا اذا جعل آخره للمساكين قال ابو بكر سعيد صح ذلك بلا ذكره في قولهم هو لم يشر كما
 في المضمرات وصح عند محمد وقف منقول من مكان الى مكان محول من مائة الى مائة وان لم يكن تابا للعقاد ولم يصر
 الى مائة وان كان تابا وصح عند ابى يوسف ثم ان كان تابا كماله في الزايدى وغيره وذكر في الخلاصة انه صح بالتبعية
 بالاجماع فيه لعامل اى تعاقب كالمصروف الموقوف على اهل المسجد وقرا في اوفى وغيره او على جيلة او المارة وكوه
 كالكتاب والفاص والمنشار والستة الجنابة وشيا بهاد السلاح والنبيل والحمار والبغية والثيران والاكات الزمعة شجر
 واشترى مع المراض والحمام مع البرج والنخل مع الكوازة فلو لم يتعامل كالثياب الميوان لم يجوز الا بالتبعية كماله في المعنى
 وذكر في الزايدى ان الوقف المنقول جائز عند محمد بن وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابى يوسف ثم ان لم يتعامل عليه
 الفتوى اى الفتى بما صح محمد بن لم حاجة الناس اليه قبيل لا يجوز وقف المصنف والكتب على المسجد المصنف ولا غيره
 الفتوى كماله في المضمرات والاول يصح كماله في قاضيه ان التملك التملك الوقف بائع ونحوه ولو اجماع الباقى
 فلا يبدل ارض اخرى فقصور الدخل قبيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم لم يصح فيه لفظ الباقى كماله في الجواب عن الحلواني يجوز ان يباع

وبشئى عند تقدير الاستغلال جائز بيع المصحف الخرق وشرائه ختمه ومن شئى للاسلام اذا اتفق الوقف جاز للقاضى ان يفسخ الوقف
 بطلبه كمانى الميوط ولا يملك الوقف بوجه وان ملكه الوقف لانه ثم من انطق ان الظاهر الاكتفاء بالاول لكن يجوز قيمته
 المشاع عند ابى يوسف ح استحسانا لانه جعل القسمة فى الوقف افرازا وان غلب فيها المبادلة فى غير المشايخ
 نظر للوقف فلو كان الفقار بنينا فوقت احداهما نصيبه جاز عنده ان يقتسمه ولم يجب على الوقف ان يفت ثانيا ولا تقصار
 القاضى بجوازه الا اذا اراد رفع الخلاف وميدا اى يجب على التقيم البدالة من ارتفاع الوقف اى حاصلاته
 بعمارة بالكمتر صدرا اسم بالعمارة المكان بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وان لم يشرط
 ذلك كمانى الزاهدى وغيره فلو كان الوقف شويها كان التقيم لما كان لان ليشئى من غلته فصلا فيقرضه لان اشتر
 يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض سبخة لانبت فيها شئى كان لان يصلحها منه كمانى الميوط واعلم انه اذا لم يكن
 فى يده بالعمارة لا يستدين الا بالمر القاضى كمانى المنية ان وقف على الفقير او فلفل عن العمارة صرف اول الى يده
 الفقير ثم الى قرابة ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الوقف منزلا فقال ابو بكر الاسكاف
 انه لا يعطى لاحد من اقربائى شئى كمانى الميوط ومن انطق انه يرجع بالفصل قليل بالهاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف
 على العمارة كمانى فلفل عنه من القينة وان وقف على سبع اود واحد معين واخره للفقير امر فى اى العمارة بقدر ما كان
 عليه فى ماله اى المعين ان لم يشرط فلا يؤخذ من الارتفاع فان امتنع المعين عن العمارة او كان فقيرا لا يقدر عليها
 اجره اى الوقف الحاكم القاضى او التقيم تساميا لوقف وفيه اشعار بان الوقف لا يوجد كمانى الكافى وعمره
 باجرته ثم اى بعد التبرير رده اى باقى الوقف الى مصرفه المعين فيه اشارة الى انه ان امتنع بعضهم عن العمارة اجره
 ثم رده اليه الى ان التمان اذا احتاج الى المنة اجر بنينا او معين والفق عليه من غلته وفى رواية يوزن للناس بالزول
 سنة ويوجر سنة اخرى ويرم من اجرته وقال الناطقى القياس فى السجدة يجوز اجازة سطر لمرته كمانى الميوط ولقصة اى
 نقص الوقف واندم من بناء من لا جرد لثب الجرد والتراب غير ما نقص بالضم والكلس البار المنقوض كمانى المنع
 فقوم من نقص بالفتح يصرف الحاكم او التقيم الى عمارته ان احتاج اليها بالفعل او يدخر اى يحبس الى وقت الحاجة
 اليها ان لم ينجح اليها بالفعل وان احذر صرفه اى صرفه عن النقص اليها اى الى العمارة بان لا يصلح لذلك فتح
 اى باع نحو القيم النقص وصرف ثمنه اليها لا بدل النقص ولا التقسيم النقص بين مصارفه اى سخر حقوقه لانه
 جز من العين قسم من المنفعة وبذا اكمل اذا اتفق اصل الوقف وانما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الوقف يعود اليه او
 ورثته وان لم يعرف فاطلته صرف الى الفقير او جاز الصرف باذن القاضى الى عمارة عوض ونحوه وبذا عند محمد وحلي
 كمانى فاضلهم وانما عند شيخهم فقد صرف الى اقرب مصرف من حبس ذلك لوقف فالربط الى الرباط والبيرة الى
 البيرة والموض ونحوه وعليه اكثر المشايخ كمانى الزاهدى وبنيته لان الوقف اعتاق الارض كمانى المضمرات

بأنه لو اكل المسلم كربة على ما قال ابن مقاتل وعن أبي مطيع لباسا بكلمة خبز كسروا في الماء البار للسكر كما في فاضلنا لاسي
على من رزق بطنا عظيما خلقه وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحبس الجزاسين معناه اذا تعدل بين نفسه فلو اكل الوان
ثم تقيا فوجدوا فاعطاه لباسا به كراوى عن نسل عن علاج كما في التنجيس والاكل من السماوات حرام كما في المحيط ويكره
كما في فاضلنا قوته اى شئ وهو اكل طعام غلب على طنة افسد معدة وكذا في الشرب كما في اشربة الكراوى وغيره
ما يشئ المتأخر من فقال الا قصد عرض صحيح مثل قوة صوم الغدا والملا يستحي ضيفه الحاضر والآتى بعد ما اكل قدر
حاجة فانه غير لازم قوته وفى المحيط من لا سرف الا كما في الوان الطعام فانه منى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاشياء
قوله بعد قوم وصل ولم يكره على الرجل والمرأة استعمال المقتضى المزين بالفضة من الناز والاسكين وسير والكري
واطراف المرأة والحجرة والمكحلة والركاب البجام والتفر وغيره او التقفيض رسم كوقت كرون كما في الكراوى وفى حكمه
المذهب من هذه الاشياء والمضيق الى الزين بالذهب المشد وبالفضة اى العريض منها فالحسن المذهب فانه
العلم لا يؤبه بحال كون السهم للناز والسرير ونحوه متقيا ومتمنيا بالغم واليد وغيره من الاعصار موضح للفضة فلا
يشرب منها ولا يأخذ ولا يكبس لا على هذا الوجه كره استعماله عند المالان استعمال لجزءه ككل ولا ان لفضة تابعة ولا اعتبار
للتابع وهو صحيح وبهذا اذ تميز الفضة سهلا بالاذابة واما اذا تميز بان الطلي بامساها فلا بأس به بالاجماع كما في المضرات وفيها
بان استعمال المحرم حرام على الرجل والمرأة وساقى وحل عليها استعمال الاحجار بان يجعل الخاس والرماسل والاصغر
او الشب او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق او غيره آنية مثلا فينتفع بها بوجه كما في المضرات وغيره وذكر فى المصنف
ان لا اكل فى الخاس الصفر كرهه وفى الاختيار ان لا تحذف أقفل قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ اى بتيه خذ فانه
الملاكة لا يحل ولا يحرم استعمال الذهب والفضة للرجال بان لو خذ آنية منها واستعمل فى الشرب الاكل والادوية
والاحتفال فلو اعمل يده فيها واخرج منها شيئا فلا بأس كما فى المحيط فينبغي ان يحل الاكل على النوان عنه انه يكره كما فى الفتا
وفى الاستعمال اشعار بان لا لباس يتخاد الا وانى منها التحمل يستثنى منه استعمال البيضة واليوشن منها فى الحرب لانه ضرورة
واما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه فى السابق ويصح فى الخزانة وغيره وذكر الرجال للاستئثار الا فى الاستعمال
خاتم منها على هيئة خاتم الرجال فانه يحل عليهم واما اذا كان لفصان او اكثر فحرام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليهم
حاشا العلماء وقالوا ان قصد التتميم التبر فكرهه كما فى الكفاية وفى الاختيار ان يكون الخاتم على تعدد أشكال فانه يكره
ان يجعل فصدة فضة او عقيقا او فيروزجا او باقونا وزمردا وغيره وفى التنجيس لا ينقبش صورة الانسان او طيرا وهو اعم ونقش
او اسم ابيه او اسم من ساء تعالى وفى استبان لا ينقبش (نعم رسول الله) وكان فى لك نقش خاتمة صلى الله عليه وسلم
بنقشة اسطر كل كلمة سطرا ونقش خاتم الى بكرض (نعم القادر الممد) وعمر بن (نعمى بالربوب اعطيا عمر) وخاتم من (نعمى
او لندس) وعلى بعض الملك (نعم) وخاتم الى خيفة (نعم) (قل الخير والا فاسكت) والى يوسف (نعم) ومن عمل به

فقد ندم (ومحمد بن حسن بن طاهر) ولحقش اسمه تعالى او اسم نبي صلى الله عليه وسلم بحبل النفس في كره اذا دخل الغلابة
 لا يجعل في يمينه او لا يستنجي في المييط جاز ان يجعل في اليسرى الا انه شارب الرافض وفي الصلاة لا يحل النفس باطن كذا من خلاف
 النساء لانه زينة في حق من في الاعتبار التعميم لمن يتنجس اليه كالسلطان القاضي وغيره تركه افضل وفي الكراهية نهي الحولاني
 لما ذكره عنه وقال اذا صرت قاصيا فتعمم وفي البستان عن بعض التابعين لا يتعمم الاثنية امير وكاتب وامحق واستعمال المنطقة
 حلقته منها كالمسحوق الطاء قيل ان كان كثيرا فيكفه كما في المنيبة وفيه اشعار بان لو كان الكل لو اكثر منها لكان في النظر
 وحيلة سيقت على استعمال سيف محلي منها اي الفضة وفي قاصينان لابس عليه المنطقة والسلاح وحامل سيف باقية
 في قوله لم يذكر ذلك لذهب عند البعض وهذا اذا غلب منه الفضة او الذهب الا فلما بان عند الكل واستعمال مسمار
 وتدف في وسطه فاتم من ذهب في الخاتم لانه تابع ولا يتعمم بمحيد وصقراي لا يحل ويحرم على الرجل المرأة ان يحل
 حلقته فاته من نحو مديد وصفر وشبه فان التعمم اكثر شري كرهن كما في الساج وغيره وحجج مثل لبور وفرونج وياقوت والذهب
 الباري وقيل ان الفاء قيل باليمين قيل ان الذهب ليس يجوز فلما بان وهو الاصح كما في الخلاصة مستثنى منه تحقيق فانه قال صلى الله
 تعالى عليه وسلم من تخم باليمين فانه لم ينزل في بركة وسور كما في الزايد ومن الناس من اباح التعمم بالذهب والذهب والذهب
 في التمراشي ولا يلبس حل لا يحل له في جميع الاحوال عنده حريرا اي ثوبا يكون سدا ولحمته ابرياء ان كان
 في الاصل الابريسم المطبوع وقالا يكره في غير الحرب قال لا سيجابي لا يكره عند بهاني الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة
 السلاح قيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة لطلب لباس به اتفاقا كما في المييط وعن محمد بن لابس للمعدي اذا
 اذا تاهب للحرب ليس له حديد وان لم يحفره العدو ولكن لا يعمل فيه الا ان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك لا يبرسم
 ثم نذف وغزل ونسج منه ثوب لم يلبس الى انه لو صلى على سجادة من الابريسم لم يكره فان الحرام هو اللبس بالانتفاع بسائر
 الوجوه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر الى انه لا يلبس ان لم يتصل بجلده وقال صاحب المييط انه اذا لم يتصل به لم يكره
 عند ابى حنيفة رح الا ان الاول هو الصحيح قيل انه حرام على النساء ايضا عامة الفقهاء انه حل لمن وحره عليهم وعلى
 انه جاز ان يكون عروة قميص ذره حريرا كالحكم في الثوب الى انه لابس ان لبس ثوبا اسود ومن الحريرة على راسه
 الزائدة والنظرة الى الشج وان يكون التكة حيا كما في المنية الا قدر اربعة اصابع كما هي قيل مضروبة وقيل مشققة
 في العرض ووجه الطول فان الغلب من مضروبة في الزا حصة واطلاقه شعر بان جميع المتفرق والظاهر ان لا يكره
 كما في المنية ميوحة وغيره اي يجوز عند رجل ان يحل الحريرة من صنفه ويكره عند جارية ان تكثر الشج كما في الكراهية
 وعلى هذا الخلاف تعليق الحريرة على الجرد والابواب كما في الصلاة وفيه اشارة الى انه لابس بالجلوس على سدا الحريرة كما في الفوائد
 لايكره الاستناد الى وسادة من ساج بنقش من الحريرة وكذا وضع ملاة الحريرة على حذاءه وليس له رجل في الحرب وغيره بل لا يكره
 اجماعا سدا به بالفتح اى ماسده من الثوب بالغارية زمان وتا بالبرسم كالمسحوقه وسكون اللباس كالمسحوقه وافتحا

وحركات السنين الهلولة عربي او مغرب كما في الصباح والقاموس والحجته بالضم ما دخل من السدي بالفارسية (باف و بود) مخيرة
 سوار كان مغلوبا او مساويا للحرية كالعطن والكتان والصوف فان الاعتدال لاخر الوصفين وقيل لا ليس الا اذا غلب
 الهمة على الحرية يصبح الاول كما في المحيط وقد نظره شعران زار بشيم بود وزغيراف - مرد راشايد كه پوشد بي خلاف - وليس
 بالاجماع حكيمه الهمة ابريم وسده غيره في حرب فقط فلا يلبس غير الحرب اجماعا وكره لباس السببه
 فمها با وحرير الكلا لعتاده والاشم على الملبس لان الفضل بصفات اليد وفيه اشعار بان يكره كل لباس خلاف السنة ويستحب
 ان يكون من القطن والصوف او الكتان على وفاق السنة بان يكون ذيل القميص في الصفات الساق فتوى الكرام في روض
 وفرة قد شرب كما في التفت واجب لوان البياض وليس الاخضر سنة كما في اشعره وليس لاسود مستحب كما في الخلاصة ولا لباس
 بالشوب الاحمر كما في الزاهد وينظر الرجل جوازا الى اي عضو من اعضاء الرجل او بعضه فيكون من سماك
 من الكشاف والنظر كما يتعدى بنفسه تعدي بالي كما في الاساس الاول في حكمة الرجل للما يتوهم ان ثلثي من اولئك الكلام
 بعد وفيه اشعار بان لباس بالنظر الى الامر يصبح الوجه وكذا الهلولة ولذا لم يور بالثياب كما في التبيين ذكر الزاهد انه
 لو نظر الى عورة غيره باذن لم يثم ونظر المرأة حرة او امته مسلية او كافرة من المرأة ومن الرجل الاجنبى سوى
 كان بين السرقة وغيره باحوال كونها منتبهة الى الركبة مخدفة المعطوف مع العاطف على نحو قولنا لا تفرق بين اجسامي
 واحد لان بين يعقضى التعاد كما في باب لمخدوف من الشئى والغاية داخلية تحت المعيار لان الصداق حينئذ يتناول لما فاكركه غيره
 والسرقة لا خلافا لابي عصمة الروزي من اصحابنا ولذا لو كشفت لانكرا عليه بالارفق بخلاف العورة الغليظة فانه يؤوب لان
 مجمع عليه مادون السرقة الى العانة عورة خلافا للفضل كما في الكافي وغيره فتنبى ان ينكر على كاشفه برفق فانه يجتهد فيه الارساء
 ان في الكافي ينكر على كاشف الفخذ تعفف ولا يؤوب لانه ليس بعورة عند اصحاب نظر ابر وفي المداية عن ابي حنيفة
 ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المراه حتى لا يباح له النظر الى انظر باطنها ونبيها وينظر الرجل من محرمه سببا
 او رضاعا او مصاهرة بالنكاح وكذا بالسفاح على الاصح كما في التمراشي ومن امته غيرهم ولو كانت ابنة او ممة او ولد او بنت
 البعض عنده الى ما وراء النظر والطن والفتحة مع ما يتبعها من نحو الجنبين الفريين الاتيين الركبتين فينظر الى
 الشعر والراس والوجه والاذن واليمن والصدر والشدي والكتف والعضد والساعد والساق والقدم وينظر عند ابن
 مقاتل من امته الغير الى سوى السرقة الى الركبة كما في المحيط وينظر الرجل من الحرة الاجنبية الى الوجه ويداني زانم واما
 زانما منع من الشاة وينظر العبد من السيدة الى الوجه فالعبد كالا جنبي وقيل كالحرم كما في التمراشي وفيه اشارة الى
 بعمل النظر الى وجه الاجنبية لانه كرهه كما في ايمان الولولجي وهذا اذا لم يكن عن شهوة ولا فحرم كما في نادرة الفتاوى
 تفصيل الكف والقدم ونظر الى زانما في رواية كما في الخزانة والاطلاق ناظر الى ان لم يتصل كالتفصيل والاصل
 كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر لوجهه كشر آسما وقلامة رجلها وعظم فراعها وساتهما كما في الزاهد وفي المرأة

أشارة الى انه ينظر الى الصغيرتين منهما كمنفصل كذا في الذخيرة والكلام مشير الى ان المحلولة كالنظر ولا يكون معها غير ما كما في مع اللذة
ويدخل العبد على سيرة بلا اذن بالاجماع كما في التهمة والى انه لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي تصفها كما في الشارح والاب
بان يتكلم مع المرأة والامانة بما يحتاج اليه كما في صيد المبطوط بشرط اخل النظر اليها واليه الاسم بطريق التبيين عن الشهوة
اي سهل النفس الى القرب منها او منه او العسل اول مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين اوجه الجميل المتاع الخزيل فالجميل في
التقبيل فوق الشهوة الحرة ولذا قال السلف اللطيفون صنف ينظرون صنف يصنفون وصنف يصانحون وصنف يمانون وفيه
أشارة الى انه لو علم منه الشهوة او ظن في شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا ينظر المرأة الى بطن امرأة عن شهوة
الا عند الضرورة فانه ينظر الى الوجه وغيره ولو عن شهوة كالتقصير اى القاضى عليها او لما كما في الشارح والشهاوة
اي او انما عليها او لما او تحلما وذكر شيخ الاسلام الامام ان لا يباح عند التحمل اذ قد يوجد من لا يشتهي وفيه اشارة الى انه
لا ينبغي ان يقصد القاضى او الشاهد تقصير الشهوة بل بخلاف الحكم وادار الشهادة وتحلما كما في المحيط والى ان التحمل لم يصح بذلك
النظر ولو شهد شاهدانها فإلانة كما في العمادى وذكر في المنية اذ اسمع صوتها واخبرت برئها عند ما وقف بذلك كان
ان يشهد به وهو المختار واردة النكاح فحينئذ لباس بالنظر اليها ولو عن شهوة عملا بالنسبة لا تقصير للشهوة كما في الضمير
وارادة الشرعى للجماع فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر لم يعلم مقدار التقيا واردة الهداوة كالاختان والفتنة
فان الاجنبى كالحرم فيه ويدخل فيه سائر القابلة عند الولادة ويستكشف الغنة والبكارة ويحيط به الحمد اى الى
موضع المرض بقدر الضرورة بان ليس سائر الموضع انخفض بصره وانحدر كلب وينبغي ان يعلم المرأة تداء بها لان
نظرها بعد من الفتنة والاختان ليس بضرورة ولذا قيل نختن الكلب لئلا يفسد ان الكلب لا يلفظ لئلا يفسد لئلا يفسد لئلا يفسد
والظاهر انه نختن كان ابو حنيفة لم يرى لصاحب حمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفخذين في الحمام
ويكره في ملأ الناس كما في الزايدى والخصمى الذى قطع خصياه ونحوه كالجبوت النخنت والتميزين خبره الناس واداء
هن في محمية الوطى وليس الكلام عن اختياره كالفعل في الامتناع عن النظر لان انقص قد يجامع وقيل هو اشد جبا
والجبوت يسبق وينزل والنخنت فعل فاسق وفيه اشعار بمنع مخالطة هؤلاء فى الكبرى من جوز مخالطة من قلة التور
والديانة وينظر الى كل عضة من يحل منها الوطى فننظر من وجبه ومملوكة وبالعكس يجمع البك من الفرق
القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوالى الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوقاع المبلغ في تنصيل اللذة وفيه اشارة الى ان
خروجها للوطى في بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذرع كما في المنية والى ان النكاح
لا ينظر الى فرج المرأة على ما قال ابو حنيفة والبولسيف رحمهما الله تعالى لكن ينظر الى الشعر والنظر والصدر منها كما
في قاضيهان وكذا لا ينظر الى امه الجهرية والثونية والزوجة والسكينة والشمسة كفا من كالا جنسيات كما في الزايدى
ويشكل بالمفضاة فانه لا يخل ولها ما ينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عورة نفسه الاولى ان ينظر قال علي رضي

من أكثر النظر إلى سورة عوقب النساء عدس شمل الصدوق رضاه لم ينظر إلى عورة قط كما في الكراهي وما حل نظره
 أي كل عضو حل نظره من حل بينها الوطى إليه حل مسه فجاز مس كل عضو الآخر فلا يحس لزوم فرجها والزوجة فممن
 فان فيه رجاا عظيم على ما قال البصيفة ثم كما في الزامدي وغيره ولو قال رد لكل ممن حل بينها الوطى مس عضو منه المكال
 مستغنيا عن الجملة السابقة أيضا لان المس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب إليه الناظرون في الاحتجاج في قيد عدم
 الشهوة والضرورة لاخراج القاضي والشاهد والنكح وغيرهم وشكل مس وجهه اجنبية وكفها وان جاز مصافحه يجوز غير
 مشتمة وفي رواية بشرط ان يكون الرجل ايضا غير شتمى كما في الكراهي ولا تمس جارية عتقه اما قال مشايعنا نيزا
 بلا شهوة وجاز مس الرجل نظر اليه من الرجل المحرم عن مطالع لابن الطائي عورة غيره ولو كان الختان الا انه لفيض بصره وقيل
 اذا كان الا انزاعا جاز غير الغنم من فوقه وبأخذ العلواني والاصطيات تركه والاس من تحت الا انزاعا على ايقاد الجملة في
 فرام كما في الزامدي واذا حدث لك ملك ملك مته رقبة ويد البشراء وبهية اورجوع عنها او خلع او صلح
 او كناية او عتق عبدا وصدقة او هبة او ميراث او سبي او فتح بيع بعد القبض او دفع بجنابة او نحو ذلك احترم جدوث
 الملك عما اذا رجعت الالفة اوردت المصنوعة او فلت الرهينة او عجزت المكاتبه انفققت الالهارة او نحو ذلك فانه
 لا اعتبار عليه يمتد بلا خلاف كما في المحيط وملك لامة اعم من ان يكون كالا او بعضا حتى لو اشترى نصيب شره كره مشا
 وقد حاضت عند همار لا يتبرأ كما في النظم ولو كانت بكرا او مشتمية ممن لا يوطأ أصلا مثل المرأة والصبي العنين
 والمحبوب او شرعا كالمحرم رضا او مصاهرة او نحو ذلك عن ابى يوسف ثم اذا اتفق لعين باع رجما من بارى البائع لم يبرأ
 كما في الصغرى حرم على المالك وطئها ودوا عيه كالقبلة والمعانقة والنظر إلى فرجها الشهوة وغيره اذن محرم لا يجوز
 في المسببة ودوا عيه كما في الكبرى حتى يتبرأ المالك والامة اذا بنى للمفعول اى يطلب براءة رجما من الحمل فانه لا يتبرأ
 وجب لو انكره عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكره المعروفين من الصماعة رضى الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يبرأ
 لشبهة بجزءه لو اكد كما في النظم وسببه حدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره وهو المراد بما ذكره المصنف في خياره ما كان
 ان الاعتبار انما يجب بالانقضاء من ملك إلى ملك فمن بعض ان يقولين منه فاسدان مستلها قال قاضيان في
 اذا انسخ لعيب بعد القبض ستره وقبله لم يتبرأ فان الاول يدل على فساد قول الاول الثاني على الثاني وبهذا طعن
 فان في الاول بحدوث الملك في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى وقال غير الاسلام ان سببه راو
 الوطى قال صاحب الخلاصة ان علته استدراك حل الوطى بملك الميسر في فرج فارغ من جهة الغير وشروط حقيقة اشغل كما في
 الجملي او توهبه كما في العمالية وملكه بجنابته ما عمن الخلط بار الغير ولا يجوز ان يكون الحكمة موجبة مستغنية بملف له سبب فانه
 كما في الكراهي بحقيقة كاملة بعد القبض من البائع او كيا فلو صنعت المشتملة في جيل حتى ينقذ الثمن فما صنعت عند
 لم يتسبب كما في الخزانة فلا عبرة لحقيقة واقعة في انشاء سبب للملك لشرائه وفي انشاء القبض ولعبه قبل الالهارة

في بيع الفضولي أو قبل التتميم في البيع الفاسد كما في الهداية ونهاية الأصول قال القنبر إن قول لطف بن محمد رواه
 أبي يوسف ثم وعنه أنها كافية عندنا في النظم فممن يحض فلو اشترى مستأجرة لا يعلم حينها يد عمارا وال شهر عشرة أيام
 كما في المحيط ولو ارتفع حينها قبل انقضاء أيامه ترك حتى استبان أنها غير حامل على ما في الأصول وقيل بذلك قول الشيخين
 قولهم أنه لا يقرب منها سنتين قيل رتبة الشهر أو ثلثة أشهر وقال أبو طيع تسعة أشهر وعن محمد بن الربيع الشهر عشرة أيام وعنه
 نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزانة وموارف بالناس الا حوط سنتان كما في الكرواني ولينسري شهر
 تام بعد القبض كما في كفاية الشجر ينبغي ان يكون فيه خلاف أبو يوسف ربح فلو حاصت في اثناء الشهر انتقل الى الجيفة كالعادة
 في ذات شهر اى صغيرة او اولى لقيام الشهر مقام الجيفة ولو وضع الحمل ليجب في الحمل ولو من الزنا فان وضعت
 قبل القبض اشترى بعد النفاس خلافا لابي يوسف ثم كما في الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المعطوفان شيئا كان
 القيود فمن الظن ان الحسن قد يرد قوله بعد القبض على قوله بجيفة وحرص حيلة اسقاطه اى الاستبراء وفيه شواهد بالتحقق
 ترك الحيلة ولذا قال محمد انها كره مطلقا خلافا لابي يوسف ثم والمأخوذ قوله ان علم الشترى عدم وطى لعما في
 الظاهر الذي يوجد فيه سبب للملك قول محمد ان علم طيه كفي الهداية وقيل التفصيل قول محمد وما عندنا جافا لحيلة بيا
 مطلقا كما في الخلاصة وانما قيد بعدم الوطى لانه لو وطىها فيه ثم باع قبل القبض لم يجز ان يمتنع بقوله صلى الله عليه وسلم لا
 رجلين يوسنان ابنة اليوم الاخران يتبعان امرأة في طهر واحد كما في التمهين وبالطهر لانه طاهر حال المسلم فلو وطى في غير
 لم يكره له حيلة وهي اى الحيلة لم يكن تحته اى الشترى حرمة ان نكحها اى نكح الشترى الامة بالكاح البائع ثم اى
 النكاح لغيرها النكاح ولا يلزم الاستبراء لان النكاح ثبت بالفرش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملاك لرتبة
 وذلك في المتن اذ عنده والمأخذ لابي يوسف ثم فلا يستبرأ رجب المأخذ محمد فمستوفى فيه اشعار بان لا يشترط القبض للدخول قبل
 الشترى كما قاله الحسن قال حملوا يشترط القبض كيلا يوجد القبض بكم الشترى بعد فساد النكاح فانه لا يجمع مع ملك البهيم قال
 المرعي لا يشترط الدخول لتضمينه بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشترى ملكوته ولا مستدانة لفساد النكاح سابقا
 على الشترى فعليه الاستبراء دون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرية وما ذكرنا فانه ان المتعارف عند المصنف قول الحسن لذي هو الامام
 فلا عليه ترك اختيار قول المحلواني كما ظن وبه ان كانت تحته حرمة لان نكاحا لم يجز حينئذ ان نكحها قبل البيع او ابر
 الرجل الآخر الذي لم يكن تحته حرمة بالنكاح البائع او الشترى على ان يكون مبرا من الشترى في التطليقتين هذه حيلة الشر
 ان لا يطلقها ثم اشترى الشترى ان نكح البائع او القبض ان نكح الشترى ثم اى بعد الاشترار او القبض لا يدخل
 يطلق الآخر قبل القبض ثم اى وبعده فالمصنف اشار الى بيان واثنتين بلا ترجيح احد على الآخر فانه اشار الى ان
 وجوب الاستبراء وقت الشترى ومورد اية التحيل ثم اشار الى ان قته وقت القبض فهو رواية الاصل فلو طلقها قبل القبض
 لم يستبرأ على رواية اصيل واستبرأ على رواية الاصل بخلاف ما لو طلقها بعد قبضه فانه لم يستبرأ على الروتين جميعا فالظن ان

رواية الاصل الصحيح وكلامه لا يدل عليه انما قيد بل دخول فانه لو طلق بعد الدخول كان عليها حيفتان فيقول ان هذا يحصل في
المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه لم يحدث بالبيع الملك لرقبة فانما في الاول في يد الزوج والثاني في
يديته لا يستبرأ حدوث ملك لرقبة واليد جميعا كما مر فاستقام عنايط وجوب الاستبراء على ما ذكره المصنف في قوله اذا حدث
ولم يتج الى قيود آخر ذكرنا في اشارة الكلام كما ظن ومن فعل شبهة احدي دواعي لوطي كالقبلة والمس وغيرهما
ولم يذكر لوطي لان كتاب النكاح قد اغنا عنه بالمنية لا يحتاج الى نكاحا كاختين ونبت وامهالنبا اورضا عا والمجلة
حال لا مصفة بمذنب التين فانه ما اختلف فيه ولم يجوز به البصرة حرم عليه وطيهما بدواعيه وطى كل منهما مع دواعيه
حتى يحرم احدهما بالآخرين عن ملكه عناق وبيع كلا البعض او البتة والكتابة او النكاح الصحيح او غيرهما فيجوز حل لوطي بالآخر
بالدواعي لكن المستحب للميسرة في معنى جفيرة على المحرمة بالآخرين عن الملك بهذا النوع الاستبراء المستحب منها ما ذكره
مع جارية ومنها ما ذكره وترجمها فان لم يستحب ان لا يطأ بالابعد الاستبراء قيل هذا عنده واما عند محمد فالا يطأ بالابعد الاستبراء
وكذا الجواب في لم الولد والمدبر اذا زوجا قبل التحق ومنها ما اذا راي امراة او امته ان تزني ولم يحبل فلو حبلت لا يطأ حتى
تضع الحمل ومنها ما اذا زني باخت امراة او بعيمتها او خالتها ونبت اخيها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطأ المرء
حتى يستبرأ المنية بحيفية فلوزني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ امراة حتى تنقضي عده المنية ومنها ما اذا راي امراة
تزني ثم تزوجها فان الافضل ان يستبرأ هذا عنده واما عند محمد فلا يطأ بالابعد الاستبراء الكل في النظم وكره اى
حرم تقبيل الرجل فم رجل اويده او عضوا منه وهذا قول الظرفين قال ابو يوسف رم لباسا بكما في الداية ويدخل
بالبنية تقبيل المرأة فم امرأة او خذبا فانه كرهه عند الفقهاء والوداع كما في المنية وهذا اذا كان عن شهوة انا على وجه البر
فجاز عند الكل كما في قاضين عن بعض المشايخ لا بأس اذا قصد البر ولم يخف الشهوة كما في الاختيار واللام شير الى ان
لوطي وجه فقيه او عالم او ابرار عاز الدين فلا بأس بكما قيل بسلطان عادل لعله ويغفر له تعظيم سلامة وكرامته فلوقبل
لنيل الدنيا فانه كقول نفسه كما في المحيط وقال لصدر الشهيد ان تقبيل يد الغير لا يخص على التماس كما في الكراماني وقال
شرف الآفة وطلب من عالم او ابرار ان يرض اليد قبله لم يحبه وقيل جاب كما في المنية لان اصحابه رضى الله تعالى عنهم بكونه
اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في الاختيار وقال الفقيه ان القبلة خمسة تحية كقبيل اجنابا على اليد ورحمة
كقبيل الولد ولده على فقد شفعه كقبيل الوالد اياهما على الرأس مودة كقبيل الخا على الجبهة وشهوة كقبيل الزوج
زوجته على النظم كما في البستان من قبل قبلة الداية كقبيل الجوز المصمت وقيل من غلمان كل عداة وقيل انها مودة كما
في المنية والكلام شير ان من قبل من الارض بين سيد سلطان او امير او سيديته الغيبة لا يجوز فانه كبيرة كما في المحيط
وذكر في اكرام المعبود ان من سجد على قبره تعظيم كبره في الظهيرة انما يكره في الجمعة مطلقا وفي الزايدى البخاري في السلام
الى قبره كركوع كالمسحود وفي المحيط ان يكره الانحناء للسلطان وغيره وكرهه عند بطريرق لا عند يوسف بن عمار

بالكسرى جبل كل من اهل بيته في غسق الآخرة ازار سائر اباين السرة والكرية واحدا حرا زعماء اذا كان قمته على جنة
او غيره فان كلا زار ولم يكره بالاجماع وهو صحيح وقال الامام المصنوع ان المكروه منه ما على حجة الشهوة وما على وجه الكرامة
فما ذكره في الكافي وفي الكفارة اشارة الى ان المصاحفة لم تكن بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله عليه وسلم من
صالح اخاه اسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه وبقي الصالح صفوة الكلف بالكف والوجوب بالوجه كما قال ابن الاثير فانخذ
الاصلح ليس بمصاحفة خلافا للروافض كما في الصلوة السعودية والسنة فيها ان يكون بكلماته كافي المنية وبغير حائل
او غيره كما في الفزارة وعند الفقهاء السلام كما في الشريعة وان ياخذ الابهام قال صلى الله عليه وسلم اذا صافحتم فخذوا
الابهام فان فيه عرفا تشعب منه العجبة والى ان القيام بغيره لم يكره وانما المكروه محبة القيام من قيام له كما في مشكل الآثار
وعن القاسم الحكيم انه يقوم للاختيار لا للفقر وكان صلى الله عليه وسلم كره القيام بغيره القياس تنظيم الغير كما في النماز وذكر في الطائفة
لا يكره ان يقوم لآخر في المسبب فاعماله وكذا الوفاة القاسم في خلال قرابة تظلمه وفي الظهير لا يجوز ان يقوم القاري الا لعالم
اولا به او استاذه المسلم وفي كسر العباد لا يقوم لآخر في المسبب فانه قال صلى الله عليه وسلم لا تقموني في بيت ربي
ولذا وصي السلف لما ماتتم ان لا يقوموا بهم في المسبب اذ ادوروا وفيه اشارة الى جواز ما تواف في زماننا من قيامهم في
المسبب عند اتمام الدرس وكرهه واطل مع العذر في دفع العين كسر الدال لئلا يخطو وكذا ابي كل ما انفصل عن الاول كاشرا
والنظر فانه جزا لا يوجب فته كما في التبرأشي وغيره حاله غير مخلوطة وصحح مبيها مخلوطة بان يحمل اليها نحو التبرأ
او الراءد وان العكس فان حمل النفس ممنوع بهذا الطلق المخلوطة في المحيط والمداية والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والظهير
انه صح اذا كان غير باغاليا عليها فحينئذ ان يحمل المظان على التقيد وبملا على الروايتين وعلى الرخصة والاستحسان على ما علمت
غنيمة المداية وسببه وفي زيادات القابلي ان المظان يجري على المداية الا اذا قام ذلك ليل التقييد لئلا اودالة فاحفظه فانه
لا يقيد بغيره وصحح الارتفاع بها الى العادة المخلوطة فلا يتبع بالخالفه على الصحيح كما في المداية فلو نقلت الى الصياغة
ظهير السلك ثم نقلت الى التبرأ فتقوى الارض به يجوز لظن منية تقويتها يحرم كافي المنية وصحح بيع السرقين بالكسرة
وبغيره ان البيع لا يفسد بغيره كسرة الربيع وان كان نجسا وكذا بيع الفضل من غير الله كافي الكفاية ويكره بيع طين الاكل
وخاتم الحديد والصفحة وشو كافي القنية في صحتهم واليهما حكم بالكسرة في خصية الحيوانات كالسور والفرس وذكر شيخ الاسلام
ان خصار الفرس حرام وانما خصار غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة والافروم كافي المحيط لا يصح ويحرم خصار الله بالاشارة
لان قطع النسل بلا منفعة ويزال عذرة الحامل المبكوعه الولادة بيضه ودرهم ولوات الحامل والودعي اشيق ابطنا من الجانب
الامر لو عكس قطع الولد بالاربا ولا يجوز اسقاط ولد منى ما تفتح فيها الروح سن ثمانية وعشرين يوما وما قبل مضى ما فقد كرهه
بعض المشايخ وحل عند بعض كافي المحيط في الجراحات النخوة والخصاة في المشاة الا اذا قيل لا يجوز اصلا ولا يشق
اذا لم يطفل من لبنات كافي الظهير وذكره قاضي خزان ان احد الابوين ان قطع اصبا حيا بانه من لولده لم يفسد ما لم يقطع

ومع انزال الحمير المحاربة والمام الحنوس الانزال در جنانيدن على الخيل الحسن الفرسه لان الخيل اسم جميع بيوتها الذكر
 والاني وفيه اشار بان لم يصح انزال الفرس على المحاربة كما في شرح الطحاوي ومع سفر الائمة ثلثة ايام وام الولد مستد
 بالامة بلا محرم وكذا سفرنا في زماننا نجابة الفساو وعليه الفتوى كما في السراجية وفيه اشارة الى انها لا يبلغ غير المحرم في الانزال
 والاركان قيل عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرة لم يصح ان تسافر ثلثة ايام بلا محرم واختلف فيما دون الثلث
 وقيل اختلفا فزع الصالحين والصبي والمعتبة غير محرمين كما في المحيط ومع عنده لا عند جميع المصنفين المصنوع استخرج
 من ما انضبت من متخذة اى ممن علم انه يتخذ حمر الكبيح الحريمين رجل لاحتمال ان يلبس امرأته كما في الكافي والافضل
 ان يسير قيل انها لا يكره عنده اذا باع من دونه لا يشترط يسلم والا فمكره بالاتفاق كما في الخانية وغيره وفي الجواهر عن العيون
 اريد البيع من الجوس والامن المسلم فيكره لانه اعانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه متخذ الحمر لم يكره
 للاختلاف والى ان بيع العنب الكرم منه لم يكره باختلاف كما في الحديث لكن في الخزانة ان بيع العنب على الخمر وكره وحرم
 ان يخصص اى احتمال غصبي بلخ خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم اما قبلها فلا بأس به كما في الكافي وغيره وكره اقوام
 يقال كمن باز وغيره شتياس البر او الدرام نخوف ان يملكه كان في يده مثلاً بشطانه يا خازمته اى ليقال
 ما تشاء وما يحتاج اليه سبحانه ليعتق في القابلة لانه فرض جبره لغار وهو الاخذ منه حالاً فخالوا ودعتم ياخذ منه لم يكره الا انه
 لو ضاع ملك عليه كما في الكافي فلو تقر بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهماً ياخذ منه منفراً ثم اقترضه لم يكره باختلاف
 كما في المحيط واليه اشارة كلامه الا ان التخصيص بالاقرض غير ظاهر فانه لو قال شترت بائة مناسن الخنزير جعل ياخذ منه كل
 يوم خمسة اسنان فبقي فاسد واكره كرهه كما في الكبرى والفتح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلاً بمقدار الخبز المذكور ووصفه حتى
 بصيرني في الذمة وسلم الخاتم ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه من نحو البر كما في الخزانة وكره حرم اللعيب السلام
 وسكون العينين فخرج اللام وكسر العين سكنها مصدر لعب لكسر الاسم اللعبة بالضم ما لعبت كما في القاموس في اللعب
 الا فائدة فيه اصلها كما في الكشف بالسرد وهو اسم معرب يقال له الزديرة ايضا الفصح الدالك وكسر الشين الشير اسم ملك فم
 الزدي كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير معناه العلو وفيه نظراً فالوجه من معضوعات ينشأ بوزن ردشيري في كل
 السانية وهو حرام سقط للعدم بالاجماع فاذكره والسطح على كسر السين المعجمة والمجزة ولم يفتح لبته كما في القاموس معرب
 راشديج يعنى ان من شغل به ذنب عنه الدينوى وجار الخنا والاحرام وكسيرة عندنا في الباحة اعلمه بالخطا
 على الاسلام ليس كما في الكافي وذكر في التبيين المزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب التهذيب لغتم محرم ولو حرم
 من الكتاب وسنة والقياس فامراً طعن دفع الطلاق لانه حرم بالكتاب والقياس في النوار الشافعي انه كرهه غير محرم الا اذا
 كان على شكل حيوان واقرن برقار فخنش واخرج صلوة عن قناعتا عدو احياءه بالاحرام صار كرهية وفي عدة لا بد
 شهادة ان لعبت في الاحاضن مرة وفي روضة من ادم على اللعب بالشطرنج ردت شهادة بالاقتران غشي موجب للتحريم

والبخيلة من لم يرباها بالسلام عليهم عن كذا قال ليكره الامة واستحقار الدم وكره حرم الغنا والكبر المد من التفتية وكره
 غنى لغنى تفتية وغنا وبالفارسية (اسرو وكفن) كما في اجابة الكراماني وعرفاته ويدا الصوت بالاحمان في الشرع النقصان
 التصفيق المناسب لمما لم يتحقق الغنا لفقدان قيد من الثلاثة كون الاحمان في الشعر والنقصان التصفيق بالاحمان ومناسبة
 التصفيق لما منون من انواع اللعب كبيرة في جميع الاديان حتى يميخ المشركون عن كذا في الاحسان وغيره وفي المصنوع
 من باح الغنا ليكون فاسقا وفي شرح سير الكبير للامام الشريفي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم كره رفع الصوت عند قراءة
 القرآن الوعظ فما فعله الذين يدعون لوجده المحبة كرهه لا اصل له في الدين ويمنح الصوفية مما يقادونه من رفع الصوت
 فان كذا كرهه في الدين عند قراءة القرآن الوعظ فما ظنك عند سماع الغنا وفي الجواهر ان السماع والتصل الذي لفظه
 المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه وهو الغنا والمزمار يسوؤه ومشايخ قبلهم كانوا يفعلونه في العوارف
 سماع الغنا من كذا لثوب ملائكة الانفر قليل من الغنا ومن باه لهم اعلانا في المساجد والبقاع الشرعية وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم كان الميسر اول من تغنى وانقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباة الغنا وكان انظر آباؤ
 كثير الوعظ بالسمع فغوتب في ذلك فقال هو خير من ان تغترب لغنا بل لاس فخال ابو عمر وغيره من اخوانه سبيات يا اباكم
 زنة السماع شر من كذا وكذا استه لغنا بل لاس قال الشريفي شرط التواجد في زعفة ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بسيف
 لا شعر فيه لوجع وارواه عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته وتعالج سرقى انه
 غير صحيح وفي المعاني ان مجرد الغنا والاستماع اليه مصيبة وكذا قراءة القرآن بالاحمان حتى قال شائخنا التالى والسائر
 اثمان عن المرفعياني من قال لمثل هذا القارى حسنت فقد كفر والاطلاق مشعر بان تغنى للناس ولنفسه كلاهما ممنوع
 وفي شهادات الذخيرة ان التغنى للاستماع الغير كرهه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس
 والوليمة للاعلان منهم من قال اذا تغنى ليستفيد نظم القوافي ويعير فيصيح اللسان لا باس به وقال بعضهم التغنى لنفسه وفنائه
 لاوخشة لايكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك كرهه عند علمائنا ومحل ورود من الاحاديث على الشاؤد لشعر المباح
 المشتمل على الحكمة والوعظ وفي المصنوعات من باح الشعر كان فاسقا ولفظ الغنا شعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك
 اللسان لا باس به على ما قالوا كما في قاضيانا فيناشارة الى ان مجرد النظر كرهه عند بعضهم وانما خصل الغنا بالذك مع ايم
 فيما بعد استهتار بالمنع عنه اذ هو شائع بين الناس لذا انجز الى بعض اللطاب وكل امور لعبت فالثلاثة بمنعها في
 شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفسه وسماعه فالفعل كالقصر المستخرجة والتصفيق والتقليص وضرب الاقواس والطنين
 والربط والرباط القانون المزمار الصنم والسنار والبوق واليقال بالفارسية رسفد مهروم فلان كلما كرهته
 لانما تسمى الكفار وكذا لك ضرب لثوبة للتفاخر والمباحات فلا وضرب للتبعية فلا باس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات
 لتذكير ثلاث نفحات من الصور المناسبة به من بعد العصر للاشارة الى نفوسنا المزعزعة وبعد العشاء الى نفوسنا الموت

وبعد نصف الليل في لغة البعث كذا في الملاعب للامام البرودي ينبغي ان يكون من الحمام يجوز لضرب لنوبة وفي الاختيار لا يكره
 ضرب لدن في غير العرس تضرب المرأة للصبى في غير الفسق وعن الحسن لاباس برنى العرس ليشتروا في السراية هذا اذا لم يكن له عيال
 ولا يضرب على بيته الطيرب قال التوشيتي في التحفة انه حرام على قول اكثر المشايخ وما ورد من ضرب لدن في العرس كناية
 عن لاعلان تامة في البستان كره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في المضرات ولا باس بحبس الطيور والدج في بيته وكما
 يلعبها وهو خير من ارسالها في السلك اما مساك الحمامات في بروجها فمكروه اذا ضرب بالناس وقال ابن مقاتل يجب على
 صاحبها ان يحفظها ويلعبها وفي شرح السير للسرسي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر المداكية شيئا من الملاهي سوى لعبة
 والراعي اى السابغة بالرى والغرس الدبل والارجل في الكبي يجوز المسابقة لو كان البدل من جانب فاذ كان من الجانبين
 فحرام لانه قمار الا اذا دخل كلاهما وفر ليسبق ليسبق فقال كل منهما ان يسبقني فلان كذا وان سبقني فلان كذا وان سبقني فلان كذا
 لم يمتدح يجوز وكما ان اعطاه فلا يتحقق وفي الملاعب لو شرط الحمل ان ان سبها اعطاه احد بها او كل منها شيئا جاز وفي
 ان المتعة عند اختلاف الجواب كالراعى ولا يجوز في الحمير والبغل لكن في الاختيار انه يجوز وفي الملقط من لعب بالصومال
 يريد القروسة يجوز وفي الجواهر قمار الاثر في خصة المصارعة لتعصيل القدرة على المعاملة دون التلبي فانه مكروه واما
 فكاستماع ضرب لدن والزرا والفساد وغير ذلك فانه حرام ان سمع لغبة يكون معذورا ويجب ان يتعهد ان لا يسمع لقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم استماع صوت الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر بهذا الملقط والكتب
 كما في الاختيار او للاستحلال كما في النهاية ومكروه من لواظ القمار الكرم وضرب رجل على المنبر القيام والعقود والشرول
 منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة الفتاوى ولو اذكر مقتل الحسين ينبغي ان يذكر اول مقتل سائر الصبية ^{كذلك}
 والوافض كما في الحون وكذا جعل النفل اى الطوق من الحديد الجامع للبدن النصف المانع عن تحرك الراس في عتقه
 لانه عقوبة اهل النار وقال الفقيه ان في زماننا جرت العادة بذلك فاحيف من اطلاق كما في الكراهي بخلاف المقييد
 فانه غير مكروه لانه سنة المسلمين المتروكين وكذا احتكاك راحتي الشئ انتظار الغائنة والاسم الحكمة بالضم والسكران في
 القاموس شرا اشترا طعام ونحوه منبه الى الغلار بعين لوما قيل شهر او قيل اكثر من سنة وبه المقادير للبعيد والفتنة
 لا يكره فانه تقيها من بهتان قوت البشراى باليوم بد من الرزق كالبر والشعر والذرة والازر والدخن والشم وادار
 والسنن كما في التنبين غصير وفوت البهاكم كالجرب الفت وبذا عند الطرفين عليه الفتوى قال ابو بصير رحم الله
 كل لا يضر بالعادة ولو ذهابها او فتنه او قوبا او غيره كما في الكافي ونشر بعضهم الاشهر وقت الغلاء فينبغي زيادته كما في الاختيار
 في الرخص لا يضر بالناس لم يكره كرهه كما في التمرات في بلدا او في كايك لو سباق والقرية لا يضر الاحتكاك بالهبل بان
 صغره لم يضر وكان كبيره لم يضر وكان كبيره لم يكره لانه حبس له فاكهه لو اشترى في غير البلد ولو قريبا منه وطلبه اليه
 وبذا عنه وفي رواية عن ابى يوسف رحم الله عن محمد بن عبيد الله ان كان من مدينته يابسه وعن ابى يوسف رحم

انكره ان اشتراه من نصف سبل كما في المحيط والاصل قوله صلى الله عليه وسلم المحكم المحنون المبتدعون به الا برار ولا يراد
المعنى الثاني للعن موالا باء من رمة المدعى لانه لا يكون لاني حق الكفار اذا العبد لا يخرج عن الايمان بل كتاب الكبيرة
كما في الكفاية لا كبره من علمه ارضه بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العامة ثم صرح باشار اليه في السابق فقال ولا فائدة محقق
اي طلبها الملك كبد من بلد آخر ولو قربا منه لتعلق حق العامة بجميع في البلد وقد مبنا الخلاف ويستحب ان يبيع فانه
لا يخرج عن كرايته كما في التمرناشي ويكره تسخير الحكم اي تقدير الامام والقاضي الشئ للطعام وغيره للناس من قد وجدنا لفظ الحكم
في بعض النسخ على نسخ المتن اي ارباب القوتين ولو حكمتين فبما مبيع افضل من قوته وقوت حياله على متباعدة في ذلك
بمثل القيمة الفوق ليس فان باع فيها والعهدة مرة اخرى وعطو وهدغان قبل والا حصة حقه على ما يرد عليه وبيع فباع للنفق
لم يحل المشتري لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل ال بيع المسلم الا بطيب نفس منه الا اذا تعدى الا سلب اي تجاوز
اصحاب القوتين عن قيمته اي قيمة ذلك القوتين تعديا فاحشاً بان يجوز البضع القيمة كما اذا شرب وخبس باحوالها فلا بار
حينئذ ان يسير لثمنها بمشورة اهل كرايه فان باع بالكره ماسع جاز وامتناعه القاضي ولن لم يمهدها صلبا به الحاكم عندهم ويحكم
وتعلم في التمرناشي والمحيط وغيرهما وفيه اشارة الى ان التسعير في القوتين لا غير وبيع العتابي والحسامي غيرهما لانه
ارباب غير القوتين فاعلموا على العامة فصرح عليهم الحاكم بنار على ما قال ابو يوسف ثم ينبغي ان يجوز السلم وقيل تنزاه الحكم
بلا مانع قول فرواي خبر واحد يميز كيف ما كان ذلك لفرد حر كان او عبدا ذكر ان النبي سلم او كافرا عدا لا او فاسقا
وما في كفاية كما في اذا ما قد روي فيه اشعار بان ترجيح زيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه اثبات لا ترجيح في المعاملات
جميع المعاملة بالفتح من العمل فعل متعلق بقصد وهي حق العبد فاما المعاملات ثمة المعاملات المالية والمساكنات التي هي
والملكات الزكات فلو قال عدنا لم يباع زيد من عروك او ادعي عليه او ادعي او ورث قبل تولد لم ينجح ولم يشبهه بديانة
فان قال واخر كافر عاد لمسلم شرب اللحم ليهود من مسلم او كتابي قبل تولدني من التمرناشي وجعل حل كله
بالبقية لانه خبر واحد عن عاقل فبع الكذب عنده لان قبحه على ان قلنا ذلك الكافر شرية ومن مجوس قبل وحرم كل
وفيه اشارة الى انه ملك حديث لم يكن له الرجوع كما لو اشتراه واخر ان ذبيحة مجوس والى ان يحكم الراس المشترط
في خبر الفاسق وليس كذلك لانه لو قال في قد اشتريت هذه البارية من فلان او وبها الى او تصدق بها على او
وكني بها والكبر انه ان كان كاذب لم يقبل قوله كما لو اتوى اللوحان كما في المكشوف وغيره والى انه انما يقبل قول الفزاري
لم يكن له مناع فلوراي رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم اتياني بذكر خريدي ان هذا الرجل ظلمني وعصباسي
له ان يشترها لانه قد ثبت له مناع موالا صلب قراره كما في المحيط وقيل قول فروي بلا مانع وقد شرط العدل
اي عدله اي كونه منزه عن اعمال وقد حرمته في الديانات جميع الديانة بالكسنة (ويذكر شدن) وعنه فاعلموا
فعلوه وهو على قسمين عبادات خمسة الصلوة والزكاة والصوم والحج والعبادة واخر شرعية فزوجة قتل النفس فزوجة

أخذ المال فزجره بهك السر ومزجته ثلث عرض فزجره فخلع بمصيبة كالحبسة عن نجاسته الماء فانه يقبل ولو من عبد
امرأة فلم يشر به ولم يوافق بل تم وكذا خبر عن الحسن الحارثي اذا لم يكن فيه نزال الملك كالأخبار عن روية بلال بن رباح
ورواية الأحاديث. وهذا ما في الزايدى ولا يخفى انه صلح ان يكون مثالا للجمع اقسام الديانات وفيه اشعار بان قبول قول
غير العدل لم يجب الشكل بل بالى الفنية. وفي رواية الحديث والفقه هذه بشرط الخط من وقت السماع والرواية الى حين روايته وعندنا
لا يشترط ذلك وفي خبرنا السابق نجاسته الماء ونحوه وهو المسلم الذي صدر عنه كبيرة او اطب على صغيرة والمستحب
الذي لم يدبر عدالة ونسبه تحريم وفي رواية الحسن عندنا ان استور كالعدل لكن الاصح هو الاول فان كان الكبرياء انه صادق
نعم فلو توصلنا لم يجز وان اذقه ما حوط في العكس فوضار كما في خبر الكافران وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقه قلب
والعصبى والمقهور اى النقص العقل كالكافر وفى اهل الاموار تفصيل تماهى في الكشف وختم على التحريم اشارة الى انه
طلب كتابا آخر ليشرع فيه كما لا يخفى واعلم ان من جعل الحق مستمدا كالاعتزال اثبت للعامة الخيار من كل مذهب
ما هو له ومن جعل واحدا كعلما لنا التزام العامى الماء واحد كما في الكشف فلو اخذ من كل مذهب مباحة مصادفاسا
فى شرح الطحاوى للفقهاء سيدي بن سعد فوجب فى المذهب الصلابة اى اعتقاد كونه حقا وصادقا كما فى الجواهر ومثالا
ان مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما فى المصنفى فمقدار ما يحتاج اليه الامة الفرض من الفقهاء
فرعية وتعلم نحو السنن كالاذان مستحب كونه التعلم للمسايات ومنه الكلام وراقد الحاجة كما فى خزائن المفتين وذكر فى بعض
ان من شغلته به نسب الى البدعة وتعلم المطلق كشرى لحم وفى قوة القلوب جعل الجهال اصحاب لمنطق علماء فكل
ان الاشتغال بعلم الجمل تفصيل العمر فى ايسر ان فى التعليم والتعلم للبرية اجرا وفى تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم
وتعلم يستمع ويكتب كل علم ضد السنة كالنجوم ونقص الدين كاقاويل خيرة وبها الفلاسفة اوقعت سير للدين الباطل او المعتقد
الفاصد وفى العلمية لا يكل النظر فى كتب المعتزلة ولا مسا كما فى الزايدى الكتب اذا خرجت عن الانتفاع بها
اسم الله والرسول والملائكة ثم محرف الباقي وان القامى فى الماد الجارى كما هى اودفنا فلا بأس به ويدفن المصنف فى
لا يجوز ان يحل القرآن بالمصنف ولو استعمل المورقون كواخذ من الاخبار والتعليقات فى المصنف وكتب التفسير والفقه
فلا بأس به ولو استعمل فى كتب النجوم والادب كيره وفى التحفة اخذ الفال من المصنف كره وفى الخزانة لو حشيت
بلا اذن ابو بكر لم يكن عالما وفى التحفة كره ليس كان شعار النافى الدين ويستحب جابة الدعوة الا ان كان منكرا فى بيته او
طريقه او ما غير ذلك او قصده ريار وفى الزايدى يستحب ان يعلم اطفاله وبقص شاربه ويخلق حائنه وتظف بدنى
اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم فى خمسة عشر يوما والزايدى على الاربعين اثم وفى المسعودية يتعد فى تعليم الكهنة
اليمنى وتقيم بها مائة الرجل يخبر اليمنى ويخبر اليمنى وفى التمدب قصص لشرب ان يوايه حرف
الشفة العليا وفى السراجية لا بأس ان يؤخذ اطراف اللحية اذا طالت وكبره الجلبوس للمصيبة ليلة ايام او

في السجود ما في غيره فزعمه الرجال وينبغي التراجع عنه ولا يطعن في الحديث كما في المدينة وذكره اتقاء ايضا في جملة الايام وكذا الكلام كما
في حيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم سجدة الوجه فربما بعد الكافي في الحيوة ويقول عليكم السلام ويدهم تحية القبلة وقيل
الدعاء قائما ولي وقال الشريسي لا بأس بزيارة النساء على الاصح كما في الفرائد وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم يكن
الان الاول مواتر

كتاب الاشربة

اور وبعد الكرامة لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جمع الشرب اسم من الشرب اي بالشراب كان وغيره حلالا وغيره
وفي الشربة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمصنف مخدوف اي شرب الاشربة واصولها الثمار كما لعنب التمر
والزبيب الجوبات كالبر الهزة والدخن الحلاوات كالسكر الفانيد والعسل الابان كلبن الابل والراك والتمر السنب
خمس انواع اوسنة ومن الثمرات ومن الزبيب اثنتان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في وطبخ سياتي
تفصيل حرم الخمر في القرآن من ليل لائل العشرة مسكنا في عدا الاوثان والتمتع بالحسن والكون من عمل الشيطان الهم
بالاعتناء بطقب الصلاح به واعتناء العداوة والبقاء البغض والصدع ذكر الله تعالى والصدع من الصلوة والنهي
بعبية الاستفهام المسمى بالتهديد الشبه ولذا لم يسميت بالاشربة بل بالاشربة حتى ضل عليه كذا في الاثم
يذهب بالعتول وبالحل لانه ما خذ من الخمر بالضم وهي مادة التمين واصلة وهي ام الجنات بالنفس في المبسوط قال صاحب
العدا على عليه السلام اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يده يعني ملائكة السموات والارض فان شرب بها لم يقبل صلوة العيز
ليلة وان وادع عليها فوكعبه الوثني الاول تاخيرها لكلايتم الاستدراك ولقد علم حكم الشيء على نفسه وهي اي الخمر فانها
من الوثنيات السامية الواجبة التابث والوا لا اعتراض بدليل ان لوصلة النبي بكلمة لنون وسكون الياء والهمزة
ويجوز التشديد على القلب الادغام اي غير الشفع كما في المغرب فالنبي ليس بغير فلو لم يثبت لم يثبت فخره وفيه خلاف كما اشير اليه
في المدية فمن قال انه لم يثبت فخره لم يكد بالكله الا اذا سكر على فله يثبت ان لا يحد شارب العرق فلم يسكر ولا يثبت
من قال انه لا يشرب الخمر وشرب العرق على ان يبنى الايمان على العرق ومن قال انه لم يثبت فخره فقد انعكس الحكم واليه
ذهب الامام الشريسي وعليه الفتوى كما في تنبيه الفتاوى ونفل الزايد عن المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانيد حتى
صار حلا من زوال مرارة وفيه اشعار بان لو زال مرارة الخمر بالطحل كما في الفتية من ما عنب احتراز عن غير العنب
فلما خرج الما من ثقله بعد عصره كان بمنزلة النبي كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يحد شارب قطرة منه
كما في الهم خلا اى ارتفع اسفله اذا صلا لا ارتفاع كما في المقاييس واما قدس قوس بحيث يصير سكر او قدس
بالزبد بالخمر كاي اى راء بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد فيصفه ويرق فلو لم يقدف به حل عند الكل عند بعضهم في النظم
قال بعضهم انه حل عنده ولم يحد عند ما قيل ان المختار انه بحسب دالاسية او بحسب دالاسية او بحسب دالاسية

باعتبارها كما في النجاسة وان قلت حال من لم يحرى حرمت حال كونها قليلة احتراز عما قال بعض المقررات ان الحرام
هو الكثير السكوا القليل فانه حرام بالاجماع كذا في الذخيرة ولو ترك لعقيدتين الاولين الكفار بما يستلزم من قوله اذا غلقت و
اشتدت وذكر العقيدتين الاخرتين فخره لكان افيده وانصر كما اطلنا بالكتب المدفوعة حرام وان قل فالتقصود من تشبيهه
مجرد الجمع في هذا الوصف لا السبالة حتى يلزم ان يكون التشبيه بالقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والعطف حسن كما لمن
و هو ما رغب فانه كما هو المتبادر فلا يشتمل البعج ولا المجموع كما سياتي طبع قبل الغليان بالنار او الشمس فتريب
اقبل من ثلثه وقيل اذا ذهب بالبلع ثلثه فظلم ونقصه منصف وادنى شئ منه باذن والكل حرام كما في الاختيار
والباذن كبسر الذل فتمها كما في الغاموس معرب (ما دهم) وهو الحمر كما في الفائق وغلطنا بما سئله تمييزا في غلطنا
الحمر والظلم كالبول كما في الساية وقيل ان نجاسة الظلمة خفيفة في رواية وهو مختار الامام الرضائي في الفتوى على الاول كما
الكراني وفيه اشعار بل في بعض المعين كما قالوا في الكرواني وغيره ان جوسم الحمر كان عصبيا طاهرا ثم صار نجسا باعتبار صفته
النجسة فلم يكن نجس العين الاولى ترك بيان نجاسة الحمر لان كتاب الطهارة يفيده وكان عيانا في بيان نجاسة الظلمة لا يكون
نجسا الا اذا اشتدت ويمكن ان يقال ان قدمه للاشعار به نجاسة التقيين خفيفة كما هو مختار له في المبسوط وان كان له
انما غلطان في رواية ومثل نفع التمر الحامى السكر ونفع الزبيب شيرج غير مطبوخين فانها حرامان وقوليلين
والنفع اسم مفعول من الزيادة والثالث في المغرب يقال نفع الزبيب في النابية ونفعه اذا اتاه فيها لم يمتل وكيفية
منه العمادة وقال ابن الاثير انه شراب يمتد من زبيب او غيره غير طيب واليه اشار في الصالح والاساس فلا حاجة الى
قيدين السكرتين محقق بعصير الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مما زاعن الرطب بعلاقة الكون بعينه التفسير
لانه يؤمم فسادا لا اولى امان يقال والبسر الرطب والتمر والزبيب كما في الذخيرة واما ان ترك التفسير مختارا لا في
الكافي ان التمر الحامى من حين ينقصد صورته الى ان يدرك المحقق بعصير البسر الفقيض بالصناد والثمار المجتمعات من العفيم
وهو كسر الشئ المجهول اذا غلقت الظلمة والنفيعان وانظر متعلق بجرم واشتدت فان كلما اذا كان حلوا حلوا قلنا
واذا اشتدت فذلك عند غلظها فاما اذا اقيمت بالزيادة حرم القفا فترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق وحرمة الحمر
وان قلت اقوى من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والظنية فيكفر مستحسنا لانه دخل في الايمان يتصل به
مجموع المزال عليه طيلة الصلاة والسلام فاذا اجمد واحدا كان حراما كماله في الكرواني فيفسد شاربها ويحذر شرب قطرة
منها ولا يجوز بيعها ولا يضر من متلفها فقيتها اذا كانت مسلم فقط فلا يكره استعمال هذه الاشربة ولا يفسد شاربها ولا يضر من
الا اذا سكر ويجوز بيعها ويضم من متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضر من المتلف وعن يونس بن يوسف روى يجوز بيعها اذا لم
فذهب كثر من النصف واقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد التلف الحسية واما اذا
قصد به وهو يعرف بالقرائن فالفتوى على قولها الكل في الضرر وفيه اشعار بحرمه من الاشتغال بالحمر

والتيذين طامنة فلا يشترط بالاجماع السكر المحجب للمعذرة وما السكر من الفتح الاخير هو المحرم عند هؤلاء العلية بمعنى كافي في الحقايق
وغیره وذكر في التفت ان الفتح السكر حلال مكره عند ابی یوسف ثم قال حرام هو السكر فبشر بالجماعة لهو وطرب انی
توجد الشدة السرور فان نوى بالشرب واحدا منها فاجلس والشئ حرام كشرب قطرة والنية ويجد وان لم يسكر كس
في المضرات وغیره وفيه اشعار بان عينه حلال كافي السراجية فان قصد به استمرار الطعام او التقوى في الدنيا على الصيام
او في الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الآلام فهو الحلال للنفقات بين علماء
الانام وفي التفت قال محمد بن كل مسكر مكره ولم يلفظ بالحلوم ونبهني ان يكون مثل الخمر مستثنى عن ذلك العام
وحل بالاتفاق الخليليان اي ما الزبيب التمر والربط او البسر المحتملين المطبوخين في طبخة فلو جمع بين الزبيب
والتمر والزبيب لا يحل بالم يذهب منه بالبيع كشاه كافي الكافي وانما ذكره مع ان ذكره فيما قبل ليكون رد اعلى اصحابنا
فانه لا يحل عندهم وحل عندها خلافا لمحمد بن عبد العسل يسمى بالفتح بكس الباء بقطعة وفتح التاء وتبذ السنين وتبذ
البرسي بالمذركب السليم كافي المغرب ونبذ الشحير بالجنة بالكس ونبذ الذرة السبي السكر كلفهم السليم الكاف
وسكون الراء كافي المغرب غيره ومن لظن انه نبذ البر والآن لم يطرح اذا شرب الخليليان والنبذ وان شئت ذلك
فقد بالزبد وسكر بلانية لهو وطرب فالخيليان مقيده وفيه إشارة الى انه لو شرب واحدا منها للموسم بالاعتلاف و
حاصله ان شرب نبذ الجيوب الحلاوات بشرطه حلال عند اثنين فلما يجد السكر ان منه ولا يقع طلاقه حرام عند محمد
فيحد ويقع كافي الكافي وعليه الفتوى كافي الكفاية وغیره وفي الكفاية رد الى ان السمين لا يبل اذا شئت لم يحل هذا عند
ومحمد وعنه انه مكره واما عندهما فحلال والسكر منه حرام بالاعتلاف والحد والطلاق على الخلاف وتماهى في التمراشي واما
ان لبن الرأك اي الفرسة اذا شئت لم يحل وهذا عنده على ما قيل في الاصح انه يحل كافي الهداية وذكر في الهداية انه يحل
عند الصابيين كرهه كراهية تحريم عند عامة الشيوخ على قوله وعنه كراهية تزيه وتماهى في التمراشي والى ان البيع اي حد
لوعى شجر القنب حرام لان يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اخسل افضل لمن
لا يزيل عليه يحل مافي الهداية وغیره من اباحة البيع كما في شرح اللباب ثمانية في شفاير البوران للعلامة القاسمي وحل
حل الخمر ولو كان لعللاج عمل كالقمار والمخ والمارد السمك القناد النار عند باو نقلها الى الشمس عند بعضهم وبصح
لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها بالنقل كرفع سقف لا يحل نقلها فلو صب خمر في خلعة اساء ولم يفسد
في الاثم ولو غلط الخمر بالنخل صار حاصلا يحل ان غلب الخمر واذا دخل فيه بعض المحضنة لا يصير خلا عنه حتى ايزهيب تمام المرافقة
وعندها يصير خلا كافي المضرات ولو وقعت في العصير فارة فاخرجت قبل التفت وتترك حتى صار خمر اتم تحللت او خلاها
يحل مافي بعضهم كافي السراجية ولو وقعت قطرة خمر في جرة ما ثم صب في جب نخل لم يفسد وعليه الفتوى ولا يشتر
ان يبعد ترك العصير خمر ثم صير ورثه خلا والصحيح انه لا بأس لان جود الخمر ليس بالبيع وانما البيع الانتباذ فلا يكون باسحاذا

المهم فاصدق وكان بعض السلف اذا ارادوا التماسا في صلبه اسفل الحاجة خلاكمي بمحض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط
غير واجبة في الحكم كما في التهمة ولما ذكر ان لبنه المشتد حلال ويوم ان زيادة الاشتداد والحاصلة بسبب وعية التهمة لو
حرمة ازال ذلك لتوهم فقال وصل الانتباه واما تخاذل التوراة الذرة نحوه بان يلقى في الدباير بالضم والمدح
والختم بفتح الحاء والتاروسكون نون قبلها جرة خضر والرفق بالضم وتشديد جرة واخاوية طليت وطون بان
بالكسري القار وحرم كما في الزاهدي وغيره شرب رومي الخمر لتفوق اجزاها في ذرة الشئ ما بقي سهل والاشتراط
الانتماع وان كان في الاصل رموي شانه كرون اية اى بدور ديبا كالاتقان في الاشتراط لتفويضه واما اثر التوراة
على الكراهية الواقعة في عبادة كثير من التمنون لانه اراد التنبية على المراد الدال عليه كلام الهداية والاسيد شارب
الى الدردي بلباسه كراهية النخل وفي الزاهدي لو شرب ما فيه خمر عند الدقاق والجرة للطمع عند الكرخي واما ختم على
حكم الدردي لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في المرام والله اعلم

كتاب الذبايح

اوره بعد الاشتراط لان حرمة ما فيه اخلط والذبيحة ما يذبح من النعم فانه ينقل الى الاسمية من الوصفية اذا ذبح فذبح كما في
الذبي وغيره فليس للذبيحة الزكوات كما طعن الرزق الذبايح بالفتح فانه لانه الشفاعة في المفردات وغيره فترتبة قطع كل
من طعن عند التفصيل من مفصل ما بين العنق والراس هو مختار المطرزي لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالقيمة التي يجب
من النحر والمشتد انه قطع الاوداج الشامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من تخصيص حرم فوجته
بكل بقية المقام فخرج سباع البهائم والطيور وغيرها وكذا النوع السمك الجراد لكنه لم يتناول ما بان من الحيوان ان كان
لم يترك من التركية وهي في اللغة الذبيح والاسم الزكوة وفي الشرع تسبيل الدم الجس كما في صيد الميسر فخرج التوراة
والطيور ومن الظن انه اريد بالذبيحة مقطوع راسه بالتركية قطع الاوداج فانه لا يصح له ولا قرينة عليه مخرج الزكوة الضرورة
وهي قسم من تركية وقلة سباحة قد مر فقال وزكوة الضرورة اى لا يضطر وجوهه لذا اختاره الطحاوي
بالفتح اى شق جلده بشرط ان كان في اى موضع من لبدن اى بدن الذبيحة وزكوة الاختيار
فخرج اى قطع اوداج بين الحلق واللبية اى مبداء من العقدة الى مبداء الصد بقرينة ما ياتي وعليه يدل كلامنا
والكفاية والكراني فاللبية بالفتح المخروا والحلق في الاصل الملتصق كما في القاسوس والكراني وغيره تعمل في بعض الضيق
بعلامة الجوزية بقرينة رواية المبسو والذخيرة وكلام التفتة والعباسي والكراني والمضمرات يدل على ان الحلق يستعمل في
بعلامة الجوزية بقرينة رواية الجامع فالمعنى من مبداء الحلق واللغة فالمدح عند الاولين من العقدة وعند الآخرين من اصل
الحلق فمن الظن انفسا وكلام الكفاية بناه على كلام الآخرين مع انه حمله على خلاف مراده حيث نقله كذا مقتضى دونه
الجامع ان الذبح لو وقع في اى من الملقوم كان المذبح حلالا وكذا مكرهانه الرواية لنفسه ان يحل من اى وقع الذبح فوق

قبل العقد ولو حمل بين يميني كافي الكفاي لم يستقم كما لا يخفى وعمره وقواي الحلق بالسني المذكور في المنزلة بوجاهة عقول
 في النزع وكونه الضمير للزوج لا مستطاع على من لم يدر من جميع فيه تطليق لا دالين لبيان الحق المحقق أصل الحلق
 زيد الواد واليمين كافي القاش مبري المنقذ في الكري على فصيل مسمو الامام مجري الطعام اشباب أصلها
 السعة المتعلق بالمقام كافي النسب الديوان غير ما كان في المطالب ان المقدم مجري الطعام الذي مجري الشراب في العيز
 ان المقدم مجريه في المطالبين انما كان كذا سوان في كافي السدائين الحلق ان سوا الكتاب والود جان تشبه لودم
 ليقضي من كان نظميان في بابي قد لم العنق بنينا المقدم والمري وعن شينين عمود المقدم والود جان كافي الا لا مجري
 وحل النزع لقطع اى ثلث منها اى لا يذ من ذ لقطع الاولين أصل الاخرين عند ابي يوسف دم و لقطع أكثر
 كل أصل منها عند محمد بن غفر لقطع النصف كره نحوها كافي الثانية وعجزه والاول صح كافي المنزلات وعند محمد بن غفر
 واكثر الاخرين مولا يصح على ما قل مشائنا كافي السيل وفي الاكتفاء شعابا لا يشترط زوج الدم ولا الحركة لكن ان
 لم يعلم حصة الشرط احد ما كافي التطبير وقال فيضم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للبراءة كافي العظم فلم يخبر
 وحرم النزع فوق العقدة الواقعة بين الخنق وبذا تفرج غايه لوصول على خلاف الظاهر ان يفرج على اذ كرهه الا لا
 على من سب لاولين تفرج غير غايه لوصول على الظاهر ان يفرج على العمل لان الاودان مبتدأة من تطليق في الموضع
 ومثل على الا لا لا تفرج فوق العقدة قطع اكثر الاودان وبما اخذ الاستدلال السني وقال لان اكرستخفي
 امام سني القول اصل فلا اخذنا به لوم البقرة اخذناه كافي النسيئة وفيه اشعار باراد اكان الرستخفي بمسجد اشباب
 على ذلك من عليها وكذا التابع له وان لم يكن بمسجد لم يجز ان يؤخذ به كافر وحل النزع كل باقية حدة كقصص حنيفة
 وصغيره ومنت رقيق وشب محمد والاسا وظفر اقا خمس غير بشر ومن فانه وان قطع لم يكل به اذا لم يخبر به بغير
 فلما كان من صين عاين مل السكين مل عند ما كان كره وتذكر الصفة على التطليق فان اسن مؤنث وفيه اشارة على
 لا يجوز نحو الفزان القائم كافي السبب والى انه لو قدمت النار على النزع واطلق العود لم يكل على حال بعضهم
 وحل عنه بعضهم كافي بيان الامكام والاول شبه بالصواب كافي الا لا مجري وكرو لم يجرم التمتع بغيره
 اى المانع النزع الشناق ثلثة ومهبط فيض في جوف القفار جند من لودان اقبال بالعروة خيط الرقة وبالغارية دورا
 وان كره كراية تشر ولمه قيل انه مصوف فان أصله حرام المنز من العظم وقيل التمتع ان يدراسة متى يطوف به
 وقيل ان كراية قيل ان يسكن من لا منظر اس فان الكل كره لما فيه من تعذيب حيوان لما فاعده كافي السدائين
 فاباه ومنه ما علم ان الا لا تخشى قال في الكشاف والفائى والاساس غير بان السني الا لا فاعده ما هو
 بالباردون المنون وصورة المطرزي وغيره الا ان كروا شي رعه عليه بان النجاس بالبار لم يوجد في اللثة وقيل
 ابن الاثير ان طابا بحيث منه في كتب اللثة والطب التفرج فلم اجد فيه من الغافل لانتها في التمسك لغير

وکرده السخ ای نزع الجلد بافتخ و دون الکسر فانه الجلد قبل ان یسوی یکس عن الانطراف ان بعدد لایکره النخ و السخ
کما فی البدایه فانظر متعلق بالمصدین و قال بعضهم ان السخ قبله لم یکره کما فی التحفة و فیه اشعار بان لو ابان عضو قبله
کره کما فی بیان الاحکام و کره کل تعذیب الذبیحه بلا فائدة لیم بعد خصیص کما جاز فی الذبیح و الذبیح من النقصان
و قطع الراس بمرة واحدة و الشفرة بین یدیه بعد الانطباع فانه قال صلی الله علیه و آله و سلم اجبت البهائم لاعم ربعة
خالفهما و رزقهما و سفا و با و حنفهما و لان عمرض علاده بالدره حتی یرب کما فی صید المبط و هذا لا یجوز عن شرب باران ضرب
الدره جاز فیما کره کراهیه تنزیه و شرط محل الذبیح کون الذبیح مسلما او کتابیا حربیا او ظلیبا او ذمیا و لو کان الکتابیا
حربیا فخل ذبیح الذبی کذبیح الابرص بلا کراهیه کثره و طبعه و ان کان غیره اولی کما فی التیمیه او کان الشخص الکتابیا امرأه
حائضه او نفسا او جنبا کما فی النفث او محنونا او معتوبا او صعبا و لو اصابه یوجیبا یعقل ای یعلم التسمیه او کون المحل بابا
کما فی الکرمه او کون المحل یقطع الا و اوج کما فی المحيط و یضبط ای یقید علی قطع الا و اوج من ضبط ای یخطفه بالخمر کما فی الکرمه
و اعلم ان کلام المعطوفات السابقه و اللاحقه مقید بقید الفعلین الذی الاشتهر کل اصل فی القیوم کما تقر من الظن انما قید ان
طایفه و اعلم حکم الباقی بالمقائسه او کان الذبیح اقلقت ای صاحب قافله و جلیه قطعها الخائن و اخرزیه عما فتل
عن ابن عباس انه لم یجز ذبیحه او اخرس ای اکل فانه معذور فی ترک التسمیه لامن حال من مسلما فانه اسم غیر محصل یجعل
لا یجزه فان الاخصومه به کما ذکره الرضی فلیس من الشام فی شیء کما ظن الکتاب له کالتنوی و الحربی و النجس و اما
ذبیح الصابی غیره کره عنه و لانه من یقر یبسی و کره عنه به لان من لم یقر بنی و عبد الشمس علی ما ذکره الکرمی و فیه
لم یقر و ان الا بالادیس لکن غلبه المملکة کاتین اعتقادهم فوقع عنه ان یظیمه استقبال و عنه بهما یظیم عبادته و اعتباره
اولی لان الحرمه تغلب عند الاشتباه کما فی المبط او مرتد باران صار حربیا او کتابیا فانه لا یقر علی مله و لا مال
التسمیه ای ذکر الذبیح اسمه تعالی المجرد علی الذبیحه عند ذبیح الله تعالی محمد الا لسیان و فیه اشعار بان التسمیه شرط
لحل فی کل اسم من سماء فلو قال الله و غیره مرید الله جاز کما فی التیمیه فلو سمی و لم ینو الذبیح لم یحل کما فی الکبری
والاحسن یسم الله کما فی النفث و المستحب عند البقالی بسم الله و الله اکبر و اعذ الله انی الا انه کره به مع الواد و کما فی المحيط
و ما قال البقالی هو الله اول من قبل عن ابن عباس کما فی البدایه و انما قلنا ذکر الذبیح لانه لو سمی غیره لم یحل کما فی المحيط
و انما قلنا المجرد لانه لو قال اللهم اغفر لی لم یجز لانه دعاء کما فی البدایه و انما قلنا علی الذبیحه لانه لو سمی عند الذبیح لا یفتاح
عمل لم یحل و انما قلنا عند الذبیح لانه ان فصل بین ذین التسمیه یعمل کثیر لم یحل و قال الزعفرانی لو اصابه الشفرة لم یحل
فلو سمی علی ذبیحه و ذبیح غیره لم یحل و انما قلنا الله تعالی لانه لو سمی و ذبیح القیم الامیر و غیره من العظام لا یحل لانه ذبیح
تیطم له لا لله تعالی و لهذا لا یضرب بین یدیه لیاکل بل یفعل فی غیره بخلاف ما و ذبیح المصیف فانه الله تعالی و لهذا
یضرب بین یدیه لیاکل کل فی الزاهدی و ان نسی التسمیه عند الذبیح صح اكله لانه معذور و حرّم الذبیح

ان عطفت على اسم الله تعالى غير اسم الله واسم فلان لان تجزيه التسمية فرعية كمانى النية وفيه اشارة الى انه
لورفع الغير لم يحرم وكذا الوصل فيه اختلاف المشايخ كما فى التمر تاشى والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله لم يحرم
كما فى الهداية لكن فى التمر تاشى انه مكروه والى انه لو اعاد الجار وقال (بسم الله وبنام فلان) لم يحرم كمانى المحيط وكره الشيخ
كما فى النهاية او الدعار كمانى المحيط ومصل الذابج بالتسمية الدعار وغيره واحال انه لم يعطف ذلك الغير نحو بسم الله
اللهم تقبل من فلان او اللهم اغفر لي او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحل الذابج ان فصل غير التسمية عنها كقول
ومعنى كاله عار قبل الاضجاع وقبل التسمية نحو اللهم تقبل منى ثم اضعج وسمى وفيه من الالى انه لو دعاه بن الاضجاع
والتسمية او بعد التسمية كرهه فى التحفة ينبى ان يدعوا قبل التسمية او بعد الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذابج لو دعو الاضجاع
وقد ب اى سن نحر الابل اى قطع عوقها الكائنة فى شغل عنقها عند صدورها لان موضع النحر عنها لا يحل عليه ما سوى ذلك
من حلق عليه ثم غليظا اخر اسهل من الذابج كمانى المبط وكرهه فيهما لخالفته السنة كمانى الهداية وغيره وبهذا بطرور
لمعرفة الكرامة فاحفظه وفى البقر والغنم عكسه اى ندب من فيهما وكرهه نحرها فان شغل حلق واعلاء سوارى فى الغنم منهل
والذابج السيرة فى المضمرات السنة ان نحر البقرة كما تاونيدج الشاة مضطجعة وكذا البقر كمانى الخلاصة وذكر فى النقص ان الذابج
ان يصفح بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويشد ثلث قوائم فقط ويذبح باليمين ويجاز الشفرة ويسرع فى الذابج وجوابه
على الحلق وكفى فى الحلية الجرح والرس ولو يوفى بالعمران فى نعم اى كل حيوان النسي وان لم يكن له يدان مرجلان
كاله جاجة والحمامة والابل والبقر والغنم والحمال والغشى والطيى الغنم فتحمين قد يسكن فى الاصل الابل والشاة والابل لاخير
كما فى القاموس قوتش اى صار وحشا ومنفردا لم يكن نجه اكان الضرورة فلو علق وحاجة لشجر لا يوفى فذما بل وفيه اشعار
بانه لو قتل بنية الزكوة بغير اصل عليه ولم يكن اخذ صل كما لو تمسه الولادة على البقرة فادخل يده فى فرجها جازا الولد بالقر
على ذبحه كمانى المحيط وغيره واستوسط النعم فى تبر وكل هوة ولم يكن ذبحه شامل للنحر اى قطع او داحه ولم يقدر على اخراجه
فاج جاره وقد اشكل عند ان مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فمات لم يوكل كمانى الذخيرة فلو سقط شاة فى بئر فطعن
صل فذابج الحسن كمانى الخزانة لا كفى الجرح بل يذبح للحبل فى صيد سانس لانه لا حاجة اليه الا اذا قوتش والاحل
عند خمين ميت وان ميت شعره وجد فى البطن اسمه من شاة او بقرة او ناقة او غيره او قالوا اذا تم خلقته يحل لانه
يصل حتى يفصل بالمقراض ويتغذى بفذاها وتنفيس نفسها قلنا لا نسلم بل يتقبه الله تعالى بظننا او العكس
يوصل اليه كيف شاء كمانى الكرماني والاول هو الصحيح كمانى المضمرات والاحل ذواتا ومحب اى كل حيوان
ايصيده بالسن التى خلقت الرباعية وبالخطب الذى وفقه كل سبع من الماشى والطائر كمانى القاموس وانما قلنا يصيد
التمر من البعير النعامه فان كانا با وخابا من سبع فبعتهم من سكون البهار وضما وهو حيوان منتسب من الارض فخطفت
من العوار جاز قاتل عاود عاود فبادر شاة السباع والبهائم والطيير فلا حاجة الى قوله او طير جمع طائر وقد يطلق على

الواحد المراهنا وعلل ذكره لموافقة الحريث سبع ذناب كالاسد والذئب والنمر والفهد والكلب والضبع والفيل السنو
 الابل والحشي والغضب والخنزير والسنجاب والسمو والفنك والدلق والقرد واليربوع وابن عرس وابن اوسى وطير فخلب
 كالغراب والنسر والعقور والبازي والباشق والشاهين والحياة والبغاث والاياس باليس بذي غلب كالغمام والقمري
 والسوداني والزرزور والعصافير والفاخنة كمانى قاضيهان وكالديسي السوسجة والخطاش في راسى كمانى المحيط وللعقبي
 كمانى الهداية واليوم في رواية عن ابى يوسف كمانى الغتاني والماربد واللقلق والطاوس كمانى المضمرات والنعامة كمانى
 وذكر في نظم كبره العقاب واللقلق والفاخنة ولا الحشرات الصغار من الدواب جمع الحشرة محركة فيها كالغفارة والودعة
 وسام ابرص والتفخذ والحية والغضف والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد والاياس بدود الزنبور
 قبل تقع الروح لان الماروج له للسمي ميتة كمانى قاضيهان ما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره وفيه ان الهامة
 ما ينكس من فوات اسم كالغراب واعلم ان الحشرات محركة عندنا حلال مكرهه عندنا غير ناكلها لثقت ان الشاة لو حلت من
 وراس ولد باراس الكلب اكل الاراسه ان اكل العلف دون اللحم او صلح صياح الغنم لا الكلب او اتى بالعتوتين وكان
 له الكرش لا الامعاء كمانى النظم ولا الحمر الالهية دون الوحشية وان صارت الهية ووضع عليها الاكاف فلو ذوا
 احدها على الاخرى فاحكم للام كمانى النظم ويدخل فيه لحمه ولبنه وشحمه الا انه منقطع به على الصحيح كمانى المغنى ولا البعل
 عنده وكذلك عند هان كان النازي فرسا واما ان كان حمارا فالاصح انه لم ياكل كمانى المضمرات ولا الخيل عند ابو حنيفة
 وفيه شذوذة الى انه حرام عنده وقيل انه يجمع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه وعليه الفتوى كمانى كفاية البسيط
 ثم انه مكره كراهته تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهته تحريم هو الاصح كمانى اخلاصة
 والهداية والصحيح كمانى المحيط والمغنى وقاضيهان العادى وغيره الا انه صلى الله تعالى عليه وسلم سمي لعن لحم الخيل والبغال
 والحمير كمانى الكرماني وغيره والى انه حل عند غيره كالمصاحبين وفي المضمرات انه لم يكره عندها وكره عنده وهو الصحيح
 وما في النجاس الكافي انه مأكول بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامى على انه لا ياكل كراهته لحمه عنده والى انه
 لا ياكل لانه متولد من اللحم والاصح انه ياكل كمانى قاضيهان وغيره والى ان شحمه لا ياكل خلافا لما والاضح بضم الباء وسكونها
 واليربوع الذي بالفارسية (موش وشتي) وهذا تخصيص بعن التيمم واصل الشافعي فانما يجلان عنده والابن حجاز
 عن الغراب فانه ثلثة انواع الابقع فافيه سواد وبياض الاسود والترغ الذي ياكل الجحيت اى لا ياكل الا الجحيت وثلثة
 وفيه اشعار بان له لاكل كل من ثلثة الجحيفة والحب جميعا حل لم يكره وقال الكبره والاول اصح كمانى الخزانة وغيره والى انه
 مأكول انه حل لاكل الابل والبقر والغنم اجمالا والدجاجة الخلاء الا انه مكره كراهته تنزيه كما استشير اليه في الفتق
 فيحبس الابل اربعين يوما والبقر ثلثين والغنم سبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوا كمانى النظم والنجاس
 في الاولين عشرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كمانى الكبرى والاصح ان يحبس الى ان يزول الراحة المنتنة من الغنم

كما في المحيط وغيره والى انه حل لغزو واكرهوا النشيان والمثانة والعصبان اللذان في العنق والمرارة والقصيد الله كره
كرهته تنزيه كما في بحر المحيط وكذلك الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال ودون الدم المفسوخ وانه حرام قطعي بالنص ولا حيوان
ما في اسي ما يكون نواله ومعاشه في الممارسوسى سمك لم لطيف بضم الطاء اسي لم يعلى المار ومات فيه بلا آفة
من الطفو وهو العلو واما مات بآفة وهو الطاني فيبكل كما اذا بك لنديق المكان والتراكم اولدغ حية او اصابته حديد
او اكل دواء ملقى في الممار او وجد في البطن كلب فهو صحيح او وجد على وجه الممار وظهره من فوق او انحصر المار عنه فلو قتله المار
او بزه لم يوبكل عنده خلافا لمحمد وهذا الفرق كما في الخزنة وصل الحجر او بانواعه وان مات خنق انفه وكان بحري لا اصل
برضى المعاش كما قيل ان بعض السمك اذا غمره المار يصير جرادا كما في الميسو وانواع السمك كالمارماهي والجرش
وغیره ولعل لاطلاق قول الشيخين فان انواعه ملال سواها عند محمد خرج كما في المصنعات وما قيل ان الجرش من المسوخات
باطل لانه لا نسل لما نسخ اذ لا يقبى بعد ثلثة ايام بل اذ كوة فانه لو صاد محبوس جراد او سمكا تترك التسمية بعد اربعين يوما كافي المحيط
وغیره وخواب الزرع ويقال له غراب الزينون ايضا وهو طائر صغير الخبثة امر الرجل اسود البदन وايريد به غراب
لم ياكل الما احب سواه كان القبع او اسود او زاعا وتامة في الذخيرة والعققق هو طائر طريل الذنب فيه سواد وجها
يقال له بالفارسية (عكه) وعن ابى يوسف انه بكبره لان غالب كلمة عجيف كما في الزايدى وعن محمد بن ابي الحسن
يكبره واذا التقط الحبيب لا يكبره كما في المحيط والارنب للذكر والانثى مذكورته جميع النسخ ومن تركه تقديسى وانما يخص
لانه روى بانما كانت امرأة لا تغتسل من الحيض فسخت كما في الكرماني معها اى الذكوة وانما ذكره احوال ليدفع التوهم
الناشئ من شتر اكل المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلثة تحمل بالذكوة وانما ذكر الذكوة ليكون دالا على الانتها
المتفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب انضمام كتاب آخر اليه

كتاب الاضحية

عقب به الذباج لاننا كما تقدمت له اذ به يعرف التضحية اى الذبح من ايام الاضحية هى بضم الهاء وكسر با على افعولة فاعل كفى
وقيل انها منسوبة الى الاضحية وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف التالفة او الراجعة اذا كانت مقبولة تعقب
واو انى النسبة كما تقر ولا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحى او ضحى فخذت الواو وزيد الالف على خلاف القياس وهو لا يغير
ما في الاختيار انما من اضحى اضحى اذ دخل في الضحى لما تنجز وقت الضحى فسمى الواجب بهم وقتة فسمى بجمع يوم الاضحية
من الحيوان المخصوص التضحية مخدوفة فى "مخنون" كما من فى الذباج او الاضحية بمعنى التضحية كما فى الكرماني والمصنعات وما
وصفهم بالوجوب فى ظاهر الرواية عن ابى يوسف راجع انما سئله عن الطرفين فرفيته كما فى قاضيان وذكر الطحاوى انما سئله
عنده سنة عندها وهو اختيار الامام حنبل العيين النيشا بوري كما فى الاختيار والصحيح انما واجبة كما فى المصنعات لان
وجوبها من كفارة اليهين وقد سبق ان وجوبها من وجوب ساقية الفطر كما فى الاضحية ويشترط له يسارا لفطره

ربما يؤيد تم ترك المحكوم عليه بالوجوب انها واجبة على من جرب حالية الفطرة لا غير وليس كذلك فانه سلم خضعت لمقيم فاجب على الكل
الحاج اذا كان محمدا ولو من اهل مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبسوط ان على اهل مكة التضيحة وان جوازها ينبغي ان يعلم ان مجرد
خروج المسافر عن الوطن سقيا للاضيحة كما في صلوة المسافر من الزايد والمقيم تناول لمن اقام في الامصار والسواد وغير
والبوادي من اهل الكفا وغيرهم كما في المضمرات وهي عبادة شريفة في الخلقة لوضعي باضيحة مشربة بعشرة دراهم فمواولي من
بالف درهم شاة اسم جنس شامل للضان الذكر الكلبش والاشي النعجة والمغزو والفتيس ماله ذكر منها افضل اذا كان خصيا
لان محم الطيب والنفق والمتبادران يكون البلية وتوضعا غير مانع فلو كانت خشية لا يجوز واذا كانت بينهما فالعبرة بالان
كما في المحيط لكونه انهم لو ولدت من الطيب فلما روايت في الاصول قال عامة العلماء لا يجوز قيل يجوز ان شاة الشاة في
لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز قيل يجوز ان شاة الشاة وكرة فنج المعسر لديك الدجاجة تشيها بالاضحية
اشعاره بانه لوضعي بالشر من حادة فالواجب حادة الا ان الاختار وجوب لكل كما في الخزانة وذكر في المنظم ان الزايد على الواحدة تطوع
عند العامة وقيل لحم الاضحية تطوع اضحية وبانه لو شترى سبعة سبع شياه على ان يكون لكل واحدة لا يذبحها ففصحوا بها جاز وفي الاما
كما في المحيط من فخره ولا غير او غشيت في المنظم قال بعضهم يحرم شاة الشاة عن بقية ولا نأخذ به ولقطة فرع منها الجاموش فيجوز من سبعة
على المختار كما في المضمرات التار للوحدة فمار الذكر والاشي وهي افضل كما في الخزانة او لبعضهم سم جنس الاشيا افضل فمواولي
ترقى من اللوني الى الاعلى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم الكبد ناوا ومن الكبد سوا وكل كان الكبد منها فافضل
وقال خيرة اخرى الافضل الابل البادية الابل لائل القرى البعيدة البقرة والابل الامصار الكلبش كما في المنظم وقيل شاة افضل
من سبع البقرة اذا تموا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تخليا للشعار وقيل يتبع بالاجنب هم
منه اسي كل منها مخبري من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعة اضحية منه والباقي قطع كما في المنظم والفقوى على الاول
كما في قاضيخان في التشكيل اشعاره بانه لوضعي اربعة عشر بقرتين ثم شاة كذا في النية الى سبعة هذا عند عامة العلماء
وقيل يجوز البعير عشرة كما في المنظم ان لم يكن لغره ومنهم اقل من سبع حتى لو كان له اقل منه لم يجز وصار محظورا
فصيب لكل والبعض سبعة او اكثر بانه خير مما يداوان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع كبل الثلثة الاسباع
كما في الهداية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة او خمسة او ستة كما في الزايد وفي الكلام اشعاره بانه لوضعي عنه وعن ستة من اولاد
وجعل لكل سبعة جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان كان لكل مغارا او كبارا او فعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل
او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند الحسن لوضعي عن نفسه عن خمسة من اولاده الصغار وام ولد ولو بامر بالكل يجوز
وقال ابو القاسم يجوز عن نفسه فقط واعلم انه اذا لم يجد الاضيحة الاغبين فاحش قال نجم الائمة لا يلزمه شاة ولو لم يجد
في ولده ايضا قال يلزمه المشي لطلبها الى موضع يشيها بالاشي عاده وقال غيره يلزمه المشي الى موضع يشيها بالاشي وان
بعيد دام لم يزد على مدة السفر والاول شعب بالصواب كما في النية وتقسيم اللحم اسي يصح قسمته بين الشكاروز ما لا يما

بيع الاضحية جزا في الاحتمال الربوا وتحليل بعضهم بعضها لم يحجز لانه شبه شئ ليقسم الا اذا ضم معه اى اللحم شئ من نحو
 الكراع جمع كراع هو مادة الكعب من الدواب او جلده او راسه او فمها فليس جزا لانه صرف الجبل الى خلافه فلو كانا سبعة
 وحملوا اللحم سبعة والراس مع قسم واحد والاكثر مع اربعة والجمل مع اثنين جاز كما فى الفطيرة وشيطة التحليل كما فى قاضيان
 وفيه اشعار بان لو اذبح بعضهم اللحم والسطح وبعض اللحم اكثر من السبع جاز لان الزيادة بازاء السطح كما فى المغنى وصرح فى ظاهر الرواية
 للجايزة ابو يعقوب الى ابو يوسف ان الصحيح اشتراك ستة غنيتين او فقيرة جملة او متفرقة فى البقرة او سبع شياه مشرقة موجبة بالاسلام
 او لا الاضحية اى الضحية المشتركة كما فى قاضيان وذا الاشتراك قبل الشراء اى شراء الغنى او الفقير حسب احتساب
 فان الاشتراك بعد قيل لم يحجز من الفقير لانه اوجبها بالشراء فضمن جهة الشراء وقيل الغنى اذا شارك فقيرا بالثلث لان ما زاد
 على السبع غير واجب عليه وبالشراء قد اوجب على نفسه وعن ابى حنيفة ج ان الاشتراك بعد ذكره كما فى الاختيار ويصح
اللاب والوصى على الاصم من مال طفل حتى وقال محمد وزفر ج ان الاب يضي من مال نفسه كما فى المداية وقيل لا
 على الاصم من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب بالصحيح اى يضي على ما قال القدورى والجهد كالا ب عند عدمه كما فى الاختيار والظاهر
 مشعر بان لا يجب عليه ان يضي عن طفل فقير فى ظاهر الرواية وعنه اى يضي عنه قيل يضي عنه الشيخين لا عند محمد وزفر كما فى
 والفتوى على الاول كما فى الكفاية وعنه معنى ان يضي عن ولده وولد ولده وذكر ادائى ولا يضي عن رقيقه واسم ولد بالطلاق
 كما فى النظم فيما كل الطفل ما لكن من الغنينة وما بقى من اكله من اللحم وغيره يبذل بما يقع بغيره كالتوب بالاسلام
 كالا ب اير وسياق وفيه رمز الى انه لا يصدق الوصى من ضحية والا ضمن كما فى الخلاصة والى انه لا ياكل غيره ولا يبذل
 بالمعصوم كمن فى جامع الصغار ان الاب والوصى والجد بطعم الصبي وماله وخادمه وياكل الابوان منه ويجوز ان يشتري به اللحم
 مطعوما للصبي كالخبز وان ضحى من مال نفسه فوكا ضحية واول وقتها اى الضحية بعد صلوة العيد للحدث وفيه اشارة
 الى انه لا يضي قبل قعد الامام وكذا بعد قبل السلام فى ظاهر الاصول والى انه يضي بعد سلام واحد عن الحسن بن عيسى ان لا يضي
 قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا وجنبا جاز الاضحية وان اعيد الصلوة لانما مقبلة عند الشافعى كما فى النظم والى انه
 لو فاتت الصلوة فمقتة او عذرت بعد الطلوع وهو المختار لانه صريحته كالسواد كما فى الوقعات وذكره الحيطانى
 فى اليوم الاول والابعد الزوال ولما فى اليوم الثانى والثالث جازت قبله لانه يصلي فيها على وجه القضا ولو شك فى اليوم الرابع
 فاحب ان لا يضر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يصدق كله المنحج فى مصر لان الصلوة على اهلها ولو قد مست
 احتل لتشاغل عن الصلوة ثم العبرة لمكان الاضحية فلو كانت فى السواد والمضحي فى مصر جازت قبل الصلوة وبالعكس
 لم يحجز الا اذا بعثت الى ما يباح التقصير فيه من خارج المضحي بابعد الطلوع لما مر ان العبرة لمكانها وانه حيلة مستلزمة قبل
 كما فى المداية وغيره واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر العاشر من ذى الحجة المنحج فى غير ذى الحجة من غير
 والرباغات والبواضى لكن فى النظم وغيره ان اهل البواضى لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الامتعة منهم فى الحيوان الوقت

المتسحب لابل المصروف الخبطة وغيره بعد طلوع الشمس اعلم ان في المتسحب تسامحا اذا التضيحية عبادة لا تختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرط
 فاول وقتها في حق المصري والقروى طلوع الفجر الا انه لا يشترط لابل المصروف تقديم الصلوة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط
 لا يعم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الجوز في حق المصري
 بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذ لم يصلوا البذر لا ما ذكرنا كما في الزاهدى واخرى واما وقت التضيحية ان ذبح في مصر او
 قبيل غروب الشمس من اليوم الثالث عشر لاثنا عشر الا ان الماشاة افضل ثم احوى عشر ثم اثنا عشر كما في الهداية
 وفيما شمار بان التضيحية يجوز في اليتيمين الاخيرين لا الاولى اذ الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الاضيحة فانه تابع
 لنهار مضى كما في المضمرات وغيره فيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بل اطلعت الا ان يقال المراد فيها من ايام
 الاضيحة واعتبة الاخرى اى آخر وقتها للمفقيه ومنه الغنى فلو استغنى في احد الاولين وقتت في الآخر واتقص النصاب
 بالسرقة او الانفاق او غيره بما سقط الاضيحة ولو انفق ثم استغنى وجبت ولو ضعى في احدها فقير ثم استغنى في الآخر اذ على الجواز
 كما في المضمرات وقيل لم يربوبه فاخذ كما في الذخيرة وغيره والحوالة والموت فلو ولد في اليوم الآخر فعلى يديه الاضيحة
 له كما لو مات في الآخر سقطت حتى لم يجب عليه الايصار ولو مات بعد الآخر فبالعكس والموت وامثلة فانه لو اشترى
 مقيم فيه اضيحة فساخر في الآخر بازيه لاننا لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الآخر او بلغ الصبي او اقام المسافر
 وجبت كما في المدينة ولو قدم مسافرا لمدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاضيحة وصلوة العيدين والجمعة مع ما قال
 قاضيه خان في اماليه كما في بحر المحيط لا يحق فيه اوردته سقطت كما في الزاهدى وكره الذبح كراهته تنزيه في الليل اذ في
 ليل متخلل بين هذه الايام لاحتمال فقد شرط الذبح وغيره فمتسحب في النصارى كما في النهاية ويستحب اذا مضى ايام النحر
 ولم يضع الغنى او الفقير النصارى الاضيحة بان قال نذرت ان اضحي شاة او اضحي ولم يسم شيئا فانه يقع على الشاة كما في الخلاصة
 او قال فيما ملكه اضحي به او على ان اضحي او مثله على ان اضحي كما في الكفاية ويقضى فقير شرعى للداضيحة بان يذبح عند الشراء
 ان يضحي به فاللام متعلق بالناذر وشرى جميعا بقصد كما اى يقضى بتصدق الاضيحة الواجبة بالذراو بالمدينة عند الشرى
 ولم يتصدق على امته وزوجه وكذا زوجته عبده كما في المدينة والاطلاق مشير الى ان القليل والكثير سواء في ذلك فلو اوجب
 على نفسه عشر ضحايا لزمه الكل على المختار وقيل اثنان كما في المضمرات حيث لان الارائة انما عرفت قربته في زمان
 مخصوص وهذا يبيح الاضحية كما في الخلاصة فان تصدق بقيمتها اجزاه فالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود
 كما في الذخيرة وان ذبحا وتصدق بهما جاز فان كان قيمتهما اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا
 عزم قيمته وان باعها بما يتغابن الناس تصدق بهما وبما لا يتغابن بالفضل كما في المحيط واعلم انه اذا ملكت ملكا
 وجب اخرى عند امته بخار وكذا عند غيره ان لم تكن معينة والا فلا شى عليه فان اشترى اخرى فوجب له
 فالأفضل عندهم ان يضحي افضلها ويضحي بالافضل عند امته بخار ان كان غنيا والافضل لكل كما في النظم وغيره

والقضي الغني غير النادر الاضحية تصدق قيمتها اى قوتها باصلح للاضحية كما في النخلة او قوتية شاة وسطا كما في الزايدى وقيل
 وغيره شترى للاضحية او لا يشترى وانما شترى بالى النافعة العدا لان شترى الغنى مع الفدية غير موجب عند الاكثرين وذكر الزايدى
 انه لو لم يضح حتى مضى الايام فأنسى عليه وروى انه تصدق بقوتية شاة واعلم ان وجوب الاضحية بالشر افضل اخلاف فيه
 الروايات وللشافعي فقال منهم ان كلام الزيايدات دال على ان شترى المذبح موجب له كلام النوادر على انه غير موجب
 على ما روى عن الشيخين وذكر شيخ الاسلام ان شترى المذبح غير موجب باتفاق الروايات وشر المذبح موجب لكلام الروايات
 وروى الزعفراني انه غير موجب وهو المختار عند الشري وذكرا كماله ان شترى المذبح غير موجب في ظاهر الروايات
 وروى الطحاوى انه موجب كما في الاضحية وذكر في المشايخ ان من شترى شاة تعينت بالنية عند الطحاوى
 ولم تعين عند الجمهور الا ان يقول على ان انشئ بها او انشئ بها وانما في المتن على ان عليه كلام خزانة المفيدتين
 وصحح الجديع ففتح من وهو في النية من جنس الضمان ما تم له سنة ومن المغزى داخل في السنة الثانية والبقية الثانية
 والابل انما هي وقيل غير ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما في عليه اكثر الاحول عند الاكثر كذا في الكافي وفي الاكثر
 في المحيط ما دخل في الشهر الثامن وفي اخره ما في عليه ستة اشهر وستة واما يجوز اذا كان عظيم اجسم اما اذا كان صغيرا
 فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية وفي المحيط معنى كونه عظيما انه اذا اراد الانسان نية ثيابا في الزايدى هو عند الفقهاء
 ما تم له ستة اشهر وذكر الزعفراني انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة وادونها حمل وانما قال من الضمان
 لانه لا يجوز من المغن وغيره بلا خلاف كما في المبدئ ونحوه لكن في العملاقة العنوز من المغن كما جنع من الضمان ما في عليه
 اكثر الاحول وصح المتنى كالكريم وهو ما القى ثنية بالكسر والسكون والاضراس للابيع التي في مقدم الفم فصا
 اى فذمب السن بال كونهما زائدة على المتنى من غير وادى الضمان وهو اى المتنى ابن حبل من الضمان والمغن
 الانصر من الغنم والاحسن صح الجديع وهو من الضمان ابن ستة اشهر ومن المغن حبل الى آخره وابن حويلين من البقر
 وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي وابن خمس من الاحوال من الابل وبكذا انهم اثنان
 ابن حول وابن نصف وابن خمس من شوى خلقت ونعت فذلك في كتب اللغة ومن في مطلق ما دخل في السنة الثانية
 ومن في نعت في السادسة وبكذا في المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال بذلك قول الفقهاء فهم يوافقون
 اهل المذبة في الاكثر وفي الزايدى من الابل ما دخل في الخامسة الاول اصح وفي الاكثر اشعار باصل ما يذبح الجديع
 والحبل والعجل والفصيل كما في المضمرات ولا العوشى اما ذكرنا في الذابيح ويخرج للاضحية التولار بالفتح الذي خرجت
 من الشاة وغيره واو كذا الجرباء لان الجرب في الجملد وانما يذبحان اذا كانتا ميتين كما في الكافي ولما قال ان يذبح
 اقلية الجرباء والحمار التي لا قرن لها فلهذا وكذا العظما التي ذبح بعض قريتها كسل وغيره فان بلغ الى الجملد لم يذبح
 وكذا العظما التي لا انسان لها يتلف وهذا في ظاهر الاصول وعن ابى يوسف حج ان ذبح اكثر ما لم يذبح وعنه ان ذبح اكثر

من النصف جائز كما في النظم وينبغي مقطوعة اللسان العلقفة وقال الزرنجى انما الشاة لا البقر لانه ياخذ العلف باللسان
والشاة بالسن كما في المنيية واخصى بالنص فينج العاجزة عن الحمل والصغيرة الاثني عشر كذا التي بها الكلى والسعال
كما في النظم واعلم ان الكل لا يجاوز عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب لظاهره فمما جاز منها جاز مع الكراهية
كما في المضمرات لا ينج عجف ارم لا مخ في عظمها من النزال كما في النظم والباس بالمنزلة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط
وقال الرغباني اذا تناثر شعر الشاة او البقرة في غير وقتها وكان في عظمها مخ جاز وعن بعض المشايخ لا ينج الخنثى لانه
لا يفسح لحمها كما في المنيية وعرجاء الماشى برجلها العرجاء الى العنكب اى المذبح فلو شئت ثلثت توابعه ووضع
الرابعة وضعا خفيفا على الارض وستعان بها تماثل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرماني واعلم انه لا ينج خنثى
لم يكن له احدى ارجليته او ذهب باؤه واماني البنية فلا يمنع الا اذا ذهب كلتاها كما في الخناصة ولا يجزى اجماله التلويح
الا بجيت كما في النظرية ولا ينج عند هما فذهب من الاصلية اكثر من ثلث اوتها او عينها او اليتمها او ذنبها
او احدى اذلك اكثر حكم الكل وعنه ان الربيع مانع عند ثلثا ثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولهما في النصف عنهما
روايتان فاختار ابو الليث انه اذا بقي اكثر من جاز ومن نحو جاز وعليه الفتوى كما في الزايد وذكرنا دائرة الفتاوان كل عيب ينج
ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وكذا
في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العين ظاهر اما في الفقد قالوا ايشد المنيية بعد من العلف يوما او يومين ثم يقرب العلف منها
قليلا قليلا فاذا زاد من موضع علم ثم شيد العنقبة ويقرب العلف كذا فالتفاوت بين الموضعين ان ثلثا فالذهب ثلث
وان نصف اخذت وعلى هذا كما ذكره الزاهدى والكلام مشبه الى انه لا ينج التي ليس لها اذان او احدهما وعن الطرفين انما
اذا خلت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى انه لا يجزى ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو على الرازى وقال ابن سمانه لا يجزى
كما في المنيية والى انه لا ينج العميار والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلو خالقت بنا ذنب فعن ابى يوسف انه لا يجزى
كما في المحيط والمرد من الذنب العظم الطويل فاشعولم تعقبه الا عند خيمه العورى فانما منه كما في المنيية والاصل في العيب على ما
بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال على الكمال فهو مانع كما في المحيط وبذلك اذا كان معيبا عن الشر او اذا كان
بعد فقد منع في حق الموسر لا المعسر في رواية ابى سليمان واماني رواية ابى جعفر فغير مانع اصلا كما في النظم وغيره وان مات
قبل النحر احدى جمعة مما شتره كوفى بذنه وقال ورثة وهم كبا لسته الباقية انحر وباعنه اى عن الميت وعلم صح عنه
ومهم تحسنا وعن ابى حنيفة رح انه صح وقد صدق الورد منه صحة الميت وذكر الزعفراني انه صح عند الطرفين واما عند ابى يوسف
فاليت ان اوجبنا جيمنا اجر الورثة على التضيعة عند الافلا وفيه شعار باه لو اشترى الاصلية ولم يفسح حتى مات كان ميراثا عنه
فالورثة ان كانوا سبعة ففصحوا بها عن الفسح كما في النظم كبقرة ذبحنا ثلثة عن اضحية ومثقة وقران في الحج فانه يصح وكذا
لو ذبح سبعة عن تلك من الاحصار وجزار الصيد واخلق والعقيقة او التلويح فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابى يوسف

الافضل ان يكون من جنس احد فلو كانوا مختلفين في كل واحد متقرب جاز وعين الى خيفة ح انه كيره كما في النظم وان كان
 احد هم اسي الشكر كما في هذه الصورة او غيره ما كافر او مر يد اللحم الا يصح ويكون الكل بحال لا يمين متقرب فيه شعار بانه
 لو كان بعضهم منظورا وبعض يد اقتضا العام الماضي جاز عنهم وكان التفات متطوعا فتصدق للتقضاء بقيمة شاة وسطا كما في النظم
 وياكل الغني غير الموجب على نفسه الاضحية كما هو المتبادر منها اسي من تلك الاضحية فلا ياكل الغني الموجب بالنداء وغيره
 وكذا الفقير الناذر والاطلاق دال على انه لو نضح عن ميت بغير امره من بال نفسه جازا كل المضي هو المختار لانه المالك التواضع
 وكذا الوضحي عنه بامر من له والمختار ان لا ياكل لانه المالك الميت فتصدق كما في المصنوعات وغيره ولو وكل اسي طعم الغني المالك
 من شاة استجابا وهيب من شاة فقير او غنيا مسلما او ذميا ما شار وندب بالتصدق تبشها على الفقراء واتحادا فيها
 تبث الاخر الاقارب والادفار تبث كاللاية واشتم للعيال ذهابا وانشاء والدرجة للمتصدقين امداد رجة السائقين فان ياكل
 منه بقدر ما يظفر ثم يتصدق بالباقي وارجح ان ياكل ويذبح كله له ولعياله وهذا رجة العوام كما في كفاية الشعبي وفيه شعار بانه
 لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كافي في الاختيار ويستحب ان ياكل منها المضحى كما في الذخيرة ويغني ان يهدي الى فقراء الرقاق ان كان
 الاضحية فيه فان المتبرع مكانا كما في الخلاصة وندب تركه اسي ذلك التصديق ويجوز ان يجمع الى الندب لذى عيال
 اسي لمن عليه نفقة جماعة فنزح ندب توسعة عليهم اسي العيال وفيه شعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك ندبا وقد
 الذبح بيده ان احسن اسي التضحية اسي علم بشرة الطما قد ر على ذلك والا يحسن امر غيره به وفيه رمز خفي الى انه يستحب
 ان يحضر التضحية بنفسه لانه غفر له بادل قطرة من دمها باخيه ومن لا ادب ان يدوي بها للتقرب ويربطا قبل ايام النحر فان فيه
 اجر اعظما ويحبته في استسناها وشغلا ما ويقلد باو يكلمها وان يكون الذابح طاهرا كما في الزاهد في رتمته الاداب
 في الذابح وكرد فحج كتابي اضحية لانا قربة ولو ذبح جاز بخلاف الجوسي ويتصدق بجلدها لانه جزءها
 او يحمله الله يستعملها كالجواب والمخل والغراب فيتمتع فداو كساو لظفا او لظفا او غير ذلك فلو عمل جرابا واخره لم يحجز وعليه
 تصديق الاجرة كما في الظهيرة او يبدله اسي بين الجمل كما يتفجع به باقيا لكتب يلبيه وقد رطيج به وقبل لا يحجز به
 بالشوب كما في قاضيان فان بيع الجمل بغير ذلك مما لا يتفجع به الا بعد الاستسلا كالدراهم والمطعومات تصديق بمنه
 لان القرية اسقلت اليه وفيه شعار بجراته هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يقبى والصحيح انه كالجمل فلو اشتراه به جاز ولو اشترى
 مما لا يتفجع به الا بعد استسلا لم يحجز وقيل لو اشترى به طعاما جاز كما في الكرواني وذكر في الزاهد في انه قول الطرفين وما على قول
 ابي يوسف راجح فالبيع باطل لانه كالوقف وفي المحيط الاباس بيعه بالدرهم ليعتدق به ولو ليس له ان يبيعه به ليعتدق على نفسه
 ولو فعل ذلك تصدق بها وفي النية لو اشترى بغير الاضحية شيئا ما كالا فاكله قال علي بن احمد لم يجب عليه التصديق بمنه استسلا
 وقال ايضا اذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكوة حسب عن الزكوة وقال صاحب المحيط لا يجب عليه ظاهر الرواية لكن لو دفع الى
 ثم دفع اليه بنية لم يحسب واعلم انه لا يحل ان يحجز من اضحية والا ان يحسب لينا وان فعل تصدق بذلك لا يدفع جلدها وادارها

اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحل عليه فان فعل ذلك ونقصا تصدق به وكذلك ان اجره بما كان في السراجية ولو خلط اثنتان وفتح كل منهما شاة صاحبه باذنه لا يصح عن كل منهما واذا بكل مسلوخة من صاحبه بلا غرم فله ان يركبها فليحل كل وان تشاح بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قتيمة شاة وتصدق كل بتلك القتيمة ان مضى الايام ووضح التضيحية لنفسه ابتداء الغضب من بلده الصغير والكبير او عبده المأذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها بسابق الغضب اي ملكها بالضمآن مستند الى يوم الغضب السابق فكان التضيحية وارادة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام النحر وعن ابني يوسف وزفرج انه لا يصح كفا في الكرواني وفيما ذكر من مراد المدلية نهران ليس بنبيه وبين ما في الكا في كمن انه ملك عند اداء الضمان شاة من التنا في كماله فانه اعتمد على ما حقق في الغضب كما اعتمد الكا في عليه وذكر الاداء فقط فكذا وفيه شارة الى انه صح باسرق من احد عن ابني يوسف لم يصح كفا في النظم لا يصح التضيحية ابتداء الوديعة والعارية والبضاعة والمفارقة والزوج والزوجة والبركة الموكلة بالشر او الحفظ كفا في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بالبيع وقيل يصح بالوديعة كفا في الظهيرة واليه شاة شيخ الاسلام كفا في الذخيرة فنقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقدامات الذبح كالاضجاع وشدة الرجل فالذبح وارد على الملك وري يمنع الغضب بجواز ان يكون نحو الاضجاع وشدة الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح وارد على الغضب لا الوديعة ولا الخفي انه غير موجه لكونه منعاً على السند ولو سلم منع لكونه سداً فمردود بان المراد الاضجاع بنية الذبح كما صح به الظهيرة وان الذبح وارد على الوديعة صورة والملك المستند مضى على ما ذهب اليه المصنف فتأمل نعم شك في ما ذكره بما تقران الملك في الغضب لا يشبث بدون التغيير ولا يتفع به بل انحو اداء الضمان وفي ثبوت كلام وضمنهما اى الغصوبة والوديعة اتفاقاً وللضمان الدال على قطع الغصوبة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام

كتاب الصيد

عقب بالاضحية لانها واجبة وذابح الا اذا كان للتبلي فيكون مكرهاً وهو مصدر صا وكفرب علم اذا اخذ فهو صا وفكره صيد صيد صيد وهو على ما قال الملتزم حيوان متمتع متوحش لمعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة اخرج عنه ما يمنع مثلاً الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم وجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جثمها والمتوحش مثل الحمام اذ معناها ان لا يالف الناس ليلاً ونهاراً ولطيف بما توحش من الالبيات ودخل به متوحش يالف كالطبي لا يمكن اخذه الا بحيلة اى لا يملك احد في القاموس وغيره الصيد متمتع بالملك له فالصيد اعم من الحلال فشك في ما قال ابن الاثير قبل لا يقال للشيء صيد حتى يكون متمتعاً بالملك له اعم من المأكول صيد المملوك ارناب وثعالب كلام الكرواني ناظر الى انه لا يطلق على الآدمي حقيقة واذا ركبت فصيدى الا بطل اى الشجعان وسببه الشطوط وملكه الملك عند الاخذ ولو حكم ايضا ثم الصيد لشبهين بالحيوان والسهم فاشارة الى الماويل فقال يحل صيد كل منى ناب كالحب والغند والنمر والاسد

وان عرس الدب المحترق وغيره باو ذى مخلب كالصق والبارى والباقى واحداة وغيره باو ذى شعرا بان بالاناب والمخلب
لم يحل صيده بلان فيج لانه لم يحج كمانى الكمانى وانجرح الباقى عن التغميل فالادار صيد كل سبع واريد اصاد بالاناب والمخلب
دون ماله ناب ومخلب كمانى الذبايح لشرب طاعلهما على علم كل ذى ناب كل ذى مخلب فذو الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا
من السباع ان علمن حل صيدهن وعن ابى يوسف ح انه يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد والدب لانها
لا يعلمان للغير التهمة والخساسة وقد يلحق احداة بالدب الكل فى المصنعات وغيره ففى ظاهر الرواية لمكن تعليس الكل
فشرط العلم لم يخرج الاسد والدب واحداة كمانن وما قال السنن ان الاسد والدب لا يتصور فيها التعليم فقد قال
فى البيع بخلافه والخنزير عند ابى حنيفة ليس بسبع العين على ما فى التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد بل
صيده بالاتفاق والدب متعلق بحيل وفيه شعرا بان الصيد يحاك باخذ من من لم يعلم كمانى المنافع والاولى توحيد الضمير
وجرحهما اى قطع السبعين جزا من الصيد ليتحقق زكوة الاضطرار فاختاروا جماعا جلسا على صيده حتى قتل لم يحل
قيل هذا عند مجروح وامر عند جافحل والفقوس على الاول كمانى الذخيرة ويستثنى منه البازى والصقر فانها لو قتلتها جماعا
او خصال بالاتفاق كمانى النظم فنانى قاضيه ان انجرح مشرب ومقتول البازى حلال ولم يحل احد جماعا لظاهر الرواية
والاخر على غير ذلك كمانى الاكتفاء بشيئة الى ان الادمار ليس لشرب ومنهم من شرط ومنهم من شرط ان كانت الحراثة صغيرة
كمانى المحيط وغيره واشترط ارسال مسلم او كتابى السبعين لئلا يفت من صاحبه فاخذ صيدا وقتله لم يوكل كما قيل
بلا علم بارسال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كمانى العنق سميا حال جاليفات اليه لارسال فيشرط اقران التسمية بغير
عند ارسال ثم جزه معا فان جزه واخذ وقتله لم يوكل وفيه مذكرة لما من شرط اشرط انك الذبح فلورسل مجوسا او مرتدا
او صبي لم يوكل بخلاف الاحمد س كمانى المحيط وغيره على مقتنع بالقاء ثم واجبا من متوحش
اى متفرسا على صيد يوكل صفة اخرى فيشرط ارسال على الصيد ولو غير معين فلورسل على صيد وان صيد الكل الكلال
فى وجب ارسال كمانى قاضيه ان واشترط ان لا يشارك فى جرح السبع المعلم بفتح اللام المشددة مالا يحل صيده
من سبع غير معلم او معلم غير مسل وتارك التسمية عمدا ونحوه فلورسل السبع المعلم وشاكره غير المعلم فى جرح صيد لم يوكل لانه اجمع فيه
البيع والمحرم والاخر اذ غنة يمكن فخرج المحرم احتياطا ولو شارك فى اخذه دون الجرح كذا كراهته تحريم على الصحيح كمانى المحيط وفيه
بانه مورد عليه فمى او مجوس او دابة على كمانى الانتقاء لكن بشرط ان لا يشارك فى الرمي لايحل صيده كالمجوس والمحرى و
بشرط ان لا يطول لاسرته ومقتضى اى توقف المعلم بعد ارسالي فلو كمن استخفى الفهد فى ارساله واخذ الصيد
وقتلته كذا الكلب او فعل شيئا ولو ارسال البازى فمكث ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلما باس باكله ولو اكل خبزا
ابى ارسال او بال لم يوكل كمانى المحيط فالاولى ان لا يشتغل بعمل آخر بعد ارسال كمانى النظم وغيره ان عدم الطول امر غير
مضبط واذا حصل ان شرطه بانه الجارحة فتمت العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر

شرط سادس هو ان لا يقع عن طلبه بعد الارسل كما في النظم وغيره ولعلم المعلم بفهم الياء والياء تبرك اكل الكلب من غير الناف
هو في الاصل كل سبع عقده غلب الناج كما في القاموس فثلاثة فية ترك اكل اكل اكلون سائر السباع كالغدير وغيره كما نلنا لانه
شرط فية الترك والواجبة واعيا وموسلا جميعا لان عاده الاقتراس من الغار كما في الافتياد والكراني وغيرهما وذكر في النظم وغيره
ان الغدير يستثنى منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون المعنى ترك اكل السبع الكثرة الاستعمال فهو الكلب والغدير لا غير ذلك لم يترك
حكم البواقي ثلث مرات متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للشيء او خوف الضرب
فيحل في الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين رواية عنه واما ظاهر روايته في علم سبعين فالتفويض فيه الى راي المعلم
او الصيادين في المقدير لم يعرف اجتماعا او انما قال اكل لانه لو شرب من دم الصبي لم يفر وانما ترك مفعوله نعم الجملد والاعظم
والجناح والنظر وغيره كما في قاضيهان وغيره ورجوع البازي بدعائه اى يعلم علم ذى الخلب عند جابر وجعل الى صاحبه
بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له واعيا وموسلا فان كلامها شرط له كما في الكراني وغيره والعصم كل صبي به مطر من روايتنا
بالتخفيف والفتن يد نوع من الصقور كما في القاموس وغيره فان اكل الكلب في حاله الاصطيد شيئا من كماله لم يترك
اى الاكل ثلث من المرات بين جملة اى لم يترك لم يترك اكل الاكل العلم فلا يوجب كل ما قد صا واذن الكلب
قبله سوار قد اذ لا يقل اكل منه ما قد قبله ثلثة ايام واكثر كما في النظم وقد بقي في ملكه في البيت او المفازة والادفع الاخر
فيحرم ما بقي منه ولا يحرم عندها والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بانه لا يحرم ما اكل اذ احكم بالحرمة لا يتصور الا في محل قائم
وقد فات المحل بالاكل كما في الكراني واليه اشار في الكافي وغيره وهما اشكال بان الحكم بالشيء لا يقتضيه الدج والاشارة ان الحكم
بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد جريما ولا يوجب مال يصيد بعده حتى يعلم تبرك اكل ثلثا اذ الحكم المقفوض على المذنبين
فلو فر البازي من صاحبهم صاد لم يوجب لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيعين فقال وشرط اكل بالرمي اى رمي المسلم
او الكلباني السهم الى موضع يوجب لوك التسمية عند الرمي فيشرط ايضا بشرط الذبح فلورمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسا
وقتل صيدا لم يوجب وشرط اخرج فلورمى السهم لم يوجب لفقد الزكوة وعدم شرط الادام مع اختلاف السابق في النظم وشرطه
ان لا يقع الرامي او ما هو عن طلبه اى الرمي اليه ان غاب عن بصره ومتحاشا لما سهمه اى حاملا اياه وقد توهم من
المصنف الى الوهم في ذلك الظن ان التحامل بمعنى اكل غير وارد فان باب المجاز الشائع مفتوح وهو ملزم لمعنى التحامل الذي
فيه التكلس في الطير ان اخذ ج حل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامي اذ لم يستغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجب وفيه
سهمه لا يكون به اثر سبع اكل استحسانا وانما شرط التحامل لتيقن ان الحرج بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخره وقوعه على حجر ثم لو علم
يقينا بان الحرج حرمية كل من لم يتحامل كما في الكراني وتام تفصيل في الحيث وفيه اشعار بانه لو قعد عنه ثم وجد ميتا لم يوجب
وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال بضعفته رح انها مقدرة بضعف يوم اوليلة فان طلبه اكثر منه لم يوجب وفي الزيادة
ان طلب اقل من يوم كل كما في المضمرات ولما فرغ من بيان علم المرسل اليه والرمي عليه متين شرع في حكمه حينئذ نفق

وان اوردكه اى الصيد المرسل او الرافى فى الاصطلاح بابيع او سهم مال كونه الصيد حيا زكاه فان ترك كما اى التذكية
 عند احتياجات حرره وهذا اذا تمكن من ذبحه بان يكون فى الوقت ستة ومعه آله الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الآلة اصلا ويوجد
 لكن لا يفتى من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة والاستعداد للذبح لم يؤكل فى ظاهر الرواية وعن الشافعيين انه يحل وهذا اذا كان
 فيه من الحيوة اكثر مما فى المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فموتت كما فيحل اجماعا كما فى الهداية وغيره والكلام مشير الى انه
 لومات قبل حصول الذبح اذ مع وصوله او بعد وصوله بانفصل اكله وبه نأخذ كما فى النظم كما اذا اقتلته اى مثل حرمة قتله
 مع عرض بعرضه لا يخرج الجلد فى الغالب الاصل كما فى الاختيار والمعارض كالمحارب سهم له اربع قد ذوقا فان ذامى
 به عرض كما فى المقائس او سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط ليسيب بعرضه دون حده كما فى القاموس او بغير ريش
 بعض الباس الدال على مذبحة يرمى بها فبقية ذات حدة وان جرحته الاحتمال ان يكون ثقبه وفيه اشعار بانه لو كانت
 ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالحاصل ان الموت ان كان بالحجر يقينا يحل وان كان بالنقل لا يحل كما لو وقع الشك
 اقتيلا فان ماهه ميتة او سكين فاجز به بالحجر وان اصابه القفار او المقبض لا يحل الكل فى الاختيار او رمى صيدا برى
 او جرياً وجرحه فوقع الصيد فى الماء لاحتمال الموت بالماء او وقع بلا ملة بعد الرمي على سطح او شجر او مائة ثم وقع
 على الارض لانه لم يردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يؤكل فهنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى ولو انتم
 فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجرة المبسوطة مات حل ويعتبر فى اكله والحرمة الزجر اى الاغارة بالصياد على نحو
 كلبه فمذلة كالابال فيما لم يرسل منه فوان ثبت احد بهما نفسه على صيد فانزجر وزاد طلبه بزجر سلم حل وبزجر مجوسى لم يحل
 وكذا اذا لم يجر ولو اجتمع اى الزجر والارسال من سلم او كتابى ومجوسى او شئى او مردل او محرم لوتارك التسمية فاعتبر
 الارسال لانه اتوى من الزجر فلو ارسل مجوسى لم يؤكل وان جرحه سلم بخلاف العكس من هذا الزجر المجوسى فى ذهابه فلو وقع ثم
 زجره لم يؤكل كما فى الذخيرة وان اخذ برسل غيره ارسل الى به من الصيد حل لوجود الارسال ولا يشترط التعميم كما مر وفيه اشعار
 بانه لو اصاب غيره بارمله حل كما فى قاضيه ان ذلك الورى صيدا فاصاب ونفذ ثم اصاب آخر ثم حل الكل كما فى النظم **الصيد**
 السهم والسكين اى المقطع خضونه كالآلية ومات فانه حل المقطع منه من الصيد لا العضو المقطوع منه بالجرح وفيه اشعار
 بانه لو رزى الى سمك حل المقطوع ايضا لان مية طلال بان العضو بان تمام له وتعلق بجلده فهو بحيث لا يتيمم بالعلاج والاصل
 وتكمية العضو نظرا الى انه قبل ان يقطع يتوهم بقاء الصيد به فانه لم يتوهم حل الكل على هذا الاصل وهو المسائل كما فى الذخيرة
 فان قطع الصيد بالما او اكثره اى ثلثاه مع حجره وثلثه مع ربه او قطع نصف راسه او اكثره اى الراس
 او قراى شق طوله لا يجه فحين اكل كله اى المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش ميتة وفيه اشعار بانه لو قطع من عضو
 حل الكل الطريق الاول لان الاول هو اى الصيد للما ولان لانه اثنته وفيه رمز الى انه لو رمى ما ادها بعد الاخذ
 فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول فهو اى الصيد للما ولان لانه اثنته وفيه رمز الى انه لو رمى ما ادها بعد الاخذ

قبل اصابته الاول قتلته كان لما كان في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول بملكه بالطريق الاول او القتل بضياف اليه وتمايه
في البداية وحرر سلبه المكال القتل بالثاني وضمن الثاني له اى الاول قيمته اى الصيد لا الشان محجور حاشية عن اللقطة
لاعال عن المضان اليه كما ظن ان كان الاول تخنه اى اخرج عن خير الانتفاع جزاؤه ما يدل عليه من حرم وضمن
والا لکن الاول اشخه بان يتجى متغافره الثاني فقتله فلم الثاني لانه الاخذ وحل لتحقيق الزكوة ولصيا وجواز
مايوكل من الحيوان وما لا يؤكل كالذئب الخنزير لرفع الشرع الغنم والزرع وانما اخر مسئلة الصيد سيما صيد
غير الماكول شعارا برعاية حسن الاختتام فانه دال على عدم البقار

كتاب اللقيط واللقطة والابق منه

حقب به الصيد لانه في الاغلب سلم منه وكاد وجب الجمع والترتيب ما لا يخفى والمعنى لفظ اللقيط واللقطة والابق والابق في اللقيط
اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شئ من الارض قدر اية لم ترد وقه يكون عن الادة وقصد كما في المقاس فوشى ماخوذ من الارض
وشرح الفعل لم يعرف نسبة طرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف ساها مبالغة الفاعل
وسكوها قياسا مبالغة المفعول كما في الطلبة وقال الازهرى لم اسمعها بالسكون غير الاليث كما في المغرب وانما قيل له
بالفتح مجازا لجعله كالمدعى الى الانقاط وقيل بانه اسم للملقط وبالسكون للملقوط والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس
انها بالضم والفتح او السكون والفتح اسم مفعول من الانقاط وكان التار للملقط فمى لعة الاخذ الما خوذ وشرحا مال
بلا صاف ليعرف مالكة سوار كان من الحجر من او العروض او الحيوان والابق صفة من ابق العبد كجمع وضرب ومنع البقا
وابا قاذب بلا خوف ولا كد عمل واستخفى ثم ذهب كما في القاموس وشرحا لما حاكم من البشر فمى بالكة لسو خلقه ثم شرع
في بيان احكام كل مرتبا فابتدأ بالاول فقال رفته اى اللقيط وان لم يخف بلاك احب وفصل لما فيه من الرسم
وان جئت بلاك بان جردوني الما راوبين يدى سبع يحجب رفته ويعرض في قاضيه ان انه يستحب لو علم عدم الملكا ويفر
لو علم الملك لا محالة كاللقطة فان اخذ بلا خوف احب ومع اخوف يجب وذكر في الذخيرة ان اخذ بلا خوف وان غاب
الملك ومباح ان لم يخف واذ بلا خلاف ثم ظاهر الرواية ان اخذ بفضل وقيل الترك وقيل الاخذ من الغزال افضل وفي المشايخ
قيل ان الاخذ افضل في الحيوان الترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبق وفي المصنفات اول الصم وفي
قاضيخان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الرمان وانما بل الباقية في الارض
بعد رفع الحصار ويملكها الاخذ على المختار كما في كراهية الزايدى وما يطلب وهو ما يجب ان يوضع لاشم يعرف كما ياتي
وهو اى اللقيط حرم في جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعتاق والجرادة والحد ونحوه لانه آدمى الان في وقت الحكم
بجثة رقة اى بجثة احد على انه رقيق فانه ميت يكون عبدا وانجته بهنية قيمته على الملقط اذا كان اللقيط صغيرا او مبيته
على اللقيط او تصد لقيه اذا كان كبيرا كما في الغنم وللقطة اى اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملقط بلا امر الامام

ترجع فيه وبما رجع على بيت المال اذ مات في منفره وعليه اذ اكبر كما في انظم وفيه اشعار بان مجرد الامر بالاتفاق كلف الرجوع
 كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكون ذلك ديناً عليه كما في الكرواني وجنابيه من الدية ونحوها
في بيت المال كما ان دية قتل خطأ لبيت المال وفي العهد الامام ان يقتل قاتله وان يصلح على الدية وقال ابو يوسف
 ليس له الا الصلح كما في انظم وارثه امر تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شئ كما تقرر في محله له اي لبيت المال
 بعد الوارث النسبي السببي الا اذ جعل الامام ولاؤه للملقط فانه كان له لان من العلماء من قال انه كالمعتق ولو و الى
 اللقيط الملقط وغيره بعد البلوغ جاز الا اذا ناك ولاؤه لبيت المال بان جنى فضل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط
 واليؤخذ القليل جبراً من اخذوه اي الملقط لانه سابق اليه فله ان يدفع الى غيره باختياره فلو دفع اليه لم يأخذ منه
 البطل حقه بالاختيار كما في قاضيان وثبت استحساناً نسبته بمجرّد الدعوة ممن يدعيه اي من الملقط او غيره اذا
 لم ينج الملقط واللقيط حي فاذا مات لم يصدق الغير الاباحه وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو ادعى عبداً لم يصدق
 وفي تركه الفعل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل بل اذا كان لها زوج والا فقد ثبت نسبته منها كما في المحيط
 ولو كان من يدعي جليين حرين او عبدين معجرتا معا سوارا قاتما البنية او لا وسوار وصفاً او لا فانه صار ولد الصاير شهما
 ويرانه لعدم الا ولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المراتان لم تثبت نسب من احدى منهما كما قالوا وما عده فيثبت منها
 لكن عند التعاض لا بد من جهة هي نصاب الشهاده في روايته وامرأة في روايته فان اقامت البنية ثبتت منها كما في المحيط
 لو ادعى اكثر من جليين لم تثبت منه وهذا عند ابو يوسف وعنده محمد خرج قد ثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابي حنيفة
 ثبت من الاكثر كما في انظم او كان من يدعي ممن يصح منهما اي الرجلين حق الادا اما لان يصيف احدهما
 فان ظاهره ان النسب ثبتت منهما ولو وصف احدهما بكون العطف بالواو ولا يعني من الحق شيئاً كما ظن علماء
 ملصقة به اي بحجب اللقيط وفيه مزا الى انه لو وصف واخطار ولو في بعض مثبتت منها كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف
 مطابقاً للواقع مجزئاً كيد والى انه لو اقام احد من المدعين بنية ثبتت منه بالطريق الاول كما في المضمرات او كان المدعي
 عبداً فيكون معطوفاً على جليين والفصل ليس بقا ح كما ظن وكان اللقيط حراً لانه قد يلد الحرة فلا يبطل الحرية الظاهر
 بالشك كما في الدية وفيه اشعار بانه لو نظر ان وجهه امته كان عبداً كما قال ابو يوسف واما عند محمد خرج فحكم في الذخيرة
 والكلام مشير الى انه لو ادعى عبداً وحرفا النسب ثبتت منه لامن العبد كما في الكافي او كان المدعي ذمياً او كان اللقيط
 مسلماً متبناً لان لم يكن اي ان لم يوجد في مقررهم اي الذميين كعه لوم وقرية او متعبد كبيت نار او كنيسته وفيه
 اشارة الى انه لو ادعى مسلماً وذمياً فالنسب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باختياره لا كان في الظاهر الرواية وفروا في
 الوجه لان اليد اقدم وفي رواية الاسلام نظر للصغير كما في الاختيار والى انه لم يعتبر الزمي ومنهم من اعتبره فلو كان عليه في
 كان كافراً ولو جده مسلم في المسجد كما في المحيط وما شهد من المال حليته اي اللقيط كان له علماً بالظاهر وفيه اشعار بانه

لوشد على دابة بهو عليها كان الكل له وعن محمد بن ان كان بحال تيمك عليها كان له والا فلا كما في المحيط صرف اليه احرف
 الملقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالاولى بامر القاضي فانه قيل لا يحتاج الى امره فان المال له
 وتصديق في نفقة مثله كما في الاختيار والملتقط من الاجنب وبه لم الفائدة التقدم قبض بهبته وصدقته لانه نفع محض
 ولذا ايكال امره ومييه وتسلمه في حرفة نظرا له لا يجوز له احتكاكه لعدم القرابة والسلطنة فانحوا السلطان منهم في بيت للملا
 وفي الذخيرة لا يامر باختنته والاضمن ان يهلك قيل هذا اذا لم يعلم انه ملتقط والاضمن ولا تصرف ماله اسي تصرف
 في ماله من التجارة اعتبارا بالامضى الكلام تسامح ولا اجارته اسي اللقيط لياخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بخلاف اللام فان لها
 اجارته وانما احاد كلمة لارو المال قال القدوري ان للجارته والاول اصح كما في الاختيار ثم شرع في الثاني من مباحث
 الكتاب فقال واللقطة المعهدة ولو كثيرة امانة بالاتفاق لا يضمنها الملتقط الا بالتعدي او المنع بعد الطلب ان شهد
 عند القادة شاهدان على اخذه لم يرد على رتبها فلو وجد بها في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الظفر به فاذا اخذ ولم يشهد
 ضمن الا اذا ترك الاشهاد ونحو ظالم كما في قاضيان قيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه يائذه لنفسه فهو ضامن بانه كما في المحيط
 وكيفية الاشهاد ان يقول شهد اني اخذت للرد او من سمعتم اني ليليت شيئا او لقطه قيوه على او عندي لقطه كما في الزايد وغيره
والا يشهد عليه ضمن بعد الملك عنده لانه خاص في الاخذ ان حجب الملك اخذ بالرد اسي اكرقول الملتقط الى
 اخذت للرد اليك قال محمد بن انما المضمن للمنا امانة على كل حال فالقول لمع اليمين في البوليوسف مع محمد بن في الاصح
 والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البائع والعسي سوار في الضمان تبرك الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه
 ثم تصدق كما في المنيته والى انه لو صدقه المالك لم يضمن في الاتفاق كما لو اقرانه اخذ بنفسه فانه ضامن بالاتفاق
 والى انه لو دوا الى مكانا ثم هلك لم يضمن قال الحاکم هذا اذا ارد بقبل من قبل عن فلك لمكان الانقذ ضمن وعن محمد بن
 نوشي ثلث خطوات ثم دبرى وقيل هذا التفصيل فما اذا اخذ بنفسه فاما اذا اخذ بالرد فلم يضمن اصلا كما في المحيط
 وعرفت اسي وجب تعريف اللقطة التي تبقى كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بان ينادى جبراني كل جمعة من مزارعه
 شئ فليطلبه عندي كما اشير اليه في الذخيرة فلما حابة الى ذكر ضمنها او صفحتها في مكان وجدت تلك اللقطة فيه
 فانه اقرب الى الوصول وفي المجامع اسي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب مدة
 لا يطلب بعده اسي زمانا يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو الختام كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف
 وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه انما سنة نفيسة كانت او خيسة وعن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم فما بقدر ما يرى
 كما في المضمرات ونعم انه عرف المائتين اكثر من اقل العشرة شهرا والى ثلثة عشرة والى والى ثلثة ودرقاويها وعن الحسن بن عرفة
 ما دونهم وما دوني نحو فلسين مائة ودية ثم يضعه في كفت فقير كما في الكرماني وفي نحوه تصدق مكانا او اكلها ان احتاج
 كما في المضمرات وفي نحوه غيب اكله ساعة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من تقدير المدة باحوال نحوه فقيل عرف

كل جمعة وقيل شهر وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال الحلواني له ان يكتفى عن التعريف بالشهاد وشك في اليقين الكبير وفي لفظ الجمل شها
بانه لو عرفها غيره بامره باجازة عجز كما في الذخيرة وجازد فيها الى امين وله شهاد او بامنه وان ملكته في يده لم يضمن كما في المنية
وعرف ما لا يتبع من لقطة تطلب الى ان يحيا فساووا في اولى مدة تليق انما تصد فيها ولا خلاف في ذلك فهو وجد
العلم واللبس او الفوكة الرطبة نحو باع من الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الشار الساقطة تحت الاشجار في الامصار
والمنكر انما اذا لم يكن مما يتبع يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرساتيق وما على الشار فلا يؤخذ في موضع ولا يابس
بالانقطاع عن القطع او الكثرة الذي في نهر جار كما في المحيط لكن في نظم لو كانت مما لا يتبع باحما بامر القاضي ثم حفظتها ثم
اسى بعد مضي مدة التعريف فيصدق الملقط بها ان شارس ايضا للتحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يحصل للسيد
الا ان الافضل ان يحفظ لحيها جها فان التصديق رخصة والخطأ خيمة كما في الكرواني وفيه شارس بان بعد المدة لم يدفها لولا ان
وفي النوادر يضع البية فان قبل فله التصديق والاقرض من غنى كما في الذخيرة فان جازر بها بعد التصديق اجاز وكان
الثواب له او ضمن الاخذ للملقط او الفقير اذا ملكه فاذا لم يملك اخذ بالمرء الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر القاضي
لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضي ضمن كما في الذخيرة والاكتفاء مشيرة الى انه لم يجب على الملقط الايباء وان كان
يوجد وجود المالك وقال شرف الائمة انه يجب عليه كما في المنية والى ان كلام الملقط والفقير لم يرجع على الآخر بعد التضمنين
كما في الكرواني وما انفق الملقط على مالا يوجب من اللقطة في مدة التعريف بلا اذن حاكم اى سلطان او قاض تبرع
فلا يرجع الى ربا وانفق عليها باذنه فهو دين على ربا بعد الرجوع وبهذا ليس من عطف المفرد ولو سلم فافضل لم يقدح
كما ظن وفيه ايماء الى ان الحكم انما امره بالاتفاق بعد ما تحقق كونه لقطة وذلك بالبنية وان قال لا بنية لى فان قال له
انفق عليها ان كنت صادقا فبنية له الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاكم بالاتفاق يفي للرجوع والاصح انه لا يرجع
الا ان يجعله وينيا عليه كما في النهاية واجر القاضي ولو حكما كما اذا اذن الملقط ان يوجر ماله منقعة ولكن اجارته
للمالك في راسى القاضي من نحو ابل لقطة وانفق عليها من بدل الاجارة ليعتق المالك ولاولى عليه فان ما يذكر كالاجرة
في ان اجره القاضي وانفق عليها من بدل الاجارة كما في البداية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضي
بالكسب اتى ثانيا وفى الاختيار لوجهه السلطان مدة ولم يجز ربه بامره وانفق عليه من بيت المال وجعل دينيا عليه لانه في ثمة ولا يوجب
خوف المالك ويحتمل ان يكون التضمن في الاتفاق بلا اذن بل يصدق القاضي الرادنه عبد الله بنى واتفقت
المشايخ فيه واذا صدق بغيره يوجب التعزير كما في المحيط وما لا منقعة له من لقطة اذن القاضي للملقط بالاتفاق عليه
ان كان الاتفاق صلح للمالك بالبيع ورجع عليه باذنه او يجعله وينيا وهو الاصح قالوا انما بالاتفاق يضمن او ثمة على قدر
ما يرى جازر ان غير المالك لا يملك لغيره شيئا لان دارة النفقة مستأمنة فلا يظفر في الاتفاق مدة مديدة كما في البداية وما لا
يكن الاتفاق صلح لاسفراق النفقة باع القاضي او مأموره وحفظ الثمن للمالك في ايامه الى ان للمالك ان يوجر لغيره بغيره

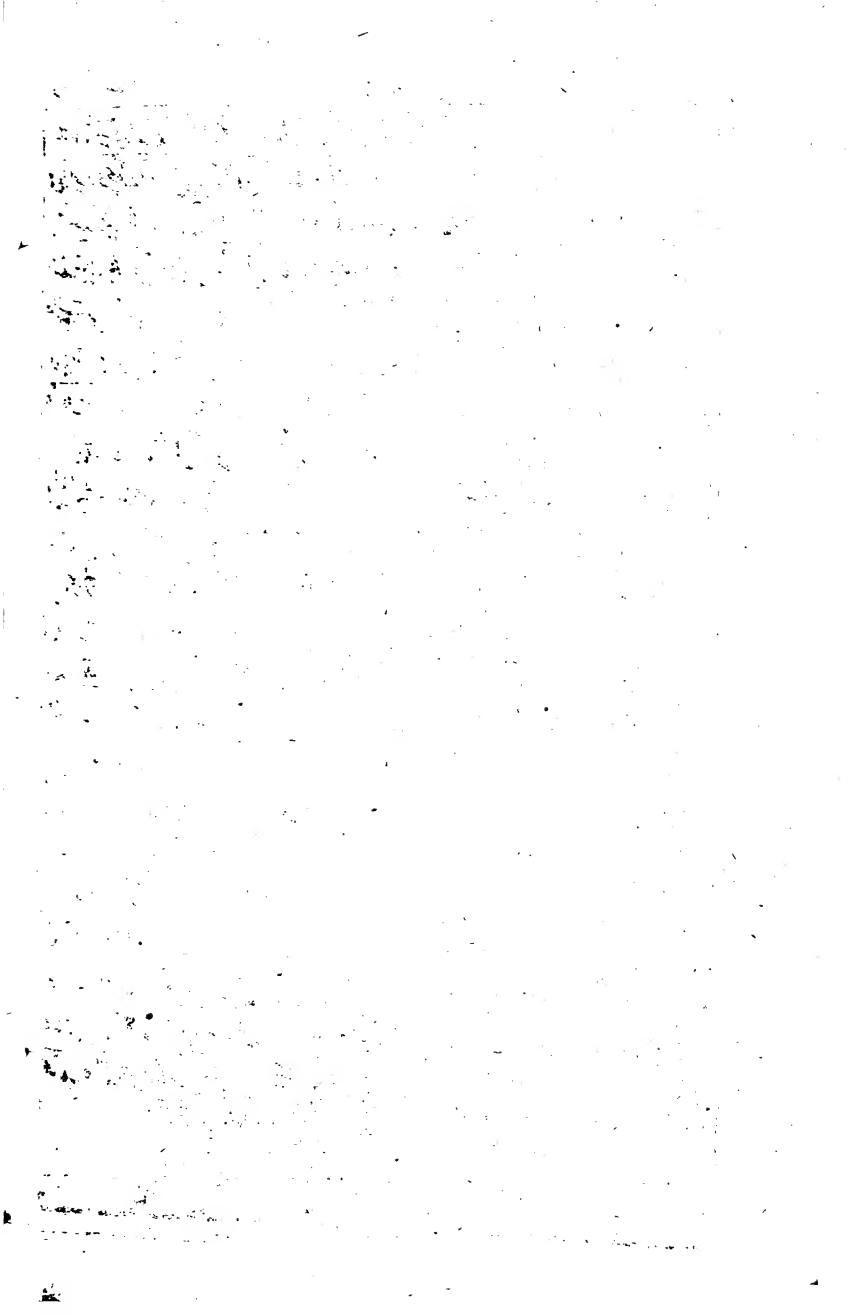
فلو جع بلا امر القاضى كان له نفي البيع فانه من المبيع او المشتري بالتمسك بالحيط والمنفق عليه بشرط الرجوع
او بدونه حبسها اى الملقطة عن بها اذا جاز لاخذ النفقة لانه كالمبيع فان اتفق بيعت كالزمن فان هلكت الملقطة
في الملقطة بعد الاحتباس نفقة ولو هلكت قبل احبس لم تقط لانها مائة فان بين مبيعها علما متبعا او وجبا
وامر مشكوك او غير ذلك او سمي بغير ما وعد او دعا او باور بل لم يحصل للملقة كدفع الى هذا المدعى وان لم يصدقه فان
المية اخذ منه كغيره وفيه اشعار بان لا يحرج على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم يصدقه وما اذا صدقه ففي الجبر احتمالات المشايخ ثم لو دفع
وجاه آخر واقام بنيتها انما له اخذ ما من المدفوع اليه ولو هلك كان له تضمين كل ويرجع المدعى على الاصح على المدفوع المية
ولم يرجع على الملقط بل اذ كان كافي الميط ولا يجب الدفع الى الميسر العلامة بلما حجة والاسن موجب بحجة منقطع الملقط
بما اى باللقطة بعد التعريف حال كونه فقيرا كما يتفق بها فقير آخر لغيره اليه والاطلاق مشعر بان يتفق بها بلا امر الحاكم وذكر في
وغيره انه لم يتفق عند العامة ويتفق عند بشر لانه محله وفي الظهيرية لو باع الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار فقيرا لم يقصد بغيره
والا لكان الملقط فقيرا قصد بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضى وقدم ولو كان تصدقا على الفقير من اصله
من الآباء والامهات وفرعه من البنين والبنات وعمره من الزوجات كفا في الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره ان مال
اللقطات يصر الى ادوية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقة وجباته وكفان الموتى وفنهم وكفاية من عجز عن الكسب بغيره
من مصالح المسلمين لاني من يفرض له نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة مائة امرأة بلا مالتا لم يجز للثانية ان يتفق بها الا اذا تصدق
على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تسام منها فحينئذ يتفق بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب عوضا قبل هذا اذا كان المكعب
لشأنى مثل الاول او اوجد واما اذا كان اوون فينتفع به بلا مكلف لانه راض بذلك ومن اتخذ برج حمام فمياها فخرها
يصر الى نفسه فقير او الى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير كفا في الظهيرية ثم شرع في الآخر من المباحث فقال وندب
اخذ الالبق لان فيه احياء الحق المالك لمن قوسى عليه اى قدر على اخذ الالبق فلو ادعى انه عبده واقام بنيتها
قبلت وانضم هو القاضى عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفع اليه الا ان يكلف بالشئ ما يبيعته لا وجهه ولو ادعى
بلا بنية واقر الالبق بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عن بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كفا في الزخيرة واخذ
منه الكفيل لانه دفع باليسر بغيره بخلاف الاول ولنا في اخذ الكفيل منه روايتان لا حوطان ياخذ كفا في الميط وترك الفضال
وهو المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل ماله قليل احب اى قال بعض المشايخ انه احصل لانه يستقر مكانه الى ان يجده
ملكه وقال بعضهم ان اخذه احب لكما يعمل اليه يد الجاني وفيه اشعار بان ياخذها ويخلفها ولا يدفع الى الامام وقال اللام عملوا
له الدفع اليه وقال الشريفي ان يدفع اليه كفا في الميط واعلم ان الفضال في النفقة كالالبق كما فعلنا الا انه لا يباع كالبق
وغيره ووجب على المالك امره اى الالبق فان الراد لا يستعمل في الفضال من عدة سقرا او اكثر ليعبون ورجعها
لا غير فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصلح على الاقل كفا في المشايخ ولو كان الراد عليه نصف المبلغ بينهما كما انه

لو اشترك الاثنان بين رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وقية شعاره لانه لا شيء للمعيين من المدا من الراوسن لا يجب عليه ان يخرج بالان
فلو جاز سلطان او حاكم طريق او امير قافلة او وصي تيم او احد الزوجين او الولد او من في عياله من الاب والابن والامني
وغيرهم ليس له شيء كما لو قال غيره ان جدته خذوه والابن اعلم من القن والمدر وادم الولد والكبير والصغير العاقل والمجور والملاذون
ورود الامتنع الرضيع كروها وليس لراو المكاتب شيء لانه باعتبار علية الكتب مع هو الحق كسبه والمقتبذ ان سلمه الى المولى
خود جاز به الى معشرهم البق من قبل التسليم فاخذه رجل سلمه اليه ليس للماول شيء بخلاف ما اذا اجار به فغصب منه غاصب وسلمه
الى المولى فانه اخذه وتماه في المحيط وان لم يعيد لهما اى لم يسا وقية الاثنان اربعين درهم او هذا عند ابى يوسف سرح
واما عند محمد رحم فنيقش من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه اشعار بانه وجب
الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف سرح واما عند محمد فنيقش درهم كما مر ان الشهد الراو عند الاخذ وقتل
عند الشاهدين انه عبد البق اخذه للرد الى المالك وفيه اشعار بان الشهاد واجب وهذا عند خلافا لما كان في المضرة
واشار في الاختيار الى ان محله مع ابى حنيفة ورواه من اقل منها اى مدة السفر بقسط اى بنصيب الاقل
من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلثة ايام يبلغ كل يوم ثلثة عشر درهما وثلث بدرهم فنيقش بذلك ان ده من مسير يوم
ونذا اذا اختصا عند القاضي الفان على ثلثة ايام فله ذلك اليه اشار في الاصل واختاره بعض المشايخ وقال بعضهم فيفوض
الى راسى الامام وهو الصحيح والطا بقية مشير الى انه لا فرق بين ان ياخذ في مصر وخارجها وعنه انه لو اخذ في مصر ليس له
شيء كما في المضمرات فان البق الاثنان منه اى من الاخذ المشهد اومات في يده لم يصح من لانه امانة وهذا اذا لم يستعمل
كحاجة نفسه والانه ضمن كما في القينة فان لم يشهد الاخذ عند الاخذ مع التمكن على ذلك فلا شيء له كما اشار اليه
وصحمن عند الطرفين خلافا لابي يوسف راج لانه غاصب ان البق منه وعلم كونه ابقا فلو انكر المولى اباقة فالقول له
والاخذ ضامن اجماعا كما في الذخيرة وغيره وفي قوله ان البق منه الدال على الذباب علية حسن الختم

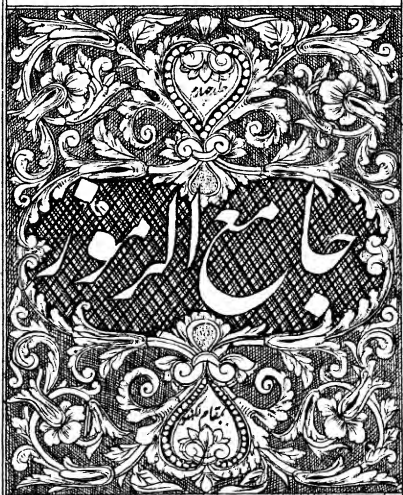
كتاب المفقود

اخره عما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمعنى فقد المفقود وسهو الفقيه المعلوم من فقدته فقد اوقدوا
بالكسر عدمه كما في القاموس يقال فقدته اذا انسلت او طلبته وكما جاء تحقيق فانه قاضيه اليه وهم في طلبه كما في الطبيعة وشي
خاص اى بعيد عن اليه ولم يذكر الغائبة لانه من احكام المشتبه ولم يكن تغليبها كما طعن والالكان جازا بلا قرينة لم يدر
اثره اى لم يعل حيوته ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال حي في حق نفسه اى فيما يتعلق به من الاموال وغيرها
بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم بقرار الامر الثابت وهو غير مثبت لكنه دافع فلا يخرج عهده والا حتما من زوجه
اذا انكاح معلوم والموت مجهول والاي قسم ماله بين رثته ولا يفسخ اجارته ولو لم يكن له وكيل وفيهم القاضي من
يقبض فقه اى يعين كميل يقبض غلته ودينه اقرب بدونه ولزم ببقده فلا يخاف من الدين المحجور الذي يقبض المفقود

ولما في نصيب له في عتار او عوض في مدخل المان وكيل القاضى بالقبض ليس كليا بانحدس به بالاجماع لكن لو تضييقه لغزو تامة
 في المحيط ويحفظ ماله ويبيع القاضى ما يحتاج فساوه من ماله كالمروض والشار وقيل لو تفضل عبده او ارضه بمضى الايام
 جازية وفيه اشعار بان لا يمنع ماله للنفقة وعن الوبرى الاولى ان المبيع وعنه ان باع نفقه لدينه كما اذا علم كونه حيا غائبا
 من ذنوبين بل ارجوع كما في المنيته ووفق القاضى من نحو دراسه وشن ما يحتاج فساوه على ولده والوجه وعمره وغيره
 ممن يستحق النفقة في ماله حل حضوره بلا قضاء القاضى فلا يفتق على الاخ والاخت وانحال وغيرهم ممن يستحقون النفقة
 الا بالاقضاء وميت في حق غيره اذا استصحب ليل ضعيف غير مثبت فلا يرث المغفود من غيره اى لو وقف
 قسطه من مال مورثه في يدي عدل للمكان حيوة فله مات رجل وترك بنتين وابنا مغفود اعطى نصف التركة لهما
 ووقف النصف الاخر الى تسعين سنة من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن ابن حنيفة
 الى ثمانين سنة وعن بعضهم الى ستين وقيل الى سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنه الى مائة وعن
 المتقدمين الى مائة وعشرين سنة الكل في المضرات وبهذا ظاهر الاصول كما في النظم وعن محمد بن ابي يوسف
 الى مائة وخمس كما في منوال السراجية وعن ابي مطيع الى مائة وسبع كما في المشارع وفي ظاهر المذهب الى موت الاقران كما
 في البداية وهذا مروى عن محمد بن فضال موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلده وهذا رفق وقال شيخ الاسلام
 احوط وانقضى كما في الذخيرة وقال بعضهم يفيض الى راسى القاضى كما في الينابيع وقال مالك في الاوزاعي الى اربعين
 فينكح عهده بما في يده فلم يوافى به في موضع الضرورة فيعني ان لا يباسر على ما ظن فثبت موته باقائه بالبيته على وتكليفه
 او من في يده ماله كما في المحيط فان ظهر المغفود حيا بالبيته او غير باق له ذلك اى قسطه الموقوف من مال موته اى
 ثبت ملكه في ذلك وبعد ما اى بعد مضي هذه المدة يحكم بموته فيما كان له من الحقوق طرف يحكم بوقوع تمت المدة
 المتسعون طرف موته فتعذر عهده كما تعذر للموت اربعة اشهر وعشرة اشهر ان خمس اوضع حل في القاضى اشعار بان
 المدة مما على المدة المذكورة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد القضا المدة فلا يتوقف على قضاء القاضى كما قال شرف الائمة
 وغيره وقال نجم الائمة ان القاضى عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كما في المنيته وتقسيم ماله بين من يرثه الا ان
 اى ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلا يرث من مات قبله وحكم بموته في مال غيره ومن خص فقده اى المغفود
 لانه حي بالاستصحاب الغير المثبت فيه وما وقف له من القسط الى من يرث الغير اى ياخذ الارث من ذلك الغير لو
 عند موته اى ذلك الغير وفيه مع رحاية حسن الاختتام ما فلق بالخير من الحاجة ان القاضى في الاغلب ميت
 قد تم الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
 وتليوه الجزء الرابع ان شار الشار العزيز الكلبى



عزیز صناع یکدیگر و مکان و فضایل و مین



در مطبوعه مشرقی نو استو طبع من مقبول است

اى لا يجتمع له كل وجه كفاي كشف المنار وذكر المصنف انه ياتهم بالقبول فان لعد الشرط لوجوب القبول فاصحة رواية شاذة
 ان القاضي والفقيه اثنان بالرواية الرجحة كما افاده القاضي الامامى والى انه لا يقبل فتوى الفاسق لانه من لديانات قبل
 يقبل لانه يخرج عما ينبى الى الخطا كما فى الاختيار ولو فسق العدل اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او اذ ذبح كلبا
 عد لا يعزل اى يجب على الوالى عزله فلا يغفل به كفاي الظهيرية وغيره وذكر كفاي المدية والمنفعة انه يستحق العزل معنى ريبكوبور
 عزل كما فسر العلامة الكورسى على ما فى النهاية وبذا انظر الرواية وعليه شائنا كفاي الوقاية وهو الصحيح وعليه الفتوى
 كفاي الوقايات وفيه اشعار بان حكمه نافذ بعد النفس كما فاعل ليردوى وذكر ان خصاف انه باطل فيما ارتضى لاني غيره وبه
 الخواص والى والى والى كفاي العبادى وقيل بنفعل القاضي يصير ورثة فاستقوا وبذا روى عن الائمة الثالثة ومن اخذ
 اى القضاء بالرشوة مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كفاي المتعاقبة لانه لا يوصل به الى العاجز بالمصانعة اى بان
 يصنع شيئا يصنع لك شيئا آخر كما قال ابن الاثير وشروطه ما اخذه الاخذ طلبا بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة و
 تمامه فى صلح الكفاي فالرشي الاخذ والاشي الدافع لا يصير قاضيا على الصحيح فلو قضى فى اجتهادية لم ينفذ فافاض
 آخر ان يطل كما لو قضى القاضي بالشفاعة عند بعضهم كفاي الفصولين واعلم ان مادفع المال للتودد وهو عطل من
 الجاهنين من الماصير ورثة قاضيا وهو حرام منها والى الخوف على نفسه وبالله هو حرام على الاخذ بالاخلاف وحلال للامانة
 عند الاكرئين اى ليستوى امره عند الوالى فان كان ذلك لا مخراما فخرام على الجاهنين ان حلالا فخرام على
 الاخذ ان اشترط عطل للدافع بعضهم حرام عند آخرين الا ان يساجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع
 وكذا الاخذ عند الاكرئين وكراهه عند غيرهم والرشوة لا تملك لذا كان لا الاستبراد ولو اصلح امره كفاي المنفعة والنية
 وغيرهما والاجتهاد وان قال بعضهم شرط للادوية لكن يجب ان يكون عالما بالفتنة وموقفاة وعن ابى الحسن
 ان المتورع احب الى من المجتهد وان كونه عالما بالفتنة كفاي قبل يجوز تقايد الجاهل والادولى ان يكون عالما
 الاختيار والاجتهاد لانه تحمل الجهد اى المشقة وشروطه ثلث الفقية تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه
 طن تكلم شرع وشروطه ان يكون عالما بمعانى مقدمات خمسة آية ثلث آلاف حديث اربعة فى الاحكام لانه بان يعلم حالى الفتنة
 والمكبات مخو اصحابى الافادة فيشرط علم اللغة والصرف والنحو والمعانى والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب و
 فى الاستعمال وشروطه بان يعلم المعانى الموثقة فى الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص اشترط له المجل وغيره باقسام
 سند الحديث عالما بحال الرواة الا انها كما تستعذر فى هذا الزمان لكثرة الوسائط فالادولى الاكتفاء بتعديل الائمة الثقات
 كالطحا وغيره وعالما بوجوه القياس بشرطها واحكامها واقسامها وعالما بالاجماع ومواقفه الا حرا عن من الفتنة وبذا
 اذا اجتهد فى جميع الاحكام واما اذا اجتهد فى حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرط العلم بوجوه القياس لا يتعلق بكسب
 ولا بشرط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل من نصب لاجتهاد فى زماننا مجرد ممارسته كفاي الكشف وغيره ولذا قال

العلم المستخرج مع العلم بذهب المتعدين في احد لكان لهذا المنصب كما في شرح ادب القضاة وقيل له
 سري على تبيان حجة قوية كناية او خبر او قياسية لصحة قوله كما في العلم والاطلب لنفسه لا يسل احد اليه القلت
 بانه لا ينبغي ان يسل اليه باللسان بالطريق الاولى في غاية البيان اطلب بالقلب السؤال باللسان في المصنفات ان
 عن الامام والسؤال عن الناس كلها مكره وبانه لا يعمل السيل بالشفا كما في الخلاصة قال بن عمر في اعوذ بالله من
 فاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاضيا ففقده باعول فباخرى ان يغلبه كفا فافار احمد بعد ذلك قال عليه
 جمل قاضيا بين الناس فقد فرج بغير سكين واما التزدي وتاويل بعض المحققين انه من جمل قاضيا ينبغي ان يموت بجمع
 التجبية وشهوة الروية سوكة الذل فانه قلما يوجد المتعصب بعند المصنف وانما يدخل فيه اي لا يدخل في القضاة
 الا من شق عدله اي لم يدر عليه الاحسن لجهل وقية اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق به
 وذكرنا فيهما ان يكون عند اجتماع شرطه والى ان لا باس بالدخول حينئذ لا فرض كفاية لكنه مع ذلك اجب كركما
 في الكرامة والاكفائه شعر بانه جاز بل اجبار خلافا لما ذكره والخصاص وغيره من علماء العراق وهو اختيار في حقه
 وقد اتفق حقه حتى ضرب اسواط محمد الباجي قبيد نيفا وخمسين يوما وقال مشايخ بلادنا باس اذا كان صالحا لئلا
 من نفسه الجور ومن غيره النع كما في الخلاصة ومن قبل القضاة سال من المعزول او واحد من ثقاته والاشقان
 احوط دلو ان اى خريطة فيها المأخر والسجلات والصكوك نزع لقب لقوام وتقدير النفقات وغيره من دون
 الكلمة اى ضبطتها اصلا ودان نهر لو امن لتضعيف الى ابدال الواو يا يستحقا لا كما في الازهر واليه الشير في الصلح وغيره
 لكن في القاسوس نه كسور وفتح مجمع الصحف وكتاب كتب فيه اهل الجيش والخطبة واول من وضعه عمر بن
 ابن الاثير انه فارسي معرب انا خيفت الى قاض قبله لانه لا يسل في بدختم من لدوان اذ لا يؤمن عليه
 والنقصان واما ساله لا يحتاج اليه العمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم امجوا على انه لا يعمل بما يجد في دلو
 وان كان محتوا واما في دلو ان نفسه فان كان ذاكر الملك لما دونه لعل به والا فلا يعمل سطلقا وفيه اشارة الى ان
 المعزول يحبر على دفع الدوان لو ملكه وفيه خلاف كما في مالكة الخصم وارج انه يجزى الصوتين لا خلاف انه يجوز ان يكون
 بيت المال الى ان السلطان عزله بل باتباعه من خيفة من انه لا يترك على القضاء اكثر من جل كيدا نسي العلم فقبول
 لكن في حقه عليك نسيان العلم فادسه ثم صد النيا حتى نقلد كمانا كما في شرح ادب القضاة وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي
 ان يشتغل بغير القضاء ودورسا ولا يعمل القاضي المقلد في حق الجبوس للمطلة او غير القبول القضاة المعزول فانه صار
 المفزول باقرار الجبوس وبنية المدعي فان لم يكن خصم شيئا عليه اجبس ايام كم شهر يري من يطلبنا الجبوس من فان
 جمع بينه والايان منه كفيلا بنفسه ان جده والاطلبه كما في شرح ادب القضاة وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه في
 خلاصه ان شهده على قضائه شامدان سواء ثم قضيه كما في المبسو وكذا لا يعمل لقوله بل لا قرار له بينه في غلة الوقت كما اذا

اجبته قال القسّم ومكذّابي نوادر اصحابنا والى انه لا يقبل البينة على الاطلاق قبل المحرّج اذ ان القسّم وهو صحيح ولا يقبل في
 رواية وبقيت الفضل والقبول بعد المحرّج قبل المدة عند الخصم كما في شرح اوبل القاضي فيما لو مره من الدين بوجهه عند
 غيره كما لكفالة مثل المكفول وبدا لا جارة والمهر غير باع ليس بين ال حصل له الوثن من المهر المتوكل بدل الكفالة كما في
 وما ذكرنا ان قد يراعى بين ال حصل في يده كالكفالة او مثل ال حصل المال كما لثمن بدل تفرّج في
 نفقه موهبة نفقة ولده لا يحبس في دينه اى لا يحبس الابوين في دين لولده وكذا المهرين عند طهر الرواية عن يوسف م الكسبر
 لمنعه الحق كما في المنى وفي غير ما اى غير الصور الثلث كضمان التسلفات وارش المجانيات واعتاق الامم الشتر كات بدل
 الكتابات والمهر الموهبات ونفقة سائر القربات لا يحبس في الدعوى فقره بان في تفرّج الاصل في الانسان حج الفقر الا
 او اقامت بنية من المدة لصدّه اقبائه فانه يحبس في طلبه الظن ان لو كان له ال ظهر فان لم يظهره على سبيل كاذب
 البينة ببقية كما في الاختيار واعلم ان المحبس في اذ ائتمن عن قضاء الدين في ان الدين المال راجع كوكا القاضي بنية بطلان
 وان كان الدين اجم ال ال تاييد او عوضا وعقار يستعمله ان يبيع دانية بنفسه كودى ما يبيع العرض العقار اصلا وبها
 عند ما يبيع القاضي تاييد وعرضه في العقار روايتان ان كان له ثياب ليسها ويكن ان يبيعها بقل منها ببيعها ويكسها
 ما يشترى ما يبيعش وكذا المسكن لا يواجه في ظاهر الرواية عن يوسف م لو كان له عمل آجرة وادوية مما سكوته وقوت عياله
 كما في المنى وغيره واذا شهدوا اى شهدا بجلان قصاصا فغسل شهود الزنا على خصم سائر كات محض الفتح الميم فواجب
 بحقه القاضي نصف الدعوى واسماى الشهود وملاهم كما في الغر بالبله حكم بها اى تلفظ القاضي بسبب الشاهد بقول مخصوص
 بقبضت على فلان لفلان بكذا او شاة حكمت او القذرت كذا ثبت عند او ظهر وصرح على ايم كما في الفصولين ذكر في كفالة
 الشهود ان حكمت معناه ثبت عليه الاحكام فانه اء اعلام من الحق بحجة او تمكنه من الاستيفار كما في حدود الكافي فلو قال
 ابطلت حكمى ورجعت عن قضائى او وقتت على الميسر من الشهود لم يعتبر كما في الفرائد وفيه يمار الى انه لم يحكم بحجده بقبضته عن اسم
 كائنا والشرب كذا اجم العباد خلافا لما هو اذا علم القصار والبله فحكم بتمسك في الزينة والى ان حضار الخصم لازم فان اتم
 عن حضور غيره القاضي بما يبر من ضرب وضع او حبس او قبض به كفى للاختيار وانما حسب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو رآه واخر
 فسق فياثم لا يغزل لغيره كفى الرجوع عن الشهادته ان الكافي ولو لم يره وذلك لكفر كفى الكافى والى ان طلب الحكم ليس شرطه
 من ال داب الى ان مجرد الشهادة ملازم الحكم على القاضي لا يوقوف على التزكية كما في الهداية وغيره والى ان قول القاضي حكم
 ليس بل لازم فانه احتياط ومما يثبت ايام ان قال المدعى عليه في كفى الخلاصة والى ان لمصر البينة للثبوت كفى النوازل
 اخذ كثير من الشائخ وظاهر الرواية انه شرط كفى عامة المتدولات وكتب القاضي به بالعلم لا مضار قاض آخر كما اذا ادعى على
 على رجل الفدا واقام بنية وحكم بها ثم اصطلح ان ياخذ منه ببلد آخر خوفا ان يكره فكتب لا نصار قاضى في الك بلد وفيه
 بال الكتاب واجبة عليه اى اعطى على حكمه لم يبرها غير واجبة ولا باس ان يكلف القاضي الطالس بغيره ليكتب فيها كما لا با

بمكة

بان يجعل ذلك من بيت المال ان كان فيه حرة على هذا الجرة الكاتب وهو اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه السجل الى السيسى بسجل
 بكتب السيسى الجرم وشهد بالامور الضمتان مع التثديد الفتح مع سكون الجرم لتخفيف والكسر معها لغات فبه كما في الكشاف
 وبذا الغنة اصلية وقيل معرب كما في المنفردات في الاصل المكشك كما في الصحاح وهو كتاب لا قرار ونحوه وذكر في كفاية الشرط
 ان احد اذا ادعى على آخر فالمكتوب المحضر واذا اجاب لا خروا قام البينة فالتوقيع واذا حكم فالسجل واذا شهدوا على غائب
 كان في محلة اخرى او قرية اولية وشترط في ظاهر الرواية سرعة السفر كما في المغنى عن ابي يوسف ثم يجوز فيها لا يصرح في يومه عليه
 القسوى كما في الخزانة لا يحكم بها فان الحكم غير جائز عندنا كما في كل كتيب عطف على جملة لا تسمى كتابا حكما وكتاب القاضى
 الى القاضى فهو ما يكتب فيه شهادة الشهود على غائب بلا حكم بل حكم المكتوب عليه راية راية عن ابي يوسف ثم فلا حسن في المكتوب
 اليه ان يبعث انصهر او المدعى به المكتوب اليه حتى يحكم كما في كفاية الا في حدود وادى يكتب في كل حق الا في حد من حدود
 وقصاص لان المكتوب عليه لا يشاهد الشاهد وقيد الشارة الى الشترط ان من قاض معلوم الى معلوم وانه يكتب في النسب
 والنكاح والديون الامانة والغصب المضاربة والمنقول العقار كما في الارائى وغيره ثم ذكر شرط ثلثة واخر كتابه الاسم في ظاهر
 فقال فقير القاضى الكاتب جوابا على النقل للكتاب الشهود وعند المكتوب عليه ان كتب فلان القاضى هذا ليس لي ثم اذا
 انظر به العالم ولو بالاخبار كما في المشاهير وتحت على الكتاب بعد طية ولا اعتبار للفتح في اسفله فلو انك خاتم القاضى كان الكتاب مشهورا
 فقبل من ان يتم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال عند سيم الشهود لانه يشترط ان يشهد له ان انتم حضرتم كما في المغنى وقاية
 اشعار باشترط انتم ولو كان الكتاب في يد الشهود وبذلك الشرط اذا كان في يد المدعى وبقي كما ذكره المصنف وسلك في كل
 يصح حكمه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الارائى اليهم الشهود ينبغي ان يكتب اآخر ثلثة العينة ويسلم الى المدعى
 في النهاية وانما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التحمل في الادارة لانه شرط في جميع الشهادات عند حفيضة ثم كما في المغنى وعند ابي
 يقضى ان يشهد المدعى على ان الكتاب وختمه فلا يشترط القراءة عليهم ولا انتم عند سيم ولا التسليم اليهم وقاية اشعار بان الشرط الثلثة
 عند الطرفين كما في البداية وعينه اى عن ابي يوسف ثم ان انتم ايضا ليس شرط فكيف ان يشهد سيم ان هذا الكتاب بذالوسع
 ان كان الاحتياط فينا فلا كما في الذخيرة ثم القاضى المكتوب عليه لا يقبل اى لا ياذن الكتاب بن المدعى الا بحضور انصهر وقت حضور
 لانه لا لازمه كما في الاخذنا وغيره لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب بشرط قبول الكتاب ولعل ثم اشعار
 بانه بعد تحقق الشرط والوصول الدعوى والالتزام بعرض الكتاب على القاضى ان قبل تنفى عن الكتاب ويجوز البينة
 اى الشاهد بن على انه اى المكتوب كتاب فلان القاضى وقاية اشعار بان يسلم الكتاب الى المدعى كما ذهب اليه ابو يوسف
 فاختلفا بهما ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية قرأه عليتنا واخرنا به وختمه وسلمه الى الناظر خبره وغيره من ان
 مذموب لطرفين قال ابو يوسف ثم ان الشهادة كافية كما هو في ان لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضى لكانت دلالة ام لا
 هذا ظاهر الرواية وفي النوازل انه لازم فلو قالوا غير عدل لم يقبله كما في المغنى فيفتحه المكتوب له وقيل يجوز ان يقضى

بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بجواز التمسح قبل ظهور عد التمسح كما قال ابو يوسف رحم خلا فالهما وهو الصحيح في الكافي وغيره على
 الخصم ولم يزمه ما فيه لانه ثبت عندنا في الكتاب لان القول انقسم لست بفلان الذي شهد بالقيام البينة ان في هذه
 القبيلة اثنين بهذا النسب كما في الخلاصة ان لم يبق الكاتب قاضيا فلو مات او انزل حينئذ مولا الكتاب لم يقبل
 كتابه بخلافه فلا يابى يوسف رحم فلو قبله ثم رفع الى قاض آخر مضاه وكذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة واما بعد ما يقبل
 على الصحيح كما في المعنى وفيه اشعار بان لم يزم كتابه التاميم والا لم يقبل كما في الخلاصة ولا يعمل به بذلك الكتاب غير
 اى المكتوب اليه الا اذا كتب داخل الكتاب بعد اسم المكتوب اليه الى كل من يصلى اليه كتب من فلان بن فلان
 بن فلان فلان بن فلان وكل من يصلى اليه من قضاة المسلمين فانه يعمل به بخلافه وان جعل استحضار الحاجة اليه
 وعند ابى يوسف رحم يجوز ان يكتب على هذا الوجه ابتداء لم يقبل تسهلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز
 عندنا لان اعلام الكاتب والمكتوب اليه لم يحصل بقرينة اشعار بالكتابة اسم في العنوان لم يقبل خلافا لابي يوسف
 كما في الاختيار وان مات الخصم من قبل القاضي الكتاب على وارثه لقباه مقامه ولو هرب الخصم من هذا البلد
 بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه كتب كتابا الى فاني لم فيه الخصم كذا الثالث الى العاشر فلو روكنا
 صحيح في ابن مشلا وقبل المكتوب اليه بشرط موافقة الحلية جعل المكتوب اليه في عنق الابن فاما من الرصاص
 حتى لا تعرض له احد في الطريق ثم يرفع الابن الى المدعى بلا قضاء وياخذ منه قليلا بالنس ثم يكتب ماجرى الى الكاتب
 فاذا وصل اليه امر باعادة البينة ثم يقضه الابن ثم يكتب الى المكتوب اليه ليسر اكفيله وعين يوسف رحم انه لا يقض به
 لان الخصم غائب بل يكتب جري عنده بشرط ويبعث اليه الابن معه ليحكم به عليه وكذلك في الجارية الا ان المكتوب
 اليه يثبت مع المدعى على يد امين كما في المعنى وغيره والمرأة تقضى في جميع الحقوق وان كره كما في الاختيار الا
 في حرقه وفي ظاهر الرواية اعتبار بالشهادة وعنه انما لا تقضى اصلا كما في الذخيرة ولا يستخلف قاض على القضاء
 ولا ينفذ قضاة صنفه ولو لم يصا وقال الطحاوي انه نافذ فلا يبطله حاكم اعتبارا بالحكم كما في تحكيم الزايدى ولا يוכל
 وكيل لان المفوض براءة في الاكتفاء اشعار بان للوصى وامام الجامع ان يستخلف غيره كما في الكافي الاسن
 فوض اليه من قاض وموكل ذلك الاستخلاف او التوكيل بان قال ل ادوكل من شئت وفيه عزم على استخلف
 بالاذن وبلاية فلو جعل قاضيا لقضاة كان له الاستخلاف لان معناه التصرف في القضاء تقليدا او خلافا قال امامنا
 ليس الاستخلاف كما في العمادى والى ان القاضى اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف جلاوا واذن بالاستخلاف جائزا
 يستخلف ثم وثم كما في الخلاصة واذا عرفت ذلك فعنى القاضي او الوكيل المفوض اليه بفتح الواو اى الذى فوض اليه
 الاستخلاف او التوكيل ففيه خلاف الصلة اعنى الية لو قيل كبر الوكيل مسلم من خلاف الاسل ناسية ناسية القاضى
 او الوكيل لا يغفل نائبه لغيره غل المفوض ياه الا انه افاض اليه الكتاب في الكبرى ويجوز ان يكون الغل مفعلا فاعلوا

فلا يخلو عن الوالي قاضيا او الموكل كيلا لم ينزل اليه قبل ان ينزل نائب القاضى والقاضى لا ينزل الا اذا علم به عن ابى يوسف ط
 لم ينزل الا اذا نصب خريسا كما في النسخ وفيه مرالى ان النائب ينزل بنفسه هذا اذا عني الوكيل وانما غيره مستقلا
 وكذا امام المصنف نفسه كما في الجواب ولا ينزل النائب بموته اى المفوض حال كونه موكل بالحوالى لان نائب المفوض كما
 بل معنى الامام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخل على الجمل بالنائب الاصل حقيقة وهو الوكيل او الموكل فهذا اظهر
 المسلمين فيه اشارة الى ان النائب لقاضى الفرض بموته كما في بداية الناطقى ولم ينزل عند كثير من المشايخ ولا ان نائب
 اى النيابة انزل بموته لكن لم ينزل قاضى الوالى بموته كما لم ينزل امرؤه كما في النسخ فلم يحسن ان لاسن كلمة الوصل
 فى القاضى او الوكيل غيره اى غير المفوض اليه لك ان يتخلف او كل ثم فعل نائبه امرؤه من نحو القضاة والكتاح
 والتخلف والكتابة دون نحو الطلاق والطلاق ولذا لم يصح ولو عند الاول عنده اى بحضرة غير المفوض اليه على ما قال
 بعض المشايخ فى نحو البيع لكنه لم يصح عند العامة الا باجازه او فعل نائبه فيه واجاز غير المفوض اليه هو للتاكيد او كان
 الموكل قد راى صبر الثمن لو حكم كبدل الاجارة فى عقد الوكيل الا يصح فعل النائب ان كان الاول غائبا
 الكل فى وكاله الصغرى وباعمل براكى واعتقادك لو كل غيره ويكون الغير وكيل اعلم لو كل وكذا لا ينزل الثانى
 ينزل الاول ولا بموته وكلاهما ينزل بموت الموكل والقضاء بما حكمه منقوع صاحبه فيه على خلاف مذهبه باجتهاد
 واعتقاده ناسيا غير ذكر مذهبه لا ينفذ عندها وعليه الفتوى وينفذ عنده كما فى الكافى وذكر فى الخلاصة انه ينفذ عنده
 خلافا لابى يوسف رحم ولا رواية عن محمد رحم وقال بعضهم الخلاف فى انه هل يجوز له ان ياخذ بقول غيره عندها
 لا ياخذ عنده محمد رحم ياخذ وفى الصغرى وقضى برأى غيره ناسيا ثم تذكر رأيه اخذ برأى فى المستقبل ونفذ قضاءه عنده
 خلافا لابى يوسف رحم او حامدا لا ينفذ اى لا يجوز بل يرد عندها وعليه الفتوى وعنده ايتان كما فى الكافى
 والفتوى على انه ينفذ كما فى الصغرى وقال ابو على النسخى انه لا يجوز عند الشيخين يجوز عند محمد رحم وقال الامام عليه السلام
 لا رواية عن محمد وذكر ابو بكر الرازى انه لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يخبر فى قولهم وذكر الخلاف فى بعض مواضع من
 الاقدام عليه كما فى النسخ وغيره والقضاء على وفاقه اى وفاق مذهبه يعزل الحكم المتخلف فيه مجمعا عليه بغير تغيير
 فيه متفق عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عند جميع مجتهدين كما هو المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان
 العبرة بحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمدا رحم اعبر اشتباه الدليل لانه لفظ القضاة والشهادة رجل امرأتين فى المحمديين
 اعتبارا باطلاق النفس فى شهادتهما لم ينقل فيه خلاف ليعلم كما فى الذخيرة ولا خلاف الشافعى ونحوه مخبر كما ذكره
 السعدي وغيره لكن المختص لم يعتبر الاختلاف الصدد الاول ان لا يشترط كونه عالما به مجتهدا فصيح انه يشترط كمالا
 ونحوه لفتى بانه لا يشترط كما فى الصغرى والى انه لا يشترط ان يكون لقاضى مجتهدا كما قال المختص لكن ذكره الامام السرخسى
 انه قد شرط كما فى الخزائن وذكر فى الذخيرة ان حكم القاضى فى محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فغيره حكم عن جهل

على رواية السيل الكبير ^{سبحه} انه ان يقضى بما خالف قول صحابته وفي الانساب عن محمد بن خنبل اذا كان في مسل قول العلماء
 لم يسج لاحد ان يخالفهم والى ان القضا في مجتهده فليس له ان يفتي عليه وان كان عليه لم يأتى بخلافه كقول
 ابو يوسف ^{رحم} لا يفتي في القضا في العالم والى ان حكم الخلفه نافذ في الشافعي لو دعيه فليس ينفذ حكمه ان اعتقده المذاهب والا خلافا
 في القضا فان خالف هذا القضا ورفع على قاض آخر في موضع ما ينفذه ويجعله حكما فلا انا وهذا منه وجب الترجيح
 بالقضا فليس له ان يرد فلو دفع الى ثالث يفتي قضا الاول والثاني كما في الفتن وفيه اشعار بان لو دفع فاقضى على
 خلاف مذهبه لم يفتل آخر لا يميز في العادى انما نافذ ليس بغيره ونقصه ونقصه عند محمد خلافا لابي يوسف ^{رحم} لكن في الفتن
 وقضى فاض على قول من اقول العلماء كان صحيحا وليس له من القضا نقضه يوم القيمة الا فيما خالف الكتاب من الحكم
 كالقضا بمل تركه التسمية عند المذاهب المصنف وغيره والاحسن ان يثبت بالقضا بتقديم الوارث على المديون فان الاول قد
 عند الطرفين كما في الفتى وغيره او السنة المتواترة او المشهورة كالقضا ببيع درهم بدرهمين وبيع الحرمة بغير عقد لطلقة ومن نظره
 الفاسدان الرافض مذهب لك الشافعي والاداعي والالتفد القضا بقد سبق تمام الكلام عليه والاجماع كالقضا
 بمبته النساء فانهم جميعا على اطلاقه وكفره سمله كما في المضمرات فيه اشعار بترتيب لادله فيقضى بالكتاب ثم بالنسبة المتواترة ثم
 المشهورة ثم الاحاد ثم الاجماع الصالحين ثم اجماع التابعين ثم ثم ولا يقضى بحقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو يوسف ^{رحم} و
 ومحمد اذا اختلفوا على ما لا يقضى بقول غيرهم كما في الفتن ففى الاكتفاء نوع تفصيل وان كان المناسبات كتاب كل الكمل الكتاب
 هو المنزل المتواتر على بنينا صلى الله عليه وآله وسلم استندة صادرة صلى الله عليه وآله وسلم فقول الفصل وتقرير الاجماع نفاق
 الجتهدين من هذه الامة في عصر على وهذا مختار الجمهور وقال الجصاص الجرح بان انفاق جماعة تتبع العلماء اجتهادهم وهذا
 الشرسى وقال بعضهم انفاق الجمهور مختار المداية والكافي ونما في الكشف او ان كان نفس القضا نقضا
 الاول بحكم مختلفا فيهم ان قال بعض العلماء انه نافذ لم يفتيهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم يختلف فيه او غير مختلف كبيع المدبر
 في الصدر الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماء زماننا لاجماع المتأخرين رفع الخلاف المتقدم قال
 غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلاف يصير مجعها عليه بنا امضا واخرنا من حينه ليس له احد
 البطالة والبطال لا خلاف له لا بعده امضاؤه بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في الفتن وغيره من الظن ان مجرد
 فانه ما اختلف فيه وقد مر انه صار بالقضا مجعها عليه القضا بجمرة او حل عنه ميقظ ظاهرا الى قضا وباطنا الى
 ديانته وعند ما لا ينفذ باطنا وعليه الفتوى كما في المحقق ولو كان القضا بشهادة رورة كذب اذا دعيه الى دعي
 الحرة والحل بسبب معين هو انما الحق كالنكاح والبيع ونحوها كما اذا دعي انما امراته واقامته هو زورا عليه فصحت فانه يحل
 الطلعي عنده ولا يحل عندها كما اذا دعي انه باع هذه الجارية منه او اشتري عنه لو كان الثمن مثل قيمتها لقضا باطنا والا فلا فلو لم يفتي
 البائع اليه ولت اشتري ورد الجارية على البائع حل له الوطى ان غرم بالفتن على تركه فصورته في التبرسات التي جرت عنه فالتا

والا ففسوخ كالطلاق والاقالة ونحوهما كما اذا افسه بشهود زورانه طلقها ثم اثم تزوجت بزوجه آخر بعد اذ افسه فالحكم بالطلاق لا يرد
عنه وان علم ان الزوج لم يطلعه والى اكل للاول نظرا وباطنا واما عند ما فعل له ولا يكل للشاني اذا علم عن ابي يوسف رحمه الله
يكل للاول سرور عن محمد بن كمال لم يخلع الثاني ولان هذا القضاء يتضمن لانشاء عقد ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند
وقيل انه لم يشترط لاثبات قضاء الثابت قضاء غير شرطه اجماعا ان القضاء في معتدة الغير ونكاحه لا ينفذ باطنا كما اذا اوعى جارية
لها كاسطفا قضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يكل له الوطى لتحذر جملته انشاء لكثره اسباب الملك لذا قال بسبب سجن
ولا يقضي عندنا على غائب عن المجلس بالطلاق القضاء بالبينة لم يعمل الا اذا ائلمت عن الطعن الطاعن وقبيل اشعاره بانه نوره
ثم غائب قضى عليه هذا مجمع عليه واطلاقه مشير الى انه لو اقيم البينة ثم غاب القاضى عنه عند محمد بن كمال لا ينفذ باطنا ولا يخلع
على ما قال الخسري والى انه لو توجه عليه الحكم اقتصى القاضى عليه ما بقي من مقتضى قول محمد بن كمال على ما بينه ايام فان خرج والاقضى عليه
والى ان يقضى للغائب وليس كذلك فان في الميسر وغيره انه لا يقضى على الغائب الا من غير خصم مكن لقضى به ولا يرد ذلك
ناقد عند الشيخين عليه الفتوى فلو رفع الى قاض خراسان ان يطالبه بقبيل اشعاره بان نفس القضاء ليس بمجتهد فيه بل المجتهدين في القضاء
وهو ان البينة بل تكون حجة بلا خصم وقال الامام طه الدين ان نفس القضاء تختلف فيه فتوقف على امضاء آخر اكل في العمادى لا ينفذ
ما فيه حقيقة بانه الغائب ياه ولو بواسطه كوكيله وابيه ووصيه وهوى وصيه وابى الاب وصيه وصى وصيه على الترتيب او شرعا
بانابة القاضي كوصى القاضي والسيرة الكسيلة لدى نصيب القاضي لبيع عليه الخديوة لمن اختفى في مبيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد
القاضي اسناره باب اده فيودى او حكما امي يحكم بانه نائبه بان كان ما يدعى على الغائب من نحو الاشرار سببا لما
يدعى على الحاضر من نحو الملك كما اذا اوعى دارا على حاضره اشرارها من الغائب فانه ان صدق الحاضر لاسيما القاضي
الى يدعى فانه قضاء على الغائب هذا حيلة لمنع وهو الحاج وان اكاد الحاضر فاقام بينة عايشة القاضي بها عليه فاقضى على
الغائب ايضا ولذا اوجب الاحتياج الى اعادة البينة فالخاضع يقبض خصما عنه حين وقبيل اشعاره بان ان لم يكن له سبب القضا عليه كما اذا
احد لعبدان مولاك وكنتي ان حملك ليه فاقام العبيبة ان مولاه اعتقد فاقضى بها على الحاضر بقصد يدعى عن العبد لا يحقق على
الغائب الحق وان كان موجبا لانزال لو كان بان حبه لولا كانه لكانه قذرا لو حجب ان يكون هناك كانه فلا يكون الحق
سببا لانزال الاموال لا يقضى على الغائب ان كان ما يدعى على الغائب بشرط لما يدعى على الحاضر لان الشرط ليس باصل
بالنسبة الى الشرط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب بدها كما اذا قال جل لامله ان طلق فلان مرارة فاق
طالق ثم قامت الحاجة بية ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم تقبل القضا بل طلاق على الغائب قبل قبلت الاول
اصح وقبيل اشعاره بالحق على الغائب على الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقام بينة انه خطبا قبلت قصدا
والاصل ان الشرط ان كان مستتر من الغائب لا يقبض الحاضر عنه الا فقد انصب تمام في العمادى وصح حكم
الخصمين جعلها حاكما على نفسها ولو احدى بها فاضيا وقبيل اشعاره بان الحكم لا يحكم غيره الا بها كما في الفتوى من صلح بالضم والفتح

قاضيًا تميزه اى صلح قضاؤه وشهادته فصع حكمه المرأة والفاسق كما وفيه رموز انه لو لم يكن بلا التحكيم قتل التحكيم ثم صار
بالا وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او صبيا او كافرا فاعتق او بلغ او سلم كما في الغنى في غير حد من الحد وكان له ثوب الخمر
والسرقة واللعان والتدفع فلو حكم فيه كان باطلا بلا خلاف فانظر متعلق بالتحكيم وقوله اى قصاص فلا يصح حكمه بذاته
عنه ونحوه الخصاف لكن في رواية الاصل قضيح ذلك فاسا على غيره من الحقوق وهو صحيح كما في شرح ادب القاضي في
شامل للطلاق والعاق والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة الديون والبسوع وكذا غيره من المجتهدات كالطلاق المضاف
وبهو صحيح من المذهب لان كثير من شياخنا انعموا من الفتوى بكيلها بتجارة العوام كما في الغنى وذكر في التمهيد ان حكمه في
البسوع المضاف مساير المجتهدات نافذ على الاصح لكن الغنى في في التمهيد انه لا يفتى بقضاها فحتى يربطلان البسوع سعيان ياخذ لقبناه
فان فتوى الفقيه للجامل حكم المولى ولازمهما اى الخصمين حكمه كالمولى بالبنية او الاقرار والتكول لانها ولادة عليها وصح اخبار
اى الحكم باقرار احدهما وبعد الة شاهد حال ولايته اى حال بقار ولاية الحكم كما اذا قل لاحدهما قد اقرت عندك
او قامت بنية لكبة اخذت فالان قد حكمت به لئلا عليك فانه لا يفتى عليه الاقرار واقامة البنية لئلا عليك لئلا يفتى
في حال ولايته فلو اقبل ان يقول حكمت به لم يصيد في ذلك فيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما وعد التماسا صحيح والى ان
الاخبار بعد الحكم لم يصح بانيته لانقضاء الولاية كما في البداية لكن في المسئلة لم يصح بعد القيام عن مجلس الحكومة لانه صار كغيره
وفي الغنى انه لو اخبر عن الحكم قد اكبره لئلا لان الحكم كالمولى ولكل منهما اى الخصمين ان يرجع عن حكمه قبل حكمه عليها فاعل
غير محتاج الى الاتفاق بخلاف التحكيم ولذا لو حكم بعبده لم ينفذ لئلا لو اجاز العاقل بعد الحكم جاز فان رفع حكمه اى الحكم
الى قاضى سوى امضاه ونفذ ان وافق حكمه مذمومة اعتقاد القاضي فلا يفتى بعبده والطلاق خالف مذمومة
فلا ينفذ بعبده وان كان مجتهدا فيه وقال الطحاوى ليس للقاضي ان يطل حكم الحكم كما في الزايدى ولا يصح القصص
والشهادة لمن يكون متهما اى بين القاضي والمقصود والشاهد والشهود ولذا اوزر وجوبه بانيته ولا يشهد للولد
سفل للوالد وان علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجة او ابنه او امضاه آخر كان باطلا وقيل جاز ذلك ان
وافق مذمومة فيه اشعار بان القضاء والشهادة لصيانه عليهما ولشمل الاخ والعم والنحال لمن يبيع بضاعة بالواد ثم شرع
مسائل شتى فقال وصح المايصا اى جعل الغير وصيا له بعد موته بلا علم الوصى باليضا حتى يوليغ شيئا من تركه جاز
ظاهر الرواية وخرجه يوسف ح انه لا يصح علم الوصى بالتوايل بلا علمه حتى يوليغ شيئا من تركه جاز
خبر عدل ومستورين المسائل لئلا يفتى بغيره فاسقين ان خبر الفاسق وحيل لتوقف وقيل عند ما وفيه
بانه لا يشترط لفظ الشهادة لعزل الوكيل وكيل تعلق برحق الغير فاذا لم يتعلق به كوكيل ثبت ذلك انه في عقد الزين لم ينزل
ولو اخبر عدلان في سياتي تمته الكلام في الوكالة وعلم السيد اى شرط خبر عدل او مستورين لعلم السيد بجباية عبده حتى لو اوصى
بهما فاسق او مستور فباعه لم يكن مختارا للفداء عنده وعلم التسقيع بالبيع للعقار حتى لو اخبر به غير عدل لم يطل شفعه عنه

وتعلم البكر البالغ بالكلح اى بالكلح الولي اياها فلو اخبر به فاسق وسكت لم يكن ضامعهده ولعلم مسلم في دار الحرب
 لم يهاجر الدنيا بالشرائع فلو علم فلو اخبر بالصلوة وغيره من العبادات عدل وسنوران لزمه ذلك كما لو اخبر
 وصداق واما الذكبة فلا يترى عنده خلافا لما قال مشايخنا والاصح عندي انه لقبيل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء
 اقامته من الصلوة والصوم وغيره ما لم يخبر الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهة صلى الله عليه وسلم انما يبلغ الشاهد الغائب
 كما في كشف المساءلة تتم في الاكراه لا يشترط ذلك لصحة التوكيل فقبيل فيما خبر واحد ولو كافرا بلا خلاف فلو علم
 من غير الاكراه وقيل وجوب قول قاض عالم عدل فقصيت انما بهذا هذا العقار لانه يثبته الفقه التهمة ونحوها
 وعن محمد انه يرجع الى انه لم يقبل وبه اخذ كثير من المشايخ وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان الفضاة قد افسدوا وتينا كما
 في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شئ ما كافي الاكراهي وقيل قول جاعل عدل ان يميز
 سببه ان قال في حد الزنا مثلاً استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف ثم حكمت عليه بالرحم فلم يبين سببه لم يقبل
 قوله لانه ربما يظن غير الدليل ليلما للجل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلبا بيان لسبب لا يقبل قول غيرهما من عالم
 او جامل فاسقين في انهم عليه يمار الى ان السكوت من تهمة المسائل وعلى ان يقبل قول غير من كل غير

كتاب لشهادة

اور بعد القضاء لانه مع التماس شرف منها وانها في لغة خبر قاطع كما في القاسوس والخصوس مع المشاهدة بالبصر او
 البصيرة كما في المفردات او الاخبار بصحة الشئ عن مشاهدة وعيان يقال شهد فلان عند الحاكم بفلان على فلان كذا
 شهادة فهو شاهد وهم شهدوكما في المفردات وغيره وشريعة اخبار اى اعلام بحق اى بال وغيره مما ثبت وليسقط
 الا انه يستعمل في العبادة في حق المال لا غير كما في اقرار الكافي للغير اى حصل لغير الخبر من كل الوجه كما هو المتبادر
 عنه الا انكاره فانه اخبار بنفسه في يده وكذا ادعوى الاصيل لانه اخبار بنفسه في يده وكذا ادعوى الوكيل فانه ليس باخبار
 للغير من كل الوجه كما ظن على غير آخر يخرج الاقرار اذا هو اخبار على نفسه يدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه
 في الحقيقة شهادة بالحد للشارع على الزاني والأمين للبايع على المشتري والشهادة بروية الملال ليست بشهادة حقيقة
 ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على راي والقول بانها شهادة بالصوم او اعطى للشارح على المكلف يكون اخبارا بحق له
 على نفسه ويجب اى لغيره داء الشهادة في خبر الحدود ويجوز المضاعف او المجاز الرسل لطلب المدعى وان
 لم يتعين للمحل فلا بأس بالتحريز عن التحمل ان لم يتعين الا فواجب له حقه قد ضاع كما في الاختيار يستثنى منه ما اذا مات
 على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعيد
 اقال خلف بن ايوب ولم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في المضمرات وفيه اشعار بان لا يقع على ادعاء

على صراط ما فلو سلم ان لم يشهد يذهب عن الشبهة لصار فاسقا كما في الخزانة فلو شهد بعبه لم يقبل كما في الذخيرة
 اي خفاء الشهادة في الحديث الفصل من الطار بالانه اشاعة فاشنة وليقول جوابي شهادة السرقه تشهدانه
 اخذناه وللتصريح قال لا يقول سرقه والاضاع العبد قطع كما ياتي ونصا بها اي قل لشهو لاننا راجع رجا
 للمباذني اسرع على انه من اثنين وللقود في النفس الطرف وباتي الحمد وغيره من السرقه والقذف واللعان
 والشرب رجلمان لا رجل وامرأتان لكن في القضاة نافذ بنكرك الشهادة لاستنباه الدليل لنصا بها للبراءة
 وجودا وعدا فان شهدت انها لم يوصل في العين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان لم يثبت يملك البائع على البتة
 ثم يربح البيع اذا اشترى بالشرط البكارة والولادة فشهدت انها ولدت هذا المولود ولو شهدت على استئصال يصحى لم يقبل
 عنده في حق الارث خلافا لما يقبل في حق الصلوة بخلاف وعيوب النساء ولو جازى فيما لا يطلع الرجال
 عليه امرأة واحدة والاحوط امرأتان الا حب ثلاث والنرج عن الخلاف اربع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه يشهد
 رجل بالعداء والولادة والرقا لم يقبل الاصح انها تقبل ويحل على ان يصره وقع عليها بقصد او مع قصد الشهادة
 كما في الخزانة والى ان يطلع عليه الرجال لم يكن شهادتهن تامة كاشهادة على جراحات النساء في الحمام كما في الكافي و
 غيرهما من الحقوق ما لا كان وغيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعاق والبيع والوكالة والوصاية وغيره رجلمان
 وامرأتان او بنتان وفيه اشعار بان لا يصح بالزائد على الاثنين ان كان احدل كما في دعوى الاختيار ويتبين منه
 حواش مع بيان المكتبة يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كما في التحقيق وشرط المحي بسبب الكل لوجود قبول شهادته
 الرجال النساء في الميز وغيره من الحقوق العدالة لثمة الاستقامة وشرها لانها زجرا عما هو محرم في دينه وسبب في تفصيل
 وفيه اشعار بان لا يجوز القبول قبل الا بلبية في الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بغيره فقبل العدالة كما في كشف
 وغيره الا ان القاضي اثم كما ذكره المصنف في القضاة وفي الزايد اذا تحرى القاضي الصدق في شهادة القاض
 يقبل والا فلا وشرط لكل لفظ الشهادة فلو قل اعلم وايقن لم يقبل شهادة وفي قياس الكشف ان الاداء يصح
 بلفظ شئ عني لو كادوا والتحقيق كلفه اشهد وما يساو به في المعنى وقال العراقي انه ليس بشرط في شهادة النساء
 في الولادة وغيره الاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان اللفظ شرط للنسب ليقول لا يجوز بخلاف واحد
 كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل بينهما اشارة اليه في القضاة كما في غليس في البيان نسابل كما ظن وليسأل
 القاضي سر او علما فيختمهم عن حال الشاهد جاره واهل سوتة فان لم يوجد فاهل محلة فمن كان حذلا صاحب
 خيرة بالناس غير طامع ولا فاجر وينبغي ان يكون فقيها يعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه اشارة الى ان الجرح
 والتعديل مقبولان لجد الشهادة والى ان تعويل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا لانه وان
 كان اقرارا على نفسه الا انه لو حجب القضاة على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد وعدالة لايصال

عنه كما في المحيط فلو حصل في قضية لم يستعمل في اخرى الا اذا طالت المدة وكلما وفيه والصحيح قولان مسته اشهر الفتوى
 الى القاضي كما في المضمرات فيسأل عندهما سواء الامط لهما في مقيد بطعن الخصم وعدمه وكبح دون حق والاعتماد
 راجح فيسأل اذا طعن الخصم الثاني في الحدود والقود واختلفت اذ اختلفت زمان او برهان وفيه اى باعند هاسن ان يسأل
 بلا طعن لفتي كما في المشايير وكيفية الاختيار ان ثبتت كثر من كتب في بكر الرازي فلم اجد انه يرجع قوله على قول
 غيره الا انه المسئلة افساد الزمان وكفى السؤال سوال امي كفى سرد بان يثبت غالباً اى المزك رسولا و
 كتاب فيه اسرار الشهود والناسهم ومما لم يكتب تحت العادل عدل والمستور مستور والفاسق فاسق واما
 اعلم فتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعى في غير العدل زنى شهودك ولا يقول ابرؤا ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع
 القاضي بين المزكى والشاهد ويقول للمزكى اذ الذى عدلته وفيه اشعار بان يفتي بكفاية السرفان الاصل اشتراك
 المخطوفين في القيد وعن محمد راجح ان تركبة العلانية بلار وفقته وتركبة السرة واحدة شرع وحلية الفتوى كما في المضمرات
 وغيره ولا يتكفل في الاختيار ان يسأل سر العلانية وعليه الفتوى والاثنتان احوط والواحد كاف في التزكية ي تعديل
 المشايير بان يقول المزكى هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل لوقال لا اعلم منه الا ان كان قد بلا على الاصح من
 ما اذا قال لا اعلم منه الاخرى في حلفه فانه ليس بتعديل على الاصح والبلغ الا لافاظ عدل ثقة جازا الشهادة كما في المحيط وفيه
 اشعار بان يصح في تركبة الشرحب واحد او امرأه واحدة بخلاف العلانية فان اليه الشادة والعدد شرط فيها كالمادة
 في الكل كما في الهداية وغيره فتركه ليس كما ينبغي والاثنتان احوط والواحد كاف في ترجمته الشايد اى في تفسير كلامه بنية
 اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجمه قالنا راصلية ومنه الترحان الضميتين او فقيهان وقنع التاروخم الحزم المفسر للسان كما في
 وترك الاضافة اولى اذ الاثنان احوط في ترجمته المدعى والمدعى عليه كما في التمرناشى وغيره وفي الرسالة اى فيما نقل
 من كلام القاضي الى المزكى وفي العكس هذا كله عند الشافعي اما عند محمد راجح في شرط العدد في التزكية والرحمة والار
 وعنه لا بشرط العدد في تركبة الروكوكان حقا لا ثبتت الا بشهادة الاربع اشترط الاربع عنده كما في المحيط ولا بشرط
 الصحة الشهادة الاشهاد فان شهد العلم فجزان الشهيد بكل ما سمعه او ابصره كالبيع والاقرار والطلاق والنصب
 والقذف واقتل مما ثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بين حليين قال لا تشهد عليهما باسبع مناعل لان
 يشهد كما في الصغرى وفيه اشعار بان لا يشهد ليس بلان في حق لكن في الكبرى اننى المدائبة وبيع فرض لا اذا كان
 المال قليلا كدريم لان في التزكية خوف تلف المال الذى فيه تلف البدن الذى هو حرام وقال اساذنا ان عذب الا فى
 حق لم يثبت الا بالقضاء مثل الشهادة على الشهادة فانه شرط فيها كما ياتى ولا يشهدنى واقعه من خطه
 فيها وعلم انه نقض خاتمة الحال انه لم يذكر فيها شهادة وعليه بالمشاهدة الخط وهذا عنده والاعند بها فيشهد عليه
 الفتوى كما في التعلق وقال نجم الائمة انه يشهد اذ اتين انه خطه ولا يوجد شامد غيره كما في المنية قيل لا خلاف في

انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه اشعار بانه لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة واخبره قوم قضاة وفيه
 الخلاف كما في المداية وقال المحقق ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يترك الحاشية ويبلغ المال نصفه وبارئ
 والا فان شهد فروز وعبداني يوسف بنح ان يكون الصك مستودعا ولا فم يشهد وان تقين انه خاتمه وعند محمد بن ابي بكر
 خطه وبه يعني كما في الخلاصة ولا بالتسامع من قبيل حذف الفعل لقوله تعالى ولو لم يدعي من في الهيئات الاية فلا يشهد
 كما ظن التقدير لا يشهد بسبب التسامع لا العيان بولائه لنقل عن اخيه وشرا لا يشهد به وهو حصل من العلم بالتواتر او
 او غيره ولو واحد لا كما في الكافي وغيره وما ساقى لا يخفى عن مخالفة الما في المنسب فانه جازان يشهد ان ابن فلان
 فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عنده جاء قويل يشهد به بعد عدل في الغريب لم يقبل لا اذا شهد
 عدلان من بلده على الصحيح كما في شرح ادب القاضي وغيره والموت فانه لو شهد به من سمع من قوم عندهم من عدل
 عند آخرين حينئذ لم يقبل القاضي شهادته جازان بخبر عدلان فشهد اياه معا ولو اخبر واحد بالموت الاخر بالحياة اعتبر
 ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية والشكاح فانه يشهد به من سمع من عنده وعدلين عندهما وقيل يشهد
 كما في المبوط وذكر في المنية انه لو اخبر واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقد فلان ثم حجه جاز لهم ان يشهدوا به والدخول با
 الاحكام كالعادة وغيره وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول لا ثبت الاثبات الخبوت الخلو وولاية القاضي كونه
 قاضيا في حجة كذا فانه لو سمع من الناس جازان يشهد به وفي اصل لو وقف ان يشهد ان هذا الشيء وقف على
 او جماعة كذا وفيه اشارة الى ان ذكر المصنف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرعشي كما في الكافي
 لكنه ليس شرطا على المتحار ان كان قفا قد يافى صوف الى الفقار كما في خزائن المفتين في ذكر في الظهيرة اذا كان قفا مشهورا
 واقفه لم يقبل بلا فكه على التمام في التهمة شرط بكل حال على الصحيح ثم ذكر حكمة مستانقة بالتسامع كما ظن فقال لا يشهد
 وان لم يكن فيه رواية على شرط الا في شرط الموقف بان يصر الى المدرس كذا والى العمارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو
 على اصل الوقت وشرط لم يقبل لانهم صاروا فسقة بالشهادة على شرط كما في الاستشهاد والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في
 والاكتمار شيئا انه لا يشهد بالتسامع في الفصل والافى المهر ويقبل فيها ولا في الطلاق والعقاق والولاة خلافا للبي يوسف
 كما في الخلاصة والى انه لا يشهد في الاملاك اسبابها كالبيع والهبة والصدقة كما في الذخيرة الا اذا خبره طرف اى يشهد
 بالتسامع في هذه الامور اذا اخبر الشاهد رجلان او رجل امرأتان في شرط العدد ولا يشهد بالعدالة ولا لفظ الشهادة
 على قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العادى انه يشهد بالتسامع اذا سمع من المحدود في القذف والنسب والبيع
 وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المميز لكن لا يشهد ان كان احدا فكلما جاء شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع
 بل بالبيان فقال ولا يشهد بالتسامع راني جالس كل من رآه جالسا في ناحية مجلس القضاء لا جالسا من الجار
 يدخل عليه الخصوم المدعى المدعى عليه فانه قاضى لا يشهد له كمالى ان ذلك الجالس في ضيقه الناحية لا يشهد في

وامرأة ليسكنان سبياً واحداً بينهما انبساط الزوج كالمعاقة لتقبيل فان في النكاح الانبساط لبتاح شدن
انها عرسه علماً بالظاهر وكذا الشهدا في شئ وعارف بالباوضافه كدوره وحقوقه سوى الرقيق الكبير فان غير المعبر
عن نفسه من الرقيق كالمتاع وعن الائمة الثالثة انه كالكبير كذا في الذخيرة في يد تصرف عرف بوجه واسمه ونسبه فان نظروا
الرائي لا يخلو عن اشارة اليه كالملاك بالضم جمع الملك شيك الملك شي تصرف مثل تصرف الملك لا تصرف النائم كالمضار
والوكيل على انه اى ذلك الشئ ملكه في التصرف وفيه ضرب الى انه ليشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشئ الذي
وقيل انه ليس شرط وبالأول ما خذوا الى انه لو لم ير الملك الملك ولا رآه الملك عرفه ولم ير الملك لكن سمع من الناس انه
لا يشهد انه ملكه كما في النهاية ثم استدر ك ما يومه بعد الكلام من جواز التقييد بالنساع فقال لكن ان قال الشاهني كل
الحكمة المسبوقة او الواحد الرائي عند فاضل ان شهدا في بالنساع او بحكم السيد حكم تصرف الملك على ملك الشهادة
بطالت شهادته على الصحيح لان تركه الاطلاق يوجب عن اعترافه شبهة في ملك الشهادة كما في الكافي وغيره وبذا قول لائمة
كما في فاضل بخان كنهنا ثم تطلب في النكاح بالنسب ذاقا لسمعناه من قوم لا يتصوروا طوبى لهم على الكذب كذا في الموت اذا
قالا بغير ثبوت فلهذا لم يطل الوقف على اقال الرضائي كما في العادي ومن شهد على موت زيد بقرينة الاتي فلا يسمع
كما ظن انه ابي بشار على انه حضر ويجوز كسر العزة على انه للتعليل وفن زيد او انه حصل عليه قبلت شهادته وبذا عيا
بالكسر معانية للموت حكما بالنساع لانه لا يفن ولا يصلح الا على الميت فكانت شهادته على الميت وبذا اذا لم يكن
الشاهد شهدا في خبره بان لم يكن ممن ورثته ولا وصي له ولا اقلا يعتمد على خبره كما في العادي وغيره والاصح تقديمه
على قوله ويشهد رأس مجلس كالاخني

فصل وقبيل الشهادة جواز اسن اهل الاسماء الذين خالفوا في العقيدة من اهل القبلة وكانوا من غير
الخراجية الملقون بالفتنة طهروا الزبير وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم والرافضة الملقون بالاحنون على اصهر من
وغيرهم من الاخير طهروا رضوان الله تعالى الى يوم القراء القدرية النافون للقضاء والقدر عنه توكوا والجمعة النافون
لقدرة العبد والمطلحة القائلون بخلود الذات عن الصفات والخرجية النافون لنصر النبي مع الايمان ثم صار كل فرق من
عشرون اثنان وسبعون فرقا كلهم في النار الا من اقدم التوحيد كفي التثنية وغيره من جملة الدعاة لا يقال انهم بهذه الاعتقادات
صاروا فاسقين فكيف يقبل شهادتهم مطلحة الا نقول انهم مستحقون بانفسهم لا يطبق على فعل القاري كما في مالك كذا في الامام
الى ان كل من كفر منهم كالجسمية والخارج وعلماء الزوفن والذين يخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على المسلمين كما في الشارح
وعن ابو يوسف من كفر لم يقبل شهادته كما في المحيط الا الخطا ببيت طائفة من اوفض عليهم الخطاب محمد بن ابي صبيح
بن موكو بالكو ولا قال ان عليا الا الاكبر وجعفر الاصفهاني لم يقبل شهادتهم انهم سبوا من الشهادة لكل من طعن عندهم قيل ان
الشهادة لا يستعمل اجبة والابواء جميع سواء مصدره اذا اجبة شهادته ثم سمي الموهوب والشهني الممنون كان في مقام طلبه الذي هو منه

اهل الاموال ولم يسلوا البطاقة بعينها فانه يقال على كل من غلبت بهته بناويل فاسد كما في الكفاية وقيل الشهادة من الذي
 العدل على مثله في الكفر فلا يقبل شهادة على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على احد اذ الكذب حرام في جميع الايمان كما في
 وان خالفه كالتصاري والجوس وعلى المستامن ان اختلافه اذ الذي كالمسلم في قبول الشهادة عليها
 من المستامن على مثله الظاهر في موضع الاضمار لزيادة الايضاح اذ اكانا من جنس واحد فلو كانا من ارجوع والرك
 او السند لم يقبل شهادة المستامن على الذي كافي الكافي وعلى عدو من عدو له اي فرج بخرنه وخرن بفرجه قيل لا يعرف
 بالعرف كافي خزانة المغنيين بسبب الدين كما يعرفني لانه لا يكذب بدينه كمال الامور كافي الاضمار ولا يخفى انه مستند
 بما قبله وما بعده وانما ظرف عدو ولا محذوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العدل على الفعل الصحيح كافي الكافي وغيره فقال
 ومن اجتناب الكبار في كل فرد من افراد الكبار كافي اكثر الكتب لكن في قضاء الخلاصة والخيار اجتناب لاصرار
 على الكبار فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا في الكبيرة والاصح انه ما كان شنيعا بين المسلمين فيه شك منه الذين
 كالا عانة على الحصية وضرب الزنا والظن كافي الخلاصة والمحيط والذخيرة والكافي والمضمرات والكفاية وغيره من الكتب
 واليه اشار المصنف في الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصرار لا يصير كبيرة فقال لم يصير على الصغرة
 اي لم يزد على كل فرد من افراد الصغرة والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام في الجنبين على ذلك كما اشرط
 البعد عن فعل كل كبيرة شرط البعد عن نية كل صغيرة كافي التمهيد فمن الظن ان لاصغر الصغيرة وخلف صوابه على خطئه اثر
 حسنة بالنسبة الى صغيرة فمن جنتب الكبار فان فعلاته حسنة وتسع وتسعين صغيرة فهو عدل ان فعل حسنة وصغيرة بين
 بعد كان عليه ان يزيد قيد آخر وهو ان يجتنب لافعال الدالة على الذمارة وعدم المودة كالبول في الطريق كما ذكره
 المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المودة ليس كبيرة على القول لاصح في الكبيرة وقد صرح بنى قضاء الخلاصة وغيره
 بدخوله في الكبار باطل والا قلقت الذي لم يمتن لجذر الكبر وخوف الملاك فان الجنان من اليوم السابع الى عشرين
 سنة فلم يفرج الا اذا ترك استحقاقا والخصي الزرع الحضية وولد الزنا لانه فاسق لابل والعمال بالضم وشد يد المور
 السلطان قيل المواجهون انهم قيل ان كان العمال جميعا مودة لا يجازف في كلامه لا يقبل شهادة والا فلا وقال الجمهور
 انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم فلعنة الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا اعدوا لا يقبل والا
 فلا وذكر الصلح الشهيد لا يقبل من الرئيس الجاني في السكة والبلد الصراف كافي المحيط وشهادة عمال لوقف لا يقبل
 على الصحيح كافي الجواهر لا يقبل من اعمى في شئ من الحقوق سواء كان سموعا وغيره ونيا او عبدا منقولا او عقارا
 وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء والما اذا لم يكن اعمى وقت التحمل فان كان المشهود منقولا فمقبول بالاجماع
 وان كان نيا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابن يوسف ثم وهذا فيما لا يجري فيه التسامح والانيقيل بالاجماع كما
 في الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرا وقت التحمل بما اذا عرف القاضي وقت الذي عي فيه وتاريخ المدعي سابق على ذلك

والا فلا قبل قول الشاهد المدعى في ذلك كما في البسط ولا من مملوك قرن او مدبر او مكاتب وام ولا لمعتق ابصر
لا ليس من بل الولاية على الغير ولا من محدودي قذف اى قذفه وان تاب لان تمام حده بوشهادة غيره
الى ان يشاهده قبل المدة قبل حنه قبل اكثره وعند لم قبل لضرب سوط واحد الى ان يشاهده المضر التائب مقبول كما
الكافي والى ان المحدث في الشرب ونحوه قبل كشهادة القاسق بعد التوبة قبل لم قبل شهادة الابعدة ثم قبل
الصحيح انه منقوض ^{للمعد} المعدل والقاضى كما في الكبرى والاكثاف مشعر بان واقام بعد المدعى من الشهود على صدق
صاير مقبول الشهادة وهو صحيح كما في الكافي الا من حد في قذف حال كفره فاسلم فانه قبل فشهادة على الاسلام بلا
حدث العدالة وفيه اشعار بان لو شهد قبل الاسلام لم قبل شهادة على الذمى كما في الكافي ومن عدو على عبده ^{الدين}
اى بله ونحوه لظهوره في بعض نسخ الهداية والميوط والخاصة والاختيار وغيره بان لم تداولات فلو شهد سوطا على
بالضرب غيره لم قبل في محالهم من كتب لم يثبت انما من بعد وقبل اذا كان عدلا وهو صحيح عند صاحب
لكن لا يخفى انه لا يارض في كتب مذمبا على ان نفسه قد قال ان الاول مذمب لما خرب فعلم انه الصحيح في زمانهم و
زماننا ومن سيد لعجده ومكاتبه وام ولده لانه شهد لنفسه قبل على احد منهم ولو شهد له فردى القاضى ثم
فاحاد لم قبل بتهمة الكذب ولا قبل الشهادة من شركه فيما يشتركانه من التجارة ظرف الشهادة والاداء
يشتركان فيه فانه لا يصح الاعتدال انفسهم الاضافة للتمسك بشركة العان فانما لا قبل لكشرك لم فاض لانه
لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها قبل فيما لا يشتركانه فيه كالشكاح والوصية والحدود ومن
يفتح النون على المشهور وكسر افصح كما في التهذيب ثم فسره فقال ^{للفعل} الروى من التشبيه بالنساء في الزين ^{وتعظيم}
من الرجال اما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه فكسر فهو كالشتم فيقبل اذا كان محررا ولا امرأتان ومن ثمة
في مصائب الناس لو بلا لقبل من ناح في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي وغيره ويبنى ان لا قبل لان صحتها
حرام كما ياتي والنفوح النذرة بالبكا ونحوها من معنية اى من لغنى ونشد شعر اى الحكمة او غيره لم حرمه صحتها كما
في الذخيرة وغيره ولكنها المحرمة بالتقوى بين الناس فبجواز التقوى لم يسقط العدالة كما في الكافي مدين الشرب اى
على شرب لا شربة المسكوة غير الخمر فان لم يمد من الدوام على الامور واتباع الموى دون التدوى وانما اشترط الا
ومان لظهوره في الشرب الا لم يخرج من بعد الله وانما تشي الخمر لان مدين شرها بلا الوسائط العدالة كما في الكافي وخزانة
المفتيسين اليه شر في الذخيرة والمضرات فيها اشارة الى ان مدين مسكوت يخرج عن العدالة كما في الميوط وذكر في التلهم
لا قبل من شاربه الخمر مسكوت بل تاويل وفي الاختيار وغيره انها قبل عند مخرج من شاربه لبنية متاولا اذا اسكر
اخرى على اللود وفيما قال المصنف انها قبل من مريض شراب لم يقبل الاطباء لا علاج له الا الخمر لان في حرمتها خلاف
كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام ثم لو شرب بعض شئ في حلقه ونحوه ما ينفعه لاحالة كان سباحا كما في التمراشي وغيره

والجميع اسلاف وفيه اشارة الى انه لو كنتم سبتم قبل شهادة فان الفاعل الاعلان وان سب حد من الصحابة ليس بكفر كما في خزانة
المفتين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل حد من السبب الشيعي لم ينعارض القميين فانه كافران سبما يصرف الى السبب
صله الله تعالى عليه السلام وفيه اشعار بان المعن والسبب ينعني وهو التكلم في عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف كما في
وغيره والى انه لو شتم ابله ومالكه والوداد قبل شهادة الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كما في المحيط والى انه لا يقبل
شهادة اشرف العراق لانهم متعصبون كما في الخزانة وغيره وفيه اشعار بان لا تقبل خفي الى الشافعي لم يقبل شهادة
كان عالما كما في اواخر الجواهر واعلم انه قد مر في الفصا ان لا يشهد من بينهما ولاد او زوجية وفي الميتة من نجس الامة
لا يشهد له عا دمه وكاتبه ومشرقه وصديقه والتكلم في احاديث الرعية وقسمه النوازل كذا ركب بحر المند لانه قد خطر بقلبي
ودينه وكذا من سكن ارا الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبههم لينال بذلك لا وقيل لا يشهد ركب البحر للتجارة وغيره وهو
والا يقبل من شهود المدعي عليه الشهادة عندنا خلافا للمصنفات وهو رواية عن ابي يوسف رحم حال كونها متصلة
على حب مجر وادى جارية مجردة اى لم ترتب عليها ترتب على الجرح من دفع الخصومة عن المشهود عليه لئلا يقال
الجرح المفرد وهو اى الجرح البهيم فيفسق اى نفسيق الجراح الشاهد اى شاهد المدعي المعدل فان الحكم لم يجرم في
الاسماء اذ اخرج كما ذكره المصنف وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضي لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن الشهود
المدعي سر ولا يثبت فاذا ثبت عد التهم قبل كما في المضمرات ولانه ذكر في خزانة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بجن فاقام
عليه استاجرهم لهذه الشهادة فلم يقبل لانها شهادة على نفسي والبطال للادوى ولم يوجب ائني الحال ان الجراح لم يجر
بهذا الجرح على الشاهد والمدعي حقا للشرع كوجب الحد او لمعبد كوجب المال فلو اوجب قبل كما ياتي مشق في الجراح
مهوراى الشاهد فاسق او اكل الربوا او شارب خمر او زان في وقتا ومقر في شاهد زور او ان المدعي بطل هذه الدعوى
وانا لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا باشاعة الفاحشة المحرمة بالنفس بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع باخبار القاضي
سر كما في الكافي وغيره من المتداولات او مثل انه استاجرهم اى ان المدعي استاجر الشهود على اداء هذه الشهادة فان
وان تضمنت امر ازيد اعلى الجرح ولكن ليس اخص شبهة اذ لا تعلق بل بالاجرة ولتقبل الشهادة على قرار المدعي
اى نفسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم كوا عنه وعلى انهم اى الشهود وعبيد او احد منهم عبد او انهم شاربو الخمر
او سارقوا اى كذا او زانوا النسوة بلانقادهم او انهم قد زفوا فلان وهو يدعيه فان لكل يوجب حقا للشرع وهو الفرق في
الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر فانه يتقادم او انهم شركاء المدعي شركاء مفاضة فان فهمتة كما اذا شهدوا له
او والده او انهم اعطاهم من مالي الاجرة اى بدل الاجارة لها اى لادار الشهادة على او انهم دفعت لها
اليهم كذا لا لئلا يشهدوا على هذه الامور الباطل مع هذا شهدوا فان كلامنا يوجب حقا للعبد وشروط
للقبول موافقة الشهادة الدعوى في النفس لا غير وعليه يدل التشبيه فلو ادعى الملك سلطانا وشهدا بسبب الشرا

القبل وفي بعض اختلاف المشايخ كما لو ادعى بالسبب منذ سنة وشهد بالسبب بل ما ينحى او ادعى بالسبب فلما
 بتأنيخ ولو ادعى مطلقا وشهد احد بها بالسبب الآخر مطلقا لقبيل لو ادعى بالسبب شهد به احد بها والآخر مطلقا لم يقبل لكل
 في العادي ولو ادعى الابراء وشهد بالصلح لقبيل كان يصلح بحبل لمن وقف بان كان الابراء عن بعض بالاستيفاء والآخر
 بالاسقاط كما في المينة كالنفاق الشاهد في النفاق فحسب يدل لفظا بها بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا يقتصر
 عند ابي حنيفة يرح واما عندهما فالعبرة لما اتفقا عليه لا غير فدلالة اشارة الى ان البينة لا تقبل بدون الدخول وفي
 حقوق العباد ولا غير والى انه لو شهد احد بها انه قال لامرأة انت خلتية وشهد الاخر انت برينة لم تثبت شيئا وان اتفقا
 معنى لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احد بها على العتبه والآخر على عطية لقبيل الى انه لو شهد احد بها على
 والآخر على الاقرار لم يقبل كما في الكافي واما جعل موثقة الشهادة الدخول شيئا لانه لا يشترط هذه الموثقة من كل لوجه الاكثر
 انه لو ادعى الفين شهد بالف لقبيل بالاتفاق كما في النهاية فقرر الشهادة عنده من احد بها في الف او باية او طلقه والآخر
 الفين او بيمين او بيمين لان الدلالة على الاقل باليمين غير المعتمد لقبيل عندهما على الالف او باية او طلقه عند دعوى
 لانها اتفقا على الاقل فبر عند دعوى الاقل لان المدعى كذب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كما في المنهات لانه اذا ثبت الاقرار
 لم تثبت في ضمنه من الالف والمصنف ضعف قوله واما منه نهاية سورة الادب كما لا يخفى وثبتت في شهادة له من احد بها
 وله من الآخر الاقل الالف بالاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه المراجعة كلمة آخر فصار من الكثرة خمسة عشر
 وذلك كثره خمسة عشر عند دعوى الاكثر فان ادعى الاقل وسكت بقبي شاهد واحد لانه لم يجز شاهد الاكثر الا اذا ادعى الفين
 بصيانة البينة بقضائه او الابراء عنهما ونية التوفيق لا يكفي على الاصح كما في النهاية ان قصد المال جزاءه عليه
 ثبتت اى ان قصد الشاهدان في شهادة الف والالف واما ثبوتها ثبتت ذلك فان قصد عقد لم تثبت فلم يكن فيه حيلة
 في شيء من التوضيح كما لم يل حيلة لا تثبت العقد في ذلك اى لا تثبت بشهادة الف والالف واما عقد من العقود كالبيع
 بها اى لا تثبت عقد منها عند اختلاف الشاهدان على هذا الوجه لان المدعى كذب حد الشاهدان فلم يبق الا شاهد
 فلا فرق بين دعوى الاقل والاكثر من الموجب او القائل وفيه اشعار بانها لو سكنا عن جنس الشئ ثبت العقد كما في
 اول دعوى الكرابي ولما قرأ صلح مع فرع مشتعل على فرع فيها تفصيل فرع ذلك ان كان موضع مثل ذلك الطول
 فقال فيقبل تلك الشهادة وثبتت الاقل في شهادة عتق بمال سوله كان بطريق الكتابة او غيرها واصلح عن قود
 طلال ورهن وخلع ان ادعى من المال اى المولى والمولى والمهرن الزوج فلو ادعى المولى عتق عبده
 على الف باية فشهد احد بها بذلك الآخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العتق على الفين شهد بذلك الشاهدان لم يقبل عند
 وقبلت عندهما وثبتت الالف ولو ادعى الالف لم تثبت شئ وفيه ايجاز الى انه لو ادعى العتق او القائل يصلح او الالف
 الزين او المرأة الخلع وشهد الشاهدان لم يقبل فلم تثبت شئ ولا لاجارة بيع اى عوى لاجارة كدعوى البيع اذا كانت في

اول المراسى مدة الاجارة فادعى احد من الاجراء المستاجر في اول تملك الاجارة على كف ومائة وشهد القبل لا يقبل
ولا جارة بل بعد ما يبتدئ المدة فلو ادعى الاجراء جارة بعد ما على ذلك لم يبلغ مع الاختلاف فثبت بدل المالك
لانه ثبت المالك بجملة ما ادعى المستاجر فانما لم يقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت بدل الاجارة باقراره وتثبت الحكم
بالف عند سوار ادعى الزوج او الزوج الاقل والاكثر لانه لا اختلاف في الاصل هو العقد بل في التبع وهو المال فثبت المالك
الاتفاق الشايد بن عليه خلافا لهما فانه لا يثبت النكاح بالقبول الا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت التبع قبله في الاختلاف فيما ادعى الاكثر والاول
او ادعى الاقل فلم يثبت بل اختلاف وقيل لا اختلاف فيما اذا ادعت الزوجة واما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصل
هو الاول ما في الامالي قول ابي يوسف رحم مع ابي حنيفة رحم كذا في البداية وغيره الا ان هذا التفصيل خلاف ما في العبادي
يشهد بالبيع والاجارة والطلاق وغيره بالاختلاف في مقدار البديل لم يقبل شهادتهم عند سوار وكذا عند الاثني النكاح فانما يقبل
ويرجع في المهر الى مهر النكاح ولزم القبول عند الطرفين في النكاح الارث هو ان ينسب لارث من المورث الى المورث
على وجه لا يتوهم فصل ملك بين المالكين فلو ادعى وارثا شهادته ان يرد اقام بنيت لم يقبل الا اذا اجازت به اليراث الى الابد
حقيقة كما اشار اليه بقوله مات مورثة ابي سطي الارث المدعى الوارث وترك ميراثا له او ملكا كما اشار اليه بقوله
او مات والحال ان ذاك المالك لو مات وذات في يده وتصرفه وفيه اشعار بانهم لو شهدوا لمحي ان العين كان ملكا لم يقبل
وبانه لو شهدوا انه كان في يده لم يقبل وعن ابي يوسف رحم انها لم يقبل كما في الكفاية وغيره فان قال الشاهد كان
هذا الشيء لابي ابي المدعى او وعه ابوه او احاره او اجاره من كان في يده من شهود واستبعد المستاجر من
الموصول فقول ثمان على النسيان جاز في القول من اشياء بالاجماع لان يد المالك لا يركب المالك لئلا يفرج على السارق
وليس يملك لئلا قال بالاجماع فذكر ليس احسن نظر الى الفارق كما ظن ثم شجع في شهادته الفرع فقال لم يقبل
الشهادة على الشهادة فصاحد الكثرة الحاجة في كل حق الا في حدن المودود وقود فانما لم يقبل فيه لثبته الزايد
تداول الالسنه وفيه اشعار بانها تقبل في التعزير وبذرائع عن ابي يوسف رحم وعن ابي حنيفة رحم انها لم تقبل كمن في
وقطر لها اى بقول شهادته الفرع تعذر حضور الاصل لادانها باحد من الاسباب الثلاثة بموت كمن في
كما في البداية وغيره لكن في قضاء النماية وغيره ان الاصل او امات لا تقبل شهادة فرقة بشرط وجوه الاصل
او مرض لا ياتي مع مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدرة كما في النية وكذا يحصل لاصل في من لو ادعى ان
الفاضي فقيه خلاف كما في المحيط واسبق شرعي في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لو حضر الاصل لمجلس الحكم
المكنة البيوتية في منزل لم تقبل شهادته ولم يقبل عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المصنفات ولو كان لاصل في المهر
لم يقبل عنه وفي رواية عن محمد لم يقبل عنه بها كما في الفرقة وشهد لها شهادته عدة من اثنين مضاعفا عن الاصل من جلادين جلاد
فلا يثبت على شهادة جلاد من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يثبتون الشهادة لمرأة وقد جاز ذلك ان لم يقبل شهادته من رجلين

لما بقى من نصف ضمن الفرع لا الاصل ان حج الفرع هو لطف والاصل جميعا الا شهادة الاصل حلة العلة
 محمد ح ان لان ضمن كلامهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم ضمن الا بهود انه لو رجع الاصل فقط لم ضمن احد منهما
 وتما في المضرات وضمن المركزي اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احرار لم بعد الرحم قال بم عبيد قد علمت ذلك ضمن الدية
 وقال المية في بيت المال يجوز ان يكون ضمن الفرع ان حج هو والاصل المركزي فان شهدا وتما علة العلة كما في الكسب
 لا ضمن عندهم شاهد الاحصان اذا رجع لانه ثبت للزاني خصلا لا حميدة هي كونه حرا مسلما دخل بامرأة بكها صحيح وذا
 في اثبات الزنا الموجب له جم ضمن عند زفرح لان كمل العقوبة كالوجوب وضمن شاهد البمين اي بين ضمن شرطية
 اذا رجع لا شاهد الشرط منها فلو شهد شاهد انه قال بل خبر المدخل بها ان غلبت الدرافات طالق وشهد آخر انها غلبت
 فتقص عليه نصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد البمين فقط لا بسبب التلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عند بعضهم شتم ثم
 والصحيح انه لم ضمن الا بالسر خسة كما في الكفاية فالضمير في قوله اذا رجعوا للزنا وشاهد الاحصان البمين الشرط كما
 ان لظرف للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يتحقق فيه من رعاية حسن الاختتام

كتاب الاقرار

اقره منها واخره عن الشهادة لانها جتان لانها فاصرة هو في اللغة اثبات اشئ باللسان وبالقلب بها وضده الالكار
 وول الجور فانه يفتقر باللسان كما في المفردات وفي الشريعة اخبار اى اعلام بالقول فلو كتب اشارة ولم يقل شيئا لم يكن اقرارا
 وجيد في اذ الكتاب الغايب البعد فله على كذا فانه كالقول نرا كما في الصغير كحق اى بما ثبت ويستقط من عين غيره الكفر
 لا يستعمل الا في حق المايته كما فخرج عنه داخل من حق التعزير نحوه لاخر عليه بغير الجزع على الجزع بغيره عن الانكار والدمج
 والشهادة ولا يفتقر على ما يقرر الوكيل الولي ونحوهما لانياتهم من اقره شرعا وحكمه ظهور المقر به في المخبر
 للمقر اعليه لا الشاؤه اى لا اثبات المقر به لهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه
 لم يحل له اياه الا اخذه من طيب نفسه فانه تملك بهتد كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النفي وجمعا سببا لوقوع
 ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العادي وغيره وانما خلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان رتبده
 ولو صدق ثم رده لم يصح الرد كما في النكاحي ولو رده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزنا بدى ولما كان الاقرار خبرا قصص اى فقد
 صح ان اقرار بالزجر للمسلم لانه ليس بملك فهو بالتسليم اليه لا تصح الاقرار بطلاق او عتق كذا لانه ليس انشاء ولا
 فقد صح ولو سن المكره وفيه اشعار بان لو اقر بها زنا او كذا بابل اكراد يصح ذلك في اكرهه فانضمنا ان لم يصح ديانة فلو
 فان اقرار العبد وان صح في الجحد والعقد لكنه لم يصح بالمال محكف فان شهد بالجنون يصح لم يصح الا اذا كان ذونا
 وصح اقرار السكران كما سيجي حق صح اقراره ولو كان ذلك الحق مجبولا لا يدرك لو كان انشاء لم يصح لانه تملك مجبول

بكل جارية لرجل فورثها زيد ثم اقر بجلها للرجل وجماعا لسان بالوصية فلم يعلمها بها لم يحل الاقرار والخذل لمرته الكذب
 كما في الكرابي وصح الاقرار له اى للمحل ان يمين سببا للملك صالحا تصحيح الاقرار له بان قال له لم يظن فانه
 على الف درهم من جهة دين كان لا يبريات في انتقال اليد ميراث ورثة منه او وصية لمن غيره فاستملكها فان بين سببا في جعل الجارية
 في بيع مني فله الدار كذا او فوضني او وجبت كذا الا يبرئ شي اذ لا يتصور شي منه من النفي ان لم بين سببا اصلا لا يصح عقد يوسف
 خلافا لمحمد كما في البدية فان لدت ام تحمل لاقبل من نصف المحول من حين تحقق سبب الملك كعت الموهبة
 والموت فحالي المحل ما اقر بجن المال ان كان خلافا وجاية فالان بينهما في الوصية اذ لما في الارث ان كان يتا فادارث الوصية
 وقيد اشارة الى ان الام لو كانت معتدة فولدت لاقبل من سنتين من ممت احد ما تنق الولد اقر لانه كان في البطن او انما
 لم يكن معتدة فولدت لاكثر من سنة اشهر لم تنق كما اشار اليه النهاية وغيره وان اقر بقبول وغصب ودية او عارية فائمه او مستهلكا
 انما يثبته ايام نحو فلان كذا على اني انما يثبته ايام صح اقراره بذلك فانه المال لوجه البصينة المملوكة نحو على وعقد وطل شرط
 اى شرط الخيار فالبيع الذي لا يكون لاني الانتشار والافراخا ولذا لو اقر المدعى عليه بشي ثم ادعى انه كذب لم يحلف المدعى بالحق
 ان ليس بكاذب في عند الطرفين خلافا لابي يوسف وم وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره واستثنى اوكيل او ورنى وصدق
 متقارب من راسم صح ذلك الاستنثار استنارة قيمة فبيع الاستنثار عن نجس من حيث الثنية فلو قال له على ثوبه
 الادينار او غير مخطئة او خمسين جدر زير الماء الاقيمة الدينار او المخطئة او الجوز وقال محمد لم يلزمه شي لانه لم يصح الاستنثار اذ لم يملك
 وقيد اشارة الى انه يصح الاستنثار عن خلاف النجس من حيث انه لم يصح ثمنه فلو قال له على ثوبه درهم الاثوابا او ثوبه
 لم يلزمه شي عندهم لانه لم يدخل في المشتري منه والى انه يصح استنثار الكل من الكل هذا اذا اختلف المخطئة ولذا لو قال نسأ
 طواق الاقلانة وفلان وفلانة فقلنا لم يعلق واحدة فنس كافي الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف روح
 لوقال له على الف درهم الاخمسة وخمسة لم يصح كما في الذخيرة والى انه لو قال له على ثوبه درهم ان الكرسي لم يصح لانه
 يرجع عما اقر به على ان اجاب عن ثبوت اشئ في الباضى والتعلق عما في المشتري كافي الكرابي لا يصح استنثار السابغ
 منه لانه ليس اخل فيه مقصود فانه كالموصف للموصوف كالبنار السابغ للدار والعص للثانم واخل للبان خلافا لاول
 صدر الكلام فيكون لكل المدة لا الادا اقام المدة بنية على ذلك كما في فاضل خان وغيره لم يتبادر انه لو اقر بداره لدخل ما تحته من غير
 وكذا لو اقر بخل فقتل فقتل مقدار ما يكون فيه من المعروف التي لا يبار لذلك النخل واما قبل مقدار ما يخل في كبد السماء فغير
 مقدار غلظة وقت الاقرار كما في الظهير وروى صحته اى الدين في سعة من النخل ان قيل جيبك مطلقا اى خيرت فيه
 باحد الدين المعروف سبب السليم الاقرار وروى مرصدة الكذب على النخل ذات في رجل كونه مقيد بسبب حصل فيه على امره
 قد علم كل سبب بل اقرار بل اقرار له وبقاى له المعروف لسبب كذا في شتر شيئا وقض البيع اذا قد رآه القاضى وادار
 او قرض شيئا وبقد كذا كذا وساجر شيئا او ملكا لسان وتزوج امرأة بغير ملك كذا كذا وساجر شيئا او ملكا لسان وتزوج امرأة بغير ملك كذا كذا

فطابق احد ما في القضا على الآخر وقد لا يفي بن الصوة ودين الموضع المعروف لهيب على دين ثالث هو ما اقرب ولو عينا
 يده في مرضه لانه يدا بالاقوى فالاقوى وقدم الكل اى كل من بين الصوة ودين المرض المعروف لهيب بالمعلوم بالاقل
 فكل افرادى فانه اكثر استعلاء على الارث فان حق الوثيرة لا تعلق بالتركه الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه وان شمل الكل
 اى كل منهما ما له من الظن ان تكثير الكل لهيب بقوله وان شمل وفيه اشعار بامران الاقار ليس تبليك الالم بحج الا بعد ثلث
 التصديق الوثيرة ولا يصح ان يخص بمنزلة الرضيا اختياره عزما اى ذا دين من الدينين الاولين من غير لقبضا و
 اى من ذلك المخرج لان فيه البطلان حق الغير من الظن ان لظاهر ترك الضمير وفيه رضى الى انه لو خص الصحيح غير ما يذ لك
 يصح وتما في حجر النهاية ولا يصح اقراره بدين او عين لو ارثه عند اقراره فلو اقرارا بدين لم يلزمه لكن في العادى
 وغيره انه لو اقر بدين مسلم لانه الكافو سلم قبل موته لم يصح ولو اقرارا بدين المهرج وفيه اشارة الى انه لو اقر الوثيرة
 ولا جنبي لم يصح وقال محمد ان اقراره لا جنبي بقدر الضمير صحيح والى انه يصح اقراره لو ارثه وسياق و ذكر في الجواهر ان لو حكم
 لصحة اقرار الوارث لم يحكم بطلانه ولم يعتبر ان الا ان يصدره لم يفي اى يرضى بقية العزاء بذلك ان تخصيص بقية
 الوثيرة بذلك لا قرار فيكون الاستثناء متعلفا بالمستلحق على ما ذكره لم ينفذ من الظن ان لفظ التصديق يرده فان الجاهل بفتح
 كما ذكرنا لك في الشكل بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب العمل المخطوطة فيصرف الى الكل عند الشاى الى الاخر عند ما ذكره
 عند محقق البصرة كما في الرضى وفيما ذكره اشعار بان التصديق لم يعتبر بكون قبل الموت والى اشارة لتعليل صاحب الهدى حيث قال
 لانه تعلق حق الوثيرة بما لا في منه وبكذا اجاب بنظام الدين وحافده عما والدين كما في العادى لكن في وصية الفقيه ان روا
 في التصديق قبل الموت لكن في خزائنه لم يفتين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولم ان يرجعوا والمعتبر في بطلان اقراره فاعلم
 نسبة بولده مثله لانه ادعى نبوته وصدقه الغلام لاجدة الاقرار لان النبوة ثابتة بينهما وقت اقراره الا انها غير ظاهرة
 فيكون اقرار الوثيرة لا يبطل اقراره لامر اجنبية ان يحكم تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند اقراره ولو اقر رجل بغير
 غلام اى ولد كغيره ثبت جهل النسب في بلد موافقا وهو الا من مجهول النسب في كل موضع كما في المنيعة لكن في عتاق
 ان المراد اهل النسب ببلد بولد في بلد موافقا فهو معروف النسب بولد مثله اى الغلام لمثله اى المرفان يكون ارجل
 الكبرية باننى عشرة سنة ونصف والمرأة الكبرية تسع سنين ونصف كما في المضرات وصدق الغلام في عدة جوارته
 او مائة عطف على اقر دون غيره ولا حال اعلن فاعله والا لزم ترك الغلام انصافه بالتصديق حال الاقرار ثبت منه
 نفسه اى الغلام قصار غيره من الوثيرة ولا يورث انكاره بنسبه المتبادر ان يبيد ان غلام نفسه فلو ادعى ان غلام ابنه لم يثبت نسبة
 وكان كالاقرار بالان كما في الذخيرة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين وانما اشترط التصديق اشارة
 الى انه لم يثبت نسبة بولد الاقرار وان شرط ذلك في اتمر العقل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في الشاى منسبة كان
 المراد ما في اعتاق فافهم ان ان شرط التصديق للمقر لقول بعض المشايخ وادعى انه لا يشترط اى تصديق غير العاقل وشرط

تصدق الزوج مع شرايط الثلاثة الماضية او شهادة نحو قابلية من حمل او امرأة في قهر لها اى لزوجة بالاولاد
او الاثنى كما فيه الزام لنسب على الزوج وقية اشارة الى ان حديثين لأمير المؤمنين عليه السلام اذا قام النكاح بينهما والما اذا كانت حرة
فيشرط تصديقها او حجة ثالثة عنده واما عند ما فليكن شهادة واحدة كفاية دعوى الكافي والى انما لو لم يكن اثبات رجع ولا سعة بالثبوت
كما قالوا قيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج او لا كفاية النهاية ولو اقر رجل على نسب من غير ولد او قريب بينهما كالإمام
أو الجواب ان الابن لا يصح اقراره بالنسب ان وجب نفقة ولحضنة ولا بد لثبوت النسب من البينة كفاية الخفة وقية شرط
بأنه يصح اقراره بالوالدين بشرط فيه الشرايط الثلاثة كفاية الكافي والهداية لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من المتأخرات
انه لا يثبت نسب لام بالافراد ويرث هذا المقر من ذلك المقر لانه وان لم يطل لا اقرار في حق النسب الزام لنسب على غيره
كأنه صحيح في حق الارث الا اذا كان مع وارث ولو جحد اذ ارحم فانه لا يرث المقر حينئذ فلو اقربا بخ ولا عمة او خال كان
لها وونه لما لم يثبت نسب لاي ارحم الوارث المعروف ولو اقربا بخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره
فانه حينئذ يثبت المال كفاية المضرات ومن اقربا بخ او ابوه ميت شاركه اى شارك المقر في الارث المقر سواء
كان معه وارث آخر او لا لا يوجب اقراره في اخذ المقر النصف باقبض المقر من الزكوة بلا يثبت نسب لهما وانما ذكره
لما روى عن يوسف بن ابي ثبوت نسب من لميت اذا كان هو الوارث لا غير كفاية المضرات ولو اقر احد ابني ميت
اى لميت على اخرون الف درهم مثلاً متبداً راقب له خبره والمجتهدة لميت لقبض ابيه نصفه او اقر نصفه نصف الدين
وكذلك بن آخر فلا يثبت له اى المقر من الدين لان الاقرار باقبض اقرار بالدين على الميت هو غير مضمون النصف الباقى
للاخر من الابنين وقية اشارة الى انه لو اقر لقبض الكل كذب الابن لاخر فان حلف كان ان يرجع الى المدعيون النصف ثم
المدعيون المقر به اذا ترك البويها الفاعدين او اقره اقره احد مدعيي علي ابيها اخذ الدائن النصف من نصيبه هذا عند
ابى الليث وقال غيره اخذ الكل من نصيبه كفاية الخلاصة ولا يخفى ما في ذكر الاخرى في الاخير من عليه حسن اختتام والله اعلم بالصواب

كتاب الدعوى

اخر ما عمن لا اقرار وضعاً لانما يكون مؤخره عنه طبعاً هي واحدة الدعوى التي لا يرفع الواو وكسر كفاية اول المحالين غير منونة
لان لغتها للتأنيث اسم من لا دعوى مصدر او دعوى زيد على عمرو لا اى طلبه لاخذ العين والدين كفاية الكوفي فريد المدعى
المدعى عليه المال المدعى المدعى بنحو كفاية المغرب قال شيخ الاسلام وغيره انها اضافة الشيء الى نفسه على المسئلة
كفاية النهاية فمضى شتر كرتين جنين كل منهما اعم من المعنى الشرعي هو اخبار عند القاضي او الحكم فانه شرط كفاية الاختيار
فانه شرط وفي شمول دعوى المسئلة فخار والاطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شيء له على غيره لا يجوز على غير المحضو وكل ما يملك
ومن لظن انه منقوض بدعوى الوكيل الولى الوصى للمدعى في الاقرار ولما كان الباب على المدعى المدعى عليه في شموله

الى الحكم فقال المدعى شرعاً من لا يجبر الا يكون على هذه الخصومة اى الخصومة وطلب الحق فلا شك بان كان فيه من خصائص
وجود آخر كما اذا قال قضيت لدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة وان تركها والمدعى عليه من يجبر على هذه الخصومة
والجواب فلا شك بل بوجه البين فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجره القاضي على الخصومة لا يتيم انما هو فاما ذلك عدل فغالباً لا تعرف
الى اختلاف المشايخ فيها فبعض المدعى من لا يجبر على غيره المدعى عليه من يجبر الا ان لا يجبر عليه المدعى من غير خلاف الظاهر
والمدعى عليه من تمسك بالظاهر هو انما التصح فيه شعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيح يتعلق به احصاء الخصم
ووجوده لمحضور المطالب بالجواب والكر والاثبات بالبينة ولزوم احصاء المدعى الفاسد فبذلك ان لا يكون له رتبة
شئى على الخصم لو اثبت كمن ادعى على غيره انه وكيل او يكون المدعى مجهولاً فى نفسه كما فى الكفاية بذلك شئى اى قول دين وعبر علم
حيثه من ذلك لدين وقدره بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب مثاقيل من النحاس من ان لا يكون له رتبة
دعوى بلا عجز عن تقريره بالمسمع كما اشير اليه فى النخلة والى ان لا يشترط بيان النوع كالرهن والصفة كالتجديد لمسبب البيع وقدر
كما يشترط ظاهر الهداية الا انما يشترط كما فى الذخيرة وغيره او ذكرى بدايات البينة ان بيان قدر الكاخذ وصفه ومقدار المال
فى الدعوى كما فى يد الدين لا يشترط بيان عدد الخطوط وبذلك ان شئى المعين بقرينة قوله فى يد المدعى عليه كفى فى تصديق
ينفع بمن عينه من الظن ان تساهل فى البيان حيث شرطه الدعوى مطلقاً ذكر الجنس القدر ومقتضى الدين والاضافة
الى انه لو احدث يده على عقارى بغيره لم يبرهه اذا ايدى له العلم بالقضى من التسليم اليه انه لو اخذ شيئاً من رجل على انه ملكه
ادعى اقام بنية على ذلك قبل لانه الخارج المحققه كما فى الكفاية وفى دعوى الحغار لا تثبت اليد كيد المدعى عليه الا بجهة تامة فلا بد
قوله لتجبر حق الاحتمال ان يكون مجموع ما ثبت الثمن على فاقه كما فى الهداية وفيه شواهد بانه يزيد فى القضاة الصياغة عند بعض المتأخرين
كما فى قاضيان النخلة وهو انما عند كثير من بل الشروط وفى الكام رفرالى انهم لو شهدوا ان ملك المدعى بلا ذكره فى يده
لم قبل الاصح ان قبل كما فى خزانه المفتين وفى دعوى الحغار لا تثبت اليد كيد المدعى عليه الا بجهة تامة فلا بد
انه ملكه بلا ذكره فى يده لم يصح وان اقرب واليد قبل ان اليد يصح بالاقرار كما فى الهداية فبذلك على الملك حينئذ فلا فرق بين
التعرض لكن القبل البينة على الملك ولان ثبات اليد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جائز فيما اذا اقر الحغار بيمينه
الدعوى بالاقرار باليد وان المنقول ثبت اليد بالاقرار وانهم لو شهدوا ان فى يد المدعى عليه القبل فى ظاهر الرواية وعن محمد بن
قبل علم انما اذ شهدوا ان فى يده يسأله القاضي انهم شهدوا عن سماع او حاشية لانهم باسماؤهم اقراره ان فى يده وهذا لا يخص
وشهدوا على البيع مثلاً يسأله عن ذلك فانه شاهدة بالملك للبايع والملك ثبت بالاقرار الكل فى الكفاية وعلم القضاة
باليد فانه بمنزلة حجة الا فى بعض الاحكام كما فى المطلات والمطالبة به انما تصح بمطالبة المدعى والمدعى عليه المدعى عليه بان كان
منفوقاً او عقاراً الا فانه الدعوى اجباراً للقضى المدعى عليه على ايفاء حق المدعى والى الجوز للقضى الا اذا طال به فاشنع كما
فى لاضافة ولو قال لى عليه عشرة دراهم ولم يرد ذلك لم يصح دعواه بالم قبل للقضى فمضى ليطالبه قبل يصح ويصحب على فانه

كما في الخلاصة فيه واحضاره اى باحضار المدعى عليه يدعي المدعى مجلس الحكم اذا ثبت اليه كما اذا شهدوا في يده قبل التفتت
 فانما قبل لان الثابت لا يزول بالشك ان الممكن احضاره بان لا يكون لرحل وموتة كالمسك الزعفران فان لم
 بان يكون لرحل بان يكون بحال لا يحل الانسان لمجلس القاضي لا بالاجرة او لا يمكن فعليه واحدة او يتجلف سعره في البلا
 على الخلاف لم يحضر على الاحضار فان كان صبرة او قطيعا او رحي فلقاضي ان يحضر من قبله وسعت اينما يسرع الدعوى ائتمنة
 ولقيته ثم اذا كان حاج المصير ثم مغيثه كما في العادي وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ من غير المجلس قبلت وان لم يكن
 احضاره بخلاف قال بعض الجاهل انه لا قبل ليشير اليه المدعى المدعى عند الدعوى والشاهد عند انهما والمجا
 اى المدعى عليه عند الاستحلف لانه شرط الاعلام باقصة ما يمكن وذكر في القاضي الاحتياط ان يجمع الجاهل بين الاشارة
 بالاصح وبين اسم الاشارة والمشار اليه فيقول اركم را بدين محمد عليه الصلوة والسلام بدين جبت كره دعوى محي كند چرخ
 دادني نيست كليا بنوى بالاشارة ثوبه فيكون صادفاني بمينة كاذباني انكاره وذكر قيمة اى انما يصح بذكر قيمة مال
 ان تحذر احضاره بالملك فلم يذكر بالتمسك الدعوى بالتناق الروايات كما في بين فصار الخلاصة وفيه اشارة الى
 انه لو كان قايما يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكرة واللازمة والسنة الدرية وفيه
 خلاف كما في العادي وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا اراد اخذ عينه او مثله في الشئ والاداء
 اراد اخذ قيمته في الشيء فيجب ان يكتب بذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة وذكر الحد وجميع الحد هو بتميزه عقار عن غيره وما لا
 يغير كالحدود والارضى فالسور والطريق والنهر لا يصلح حد الا ان يزيد وينقص ويحرب وبنا عنده خلافا لما هو المشار
 عند شمس الاسلام الاربعه او الثلاثة عند الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر المدين والعرض بالحد
 وقد يكون مثلثة وعن ابى يوسف راجع كفى الاثنان وقيل الواحد في دعوى العقار لانه عرف بها وفيه روى
 انه يبدأ بما يشاء منها وعند اثنين في المغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يحد ولو مشهور او نه اعنده خلافا لما قلوم
 يحد وقضى بصحة ذلك نفذ والى ان ذكر المصير والقرية والمجلة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المرضياني انه لو سمع قاضي يصح
 هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ بالاعم دارني بلدة كذا في محلة كذا في سكة كذا في الكل في العادي وانما اشترط ذكرها اذا كان
 المدعى عليه اما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجاهل لا يفسر الا في كافي القاضي وبذلك اسما صحتها
 اى الحدود واسما فيسبهم ابار الاصحاب اسماء الجداى اى جد والاصحاب الاحسن اسماء اصحابها اى جدواهم فيقول
 في كل حديثي الى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف لم يشترط ذكر الجد وليس به بعضهم والاول يصح فلو
 قضي بالثاني نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو شتر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب في اضافة الاصحاب شعارا به لما ذكره
 فيقول اربع ارض للملك في يد الفلاني ولو اكتفى باليد يصح على الخمار ولزبن ارض قف على سجدتي يد الفلاني ولزبن
 ارض من تركه الفلاني لارض رثه فلان للجاهل كما في العادي واذا صحت الدعوى بذكر سال القاضي ان يصح

عنه أي من حقيقة هذه الدعوى الفرق بين الغضار بالقرار المسنية والحاصل أن القاضي ملزم بالسكوت ولا يطلع
 المدعي عليه بالتعاسل المدعي بهذا الصبح ما اختاره بعض القضاة أنه قال القاضي للمدعي خذ خبري فماذا اصنع فالتبس السؤال على جليل
 عنه وفيه رزالي نما اذا فسدت قال له رقم فصيح دعواك انما ترك معاملة القاضي مع الخصمين قبل ان يظلم المدعي اشارة الى ان
 سكوت حتى يمتد المدعي بالكلام او يحكم الاول وقال الكفا في حشمة القضاة قد يتبعها عن ذلك نه الصبح ما اختاره بعض القضاة
 الا في الحكم توجب الفتنة كما في قضاء البسطوفان **انهم** خصم بما يدعيه المدعي قرارا بالعبارة او المكتوبة فانما احدهما السان و
 كما اذا جاز من المرض لم يقدر على الحكم لضعفه فكتب لزمه او انكر انكار اصرحا او غير صريح كما اذا قال لا اقول انك اوفاد الكفار **عنه** مكر
 ان اقرار غير ظاهر فيجب ان يترك على ما اشير اليه في المسنية وسال القاضي المدعي في صورة الانكار عليه على ما ادعاه فاقام **قضي**
 في صورتين عليه ان الخصم وفيه توسع فان الغضار بالقرار الزام للخروج عن موجب اقراره لانه حجة بنفسه بالنسبة لجعلها حجة لتوقف
 حجتها على الغضار والكلام شبيه ان المدعي عليه لو سكنت فاقام المدعي عليه لم يقض عليه في رواية قضت كما في المسنية والى ان لو انكر
 واقام منه ثم اقرضه عليه بالنسبة كما قال بعض المشايخ والا فربما الصواب ان يقضي بالقرار على ما قال آخرون كما في العادى
 وان لم تقم المدعي البنية بان يقبل للاشهاد او يعم غيب او مرضي حلقه الخصم وفيه اشارة الى ان انما يتبعها في حق
 الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى من جن الدعا كالطلاق والعتاق والاملا والظهار وحرمة المصاهرة والوقف وغيره
 وتما في العادى الى ان لو حلف المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي فيحلف القاضي كما في شهادات المسنية ونسب ان القاضي
 فانه انما وسعه ان يحلف اذا ظن ان المدعي بطل في دعواه ولما اذا ظن ان صادوق فلا يحلف بل يدفع المال اليه وكذا انكر
 ان صادوق لا ينبغي ان يحلف كما في قاضيخان ان طلبه التحليف حصمة يوم مشترك عرفا بين المدعي عليه والمدعي وهو المراد فهو
 احسن فلو حلف المدعي بعد حلفه القاضي بلا طلبه حلف ثانيا فلا يحلف قبل طلبه وبه عند الطرفين كذا اعتد به يوسف راجع
 في قلائ منها تحليف الشفع انما ابطال شفعه وتما في العادى ينبغي ان يستثنى من كان له دين على الميت فانه يحلف قبل طلب الشفع
 والوارث بالاجماع انه لا يستوفى دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيره فان لكل اى اتفق عن الحلف مرة
 او سكنت عنه بلا افة من خرش وطرش وغيره وقضى له عليه بالبال بالنكول اى بسبب متناع عنه صحيح ذلك
 الغضار ونفذ عند عامة المشايخ وهو الصحيح لانه بمنزلة الافرار فلو قال بعد الغضار انما احلف لم يلتفت اليه في الواو بهما في
 ثم دون الغضار عاربا لا يشترط الغضار على فور النكول فيوزان بهما لو بين وثمة ولو بعد عرض اليمين ثلثا كما قال القضاة
 وقال غيره لا يشترط فيه شعارا بل لا بد ان يكون النكول في مجلس الغضار دون غيره كما في العادى وقوله بالنكول اشارة الى ان لسكو
 بسبب بالنكول ايضا لكنه علمى به كالحقيقة في الحكم على الصبح كما في البداية والنهاية فيفسر النكول انه مستدرك بل سويهم كما لا ينبغي
 ولا يبعد ان يكون في كل شأنا النوعى للنكول قوله سكنت معناه سكنت عجب البسطة على انكر ان من الروتين عرض اليمين **عنه** عليه
 سنة صورة النكول ثلثا من المرات بالقبول ان لا يرضى عليك التلثان فان حلف في افضي عليه كسب ما ادعاه ثم يقول حلف بانه

عليك المال الذي يدعيه موكدا وكذا ولا شيء منه فان في ان يحلف ليقول كذلك ثم وثم ثم القضاء عليه بوجوب الدعوى
 احوط واولى فهو ليس بالمراد في ظاهر الرواية عنهما ان العرض ثلثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذنب الحكم كما
 في قضاء المدينة ولا يرد اليه من على المدعى وان كان له شاهد واحد وان كل خصمه للمدعي المشهور الحكم
 فالتواتر البينة على المدعى اليقين على من انكره والمدعى عليه وفيه اشعار بانها لو اصطفاها ان يحلف المدعى فيغير المدعى عليه
 المال كان الصلح باطلا والمدعى على عواه كافي النهاية ولا يحلف النكر عنه خلافا لما في تسعة اموصورة واكثر من
 عشرين معنى كالحاج ابي نصر الكجج او الرضى به او الامر بفلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة محكما على الآخر وهو موكدا لم يحلف عنه
 بل يعلق حتى يجد البينة ولما دفعه بجليف لهما ان كانت امركت في طالق ويحلف عنه بها فغنى يوسف رح (بالمدعى ويزان
 عند محرم (بالمدعى) ان نويت من حال وهو احوط كما في القاعدى ورجوعه بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر
 راجعا وطالب بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة ثبت بقوله في الحال وفي في الملاء في الرجوع في مدة الايام بان يدعى احد
 على الآخر بعد مدة الايام انه قد رجع اليها في مدة فان اختلفا قبل الرد ثبتت القضي ليقروا استيلاءا على المدعى بان يدعى احد من
 والمولى والزوجة الزوج نها ولدت منه ولذا احيا ميتا كما في قاضيان كسب المشاهير ان عوى الزوج المولى لم يصب لان النسب
 ثبت باقراره ولا جرة لا نكار بالبعد ويمكن ان يقال ان النسب لم يصب النسب كدل عليه فهو يجر ورق بان يدعى احد المحدث نسب الجمل
 النسب على الآخر بعد المراءى بالنسب البينة له مال كما ان النسب في العادى انما اعتبر به النسب لو كان معرف الحال فهو جرح بعد
 يتبين فلم يصح عليه الدعوى كما لا يخفى على ائمة ائمة فمن ابطال انظاره لم ينظر به ونسب ثبت باقرار النكار بان يدعى احد
 المحدث والجمل انه ولده فلو ادعى انه اخوه او بنته او خاله او علمه يستحلف بلا خلاف كافي وولاء اولاد بنته او اولاد المولاة
 بان يدعى احد من معرف والجمل على الآخر انه معتق او مولا فلا يحلف عنه في حقيقته رح في هذه الامور لان المقصود من الاستحلف
 القضاء بالنكول النكول جعله لا واثباته صيانة عن الكذب لحرام البذل لا يجوز في هذه الامور ويحلف عند جبالها حجابا
 النكول فراصيا عنه اليقين الكاذبة والافراج في هذه الامور فيحلف على صوته النكار النكار على عوى المدعى فيقول ان نسب
 كجج قائم والقضى على قولهما كافي الكافي والمعتق وبكذافي الاخير ارجلها يوم البكوة وذكر في النهاية قال المتأخرون ان المدعى
 ان ينشئها خذ العايشة قبلها ومطلوب بالقول ولا يحلف عنه جميع في حدودها من حق المدعى كذا انما والنسب بالسرقة او بغيرها
 كما اعتدت فان حق العبد فيه مخلوب فلو ادعى احد فذنه بالان لم يحلف وكذا في لعان بان ادعى على الزوج بالعتق لانه كاذب
 بالنسبة والاكتفاء شعرا لم يحلف في غير ذلك وفي نظم قاضيان ان لا يحلف في اكثر من عشرين صوته سواء ائتم من مولى تسعة فقال
 الا اذا ادعى على الجمل لا يحلف منكره قضا في شيء منها في وقت او عارضا في ضمن احد من المذكورات مثل النكار
 والرجعة في الملاء والنسب الاستيلاء والولاء والرق مال فاز يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق البند لا يحلف في محرم
 والتعزير لم يمتثل في اوعاها النكار والرجوع في لفقة في الادعاءين وادعاء كونه ولدا وام ولدا ومعتقا او عبدا وادعاء في اوعاها

المدعى

او القرائن من الميت ولما احتاج الكتاب لثبوتها الى التفصيل اشار اليه فقال حلف بالاتفاق السارق عند اذنه
المال وضمن بالتشديد ان كل من قطع يده لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف القطع وبما ذكرنا من خبر
مطهره ثم اتواهم من قال انه سارق في الاستنفاء والحق ان يقول لاني النكاح والنسب دعي فيها ما لا والاحسن ان يقدم المدعى
والاحسن على الصور المتخلفة ويؤخر النكاح والنسب فيقول لا اذ ادعى فيها ما لا كما لا يخفى انتهى لما انجز الكلام في ما خلف فيه
بلا خلاف كذا نص آخر منها على طريق الاستيناف فقال وحلف الزوج بالاتفاق اذا اوعيت الزوجة طلاقا بلائنه لما عليه
فيثبت ان كل زوج نصف المهر قبل الدخول او كله بعده وكذا حلف بالاتفاق منكر القود في النفس والاطراف
فان كل في دعوى النفس حصص حتى يقر بقتل منة او حتى يحلف بطلاق عن الحبس ولا يحبس برأوان وكل فيما دونهما
اي النفس بقتل منة لان الطرف كالمال في وقاية النفس يجري البذل في المال لا يقطع الخصومة فخرى في الطرف
ولا يقطع السارق بالنكول كما ظن لان الخصومة شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة متبعا كما اشار اليه الكلباني
وقال ان النكول فرار فيه شبهة فيلزم الدية في صورتين وان قال المدعي في غيبة جازقة في المصروف والمجلس وطالب
حلف الخصم لا يحلف الخصم عنه ويحلف عنه في يوسف ح في الصورتين قول محمد مضرط الاول الصريح كما
في الزاوية اشارة الى انه حلف اذا قال نعم غيب مسافة السفر كما في التراب فلو حضروا قبلت شهادتهم وان شرط
المحلف ان لا يسمع بعده كما في شهادات المنيعة والى انه لو كان له مينة عاولة حاضرة ولم يقبل ذلك لان حلفه كما قال لا يثبت
لكن قال شرف الاثمة هذا اذا ظن انه نكح اما اذا ظن انه يحلف كما اذا ظن غير في حلفه كما في قضاء له مينة ويحلف
التفصيل ثم نفسه كونه من المدعي عليه في ثبوتها لان يطالب كيدا بالخصومة ومع ان يكون الواحد كفيلا او كيدا وان اعطاه
فانه ان يطالبه كفيلا بنفس الوكيل وان كان المدعي منقولا فلا بد ان يطالب به مع ذلك كفيلا بالعين يحضره كما في الكفاية والطائفة
ان القاضي كفيلا ولو لم يطالبه المدعي وهذا اذا كان المدعي جابلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفاه القاضي بلا طلبه كما في العلم
انه كفاه ولو كان الخصم معروفا والمدعي غير معروف ومحمد انه لا يجبر عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه المدعي حقيق لا يخفى بذلك لعدم
كما في الكفاية ثمانية ايام مروي عنه حنفية ومحمد في الجلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام وهذا الفرق للناس كما في الكفاية
الان يذاني الزمان الاول واما في زمانها فالاول رفع الكفيل كل يوم كما في النماية وهو صحيح كما في النماية فان ا
عرج عطار الكفيل لانه لا يراه او امين مع الخصم ثلثة ايام حثما دار الا اذا دخل ارضه فانه يجلس على الباب لا يمينه عن الوصية
والنسل والغدا واما على العمل لا اذا امكنه ذلك لان يلازمه بولائه فانه لا يراه الى المدعي على الصحيح كما في قاضيان وخروج بينهما
المدعي فانه يلازمه الا اتيه كما في الدية والقبضه المتأخرين من وجوب الخصم لان المدعي يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في
الذخيرة وتامه في الكفاية ولا يلزم المدعي الخصم الغريب لما فرقه مجلس الحكم لا غير فان اقام به في الدخيل او عجنه حمله مطبوعه على قوله
لا يمسحون على المنصوب لانه كما ظن النصف لانه عيب بان الغريب يلازمه كفيلا في غيره كذا في الكفاية والاعمال المجلس

المحلف اذا زائدة ضرر بالمسافر كمن قضي قاضيان انه لا يحفل بل يوجل الى اخر المجلس في الخزانة المحفل
 يوما وعند الاختلاف القول المنكر لاقامة لانا اصل والحلف الذي يقضي بالكلول عند يكون بالمدون غير فاعلم
 بقتضيه لم ينفذ كما في الكفاية وغيره يستثنى صحاب لا غدار ولا اكليل الاخرى لان بان يقول القاضي عليك عند المدان كان عليك
 فيستبرئ اوله في البناء وغيره ولا يحلف بالطلاق والعاق ونحوها فانه مرام فان لم يبن التحصم على التحليف قبل
 صح ذلك التحليف بهما في زماننا لكثرة التحليف بالمدفان لم ينع ذلك فقد ذهب ما رجم واسو العلم وفيه اشعار بان اكثرهم
 لم يحفلوا بهما والراي الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيان وغيره ولذا لو قال المدعى
 خلفه بالطلاق فخلعتني كفرة كما في سير المضمرات وتماه من في الايمان وتعليل جواز اللقاضي لصحة تارة بل عا طفت والاعتدوا بغير
 واليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالمدعى الطالب لغالب المدرك للملك لمحي الذي لا يموت ابد لكن في الميثاق
 تدون فان الاسرار توثيقه وفي الخلاصة والذخيرة وغيره ان لا يغفل عند اكثر المشايخ وفي قاضيان انه لا يغفل بان يقول المدعى لمدعى
 وقيل لا يغفل الصالح وتبني للقاضي ان يظلم حوته يمين اولاد وتيلو عليه ان الذين يشتركون بعد المدعى باسم ثمانية الآية كمن في الآية
 ولا يغفل وجوبا بالزمان في الوقت الشريف كاول الحجة وآخرها وليد القدر لان قضاة المدعى ولا المكان شملت بين
 الركبتين المقام بين الرضعة والمنبر والمنبرين الجامع والسجد عن يوسف ح انه يوضع المصحف في حجره ويقرا تارة المذكورة ثم
 يحلف في مكان منها كما في المضمرات ولا يغفل غير المسلم بما اعتقده فحينئذ حلف اليهودي بالمدعى لنزل التوراة
 موسى وحلف النصراني بالمدعى لنزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالمدعى خلق النار قال شجر
 المجوسي حلف بالمدعى لا غير وعندنا لا يحلف الفرق الثلاث الا بالمدعى كما في الكفاية وفيه اشعار بان يحلف بالمدعى لانه لا يغفل
 الزيادة تأكيد كما في الاخبار والوشى وغيره من المشركين بالمدعى لانه لا يتم قالوا ما نعبدكم الا الله فلو ان المدعى لا يغفل بالضم وغيره
 كما في الكفاية ولا يحلف احد من الفرق الاربعة في معاد بجم ومكان عبادتهم بالنهي عن تعظيمه وتحليف على الحاصل
 من سبب بوجوه يرتفع كسبح واغصبت تقع بالافالة او الاستمرار وسياقي نحو بالمدعى ما ثبت بمكيما سبب قائم في الحال والادعاء
 في اشتراطه او ما ينكح كالحاق قائم في الحال اذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المشال على منبها في التحليف كما مر او بالمدعى
 ما هي بائن منك لان اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجبا حلف على سبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه لا يغفل
 على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما تخيق في ضمن فعل العقد تخيق في ضمن فعل آخر من الاعمال المنتهية لا يحلف
 على سبب اى فعل المرتفع فلا يحلف بالمدعى بالعبية ونحوها بالمدعى ما ثبت بالمدعى لانه قد يطرق عليه الافالة والجمع والنكاح
 فحينئذ ينظر المدعى عليه هذا كله عند الطرفين الماعند فحلف على سبب اذا قال المنكر للقاضي لا تخلف على سبب فان كان
 قضيح ثم يقبل فانه حلف على الحاصل كما في المدعية لكن كمن في الذخيرة وغيره لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية ومن اصحابنا
 ومن يوسف ح انه لا يحلف الا على سبب عندنا يحلف على الكفر من الحاصل والسبب في الحسن لا قابيل عند العلواني وعليه

اكثر القضاة وقال في الاسلام ان القاضي يحلف بابرأه على من له اصل ولسبب الا ان خصم المدعى من راء المدعى
 موجب للحلف على المصل محلف خيئذ على سبب بلا خلاف نظر الكدحوى شفعة بالجواز فانه ربما يحلف على
 مذنب لشافعي رح انه لا يجب الشفعة فان الشفعة المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على المصل قبله شفعة لا
 لا يرى ذلك خصم الشفعة انفى فحلف على السبب اشترطه ومن الظن ان المدعى عليه قد يضر بطلان الشفعة بتأخير الطلب لا
 للقاضي من الاضرار بحدوها والاولى به المدعى عليه لانه متمسك بعرض سقوط المدعى بالاصل حيث اثبت حقه بالسبب
 له من الشفعة وكذا يحلف على سبب بلا خلاف في دعوى سبب اى فعل لا تيكرد ولا يرفع برفع لانه ليس مما يتصرف
 والاحسن ان يقول الا ان تبخر المدعى ولا تيكرد السبب كعبد لم يدعى على سيده عمقه فانه يحلف ما عتقه لانه لا يجوز
 فيتكرد الاعناق والرتد لا يسنن بل قيل المراد في دار الحرب ثم لم يسي نادرا لانه رواية عن ابي يوسف رجع وفي ظاهر الرواية
 انه يحلف على المصل كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذا جنى على حائط غيره او اجري من اياه على سطحه او مرر اياه في ارضه او سحر
 في ارضه فانه مما لا يتكرد فيحلف على السبب كما في الاختيار وفي الامته ولو سلمته واحب الكافر اذا ادعى اعتقه يحلف سيده
 طاهر الرواية على المصل اى او يوحى له مال لان لرق يتكر عليها بالردة والحلف والسبب عليه يقض الحمد للمعانى والسبب
 وعن ابي يوسف رح انه يحلف على سبب تمامه في الذخيرة وكحلف على العلم اى علم المدعى عليه المدعى من رث شيئا
 من حين علم ذلك لعلم القاضي او اقرار المدعى او بنية المدعى عليه فاذا عاها آخر فقال له القاضي بالعلم ان هذا العين لردية
 ايمار الى انه لا يحلف وارث الدين قبل صول اليه خلافا للخصم والاول المختار وعند الفقهاء وقاضيان كما في العلم وانه
 لو تم تحقيق كود ميراثا حلف على التبات لتحقيق سببه من كون العين في يده كما في الذخيرة والى انه لو حلف على التبات اعتبر لانه
 اقوى من العلم ولو نكل عنه قضى عليه لكن في هذا النفرع اشكال كما في العماد وكحلف على التبات بالتحقيق لم يقطع بالادع
 عن المدعى ان سبب شئ اى المدعى عليه او اشتراه المدعى عليه بلابنية ثم ادعاه المدعى بلابنية انه لا للموجب والاشكال
 يحلف بالمدعى بلابنية المدعى عليه او اشتراه المدعى عليه او اشتراه المدعى عليه بلابنية ثم ادعاه المدعى بلابنية انه لا للموجب والاشكال
 التبات بهذا المسكل لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على التبات الا انه يرجح جانب المدعى لانه لو ادعى
 ويستثنى من هذا الاصل انه لا يلزم له لو اشترى عبدا ثم ادعى السرقة في يده البائع حلف على التبات مع انه فعل الغير وقيل يحلف
 على فعل الغير مما يكون على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي بحلف على التبات الا ترى انه لو استراد لو كسل بالبيع ان
 الموكل قبض الثمن انكره الموكل حلف الوكيل على التبات بالمدعى قبضه الموكل لكل في الذخيرة والى انه في كل من يوجب
 البيع على التبات فيحلف القاضي على العلم لا يتبر وكذا لو نكل لم يتبر بخوله كما في العماد وصح قد ارسل الحلف والصلح عنه عى
 الحلف كما اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى ثل المدعى وقال وصالحه عن دعو الحلف على اقل من المدعى فانه يصح ذلك
 يسقط ولاية الاستئناف لبعده وانما يصح صيانة عرضه قال صلى الله عليه وسلم ذابوا عنكم باؤكم وقدموا ان عثمان

ترضى المدعى عنه فتمت بغيره في ذلك فقال خاف ان يصيب الناس بلا وبقابل له بسبب بينه الكاذب في النهاية وفيه
اشعار بان لا يجوز ان يبيع الممن لاننا لم يكن لافله ان يستعمله لغير ذلك كما في الكراي **فصل** ولو اختلفا في البائع
مثلا والاول لا يستأنف في قدر الثمن او المبيع فقال للبائع ان الثمن الفان وعبد او قال المشتري الفان وعبد ان علم
القاضي لمن يربح من اقام البرهان والبنية على ما دونه فان الكل معي البنية مرجحة وان اختلفا فيه وبرهان علم ثبوت
الزيادة اى للبائع اثبت زيادة الثمن المشتري المبيع لان ثبوت الاقل ساكت ولا ينبغي الزيادة قصد اختلاف ثبوت الاكثر
فلا يعارض وان اختلفا فيهما اى قدر الثمن قدر المبيع فقال للبائع انها الفان وعبد قال المشتري الفان وعبد ان علم
فجاء البائع في الثمن او لا ثابتة لزيادة وحجة المشتري في المبيع اولى كولى وحقيق بالقبول فان هذا الوزن مشترك
اصل المعنى والزيادة كما في طلاق النهاية والكراي وغيرهما لانه يدل على جواز قبول حجة الاقل لم يقبل صلا وان اختلفا في
او كليهما وعجز اعان فانه المجرى وحده واحد وكل منهما اذ قيل له ان لم يرض فسخ البيع بزيادة يدعيه الآخر وفيه المصوب
للزيادة فانه مصدر والايضاح احدهما تسامحا القاضى اشترك البائع والمشتري في حلف بالبائع بالبائع والبائع بالبائع
فيلتزمه بالنفي كما في الاصل وذكر في الزيادات انه حلف بالبائع بالبائع والبائع بالبائع والبائع بالبائع والبائع بالبائع
فبضم الاثبات الى النفي للتاكيد والصحيح هو الاول لان الايمان وضمت على ذلك لانها متعلقة بالسنة وفيه اشارة الى ان النفي
يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فان المشتري يدعى حجب تسليمه القياس ان لا يصح لانه ملك المبيع والى انه لا يصح بعد قبضه
قياسا واستحسانا كما في المضرات وحلف المشتري اولا في الصور الثلث على الصحيح لانه المنكر المطالب بالثمن ولا وعن
البيوع من ان البائع حلف اولا وقيل لا يصح منها كما في الكافي وفيه اشارة الى انها لا تختلف في المبيع فقد حلف البائع اولا فلو اختلفا
الثمن حلف اولا من يدعى وان ادعى معا حلف من شاوران شاورا قرع بينهما والى انها لو اختلفا في جنس البع
فقال احدهما بالبائع والآخر بالبينة او خبس الثمن فقال احدهما انه وراهم والآخر انه وراهم فاما عند المشتريين
والخيار ان يتجافا كما قال محمد بن وهب بن العيص الثمن فلو كان بيع عين بعين ومن ثمن حلف ايما شاور
لاستواءهما الا نكارا والكل في الاختيار وفسخ بطلب احدهما القاضى المبيع بعد حلف فانه لم يطالبه تركها حتى يصلحها على شيء
وفيه اشعار بان لم يفسخ بنفس المتاع وقيل بفسخ الاول الصحيح كما في الكافي ومن حلف منها عن حلف لزمه دعوى الآخر منها لان
النكول جتوى ودعوى لاسوال ولا تتخالف احدا اذا اختلفا في الاصل اى في جنسه وقدره لانه راجع الى وصف الثمن وتماثلها
عند زفره وكما اذا اختلفا في شرط الخيار اى في جنسه وقدره من ثلثة ايام او قل وكما اذا اختلفا في قبض بعض الثمن
او كله ولم يذكره لانه مفرغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاء وفيه اشعار بانها لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلفا وهما لا يختلفان
كما اذا اختلفا في الخط والبرار ومكان نفع المسلم فيه كما في الكافي وحلف منها المنكر اى منكره لاجل شرط الخيار وقبض بعض
الثمن ولا يتجلفان بعد الاختلاف في قدر الثمن بعد مال كل المبيع في يد المشتري على الصحيح لانه تتخالف بعد القبض

وتجافان عند محرم ونفخ العقد على قيمة المالك يوم القبض بما كاشمل لخروج عن ملك المشتري اوزيادته زياطة متصلة بقرينة
 او غير متولدة او منفصلة متولدة فانه لا تجافان عنده ففتح على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن على طحين
 او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبي وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالشرا واما في منفصلة غير متولدة منه كالسب
 فيتجافان وفتح على العين بالاجماع كما في المبسو وسياقي كلامه وال على انه لو كان الثمن عيناً لا تجافان المبيع موجود
 احد الجانبين كما في المداية وحلف المشتري في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن ولا بعد بما كاشمل لاجزاء
 اذ اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد بما كاشمل بعض المبيع في يد المشتري حلف المشتري في هذه الصورة ايضا كما دل عليه
 الحط الا ان يرعى البائع تبرك حصته المالك منه اصلاً فيصير كان العقد وقع على القائم فقط فانه تجافان
 يفتح على القائم نصير الاستشارة الى التحالف على ما قال عامة المشايخ ولا بعد ان ينصرف الى تخليف المشتري لراد في كلام
 اى حلف المشتري الا ان يخذ البائع القائم صلحا ولا يخذ شيئاً آخر وتبرك حصته المالك عند البائع فياخذ منهما ما اقر به المشتري مع القائم
 فانه لا يحلف المشتري في بائتين المصوتين على ما قال بعض المشايخ في ترجيح قوله وقال محرم انها تجافا على القائم وقيمة المالك في
 وقال ابو يوسف لم تجافا على القائم والقول قول المشتري في قيمة المالك مع الممين تامة في المداية لا تجافا في يد المشتري ولو بك
 في يد البائع تجافا على القائم غريم كما في المضمرات ولو خلفا اى الموجب المستاجر قبل قبض المنفعة كما ياتي في بدل الاجارة
 ودرهم ودرهم او المنفعة شهر وشهرين او فيما سواها قال المجرب انك لدا شهرين بدين قال المستاجر اجرتا شهرين بدين
 فان لم يقم بنيت سحاً لافسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة كما في المبيع فان كلاهما عقد معاوضة والمنفعة
 كالسمن والاجارة كالشمن فحلف الموجب ولا ان خلفا في المنفعة والمستاجر ان خلفا في الاجارة وان كل ثبت قول حنا وان
 برهن قبل ان برهن بنيت المستاجر ان خلفا في المنفعة وبنيت الموجب ان خلفا في الاجارة وبنيت كل في فضل برهنه ان خلفا فيما كاشمل
 في المداية وفي التشبيه بارب يحلف من غير الاول ان خلفا فيما وان ادعى ما يحلف من شرا وان اقرع منها كما في البيع ولو خلفا
 في بدل الاجارة بعد قبضها الى منفعة لا تجافان بالاجماع ونظائر عند سواها واما عند محرم فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقد اقر
 بالتحالف والفسخ ولو خلفا في بدل الاجارة والمنفعة بعد قبض بعضها الى المنفعة تجافا فيما بقي اعتبار البعض بالكل ففسخت اجارة
 فيما بقي من المنفعة لاسكان الفسخ ونظائر الا في امران بل بعض العقود عليه يمنع التحالف عند ج حذيفة لم لان الاجارة عقد
 سائر فساد على حسب وث المنفعة فكان كل جز من المنفعة بمنزلة العقد عليه فيما بقي من المنفعة كعقد عليه غير مقبوض فتجافا في
 بخلاف ثم فان الكل مقبوع عليه والقول للمستاجر مع الممين فيما مضى اى في المنافع المقبوضة كلا وبعضها فاذ قيدت
 كما في الزايدى المضمرات وغيرهما اذا اختلف الزوجان ولو صغيرين او مملوكين قال لبا الكلى اوله في متاع ابل
 البيت اى فيما يتبعه من نفسه او ما حصل منه كالنقار وغيره واذ كل من البانبة قلها بالانفاق مع الممين ما صلح لها اى
 ما يخص بالنساء عادة كالاسورة والدرع والتمار والملازمة الا اذا كان صانعاً او بائعاً او كذا كذا صلح له كالعامة والمملوكة

وتقسيم يوسف والكتاب لا اذا كانت صانعة او بآلة اوله عند الطرفين مع ايمين باصلح لهما معا كالنقود والادواني والقرش الموشى
 والمنازل والمكرم والزارع لان الاسواق في يد حقيقته واما عنده فلما سئل قدر جهاز مثلها وله الباقي مع ايمين فيه فرفض
 ان الزوج لو كان حراً أقول وان كانت قطيع والى ان الزوجة لو كانت مملوكة لمساواة ان كان ليعينها والى ان لو انتقا سنبلة او شيشا
 كان مبنيا كما في الخلاصة وان مات احدهما اى الزوجين ثم اختلف الوثمة مع الحى في التساع فالمشكك اى بالصلح
 للمحى مع ايمين محمد بن حنيفة رحم الله البدر فقال له الرجل اولواثة وقال بولوسف رحم الله باجزة مثلها فلما اولوا رثا
 والباقي له اولوا رثا وبنى الاكتفاء اشعار بان باصلح له اولها فقولوا اولوا رثا اولها اولوا رثا لمخلافات كما في الكفاية وعن فروان
 مع ان المشكك مبنيا وحقها ان التساع كل ذلك اليه يثبت لك قال بن بلي ان المشكك للزوج حيا ولو رثته ميتا وقال بن شبر بن النعمان
 كله الا على المرأة من الثياب قال الحسن بن ابي اسيري ان التساع لصاحب البيت الا على الرجل من الثياب فندة ثمانية كتب له
 اوسبقة واعلم ان الاب لو ادعى بعد موت ابيه ان له حصة في الميراث كان له التساع لان التساع لغيره لو كان له التساع على النحر الا اذا
 استمر العرف بمنع الجواز كما في النجاة وان كان احدهما مملوكا والاخر حراً فكل للمحر اذا اختلفا في الحيوة منهما و
 الكل للمحى اذا اختلفا بعد الموت منهما كما في علمه ترويح الجامع وذكر الشريفة انه سموه الصواب له للمحى مطلقا وبه اعنده
 عندنا فانما للمكاتب الماذون كالمحر لان لما يدرى خبره كما في النهاية وقوله الكل مشير الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا في مطلق التساع
 على ما ذكره فخر الاسلام كما في المصنفى لكن في المحالون ان الخلاف فيما اذا اختلفا في الامتعة المشككة وسقط عند بن حنيفة
 ودعوى المملك المطلق اى غير المقيّد بالسبب بان يقول هو ملك لي خصبته او اخذ لقيم الفار او غصبته منى فلان ان
 برعما اذا قال غصبته منى او اودعته عنك وشررت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وقيل اياها الى انها تسقط ولو كان المدعى
 سحر فاباحيل خلافا لابى يوسف رحم الله كما في البداية ان بربن ذو اليد فان لم يبرهن لم يسقط خلافا لابن بلي قال بن
 شبر بن النعمان انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار بانها تسقط اذا علم القاضي او اقر المدعى او برهن على اقاربه بالودية مثلا كما في الخلاصة
 ان المدعى بالفتح واللام للعهد مدعى فاسما فان ملك لم تسقط لانه صار ونيامه الذمة فينصب خصما كما في النهاية وغيره
 ولو ملك كما اذا برهن انه وكله بالمخطف كما في النهاية او ضل منه فوجدته كما في الافضلية وقيل اياها الى انه لو قال نصف الدار لي
 نصفها وودية و برهن تسقط في هذا النصف كما في فاضل خان او عارية او برهن او موهبة او موصوب ولو ملك كما اذا برهن انه
 انتزع او سرقة منه كما في الخلاصة من يد انتزع عاذا لم يعرف المدعى بالاسم ولم ينسب فانها لم تسقط وان عرفه فهو له كنهتم
 ولم يعرفه الا بوجه تسقط عند بن حنيفة رحم الله خلافا للمحرر كما في البداية وغيره ففى ذكره شئ وبه المسئلة فسمى بمخسنة كتاب كدعى
 لا شتمال على قول بن حنيفة بن يوسف وابن بلي وابن شبر بن النعمان ومحمد بن محمد بن النعمان كدعى وحجة الخارج عن التفرق
 وغيره في يد المدعى المملك المطلق كملك العبد ملك المرأة بلا ذل السبيك انتزع الزوج كما ياتي احق احق حقيق عندنا
 اكثر اثباتا منها ومن حجة دوى السيد التفرق في الملك لثبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل منهما امرأة وهى

في يد احد هاد و برينها فانما خرج الحق قياسا على ملك لصين قيل واليد اولى على كل حال متعين مستحار التزوج ونفسه في العداوى
وان وقت احد هاد فقط اى حال كون الخارج اودى ليد عين وقت ملكه وذا عند الطرفين المعنده فالحق ان كان في العداوى
والنوقت تعدد الادوات الوقت في الماضي اكثر شملا كما في القاسوس لو برين خارجا من قضى العداوى اقام بالاشارة
على دعوى عين في يدها ثالثا كما مطلقا قضى قضى بينهما النصفين كما ان وقت احد هاد فقط بغيره لم يطل فحال لو يوسف ثم
برين لم وقت الحق وقال محمد بن ابي ابراهيم برين المطلق كما في الكافي وفي النكاح ان في دعوى برين نكاح امرأه ليست
في يد هاد و برينها عليه سقط اى الزمان لم يقض لواحد منها تعدد الزوج والاكثر اى اى المرأة لم يصدقته اى وقت اذ
الاخر اذا النكاح ثبت بالتصادق وان رجا بالتشديد يجوز تخفيف كما ياتي ولنهي ان وقت الخارج و ذو اليد والنكاحان للزوج
في الملك المطلق او بالسبب احد هاد سابق فالسابق الحق كما اذا دخل احد هادها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجرد
دعوى سبق كفى كما قال بعض المشايخ وذهب خروج انه لا بد من بيان نحو ان الاول في سبب الثاني في شعبان تمامه فلهما
وذكر في الخزانة الوقت احد هاد شهور الاخر ساعة فالساعة اولى وارجح الكتاب بدخوله ووجه اى قته كما في القاسوس قيل الثاني
فلهما خيرة قيل مع ذلك روي اصطلاحا المعروف وقت الشيء بان يستدل الى وقت حديث امرأته كطوبى له لو عدله او غيره
كطوفان زلزلة ليست في ذلك الوقت الزمان الا كقولهم معلوم نسب ليد ذلك الزمان قبل هويته معلومة بين
حدث امرأته برين وقات حوادث آخر كما في نهاية الادراك وان اوقت تلك المرأة بالكل لمن لا حجة له اى لا حد من
خارجين لا ينفذ لاحد منها فحق التصديق فان برين الاخر بعد الاقرار الاول قضى له اى لا يبرن لقوة الزمان في سبب
وارخا فالسابق اولى ان لم يورخا فالعدل ان لم يورخا الى حديثي للمقر على الاقبس كما في العلوى وان برين احد
اى لقوة واحد الخارجين لا دعوى اقلية البطلان امرأة عجت النكاح قضى له ثم برين على النكاح الاخر الذي لم يبرح لم يقصر له
لا يلزم منه تقاض القضاء بمثل الا اذا ثبت ذلك لاخر بالبينة سبق اى سبق هذا النكاح فالتقصير له لانه ظهر خلاف الاول في
تخصيص الحد من شعبان هاد لو ادى الخارج نكاحا فبرين قضى له ثم برين واليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العداوى
كما لم يقض له في الخارج على اى يد نكاحه اى لو ادى نكاحا فبرين قضى له ثم برين قضى له ثم ادى الخارج نكاحا لم يقض الا
اذا ثبت الخارج سبقه بالبينة فليقله وان برين على شرا تمام شتى من حق يد لكل فضعفه من حيث
وذكره او قد يوجب تلك لكل لا نصف واطلاقة شعرا لوانه لكل على التوازي ولم يورخا كان لا خيار وان كان تايخ
مما سبق فالسابق كما اذا رجا هاد هاد هاد و قوله من يد شرا ان الشئ يكون في يد البائع فلو كان في يد احد هاد برين كان في
اوى ان رجا غيره واما انما ادى على الملك من جهة واحدة فلو قضيا من تين قضى بينهما عند الموضع عند يوسف ثم لو لم
عند محمد بن كذا كشيخ الاسلام وقال لم يورخا من بينهما عند الكل الى نكاحه اى ان فلو كان هاد هاد فانه لقياس من قلدي اليه
و اما الخارج الا اذا سبق تايخ الكل في الحاد ولو ترك احد هاد الشئ بعد ما قضى له لم يأخذ الاخر كما ان التقصير انفسه تعدي حرك

في النصف وفيه اشعار بان لوضعي احدهما باحد لكل بكل الثمن قبل ان يقضار كان اخذ كل والشر اراحق من جهة دفع مائة
مع قبض من ربع قبض فلو اجتمع الشراء ووجد من جهة البينة في دعوى عين منها على ذي فاشترى او من غير ولا لا يحتاج الى
الا اذا اراد احداهما فذو اليد او لو كان في ايديهما فذو اليد اذا كان احدهما يخرين اسبق وان كان كل
مع كل منهما فذو اليد اشارة الى ان الثاني يخرين اجتماعا لثلاثين واما لو اجتمع مع الزين فهو ولا من قبيل الترخي الى ان طوعا سراً
ويجوز الوفاق من البات كما في التخيير والشر والمهر سواء فلو ادعى ان المهر شتره من بني وادعت ان اليد وجها على يد
فهو منها كما ذهب اليه ابو يوسف ثم والشر اراحق عند محمد ولها عليه ثمة عين كما في الهبة وكذا الغصب والعيه سواء بينهما اذا ادعى
ذو اليد والاخر وليه او لا ترجح الاخرى بكثرته على غيرها لما شاهد ان مساوية لما لثمة او اكثر من الشهود لان كلامنا على
ثمة نفسه بالاول لا ترجح لقياس بقية حديث محمد بن ابي نعيم ولو ادعى احدنا حين نصف دراهم الاخرها كلها فادعى
للاول على يده باعتبار المنازعة فانه لا منازعة الا في النصف فنصف النصف وقال الثالث للاول والباقي من الثلثين للثاني
اعتبار للقول فان فيه نصفا وكلما فعل من ثلثين الثلثة وان كانت الدار المدعاة معهما في ايديهما فكلها للثاني
اي لم يمدى لكل النصف منها وهو في الاول بالتضامن لان الثاني خارج لنصف منها لانه لا بالتضامن لان في يده في كل
حالة او المسلم على الصلح وفيه اشعار بان التقاضي على نصفين فصار تركه قضا الزام لمسي بقضار الملك لا يتحقق ايضا واقر
من حين جبره جبره ان لو صار احد نصفين عليه في عشرين بقضار لم يصير فيها مقتضيا لاجل اختلاف قضا اتركه في بعض مقتضيا له لغيره فانه
البينة والشر اراحق واثمة من قبيل في هذا القضا او القضا الزام فلم يقبل الا اذا ادعى ثمة للملك من القضا كما في احياء الاموات
والا ياتي ولو سري عن حاجته من وجوب اتمام كل منهما بنية على روية الولد عقيب له ولا يخرين لاشادة روية القضا من كفاي القضا
ولم ياتي ولا يخرين في الغرض ان لم اتمام بنية انما تحت غطاء ثمة وضعت النتائج كالبنتون وضع بهيمة ولد ثم سمي به البنتون
ارخاقتي لمن افق تاريخه منها اى حول نتائج الدابة فانه شابه البينة وان اشكل منها بان لم يعلم قلما من نصفه من
التوقيت وفيه اشارة الى ان اسلم واخر التار يخين فهو منها وكذا اذا غفلنا قبل تمارت لبنتان فلهي القضا تركه
قاله بان ان يخرين خارج وذو اليد فربان من افق اسلم ان اشكل فربان في اليد ان خالف تمارت عامة المشايخ وترك في
اليه كما في النهاية واما قال خراج ذابة لانه لو بنية ان يخرين فربان من افق تاريخا غدا وقال انه انما كما في الحضرات كما خرج مما
في اثبات الملك من البينة ثم خرجنا ضعف من ايفقال وهو اليد التي المستعمل التصرف في الدال على انك فتدعون بالحق
كمن لم يخرين الطين يخرين في ارض فانه ذو يد لما من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها او
او بنى وقيل اللابس اثوبه يستعمل له اراحق باللبس لا مثل اخذ الكرم وغيره من اطراف نقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس
وقيل ان الكفاي اراحق بالركوب الاستعمال لا مثل اخذ اللجام بالكره وراحق من اخذ الذئب وقيل من كب في اسرج
فانه يستعمل للركوب لو كان الركاب يخرين فبنيها لاوله لانه غير كفاي في اشياء غير خال لا يوجب اراحق روية عن ابو يوسف

ان لا يجرى له الكلب لولا ان قيل من هو ذو حمل على ابنة المستعمل لاسم علق عليها كونه لفحصان التصرف لها اصل ان
كل ثبت منها حق من غيره فانه يستعمل ذوقه وشئ من الفصل الحائط المتنازع فيه نبأه الصال تجميع بان يكون الفصان
لبسات الحائط المتنازع فيه تبدل في الفصان لبسات الحائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر او يكون ساحة احد جبالهم مرتبة
في الاحتران كالمخمس كافي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بما يطبق حدهما والى مكان اتصالهما كالحائط
مبغلة الحائط المتنازع على قال الاطحاى بان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا بجانبه بما يطبق اتصالهما بما لا يطبق على ابرو عمر
ابى يوسف سم وعليه كثر المتنازع كافي الاكابرى وقول لكفى سبب بنى التزبيج (جبار سوكر دن) وفيه اشارة الى انه ان لم يكن متصلا
ببناءهما فهو بينهما سوا كان في ايديهما او لم يكن والى ان الفصل بينهما فهو بينهما سوا كان اتصال تجميع او ملازقة او بفصل اتصال
ايضا وان كان احدهما اتصال تجميع والاخر اتصال ملازقة او لصاحب اتصال التجميع لانه يستعمل الحائط المتنازع فيه الى انه
لم يكن احدهما اتصال للاخر اتصال بطرفي المتنازع فيه وبطرف من فهو بينهما ليس كذلك فان صاحب اتصال ولى اكل في الفخرف
او من وضع عليه الحائط الجذوع فانه يستعمل فان كان عليه جذوع ولاخر اتصال ملازقة فالحائط لصاحب الجذوع و
اشارة الى انه ان كان عليه جذوع واحد ولاخر ابرو او لا شئ عليه فهو لصاحب الجذوع وان كان قتل شئ منه ولاخر ثمانية فهو
او ان كان لكل عليه جذوع فكل بقدر ما يتعامد في العمادى والجذوع ما تشعب من النخس منصوب على المفعول ولا اعتبار في
الترجيح لو وضع ثلثا واكثر من خشبات صغيرة او قصبات على الجذوع عليه الحائط فان كان الاحد عليه خشبات بلا شئ
للاخر فالحائط بينهما وبالسبب البساط والمستعلق به سوار لان يجوز الجلوس لم يصير لهما فافقصة بهما كما اذا جلسا عليه
عليه لمن معه وفي يده ثوب لاعلى حبل اللبس وطرفه مع آخر فانه يقع لهما وذو بيت واحد من دار كذى بيت
متناهي حق استعمال ساحتها من الدور ووضع المئذنة وحجب لوضوءه كالحطيم غير ان كان البيت كذى بيتين
حق الطريق لانه لا يرجع بكثرة العنة كما وساحة قصر بين الدار

فصل في دعوى النسب طبعية اى جارية لانساب
الامرة كما هو المتبادر ولدت في بيعة اخرى لا قبل من نصف حول يوجب دعوى البائع اى بائع البيعة
ولو اكثر مرجع احد المولود ثبت بالاتفاق نسبته الولد منه اى البائع يتحقق ان يوق قبل البيع في ملكه مع دعوه ثم تطالب
وبما ذكرنا في احد نظير زيادة اظن انه وجب عليه ان يقول من دعوت قد ملكها بنتين منهن فقلت لا قبل
من سبعة اشهر فانه يستدعي ان المولود في ملك البائع الاول والثاني والفاو شعر بانه لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبه
منه بل هو موقوف فان لدت حيا ثبت الا فلا كما في الاختيار فنى لام البائع اشارة الى ان الجارية لو كانت بين جماعة
منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبها منهم عند حنفية وحسن زفر رحم الله تعالى وقالوا ان كانت بين اثنين ثبت
النسب الا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البائع وقال لم يكن لولود عندك كان القول قول البائع
اذ الظاهر ان برين احدهما فبنية وان برين الثانية المشتري عند يوسف لم لانها ثبتت صحه البيع وبنية البائع عند محمد

لو أنها ثبتت حرية الولد كما في المنية وثبتت اعيتما أي كون المبيعة أم ولد لثبوت نسب وليفسخ البيع حينئذ بطلان بيع المأمورة
 اتفاقا ويرد البائع الثمن على المشتري ولو أودعها أي البائع الولد بعد عتقها أي اعتاق المشتري المبيعة ولو عتقها ملكيا
 كما إذا تبرأ بغير ثبوت نسبة من البائع ويرد البائع إلى المشتري حصته أو حصته الولد لا حصته المأمورة حال كونها
 من الثمن بأن تقسم الثمن على قيمتهما فإصاب الولد يرد إليه وإصاب المأمورة يمسك لأنه سلمها إلى المشتري وبهذا عند جمهور
 علماء فروع الدين لأن البائع لما ادعى الولد أقر بكونها أم ولده فاخذ بأقراره فيرد المبيع إليه وهو الصحيح لمن يذهب كما
 في الكراهية ولا يعتبر دعوى ذلك المشتري الولد أي إذا أودع البائع قبله أو معه فان دعوته أولى للاستناد إلى الولد
 وقيل أشعاره لو أودعها المشتري قبل دعوى البائع ثبت نسبة منه وحل على النكاح ولا يعتبر دعوى البائع بعد موت
 الولد فلا يثبت نسبة منه ولا اعتبارا وقيل إشارة إلى أنه لا يعتبر دعوى بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله عنده وحقه الولد عند
 على أن أم الولد متقومة أم لا أو بعد عتقها أي اعتاق المشتري الولد إذا لم يصدق البائع في دعواه كما في المبسوط وغيره
 فلو صدق المشتري في دعواه جازت بعده وكذا لا يعتبر دعوى البائع لو ولدت لأكثر من رجل من نصف حول
 منذ بيعت فيشتمل إذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره أو أقل من سنتين لا ضلال أن لا يكون المثلوث في ذلك
 أو أصدره المشتري فانه ثبتت نسبة منه والامتناع بفتح الباء وقال محمد بن أبي ثيب النسب تصدق كما في النعم وقيل إشارة
 إلى أنها لو أودعها أو غير دعوى المشتري لقيام الملك المحتمل للعقوق كما في الاختيار ومبيدة ولدت بعد سنتين أو أكثر
 أم ولد أو البائع نكاحا حائلا لافرة على إهداؤه أن صدق المشتري فحينئذ لا نصيب للمبيعة أم ولا فلا ينفق الولد ولا ينفق بهن
 ولو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوى البائع إلا إذا أصدره المشتري لوقوع الشك في العقوق وقد صدق دعوى المشتري ولو أودعها
 لم يعتبر دعوى أحد هما للشك أسلم والذي والحد والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يخفى ما في تصديق المشتري في أنزاع الكلام
 من الإيحاء إلى السكوت المناسب للاختتام

كتاب الصلح

عقبت الدعوى لوقوع بعد ما خال باهوتة اسم معنى المصالحمة والقصاص خلاصتها الصلح والخصام كما في المغرب وغيره
 من الإصلاح وهو شقائه الحال على ما يدعو إليه العقد والمصالح المستقيمة الحال في نفسه كما في الكراهية وأما ذكر النصيب لكونه ملكا
 ويؤنث كما في الصلح ويشترط عقد مشعر بأن الصلح لم يتحقق إلا بالإيجاب القبول فلو قال لمدعي عليه صلح عن كذا
 على كذا فقال لمدعي فعلت لم يتم الصلح إلا إذا قال المدعي قبلت نعم فتمت الصلح به فيما إذا كان الصلح حصه عليه أو نعم
 بالتصريح كما لا ريب منه لأنه لا بأس من بعض الحق والأسقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية غير رفع بل لا ريب من أن يكون
 أي المصالح عنه وعليه النزاع أي نزاع المدعي المدعي عليه قال بانه عتق أي جازني بقوله المصالح لمدعي عليه صلح
 كعبه الدين من علي الدين للبدل شرط كالدعوى الصلح فيه غير أنه يصح بعد الدعوى فلما صدق القبول لم يشأ أن يكون المدعي جازلا

مدة الانقضاء فيه اى فيما مولا لا جارة من الصلح فلو ادعى دارا فصلاحه على خدمته عبده او ركوب ابنته او سكتى داره او لم يمت
او زوجه او زوجه كل ذلك استجاز الصلح لجواز عقد الجارة على نذره الاشياء وقية اشارة الى انه لو صلح على سكتى بيت لم يمت
حتى يموت بطل الصلح كما فى النهاية والى ان شرط التوقيت انما هو فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا وما اذا لم يحتاج اليه فلم يشتر
كما لو وقع الصلح عن مال على ثمنه اى شئ من ماله الى ثمنه ويطل فبطل الصلح عن مال بمقتضى يموت احدهما اى كذا
والمدعى عليه فى المدة التى وقت بها فلو كان المدعى لم يمتون شيئا من المدة رجع على سواه وان اتوفى بفسا منها سلم
حصتها من المدة نزع فيه المدعى عليه الباقي مشترك بينهما وهذا كله عند محمد واما عند ابو يوسف ومهمل فلا يطل بموت احدهما فلو مات
المدعى عليه استوفى المدعى جميع المدة كما فى حيوة ولوات المدعى قام الوارث مقامه فى الانقضاء بدو قية اشعار بل كذا
محل المدة لطل الصلح بالطريق الاكبر والمخالفة كما لو لومات احدهما فوقع الصلح على نحر كوبة ولبس ثوب ذا الناس
يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما فى المضرات واما قيد القسمين من الاقرار بالصلح عن مال لانه لو صلح عن مائة فمات
كان الانكار كالقرار فلو ادعى مرافى دارا وسيلا على سطح او ثوبى انى نهر فاقر او انكر ثم صالحه على شئ معلوم جاز كما فى التفت
والاخر ان اى الصلح بالسكوت والصلح بالانكار معا وضعت فى حق المدعى فانه ناعم انه اخذ العوض حقه وفداه
اى فداه بيمين جى بدل من المدعى وقطع نزاع فى حق الاخر اى المدعى عليه فانه ناعم انما اخذ العوض حقه وفداه
حاله فذا وقع الشرب فانكرا لآخر فافندي يمينه بال حل اذ ذلك لسا لغير اختلاف المشتاخ ولو ادعى مالا عند فداه
فانكرا لآخر وحلف ثم ادعاه عند قاض اخر فانكرا ففصم لم يمينه اى شئ لم يصح الصلح عند بعضهم لان اليمين بل من المدعى فاذا حلفه
فقد استوفى البدل لم يصح عند بعض المتأخرين فيه رواية عنه كما فى المسنية ويستثنى منه اليمين عنده كما اذا ادعى نكاح امرأة
منكرا له فصلاحه على ما فان لم يصح جائز بالاتفاق كما فى قضاء الكفاية فلا شفعة للشريك غير على المدعى عليه فى الصلح
عن جى ار لانه ناعم انه على حقه ولا يلزم نزع المدة لان لم يلا يواخذ الابنة الا ان الشفيع نائب عن المدعى فلو اقام الشفيع بطل
المدعى عليه ان لمدعى او حلف فنكل كان الشفيع فى تلك الركن فى شرح الطحاوى بل شفيع على المدعى فى الصلح على دار
عن رابعه فانه معاوضة فى نزع المدعى ان كذب المدعى عليه اما استحق من المدعى انى الاخرين فكما فى الاول ان يبر
المدعى حصته من العوض ان استحق كل المدعى وكل العوض يرجع بالخصوص ثم استحق لانه ناعم ان نائب عن المدعى لم يمت
من العوض فيما رجح المدعى الى المدعى ادعى حصته من العوض ان استحق الكل يرجع لكل لان السبدان موالد موكدا
البدل قبل التسليم كما لا يخفى فى الاقرار بالاكاذ والكلام شبيه ان الرجوع ادعى العوض فاما يكون في صلح فلو ادعى دارا
فصلاحه على ثوبت فقال المدعى عليه بى منك الشوبته الدائم استحق الثوب حج اذ هو المدعى كما فى المدة ولو
صلح بالاقراء وادعى على العوض او منعت او غيرهما عن ايدى عيها لم يصح هذا الصلح فى رواية ابن سميحة عن محمد
لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وادعى الباقي والابرار عن اعيان باطل فلو وجد بنية ان الكل له جاز اخذ الباقي

وبأبني شيخ الاسلام الامام طهريد الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصلح فلا يصلح ودعوى الباقي وقوله ان لا يبرأ من الاعيان
 باطل معناه بطل لا يبرأ عن دعوى الاعيان لم يصير لكا للمدعى عليه ولذا لظفر تلك الاعيان حل لاخذ بالكلن ليسمع ودعواه
 وفي اضافته لبعض الدار اشعار بان لوصالح على بعض الدين صح وبك عن دعوى الباقي وبذا في الحكم والادبانه فلم يبرأ ولذا
 اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان الصلح لو كان بينا من اراخرى صح الصلح وليس دعوى الباقي باتفاق الروايات
 كما في الذخيرة والمحيط وغيرهما وحيلته اى حيلته الصلح ان يزيد المدعى عليه في البديل شيئا آخر من مال البكيل
 عوضا عن باقى الدار او سيرا المدعى عن دعوى الباقي ويقول بركت عنما او عن خصوصتي فيما او عن به الدار فانه لو وثقه
 بعد ذلك لم يقبل اذ ذلك سقط حقه وعن بن سماعه عن محمد بن محمد انه لو قال لكا انك عنى او عن خصوصتي فانه لو وثقه
 الا ترى انه لو قال لرجل في يده عبد بركات عنه لم يسمع منه وعواه ولو قال لكا انك عنى او عن خصوصتي فانه لو وثقه
 كما في المحيط والذخيرة وكما في عن شرائط الصلح وقسمه شرع فيما يجوز ومنه والابحور فقال وصح الصلح بالافراد وغيره عن
 ودعوى المال سوار كان مخصصا او ودية او عارية او رهنا ونحو ذلك على بل من خلاف جنسه كما اذا صلح على ثوب من ثوب
 مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده وما عتبه بما لا يجوز اكثر مما يتعين فيه فلو كان البديل من جنسه لم يجز ان يكون
 اكثر من قيمته ونماه في المحيط وعن دعوى لمنفعة المعهودة فلو اوصى لسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الوصى لا السكنى
 فصالحه من السكنى على سكنى دار اخرى ودراهم سماء جاز كما لو اوصى بخدمة عبده منه وموفاج من الثلث فصالحه الوارث
 عن الخدمية على الدراهم او على خدمته آخره او على كوث ابيه او لبس ثوب شهرا او ثوبا فلنا بالعبء لانه لو ادى على ستمائة
 والمالك بغيره ثم تصالحا لم يجز كما في المنفقات عن البسط وعن دعوى الجنائية في النفس من قبل قاتل ما دونها من
 نحو شج الراس قطع اليد عمد اكانت الجنائية او خطأ الا انه لو صلح في العمد على اكثر من لدية جاز بخلاف الخطأ وبذا
 اذا صلح على واحد من المتقاربين الثلاثة فانه لو صلح على كليل وموزون جاز بالثمة بالثمت وكل بالصلح منه اصلح بدل الصلح
 عن م احمد فلو صلح على غمرا وخزيرة سقط القصاص لما شئ وفي الخطأ وجب لذنيه ولو صلح لهما جنوع عن م آخر جاز كما في الا
 وعن دعوى القرق كما اذا ادعى على مجهول النسب انه عبده ثم تصالحا على شئ معين كما في الكفاني وعن دعوى الزوج
 النكاح على امرأة وكان الصلح في الاول عقدا لجمال فان صلحا بقرار العبد ثبت الولاء والا لاثبتت الابلية على انه
 عبده وكان في دعوى الثاني حلعا موجبا للعدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان مطلقا في وعواه لم يحل البديل بانه
 وهو المختار وبذا عام في جميع انواع الصلح كما في النهائية وغيره وفي تخصيص لرق اشارة الى انه لا يصلح الصلح فيما اذا ادر
 العبدان المتواثقة فصالحه على مال نير من هذه الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يصلح عن دعوى
 الزوجة النكاح فما عده ستمني عنه وان المرأة لم يكن ان زوج آخر وذلك ان لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس
 عليها العدة ولا تجوز النكاح من زوجها كما في العمادى ولم يجز الصلح عن عوها النكاح على مال ولو لبعض مهابد الام

للمدعى عليه المنكر صا لمحك على ما من الف عليك كانه خذ اياه و ابرار عن سعة و هذا قضاء لا و بانه الا اذا انكر
 ولو غصب لفا و اخفا با فضا لو المالك على خمسة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غير اياه لم يصح قضا و عليه و البا
 و بانه وان لم يكن جديا لم يصح ثم صالح فلذلك لكن لو وجد لبعده بنيت عليه قبلت ان كان مقررا فعليه و الباقي وان ابرار عنه
 في ضمن الصلح لانه ابرار عن العين كما في الظهير لا ما و ضة لا فضا و ان الربو او فيه اشعار بان لو صالحه على خلاف جنبه
 كان معاوضة فلو صالحه من لدار على الدرهم و افترقا قبل قبض صح سوار كان على قرار او انكار و لو صالحه عن خطه
 على عشرة دراهم و افترقا قبل لم يصح لانه افترقا عن بنين بخلاف الاول فانه افترقا عن عيني و وضع مال لا سقاطا
 ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم فرع على الاصل المذكور ثلث مسائل قال فصح الصلح على حال على ما تارة
 فانه انما كسامة و اسقاطا تسعائة ولو كان معاوضة لم يصح لكان الربا و عن الف مال على الف موصول فانه اسقاطا للبعثة
 المحلول لو كان معاوضة لزم مع الدرهم بالدرهم بنيت و فيه اشعار بان لم يصح على ما تارة موصول في صرف الظهير لو كان منتقرا
 جابا للقرض فالسامة الى الاجل و عن الف جبا و على ما تارة زلوف فانه اسقاطا لبعض المال و وصف الجود بالاسما و تارة
 ثم ابتداء بجملة ثم بغير عا طفت على صح كما ترون ابداء كلام النماية لبعده فقال لم يصح الصلح عن راسم حاله على ما تارة موصول
 لا يبيح درهم بالذات بنيت و لا على الف موصول على النصفه حاله فان لم ينفذ من بنيت او عن الف سودا درهم مرفوعة من
 من درهم سودا مرفوعة من على النصفه رضى ابرار لو افلوا صالح عن الف مريض على النصفه سودا رضى لانه اذا كان الذي استوفيه اودن من
 تعدد اسقاطا و اذا كان ازيد قد ارا و صفا معاوضة كما في النماية و من امر المدين الذي امره و اننه با و انصف من عليه
 اى لما سوا المدين خدا طرقت لا و على بشرط انه برى مما را و على النصفه ان قبل الماس و ذلك النصف برى النصف الآخر
 في الحال فان با و ان ذلك النصف خدا فنها وان لم ينفذ بر عا و دينه كما كان جديا لانه ابرار مقيده بالشرط و لا يجوز ان ينفذ
 لانه ابرار يطلق و على المعاوضة و التقيد ابرار لا و لانه لو قال انك عن النصفه على ان تعطيني ذلك النصف خدا افند برى عندكم
 وان لم يوطئ لا طلاق ابرار كما في النحرانة و غيره و لم ينفذ فيه خلافا في الظهير تارة لو قال حطت عنك النصفه على ان تنفذ الباقي لزم
 فقبل بر عند جبا خلافا لابي يوسف و انما قيد لبعده لانه لو قال و الى النصفه على انك بر ما ز فقبل بر عنه عندكم و ان لم
 النصف لانه ابرار يطلق و لو قال البراءة بالشرط صح احراز بر عن تعليق معنى كما مر كان او اذا اوتى اديت الى كذا
 نصفا مثل ان يذ فانت برى من الباقي لا يصح ابرار و ان اواه او في الابرار معنى تملكيا فانه التعليق كما تفرقة
 اشعار بان لو قدم الجراصح في الظهير تارة لو قال حطت عنك النصفه ان نفذت الى نصفا فانه خطه عندكم و ان لم ينفذه و لو صالح
 احد من دين احد الشريكين في الدين عن النصفه لم يقض على لوب او عوضا من شريكه غير المصالح غير مسمي ي يرض
 بنصفه لم يقض من غير بنين لا احد الشريكين و للدين او اخذ شريك النصفه التوب من شريكه المصالح و حينئذ لم يصح
 كالمصالح تنجح الغريم يرض الدين و من المصالح بر ليس لغيره كما في الكفائي و انما قال صالح لانه لو شريك لو كان لا يرض

الوطى المرحوم بعينه وهو الموجب للحد واليا شارق قال وطى اى غيبة شقة او اكثر من اجل في قبل اى في نكاح فلو لم يخل
المحشفة لم يجد الا لما سته وكذا الوطى صلبى وممنون بجنبته لان اصل لم يجد التبع كما فى النظرية والوطى اصل صلبية فلو لم يخل
ولو لا بلغ الام او جنبته لم يجد عنه خلافا لعل الاول يصح كما فى المنهات والاولا بلام واو شقة لم يجد لابلغات كما فى المحيط
خال فى كل طوع على كل اى ملك النكاح ليس من ستر عن المحبة جارية مشتركة كما فى حافيد فان الرضى المرحوم عاهد
لم يكن فى ستر عاونه كما فى النية وشبهة اى الملك طى منته البائن جارية الابن والاب سياتمه واعلم ان الحد الزنى هو
سنة الرضا فلو وقع باراه لم يجد عليه الفتوى كما فى المنهات والاكراه وقت البلاج كما فى الخزانة وسناكون لموطوعة فانه لو
المنية يغزو وسنا العظام الاسلام دار الاسلام يتكليف بغير ما مفصل وقبيل الزنا عند الحاكم الشهادة الربعة من الرجل
العدل فى مجلس واحد او اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او عشرة او عشرة عشر او اثنى عشر
لانه تعالى امر بالتوفيق فى خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به كما فى الذخيرة بالزنا وكون الطواجم والجماع وغيره والامم يحلها
عليها فى النهاية قياسا لعم الشهادة الامام السلطان وانه يوجب اربعة ارجل كما فى شرح الطحاوى
وقال قاضيان منى ان يسأل مائة الزنا اثنان عن العين البعد الرجل فانه يطبق عليه تسعة وكيف هو اثنان
عن فى الابط والغدة والد بكم فى المنهات وعن تامل الغرضين غير قبل عن الاكراه والاول اصح فانه مختار لم يثبت كما فى النهاية فان
قلت ان لسؤال عن البينة يثنى عن ذلك لاصح من الاكراه كما طرقت لغرض من نكاح الاسوة بهما لا تفصلا وكما لى الحد
فى الاحتياط لدر الحد قال صلى الله عليه وآله وسلم ادروا الحد وادوا حدكم كما فى الكافى وغيره من المشايخ فلا جرح الاخر عن الكل
شهدا الاكراه والبا بالمطوعة لم يجد له شاهد عليه ولا الشاهد بقا لا يجد الرجل الشهود كما فى المحيط واين من اقرار عن الوطى
والمرحوب وايضا لان اتحاد المكان ثم طواش انما تشهد له وطا هذه الدلائل انما يخرج لم يقبل بخلاف ما اذا شهدا اننى
لم يثبت واخران فى مؤخره فاذ يقبل لا مكان للتوفيق كما فى المحيط ومنه فى اقرار عن تقادم ايضا تشهد ثنائى
فى ساحة من النهار ثنائى فى اخفى لم يقبل قالوا ان كان التوفيق لم يكن الا يقبل كما اذا شهد الساعة الاو الثانية كما فى المحيط
وبين من اقرار عن طوى يكون الحد اخر سس او البينة او الوطى سنا وسنا ايضا تشهد واين فى بامرة لم يعرفوا لم يجد نعم بغير
لم يعرفوا بكم فى المحيط وغيره فمن ظن ان لسؤال عن البينة يثنى عن غيبة خطا فان يثبوا كذا وقا لواله السؤال عن
فقيه كساح راينا اى راينا ذكره فى فرها من كراية سنا فاضينان كالميسل ان يثبت لذي يثبلى فى المحكمة
بضم الميم والحد اذ مخصوصه لكل وعدوا بضم العين اخبر الناس عن حد انتم كما فى المنهات سر وعلمنا فلا يخفى بغيره
عند حكمه به اى بحد زنا وهو الزنى المحض الجلد فى غيره والاكتفاء شعرا بان المشهود عليه لم يقرب الزنا بغيره فلو لم
يرجع بامره سقط الى اذ الشهادة انما يقام على الجماع فاذا اقر غدر الحكم بملك كما فى الزنا وقاضيان وقبيل الزنا
اى الزنا فحاشا الى ان يستر فى الدعوى او يستر فى البينة من الاختيار والحكم والعقل والبلوغ وغيره او فى الاختيار لو اقر

الذي يولي الذي يحدو اعلم ان كتاب في الله تعالى من كتاب لم يعلم الامام به لقامه الحد عليه الاستسناد وكتابي الكبرى وغيره
اربعا من المرات كما في فقهنا عارض في اربعة مجالس من مجالس الفقهاء يذهب حتى يتوارى عن عين الامام ثم يقي القوت
بمجالس الامام والاول مروي عنه وهو صحيح فلو اقرار بعاني بملكه ان كافر واحد والطلاق مشيئة انه لو اقرار بعاني اربعة ايام او اربعة
اشهر ثبت به الزني كما في المضمرات رده الامام وقال بكت ارا وجنون او غيره كل مرة الا ان الرقة الرابعة وفيه تسامح كما مر
لمصنف وكان لم يطلع عليه الاختصار في الكلام ايما ان لا اقرار لم يعتبر عند الامام حتى يوشهد وان ملك لم يقبل للذات ان كان
فقد رجع عن الاقرار والافلاح عتوا بالشهادة كما في التهمة والى ان لو واجب في الظاهر بخفي ان يطرده في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي
ان يزجر عن الاقرار ويظهر الكثرة ويأتمنحه فيسأل عن لاسو خمسة كما مر قبل لا يسأل عن الزمان بل ان يتقدم مانع شهاده فلا خلاف
والاول مع لجواز انه زني في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب لسؤال كما مر في البرجسته ينبغي ان يسأل فان بيننا
اي تحجب بقتينه الامام بوجوبه اي لم يطلعك مست من قوله وانظرت او باشرت او تزوجت فان حج المهر عن اقرار
حده اي قبل الحكم بالحد او بعده قبل اشرع فيه او بعده في وسطه او بعده قبل الموت على سبيل الاحتمال صدقته كما في التهمة والاشراج
الامام او التمسك بالافاضل لمفعول في الاكفار شعارا به لو اقرار واحد ما فاعى الآخر النكاح لم يحيد واحد منهما وعليه لو اقرعت قبل الموت
لو كذب حد الآخر في الزنا لم يحيد عنه وحد لم يقر عند ما كما في المحيط وغيره واما في الحد الثابت بالبينه والاقرار فبه وبعده من قوله
رجوعه ويعلق المحقق بغير لصا وفيها وقال المطرزي حصنها زوجها اي عفاها في المحضنة بالفتح وحصنت فرجها في محضنة بالفتح
في الاصل المنع وكلامه في قوله على الاكفريت قال انه من حسن ادخل في الحسن كما يقال اعرف اذا دخل في العرق والاسنان
يعني اخلافي المحضن عند وجود الصفات الخمس الاربعة شرعا اي المحركت اي عاقل بالغ مسلم فلا يجرم بالوطي وعبد ومجنون او
او كافر ولو حرا بل كما في عن ابي يوسف انه يجرم الذئب لانه في غنة يجرم للكتف وطلى مرة بالكلية حتى لو طلى نكاح
فاسد وملك بين لم يجرم بالاجماع وعن محمد بن ابي حنيفة قال لو طلىها او المرأة منكرة وكان محصنا وعن ابي يوسف انه لو تزوج
بلاوطي ودخل بها لم يصير احد منهما محصنا كما في المحيط وغيره وبها البعثة الاحتمان في تسامع فان لم يداو كونه حرا مكلفا مسلما او احسني
والعمال ان كلاما من قبل الوطى يكون حرا مكلفا مسلما فلو تزوج الحرة او كوربانه او صبيته او مجنونة او كافرة ودخل بها لم يصير
كما لو كانت الزوج محصنة الزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام او تنق وتكليف فحينئذ يصير محصنا بهذا الدخول حتى لو
انه لا يشترط الدخول على صفه الاحصان عنه انه اذا دخل بها قبل التحق ثم تمتقا صا محصنين كما في الاختيار ولما لم يكره المحضنة لان
الاحصان ان الحكم مشترك في هذا الكلام كلام غير وال على شرط بقا الثبوت الاول عند الحد ملازمه بل لا يرب فلو اكتسب عيبا لم يفسد
وهم اعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام الدخول النكاح الصحيح بامرأة هي مثله الا تكليف في شرط البينة فتعفى كما في الكفاية وغيره
رجوعه الى المحضن المجارة في نفسها اي من فاضل عنه حتى يموت متعلق بجرم حد يث لغرضه من حد عنه وعن عمر بن الخطاب
قال انزل الله تعالى آية الزنا فاعلموا انما هو ما لا يثبت عليه رسوله الله عز وجل حكيم هذا ما قالوا في القرآن نسخ فقهه

ولقي معناه عليه جماع العلماء كما في الاختيار واريدها شفين على في المضمرات التثنية من لاجل الفسار في الغاية وراى انه لو
شرح في رجب فمهرت اتبعه وهذا اذا ثبت بالبينه والادان ثبت بالافراد لا يتبعه فانه يجمع بحالات الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما
شرح الطحاوى الى انه لا باس لكل من كان غير مقلد لانه واجب القتل لان يكون ارحم منه فان الاول ان يتبعه لانه نوع من
قطعية الرحم كما في الاختيار ويبدى به شهوده كجنت امة الشهود باجم لانهم يجازون على الاداء وفيه ضرب حتيال للرد كما
في المحيط فان لو اى الشهود وكلا وبعضا عن ارحم او ضالوا او ماتوا او حبسوا او فسقوا او قد فوا وكلا او بعضا او عموا او خسروا
او اردوا استقط الرجم عنه وعن يوسف رحم لو بالوكلا او بعضا او ضالوا او ماتوا او حبسوا او فسقوا او قد فوا وكلا او بعضا او عموا او خسروا
الا يدى يبدى به الامام كما في الاختيار ثم يرحم الامام او القاضي ثم الناس المؤمنين الذين عانوا او ارشادهم واولادهم
بالرحم وعن محمد بن السيم ان يرحمه او الملعونين او ارشادهم وذكر الطحاوى انهم اعطفوا منه صفحا كالصلوة فكلما رجم قوم انفسوا
ويقدم غيرهم ورجعوا كما في المضمرات وانما اثر الناس على الانسان شارة الى ان يحجب الشبهة عنهما طائفة متجوزة عن الواحد
والاثنين لان الغرض التشبيه كما في الدراك غيره وفي شرح التاويلات ان الغرض ما ذاك ودفع التهمة عن الحاكم ومنع المجازفة
عن ربه لعلها او امتحان من الشبهة وفي التبيين ان محله فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهوده تحت
الامام واما المجرى ودفع الناس وفي التفسير بالامام اى حرمى عن المجرى خاصة الامام حال كونه مبتدئا فهو نصيب شائع لغيره فتناسخ
كما نحن ثم الناس فمسل المرحوم بعد موته وكفى وصلى عليه وكيف لا قال صلى الله عليه وسلم في ما غرضنى بعد عن رايته يمسر
انما رايته الى غير من اثبات الفضائل وهو المغير المحض لان ان نفي سائر الشروط الخمس جليدة بالفتح اى يضرب على
بالكسر التحريك يقال جلده اخضر بالسوط كما في القاموس بآية من جلدة وان كانت الزينة ملوكة جلدا واسطى اى منوطا بآية
المولم في الغاية وغير المولم في المضمرات ضربا مولا غير قاتل لا باج لان المقصود الانذار بالسوط وذكره في بعض النسخ لوصف الآفة
وهو جلدة فتقول يضرب قبل صلا الخطا سمي بلكونه مخلوطا طائفة ببعضها بعض كما في المفردات لآفة لآى لا عقدة في طرفه
كما في الساس الصالح وغيرهما ولا ذنب كما في المغرب قال المطرزي وابن الاثير بالفارسية يجرى ولا شوكة كما في النيات
وانما دل به الشهود والثاني اصح كما في النهاية والكل مجاز من حمل الشجر وعلم ان الحد في زمن عمر بن الخطاب عليه السلام
الصعابة كما في المستغنى والقبلة فثارة باليد ثارة بالثوب ثارة بالحل ثارة بالعصاة ثارة بالجرى الربطة كما في حديث المشكوة في شرح
اى يحذر الرجل محمدا ليزيد لانه في خبره الجمل من انفة الا لا ارادة لانه لا يترع لكشف العورة ويلفرق على جميع بدنه ويحذر
كل عضو من يضرب في نال المدة الاسرى على راسه فان لوجه دخل فيه وقال ابو يوسف يضرب الراس وعنه غيره
سوطا واحدا كما في المضمرات والا وجهه ووجهه نون الملاك في المضمرات لا يفرق الا على عضو قبل وهو ليطن اصدرا
والفرج حال كون الجلود قاسما في كل حد من الحد ولا يجمع بين كون الجلود قد على التفرق جلد الجلود للسوط في اعضاء
او جلد لا يلد حال نفع السوط حتى جاوز الراس وبلد المرفوع الارض ان لكل خبر جاز على اختلاف المثلخ كما في المحيط

ما بعد ان قضى بالحد سقط المدعى القاذف وليس لاية المطالبة بذلك المولت المقذوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد سقط
 كما في المحيط والولد من الذكر والاشقي وولده من ابن الابن ان سقط في الكلام اشارة الى انه لا يطلب الوالد من
 الام وولده النسب والاشق والاعم وغيرهم كما في المحيط والذخيرة والمعنى فيه في نسبه ان ولد الابن وولد النسب فيه
 في ظاهر الرواية وفي البدلية وغيره ان الطلب لولده النسب عند الشفيعين فالحمد والى انه عفى احدكم كان لكليا اطلب الى ان لا قرب
 والابعد في ذلك سواء كما في المشاريع ولو كان الطالب محروما عن الميراث كما اذا قتل ابن اباه او بالعكس
 او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذف وكذا اذا كان عبدا ولا يطلب الحد من العبد والولد سيده
 ولا اباه بقذف امره بقذف السيد والاب ام هذا الاحد لانه لم يعاقب السيد والاب بسبب الحد الولد وفيه
 اشارة الى انهما لا يطلبان السيد والاب بقذف نفسيهما والاصول لا يجد بقذف الفرع والى ان الابن لا يطلب الحد من
 حلاله والام وان علت كما في الزايد وليس فيه اى في حد القذف ارش عن المقذوف سوارات قبل الشروع
 في حد القاذف او بعده ولا يحق للمقذوف عن القاذف فيجد بعد العفو الا ان يمينه الامام عن الخصومة كما في المحقر
 وترى الامام ان يقول قبل الاشبات اعرض عن هذا كما في القاعدي ولا يحسب له عفو صالح عن كل والامام
 وفي قوله لا خير يا زاني فقال الاخر لا زاني بل انت زان حداثي الفلان كان به لان كلاهما قد فسد صاحبه
 وفي قوله العرسه يا زاني او يا زانية قتلت لابل انت حدثت عرسه لانهما قد فسد ولا لعان وان قد فسد لانهما
 لم تنجب اهل الشهادة وهي شرط اللعان وان قالت العرس في جواب قول الزوج لهما يا زاني او يا زانية زنيته
 انما بك يدرا اى سقط الحد واللعان عنهما لان هذا الجواب يحتمل التصديق والقذف وانما خصصت العرس لانه لو وقع

بين رجل وابنته لم يجد موجب لى لانها صدقته كما في المحيط

فصل من خذ يدي

من خذ يدي حال كونه مع ربح الخمر ولون قليل منها فلو فخرها وسكر منها او شرب بشرط الا اذا
 اختلطت بالبحر غالب عليها بحيث زال طعمها ورسمها فحينئذ لم يدر الا اذا سكر كما في الذخيرة او حال كونه سكر ان عذبه
 زائل العقل بالكلية بمنزلة وبغيره فمن لم يعرف الرجل من المرأة لمارك وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن ابي بن
 سكران بات عرسا لثيا طين فخلية ان يتشرب اذا أصبح وهذا المشير ان السكران من لا يحس شي كافي في الظن فيه وعند جماهير
 رداه من غير حنك الاكثر من سكران اكثر كلامه هذا وما هو المشهور وحلي الفتوى عن ابن سقران من لم يعرف بالقول فيفق
 بل انه لا يفرق اسورة وعن ابي يوسف لم يفرق اسورة الكافون فان شتم من سكر او قرأ في صلوة المغرب فترك المرات منها
 فرمت كما في الهم وغيره وخلف ان السكران وغفلت عنه الانسان غالبه على العقل سيما في بعض اسبابه كما في الكشف منبذ
 بشرط ما حصل من ثمر او زبيب وعسل وفانذا وامين وحظلة او شير او زرة او غير ما من الفواكه والحلوات والجوهر قبل الا لا سكران
 سكر التمر والزبيب الاول مراد من جميع اصحابنا وهو الاصح كما في الصحاح واذا سكر ان يخذل من اللات لاجوب توكيد فيفسد كذا قيل لا سكران
 سكر التمر والزبيب الاول مراد من جميع اصحابنا وهو الاصح كما في الصحاح واذا سكر ان يخذل من اللات لاجوب توكيد فيفسد كذا قيل لا سكران

الى ان لا يحد بكسر اللسان بكسر الراء قيل كيد ولا رواية فيه كما في التمر تاشي و ان لا يحد بكسر الهمزة عند الشفيعين خلافا لمحمد ك
 في الخزانة والاول الصحيح كما في قاضيخان بالثاني لعني الفساد والزمان كما في النهاية وقد مر منه في الاثرية والى ان لا يحد كما حصل
 من نحو الايفون وجوز لويه اليه شافى من لبزوى وتختلف انه مسكلم لا وقد اقر الماخوذ به بشرب الخمر او الهنذرة
 واحدة عند جاورتين في مجلس عند ابى يوسف صرح والاول الصحيح كما في الضمات صاحبها اى عاتقوا قومه سكران لم يحد
 وان وجد منه سرج الخمر لانه لطل اقرار السكران بالحدود الماخوذة لانه لم يحد بقرائه على كلام كما في قاضيخان وغيره
 ترك في الوقاية هذا القيد لان في التهمة وغيره ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله لا في الرقة فانه لو اردت لم تمنع
 او شهد به بشرب الخمر او الهنذرة السكران جلالا فلو شهد به النصارى لم يحد كما هو قية اياه الى ان لو شهد احد بهما بالسكر لم يحد
 بالسكر من الهنذرة واحد بهما بالسكر والاخر بالافرام لم يحد ثم اذا شهد اياهما القاضى عن ثابته الخمر فان كل مسكر يسمى بهما مجازا ثم غلب
 الشرب ثم عن ثابته عن مكانه لاحتمال الاكراه والتفاهم وكونه في دار الخمر فابينا ذلك بحسب الشارب حتى يسأل عن
 حد التهام كما في قاضيخان وعلم في كل من بصره الاقرار والشهادة شربه مصناف الى الفاعل والمفعول اى شرب لك الخمر او
 طوعا اى شرب طوع فلو شرب لادراكه او الحطش للملك متقدرا بربوبية فسكر لم يحد لان لك السكر بامر سراج وقالوا لو شربوا
 وزيادة ولم يسكر حدكم في حالة الاحتياط ثم الاكراه لم يثبت الا بحجة فلو شهد عليه بالشرب فقال كسبت عليه لم يرتفع الحد كما
 في قاضيخان سجد الماخوذ بالريح او السكر مع الاقرار او مع الشهادة فيشتهر بالريح او السكر مع كل منهما عند الشفيعين والاعند محمد فلا يشترط
 الريح اصلا والاول الصحيح كما في المصنفات وفيه إشارة الى ان لا يحد الماخوذ بالريح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سيذكر وفي
 ان لا يحد كذا من اقرار الشرب شهد عليه لم يحد بل اقره كما اشار اليه قاضيخان في انما يجزى الفعل للحد لا للتعظيم فيشترط الى ان لا يحد ولو
 قد شهد باللامم الواو او تفضاه من عنده كما في المحيط فلا يشترط الاستراق وفيه رفعة وتفقه وائمة المسجد على ما قال شريف الامامة المكي
 في المنتبه واطلاقه شمس الخمر لجلال ثم دخل الحرم حدك لوج التماس الى الحرم لم يحد لانه قد غلبت خلاف اذا شرب في الحرم فانه قد استغف
 كما في التمهات وشيئنا منه الاخرى فان لم يحد سواه شهد عليه وانشاء به بشارته مبنية تكون اقرارا وكذا انه لا يحد الا بالحد الا بحد
 عند جاورتي عند ابى يوسف اى احد شرب السكر وكذا التمهات فان لو وجب عليه قبل ارتداده فتم عليه احد الشرب كما لو شرب في حال
 كما في قاضيخان صاحبها فلو شهد عليه السكران لم يحد بحسب حتى زال سكوه تحصيل الغرض لان زجرا لا يحد بحجود الريح بلا اقرار ولا شهادة
 فان من استكر كل البصر لم يحد بحد منه لانه الخمر او مجرد الشفيعي فانه قد يشرب عن طوع او مجرد السكر لانه قد يشرب عن الجاه وفيه
 تنبيه على ان لا يحد بحجود الاقرار بالشرب والسكر كما في قاضيخان لا بحجود الشهادة لكن بخبر مجرد الريح على ما قال علا الرحمانى كما في المنتبه
 السكر التهمة القس كذا في قضاء المحيط ويجوز الاقرار كما في المحيط ويجوز الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير التمر جاد وقال نجم الامامة لو شهد
 السكران بحد منه الراجح لم يحد لغيره ولا يؤخر التعزير لزال السكر كما في التهمة ولو شرب لم يحد بالسكر غير كما في قاضيخان
 ولا يحد ان جمع عن الاقرار بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله كما من شهد بحجود اى بسبب شفي موجب

الحمد من الحدود متفقاً وهو لغة بمعنى التقدم كما في الصلح وشرعاً يساوي قريباً من إمامه وذلك للشاهد خبره والاسناد
 جاز على مبالغة فلا حاجة إلى حذف صفات كماله في أشعاره بان التاخير للشرائع القبول لما فيه من نعمة النفس
 بالتاخير وإنما قال قريباً من إمامه لأنه لو كان بعيداً منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض وكان لهم مرض أو مانع آخر لم يرد
 وكما يمنع التقادم قبول الشهادة يمنع تمام الحد بان يهرب بعد إقامة بعض الحكم أخذ بعد التقادم كما في الذخيرة إلا في حد
 فإنه لم يرد لأنه لم يمكن من الشهادة إلا بعد الدعوى فبالتاخير وفي الكفاية أشعار بان التقادم مانع لقبول الشهادة في حد السرقة
 والزنا وكذلك في السرقة فان للشاهد ان يشهد قبل الدعوى كما جعل حسن السارق وإلى ان يحكي المشرق منه ففي التاخير تمتد الأحكام
 معتبرة في ضمان فتقضي بل لا يقطع كمال ضمن من الضمان والتقصير مبررة بالنصب والرفع أي المشرق وإن
 أقرب أي بحد متفاد ولو قريباً من إمامه ولو حقاً لم يتكافأ فان التهمة في الأقارب غير معتبرة إذا كان الإنسان لا يملك لنفسه
 وهو التقادم للشرع بزوال الرجح عند التخييل ومبني شرعاً عند محمد اعتباراً بنسب الحد وكما في المضمر أو ذكره في
 أنه مبني شهر من وقت الشرب في ظاهر الرواية وإنما اختار الزوال لأن لا الزنا بالعامة غير موقوف على كفاية الذخيرة ولغيره أي الشرب
 كالزنا والقدح والرفقة بمبني شهر إذا لم يكن بنبيه وبين القاضي هذه المسألة على ما روي عن الإمامة الثالثة وعده بمبني شهر وعنده
 موقوف إلى إكمال الإمام كما في المضمرات وعنده سنة وعنده أيام كما في الخزانة وعن محمد ثمانية أيام كما في المحيط وذكر في النظم ان التقادم
 عشرين يوماً من وقت الوجوب وقت الاستفاضة الأول أصح كما في المضمرات وإن شهد بغيره أي شهد بغيره بزمان
 وهي أي المزية غائبة حد الزاني ولم ينظر حضور الزانية كما في الكفاية لم يشرط الدعوى لثبوت الزنا وفي أشعاره ما يوجب
 وهي غائبة حد كما في المحيط وإن شهد بسيرة من غائب لا يسجد بالقطع لأن الشهادة على السيرة شهادة بملك المشرق
 للمشرق منه ولا يقبل بلا دعوى وفيه إجماع إلى أنه لو أقر بسيرة من غائب قطع وهذا استحسان في القدر أنه ينظر حضور
 منه والطلبها عند ما خلا فالإمامي يوسف لم ينفى كفاية المحيط والنفق حد العبد جلد الزنا والقدح والشرب فلا يرد
 من القطع والقفل للسرقة وقطع الطريق ولغني حد واحد للحيات كثيرة التسمية كما إذا زني وإرا أو شرباً كما ذكره
 أو قدف واحد أو أكثر بكلمة واحدة أو أكثر مراراً فإنه يحد واحد لكل نوع لحصول الزنا جازاً ولذلك أقيم على تفاوت
 تسعة وجون سوطاً فقدف آخر لم يفرط لاسوطاً واحد للدخول فلهو الكذب إذا اختلفت جنبهما كما إذا زني وقدف في
 يوجب لكل هذه فلو جمع ذلك مع قتل بحد القذف ثم قتل وسقط الباقي كما في الاختيار وعن محمد إذا ضرب بعض الحد
 في الجمر أو الزنا ثم شرب أو زني لم يفرط بحد قبل كفاية المحيط والآخر التعزير الذي هو بالسوطاً قد يكون بغيره كما في موجب
 المنع ولم تعز من المنع الشرعي المراد اعتماداً على ما علم من تعريف الحدان التعزير بقوبة بقدرة حقاً لم تكن أو لم يحد به باليد
 حد من المعاصي ما فعل كما بين بعضه في السوابق متفقاً وما قول بعضه من هنا تسعة وثلثون سوطاً النجى بالسوطاً عند
 وإما محمد بن يوسف ثم نعمة وسجون في وقت تسعة وسجون في صحيح قول محمد بن مضطرب عن يوسف ثم كور القاضي تعزيراً

بلاشروان ضرب كثر من مائة جاز وعنه ان التعزير على قدر عظم الجرم كما في المحيط والذخيرة وغيرهما وقل كلمة من المضربات كما في
الكافي او واحدة كما في الخزائن او مائة الامام كلامه وضرب على ما ذكره مشا سحنا كما في السدات والاصل ان كان مما يثبت
فالاكثر والافضل الى راس التقاضي كما في فاضلنا غيرة واصل كلامه حديد من عليه التعزير مع الضرب لان الجس من التعزير
قله مع الضرب في تنبيه على ان الملام الحياتي التعزير في الضرب كالعلم التركيب والكلام المعتدب واشتمل غير اعتداف والنظر لوجه جليل
وعنه ايوسف بن ابي جعفر باخذ المال لانه يرد في صاحب ان نائب الايعن الى ما يرى الامام وفي شكل التام ان اقل المال
صار منسوخا قيل ان التعزير مثل العمار والعطرية بالاعدام بان يقول النبي انك تفعل كذا وتعزير الامار والداهقين بربا يول
باب تقاضي وتعزير السوقيه ونحوه بها وبالجلس وتعزير الاخته بن وبها ضرب كما في الزايد وغيره وفي الكافي اذا كان طرف
زلمة حتى اول مرة لم يعز فاذ فعل مرارا عرفت انه لم يكن طرفا فاذ تعففت عن محارم رب اذ ذاك يدعي في الانام طرفا وتعزير
اي ضرب لسوط التعزير طيس الضمير للتعزير والاحتجاج بالجمعة المتكلم كما نطن اشهد من ضرب للمعدن حيث صفه الضرب
ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التعزير في اكثر التعزير
وفي اقله كما في المحيط وكيفية ان يجر عن شياء الاسر ويل وفي موضع آخر لا يجوز والاعن لفرود المشويع بفا على كل عضو
في الحبل كما في فاضلنا انهم ضربوا للكر ما اشد لان جنابته اعظم وحرمة اكثر ثم ضربوا للشراب اشد لان جنابته يفتينه ثم ضربوا
للخمر اشد اشد ريد الاول ولفظ لفظا وباس يعني فان افعل مشترك عار عن ستمه حله وقد ورد في الاكثر شرع بان
لا يتعام وجانحوه من جانب الجنى عليه الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان الاول في حق ابي عبد الله الثاني في حق السدات
كما في الهينة ومجوز التعزير يجب لبقوف اي طعن غير النقص فليكون لبقوف مجازا مسا او قلبا بقرينة يا فاسق وغيره ومجوز
ان يكون جفينة لمعطوفات من قبل الامانة مثل مملوك عبدا وامة او كافرا بربا ولو جرحا مثل يازاني وهو ليس بان
وكذا بافاجريا ابن الفاجريا ابن التجمية التي مبهتها الفجر وكذا (حرام زاده) فانه ثابت للامام كما في القينة وفي الجواهر على
والاطلاق مشعر بان الصبي لو قذف بهما روباقي فقد عزم كما قال المفسر عن الزجاء لم يفرود وفيه بانه عز في حق ابي عبد الله لم يفر
في حق السدات كما في الزايد وبقذف مسلم صالح بيا فاسق يابن الفاسق ياجرم يا شارب الخمر وكذا الوقال يا سباحي
يا عوان فان لعوان في العرف هو السك والفاطم كما في الجواهر بيا كافرا لاسن كافرا بانه حرز اعاننا ان جهم انه لو قال بيا كافر
لم يجب عليه التعزير لانه لم يسم السوس كما في الطاغوت كما في المضمرات وهل يكفر فاقلة في خلاف الامانة لو اعتقد في الخطاب
فكلم كفرة ولو اعتقد الخطاب فزكفر لانه اعتقد الاسلام كفر كما في العماد وفي القوت انه لم يفر بالاجماع اريد به اجماع الكل من يسارق يا
يا خائن يا محنت يا ديوت يا جفينة يا قذرا بلديا قريبا ان كما في الخزائن كن في التهنيس لم يعز بيا قريبا بل الرضى بغير محاربه
واعتد لا يخلو عن يار الى انه لو قال ديا كس ايا بلديا لا شيء لم يجب عليه شيء كما في فاضلنا بل يجوز ان يجب الخطاب على كل
قال في التهنيس ان كان كلمة لا توجب الحد يجوز كما اذا قال لراحيث الا ان التجاوز افضل وامثاله مثل

ما ذكر من الفاظ وعلى افعال اختيارية محمودة تعد عارفاً منسوبة الى من لم تصف بها وحرز بها عن فعل خلقية كنج العصور والسير
وعلاكمهم ولو عار كدانة العتمة وعلاكمهم عار كعطب لزد فلو قال كعيب وطبيب وصالح يا حماراً يا اجمام او يا مقام لم يعز كما
اليه المصنف مخرج به فاضحاً من غير والاشمل لا يضبط في شرح الطحاوي من اركب سكر او ادعى سلسا او ساء به غير من الفعل
او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذب فانه لم يجب عليه اليه اشارة بقوله لا يعز من ساء به كعيب فربما يثبت بقوله كعيب
الوجه في الاشارة الى الاثر في الاشارة اليه اشارة بقوله وقيل لا يعز به ساء به او امثال الا اذا قال لعالم بالعلوم الدينية علم
وجه المزاج فانه يعز فلو قال بطريق المحاربة كقران الهانة اهل العلم كقر على المختار كما اذا قال لراي الملبس نادوان اسي
ناكس كما في الفتاوى البدلية الا انه يشك في باني الخاصة وغيره وان سب اثنين ليس بكفر او علوي كعيب الى
سوار كان من بلاد فاطمة رض او لم يكن لعل المردك مشق والافانخصيص غير ظاهر على اذكاره عن الغيبة وفي التقديم
اشعار بان الاول صحيح كما في المضمرات وهو مخرج عن محذور وهو صحيح كما في فاضحاً من غير الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مخرج
عن كيوستهم وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعز به في حق الكل فانه لم يحد سب كما في الاختيار
حد او عزب العلم للعظم فمات من ذلك بحد وطل وانه لانه مأمور بالشرع فلا يفتقد بشرط السلامة وفيه اشعار بان اقامته
للامام عند العلماء الثمانية وقيل لكل حد وهذا انما يستقيم اذا اشتغل بالعبادة فانه من سب كحديثه والابعد الفراع فلا يعز الا باذن الجا
فلو عزب بلا اذن فله كعيب ان يعز المزك كعيب الا كما في الهينة وان عزب زوج لكر لصلوة او غسل والا جاز في الزينة
او التخرج من البيت او غيره وعرضه فمات للميدوم وماله لا يطلق فيه فتية بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان السوء يعز عده
ياختب الى ان العلم لوضرب العصبى لم يهدر دمه الا ان ياذن الابن يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالثبث ان اذنه او عصب
الضربة اذا بلغ عشرين للصلوة باليد لا بالخشب لكل في الملقط والكلام والى على الاختتام الا انه لا يشعر بالسوء

كتاب السيرة

عقب الحدود لانه منها مع الضمان هي اسي السيرة كالسرق بالسرقة سرق منه شيكاً بالغ اي جازسته الى حرز فاخذ مال
غيره والاسم السيرة بالفتح والسرقة كسر في القاسوس شريعة هو فلو كان امان يكون ضرراً يذني المال وبه وبعامة المسلمين
فالاول سبي بالسيرة الصغرى والثاني بالكبرى بين حكمها في الاخر لانها اقل وقوعاً واشتركا في التعريف واكثر اشرواً وطوعاً
فقال اخذوا كل ما بطريق الظلم كما هو المعبود من هذه الاضافة فاحرز عن شيسين فلا يقطع بصحي المجنون لا غير هذا اذا كان
معه احد جهاد وان كان الاخذ الغير وعند كيوستهم يرفع يقطع الغير ولا يقطع باخذ المصنف والكتب آلات اللغو كما في احتمال
ان ياخذ للقرارة وليس عن المنكر فمن الظن بطلان التعريف من غير خفية بالضم والاسم فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غضب كما اذا
دخل نهار الوين العشائين في دارها بها مفتوح اوليا وكل من الصاحب السارق عالم بالآخر فلو علم احد بما
قطع كما لو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة معه سلاح او لا والصاحب عالم به او لا ولو كابر نهاراً فغيب المبيت

سرواخذ مغالبة لم يقطع قدر عشرة دراهم بوزن سبعة يوم السرقة و لا يقطع طولا تنقص عن ذلك لم يقطع نقصان السرقة
 قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف انقص للسعر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد ان يقطع و ذكر الحكم
 ان السرقة يوم الاخذ وعن محمد لم يقطع ثيابا قيمته عشرة قطع ولو قل لا والمقتاد وان يكون الاخذ بمرة فلو خرب
 من الخبز اقل من عشرة ثم دخل فيه كمل لم يقطع مضروبة فلو اخذ بوزن عشرة وقيمة اقل لم يقطع فيقوم باعده فدرج
 بنهم ولا يقطع بالشك لا بتقويم واحد وبعض من المقومين مملوكا فلا قطع باخذ غير المملوك لا يقطع بشرط بالدرعي
 اى ممنوعا عن وصول يد الغير اليه وهو فى الاصل المجهول فى الحرر الموضع الحصين بلا شبهة شائع فيه مملوكا ومحررا
 فلا قطع باخذ الاعشى لجهل بال غير ولا بالاخذ من السيد الغنيمة وببيت المال بمكان السبب منع من حفظ الاموال
 كالدره الكاكين الحانات والحياتم الصدوق والمذهب حزنك شئ مستعبر بجزئته حتى لا يقطع باخذ ولو من اهل
 بخلاف اخذ الدابة وحاقط اى بسبب شخص يخطفه فلا قطع بالاخذ عن نصيبه والمجنون لا باخذ شاة او بقرة او غيره ممنوعا
 ولا باخذ المال من ثمن اذا جعل تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام فبغير خلاف ومن شرط قطع يكون المال مقبولا
 وان لا يكون سباح الاصل فاما وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد السرقة منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق
 الكل فى اثناء المسائل حاط المحيط بكل ما ذكر من المسائل فان اقر المكلف بها اى السرقة طالعها كما هو المبتدأ فلا قطع
 كان باطلا ومن المتأخرين من يفتي بصحة وكيل ضرب ليقرب كفاى خزائن الثقبين وسئل الحسن عنه قال لم يقطع اللصم ولا يقطع
 لكن فى الواقات لا يفتي به لانه خلاف الشرع وفى التعيين عن عصام ان مبرسا عن سارق اتى به هو منك فقال
 بمن فقال لا يسارق ومن اتوا بالسوط فما خبوه عشرة حتى اقرقوا فى السرقة فقال سبحان الله ما يرت جورا الشبهة بالعدل
 من هاهنا عند هاهنا مرتين محمد بن يوسف روى عنه الرجوع اليهما كما فى الكافي او شهد بهار جلال عدلان فلم يقبل
 شهادة الهندا تقبل شهادة رجل امرتين فى حق المال كالشهادة على الشهادة كما فى الحديث وغيره وسالهما اى
 الامام فانه السال لم يقر والشاهد ما سأل اى السرقة احتراز عن نحو الخصب السرقة الكبرى وليفتى لانه لا يقطع بكونه
 بلا قطع كما اذا دخل يده فى الدار واخرج لثاغ ومضى لانه لا يقطع ما لم يقطع بالبنية ودون الاقر كما ذكره المصنف
 قبله اذ اطلق بنافلا عليه كما طعن ابن سبي فانه لا يقطع بالاخذ فى دار الحرب البغى وكما سرق لانه لا يقطع بلا نقض فان
 المروق منه غائب عن مجلس القضاء كما فى المحيط فالاطاق لا يتجاوز عن محرم وق احتراز عن الاخذ من سارق ذو ذمة محرم محرم
 ويأباه اى من الفرد شاهد جميع سارق قطع السارق يده سواء كان قرا او غير قرا فان قربا ثم هرب كان فخره لا يتبع لصحة
 عن بخلاف اذا شهدوا على ثم هرب فدين فى فخره ولو اقر جلالا بسرقة ما ذكره عنهم فقال حد بها هو لم يقطع واحد منها كما فى المحيط
 شارك فى الاخذ جميع اى فوق الوجه وصاحب كل منهم بالقيمة على سواء قد نصاب من عشرة دراهم مضروبة قطعوها اى
 ذلك المخرج ان اخذ بعضهم من كل مخرج فانهم معا فلو ان احدا قطع اقل من ذلك لم يقطع وقيل لهما الى ان يقر

واحد عشرة من عشرة نفس من خنز واحد من كل درهم قطع كمال النصاب في حق السارق كما في الطريقة لا يقطع بها فاس
 اخذ شئ من خنزيس في ايمين الناس من اتفه محرمة الخمسة كما في القاموس يوجد بها حافي الاصل لما فيه من البركة والبركة
 لا يجري فيشع في دارنا قطع بما يوجد بها حافي وارهم كالساج والعاج والآنوس الحود والعندين اللؤلؤ والياقوت فانها محرمة
 في دارنا وعن محمد لا قطع في العاج والآنوس بل اعلم فيما وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كما المحيط كخشيب غير معمول
 بقطع بالعمول كماخذ السرير والباب وحشيش مملوك فلا قطع بالكلار الرطب بالطريق الاواني مختلف في القطع باختلاف
 والحناء كما في شرح الطحاوي وسماك طري اوقيد وصيد سيرة ابو جري طرا كان او غيره كالدجاج والبط والغنم وعن
 ابي يوسف ثم انه يقطع في كل شئ من المذكورات الا في الطين التراب السرقين كما في المدابة وغيره او شئ يفسد سرعا
 لا يقي سنة كما اشير اليه في المضرات كلبين واشربة غير مطبوخة وشريد ونجس وحلم طري اوقيد وقال شاسخا لا يقطع باخذ الطعام في
 القحط وان كان لا يفسد بحره وكذا في النصب اذا كان لا يفسد لم يحز فان لم يفسد كان محزرا يقطع كما في المحيط وقال كنه طرست
 ولو محرمة وفي الوقعات تكلموا في التمر الرطب النخار ان لا يقطع به ومرة اى الفاكة اليابسة على شجر كالجوز واللوز لم يقطع
 وانما يقيد بالشجرة لو كان في الحز قطع كما في المضرات لكن في النظم لوسق تر من الحز قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لا يقطع
 لانه لا يفسد سرعا ولا يطبخ لا يفسد سرعا كالفه من ثماره لانه لا يفسد منه فدخل في الفاكة الرطبة فلم يدخل مطلقا بل في الفاكة الرطبة ولا
 في اليابسة على الشجر كما طن وزرع لم يحصد وان كان له حائط سوتق او حافظ وفيه اشجار به لوصد وجع في بهر
 لانه صار محزرا ولذا لا يقطع من السهل لم يقطع كما في الوقعات واشربة مطبوخة اى مسكة لانه لا يفسد شئ من السكاك
 عند بعض اصحابنا كما في الكرواني وفي التقييد اشجار بانها لو كانت خلاا ولبا او عسلا او نحوه قطع وعن محمد ثم انه لم يقطع عنه
 لو اخذ ثماره بفضة قيمة عشرة فيه من يد لم يقطع تبديته فانه لو كان فيه عسل قطع كما في المحيط والآلات لهو كاللوز والمزمار والطنبور والتم
 والشطرنج وطبل اللو وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذه على النخار كما في الوقعات وصليح ببالقع شئ مثلث يتخذ من النصار
 قبله وانما مثلث اذناهما قالوا من ثالث ثلثه وقيل خشبات لبعض بعضها الى البعض نعموا ان عيسى عليه السلام صلب على مثلث فخر كوا
 به كما في المعرب لعين الهمة من جنس ب او فضة سواء كان في كعبه من اى بيت لم يقطع باخذه وانما عند ابي يوسف ثم
 اذا كان في البيت فانه يقطع وفيما يمار الى انه لا يقطع باخذ الصنم والون الحجرين وباب مسجد الا ولباب ارفاءه يلزم منه بالطلقة
 الا وان لا يقطع بباب المسجد لانه يجوز بباب له ارفاءه بخلاف باب المسجد كما في النهاية ومصحف في لو كانا تحليسين من اثنين
 بالذبيبة او الغنمة قدر عشرة ونها عند مالان لكاغذ والجلاد حلية نزع ولا ما لليل واللمسكوت قطع عند ابي يوسف ثم اذا بلغ الهمة
 نصا ما وعبد الا الصغير الذي لا يعبر عن نفسه فانه لا يقطع ليقف اسرقة بخلاف الكيفية غصب خداع ويقطع عند ابي يوسف
 ومن غير الاعتقل ولا يحكم ووقر بالغ وقد كسر جماعة الصنف المضمومة كما في القاموس في شمل المصنف كتب العلوم الشرعية والآداب
 ورواها في حكمه دون واوين فيها اشعار كروية كتب العلوم كحكمة فانها مغلان في الآلات لهو كاشا رالية الزاد وغيره الا وقر حساب انهم

وقال سيدة من بيت سيدته لم يذكره للاستكمال التعليل له بمجاز بل اقترنه كماله من بيت عرسه
 اي عرس السيد وزوج سيدته ومكاتبه وعبد الماذون وقال مصنفه من بيت مصنفه من ارفلوا لصنفه الذي ارفلوا
 اتوا فخذ من فني القطع روايتان كما في المحيط وفيه اشعار بان الواخذ من بيت فخذ من فيه قطع بالاتفاق ولو اتممت ما ياتي من قوله
 اذن لكان عاينوا مغمم اي غنية لان وفيه نصيبا ولا يخفى ان الواخذ كان من الحسنة فالمغرم دخل في مال الشركة والافني بالمال
 وقال اخذ من حمام سواه كان له حافظ ام لا وبنا اذا اخذ من رندا وما اذا اخذ له ليلما فقد قطع وطمن الحامي ان مر بالخط كماله
 وفيه شعار بان الواعدا ان من خول الحمام في بعض الليل فهو كالحمار كما في الاختيار وانما خصل الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في قوله
 الواخذ من حمام سواه كان له حافظ ام لا وبنا اذا اخذ من رندا وما اذا اخذ له ليلما فقد قطع وطمن الحامي ان مر بالخط كماله
 في قوله لا خصال لم يردوا واخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد ما يصير جزءا بالحق فلو اخذ من الحمام
 ولو انما نهارا فذلك لانه كماله ليلما فقد قطع الا اذا احتج به الدخول فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار ولا
 يقطع ان اخذ ولم يخرج من الدار لان يدا الملك فانه حيثما والدار يتناول الحمام وتوجه مما كان خزا بفسقه بالمتفق
 لصحة استغفار المنزل لا السكة والافني ذات المقاصير كما في الكفاي او ان اخذ وما اولى اعطى من معناه من الدار
 من المعين ان اخذ لم يوجبها وبنا عند ما غلبه قطع لها اصل الاول الصحيح كما في المضمرات معن يوسف ثم ان ولو قد
 ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منها وبنا خذ كثير من المشايخ كما في الذخيرة او ان ادخل يده من الباب لثقب في
 واخذ فانه لم يقطع بالاتفاق وعن يوسف ثم انه يقطع كما في النظم وفيه ايات ان لو دخل فيه وضعه عند الباب لثقب ثم خرم
 واخذ قطع وفيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة والي انه واخذه من الشئ الاسفل قطع وبنا بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه
 والافا قطع عند الحاجة كما في النظم او ان طرقة اي شق نافية الدار من غير طرف خارجة او طرف على الدار
 يكون الصنف من خارج الكتم متصلة به فحينئذ لم يقطع بالباط ولا اخذ من الحزب وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكتم فليقطع بطريقه كما
 الا اذا حصل بالباط داخل في الكتم واخذ فانه قطع كما اذا كان الصنف خارجة غير مربوط داخل في الكتم واخذ به وجود الحزب اما ان
 من خارج الكتم مربوط على ظاهره فحينئذ يقطع بالباط لا اخذ من الحزب وهو الكتم على هذا الوجه لرباط واخذ لم يقطع لان الدار من خارج الكتم
 الي يوسف ثم انه يقطع بكل حال لا يخرج باصحابه وان سرق اشي خافلا بالجوهر الا من لم يربط من القطار بالكرسي
 من الابل المقطورة ولم يربط بعضها الي بعض علقوا واحدا في القاموس او حمله بالجار لكسوة اجمع القوم ملوك من المتاع فيها
 على ظهره وان لم يكن من قطار كما اشبهه النبي في المحيط وغيره من الظن ان الحسن قد يربط على حمله ايضا على ان الاصل ختمه كماله
 في القيد وانما لم يقطع وان جد السائق او القائد او الركب ان كمالهم قطع مسافة او داخل متاع له حافظ و قطع سابق
 او غيره ان حفظه من السارق او القائد او الركب ان كمالهم قطع مسافة او داخل متاع له حافظ و قطع سابق
 او يلا من الرعي ومع ارا من يحفظ قطع والافلا وبنا في كثير من المشايخ والي انه لو اخذ متاعا من بيت السوء

ليلا وعنده حافظ قطع والافلا بخلاف اذا كان الحزب بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن مع حافظ كما في المحيط او نام
الحافظ عليه مع السرقة من الحمل وغيره فان على يحيى للمصاحبة كما في القاسوس وغيره فمنازاهة صنف وغيره من قيد او فطر
زائد ففقد اشعار بان السماع يجوز بالحفاظ في حال نومه سواء جعل تحت راسه وجنبه او بين يديه ومو الصبح وقيل لو نام وهو يجر
لم يقطع كما في المضمرات فلو جلس في الصوارة او المسجد والطريق وعنده متاع فهو محذور في البقالي ان السماع اذا كان بحيث
قطع وعن محمد لو كان عليه فلسه او رده او منطقه لم يقطع وكذا السرقة من ثمة عاليا كما في المحيط او ان شق الحمل
اي جوبق على الارض او على ظهره او اخذ منه شيئا اى اخذ منه بيده قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم
اخذ لم يقطع لان الخارج عن الحزب شرط او ان اودخل يد او شيئا اخر تعلق بالمتاع في صندوق او كرم او جيب وغيره
او اخرج من مقصورة اى حجرة وارفيها متفاحا صاعدا صاعدا اى اخذ السارق من منزل من منازل الكسبة في كل
منها ساكن على فقه كالمدرسة الخوانق والعمارات التي تسمى به الدار التي يتفقون ارتفاع المسكة قطع لانه اخذ من الحزب او من
مقصورة حرز او سرقة اخرج صاحب مقصورة منها من صاحب مقصورة اخر الى المقصورة وان لم يخرج من صاحبها بخلاف
ما اذا سرق صاحب بيت من بيوت دافنة في كل منها ساكن فانه لا يقطع بالتمسك من الدار او دخل سارق في حرز او
شيئا منى نحو الطريق كصحن الدار وغيره ثم خرج واخذ ذلك الشيء لانه صار خارجا من الحزب لغيره وفيه اياما انه لو فطره فطر
ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لفرج كما في النظم او حمله على نحو حمار فساقد اخرجه لان يرد له ايضا ان يلسوق وفيه من
لو ابقى في نهري في الحزب فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فحرك السارق حتى اخرج قطع وفيه اختلاف انما في المحيط
والجانب لو عطف على طائر فطار البتة لم يقطع كما لو تعلق دنيا فخرج كما في الخلاصة وغيره وان كانه لو خرج من الحزب ثم لم يقطع كما
جول على كلب فخرج بالاسود والى انه لو دخل مرابطا وترك باب مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فذهب من المسكة لم يقطع ان صاحب
خرب فنان كانت ثور او ابل شرس قطع وان ابل شرس لم يقطع وان كانت حمارا فنان سيره قطع وان قال سيره قطع
كما في النظم ثم شرع في كيفية الحد فقال يقطع بيمين السارق اى اليمين من يمين اليمين لم يقطع في المرة الاولى بالاجماع
والطامة مشعر بان اليمين لو كانت شللا او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لم يقطع بيمينه
بفتح الزا وسكون النون هو الرسع وكيسم في ابرن المغنى وجوبه لان لم لا يقطع الا باليمين الحزب جازع غير متلف ولهذا
في الحدود الشديدين اجر الدين على سارق كاجر الحد او قيم الحد كما في آخر ذكره ابيه التمراشي ثم يقطع رجله اليسرى من
ويجب ان عا والسرقة وهذا كله اذا كان اليد اليمينية موجودة فان كانت ذائبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى او لا كما في
فان عا والى السرقة فاما ثلثا او ربالا لا يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمينية وفيه شمار بان يشترط لكل من قطع
والرجل ان يكون كل من اليسرى والرجل اليمينية صهيحة فلو كانت احداهما مقطوعة او شللا او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة
الابهام او الاصابع وثلاثة في رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يقطع الشيء لم يقطع لغوات جنس لمنهفة

بطلانها وشيئا كما في الاختيار واليه اشترى شرح الطحاوي لكن في المحيط بشرط ان يقطع اليد اليمنى ان يكون يسرى والرجل اليمنى
مصححين فلو قطع اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه
لا يفتوت جنس المنفعة بطلانها بل غير استسكانا على ما قال بعض المشايخ كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم لم يمتنع من ذلك
يتوب ودية التوبة مفضضة الى اراي الامام قيل ممتدة الى ان يظهر سائر الصالحين في وجهه قيل يحبس سنة وقيل الى ثبوت
كما في الكفاية وللامام ان يقتله سياسته كما في الهفوات وشرط لحد السرقة الثانية بالادوار او شهادة خصوصته المالك
ولو حكم كالات الوصي الوكيل متولى الوقت او خصوصته ذى يد بالتون حافظ اى ذى يداين ومنه كالموكل
والمستودع والساجد المضارب والمستبضع ونحوه من الناصب القابض على رسوم الشر او ليعقد فاسد ويستثنى منه الراهن
فانه لا ينجصم الراهن الا بعد فساد الدين اخذ بالما فظعن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومه اذ لو مالكا لان بدو
بخصومه فالاولى خصوصته يصح حقه ويملك بدائه كيد المودع ويضمنان كيد القابض على السهم وتماشه في الاختيار وما قطع
من المال ان بقي في يد السارق او غيره بالشر او نحوه رد الى المالك لانه لم ينزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه ما وجد
اليه الا سبق بان يملك وشبهك لا تضمن السارق اولا يملك لسرق منه تضمن السارق وعنده انه لو شملك ضمن عمر
محمد راج انه ضمن بانه لا يقضار ولو تهلك غيره ضمن مخرج با دفع على السارق وفي المنقذ ان كلامنا غير خاص من ذلك لانه
وما قبله فلو اختار القاطع لم يغير كما اذا قال للمالك ما ضمنته لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في الهرة الكبرى فقال محصوم
المودة وهو مسلم او ذى سر او عبد قطع الطريق على محصوم اى احم المارة من سلم او ذى في صحر او دارا على مسافة يسيرة
فصاعدا دون القرو والاصهار ولا ينهيا وبذا نظائر الرواية وعن يوسف بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
او في الصبر ليلاد عليه الفتوى دفعا لشر المتنبية المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان ثاني زمانهم الماني زماننا
قطع الطريق في القرى والامصار وعن يوسف بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
بالسبل انما قال محصوم اشارة الى انه لو كان احد القوة لم يكن للمارة مفادته حد ولو امرأة وعن محمد بن ابي اسحق عن ابي اسحق
اقيم على علبا وبنهم وعن يوسف بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
انه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي الجنون ذى حم حم من المارة وان باشره ولا على من كان حذم منه فبشرط المحذور كونهم كلهم
اجنبين في الشبهة ودارية كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شيء ولا يتعلق بمجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكافي
وقطع الطريق للمصوص كما في القاموس فتجميع فاعلم طالع المالك طالب انما قال على محصوم لانه لو قطع على مستأمن خلت في وجهه
حدده وانما بدو انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد اذ الطريق في حتم كدار كما في الاختيار وغيره فاخذنا بالمعصوم فافعل
اخذ مال المعصوم منه وقبل قتل او عجزه حتى يتوب يظهر سائر الصالحين عليه ويموت لانه خوف معصوما وفي قاضيان غرر
وعلى سبيله وقبل ان الامام لا يزال الجلب حتى يخرج من الاسلام كما في الاختيار وان اخذ قاطع المال

والصيب كل من لقطاع اصاب من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن في الحديث قطع
 يده ورجله من خلاف اي يده اليمنى او رجله اليسرى بالقتل ثم رد المال اليه والام الضمين في العاشر جاريان في الحكم فياخذ القاتل
 غناب قبل ان ياخذ بقطع العبد لكن يقتني حق العبد من المال والعصاص كما في الاختيار وفي الاختصار انهم لو لم ياخذوا اياهم
 ودولهم يلزم ان يتوبوا فان اخذوا مال احد كان ان يتوبوا وان غاب لا اذا استملكوه وان قتلوا احد التمس بدمه الا
 حفر وليه كما في المحيط وغيره وان قتل القاطع معصوما بلا اخذ يال منه قتل حدا اي سياسته لا قصاصا ولذا لم
 الى عفو الاول ولا من الدماء وان قتل معه مع اخذ المال قتل بلا قطع وعنه انه يقطع وبعد القتل يبيع الى اهل
 حتى ايد فوه او صلب بان يغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قديرة على تلك الخشبة ويربط من جلته
 اخرى ويربط عليها يديه ثم يطن بالرمح تحت يده اليسرى وتحرك الرمح حتى يموت بسكافي الحشرات او قطع اليد او رجل
 ثم قتل او صلب عنده واما عند ما يقتل او يصاب بالقطع وعن يوسف سم لا يترك الصلب للنفس عن حنيفة
 الامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية تبرك على الخشبة ثمانية ايام ثم يخلى بينه وبين المحتبي يدفعوا الضرر الناس بحد وعنه
 ان يترك حتى يسقط عجرة وبذلك اذا اخذ قتل التوبة ورد المال فلورج واثب رد المال لم يحكم يدفع الى اولياء القاتل يقتلوه صفا
 اولياء الحوة واما اذا تاب لم يرجع المال فقد قيل حد وقيل لم يحكم بل دفع الى اولياءه كما في المحيط وغيره واما ختم على ذلك شاة
 الى الختم واثب دمع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر

كتاب الجهاد

عقب السنة مع استمال كل على القتل رقا الى لا على فان قتال الكفار اعظم ابراهوني في الغنم بل ماني التوسع من القول
 كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضرهم ونهب موالهم ودمهم معاد بهم وكسر صنمهم وغيره والمراد الاجتهاد
 في تقوية الدين بنحو قتال الجاهل الذين هم شبه الكفار لانهم كرهوا الاقارار والبايعين فالام للعد على اياه الاصل الا ان
 قد سموه بالسيرة اسم من اسير كما في الطائفة ثم غلبت في الشريعة على طائفة المسلمين في الجهاد
 والبايعين غيرهما ولما راوا بيان هذا فصل من الفصل في الاطراف فقال الجهاد فرض عين بشرط القدرة على القتال
 والصلاح والزاو والاراحة وغيره كما في فاضلنا غيره وكل من يلزم كل حدا فاستد ولا يقطع دار لبعض فالعني فرض كل
 ذات بشرط ان يحجم الكفار المذكورون على دار من دار الاسلام انتموا اليها البتة بالنفس المسلمين ودارهم واموالهم فان علم
 من يقرب منهم وقدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن لم يجد منهم ففرض كفاية فندب في حقهم الا اذا عجز الاقربون
 فانه فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفرض على اهل الشرق والغرب مبيعا فمن قام بقطع عنه ومن لم يقم لم يضر
 اثم فالجهاد قبل العلم بالنفير لم يجز على احد فان الانسان لم يتطاع لم يعلمه وبعد العلم وجب على هذا الترتيب ولكن ان يكون الجهاد
 به فاستفاو عبدا كما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والمعنى وغيره وبذا سنة زماننا في الاستدوار فاصححتم

ثم لم يخطئه المستمتم من أهل القلوم البديهة في غير الأشهر الحرم في جميع الأوقات ولا ما كان سوا الحرم كما في الأمان في مخرج من
 مسلم حتى المرأة والعبد بلا اذن من الزوج وأسيدان هذا الفرض واجب وفرض كفاية أي فرض كل كاف ومقيم ذلك
 كان فرضا على كل أحد بطريق البدلية بذاته ابتداء من المسلمين قال الحسن المشائخ أن الجهاد قبل الهجوم واجب وقبل التطوع
 والصحيح الأول فوجب على الإمام أن يثبت سرته إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين على الرعية أعانة إلا إذا اخذ الخراج فان لم يثبت
 كان كل لاثم عليه وهذا إذا غلبت الطغاة لا يكافيهم والأغالب يباح قتالهم بخلاف الأمر بالمعروف كما في الأمان في الاطلاق شريطة الاستعداد
 في الأشهر الحرم واحد فواته شرع جيب فوالقعدة وذو الحجة والحرم وإن كان لا يفضل بل إن ينبدل في غير ما كان في فاضل خان ثم
 كما يقال إن قام انتصب بعض المسلمين باليمين بقطع عن الباقيين باقيا هؤلاء المسلمين والأمة بغير
 منهم اتهموا جميع المسلمين باليمين سواء كانوا كل المسلمين شرقا وغربا وبعضهم وقدره على أن فرض الكفاية على كل واحد
 من المؤمنين بطريق البدل قيل أنه فرض على بعض غير جميع الأول المختار لأنه لو جيب على البعض كان لاثم لبعضها وادغم
 مقبول إلى أنه قد يصعب بحيث لا يجيب على أحد ويجيب على بعض وإن بعض فان لمن كل طائفة من الكفاية
 أن غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وإن لزم منه أن لا يقوم به أحد وإن لمن كل طائفة أن غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل
 لمن البعض أن غيرهم التي بوطن أو دول أو غيرها في وجب على الآخرين دون لا يمين ذلك أن لو جوب هنا منوطا لظن الكفاية
 لأن قيل العالم بفعل الغير وعدمه في امتثال ذلك في غير التوفر للكفاية بكونه إلى المحج وتماضي في مناجج لعقول أو كتم
 على الجاهل برواقي حواشي الكشاف للفصل المتعلق إلى السجعية أيضا فخالفت المستدركات لا يفرض على صبي لأنه
 غير مكلف كالجنون وعبد لأن حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار بأنه لا يخرج الولد الجهاد بلا اذن أهله والدين
 الدينون بلا اذن الدائن كما في المم وأمرأة حرة سواء كان لها زوج أو لا لأن من قرنها في قد معاودة وفي الجهاد
 شيء من ذلك محالة كما في المحيط فلا تخفى بالزوجة كالمجنون والمحمي ومقتضى التيمم واليمين الذي قد دله وأقطع الله
 قطع به لعدم القعدة على الجهاد وفيه اشعار بأن من عجز عنه بسبب من السباب لم يفرض عليه كما أشير إليه في الاختيار وأعلم أن من
 مهمات الباب معرفة الإمام الدارين فالإمام من أهل الحل والعقد ولقد حكته فيهم خوفا وقهرا فلا يصير الإمام البهيم كما في النظم وغيره
 ودار الاسلام بالمحرم فيه حكم المسلمين في الحرب يجرى فيه توريث الكافر في الكافي وذكر في الترتيب أن ما عليه من المسلمين كالأول
 آمنين ودار الحرب في فواته الكافر في الأخطاف أن الحرب بغير دار الاسلام ما جاز بعض أحكام الاسلام فيها وأما صير دار الحرب إلى دار الاسلام
 أحد أركان الأحكام الكثرة اشتمالها على حكم الحاكم لا يجوز في قضاء المسلمين في الحرية وإقامة الاتصال بالرحمة لا يكون بغير موافقة المسلمين
 والثالث زوال الأمان الأول أي لم سبق مسلم أو مسمى فيها أمان الأمان لكفارة ولم يبق الأمان الذي كان للمسلمين
 ولزمى بقية الذمة قبل استيلاء الكفرة وعن جلال الشرح الأول قال شيخ الاسلام والإمام الأسبغاني أن الملك
 الحكومة بدار الاسلام بقرار حكم واحد فيها كما في العماد وغيره فلا جباية بل إن يجعل هذه البلاد دار الاسلام

وان كان غير المسلم يفتك انفس الناس فكذلك ان وعلمهم بذلك كما وادب ذلك لمن اذا علم ان ذلك مني شرعاً فان لم يعلم ذلك لم يوجب واعتبر جلد عذابي دفع ليعتق كمن في الجهاد ولما امان الذي استسلم من المسلمين لا منهم وكذا امان اسير قاتل المسلمين معهم اى وقت كونهما مصاحبين للمسلمين فيكون نظراً لاسفهم كما لمن فانه لم يسبح صفته في كلامهم وكذا امان من اسلم نفسه اى في دارهم ولم يهاجر اليها وكذا امان من عاقب في امره ما عاقب وعبد محجورين عن اقبال وصح انهما عند محمد بن واظطر قول ابي يوسف رحمه وقية اشعار بانهم امانها وذوئنا ذابا خلافاً في العبد واما ما فقد اختلف فيه ولم يصح عند العامة كما في الاختيار لكن لا يصح انه صح اتفاقا كما في البداية وغيره واما ممنحون لانه خسر الصورة الا ان يكون المؤمن ممنوعاً مما يباح للكفار كما في الاختيارات واما اخره عن العصى لان القرآن العصى العاقل المسلم حسن من القرآن المجنون فقد يميزه على العصى ليس باحسن كالمثل

فصل

في المقتم وقسمته ما فتح من البلاد عنوة كفتنة اسيم من الجنود وغيره من المقتل سيراً او قراة او اذ اعادوا السلم اليه فانه عشرين وعما اذا صلحو فانه بالماخر احدى عشرين قسمته المقتل مقابل القسمته بينهم الامام من المقتل جيشا الفاضل فيقتل من قبل البلاد عشرين وقية اشعار بانهم لا يستنساوهم ذرايعهم يقع الحسن للفقراء ثم تقسم الباقي بينهم ساني يات بل للقتال او اقر اليه عليه من عليهم تبليك ارقاب النساء والذراري والاموال بخبرة على رؤسهم وخارج على انفسهم كما فعل عمر بن قاتلوا الاول والى عند حاجتهم والفقراء عند ما ذفره لهم في الزمان الثمانية فانهم يعيدون لهم كما في الاختيار وقية اشعار بانهم لا يقر ان تقسم الكل الا لا يرضى فانه جلد بمنزلة على المقالة ابد كما في المقتل وفي الاكتفاء اياما الى انه لا يجوز ان يمن عليهم باهم وتقسيم اسيرهم سائر اسواقهم لا باقارب الاراضى تقسم سائر الاسواق الا اذا وقع اليهم من المنقولات انيسر لهم الزرع فاقبضه يجوز ولا يايه كما في المحيط وغيره وخير الامام في حق الاسرى بين ثلثة قتل الامام الاسرى الذين يخذلهم من قتالين سوار كانوا من العرب والعجم وقية اشعار بانهم لا يقتل النساء والذراري بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما في الفتنة وغيره والامام في الاسرى للبعد اسير كاتنين منهم فضع عطفه على قسم او قوليس من منعت العامة في شئ كما طلق الاسير الاخذل والحقير لم يجز ان يجمع على فتح المنزلة وسكونهم على الاسارى بضم المنزلة وفتحها كما في القاموس لكن السماع الغم لا يفيك في ذكره الرضى وغيره من المحققين فليس يجمع الجميع كما ظن او استر قسيم الاسرى لقتالين ثم قسمهم كما ذكره وترجمه اية الامامياتي من عشرة العرف الذين وقره لنا اى حقا واجبالنا عليهم من الجيرة والخراج فان لم يمتد الحق والتمدد ان سواهم لزمه لدخولهم في المسلمين الممنون كما قال ابن الاثير وقد ظن ان ائمتهم ليكونوا اهل لزمه لنا ولنفى منهم لم يخرج اطلاق الاسرى لما شئ من لزمه فاق والذمة نفى فدايهم اطلعتهم سبيل موامال ولا يجوز في مشهوره ولما سئل عن الحاجة على ما في السير كبري كافي البداية وقال محمد بن عباس او انه من حيث لا يرعى منه ليس كاشيخ الفاني كما في الاختيار واما اسيرهم وذو الاجرة عند مجوز عند مجاز الاول بعضهم كما في الزاد لكس المحيط في الجيرة والذمة عند مجوز في الاختيار قال كذا في الزاد مجوز عن ابي يوسف في القبل فغيره مجوز

مطلقا عند مجرى ونفى ردهم الى دارهم اى دار الحرب بعد المخرج النصارى لما فيه من تقوية الكفاة وانما عتقها لاشارة الى ان
المنى ليس مجرد المخرج والدار اطلاقا من الجبل وقسمته ثم شتم اى لا يجوز قسمته اغنيته في دار الحرب هو المشهور من الصحيح
لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وعن ابو يوسف ثم الاحسان لا تقسم كما في المغنات قبل كبره كراهته تحريم عندنا ولو كراهته تنجز
محمدا كما في المدية والمحل ان القسم ان كان جوا لادامه او كان القسمه عن جهاد فالخلاف في الكراهية والافنى النفاذ
على ان الملك لا يستأجر او الاحراز كما في الكراي الا اياها اى قسمه اياها بان لم يكن للامام بكميل الغنيمة فاودعها فاعادها
ليخرجها الى دار الاسلام باجر ثم قسمتها ثم ولا يجزى على ذلك في رواية وان لم يكن لهم تحميل نزع واحرق قتل في المحيط القسم
بينهم حتى كلف كل في حمل نصيبه على قالوا والروى بالكسعين للمقاتلين بالغنمة قيل للمقاتل بعد المقاتلين يقرب منهم وجو
في الأصل لما قال بن لاثير وروى وهو الذي يرسل الى الجيش ليزيدوا في الأصل ما يزداد الشئ وكثيرا لخدمة اى لخدمة
الامام ثم في دار الحرب كقتال قبيصة مشاهير ان في استحقاق الغنم في حكم الرد من مرض منهم اوصار مجرعا
قبل شيوعه والوقعة او اسر من اسكر ثم خرج اليهم ولول بعد الاحراز قبل القسمه كما في قاضيخان فلو فتح بلد من بلادهم وادخلوا الغنم
بدارنا او قسم في دارهم اوج فيها ثم حرقهم مدركا لثباتهم كما في الامتياز وقوله ثم مشير ان لو قاتلهم في دارهم لقتلوا
الامم ولحقه بعد القتال كما في المحيط لا يشبه المقاتل سوى اى رجل منسوب الى سوق العسكر لم يقتل فانه لا شئ له في
ما جرفان قاتل فكا للمقاتل وقيد اياما الى انه لو دنا من دارهم اغنمته الزوج او عبد لخدمته المولى ولم يقتل ليس له
شئ كما في الاختيار ولا من مات من قبل قسمه الغنم لغيره فله ثلثه في دار الحرب فلا يورث شيئا من الغنم والامم
بعد ايام فيورث بالاختلاف كما في المحيط وغيره ويورث قسطه من غنم خزنها من مات من قبل القسمه بهما اى في دار
التحقيق سبب الملك بها بخلاف ثم الا ان كلامه لا يخلو عن التسامح وحصل من موالم لنا اى عسكرا اسلاميا فيهم
كناهم ذرايعهم وعبيدهم دون اجبرهم في دار الحرب طعاهم كالجزء منهم الزيت انما كنهه مطلقا والبصل اسكر
وغير ذلك مما ياكل عادة للقتيل فان الطعام لعدا ياكل عادة للقتيل استعملوا الاصلاح لغيره الشاة مطبوخة كالأول
ثم تبسرها كلها الا بالذبح كالزبد الشعير والقمح والمانت فيها من الادوية فان كان القيمة لا يساع الاقتطاع به ولا في باع بل شاة
كالطعام لم يذكره لظهوره وعلمت كالتبني فثبتت غير ما ياكل الدواب لا بأس بان ياكلها الا اذا لم يوجب شعيران كلها
ايح الاقتطاع بكمية مباح الاقتطاع بكمية اخرى وقيل كالسمن الزيت لما كل الاقتطاع بخلاف مثل من التفتيح فانه لم ياكل
لكن لا الاقتطاع بالاحراق وحطوب كالتفتيح غير عامما لعدا للاحراق فان كان بعد الاتخاذ الاقتطاع وقيمة لا يح
احراقه وسلاحه ومنتاجه واداب ما به حاجته اى بذلك الطعام وغيره فان لا يصل لاشترك في القية فلا يباح هذا الكيل والقيمة
وغيرها المقدار ما يحتاج اليه اذا استعمل سلاحه كخود يده في الغنم وذا ان فيهم الامام على الاقتطاع بذلك لانه اذا لم يملك ذلك
اذ نهى كل على ان لا يغير محتاج اليه كخود ان يكون الغنم في اجباله الى سلاحه لانه اقرب الى اقتطاعه فبها حاجته بالفاق والاداب

يوهم انه مضمون سلاح ليس كذلك فانه لو وجد ثوب متعارفا وساج او مشتر لم يتبع شياب النعم لدفع اليه شياب النعم
 في المحيط لا يحل لنا شئ مما ذكر الجهاد الخروج منها الى من ابرم الدخول في دارنا لان باحة الضرورة وذات رفع فلو قصر
 منها رده الى النعم اذا لم يقيم الا فكا للفظ فان انتفع به بعد الخروج لنصدق بقبضه فنيا ومن اسلم نفسه احذر ان يجر من اسلم
 في دارنا وكان الولد له البصيرة وكبير جميع اموالهم فان الكل يكون فنيا ومن من اسلم نفسه داخل ابرم فانه وان كان مثل
 ثم في جميع ما ياتي الا ان وليته عند حرب لم يصرفها في رواية الى سليمان كاولاده ولو كبر الا انهم سلمون عصفهم لنفسه من اجل
 حقاقتهم على اوسى البصيرة الفطنة فلا يترق ويحب لكفارة بقية خطا وهل يصير حصوا عن اسل حقا للعبه فيكون مضمونا بالان
 اوسى البصيرة المقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير حصوا فلما يجب بقية عمد القصاص خطا الدين وعن ابي يوسف ثم عليه السلام
 والكفارة وطغاة للبيعة فاولاده الكبار وزوجته وخدمته يكون فينا لان الجنتين يسترق ببيعة الام وان كان حرا مسلما
 بالاصالة ومالا معه ثم من المنقول اما العتق فوفى اومالا او دعه موصوفا مسلما او ذميا لانه في يده حكم فلو
 بالادكان عند ما كان في عند حفيضة ثم خلا فاما لو ادع مالا عند حربى كان فينا لانه خرج عن يد اهل المحيط ونظر
 من ابرم انما اسلم النعم للفرس ولو ابرم الجيش سهران ستم لنفسه وسهم لفرس عنده والاعند بها فله سهم لفرسه سهران لاد
 ولو ابرم ستم بالنفس الكلام شير في ان العربي والفرس سواء وان لا يتحقق شياب للعبه وينقل الماروا انه لا سهم الزاد على
 فرس قال ابو يوسف ثم ليسهم فرسان كما في الاختيار وينبغي للامام وانما بان لير من الجيش عند دخول ابرم يعلم الفارس
 من غير تقسيم بينهم بقدر استحقاقهم وليعتبر في الاستحقاق وقت مجاورة الرب على قصده القتال موبتغى الدال وكان
 الرايد دخل في دارهم وفي الاصل باب لسكة الواسع وفتح الاربعة فقل السكون لير اذا فذ الفتح للنا فذ كما في القاسور
 بقبر وقت سهو والوقعة اى قت القتال بعين القتال عن كى حفيضة ثم انه مقبرها الوقت والاول ظاهر الرواية
 بلك سبه بعد المجاورة ففارس من شترى بعد ما فاصل في رواية ومن جاز فافراسهم باه او رهنه او اجاره فاصل
 في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجاورة وعن كى حفيضة ثم انه فارس للمجاورة ولو بانه بعد المجاورة ثم شترى ابرم
 او سبه او كان في ساو او وقت القتال كان اجلا على الصع وبعد القتال فارس بالاقاق ومن جاز لير كى اضعف ليرض فاصل نو
 فرسه قبل المجاورة ثم اخذه بعد ما كان فارسا استسما ولو جازة مستعرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعد ما كان في المحيط
 وغيره والخمس للتسليم المحتاج واسكين والرب اصيل قسم ابرم خمسة قسما للنعم وللعهد الكا ففتح هو لا يثبته
 غيرهما عنهم في غيرهم فيصرف الى جميعهم بعينهم كما في الفتاوى والرجية وغيرها وفيه شعاران سبب استحقاق هو لا يثبته احتياجا
 سبب من النعم المسكنه وكذا ابن اصيل كما في القصصات وفيه اشعار بان لا يعرف الى الغير لكن باباه قوله وقوم فقر ارفوسى
 اى فقر ارفوسى على الله تعالى عليه وسلم من اهل البيت باشم دون فونل عبيد من نحو جبر عثمان فيقدم عليهم
 الزعيم عن كى سكين اصيل بن اصيل على ابن اصيل للتقديم في النفس الا وضع القتال حسن لغيره وللعهد الكا المحتاج في القدر

سنة اولى ولا شئ من الخمس لان سهم سقط بموته صلى الله عليه وسلم وتبقى سهم فقر انهم كما قال عامة العلماء وسقط
وقال بعض اصحابنا ان سهم ذوا القربى اسقطا سقط بتو وقال بعضهم ان سقط بموت والما سهمه كما فقد قال عامة اصحابنا لا
الكلام تبركا وقال ابو سعيد البرقي ومجاهد وعطاء بن معاذ ان معارة البيت الحرام ونفق اصحابنا ان سهمه صلى الله عليه وسلم
وسلم سقط بموتهم كسهم الصفي وهو الذي اختاره من اس الغنيمه قبل الخمس اوله بل بيته لانه اخذه صلى الله عليه وسلم
لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما ختمت من شئ فان اخذتم للرسول الذي انزلنا والكتبا والسكين ابن السبل
التي ختمت انتم بالدم كما في النظم ومن فضل اسم قاعار لا اى نبيه ثم خمس اخذتم خمس الباقي للمغير لاسن لا منعه
اى لا قوة له بالمغفر عن ارادة السور باول الجماعة لاسن لا انصار ولا اذن لاسن الامام فانه لا يخمس يكون الكل لانه لم يزل
ثم لا عزاز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام يشير الى ان لو اغار واحد بلا اذن اربعة خمس من اخذت حصة من خلافه لا يوجب
بناء على الخلاف ان كل السرية واحدة وتسعة كما في البناء واما ان لو اغار واحد واثنان باذن بلا قوة خمس الشهور
لا تترام الامام انصرفه بالاذن كما في البداية لكن في المنفردات لو اغار ثلثة او اقل لم يخمس في ظاهر الرواية وحسن يوسف ان
لم يخمس لا اذا بلغوا تسعة وفي النظم انهم قالوا لا يخمس هذه الا بالاذن والجماعة بخمس عند جهات الاثنى عشر لولا اذن اعلم ان الاغارة
في الاصل سرية حرة والغرس ثم قبل المنسب كما في الاساس المنفعة بفتح النون قد يسكن كما في المغر قيل ان فتح جميع ما
قال ابن الزبير وليتبع للامام على فاضل ان يغفل وقت القتال المباح ثم يغفل عليه فلو قتل لنفسه من لا يباح
كما مره غير قائمة لم يستحق النفل كما في الظهير وفيه اشارة الى انه يجوز التفصيل قبل القتال بالطريق الاول والى انه لا يجوز بعده للمنفذ
الغنيمه لانه لا يتصرف في الغنائم ولا يجوز في خمس لا لغني فان اس للمحتاج وان لا يغني يوم الغنم اذ فيه البطال حق الغني
والا يغني ان يطلق التفصيل بلا اشارة يوم الفتح لكن ان يطلق فالتفصيل له وهو يقتضي فتح الزيادة ثم سميت الغنيمه لانه اذا تم على
محملة هذه الامة فان الغنائم لم يكن حلالا على سائر الامم وفي الشريعة ان يخص الامم بعض الغنائم كما في المحيط وغيره ثم ان لا يغني
وقال فيجعل للحد مثلا شيئا اذا اعلى سهمه من الغنيمه بان يقول مثلا من قتل قتيلا او جارا باسيرة وبذبيح غيره من الاسوار
فله سلب واحد وبضعة او كله وفيه اشارة الى انه يقطع حق باقي الغنائم بالتفصيل لكن لما لم يثبت الا بعد الاحراز عند الامم
فقد ثبت بجواز التفصيل فلو قال من اصا طرية فمى له فاصا بها واستبرأ لم يملك ويطلب ولا يباع في وجه من جاز خلافا لعمدة كما في
والى انه لا ينبغي ان يغفل جميع الماخوذ لان فيه قطع حق الغنيمات فانوا اذوا والى فان فله مع سرته جاز لجواز ان يكون المصلحة
في ذلك كما في الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا فله فاختار الامم كان لا يغفل احسانا على العموم بخلاف
القياس لو قال من قتل قتيلا فله فاختار الامم كان لا يغفل احسانا على العموم بخلاف
سابعه الخمس بخمس كذا في جعل للاربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس ان يقول فله الربع بعد خمس في الا
وغيره مثل نحوه السلب الجرح الا واما الثياب لاسيما غير ذلك والسلب في مجزئ لم يسلوب كما ينسج من الانسان غيره

اي لابل الحرب اسلمتم فاجرتا اى جاور دارنا وعسكرنا او ظهرنا اى غلبنا عليه عثم عيسى بن العبدى الصوفى ان استولى على نفسه
واحرز دارنا وهذا اذا جاورنا عسكرنا لمولاه فلو جاورنا بامان باعد الامم ووقت ثمنه لمولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافرا في دارهم فلو
مسلم ثم جاوره مسلما او كافرا كان عبد الله كما في المحيط وبان الكفار لو استولوا على دارنا فاسروا عبد الله مسلما ثم كذبوا به
ظهر عليهم فانه عثم كما في قاضيه خان كعبه مسلم ودمي شرا وكافر مستامن بهما اى في دارنا وادخله في دارهم فانه عثم
خلافا وفيه اشارة الى انه لو باع الحربى بن تاجنا او ظهرنا عليه كان حرا عنه وفيه اشارة الى ان الكفار لو استولوا على دارنا فاسروا عبد الله مسلما ثم كذبوا به
ظهر عليهم فانه عثم كما في قاضيه خان كعبه مسلم ودمي شرا وكافر مستامن بهما اى في دارنا وادخله في دارهم فانه عثم
نقفوا العبدى في قيد التاجر اشارة الى انه يباح التعرض بدر لاسير ان اطلقوه طوعا كما في البداية وما اخرجنا جابر بن ابراهيم
بطريق التعرض بدر ملكه بالاستيلاء على دارنا لا حصلا بالعذر حتى لو كانت جارية كره وطها للشيعة كما ان البائع نجاة اذا
اشترى شرا فاسدا فانه لا يكره وطها الا للبائع فقيصديق ببلان ملك خبيث سبيل ذلك ولا يكره من التملكين حر
من الاقامة بهما اى دارنا سنة لغير الاطلاع علينا وقيل قال الامام له اى للربى ان اقمتم بهما سنة تصح
عليك الخيرة اى المال الذى يوضع على الذمى سبي فعلة من الجزاكرنا خبريت وكفت عن قتال يسمي بالخراج خارج الرق قد
ذلك بالكتاب السنة والامام وواقع عن بعض المسلمين ان في ذلك تقرير الكفار على اعظم الجزاكر وهو الكفر فزاد به دعوة
الى الاسلام باحسن المجات هو ان يكره من المسلمين في حمان لاسلام فيسلم مع دفع ثمره في الحال فان اقام بهما سنة
وقيل ذلك فهو ذمى وفيه اشارة الى اشتهار القول الذي يصير شرا ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره من كلام السبط ولان
على انه صار ذميا بمجرد اقامته سنة وفي قاضيه خان انه يضر به على قدر ما يرى والحال ان الحربى المستامن لم يضر ذميا بنفسه ووجع الله
كما في بعض نسخ البداية فيصير ذميا كما في بعض نسخ البداية فيصير ذميا من بهما انما يتبع كما في البداية
وغيره والخبر بالكتابتية المستانته نصيرة بنفسه ووجع الذمى كما في عاتة الكتب ثم اشار الى بعض حكماء فقال لا تترك الذمى
ان يرجع الى دارهم بعد اقامته سنة ولما كان التبرع بغيره شار الى الاول منها فقال ولا يغير جزية وضعت لصلح لان
في التغيير ترك لو فار بعده فلا يتعد بالتغير كما لا يغير بالوضع على بنى تغلب بن المصاعفة وعلى بنى بجران بن الحارث فلو ولد من
جارية بينهما ولد فادعيه معا وكره الولد فونميا فيؤخذ منه نصفان من اوصاف من لك كما في السيرة وكذا الوات الابوان
واما اذ مات احد هاتين فونميا فيؤخذ منه نصفان من اوصاف من لك كما في السيرة وكذا الوات الابوان
واقروا على الامام لم يوضع على كتابى يهودى او نصرانى او صابى فانه اخذ الدين من التوراته والانجيل جميعا عند بعض
ومن التوراة والزبور عند انريئ لا يوضع على صابى عند بهلان ليس من بل الكتاب كما في قاضيه خان وعلى نحوى لانه
في حكم بل الكتاب لانى المناكحة وكل الزوج ووسمى اى عابدين هو الصورة الاولى معموله من جواهر الارض
او الجمارة او الغشب والعنم صورة بلا حنة كما قال ابن الاثير حسمى هو خلاف لوفى وان كان فصيا محلب

الاعجاب في الذي في لسانه عدم انصاف بالعربية وان كان عربيا كما في المغرب فيه اشعار بان يوضع الجزية على العربي ويحجب
في الكتابي والجوسي وفي الافتقار لشارة الى انه لا يوضع على المبتدع ولا يسرق وان كان كافرا لكن يباح قتله وانظر جزية
ولم يرجع عن ذلك قبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباجية والشيعة والقرامطة والزنادة من الفلاسفة وقال بعضهم
ان تاب المبتدع قبل الاخذ بالظهور قبل ان تاب بعد ما لا تقبل كما هو قياس قول ابي حنيفة رجع كذا في التمهيد الى
وقال الكرخي وغيره ان المبتدع الغير الداعي كالكتابي ان لم يكن بدعته كفرا ولا يقتل كما لم ترد وقيل انه كمن نفي طاعة
صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواب عن طهر غناه اى عني ذلك الفرق الثالث في اكثر السنة وكذا في التوسط والغفر كما في
الخصرات لكل سنة ثمانية واربعون درهما ويوضع على المتوسط منهم نصفها اى اربعة وعشرون وعلى فقير منهم
نصفها اى اثني عشر والاحسن ان يقال في المتوسط نصفها وفقره ربعا وفيه شارة الى ان الفقير هو الذي لا يفتن بكسبه
في كل يوم فلو فصل عن غيره وقوت حيا لا اخذ منه البيع والا فلا والى ان غير من لا حاجة الى الكسب للنفقة في الحال والفرق
ان المتوسط يحتاج الى الكسب لبعض الاوقات بخلاف الغني وهذا قول عيسى بن ابيان كما في المحيط وقيل الفقير الخوف والاحتياج
من الاله يعمل نفسه ونهى من له مال ويمل باعوانه وقيل الفقير من لا اقل تاتى ورسم المتوسط من الاله اذ عليه الى اربعة
والغني من الاله اذ عليها وقيل الفقير المكتسب المتوسط من الانصار اى الغني من عشرة آلاف ورسم وقيل الفقير من الاله
اقل من النصاب المتوسط من الاله اذ عليه الى عشرة آلاف والغني من الاله اذ عليها كما في النظم والصحيح في معرفة جوده
كل بلد هو فيه فمن حادة الناس فقير او متوسطا او غنيا في تلك البلدة فتكون كذا في الكرخي وفي النصارى كما في الاختيار لا ياتي
على شئني عربي منسوب الى عرب سمع لعدة الطائفة اقاويل السواد والحدائق شيل لاعراب فان طهر عار على عيب
المسلمون على هذا الشئ فقطعه وعرضه اى الطغاة المارة من هذه الطائفة فتنى كشي ما اخذ من احوال الكفار سواها فتنه
او جزية او مال صلح او خراجا ولا مرد عطف على شئ فيكون مقتدا بما بعده كما هو الاصل فالغني لا يوضع على مرد فان طهر
فقطعه وعرضه فتنى كما في حاتم المتداولات فمن الظن ان الوجه ناخر القيد ويدخل فيه الزنديق اى الملاحدين كالفكر ان كان
في الاصل مسلما والا يوضع عليه الجزية كما في التغيير وقال بعضهم ان الملاحدين لا يخرج لقبول امام الوقت فكالمرد ودان لم يغير
وكالماعى قال بعضهم انه مطلقا كالمرد وقال بعضهم انه لا باعى فلا خلاف في وجوب القتل سواء استتابت لان وضع الفظ لا يقتله ودان
الوجه فيه فتملكوا الزنايين وقال ثبوت الاموال ودرية فيمى لابل الاسلام وتما من في الجوار قبل القتل منها اى من في ذلك الشئ
والمرتد الا الاسلام او سميت الامم العرب فبنهم الغواني ايداه صلى الله عليه وسلم والمراد فلاة كفر لبعه اطلعه على حسان
ولا يحكى انه لو اكتفى به وترك قوله واعلى قتي ولا مرتد لكل خضر ولا على راسب اى ما بين الهند ما رى الاشجار الطال
اى يقتل عنهم وتزير في الدنيا وترك للاذوات وجيل لثاق حتى ان منهم من يحصى نفسه بضع سلسلة في عقد وغفر ملك من
وعن في حنيفة رجع انه يوضع على الجزية اذا صدر على المسلم هو قول ابي يوسف رجع كما في الكرخي لكن في فاضيلان انه يوضع

الجزيرة على الرابطين واثنين في ظاهر الرواية وعن محمد بن اسماعيل بن عمار في المحيط يوضع عليها عنده لاعداءها وحسين ومجندون
وامرأة غير امرأة من بني تغلب فانما يوضع عليها كشيخ الغاني في حكم المرأة ومملوك فتاكان اوامر او سكايا او ادم
اوته واعمى وزمن اسي من طال مرضه فليضعه الاهل فيه ان الجزيرة لا سقطا تقتل فمن لا يقبله لا يوضع عليه الجزيرة
ومرولاه لا يجب فليضعه فلا جزيرة عليهم الا اذا كانوا اهل البيت او مال يعينون به فانهم واجبة الجزيرة كما في الاختيار وفيه اشعار بل لا يوضع على
مقطوع اليد والرجل كما في النصف وفتيحه كسب لا يقدر على تحصيل الاربع والذانية ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك فليضع
عليه الجزيرة واعلم انه لو ادرك لصبي افاق المجنون وعقن العبد بربر المرض قبل ان يوضع الامام الجزيرة على مل لذكره اعمى او
السنه فليضع عليه الجزيرة ولا يوضع الجزيرة لا يوضع عليهم حتى يمضي هذه السنه كما في الاختيار ولستقط الجزيرة ايضا وكلا بالسنة على
الكفر فلا يؤخذ من تركه كما يسقط الباقي من جزيرة السنه اذا صاحبا شيئا كبير او فقيرا او مريضا نصف سنه او اكثر كما في المحيط
سبب الاسلام ايضا وقد نزل الجزيرة بخلاف احد التاتين فانه معطوف على يسقط بالتكرار اسي تكرر الجول ولو تكرر
مضى حال واكثر بلا اخذ الجزيرة لا يؤخذ منها معنى عنده لانها عقوبة فيقتل او يؤخذ عنها لان الاستداد ولو لم يسهل بسبب
في اول السنه عندهم لانها جزاء القتل والعقوبة لا تسقط الاول فوجب خلفه في الحال لانها مخاطبة وان اكل عنده في اخر السنه
تخفيفا او اباد قسط شهرين عند ابي يوسف رحم في آخرهما وقسط شهر عند محمد رحم في آخره كما في المحيط ويجوز تعجيل جزية سنه
او اكثر ويبنى الجيذ على صحت النزل فيكون لا يؤخذ فاعدا الذي فاعدا يؤخذ بتبليده بغيره او ايقال اعط الجزيرة باعد والعد
ولو ثبتا اليه على يد نائب لم يؤخذ منه على الاصح فكيف ان ياتي بجزية لانها عقوبة وعندهما يجوز النياحة لانها لا تخفى على المال
كما في الاختيار وغيره ولا يحدث الكتابي سبعة ولا كنيسته ولا يحدث الجوسي ستة في دارنا اسي في دار المسلمين
عن عمر رضي الله تعالى عنه اني اصنع من اعدائنا في البلاد المفتوحة من خراسان وغيره كما في قاضيان الدار شاملة لا
والقرى والظهار الا انه لا يحدث في الامصار في ظاهر الرواية وعن بعض ضعيفة او محمد رحمهما الله تعالى انه لا يحدث في القرى
ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع عن ذلك في قرى الا اقام فيها الجمعة والمحدود ونحوه في قرى كثران في كنيسته
قرى المسلمين لا يجوز ونحوه في ارض العم والاماني العرب فيمنع عن ذلك في القرى الامصار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى
لاتقدم القديمة من ذلك في القرى اسود ولا في الامصار وذكر محمد رحمه في انهم يخرج منها في سبب المسلمين في الامصار
انها لاتقدم فيها وسبب الاصح عند الحكماء كما في قاضيان بندا كل في دارنا في القديرة والاماني الصلحية فتقدم في الموضع كلها في جميع الروايات
كما في القديرة والبيعة بالكسنة لنصارى اليهود وكذلك كنيته الامم غلب البيعة على عبد القصار وكنيسته على اليهود وباسرها وكنيسته
وكنيسته كما في موضعين من انما يتجهل ان يكونا عربين فالبيعة من البيعة كالمجاسة لانها نوع بيع على نحو قوله تعالى ان لنا اشرككم
الفسيم اية واكنيسته من الكسنة بمعنى الاستغناء فليضعه الفاعل انما لا يقتل لان العاين فيها متستر عن الناس لا يخافونهم ولهم مائة
النار المتقدم من البيعة وكنيسته لا يخافونهم ولا يخافونهم الى انهم يبينونها في الموضع القديم على قدر البناء الاول فليكن لهم انهم لو اتي من

آخره مستحق الزيادة على الاول كما في قاضيهان الكفاية واهل امار الى انهم تنوعوا عن علماء الفقه من الروايات والمزايا والطرائق
وكل لم يحرم لان هذه الاشياء كباقي جميع الايمان لا يمكنون من انهم يبيع الخمر والخمر كباقي الاضياء وميراث الذمى التي ينبغي
عن المسلم لانه وجب عليهم تحريم الذي كافي الاختيار في ريبه لباسه فلا يلبس بل الذي العلم كالرواية والعمارة
بل قبيحا فاشتمل من الكلب على صدره كالنساء كافي المحيط وميز في هر كعبه وسرجه اى سرجه كعبه كعبه الصفات
والا يلزم فاشتمل من الكلب على صدره فلا يلبس الذي خيلا لان كعبه ولا يحمل لانه جمال الحاجة كاستغناء الامم بهم في الذم عن
وفيه اشارته الى انه لا يمنع عن كلب لمار لان كعبه ولا يلبس لانه يتجبر الخمار والبزون كالخمار فالتاوى الى ان لا يلبس كلبا
كالارض اذ اكرها فانه لو في مجامع المسلمين كافي التراضي ولا يعمل سلاح اى لا يستعمل ولا يحمله فان فيه غرة ويظهر الذم
بالشرف ثيابا ليستيج النعم الكاف والجسم هو باليد على وسطه من علامته بهاميتا عن العلم ثم ينبغي ان لا يكون قتيلا بحيث
لا يقع عليه العبر لا بدق النظر وان يكون من الصفات واشهر وان لا يعمل له حلقه لانه كافي كفاية المسلم المنطق بل يعلقه
على الميزان الشامل كافي المحيط ويستيج النصارى فلسفة سودا من اللبذ زار من صوف يجعل في كعبه محيطه مشدود على
وسطه والاعماره والافان من البرشم فزينة تمنع عنه كافي قاضيهان ويركب على سرج كافي في اليه فيكون في روبر
سرجه على مقدم الاكاف وقال بعض المشايخ يكون على مقدمه شئ من خشب كالرمانة والاول اصح لانه اوفى الرواية
الجامع كافي المحيط وميزت نسائهم عن نساء المسلمين في الطرق والجماعات فبين في ناحية الطريق واسلمت
في وسطه ويجوز ان يربن مخالفة لانه نساء المسلمين ولعلهم اى يجعل علامته على راسه كافي كفاية المسلمين كافي السلاسل كافي
كما هو العادة ونظير الكلام شعر بانه لا يفي بعلامته بل بعلامته ثلث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يفي بعلامته واحدة كما
على الراس كالعقصة الطويلة المقروبة والاعلى لوسطه كاستيج والاعلى الرجل كعقل الجاف وقال بعضهم لا بد من ثلث لان التمييز يحصل
بواحدة لا محالة وقال ان الشعر كافي بعلامته واليهود بعلامته من الجوسى ثلث والاحسن ان يكتفى بكل ثلث كما قال
وذكر الحكم ان كان له اصلية كفى بعلامته وان كان فحتمية فلا بد من الثلث كافي المحيط المقصود بالتمييز على وجه يكون
التميز الزينة في كافي في كل لمدة بما تعارفه المله من علامته وتماه في متفرقات مصايا التراضي ومصرف الخبيرة والخرابة
لا العشرة كافي المشايخ الى النظم وقاضيهان ومصرف اخذ منهم اى من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة او من
بلا حرب كدريم الامام وصدره بنى تغلب حبل بنى سحران وعشرة النساء من نصف عشرة الذي مصاحبا
نهر المبتدأ جميع مصاحبة الشيخ المير الامام وهى باليعرف فغدا الى الاسلام والمسلمين كسائر التراضي مثل جماعة من المجاهدين
يحفظون موضع المخافة الفاصل بين الاسلام ودار الحرب فلا يفرح بموضع ليس له السلام وفي الاسلام وفي الاسلام وفي الاسلام
المتشوق وقيل انهم كان حلقه وبالفتح ما كان صنعة وشعر بالفتح وسكون النون المعجمة بموضع المخافة فمن وجع الלב ان كافي في الفاء
وفيه اشعار بانه يفرح الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام من اللصوص وشل بنار مسجد حوض رباط وبنار مسجد

بالكسر الفتح القطرة كما في القاموس هي ابني على الماء للخبث والخبث هو البخر النمر وغيره من الماء كالغبار في الغروب وغيره وبذا
على اصنافه بنا مرج على ما ذكره المصنف من انه ما يتخذ من نحو الخشب فيرفع والقطرة ما يتخذ من نحو الآجر فلا يرفع وبذا ما وقع
في شرب قاضيانا يدخل فيه كرى النار عظام غير ملوك كالنسل وجيون ورق اي نصيب العلماء وما كفى للعلمين
والمتدبرين والمفتين لا يخفى كما في الكبرى والخزانة وغيرهما فاللحم والعصا والرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما يقع به كما في القاموس
وقال الراغب لرزق يقال للعطار الجاري دنيوا كان او دنيوا للفضيب لما يصل الى الجوف ويتعذى به وتمازى
في العاطلة والعمال بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امور رجل في مال وملك وعمله قال ابن الاثير فدخل
فيه المذكور والواو اعطى بحسن وعلم كما في المنيعة وكذا الواو على الباء يعلم والفتحة القاضى المفتي والحكم بالاجابة كما في المنفردات
وذكر في النظم قاضيانا ان الفقيه والعلمى والساجد والقاضى والامام والمؤذن من اهل الخراج عند الفضلى اصحابه ليسوا
غيرهم والمقاتلة اي المهاجرين في سبيل الله فالتائيب باعتبار الجماعة ولا شك نعم كالعلماء وادانة في العمال فانخصر
الشرف ودرهمهم اي اولاء العلماء والعمال المقاتلة لانه لو لم يصرف اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لم فلا يفرغون لعمال
المسلمين المقاتلة وان كانت اقرب لان جميعية الضمير اليه عند ظاهر الا حسن تقديمه لانه يصرف اليهم اولاً كما في الفقه
وفي الكافي اشعار بان يصرف الى غيرهم كاعوان العمال وفي الرزق بانه لا يحل لهم منها الاستعداد كما في سبيلهم فان سلطوا
في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم النظم كما في شرح الطحاوى والاطلاق مشعر بجواز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء لم يضر
كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال الا القاضى والغنى من علم القرآن والفقه كما في التجميع كما فرغ عن بيان
احكام الحرى والذي شرع في المدة ترقيا الى الاعلى فقال ومن ارتد اي ترك ملة الاسلام ونقض العهود والعهود
فمفعول مطلق كسوء العيين عرض كل يوم عليه الاسلام وان تكرمه ذلك في النوادر عن اصحابنا انه اذا ارتد
ضرب ضربا مبرجا ثم حبس الى ان يظهر توبته فخشوعه وانما قال عرض مجتنب لبا سيأتي على انه قد ذكرناه في كلامهم مما اذا
انه لا بد من عرض الاسلام عليه ثم قال مجتنب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه امار الى ان اليهودى اذا انقضوا بالبحر
لم يحبس على الاسلام كما اذا تمحل حدها فان الكفر كله مله واحدة كما في الحقايق وغيره وكشف شبهة التي عرضت لى
فان سهل بعد العرض للشكر حبس المدة ثلثة ايام لان مدة ايلار العذر وفيه اشعار بان الواو على الاسلام بعد العرض
ولم يتمهل قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن شيعين يجب ان يحبس بلا استمهال لاجار الاسلام وقال على معنى الاستمهال
عنه لان يمدى المد بكت جلا واحد اخر من ان يقتل بدين المشرق والمغرب كما في الكافي فان تاب بعد الاتيان
بكلية الشهادة فيها ونعمت انما لم يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسو والابيض وغيره لان كل ظاهري علم والاتباع عنه
قتل وجوب الزكوة الاسلام كما في حديث النخعي وفيه اشعار بان لو عاب نبيا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته
كما في شرح الطحاوى غير مكن في شفاء القاضى عن اصحابنا وغيرهم من المنهيب المتبعة ان توبته لم يقبل وقتل بالاجماع

بما خلاف كطلاق واقع بعد فدية الاشارة صح الطلاق الرسمى بعد البائن في العدة على انه يجوز ان يقع امرته كما اذا اذنت اموالها
غير متفرقة الى تمام الولاية كما في النكاح وكذا الاستيلاء كما اذا جارت امته بولد فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت الامتياز
لا يحتاج الى تمام الملك كذا قبول النسبة وتسلم الفدية والحجر على عبد اذن كما في الاختيار ولو قوت مبيع وان لم يكن فيه خياصة
كاليمين المعان واخوة الشراء والاحارة والربن البتة والوصية الا ان المتبادر للعالمات الخمسة لشدة الشهادة المشكك الباطل بسبع
ان اسلم نفسه وان مات وقيل بدار الحرب حكم به ابي الهيثم ليطول تلك التصرفات اطلاقه مشير الى ان تصرفات المرأة
تقوت في الخمسين مبيعاً وهو صحيح كما قال الخسعي قال ليطول المشايخ ان تصرف في كسب اربعة فاذ في طاهر الزانية وموقوف
في رعاية الحسن الادلح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة رحم والاعند بما فقروا فانه في كسبين ان عند ابي حنيفة
كالبيع فمخير من كل مال وعنده محمد كالمريض فمخير من ثلثه والثمان مبيعاً في تصرفات وقعت قبل اللعان والابدية قبل الحنفي
سوقوفة بالاجماع كولاية على اولاده الصغار كذا في المحيط وان جاز الى دار الاسلام بعد اللعان مسلماً قبل حكم للمنفقة
لم يرتد اصلاً وكان مسلماً او اماً فلم يمتنع بدينه وام ولد له ولم يكل اصل من بينه وضمن لوارث ما آلف عند العاتة وفيه
اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه لا تقضار ورضاء من لوارث كما في المحيط والى ان لا يسقط بالردة ما هو مضمون
العبد كذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحمد وسجود الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ان لا يطالب بالواجب مثل الصلوة
والصوم والركوة والنداء والكفارة فيقفى اذا اسلم على ما قال شمس الامنة لان ترك ما مضى من العصية بالردة لا ترفع كذا في
وغيره وعن ابي حنيفة رحم لو وجب عليه صوم شهرين فمنايعين ثم اراد ثم تاب سقطت القضاة كما في التبعة والدم وذراعتهم
يسقط عند العاتة اوقع حاله الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين ففيه من الاقوال ولالة قاطعة على انه لم
خرج في حنيفة رحم في ذلك شيء فقدر ما اجتزأ الفتاوى في شرح الكشاف من الطعن على امام المسلمين قال انني غدا
الضعف اتيح ابو حنيفة رحم بقوله تعالى رقل للذين كفروا ان يتيهوا اليغفر لهم ما قد سلف على ان من عصي طول العمر
تم ارتد ثم اسلم لم يمت عليه ذنب لان المراد الكفر الاصلي على انه لو سلم ثبتت ما ذكره عن ابي حنيفة رحم لان السلم ان المراد
الاصلي وان منع الفعل للبعد فاسلمه والعد اعلم للذين حدث منهم الكفر بقوله تعالى وولات كنوا الى الذين كفروا
فال المعنى الذين وجدتهم العلم على اذكرة الزمخشري وغيره ويستثنى ما ذكره في التبعة الخ فانه حجج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه
ان وجد شرطه كما في شرح الطحاوي وغيره وان جاز من دار الحرب بعد اى بعد الحكم وما له موجود ومع ورثة احد
اذا لوارث حلف ولطل حكمه لوجود اصل وفيه رخصة انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه التقضار والرضاء فان لوارث
ملكه بالموت والقرابة وهي باقية بالعود والى ان لا يلزم لوارث ما آلفه وليس على المقتن سبيل لكن لو كاتب ابنه عبد الله
فاؤى به في الكفاية كانت على حاله بعد العود كما لو بوجه ابنه كما في المحيط ولا يقتل مرتدة حرة كانت لودته عند الاعداء
الى يوسف رحم انما تقتل كما في التلم ثم ان ابنت خمر عليه فخمس قطع من كل يوم لقمة وشره وجمع عن سائر المنافع حتى تسلم او تبت

وعن أبي جعفر ع ان الحرة تخرج كل يوم وتقرأ سورة التين سبع طوافاً عنه ان الله يحب من قرأ سورة التين كل يوم
حتى تسلم كسافي الجيد وصح تسرفاً في المال كالمبيع والنبذة وغيرهما فان اسلمت في دنيا والا فان ماتت ولوقت من الله
فالتسرف باطل عنده صحيح عند جباري التهمة ان كان تسرفاً صحيح من المسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان
ممن انخلت اليه من الامانة كاليهود صح عند جباري التهمة وعنه ايضاً في المشايخ ولم يصح عند آخرين لاننا في حكم المسلمين
على الاسلام الا ترى اننا لا نعرف في الخمر وكسب الاما كسب الاسلام ورددنا لو رثتها الا اننا لا نريث لزوجها لانها باقية
بالردة ولم يكن شرفه على الملاك حتى تكون فارة فترث وفي النظم انه يرث منها عندنا استحساناً اذا ماتت قبل العدة ولا يرث
عنده فرج قياساً وترث الردة من الردة بلا خلاف وصح عندنا ايضاً ان يرثها وصبي بان اسلم بقبلة وبالبيعة ثم ارتد
البيع العقل اعلم كالتوحيد والاعتقاد واحد وان الاسلام سبب لبقاء وان المبيع خلاف لشرع حينئذ يحرم عليه
اذا رثه ولا يبقى وارثاً فكل الحكم عندنا في رواج عند وفيه ايمان الى ان الحكم ردة صبي غير عاقل كما لا يصح رجوعه
والسكران لم يثبت عن أبي يوسف رحم ان يرتد او يسلم ان صحح والخلاف في حق احكام الدنيا والما في الآخرة فلا خلاف
في ذلك لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم شرع والعقل كما في الاصول ومع اسلامه حتى تنقضي
احكامه من عصيته انفس الما حل النجس ونكاح المسلمة والارث من المسلم وغيره على اقرار الصبي العاقل قصد فيه
جميع الاخرة البني صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى وقبيل ايمان الى ان الصبي غير مكلف بالايمان وهو اجمع وتماضي
ويجوز ذلك الصبي عليه ع على الاسلام ان يرتد ويحس بضرب ولا يقتل على ذلك الصبي ان ابى عن الاسلام لانه
كالمترد ليس من بل الحاربة ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع المترد عقبه به فقال ع البغاة جميع البغاة
من النبي وهو التجاوز عن الحدود انما جميع في مقام الحمد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج قوم مسلمون غير سابقين
هو المتبادر خراجاً باعداً لامة كما في التمهيد على طاعة الامام ع الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم
زماننا فالحكم للعلية لان لكل يطلبون له نية فلا بد من الاول من لباغي كما في العادى وغيره رضي انهم يكونون بل البغاة
وان كان منهم الامام اقل من ستمهم لان المنعة لا تظهر في حق الشارع كما في كشف الى ان لا يشترط ان يكونوا ظاهرين نعم على حق الامام
على الباطل تمسك بربوبية وان كانت فاسدة لانهم غير سابقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة نعم في حكم المصوص والشيعة
ان يكون الامام اقل من ستمهم مسلمين وانهم تركوا يكون الكثرة كما في شرح التاويبات فان طاعة الامام فرض ولو ان الامام لا يعلم
في عصيته انفس الاجماع كما في المحيط والى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقرينة الاضادة فان ظلمهم باطلهم الخروج عليه اذا كانوا اثنى عشر
كلمتهم واحدة اتفق غلبتهم حينئذ بوعده صلى الله تعالى عليه وسلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يصح الخروج له من بين العلوية كما في
في دعوىهم احساناً الى العودة الى الجماعة فكيف يتم لانه اجول لادريه فان يخرجوا الى ما كانوا فيه ومكان جميعهم
من فرائض حل لنا عندنا فاما السلم بالامام في ان يبداً بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويبات

وجب كسر قلوبهم بالاسلح ان يكون الا فلا يأس بالقتال بالاسلح وفي الكشف ان لم يعبروا على الفوج لا تعرض لهم بالقتل والمكر
 والواجب على كل من لقوه القتال ان يقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان بدأ بالقتال قاتلهم ولا فلا ويجوز من الاجابة
 على جركهم ان يتم قتل الجرح منهم ان كان لهم فدية وبيع موكليهم اي طغيت من فداه وقاتل ان كان لهم فدية
 جماعة يلقون بهم فان لم يكن لهم فدية لا يجزى ولا يبيع وفيه اشعار بان لو اسرى منهم لم يقتل ان لم يكن له فدية ولا يخلو كافي المحيط وفيه
 ايمار الى وجوب الاجابة وكذا قتل الامة كما في اصول فخر الاسلام لكن في البسوط ان لا لباس بها ولا يسبي ذريتهم
 وشتمهم وزمنهم واعمالهم وامراتهم لانهم لا يقتلون اذ كانوا مع الكفار فلهذا اولى كافي الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذراي مال
 كما اذا كان مع الكفار ويحبس بالهم بلا قسمة كما فعل على رض الى ان يتولوا فيه وعليهم بعد كسر قلوبهم لانهم مسلمون و
 يشتمون في اسلحتهم حيلة عند الحاجة فلو كانا غير محتاج اليها وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع النبل ومن ثمنه احتياجه
 الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال وباع قتل مورثا حادلا ان ادعى ذلك كباغي حقيقة يرثه اي كونه على
 الى الان يرث ذلك الباغي من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقيل
 ابو يوسف ومع لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى البطانة لم يرث لانه قتل بلا تأويل الى انه لو قتل عادلا لم
 شيء لانه قتل بحق في زعمه وكذا لو اتلف شيئا من امواله كما في المحيط كالحكمة بان قتل حادل باعيا فانه يرث لانه قتل بحق
 اشعار بان يجل للعادل قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الا اذا فعله ملك نفسه ويقتل في اسائر القتل غيره ولا يجب
 من القصاص غيره لقتل باع مثله اي باعيا آخره لانه دار البغي كدار الحرب لا يشير بقتله مثله الى انه يجب شيئا بعد قتله
 اشار اليه بل الى ما يري من حسن الختم لا شتمه طه لفظ الآخر

كتاب الجنائيات

عقبت الجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جميع جنات بالكر في الاصل خذ الثمن من الشجر فقلت الى احد
 الشجر الى فعل محرم كما قيل في المغرب انها جمعت لان الفعل المحرم انواع منها يتعلق بالعرض ويسمى قذفا او شتما او غيبة منها بالانكار
 غصبا او سرقة او خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتل او احوالا او صلبا او خنقا ومنها بالطرف ويسمى قطع او كسر او شجا او فقا ثم عرفت
 باللام اسهل للجمعية اشارة الى ان جنس المعنى الاصطلاح المراد مما يتعلق بالنفس الطرف ولهذا دعوا لغيرهم كتاب القصاص من جميع
 بالقود ولما كان التفصيل لجصاص ان القتل خمسة اولى من اجمال سلفنا لانه يملك المهر وشبهه الخطا الشامل لما يجري مجراه ما هو بطريق
 التسمية يتبع المصنف مقدمة الاقوى فقال القتل العمد اي قتل عمد موجب للعنان احتراز عن قتل قطع الطريق والموت في الزحف
 اي ضربا المكلف ما يحرم ضربه كما هو القيد او احتراز عن الموت وانما فسر القتل هو ان ياتك الروح واخر اجابا بالهزب هو ما سار
 جميعهم ليقن لانه اخفى مقصود تعالى فيهم محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه تسامح في التفسير فان المراد قتل العمد هو
 تفسير القتل بالتشليل لا بل يقصد احتراز عن قتل الخطا والعمد المجنون اذا كان العمد الخطا من سائر الجاهل لا الجاهل من سائر

انه الحرب حراز عن شبهة العمد كذا ولو حكم الكنتور محي بلانار فانه لو اُحرق قتل على الصبح ولو قيد بحبل ثم القى في قنطرة من فضة
 جداثات من عدة اوفية بارحاف الصبح جسده او لفظ ومكث ساعة ثم مات قتل به كما في التكملة من قتل محمد ولو كان سرب
 كرمح الانسان لو سهم بلانصل قصب غير باصا وقع بالهيج وقيد اشعار بان يتخذ منه سلاح كالحميد واهصر لغضة لم يشترط فيه
 فقتل اذا ضرب بمجرده او نحاس عن كنه خيفة ثم انه لم يقتل بشرط في غير قتل وان ضرب بمجرده او قتل قصبه في الكلب
 ولو قتل بالابرة او السلة لم يقتل عليه الفتوى فالمعتبر الحميد او الجرح كما في تنمة الواقعات وبه بالعمد يا شتم وان عصى عنه لولا
 في وقيد من الرمي ان التوبة واجبة عليه كما في المنية وتقديم النظر مشعر بان قد لا ياتم كما اذا راي مسلما يتبعه فقتله او لم يتبعه عنه ومنع
 خوف ان لا يصدق انه زنى وعن ابى يوسف ربح كور مع محرمة حل قتلها لو راي محصنا فصلح ولم يهرث على فراجع
 مركب الكبار والظلم با دنى شئ لقيمة وقال ابو شجاع ان قتال لا عتية باح في ايام الفقرة فان التناعم ضرورى كما في اللوا
 وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل لادى المودى ويجب للمولى عليه القوداى القصاص لان الجفوا الوكى او لصلحه
 على شئ من ماله او الحق فقتل بشئ من ذلك او قتل لابل ولده والمولى عبده كما ياتى وفي الاكفارة اشعار بان لا كفارة
 لاننا فيما كان ارباب الخطر والاباحة وهو كبرية مخضفة كالردة والقتل شبه العمد ويقال ان شبه الخطا ضرب قصص الغيرة ذكره
 بالفرق الاجزاء كجر الحار او لصا او سوطا واليد غير باصا لم يكن جارا ولا يوجب شبه العمد وفيه اى في شبه العمد الاثم لانه قتل عمدا لا
 لكن لو تكرره قتل كان للامام ان يقتله سياسته كما في الاختيار وفيه الكفارة لانه شبه الخطا من حيث لانه كما ذكره الخطا
 وغيره عن الحنفية ثم وقال ابو الفضل لكما في انى وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنه لاننا من التضييق والاثم كل
 بسنا والاول الصبح كما في الكفارة وفيه غلظة من بانه ابل فلو قضى له فيه في غير ابل لم يغلظ على المعاقلة الناصرة للقاتل في علم
 من الاحكام الاثم والقود والكفارة كما لزم في العمد وشبهه عنه لزم عندنا لان عندنا ضرب قصصا بالقتل غالبا وشبهه بال
 قتل غالبا فلو غرق بالماء القليل مات ليس لعبد ولا شبه عمد عندهم ولا حرق لباركان عمد عندهم ولو القى في نهر او من سطح او جدار
 لا يجرى منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمد عندنا كما في المعاقلة ونفى بقوله كما في التهمة وهو اى ضرب قصصا ولو باسط
 فيما دون النفس من لاطراف عمد لوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لان خلاف الآلة لم يغلظ
 في آتلاف النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال وفي القتل الخطا الذى هو ضرب قصصا الى محل سباح او
 او في طنة وقد اصاب غيره فتوقسم الى قسمين فعلا او قصدا فالاول كرمية القار لهم غرضنا محر كذا اى الى هدف
 وجاز الحذف عند التعيين على رءا فاصاب وميا مسلما او ذميا او حربيا لم يعلم باسلامه ومرد كذا كذا كذا كذا
 فاصاب عمر اثم اشار الى الثانى فقال او كرمية لما اذميا طنة صيدا او حربيا فلو ضربت بنخبة قصدا فاصاب
 فذهب بصره وجيب له جرد عن محمد لو قصد عضو من اعضائه فاصاب عضوا اخر منه كان عمد اذ ان صاحب عضو من غير
 كما لو قصد رجلا فاصاب لظا ثم رجع فاصاب كذا في الخلاصة ثم بين الرابع فقال وفي ما جرى من قتل مجرأ او طواغيت

كالساحم وغيره سقطا من كل فحش ولين سقط من يده على أيدي آخر فمات استقوط عليه كفارة ذبحة انظر
التقدم اودية عليهما اي العاقلة وفيه اشعار بان لا شيء غير مكره الدية والكفارة وذلك ان ليس بهما انتم القتل العمد لانتم ترك
التثبت في التور حادثة الرمي والنوم بان رمي وانام في موضع تيمم ان يصير قائما لانه لم يباشه الرخصة لطريق
السلامة والمباح مقيد بهذا كما لو رمي في الطريق فزفوع بالكفارة وفي الكلام رمي الى انه لو قتل خطأ ونفس من كل قسم
وجبة كفارة فللكفارة في كل من طعن ما لم تفت جنبات به ولو خطا كما يأتي لانه جز من اللام من وجه وتماه في المداية وشر
فلما يلحق ان يقال عليه بالتناقص بين الكلامين يجاب لا مكان كما اجابوا وسنذكر ان فيه كفارة في رواية وفي
قاصين ان لو دفع سكين الى صبي فضر بنفسه او غيره لما اذن الدافع للغيرين قال ابن ان قتل غيره فالدية على عاقلة وجميع
العاقلة على الدافع وان ادب صبيته فالدية والكفارة عنه ثم لا كفارة عند يوسف لم ولو ادب بوجهه لكانت كفارة عنده خلافا
ولو ادب مرة فمات عليه عنه ثم اشار الى انما سقط في القتل لسبب محض سبب في غير ملكه وملك
احد بالوقوف فيه ونحوه اى نحو الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وملك احد لسبب دية عليهما اى على العاقلة لا لسبب
الملك وفيه اشعار بان لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانهما جزاء الفعل ولذا يتعد بتعدده ولا فخل بهما بملك
الدية فانما ضمان المحل لانه لا يتعد بتعد الفاعل لكن ياشم بالسبب كالحفر فلو حفر في سوات غير طريق لم يعين ولو حفر في
وكبير ما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمنه لو كبير ما ليس من اجزائها كالطعام ضمن الحافر ولا ارث لا فاعل في القتل
فيما ذكره من انواع القتل الا بهما اى في القتل لسبب ان لم يسبب ليس بقاتل ولا يجتنب فيه بخلاف الخطأ ومن
منع الحصر لانه يرث القاتل العادل الباغي والصبي والمجنون وعما يها خطر فان هذا الباغي ادعى الحقيقة كما ذكره فمات
ما نحن فيه الكلام في المكلف كما اشترنا اليه في الصدر والنقصان الصبي كبر الصادق فانه مقصود لو كان مفتوحا كان
ممدودا كما في الصحاح والاضافة بيانية والاثنية والرق والمجنون العمى الزمانة بهما داخلان في نقصان لاطراف
وكفر الذم في نقصان طرف من الاطراف كالعين اليد والرجل الاضافة لاسميتها ولذا اعيد نقصان بهما على
في باب القود والقصاص فان العبرة للتساوي في عصمته والاحراز بالدار فيقاد البالغ بالصبي الرجل بالمرأة والمر
بالعبد والعاقل بالمجنون المسلم بالذمي باحد ما اوجب بالمعيب سواء كان عجميا او مناه او اعرج او غيره وفيه اشعار بان
لا يقاد الذمي بالرجلي ولما سن من عن يوسف لم انه يقتل المستامن بانه يقاد المستامن بالمستامن قيل لا يقاد بهما
لانه على قصد الرجوع الى دارهم كما في الاختيار ولا يقاد بمجمل اى لا يقتل المولى ولكن يقتل قتل مدبرة وكاتب ام ولد
ولو كان المولى شتره كابين القاتل غير لغيره وذكر في الخلاصة ان لارواية وعن السند ان لا يقتل ولا يقاد
بالولد وعبد اى عبد لولد لغيره مشهور من مفضل وناسخ للكتاب كما في الكرابي وفيه اشعار بان لا يقتل الامم ولا الهبة ولا يقتل
مولده وصبيته وان علوا وسفلوا كما في المداية وبمكاتبة وفارس اى مال من لما كان عليه من الكتاب وولد وارث

وسيد ايضا لا يشبهه وفي القود فلو لم يكن له وارث كان القود لا يسير اركان له وارث اخر اولاد غيره ولو كان له وارث اولاد
غير السيد فله ذلك عند الشئيين بالقود عند محمد كافي المذاهب لكن في نسخ السلام ان اذا كان في قيمة الكاتب فاما بالسبيل
لا القود ويكتب قيمته على القاتل لان موجب الحمد وان كان سواه للقود انه يجوز العدل الى المال بنزير منى القاتل مراعاة
لحق من القود ولا يحيد مثل حقه كما لان جود القيمة الغنى كافي الكفاية وليسقط قود ورثة اى استحقاق احد على اية
مثلا فلو قتل رجل احد وارثه ولد ذلك لا يسقط القود من بين لحرمة الابوة وكذا القاتل واحد من اخوانه لم يقص منه
بقيته لانه واث جبر من من نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لا ياب ام اياهما عدا والآخرهما كان للاول ان يقتل
الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من معها الثمن من من نفسه سقط عنه ذلك بقدر ما انقلب لباقي بالا غير
لورثة الثاني سبعة اشكال لدية ولو ان طينتين كل واحد منهما ابن لآخرهما وكل يرث الآخر سقط القود اعني ما عدا
من ضمن كل منهما الدية في الاول قال ابن بك كل منهما وكما يقتله قال زفرج القاضي يدير القود اياها شاء وسقط القود
عن الآخر لكل في المضرات ولا يقد والالسيف اى لا يقتل القاتل لشئى الاجميد محمد وكما تنجز السكين ان قتل
المقتول النار والجماعة كافي الكشف وفيه اشعار بان لو اراد ان يقتل بجر او عصا او سوط واث عليه القاتل في
اخره من انواع القتل منع عن ذلك لو فعل عز الاله صارت مستوفيا حقه كافي شرح الطحاوى وليستوفى الكبير
الصغير قودهما اى لا يقتل بل لمولى كبيره صغيرا كان الكبير لا يقتل قاتله عند لادحق والتجروا ما عندنا فليس ذلك حتى تلج
الصغير لانه من مشترك في الاصل ان كان الكبير لا يستوفى القود بالاجماع وان كان جنيبا بان قتل عبد مشترك بين صغير
وكبير لم ذلك في الكلام اشارة الى انه لو كان لكل صغار الميراث نوح والعم ان يستوفيه كافي جامع لاهل القبل فخطروا
احد ثم وقيل يستوفى السلطان كافي الاختيار والقاضى كالسلطان ولو كان لكل كبار الدين بعض القرض دون
البعض لان لو كان يستيفاء لان في غنية المولى احتمال العفو والقصاص سنيته بين حتى بالاعلى فالأصل انه لو كان
والزوج كافي الخاصة والى انه لا يشترط القاضى في استيفاء كافي الزانية ولا الامام وشروط عند قاضى القضاة وبه قال
اهل الماصول لكن نفقدا على الاول كافي المنية والى انه لو كان يقتل خطا لم يكن للكبير الاستيفاء حقه فكيف في المباح
قتل مسلم مسلما كان في صف المسلمين قلنه المسلم مشترك اكله فاعند الفقهاء لبعضهم من المسلمين المشركين الكفا
والدية لا القود لسقوط عصمة بكثيره سواء هم قاتل صلي الله عليه وسلم من كثر سواء قوم فنومهم من غير تمييز لم يخلق بانهم
ككيف حال بل انما التمييز بغيرهم والمتخلفين بان خلاقم كافي الزايد وفيه اشعار بان لو كان مسلم في صف المشركين فلا
كفاية ولادية لان من صفهم بباح الدم كافي التماسى وفي موت حصل لفعل نفسه المقتول وبفضل زبده
كالاس وبفضل حية من ربع جراحات او اكثر ملكت الديرة على زيد لانه ثلثة انواع الرجائيات نوع قبول توبة
الديانة تيسر الخلفان وبغير في الاخوة حتى يعاقب لاجماع ونوع قبول سبيهم في رغبنا ونوع قبول زيد قهر منها فلو كان

ثلث الدية عليه في المالاثة ألفت ثلثة لقتل لمقتل المرمم عند فلا شئ على عاقلة ولا يعقبه جد والجنايات حتى لو جرح رجل عشر جراحات
 وآخر جرحه كان الدية منيا نصفين كما في الكراي ولا شئ لقتل مكلف لدفع ضرره شهر بالفتح وتخفيف سيقا أي مده
 على مسلم قصد قتله ليلًا أو نهارًا في مصر وغيره وفيه رفر إلى أنه لم يجب قتله بعينه كما قال في الحربي لم يجب لعينه بل لأجله كقتله
 وإلى أنه ترك المشهور عليه قتل الشارب مع السكاة كان أثمًا وبذا طرد المكرم فيه بغير القتل كالتهديد والصليح والأفالقو عليه
 بقتله كما في الكراي وغيره وإلى أن لم تثبت شهر سيئة فعليه القود وقصاره لم يكن عليه شئ ويانه كما في أقراره لخاصته أو شهر
 عصا ولو صغير عليه الأثمان في مصر فإنه قتل المشهور عليه بالعصا في قتل بعد أبي حنيفة لم لان القود بمقتله فلا ضرر ولا
 دفعه بالقتل بخلاف اللين مطلقًا والنهار في غير مصر فإنه لا يحقه فاضطرر عند ما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وبذا كان كعصا
 بئسًا مبطلًا في القطع وأما إذا كان غير ملتزم فمحمول أن يكون كالسلاح عند ما يقتصر على ما قالوا كما في البدلية والدية
 في ما لا يعلق القاتل لا العاقلة في قتل غير مكلف كالصبي المجنون شهر سيقا وعصا ومن لم يوسف رم أنه لا شئ عليه
 والقيمة تجب في قتل رجل أو غير من له دوابصال عليه لانه ألفت بالاصح وأفعلة غير سقط للعصاة لعدم الأثر
 ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص لا طراف لان الجرح يملح لكل فقال ويجب لقود فيما دون النفس
 من لا طراف ان السكين المماثلة بين المقتلين في المقدار الذي الأصل في الباب فان لم يكن لا يجب الدية كقطع اليد
 حمدا من مفصل سن لرسخ والرفق والحنك وفيه اشعار بأنه لو قطع ما بين الرسخ والرفق أو ما بينه وبين الحنك لم يجب القود
 لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في التفتة وغيره وقطع الرجل مفصل من الحنك كقطع اليد وكشيل المفصل بان مفصل صالح
 اليد الرجل الاطلاق وال على أنه لا حاجة لليد والرجل منه جرحا لتساويهما في المنفعة كما في الزيدي وقطع ما بين سوادا
 الألف دون قصبة كما في المغرب فلا حاجة إلى ذكر الألف وفيه اشعار بأنه لو قطع القصبة أو بعض الماكن ليس فيه قود بل كونه
 عدل كما في الزيدي ذكر في المفصلات لو قطع الألف من أصل العظم وجب لقصاص ان جده السج وفي رواية
 ان جده يوجب طبخه لدية وقطع الاذن من صلما وكذا قطع الشمة والغفوت فلو كان لقاطع صغير الاذن ان يقطعوه فله
 كما في التفتة وفي كل شجة نته جراحة في الراس فوقه أو طرف آخر منه كالجمجمة والحد والمحي والذوق كما في الاختيار ثم استملت
 في غير ما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الراس وغيره كعين المماثلة اى مماثلة شجة المشاج المشوج في المقدار فمحملة
 يوافق ما يأتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد الصعي اللغوي لكنه لا يخلو عن استدراك فيه والاولى ان يقال
 انه مشير لاختلاف الرواية فانه ليقا في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها من الشجاج يست وبه انه عامة المشاج مذكور في الكراي
 اصحابنا ما يأتي ان لا قود الا في الموضحة وبه انه بعض المشاج فيمنه في على مساحه الشجرة طولا وعرضا ومكانا فلو كانت في مقدمة
 أو مؤخره أو وسطه فقتل المشاج مثله في ذلك الموضع بان لا يقدح في بابه بابه ثم يعم حديد على قدره فيقطع به مقدار قطع وفيه
 بأنه لا يقطع من الموضحة كما يأتي لعدم إمكان المماثلة وبذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وبما ذكرنا من ان لكل مقطوع على الموصول

السراية ولو عطف على قطع كما نطق فعدوهم كما ارسلنا في كل عين فاقتمه منته فمبب نحو ما يفرق في حديث
لهم مع اذا كانت مفتوحة مقابل الشمس لم يحرب من لينة اوقال تلك طليبان فيدفع الى ان يوش بعض المناظرة او اصابا متحرة او
اشي ما يهيج العين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل الى ان توديبا فيه ثم البصر لم يكن عليه شيء وقالوا ان اذا صار كما كان بالوا
دون في هذه الحكومة والى ان اذا كان عين لم يكن عليه كبر من عين الباني او اصغر فوسواء لكن القيص من العين يعني البصري للبا
بل فيه الدية الكل في الذخيرة فيجعل على كل جفن من العينين فيما لا يفسد من مائة من النضام ثم على كل وجهه من العينين
فقطن طيب في خرقه منه سبلولة ولين قابل عينه القيص فيها بمرات فتنه من تلك العين محمودة بحيث تليق به في
على ما روي عن علي رضي الله عنه لا يحب القود بل الدية على الصحيح كما في الخلاصة ان قلعت العين انزعت بعروقها لانها
في ذلك ولا يجب في عظم تغذير الدية الا السن يستشار متصل فانه ليس يعصب على الخمار واللام للعدو من صلته
فانه لا قصاص في السن الزائدة فقطع وفي رواية القود يسيروا ان قلعت وانما الطلق ولا يقاد والعدو با بر موضح
السن لما ياتي لاحتمال السراية وقالوا في نظر سنة اذا كان لم يكن عليه صغر الا ان العاقل ان تبنت وقال بعض المشايخ انه ينظر
مطلقا لاحتمال فتنه للقاضي ان ياخذ منه كفيلا ثم يؤجل سنة من قتل القاص فاذا مضت سنة ولم تبنت اقص منه كما
عن في حقيقته ثم ينبغي ان يقص العرس بالعرض الثنية بالثنية والنا ببالنا ولا يؤخذ الا على بالاسفل لا بالعكس
فان المساواة وتبر ومن البر (سبا ان سائدين) على قدر المكسور الى اللحم لما تجاوز ان كسرت فلو دخل فيها
عيب من الاسود او اذ اخضر او اذ اخضر او اذ اخضر او اذ اخضر او اذ اخضر او اذ اخضر او اذ اخضر او اذ اخضر او اذ اخضر
بين رجل امرأة فلا يقطع طرفا بطرف ولا بالعكس لان لاطراف كالاسواق قاية للنفس من مباحات في وفيه الطر
فتغير القود وتغير المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الواقيات لو قطعت المرأة غير رجل كان القود لان النقص
يستوفى بالكمال اذا رضى صاحب الحق ولا من حرم وعبد ولا من عبد في القود والجمعة ولا في الجمعة التي هي اشد
الراسل والطين على ما قالوا كما في الدية وقياسا بالاختلاف وانما سميت به لانها ناضلت الى الجوف ومباح
فلو اغتدت الى جانب آخر صارت جائزتين فيها ثلثا الدية فهي تكون في اقل الصدق والظهور والنجس كما في الذخيرة
فان يكون في العنق والحنك والفتحة والرجلين كما في الاكل لا يجب في ظاهر الدية في اللسان الذي ذكره كلاما في بعض
ما يقبض من غير فلا يمكن له الدية وعن يوسف بن ابي القيص براسه من اللسان لا خسر
الحكومة كما في التهمة وفي الاكثار من الى القيص يقطع كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه لا يقص لانه متعذر كما في الدية
والى ان يغني القيص لا يغني لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظاهر في الاسن اشقة حشفة ذكر متحرك فانه لا يقص
لان لا احد بخلاف ما اذ بقي شتى منها فان فيه الحكومة وخير المجني عليه من القود والدية ان كانت يد القاطع
من حيث الشفة بان كانت شلما او مخرجة بحيث يوسن في اللبش او من حيث القدر بان كانت من اليد

لا تفتخر استيفاء حقك كما لو كان سلباً من لا تفتخر الحيا فمما اذا كان متيناً بالنافعة والماز الكرم متين بهاء فالدية كما اذا لم يكن للقاطع
يد اصدار لغتي وفي اشارة الى ان القصاص فيما اذا كان ظفوة سودا لا لا يوجب ما في البطش كما في النذرة واما ان لا يجوز اذا كان القصاص
في الجاني عليه بل فيه الحكومة ولو سقطت اجتهادية قبل ختياص الجاني عليه وقطعت ظلماً فالتفتي لك كما في البداهة لو كانت الشبهة
وتشمل ما بين قرني اى جاني راس المشيخ بان كانت بين الاثنين لا يستوجب بين خسر الشراج وكذا الحكم في الحكم
لنعتذر الاستيفاء وعلى هذا الشتر بين المجتهدين والقصاص وفي ذكره بين تنبيه على ان التخيير ثبت في غيرهما فالرجل كاليد فمما ذكرنا وما
الافت فان كان اصغراً واصا شئ لا يجد الرج بظلم الحيا كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فتى عليه وفي بعضا بيان كذا
ان يقتض ان ياخذ الدية كما في النذرة وان سقط سنة المتوكة بالوكة ولو جرد ثلثة ايام فدية الحكومة ولا يتحمل على المتوكة لسان
لان لو كان آخر المسبيين على حال شينا كما في المنية وبذا لا يخلو عن الاشعار بالخلافات وليسقط القود ولا يجب للمولى شتر
السكر بموت القتال لغوات مملد وليسقط العفو ولي من الاولياء ولبسبب صلحه على ان لو طلائه مملد لان العفو حقه فله
الاسقاط واستوفى طلاقاً وعنه ان يصلح على اكثر من الدية باطل فدية روم ان لو عفى عن نصف القصاص لم يقب
ما لا يسقط الكل كما في المنية والى ان لو اخذ عن القتال الف درهم على ان يعفو عنه ولو بالليل فمخوفو صلح جائز لان الخوف
يلغو في ذلك الى ان يقتل ان برأ عن القصاص لان لم يبرأ عن الظلم والعدوان يات الى ان العفو يكون افضل من الصلح
كما يكون افضل من القتل الكل في التخيير وبهذا كله في العهد واما في الخطا فالصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية مقدر
فالزيادة لربوا اعلم ان لو كانت القليلة جماعة فعفى المولى عن احد منهم او صلح لم يكن ان القصاص غير كما في جواب الفقه وغيره
في قاصين ان غير الدية اقصاصاً للباقي اى بغير العاني والصلح من الاولياء حصته من الدية في ثلث سنين لا تقبل القود
ما لا حيث تعذر استيفاءه بالعفو والصلح والظلمه شعره ان لو قتله الباقي لكان له حصته من الدية وان حب عليه القصاص بذا اؤتم
بالعفو والصلح وحرره دم لقتول ان فعلى الباقي القتال نصف الدية من الدية القود الشبهة كما في شرح الكفاة والقتل جميع القود
اى يقتل القود بالسلح لورود الاشارة في ذلك فيه اشعار بشرط المرح الصلح لزجور الرض من الكل حتى يكون الكل قائماً على
فلو عاونه عليه بنحو الاساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزادى فيه مدالى ان لو اشترك جلال في قتل رجل احد باعصا
الاخر محمد بن عمدا وجب لدية عليها مناصفة كما في قاضيان الاول ان يعرف المرح بلام العهد فانه يقتل فردا جميع واخذهم
الو او مجنون ليس عليهم القود صلاً كما في جواب الفقه وغيره وبالعكس بان يقتل فرداً جميعاً فانه يقتل جميعهم على كفاية بل لا لزوم له
لان لزوم لا يميز فيصير الكل نذراً الحق فان حضر في هذه الصورة وحده قتل له اى لاجل ذلك على بلا حصه الاخرين
سقط حق الباقيين لغوات محل الاستيفاء ولا يقطع يدان سبيداً لا يقطع يد رجلين قطع يد رجل لعدم الثمانية لان كل طبع
بعض ايد عليها نصف الدية لاند دية واحدة وفيه اشعار بان يقطع بيد من لسان ان في النصف الدية ايضا وتقطع حده منها فله
نصف الدية لقتول المحل كما في المقت وليا وعيد ومجور او قتل قوداً لقتل عمدا لانه غير متم وفيه اشعار بان لو اقر خطا لم يجز لو اذ

لانه اذا اقر بالدية على العاقلة ومن محلي سماعه الى رجل فقد استسم منه رجل آخر فاما القيس الذي لا اقول من الظاهر
 لا يبعد وعلى عاقلة الدية للثاني لانه خطا و الفصل يتعد وتعد الاثر فاذا ارسل سمانسي ميا واذ افرق الجدة فما واذ افرق
 فكله وادوات منه جلا واذ انقذ السهم في غير المرمى اليه صار بمنزلة فعل خرمه خطي فيه كما في الكرابي ومن قطع يده بالضم
 او بغيره راسه او جرحه فعفى عن قطعه او تجتبه او حراجه اى قال عفوت عن كذا لم يضم مع ما يحدث منه ولم يقل عن جراحه
 فمات العاقلة منه اى من جهة قطعه فمن قطعه اى جرحه ودينه في كل الدان العفو عن القطع عفو عن معصية بذات المعصية
 واما في الخطا فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوى فمن ظن انما على القاطع فقد خطا ولو عفى رخص عن المجانية
 الواو اتعد الا خطا سواء ذكر معاصرت عنه او لم يذكر الا عمن القطع كذلك الجراحة وما يحدث من لسانه منه اى القطع
 ثم مات منه فهو عفو المجنى عليه عفو عن موجب قتل النفس فسقط القود لان كلامها شامل للمقتصر والسارى ثم مضى الى
 اوفى فالخطا سبب العفو في الخطا ليس من ثلث ماله اى مال العاقلة لتعلق حق الوثية فان خرج من ثلثه الا على
 ثلث الدية كما في شرح الطحاوى فمن ظن انما على القاطع فقد خطا قطعاً وقيل اشعاراً بانواعها الصريح لم يعتبر من ثلثه في المقتصر
 اى العفو في المقتصر من كل ما يتعلق بالعاقلة في الجملة من ثلث هو الدية لانه لم يتعلق حق الوثية به وانما تعرض له وموجب العفو
 الساقط بالعفو الدال عليه اجماله فخالصه وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب في كل
 القاتل عنده واما عند ما عفو عن الدية فلا تنسئ عليه كما في شرح الطحاوى فسقط ما ظن ان لموجب دليل على ان الخطا
 بانه من كل المال والقود ثبت بدراى اى بتدريج بطريق الخلاف للوثة اى لكل ادينهم فاقم الكل فاقم الموت في ابد
 وقوع ملك القود لهم لان شرعية القود وتنشئ صدورهم والميت ليس بل لانه ثبت القود للموت اى بطريق الوثية
 بان ثبت للموت ابدانهم انفسهم بذاعده خلافاً لما لا ان القود يجب به اعين نفس المقتول فيكون حيا كالقود فلا يصح
 خصصا عن العقيقة اى فاما ما تنهى في اثبات حقهم بالوثة وكان ذاعده خلافاً لما على اذكر من الاصلين فلو اقام احد الاصلين
 حجة لقبول ما به اجدع اغانبا اخوه حال فخصه ذلك لا يخفى على اى حجة عنده خلافاً لما والاو اعد وفيه اشارة الى ان القود
 حجة الحاضر لانه لم يقبل لاجتماع العفو عنه لكنه يجب له متمم الى انه لا يقبله بالقود والتم بحضر الغائب لان المقصود من القصاص
 والحاضر لا يمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره وفي الخطا من قتل سيوفى الدين لا يبره على اى حجة على ما خبره على اى
 لا يعيد ما الغائب ولا يفر لان المال ثبت للوثة اى اذاعده وفيه اشارة الى انه ادعى كل الدين اقام الحجة على كل نفسى بالوثة
 بكونه الى انما القاضى للماتر والغائب فلو ثبت قدر يرضيه منه اذ كان القاضى يتعدوا اعداد الوثة اى اقام الدين الى انما
 الوثة للعقار اختلافاً وان كان لا يصح ان لا يعيد ما كما في العادى والعبرة في حق الضمان بجال لرمى لا الوصول
 لانه ليس بان ختباره ولم يصير حانيا الا بالرمى فيجب لدية عنده على من جرحه ولو خطا بهما مسكلاً الى انما قتلته
 فحصل السهم اليه فثبت لا قتل مسلماً الا كافراً وانما سقط القود لانه اشتهر اعتبار الوصول لم يجب على الراشئى عنده بالان لا يرد مقتضى

و يجب القيمة عند الشئين على من إلى عبد خطا فحقق فوصل و اما عند محمد ففضل ما بين قيمة مربا إلى غير مربى كما في الحديث
و ذكر في الكرواني ان منعت الحمل فذا اعتبر عند الوصول فلو كان حصيدا لم يكل و لو لم يقدح لعل حرم فوصل لم يكل اما منعت على احوال شعاعا و عاين الحنتم

کتابیات لبریات

[illegible]

عن الكفارة فيضع سالم الاطراف مسلم النجعة ولذا لم يكف بالاساق وانشاء البقيال احد الويسم لا يصح بحسن الذي في
لان لم يزل تحت الرقية المطلقة ثم اشار الى تفاوتية الرجل الامة فقال والمرأة نصف ما للرجل في دية النفس المحرورة
رضيا وما دونها في دية ارش ما دون النفس كما في القاتل المرءة خطا خمسة آلاف وفي قطع يدها الفان خمسة وبنها اذا كان
دية مقدرة واما اذ لم يكن شئ ما فيه الحكومة فممنه قال انها كالقردة وقال بعضهم انه يسوي بينها عند اصحابنا كما في الظهيرية والاشتر
للاشي والذكر لم يرد النجس الذي دية خمسة اذ ذكر كان او انثى فانه تشبه لما في والذمي والمسا من جلد او امرأة كالمسلم
في دية النفس ما دونها فانها على عاقلة ان كانت الانثى الباطنية لانه كالمسلم في المسامات كما في الكرا في ثم فصل دية ما دون النفس
فقال فقي الاموات المائت كالا وبضاقيل في الارنية حكومة عدل على الصبح كما اذا جنى على الف وصار بحيث لا ينفس بل
سريع واطلاقه لا يخلو عن شئ فانه لو قطع السراي ثم لقيه الف فان كان في الربة دية واحدة وان كان لبعده فقي لما كان دية وفي الباش
الحكومة كما في الظهيرية والحشنة كلما وبضاقيل لانه اصل الفضة الابلان والاموات العقل بالصر على الارضات الادراك فان العقل فيض
الانسان عوقب لاسود الدماغ كالغيتل والزميت كما في الكواني واحدى الحواس الظاهرة من سمع البصر والشم والذوق
وعين سمع ان اسم الحكومة ويعرف لغتها بصدق الباني او كولو لا خطا سبع احقاه لتغير الملكية والطعام الشئ الرواها ثم حرم على
لان في ثبوتها كالماني الكلام والمسان كل اربعة ان منع للامان اوار اكثر الحروف اي حروف السبعة فان تكلم بالكثر فانه
وقيل تقسم على عدد الحروف فما تكلم بها حط من لدية بحسبه سوار كان لصفها ولبا وغيره وهو الاصح وقيل تقسم على حروف اللسان
الفان ولها والاشرا والجهم والذان الاربعة والسينين الصادق الطائين اللام انون فان تكلم بالصف فقط سقط نصف الدية
وحس عليه هو يصح كما في الكراي والامان الاربعة والسينين الصادق الطائين اللام انون فان تكلم بالصف فقط سقط نصف الدية
شعر ما كان كوجاههم الكاف وتمامه الحكومة الا اذا كان على فنة شعرات بسره فانه لا شئ فيه هذا اذا اجل سنته ولم يثبت فان
بعضنا وفيه الحكومة كما في الذخيرة وفي الاكتفاء اشعارا بانه لو وقع شارب لم يحجب الدية بل الحكومة في يصح كما في الكافي وشعر الراس
والا اذ لم يثبت فلو قطع شعرة لم يحجب في حال محرم الا غاية الية كيان في ظهيرية وشعر عند الطها وفتح الحكومة كما في لهنه ولها
انقص لحلق اللحية وشعر على الكافي وغيره ان يستوكية العمد لخطا اذ لا فرق في شئ من الشهور الا صادقة شعره لا يلزم شئ قطع شعرة
والساقير كما في الظهيرية كل دية من دية من انواع ثلثة للامان بغير لشفة او لبال لذي الا اذا كان لانتس لهما كما يجب كل
في اقسام ثمن ما كان في البدن ثمان كالحاجسين والعنسين الشغتين والبيمين الاربعة والسينين اللتين والاشترين والذين
ويستثنى منها ثمانية الرجل حملتها بانها في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكونه من الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في اقسام ثمانية
عند اقتصاصها كما في الظهيرية وفي احدها احدى الاثنتين نصفها احدى لدية وكما في اشتر العنسين لا لجمع شعرة بالضم بحرف
من الجفن ما عليه من الشعر وهو ليد ويزان اوجها فان قطع كل دية كالماني في قطع الجفن مع الاضاح كما في المداية وفي احدها احدى الاثنتين
او جاز اربعا فانها دية في كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشرة باحدى الاثنتين في جميع الاصابع كما في فقيهم من كل عليها اعتبارا وفي كل

بعض الخلق شرط الاحكام المذكورة فلا يجب شيء بالغا جارية الغير او ما كما في المنيعة لكنه اشكل امره ذكر في العماد ان المعتبر في
جنين لامة معرفة الذكورة والاولاد وضمن العرق بالنسب عاقلة امرأة كما في الزيادات والمرأة نفسها كما في المنتهى بانه عاقلة
ان عاقلة بل هو الاول المختار الا انه يمكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كما في العمادى سقطت جديا يعتا فلا يجب تبسقا بل ان
فيه الرجوع ولم يستحسن بعض خلقه فانه حينئذ يكون لطفة او مضنة او عاقلة ومدتها مقدرة بمائة وعشرين يوما فان كان كل منها الرجوع
يوما على ما قال بعض المشايخ وقال علي بن موسى ان سقطا مكروه لان المار الواقع في الرحم فانخ فيه كما في الذخيرة عما ابدوا
فلو ثبت للتدوى شيئا لوجب سقوطه لم يجب شيئا من الحرة الا في رواية وليس الكفاية الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العمادى ففعل كغيب
بالعلم او المحل ليقبل وما جاز الفرج او غيره بلا قصد لسقط لا يجب منها بل اول وجهان كما في الاذن للغير من العمة انما علمت علمها مستحقا

فصل من حدث في طريق العامة اى طريق للعامة نافذة واقترن في الامصار او القروى بطريق في المفاوز والصحارى
لا نهلا يمكن العدل عنها كما في الزاوية سيأتي الخلاف طريق العامة ما يحصى قوله وما تركه للرجوع من قوم نبوا ودراس غير مملوكة في فتيه
على تلك العامة فانتشاره للاسلام الاول مختار الامام المحمدي كما في العمادى كذا في اى ستر انا او نية ايا اى كرسى الجا طهر
ما من خشب غير وان لم يقتل عنه وعن ابن الاعرابي انه من زبل لما راي سال قيل هو فارسي معناه بل لما فرغ من لمة فله
وانكروا ان يسكت ترك العمة اصلا كما قال المطرزي الاول ترك الاعتماد على ما تجله المبدأ وحرصنا انهم لم يسكنوا الارضهم العادة
والنون هو قيل معناه الرجوع قيل الميزان قيل جنع يخرج من الحائط البنا عليه كما في الغرب او دكا ناعكس او فاسه سمرقند
وسعه ذلك اى جاز لا الاجداث فان الجاز غير مضيق كما قال المطرزي ان لم يضرب بالناس فان ضربهم بالسيف
في النهاية وقيما ذكر ايام الى اى يحل لذلك يحل الانقطاع بها وان منع عنه كما في الكفاية وقال الطحاوي انه لو منع عنه
لا يساجد الاحداث وياتم بالانقطاع وانك كما في الذخيرة والغرض الجاوس للبع على هذا التفصيل كما في الترتيبى وكل من
احاد الناس كما في الذخيرة او من ارادهم فممنهم كما في النهاية لكن فيه فتنه او من وساطهم ولو كما في الكفاية لقضه الى
ذلك لمحدث بعد الاتمام وكذا قبله كما هو منه به موافق وقال محمد بن المنيع الاحداث لا تنقض قال ابو يوسف لم يلحق
لنقض عن محمد بن ان اخير العبيد بهيبيان نقضه وان لم يضربهم وقال ابو القاسم الصغار لا نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك لمحدث
والا فتوقفت حيث لم يرد بنفسه فلا يفتت الى خصوصته وهذا العلم احداثه اذا ما العلم فقد جعل حديثا حتى كان الامام نقضه عن
انه نقض ان ضربهم بهذا كذا احداث لنفسه فان حدث للمسلمين كذا او ابني مسجد بعض الطريق ولم يضربهم لنقض كما في العمادى
ومن حدث في طريق الخاصة عى فاذ ذلك الطريق وبى ما يحصى قوله وما تركه للرجوع من قوم نبوا ودراس من شتره كرسيم كما في
لا يسعه احداث ذلك بل اذن الشركا رسوا وكان ضربهم الام لا لانه لمكانه فلو احداثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احداثه ولا نقض
تدرياحى لا يكون لاحداث نقضه كما في العمادى وضمن عاقلة اى الموت ودية من بات بسقوطها اى بسقوطها احداثه الاشياء عليه
منه من هو الطريق كما في الذخيرة لكن المدة في غير احوال بطرف الخارج من الزيل بضم الزايم مستند اما اذا احداثه قبل فليس كما اذا احداثه

لم يصح ان يفت سواه علم ان طرف اصالة العلم وفيه اشعار بان لوجج بلا موت فان بلغ ارش ارش الموصوفة فو على طاعة
 وان لم يبلغ فعليه في الاكتفاء اشعار بان لا يجب الكفاية ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة كما ضمن للعامة الدية لوصف
 احد حجر اشحن في الطريق او حفر سب في الطريق اى طريق العامة او الخاصة فكلت به اى سقوط نفس آدمى لانه
 يستعنى ذلك فيه ايمار الى ان لو وضع جرم في الطريق او التساع او الخشبة او ربط الدابة التي التراب او قعد للاستراحة او لم يدر
 اورش المات ضمن في كل ما اذا لم يعلم المار بالرش بان كان عجمي او ليلا فان علم المضمين قبل هذا وارش جميع الطريق طويش
 البعض لم يضمن والى ان لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كالقاء الشئ او الطين او الخطب او ربط الدابة او القود في خا
 واره ولو في غير التافد لكن لو سبي فيه احد من الهة او حفر سب الصل لما او نصب دربا على راسه ضمن ان اجمع على ذلك
 الهة كعلم لان للعامة في نوع حق فان لم ان يخلوه عند الزحام حتى يخف الكل في الذخيرة والى ان لو حفر في سفارة في غير طر
 لم يضمن انه غير متعود والما حفر في طريق المغارة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن في المبسوطة ضمن ولو حفر في
 القرى ضمن كما اشير اليه في المينة ولو سبي قطرة في نسوم المضمين ان في نه العامة وقد اشى عليه ضمن الا فلا كما في الكرام في نديا
 انه انما ضمن حفر البر وضع الحجر اذا التعمير الواقع المرو كما قال الزاهد لا يضمن لعامة ان مات الواقع منها جوعا وعطشا
 بل جوعا وعطشا ولو بسبب نبعاث الحفوة عن البر كما في النهاية وهذا عنده واما عند يوسف ثم فقد ضمن بان لم لا غير وعن محمد
 ضمن بالكل على هذا اذا حذر جلا وادخله بيتا دسه عليه لباب حتى مات جوعا وعطشا وافتوى على قول في ضعفه كما
 في الخلاصة وان تلفت به كذلك من حداث الكنيف والبرص والكان وضع الحجر وحفر البر في الطريق بمهمة ضمن
 ذلك لم يرث الواضع والحائز تأكيد للعامة فان مناهم خلاف القياس ثم خرج في ذكر شرط النقص الضامين قال ان
 لم يدرين به كذلك من الاحداث واخوة الامام السلطان وذلك لا غير متجسدين فان لم يدر العامة على الطريق اذا
 عن العامة فكان لمن فعل في ملكه وقال مشائخنا انما جاز لا الاذن اذ لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا اما اذا كان ضيقا فالت
 كما في الذخيرة وفيه اشارة الى ان لو سبي في طريق او سوق باذن الامام كان مثل البزار باذن المالك في اى سواق الكوفة والى ان لو
 فالسوق لاصحاب الحوانيت فلا يكون لادنه فائدة وقيل لان تقسيم اذان كان فيه طريق نافذ لان الطريق اذا كان نافذ المكون
 في ذلك الى اسكان كما في خزنة المفتين لما انجز الكلام الى القتل تسبيا ذكر الحائط المائل ان كان جماد الايقابا خراكتا فبال
 بتدبيره بغيره ما لم يضمن ورجحنا في المالك حقيقى او علمى كالواقف او تقيم صورته انه اذا مال حاك الوقت
 من نحو السجود والدار فطلب عن احد ما فلم يفتضه حتى تلف نفس ضمن عاقلة الوقت كما في الزمانة وغيره مال عما هو اصله
 وغيره ما في مثل المنصوع والوا الى طريق العامة او الخاصة فمن قبل لاكتفاء كقولنا طلب بالفتح قد ضمه او اصله
 وموترة الطلب ان يقول انه مائل او مخوف فانتفضه وفي ضمير الحائط المائل يار الى ان لا يصح الطلب قبل السيل لان عدم التعذر كما
 في الكرامى وغيره لعدم الاطلاع عليه ظن ان لاسن لغاير مقام الواو ولى الاكتفاء اشعار بان طر الضمان طلب الاستها

في مال الجواب الكل ثوب سوا الركب في الوطى كما في الكافي واذا اصطدم صلاصدا من اعتبار الجسد فإرسال فناء جسمه
 كل من عاينه في الآخرة وفي الآخرة لانه انشغل بصدته كل فلو كانا عاينين ضمن كل من المصطفى بن نصف دية الآخرة واذا كانا حزينين فلو كانا
 عاينين فندني لخطا ولعمد واذا كانا صديقا كانا لاجب على عاقلة الحرغنى العبد نصف قيمة العبد فياخذ على انشغل في الخطا وكل
 قيمة فياخذ ورثة الحر وانما خصف راسا لانه لو اصطدم جملان فان قتل كل في جبهته فلا شيء على احد منهما وان وقع احد على قفا
 والآخر على جبهته فمردودته الاول على عاقلة الآخرة وان قتل كل على قفا فدية كل على عاقلة الآخرة كما في الخلاصة وغيره وان رسل
 في الطريق كلبا فاصاب شيئا فالتفت في فوره اذ لا راسا لمساكون يسيل في جانب خضمن الرسل ان ساقه اى
 كان شيى خلفه فلا رسل في صيد لم الضيق كما لو سكن ساعة او ايام ثم سار الى ايام لم السيرة ومن لم يوسف ثم انه ضمن بكل حال به انما كان
 كما في الكافي وعليه الفتوى لو اغراه حتى عض جمل لم الضيق عنده ضمن عند محمد بن ان ساق او قفا كما في الخلاصة لا الضيق في
 ارسال الطريق البزار المسوق لم يصيب في فوره لانه يحتمل السوق فوجوده كدفعه عن يوسف ثم انه الضيق ولا في التلاف الذرا
 من الكلب الثور والغنم ونحوها المتفلة اى لما دوس من المالك فانه لم يسبقا وقيمة رزالي انه لو عضه كلب عبقر ضمن ان تعدم اليه
 قبل بعض كالمات كما في المنية والى ابو كل الكلب غنم بكم لم الضيق لانه انما الضيق في الشدة عليه فيما يخاف منه التلف
 على قال نجم الائمة والى الراعى لو بيت الغنم في ارض زارع بالتاسه فنام فليسوع الغنم الضيق احد منها على قال الجحش
 كما في المنية والى انه لو ارسل اية فافدت زرعاني فوره ضمن الرسل لانه اذا ماتت يمينا وشمالا وله طريق آخر فانه لم الضيق
 مضاف اليها كما في الكافي واذا اجتمع الركاب والسائق او القائد والناحس طاع من اية ليهود ونحوه بلادون لانه
 واخرية ضمن سواى الناحس اية الدابة في كل الوجوه حتى النفقة اى الضربا ليد او الرجل لانه متبعه عن يوسف ثم انه
 ضمن مع والركب في الوطى من مصادفة وغيره رزالي ان الركاب تولف بالخنزيرة على عاقلة الناحس ولم انه لو كلب الناحس
 فدمه بدمه انه ان تخشها الركاب فلتا ضمان في النفقة والى انه ان تخشها الناحس فانه فالتفت في فوره فالتفت عليه ولم يرجع الى الركاب
 على الاصح لانه لم يرد به ذلك لانه الناحس حاد لانه كان صديقا على عاقلة وان كان عبدا فدية يدفع بها او فدية لكل في الكافي
 وانما خصف الخش لانه لو وضع يده على ظهر فرس اية النفقة لم الضيق كما في المنية ويجب في فقار عين نحو شاة نحو القصاب
 الفقار من القيمة مفتوح العين ومفتوحة العين فضمن الفضل يدخل فيه الحامة والدجاجة وغيره من الطيور وكذا الكلب والسنور
 كما في الذبيرة وفي فقار عين نحو البقر والخنزير ما اعد من بيع النحر والحمار والبغل والفرس والزبون ربع اية
 اى ربع قيمة البقر واخواته فان القيمة في البهايم كالدابة في الانسان في العين لو احدثه منه ربع الدية وهذا اذا كانت على
 والا فثمانان نقصان كما في الفضيل على قال في المنية وفيه اشعار به وجب نصف القيمة في فقار العين على قال فخر القضاة وذكر
 ابو بكر ان لما كلب شاة ترك له بنية عليه ضمن جميع القيمة وان شارسا ضمن نقصان انما خصف العين لان قطع
 الثور والحمار ضمان لنقصان على نقل عن ثور الائمة وعن جميع القيمة كما في المنية وفي اقول لدية وضمنها ضمان النقصان

في اليد ارجل منها القيمة عليه الفتوى كما في الذبحة وانما اضاف الشاة الى القصاب لم يضيف البقر اقتداره بمحمد في الجامع
مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوي فيه بقر القصاب شاة غيره كما في المنهية فذكر لاضافة الحكم من كان
فصل ان حبي عبد امانة على حرا وملك في النفس اطراف خطر ولو حكم كما اودى حبي عبد امانة على حرا وملك في النفس
جناية كليهما خطأ كما في الكافي وقوله سيده في الجناية بها اي بسبب الجناية فيملكه الولي او فراه بارشها اي الجناية فملك
عبد وفيه اشعار بان الجناية لا يسد فلان يختار اياهما وان كان لا يصلح مع المدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء والذلل الصحيح للشيخ
لو ملك العبد برئ للمولى كما في الكافي وبذا عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنفس فلو اختاره ولم يقدر عليه فاداه في
وجهه عنده واما عنده فافعليه الدفع حينئذ حال الان لتأجيل في الاعيان باطل الفداء في حكم العين بل فان وجه
السيد بجناية او باعبه باصحيحا فانه بالفاسد لم يصير مختارا لانه لا اذا سلم كما في البداية او احتقنه او دبره او كاتبه او استعمله او
اي الجناية والحال انه لم يعلم السيد بها اي بالجناية عنده التسويات ضمن الارش والقيمة الاقل بزيادة اللام من قيمته
اي قيمة الجاني فكيف يحمل المولد ومن الارش فمقتضى بانه مكره وليس فيه مانع لفظ ولا نحو كما ظن قدوة غيره وان
تصرف السيد واحدة من هذه التسويات قد علم السيد بها عنهم ضمن الارش لان كلامنا دليل لاختيار الارش في الا
اشعار بانه لو زجها او طيها او آجرها او زنها لم يكن مختارا للارش وعن يوسف بن ابي حنيفة ان كل من اسس اول اختيار
لكما في الذبحة ثم شرع في الجناية على العبد فقال **دية العبد** الطلحي بين الحر والعبد خطا قيمته وكذا دية الامة قيمتها في كل قيمته
على العاقلة ان لم تتجاوز دية الحرين فان بلغت قيمة العبد او تجاوزت هي دية العشرة آلاف درهم وبلغت قيمة الامة
او تجاوزت هي دية الحرة خمسة آلاف نقص من كل من قيمته المهار الغضبية المرحلة العبد عشرة من درهم
بالنفس عند الطرفين عندني الامة خمسة آلاف الامة خمسة ودرهم كما في المحيط والتمت ناشي وغيره ما لم ينقص من كل خمسة
في رواية عنهما كما نرى فانه سهون جبرين عند ابي يوسف ثم انما قيمته كل منهما بالذمة وبلغت والاصل ان الوجهب في هذه
الصورة اما ضمان النفس هو قولها او ضمان الماله هو قوله فالذمة على العاقلة في ثلث سنين عند جها وعلى الجاني حاله عند
والاول الصحيح كما في الذبحة وعن ابي يوسف ثم ان القيمة ان زادت على الذمة فمقتدار على العاقلة والكتاب على الجاني كما في
وفي الغصب قيمته ما كانت اي ان غصب مملوكا فقتل عبدا او خطا فعليه قيمته بالذمة وبلغت بالاجماع لان ضمان الغصب
مقابل لما ائتم به الغصب لا يرد الا على المالك ما قدر في الجناية على طرف الحر من ثمة الحر بيان والاصل ان ارش الحر قدر فيما على
ممن قيمته فيجب في موقعة العبد نصف عشر قيمته بالذمة وبلغت لانه يجب في النصف عشر وفيه اشارة لرواية وهو الصحيح وعن
محمد انه نصف عشر قيمته اذا بلغت خمسة فحينئذ تنقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالذمة وبلغت وعن محمد بن
الا اذا بلغت خمسة آلاف فحينئذ تنقص خمسة دراهم كما في المنهية والكامل في غنيمته وفيه اشعار بان الم يقدر ارش
من الارش اخذ النقصان والارش والتقصان كلاهما على الجاني حاله كما في شرح الطحاوي

فذكره حسن ثم استثنى عن هذه الضابطه ما قال وفي قهار عني عبد فقه سيد الى الهاني واخذ قيمته صبيحا او مسل
 اى العبد بلما اخذ بدل القصاص عنده واما عند ما فقد فقه واخذ القية او اسكه واخذ النقض انما حصن العيين لان
 في فقار العين لو احدى نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة آلاف فتعبد بنقص ثمنه وراى كمان في شرح الطحاوى ونفى ان يكون في
 قول محمد واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغت بالموت لاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا
 جنى مدبر او ام ولد نظما ضمن السيد لا قل من قيمته اى قيمته كل منها بوصف التدبير والاستيلاء ولولم الجانية وتماهي
 ومن الارش فوجب قلما فان جنى المدبر او ام الولد جناية اخرى شارك في الجناية الثانية والى الاولى في القيمة
 القيمة الى والى الاولى ان فعت بقضائه لانه اشغوبنى والى الاولى زيادة على حقه فلتايج والى الثانية السيد اوليس
 جنائياته اى المدبر او ام الولد الا القيمة واحدة لانه ليس للسيد لارقبته واحدة وارجع والى الثانية عطف على شارك السيد
 فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد على والى الاولى او اتبع والى الاولى ان فعت اليه بلما قضاؤه وبذا عنده
 عند ما فلتايج السيد كما اذا وقع بقضائه والى الفارشارة الى انه ان جنى ولم يضمن جنى اخرى فلولى الثانية ان شارك
 بلا خلاف سواء وقع بقضائه او غيره كما في النقرة ومن غصب صبيحا او غيره بالغ اى من ذنب بلما اذن الكوثر او غيره غير
 نفسه فان غير ثلثت يد الغاصب كلما لان لسانه يمارضه ففى الكلام مجاز كما في النهاية فمات الصبي معه كفى يده مائة
 فحاجة بلا علة وبى بالضم والمداد بالفتح وسكون الهمج لمباد او محبى بلما يتوبن امراض من الامراض لم الغصين الغاصب ان
 ذلك الصبي بقضا عطفه على ما تخطى من السار او كل عذاب مملوك كما قالوا من كل اثم ولا يشترط الفرق في الماء وكثرة
 من كان عال كمانى فاضنيان غيره او اش حية اى عضفانى الغرائب بالشرين المعجبة وفي الصحاح انها والمملوك يعنى جهاذا فم
 بمقدم الانسان قال ابن الاثير الهية الاخذ باطراف الانسان المعجبة بحبيبا ضمن عاقلة الدية لانه نقل الى مملكة بخلاف ما
 لا دخل للمكان في ذلك كما في صبي ووع عبدا اى جعل عنده عبدا ودية فقتله الصبي لو عذابه فاضن عاقلة الدية
 القيمة وانما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمة ولشاة الى ما ذكرنا ان الواجب العبد من الخصال كاتالا وانما حصل
 او غصب كغيره وقدره ضمن ان لم يقيد لم الغصين انما قيد بالحر لان العبد ضمن في الوهمين فان تلف الصبي مالا من طعام او غيره
 بلما ايداع او اقراض واعانة ضمن جلا بالاتفاق وان تلف لجة اجد الابداع والاخر معه لا يضمن عذبه
 واما عند الى يوسف ثم فقد ضمن الخلاف في صبي قتل مجبور واما غير العاقل فلم يضمن بغيرهم كمانى شرح الهامج لصد الاسلام
 وقاضنيان التمر شى ضمن لالاتفاق كمانى المدابة فشرح الجامع لفخر الاسلام جوا الصنيع لان فعله متبكر كمانى الكافي ولما اشد
 بالتجارة والقبول لدية فنقد ضمن لالهامج كمانى النهاية

فصل ميت مبتدأ فانه موصوف بغيره حلف جوا عم من اجل الراد والرد واليه الكبر والغير ولو سقط تام الخلق
 ولما قطع فلا شى فيه كمانى الكافي وذكر في الظهير ان جديسين فقتلوا في قتلته فلا فاسامة ولا دية جبر سرج اى حسب

كمن لم يلد ادى او اضر ضرب وحق التتبعين وكره النون برعصر الحلق او بخره ورجوم من ذنه او عينه فانه من فعل الله
 ولذا قيل ان جدي المهر كركنك او انما اشر اليت على القليل لا رادة التفصيل الا كان صفة مغنيا عنه في الذخيرة ان اليت لم يمت
 اشر القتل القليل من بر اشر القتل فهو اخص اعم وجده ذلك اليت في محله للبعثين في مكان دل كافي في المفردات في شلال المعبر
 والمادة العرفية والادوية بما ياتي من كلامه فمن الظن انه تسامح في الطلاق الحلف على بل الحلة واخره عن الشائع وسيمر نحوها مما لا
 فيه واعلم ان الحلية غافلا يمكن فيه بل سجد بل لا يمكن على اشارة الكلام في الوصية للبيان او وجد القدر اى كثر اليت بل لا يشر
 لصفه مع راسه في محله فان جد نصفه مشقوبا بالطول واقل من النصف مع الراس وعضوه من خلافة في حال كونه لا يعلم
 بالينة او الاقرار قائمه اى اليت او كثره وقد ادعى وليه القتل عمد او خطار على جميع اهلها اى تلك الحلة او على بعضهم
 باعيانهم او لا باعيانهم وعن ج. يوسف ثم اذا ادعى على بعض من خلافة صفة حلف محسوس جلا حراما مكلفا ولو ادعى عمد
 في قتل خلافة صفة على المرأة والعبد الصبي المجنون منهم اى من بل تلك الحلة كافي عاتية لكتب في الظهير ان نصيبه
 على عاقبتهم وفي المصنفات انه رواية عنه تحت اسم الولي اى ولي اليت والمجمل صفة لمحسن فيد اشارة الى ذلك لاشياء الكلام
 ذلك الى ان الولي اختيار النفس والشأن الصالح والمشاخ الا ان لا يظهر ان يختار من يمت بالقتل كافي الكافي ثم اشار الى
 الحلف فقال بالبدى حلفوا بالبدى ما قبلناه اى اليت فبخر الحلة شتم على ضمير المتبذر بل مكلف تقديره لا جلا او احتمال الحلة
 او الولي عليه كما ظن ولا علمنا له قالما من قبل تقابل الجمع بالجمع فيحلف كل واحد بالبدى ما قبلته ولا علمت له قالما كافي في
 وغيره من المتداولات فعية اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينبغي ما اذا باشروا بعضهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة
 واحدا فان كلامهم قاتل لذا قتل في العمد وكفر في الخطا واجتماع الفعلين في السمين مطروعه عند اسم الا اذا ادعى على ولي على حد
 منهم وشهد عليه ثمان منهم فان كفيته عند ابى يوسف ثم ان يحلفها بالبدى ما قبلناه على العلم بالظهور والقول في العلم بها
 يظهر انه فلا يحتاج اليه كافي الكافي لا يحلف الولي وان كان منهم لانه غير مشروع ثم اى الجدي يحلف قضى على جميع اهلها
 بالدية لذلك اليت حر او عبد اتفق في حفظ الحمة فالقصة والدية على اهلها كافي اكثر المتون ذكر في الظهير ان كفيها على
 العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القصة عليهم الدية على عاقبتهم عليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقبتهم في ظاهر الرواية
 وبما في اكثر النسخ انه يقضى بها على اهلها فيجوز ان يرد على عاقلة اهلها وان ادعى الولي القتل على احد من غيرهم غير ان
 الحلة سقطت القصة ولا يمان عنهم كما سقط الدية فان قام النبوة على ذلك وغيره والحلف ان كل سجين حتى يحلف
 او يقر وعند ما يقض بالدية كافي شرح الطحاوي والقصة بالفتح اسم من لا قسام بالكسر بمخبة الحلف ثم قيل لا يمان القسيم على
 اهل الحلة كافي الكافية وغيره وقيل للذين يسيرون كافي الكافي وغيره وقال الغريب وغيره انها في الاصل ايمان القسيم على
 اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل من فان لم يكن الجرح فيها اى في تلك الحلة كراه الحلف عليهم على من كان فيها
 منهم الى ان يتم الخمسون ان كان احدا يحلف خمسين مرة قوس على ذبا وفيه اشعار بان كانوا انهم من كراه الحلف على اهلها

ومن لكل منهم من اليمين وبها جسدنا كل حتمي سحيق اوليقران ليس عن الحلف قضى لدية وعن يوسف ج
 لا يجسر ولقضى بذلك كافي شرح الطماوي وذكر في المحيط والذخيرة والكراماني وغيرهم ان الجسد انما هو بالعدو والاني لخطره فلا يجسر
 بل قضى بالدية على العاقلة لا يحلف ان يخرج الدم من النفس فيه كذا في الدية وغيره وذكر في الذخيرة ان اذ نزل
 من الارض ان علس الجوف فقتل او دبره او ذلره او فرجه لانيه يخرج منها بلاء فصل جد في قتل جد على ابيه ليس
 رجل فسانه فادخلت على عاقلة كذا اجل محمد ثم من لمشاخ من قال ان هذا امر من ان يكون للدية بالكراماني
 او لم يكن ومنه الطلاق الكتاب منهم من قال ان كان لها المالك فليد القسامة والدية ولو لم يكن فليقتل سائق او القادة
 ابي يوسف ثم هذا اذا كان ليوثا محتقيا فان ساقها نهارا جهارا فلا تشي عليه انما قال ليوثا رجل شاة الى ان لو لم يكن
 احد كاشا على اهل الحلة ويحيي بها تفصيل السابق لكل في الذخيرة والكراماني على الدية عليا قتل والعاقلة لها كالسائق
 في وجوب القسامة والدية ولكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان جبا عهم كاللذخيرة وفي وجوبها لانيه ايديم كافي الكافي وفي
 في قتل جد على ابيه من قريتين او كتيبتين او قبيلتين كان القسامة والدية على اقربهما من اهل الدية اذا كان في
 لا يكون مملوكا لاحد ولا فاعلى بالكراماني فدية اشعار بان لو وجد بين ارض قريته وبيت قريته كاشا على الاقرب القرب شير
 يبلغ اليد الا فلا تشي على احد والا حسن ترك قوله على دية فانه جد قتل بين قريتين في موضع لا يكون مملوكا احد بلغ صوته
 على الاقرب لكل في الذخيرة وان استويا فليد كافي التمراشي وفي قتل جد في دار رجل عليه القسامة احيى
 حلفا وفيه اشعار بان لا قسامة على العاقلة اصلا وهذا قول ابي يوسف ثم والاعند بها فان غاب عاقلة فكذا لا فليقتل
 في الكافي ويذكر في كافي لدية عاقلة ان ثبت انها اى الدالة اى للرجل بالحجة اى النية اذا انكر او قالوا انه لدية
 وفيه اشارة الى ان اقرضى اليد ليس بحجة على العاقلة والى ان لا تشي عليهم نظام اليد وفي الاوضح انما ذكره قول لطفين
 ابي يوسف ثم فلا يحتاج الى الجحد وفي مجرى السني وقد عاقلة ورثة اى ورثة القاتل ان جد في دار نفسه لانيه لدية
 وقت طهر القاتل فالية على عاقلة وهذا اوضح كما في البسط وفيه اشعار بان قتل بوجوب لدية على عاقلة القاتل من هذا اذا اختلفت
 الوارث والقاتل فان اتحدوا فليقتلوا حتى يقتل من لدية ديون القاتل بنية وصاياه ثم يجانحه الوارث كما اذا قتل العصى لدية
 اياه فانه يجب لدية على عاقلة ويكون يرثه كافي الكافية ونظام كلامه ان القسامة على الورثة لا العاقلة كما قال بعض المشايخ
 وقال بعضهم انما عليهم بنية عاقلة او انا على قولنا في رواية عنه فقد يدور لانيه كذا في حقه حاله القتل فكافة قتل نفسه كافي لا يختيار غيره
 والقسامة على اهل الدية الخطية اى على ملاكها القسامة بالكراماني اصل الخطية الامم افوزة من راء بنية عاقلة
 في بطلان دون السكان كالمستعين والمستعين والذين يكون لانية او لاهم او الوصية وغيره من سبائك السكان
 فان عكس كل بل الخطية للمستعين دون السكان يحصل ان كان مملوكا فدية وحديثة وسكان القسامة
 دون غيرها لانيه انما يكون لانية تدبير الحلة اليهم اذ كان فيها ملاك حديثة وسكان في الحديثة واذا كان سكان فلا تشي عليهم بنية عاقلة

واما عند ابي يوسف فم فالفرق الملة سوارني وجوب القسامة وتماضي شرح الطحاوي قيل ان في عرفهم الماني عرفنا فعله في الميراث
 لان القسامة الميراثية كالميراثية في الكفاية وفي قبيل وجهي وادار غير باس لان ملكا مشتركة بين القسامة والدية على عدد الاول
 فان كان نصفها لزيد وعشرة للعمود الباني لملك فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم المثلثة القسامة لان صاحب القليل الكثير سوارني
 ولهم يروك الوعد في ميراثك وفي اهلك ونحو كالعبد كائن على من فيه من السكان المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة المثلثة
 على قال بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان له المالك القسامة عليه الا فعله لسان كافي الذخيرة وفي مسجد محله كائن على
 الميراث لان تدبيره الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية
 وفيه الدية على بيت المال هذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه الدية على عاقلته كافي التماسي الى لو كان سجد الميراث
 لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه ان لم يعرف فعله عاقلته صاحب قربة ورنه كافي الذخيرة وفي سوق
 مملوك لاسن مملوكه كائن على المالك عند جوار على السكان عند ابي يوسف ثم كافي الكافي يدخل فيها سوق قربة الميراث
 يجمع الناس فيها جميع الايام او لعبد يسكن فيها في الليالي او فيها ولو مملوكه فانها على الميراثية تقضي فظنهم كذا في النهاية و
 سوق غير مملوك كان كائن لعبد يجمعون فيها للتجارة في بعض الايام وبعض ليس فيها ساكن او لو مملوكه كونه في فيها سوق
 فانها العانة لمسلم كافي التماسي والشايع ابي الطريق اعظم من قولهم شرح الطريق ابي بن ادعي التجر وفيه طريق شرح
 الناس وفي السجج الجامع لقسامة في شئ منها والدية على بيت المال لان تدبيره الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية
 كذا على ابي السجج فيه اشعار بان بطل العانة وجبر العانة كاشايع كافي الدية وغيره وكذا الاراء الملكية فانها كالميراثية
 في ثوب لذخيرة ولو وجد قبيل في موضع سباح كالغلاة الان في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال كافي قاصين الميراثية
 التي للمالك خذوا والظلمة في ان يكون القليل فيها بدالة ليس على العاصبة كافي الكفاية وغيره وكذا في الذخيرة ولو وجد
 في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية على قربة الميراثية التي تشرح هذه الطريق وفي برية قربة يتبدد الياء والاراء وتختلفها وهي صوام
 لا عارة بقربها ابي لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قرى فان بلغ اليها فقل اقرب لك ان اذ الحكم مملوكه والا
 عاقلة المالك في الكفاية ان تقطع عن ملكه بربية حق العانة فمردوا فعله بيت المال او في ما يكره ابي ذهاب القليل
 بدلالة ليس في يادو لافي ملك وفيه اشارة الى ان نهر ذلك الميراثية كبريا لفرات فلا كان لغيره الا في اقامه معروفه في القسامة
 على ابي الدية على عاقلته والى ان القليل في وسط النهر فلو كان في شطه فعله بيت المال والى ان نهر
 في شطه لم يكن بدافعي على اقرب لقري ان سمع صوت الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية
 والا فميراث كل حال الكل في الذخيرة مستحق للفتح اللام وهو الذي يستحق في القسامة مبتدأ الالة موصوف خبره حلف قال
 فقله زيد من نهر الميراثية حلف ولم يسقط الميراثية عنه بهذا القول ان كان يريده بالعدا فقلته ولا عرفت لاقالما في
 يجوز ان يكون القائل قائلنا مع غير زيد فميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية الميراثية

غيرهم رجلا بعد دعوى لولي القتل على الكافر للتمتع فلا مثبت القتل بشهادتهم الا انهم يبرون عن القسامة والدية
 كما لو ادعى على غيرهم بلا قسامة بنية وبذاعنه واما عند ما فليعلم بطل بشار على الاصلين الجمع عليهما اجمعا ان من تعصب
 خصافي حادثة ثم غل عنه فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالوكيل اذا خصم ثم غل والثاني ان من كان له
 البصر خصام لم يثبت تلك العينة فشهد لم يقبل او يقبل واحد منهم بعد الدعوى لانه صار اهل المحلة خصما بالدعوى على
 وفي رجلين كانا في بيت ليس فيه غيرهما وجد احدهما قتيلا ضمن الرجل الاخر دية وعندهما امر
 خلا فالمرح لانه عسى ان يقتل نفسه ولانه توهم بغيره في قياس قول ابيه عنيته رح يكون لقائه
 والدية على صاحب البيت وفي قتيلا مرتبة امرأة كرا الحلف الى ان يتم خمسون عليهما اي على كل واحد
 عندهما واما عند ابى يوسف رح فالعاقلة يدخلون معها في الحلف وفي الكرا في ان يمنع من سكره فيما اذا كانت
 عاقلتها عنيبا ولا يدخلون معها في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مطر ليس فيها احد من شبرتها و
 عندهم عاقلتها اقرب لقبا كل اليها في النسب وظاهره انه ليس عليهما شيء من الدية وهو اختيار الطحاوي قال المتأخر
 انها تدخل معهم في الدية

فصل العاقلة صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير وجميع عاقل هو الذي لا يغير الدية لانه لا عقل له

اي تمسك من ان يراق كما في العاقلة فان اصل العقل لاساك كما في المفردات قال المطرزي وغيره ان العاقلة
 اقرب للعقل اهل الديوان بالكتبة لفتح اصلا للاداء وهو كتاب في اهل الحبش اهل العطار كما في القاسوس قال المصنف في
 انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من ونة اى ضبطته وقيل انه عرب يوان فالعنى كتاب كودة الشياطين
 ولول الصواب لمن الماني هو منهم من بل يوان من بل مصرهم لاسن مصر اخر فيقول عن بل سواوه قيل فيقول
 آخر فيقول بل البادية عن بل المصر كما في التمراشي تعاقلة الرجل بل يوان فان كان من لغرة فالغرة وان كان من كتاب
 فالكتاب كذا غيره لو خذ العقل من عطيا اتم اى ظالم ثلث كما بين لاسن اصول مواظم مثل العطار فافضل
 في بيت المال كل سنة الامحاجة والرزق ما فرض له القدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم ما يكفيه كما في الكرا في
 في الظهيرة ان عطية ما فرض للمقاتلة والرزق ما يفرم من المغفرة المسلمين فان جتمع عطية والرزق في احد اخذ من عطية
 في الاختيار حين خرجت عطيات من بيت المال فدية اشارة الى ان الدية تؤخذ من ثلث عطيات واولاها من
 اعطى في شهر او سنة او ثلث سنين وان لا تؤخذ ما خرجت في اسنين لما يشتهر به بل القضا لان الوجوب للقضا لان من عطية
 غير معلوم كما في الكافي والعاقلة حجة اى قبيلة الماني في جواب احد الحسن ليس سهم اى من بل الديوان ان يؤخذ من
 من عطية لهم في ثلث سنين من ثلث عطيات في شهر او اكثر او اقل ففي بعض من كافي القاسوس في جواب
 كما اشير اليه في الكافي وخبر ثلثة مواسم عند بعض اواربعة منها عند بعض فيؤخذ من كل وظيفة درهم او درهم وثلث درهم

على الاختلاف كما في الخلاصة قبل الايراد في هذه السنين على اثني عشر وجاهد الاول الصحيح كما في الحضرة وان لم يمسح الح
 لوكا ان يكونوا قلائل فبغير حجة كل عاقل اكثر من ثلثة اور اربعة ضم اليه الى الحى اقرب الاحياء اى القبايل
 لسبا الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات الاخرة ثم بنوهم ثم الامم ثم بنوهم ثم الان كان لبني من ولد الحسين
 ولم يمسح حجة لذك ضم اليه القبايل من بنوهم فان لم يمسح بان القبايل ان يضم عاقل ثم بنوهم كما في الكرامى واباير القبايل
 واباير لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون النصارى واليهودى البهاين والعبيد من عشيرة لا يدخلون فيهم ليس احد الرضا
 عاقل اخر وذكر الحى من قبيل الكفار فان اهل الديوان ان لم يمسحوا لذك ضم اليه اقرب له واوين من هذا الصنف ضم العصابات
 ثم اقرب لقبائل ثم ضم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للبداهة لكن في الكرامى ان العاقلة هم الذين يتناحرو
 فاهل الديوان ثم اهل الحجة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل بيه ثم اقرب لقبائل ايضا اليهم ثم ضم الى ان كفى والباقي من الدية
 بعد انضم فهو على الجاني لانه جنى والقائل كاحد منهم من العاقلة في مثل حريم ولوا امرأة او صبيا او متبنوا على الصحيح وقيل
 لا شئ عليهم من الدية وان كانوا قائلين ان جوب جز من الدية باعتبار ان احد من العاقلة واللام للعقد القائل الذى
 من اهل الخطا فالذى لم يكن من اهل الخطا فلا شئ عليه من الدية عندنا كما في النجاة والعاقلة للمعقوق فنجى الله سمع
 لانه منهم بالنفس ولمولى الموالاة مولاة وحية حتى مولاة اعتبارا للعقد والمعتبر للعاقلة في العجم اهل النقرة
 بان كانوا بحث لودع لو احد منهم امرا فواسع في كفاية فان لم يكونوا لذك الكك فلا عاقلة له سواها كانت النقرة
 بالحق كالا ساكنة بمجرود الصفارين بكلا باد والسرابين لم يبقوا ولا تكون بالحق كطلبة العلم فان بعضهم عاقل بعضهم هذا القول
 بعض المشايخ وذهبوا الى انهم سلموا قلة العقبى بالبليث انه لا عاقلة له لوجوبه في الفدية البوكا والوجوه في النجاة لانهم لا يتناحرون
 وضيقوا لانساجهم ليس لهم ديوان كما في المحيط وغيره لا يخفى ان كلامه نظر ان اعتبارا لكونه من العقبى لانه لا يتناحرون
 ولم يكن من ولد الاله لاني ضمهم المشايخ لغيره فان لاصل في الباب مع النصارى فان كان من اهل الديوان او عشيرة او الحجة فبنا وان
 كان من الكفار فاهل الديوان ثم عشيرة ثم اهل الحجة فالعاقلة في زنا من بنوهم بالحوادث ومن لا عاقلة له من العرب والعجم كالقبا
 والحرى الذى غير اهل الديوان لا عاقلة له فان الدية في مال الذى كما في الذخيرة وعظمى الدية من بيت المال ان كان
 موجودا او مضبوطا والا لكان كذلك فعلى الجاني فيودى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال لنا طهري وهذا حسن
 حفظه في كثير من النسخ انه في ثلث سنين كما قال الزاهدى عن ابي حنيفة رحمه الله على الجاني مطلقا ولا يجب فيه الجار
 بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدى انه على الجاني في زنا ثلثة اشهر
 فحقت رحمة النصارى فاعتدت بوجوب اموالهم قد انبست وعمل للعاقلة ويلودون بالقصد ما يجب من الدية
 على قاتل نفس القاتل قتل الخطا وشبه العهد واكثره عيايان وفيه اشعار بان الدية يجب لا على القاتل ثم على عاقل
 معصية ولذا لو اقر القاتل لم يكن قاره اقرار اعلى العاقلة كما في قاضيانا غير لا يحملون ما يجب لصلح عن دم عذرا

على القاتل حالاً إذا أجل أو أقر القاتل خطاء لم يصدقه أي انتقال العاقلة في ذاك الأقرار فانه على المقر في تلك المدة
رمز إلى أنهم لو صدقوه لمحو لانه ثبت العقل بنصا و قد علم ان القاتل هو الذي التصار فانه قضى قاض كذا بالدية على عاقلة فانه
وكذا بها العاقلة فلا شيء عليهم لا على العاقلة كما في الهدية فلو أقر القاتل عند قاض فقام الولي الهنيئة على ذاك المقر قبلت لانه
يثبت ما لم يثبت بالقرار من جوب لدية على العاقلة كما في الهدية وغيره ولا يجب لقبول عدم سقوط قوده شبهة كما إذا
رجل واحد سببى وموتوه والآخر عاقل بلغ اواحدهما بمحمية والآخر لخصا فانه يصف الدية مبنيا أو يجب بسبب قتل غيره
فانه وجب المقر ونفس القاتل لانه سقط بحرمته الابوة فوجب لدية على لاسب في ثلث سنين صيانة للدم عن المدة ولا يحملون
جناية عميد على حرمه طارعا على مولا أو جناية عمدة في النفس والطرف فان احمد لا يوجب التصف بمحل العاقلة فوجب الفدية
ولا يفتنى انه من غير عما سبق الا اذا اذ التفتصيل ولا يحملون ما دون ارس الموضحة من كل طرف هو اقل من خمسة
بلى ارس الموضحة فانه لو كان خمسة مائة او اكثر لمحو او انما قلنا من كل طرف لانه يفتنى كل عبد غيره خطاء وقيمة اقل من ارس
فان القيمة في العبد بتمه فقام الدية في الركنا في الكفاية بل تحمل الواجب ذكر من كل الصلح زعيم على الجاني تخليصا على
من جناية العبد يكون بل لخطب بما على جلة لا يحملون فانه ما لا انتقال الى لاهم في لفظ الجاني الدال على القطع رعاية من
كتاب الأكرام

كتاب الأكرام

عقب الديات مع انها يثبتان عن خلاف الرضا لانها بالتقديم اخرى كما لا يخفى هو في اللغة حمل الانسان كمالا بريد بهما
والا هم منه الكره بالفتح وفي الشريعة تحمل سوء بقرينة آتى والفعل قتلوا فكيف كما اذا القتل جل ولم يهدد بشيء الا ان لا
يعلم به لانه الحال ان لو لم يقتل لقتله الامر وقطعه فانه اكرام كما في النذرة لوقته لغيره أي يوقع الانسان بغيره ما يسو من الفعل
وغيره لكنه مجاز والحقيقة اوقعت اشي على الارض كما في الاساس فيقول بذالك الفعل رصاه المقابل كراسته ثم انما الغائب الصلح
صحيح الاختيار فاسد ويميان بالقاض الكمال وغيره المسمى المسمى اليها الطريق الاكتفاء فقال صلح اختياره او ليس اختياره
فيما يصير لانه كما التمهيد بالقتل وقطع فلا اختياره بقرينة أو تعدد الفاعل مترددين لوجود عدم ترجيح احد الجانبين
على الآخر فان سئل الفاعل في اقتصد الاختيار صحيح والافساد ما ذكرنا من ان اكتفاء مثل نظر من السامع التزويد بل يعلم
والاكتفاء غير غير سيما في الكلام العزيز بذكر الجزاء والشرعية اشعار بان لأكراه لم يتحقق مع الرضا وهذا صحيح قيا ساءا المستند
فلانه لو لم يوجب لدية او اخيه وغيره من شتمه حرم منه لبيع او غيره كان كراسته ساءا فلا ينفق شتم من شتم
في الميسر مع بقا الهيئته أي لأكراه لقسمة الصلح الاختيار وفاسد لانها في الملية الوجوب الادوار لانها ما تجب لدية
والبلوغ والأكراه لا يحمل لشي من انا ترى انه متردد بين فرض وخطره فخطره مرة ياثم ومرة ثياب وشرطه
اربعة قدرة الحامل في المكروه بالكره على القلاع ما هو اى خوف به والا كان بذيا سلطانا كان الحال
او لصا أي ظاهرا مستغلبا غير سلطان انما ذكره لفظ النص بكونه بعبارة محمد وان تفرق به ذل اسلى بعض لخاصة

وقال نسما في كتابنا بلسانا غاطس طلب كتاب علم حجة ربنا كراه فقدم على ذلك اعذرنا في محرم ووجهه بجل وانما لم يحجب لانه
الفاء ابن سماعه في بيرواره حين قف على ذلك ثم تيسر محمد عليه اذا لم يحجب غاطس فوجهه على حجرنا من طلي الرب ووجهه
كراهية رحمه الله كمانى الملبوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه تحقيق من اى ظالم في اى مكان و اى زمان و اى جهة
واما عنده فالتحقق ان السلطان بمجرد امره ثم ان المشايخ اختلفوا في الاختلاف انما في جميع الاحكام او فيما سوى ذلك او فيما
الزمان كمانى الذخيرة وخوف الفاعل اى المكروه بالفتح القناعة اى البقاع الحامل ما بهد به بان طلع من يوقوه الحامل اعم
من كون حقيقة كما اذا كان حاضر الوكيل كما اذا كان غائبا ورسوله حاضر فان الفاعل منه خوف الرسل اما اذا غاب الرسول
فلا كراه كمانى الذخيرة وانما اختار الفاعل منها على المكروه والحامل ثم على المكروه ليس منع الالباس وكون المكروه بالذخيرة
متعلقا نفسا حقيقية او حكمية كلف كل الحلال فانه شقيق الروح كمانى الزاهدى او متعلقا بغيره او لوصفه كالاعانة فانه كالتفكير
حرمة وجوب الاكراه بتبدل لطف النفس وعوضا للمعنى لم يسم لم يسم من لجهاد الى كذا اذا اضطره اليه من موجب للاضطرار وقته
التيه الى احد قسمي الاكراه للمعنى بتدبيرها ثم اشار الاخر الى المعنى بتدبيره فقال او كونه موجبا عما اى حزا بعد الرضا
كالضرب الشديد والجس الذي منه الاتهام البين الاكراه الحاكم او لا دخل للارضى في المتدار كمانى الكراهية وبذا اذا لم يكن المنصب
ومرتبة والافضرب سوط وجس لم يسم وكلامه نشن كراه كمانى حق القاضى عظيم البلية كمانى النهاية وتبنا اذا كان بغير حق فمبصر
او قيد بحق فاقربا وغيره لزم ذلك كمانى الذخيرة وقول موجبا عما حشره انه لو بهد امر اية على التبرى من له بالطلاق
او التبرى او التزوج عليها كان اكراما و ليس كراه كمانى قاضيان كذا التهديد بالشم كمانى الزاهدى وفي قوله عدم الرضا
تصريح بما علمت من المقام فان الكلام منى المكروه به وقد علم ذلك من حد الاكراه والشرط الرابع كون الفاعل متعلقا
اكره عليه من افضل قبله اى الاكراه اولو لم يمنع عنه لم يكن اكراما لفوات ركنه وهو فوت الرضا كما اشير اليه في الاختيار و قد لاة
على ان هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى لحققة اى الفاعل لما لك كاعتاق عبده والملك بالوجه فانه يمنع عن ذلك لمن
نفسه او لمحق آدمى آخر كالمات الى آخره بوجه من لوجه او لمحق الشيخ كاعل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك لمحق
ولما فرغ من حد الكراه وشرطه شرع في احكامه المرتبة عليها فقال فلو اكره بالمعنى او غيره او باجدهمى الاكراه من التبعة
بنحو التلف او الضرب على بيع وشحوه من العقد وكلا جارة والبتة وغيرهما او اقراره بشئ منها فتح فاعل من العقود
انما يريان يقول كسبت كاذبا في الاقرار او مضى بان يقول كسنت صاه قافية فالفتح والاصضاء مجاز في الاقرار وذلك
ان تجعل من قبيل الاكتفاء وقية فتقول ان عقود المكروه لم يكن باطلاه الى ان يلزم تصرفات المكروه قولنا فاعلا اذا اجعل الفسخ فانه
غير لازم وله الخيار لغيره وال الاكراه كمانى الكافى والى انه لو اكره على او ازال بيعا بارية لاحله جاز البيع فلو قال للحامل من ابن
ادوى فقال بيع جارتك فلا كان كراه بهد حيلة لمن انبلى به ذلك كمانى الذخيرة ولو اكرهت بالضرب على الاقرار باستيفاء
المهر فافترت جاز عند ابى حنيفة رم واما عند ابى يوسف رم فان بهد شئ يحل به الدم فاستأثر عليه بالسلح

وخرج لطل الأقران واشد في السلم عاجز وعنه محمد بن داود وبغيره سجد في الخلوة في موضع لا يقدر عليه من قبل كما كان في النسخ
 للمكره لا لطلوعه على ذكر الجوارح كما في المسئلة في الطهارة لربان البائع كما يصح في البيع قبل القبض لانه ولو كان اشتراكا في البيع لكان
 قبل بعض المدة فلهذا يصح ويملكه المبيع الذي سلكه البائع كما في الفرية التي المشتري في بعض فيه اشتراك بين بيع المكره فاسد لانه
 صارتا فدا بالاجارة والتمسك والتمسك في البائع كما في الزاوي فيصيح احتياقه ونحوه من تصرفات لا يكون لقضه كالنذر والاستيلاء
 والطلاق وفيه زوال الى انه لا يصح بيعه وبهية وتصدقه ونحوه من تصرفات يمكن انقضه ولا يقطع حق الاشتداد وان كان له اليد
 بخلاف غير ما من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثمه من البيع وسبب الحق العبد المكره وهو مقدم لمجاجة وغنى الربح في البيع
 في الكراهة والى انه لو باع كرا واشترى غيره لم يصح احتياقه قبل انقضه انما في الكسوف فقد نفذ احتياق كل منهما فلهذا ان تصح
 فاحتياق البائع اولى كما في الفرية والتمسك اولى المشتري قيمته اولى المتقن يوم الاحتياق ولو سكر كما في الزاوي فان
 البائع المكره ثمته اولى من المبيع طوعا او سلم المبيع طوعا فقد المبيع فليس ينسخ وفيه اشتراك في انه لو قبض الثمن كما في البيع
 بجانته فزده ان كان قاسما لا كالا لانه والى انه لو سلم المبيع كرا فاسد لانه غرضه من المالح كما في البداية وفيه
 الفروع والاصول فلا يبق بالمصنف ان يحكم بان البداية لم يذ كرا منه وان نفذ وبجبة القيمة وانما خص تسليم المبيع لانه لو سلم المبيع
 طوعا لم ينفذ لان الكراهة على البتة اكره على التسليم اذ الموموب لا يخرج عن المكاث وبخلاف البيع وحل وجب بالمعنى من
 شرب الخمر واكل الميتة ونحوه لا يترتب الا طعمته المبررة كشراب لدم وكل لحم الخنزير لان جازية الجاني كالنمقة في خون تمت
 او العفو وفيه اشعار بان الكراهة غير الملبي لم يكل شرب الخمر والحرم واكله فلهذا يفرق سوطا وسطين لم يترتب الا قول لا ضرر على من
 كما في النهاية وقان ليعن ليعن ان الجبس زماننا التفتيب فيباح التناول عند التفتيب كما في الكشف وفيه ان يباح عند التفتيب
 بانخذ كل المال حتى ان صبر عن تناول على التالف انهم وانذ به لانه التفتع عن مباح والتفتع في مملكة وكذا انهم من المصنف
 وكما جازاه الرواية وعن يوسف بن انه لم ياشم في كلبها الانتقاء الاثم عن المصنف كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام ان مكره انما
 اذا علم بان باخر ولم يتناول واما العلم بقدره جواز ان يكون نجسة منه لانه ينفذ الجبل فمافيه فخر كما في الذخيرة وخصص لم ياشم
 بالمعنى الكفر والكفر اجراه على اللسان حال كونه مطمئنا قابلا لايمان آية متغيرة عقيدة فان لم ياشم كثر احوال ارض على سبيل
 تعالى عليه وسلم فبمعط طهانية القلب فقال صلى الله عليه وسلم ان عار انخذ ان عار والى ان كراهة فعدك الطهانية وفيه اشارة
 الى انه لم يرض من الملبس كراهة انظار الكفر ولو قال الطهانية والى انه لو لم يخطبها لاسمها اكره عليه من لفظ الكفر لم يكره فصد ودان
 فلو تم نيا صلى الله عليه وسلم وقال لم يخطبها لاني لم يكره فصار ودان واما وانتم قال ناظر بيا رجل من تصار فذكر
 فصار ودان كما في الذخيرة وبالجملة عن الكفر على التفتع اجماعي صارا جوارح شيئا فلا تنسخ عن الكلام بالكفر فضل ان قيل
 صلى الله عليه وسلم سمى جيبا سيدة الشدة ارجيت اكرهه الشدة على جيبه صلى الله عليه وسلم فلهذا على ذلك فزعم المصنف ان
 مسبا او ببال كل ونحوه وبالجملة جوارح شيئا الكراهة فلهذا جاز لانه ليس في نظيره حالة المصنف

من كل وجه من حيث ان اخذ منها من قبل العباد وفيه ايار بان ترك التلقات النفس لذا قالوا انما هو الالف في قوله من
 شره كما في الكرامى وقد كفى قاصصا ان لا تركه الفاعل سواء وانه من شتم مسلم كما في الدنيا من قبله لو اكرهه على الاخره على سلم
 يرجي ان يسلم كما في النظرية وضمن في صورة الفاعل لا الفاعل على ان لا يتركه في الالف على ان لا يتركه في صورة الاكره
 على كل مال مسلم كما في التبعة لكن في الفاعل من ضمنه ان لا يتركه في الالف على ان لا يتركه في صورة الاكره
 والا فلا شئ عليه كما في الكشف والى انه لو اكرهه الفاعل لم يتركه في الالف على ان لا يتركه في صورة الاكره
 وبالصبر لان قتل الاباح بحال وبقا وهو الحاصل فقط اى الالف على ان لا يتركه في الالف على ان لا يتركه في صورة الاكره
 واحد عند ابو يوسف لكن يجب له على الحاصل في ثلث سنين يحرم عن الميراث دون الفاعل لكنه يتركه في الالف على ان لا يتركه في صورة الاكره
 وبما قبله المقصود بالقتل لو بدله بغير المباحي فقتل مسلما كان القود على الفاعل عندهم وعز الحاصل كما في النظرية وصرح نكاحه
 اى الفاعل ولو بدله بغير المباحي لان النكاح مما يصح مع الزنى في الاكفلة اشعاره بان لو اكرهه جلاذ على امر الشئ لم يجب لزادة
 كما في الذخيرة وطلقة واحدة او اكثر وعقده اى اعتاقه ولو حكمها اذا اكرهه حتى يجعل الطلاق والعقود سبيل الزوجة والى غير
 فانه طلاق الموضع اى عقده ورجع الماسور على الامتنع من الالف على ان لا يتركه في الالف على ان لا يتركه في صورة الاكره
 فلم يفعل حتى قتل لم يتركه لانه اتفق على ابطال ملك النكاح التلقات المال كما في النظرية ورجع الفاعل لقيمة العبد على كل
 ولو مضى لانه اتفق المال لا لساعة على العبد ولو لا الفاعل لانه اتفق وهذا اى الرجوع بالقيمة اذا اكرهه بالمباحي المابغية فلا ضمان
 فيه كما في النظرية ونقصت اى جع الفاعل بنصف المسمى على الحاصل وبالمعنى اذا لم يسلم ان لم يطأ الفاعل فوجبه
 لو حكمه المسمى بمائة الف في ذلك لو طوى وفيما نشأه الى ان بطلت بعد الخطوة لم يضمن الحاصل شيئا لا استقرار النكاح
 كما في المضمرات والى ان الحاصل يصيب فلو كان وجهه لم يكن كما عليه شئ وبما اذا اكرهت بالمباحي المابغية فلا ضمان
 في النظرية وصرح بغيره كل طاعة كالصوم والصدقة والعقود وغيرها لانه مما لا يملك النفس فلا يتأتى فيه الاكره ويضمنه بشئ
 او الكفا او غير ذلك للمار وظهره بان قال لمرأته انت على كذا اى فحرم عليه بانها حتى كيف ولا يرجع على الحاصل شئ في الصورة
 ورجعته اى لو اكرهه لان مرأته فاجبها مع لاننا استدانة النكاح والى ما مره بان علف ان لا يقرب بمرأته وفيه اى في الالف
 لانه كالمهرجته واسلامه حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والافراق وقد عبر باللسان عما في القلب اسلم من السموات والارض
 وكذا بالقتل لو رجع عن اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة ولا يملك النفس لايصح ابرأوه عن يمينه ان اقرافراغ الفدية وقدر
 ان لا تار غير صحت ولا رومته عن الدين حتى لا يمين مرأته من لمار من لارضة في الطار الكفر وبما اذا اكرهه بالمباحي المابغية فقد صحت
 فتنين امر كذا في النظرية وان زنى رجل اثنى اربعة في جميع الاوقات عند من الا اذا اكرهه السلطان اذا اكرهه ذلك
 الرجل فانه لا يجزئهم انما ذكر السلطان اشارته ان لا اكرهه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشارت سابقا الى انه يتحقق عند ما عمن
 انظر ان لا يجزئهم استثنى منه وعليه ان لا يجرى له لايحد ذلك في عامة كتب اصول الفروع انه انى يحيد كذا قال

رجع الى انه لا يحسد حسنا وهذا اذا اكره بالمعجب اما غير محذور بالاعتلاف كما يثبت في القسمين بالاعتلاف في تدبير الضمير شعرا بلنا فثبت
بالاكره لم تحذر لوجوب المعجب كما قالوا في لفظ المحذور ان الزنا لم يخصص بالاكره ولو بالمعجب حتى ان صاحب جرح القتل اكل
في الذخيرة واما عليه من حاية حسن الاختتام كما لا يخفى فذا على ذوي الاستقام

كتاب المحرمات

عقب بالاكره مع اشتراك كل منع في المنع لانه احراز التقديم في زمانه فكيف في زمانه واكتفى بعن ذلك فثبت المحرمات
تأجلا لموجبات الحارفي اللفظ مصدح بحسب عليه اذا منعه موجور وقولهم المحرمات كذا على حذف الصلة او على اعتبار اللفظ
فان اصل محرمه ثم استعمل محرم عليه منه سياحي من كلامه في الشريعة منع لفظ القول اى لزوم فانه ينفذ عقد المحرم
واللام صفة اى قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع القاضي لفظا وقرار المكو مثلا واخره عن الفعل فانه لا يحذفه
لا يقتصر الى اعتبار الشرع بملكات القول الاول لزوم القول فان لم يذاعم من اللام كما في التوضيح على د غير جامع لقول
صغير فاعقل لم يمت به فانه لا يصح اصلا كما سنده كونه سببا لوجوب المحرمات من الحواصن لمكتبة الضمير المحرمات
والعقبة فان الصغرى في اول الفقرة عديم العقل فالمتى به المجنون في الآخر انما تصف بالحق به اهتبه فلا يصح قول بصغره المحرم
به اصلا كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل الملحق به الا باذن الولي فالمراد بالمجنون الذي لا يفقه اصلا اذا افسق كالمعتل
والرق لانه ضعف ملكي جزاء للغير ابتداء وحقا للعبد بقا فثبت رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كاجابة نحوها الا بالافق
لا تطل منافع خدمته باشتغال بالتجارة **فضمموا** اى بصغره المجنون الرقيق بالفعل كالكلام الافر اذا الضمان بصغره المحرمات
كضمان النائم المتلف بالانقلاب واخر الى وقت انعق الاقرار اى ثرا وقرار العبد كمال لاحد انه مكلف فينفذ اقراره في حق
لاني حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يطل بملك لاه وقياسا على اقرار الصغره المجنون طلاقا بل يصح ان يملك
العبد بحد وقود لانه مكرب من ات مختص بمحسني العقل والظن الفطنة وغيره لو مال محل بعد كفاية مصالح العباد وحق المولى
باعتباره وغيره باعتبار الاول فيجد ويقاد وقياسا على ما بان غير العبد من المجرمين لا يحد ولا يقاد كما هو ولا يجوز مكلف من العبد
في مال الشرع السبعة بالقياس في اللغة الخفة وفي الشريعة بنذر المال اقامة على خلاف مقتضى الشرع والعقل فانه كما عجز عن
كسب الخمر والزنا لم يكن من السنة لمصطلح في شيء واطلاؤه شير ان السفيه المحرمات ينفذ فثبت بفسخ وكثر فيها الزنا كما
والاجابة وعملها لا ينفذ ولا ينفذ الزنا كالنذر للمدين نحوها لانه من غير طلب ارشيد وانه عجز عما يجمل لا ينفذ الا لانه
لا يصير السفيه محورا عند ابي يوسف ثم لا بالقضارة ولا يصير طلاقا بالطلاق القاضي عند محمد بن نجيم بدون المحرمات
السفاه كما في الكافي وغيره والمختار قولهما على ما اشير اليه في التوضيح ولا يجوز سبب فسق لا تجبره بالمال فان افسق
لولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لما له في الكفاية ولا سبب من وان اولى بالطلب
الغرض من لفظ المحرمات لا يصدق ولا يقر بغيره ثم آخره وانه عجز عما يجمل عليه هذه التفات ونحوها كما هو

الى البطل حتى الضمارة فان الحج بالدين لا يوثق الا فيه ولذا هازج به بمثل القيمة واما العبد مثلاً فلا يصح ولو ايسر الفسخ للمشتري ولو ادرك
 العبد ثم المشتري اختلفوا انه اختلاف مبتدأ او مبنى على مسئلة القضاة بالافلاس على هذا لا يمكنه القضاة بالافلاس ثم الحججنا
 عليه عنده لان القضاة بالافلاس لا يتحقق في حالة الحيوة خلافا لما في شرط الصلة المجرى عندهما القضاة بالافلاس ثم الحججنا عليه
 بالحجج السابقة لهم جميع الاسماء بالدين بحيث لم يخل لما لا لموجود حتى تنفذ تصرفه في مال حدث بوجه بالكسب وثابت بالدين عندهما
 الا بالقضاة كما في الذخيرة ويحجج عن الافتراضات ما خرج هو الذي لا يبالي ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس حلالا
 كتحريم الرجل والمرأة ان يرتديا فستانا من الزكوة او تبين من وجها كما في الذخيرة ويدخل فيه نفق القاسم كما في المقتطوع
 ينقض عن رجل كما في قاضينان فدية شاة الى ان كل حيلة يؤدى الى الضرر لم تجزى في الديانة وان عاجز في الفسخ وعليه عمل
 بما جاز من الكراهية فكل حيلة لا تؤدى الى الضرر تجوز كما في التجنيس كما جاز من المجرى الاسم المجازة بالضم نيا وعن المعالج
 طبيب جليل وهو الذي سمي المصطفى وادارهما كما علم اولاً كما في الذخيرة او طرح وادار كما في الظهيرة وعن الباكر امر مكار
 منفسس هو الذي ياخذ كذا الابل ليس له ابل لانها تحمل عليه لانها لا تشترى وعند اول الخروج يخفى نفسه كما في الذخيرة او الذي
 وابته في الطريق ولم يوجد ربة اخرى بالشر او الاستجارة في نوى اكلات مال الناس كما في الكافي فيجب جوار لمفسد ولا
 والابن الاموال ضرر بالخاص للمعام بدارواية النوار عن ابي بصير في رواية ان لا يحجر المكلف الحر كما في الظهيرة
 او ابلغ بصير غير شيداي غير صالح في العسل فلا يحافظ المال لم يسلم اليه الا حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة فحينئذ
 يسلم اليه ان لم يرشد لان هذا السن لا ينفيك عنه الرشد الا نادرا اذا الحكم في الشرع للغة وهذا عند حنفية وم على ما قال بعض المشايخ
 وقال بعضهم انه ما سنده اليه صحيح وليس به سبب لانه شرط الرشد للتسليم كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشتا ثم صار فيها
 لم يحجر عنده خلافا لما كان في الكافي وصح تصرفه اي تصرف غير شيداي بالسن البيع ونحوه قبله اي قبل مضي هذا السن
 خمس وعشرين سنة وبعده اي بعد مضي تسلم اليه بالبلارشد كما اشار اليه السابق وهذا كانه عنده واما عندنا فلا يصح تصرفه
 قبله ولا يسلم اليه بلارشد وان سرق لكن لو حجب عائب تصرفه في ما قبل العلم بالجرم عنها كما في الذخيرة وحصل القاضي
 بطليموس ان لم يول ان الحر كدنية القضاة ودين عليه كالمالك لا يبيع الا بالاجل كما نزل ان البيع غير متعين لك مكان
 القضاة لا سيما لا استقرار من اخذ الصدقة وغير ذلك كما في الكافي وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله الا بضرورة
 عنده واما عندنا فيجب ان لا يبيع من يبيع في المديون لما ضل خلاف بين المشايخ على قولنا واما في الغائب فلا يجوز عند بعضهم
 في الذخيرة وقضى دراهم دينه من راسه اي لو كان دينه دراهم ولدوا ثم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو لم يخاص
 بالاجماع لان الدائن حق الاخذ من جنبه بل رضاه فلا قضى ان يعينه وقضى ومانيره اي ومانيره من مانيره
 لما وبيع القاضي كلاما من راسه ومانيره لقضاة الاخر منها تسع انا لانها تسد ان في الثمنينة والقياس ان لا يبيع لئلا
 لا يكون له ان ياخذ جبراً اي من غير قضاء بخلاف بعض الحق كما في الكافي لا يبيع عند القاضي له يذبحه وعقاره

لا غرض للناس في الايمان ببيع عند ما يفيد بالنقود ثم بالعرض ثم بالاعتقاد في رواية مبرر بما خلف من لعمري ثم بما
 لم يتلف منها ثم بالاعتقاد كما في النماية ولا يبيع دستا من ثياب يذوق ثلثين ليكون بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع مسكنة
 كما في الخلف وغيره من اقل من مائة وفي يده عرض تسره بلا اذنه فبالاخرة اسوة اى مشارك للمعز ما في ذلك
 فيبيع وقيمة ثمنه بنهم بالمعص ان كان الدين كله حالا ولما اذا كان الدين بصفة حال فيقسم بين غرامه الحال ثم بعد القضاء بالمال
 شاركهم فيما قبضوه بالمعص فيه اشارة الى ان البيع ان كان في يد البائع فالبائع اولى من المعز ما في المعصرات ولما كان
 الصغر من سباب المحرمين نهاية فقال ويلوع الغلام اى صيرته بحال لو جامع انزل كما في الكافي بالا حلالا حراما
 ويدل بالآية والاحكام والاعتقادات (جداشدين آب) ويلوع الجارية اى انشى الغلام بالاحكام
 والتحريض والمجمل بينهما (المستحسنين) وهذا لا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال الا حسن النقول بلوع الصغرة بالاحكام
 والانزال الاحكام والصغرة بها والمجمل المحض فان لم يوجد فيها شئ من الاصل هو الانزال العلامة وهي البوقاق في
 اى فيبلغان حين يتم لهما خمس عشرة سنة كما هو المشهور في القصور اعمار اهل زماننا وبذا عنده وعن ابى يوسف
 حين ثبت للعانة وانهدلما الشدي اعنده فحين يتم لهما سبع عشرة سنة وثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية
 ثمانى عشرة من المعلن في التاسعة وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال هذا للاسلام لا خلاف بينه وبين الرواية
 لان خمس عشرة للعلبة على اهل الزمان البوقاق لزيادة الاحتياط كما في المعصرات وغيره وادنى مدته اى البلوغ لادنى الغلام
 اثنتا عشرة سنة وادنى مدته لهما اى للجارية تسع سنين على التمسك كما في احكام الصغار فصدقا اى الغلام الجارية
 حينئذ اى حين اذ يتم لهما هذه المدة ان اقر اية اى بالبلوغ بان قالوا احتملت مثلا لان لكل عفت من جنتها وفي اقرار
 الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثني عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال تجلثم شاة عادة وفي الثامن عشر من نكاح الخطام
 ان المربع اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادى عن محمد بن ابي بصير فلام خضر شاة ونبت عانة وهو اقل من
 خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهي اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى انتشار الحج وابتداء الاذن في هذا الحكم
 من رعاية حسن الاحتتام ووجه تقييد ما ياتي من الكلام

فصل

لمكان في كثير من النسخ وفي بعضها بذكر كتاب لما ذون الاذن فمن بعد الحج والى ان يظهر من صفحة الله
 يحتاج الى حذف المضاف والصلة في الكافي يقال هو باذن له وبها ذون له او ترك الصلح ليس من كلام العرب لا
 لغة اعلام باجاعة وخصه في شئ وشريعة فكلمة الحج ازالة اسيا عرض للعبدين منع انفاذ التصرف الصار والدائريه وغيره
 في ما لا يبار على حق لى رقبته وكسبه كما في الذيرة وسهاط السحق الثابت للسيد في الرقبة ولا سبب تذكر لزيادة الايضاح
 كما تعرف العبد الاولى ان يقال لا ذون ان يملك حجر عربة فيصرفه على من يشاء على فعلته وينه على انه لا يصح مطلقا
 بمجرد الفلك بل بالعلم الاسرى لا ذون ان لم تعرف بلا علم لم يبيع تعرفه كما في الذيرة لنفسه السيد بطريق الوكاية

بالبيعة وبكون الانسان بحال لو باشر التصرف استفاد وجب شرعا وفيه اشارة الى ان العبد قبل الاذن لم يملك التصرف الا ان
حق السيد مانع لانه قبل الاذن والمالجه فيصرف كالمالك ملك له التصرف واستفاد الى ان تصرفه ونزعه ونفقته ويكون مستغنى
عنه للمولى والى ان الملك على اذن من منقول مستقر لم يثبت بغير الحر كفى الكفاي والاولى ان يعرف الاذن على وجه يتناول
الاذمجر الصبي المتقوه وغيره ما وعده الكفاي وواشار الى غير ما عاينه ثم فرج على التصرف لنفسه ثم على تلك لم يفر لها مشوا فقال
فلم يرجع بالعهد اى بحق التصرف لطلب البشرى وغيره فخله بمعنى مفقود من عهده اى بغيره على سبيل ولا يبرح لنفسه
بمخلاف الوكيل ولو اذن يوما ونحوه من اليوم لم يبرح البشير والشهر والسنة او مكانا فهو ما ذول الى ان يحجر لان الاذن
استفاد ان قبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي ان لا يكون له ولاية المجر لان الساقط لا يعود قلت بقا ولاية المجر باعتبار
بقا الرق فكان في المجر امتناع عن الاستفاد فيما سبق لان الساقط يعود وفيه اشعار بان لعلق الاذن بالشرط جائز كاضافة
الى المستقبل كما في الذخيرة ولو اذن السيد عبدي في نوع من التجارة عم اذنه سائر اذنه حتى لو اذن لبشر اخر ونحوه اى شره ان الزجر
كان فينا لبشر اخر وغيره وان لم يكن العبد متديا الى التصرف من غير الزجر والسيد عالم بان قلت اذنه ازال المجر حق تصرف فخلت
لعم لا انه لو حجب الرضا بتعطيل منافعه مطلقا او بتخصيص كفاي الكفاي وتثبيت الاذن لصاحبها اذا قال لا اذن لك في التجارة
اى في كل تجارة او قال لا اشترى ثوبا ونحوه او قال ارج نفسك من الناس فان صار ما ذولا له امره العتد المتكثرة بمخلاف ما لو قال
لا اشترى لكسوة او ارج نفسك من فلان في عمل كذا فان لم يصير ما ذولا له امره بعد وقد صرح ان يكون استهنا ما لم يلزم الاستهنا
صار ما ذولا وان لم يبرح بعد احد كما اذا غضب العبد ستا عا دمه اسيدان سيده فان صار ما ذولا له لم يكن له بيع استهنا لا لا سيده هذا ظاهر
لما لك لم يعمل له على هذا الاصل يخرج جنس من السائل كفاي الذخيرة وثبتت ذلالة كما اذا رآه بالقلب سيده يبيع بالاول
غيره بياحيما او فاسدا ويشترى بذلك لو غرا وسكت بل انى فانه يصير ما ذولا فيما يتقبل فيبيع تصرفا فيه لا فيما يبيع من سيده
في الحال لانه لا بد فيه من الاذن لم يصر بمخلاف اذا اشترى من له تمامه في الذخيرة وفيه اشعار بان لو علف ان لا ياذن عبده
فراه كذا لك خست هذا ظاهر المذهب عن ابن يوسف ثم لا يخفى كفاي العمادى ويضيح ان البيهقي عبد اكان سيده فانبيا
فانه اذا رآه يبيع ويشترى وسكت لا يصير ما ذولا والتصرف الذى يباشره لا ينفذ كفاي الظهيرية فيبيع اى يبيع به بعد اخذ الاذن
ويشترى كذلك ولو كانا بغير فاحش لانه تجارة وبذاعه وبما عندنا بالبيع بالبيع انما حش لانه مستبرع وعل
بذا الصبي المتكامل لما ذولا ولو كل لما ذولا احد ابها اى بالبيع والشهر آله لا يفرغ بنفسه وفيه اشعار بان يبيع
اذ اوجنا عتد توكيل بالبيع كفاي الذخيرة ويرحم المادون شيامن بالادوية من شيامن بل غير لان الاول الباع والثناني
استدعا فيكونان من تولى التجارة ويقبل وباخذ الارض الموات من الامام ولا خيار كفاي الكفاي او ياخذها او ارض
الصلح منه مساقاة كفاي الغرب وياخذها اى ياخذ الما ذولا من الامام او غيره ارض مائة هرا عتد لانه ان كان البذر
قبله فهو مستاجر لارض بعض الخارج وفي العكس جبر نفسه من الباع بغيره وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزارعة

لانه ان كان لبذر من قبله فهو متاجر ولا فهو جركاني الذخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر والمعنى ما قبله كما ظن واستتر
بذرا نزرعه اى يجوز ان نزرع وان احتاج الى شرا البند بالذال المعجمة وهو حب القبل وغيره كالبرولياك عيسى
عنا لانه وكالذال معناه واحدة لانها كعالة وكالذال معناه المادون لا يملك كعالة الا اذا اذن بهامة واحدة فانما تقع والاذن
بالمعنا واحدة مرة واحدة فلهذا وجه كما عرفت تمامه فى الذخيرة ويدفع المال مضاربة وياخذ مضاربة لتفصيل الربح و
ليستاجر ما يحتاج اليك لاجب الدابة والبست الارض غير ما يلوجر نفسه فيها بل من الاعمال والقرى لودعية لاحلال الاقرار
من الربح التجارة كما فى المدلية وفيه اشعار بان المادون بالتجارة ماذون باخذ الودعية كما فى المحيط وغيره لكن فى ودعية
خلافه وعصب اى يقر فحسب بل عدل ما مرودين اى يقر بدين اقر سبب التجارة عليه لاحد سواء كان احببا او وليا
او ولدا او زوجة وبذا عرفت ما اعنده فلا يصح اقراره بالالا حنى كما فى النظم فلو اقر بجناية او مكر لم يصح فلم يؤخذ بالاحكام
ولو كان الاقرار بهذه الامور بعد الحجر لان المصحح للاقرار هو اليدون الاذن اليد باقية وبذا عرفت ما عرفت
بعد الحجر لا يجوز لان الحجر البطل اليد وكذا المعتبر به الجور ويهدى طعاما اى ما كولا لا الدراهم والدانية لا يستلزم لقلب
لاكثر امان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من ائق على اقال بعض المشايخ كما فى الذخيرة والتصنيف من العينة
لاستلزام كما فى المدلية وفيه اشعار بان ايصيف استمان من الطبع ايضا لميل لقلب الناس كما اشبه البنى الذخيرة والار
الصيانة البقية لا الكثيرة والفصل بينهما ما فتى محمد بن سلمة ما ذكرنا فى المدلية على ما فى الذخيرة وفيه عزالى لانه لا تصدق
اصلا على اقال بعضهم كما فى الخلاصة والى انه لا يسل صلا لكن فى الذخيرة انه تصدق ولا يسل ربها فصاعدا ويملك
ما دون ذلك الى ان الحجر لا يبدى احدا ولا يضيفه وعن ابي يوسف رحم لا باس مع عاهة البعض فقاهة الى قوت لمرة لا قوت شهر
لان مولاة يضر باعطائه ثمانية وكذا العدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كما فى الكافى والتصنيف من لجانا لى اى المادون
من التجارة لاستماله فلو سلم قدم المراد من الصيانة نفقته حتى العائل ومحيط المادون من الثمن ثمن مبيع العيب
اى السبب عيب جدى من مبيع قدره عشرين التجارة لانه من صنيعهم كما فى الكافى وفيه اشعار بان لا يسل اكثر مما عده فيهم
شرح الطحاوى ان لوط اذ لم يكن فاحشا يجوز اجما عاوا اذ اكان فاحشا يجوز عنده خلافا لما بان لا يحيط بغيره عيبا
بالاجماع كما لا يبرر على ما فى الخلاصة ولا يزوج رقيقه من العبد لانه لان التزوج ليس تجارة فلا ولاية لى ذلك المادون
المولى وبذا عرفت الطرفين اعنده ابي يوسف ثم يزوج لعمته كما فى الذخيرة ولا يسل المادون فبقية ان لم يكن عليه عيب
لان الحاجة ليست تجارة وفيه اشعار بان لا يتحقق اذ العاقبة فوق الكتابة كما فى المحيط وكل من مبتدئ بخرقة متعلق بغيره
وجوب على المادون سباجته اى سباجته مال بالمثل ثمن حبيب اشترى او باستحقاق المبيع بعد التسليم المشتري او
بملكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيبه التمتع رده لسبب او وجب بيا هو فى معناه اى فى حكم التجارة كغيره
اى ضمانها كما اذا اودع رجل ذنا لاثم طلبه منه فأكده ثم ملك ثم اقره فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالحدود وضمان

في حكم ضمان التجارة لان المضبوطات تملك ارض الضمان العزم بالضم المتيقن او اوره من الدين وعصمت امانة
 كاخارية وقال الشكر والمضاربة والاباحة محمد بن ابي حماد الماذون الالمانية فان اخضب غير متقيد به والودية اخض منها
 ذكر با تبعا للمدانية والوقاية وعقارى مهرشل وجب على الماذون ابو طي جارية مشتركة بعد الاستحقاق غرت
 وجب ان هذا العرفان جب بسبب لوطي الالمانية مستند الى الشرع ولما سقط عنه التملك في حكم الشرع واخره عاونه
 عليه الترويج من المهر فان الترويج ليس بضعة التجارة كذا في الكرماني وبما ذكرنا من مثال لما هو في معناها وبه صرح النماية
 والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الاشياء في كلامه تسامع فانه مثال لدين جب تجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الاشياء
 كما تضمن السابون مشوشا متعلق ذلك لدين برقبته اى الماذون وفيه اشعار بانه لو باع سيد الدين كان باطلا فليس ضمان
 سبب بل لانه معروف على جارة الغرار وقيل انه فاسد لانه لو اعتقد المشتري بعد قبض الصع ولا قيمة فلا يكون موقوفا كفاية التخي
 يباع فيه اى يبيع القاضى الماذون في ذلك لدين يطلب الغرار وان لم يرضى لك سيده كما دل عليه إطلاقه وهذا اذا كان
 السيد حائرا فان غالب بيعه لان الخصم في رقبته هو السيد يبيع ليس يتم فان ائتم تسامع الماذون كفاية الذخيرة وايضا لا يابا
 اذا قضى السيد لونه كفاية المدانية وقول يبيع مشعرا به لا يباع الامرة دفعا للضرر عن المشتري فلو لم يبع الدين يطالب لباقي
 بعد التقى وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانما وجبت شيئا فشيئا كما في النكاح ولقيم منه من يبيع بالخصص كالمجلة
 نصيب من كل احد منهم ثم ان فضل من نيم شئ منه فلا سبب ان لم يكن في الثمن فارسياتي وتعلق كجسبه الماذون
 وفيه اشعار بان يشرط حضور الماذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشرط فيه ضمانه ولا حضوره كفاية الذخيرة قد حصل لك
 الكسب قبل ذلك لدين او حصل بعده فباع فيه لقيم بالخصص وتعلق بما يشبه كسبه كما اذا وبيع له واتب
 اى قبل ملك المدة والا ولى ان يقدم بيج كسبه الرقبة فانه لا يباع الماذون ان كان كسبه لفي بدونه لان الدين
 ابر القضى من السيد لالدين الكسب السير الثمن هذا اذا كان كسبه بالاحاطة او اذا كان غايبا يبرجى قد واد وديار يبرجى
 فلا يبيع القاضى الا اذا لم يقيم المال ولم يخرج الدين لم يقدر مدة كونه ومن شأننا من قال ان مة مفوضة الى راسى القاضى
 وعين كبر السليخى ان يثلاثة ايام كفاية الذخيرة وهذا كذا على قول العلماء الثلاثة واما عن ذفرح فلا يباع رقبته ولا ما اتب لانه
 لاحق للغرار في ذلك لا يتعلق ذلك لدين بما اخذه سيده من كسبه قبل ذلك لدين لانه دفع عن حاجته في ذلك
 الوقت وفيه إشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد الدين فبستر منه كما اذا كان على الماذون من خمس مائة كسبه الف فاخته السيد
 ثم لم يقدريه خمس مائة اخرى فانه لا يستر الا من السيد لان كلامه نصنى الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذ الالف بغير حق
 كفاية الكرماني وطول الماذون بالقبلى من يذ اذ يبيع رقبته بعد عقده ان لم يبار فى القليل العاقل ببيع والكثير الاكل
 بالسعاية لاني الجمع منها ولا فى الطلب من السيد لفظاع تعلقه وللسيد خذ علقته اى جرة مثله كشرة وراهم في كل
 شهر مثلا مع وجود دين عليه استمان وفيه اشعار بان للسيد ان ياخذ منه غلة قبل وضع الفريته وقبل لوفى الدين

والان ياخذ اكثر من غلة مثل قمل المدين ان لا ياخذ الاكثر لجهده وان وضع الضرية بعد الدين كما في الكفاي والباقي من
 مثله المضر ما يقسم بالخصص ونحو المماذون غير المدبر عندهم ان الباقى لان لابق يمنع ابتداء الاذن فلهذا يمنع الغناء
 فليعلم من شئ من تصرفاته كالمبيع وهل يعود الاذن ان عاد من المابات لم يذكره محمد بن واختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود
 كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى ان الاذن لا يعلل الا بالحق لم يصلح الاذن لكن في البداية اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن
 المخصوص فانه قد صح الا انه لا يعلل اذنه بفصل في الذخيرة بانه ان اقر العاصب كان للمالك ثلثه حاضرة عادلة فذكر
 الاذن الاطلا او مات سيده لان لا يملكه الا في ابتداء الاذن فلهذا في بقائه وقد فقدت بالموت او حن سيد ويؤثر
 يكون الضمير للمماذون فانه انما لم يجد اذنه بالافاقه كما في المضرات جنوبا مطبقا بالكرسي وانما فان جن غير دائم فاعيد
 اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكفاي وعن أبي يوسف رحم ان المطبق اكثر السنة فصاحا وعند محمد بن
 كما في الذخيرة وعند أبي حنيفة رحم يعرض الى اراى القاضي وبفتي فان مست الحاجة الى التوفيق فافق لبنة كما في
 الوقايع او حق سيده او المماذون فانه على الخلاف الآتي كما في المضرات بدار الحرب مرتدا وحكم الحاكم
 بلحاظه فان حينئذ يموت حكما حتى يقيم اذنه عند جوارحه عند فوجد الارتداد صار تصرفاته موقوفة كما في او حجب سيده عليه
 المماذون فيجوز ان يكون حجبنا المفضل على غير المسم فاعلة هذا قد ايدى ذكرنا مرجع ازار جاع الضمير للمماذون بشرط ان العلم
 للمماذون الحجب هو لاطف واكثر اهل سوقه فان حجب بمحض من حال وجليه في المصلحة فلهذا كان قد بان الاذن عاقله كان
 خاصا بان اذن بحضرة من معدودات الحجب بالمشترط ان اعلم العبد والمعدودات كما ان الحجب بالحجب وحده اذ الاذن بحضرة من
 وثبت الاذن بخبر الواحد لاجل احواله والنجاة لك عند ما لا اعنه في شئ من طاعة او في الشهادة العادلة او العدة وذكرنا الاشارة
 في الزيادات بل ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد بن حنيفة يكون في كونه رجوعا عنه كما في الذخيرة ونحو الامامة المماذون
 سيد استعنا خلافا لفرع اعتبار اللقب بالابتداء وضم من حيد با حيد قيمتها اى قيمة المستولمة المدلولة للغير لانها
 بفعل سيد او انما الضمير اكثر من القيمة لانه انما حبس قبته لا غير ولو شمل في مائة اى دين للمماذون ماله وقيته جميعا كما
 سيده مائة ما في يده من المال عنه لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للغير لانه بعد فراغه عن حاجته واما عند ما يملك
 مائة لانه فرج الرقبة وبى ملك السيد بالخلاف ولذا اكل على المماذون وتعلق حق الغرامة بها لا يمنع ملكيتها للسيد
 وانما وضع في احاطة الدين بالرقبة والكسب لانه ان لم يستغرق بها فقد ملكه بالخلاف كما في الكفاي ثم فرج على يد المالك
 مستلزمين فاشارة الى الاول لان فقال فلم يعيق عبد معه باعتقاق اى عتاق السيد عنه وحق من جاني مائة عدم الاشارة
 ثم ضمير السيد عند ما قيمته اذا كان مائة او مائة يعيق المعتق اذا كان معه ثم يرجع عليه كما في المقتضى ثم شرع في الثانية فقال وبيع
 هذا للمماذون مائة من سيده بالقيمة اى بثلث القيمة واكثر لا غير من ذلك فلهذا قال ان لو باع من سيده بائنا من القيمة ولو لم يبيع
 ولو باع من غيره جاز عدم العتق وانما عند ما يبيع من سيده بثلث الا ان السيد يبيع من سيده بثلث الا ان السيد يبيع من سيده بثلث الا ان السيد يبيع من سيده بثلث

ويسمع من اجنبي بالنكاح ليسير العناش قيل المسمع ان قوله كقولها كافي الكافي وبيع سيدة ملكة منه امي من هذا الماذون
 بهما اي بثل القيمة او باقل منها عندهم لان فيه لمنع الغرام فان باع سيدة الماسن هذا الماذون بالكر من القيمة و
 ليسير القرض السيد البيع اوحط الفضل عن القيمة صيانة لحق الغرام كما في السبوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحط وغيره
 عند ما واما عنده فالبيع فاسد وان اسقط المماهة وكان العن ليسير وطلبت ثمنه اى سقط عن مائة الماذون ثمن بيع باع
 سيدة منه ان سلم السيد بيعه اليقبل قبله فقبض الثمن اذ بالتسليم يطل حق السيد في العن مولا يستوجب على عدينا
 وفيه اشارة الى انه لو كان اثنان عرضا لكان للسيدة طالبة منه كما اذا اودعته عنده او غصبته ككافي الكافي وغيره وفيه اشارة الى انه
 العبد من بل سيدة شيئا ثم اعتق كان للسيدة طالبة عنه وعن ارثه وله السيد حصص مبيعة عنه لثمنه اى لاستيقاض ثمنه من الماذون
 فان المبيع وان ال عن ملكه الا انه قبله ملك السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد الماذون بالمديون اشارة الى انه لو لم يكن مديونا
 لم يجز بيعه من السيد لبيعته منه كافي المنفى وصح اعتناقه اى اعتاق السيد عبد الماذون بالبيع لملكه وفيه اشارة الى
 ان اعتناق غير المديون صحيح بالطريق الاولى وضمن سيدة للغرام الاقل من قيمته ومن يمينه لانه اطلع حقه فان
 كان الدين اكثر لطلب الباقي بعد التحق وفي التقييد اشعار بان لو اعتق المديون ولم يولد ماذونين لم يضمن لعدم اتمام العقد
 ولو اشترى وبيع من قال انه عبد فلان سالتا غير مخر عن اذنه ومخره فهو ماذون استحسانا فصاح تصرفه رعايته لما
 هو الاصل في المعاملات من العمل بالنفس وفيه اشعار بان لو اخبر بالاذن لكان ماذونا وان لم يكن عدلا لمما حجة الناس كما في
 وفي المداية وغيره ولا يباع هذا العبد لغير صيانة لحق السيد الا اذا اقر سيدة باذنه اقاموا البينة عليه فانه يباع حينئذ وفيه
 بانه يباع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي والتصرف الصبي جميع تصرفاته اذا كان عاقل اذ لا يقع
 له من كل الوجوه كالا سلام فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه عن ميراث ابيه الكاف ومفاقة عن زوجة الكاف وقاية
 الى الاسلام بل الى الكفر بما وان سلم فها من حكامه اللازمة ودون الاصلية التي احدها مساعدة الدارين والالتزام
 قبول البتة وكذا قبضها والصدقة وغير ذلك صحيح لما اول من المولى لانه كالبالغ فيه تصرفه ان ضرر من جميع الوجوه
 كالطلاق والعاق والوعلى مال فانها وصفا لازما للملك هي ضرر محض لا يفيده سقوط النفقة بلاول وحصول الثواب
 بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك للاعتبار للوضع وشكها البتة والصدقة وغيرها لا يصح ذلك منه العقاد وان اول من
 الصبي من قبل المولى ببلك التصرف لان الصبي ملطنة للاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو جاز بذه التصرفات
 بعد البلوغ لم يصح ثم لو كان اجازته لم يفظ الصالح لابتداء العقد صحيح كما اذا قال لعبد اقمعت ذلك الطلاق والعاق فانه لقيم
 في جامع الصغار والى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب الوصي والقاضي لان فيها ضررا لا يستثنى موضع الضرر
 عن قواعد الشرع ولذا لم يتحقق حاجة الى الطلاق والعاق من جهة دفع الضرر صحيح ذلك حتى انه اذا كان مجهوبا وناصيته
 امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك للما فاعند لمقبل معاينا واذا كاتب وليه لقيمة من عبد مشتركة بينه

وبين غيره واستوفى بذلك الكتابة فقد صار الصبي متقاضيها لئلا يضمن قيمته نصيبه كيلا كان مورثا كما في الأصول
 والموقع من تصرف مرة وتصرف أخرى كالبيع والشراء فانه بالنظر الى حصول الثمن فتح والى زوال الملك فهو كالتجارة
 والنكاح وغيرهما حلق فإذ باذن وليه فانه صحيح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع بشرط
 ان يعقل يعرف البيع سالبا أو المالك والشراء جالبا أو غير الغبن اليه من الفاش فان كل صبي اذا فطن
 البيع والشراء يتقنهما على ما قال شيخ الاسلام كما في الذخيرة وغيره وولي الصبي في النفس المال البوه ثم وصية
 ابي وصي الاب من خليفة له بعد موته في الحفظ والتصرف فيما تم وصية كما في العمدى ثم جازى جلي الصبي بالواب
 وان علا الاب والام ثم وصية ابي الجد ثم وصي وصية ثم القاضى وفيه اشعار بان الولي من قبل لا وليا بالطريق
 الاولى او وصية ابي من نصبة القاضي للولاية في مال او اتماعا من كلمة الترتيب الى القسوة اشعار بالصحة ولاتية كل من اراد
 والقاضى ووصية بعد موت وصي وصي الجد وشارف في هذا الكلام ان لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمره
 لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله تمام الكلام في اصول الاحكام ولو اقر النسب لما اذن للولي او غيره بما معه من ماله
 عين ودين او ارضه بما ورث عن ابيه او غيره صح ذلك لاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح للاب
 في صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في مورثه كما في النهاية ولا يخفى في لفظ الصحة والارث
 من الاشعار بالاتمام وكفى فيما يلزمه مع المناسبة للتشريع من غاية حسن الاختتام

كتاب الوصايا

عقبة لما دون لانه متعلق بالبعد الموت وانما جمع الوصية اشعارا بكثرته او اعماء وان كان للامير وحسب الاوصياء
 هي اى الوصية لانه اسم من الاوصياء كالوصاية بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسر يقال وصيت اى فوصفت الى الموت
 بكذا فهو وصي وذلك صحى يقال المولى وصي له المال هو وصي به ويقال لوصية كما في النهاية والقاسوس شرعية ايجاب
 اى الزام شئ من ال ومنفعة لمد تعالى وغيره وهذا شامل للبيع والابارة والهبته والعارية وغيره بالبعد الموت مخبر
 لكل فانها ايجاب في حال الحياة وانما سمى بالوصية لان الميت لما وصى به حصل ما كان من موصيته بما بعده من امر
 مما به يقال وصيت الشئ بالشئ اذا وصلته به كما في الكافي وما ثبت الوصية عند الجهو في وجوه الخ لئلا يترك
 وفرضت عند بعض في حق الوالدين الاقربين غير الوالدين وجبت على الفتي عند بعض في حق الكل والاولى البيع كما
 في الاثر باقل من الثلث اى ثلث الموقية لشارة الى ان التقليل في الوصية افضل لما رو عن شيخين المسددين
 الوصية بالنسب اليه من الوصية بالبر بالبر احتجابا بالثبات الى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اهل الوصية
 كما في الاختيار عند مخني ورثة بما لهم او عند استغنائهم اى صيرتهم اغنياء بحصصهم من يرثه بان يرث كل من علم
 ويم على ما رو عنه او يرث كل عشرة آلاف درهم على ما رو عن الفضل كما في الظهير وقيل يخبر عنه اصدنين لشمال كل

منها على فضيلة منتهى قدر صلته به الا اذا لم يكن عليه حقوق والا فلا لازم صرف كل ثلث الى ذلك كما في الزايدى وغيره كما
 اى مذ باشل مذ ترك الوصية لم يمس بلا احد سها وهو الاستثناء بما لا يحسنه لم يكونوا اختيارا فعلى هذا كقول الرضا عليه السلام
 هو الاصل وفيه نظر الى انه اذا كان قسما لا يمتنع ان يرصى على ما قال ابو صفير رحمه الله اذا كان ولاده كباره اما اذا كان
 صغارا فالركن افضل مطلقا على ما روى عن شيخين كما في قاصين فان لم يكن انما مذبت اذا كان للموصى مال بلا تبعه من غير ان
 حق العبد فلا يذنب ذالم يكن لزال سوا مكان عليه تبعه او لا لكن في المنة لو كان عليه تبعه لمال مذ بعه لم ياتم ترك
 الايصاء وفى الزايدى انما سبأه كالمصية للاغنياء من الاجانب ومكرهته كالوصية لاهل العصية بلا قرابة وتجب
 كالوصية بالخفارات وفدية الصيانات والصلوات وصحة الوصية بالثلث وغيره للمحل كما في لطف الله تعالى
 وغيره من الحيوانات فلو لم يكن لطف الله تعالى فلا ينفق عليه صح كما في شرح الطحاوى وغيره وفى الاستثناء اشياء اخرى
 صحت بدون القبول فانه شرط لملك الموصى لا للموصى به كما في النهاية وسياقنا اشارة الى ان لطف الله تعالى انما لا يصح فيه
 وصحة لاحدية اى بالمل على لطف الله تعالى اذ اوجبه اذا لم يكن لغيره من سبب كذا فى شرح الطحاوى ان ولدت الا
 من الجارية والدابة وهذا قيد للقيدين جميعا لا اقل من سبب اى بدق المحل وهو ان ينفق في شهر وفى النبل حد عشر سنة وفى الابل
 والنسل الحد عشر سنة وفى البقر تسعة اشهر وفى الشاة خمسة اشهر وفى السنو شهران فى الكلب ربعون يوما وفى الطير احد وعشرون
 يوما كما فى الاستيفاء من قضا اى وقت الوصية فانه يشترط الصحة الوصية وجود الموصى لا وكذا وجود الموصى حقيقة وعكسها ان
 على خطر الوجود كثره البستان ما حاش كما فى النهاية عن المبسوط وسنذكر الاستثنى منه فكان صاحب المستصفى غفل عن ذلك
 صير قائل باشكال تلك الخطر ثمة البستان كذا صاحب الكفاية حيث حكم بالانقضاء كما فى التمراتى المنع الوصية بما فى
 اذا ولدت لائل من بنته اشهر من وقت موت الموصى لا لانيانى ما ذكره الوجوده عند الوصية كما لا يخفى فكذا لم يردنا فى
 كما نطق كذا لم يردنا فى الكفاية انما ثبت بالامال ثم كسبه استحق ثلث ما يملكه عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان
 مبعوثا او غير معين فهو شائع فى بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كان شاعناى كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى
 بمختص غنمى او من مالى فانه يشترط وجوده المرقى الاول عند الوصية وفى الثانى عند الموت وتماضى فى النهاية عن الذخيرة
 وغيره وفى الكلام اشعار بان ان ولدت الجارية لسة اشهر فصاحدا من قضا لم يصح الوصية لجواز حدوث المحل بعد الوصية
 الا اذا كانت الجارية معقدة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياسا على السبب كما فى المفردات وصحت هى اى اوصى
 والا يستثنى من وصية بامرته للاحكام فالا لوصية للمولى والمولى له الموصى له الموصى له الموصى له الموصى له الموصى له الموصى له
 ما تقرر والاستثناء منقطع ولا ينفرد الى التناول الوضع بل الى الملازمة وهما المحل جزءا منه فاما فصلا كاستحباب المير
 من المملوكية وهو جنى لانه يرمى بزيم كما فى الكرامى وهما اشكال فان النفاة لم يشترط اذ يملك الملازمة
 الفقهاء يجوزوا اشتداد قسمة من بر من الف درهم كما فى الكفاية وغيره وصحت لشي من مال المسلم للمسلمى لا لغيره

المعاملات وفيه إشارة الى انما لا تصح منه المحرم ولو سلمنا و اجازنا الوتره وفي الذخيرة انما تصح للمحرم ستمائة من ثمنه
 وعن يوسف بن احمد انما لا تصح كما لا تصح للمحرم في دار الحرب حتى لو خرج الدنيا بمان لم يكن له من ذلك شيء وان اجازنا الوتره
 ونسهم من قال انما تصح له وهذا اذا كان الموصى له في دارنا واما اذا كان في دارهم فمقتضى صحة الاختلاف المشايخ به على
 ان المحرم كالميت في حقنا يجوز اولى من بل البر فلا يجوز وصته لعكسه من الذي للمسلم المأمور به ان يكون ميتة كذا
 للمحرم كالمسلم على ما فصلنا في المصنفات يجوز وصية المستامن للمسلم والذي لا اجازة الوتره الكائين في دارهم واما اذا كانوا
 في دارنا مستانين فمهم كالمسلمين في المعاملة وصحت بالثلث والاقول للمأخوذ في الوارث ان لم يرخص الوتره لا يصح له
 في اكثر من اى بالكر من الثلث فان في تبيخي الباري كما في القاموس ولا يصح شي لوارثه اى الموصى لم يرث بمقتضى
 عند الجميع فلو وصى له ولا جنى كان له النصف وطلت للوارث كما في الخلاصة ولو وصت بكل المال زوجها كان الكل له
 بالارث ونصف بالوصية كما في قاصيخان المراد من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصى كما في عاتة الكتب فلو
 اوصى لمن كان ارثا وقت وصية الموصى ثم صار غيره وارث وقت موته صحت كما اذا اوصى الزوجة ثم طلقها ثم ارثها
 ومضى عدتها ثم مات الموصى وبالحس لم يصح كما اذا اوصى لاجنبية ثم تزوجها ومات وبى زوجة وفيه اشعار بانه لا يصح
 بعد وارثه ومديره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا
 وله اوان يوصى لشي من ان يتفق به في حياته فالوجه ان يملك للملك غيره ثم يوصيه له لغيره ذلك الصغير وصح
 للمالك وام حيا كما في النصاب ولا يصح لاجل قائله اى قاتل الموصى سواء كان وارثا او غير وارث واقتل عددا او خطا
 مباشرة اى قتل مباشرة لاقتل تبعية نصح وصيته لما خبره وقع الموصى فيها وبذلك يتشبه الصبي المجنون فانما كان
 فانصح الوصية للمالك اجازة الوتره كما في النظم الا باجازة ورثته اى ورثة الموصى اوصية بالكر من الثلث للاجنبى
 للوارث والقاتل فانما تصح لاسقامهم قتم وعند ابى يوسف وزفرهم لا تصح للقاتل ولو اجازوا اذا اجازة المستعبر فليكن
 بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمعتاد من الوتره من يكون جازة مستعبر بان يكون عاظما فانما
 صحيح حتى لو اجازوا بصغير منهم ومجنون لم يصح واما المريض فقد صح وصية اذا برء الا بقرينة ابتداء الوصية حتى لو كان للموصى
 ورثة لم تصح الا باجازة ورثته ولو كان اجنبيا صحت من الثلث كما في المصنفات وفيه إشارة الى انه اذا لم يكن ارث للموصى
 بالاكراه اجنبى صح حينه كما في الخلاصة انه لو اوصى القاتل ولا وارث له صحت الوصية وهذا عند اللطيفين بالاعتدال يوسف بن
 فلا تصح ولا تصح بعد القاتل ومديره وام ولده ومكانته الا باجازة الوتره كما في النظم واعلم ان لنا طعن في بعض شي
 ان المريض اذا عين له احد من الوتره شيئا كالا على ان لا يكون له في سائر الذخيرة حق يجوز قتل هذا اذا وصى بذلك الموصى
 موهبة فحينئذ يكون الميراث الميراث في الوتره مع ما في الوتره ولا يصح من صبي ولو عاظما راسها وكذا من شمل من كان
 في الميتة خلل للمجنون وفيه إشارة الى ان تصرفه كما لا يتبرع الا بقرينة رضا قالى ما بعد البلوغ كما اذا قال ذالميتة فقلت

الى اطفال كمانى الكمانى والى ان الجور الذى بلغ غير شديد وصيته استحسانا كمانى النظم ولا من مكاتب وان
وفاسلانه ليس من اهل النبره قبل هذا عنده واما عند ما قطع وفيه اشعار بان لا تصح من العبد واخواته كمانى فاضنيان
وقوم الدين عليها اى الوصيه لان اداها لا نزع بخلاف الوصيه وفيه اشعار بان لا تصح من مستغرق الدين الا بالاربعه
كمانى الكمانى ولقبيل الوصيه بعد موته اى موت الوصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصيه وتقبل اى قبل
قبولها فى حياه الوصى فلم يوصى له رد ذبه الوصيه بعد موت الوصى بل بخلاف وتقبل رد ما فى حيوته فله قبول ما بعده
عند من خلا فلا فرج وبه اى بالقبول لمذكور لا غير مكاتب الوصى به فالقبول بشرط لما لكليه الوصى للموصى به لا لصيته
كما هو هذا اذا كان الوصى له الملاك بالقبول والا فلا يحتاج الى القبول كمانى الذخيره وفيه اشعار بان لا يشرط فى المالكه لقبض
ما يملكه ون القبول فقال الا اذا مات موصيه ثم مات موصى الوصى له بل بالقبول منه للموصى به لا رد من قبل القبول
فهو اى الوصى به يكون ملكا لو شرته اى ورثته الوصى لا استحقاقا لانه صادر ملكا للموصى له فى تخرج من جزا حياهه بالياس
عن القبول فيكون لو شرته وفيه اشاره الى انهم لو ردوا ما لم يتقبل القياس ان لو شرته بمنزله فى الرد والقبول فقبول الاستحسان
ان لا يتقبل الوصيه والقياس ان يتقبل والى اى الوصى ان يرجع عنها اى الوصيه لا تمنع لم يلزم الا بالقبول لقبول
صريح كحيث عما وصيت لفلان او البطلت او تركت او اوصيت لفلان كاخترت اوصى حرام او لفلان كمانى فاضنيان
او فعل لقطع ذلك الفعل حق المالك عما غصب لانه صادر الوصى بشيئا آخر بهذا الفعل كما مر فى الغصب
من قوله فان غصب غير اسمه اعظم منافعه فتمننه وملكه فلا اوصى بصوف ونحوه فقول اوصى بقصص وقيل اوصى بقصص وقيل اوصى بقصص
رجوعا كمانى النظم او فعل يزيد ذلك الفعل فى الوصى به بما يمنع من زائد تسليمه لى الوصى به الا به كمانى
من ذلك ان الملك السوقيق الوصى به لم يمنع كخطبه به وهو المانع عن تسليم السوقيق الى الوصى به
الاصح السمن كذلك الثوب اذا صبغته ومثل البناس فى ساحة او دار موصى بها بخلاف القصب والدم فانه ليس
رجوعا لاطنينها فرجع كمانى المضرات ومثل تصرف يزيل ملكه كالبيع فانه فعل شغل على تصرف يزيل ملكه كمو
وهو المانع عن التسليم ومثل التمهيد فى ازالة الملك اطلاقه مشعر بان لو عاد الى الوصى به بالشر او الرجوع عن الهبة
او نحوه لا يعود الى الوصيه كمانى المدايه والمحال ان الرجوع عن الوصيه على انواع بحيث لا يفسخ بالفعل والفعل كالوصيه بعين
والا يتحمله الا بالقبول كالوصيه بثلاث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت والا يتحمله الا بالفعل كالبيع لم يملك ان يست
من مرضى فانت حر فانه مدبر بعيد والاحتمال الواحد منها مثل ان يدبره تدبير اطلاقا كمانى الظهيره لا يرجع عنها بقبل ثوب
موصى به لانه قد فعل عند اعطار الغراة ولا يجوز ما اوصى به الوصيه وانكار ما اوصى به الوصيه فانه قد فعله عليه بعد موت
الموصى قبلت كمانى الجامع لكن لم يسلط به يرجع بخلاف ما قيل ان قول ابى يوسف من الاول قول محمد وهو الاصح كمانى
الكمانى وقيل ليس من اختلاف الروايتين فمانى الجامع محمول على الجور عند غيبه الوصى او صورة الرجوع ومانى لم يسلط

على الجود عند حضوره أو الجود الحقيقي كما في الذخيرة وظل سببه المرض من الموت ووصيته لمن يكما من امرأة
 بعد ما أوى العتبة أو الوصية ثم مات فإن كل تبرع من المرض وصيته والوصية للوارث كما مرقية اشعار بأنه صح إقرار المرض
 لمن يكما بعده خلافا لفرج ولم يسمع إقراره لزوجة بالاجماع لأنها واثرة إلا أن يصدق ببقية الورثة ولو في جوة الوصية
 كما في العمادى كما قرره إى بطلان مثل بطلان إقرار المرض ووصيته وسببه لانه كما قرره وعبد الله ولودى الوصايا
 أن أسلم الابن أو عتق العبد بعد ذلك الإقرار والوصية والعتبة قبل موت الموصى لأن في الإقرار تمتة الأثر البعز
 الورثة وبقية اشعار بأنه وصار غير وارث بعد الإقرار بأن إقراره ثم ولد له ابن ثم مات المتبرع الإقرار كما في العمادى وهبت
 متقعد بضم الميم فتح العين هو الذى لا حر كمن دار في جسده وقيل بفتح الهمزة كما قال المطرزي وقال ابن كثير
 هو من لا يقدر على القيام لانه وصي له من غير إيجاب النصف ومصدره الفلج كما في المغرب قال ابن الأثير هو
 معروف يرعى بعض البدن وأشمل إى الذى في يده فساد وآفة ومسكول إى الذى أصابه السل بالكرة هو فخره
 في الريه يلهي مما حوى رقيقه من كل ماله خيرة التي كل منهم مختبر من كل مال كل منهم إن طال مدته إى مدة كل يوم
 هذه إذا مرض إن مضى سنة من أول أصابه على ما قال الصحابي كما ذكره أبو العباس ثم بعضهم قالوا إن هذه هي تلاوة
 والأفلا ولم يخف موته بواحد منها بان لا يردوا ما به وقتا وقتا والأمكن واحدا منها بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة
 أو خيف موته بان تيره أو ما به يوفى ما من ثلثه إى مختبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المرض وقالوا إذا أضناه المرض
 صار صاحب فراش عجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مثل الموت فالسكول الذى طال مرضه فلم
 كالصحيح وقال محمد بن سلمة إن كان لا يرجى بربه بالتداوى فكالمرض والأفلا الصحيح كما في طلاق العمادى وعن محمد بن مسلم
 أنه في حق الفقيه إن لا يقدر على الخروج إلى المسجد في السوفى إن لا يخرج إلى المكان وفي المرأة إن لا تقدر على السطح قال
 الفضل المرض إن لا يخرج إلى حاج نفسه وعليه الاعتماد كما في الجماعة والخمارة من كان الغالب سببه الموت وإن لم يكن
 صاحب فراش كما في سببه الذخيرة وإن أجمع الوصايا إى اختلفت قوة كما إذا وصى بمرض وواجب نفل
 صدقاتى ولعبد كج الفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفار بالكل نفذ الكل كما إذا ضاق عنه وأجازة الوصية
 فإذا ضاق بلا أجازة قدم لم يرض إى الأقوى منها وإن أخذ الموصى فبذ به بالفرض حق العبد ثم حق الصدقة
 ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم وذكر الامام الطحاوى إى أنه يذبح بالفرض ثم الكفارات ثم بدية كفارة القتل ثم يسير ثم النفل
 ثم الأقطار ثم الذرة ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وقدم العشرة الخارج وتامنى الذخيرة وإن لساوت الوصايا فقرة
 يكون لكل فخر من صدقاتى أو حق العبد وأوجب أنوافل فإذا ضاق بالثلث قدم ما قدم الموصى إذا انظر إن كان
 وعند لو كان لكل فخر صدقاتى كما بدى بالجمع ثم بالذرة ثم الكفارة ولو كان أفلا كالوصية بالجمع والصدق ببدية
 به في ظاهر الرواية وعنهم بدى بالأفضل الصدقة ثم الجمع ثم العتق كما في الذخيرة وإن أوصى بجمع للفسخ من الحج

اى حبث الوارث او الوصى رجل بالبحر عنه حال كونه راكبا والاؤ تقديمه على عنه من بلده اى الوصى ان بلغ لفقته
 من الثلث ذلك الحرج الوصى به والا يابى فمن حيث يبلغ النفقة يحج راكبا عنه استحسانا اوار لا وصية وفيه ايماء الى انه
 ان فع المال الى عبد فحج باذن مولاه فقد صح الا انه لا يستحب للخلل فيه والى ان ان كان فى المال لم يرفع وفار باراكوب فثبت
 ويستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابا له والى انه لو حج من القرى التى قرنته من بلده صح ايماء
 فى حكمه والى انه لم يبلغ النفقة بالحج من بلده فقال رجل ما حج عنه بهذا المال باثيا لانه يخرج به كما فى التتمه فان مات حاج
 اى ان قصد اوار الحج الفرض خارجا من بلده وسائر مات فى طرفة ووصى بالحج عنه يحج راكبا عنه من بلده ان
 بلغ لفقته ذلك عنه والاعضاء بها فمن حيث مات كما فى الكافى ورواى سليمان بن من حيث مات بلا خلاف كما فى حج النصف و
 مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك حج من حيث مات وهذا بخلاف كما مر فى كتابه واعلم انه ان اوصى بالبحر لم يحج عنه فان
 حسن الطريق فهذا لا صرف الى ما يراه الفقهاء من وجه البر كما فى المينة وفى وصيته بثلث ماله لزيد الاسبغ
 وسدسه لآخره والحال ان الوتر لم يخرج وما زاد على الثلث من سدس يثلث اى يحل الثلث على ثلثة اسم لثلاثة
 وفى وصيته بثلثه اى بثلث ماله لزيد وكله لآخر ولم يخرج ونصف اى يحل الثلث على اثنين وقال لا ربع اى يحل
 اربعة اسم لاصل شار اليه فقال ولا يضرب للموصى له باكثر من الثلث عند ابى حنيفة رح ويضرب عند
 والماصل انه ان اوصى باكثر من الثلث ولم يخرج وفى طرفة فى الاثر عنه لكونها وصية بالاستحقاق فلا يكون مشروع وجاز
 عند هؤلاء تفصيل احد على آخر فى الوصية فوجب اعتبار ما كان الاول الصحيح كما فى الضمات وفيه اشعار بان يضرب للموصى
 له بالثلث عند من ففى المسئلة الثلث بالانفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى لزيد بسبعين لاخر بسهم وان اجازوا
 يقسم نصف ماله عليها اثنا بالاخاف وفى المسئلة الثانية نصف عنه لطلان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث لا فكل
 الثلث بينهما ويرجع عند هؤلاء ان اصل المسئلة ثلثة حاكمه الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسم لما مر
 اجازوا فخذ بها ليقسم الكل كذلك لانصحه عنه فقال بوسف رم قياس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم الثلثان
 لصاحب الكل فكان نزاعهما فى الثلث فينصف فالثلث الذى هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن ان يخرج
 فيجب لاستواء سهم صاحب الثلث فى حالة الاجازة وعدهما وهو يسدس فى الصحيح ان يربع بطريق المنازعة بان تقسم الثلث الى
 وهو اربعة من ثلثة عشر بينها الضعيف لان اجزا تم غير موزعة فى قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسم يدعيها صاحب الكل وسدس
 منها صاحب الثلث لثمة الثلث فيسلم لسته لصاحب الكل يتنازعان في سهمين فينصف فيحصل ثلثة اسم لصاحب الثلث واثنا
 للآخر كما فى المختلف وغيره وقوله لا يضرب معروف مسند مجاز الى الوصى له باكثر من الثلث فالباصلة للموصى له بصلته
 الفعل مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب لكل لموصى له عدد وفى عدد فلا يضرب ربع فى ثلث ولا ثلثة اربع فيه
 فى هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة اربع لصاحب الكل خلا فالهما فانما يضربانها فى الثلث فيحصل

ان لذلک فصاحین فارید بالضرر المصطلح بین الحساب بتوضیح حدیثه الی احد المضروبین کسبه الآخر الی الواحد
 مازکره المصنف مغفرا به وان لم یکن محتاجا الیه وخالف ما اصطلاح علیه الفقهاء علی ما قاله المطرزی انه من الضرر بحسب الایثار
 الاعطاء فغنی الاول معروف والثانی بمجمل خذف مفعوله مع الصایة تقدیره لا یضرب فی شیان المعنی لایا خدمه ولا یطبی
 شیاناً بحکم وصیته بالکثر من الثلث بحکم وصیته بالثالث من قولهم ضرب بسهم علی الخیر وواقیه ای اخذ منه نصیباً فالباستقله
 بالفعل واداة ومکمله واللام فی الموصی الی الموصی له بالکثر من الثلث ومن اوجهم جازاً بما قاله المجتهد ماول علیه
 الا فی ثلث صور فانه یضرب فی الثلث بالکثر عنه فیضا فی السحابه ای فی صورته النقصان عن قیمته لشل فی الوثه
 بالبعج والزیاده علی قیمته فی الشرک كما اذا وصی مرض بان یباع عبدان لقیمته احدهما ثلثون من یدلج عشرین والآخر
 من عمر وباربعین لایال اسواهما ولم یخیر بالورثه فانه ثلث الثلث ثلثون فیدیموه له بالثلث عشره وعمره بالثلث
 عشرین وان وصاه بالکثر من الثلث و فی السعایه ای کسب لقن كما اذا اعتق هذا الرضخ بن العبدین فانه وصیه
 بالثلث فیتق من الاثنته عشره ومن لا علی ثلثه عشره فیسیان فی ستین علی قدر نصیبهما و فی الدرر اسم السله
 ای فی الوصیه بدر اسم مطلقه غیر مقیده بکسر من الکسوه کالنصف والربع وغیره كما اذا وصی مرض لستون رجلاً زید
 منما ثلثین وعمره من فانه ثلث الثلث الثلثون فلیقس علی السله السابقه ان یصعق کل عند الا انهم متفقون
 فی التثلیث لانه اضاف الوصیه فیها الی عین من اعیان مال فلا یتناول حق الورثه لفظاً بل سنی فلا یعتبر غیر
 الضرب عملاً باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الی الزیاده علی الثلث بان وصی بالنصف مثلاً فانه یتناول حصته لفظاً
 ومعنی فاعتبر بمثل نصیب ثبته او بنیه صححت الوصیه سواء کان له ابن او بنت او لم یکن فغنی بالابن واثبت
 بلا اجازة و فی اکثر من واحد شل نصیب بن الا اذا زاد علی الثلث فانه محتاج الی الاجازة وبمصدیه نصیب ابن
 او ابنة بلا ذکر مثل لا تصح و یطل لانه وصیه بمال غیر بخلاف شل نصیب فیه اشاره الی انه فیما اذا کان له ابن او ابنة
 واما اذا لم یکن فقد صححت كما فی المضرات والعبرة ای اعتبار کونه من کل والثلث بحال العقد کالبیع والتهب
 فی التصرف الذی فیه نوع تبرع بقبرته المقام المنجری المفید للحکم فی الحال لالبعد الموت وانطوت متعلق بالحق
 فالاولی تقدیریه لکما فیفضل بین المعامل المسمول بالاجنبی الذی هو الذی اعنی بحال العقد فان کان التصرف او
 فی حال الصحة فمن کل لا یعتبر والا لیکن فی الصحة بل فی المرض فمن ثلثه متعلق حق الورثه بانما تعرض الحق
 لو اقر مرض لاجنبی بدين نقد من کل مال وکلذالواقر لادارة من مهر الشل لالزیاده والمقام شعراً به نوح المر فی الشر
 جاز كما فی العادی والتصرف المضاف الی سوتة ای الذی یفید الحکم بعد موتة لاقبله شل ان یقول هذا العبد
 بعد موتی یعتبر من الثلث لمار وان کان هذا التصرف فی الصحة فان العبرة لحال الاضافة للعقد فلو قال
 او مرضه ان حدث لی حادث فلقد کان کذا کان وصیه ومرض ای کل مرض صحح المرض منه کالصحة فلو اوصی

بشيء صارت باطله لان طهر البصر ان لا يخلق بهما الحق احد وهذا قيد بالمرض بان قال ان مست من شخصه اولاد او الطور
ثم مع فباقيه وان عاش بعد ذلك سين كافي التتميه واعتاقواى المريض فقا او سكا تبا او دب را بتره و صيته و
في الابايزة والاستيهار والهر الشراء والبيع بان باع مريض مثلاً من اجبنى بالسواى ما ينجس كفى في التفت والاصح
فانما مقدرة على جميع الوصايا عنده والاعتاق عند ما فان جالى ثم اعتق او عكس فاللهما اولى عنده والاعتاق عند
كفى المداية وبعثه عينا من الماسع القبض وكذا اصدقة واربعة حتى لمريض ابن ولام له عليه دين فمات ثم ابراه
مع من الثلث لانه صار اجنيا بالموت كفى المنية وضمانه بالكلية وغيره كما اذا قل فيه فاعلم على الالف
على انى ضمان او لم يكد اعلى الى ضمان لى فان الالف والمائة عليه على الناحى والمشتري فاعلم ان اعلم كفى
كفى الكمانى وصيته **فصل** في المداية من الثلث لانه تصرفات منجزة فلا دلى ان يثل به بعد القاعدة المتقدمة
جاءه اى جبار الوصى اذا وصى لى شي من لصق داره بغيره بداره قيا سا كما قال ابو صيفه وزفر
بمنى الجمار وهو المداية ومن شارك غيره في مسجد حلة استمانا كما قال في رواية عنه لانه الجمار كفى الاختيار
ان حق الجمار لربون داره وشمالا وعلما فضعيف كفى الكمانى وغيره بصحيح الاول كفى الضمات وفيه اختلاف
ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القرن والمداية ولام الولد لان كفى قوله لا يضا
اليهم غلات المكاتب فانه جاز كفى النذرة ففى المداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لانه جاز وصهره بالكلية
ما فسر محمد بن ابي جهم الوصية كل ذى رحم محرم من عرسه اى كل ذكر من قرابة زوجة الموصى وان اعتدت من رجب
عند موته فدخل الوفا واخوها وغيرهما وقال لحد لى بنى اى عرفم واما فى عرفنا فلا يدخل فيه الاب والجد والجد كفى النذرة
يختص بهذا المفظ الصهر والمبايض فغيره ان لا يدخل فيه الاب والجد والجد كفى النذرة فغيره ان لا يدخل فيه الاب والجد والجد كفى النذرة
محرم منه كزوج البنت والاخت والعمة ونحوهن قيل بنى اى عرفم واما فى عرفنا فلا يتناول لزوج المحرم قريبا كان
بعيد احدا وعبد كفى الكمانى وذكرنى القاموس انه الصهر فى المغرب ان عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالاب
والاخ وعند العامة زوج البنت بنى ان لى بنى ديار لانه الشهور واليه عرسه ازوجا عنها لا يعرف الالف قال
والا زهرى اهل الرجل اخص للناس به ولا اخص بالانسان من الزوجة كفى الكمانى وبذا عنده والاعند بما فعل من كذا
امرأة وولمه واخيه وعمة وصبي اجنى لقوته فى منزله كفى المغرب لا يدخل فيه رقيقه كفى الاختيار والاصلا اهل
بعية اى بيت النسب هو كل متصل بمن قيل بانه الى اقصى اب لى الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا
محمدا وغيره لان لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت
ولا اولاد البسات واولاد الاخوات ولا احدين قرابة ام الموصى اذ النسب لما نصير من الاب والجد ولدوا وصحت
لم يدخل فيه لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت لاهل البيت

قصا عدا فان اهل الجميع اثنان في الوصية وبه قال لفظويه وبذا اذا لم يعرف باللام والا فالأصل اصد للام والجمع
عند الثخين الماعند محمد رحم فاشنان كما في البداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخشون فالوصية جائزة وبلفظي الا ان
عند بعضهم ان تجرى بالاجماع منهم كما في تامة الوقعات من وحي رحم لميت لعصبة ولا صاحبة فرض سوار كانوا وصيا
او كبارا او احرارا وعبيدا ذكورا واناء مسلمين وكافرين فيدخل فيه الجد والجدوة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الثخين
لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذور لم يطل الوصية عنده لانه الوصية للمعوم كما في الكافي في تقدم
الاقرب فالاقرب من بني الرحم خير الوالدين والولد يستأثر من محراه فصاعدا لان نقره في العرف من تنحية
الى غيره بوسيلة ولا يقرهم فبهم فلو اوصى بمسكين وخالفين ففلم يعين عنده واما عند ما يفرج لانه يدخل فيه كل قريب فيسب اليه
من قبل لاب والام امي اقصا آب له في الاسلام فلو ترك عما وخالفين كان النصف للعم والباقي للمعاينين من غير
اقرب منها وثالث عند ما ولو ترك عما وعتة وخالا وخالة كانت للامولين عنده لاستوارهما في القرب رعت عند ما
في البداية وغيره وصحيح قوله كما في المضمرات فاعتبر الوصية في هذه الوصية كمن اشبار لم تعتبر المحرمية والاقربية والجمعة
صلة القرين فيخص بمن يستحقها كما في الكافي واليه اشارة في الاسرار وغيره ولكن المبدأ ان المجتهد لا يستغنى عليه
الوصية لاصل ولله زيد والارواح والواحد والكثير سواء وفيه اشعار بان يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرب
وبانه لا يدخل ولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنواهن فلهنات عملا بالحقيقة ولا يدخل ولاد البنات
اصلا في ظاهر الرواية وعن محمد بن النعمان يخلون كما في الاختيار وفي الوصية لا يدخل في رتبة امي رتبة زيدا وكره انه منهم كما في التمهيد
كانت ابنا وبنات ثلث منها وان فقدوا ولاد الصلب دخل فيه اولادهم في دخول ولاد البنات روايان كما في الذخيرة
وفي بني فلان اسم قبيلة كنيتم انا شي مبتدأ خبره بغير منتم تعافان كانوا ذكورا وانما يطبق في كل من يخلون تحت الوصية
اذا كانوا يخشون اما انما ينبغي ان يدخل علي ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان باخا صلا لا يدخل في المخلطون الوصية
وبذا عند الثخين الماعند محمد بن محمد فيدخلون هذا رواية عنه وعلى الكافي وجوه يدخل المذكور بلا خلاف كما لا يدخل لاناث
واذا فقد ولد الصلب دخل ولاد الابن كور او مخططين لا يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل ولاد البنات ولو ذكورا
الاني وايه عن محمد بن كافي الذخيرة وبما ذكرنا ظاهر ان المصنف لا يبي على قوله الاول كما ظن قيل له قال خرافا فلان انا ذكورا
خاصا فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي ولطملت الوصية لمواليه بالبيان قبل الموت فيمن له مستحقون كالبكر
ومستحقون لبقتهما لان لموالي مستحق كصالح لا على شكره للاعطاء ولا لسل زيادة لما ذكره عنهم انها جائزة لكن عنه ان الوصية
للاعلى وعنه انها لما جميعا وعن أبي يوسف رحم انها لا على وعنه انها لا سفل وعن محمد بن الحسن اصطحا عليها ان الجارية
قد زالت بذلك كما في الكافي وكلامه شعرا به لو كان له مستحقون بالفتح لم يطل في لمن عتقه في الصحة والمرض لا ولا يخل
والنساء سواء اعتقه قبل الوصية او بعد ولا يدخل مدبره وامهات اولاده وعن أبي يوسف م انهم يدخلون كما في الكافي

وفيه ان يكون الحكم كذا فيما اذا كان المستوفى وصحت الوصية بالمنافع كما اذا وصي بجملة عبده مدة معلومة وابدانا
 تملك لمنافع كما في حالة الحيوة وفيه ايجاز الى انه يجوز للموصي ان يبيح العبد من موضع الموصي الى موضع المولى ولا يخرج
 الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالخدمة يعزوه والنفقة على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان
 كان بحيث يرجي بمره فكذلك الاغنى صاحب الرقبة كما في التتمه وسكنى داره مدة معينة كسنة وشهر وابدان كما في الابا
 واما خص الخدمة والسكنى اشعارا بان لا يجوز للموصي ان يوجب العبد الدار كما في الهداية وصحت لعلتها اى غلة العبد الدار
 واجرتها ونفعا مدة معينة وابدان يوجبها ثم تصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان لان يستعمل نفسه وليكن لان الغلة والمنفعة
 سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية فان خرجت الرقبة اى قبة العبد الدار
 سلمت الرقبة اليه من الموصي يستعمل وليكن يستعمل مدة الوصية والا يخرج من الثلث قسمت الدار ذاتا او غلة اثلاثا
 ليكن الموصي اثلاثا منها والورثة الباقي او شغل الموصي لاسمها بواو الورثة يورث حتى يتكامل لزمان وقالوا ان القسمة لا بد
 اولى لاسمها اعدل التسوية منيها ذاتا وزمانا بخلاف الهباية فان فيها تقديم احد هاتين كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار
 يحتمل القسمة والا فالهباية لا غير كما في الظهيرية والاكثار شعرا به ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من التثمين لارواية حق
 كما في الزايدى وبها يابى العبد مخدوم للموصي ليواد للورثة يورث ويستعمل منه كذلك لا تجزى وهذا اذا لم يكن له مال
 آخر والا فيخدم للموصي له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة فيخدم للموصي واليوسين والورثة
 يورث على هذا الاعتبار كما في الاختيار ومبوتة في حيوة موصيه اى اوقات الموصي في حيوة الموصي تبطل الوصية
 لانها انما يملك بالقبول بعد موت الموصي ومبوتة بعد موته اى موت الموصي يعود الموصي الى ملك
 الورثة اى ورثة الموصي لان الموصي الاستوى اما وصي له وصحت الوصية ثمرة لسانه فسيذ ان مات
 الموصي وفيه اى لسانه ثمرة كان له بده اى الثمرة المحاذية فقط لما يحدث لانه يقال حقيقة الاعلى المحاذية وان ضم
 ابدان قال له ثمرة لسانه ابدان فله بده الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن
 فيه ثمرة ولم يضم ابدان تبطل الوصية وهذا في القياس المانى الاستحسان فلا يبطل يقع على ما يحدث الى ان يموت الموصي كما
 في الكفاية وهذا مختار للكرمانى كما في غلة لسانه او ارضه فله بده وما يحدث ما عاش للموصي له سواء ضم ابدان او لا
 يقال على ما يحدث ايضا هي شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلاف والطب نحوها وفي مسأله النزل وكذا الوادى
 بنزل كرسى في ثلث سنين فمات لم يحل لكرم فيها شيئا يوقف للكرم حتى تتصدق بنزل ثلث سنين هذا قول محمد بن مسلمة
 سوا فقال لما قال اصحابنا وذهب فقهاء انما بطلت كما في التتمه وصحت بصوف غنمه وولد له بالوجود ولها
 اى الموصي لما كان على ظهره او في بطنها وضرعها في وقت موته من الصوف والولد واللبن ضم ابدان
 او لا يضم لان المردوم منها لا يستحق بعد ما يخلف الثمرة والغلة فانها يستحقان بالمساقاة والاجارة ولورث بغير

اى طلب من اهل على يد يون هذا مستدرك بالمقصود وعلية يدل كلام صاحب الذخيرة وشرحه حاجة الطفل من
 الطعام والشراب المكسوة وغير ذلك الا انها باب اى قبول البتة للطفل ذنى النافذ خوف الملاك واعتبار
 عبد عيسى امسين لعدم الاحتياج فيه الى الرأى بخلاف اعتناق ما ليس لعين فانه محتاج اليه ورو ووليعة ومفيدة
 وصيته حال كونها مفيدتين لان لصاحب الحق اخذه بلا رفع الوصى وقدر اشارة الى انه يفرضه بالنقصان والشر
 ولقبته ما يكال ويوزن كما فى قصص جمع اموال ضالعة اى مشرف على الملاك وبيع ما يخاف تلفه من
 نحو الطعوم والمشروب فى الاكثاف اشعار بان لا يفرضه فيما سوى الاستشارة من البيع والريزى اقتضار الدين البتة
 والاجارة وغيره فانه قال بعضهم يفرضه بقبض الوصى بالبر كما اذا وصى بان يتصدق بشئى للمساكين قال العلوانى انه
 على الخلاف كما فى الذخيرة وذكر فى فضل انه يفرضه باجارة التيمم بعمل عمل على الخلاف ففى النصف ان احدهما لا يفرضه
 وزفرح والحسن فيما سوى التيمم وشره الحاجة والخصومة وقضار الدين الوديعة والوصية ومثله فى التظم وصلى كوصى
 فى مال و مال موصية وصى اذا وصى الى آخره وصى فى تركته وتركه البيت الاول لان الابصار اقامة الغير
 فيما لا ولاية له ولا ولاية الركنين يجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى اذا وصى احد من ذين الوصيتين عند موته الى احدى
 منهما ان تصرف وحده وهذا ظاهر الرواية وعن بعض الفقهاء انه لا يفرضه لانه ماضى تصرف وحده كما فى الهداية ولا يصح
 وصى مال الصغير ولا يشتري الا بما يتغابن فيه بالعينين هير وهو بالقوم به مقوم لانه لا يخرجه عنه بخلاف الصغير
 الفاض فانه محذور ولواع به كل من فاسد احتى بملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه فى المنيعة ولا يرد التصرف بشئ لغيره
 فانه جائز بالطريق الاولى واطلاقه مشير الى جواز بيع كل شئ من تركته منقولا كان او عقارا او بناديا ظاهر لانه كما ذكره
 وقال العلوانى ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب المشتري بضعف القيمة او احتاج الصغير الى مئنة
 او كان على الميت دين لا دفاه له الا بمئنة او فى التركة وصيته مرسلة يحتاج فى انفاذها الى مئنة او بيعه خير اليه بان كان مائنة او
 يحتاج عليه نقصان او مئنة يربو على ارتفاعه عند بيعه عقارا كما فى النظرية والفتوى على قوله كما فى اللوم الى جواز بيع مال
 نفسه منه وشرائه بالنفسه بالعين اليسيرة لانه لا يجوز اصلا عند محمد وفى الظاهر الروايتين عن يوسف رحم والمأخذ الى حقيقة
 وفى رواية عنه يجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه بالسادى الفا ثمانية وليشتر منه بالسادى ثمانية بالفت على ما قال
 بعضهم كما فى الذخيرة وقال بعضهم يبيع بالسادى خمسة عشر لغيره ويشترى بالسادى عشرة بخمسة عشر كما فى الجامع وذكر
 فى المنيعة انه لو بيع من نفسه ما يتسارع اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الأئمة ولم يخبر عنه غيره ولكن ان يبيع من
 غيره بمثل القيمة ثم يشتريه بنفسه والعباد من كلامه انه لا يبيع عقاره بجا جائز لانه فيه اثمات منافعة كما ذهب اليه كثير من
 سمرقند وعن صاحب الهداية انه جائز لان فيه استبقاء المالك مع دفع الحاجة كما فى العادى انما لم يحيط التصرف فى الوصى
 اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من الغاصى على ماله فانه جائز لو احدث من بل اسكت ان تصرف فيه ضرورة

كما افنى به الوصية الدبوسية وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره ويدفع الوصي ماله الى مال الصغير مضاربة
 لانه من التجارة وفيه اشعار بان لا ياخذ مضاربة ومن محرم ان يجاز الا انه اذا اخذه على ان لا عشرة دراهم من المربح فانه
 مضاربة فاسدة ولا اجرة وعلى هذا القياس ينبغي ان لا يجوز لنفسه في عمل من عماله باقل الاجر كما قال الشرحي لو استاجر شيئا من
 نفسه ينبغي ان لا يجوز عن الجعيفة ثم اذا كان باجرة لا يتباين فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله لنفسه كما في الذخيرة وشركة بان
 يشترك بخبره ولجتماعه ووليته ويحتمل ان يقبل الوصي جوار الدين للصغير على يدون على الاصل على اي حال
 على اذاته وفيه اشارة الى انه اذا كان سوار لا يحتمل كما ذكر العجوبي وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية والتمصيل
 من ملوك بالضم ملاء بالمدى صار ملها وغنيها لا على الاخصر وهذا اذا ثبت الدين بدياته الميت حتى لو كان مبدائيا الوصي
 احتال وان كان المديون الى كفاي ولا يقرض الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقترض لم يكن من جنس
 يستحق به الغرل وفي الاكتفاء اشعار بان لا يتقرض بالذخيرة وهذا اذا كان له وفاربه كما روى عن محمد بن وعنه ما يدل على خلافه
 كما قال ابو جعفر ثم وقال لعلوا في فيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة ويتبع الوصي كل المال على الكبير الغائب
 اي بلارضاه وهو على سيرة ثلثة ايام فصاعدا الا العقار فانه لا يبيع لان بيع ماسوار للمحفظ والملوك على العقار
 نادر ولذا لا يباع وان خيف بملكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين ولا يبيع الكل عنده والماعذ بها فان استقر
 ببيع ولا فيقدر الدين من الكل لاني الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضر لا يبيع شيئا من التركة
 وعن شيخين يبيع ماسوي العقار وهذا اذا لم يكن فيها دين ولا قد باع على هذا الخلاف وان كانوا اصغارا وكبارا معا
 فقد باع حصته الصغارا كما مر والاكابر على ما ذكرنا من التفصيل الكل في الذخيرة ولا تجوز الوصي في ماله اي مال الغائب
 الكبير لانه لا يفيض اليه سوى المحفظ وفيه اشارة الى انه يجز في مال الصغير كما في العمادى وذكر في الكفاية عن لا وضع انه
 لا تجز في ماله الى ترك الفضل الدال على الاختتام

كتاب المحتش

اورد في الآخر لانا نادرة هو اى المحتش اخذت صفة بحد المضاف اى بيان المحتش من الخش بالفتح والسكون هو المنة
 والتكسر الفها للثابت ولذا لا يلحقها الف ولا نون وانما لم يثبت لانه غير معلوم عندنا فذكرنا في الاصل كالجعفر والشكل
 اولاد على وتوابع البشرية مصداق شيعة ذومرج وذكر اى ماله آفة المدة والرجل والفتج شامل لقبها مجاز ذو فمضاد
 اشعار بان من لم يكن له شئ منها فخرج لوله من تمة ليس بخشيت ولذا قال الجعيفة وابو يوسف ثم انما روى سمي في الا
 وقال محمد بن اننى في حكم الاشئ كما في النضر فان بال من كره فذكره والاولاد الاخرة خرجت في البدن وان بال
 من فرجه فاشئ والآخر كشول لما فيه من الثمار وقد رفع هذه الحاشية الى عامر القدر ونقل جهرجل امرأة فاستبد
 قومه ذلك فغيره ودخل مية للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا ياخذ النوم فكلمه وكانت اجارية صغيرة تنزج جدي فاستلم

وفيه ان يكون الحكم كذا فيما اذا كان المستوفى وصحت الوصية بالنافع كما اذا وصي بجمعة عبده مدة معلومة وابدالنا
 تمليك لمناخ كافي في حالة الحيوة وفيه ايجاز الى انه يجوز للموصي ان يحصي العبد من موضع الموصى الى موضع الهبة ولا يخرج
 الى مصر آخر كافي في الهداية والى ان يصح بالرقبة له وبالخدمة بمنزلة النفقة على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان
 كان بحيث يرجي بمرور فذلك الاصل صاحب الرقبة كافي في التتمة وكفى داره مدة معينة كسنة وشهر وابدان كافي في الاجابة
 واما خص الخدمة والسكنى اشعار بان لا يجوز للموصي ان يوجب العبد والدار كافي في الهداية وصحت لعلتها الى غلة العبد الدار
 واجرتها ونفقاته معينة وابدان في جبرها ثم تصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان لان يستخدم نفسه وليكن لان الغلة والمنفعة
 سوار في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كافي في الهداية فان خرجت الرقبة الى قبة العبد الدار سوار
 سلمت الرقبة اليه من الموصى المستعمل وليكن يستغل مدة الوصية والا يخرج من الثلث قسمت الدار اذا او غلة المالك
 ليسكن الموصى اثنتا منها والورثة الباقي السعي للموصى ان منها بواو الورثة يومين حتى يسكن لزمان وقالوا ان القسمة بالاثلاث
 اولى لانها اعدل التسوية منها اذا وزانها بخلاف الهداية فان فيها تقديم احد جانبا كافي في الاختيار وهذا اذا كان الدار
 يحتمل القسمة والا فالهداية لا يخرج كافي في الظهيرة والاكثار شعرا به ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من اثاثين لارواية حق بل
 كافي في الزاوي وبها يابى العبد فيخدم للموصى ليواد للورثة يومين وليتغلا منه كذلك لا تجزى وهذا اذا لم يكن له مال
 آخر والا فيخدم للموصى على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة فيخدم للموصى واليوسين والورثة
 يوما وعلى هذا الاعتبار كافي في الاختيار ومبوتة في حيوة موصيه اي اوقات الموصى في حيوة الموصى تبطل الوصية
 لانها انما يملك بالقبول بعد موت الموصى وموت بعد موته اي موت الموصى يعود الموصى به الى ملك
 الورثة اي ورثة الموصى لان الموصى استوفى الموصى له وصحت الوصية ثمرة لبتانة خسيذ ان مات
 الموصى وفيه اي لبتانة ثمرة كان له هذه اي الثمرة الحادثة فقط لا ما يحدث لانه يقال حقيقة الاعلى الحادثة وان ضم
 ابدالان قال لثمرة لبتانة ابدال فله هذه الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن
 فيه ثمرة ولم يضم ابدال لوصيته وهذا في القياس ما في الاستحسان فلا يبطل يقع على ما يحدث الى ان يموت الموصى كما
 في الكفاية وهذا احتمال الكافي كافي في غلة لبتانة او ارضه فله هذه وما يحدث ما عاش الموصى له سواء ضم ابدال او لا او غلة
 يقال على ما يحدث ايضا هي شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلاف والمطبخ نحوها وفي مساها النزل وكذا الوادى
 ينزل كريمة في ثلث سنين فمات لم يحل له كرم فيها شيئا وقعت الكرم حتى تتصدق بنزل ثلث سنين هذا قول محمد بن مسلمة
 سوا فقال لما قال اصحابنا وذهب نصير لانا بطلت كافي في التتمة وصحت بصوف غنمه وولدها الموجود ولبنها
 اي الموصى لما كان على ظهره وفي بطنها وضرعها في وقت موته من الصوف والولد واللبن ضمن ابدال
 او لا يضم لان الموصى لم يملكها ليعتق ليعتقها بطلت الثمرة والغلة فانها ليستحقان بالمساقاة والاجارة ولورث بيعها

وفيه ان يكون الحكم كذا فيما اذا كان المستوفون وصحت الوصية بالمنافع كما اذا اوصى بمجدة مدة معلومة وابداننا
تمليك لمنافع كما في حالة الحياة وفيه ايجاز الى انه يجوز للموصي ان يبيح العبد من موضع الموصى الى موضع الميراث ولا يخرج
الى مصر اخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالخدمة يغزو والنفقة على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان
كان بحيث يرجي بمرور كذا الاصل صاحب الرقبة كما في التتمة وسكنى داره مدة معينة كسنة وشهر وابدان كما في الاجازة
وانما خص الخدمة والسكنى اشعارا بان لا يجوز للموصي ان يوجب العبد الدار كما في الهداية وصحت لعلها اي غلة العبد الدار
واجرتها ونفعا مدة معينة وابدان يوجبها ثم تصرف في بدل الاجارة وفيها اشعار بان لان يستعمل نفسه وليكن لان الغلة والمنفعة
سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية فان خرجت الرقبة اى قبة العبد الدار
سكنت الرقبة اليه للموصي يستعمل وليكن يستعمل مدة الوصية والا يخرج من الثلث قسمت الدار ذاتا او غلة اثمها
ليكن للموصي اثمها منها والورثة الباقي او يستعمل الموصي اثمها بالورثة يورث حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالخدمة
اولى لانها اعدل للتسوية منيها ذاتا و زمانا بخلاف الهباية فان فيها تقدم احد هاتين كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار
يحمل القسمة والا فالهباية لا خير كما في الظهير والانتفاء شعرا به ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من التثمين لارواية حتى لا
كما في الزايدى وهما يابا العبد فخدم للموصي ليواد للورثة يورث وليست غلته منه كذلك لا تجزى وهذا اذا لم يكن له مال
آخر والا فيخدم للموصي له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة فيخدم للموصي ليوين والورثة
يواد على هذا الاعتبار كما في الاختيار ومبوتة في حيوة موصيه اى اوقات الموصى له في حيوة الموصى تستقل الوصية
لاننا انما نملك بالقبول بعد موت الموصى ومبوتة بعد موته اى موت الموصى يعود الموصى به الى ملك
الورثة اى ورثة الموصى لان الموصى الاستوى اما اوصى له وصحت الوصية ثمرة لبسائه ونسبته ان مات
الموصى وفيه اى لبسائه ثمرة كان له بغيره اى الثمرة الحادثة فقط لا ما يحدث لانه يقال حقيقة الاعلى الحادثة وان ضمن
ابا بان قال ثمره لبسائه ابا فله بغيره الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن
فيه ثمرة ولم يضم ابا بطل الوصية وهذا في القياس المانى الاستحسان فلا يطل يقع على ما يحدث الى ان يموت الموصى له كما
في الكفاية وهذا احتمال الكفاية كما في غلة لبسائه او ارضه فله بغيره وما يحدث ما عاش الموصى له سواء ضم ابا او لا اذ غلة
يقال على ما يحدث ايضا هي شاملة للثمار والاوراق وفواكه الخلاف والمطبخ نحو ما في مساها الزل وكذا الوادى
بنزل كرسى في ثلث سنين فمات لم يحل لكم قياشيا بوقف الكرم حتى تتصدق بنزل ثلث سنين هذا قول محمد بن مسلمة
سواء قال لما قال اصحابنا وذهب نصيرنا اننا بطلت كما في التتمة وصحت بصوف غنمه وولد لها الموجود ولبنها
اى الموصى له ما كان على ظهرها وفى لبنها وضرعها وفى وقت موته من الصوف والولد واللبن ضمن ابا
او لا يضم لان المعدم منها لا يستحق بعد ما يخلف الثمرة والغلة فانها يستحقان بالساقاة والاجازة والورث بغير

وليس في جعلنا في الصفة اى اذا صنع في الصفة يهودى او نصرانى معبد اثمات فهو يترك بلا خلاف كل من جعل معبد
الوقت وعند ملكه امر بالصحة والوصية يجعل اى اذا وصى احد بالصحة معبد يصح عند ولا يصح عند جانا
او وصى بمصيبة غير انه جازى على زعمهم قال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا وصى بالبشرى والقرى والامصار فلاح
بلا خلاف كما فى الكريانى وقال السيد الكريانى الظاهر ان الراد بالقرى ليس منها شئ من شأنا الاسلام فان كان فيها
منها كمالا امصار وفيه اشارة الى انه لو وصى بما هو قرية عندنا وعندهم جميعا لاصح فليس بالامصار او بما هو مصيبة كذا لو وصى
للمصيبة او بما هو قرية عندنا وعندهم كالج لم يصح كل منهما بالاجماع لانه مصيبة ليس بقرية في زعمهم هذا كذا الاوصى مطلقا لقومنا
وسامعهم تصح بالاجماع لانها عليك طاعة كانت او مصيبة لكن في المرض من الثلث في الصفة من اكل كذا فى الحقان

فصل وسى وفوض الى زيد عند الموت او قبل ان قال ريمار دارين فرزندان خود را بعد منى او
دغم فرزندان بنور او البادى كمن او لوقد هم اقم بارى او نحوها كما فى النخلة وغيره وقبل زيدا يصار عنه اى فى
الموصى وعلمه فان والوصى لا يصار بوجوه من الوجوه عند اى علمه ردوا يصار عنه حتى انه اذا قبل بعده لاصح قوله
والا ليرد عنه بان لم يرد فى حياته اصلا او رد فيها بلا علم له ولانه اعتمد عليه فيقرر بالرد وقال النجاشي ولورده انما يرد
بلا علمه لم يصح قبول بعده لانه قضى فى مذهب فيه لانه قد رده بلا علمه عند بعضهم واطلاقة مشعر بان لا يوجب جلا وصيا نوع صا
وصيا فى النوع كلما كما فى النخلة وانما ادى القبول بطريق الشرعية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس بحكم بل بغيره
لانها على اخطار من يوسف بن الدخول فيه اول مرة غلط والتابعة جازية والثالثة تفرغ عن السن بعد ان كان يبدل ولو كان عمر
المطابق وقال ابو طيع ما ريت فى مدة قضائى عشرين سنة عمادى فى آل ابن اخيه كما فى التنية فان سكت
ويعمل لرد القبول فمات موصيته فله اى للموصى رده ارد الا يصار وضده قبوله لانه يستحب بلا خلاف
الا ان يقبله وصيا لا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضي كما فى العادى ولما فرغ عن القبول بالقول شاع
بالفعل فقال وزعم الا يصار ببيع شئى اى بيع الموصى الساكن شئيا من التركة بعد موت الموصى لوجود
القبول وان جعل الموصى وقت البيع به اى بالايصار لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علمه كذا فى الخلاف لو كان
اثبات ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع المجل فان وهذا الموصى الساكن الا يصار بعد موته اى موت الموصى ثم قبل
صح قبوله خلافا لفرح لانه تبصر الموصى القبول لان ضرره بحجبه جواب الا اذا انفذ قاضى دعه فله لا يصح قبوله بعده لانه
فى مذهبهم ومن اى الى عبد ولو باذن سيده او كافرو ولو ذميا او فاسق مخوف عليه فى المال ببدل اى بدل الايصار
القاضي وجوب بالغيره من الايصار الى آخر سلم صالح لان العبد مجبور والكافر لعبد ولا تية والفاسق تيمم بالحيانة وفيه اشارة الى
لو اعتق العبد واسلم الكافر فتاب لفاسق كان الوصية ماضية لردا لموجب التبديل كما فى الاختيار والى ابن جواد
او يصار ولذلك صح تصرفهم قبل التبديل وفى الاصل ان الايصار باطل من اختلافه فى منه فقبل ان يبطل باطل

امى طلب بن اعلی مدیون هذا مستدرك بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة وشتر له حاجة طفل من
الطعام والشرب الكسوة وغير ذلك الا انها باب الامى قبول المنة للطفل اذ في النافذ خرف الملاك واعطاء
عبد عمن معين لعدم الاحتياج فيه الى الراى بخلاف اعتناق باليس لصين فانه محتاج اليه ورو ووليعة ومقتضيه
وصيته حال كونها معينتين لان لصاحب الحق اخذه بل ارفع الوصى وفيه اشارة الى انه ينفرد بالوصية وشتر
والقبضة بايكل وبوزن كما في قصص جميع اموال ضالعة امى مشرف على الملاك وبيع ما يخاف تلفه من
سوا الطعام والمشرب في الاكتفاء اشعار بان لا ينفرد فيما سوى الاستشارة من البيع والذين اقتضاه الدين البتة
والاجارة وغيره فانه حال العضم ينفرد بقبضة الوصية بالاولى لربها اذا وصى بان تصدق بشئ للمساكين قال العلواني انه
على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في اقص لا ينفرد باجارة التميم بعمل تعميل له على الخلاف فحق النصف ان احدهما لا ينفرد
وزفرح والحسن فيما سوى التمييز وشتر له الحاجة والضرورة وقضاه الدين للوديعة والوصية ومثله في التظلم وصلى كونه
في مال و مال موصية وصى اذا وصى الى آخره فوصى في تركته وتركه الميت الاول لان الالبصار اقامة الغير
فيما لا ولاية له ولا ولاية الركنين يجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى اذا وصى احد من ذين الوصيتين عند موت الى حي
منهما ان تصرف وحده وبهذا ظاهر الرواية وعن بعضه رحمه الله لا ينفرد لانه ماضى تصرفه وحده كما في المداية ولا
وصى مال الصغير ولا يشترى الا بما يتعاضد فيه بالعينين سيرة وهو يقوم به يقوم لاد لا يخرجه عنه بخلاف الصغير
الفاش فانه محذور ولو باع بكان فاسدا حتى بملكه لشترى بالقبض كما اشير اليه في الميزنة ولا يرد النصف بمثل قبضته
فانه جائز بالطريق الاول والاطلاقه مشير الى جواز بيع كل شئ من تركته منفوقا كان او عقارا او بناديا بالرواية كما في
وقال العلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب المشتري بصف القيمة او احتاج الصغير الى منفقة
او كان على الميت دين لا وفاء له الا بتمننه او في التركة وصية مرسلة محتاج في الفداء الى التمننه او بغيره فانه بان كان مالزا او
يحتاج عليه النقض او موقوفه بربو على ارتفاعه فيمنع بيع عقار كما في النظرية والفتوى على قولهم كما في اللام الى جواز بيع مال
نفسه منه وشتره ماله نفسه بالعين اليسر لانه لا يجوز اصلا عند محمد وفي اظهر الروايتين عن أبي يوسف رحمهما الله ان منفقة
وفي رواية عن حمزة بن اذ كان في الصغير منفقة بان يبيع منه بالساوي الفاش ثمانية واثني عشر منه بالساري ثمانية بالغ على ما قال
بعضهم كما في الذخيرة وقال بعضهم يبيع بالساوي خمسة عشر لغيره ويشترى بالساوي عشرة ونجسة عشر كما في الجامع وذكر
في الميزنة انه لو باع من نفسه ما يتساع اليه الفساد ولا يجد من يشترى به جاز عند شرف الائمة ولم يخبر عنه غيره ولكن ان يبيع من
غيره بمثل القيمة ثم يشترى بنفسه والعباد من كلامه انه لا يبيع عقار وبيعها جائز لانه فيه اطلاق منافع كما في سبيل لغيره كغيره
سمرقند وعن صاحب المداية انه جائز لان فيه استبقار ملكه مع دفع الحاجة كما في العادى انما لم يحصر التصرف في الوصى
اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من الفاضحى على ماله فانه جائز لو احسن بل المسكة ان تصرف فيه ضررها

كما ان في بابه الوصل الذي هو هذا الاستحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره ويدفع الوصي بالمال الى مال الصغير مضاربة
 لانه من التجارة وفيه اشعار بان لا يباخذ مضاربة ومن محرم ان يباذ الا انه اذا اخذه على ان عشرة دراهم من المربح فانه
 مضاربة فاسدة ولا جبره على هذا القياس ينبغي له ان يوجه نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال المصنف لو استاجر شيئا من
 نفسه ينبغي ان يجوز عن ابي حنيفة ثم اذا كان باجرة لا يتباين فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله لنفسه كما في الذخيرة وشركة بان
 يشترك به غيره ولقبضه ودولته ويحتمل ان يقبل الوصي حواله دين للصغير على يد يولن على الاصل على اي ركن
 على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كان سوار لا يحتمل كما ذكر العبدوني وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية واسم التمسيل
 من لم يولن لاهل صاريه وغنيما لا على الاخصر وهذا اذا ثبت الدين بدينه الميت حتى لو كان بدينه الوصي
 احتال وان كان المديون الى كفاي ولا يقترض الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقترض لم يكن من متباين
 يستحق به الغرل وفي الاكتفاء اشعار بان لا يقترض ماله لنفسه وهذا اذا كان له وفاء به كما روي عن محمد بن وعنه ما يدل على خلافه
 كما قال ابو حنيفة ثم وقال المحلواني فيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة وينبغي الوصي كل المال على الكبير الغائب
 اي بلا رضاه وهو على مسير ثلثة ايام فضاء الا العتق فانه لا يبيع لان بيع ماسوار للمعنف والملك على العتق
 نادر ولذا لا يباع وان خيف بملكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين ولا يبيع الكل عنده وان عتقه بها فان استغفر
 ببيع ولا يفقر الدين من الكل لاني الزيادة عليه من العتق وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضر لا يبيع شيئا من التركة
 وعن اثنين يبيع ماسوي العتق وهذا اذا لم يكن فيها دين ولا يبيع على هذا الخلاف وان كان صغيرا او كبارا معا
 فقتد باع حصته الصغار كما هو الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل لكل في الذخيرة ولا تجوز الوصي في ماله الى مال الغائب
 الكبير لانه لا يفيض اليه سوى المعنف وفيه اشارة الى انه تجوز في مال الصغير كما في العتق وفيه اشارة الى ان الغائب
 لا يجزى ماله الى ترك الفضل الدال على الاحتكام

كتاب المختار

اورد في الآخر لانه نادرة هو اى المختار لغة صفة بحرف المضاعف اى بيان المختار من الجنس بالجمع والكون هو المميز
 والتكرير والتمثيل ولذا لا يسمونها الف ولا لون وانما لم يثبت لانه غير معلوم عندنا فاذا نظر الى الاصل كالجفر او كشكل
 اوله على وزن البشري مصدر او شير لغة ذوق وكرامى ماله آله المرأة والرجل والفرج شامل لبقية مجازة وحينئذ
 اشعار بان من لم يكن له شئ منها خرج بول من تمة ليس مختارا ولذا قال ابو حنيفة والابو يوسف هم انما يرمى اسمه في الا
 وقال محمد بن انه في حكم الاشياء كما في النصور فان بال من كره فذكره والآلة الاخرة خرق في البدن وان بال
 من فرجه فاشى والاخر كقولهما في من لا تار وقد دفع هذه الحادثة الى عامر العدو في نقل ابو رجل امرأة فانه
 قومه ذلك فخرج ودخل مية للاستراحة فجعل يثقل على فراشه ولا يباذله النوم لفكره وكانت له جارية صغيرة تغمر جلده فاست

عن تفكره فاجبر يا مذلك فقالت مع السعال اتبع السعال فخرج وحكم بذلك فقال فاعرف كل سعال والرجل كما
 في الصور وان بال منها حكم بالاسبق اى سبق منها لانه دليل على اذ عضه اسلي وان استويا اى بال منها
 فمشكل اى غير نكاحه عليه كونه ذكر او اثنى عند ابي حنيفة 7 وذا من عجايب ما توقفت فيه من كمال ورحمة قدس العبد وجه
 ولا يعبر الكثرة اى كثرة البول في كونه ذكر او اثنى عنده واعتبر عند جالاندري على الاتصال وروى انه قال لا يبول
 ما ريت فاضيا كميل البول بالاداني وان استويا فمشكل عند جالاندري وانما توقفت في الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل
 والعقل ومع ستور عن عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعي وانما قالوا باشكاله اذ انما في صفوه والافقه يردل كما
 اشار اليه بقوله فان بلغ الغنثى بالسن ولم يظهر منه علامة احمد مبان لا يخرج لحيته او لم يصل الى امرة او لم يجم
 ثياه فيكون اثنى او لا يحصل ولا يصل الى رجل اول كميل ولا يظهر له شى اول انزل منه لبن فيكون كمشكل بالان
 احتياط كما في عامة الكتب لكن في اعظم ان لم يبين امره فكالاشى في الحكم عليه لمن الميراث وغيره وفي الكلام اشارة
 انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذا نذرية وبنت لحيته معا او اثنى لفرج الرجل حاض لفرج المرأة لفرجها
 والى انه لو اثنى الغنثى بغيره واسنى اوصل الى الرجل او لرة قبل قوله لم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كنهه بيقين كما اذا اثنى
 ثم ولد كما في شرح الفرائض لشرعي ثم شرع في احكامه فقال فان قام البان من الشكل في صفته في صفته
 اعاد صلوةه احتمالا كونه ذكر فوجب لاعادة احتياطه وقية اشعاره بان لو كان مراهما لم يجب لاعادة لكنها مسته
 احتياط كما في الذخيرة وان قام ذلك البان وما في حكمه من المرات بقية التي في صفته اى في صفته الرجل لحيته
 من كان حجبته من الميراث اليسار ومن كان خلفه سجدة من الصف الثاني الا اذا كانا شاة فانه لا يبعد من صفته
 الى اخر الصفوف وانما لم يشترطية الاسم اعتماد الى اذكر في الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة
 متى وجبت اعادتها من جهة لم يجب من جهة يجب لاعادة احتياط كما في الذخيرة لكن في السبوط ان المعادة موصولة
 فيستحب لاعادة احتياط على ذلك بالانعتاق ومما راع ما نطلى المرأة برأسها من لفظة وقياشارة الى
 اوصلى بغير قراع لم يحز اذا كان حرا والى انه لو كان مراهما فاجب الا ان القراع تسحب كما في الكفائي ولا يلزم من
 حليا وحريه الاحتمال كونه ذكر او اثنى لخط فماتة وبينه وبين الابانة ولا يحسب نفسه فان كشف للصورة
 لغيره فماتة من رجل لانه لو كان مراهما لم ينظر الى ما سوى الوجه الكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت ستره
 الى ركبة وعند امرة لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان ومراهما كمال الكفائي وغيره فلا ينافي
 في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوى ما تحت السرة الى الركبة كما نكح ولا يحلوا به اى بالبان وما في حكمه غير محرم
 رجل بالرفق على البدل او لرة الاحتمال لانه بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محمولا لى لى لا محرم
 من الرجال فلا ينافى رجل اجنبى او لرة ولو عماله لان سفر الاثنين لم يمتين غيرا من فكه سفر اشكل معا وكذا

للرجل والمرأة ختنة بالفتح والسكون تحترق عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان اجمعا ولا ظلمة جل ان خنثى كفا في الذكر
 وتسمى من المرأة عاتلة الخنثى ختنه ان ملكا لانه نظر الملوكة الى الملك كذا الملوكة اسلمه سيدته
 الفرج كفا في الذئبة والايامك لا فمن بيت المال يقرض خنثيا فخرها وهذا اذا كان ابوها مغسلا والافرن مال
 كفا في الذئبة ثم اى بعد الخنثى يتبع الازواج ويورثونها الى بيت المال للاستعانة عن ذلك الاكتشاف شعره بان لا يزوج عاتلة
 بختنه لان كحاح الموقوف لا يتبع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب لمحو الى ان تزوجها لانه ان كان
 امرأة ينظر الخنثى في العنبر والخنثى لا ينظر الملوكة الى المنكر كفا في الذئبة وعن أبي حنيفة ثم ان الامام يزوج
 امرأة خنثاة كفا في المضمرات فان قلت لم لا يجوز ان يخنثى رجل فانه موضع الضرورة قلت لا نسلم الضرورة فان الخنثان
 عندنا من فان مات قبل ظهور حاله من الذكورة او الانوثة لم يغسل لاحتمالين وتيميم باليار الضميمة ثم لمفتوحة من التيميم
 اى يجعل ذرايم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد وملا وبغسل فيه إشارة الى انه لا يكثر له امة لانه اجنبية بعد الموت ولا انفا
 يدل على انه لا حاجة الى فرقة على اليد عند التيميم وهذا اذا كان التيميم محرما والافتد تيمم بالخرقة كفا في الذكرانى ولا يحضر خنثى حال
 كونه ابرهقا بن اثنتي عشرة سنة يغسل ميت اى لا ينفله لاحتمال وانما حصل المراهق ليكون خرية للسابق على ما اشترط
 ومذهب سبئية قبره اسيرة ثوب عند الدفن لاحتمال كونه انثى ومترقرا باوجب ولو صح الرجل في جنازة لقرب
 الامام لانه ذكوة يمين فهو افضل ثم يوضع مع اى الخنثى بقرب رجل على القبلة لاحتمال كونه رجلا ثم توضع المرأة
 بقرب الخنثى ليعبد عن النظر اذا صلى الامام عليهم مرة وفيه ايام الى ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان يصلى على كل
 منفردا لانه ابعد عن الخلف كفا في المينة واذا كان الخنثى مشكلا فان تركه اى الخنثى ابوها لميت وترك اباها ايضا
 فله اى الخنثى سهم واحد من تركته وللأب سمان لانه لم يمتحن لا نصيب شئ وهو في هذه الصورة سهم فلان زوا
 ذلك شئ بالشك فيه ايهما الى ان الاصل للملين اسوارهما واذ في صورتين الاولى بالفرص فيه الخنثى الا انك تذكر
 والثانية بالفرص فيه وذكر هذا مشتمل على صورتين أحدهما ما يكون فيه الخنثى محروما كما اذا تركت زواجا واختا لم يزوج
 لاب خنثاة ان كان اختا فله سهم وهو السدس كمله للثلاثين ولكل من الزوج والاخت نصف فتقول المسئلة من ستة
 سبعة وان كان اخا فمحموم لانه عصبة لم يمتحن شئ بعد فرضها وهو نصفان لا يرب له اخا للملين في فرض كونه ذكرا
 والثانية ما يكون غير محرم كما اذا تركت زواجا واختا لاب ام فانه ان كان الخنثى اختا لاب ام فله نصف كالزوجه
 وللام ثلث فتقول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى انه اخا للملين
 لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة السهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 كفا في المعاية الا ان محمدا مع ابي حنيفة رحمه الله في عامة الرقيات كفا في الكفاية وهذا اظهر كفا في المضمرات وذكر في
 ان ابا يوسف رحمه الله في ظاهر الاصول وفي الكفاية انه قول لاول وفي الفرائض الشرعية ان مملوك كراه

قول الى ضيفه رح واصحابه عليه الفتوى ولما كان الشعبي من سائده الى ضيفه رح ولله في هذا الباب على ما فهم من قوله
 تفسيرين احدهما هو اقرب الى الصواب هو مختاره والثاني ما اخذ به محمد كمان في المضرات وغيره ذكره المصنف فقال
 فيما اذا ترك الغنشي البوه وابا عند الشعبي فتح الشين لانه الغنشي المصنف الضميرين نصف مجموع هذا الذكر
 والاشي وهذا فحصل النصف نصيب كل منهما منفردا او مجتمعاً فاشير الى تفسير بقوله وهو اى نصف الغنشين نصفه فذكر
 عند الانفراد وكذا الضميرين عند الانفراد والمثله للغنشي والباقي للابن من سبعة تنسب اليه عند ابى يوسف رح فتخرج كما هو
 ندبها وذلك لان الابن عند الانفراد كل الميراث والبنيت نصفه فكان نصف الكل شترين نصف النصف واحد او مجموع
 ثلثة ارباع فان اخرج اربعة فحصل للغنشي ثلثة وللابن اربعة وهو نصف الغنشين بمعنى نصيب كل منها
 عند الاجتماع خمسة للغنشي والباقي للابن من اثني عشر سهماً عند محمد رح خمسة كما فان الابن مع الابن نصفها
 والبنيت مع الابن ثلثا فكان للغنشي مجموع نصف الغنشين من اربع والسدس يحتاج الى عدد يكون مخرجاً للثاني
 وهو اثني عشر للغنشي منه خمسة هي اربع وهو ثلثة وصدس هو اثنان للابن السبعة الباقية وصدس الغنشي على تفسير الاول
 ازيد فاما اذ ضربنا سبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثلاثون ثم يفرط الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون ثم يفرط الخمسة
 في سبعة يحصل خمسة وثلاثون الاول سبعة وثلاثون زيد على الثاني وهو ستة وثلاثون بواحد من جهته اربعة وثلاثون
 والتحقيق في كتب المسائل في تقديم قول ابى يوسف رح اشعار بان تفسيره النسخ عند المصنف لكن في النهاية خلافاً
 قدم قول محمد في الدعوى واخبرني الدليل وذليل على اختياره كما في النهاية ولما كان من كتاب المسائل في ايراد
 مسائل مختلفة في آخر تكميل تذكرها في تكميل المصنف ذلك فقال

مسائل شتى

اي متفرقات متوجه شئت فيل بمعنى فاعل حل على فعلين بمعنى مفعول كربع وكم ولذا جمع على فعلى كما تفسر كذا
 الاخرس الاصلي يعرف بتركه وطلاقة وبيع وشرأوه وقوده كالبيان لان الكتابة من ناسي كالخطاب من
 وفيه اشار بان لو كتب ذلك مستتبنا مرسوما الى مقره امنوا كما اذا كتب على القراطيس وغيره مرسوم كما اذا كتب
 على ورق او ثوب او رضى كان كالخطاب لان في غير المرسوم لابد من التنية ولا يصدق قصارى المرسوم الاول
 ينوبه فلو كتب غير مستتبين كما اذا كتب على ما راد وهو لم يصح شيء من ذلك ان ناسي كما في الخلاصة وغيره وفيه
 اشعار بان لها وبالكتاب من الغائب كالآخر قد ذكره لانه لا يصادف فلان يكون من اخلاف الروافيين او اختلاف
 حكم الاخرس الغائب في الكتابة كما في الكافي وغيره وايما قوله اى اشارته بالراسل والموجب والعين واليد هما
 يعرف بتركه مضاف الى الفاعل او المفعول وطلاقة وبيع كشرأوه وقوده كالبيان في النطق بذلك
 هذه الاحكام محتاج اليها فانما من حقوق العباد في الجملة واطلاقه مشير الى ان الايام تعتبر مع القدرة على الكتابة

لان كلامها محتضرة فلا يتبرأ قال بعض اصحابنا انه لا يتبرأ كما في البداية ولا يجد الاخرى لمقر بالفتوة او السيرة او الزنا
او الشرب بطريق الايام او الكتابة ولوم سوسة لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه بما يوجبها الا بالبيان وقالوا في حق
اللسان بفهم الميم ففتح القاف اى فى مخمس من الكلام وغيره عليه ان استدرك ذلك الاعتقال الى سنة وعنه
الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكره المعصوم وغيره وعلم اشاراته اى اشاراته الى ما يورثه من النكاح وغيره
فلذا اى المتصل مثل الاخرى فى اعتبار الكتابة والايماء لان حاد من الصمت يرجي زواله ساعة فلا يعتبر كالانماض فلا يصح
فانح فذبح لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشارة او كتب قد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرى وقال محمد بن قيس
الريضي اذ لم يقدر على الكلام فصحه لانه عاقل فاشارة برأسه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انما لم يصح لما
فى العادى وفى غنم اسم جميع للشارة مذبوحة فيها اى مينا مية واحدة او اكثر بهى اقل من المذبوحة فصح
اى طلب لآخرى وهو الصواب هذا اذ لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من الميتة والا فلا يتجرى وعليه ان
بالعلامة كما فى الكرامى واكمل ان اطمان قلبه على ان هذه شاة مذبوحة فى حال الاختيار بان يجد مذبوحة غيره
لان القليل ساقط الاعتبار وما لم يخرج وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر من نصفين لم توكل مع الاطمينان و
انه لو اضطر لكل بكل حال سوا كان الميتة مساوية او اكثر او اقل كما فى البداية وانما خص الغنم اشارة الى ان فى القبا
الطاهرة والنجسة المتخلطين تجزى بكل حال سوا كان الغلبة للطاهرة او للنجسة او كانتا متساويتين لان حكم القبا خص
والى ان فى النار متخلط باناء غيره هو غائب لا تجزى بل ينظر حتى جاز صاحبها كما فى الرقيق المتخلط برقيق غيره وقيل
تجزى فيما وقيل تبصرف فى واحد منهما كما فى طعام مشترك صاحب غائب فانه قد رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كما
فى الذخيرة وغيره ولا شك انه ختم على احسن وجه الانتهاء فانه ذكر مسائل الاخرى لمقتضى الغنم المذبوحة فى حن
الكتا ب ثم نية على ما اختاره مما هو الموعول عليه فى الباب هذا وان فراغى بحمد الله تعالى على تواتر لغز كثيره
باسم الامعة لغفران سيات غفيرة يوم التروية لسنة احدى والرعين تسماة من الهجرة النبوية على صاحبها افضل
والتمجيد + اللهم حقق رجاءنا فى غفران السيات + ولعلنا ببركات جيك الى اعلى الدرجات + فانك اكرم الامرين
وارحم الراحمين +

الحمد لله المستدرك كتاب مع الرموزية تحريك وسرايش تاجران بنجاب خاستان بنجارا وديوانه وديوانه
مقام كهنه شهر رمضان المبارك سنة اجمري مطابق ما الكون برصصوى طبع كرويه